ترجمان

أمِيا كومار باغتشي

العبور الخَطِر

الجنس البشري والصعود العالمي لرأس المال

ترجمة: عمر سليم التلّ



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

العبور الخَطِر

الجنس البشري والصعود العالمي لرأس المال

========================

أمِيا كومار باغتشي. ترجمة: عمر سليم التلّ

========================

هذه السلسلة

في سـياق الرسـالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

باغتشي، أميا كومار

العبور الخطر: الجنس البشري والصعود العالمي لرأس المال/أميا كومار باغتشي؛ ترجمة عمر سليم التلّ.

(سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية.

ISBN 978-614-445-283-7

1. الرأسمالية - تاريخ. 2. الإمبريالية الغربية - تاريخ. 3. التنمية الاقتصادية - الجوانب الاجتماعية. 4. المساواة - تاريخ. 5. الرخاء. 6. التكاليف ومستوى المعيشة. أ. التلّ، عمر سليم. ب. العنوان. ج. السلسلة.

306.342091821

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Perilous Passage:
Mankind and the Global Ascendancy of Capital by Amiya Kumar Bagchi

عن دار النشر

ROWMAN & LITTLEFIELD PUBLISHERS, INC.

First Published in the United States
by Rowman & Littlefield Publishers, Inc., Lanham, Maryland U.S.A.

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر - هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، حزيران/يونيو 2019

المحتويات

قائمة الجداول

شكر وتقدير

جاءت فكرة هذا الكتاب من ورقة بحثية كتبتها في عام 1999 لتحدد بعض النقاط البارزة في تاريخ التنمية البشرية، وتنتقد وجهة نظر سائدة بشأن ما حدث فعلًا لفرص البقاء البشري وتحسّن نوعية حياة الناس العاديين في أثناء القرون الخمسة المنصرمة منذ «اكتشاف» الأوروبيين الأميركتين بفضل كولومبوس في عام 1492. وصادف أن اطلع الراحل مايكل سبرينكر على هذه الورقة، فاقترح عليَّ أن أصنّف كتابًا يتعلق بالموضوع الذي ركزت عليه في الورقة. لكن شاءت الأقدار أن يرحل مايكل عن عالمنا قبل أن أتمكن من إنهاء الكتاب. لذا، أهدي هذا الكتاب إلى ذكراه وإلى شريكته مودوميتا روي، لتكريسهما حياتهما في سبيل البحث الأصيل والنضال من أجل جميع المظلومين في كل مكان.

ساهم أصدقائي في تعزيز فكرة الكتاب عبر قراءة المسودات المختلفة وتقديم المراجع ومناقشة الأفكار معي، فقدّم هيماني وروبين بلاكبورن ملاحظات مكثفة على الموضوع، وساهما في تعميقه. وقرأ أمارتيا سِن معظم الكتاب، وساعد في تصويب التحليل. وأدين بالشكر الأعظم لمارك سيلدن الذي قام بعمل خارق في تدقيق النص بكامله. ولا يسعني سوى القول إن هؤلاء الأصدقاء قدموا أفضل ما لديهم، وإذا لم يزل في الكتاب عيوب، فليس ذلك لتقصير منهم. وقدّم كلٌّ من مايكل كوتنر، بورس أولبادوالا، راج تشاندافاركر، سايمون زريتر، سليل سركر، سعيد شاه، فلافيا أغنيس، سوكوماري باتشاراجي، رانابير شكرافارتي، نيرمال تشاندرا، سوشاندرا غوش، مارثا نوسباوم وسوميت وتانيكا سركر المساعدة بطرق شتى، وربما دون أن يدروا بذلك. وسمحت لي دعوات إلى جامعة ترينت في بيتربورو في أونتاريو في عام 1999 وإلى دار العلوم الإنسانية في باريس في عام 2000 بإغناء بعض أفكاري. وإني لأشعر بامتنان عميق لبيتر كولتشيسكي وموريس أيمار وجين راسين لترتيبهم تلك الزيارات.

كما ساعد الموظفون الأكاديميون وغير الأكاديميين في مركز دراسات العلوم الاجتماعية ومعهد الدراسات الإنمائية في كالكوتا بتوفيرهم الكتب والمواد المرجعية الأخرى وبمساعدتهم في شؤون السكرتاريا. وأدين بشكر خاص لسانتشاري غوها على مساعدتي في تحضير المخطوطة.

أود أن أعبّر عن امتناني الشديد لرومان وليتلفيد، وأخص أيضًا سوزان ماكشيرن، جنيفر نيماك، باكي بيرنا، ومدقق العمل، لما أولوه من عناية في كل مرحلة من مراحل تحضير الكتاب للنشر. وأشكر كذلك بارنيتا باغتشي

وسبهانيل بانيرجي لمساعدتهم في تدقيق المراجع ثم تحضير ثبت المراجع في ما بعد.
وقدمت أسرتي المقربة، كالعادة، الجو والصحبة الداعمة في هذا العمل، وكان لاهتمام جاسودهارا بقضايا النوع الاجتماعي أثر تصويبي دائم لآرائي، وأضاءت لي بحوث بارنيتا حول الكاتبات في بريطانيا القرن الثامن عشر جوانب كثيرة من محنة النساء، العاملات على نحو خاص، في أثناء الثورة الصناعية فيها. وحذرتني تيستا من مغبة الوقوع في فخ المواقف النمطية في رؤيتي للشرط الإنساني، واستنفرت أديتا باتاشارجيا لمساعدتني في المراجع الحاسمة.
وأدين بشكر عميق للعمل الجبار الذي قام به الباحثون في مجال العلوم الإنسانية في العالم بكامله، ولم يكن لهذا الكتاب أن يرى النور لو لم أنهل بلا حساب من هذه الكنوز التي أبدعوها. ولا يسعني رد هذا الجميل لأنه جزء من الإرث الإنساني الذي ينبغي الحفاظ عليه للأجيال المقبلة، وفي وسعي المشاركة في هذا الإرث لأنني أنتمي إلى النوع الإنساني.
لا بد لي من أن أؤكد أن مسؤولية أيّ نواقص تعتري هذا العمل تقع على عاتقي وحدي لا على عاتق أيٍّ من الأشخاص أو الأصدقاء أو الأنسباء المذكورين أعلاه.

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

الديمقراطية في الدولة المعاصرة وأعداؤها

اسمحوا لي بدايةً أن أعرب عن سعادتي الغامرة بترجمة هذا الكتاب إلى العربية، وعن افتخاري الأخوي لأن متحدثي لغة أحد الشعوب الكبرى في العالم واللغة التي حُفظ بها بعض أغنى عناصر التراث الإنساني، رأوا هذا الكتاب جديرًا بنقله إلى لغتهم. ولعلي أغتنم هذه الفرصة لأزجي الشكر لصديقي الدكتور طاهر كنعان، صاحب المبادرة بإصدار الطبعة العربية، ولناشرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نظير منحي الامتياز بإيصال رسالة هذا الكتاب إلى أحد أعظم جماعات بني الإنسان في العالم.

إن الحق في الحرية الديمقراطية هو حق فطري لأيِّ إنسانٍ يولد في دولة عصرية. وكما أكد كثير من المفكرين العظام، مثل جان جاك روسو من جنيف وفرنسا، ورابيندراناث طاغور من الهند، ومولانا أبو الكلام آزاد من البلاد العربية والهند، فإن بني الإنسان يصبون دائمًا إلى الحرية. ولكل بلد من البلدان ووطن من الأوطان التي تسكنها الشعوب العربية والإيرانية والتركية، والتي تمتد من آسيا الوسطى إلى تركيا الحديثة، تقاليدها الديمقراطية الخاصة بها، فاتخذ كثير من هذه التقاليد شكل حركات دينية ضمن إطار دين كبير، أو شكل محاولات لتحطيم هياكل التسلط واللامساواة والتصلب التي تحلّ غالبًا محل الدين الحقيقي المتاح لكل إنسان [(1)]. شكّل الاستعمار الرأسمالي والإمبريالية العقبة الكبرى في وجه حرية الإنسان بالنسبة إلى أغلبية الشعوب خلال الربع الأخير من الألفية الماضية؛ إذ عمل أصحاب السلطة المحليون، كملّاك الأراضي وضباط الجيش والتجار، المرتبطون ارتباطًا وثيقًا بالشركات الأوروبية والأميركية، كتابعين وأعوان للاستعمار. لكن المقاومة ضد السيطرة الأجنبية والطغيان الداخلي شكّلا أيضًا جزءًا من ذلك التاريخ، وهو ما شددت عليه في هذا الكتاب، فما انفكت الشعوب العربية والإيرانية والتركية تقاوم العبودية والقمع على امتداد هذا التاريخ من توسع سلطة الدول الإمبريالية. ولا يسعني في هذه المقدمة سوى ملامسة بعض اللحظات المهمة في ذلك التاريخ.

نشأت الرأسمالية في إيطاليا، في الولايات التي اتخذت نسق الدولة - المدينة، ثم امتدت تدريجيًا إلى دول أوروبا الأخرى لتكتسب قوةً متناميةً بضمها دولًا أكبر فأكبر. ومن المفارقات التي انطوى عليها النظام الرأسمالي أنه وعد بأن يمنح الفرد حرية ثم منعها عن معظم شرائح المجتمع الواقعة تحت سيطرته. ويدخل هذا التوتر اللافت بين الحرية والتنمية الإنسانية الموعودة من جانب منظّري الرأسمالية - وتوأميها المتلازمين الاستعمار

والإمبريالية - من جهة، وواقع الحرمان منها من جهة أخرى، موضوعًا رئيسًا في تحليلي. إن التوتر المذكور لم يحدث مصادفة، بل هو متأصل في جوهر الرأسمالية المبني على أن الفائز في المنافسة على أسواق أكبر وموارد أوفر وعدد من العمال أكثر لجني الأرباح هو القوة المحركة للمجتمع، والدول التي تستطيع دعم الرأسماليين في هذا الحراك التنافسي بفعالية أكبر ستكون هي الفائزة. في خضم هذه المنافسة، يكاد يكون من الحتمي استعمال العنف والحرب جنبًا إلى جنب مع الوسائل الأكثر سلمية، كتقنيات الإنتاج الأكثر تطورًا، والمنتوجات الجديدة، والممارسات الإدارية الحديثة. وبالتالي، فإن قتل الأعداء وإبقاء العمال بلا تغذية كافية وتشغيلهم حتى الموت المبكر هي مجرد «أضرار جانبية»، كما يردد غالبًا بعض السياسيين الأميركيين. وإذا كان بعض المكاسب في التنمية الإنسانية قد تحقق على الرغم من تلك الصورة من الإكراه، فما ذلك إلا بفضل حركات العمال في صميم الدول الرأسمالية الأساسية، أو خدمةً للمصالح الأنانية للدول القومية الرأسمالية في إيجاد جنود متمتعين باللياقة البدنية ليكونوا محاربين في جيوشها. وجرى التراجع عن كثير من تلك المكاسب في ظل النظام النيوليبرالي الراهن وسياساته المطبّقة في الدول الرأسمالية، بما فيها الدول الرأسمالية الأساسية.

في ظل هذا التنافس العالمي من أجل التوسع والتعاظم، استُعملت العنصرية سلاحًا قاتلًا على مدى ردح طويل من الزمن، فكرّست على سبيل المثال تحويل الأفارقة السود وكثير من الجماعات البشرية غير الأوروبية الأخرى إلى عبيد مملوكين حتى نهاية القرن التاسع عشر. كما حرمت العنصرية معظم الدول غير الأوروبية من أي حماية بموجب المعاهدات الدولية التي فصّلتها الدول الأوروبية لتحكم العلاقات في ما بينها. وكثيرًا ما عانت الشعوب العربية، بما فيها تلك التي كانت من قبل جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، ولا تزال تعاني في ظل عقائد صدام الحضارات المتجددة التي ما برح يعيد صوغها دعاة الإمبريالية، من جيمس مِل إلى صامويل هنتنغتون.

لحظات من تاريخ الإمبريالية الأوروبية ومقاومتها في البلاد العربية وتركيا وإيران في القرن التاسع عشر وما بعده

إن التحرر من هيمنة القوى الأجنبية شرط من شروط نشوء الديمقراطية في أي دولة، مهما ادعت القوة المهيمنة بأنها ديمقراطية. وعلى مدى القرنين الماضيين، وربما أكثر من ذلك، كانت الإمبريالية الرأسمالية ضد نيل الشعوب العربية ما تصبو إليه من حرية وديمقراطية. ولرسم صورة العدوان

الأوروبي والأميركي بأشكاله المختلفة على الشعوب العربية والتركية والإيرانية ونهب ثرواتها، يمكن التمييز بين مراحل رئيسة عدة لهذا العدوان والنهب، نذكر منها: احتلال قوات نابليون بونابرت البرية والبحرية مصرَ في عام 1798؛ احتلال الفرنسيين الجزائرَ في عام 1830؛ توقيع اتفاق التجارة الحرة الإنكليزية - العثمانية في عام 1838؛ سيطرة الإنكليز والفرنسيين فعليًا على مصر بين سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته، ثم السيطرة البريطانية عليها منفردة بعد ذلك؛ اشتراك الحكومة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان والإمبراطورية النمساوية - المجرية؛ انطلاق الثورة العربية ضد العثمانيين بتشجيع من البريطانيين والفرنسيين في عام 1916؛ وعد بلفور في عام 1917 الواعد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين؛ تفكك الإمبراطورية العثمانية نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الأولى؛ الاستيلاء على الأراضي العربية في شرق السويس والمشرق العربي، بموجب مبدأ الانتداب لعصبة الأمم في عام 1922؛ احتلال قوات الحلفاء أجزاء من إيران خلال الحرب العالمية الثانية؛ بدء حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الأميركي والسوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية؛ الانخراط المكثف والتدخل المستمر للولايات المتحدة والحلفاء بدءًا من تلك اللحظة في شؤون الشعوب العربية؛ إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948 كي تكون مرصدًا عسكريًا لمراقبة الشعوب العربية منذ ذلك الحين؛ بدء العدوان غير المحدود على سكان المناطق الغنية بالنفط التي لم تخضع حتى ذلك الوقت للهيمنة الأوروبية والأميركية، بذريعة الحرب على الإرهاب التي كانت بمنزلة صيحة الحرب بعد الهجوم على مركز التجارة العالمي في 11 أيلول/سبتمبر 2001.

إن التواريخ التي حدثت فيها هذه الغزوات وشكلها وتسلسلها تراكبت مع البنى الاجتماعية والاقتصادية السابقة، لتنتج خصائصها المميزة، حتى باتت طبيعة الصراعات الديمقراطية الراهنة في العراق ومصر وليبيا وتونس تبدو مختلفة تمامًا؛ ففي الجزائر على سبيل المثال، يشكل البربر جزءًا كبيرًا من السكان في المناطق الداخلية من البلاد، ولا سيما في الغرب، ولديهم تقاليدهم المجتمعية الخاصة في الحكم الذاتي، بينما يهيمن السكان الناطقون بالعربية بثقافاتهم الأكثر شمولية في المناطق الحضرية [(2)] وفي هذه الأثناء، كانت الشعوب العربية والشعب الإيراني تصارع ضد هذا العدوان، فانتصرت في البداية، لكنها خسرت مرة أخرى أمام تآمر القوى الإمبريالية والأطراف المتعاونة معها في الداخل، فجددت نضالها لإرساء حقوقها الديمقراطية بالتغلب على قوى الاستبداد المحلي والهيمنة الخارجية.

ويعد ما بات يُعرف بـ «الربيع العربي»، الذي انطلقت شرارته من تونس في عام 2010 وامتد إلى معظم دول المغرب، أحدث مثال على هذه المقاومة ومحاولات أعداء الديمقراطية إجهاضها وإفراغها من مضمونها.

تعرضت الشعوب العربية منذ غزو نابليون بونابرت مصر في عام 1798 للتدمير على يد الإمبريالية الأوروبية، وأصبح القرن التاسع عشر بالنسبة إلى العرب وأتراك الإمبراطورية العثمانية والإيرانيين حقبة جمعت بين الاحتلال الأوروبي الرسمي و«إمبريالية التجارة الحرة» [(3)] وفي هذا، كتب حوراني [(4)]:
خلف التجار وأصحاب السفن، كان يقف سفراء وقناصل القوى العظمى في أوروبا، داعمين لهم بسند من حكوماتهم. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، بات في استطاعة هؤلاء السفراء والقناصل العمل بطريقة كانت متعذرة عليهم من قبل، وذلك بنيل النفوذ وبسطه على الحكومات والمسؤولين، واستعماله لدعم المصالح التجارية لمواطنيهم والمصالح السياسية العليا لدولهم، وكذا مد يد العون والحماية إلى المجتمعات التي لحكوماتهم صلات خاصة بها... وبصورة عامة، بدأت الدول الأوروبية مجتمعة التدخل في العلاقات بين السلطان ورعاياه المسيحيين.
حتى عندما كان محمد علي في طريقه إلى نيل استقلال مصر عن الحكم العثماني، كانت بريطانيا وفرنسا تستخدمان ما بقي للسلطان العثماني من سيادة شكلية على مصر من أجل فرض التجارة الحرة على محمد علي، وتعطيل الإجراءات الحمائية التي اتخذها في محاولته إدخال الصناعة الحديثة والتكنولوجيا إلى مصر [(5)]. وكان محمد علي قد فطن لأهمية القوة المتنامية التي منحتها الثورة الصناعية للدول الأوروبية الحديثة، وسعى إلى محاكاتها بمساعدة من أتباع سان سيمون في فرنسا [(6)]، فعمل على تشجيع زراعة القطن، واتّبع إجراءات وتدابير حمائية برعاية الدولة لتشجيع الصناعة والتجارة المحليتين. وسار في هذا المسعى كله على خطى الممارسات العثمانية المبكرة، جنبًا إلى جنب مع إدخال مبادرات إبداعية خاصة به [(7)] ثم احتل السودان، الأمر الذي أدى إلى فتح هذه البلاد بإمكانياتها الهائلة أمام التجار الأوروبيين وغير الأوروبيين الذين اتخذوا من الخرطوم قاعدة لهم. لكن ولاءه الشكلي لتركيا العثمانية استُغل لشن الهجوم الإمبريالي البريطاني (والفرنسي) العنيف الذي أحبط جهده المبذول من أجل التصنيع؛ إذ نجحت المعاهدة البريطانية - التركية الموقّعة في صيف 1838 في فرض تطبيق نظام التجارة الحرة في عموم الإمبراطورية العثمانية، ما أدى إلى تدهور الصناعات القائمة (ولا سيما الحِرف اليدوية) والإعاقة الشديدة لنمو الصناعة الحديثة [(8)].
حاولت الحكومات المصرية إبان عهود خلفاء محمد علي، خصوصًا الخديوي إسماعيل، تحديث البلاد بمحاكاة النمط الأوروبي في الإدارة العامة (البيروقراطية)، فاقترضت مبالغ طائلة من الأموال من المصارف الأوروبية، وقام الخديوي إسماعيل بشق قناة السويس بمساعدة المهندسين الفرنسيين وبأموال الديون، لكنه سرعان ما فقد السيطرة عليها لمصلحة الدائنين، وفي مقدمهم المصارف البريطانية؛ إذ كان قد اقترض بين عامي

1862 و1873 ما قيمته 68 مليون جنيه، دفع ثلثيها فقط لمصر [(9)]، وكلفت هذه الديون مصر فقدانها السيطرة على قناة السويس، التي شُقت في أرض مصرية وعلى حساب مصر، ومن ثم السيطرة على أموال البلد وإدارته الفعلية. وللمفارقة، فإن مشروعات الري التي نُفذت في عهد محمد علي وما بعده، وإدخال القطن الطويل التيلة، جعلا مصر مصدرًا رئيسًا للقطن المستخدم في معامل الغزل في إنكلترا، وتراجع الاقتصاد المصري إلى اقتصاد مستنبتات زراعية، وأصبحت مصر مصدرًا مهمًّا من مصادر تمويل الخزينة الإنكليزية، كما سأبين في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.

قامت الدولة القومية (الدولة - الأمة) الرأسمالية في أوروبا بالتزامن مع نشوء المستعمرات بوصفها مصادر أساسية للموارد المعدنية والمعادن النفيسة واليد العاملة والأسواق لصناعاتها المحلية. وكان لا بد من استعمال العنف في سياق العمل على تحقيق هذه الأهداف (انظر الفصلين الثاني والرابع من هذا الكتاب). واستمرت الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تضم معظم الدول العربية، إضافةً إلى ولايات مستقلة أو شبه مستقلة كالمغرب والجزائر وتونس، في مقاومة هذا الهجوم العنيف من القوى الأوروبية حتى نهايات القرن الثامن عشر.

استخدمت القوى الأوروبية سلطة السلطان العثماني لإخضاع الولايات التابعة له شكليًا - كما حدث في حالة محمد علي والي مصر - وربما استخدمت أيضًا ذريعة تسهيل الإصلاحات الاقتصادية للوصول إلى غاياتها الخاصة، وبهذه الطريقة أوقعت كلًا من مصر والإمبراطورية العثمانية في فخ الديون. وشرع الحكام العثمانيون في إدخال تعديلات إدارية منظمة عُرفت بـ «التنظيمات»، لممارسة سيطرة أفضل على الإدارة العامة والجيش، لكنهم لم يعتمدوا أي سياسات فعالة لحماية الصناعة المحلية ولرعاية الدولة لرأس المال المحلي، وما إلى ذلك من برامج السياسة الصناعية التي مكّنت دولًا مثل ألمانيا والولايات المتحدة واليابان من اللحاق ببريطانيا، الدولة الصناعية الرائدة. ومن أجل تنفيذ برامج في التحديث الخالي من السياسة الصناعية ومن الثقافة التنويرية للرعايا، استدانت الحكومة العثمانية بين عامي 1854 و1879 مبلغًا قيمته الاسمية 259 مليون ليرة تركية، ولم تحصل منه فعليًا سوى على 139 مليونًا. و«بحلول عام 1875، ما عادت تستطيع تحمّل عبء الفوائد والأقساط. وفي عام 1881 أُنشئت إدارة الدين العام التي تمثّل الدائنين الأجانب» [(10)]، وسيطرت الدول الأجنبية على القرارات المالية الأساسية للحكومة، تمامًا على غرار ما حدث في مصر تحت حكم الخديوي إسماعيل، كما ذكرنا آنفًا.

ربما يكون السلاطين العثمانيون حكامًا مطلقين مستبدين، لكنهم أفسحوا في المجال لممارسة أديان أخرى بقيادة رجالاتها؛ فمسلمو الطوائف المختلفة والمسيحيون من مختلف النحِل واليهود جميعهم عاشوا في أراضيها

المترامية من دون اضطهاد جسيم أو مذابح أو إبادة جماعية أو ترحيل جماعي، على نحو ما واجه اليهود تحت حكم الأباطرة الرومان الكاثوليك في إسبانيا، أو الحكام أتباع الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا القيصرية [(11)].

طبعًا، حدث بعض الاستثناءات، كاضطهاد الأرمن، لكن ذلك جرى عمومًا عندما كان الحكام العثمانيون يشعرون بأن سيطرتهم تتعرض لتحديات من طائفة معيّنة أو قوى منافسة لهم، أو في أوقات الأزمات، خصوصًا بعد حلول الهيمنة الأوروبية في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، شرع الأوروبيون في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين التي انتزعها الأوروبيون من العثمانيين، وكانت فيها الأغلبية من العرب المسلمين (على الرغم من أن كثيرًا من اليهود لم يؤيدوا مطلقًا المشروع الصهيوني) [(12)]. وممّا يعبّر أبلغ تعبير عن سياسة المراوغة والخداع التي انتهجتها القوى الأوروبية والولايات المتحدة أن وعد بلفور يتناقض نصًا وروحًا مع اتفاقية سايكس - بيكو لعام 1916، ومع المراسلات التي جرت بين المبعوث البريطاني والشريف حسين، شريف مكة وقائد الثورة ضد العثمانيين في عام 1916. لم يكن دافع بريطانيا يقتصر على كسب الزعماء وأصحاب رؤوس الأموال الصهيونيين كحاييم وايزمان وروتشيلد إلى صفها، بل كان يشمل أيضًا إنشاء دولة صديقة لها تسهر على مصالحها في قناة السويس والمستعمرات الآسيوية التي كانت القناة المعبر الأساسي إليها في ذلك الوقت [(13)] وكانت الصهيونية بالنسبة إلى بلفور، وزير الخارجية البريطاني، «ذات أهمية أعمق كثيرًا من رغبات وأهواء 700 ألف عربي يعيشون الآن على تلك الأرض القديمة» [(14)].

لم تتوقف الدسائس الأوروبية عند تفتيت اللُّحمة العرقية واللغوية والدينية السائدة بين شعوب معظم البلاد، من المغرب حتى إيران، بل قادت أيضًا إلى تراجع الحالة المادية لهذه الشعوب. ويتناول هذا الكتاب في موضوع رئيس كيف أثّر نشوء النظام الرأسمالي في رفاهية الشعوب التي تخضع له. وتبين على نحو مؤكد أن متوسط طول الشخص البالغ يُعتبر من أفضل المؤشرات على صحة السكان في الأمد البعيد؛ فبعد أن أثبت العالِم الألماني كارل يامبرت (Carl Jampert) صحة هذه الفرضية علميًا في عام 1754، استخدمها يوستوس فون ليبيغ (Justus von Liebig)، رائد الكيمياء الزراعية، ليبين أن أطوال الرجال في فرنسا وألمانيا تناقصت بين ثمانينيات القرن الثامن عشر وخمسينيات القرن التاسع عشر، أو نحوها [(15)]، في المقابل، كان متوسط أطوال الرجال في مصر والعراق وتركيا بين عامي 1860 و1880 أكثر بعشر سنتيمترات من الحد الأدنى المطلوب للتجنيد في جيوش فرنسا وسكسونيا في ثلاثينيات القرن نفسه. بيد أن هذا الطول تراجع بتأثير العدوان الأوروبي، على مستويات التغذية، وذلك بالتزامن مع

الفترة التي بدأ الأوروبيون يزدادون طولًا ويكسبون حياة أطول بفعل العوامل المذكورة في الفصلين الأول والسابع من هذا الكتاب [16].

لم يكن للقوى الأوروبية، والولايات المتحدة التي انضمت إليها في ما بعد، أن تشق طريقها في البلاد العربية وتركيا وإيران، أو حتى أفغانستان، من دون أن تواجهها مقاومة شديدة؛ ففي مصر، انتفض الجيش بقيادة عرابي باشا، رافضًا خضوع الخديوي فعليًا للإرادتين البريطانية والفرنسية، ولم تتمكن بريطانيا (بالتعاون مع فرنسا) من احتلال البلاد إلّا بعد أن ألحقت الهزيمة به. ثم ثار المصريون من جديد في عام 1906، وقامت تسوية مع الشعب أسفرت عن تأسيس البرلمان، على الرغم من أن السلطة الفعلية ظلت في يد الإنكليز.

قبل ظهور إسرائيل على الساحة، تعاملت الدول الأوروبية مع الأراضي التي استعمرتها في المشرق والمغرب العربيين كأقاليم تديرها من خلال مجموعات صغيرة من المديرين المقيمين في الحواضر، بمساعدة الجيش، وليس كأراض تستوطن فيها، باستثناء الجزائر التي حوّلها الفرنسيون إلى مستعمرة استيطانية بعد غزوها في القرن التاسع عشر، متذرعين بذرائع واهية. لكن في الإقليم الغربي من الجزائر، أسس عبد القادر، الذي ينتمي إلى الطريقة الدينية القادرية، مقاومة شديدة ضد الفرنسيين لم يتمكنوا من إخمادها حتى عام 1847. ومضى المحتلون في تهجير السكان المحليين من أراضيهم، وإجبارهم على العمل أجراء لدى المستوطنين. وكما ذكر بروتشاسكا [17]: «في فرنسا كان الناس يوعَدون بالأرض في الأغلب، بينما في الجزائر كان السائد تقريبًا انتزاعها من الجزائريين غصبًا». وبلغ تجريد الجزائريين من أملاكهم ذروة جديدة في سبعينيات القرن التاسع عشر، فما كان من الجزائريين إلّا أن انتفضوا بقيادة سكان منطقة القبائل في عام 1871، في وجه المغتصبين الفرنسيين الذين أوصلوا الجزائر بسياساتهم إلى مجاعة جعلت عدد السكان المسلمين في البلاد ينخفض بنسبة 20 في المئة بين عامي 1861 و 1872[18] ثم ألغت سلطات الجمهورية الفرنسية الثالثة حقوق القبائل في الحكم الذاتي في أراضيها التقليدية، ما أشعل شرارة ثورة أخرى على هذه التطورات قمعتها القوات الفرنسية بوحشيتها المعتادة، وصادرت في إثرها 500 ألف هكتار من أراضِ السكان الجزائريين الذين تحولوا إلى جزء من جيش احتياطي من العمال المعدمين [19] وباتت الجزائر بلدًا تهيمن الزراعة على اقتصاده؛ زراعة أراضٍ يملكها مستوطنون يستغلون اليد العاملة المحلية المنخفضة الأجر والمهجَّرة من أراضيها، وأعداد كبيرة من الفلاحين الذين يصدّرون محاصيلهم إلى فرنسا عبر الأسواق ذات الهيكلية الإمبريالية. وكان استقطاب المجتمع الجزائري بين مستوطنين أوروبيين (بمن فيهم اليهود الأوروبيون) أو «أصحاب الأقدام السود» وأغلبية جزائرية (مسلمة في معظمها) - على أسس عنصرية غالبًا -

والعنف الذي اتّخذ وسيلة لهذا الاستقطاب، أحد أسباب شراسة حرب التحرير الجزائرية ضد الفرنسيين التي امتدت من عام 1954 حتى عام 1962. وللأسف، كانت تركة هذا العنف عدم ثقة جبهة التحرير الوطني المنتصرة بالمعارضة، وإقامتها دولة الحزب الواحد، ما أدى بدوره إلى شرعنة المعارضة للنظام الدكتاتوري العلماني التي قادها الأصوليون الإسلاميون (الذين لجأوا أحيانًا إلى تكتيكات إرهابية).

الاتجاه نحو إنشاء دول قومية جديدة

صحيح أن جزءًا كبيرًا من مقاومة الغزو الأوروبي استلهم التقاليد المبكرة للجماعاتية والنزعات القومية، إلّا أن وعيًا جديدًا للتضامن بين شعوب المغرب والمشرق انتشر مع نهاية القرن التاسع عشر، وجاء في جزء منه ردَّة فعلٍ على غطرسة أوروبا وادعائها الوصاية على الحضارة، وبالتالي امتلاكها الحق بـ «تحضير» العرب والشعوب غير الأوروبية الأخرى عبر الاستعمار؛ ففي 29 آذار/مارس 1883، على سبيل المثال، كتب إرنست رينان، الذي يعود إليه الفضل في تعريف القومية الأوسع انتشارًا في Journal des Débats (**مجلة الحوار**) الصادرة في باريس، أن المسلمين هم جماعة دينية غير قادرة على الانخراط في العلم الحديث، لأن الإسلام دين طائفي ضيّق، ما دفع المفكر والثوري العظيم جمال الدين الأفغاني إلى الرد على رينان في المجلة ذاتها في عدد 18 أيار/مايو من العام ذاته، فأشار إلى أن «جميع الأديان تتصف بالتعصب، كلٌّ على طريقته الخاصة»، ويمكنها أن تعوق البحث العقلاني الذي هو القوة المحركة للعلم. بيد أن أوروبا المسيحية حققت على الرغم من ذلك تقدمًا هائلًا في الآونة الأخيرة. علاوةً على ذلك، اعترف رينان نفسه بأن «الدول الإسلامية ضمت بين عام 775 وأواسط القرن الثالث عشر تقريبًا بحاثة ومفكرين مميزين جدًا، و... كان العالم الإسلامي في هذه الأثناء متفوقًا في ثقافته الفكرية على العالم المسيحي». ومضى الأفغاني ليشير إلى نقطة بالغة الأهمية كثيرًا ما يتجاهلها الدعاة الذين يتحدثون عن افتقار جماعات كاملة من البشر إلى الثقافة العلمية أو الديمقراطية [20]: لا أملك إلّا الاحتفاظ بالأمل في أن تحطّم الأمة المحمدية يومًا أغلالها، وتتقدّم بعزم وإصرار في طريق الحضارة، على نحو ما فعل المجتمع الغربي الذي لم تكن العقيدة المسيحية رغم صرامتها وتعصبها عقبة كأداء تثنيه عن ذلك. لن أقبل أبدًا أن يكون الإسلام استثناء من ذلك الأمل. وأنا هنا لا أدافع عن قضية الدين الإسلامي عند السيد رينان، بل أدافع عن قضية مئات الملايين من البشر الذين سيحكم عليهم بالعيش في غياهب البربرية والجهل لولا ذلك الأمل (21).

كان الأفغاني أحد المفكرين الذين أسسوا لمنطق معاداة الإمبريالية في الثقافات العربية والفارسية والتركية في آسيا وشمال أفريقيا [22]. فالعرب

أرسوا مقاومة شرسة ضد المستعمر الأوروبي، حتى بعيدًا عن الأفغاني الذي أثر بشدة في الوطنيين المصريين، من أمثال محمد عبده وسعد زغلول باشا، ومن خلالهم في الوطنيين الهنود، مثل مولانا أبو الكلام آزاد [(23)] على امتداد القرن التاسع عشر.

في تركيا، استولت مجموعة من ضباط الجيش، أطلقت على نفسها اسم «جمعية الاتحاد والترقي»، على السلطة في عام 1908، وحاولت إقامة دولة علمانية على غرار الأنموذج الذي أسسه أوغست كونت («النظام والترقي» كان شعار السفينة الجديدة للدولة). وانتهجت نهج «تتريك» الدولة، وأثارت حفيظة الرعايا غير الأتراك الناطقين بالعربية [(24)].

تأثيرات الحرب العالمية الأولى

يعتبر المؤرخون وعلماء الاقتصاد السياسي عن حق أن الحرب العالمية الأولى (1914-1918) كانت حربًا لإعادة تقاسم غنائم الإمبراطورية بين القوى الأوروبية في المقام الأول؛ فعندما اندلعت الحرب ووقف العثمانيون إلى جانب الألمان والإمبراطورية النمساوية - المجرية، هاجم الفرنسيون والإنكليز الإمبراطورية العثمانية من الغرب، وهاجمها الإنكليز بوساطة الجيش الهندي الإنكليزي من الشرق، بينما هاجمتها روسيا القيصرية من الشمال والشمال الشرقي. وفي الوقت الذي رفض الإنكليز والفرنسيون الاعتراف بوحدة الشعوب العربية بوصفها مجموعة بشرية تمتلك كثيرًا من السمات الحضارية، شجعوا بعثرة الأراضي العربية في حِزم يتقاسمونها، وكان هدف اتفاق سايكس - بيكو هو بالضبط تقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من تأكيدات القوى الإمبريالية التي ادعت ضمان حرية الذين ثاروا ضد الحكام العثمانيين. وثمة تناقضات كثيرة بين ذلك الاتفاق واعتراف توماس إدوارد لورنس (ضابط الارتباط بين العرب والبريطانيين) بالعرب أمةً بالمعنى الحضاري، من جهة، والوعد بإقامة وطن قومي لليهود المقدَّم إلى زعماء الصهيونية من وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور، من جهة ثانية، والوعود التي قدمها المبعوثون البريطانيون إلى حسين، زعيم الأسرة الهاشمية وشريف مكة آنئذٍ، من جهة ثالثة [(25)] غير أن الحرب شكّلت فرصةً للعرب كي يتخلصوا من السيطرة العثمانية. وعندما وضعت الحرب أوزارها، تحول المشرق، الذي يضم شبه الجزيرة العربية وشرق بلاد الرافدين وجميع المناطق المحيطة بالخليج العربي، إلى محميات تحت الوصايتين البريطانية والفرنسية، مع احتفاظ البريطانيين بحصة الأسد منها. وأكد انتداب عصبة الأمم لعام 1922 على الوضعية القانونية لهذه المحميات: فأصبحت فرنسا وصية على سورية ولبنان، وبريطانيا على فلسطين والعراق. وكان وجود القوات البريطانية في المشرق ومصر - حتى

من دون الانتداب - كفيلًا بإبقاء الحكام تحت هيمنة القوى الأجنبية، ولا سيما بريطانيا، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

كان من شأن اكتشاف النفط في الموصل - شمال العراق حاليًا - والسعودية وإمارات الخليج وإيران أن يزيد، إلى أبعد حد، من أهمية المنطقة في عيون القوى الإمبريالية، وأن يضيف خوفًا جديدًا إلى مخاوف البريطانيين السابقة بشأن حماية الطريق إلى الهند. ولعل من قبيل التعميم التقريبي إذا قلنا إن جميع التدخلات اللاحقة من جانب القوى الإمبريالية، بما في ذلك حربا الخليج الأولى والثانية، والحرب على أفغانستان، كانت حروبًا من أجل تأمين احتكار بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الوصول إلى النفط، وكانت الذريعة تارةً مقاومة المد الشيوعي (الذي كثيرًا ما اعتُبر أنه في خدمة الهيمنة السوفياتية ومعادٍ لحرية الإنسان)، وتارةً أخرى نشر الديمقراطية أو محاربة الإرهاب، بل إنها في أحيانٍ كثيرة لم تحاول انتحال أي ذريعة.

حروب النفط الإمبريالية، وأنظمة الحكم الملكية والمقاوَمة: الاتجاه نحو الديمقراطية

لم تتوقف الشعوب العربية والكردية والتركية والإيرانية يومًا عن النضال ضد الهيمنة، على الرغم من أن عصبة الأمم وفّرت «ورقة التوت» لحجب الهيمنة الإمبريالية؛ ففي مصر، على سبيل المثال، أدى الرفض البريطاني السماح لمصر بعرض قضيتها في شأن الاستقلال على مؤتمر فرساي للسلام إلى انتفاضة عمّت البلاد، ولقيت قمع بريطانيا لها بالقوة، لكنها قادت إلى تأسيس حزب وطني هو حزب «الوفد» بزعامة سعد زغلول باشا. ثم اضطر البريطانيون إلى السماح بتشكيل البرلمان ليصبح سعد زغلول رئيس حكومة مصر في عام 1924[(26)] وعلى الشاكلة ذاتها في العراق، اشتعلت ثورة شملت أنحاء البلاد كافة، عندما رفضت القوات البريطانية الخروج من البلاد بعد الحرب العالمية الأولى: في 30 حزيران/يونيو 1920، اندلعت الاحتجاجات ضد البريطانيين في جميع أرجاء البلاد. وكان للبريطانيين 133 ألف جندي في المنطقة - أي ما يقارب عدد الجنود الأميركيين بعد اجتياح العراق في عام 2003. قاتل الجنود، مجهزين بالمدرعات والطائرات، ما سمح لهم بالقصف من دون حساب، وإمطار المدنيين المروَّعين بالقنابل ونيران الرشاشات. وفي غضون ستة أشهر من القتال الدامي، قُتل آلاف من السنّة والشيعة والكرد، ووُضع كثيرون منهم في صفوف وأُعدموا برصاص فرق الموت، وبلغت خسائر البريطانيين أنفسهم ما يزيد على 1600 جندي[(27)].

خلّفت السياسات الإمبريالية، بتنصيب عناصر موالية لها حكامًا للمحميات ووضْع البلاد بكاملها تحت الحكم العسكري، إرثًا مريرًا. وفي كثير من الأحيان، قامت الثورات الحاسمة ضد الهيمنة الغربية تحت قيادة مجموعة من العسكريين الذين اعتمدوا في دعمهم على السلطات القائمة المكونة أساسًا من كبار ملّاك الأراضي، كما حدث في مصر - التي تُعتبر القلب السياسي للعالم العربي - وفي تركيا والعراق. وظل هذا الأنموذج معوقًا أمام تحقيق الديمقراطية التشاركية الحقيقية في جميع الدول العربية وتركيا عمليًا، وما انفك زرع إسرائيل، بما هي دولة مارقة تنتهك جميع القوانين الدولية، فضلًا عن حقوق الإنسان، وبدعم واضح أو مستتر من الولايات المتحدة وحلفائها، يشكّل عامل تعقيد دائم لآفاق بناء الديمقراطية في العالم العربي [28]. وعلى الرغم من أن الشيوعيين والاشتراكيين كثيرًا ما أدّوا دورًا في حشد الجماهير ضد الحكم الإمبريالي، آلت السلطة في النهاية إلى نخبة متحالفة مع ملّاك الأرض والعسكر [29].

سنوضح هذا المسار بنظرة سريعة نلقيها على التطورات في مصر والعراق والأردن وإيران بعد الحرب العالمية الثانية. ومن حسن الحظ أن البدوي ومقدسي قدّما وصفًا ممتازًا لما حدث في معظم دول المغرب والمشرق ومصر في القرن العشرين وما بعده. أشرنا في مكان سابق إلى تحوّل مصر إلى دولة مستقلة شكليًا مع استمرار الهيمنة البريطانية عليها بعد عام 1922؛ فعلى الرغم من وجود برلمان وملك للدولة، كانت بريطانيا تتدخل عسكريًا في الشؤون الداخلية كلما استشعرت تهديدًا لمصالحها. وفي عام 1951، نجد حزب الوفد، الذي كان قد تحول إلى تنظيم «موالٍ» في ذلك الوقت، يقوم رغم ذلك بإلغاء معاهدة 1936 المصرية - البريطانية التي منحت بريطانيا السيطرة على قناة السويس حتى عام 1956. ثم نجد تنظيمًا أطلق على نفسه اسم «الضباط الأحرار» شكّله جمال عبد الناصر وتزعمه، يريد للجيش دورًا أكثر تأثيرًا في صوغ السياسات التي من شأنها إنهاء الوجود البريطاني كليًا في مصر. وكان هذا التنظيم قد ضم في البداية الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي المصري، إضافةً إلى عناصر من الطبقة الأرستقراطية من ملّاك الأراضي [30]. في كانون الثاني/يناير 1952، انتشرت القوات البريطانية على طول قناة السويس، وارتكبت مجزرةً في حق المصريين المحتجين على سلوكها العدواني. ولم يحرك الملك ساكنًا لرفع المظالم عن المصريين، فنفذ تنظيم الضباط الأحرار انقلابًا لخلع الملك ونقل السلطة إلى الجيش في تموز/يوليو 1952، وسرعان ما ألغيت الملكية بعد ذلك. ثم أطاح عبد الناصر محمد نجيب، أول رئيس للجمهورية، وتولّى الرئاسة في عام 1954 بعد أن كان قد حل جميع الأحزاب السياسية في مصر في عام 1953، لكنه حاول استمالة الأئمة (علماء الدين) من وراء الإخوان المسلمين، بأن عرض عليهم مناصب في الحكومة وتعيين رجال دين

«علمانيين» في الأزهر الشريف. وأرسيت في ذلك الوقت أسس الحكم العسكري، وانتقل الإخوان المسلمون إلى المعارضة «الموالية» [(31)]. وبعد مؤتمر باندونغ 1955، قرر عبد الناصر تأميم قناة السويس، مدفوعًا بالتغير في الوضع الدولي وظهور المعسكر السوفياتي ودول عدم الانحياز، كتحد في وجه الهيمنة الأميركية. وجاء التأميم في جزء منه ردًا على سحب الولايات المتحدة تمويلها لبناء السد العالي في أسوان الذي من شأنه ري جزء كبير من دلتا النيل الأدنى. دفعت هذه الخطوة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى شن عدوان على مصر، لكن ضغط الرأي العام الدولي ورفض الولايات المتحدة (لاعتبارات استراتيجية صحيحة) أجبر المعتدين على الانسحاب، وظهر عبد الناصر بطلًا عربيًا [(32)]. وفي النهاية، بنَت مصر السد بمساعدة من السوفيات، على الرغم من أن عبد الناصر رفض الترخيص للحزب الشيوعي واستمر في اضطهاد أعضائه. وانتهج خليفتا عبد الناصر، أنور السادات وحسني مبارك، السياسات التسلطية نفسها، مع خضوع أكبر للولايات المتحدة وحلفائها. وتراجع نفوذ عبد الناصر في الدول الأخرى بعد الهزيمة في حرب 1967.

حاول عبد الناصر إصلاح الوضع القائم في مصر، حيث كانت أغلبية الفلاحين المصريين من الناحية العملية أقنانًا لدى أسيادها. وازدهرت في ظل النظام الاستعماري وما قبله طبقة كبار ملّاك الأراضي، وكثير منهم من أصول تركية ومملوكية، وكانوا المستفيدين الأساسيين من شبكات الري التي أنشئت في ظل الحماية البريطانية؛ ففي عام 1913 على سبيل المثال، كانت نسبة ملّاك الأراضي الذين يملكون أكثر من 50 فدانًا تمثّل 0.8 في المئة من جميع أصحاب الأراضي، لكن ملكيتهم كانت تشكل 44.2 في المئة من الأرض، في حين أن صغار الملّاك الذين لا تتجاوز ملكية كل منهم 5 فدادين، يشكّلون 90.7 في المئة من الملّاك، ولا يحوزون إلّا 25.9 في المئة من الأرض [(33)]. ثم قام الضباط الأحرار بعد استيلائهم على السلطة بتطبيق إجراءين للإصلاح الزراعي، **الأول** في عام 1961، وكان على الورق أكثر راديكالية من إجراء عام 1952، بينما حدد **الثاني** ملكية الأرض للأسرة الواحدة بمئة فدان بعد أن كان سقف الملكية 200 أو 300 فدان. وجرى تنظيم الفلاحين المصريين في تعاونيات فلاحية، لكن هذه الأخيرة ظلت خاضعة لسيطرة الحكم العسكري. غير أن العائلات التي بقيت محرومة من ملكية أي قطعة أرض بلغ تعدادها 1.279 مليون عائلة، أي 33 في المئة من مجموع العائلات القروية في عام 1970، على الرغم من جميع الإصلاحات التي لم تؤدِّ إلى تقليل العدد المطلق أو النسبة المئوية لهذه الشريحة المجردة من الملكية في المجتمع الريفي [(34)]. وفي هذه الأثناء، انتعشت نخبة من رجال الأعمال والسياسيين بفضل علاقتها بالحكم والفرص الكثيرة لجني الأرباح الناشئة عن إجراءات التنظيم الحكومية، ونال الإقطاع فرصًا

جديدة للحياة في الريف، وما عاد ملّاك الأرض الباقون يملكون مساحات واسعة من الأراضي، لكن حصتهم من المساحة الإجمالية ازدادت على حساب الفلاحين الفقراء الذين خسروا أراضيهم وأضحوا في صفوف البروليتاريا الزراعية [35]. ولم يمضِ وقت طويل على استلام أنور السادات للرئاسة حتى تراجع عن الإصلاحات الزراعية المعتدلة التي أجراها عبد الناصر، فأعاد، بموجب قانون جديد على سبيل المثال، 147 ألف فدان إلى أحد الملّاك السابقين [36]. وفي النهاية، ألغى النظام الليبرالي الجديد برئاسة حسني مبارك - وبتشجيع ومساعدة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والبنك الدولي - جميع تدابير الإصلاح الزراعي، ما ساهم، بالترافق مع التطورات الأخرى في القطاعين المالي والصناعي، في تفاقم اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية في مصر منذ عام 1980[37].

النضال الديمقراطي في دول المشرق

عانت الدول المجاورة لإسرائيل عدوان هذه الأخيرة، وخسرت أراضي وموارد أخرى لمصلحة المستوطنين الصهيونيين. ولعل دولة أخرى لم تعانِ كما عانت المملكة الأردنية الهاشمية (إمارة شرق الأردن سابقًا) من خسائر ونزيف متواصل؛ هذه الإمارة التي نشأت على أرضٍ تابعة للسلطنة العثمانية بعد أن قام شريف مكة بثورته ضد الحكم العثماني. وبعد الحرب التي دارت بين الميليشيات الصهيونية والقوات العربية في فلسطين في عام 1948، نجح الصهيونيون في تقسيم فلسطين والاستيلاء على جزء منها اعترفت به الأمم المتحدة بوصفه دولة إسرائيل.

«... أُلحِقت المنطقة الوسطى من فلسطين (ما بات يعرف بـ «الضفة الغربية»)، والتي استطاعت الجيوش العربية الاحتفاظ بها عند قيام دولة إسرائيل، بإمارة شرق الأردن لتشكل المملكة الأردنية الهاشمية الموسعة (أعلنها عبد الله مملكة إبان استقلالها الرسمي عن بريطانيا)» [38]. واستقر في الأردن، خصوصًا في الضفة الغربية، قرابة 800 ألف فلسطيني ممن هجّرتهم إسرائيل. «وبعد عام من ذلك، في ربيع عام 1950، انتُخب البرلمان الأول (مجلس النواب) للدولة الموسعة ليضم نوابًا عن الضفة الغربية، مع ما شاب هذه الانتخابات من تدخّل الحكومة فيها» [39].

وقعت الحرب الكبرى التالية في عام 1967 بين إسرائيل وجيرانها العرب، وانتهت بانتزاع إسرائيل كامل الضفة الغربية (والقدس الشرقية) من الأردن، وتدفّق اللاجئون من جديد إلى المملكة الأردنية المجتزأة (واحتلت إسرائيل أيضًا مرتفعات الجولان السورية وسيناء المصرية وانتزعت غزة من مصر). ومن المفارقات أن الخوف من إسرائيل ومن ثورة شعبية تطيح الأسرة الهاشمية في الأردن أدى أيضًا إلى تحويل عمان إلى مركز رئيس لعمليات

وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، الذراع الاستخباراتي للقوة العظمى نفسها التي تُعتبر الداعم الرئيس لدولة إسرائيل المارقة.
على غرار أكثر الدول العربية، شهد الأردن حقبات دورية من النضال من أجل الديمقراطية، منها ما شهده في مطلع الخمسينيات، ولبضع سنوات، من ازدهارٍ لديمقراطية برلمانية شعبية [40]. تزعّم هذه النضالات الديمقراطيةً سليمان النابلسي، الذي شكّل الحزب الوطني الاشتراكي ودخل أولَ وهلة في تحالف انتخابي مع حزب البعث الأردني والحزب الشيوعي الأردني لتشكيل الجبهة الوطنية والدعوة إلى تحرير الأردن من النفوذ الأجنبي، والتعاون سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا مع الدول العربية القومية لمواجهة الإمبريالية [41] وفي عام 1955، وتحت الضغط الأميركي والوعود بالمساعدة العسكرية الأميركية، تشكلت منظمة المعاهدة المركزية (CENTO) باسم حلف بغداد الذي ضم كلًا من إيران والعراق وباكستان وتركيا، إضافة إلى المملكة المتحدة. ولم تقتصر الغاية من هذا الحلف على مواجهة الخطر الشيوعي، بل شملت أيضًا معارضة فكرة عدم الانحياز التي أطلقها الرئيس اليوغسلافي تيتو والرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء الهندي نهرو. رفض الأردن في البداية الانضمام إلى الحلف، إلّا أن موقفه المعادي للشيوعية والقومية تصلب بعد إعلان مشروع أيزنهاور في كانون الثاني/يناير 1957 الذي عرضت بموجبه الولايات المتحدة الأميركية تقديم المساعدة إلى أنظمة المنطقة التي تشعر بخطر الشيوعية.
وشكّل النابلسي الحكومة بعد فوز تحالفه بالانتخابات البرلمانية في عام 1956 وأصبح رئيسًا للوزراء، ثم قرر إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والصين، لكن الملك حسين قرر، من منطلق الخشية من أن يطيح التيار القومي سلطته، أن يراهن على الانحياز إلى المعسكر الأميركي، فأجبر النابلسي على الاستقالة بعد مصادمات عدة مع الملك، ووضِع في قيد الإقامة الإجبارية. «القصر... استعاد الحكم الاستبدادي بإعلانه الأحكام العرفية وحظره جميع الأحزاب السياسية، وإلغائه جميع قرارات البرلمان المنتخب والتي كانت تقدمية إلى حد ما، بما في ذلك منح حق التصويت للنساء المتعلمات» [42]. وكانت السفارة الأميركية تقف وراء الملكية في جميع هذا الخطوات، ضاربةً بعرض الحائط من جديد شعارات الديمقراطية والحرية التي تتبجح بها القوى الرأسمالية الكبرى. وفي تموز/يوليو 1958، اندلعت ثورة في العراق أطاحت الفرع العراقي من الأسرة الهاشمية، ما دفع الملك حسين إلى صرف النظر نهائيًا، تقريبًا، عن إعادة الحياة الديمقراطية إلى الأردن، إلى أن جاء خلفه الملك عبد الله ليشكّل لجانًا لإصلاح الإدارة وإيجاد السبل لمنح البرلمان مزيدًا من السلطات، وهو ما وصفه ريان [43]: ما كان على الملك عبد الله الثاني سوى نفض الغبار عن مقترحات تفصيلية (صادف أنها تشتمل على معظم مطالب المعارضة) كانت

قد أعدّتها اللجنة الملكية للأجندة الوطنية، وردّد صداها المركز الوطني لحقوق الإنسان المعيّن من الحكومة وأقرها تحالف أحزاب المعارضة الإصلاحية. إلّا أن المركز الوطني لحقوق الإنسان أصدر بيانًا أكد فيه أن غياب الإصلاح الحقيقي في المملكة يصل إلى حد «التهديد الجسيم لأمن وسلامة المجتمع والوحدة الوطنية».

في هذه الأثناء، بسبب الخوف من إسرائيل والوجود الأميركي بأشكال مختلفة، لا يزال الربيع العربي ضعيفًا في الأردن، لكون تحالف المعارضة غير راغب وغير قادر على المجابهة المباشرة [(44)].

سأنتقل الآن إلى الدسائس الإمبريالية في العراق؛ العراق الذي أنشأته بريطانيا من دمج ثلاث ولايات عثمانية هي: الموصل وبغداد والبصرة. وكان الاهتمام الأساسي في ذلك الوقت منصبًا على الموارد النفطية في الموصل التي يشكل فيها الكرد أغلبية السكان. وفي إثر انتخابات مزورة، نصّبت فيصل بن الشريف حسين ملكًا على العراق تحت وصاية المندوب السامي البريطاني، بعد أن كانت فرنسا قد طردته من سورية. وجرى تأسيس اتحاد نفطي باسم «شركة نفط العراق» ملْكيةً مشتركة لشركات بريطانية وهولندية وفرنسية وأميركية، ومنحت عقدًا إمبرياليًا بموجب اتفاق إمبريالي [(45)]. وفي عام 1932، أُعلن العراق، بموجب المعاهدة الإنكليزية - العراقية، مملكةً مستقلةً في وقت احتفظت بريطانيا بوجود عسكري قوي جدًا استخدمته للتدخل في الشؤون العراقية. وظل نوري السعيد، رئيس وزراء العراق فترات عدة، والأسرة الهاشمية موالين لبريطانيا طوال مدة حكمهما. وكثيرًا ما ثار عمال النفط العراقيون وغيرهم من الذين نظمهم الشيوعيون والفصائل الأخرى المناوئة للإمبريالية، فتعرضوا لمذابح على أيدي الشرطة والقوات البريطانية. وكان العراق من موقِّعي معاهدة حلف بغداد في عام 1955.

بات النظام الحاكم في العراق بعد أزمة قناة السويس مكروهًا جدًا لتحالفه مع بريطانيا، إحدى الدول المعتدية المتسببة بالأزمة، فتشكلت جبهة مدنية تسعى إلى إسقاط النظام في عام 1957 ضمت الديمقراطيين الوطنيين والاستقلاليين والشيوعيين والبعثيين. وظهر تشكيل مماثل باسم اللجنة العليا للضباط الأحرار في صفوف الجيش العراقي، استولى على الحكم في تموز/يوليو 1958 بقيادة العقيد عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف، واحتل القصر وأعدم جميع أفراد الأسرة الملكية ورئيس الوزراء نوري السعيد [(46)].

أثارت التحركات التي قام بها قاسم حفيظة البريطانيين والأميركيين، القوتين صاحبتي المصالح المباشرة في العراق والدول المجاورة؛ إذ انسحب قاسم من حلف بغداد، وأبرم اتفاقًا لشراء الأسلحة السوفياتية، ومنح الشيوعيين مناصب وزارية وطالب بضم الكويت، الإمارة التي أنشأها البريطانيون بقصد

السيطرة على مواردها النفطية الهائلة. وضعت الاستخبارات الأميركية في هذه الأثناء مخططات لإطاحة قاسم بمساعدة حزب البعث، ثم جرت محاولة لاغتيال قاسم في عام 1959، لكنها فشلت، وكان صدّام حسين أحد أفراد فرقة الاغتيال. وقامت الاستخبارات الأميركية، بموافقة من الرئيس أيزنهاور، بتدريب عملاء نجحوا في نهاية المطاف في إنجاز المهمة [(47)]. وفي شباط/ فبراير 1963، احتُجز قاسم في قصره في إثر انتفاضة قامت بها وحدات من الجيش: «حوكم قاسم على عجل وحُكم عليه بالإعدام، واقتيد مع مجموعة من كبار ضباطه مباشرة إلى أحد استديوهات التلفزيون الحكومي، وأُطلقت عليهم النار من مسافة قريبة. دارت كاميرا التلفزيون وصورت أحد منفذي الإعدام، رافعًا رأس قاسم من شعره، في دلالة واضحة على انتهاء حكم قاسم [(48)]. ثم قام الانقلابيون من حزب البعث والقوميين العرب بتصفية جميع الشيوعيين، بل والمعارضة الديمقراطية برمّتها عمليًا (ينظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب).

في عام 1979، قامت ثورة إيرانية بزعامة آية الله الخميني لتطيح شاه إيران وتؤسس الجمهورية الإسلامية المعادية بشدة للإمبريالية. اغتنم صدام حسين هذه الفرصة لتأمين الدعم الغربي والاستيلاء على الثروات الإيرانية عبر الهجوم العسكري غير المشروع عليها [(49)]. فقدمت الولايات المتحدة الأميركية المساعدة للعراق - علنًا وعبر قنوات سرية - وكل ما من شأنه أن يحول دون انتصار إيران في الحرب، من أسلحة تقليدية ومتطورة، ومعلومات استخبارية عبر الأقمار الصناعية، وجميع أشكال المعلومات الأخرى.

كان اجتياح العراق للكويت يؤذن بنهاية العلاقات الحميمة مع صدام حسين، بيد أن تكلفة هذه النهاية تحمّلها عامة الشعب العراقي، حيث قُتل في حرب الخليج الأولى آلاف الجنود العراقيين، ودُفن كثير منهم في الرمل عمدًا بالعربات المدرعة التابعة لقوات الناتو الغازية. وأدت العقوبات المفروضة على العراق بعد هزيمته إلى وفاة مئات الآلاف من الأطفال والنساء والرجال، بسبب تراجع مستويات التغذية، والنقص الحاد في الأدوية ومعدات المشافي في بلد كثيرًا ما عُرف بامتلاكه أفضل نظم الرعاية الصحية في المنطقة. وعشية اجتياح القوى الإمبريالية للعراق في عام 1990، كان معدل استهلاك الفرد من الحريرات (السعرات الحرارية) 3150 حريرة (موزعة من خلال الحصص التموينية)، وانخفض هذا المعدل إلى 2150 في عام 1999، وارتفع معدل وفيات الرضع من 40 وفاة في عام 1990 إلى 103 في عام 1998[(50)].

اجتاحت الولاياتُ المتحدة وحليفتها المخلصة، بريطانيا، العراقَ في آذار/ مارس 2003، متذرعتين بذريعتين كاذبتين بالمطلق ضد صدام حسين، وهما امتلاكه أسلحةِ الدمار الشامل وعلاقته بتنظيم القاعدة المسؤول عن

هجمات 11 أيلول/سبتمبر على مركز التجارة العالمي في نيويورك [51].
وبحجة تفكيك أسلحة الدمار الشامل، نجح العملاء الأميركيون المزروعون في اللجنة الأممية الخاصة بالعراق في تعطيل القدرات القتالية للجيش العراقي، ما مكّن القوات المهاجمة من احتلال العراق بسهولة. غير أن حرب العصابات التي شنتها عناصر وضباط الجيش السابقون لمقاومة الاحتلال ألحقت خسائر فادحة بالسكان المدنيين وبعناصر الأمن التابعة للحكومات الانتقالية، وحتى بقوات الاحتلال المحصنة بشدة. وتقدِّر هيئة إحصاء القتلى العراقيين، اعتمادًا على بيانات رسمية عراقية، أن عدد من قُتلوا نتيجة العنف في العراق بلغ 116.740 شخصًا حتى عام 2011[52]، بينما ورد في الاستطلاعات التي أجراها فريق لانسيت (Lancet) ومراقبون مستقلون أرقامًا أعلى كثيرًا [53]. وبعد عامين ونصف عام من الحكم العسكري في البداية، أُجريت انتخابات البرلمان الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2005، وأصبح للعراق حكومة منتخبة ديمقراطيًا. لكن هذه الحكومة ظلت تواجه شكوكًا بشأن شرعيتها، وبقيت معتمدة بشدة على الأميركيين وحلفائهم في المجال الأمني وأشكال المساعدة الأخرى. وفي أثناء ذلك، حققت شركات أميركية، مثل «هاليبورتون» و«أويل جيانتس» وشركات أمنية خاصة - معظمها شركات مقربة من الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش ونائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد - أرباحًا طائلة من حجم القتل الهائل الذي فرضه داعموها على العراق. كما دلت عمليات التعذيب السادية في سجن أبو غريب في حق المشتبه فيهم على الازدراء المطلق بحقوق الإنسان من جانب قوات الاحتلال. ومن المأمول أن يتراجع العنف الطائفي وأن تستعيد البلاد تقاليدها العلمانية والمتعددة الثقافات.
نتحول أخيرًا إلى إيران التي تحتل الآن بين دول شرق السويس مكانة العدو الأول لأميركا وإسرائيل. إن قصة محاولة إطاحة النظام الوطني بصورة مباشرة في إيران تعود إلى عام 1951، حينما حاول رئيس الوزراء المنتخَب محمد مصدّق السيطرة على شركة النفط الإيرانية-الإنكليزية، وعندما رفضت الشركة التفاوض للتوصل إلى اتفاق، أمر مصدّق شركة النفط الوطنية الإيرانية المشكَّلة حديثًا بالاستيلاء على أصول الشركة الإيرانية-الإنكليزية، فعمدت بريطانيا في خطوة إمبريالية تقليدية إلى تجميد الأصول الإيرانية وفرض حظر على تصدير النفط الإيراني، ورفعت مستوى وجودها العسكري في الخليج العربي [54]. شعر شاه إيران، الذي كان يعتمد بالمطلق على دعم الدول الغربية في الخارج والإقطاع في الداخل، بالتهديد من تحركات مصدّق، الذي أراد أيضًا إجراء إصلاح زراعي ووضع قيادة مدنية للجيش. عندئذٍ شرعت الاستخبارات البريطانية (MI6) والأميركية (CIA) في التخطيط للقيام بانقلاب بوساطة عملاء الاستخبارات الأميركية (بموافقة الرئيس أيزنهاور) وبتكلفة منخفضة على نحو لافت، نظرًا إلى استعداد الشاه

والمؤسسة العسكرية التعاون معها، فقام العملاء الأميركيون كيرميت روزفلت الابن ودونالد ويبر برشوة «مسؤولين حكوميين وصحافيين ورجال أعمال، كما رشوا قطّاع الطرق، لدعم الشاه ومعارضة مصدّق» [55]، فسُجن مصدّق، وأصبح الجنرال فضل الله زاهدي رئيسًا لحكومة جديدة موالية للغرب «في 19 آب/أغسطس1953، «وكان البريطانيون قد سجنوه في أثناء الحرب العالمية الثانية، بعد محاولته إقامة حكومة موالية للنازية. أعطت الاستخبارات الأميركية زاهدي مبلغ 100 ألف دولار قبل الانقلاب و 5 ملايين دولار في اليوم التالي للانقلاب، لمساعدته في شراء الدعم لمهمته، وأصبح بهرام شاهروخ - الذي درّبه جوزف غوبلز، ومقدم برنامج راديو برلين باللغة الفارسية إبان الحكم النازي - مديرًا للدعاية. أمّا السيد شريف إمامي - الذي أمضى أيضًا فترة من الزمن في السجن بسبب أنشطته الموالية للنازية في الأربعينيات - فتولى بعد ذلك الانقلاب مناصب عدة، منها الأمين العام للصناعة النفطية ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس وزارة (لفترتين)» [56].

أصبح نظام الشاه الإمبريالي في إيران، وجهاز استخباراته (السافاك) الذي أُنشئ بمساعدة من مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي (FBI) وجهاز الموساد الإسرائيلي، ذائعَي الصيت السيئ حتى بمقاييس الدكتاتوريات التي ساعدت القوى الإمبريالية في تنصيبها وإدامتها في أنحاء كثيرة من العالم الثالث. وأصبح للسافاك عملاء في كل مكان دأبوا على سجن جميع المعارضين والمنشقين وتعذيبهم وإعدامهم و«إخفائهم»، متمتعين بالحصانة التامة ضد الرقابة والمحاسبة [57]. وقامت الثورة الإيرانية في عام 1979 لإسقاط هذا النظام الوحشي، و«كثيرًا ما وُصِمت ثورة 1979 بالأصولية، لكنها في الحقيقة مزيج معقد من القومية والشعبوية السياسية والراديكالية الدينية» [58]. ويعتبر كثيرون أن علي شريعتي، عالِم الاجتماع الفرنسي الثقافة والأستاذ الواسع الشعبية الذي نفاه نظام الشاه ثم اغتاله السافاك في الأرجح في عام 1977، هو منظّر ثورة 1979: «ثمة موضوع واحد يحتل مكانًا بارزًا في إنتاجه الفكري الغزير: إن الجوهر الحقيقي للمذهب الشيعي هو الثورة على جميع ألوان الاضطهاد، خصوصًا الإقطاع والرأسمالية والإمبريالية. ووفقًا لشريعتي، بُعث النبي محمد لا لإرساء دعائم دينٍ جديد فحسب، وإنما أيضًا لبناء مجتمعٍ نابض بالحياة في حالة ثورة دائمة وحركة متصلة نحو طوباوية لاطبقية» [59]. ربما تحتمل تعاليم الإسلام تأويلات عدة، وهي كذلك فعلًا، لكن أعمال شريعتي تبيّن أهمية الاجتهاد، أي التأويل والتكيف مع حاجات المجتمع البشري في تاريخ الشعوب الإسلامية [60]. وفي النهاية، سيطر على الثورة الخميني، الذي نفاه الشاه إلى النجف في العراق للمساءلة التي أبداها بشأن التنازلات التي قدمها الشاه للأميركيين. إن ميزة الخميني العظيمة هي أن جاذبية عقيدته كانت موجهة إلى العلماء ولم تكن

دعوة إلى ثورة اجتماعية مباشرة. ووفقًا لتفسيره الجديد للإسلام: «يتمتع كبار رجال الاجتهاد المتخصصين بالفقه بالسلطة العليا في حكم الدولة» [(61)]، لكن النظام الذي أنشأه ظل في توجهه معاديًا بقوة للإمبريالية، على الرغم من أنه لم يكن ديمقراطيًا تمامًا، بالمعنى الرسمي للكلمة.

الربيع العربي المستمر والنضال ضد الإمبريالية من أجل العدالة والوطن والمساواة

تتسم احتمالات الازدهار السريع للديمقراطية في البلاد العربية بالتعقيد جرّاء عدد من العوامل البنيوية الأساسية. أولًا، كانت الأنظمة الاستبدادية (وما زالت) تعتمد اعتمادًا كبيرًا على القوة العسكرية التي نالت الحظوة لدى الحكام الذين أمدوها بالمال والثروة، ما جعل الجيش أقل كفاءة في أدائه، لأن الترقيات لم تكن على أساس الجدارة بل تبعًا للقرب من القصر، الأمر الذي ظهر جليًا في كثير من حروب الدول العربية مع إسرائيل [(62)]. وفي كثير من الأحيان، كان الاتصال الوحيد المنتظم لأصحاب الثقافة في ظل الأنظمة القمعية هو مع علماء الدين، لذا عمل هؤلاء وسطاء بين القصر والناس، ولبسوا في كثير من حالات الحراك الشعبي وبطرق كثيرة عباءة ممثلي الشعب، وحاولوا تحطيم الهوية العلمانية وغير الطائفية لحركات التحرر الديمقراطي.

كما قالت الكاتبة المصرية نوال السعداوي أمام المنتدى العالمي للديمقراطية: لم تكن الحركات الديمقراطية الحديثة تناضل من أجل بتّ مسألة وجوب تضمين الدستور حكم الشريعة وتفسيرها أم عدم وجوبه، بل كان ذلك النضال من أجل العدالة [(63)]. وتقتضي العدالة أن يحصل جميع الناس على نصيبهم العادل من الهواء والماء والغذاء والتعليم والرعاية الصحية والحرية، ويقتضي ذلك بدوره إعادة توزيع الثروة التي اغتصبها الأغنياء بالقوة والعنف، وإعادة جميع الحقوق المكتسبة للناس بوصفهم بشرًا. إن الاصطفاف الراهن للقوى الإمبريالية، وفي القلب منه إسرائيل والولايات المتحدة، لا تريد لتلك العدالة أن تتحقق. وما الأساليب الوحشية التي تستخدمها إسرائيل لتحقيق مشروعها في التطهير العرقي لفلسطين إلّا لهدف واحد، ألا وهو اغتصاب مزيد من الأراضي والمياه لمنفعة المستوطنين الصهيونيين.

تبقى الإمبريالية الخطر الخارجي الأكبر الذي يحدق بالمنطقة العربية من خلال تصميم شركات النفط العملاقة، والشركات الأخرى المتعددة الجنسية، على الاحتفاظ بالسيطرة على المنطقة كما ستذهب إليه حجّتنا في هذا الكتاب [(64)]؛ فبعد أن عاثت تلك القوى فسادًا في العراق وأفغانستان باسم

مكافحة الإرهاب، وجهت سهامها نحو جميع الأنظمة التي تعتقد أنها تعارض مصالحها، مثل ليبيا وسورية وإيران، فأطلقت العنان لحرب أهلية في ليبيا، وسلحت المقاتلين المعارضين لنظام القذافي وساعدتهم بقصفها المناطق التي تتخذ منها قوات القذافي ملاجئ، وتواطأت معهم في قتل القذافي بطريقة وحشية، وذلك كله كان انتهاكًا للقانون الدولي. سلحوا كل من يريد أن يذهب إلى ليبيا، وكما كتبت مجلة **الإيكونومست** (Economist)، غير المعروف عنها صداقتها للديمقراطية والتحرر في العالم الثالث (كانت الصحيفة قد أيدت بقوة الحرب الأميركية في فيتنام): «لم نرَ الغرب والمجموعات الجهادية في خندق واحد منذ أن سلحت الحكومات الغربية المجاهدين ضد الاتحاد السوفياتي في الثمانينيات، إلّا في الحرب على ليبيا» [(65)]. وعلى غرار ما حدث في 11 أيلول/سبتمبر تقريبًا، نتيجة مساعدة الولايات المتحدة للقوات التي حاربت النظام العلماني الموالي للسوفيات، وصعود طالبان والقاعدة، والتي ما انفكت الولايات المتحدة وحلفاؤها تقاتلهما منذ ذلك الحين، هاجم مسلحون إسلاميون مدججون بالسلاح القنصلية الأميركية في بنغازي وأحرقوها، فراح ضحية الهجوم السفير الأميركي في ليبيا [(66)]. ولا تزال ليبيا تعاني وطأة الحرب الأهلية.

انتهجت القوى الغربية وحلفاؤها في المنطقة النهج ذاته في سورية، التي يحكمها نظام استبدادي ولكن علماني بقيادة حزب البعث، فأشعلت حربًا أهلية راح ضحيتها أكثر من 60 ألف قتيل، وأصبح مليون نسمة من سكانها لاجئين [(67)].

الدرس الذي ينبغي للمناضلين من أجل الديمقراطية أن يتعلموه هو ألّا يطلبوا المساعدة من الميليشيات المسلحة في نضالهم، لأن ولاء هؤلاء يمكن أن تشتريه القوى المهيمنة، وربما تتحول بنادقهم إلى صدور الجماهير المطالبة بالديمقراطية.

إذا أُريد الانتصار في النضال من أجل الديمقراطية، فلا بد من النضال أيضًا ضد الفئات الفاحشة الثراء في المنطقة؛ فمن شاه إيران ومن بعده، وضع الدكتاتوريون وفاحشو الثراء أموالهم في ملاذات آمنة، حيث تذكر التقديرات الحديثة أن نسبة مجمل رؤوس الأموال المهربة بين عامي 1970 و2010 تصل إلى 87.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لأربع دول شمال أفريقية هي: المغرب والجزائر وتونس ومصر [(68)]. وكان من حوافز ذلك الهروب لرؤوس الأموال العجز المقيم للطلب الفعال الذي تعانيه هذه الدول جرَّاء السياسات الليبرالية الجديدة والاختلال الشديد في توزيع الدخل. إن استعادة السيطرة على الموارد الوطنية من يد القوى الإمبريالية من شأنه أيضًا أن يحقق استدامة البيئة، لأن الشركات الإمبريالية المتعددة الجنسية تتعامل مع الموارد النفطية الهائلة كشيء يجري استغلاله بلا تكلفة. بيد أنه سيكون لشعوب هذه الدول عندما تقرر مستقبلها على نحو ديمقراطي

مصلحة قوية في الحفاظ على الموارد غير المتجددة، واستخدام الطاقة الشمسية التي تنعم بقدر كبير منها. كما أن من شأن إقامة ديمقراطية متعددة الثقافة أن تمكّن المرأة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وتمنحها الكرامة في المساواة التي تناضل من أجل تحقيقها في كل مكان [(69)].

أمِيا كومار باغتشي 2013

(1) للاطلاع على دراسة رائدة بشأن التقاليد الديمقراطية في العالم الإسلامي، ينظر:
Marshall G. S. Hodgson, The Venture of Islam, vols. 1-3 .((Chicago: University of Chicago Press, 1977
وللاطلاع على ملخص لأعمال حديثة عدة عن الموضوع ذاته، ينظر:
Dina Le Gall, «Recent Thinking on Sufis and Saints in the Lives of Muslim Societies, Past and Present,» International .Journal of Middle East Studies, vol. 42 (2010), pp. 673-687
للاطلاع على عينة من التقاليد الهندية المتداخلة مع التقاليد العربية، ينظر:
A. K. Bagchi, Decentring European Liberalism in India's Democratic Struggles, Maulana Abul Kalam Azad Lecture, .NUEPA, New Delhi, 9 November 2012
(2) S. Amin, The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco (Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1970), chaps. 2-3, and Lisa Anderson, «De-mystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, .(and Libya,» Foreign Affairs (May-June 2011
(3) Albert Hourani, A History of the Arab Peoples (New York: .Warner Books, 1991), chaps. 16-18, and Quataert 1994
(4) .Hourani, p. 268
(5) A. L. A. Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali .((London: Cambridge University Press, 1984
(6) Ibid., chap. 8, and E. R. Wolf, Europe and the People without History (Berkeley, CA: University of California Press, .1982), pp. 286-287
(7) .Ibid
(8) C. Issawi (ed.), The Economic History of the Middle East 1800-1914; a Book of Readings (Chicago: University of .Chicago Press, 1967), and Marsot, pp. 236-240
(9) .Hourani, p. 283
(10) .Ibid., p. 282
(11) Aron Rodrigue (ed.), Ottoman and Turkish Jewry: Community and Leadership, Turkish Studies Series (Bloomington, IN : Indiana University, 1992), and Justin

McCarthy, The Ottoman Peoples and the End of Empire .((London: Hodder Arnold, 2001

Balfour, «Balfour Declaration,» Encyclopedia Britannica (12) (2 November 1917), accessed on 29/12/2012 at: .https://bit.ly/2BG7W2o, and Hourani, p. 318

Balfour, «Balfour Declaration», and Briton Cooper (13) Busch, Britain, India, and the Arabs, 1914-1921 (Berkeley, .California: University of California Press, 1971), pp. 349-355

.Busch, p. 349 (14)

K. Marx, Capital, vol. 1, Trans. from the German by S. (15) Moore and E. Aveling, 1867/1886, reprinted: Moscow: .Foreign Languages Publishing House, 1955), p. 239n

Mojgan Stegl and Joerg Baten, «Tall and Shrinking (16) Muslims, Short and Growing Europeans: The Long-run Welfare Development of the Middle East, 1850–1980,» .Explorations in Economic History, vol. 46 (2009), Table 5

D. Prochaska, Making Algeria French: Colonialism in (17) .Bône (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 67

E. J. Hobsbawm, The Age of Capital 1848-1875 (London: (18) .Weidenfeld and Nicolson, 1975), p. 163

Country Study of Algeria: Colonization and Military» (19) Control,» Library of Congress (2012), accessed on 31/12/2012, at: https://bit.ly/2Cbz61n, and Hourani, pp. 290-.291

Abdulwahab El-Affendi, «Political Culture and the Crisis (20) of Democracy in the Arab World,» in: Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi (eds.), Democracy in the Arab World: .(Explaining the Deficit (London: Routledge, 2011

Jamal al-Din Al-Afghani, «Answer of Jamal al-Din to (21) Renan,» Journal des Débats (18 May 1883), in: Nikki R. Keddie, «The Life and Thought of Sayyid Jamal al-Din,» in: An Islamic Response to Imperialism (Berkeley: University of .(California Press, 1968

.Hobsbawm, The Age of Capital, p. 155 (22)

V. N. Datta, Maulana Azad (Delhi: Manohar, 1990); Elie (23) Kedourie, «Jamāl al-Dīn al-Afghānī,» 2012, accessed on

23/12/2012, at: https://bit.ly/2BGEusX, and Malcolm H. Kerr, «Muhammad ‘Abduh’,» 2012, accessed on 23/12/2012, at: https://bit.ly/2RA13tq

(24) E. J. Hobsbawm, The Age of Empire, 1875-1914 (New York: Vintage Books, 1989), p. 284; Bassam yousif and Eric Davis, «Iraq: Understanding Autocracy: Oil and Socio-Political Context,» in: Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi (eds.), Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit (London: Routledge, 2011), pp. 243-244.

(25) Balfour, «Balfour Declaration», and Hourani, pp. 316-317.

(26) Hourani, A History, and E. J. Hobsbawm, Age of Extremes: The Short Twentieth Century 1914-1991 (London: Michael Joseph, 1994), p. 210.

(27) Barry M. Lando, Web of Deceit: The History of Western Complicity in Iraq from Churchill to Kennedy to George W. Bush (New York: Random House, 2007), p. 11.

(28) بخصوص تداعيات إقامة دولة عدوانيةٍ تعكف على اغتصاب الأراضي العربية وظهور الاتحاد السوفياتي مصدرًا بديلًا للأسلحة يحرص على التخلص من الاحتكار الغربي الخانق، ينظر:

Hourani, chap. 21.

(29) Ibid., chap. 24.

(30) Said K. Aburish, Nasser, the Last Arab (New York: St. Martin’s Press, 2004), and Samir Amin, A Life Looking Forward: Memoirs of an Independent Marxist, Trans. by Patrick Camiller (London: Zed Books, 2006), pp. 78-79, pp. 92-103.

(31) Aburish, pp. 27-50, and Amin, A Life Looking Forward, pp. 92-103.

(32) Hourani, pp. 367-368.

(33) S. Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967 (London: Ithaca Press, 1974), p. 240.

(34) M. Abdel-Fadil, Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt (1952-1972): A Study in the Political Economy of Agrarian Transition (Cambridge: Cambridge University Press, 1975), p. 44, and R.W. Baker,

Egypt’s Uncertain Revolution under Nasser and Sadat (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), pp. .204-205

يُنظر أيضًا:

A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment .(Cambridge: Cambridge University Press, 1982), chap. 6

(35) S. Radwan and E. Lee, Agrarian Change in Egypt: An Anatomy of Rural Poverty (London: Croom Helm, 1986), .chap. 4

(36) Ray Bush, «Coalitions for Dispossession and Networks of Resistance? Land, Politics and Agrarian Reform in Egypt,» British Journal of Middle Eastern Studies, vol. 38, no. 3 .(2011), pp. 396

(37) Ibid., and Ahmed Moustafa, «Does Income Inequality Affect the Composition of Growth? The Case of Egypt» (2006), accessed on 9/1/2013, at: https://bit.ly/2FkAcuQ

(38) Taher Kanaan and Joseph Massad, «Jordan: Propellers of Autocracy - the Arab-Israeli Conflict and Foreign Power .Interventions,» in: Elbadawi and Makdisi (eds.), p. 91

(39) .Ibid

(40) Betty Signe Anderson, Nationalist Voices in Jordan: The Street and the State (Austin, Texas: University of Texas Press, 2005), and Kanaan and Massad, «Jordan: Propellers of .«Autocracy

(41) .Anderson, Nationalist Voices in Jordan, p. 174

(42) .Kanaan and Massad, p. 94

(43) Curtis R. Ryan, «Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan,» British Journal of Middle Eastern .Studies, vol. 38, no. 3 (2011), p. 388

(44) Rusty Wright and Meg Korpi, «Jordan’s Moderate Arab Spring,» 14 November 2011, accessed on 12/1/2013, at: https://bit.ly/2HgHYIX, and Nicholas Seeley, «Jordan’s Arab Spring Continues to Disappoint,» 30 November 2012, accessed on 26/12/2012, at: https://bit.ly/2TDRlDs

(45) .Lando, Web of Deceit, p. 16

(46) Hourani, p. 368; Geoff Simons, Iraq: From Sumer to Saddam (New York: Palgrave Macmillan, 2004), and Lando, Web of Deceit, p. 23.

(47) Harry Rositzke, The CIA’s Secret Operations: Espionage, Counterespionage, and Covert Action (Boulder, Colorado: Readers Digest, 1977), pp. 109-110.

(48) Lando, Web of Deceit, p. 28.

(49) Ibid., chap. 3.

(50) Yousif and Davis, Table 8.3.

(51) Lando, Web of Deceit, chaps. 8-9.

(52) Iraq Body Count Project, IBC 2012, at: https://www.iraqbodycount.org/

(53) Iraq Body Count Project, IBC 2007.

(54) Ervand Abrahamian, A History of Modern Iran (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 117; James Risen, «Secrets of History: The C.I.A. in Iran -- A Special Report; How a Plot Convulsed Iran in ‘53 (and in ‘79),» New York Times, 4/4/2000, accessed on 20/12/2012, at: https://nyti.ms/2SK3iHW

(55) CIA, «The Coup and CIA Records,» 2012, accessed on 18/12/2012, at: https://bit.ly/2Slifjg

(56) Ibid.

(57) Abrahamian, p. 126.

(58) Ibid., p. 143.

(59) Ibid., p. 144.

(60) S. Irfan Habib, Jihad or Ijtihad: Religious Orthodoxy and Modern Science in Contemporary Islam (New Delhi: Harper Collins, 2012).

(61) Ibid., p. 146.

(62) Roger Owen, «Military Presidents in Arab States,» International Journal of Middle East Studies, vol. 43 (2011), pp. 395-396.

(63) Nawal El Saadawi, «Speech during the World Forum for Democracy, Organized by the Council of Europe,» Strasbourg, 11 October 2012.

(64) يُنظر أيضًا:

Dreyfuss 2011; Ibrahim Elbadawi, Samir Makdisi and Gary Milante, «Explaining the Arab Democracy Deficit: The Role of Oil and Conflicts,» in: Elbadawi and Makdisi (eds.), .Democracy in the Arab World

(65) A Golden Opportunity? Jihadists are Both Supporting» and Exploiting the Arab Spring,» Economist (31 March .(2011

(66) Libya-the Benghazi Attacks,» New York Times,» 3/1/2013, accessed on 13/1/2013, at: https://nyti.ms/2RGbknV

(67) Bassem Mroue, «Fighting Rages Around Syrian Military Air Base,» Associated Press, 2 January 2013, accessed on 13/1/2013, at: https://abcn.ws/2TBWewX

(68) Léonce Ndikumana and James K. Boyce, «Capital Flight from North African Countries,» Research Report, Political Economy Research Institute, Amherst, University of .Massachusetts, 2012

(69) .«El Saadawi, «Speed During the World Forum

تمهيد

نمضي في هذا الكتاب إلى فترةٍ مهمة من التاريخ؛ فترة شهدت ارتقاء دول ساحل شمال الأطلسي لتغدو أكثر الأمم ازدهارًا وقوةً في العالم، وسيطرةَ هذه الأمم على ما تبقى من العالم. الكتاب يجمع بين أفكار مؤرخي الحرب وأفكار المنظّرين الماركسيين ومنظّري النظام العالمي، ليصف انبثاق الرأسمالية القائمة فعليًا وأداءها باعتبارها منظومة منخرطة في قتال لا ينتهي، ومدعومةً عند الضرورة بقوة السلاح، لإخضاع قوة العمل والموارد الأخرى والأسواق، لا باعتبارها منظومة تؤدي وظيفتها وفق مبدأ السوق الحرة. بيد أن تتبُّع ذلك التاريخ يوضح أيضًا ما حدث للبشر في ظل سطوتها في القرون الخمسة الأخيرة، وهو بذلك يوسع نطاق مسألة طبيعة الرأسمالية وتاريخها ويتصدى لتقديس السلع [70] الذي ما فتئ يضع القيود على منظور معظم المؤرخين الاقتصاديين. كما أن الكتاب يتصدى للنظرة المركزية الأوروبية إلى العالم التي تعد أساس الإطار المفاهيمي لدى كثير من المعتبرين ضمن الاتجاه السائد من المؤرخين.

ينضم الكتاب، في محاولته كتابة تاريخ التنمية البشرية أو تحقيق الذات البشرية في ظل الرأسمالية، إلى سرديات سابقة تسجل وقائع تاريخ البشرية باعتبارهم أشخاصًا يعيشون ويكافحون، لا دُمىً في خدمة قضية النمو الاقتصادي بشكل مجرد.

يختلف منظورنا جذريًا عن منظور من يعتقد أن ارتقاء الأمم الأوروبية إلى مصاف الازدهار والهيمنة على بقيّة العالم يُعزى بكليته إلى اشتغال السوق غير المقيَّدة، وإلى من يعتقد أنْ لا سبيل أمام شعوب العالم الأخرى سوى أن تحذو حذو الأوروبيين وأحفادهم في أميركا الشمالية على طريق الأسواق الحرة غير الخاضعة للتنظيم الرقابي. وكما نعلم من التطورات الأخيرة في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية والوطنية، غالبًا ما تنقلب دعوى «الأسواق الحرة» إلى مطالبة بإزالة جميع القيود على اشتغال رأس المال وفرض قيود جديدة في المقابل على حرية البشر. في المقابل، فإننا نعتبر التنمية البشرية، وليس مراكمة رأس المال، هي الدافع الأساسي وراء البحث في الحالة البشرية [71]، كما أننا ننظر إلى سيرورة انتصار الرأسمالية تحت قيادة أوروبا باعتبارها شأنًا أكثر تعقيدًا ودموية ممّا يعترف به دعاة السوق الحرة. ونعتبر أن المنافسة الرأسمالية العالمية عملية كثيرًا ما انطوت على الصراع المسلح والتلاعب بالأيديولوجيات والمؤسسات، وصولًا إلى تحقيق الخنوع مع دافع مَرَضي [قهري] لاكتساب الثروة على حساب جميع القيم الإنسانية عمليًا.

تتداخل في تحليلي التعارضات بين أيديولوجيا الأسواق الحرة والحرية الإنسانية التي استخدمتها الرأسمالية لتحطيم أغلال الإقطاع والاستبداد الوراثي والاشتغال الفعلي للنظام، حيث أفضى نشوء الرأسمالية وتطورها بشعار الحرية المنقوش على رايتها المعلنة إلى ولادة أكبر تجارة للعبيد في التاريخ، ومنظومة عبودية تنكر على العبيد الحقوق كافة. ولم تكن هذه التجارة أو هذه المنظومة انحرافًا عن سياق عام، بل ساهمت بصورة حاسمة في قدرة التجار الأوروبيين على المتاجرة مع آسيا قبل أن يحوزوا القوة العسكرية الكافية للقضاء على الإمبراطوريات الآسيوية الكبرى أو لقهرها. وفي أعقاب اجتياح إسبانيا للمكسيك وجزر الكاريبي والبيرو، عانت هذه المناطق كارثة سكانية، وكان البرتغاليون من قبلهم يأسرون العبيد لاستخدامهم في مستعمراتهم في المحيط الأطلسي ويبيعونهم في الأسواق الأوروبية. ثم توسعت هذه التجارة على أيديهم وأيدي قوى بحرية أوروبية أخرى لإمداد الممتلكات الإسبانية والبرتغالية في الأميركتين بالعبيد. وتوسعت بعد ذلك تجارة العبيد بسرعة كبيرة في القرن الثامن عشر، نتيجة نمو إنتاج المزارع في المستعمرات البريطانية والفرنسية في الكاريبي وأميركا الشمالية. وبدأت المناجم تعمل بسواعد العبيد في المكسيك والبيرو لإنتاج الفضة التي عليها طلب في الصين وإندونيسيا والهند. ثم جاء بعدها الذهب البرازيلي الذي استُخدم لسداد المستحقات الآسيوية. وبات في الإمكان استعمال شراب الرّم الكحولي والسكر والتبغ المنتج في هذه المزارع للمقايضة بالعبيد في أفريقيا، وسداد ديون المزارعين للمصارف الأوروبية. وشكّل السكر المنتج بأيدي العبيد في المزارع إضافةً مهمة إلى المدخول الحروري [السُّعري] للسكان الأوروبيين الذين تعرضوا لأزمات عيش الكفاف في أواخر القرن الثامن عشر.

لم تقف التعارضات بين وعد الحرية وتحققه الفعلي عند حدود مرافئ الاتجار بالعبيد أو المزارع المُشغلة بأيدي العبيد، وإنما تصاعدت إلى مستوى عنصريةٍ باتت جزءًا من المسوغ لاحتلال بلدان شعوب أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وإبقائها تحت الحكم الاستعماري قرونًا عدة. وكان في قلب الرأسمالية الأوروبية أيضًا مجموعة منوعة من العنصرية بوصفها أحد مكونات أيديولوجيا السيطرة على الطبقة العاملة.

إن الصراع بين المغتصبين الاستعماريين والشعوب الأصلية، وبين الرأسماليين والعمال، وبين مُلّاك الأراضي والفلاحين، وبين المرأة والرجل الأبويّ يشغل مكانًا جوهريًا في تحليلي. في المقابل، تشكّل التحولات في مختلف أنماط العبودية وصياغة الأيديولوجيات الاستعبادية، وسعي المقموعين لنيل الحرية، عناصر أي تاريخ حقيقي للبشر. والتاريخ أيضًا ليس سباقًا بلا نهاية تسعى فيه الدول المختلفة إلى الهيمنة على السوق العالمية -

يعطى فيه الحكام علامات عالية أو متدنية لقاء تهيئة رعاياهم لكسب المنافسة - ولا هو حصيلة عمل قوى السوق السلبية.
تنظر مجموعة من المؤرخين والمروّجين البارزين (مثل دوغلاس نورث، ر. ب. توماس، إريك جونز، ديفيد لاندز) إلى التاريخ البشري بوصفه سباقًا منحوا فيه أوروبا سعفة النصر باعتبارها قارة أعدت شعبها للفوز في هذه المنافسة العالمية على الأسواق والموارد، وأطلقوا على هذا الإنجاز «المعجزة الأوروبية». ويروقهم أن يُرجعوا بداية هذه المعجزة إلى وقت قريب من القرن العاشر - منذ نشوء الإقطاعية وإعادة اكتشاف القانون الروماني الذي يحمي الملكية الخاصة. وتعتبر هذه المجموعة تاريخ أوروبا الغربية سلسلة متصلة تمتد من أزمان هوميروس والإمبراطورية الرومانية وصولًا إلى سحق الخطر السوفياتي على نحو مفعم بنشوة الانتصار في عام 1989. وسأجادل لأثبت أن هذه النظرة تنطوي على خطأ تأريخي يتمثل في وجود شيء قبل أوانه وعلى مفارقة تاريخية في آن؛ إذ إنها تزيف زمن انتصار حقوق الملكية الخاصة الإقصائية في أوروبا بإعادته قرونًا عدة إلى الوراء، متجاهلةً فجوات هائلة في الزمن واضطرابات سياسية واجتماعية تفصل بين الحضارة الإغريقية الرومانية وقشتالة تشارلز الخامس، أو الإمبراطور الروماني المقدس، أو إنكلترا إليزابيث الأولى. إن المنظور ذا النزعة المركزية الأوروبية يعبّر عن جوهرية ما يدعى بالعوامل الثقافية، بل ويقدم تفسيرًا مُستبطنًا للتاريخ العالمي، ويُصوَّر العالم خارج أوروبا كما لو أن الناس فيه خلو من صفة الفاعل. علاوة على ذلك، أهمل تأثير العالم غير الأوروبي على أوروبا نفسها إهمالًا تامًا تقريبًا. في المقابل، أخذتُ في الحسبان العوامل المادية والثقافية في تطور المجتمعات كافة، ومن ضمنها المجتمعات الأوروبية الغربية. واحتلت فاعلية الأوروبيين وغير الأوروبيين ومصيرهم في صياغة التاريخ العالمي مكانًا جوهريًا في تحليلي. وأدت العبودية المفروضة على الأفارقة دورًا مهمًا في تعزيز موقع أوروبا التنافسي في وجه الآسيويين، وتحسين التغذية في أوروبا المبتلاة بالآثار الكارثية للنزوع الحضري. وأدت المستعمرات الأوروبية غير البيضاء دورًا مشابهًا في تحويل فائض هائل إلى الدول الاستعمارية الأمّ، ما مكّن من تدفق استثمارات وأرباح ضخمة ساعدت في بناء المستوطنات الأوروبية ما وراء البحار، ومنها الولايات المتحدة الأميركية، زعيمة العالم الرأسمالي المعاصر. غير أن صراع العمال الأوروبيين وخطر الاشتراكية المحدق وما حققه العلماء من وجوه التقدم ومصلحي الصرف الصحي، ذلك كله كان حاسمًا في تمكين المواطنين الأوروبيين العاديين في أوقات السلم من التخلص من حيواتهم الكريهة والقاسية والقصيرة.
نستكشف في هذا الكتاب السبل الكثيرة التي أثّر من خلالها الصعود المسلح لرأس المال الأوروبي في تطور الشعوب غير البيضاء التابعة لأوروبا، بل

وفي تطور الأوروبيين أنفسهم أيضًا. ومن المهم التذكير أن منذ تسعينيات القرن السابع عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية الصينية، التي تضم عددًا من السكان أكبر كثيرًا من عدد سكان أوروبا الغربية بكاملها، ملاذ سلام مقارنة بقلب أوروبا الذي مزقته الحروب. وبالتالي، فإن ما يدعى المعجزة الأوروبية لم تكن مفيدةً للأوروبيين أنفسهم قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وبالفعل، أزهقت الأسلحة والفتوحات القائمة في خدمة الرأسماليين والدول الخاضعة لسيطرتهم ملايين الأرواح البشرية، وصولًا إلى زمنٍ قريب جدًا. وما صعود الفاشية في أوروبا في القرن العشرين والشقاء الذي سببته إلّا جزء من هذه الحكاية.

تنطوي مناقشتي في هذا الكتاب على مسارات عدة مترابطة: **أولًا**، أنا أرى أن من غير الممكن أن نصف النمو الاقتصادي، بما هو إنتاج مزيد من السلع والخدمات، بأنه أمر جيد إلّا إذا أفضى إلى مزيد من التنمية البشرية.

ثانيًا، حقق عدد ضئيل من الجماعات البشرية مستويات عالية من تحقيق الذات الإنسانية قبل نهاية القرن التاسع عشر، ولا سيما أن الأطراف الفاعلة في دراما المعجزة لم تكن تتمتع بحياة طويلة أو صحة مقبولة، أو بالقدرة على تحديد مصيرها السياسي قبل مطلع القرن العشرين؛ إذ كان التقدم، حتى بالنسبة إلى تلك الأطراف، غير متساوٍ على الإطلاق في الزمان والمكان، ذلك أن أكثرية الأوروبيين الغربيين تفتقر إلى قدر كبير من الحريات المدنية، إلى أن غيَّرت الثورة الفرنسية وما أعقبها المشهد السياسي الأوروبي تغييرًا جذريًا، ولم ينعم الشعبان الألماني والإيطالي بالحرية السياسية إلّا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وكان على الشعبين الإسباني والبرتغالي انتظار سبعينيات القرن الماضي حتى تصل إليهم الحرية السياسية.

ثالثًا، سأحاجج لأثبت أن من غير الممكن النظر إلى صعود الرأسمالية بوصفه مجرد نمو للتجارة الحرة والأسواق الحرة؛ فالمنافسة بين الرأسماليين والدول الداعمة لهم كانت جزءًا لا يتجزأ من صعود الرأسمالية في أوروبا وانتشارها في أنحاء العالم الأخرى، وكثيرًا ما عكر الصراع بين العمل ورأس المال صفو قصة صعود رأس المال على ظهر الأسواق الحرة، ولجأت الدول الرأسمالية في تنافسها إلى السلاح والقوة من أجل الاستيلاء على الأسواق ومصادر المواد الأولية والأراضي وقوة العمل البشرية لاستخدامها في المشروعات المُدرّة للربح. وكان السعي إلى مواجهة تحدي قوة العمل هو العامل الأساسي وراء صعود الفاشية والقوة الدافعة الرئيسة للسياسات النيوليبرالية التي اجتاحت العالم منذ سبعينيات القرن العشرين.

ولطالما كانت المنافع التي جنتها الطبقات الحاكمة في أوروبا، ومحاربوها بدرجة ما، من التجارة والتوسع الإقليمي ومراكمة الثروة، تتحقق على حساب معاناة الملايين من البشر في أوروبا والأميركتين وآسيا وأفريقيا.

ومضت هذه المعاناة المفروضة بحجة حشد اليد العاملة المحرومة من الملكية والمكبلة والمقهورة في غالب الأحيان في سبيل التراكم الرأسمالي، جنبًا إلى جنب مع تحويل العمال الأوروبيين إلى بروليتاريا من أجل الغاية ذاتها. ولم يجد الفلاحون والأقنان الذين انتُزعوا من أراضيهم في إنكلترا القرن الثامن عشر فرص العمل المجزية بالقدر السابق، وتدنت أجورهم الحقيقية ومستوى معيشتهم في سياق هذه السيرورة. وفي بداية الثورة الصناعية الإنكليزية، فقدت أعداد هائلة من الفلاحين أراضيها وحُرمت من الحصول على الموارد المملوكة على المشاع. ليس ذلك فحسب، بل خضع عامة الناس أيضًا، في إنكلترا وفرنسا على حد سواء - كما يؤكد ميشيل فوكو وإدوارد بالمر تومبسون - لأشكال وحشية من العقاب على أقل هفوة، وواجه الجنود والبحارة الذين كان يُنتظر منهم الموت في سبيل الملك والوطن على العموم أوقاتًا أسوأ حتى ممّا واجه السكان المدنيين.

رابعًا، سأحاجج لأثبت أن ليس ثمة دليل يُذكر يدعم الرأي بأن الأوروبيين حازوا ميزة حاسمة على الصين والهند في ما يتعلق بمعظم تقنيات الإنتاج، أو في ما يتعلق بمستويات الاستهلاك قبل نضج الثورة الصناعية القائمة على الآلة في إنكلترا. كما أنني سأحاجج لأثبت أيضًا أن نمو الإنتاجية في الزراعة والإنتاج الأهلي في أوروبا الغربية ربما لم يكن أسرع مما كان عليه في الصين أو الهند، وصولًا إلى بداية القرن الثامن عشر (وربما وصولًا إلى زمن تمرد تايبينغ بالنسبة إلى الصين).

ويؤكد عدد من المؤرخين من شرق آسيا أنه لم يكن بمقدور المنتوجات الأوروبية حتى أواسط القرن الثامن عشر أو نهايته منافسة السلع المتداولة بشروط التبادل نفسها، خصوصًا المنتوجات الصناعية التي تنتجها الصين والهند والاقتصادات الأخرى في آسيا. والمنظور هذا نجح في التصدي لمنظور في التاريخ منطو على مركزية أوروبية وعلى المغالطة التاريخية المتمثلة في الوجود قبل الأوان التي أشرت إليها آنفًا، وأنا أؤيد في تحليلي هذا المنظور المخالف. ويحاجج بعض هؤلاء المؤرخين بأن الصين، وبعض الأجزاء الشرقية والجنوبية من القارة الأوراسية بصورة أوسع، لربما ظهرت فاعلًا مهيمنًا في النظام الرأسمالي العالمي لولا بعض العوامل الظرفية.

بيد أنني أرى أن هذا الامتداد للطرح المخالف ينطوي على تبخيس أهمية الثورة الصناعية في تغيير المواقع التنافسية للدول الآخذة في التصنيع تحت قيادة بريطانيا في مقابل بقية دول العالم؛ فثمة فارق حاسم بين دولة (كالصين في عهد تشينغ) تكبح الدافع للتراكم غير المحدود من جهة ونظام اجتماعي وسياسي (كإنكلترا الهانوفرية) يشجع من جهة أخرى المركزة غير المقيدة للقوة الاقتصادية، ويسهّل بالتالي نمو الصناعة [قطاعات العمل] القائمة على المصانع. علاوة على ذلك، حتى لو تربعت الصين أو الهند على قمة العالم، فلن ينجو عامة الناس ممّا عانوه من ضروب الشقاء الموثّقة

في كتابي في ظل قواعد اللعبة الرأسمالية، لأسباب تتعلق بالثورة الصناعية في أوروبا أو بعوامل أخرى، مثل اكتشاف الأوروبيين لأميركا. وعلى سبيل الافتراض لا الواقع، كان يمكن الصين أن تظهر كأقوى قوة اقتصادية وعسكرية، وهو ما من شأنه تغيير توزع الدخل ومستوى المعيشة على الصعيد العالمي، لكن منطق الرأسمالية المسلحة لن يكف عن أن يكون مفضيًا إلى تهميش الأغلبية الساحقة من البشر في العالم أجمع، وإلى إفقارها.

خامسًا، سأحاجج لأثبت أن أعمال العاهل أو التاجر التجارية المتمثلة في عدّ أمواله في المحكمة أو المصرف، والدخول في معركة لكسب المزيد من المال، واستخدام ذاك المال من جديد في منافسة سلمية أو معركة حامية الوطيس، وعملية التحضّر في أوروبا والمهمة الحضارية خارجها، في سبيل الحصول على قواعد أوسع من العمالة الطيعة لاستغلالها، كانت كلها من جوانب الواقع المضطرب نفسه المرتبطة ارتباطًا وثيقًا.

إن تحليلي يفضي إلى استنتاج مفاده وجود «عصرين محوريين» لا عصر واحد (إذا استعرنا تعبير جانيت هانتر) يفصلان تطور الدول الرأسمالية المتقدمة اليوم عن بقية دول العالم. **أولهما** عصر الثورة الصناعية، بما تضمنته من ابتكار لآلات وعمليات جديدة ولّدت عائدات متناميةٍ لا تنفك تزداد وفق دورة دائمة الاتساع، ويمكننا اعتبار أن هذا العصر المحوري الأول يمتد على وجه التقريب بين عام 1760، وهو تاريخ مقبول على نطاق واسع للثورة الصناعية في إنكلترا، والعقد السابع من القرن التاسع عشر، حينما وصلت إنكلترا إلى أوج هيمنتها الاقتصادية في الصناعة.

أفضت الثورة الصناعية إلى تفاوت متزايد بين دخل الفرد في الدول الصناعية ونظيره في المناطق التي أصبحت ملحقات سياسية تابعة للقوى الأوروبية، إلّا أن ذلك لم يترافق مع تحسنٍ عام في طول عمر عامة الناس وصحتهم في الاقتصادات الرائدة الآخذة في التصنيع. وكان على ذلك الانتظار حتى العصر المحوري **الثاني** الذي اعتبرتُ بدايته من الربع الأخير للقرن التاسع عشر؛ إذ خلال ذلك الربع قرن، حدثت ثلاثة تطورات ساعدت في رفع مستوى معيشة العامل العادي في أوروبا الغربية وفي المستوطنات البيضاء وراء البحار في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. كان التطور **الأول** نشوء النظرية الجرثومية في الأمراض، والتدابير الوقائية الناتجة من هذه النظرية. وكان التطور **الثاني** هجرة جزء كبير من السكان الأوروبيين إلى الولايات المتحدة وكندا وأراضي الاستيطان الأخرى، مزوَّدين جزئيًا بتدفقات الاستثمار من بريطانيا والدول الأوروبية الغربية الأخرى. وجرت موازنة ذلك التدفق بالفوائض الهائلة التي كانت تُنتزع من المستعمرات أو الملحقات السياسية غير الرسمية، كالهند وإندونيسيا ومصر والصين. إذًا، أدت الإمبريالية دورًا في هذه الفترة مشابهًا للدور الذي أدته في فترة

المزارع التي تُشغل بأيدي العبيد لرفع مستوى معيشة العمال في المجتمعات الآخذة في التصنيع. أمّا التطور الثالث، فتمثل في قوة نضالات العمال والحركات الديمقراطية واشتداد عودها مع تقدم مسيرة التصنيع؛ إذ تحسنت قدرة المساومة لدى العمال الأوروبيين في فترة الهجرة الجماعية من أوروبا. ودفعت هذه التطورات الحكومات في الدول الصناعية المتقدمة إلى اتخاذ خطوات لتحسين الصرف الصحي العام والرعاية الصحية، وتوفير بعض الأمان للعمال من تقلبات دورة التجارة. وتواصلت هذه الخطوات، مع بعض الانقطاعات الناتجة عن صعود الفاشية، لتدخل النصف الثاني من القرن العشرين.

بيد أن المستعمرات غير البيضاء بالكاد وصلتها الثورة الصحية والتدابير الوقائية من الأمراض التي حسَّنت على نحو جذري فرص حياة الأوروبيين الغربيين وشعوب المستوطنات الكبرى وراء البحار. وأحدثت النتائج التراكمية لهذه الخطوات الإيجابية، التي اتخذتها السلطات العامة في المناطق التي دخلها التصنيع مبكرًا ابتداءً من القرن التاسع عشر، فصلًا دقيقًا بين هذه المناطق والدول التي باتت تُعرف بالمناطق المتخلفة [النامية]، من حيث مستويات محو الأمية وطول العمر ومستوى المعيشة.

ولطالما أطلقت حكومات كثيرة في المناطق المستقلة في أفريقيا وآسيا وبعض دول أميركا اللاتينية برامجَ لتطوير اقتصاداتها وقطاعاتها الاجتماعية. وكانت النتائج حتى سبعينيات القرن العشرين حتمًا أفضل من المنجزات المتحققة تحت الحكم الاستعماري. وأوحت مؤشرات التنمية البشرية في ذلك الوقت، في عام 1975 تقريبًا، بأنها ستتلاقى لولا أن التعثر أو الفشل الذي واجهته برامج التنمية في معظم هذه الدول اعتبارًا من عقد الثمانينيات (باستثناء مجموعة من دول شرق آسيا وبعض الدول المنعزلة في مناطق أخرى) فرّق بصورة محتومة بين من يملكون ومن لا يملكون في ما يتعلق بدخل الفرد ومؤشرات التنمية البشرية المعتادة. ولا يعني هذا أن مؤشرات دخل الفرد أو التنمية البشرية تتحرك معًا عبر الزمن أو في الدول المختلفة، بل كان هناك انسجام وثيق بين مجموعتي المتغيرات تلك.

ولعلنا اليوم نشهد ثورةَ عصرٍ محوريٍّ **ثالث** يتعاظم فيه انعدام العدالة في توزيع الدخل والسيطرة على الموارد إلى مستوى غير مسبوق تاريخيًا بين الأفراد والدول على حد سواء. ويبدو أن الاستراتيجيات المدروسة للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومعها عواقب النظام الاقتصادي الدولي الجديد الموجّه كليًا نحو حكومة الأثرياء [بلوتوقراطية]، تضمن عدم نشوء أي اقتصاد يشكل تحديًا للقوى الإمبريالية الكبرى. وظهرت الولايات المتحدة بوصفها القوة الإمبريالية العظمى بين القوى الإمبريالية، وزعمت حكومتها أن ليس ثمة قانون دولي أو منظمة دولية يمكن أن تردعها عن القيام بأي عمل عسكري تعتبر أنه

يحقق مصالحها القومية (ما يعني بطبيعة الحال مصلحة رأس المال الأميركي الكبير). وفي الوقت نفسه، يواصل رأس المال الكبير هذا - مدعومًا بالقوة العسكرية للإمبريالية العظمى - مسيرته الإجرامية في إضعاف قوة المساومة لدى العمال في جميع أنحاء العالم إلى أدنى مستوياتها عبر جملة من التدابير من قبيل: تحرير التمويل بالكامل، وإضعاف الدولة، وحرمان العمال من جميع حقوقهم لمصلحة رأس المال، وذلك من خلال التشريع.
سأناقش في هذا الكتاب، بشيءٍ من التفصيل، كيف حدث كل ما سبق، ولعلَّ من المفيد التحدث بإيجاز عن قصة نهاية القرن العشرين وعلاقتها بأيديولوجية قرون الرأسمالية المبكرة وسياساتها.
برزت في القرن العشرين تطورات عدة ساعدت الطبقات الحاكمة في الدول الغنية على صقل استراتيجيات العولمة لمصلحة الأغنياء، فتمثّل أول تلك التطورات في نشوء الولايات المتحدة على امتداد القرن العشرين بوصفها أقوى اقتصاد رأسمالي وطليعة الدول الرأسمالية المتقدمة؛ إذ أصبحت الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية أقوى دولة في العالم اقتصاديًا وعسكريًا، لكنها برزت بعد عام 1945 بوصفها القوة العسكرية الأقوى على الأرض، والاتحاد السوفياتي المنافس المحتمل الوحيد لها. وتمثّل التطور الثاني في الشركات القوية التي تنتشر على غير انتظام في الاقتصاد العالمي في القرن العشرين. أمّا التطور الثالث، فتمثّل في أن منظومة بريتون وودز، التي تمأسست فعلًا في عام 1946 بغرض تحقيق استقرار أسعار الصرف، انهارت بين عامي 1971 و1973، وفي أن إزالة القيود المفروضة على الأسواق المالية وتكاثر الأدوات [الصكوك] المالية منذئذٍ فاقما حالة عدم الاستقرار في أسواق الصرف والعملات، وهشاشة اقتصادات الدول النامية، وتصاعد القوة الاقتصادية للشركات عبر الوطنية المتركزة أساسًا في الدول الصناعية السبع. وبدأت هذه الأخيرة تصوغ بدورها السياسات المالية الدولية وغيرها من السياسات الاقتصادية بما يحقق مصالحها الخاصة. ثم انهار الاتحاد السوفياتي - بوصفه المنافس المفترض للولايات المتحدة - في عام 1989. وشهد العقد الأخير من القرن العشرين إطلاق العنان لقوة رأس المال وللولايات المتحدة الأميركية بوصفها القوى العظمى الوحيدة في وجه أي دولة تعتبرها عدوة لـ «الحرية»، ما يعني تحقيق مخططات رأس المال الأميركي للسيطرة على النفط والموارد الاستراتيجية الأخرى في جميع أصقاع الأرض. وسأتناول في ما يلي باختصار قصة كيفية تحقق هذا الانتصار للإمبريالية الرأسمالية.
إن الاقتصاد الأميركي الذي كان الأغنى في فترة الحرب العالمية الأولى أمسى أكثر غنىً عبر الحربين العالميتين، في حين عانت معظم الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة ويلات تلك الحرب. إلّا أن الاتحاد السوفياتي والصين

الشيوعية شكّلا بعد الحرب العالمية الثانية تحديًا لهيمنة رأس المال العالمي. علاوةً على ذلك، حازت حركات التحرر الوطني في الدول المستعمَرة زخمًا جديدًا في الفترة بين عام 1946 ومطلع الستينيات، ونال أكثرها استقلاله السياسي. بيد أن هذا الأمر أضرَّ على نحو جلي بالإمبراطوريات القديمة، لكن الولايات المتحدة وطدت، بما تمتلكه من براعة تكنولوجية ومالية وعسكرية، وجودها في جميع الدول التي لم تشهد ثورات شيوعية. وكانت ذكريات الرعب النازي ونتائجه الكارثية في أوروبا وتعاظم قوة المساومة لدى العمال في أثناء إعادة إعمار أوروبا من بين العوامل التي دفعت حكومات أوروبا الغربية إلى اعتماد سياسات دولة الرفاه. وللمفارقة، فإن هذه التطورات ولّدت ما بات يُعرف بالعصر الذهبي للرأسمالية الممتد بين عامي 1945 و1973.

مع ذلك، عمل العصر الذهبي ذاك، بما ينطوي عليه من ظروف توظيف شبه كامل في الدول الرأسمالية الرئيسة، على تأكّل ربحية رأس المال. كما أظهر رفع أسعار النفط أربعة أضعاف في عام 1973 المخاطر المحتملة على هيمنة المعسكر الغربي إذا لم يوضع حد لتعاظم قوة الدول النامية. وتألف الهجوم المضاد من التحرير المالي الذي عزز، في آنٍ معًا، قوة التمويل وأضرّ كثيرًا بقدرة العمال على المساومة، وأدى إلى تفاقم عدم الاستقرار في الدول النامية. وبدأت إذ ذاك مرحلة يمكن تسميتها مرحلة رأس المال المُنقاد للتمويل (finance-led capital). واشتملت استراتيجيات أخرى على معارضة حركات التحرر الوطني في القسم الأعظم من أفريقيا الجنوبية - بقيادة أحزاب جاهرت بإيمانها بالاشتراكية ومعارضتها نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا - ما أذكى نار التنافس بين الاتحاد السوفياتي والصين، وإثارة هجمات المجاهدين الإرهابية ضد الحكم الشيوعي الليبرالي في أفغانستان، ودعم الدكتاتور العراقي صدام حسين في حربه ضد إيران، حيث أدت الثورة فيها بقيادة آية الله الخميني إلى إسقاط نظام شاه إيران القمعي الموالي للغرب. وكان الاتحاد السوفياتي في هذه النزاعات جميعها، باستثناء الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، يقف عمليًا إلى جانب أنصار التحرر الوطني. لكن هذه النزاعات - ولا سيما التورط السوفياتي في الحرب المشتعلة في أفغانستان - مع المعسكر الرأسمالي الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا، استنزفت النظام السوفياتي وأسفرت في النهاية عن تفككه وانهيار الكتلة السوفياتية.

من جهة أخرى، لم يؤد ظهور الولايات المتحدة الأميركية قوة عظمى وحيدة لا إلى إطفاء الحروب التي أشعلتها القوى الرأسمالية، ولا إلى تسريع وتيرة التنمية البشرية في الدول الفقيرة الواقعة تحت نير رأس المال، وذلك يتفق مع المنظور العام لهذا الكتاب. وتزامن صعود الولايات المتحدة قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية مع إحلال السلام في قلب أوروبا، لكن الحروب

استمرت في الأطراف، وتصاعدت حدة هذا النمط في الحقبة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي. وكان العقدان التاسع والعاشر من القرن العشرين عقدي ركود وانكماش في أكثرية البلدان النامية، وذلك حينما أصاب متحدّي المنظومة الرئيس على الصعيد الدولي الضعف المهلك.

وكانت المؤسسة الأميركية - حتى قبل الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك في 11 أيلول/سبتمبر 2001 - قد طورت مبدأً تتمكن بموجبه من مهاجمة أيّ بلد أو شخص، وفي أيِّ وقت، إذا اعتبر ذلك البلد أو الشخص معاديًا لمصالح الولايات المتحدة، وذلك بصرف النظر عن القانون الدولي أو موافقة الأمم المتحدة. وجرى تطبيق هذا المبدأ عند سحق أفغانستان بين تشرين الأول/أكتوبر2001 وآذار/مارس 2002 على أساس أنها وفّرت مأوىً لأسامة بن لادن، العقل المدبر المزعوم لهجمات 11 أيلول/سبتمبر. وهاجمت الولايات المتحدة العراق، بالاشتراك مع بريطانيا والبرتغال وإسبانيا وحلفاء آخرين من القوى الإمبريالية القديمة، بذريعة امتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل مزعومة، على الرغم من أن البحث المكثف الذي أجراه مفتشو الأمم المتحدة لم يتوصل إلى إيجاد أدنى دليل يدعم هذه الاتهامات. ومع تغيّر نظام الحكم في العراق، بدا واضحًا أن الولايات المتحدة وحلفاءها يُحكمون قبضتهم على إمدادات النفط العالمي، وبالتالي يتحكمون في مقاليد الاقتصاد العالمي.

إن هذه الحالة من الحرب الشاملة والدائمة التي تعمدت استحداثها الولايات المتحدة والشركات عبر الوطنية الداعمة لعدوانية الرئيس [الأميركي جورج] بوش ورئيس الوزراء [البريطاني توني] بلير تستند جزئيًا إلى تفوّق الولايات المتحدة العسكري الساحق. إلّا أن تلك الحالة اقتضتها أيضًا حقيقة أن التلاعب المالي بأسواق العملات والأسهم والأصول لم يكن كافيًا وحده لإخراج الاقتصاد الأميركي من الركود الغارق فيه منذ عام 2001. وكانت الرأسمالية تعوّل على الأسواق ما دامت تخدم مآربها، لكن رأس المال الكبير لم يترفع يومًا عن توجيه مدافعه الكبيرة إلى صدور بشر أبرياء إذا وقفوا عقبةً في وجه مخططاته. وكما في الماضي، كانت دعاية المهمة الحضارية في أوج قوتها حتى عندما مزقت القنابل العنقودية أجساد المستفيدين المقصودين من عملية التحضّر تلك، أو حتى عندما كانت قنابل زنة 2000 أو 9000 رطل تدفن مرضى مشفى بكامله تحت الأنقاض. إن «عملية تحرير العراق» هو الاسم الذي أُطلق على عملية تمزيق العراق، وكان الاسم ذاك مجرد واحد من مليون شكل من أشكال الخداع اللفظي الذي يمارسه معتدون بلا خجل وينشرونه في جميع وسائل الإعلام.

لا بد من التمييز بين منظومة تشجع على المراكمة غير المحدودة لرأس المال وللقوة وتبادل سلمي مُقيَّد اجتماعيًا؛ إذ إن استعمال المال لأغراض التبادل السلمي وتطور حقوق الملكية الخاصة في ظل شروط مواتية من

التعاون والضبط الاجتماعي يسبق بزمن طويل مسيرة التراكم الرأسمالي غير المقيد التي توجه مصائر الأمم. وبرز على السطح بفعل القلق الجدي بشأن حماية البيئة مسألة حماية ثرواتنا الطبيعية من عمليات الاستنزاف الرأسمالية المتوحشة. وحجبت النظرة المتعصبة للسوق حيال تقدم التنمية البشرية عن أنظارنا الدور السليم الذي تؤديه الأسواق لدى اشتغالها وفق معايير مقبولة اجتماعيًا، كما حجبت عنّا التمييز بين الاختراعات التي تحسن نوعية الحياة، كاكتشاف البنسلين، والاختراعات المدمرة للحياة، كالقنبلة النووية وإمكانية المراهنة على المشتقات الائتمانية المالية، مثل مؤشر نيكي الذي جعل بنك بارينغز ينهار.
حاولت في هذا الكتاب أن أشبك بين الأيديولوجيات الحاكمة للسيرة القهرية للرأسمالية، حيث تبرز في هذا التاريخ أيديولوجيتان مترابطتان، **الأولى** هي الأيديولوجيا العنصرية والمهمة الحضارية التي جرى بموجبها قولبة جماعات كاملة من البشر، بما في ذلك سكان قارات بكاملها، بوصفهم غير متحضرين، واعتبرت أن من واجب الغزاة المتحضرين نقل هؤلاء إلى مصاف التحضر، حتى لو عنى ذلك استعباد أو ذبح الملايين من البشر المستهدفين في مجرى هذه العملية. ويمكن اقتفاء أثر هذه الأيديولوجيا بصورة متصلة تقريبًا من زمن الغزاة البرتغاليين والإسبان، وصولًا إلى المحافظين الجدد الفاعلين في إدارة الرئيس بوش.
أمّا الأيديولوجيا **الثانية** ذات الصلة، فيمكن أن نسمّيها المالتوسية أو الداروينية الاجتماعية، على الرغم من أن معظم عناصر هذه الأيديولوجيا تسبق نشر نصوص مالتوس وداروين المهمة. وأحد المعتقدات الأساسية في هذه الأيديولوجيا يتمثل في أن موارد العالم محدودة، وبالتالي لا يحق أخلاقيًا لغير الأصلح بالعيش فيه، وهي شكل مُبتذل من أشكال نظرية داروين المتمثلة في الانتقاء الطبيعي، يُستخدم للقول إن من المقدَّر التخلص من جميع السكان أو جعلهم في خدمة الطبقات الأرستقراطية الأصلح. وتبرر هذه الأيديولوجيا الحروب الاستعمارية، بل وتبرر كذلك حرمان الطبقة العاملة من حقوقها المدنية والسياسية الأساسية في أكثر من مناسبة. أمّا مدى اتخاذ السياسات العامة هذه الأيديولوجيات مصدر إلهام نشط لها، فكان يعتمد جزئيًا على ظروف عرض اليد العاملة وإعادة إنتاجها اجتماعيًا [(72)].
يُعدّ الموقف المتعجرف تجاه قضايا البقاء البشري سمة لافتة في التيار السائد في علم الاقتصاد. وأنا أوليتُ في هذا الكتاب اهتمامًا خاصًا لقضايا إعادة إنتاج العمالة؛ إذ ينظر كثير من المحللين إلى العمال بوصفهم أحد عوامل الإنتاج التي يمكن التخلص منها بلا ثمن، بل ويميلون أيضًا إلى حساب قيمة حياة المجموعات البشرية تبعًا لقربها من أو بُعدها عن الطبقة أو

العرق أو الأمّة أو الجنس الذي ينتمي إليه هؤلاء المحللون، ومن دون أن يعوا أنهم يقومون بذلك.

ومع النمو الاقتصادي المدعوم بالتصنيع، بدأ العمال والناس العاديون عمومًا يتمتعون بمستوى معيشي أفضل في قلب العالم الرأسمالي منذ أواخر القرن التاسع عشر، إلّا أن مكاسبهم كانت متقطعة بسبب الحروب وتغيُّر أنظمة الحكم السياسية في ذلك القلب. علاوة على ذلك، لم تكن تلك الإنجازات تُقتسم مع الأغلبية الساحقة من الشعوب في الملحقات السياسية القائمة والسابقة التابعة لأوروبا أو الولايات المتحدة.

تسارع الميل نحو مركزة رأس المال وتركيزه عندما تعرضت دول الرفاه في أوروبا وغيرها من البقاع للهجوم، وعندما شهد سلوك رأس المال مزيدًا من التحرر من جميع الضوابط. وفي وسعنا اليوم التحدث بصرامة عن توطيد حكم رأس المال الاحتكاري أكبر من صرامة حديثنا عنه في عام 1970. كما ارتبطت الرأسمالية، بأيديولوجيتها المعادية للاشتراكية، بتنامي الديمقراطية والتطلعات نحو الديمقراطية. لكن قوة النقد الوفير، خصوصًا الشركات عبر الوطنية الفائقة الغنى، تفسد توطيد الديمقراطية وتعيقها في كل مكان، بحسب ما سعيت لأن أثبت في الجزء الأخير من هذا الكتاب. وتبدو أقوى الحكومات في العالم، وتحديدًا حكومات دول مجموعة السبع (الثماني إذا أضفنا إليها روسيا)، وكأنها تعمل وكلاء لهذه الشركات الفائقة الغنى.

ويواجهنا في مطلع القرن الحادي والعشرين صراع جلي بين أجندة هذه الشركات وتطلعات الناس العاديين إلى الديمقراطية والمساواة. وحتى في الدول الديمقراطية رسميًا، غالبًا ما تُختزل العملية الانتخابية إلى مهزلة بقوة المال والإعلام ذي المنحى المؤسسي على نحو متزايد. أمّا في الدول الأخرى، فإن التمردات الشعبية تتحدى أنظمة الحكم التي يبدو ولاؤها أكبر للأغنياء واعتمادها في بقائها على ما تمنُّ به عليها مجموعة السبع الكبار اعتمادًا كبيرًا. وكما كانت الحال في الماضي، فإن وعود الحرية وحكم القانون المُستندين إلى نظريات رواد اللياقة البرجوازية قد كذّبها، إلى حد كبير، الأداءُ الفعلي للرأسمالية في خضم صعودها العَصيّ على التحدي، على ما يبدو. والكتاب هذا يتناول شواغل المؤمنين بالديمقراطية الحقيقية في أنحاء العالم كافة.

---

(70) تقديس السلعة (Commodity Fetishism): عرّف كارل ماركس تقديس السلعة في نقده الاقتصاد السياسي على أنه تصور العلاقات الاجتماعية الداخلة في عملية الإنتاج، لا كعلاقات بين الناس، وإنما كعلاقات اقتصادية بين المال والسلع المتداولة في الأسواق. وعلى هذا النحو، يحوّل مفهوم تقديس السلعة جوانب القيمة الاقتصادية من جوانب تجريدية ذاتية إلى أمور موضوعية واقعية يعتقد الناس أن لها قيمة أصيلة. (المترجم)

(71) الحالة البشرية (Human Condition): هي الخصائص والحوادث الرئيسة والأوضاع التي تشكل أساسيات الوجود البشري، مثل الولادة والنمو والعاطفة والطموح والصراع والوفاة، وهي حالة تناولتها بالتأمل والتحليل الأديان والفلسفات والفنون والآداب وعلم البيولوجيا وعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلم النفس. (المترجم)

(72) قدمت تحليلًا مطولًا للمالتوسية والداروينية الاجتماعية وأثرهما على الأيديولوجيا وصوغ السياسات العامة في الملحق الأول، وهو متاح على موقع رومان وليتلفيلد الإلكتروني على الرابط: www.rowmanlittlefield.com/ISBN/0742539202

القسم الأول: قضايا مفاهيمية: التنمية البشرية والنمو الرأسمالي

الفصل الأول: تاريخ التنمية البشرية بوصفه موضوعًا للتاريخ

الخطوط العامة للتنمية البشرية

لماذا نُعنى بتاريخ البشرية؟ سؤالٌ يجد إجابته الأولى في حقيقة بسيطة تفيد بأن أهم الحقائق في تاريخ الإنسان تتعلق بكيف أن الكائنات البشرية، ولا سيما بعموميتها، تدبّر أمرها عبر التاريخ. إلّا أن الجزء الأكبر من المؤرخين الاقتصاديين البارزين يهتمون بما صنعه البشر - رجالًا ونساء - أكثر من اهتمامهم بحال هؤلاء الصانعين. وانطلاقًا من هذا السؤال، يتناول الكتاب قضية البشر عمومًا في أثناء فترة صعود الرأسمالية في أوروبا منذ القرن السادس عشر تقريبًا، وهيمنتها في نهاية المطاف على العالم برمّته.

كيف نحدد المعايير التي يجدر أن نحكم من خلالها على حالة الناس؟ الإجابة الأولى هي أنه يجدر بالبشر أن يكونوا قادرين على العيش حياةً جيدة. لكن ما هي الحياة الجيدة؟ وفقًا لأرسطو في كتابه **علم الأخلاق إلى نيقوماخوس** [(73)]، وماركس وإنغلز [(74)]، وطاغور [(75)]، وأرندت [(76)]، كأمثلة عشوائية لمفكرين بارزين، أو بحسب المثل المعروف عند شعب الكوزا [(77)] لا يمكن أن يحيا حياة جيدة إلّا شخص حر وسطَ بشر أحرار. ومع ذلك، ليس في وسع هؤلاء العيش بحرية إلّا إذا كان يستطيعون الحصول على الموارد المادية الأساسية، كالغذاء والملبس والمأوى والأمن والعيش في جماعة. إن التفكير على هذا المنوال قديمٌ قِدَم الذاكرة البشرية وقِدَم اللغة المفهومة ولا شك. والإغريق بشّروا في العصر قبل المسيحي، وكذا الهنود في فترتي فيدا والأوبانيشاد والبوذيون وأتباع كونفوشيوس والمفكرون اليهود - المسيحيون وعلماء المذاهب العربية - الفارسية، جميعهم بشّروا بمعظم القيم المتضمنة في مفهوم التنمية البشرية. غير أن القيم القديمة فُسّرت بطرق جديدة مع تغير الأزمان والأحوال [(78)]. علاوة على ذلك، كثيرًا ما تكتسب القيم دلالات جديدة في أثناء ارتحالها من بلد إلى آخر.

يكشف التاريخ أن المؤسسات وصنائع الإنسان يمكن أن تفضي إلى استغلال البشر الآخرين أو إلى فقدانهم حريتهم. وبالتالي، فإن الاحتفاء بالحياة الجيدة لمواطن أثيني في زمن أفلاطون ربما يخفي وراءه تعاسة تصيب عددًا هائلًا من العبيد الذين لولا عملهم لما كان في إمكان حفنة من المواطنين الأحرار أن يتمتعوا بتلك الحياة الجيدة. لذا، يجب أن نطبّق معاييرنا على الجميع، أو على الأغلبية الساحقة في الأقل، إذا أردنا ادعاء شموليتها.

عُني المؤرخون الاقتصاديون أساسًا، وحتى وقت قريب، باكتشاف أسباب النمو الاقتصادي ونتائجه. غير أن هذا الأخير ليس سوى وسيلة لغاية ما، وشرط ضروريّ وغير كافٍ بأي حال من الأحوال. ولعل بعض أشكال النمو الاقتصادي يُلحق بلا شك الضرر بالمتأثرين به مباشرة؛ فاستغلال موارد الغابات، على سبيل المثال - خصوصًا من جانب الدخلاء - ربما يؤذي من يستخدم هذه الغابات مصدر رزق له، إضافةً إلى المزارعين الذين يتأثر مردود أراضيهم سلبًا بفعل القطع العشوائي للأشجار في مناطق تغذي مزارعهم.

لماذا إذًا نهتم بقياس معدل النمو الاقتصادي، ومعرفة الأسباب التي تجعله يتسارع أو يتباطأ؟ حتمًا ليس لأن 20 مليون طن من الأسمنت أكثر جمالًا من 19 مليون طن منه، إلّا إذا عرفنا أن هذه الكمية الإضافية من الأسمنت ستُستخدم لإنشاء معسكرات اعتقال، أو بناء منازل لأناس عاديين هم بأمس الحاجة إليها. وحتى في الحالة الأخيرة، ربما نودُّ أن نعرف إن كانت ملكية هذه المنازل ستؤول إلى أيدي حفنة من الأفراد أم أنها ستوزَّع على نطاق واسع. وبصيغة أخرى، أيًّا تكن خطة التقويم، فإن إنتاج السلع أو عرض مزيدٍ منها لا يعني الوصول إلى أوضاع أفضل إلّا إذا عرفنا أن هذه السلع ستُستخدم لغايةٍ يمكن الإقرار بها، والغاية التي تحظى بأوسع اتفاق هي - على الأرجح - استخدام السلع بما فيه خير البشر.

إن القيم التي وضّحها أرسطو في كتابه الآنف الذكر كانت بغرض تدريسها للأثينيين الأغنياء في مدرسته. ولا يمكن أحدًا سوى رجل خليٍّ في بلهنية من العيش يمتلك الأرض والعبيد، ونساء يعيلهن في المجتمع الأثيني زمن أرسطو أن يفكر باتباع حياة الفيلسوف التأملية المحضة [(79)]. ولطالما استُشهِد بهذه القيم على نحو مكثف في العصور اللاحقة. وحتى في المجتمعات الخالية من العبيد، لم يكن عيش حياة التأمل المحضة متاحًا إلّا للذين لم يكن عليهم أن يعملوا لكسب رزقهم أو للذين يتقاضون من المجتمع أجرًا لقاء العيش عيشةَ فيلسوف. ومع أن تلك الحوارات الأخلاقية كانت مصدر إلهام لمن يعيشون الهوينا (وفي زمننا الحاضر، لمن يتمتع بقدرٍ أكبر من السيطرة على الموارد المادية)، فإنها قصرت عن معالجة قضايا من قبيل تحسين التغذية ونوعية الحياة المادية، وهي حتمًا الشغل اليومي الشاغل للأغلبية الساحقة من الرجال والنساء في كل مكان.

كان لتشديد أرسطو على حياة العقل، بوصفها غاية عليا للمسعى البشري، صدىً مختلف الصّيغ في نصوص الأديان العالمية، وفي أمثال كثير من الشعوب الأمية أيضًا. وشَابَت التاريخ الإنساني على امتداده انتهاكات لنواميس الحياة الجيدة التي أرسى أسسها الفلاسفة الإغريق أو الهنود أو كونفوشيوس أو المسيح أو الرسول محمد. وألحق العنف المنظم والتسلسلات الهرمية القمعية والخرافات، وغيرها من الشرور الاجتماعية

والسياسية، خسائر فادحة في أرواح البشر وفي رفاهيتهم. بيد أن الناس العاديين ناضلوا ضد ذلك الاضطهاد من خلال حملهم السلاح، واستحداثهم الأديان المعارضة، وبنائهم مجتمعات تضامن جديدة. وأدركوا، كما أدرك شعب كوزا، أن تحقيق الفرد حياة جيدة يتطلب وجود بشر آخرين يعيشون في المجتمع. وتخيّل البحَّاثة المستشرقون، مثل دومونت [(80)]، أن الأوروبيين وحدهم يمتلكون فكرة البشر المتساوين (Homo equalis). ولتوطيد ذلك الافتراض الغريب، استندوا في المقام الأول إلى نصوص كلاسيكية لروسو ودو توكفيل، متناسين كل ما شهدته أوروبا وآسيا من حركات مطالبة بالمساواة قبل أن يولد روسو ودو توكفيل بزمن طويل؛ فالهوسيون وأتباع ويكليف و«جماعة الحفارين» و«المُسَوّون» في أثناء الحرب الأهلية الإنكليزية في أربعينيات القرن السابع عشر وطحّان القرن السادس عشر من فريولي في إيطاليا [(81)]، جميعهم ناضلوا لنيل قدر أكبر من المساواة باسم الدين بين الناس وضد الجهالة، التي كانت تبشر بها الكنيسة الرسمية باسم الدِّين. وكانت البوذية في الهند قد نشأت احتجاجًا على التسلسل الهرمي البراهمي، وحينما حلَّ النظام البراهمي المبتكر محل البوذية، ظهر عدد كبير من الطوائف الدينية التي تدعو إلى المساواة والأخوة بين البشر، وحتى إلى تحرير المرأة في بعض الحالات. ونذكر، على سبيل المثال لا الحصر، أن توكارام وسينا وأتباعهما في ماهاراشترا في القرن الثاني عشر، إضافةً إلى عدد كبير من جماعات الفيشنافا في معظم أقاليم الهند، والقديس الحائك كبير في القرن السادس عشر، بشّروا بالأخوة بين البشر، ودعا بعضهم إلى المساواة بين الرجل والمرأة أيضًا [(82)].

تأثر الشاعر الهندي طاغور عميقًا بتعاليم الأوبانيشاد وبالحركات التوفيقية المساواتية المنشقة، كما تأثر بقيم الليبرالية الغربية بطبيعة الحال [(83)]. وصاغ أيضًا كانغ يووي - الذي عاش في فترة طاغور نفسها تقريبًا - رؤيته للحياة الجيدة بمصطلحات مفرطة في كونيتها، خصوصًا في Datongshu أو Book of the Great Community (**كتاب المجتمع العظيم**) [(84)]، وكان كانغ، الذي نشأ في الأيام الأخيرة لإمبراطورية تشينغ وشهد انحلال النظام الاجتماعي وانقضاض الرأسمالية على وطنه، قد تعرَّف إلى التراث القديم لكلٍّ من اليونان والهند وفارس وروما، إضافةً إلى تراث «إنكلترا وفرنسا وألمانيا وأميركا الحديث، بوصفه تراثًا يخصه، وربط مصيره بمصير جميع البشر الآخرين. ونظرًا إلى إدراكه العميق للاضطهاد الذي يرزح تحته معظم البشر، انتقى اضطهاد الرجل للمرأة باعتباره يستدعي اهتمامًا خاصًا» [(85)].

قاوم طاغور أيضًا اضطهاد المرأة في الهند في قصصه ومقالاته اللاذعة بما فيها من نقد. وبطبيعة الحال، ساند كثيرٌ من كاتبات الهند، بمن فيهن أخته

الكبرى سوارناكوماري ديبي، احتجاج النساء عبر عدد كبير من المقالات والأعمال الأدبية.
وكان كارل ماركس وفريدريك إنغلز اللذان وضعا مؤلفاتهما قبل ستين عامًا من طاغور وكانغ، قد تحدثا بجلاء عن إمكانية تحقق الحرية لجميع البشر في مجتمعات منظّمة وخالية من أي تمييز طبقي أو جنوسي، ومن دون أن يكون فيها بالضرورة بعض الرجال والنساء أرقاء مأجورين ومكرهين، بينما تعيش قلة من الرجال (والنساء) سادة لتحكّمهم بوسائل الإنتاج. والرأسمالية، وفقًا لهما، جعلت من الممكن أن يعيش البشر أجمعين أفرادًا أحرارًا بتطويرها قوى الإنتاج إلى أبعد ممّا تحقق في أي نمطٍ من أنماط الإنتاج السابقة، لكنها - أي الرأسمالية - وبتمييزها المبدئي بين العمال المأجورين والرأسماليين، جعلت من المتعذر على البشر تحقيق هذه الإمكانية.
وإذا أفردنا الآن حيزًا معينًا لمناقشة العناصر التي تدخل في صلب التنمية البشرية، فلأننا مضطرون إلى استعادة أفضل فكرٍ في الماضي من بين براثن التشهير والإهمال اللذين عاملهم بهما المدافعون عن الرأسمالية والإمبريالية، وليس لأن ما قيل بعد ذلك جديد أصلًا.
يتفق معظم الناس على أن صيانة الحياة البشرية أفضل من تدميرها، وهذا يعني أن إطالة عمر أكثرية البشر وهُم يتمتعون بصحة طبيعية هو خير أيضًا.
ومن الخير المتصل بذلك، والذي سيقرُّه معظم الناس، أن يعيش الإنسان حياة صحية، وأن يكون قادرًا على ممارسة العمل الكفيل بتأمين لقمة عيشه أو جعل الحياة تستحق أن تُعاش - وهذا خيرٌ يتفق عليه معظم الناس أيضًا.
وثمة خيرٌ آخر ينبغي أن يتمتع به الإنسان، هو القدرة على التواصل مع الكائنات البشرية الأخرى والتعلم منها؛ إذ إن استخدام اللغة مكّن البشر الموهوبين عادةً من التحدث بعضهم مع بعض وفهْم ما يقولون. لكن مع اختراع الكتابة، بات في وسع البشر الانتفاع بالمعرفة والآداب العائدة إلى الأجيال السابقة، وتبادل الأفكار مع بشر آخرين على مسافات بعيدة جدًا. علينا إذًا أن نعتبر الإلمام بالقراءة والكتابة خيرًا يجب أن يتمتع به جميع الرجال والنساء.
وباعتبار هذا الإلمام بالقراءة والكتابة حيازة مرغوبًا فيها لدى البشر كلهم، نكون قد انتقلنا من خاصية الرجال/النساء باعتبارهم نوعًا آخر من الكائنات الحية إلى خاصيتهم باعتبارهم نوعًا خاصًا من الوجود. إلّا أن أهمّ ميزة يعلي من شأنها الرجال/النساء هي أنهم مخلوقات حرة. وثمة جدل هائل بشأن ما تعنيه الحرية، وما يعززها، وما هي أبغض ضروب تقييد الحرية وبشأن علاقة الحرية بالمساواة. لكن ليس هناك عمليًا خلاف بين الفلاسفة الجادّين والمنظّرين الاجتماعيين في شأن أن قدرًا أكبر - وليس أصغر - من الحرية يعني عالمًا أفضل.

ربَّ قائل إن تحقيق شتى ضروب الخير التي تحدثنا عنها هو غاية تطوير البشر الذين يعيشون ضمن مجتمع، أو تطوير شكل بشري من الحياة. لكنّ الجماعات المختلفة لا تتمتع بالفرص نفسها لتحقيق الذات البشرية؛ ففي معظم الدول مثلًا، ثمة قيود مفروضة على النساء أكثر من الرجال في الوصول إلى جوهر التنمية البشرية وسبل تحقيقها. كما أن فرص معظم البشر في التنمية البشرية في الدول الفقيرة عمومًا أكثر تقييدًا مما هي عليه في الدول الغنية.

تشتمل «تقارير التنمية البشرية» التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) منذ عام 1990 على محاولةٍ لرصد بعض تلك الفروق في شكل جداول تبيِّن مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم، وطول العمر، ومعدلات وفيات الرضع، ومعدلات التعلم، ومتوسط العمر المتوقع للنساء على حدة، إلى غير ذلك، إضافةً إلى مؤشرات تجمّع بعضًا من تلك الجوانب. وفي حين رفعت هذه الوثائق، وغيرها من الكتابات ذات الصلة، من مستوى الوعي العام بقضايا التنمية البشرية إلى حد بعيد، فإنها أبرزت كذلك تعقيد المتغيرات الداخلة في تكوين الحرية البشرية وعلاقة التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي؛ فكلما زاد النمو الاقتصادي في توفر السلع والخدمات، ولّد إمكانية تقدم التنمية البشرية وتوسيع الحرية الإنسانية. لكن تحقيق هذه الإمكانية مرهون بتركيبة سلة السلع والخدمات، وبحالة المعرفة المتعلقة بتأثير استهلاك أنواع شتى من السلع، وبتوزُّع ما اصطُلح على تسميته الطَّوْل الاقتصادي بين شرائح الشعب المختلفة [(86)]، مثلًا: قبل اكتشاف الصلة بين استهلاك التبغ والسرطان، كان يُنظر إلى تدخين تلك الأعشاب الضارة كعادة بريئة وتُعتبر مفيدةً لصحة المدخن [(87)]، وأيضًا إذا اتخذ التراكم في المخزون السلعي شكل أسلحة ومعدات مخصصة للحروب على نحو رئيس، تغدو مساهمة هذا التراكم في التنمية البشرية موضع شك شديد. وأخيرًا، إن كان الطَوْل الاقتصادي لمعظم الناس يقصر عن تحصيل الطعام والملبس والتعليم والخدمات الصحية، فبالكاد يمكننا القول إن التراكم في مخزون السلع والخدمات الذي تتمتع به (وتهدره) قلة قليلة ثرية يساهم في الحرية أو التنمية البشرية.

يعيش البشر على الأرض ويتفاعلون مع الطبيعة باستمرار، في الوقت الذي يشكلون هم أنفسهم أحد منتوجات الطبيعة. ولطالما كانت العلاقة الملائمة بين الإنسان والطبيعة شرطًا ضروريًا للتقدم المستدام في التنمية البشرية. كما كان إدراك هذه الحقيقة كامنًا في شروط البقاء لجميع السكان البشر، وعُبر عن هذا الإدراك في كتابات الإغريق والهنود والصينيين القدماء. لذا، اعتُنقت حماية البيئة بوصفها قاعدة للتحليل وحركةً في القرن العشرين، إلّا أن جذورها قديمة قِدَمَ التفكير في مكونات التنمية البشرية الأخرى [(88)].

وكما في مجالات التنمِية البشرية الأخرى، لم يمنع هذا الوعي من إتلاف

الطبيعة قبل صعود الرأسمالية - بوصفها نظامًا اجتماعيًا سياسيًا يعتبر سعي القلة وراء الربح الحافزَ المركزيَّ لكل فعل موجّه نحو هدف؛ إذ تحولت ليبيا، التي كانت خزان حبوب الإمبراطورية الرومانية، إلى صحراء بفعل عقود من سوء استغلال الطبيعة. كما اختفت منذ زمن طويل الغابات الكثيفة في سفوح جبال هندوكوش، موئل الأفيال التي حشدها الملك بورو للدفاع عن مملكته في وجه غزو الإسكندر [المقدوني] في عام 326 ق. م. وفي المقابل، شكلت الغابات والمراعي والوديان النهرية مصدر رزق لملايين من البشر عاشوا في سلام تكافلي آلاف الأعوام أو في اعتراف كل طرف بحقوق الآخر.

وكانت الغابات مسرحًا لحوادث كثيرة من أول ملحمتين هنديتين، وما انفك العيش بين الأشجار يشكل مثالًا للنسّاك الهنود منذ الألف الأولى للميلاد [89]. علاوةً على ذلك، عاش المزارعون والصيادون جنبًا إلى جنب في مناطق كثيرة من الهند، حتى بعد استخدام الفأس والمحراث الحديديين لقطع الغابات بقصد توسيع الأراضي الصالحة للزراعة. ويعتمد كثير من المجتمعات المحلية على الغابات في الحصول على الأعشاب والنباتات والثمار الطبية التي لم تكن تشكل جزءًا من نشاط البستنة التجارية. وخلُص إردوسي [90] إلى أن على الرغم من التاريخ الطويل لاستيطان الإنسان في وادي نهر الغانج، لم يحدث تدهور مُبرَم في النظام البيئي في المنطقة إلّا بعد الثورة الصناعية. وتبيّن دراسات مارك إلفين وفاكلاف سميل وآخرين أن تدمير الغابات الصينية، وربما أكثر من ذلك، جرى على امتداد آلاف الأعوام، إلّا أن معدل اضطراب النظام البيئي بات أسرع كثيرًا في المنطقة منذ تمرد تيبينغ. وأدى ذلك، كما سنرى، إلى خسائر فادحة في الأرواح، ولا سيما في أواخر القرن التاسع عشر.

ولما كانت الثورة الصناعية التي يشير إليها إردوسي قد حدثت في إنكلترا لا في وادي الغانج، فإن الرأسمالية فرضت نوعًا جديدًا من التهديد للبيئة في كل مكان، لكنها شكلت تهديدًا أكبر في الدول الرازحة تحت الاستعمار؛ فـ **أولًا**، لا تعبأ الشركات الخاصة الساعية وراء الربح، أو بالأحرى لا تستطيع، في ظل المنافسة غير المحدودة، أن تعبأ، بمصالح البشر الآخرين، ناهيك عن الحيوانات والنباتات. كما أنها لا تدخل الأجيال التالية في حسابات الساعين وراء الربح، ولا يمكن لهذه المخاوف أن تؤدي دورًا حاسمًا إلاّ إذا تيسر للرأسماليين لسبب من الأسباب أن يتصوروا مصلحة جماعية لهم في تحسين الربح العام من خلال المخاوف البيئية، وأن يتفقوا جميعًا على مخططٍ في هذا الشأن. **ثانيًا**، لا يؤدي تنوع الكائنات الحية بهذا الوصف أي دور في حسابات الأرباح. أمّا إذا تبين أن شجر الساج خشب جيد لصنع السفن، فسوف ترى الاهتمام منصبًّا على إيجاد مصادر جديدة ورخيصة من خشب الساج، وحتى إيجاد سبل للحفاظ على غابات الساج عند الضرورة،

وغالبًا بصورة تؤذي المستفيدين المحليين من الغابات التي ينمو فيها الساج. وسنبحث بمزيد من التفصيل في الدمار الذي ألحقته الرأسمالية العدوانية بالبيئة في الصين والهند وأفريقيا، مع التركيز على الرفاهية المادية المباشرة للشعوب المعنية [91].

قاوم عامة الناس (الفلاحون المقتلَعون من أراضيهم في إنكلترا وملايين البشر الذين يعتاشون على الصيد وجمع الطعام من الطبيعة في الهند وأفريقيا) السياسات التي أدت إلى إزالة الغابات واغتصاب الأراضي المشاع. وكان معارضو انتزاع الملكيات هم المدافعين الحقيقيين عن البيئة في كثير من الحالات [92]. وجاء بناء الدولة الرأسمالية الحديثة، التي احتفى بها جان بودان وتوماس هوبز، على خلفية الفوضى التي أطلقتها الرأسمالية الجامحة، ولا بد من إعادة سرد قصة تلك الفوضى القاتلة، لكشف القناع الذي ما زال ذلك النظام الاجتماعي الظالم يقدم نفسه من خلفه.

مزقت الرأسمالية والاستعمار شروط التكافل والتعايش، وأديا في كثير من الحالات إلى تدهور بيئي فاق بسرعته كل ما حدث على مدى آلاف الأعوام؛ إذ إن في كل منظومة اجتماعية ثمة مشكلة إخفاق في التنسيق. لكن في ظل الرأسمالية، تصبح هذه المشكلة حادة بسبب رفع القيود الاجتماعية والسياسية عن السلوك الخاص. وربما يقاوم عامة الناس بعض هذه التغيرات من خلال نضالهم الجماعي، لكنهم كانوا عندما تضيق بهم الظروف الاقتصادية يلجأون ربما إلى سلوك الاستفادة الطفيلية نفسه الذي تزدهر عليه الرأسمالية المتوحشة. وعلينا أن نتذكر هذه الحقيقة عندما نستعرض ملامح الدمار البيئي في القسم الثالث من هذا الكتاب. علاوة على ذلك، فإن الالتزام بالأيديولوجيا الاشتراكية ليس ضمانًا لعدم الإضرار بالبيئة، خصوصًا عندما تنساق الدولة الاشتراكية المزعومة وراء التصنيع بأي ثمن، وتتورط في تسابق تنافسي ضد النظام الرأسمالي المهيمن. وما حاولنا فعله هو وضع اليد على أكبر القوى التي تسبب ذلك الضرر البيئي المرتبط ارتباطًا مباشرًا بفقدان الأرواح البشرية، وما التدهور الكبير في التنوع الحيوي وارتفاع حرارة الأرض واستنفاد الأوزون إلّا بعض الآثار المعترف بها بجلاء والناجمة عن استغلال البشر غير المنضبط للموارد الطبيعية في ظل الرأسمالية الساعية وراء الربح.

ممّا لا شك فيه أن الرأسمالية والاستعمار أثّرا سلبًا في صحة البشر النفسية [والعقلية]، لكننا سنتجنب الخوض في هذا الجانب لعدم توافر الخبرة والمجال لبحثه في هذا الكتاب [93]، الذي سنتفحص خلاله في المقام الأول سجل رفاهية البشر البيولوجية والبدنية منذ القرن السادس عشر، إضافةً إلى بعض الجوانب الأخرى من التنمية البشرية، كالإلمام بالقراءة والكتابة، والانتهاكات الجسيمة للحرية المدنية.

ويطمح هذا الكتاب إلى الابتعاد عن تقديس السلع والنظرة الأوروبية المركزية إلى العالم التي ما انفكت تضيّق زاوية النظر لدى المؤرخين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، وهو يندرج ضمن تاريخ طويل من المعارضة للروايات التي تتناول تاريخ الإنسان ولا تركز إلّا على نجاحات الأغنياء والأقوياء.

وجهات نظر متنافسة تركز على الأسواق والنمو الاقتصادي والاستثنائية الأوروبية

يمكننا تمييز أربع وجهات نظر أساسية حيال تاريخ البشرية: وجهة النظر **الأولى** عبارة عن نظرة مركزية أوروبية متغطرسة إلى العالم، وذات تقليد طويل في علم التاريخ، انبثق من أوروبا والقوى الإمبريالية التي سيطرت على العالم مع نهاية القرن التاسع عشر. وهي تعتبر أن النمو الاقتصادي ليس سوى وجه واحد من وجوه المنفعة التي جاء بها الأوروبيون إلى الشعوب المحتلة. وأهم من ذلك كثيرًا هبة الحضارة التي نقلوها إلى الشعوب الهندية الأميركية في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية في القرن السادس عشر، وإلى الأفارقة على امتداد القرون الخمسة اللاحقة، وصولًا إلى القرن العشرين، وإلى الآسيويين والعالم برمّته منذ القرن التاسع عشر. ولمّا كان زمام التفوق الأوروبي قد انتقل إلى الولايات المتحدة، انتقلت معه أيضًا النظرة الإمبريالية الأساسية إلى المدافعين عن الهيمنة الأميركية.

ثمة صيغة أخرى لهذه الرؤية أكثر تقييدًا، لكنها ليست بأي حال من الأحوال أقل تأكيدًا، وهي وجهة النظر **الثانية** التي يقدمها المؤرخون الاقتصاديون الذين يعتقدون أن ارتقاء الشعوب الأوروبية إلى مستوى الازدهار والسيطرة على باقي شعوب العالم يرجع أساسًا إلى الاشتغال غير المقيَّد للسوق، وأن السبيل إلى تقدم جميع الشعوب هو اتباع الطريق التي سار عليها الأوروبيون.

أمّا وجهة النظر **الثالثة** فيمثّلها الكتّاب المعارضون للإمبريالية، الذين يستخدمون أساسًا الإطار الماركسي، وينظرون إلى التاريخ بوصفه حصيلة جهد الأمم التي انتقلت أولًا إلى الرأسمالية مستأثرةً بالحصة الأكبر من الأسواق والمواد والقوة العاملة في ظل المنافسة بعضها بين بعض، بينما يمثّل وجهة النظر **الرابعة** أنصار مدرسة المنظومة العالمية (world-system) التي يتفق جميع أنصارها، وإن يكونوا يحملون ربما آراء متباينة بشأن الموقع الدقيق للقوى المسيطرة في الزمان والمكان، على أن المنظومة الرأسمالية تسببت في صراع مستمر بين الدول على الهيمنة، وتستحدث هذه المنظومة وتعيد استحداث مناطق طرفية [ملحقة] وشبه طرفية تُخضع أعدادًا هائلة من البشر بالتبعية للمركز المهيمن. ويمكن اعتبار وجهة النظر هذه، وبطرق عديدة، قريبةً من المدرسة الراديكالية المناوئة

للإمبريالية، وليس مفاجئًا أن ينظر عدد من أنصار هذه المدرسة بعين الريبة إلى تبعات المساعي الأميركية لبسط سيطرتها على العالم.

إن رأينا يختلف اختلافًا جذريًا عن وجهتي النظر الأولى والثانية؛ فنحن، أولًا، نعتبر الإنجاز البشري، وليس التراكم السلعي، الغاية الجوهرية للسياسات الاجتماعية وميدان البحث المركزي في العلوم الإنسانية. كما أننا نعتبر مسيرة انتصار الرأسمالية في ظل القيادة الأوروبية شأنًا أكثر تعقيدًا ودمويةً بكثير ممّا يُقِرُّ به المؤرخون ذوو النزعة المركزية الأوروبية. ونرفض، أخيرًا، اعتبار الأثمان الهائلة التي تدفعها البشرية، من شقاء وموت لقاء انتصار رأس المال، بمنزلة نتيجة ثانوية مهملة لهذا التاريخ، وإنما نعتبر المنافسة الرأسمالية عمليةً ما انفكت تنطوي على نزاعات مسلحة وتلاعبًا بالأيديولوجيات والمؤسسات لتحقيق الالتزام بالسعي وراء الثروة على حساب جميع القيم الأخرى.

تعرضت «المعجزة الأوروبية» لانتقادات أخرى من علماء الاجتماع الراديكاليين في الأعوام الأخيرة [94]، وأنا أتفق معهم بالرأي القائل إن الفروق بين أوروبا وبقية القارات قبل القرن الثامن عشر، وفي ما يتعلق بمستويات الدخل والإنتاجية والتقدم التكنولوجي، قام بتضخيمها المؤرخون ذوو النزعة المركزية الأوروبية؛ فلطالما كانت الصين والهند في كثير من النواحي، إن لم يكن جميعها، متقدمتين على جميع الدول الأوروبية حتى أواسط القرن الثامن عشر. كما أني أعتقد أن كثيرًا من التقدم الذي حققه الرأسماليون الأوروبيون وغيرهم من أفراد الطبقة الحاكمة الأوروبية كان على حساب شقاء الشعوب المستعمَرة والمستعبَدة في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، إضافةً إلى العمال الأوروبيين طبعًا. لكنني أختلف مع هؤلاء العلماء في اعتبار التغيرات في الإنتاج السلعي أو التجارة أو الدخل أدوات أساسية لتقدم التنمية البشرية بدلًا من كونها مطلب التحليل الأساسي. علاوة على ذلك، أشدد على أن ليس بذي أهمية أن الصين أو الهند كانتا لولا الثورة الصناعية في أوروبا ستبقيان في المقدمة، على عكس ما جرى في الواقع؛ فحتى لو حدث ذلك، فإن أغلبية الشعوب في ظل قواعد اللعبة الرأسمالية ستعاني الشقاء نفسه الذي أوثّقه في كتابي. كما أنني اعتمد وجهة نظر أكثر ديالكتيكية للتاريخ ممّا صادفته في كتابَي فرانك [95] وبوميرانز [96]، بمعنى أن الصراع بين الغزاة المستعمرين والشعوب الأصلية وبين الرأسماليين والعمال والتغيرات في مكانة المرأة هي سيرورات دينامية تشغل موقعًا جوهريًا في تحليلي. وبالتالي، فإن التحولات في أنماط العبودية، وبحث الشعوب المقموعة عن الحرية بأبعادها العديدة، وصوغ الأيديولوجيات الاستعبادية على يد الغاصبين اللاهثين وراء الأرباح، هذه كلها عناصر لأي تاريخ بشري حقيقي. وليس في وسعنا اعتبار التاريخ البشري

تاريخًا من التسابق بين الدول المختلفة المتنافسة على السوق العالمية، كما لا يمكننا حصر انتباهنا في اشتغال قوى السوق السلبية.

علاوةً على ذلك، لم يولِ فرانك وبوميرانز كثيرًا من الاهتمام للذرائع الأيديولوجية التي استخدمها الغزاة الرأسماليون الأوروبيون لتحفيز بعثات النهب وتدعيم حكمها؛ فلم تدخل العنصرية، على سبيل المثال، في حساب فرانك أو بوميرانز كفئة من فئات التحليل، في حين أنها في رأيي حجر زاوية في النظام الرأسمالي العالمي الهرمي. كما أن الإجراء الذي تتخذه الدولة يؤدي دورًا حاسمًا في صعود النظام الرأسمالي العالمي كما أراه، ونوعية هذا الفعل مرهونة بطبيعة الدولة والطبقات المهيمنة عليها. ويرفض هذا الرأي الوهم القائل بأن محرك صعود الرأسمالية كان اشتغال السوق المجردة عن الشعور الشخصي، ولا شيء آخر يذكر [(97)].

تتبّع كثير من المؤرخين ذوي النزعة المركزية الأوروبية منشأ المعجزة الأوروبية إلى لحظة تتويج حقوق الملكية الخاصة باعتباره مبدأً موجهًا لتوزيع الأصول، وحرية التعاقد، وتحرير الأسواق من ضبط الدولة بوصفه آلية لتخصيص الموارد. ويرغب أنصار هذا الرأي مثل دوغلاس نورث وآر. بي. توماس [(98)]، وإريك جونز [(99)] وديفيد لاندز [(100)] بتحديد تاريخ بدء المعجزة في أوروبا الغربية في القرن العاشر الميلادي تقريبًا - بدءًا بصعود الإقطاع وإعادة اكتشاف القانون الروماني الذي يحمي حقوق الملكية. كما أنهم ينظرون إلى تاريخ أوروبا الغربية كسلسلة متصلة تمتد من زمن هوميروس والإمبراطورية الرومانية حتى القضاء الساحق على التهديد السوفياتي في عام 1989. وتلا ذلك الاحتفاء الأكثر استعلاءً بين بعض أنصار «المشروع الحر» بالانتصار الأميركي في حربي الخليج (1991 و2002-2005)، بما أسفرتا عنه من معاناة هائلة وكثير من الضحايا لدى الشعب العراقي. وهذا الكتاب يسعى إلى تحدي أنصار الرأي السائد على أرضهم، لكنه يسعى أيضًا - وهو الأهم - إلى توسيع مصطلحات الخطاب بأخذه قضايا التنمية البشرية الحقيقية بعين الاعتبار بدلًا من حصرها في النمو الاقتصادي بمنظوره الضيق. وسنتناول في الفقرة التالية بمزيد من التفصيل جوانب التنمية البشرية الأكثر قابلية للقياس الكمّي.

بعض مكونات التنمية البشرية الرئيسة

على الرغم من أن قلةً من المؤرخين الاقتصاديين حاولوا في السابق قياس مستويات الاستهلاك عند المواطن العادي أو حتى عند الفقراء أو الطبقة العاملة، لم يأخذ أحد بالاعتبار عمليًا بيئة عملهم أو أماكن معيشتهم. وكان إنغلز (أحد مؤسسي النظرية الماركسية) في هذا الخصوص سبّاقًا في عصره، وسار في إثره أكثر علماء الاجتماع البارزين، حيث إنه أولى اهتمامًا خاصًا في كتابه **حالة الطبقة العاملة في إنجلترا** [(101)] لبيئة العمل

والمعيشة في منازل العمال. وبلغة علماء الاقتصاد، إذا نظرنا إلى الصحة النفسية والبدنية بوصفها حصيلةً لعوامل الإنتاج والتغذية والطبابة والبيئة، فسيربط بينها علاقة حصر وتقييد، بمعنى أنه إذا لم يتوافر إلّا قدر ضئيل جدًا من أحد هذه العوامل، فأي مقدار من العوامل الأخرى لن يمكّن الشخص من العيش حياة صحية أو مديدة.

لنأخذ مثالًا واحدًا لذلك؛ ففي القرن التاسع عشر، وقبل عزل العصيات المسؤولة عن مرض الكوليرا وتحديدها، كان في وسع هذا المرض أن يقتل الغني المتخم كما يقتل الفقير الجائع إذا استخدما كلاهما المياه الملوثة نفسها، بينما إذا كان الإنسان حسن التغذية ويعيش في بيئة نظيفة مع أناس آخرين جيدي التغذية، فإن مقاومته للمرض ستكون أعلى.

أضاءت كتاباتُ علماء الأنثروبولوجيا الطبيعية وعلم السكان والمؤرخين الطبيين وأخصائيي التغذية وقلة من الاقتصاديين والمؤرخين [(102)] تاريخ الجوانب المادية من الصحة في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. ويمكن القول بوضوح إن ثمة علاقة قوية بين مستوى التغذية وقدرة البشر على مقاومة الأمراض، وعلاقة قوية بين الحالة الصحية للإنسان وقدرته على امتصاص المغذيات. صحيح أن هذه القدرات تتباين من شخص إلى آخر، إلّا أن هذه الفروق الشخصية، في المدخول الغذائي وامتصاصه أو مقاومة الأمراض، لا تقوِّض العلاقة الإيجابية عمومًا بين التغذية والصحة التي تتمتع بها المجتمعات البشرية. وتتأثر هذه العلاقة من جهة أخرى بالبيئة المرَضية للسكان، وهي بدورها مشروطة بحالة التزويد بالمياه النظيفة والهواء النظيف، وإجراءات التخلص من مياه الصرف، وغيرها من المنتوجات الثانوية للحياة اليومية والأنشطة الزراعية والصناعية [(103)]. إن حاجة الطفل إلى المغذيات تبدأ من لحظة الحمل، ويزداد احتمال إنجاب المرأة ذات التغذية السيئة أو غير المتوازنة مولودًا مصابًا بنقص الوزن أو بمشكلات صحية خَلقية، وتزداد قابلية الأطفال للإصابة بالأمراض إذا حُرموا من المغذيات الأساسية وبكميات كافية. وإذا نجا الطفل المصاب بنقص الوزن أو سوء التغذية واجتاز مرحلة الطفولة، ومن دون أن يتمكن مبكرًا من تعويض ما فاته من المغذيات، فإنه سيكبر ويتحول إلى شخص قصير القامة ضئيل الوزن. ثمة أشخاص استثنائيون يعيشون حياة صحية على الرغم من قصر قامتهم ونحولهم، لكن تَبين أن متوسط العمر المتوقع للمجموعات الكبيرة من الأشخاص وثيق الصلة بالطول [(104)].

إن التحسن في الصحة العامة والتغذية وتدابير الوقاية من الأمراض أدت إلى تحسّن في القدرات الجسدية، وهي مؤشر جيد وجد أنه يعبّر عن تغييرات في طول القامة. ويعود الفضل في اكتشاف أن طول القامة هو مقياس لنمو الإنسان إلى كارل فريدريك يامبرت، الذي قدم فرضيته في ألمانيا في هاله عام 1754[(105)]. وأدرك علماء البيولوجيا البشرية والأنثروبولوجيا

الطبيعية منذ زمن طويل العلاقة بين طول القامة وكتلة الجسم بوصفها مقياسًا للصحة [106]، لكن المؤرخين الاقتصاديين وطلاب التنمية البشرية لم يكتشفوا هذه الحقيقة إلّا في الآونة الأخيرة.

ثمة خلاف بشأن أيهما المقياس الأفضل للصحة المديدة: الطول بالنسبة إلى العمر أم الوزن بالنسبة إلى العمر [107]، لكن الرأي الذي نشره باين [108] وسوخاتمي [109]، ومفاده أن الجماعات البشرية يمكنها أن تتغلب على النقص الغذائي وتعيش كأفراد «صغار الحجم وأصحاء»، لا يتمتع بأساس تجريبي [110]، لأن مخاطر الإصابة بالأمراض تزداد، وتضعف القدرة على العمل المديد، في ظل تدنّي المدخول من السعرات الحرارية على وجه خاص.

علاوةً على ذلك، ربما يكون هناك أشخاص يحتاجون حقيقةً إلى الكمية الوسطية الموصى بها من المغذيات، ومعها ضِعف الانحراف المعياري للاحتياجات. لكن إذا أُعطي هؤلاء الأشخاص مدخولًا من المغذيات يعادل المدخول الوسطي ناقصًا ضِعف الانحراف المعياري، كما أوصى باين وسوخاتمي، فإنهم سيعانون بشدة بسبب سوء التغذية وسيزداد احتمال وفاتهم على نحو حاد. وكان باين وسوخاتمي من الأنصار المتحمسين لمبدأ تكيف الكائن البشري مع المدخول الغذائي والحروري المنخفض. لكن الأمر، وبحسب ما صاغه غوبالان [111]، هو أن: نقص النمو [التقزم] هو سمة مميزة لما يدعى «التكيف»، إنها السمة التي تضمن ألّا يفلت هذا الجيل، بل والجيل الذي يليه، من فخ الفقر؛ فالأطفال الضعيفو النمو بقدراتهم المتدنية على التعلم والدراسة يتحولون إلى راشدين ضعيفي النمو بمستوى متدن من الإنتاجية والتحصيل العلمي، وسعة الحيلة، ويتقاضون أجورًا أقل، ويظلون بالتالي حبيسي مصيدة الفقر، كما ثبت أنهم غير قادرين على إعالة أطفالهم على نحو كافٍ [112].

إن التجربة الأوروبية في الصحة البيولوجية غنية على نحو استثنائي في هذا الصدد. وكما تحسَّن الدخل والمدخول الغذائي للسكان بالاتجاه العام منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتحققت السيطرة على الأمراض المعدية بوساطة تدابير النظافة والصحة العامة، وزيادة الإنفاق الخاص على الرعاية الصحية، سجَّل المعدل العمري لعموم السكان وطول قاماتهم تحسنًا كبيرًا أيضًا [113]. وكان التحسن الذي حققه اليابانيون في طول العمر والقامة لافتًا أيضًا بعد عام 1945. لكن هذه المكاسب الكبيرة لم تُلحظ في الدول النامية على الرغم من كل ما حققته من تقدم معرفي في مكافحة الأمراض، وتُستثنى من هذا التعميم بضع حالات، من بينها كوبا التي تعززت فيها هذه المكاسب بفعل سياسات المساواة الاجتماعية وخدمات الصحة العامة الممتازة فيها. إن العلاقات المتبادلة بين التغذية والتعرض للأمراض ومكافحتها معقدة، كما عبَّر عن ذلك داسغوبتا في الفقرة التالية: إن الحاجة

المتكاملة إلى التغذية والتحرر من الأمراض علاقة تضافرية في عدد من الحالات، كما في حالة السل والحصبة والإسهال والكوليرا ومعظم الأمراض التنفسية، وهذا يعني أن متطلبات تغذية الشخص تتراجع إلى حد ما مع تحسن البيئة التي يعيش فيها.

أمّا من ناحية الطلب، فتنشئ الأمراض حاجة إضافية إلى التغذية بفعل زيادة معدل الاستقلاب ومعدل تفكك الأنسجة، ما من شأنه تقليل إمداد المغذيات بصورة غير مباشرة، وذلك لأسباب متنوعة، أولًا: غالبًا ما تقلل الأمراض من شهية المريض؛ ثانيًا: تقلل أيضًا قدرة الشخص على امتصاص المغذيات بسبب تأثيرها في عمل المعدة والأمعاء؛ ثالثًا: ثمة فقد متزايد للمغذيات الرئيسة الكبيرة الحجم والفيتامينات والأملاح المعدنية من خلال البراز، بسبب سرعة مرور الطعام المأكول؛ رابعًا: تؤدي الأمراض إلى فقد مباشر للمغذيات في الأمعاء الغليظة. إن سوء التغذية كثيرًا ما يعجّل في تفشي الأمراض المعدية كالالتهابات المعوية [(114)].

وفي أوروبا والولايات المتحدة، استُعمل طول القامة مؤشرًا مهمًّا على الصحة البدنية. ويتمثّل أحد أسباب ذلك في توافر البيانات عن طول القامة، بينما لم تكن المعلومات كافية عن مستويات الاستهلاك والدخل ومعدل الوفيات أو معدل انتشار الأمراض. وكانت البيانات عن طول القامة تأتي من القياسات التي يأخذها الجيش لأغراض التجنيد أو أسواق العبيد أو المزارع، والمعلومات عن المحكومين والمنفيين وبيانات عمليات المسح أو التسجيل لجماعات خاصة كالأميركيين من أصل أفريقي المحرَّرين قبل الحرب الأهلية الأميركية. وفي ما عدا مسألة توافر المعلومات: وعلى خلاف القياسات التقليدية لمستويات المعيشة المستندة إلى الناتج، يُعد طول القامة مقياسًا يتضمن احتياجات الفرد من التغذية أو يتكيف معها. إنه مقياس صافٍ يأخذ المتوافر من المواد الأساسية للصحة، بل والطلب عليها... ولأن النمو يحدث بصورة أساسية في الطفولة، فإن طول القامة يقدم فكرة قيِّمة عن توزيع الموارد ضمن الأسرة، وهي ظاهرة لافتة محجوبة عن بيانات الدخل أو الأجر على مستوى الأسرة، وهي إحصاءات عن الناتج أو عدم المساواة أقل شمولًا بكثير [(115)].

ولخّص ستيكل [(116)] المحددات والتبعات الرئيسة لتحقيق الطول الكافي أو عدم تحقيقه بالنسبة إلى الجماعات البشرية الكبيرة، فصنف المحددات ضمن مجموعتين: محددات اجتماعية اقتصادية، ومحددات مباشرة، ثم عدّد التبعات الوظيفية لتحقيق الطول الكافي أو عدم تحقيقه. وذكر ضمن المحددات الاجتماعية الاقتصادية الدخل، وعدم المساواة، والصحة العامة، والنظافة الشخصية، والبيئة المَرضية، والتكنولوجيا، وتنظيم العمل، والقيم الثقافية، وأسعار المواد الغذائية. أمّا ضمن المحددات المباشرة، فذكر نظام الغذاء اليومي، والمرض، والعوامل الوراثية، وكثافة العمل، والمدخلات

اللازمة للمحافظة على الحياة. ووضع ستيكل ضمن التبعات الوظيفية معدل الوفيات بحسب العمر والجنس والمرض، ومعدل الإصابة بالأمراض مفصَّلة على غرار معدل الوفيات، وكثافة العمل (وتعني القدرة على العمل)، وإنتاجية العمل، وتكوين رأس المال البشري، والنمو الإدراكي، ونمو الشخصية. إن معظم العوامل المذكورة كمحددات أو تبعات هي كينونات معقدة وتتفاعل في ما بينها على نحوٍ حتى أكثر تعقيدًا.

سنحاول تقديم صورة موجزة لبعض هذه التفاعلات المعقدة، معتمدين بصورة أساسية على التجربة الأوروبية منذ القرن الثامن عشر كأساس تجريبي. والسبب الرئيس وراء هذا الاختيار يكمن في أن التحليل العميق والبيانات المجمَّعة عن دول ساحل شمال الأطلسي أكثر غنى ممّا هي عليه في أنحاء العالم الأخرى. لكن هذا الدليل يُظهر أيضًا أن ليس في التاريخ، ولا في فهمنا الراهن للعلاقات السببية، علاقة بسيطة بين التنمية الاقتصادية الإجمالية أو التصنيع وبين المنجزات المحرزة في تقدم التنمية البشرية، إلّا أننا سنتناول بعد قليل الخبرة التاريخية لمناطق أخرى من العالم لتعميم رأينا.

إن مستوى التغذية الكافي، في المقام الأول، وكما لاحظنا من قبل، ضروري لتوفير الأساس لحياة صحية مديدة، كما أن التغذية ضرورية أيضًا لتوفير الطاقة اللازمة للكائن الحي، من أجل دعم الحياة والوظائف الاستقلابية في مستويات النشاط المختلفة، وتتباين متطلبات الطاقة تبعًا لحالة النشاط، فمثلًا: يتطلب الحمل والإرضاع مقدارًا إضافيًا من الطاقة، تمامًا مثلما يحتاج الإنسان إلى النقاهة بعد المرض. وتختلف احتياجات الطاقة تبعًا للسن والجنس ووزن الجسم والحالة الصحية ومستوى النشاط البدني ودرجة الحرارة المحيطة [(117)].

إن التغذية غير الكافية للأمهات تجعلهن يلدن مواليد منخفضي الوزن. ويزداد احتمال وفاة الأطفال من الطول نفسه قبل إتمام عامهم الخامس كلما كان وزنهم أقل عند الولادة [(118)].

بيد أن التغذية الكافية غير متاحة لكل طفل أو راشد لمجرد أنه يحصل على الحد الأدنى من الاحتياجات الحرورية؛ إذ ينبغي تناول الحريرات [السعرات الحرارية] والبروتينات وأملاح معدنية معيّنة بنسب صحيحة (وهي بدورها تختلف بحسب النشاط الاستقلابي للشخص والمناخ الذي يعيش فيه والبيئة المرَضية)، وفي الوقت نفسه، يجب توفير الكميات المطلقة من هذه العناصر بحد أدنى معيّن؛ فاستهلاك كميات قليلة جدًا من البروتينات والخضروات الورقية، على سبيل المثال، لا يمكن أن يعوضه تناول كميات كبيرة من النشاء والسكريات. ويمكن أن يعيق المرضُ هضم هذه المغذيات، في حين أن سوء التغذية نفسه يسمح للأمراض بأن تسيطر على الكائن البشري. وقد وجدت دراسة أُجريت على أطفال غامبيين أنهم يولدون بأوزانٍ

منخفضة على نحو غير طبيعي، وما أن يبدأوا اكتساب الوزن حتى يصبحوا عرضة لأمراض شتى، كالأمراض المعويّة التي تتفاقم بفعل موسم الأمطار، وبفعل الفقر الذي يحول دون تأمين التغذية والتدابير الوقائية والأدوية الملائمة لهم. ويعجز معظم الأطفال عن تعويض فقدان الوزن، ويلقى جزء كبير منهم حتفه قبل أن يصل إلى سن الخامسة [119]. إن سوء التغذية المزمن يجعل الناس من جميع الأعمار عرضة على نحو خاص للأمراض المُعدية التي يمكن أن تنجم عن عوامل فيروسية أو جرثومية أو طفيلية أو فطرية، أو أيَّ عامل آخر.

ومن النادر أن نجد أدلة مباشرة على حالة تغذية السكان في التاريخ، وهي غير منتظمة إن وجدت. ويقدم لنا مؤشر كتلة الجسم - نسبة وزن الشخص بالكيلوغرام إلى مُربّع طوله مقيسًا بالمتر - مقياسًا جيدًا لصحة الشخص [120]. لكن هذه المعلومات نادرة أكثر من ندرة المعلومات عن الطول، ما دفعني إلى الاعتماد بصورة أساسية على مؤشرات غير كتلة الجسم في تحليلي، ولذا سأستخدم المؤشرات المتوافرة عن معدلات الوفيات بين الرضع - عدد الوفيات خلال العام الأول من العمر بين كل 1000 طفل وليد - ومعدل الوفيات الكلية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة والطول [طول القامة] كمؤشرات على الرفاهية الديموغرافية.

من الواضح أن ما يؤدي دورًا في تحديد الحالة الصحية لمجموعة بشرية ما ليس الدخل الإجمالي أو مجموع المغذيات المتاحة لها فحسب، وإنما أيضًا توزيع الدخل والمغذيات ضمن هذه المجموعة. وينطبق الأمر نفسه على الفروق في البيئة المرضية؛ فقبل إنشاء مرافق النظافة والصحة العامة، على سبيل المثال، كانت القرى على العموم أكثر من المدن صحة للإنسان، ومن جهة أخرى، كان من المستبعد أن يحصل المعوزون والفقراء عمومًا على كبير فائدة من هذه الملاءمة الصحية إن لم يكن لديهم ما يكفي من الطعام.

على المنوال نفسه، كانت النساء من أسر الطبقة العاملة والأمهات العاملات اللواتي لا يحصلن على ما يكفي لسد الرمق، وليس في وسعهن إيلاء الرعاية الملائمة لأطفالهن، يعانين معدلات أعلى في الوفيات، والوفاة في سن مبكرة، ويشهدن أطفالهن يموتون في طفولتهم المبكرة. لذا، فإن الطبقة والمكان والجنوسة كلها مسائل مهمة في تحديد المسار الديموغرافي للسكان. إلّا أن تطور البيئات المرَضية وغياب أو توافر المعرفة بالعوامل المُمرضة وكيفية الوقاية من تأثيراتها المرضية أو تحسينها، هذه كلها تحظى أيضًا بأهمية كبيرة جدًا [121].

خير مثال على أن توفير كمية أكبر من المغذيات، وأكبر من حد معيّن، ربما لا يؤدي إلى صحة أفضل قبل إحراز السيطرة بصورة أفضل على البيئة المرَضية، هو حالة إنكلترا بين عامي 1550 و1750، حيث كان متوسط

العمر المتوقع لأفراد طبقة النبلاء يقارب متوسط العمر المتوقع لباقي أفراد الشعب (بل إنه كان أقل بالاتجاه العام في الفترة 1575-1675)، ويراوح بين 32 عامًا كحد أدنى في الفترة بين عامي 1650 و1675 و 38.1 عامًا كحد أقصى في الفترة بين عامي 1725 و1750، بينما كان هذا المتوسط يتراوح بالنسبة إلى باقي أفراد الشعب بين 32 عامًا كحد أدنى في الفترة 1650-1675 و38 عامًا في الفترة 1575-1600. وخلال القرن الثامن عشر، تفوق النبلاء بمقدار 1.1 من الأعوام في الربع الأول من القرن، و4.3 أعوام في الربع الثاني منه، و9.1 أعوام في الربع الثالث [(122)]. ومن المحتمل أن الحرب الأهلية الدموية في الفترة الأولى، والخدمة العسكرية المتكررة المفروضة على القارة الأوروبية، وإدمان الرياضة، والإفراط في الطعام والشراب، كل ذلك ترك أثره في حياة طبقة النبلاء.

وفي وسعنا القول - حتى في ظل هذه المعلومات المحدودة - إن أكثرية البشر في جميع أنحاء المعمورة عاشت عمليًا حياة بائسة قاسية وقصيرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على الأقل، وعندها فحسب تسنّى لشعوب بعض الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة وكندا أن تتفوق على بقية الشعوب في القارات الأخرى. ومع ذلك، يطيب للمؤرخين ذوي النزعة المركزية الأوروبية الترويج للرأي القائل بأن أوروبا ما زالت استثنائيةً في ثقافتها (أو في الأقل منذ القرن التاسع الميلادي)، وأن الأوروبيين وأبناء عمومتهم في القارات الأخرى حصدوا منافع ثقافتهم المتفوقة. وإذا لم يتمكن الآخرون من اللحاق بهم، فلخطبٍ عندهم في عدم محاكاتهم ثقافة الإنسان الأبيض المتفوقة، وكلما أسرعوا في إدراك هذه الحقيقة، كان ذلك أفضل للجميع.

ويأتي هذا الدفاع في سياق دفاع أعمّ عن السوق المضبوطة على نحو غير متساوٍ، ولتبرير الخراب الذي لحق بمعظم سكان العالم جراء إلغاء التنظيم الاجتماعي للأسواق واستخدام القوة السافرة لدعم هذا الإلغاء.

يسرد «تقرير التنمية البشرية لعام 1999» (HDR 1999) بعض أهم الأمراض التي تصيب معظم الرجال والنساء حاليًا. ولا يزال معظم الرجال والنساء والأطفال غير آمنين من نواح عديدة، بل وازدادت حالة انعدام الأمان هذه في عدد كبير من الحالات. ويمكن الأرض أن تدعم، بوساطة التكنولوجيات المستخدمة حاليًا، سبل عيش عدد من البشر أكبر كثيرًا ممّا يعيش عليها اليوم [(123)]، لكن لا يزال إلى الآن ملايين البشر في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أفريقيا يعانون سوء التغذية، وينتابهم الهلع خوفًا من المجاعة كل عام؛ إذ هلك مئات الآلاف، إن لم نقل الملايين، من البشر بسبب المجاعة في أفريقيا منذ سبعينيات القرن الماضي، ولا يزال الموت يحصد مزيدًا من البشر حتى يومنا هذا (تُنظر مناقشة الإمبراطورية الأميركية في الفصل الحادي والعشرين). وارتفع متوسط العمر المتوقع في عام

1997 إلى 80 عامًا في اليابان و79 عامًا في كندا، وكان بعض الخبراء الطبيين يتحدثون عن 100 عام كعمر طبيعي للإنسان في المستقبل، إلّا أن العمر الطبيعي لا يزال في عدد كبير من البلدان (مثل زامبيا، وسيراليون، ورواندا، وبوروندي، وإثيوبيا) أقل من 45 عامًا [(124)]، حتى أن طول عمر الإنسان كان في دولٍ عدة (مثل زامبيا، ومالاوي، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي) أقل كثيرًا في عام 1997 ممّا كان عليه في عام 1970. وانخفض طول عمر الرجال بمعدل 7 أعوام (من 65 إلى 57.5 عامًا)، وتقلص طول عمر النساء بمقدار 3 أعوام (من 74.4 إلى 71.3 عامًا) بين عامي 1988 و1994 في روسيا السوفياتية سابقًا [(125)]. وفي دول ذات مستوى تصنيعي وتقني عسكري أعلى، كان الناس يموتون في سن أبكر من نظرائهم في سريلانكا وفيتنام؛ إذ كانت الحروب المعلنة وغير المعلنة والحروب الأهلية تجتاح أفريقيا، بل وآسيا وجنوب وشرق أوروبا، حتى بعد أن قام حلف الناتو وروسيا الاتحادية بحملات وحشية لإحلال السلام على أراضي يوغسلافيا السابقة والشيشان على التوالي.

ووصل التفاوت في توزع الدخل والثروة إلى مستويات غير مسبوقة تاريخيًا في جميع الدول الغنية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عمليًا، كما وصل إلى مستويات جديدة في معظم الدول الأقل نموًا، حيث كان توزيع الدخل في الأصل شديد التفاوت [(126)]. ومع ذلك، انتاب الصحف المالية ومعظم وسائل الإعلام وقطاعًا كبيرًا جدًّا من علماء الاقتصاد والمؤرخين الاقتصاديين إحساس بالنشوة إزاء النتائج المذهلة لانتصار السوق النهائي على الدولة، وبصورة أعم لانتصار الهيئات الجماعية الأخرى، ولانتصار عملية عولمة الأغنياء الجارية على يد الأغنياء، والأهم من ذلك أنها من أجل الأغنياء. لقد أغفل مناصرو السوق هؤلاء الجانب السلبي لهذا النمط من العولمة عمومًا، وعندما يدركون هذا الجانب يلجأون إلى استراتيجيتين مختلفتين لإبقاء الحقائق المزعجة بعيدة عن متناول النقاش العامّ الحقيقي. أولى هاتين الاستراتيجيتين هي المهدئات التي يوصى بها، والتي كثيرًا ما فشلت في معالجة الشرور الحقيقية، لا بل جعلت الأمور أسوأ في كثير من الحالات عبر تعزيز وتوسيع سيطرة الأشخاص والمؤسسات المسؤولة عن الأضرار التي لحقت برفاهية الأكثرية وقدراتها. أمّا الحيلة الثانية، فتتمثل في تقديم دفاع عن الأداء السيئ في الدول الأقل نموًا، إن لم يكن لأداء الفقراء في كل مكان - دفاعٌ ينمّ عن إسناد إلى خطيئة أصلية لم يتمكن من التخلص منها سوى دول أوروبا الغربية وحدها. يتناول هذا الكتاب هذه الحيلة الثانية التي يستخدمها دعاة العولمة النازعة إلى نفي المساواة والتجريد من الصفة الإنسانية، ويكشف زيف الجزء الأكبر من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي السائد ذي النزعة المركزية الأوروبية.

خلاصة

عُني البشر منذ فجر التاريخ برفاهية البشر الآخرين وحريتهم. ولا يمكن لحضارة أن تدّعي لنفسها حصرًا تراث التفكير في البشر بوصفهم قادرين على التفكير المنطقي والتعاطف مع الآخرين. ومع ذلك، فإن الوسائل العلمية والتكنولوجية لتقديم الرعاية الصحية الكافية للجميع، وجعلهم قادرين تمامًا على المشاركة في تراث المعرفة البشرية لم تكتمل إلّا في القرن التاسع عشر. وهناك وجهة نظر مركزية أوروبية بشأن التاريخ العالمي تعتبر أوروبا والسوق الحرة بمنزلة المخطط الوحيد للتقدم المحرَز في إمكانية العيش بمستوى معيشة مرتفع عبر تعزيز النمو الاقتصادي. إن هذا الكتاب يعارض وجهة النظر هذه بالإشارة إلى أن ثمة إنجازًا إنسانيًا أهم من تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وأن أوروبا لم تكن المصدر الوحيد للقيم أو طرق التنظيم التي ساهمت في تحقيق التنمية الإنسانية. كما يرفض الكتاب تجاهل الثمن الباهظ الذي دفعته البشرية في سياق انتشار السوق الحرة (والتي نادرًا ما كانت حرة في الواقع) تحت رعاية الرأسمالية. ولطالما ترافقت الرأسمالية مع تصاعد النزاعات المسلحة، وأفضت إلى استعباد أعداد هائلة من البشر، ولا سيما في أفريقيا. وسأبيّن أن الرأسمالية لا تزال تفرض تكلفة هائلة من حيث حرمان البشر وموتهم. ولا تزال أغلبية البشر في انتظار إمكانية تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية. وسأحاجج لأثبت أيضًا أن الاستراتيجيات التي تستخدمها القوى الرأسمالية الكبرى هي المسؤولة إلى حدٍ بعيد عن حرمان الإنسان العاقل من حقه الفطري بوصفه مخلوقًا حرًّا كاملًا. وبالتالي، تعمل وجهة نظرنا على توسيع ميدان البحث ليشمل تقدم أغلبية البشر، كما تُعنى بإشكالية أكثر تعقيدًا من مجرد الممارسة المحاسبية في ميدان النمو الاقتصادي.

Aristotle, Ethica Nicomachea, Trans. by W. D. Ross, Rev. (73) by J. O. Urmson, in: The Works of Aristotle, vol. 9, Ed. by W. .([D. Ross (London: Oxford University Press, 1975; [1915

K. Marx and F. Engels, The German Ideology, Trans. (74) from the German (Moscow: Progress Publishers, 1976; .([[1845-1846

R. N. Tagore, One Hundred Poems of Kabir, Trans. by (75) Rabindranath Tagore (London: [n. pb.], 1994; [1914]), Poem .no. 35

H. Arendt, The Human Condition (Garden City, NY: (76) .(Doubleday, 1958

A. Sparks, The Mind of South Africa: The Story of the (77) .Rise and Fall of Apartheid (London: Mandarin, 1991), p. 3

Martha C. Nussbaum, Women and Human (78) Development: The Capabilities Approach (Cambridge; .(London: Cambridge University Press, 2000

M. I. Finley: The Ancient Economy, 2nd ed. (London: (79) Hogarth Press, 1985; [1973]); Ancient Slavery and Modern Ideology (London: Chatto and Windus, 1980), and D. S. Hutchinson, «Ethics,» in: J. Barnes (ed.), The Cambridge Companion to Aristotle (London: Oxford University Press, .1995), pp. 195-232

L. Dumont, Homo Hierarchicus: The Caste System and (80) .(Its Implications (Chicago: University of Chicago Press, 1970

C. Ginsburg, The Cheese and the Worms: The Cosmos (81) of a Sixteenth-Century Miller, Trans. from the Italian by John and Anne Tedeschi (London: Routledge and Kegan Paul, .(1980

Tagore, One Hundred Poems; J. K. Lele «Revolution and (82) the Utopian Core of Tradition: Some Thoughts on Elitism in Social Movements,» in: J. K. Lele and R. Singh, Language and Society: Steps Towards an Integrated Theory (Leiden: E. J. Brill, 1989), pp. 17-29, and A. K. Bagchi (ed.), «Introduction,» in: Democracy and Development (London: .(Macmillan, 1995

(83) R. N. Tagore: Naibedya (in Bangla); reprinted in: Rabindra-Rachanabali (Collected Works of Rabindranath Tagore), vol. 8 (Calcutta: Visva-Bharati, 1941; [1901]); The English Writings of Rabindranath Tagore, vol. 1: Poems, Ed. by S. K. Das (New Delhi: Sahitya Akademi, 1994), and The English Writings of Rabindranath Tagore, vol. 2: Plays, Stories, Essays, Ed. by S. K. Das (New Delhi: Sahitya Akademi, 1994).

(84) J. D. Spence, The Gate of Heavenly Peace: The Chinese and their Revolution, 1895-1980, (New York: Viking, 1981), chap. 2.

(85) Ibid., p. 40.

(86) R. Nozick, Anarchy, State and Utopia (New York: Basic Books, 1974), and A. K. Sen, Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation (London: Oxford University Press, 1981).

(87) من المفارقات، بطبيعة الحال، أن يؤخذ حتى الآن ناتج التبغ ومصنوعات التبغ في حساب الدخل القومي، باعتبارها إضافة إلى الدخل القومي بدلًا من خصمها باعتبارها مصدر إزعاج أو تكلفة.

(88) R. H. Grove, «Introduction,» in: Green Imperialism: Colonial Expansion, Tropical Island Edens and the Origins of Environmentalism, 1600-1860 (London: Oxford University Press, 1995).

(89) D. D. Kosambi, The Culture and Civilisation of Ancient India (Delhi: Vikas, 1970), and G. Erdosy, «Deforestation in Pre-and Protohistoric South Asia,» in: R. H. Grove, Vinita Damodaran and S. Sangwan (eds.), Nature and the Orient: Essays on the Environmental History of South and Southeast Asia (London: Oxford University Press, 1998), pp. 51-69.

(90) Erdosy, «Deforestation in Pre-and Protohistoric South Asia,» p. 65.

(91) كان المستعمرون الأوروبيون في الهند أو أفريقيا، أو أي أراض مغتصَبة أخرى، يعيدون تمثيل ما كان زملاؤهم من الطبقات الحاكمة يمارسونه مسبقًا في أوروبا؛ إذ كان كبار مُلّاك الأراضي يُنفذون سياسات تسييج الأراضي وحرمان الفلاحين من حقهم في استخدام الموارد المشاع في

إنكلترا بشكل منهجي، بدءًا من القرن السادس عشر. كما كان استبقاء الطرائد لكي تصطادها طبقة النبلاء سياسة معيارية.

E. P. Thompson, Whigs and Hunters: The Origins of the Black Act, Rev. ed. (Harmondsworth: Penguin, 1977); Customs in Common (London: Merlin Press, 1991), and P. Linebaugh and M. Rediker, The Many-Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the Hidden History of the Revolutionary .(Atlantic (London: Verso, 2000

للاطلاع على التثمين الاستعماري للصيد في الغابات المحميَّة باعتبارها ملائمة بشكل خاص لحرفة [صنعة] الحكام البريطانيين. ينظر:

M. S. S. Pandian, «Hunting and Colonialism in the Nineteenth-Century Nilgiri Hills of South India,» in: R. H. Grove, Vinita Damodaran and S. Sangwan (eds.), Nature and the Orient: Essays on the Environmental History of South and Southeast Asia (London: Oxford University Press, 1998), .pp. 273-296

(92) M. Rangarajan, Fencing the Forest: Conservation and Ecological Change in India's Central Provinces 1860-1914 (London: Oxford University Press, 1996); Indra Munshi Saldanha, «Colonial Forest Regulations and Collective Resistance: Nineteenth-Century Thana District,» in: Grove, Damodaran and Sangwan (eds.), Nature and the Orient, and .Linebaugh and Rediker, The Many-Headed Hydra

(93) R. Desjarlais [et al.], World Mental Health: Problems and Priorities in Low-Income Countries (London: Oxford .(University Press, 1995

(94) J. M. Blaut, The Colonizer's Model of the World: Geographical Diffusionism and Eurocentric History (London: Guildford Press, 1993); Andre Gunder Frank, ReOrient: Global Economy in the Asian Age (Berkeley: University of California Press, 1998), and K. Pomeranz, The Great Divergence: China, Europe and the Making of the Modern World Economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, .(2000

(95) .Frank, ReOrient: Global Economy

(96) .Pomeranz, The Great Divergence

(97) يستخدم كلّ من فرانك وبوميرانز في عرضيهما أدوات الاقتصاد النيو كلاسيكي والمذهب الاقتصادي النقدي بشكل أساسي. وفي تحليلهما، لا يظهر نمط الإنتاج كفئة في بيانهما وليس كديالكتيك التاريخ أو التغيير المنهجي إلّا بقدر محدود. للتوسع في هذا الصدد، ينظر:
S. Amin, «History Conceived as an Eternal Cycle,» Review, vol. 22, no. 3 (1999); G. Arrighi, «The World According to Andre Gunder Frank,» Review, vol. 22, no. 3 (1999), pp. 327-354, and I. Wallerstein, «Frank Proves the European Miracle,» Review, vol. 22, no. 3 (1999), pp. 355-391.

(98) D. C. North and R. P. Thomas, The Rise of the Western World: A New Economic History (London: Cambridge University Press, 1973).

(99) E. L. Jones, The European Miracle: Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1987; [1981]),

(100) D. S. Landes, The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are so Rich and Some so Poor (London: Little, Brown, 1998).

(101) F. Engels, The Condition of the Working Class in England (1845), Trans. from the German and reprinted in: Karl Marx and Frederick Engels on Britain, 2nd ed. (Moscow: Foreign Languages Pub. House, 1962), pp. 1-338.

(102) J. Drèze and A. Sen (eds.), The Political Economy of Hunger, vol. 1: Entitlement and Well-Being (London: Clarendon Press, 1990); The Political Economy of Hunger, vol. 3: Endemic Hunger (London: Clarendon Press, 1991); S. R. Osmani (ed.), Nutrition and Poverty (London: Clarendon Press, 1992); P. Dasgupta, An Inquiry into Well-being and Destitution (London: Oxford University Press, 1993), and J. M. Tanner, «A Brief History of the Study of Human Growth,» in: S. J. Ulijaszek, F. E. Johnston and M.A. Preece (eds.), The Cambridge Encyclopaedia of Growth and Development (London: Cambridge University Press, 1998), pp. 1-8.

(103) C. Gopalan: «Undernutrition: Measurement and Implications» (1992), in: Osmani (ed.), pp. 17-48, and

«Towards Food and Nutrition Security,» Economic and .Political Weekly, vol. 30, no. 52 (1995), pp. A134-A141

(104) R. W. Fogel: «Second Thoughts on the European Escape from Hunger: Famines, Chronic Malnutrition, and Mortality Rates» (1992), in: Osmani (ed.), pp. 243-286, and «Economic Growth, Population Theory, and Physiology: The Bearing of Long-Term Processes on the Making of Economic Policy,» American Economic Review, vol. 84, no. 3 (1994), .pp. 369-395

(105) .«Tanner, «A Brief History

(106) Ibid.; P. B. Eveleth and J. M. Tanner, Worldwide Variation in Human Growth, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1990); J. M. Tanner, A History of the Study of Human Growth (London: Cambridge University Press, 1981), and B. Bogin, Patterns of Human Growth, 2nd ed. .((London: Cambridge University Press, 1999

(107) Gopalan, «Undernutrition: Measurement and «.Implications

(108) P. Payne, «Assessing UnderNutrition: The Need for a .ReConceptualization,» in: Osmani (ed.), pp. 49-96

(109) P. V. Sukhatme, «Assessment of Adequacy of Diets at Different Income Levels,» Economic and Political Weekly, .(vol. 13, nos. 31-33, Special number (August 1978

(110) N. Krishnaji, «On Measuring the Incidence of Undernutrition: A Note on Sukhatme’s Procedure,» Economic and Political Weekly, vol. 16, no. 22 (1981); Gopalan, «Undernutrition: Measurement and Implications,» and .Osmani (ed.), Nutrition and Poverty

(111) .Gopalan, pp. 32-33

(112) من المستغرب أن فيما بلغ تركّز القوة الاقتصادية ذروة تاريخية في بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح الأثرياء ضحية للسمنة المتفشية، في الولايات المتحدة بصورة خاصة، وكذلك في اليابان وكثير من الدول الأوروبية، وغيرها.

(113) Fogel: «Second Thoughts on the European Escape;» «Economic Growth,» and R. H. Steckel, «Stature and the

Standard of Living,» Journal of Economic Literature, vol. 33 .((1995

(114) .Dasgupta, pp. 406-407

(115) .Steckel, pp. 1903-1904

(116) .Ibid., p. 1906

(117) M. Livi-Bacci, Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History (London: Cambridge .University Press, 1991), p. 23

(118) P. Lunn, «Nutrition, Immunity, and Infection,» in: R. Schofield, D. Reher and A. Bideau (eds.), The Decline of Mortality in Europe (London: Clarendon Press, 1991), pp. .131-133

(119) .Ibid., pp. 132-135

(120) تبيَّن أن القيمة المثلى لمؤشر كتلة الجسم هو نحو 21 للذكور الذين تجاوزوا سن الـ 40، بمعنى أن خطر الوفاة هو الأدنى لتلك القيمة. وتبيَّن أن مؤشر كتلة الجسم لعينتين من الذكور البالغين النرويجيين والأميركيين بين 22 و28. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى مؤشر كتلة الجسم نفسه، فإن الأشخاص الأطول قامة يتمتعون بخطر وفاة أقل. أمّا النساء، فإن خطر وفاتهن أقل بوجود قيم عالية نسبيًا لمؤشر كتلة الجسم (Fogel, pp. 271-279, and Dasgupta, pp. 413-416). ويزداد احتمال الموت في أعمار مختلفة بشكل حاد عندما ننتقل خارج النطاقات المثلى، أي إن من المؤذي أن تكون إمّا بالغ النحول أو بالغ السمنة، على الرغم من أن المستويات المقبولة من مؤشر كتلة الجسم لدى النساء أعلى.

(121) A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982), chap. 8; S. Guha: «Nutrition, Sanitation, Hygiene, and the Likelihood of Death: The British Army in India, 1870-1920,» Population Studies, vol. 47 (1993), pp. 385-401, and «The Importance of Social Intervention in England’s Mortality Decline: The Evidence Reviewed,» Social History of .(Medicine, vol. 7, no. 1 (1994

(122) T. H. Hollingsworth, «A Demographic Study of the British Ducal Families,» Population Studies, vol. 11, no. 1 .((1957

(123) V. Smil, «How Many People Can the Earth Feed?» .(Population and Development Review. vol. 20, no. 2 (1994

.Ibid., pp. 170-171 (124)

E. Andreev, S. Scherbov and F. Willekens, «Population (125) of Russia: What Can We Expect in the Future?,» World .Development, vol. 26, no. 11 (1998), pp. 1939-1956

UNCTAD, Trade and Development Report 1997 (126) (Geneva: United Nations Conference on Trade and .Development, 1997), part 2

الفصل الثاني: بناء مفهوم المعجزة الأوروبية

ابتكار فكرة أوروبا وشخصيتها الاستثنائية

قيل إن فكرة أن أوروبا استثنائية على نحو ما تعود في التاريخ إلى حقبة اليونانيين القدماء. لكن الكتّاب اليونانيين عندما أشاروا إلى أوروبا وآسيا، لم يكن في ذهنهم أكثر من مجرد تمييز أنفسهم من إمبراطورية فارسية مترامية الأطراف تشكل تهديدًا لهم، ولم يكن لديهم إلّا أفكار مبهمة جدًا عن مدى امتداد أوروبا، ناهيك عن بُعد آسيا الجغرافي أو السكاني أو الحضاري.

فإذا بدا الكتّاب الأوروبيون مقتنعين بمجتمعهم الاستثنائي وسياساتهم وخطبهم وثقافاتهم الاستثنائية، فكذلك كان الكتّاب الصينيون أو الهنود بالنسبة إلى تفرد أوضاعهم، فكان جامبودفيبا (Jambudvipa) بالنسبة إلى الهنود أو المملكة الوسطى بالنسبة إلى الصينيين مركزًا للعالم المعروف آنذاك، وكان إنجاز الآخر يقاس على مسطرة القياس الهندية أو الصينية. أمّا الشوفينية الإقليمية، فلم تقتصر - للأسف - على الأوروبيين حصرًا، على الرغم من أن ذلك الشكل الخاص من الشوفينية يسود معظم الكتابات الراهنة عن التاريخ والحضارة.

جرى أخيرًا اختيار الشهود، الذين قُدِّموا على أنهم أنصار الثقافة الأوروبية المتفوقة، بانتقائية شديدة وبطرق متعددة. وفي وسعك اختيار مقاطع أخرى، وغالبًا من أعمال الكتّاب ذاتهم، لتدعم مواقف أكثر إنسانية من الكائنات الحية كافة، بمن فيها البشر، ومقاطع أخرى لتبرئة أشد المؤسسات قمعية على وجه الأرض؛ ففي الجزء الأول من مؤلَّف **السياسة**، يقسّم أرسطو البشر إلى عبيد طبيعيين وسادة طبيعيين، إلّا أن الفلاسفة اللاحقين استخدموا هذه الأفكار لاعتناق قيمٍ كونية [(127)]. كما أن كارل بوبر انتقد أفلاطون بوصفه أقدم أعداء ما يدعوه «المجتمع المفتوح» وأكثرهم احترامًا، غير أن حوارات أفلاطون شكّلت لقرون من الزمن نماذج للتفكير الفلسفي والمنهج السقراطي في التعلم والتعليم [(128)]، وفسّر كل جيل وكل مشارك في مناقشة القيم الإنسانية كتابات المفكرين العظام بطريقته الخاصة، وبالكاد كان ادعاء أن فئة معيّنة من البشر (كالأوروبيين) هي مصدر الحكمة ليصمد أمام النقد.

ثمة عقبتان أخريان تعترضان طريقة النظر إلى التقليد الأوروبي بوصفه امتدادًا متصلًا على مدى الألفي عام الماضيين. تتمثل العقبة **الأولى** في أن كثيرًا من معارف اليونانيين، بما فيها مجموعة مدوّنات أرسطو، اكتشفها

الأوروبيون في مطلع الألفية الثانية تقريبًا عن طريق الترجمات العربية والتفاسير النصية لعلماء عملوا في بلاد تعيش تحت حكم سلاطين مسلمين.

أمّا العقبة **الثانية**، وهي تنطوي على مفارقة، فتتمثّل في أن مَواطِن الثقافة اليونانية - الرومانية ظلت محكومة قرونًا عدة بأيديولوجيات ظلامية، ولم تتمكن من الخروج إلى فضاء الازدهار والديمقراطية إلّا باتحادها مع أجزاء أوروبا الأخرى التي كانت تُعتبر حدودًا تفصل بين الحضارة اليونانية - الرومانية والبربرية. واكتسب الاحتجاج بالاستثنائية الأوروبية بالمعنى المعاصر قوةً جديدة بفعل صراع إسبانيا المسيحية الأخير لطرد الحكام المغاربة ورحلات البرتغاليين وغزواتهم على ساحل أفريقيا الغربي بحثًا عن الذهب والعبيد والحلفاء المسيحيين، مثل برستر جون الأسطوري [(129)]. وكان استرقاق العبيد يجري على أساس عنصري وكذا تجريدهم من إنسانيتهم، والبحث في الكتاب المقدس ونصوص أرسطو عن مواطن تأييد ملائمة لهم [(130)].

شهد القرن السابع عشر انعطافة جديدة في المناقشات التي تصور الشعوب من أصل غير أوروبي والدول التي يحكمها حكام غير أوروبيين باعتبارها أدنى مرتبة من الأوروبيين؛ إذ زعم التاجران الفرنسيان بيرنيه وتافيرنيه أن إمبراطورية المغول في الهند في القرن السابع عشر، على سبيل المثال، كانت تفتقر، على الرغم من ثرائها وازدهارها، إلى التقنيات العسكرية التي كان يجري تطويرها واختبارها في الحروب الأوروبية في ذلك القرن. وعندما هزم الأوروبيون هذه الإمبراطوريات وغزوها واحتلوها، تحول ازدراء ثقافاتها إلى احتقار مقيت. فبالنسبة إلى كثير من المراقبين الأوروبيين، كان التفوق في القوة الغاشمة في القتال والقدرة على إخضاع الآخرين هو الدليل النهائي على تفوق الثقافة الأوروبية. وسطّر جيمس مِل أحد أسوأ ما كُتب من قصص في تاريخ الهند البريطانية، وحصل على أسمى المناصب وأكثرها رخاءً في إدارة شركة الهند الشرقية البريطانية. وعلى الرغم من الانتقاد الشديد لكتاب مِل من محرره هوراس هايمان ويلسون، الباحث الكبير في اللغة السنسكريتية والمدير السابق لدار صك العملة في كالكوتا، أمسى هذا الكتاب المرجع القياسي للتاريخ الاستعماري في الهند.

وحتى هيغل، الفيلسوف المعاصر لجيمس مِل ورائد التحليل الديالكتيكي للتغير التاريخي، رأى في غير الأوروبيين شعوبًا بلا تاريخ؛ فالنظرة المركزية الأوروبية تعتمد على الهروب بطرق شتى من واجب إخضاع جميع أشكال التاريخ البشري لتمحيص التحليل المنطقي والقرائني. وعند مناقشة الدول الاستبدادية ذات الحكم المطلق في السياق الأوروبي، على سبيل المثال، غالبًا ما تكال المدائح لها باعتبارها بداءة ضرورية للدول التي تهيمن عليها البرجوازية، أمّا في المجتمعات غير الأوروبية، فيجري شيطنتها باعتبارها عدوًا كونيًا للحرية البشرية وسيادة السوق.

دفعت الكتابات الأولى للرحالة الأوروبيين في القرن الثامن عشر علماء أوروبيين بارزين إلى وصف الصين والهند وتركيا [(131)] بالدول الاستبدادية على اختلافها، وبات هذا الوصف أكثر رواجًا في كتابات هيغل وجيمس مِل، إضافةً إلى عدد كبير من الكتّاب الذين جاؤوا بعدهما في القرن التاسع عشر. بيد أن المفردة الأكثر فظاظة لهذا الوصف ظهرت في أوج الحرب الباردة على لسان فيتفوغل [(132)] الذي أحيا صيغة تقول إن جميع المجتمعات الموجودة خارج أوروبا الغربية قبل الاتصال بأوروبا أو احتلالها على أيدي الأوروبيين كانت عمليًا تحت حكم شكل ما من أشكال الاستبداد الشرقي. وقدّم أيضًا تفسيرًا متماسكًا من حيث الشكل لنشوء هذه المجتمعات واستمرارها عبر الزمن؛ إذ كانت هذه المجتمعات - وفقًا لفيتفوغل - بحاجة إلى مشروعات ري ضخمة، وإلى التحكم في المياه، ولا يمكن إلّا لجهاز دولة استبدادي مركزي أن يضمن الحشد اللازم لأعداد هائلة من العمال لتنفيذ هذه المشروعات. بيد أن النتائج التي توصل إليها معظم الباحثين قبل فيتفوغل وبعده تُظهر على نحو دقيق جدًا أن فرضياته باطلة عمليًا بالنسبة إلى جميع الحضارات، بدءًا من أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى قبل اكتشاف كولومبوس لها، ووصولًا إلى الأحواض النهرية في غرب آسيا والهند والصين. لكن أنصار المعجزة الأوروبية عمومًا يشيرون إلى فيتفوغل باحترام، ويعتمدون وجهة نظره العامة بشأن الدول غير الأوروبية [(133)].

يزعم أنصار المعجزة الأوروبية أنهم وارثو الحضارات الإغريقية - الرومانية واليهودية - المسيحية، بل أنهم ينحدرون منها مباشرةً على نحو ما. وبهذا المعنى، في وسع أي إنسان أن يزعم أنه وارث أي إرثٍ تركه جميع أسلافه من البشر. ولا بد أن المؤرخين ذوي النظرة المركزية الأوروبية سينكرون ذلك الادعاء بالإرث الكوني، ومع ذلك، فمن المفارقات أن الحضارة اليهودية - المسيحية نشأت في الأصل في آسيا، وأن ازدهار العلوم والرياضيات اليونانية حدث في مصر، بينما أضاع الأوروبيون جُلَّ الفلسفة والتكنولوجيا والقانون الإغريقي - الروماني في القرون التي تفصل بين سقوط الإمبراطورية الرومانية وظهور الإقطاعية في أوروبا. وممّا لا شكَّ فيه أن جزءًا كبيرًا من هذه المعرفة كلها اكتُشفت من مصادر عربية، لأن بحّاثة غرب آسيا وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا أولوا الفلاسفة الإغريق اهتمامًا خاصًا في حقبة انتشار الحضارة العربية - الفارسية الممتدة من ضفاف نهر السند [الإندُس] إلى ضفاف نهر الدانوب والتاجة [تاغوس في شبه الجزيرة الأيبيرية] وما بعدهما. إن معظم ما يُدعى بالميراث الأوروبي هو حصيلة عملية إعادة بناء مفهومي، ويضم بعضه تشويهًا ومحوًا مقصودين أيضًا [(134)].

وبالنظر إلى تلك التبادلات بين أجزاء شتى من أوراسيا، من الممكن الحديث عن حضارة أوروبية مشتركة بدلًا من حضارة أوروبية حصرية، كما يفضل جِونز ولاِندز أن يقولا، لكن يتعيّن أن يشمل هذا المصطلح جزءًا كبيرًا من

أفريقيا أيضًا، فإذا أردنا الحديث عن الفروق في الإرث الحضاري، لا بد لنا من الحديث عن حضارة «العالم القديم» المشتركة في مقابل حضارة «العالم الجديد» أو حضارة الكانبيرا (تضم منطقة الكانبيرا أستراليا ونيوزيلندا، والجزر البعيدة جدًا من المحيط الهادئ).

يصور المؤرخون ذوو النزعة المركزية الأوروبية، كما رأينا، تاريخ نهوض أوروبا الداخلي وتفوّقها على بقية العالم على أنه أقدم تاريخيًا ممّا هو فعلًا. وليس ثمة ما يدل على أن السجل الأوروبي بشأن البقاء البشري أو صحته أو استهلاكه أو دخله كان أكثر تقدمًا من سجل الدول الآسيوية الرئيسة قبل القرن التاسع عشر. ولم يسجل معظم أوجه التقدم في المؤشرات الأولية للتنمية البشرية في أوروبا إلّا منذ أواخر القرن المذكور. حتى في إنكلترا، موطن الثورة الصناعية الأولى، لم يتحقق التحول في طرق التصنيع مباشرةً مع تحسن استهلاك المواطنين العاديين وتغذيتهم. ولم يصمد توسل ماكاندريك [135] المتكلف لـ «ثورة المستهلك» في إنكلترا القرن الثامن عشر أمام التدقيق التجريبي الرصين [136]؛ إذ تحولت «الثورة الصناعية» بالنسبة إلى الرجال والنساء والأطفال العاملين في الحقول والمصانع والمناجم إلى «ثورة كادحين»، على حد تعبير دي فريز [137]. وكان الكدُّ نتاجًا للفقر، إضافةً إلى إمكانية كسب لقمة العيش من إنتاج السلع للسوق المتوسعة، بينما كان الكدُّ الأكبر للعمال في كثير من الحالات مرتبطًا بأسوأ حالات التغذية والحالة البدنية المتردية والعمر القصير. وفي مرحلة سيادة رأس المال السلعي وما يدعى التصنيع البدائي، كان الكدُّ يتضمن مزيدًا من العمل من النساء والأطفال العاملين ضمن نظام العمل المنزلي.

حيّرت حقوق الملْكية الخاصة المؤرخين من ذوي النزعة المركزية الأوروبية في أوروبا نفسها؛ إذ غلبت الملْكية المشاع على قسم كبير جدًا من الأراضي المزروعة والغابات في أكثر دول أوروبا، وصولًا إلى الانتصار النهائي للرأسمالية في القرن التاسع عشر. وعُرفت الملْكية الخاصة للأراضي والسلع في معظم الحضارات المستقرة الأقدم في أوراسيا؛ فحقوق الملْكية الخاصة في الهند عُرفت في أوقات غوتاما بوذا، أي في القرن الخامس قبل الميلاد، وربما قبل ذلك. علاوةً على ذلك، تدين أوروبا في انتصارها على بقية العالم بدرجة كبيرة للنزاعات العسكرية ضمن أوروبا، والتي كانت سببًا في تقدم فنون الحرب أكثر من حماية حقوق الملْكية هذه. ويجب أن يُنسَب الفضل في الفتوحات الأوروبية إلى الاقتران بين السعي وراء الربح وفنون الحرب، لا إلى الحماية الصارمة لحقوق الملْكية الخاصة. إضافة إلى ذلك، كثيرًا ما سارت حماية حقوق الملْكية في أوروبا جنبًا إلى جنب مع إنكار حق الملْكية والحرية والحياة على الشعوب المحتلة. وكما في أوروبا، كذلك في الأراضي الآسيوية المسكونة كالهند، كانت حقوق الملْكية المشاع وحقوق الملْكية المتداخلة - الهرمية غالبًا - موجودةً جنبًا إلى جنب مع حقوق الملْكية

الخاصة الحصرية للأفراد والجماعات والمؤسسات. وولّد ذلك خريطة فسيفسائية لا خريطة أراض مُرَسَّمة بوضوح بوصفها ملْكية مشاعية حصرًا أو ملْكية خاصة واضحة للأفراد [138].

يسعى من يعزون المثالية إلى عمل السوق إلى التقليل من دور معاقل الامتياز، الموجودة مسبقًا في تسهيل تركيز الثروة والسلطة، في ظل قواعد اللعبة الرأسمالية. ومن المعروف جيدًا، على سبيل المثال، أن طبقة من ملّاك الأراضي استولت على السلطة في بريطانيا إبان الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر والحروب الأهلية في القرن السابع عشر، ما أدى إلى زيادة ثروتها وسلطتها في القرن الثامن عشر [139]. حاولت هذه الطبقة بحيل متنوعة، كنظام البكورة [140]، وتسوية الزواج [141] الصارمة عند الزواج، والميراث المحبوس وقفًا، أن تحول دون تفتيت ملْكياتها وإعاقة اشتغال سوق الأراضي إذا باتت هذه السوق تهدد سيطرتها على الأراضي. ومن أغرب الحيل التي اتبعتها هذه الطبقة للاحتفاظ بسيطرتها المُحكمة على الممتلكات الكبيرة ما يدعى حق فك رهن الأرض [142]؛ فبموجب هذا المبدأ القانوني، الذي استجمع قوّته بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، لمالك الأرض حتى بعد رهن أرضه وعدم تمكنه من تسديد دينه للدائن والحجز عليها، الحق في المطالبة باسترداد ملْكيته في لحظة معيّنة من المستقبل. لذا، بقيت سوق الأراضي منحازة بشدة إلى مصلحة مالك الأرض الحالي. ومن ناحية أخرى، حدث في المستعمرات غير البيضاء، كالهند، التي عرفت حقوق الملْكية الخاصة من قبل، أن سلب المستعمرون البريطانيون عمومًا المواطنين الأصليين حقوقهم في أراضيهم، وحولوهم إلى مستأجرين يفتقرون إلى أمان الاستقرار فيها، ويتوقف وجودهم فيها على دفع الإتاوة بانتظام إلى الحكام الجدد [143]. وفي البلدان التي لم تكن الملْكية الخاصة للأرض قد ظهرت فيها بعدُ، أرسى المستعمرون البريطانيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر أولًا العديد من خصائص حيازة الأراضي الإقطاعية، سعيًا منهم إلى استحداث أرستقراطية بيضاء مالكة للأرض [144]، وحينما أدخلوا الملكية العقارية الخالصة مدى الحياة إلى الملحقات السياسية غير البيضاء، حصروا هذا الحق في الأوروبيين فحسب [145]. لذا، فإن مؤسسة حقوق الملْكية الخاصة التي تحظى بإطراء واسع كانت ذات صبغة عنصرية أينما حلَّ المستعمرون الأوروبيون مطلَقي اليد. ولهذه الأسباب جميعًا، ولمصاحِباتها الثقافية التي انتقلت معها (كالقيمة المعطاة للنَّسَب، الصيد والرياضة، الذهاب إلى المدرسة الملائمة، والازدراء المناقض للتجارة التي غذت الاستعمار الرأسمالي) وصف كين وهوبكنز [146] الرأسمالية البريطانية بـ «الرأسمالية النبيلة». ولدى كتابة التاريخ من منظور المركزية الأوروبية، يجري عمومًا تجاهل هذا التاريخ، إضافةً إلى التاريخ الذي يبين أن صحة الطبقة العاملة البريطانية ومستوى تعليمها وقوتها الشرائية لم تتحسن

في نهاية المطاف إلّا بفعل النضال من أجل الديمقراطية، وتعليق حرية التعاقد موقتًا، والعمل المكثف على مستوى الدولة أو البلدية [(147)].

يقلل ذلك التأريخ من شأن الأثر المدمر لمعظم المشروع الأوروبي في بقية العالم، وكذلك من شأن مساهمة الانتزاع القسري للموارد من القارات الأخرى في تنمية القدرات البشرية في أوروبا. إن للإبادة الجماعية تاريخًا طويلًا بين البشر [(148)]، لكن ذلك لا يعني القيام بها لمجرد أن لها هذا التاريخ الطويل؛ ففي كثير من البلدان، كانت الإبادة الجماعية نتيجة نظامية لانتشار النظام الرأسمالي القائم فعلًا، وبعضها هندسته بشكل متعمد جيوش رأس المال المتقدمة. وعزز بعض التدمير من قوة الغزاة الأيبيريين والتجار، غير أن أشكالًا أخرى من تدمير الحياة أو اللُّحمة الاجتماعية أو البيئة كانت خسارة ثقيلة لم تحمل أي فائدة لأي طرف من الأطراف، لكن لم يكن في الإمكان تلافيها أو وقفها بسبب منطق رأس المال الساعي وراء الربح والطبقات الحاكمة الساعية وراء السلطة. ولم يفض تدمير ما يدعى بالاقتصاد الطبيعي دائمًا، أو في معظم الحالات، إلى نمو بنى اقتصادية جديدة تجعل الناس أغنى أو أطول عمرًا أو أكثر حرية. وخلّفت التغييرات التي أحدثتها هجمة رأس المال الأوروبي أيضًا تركةً جعلت التحولات التي من شأنها زيادة الإنتاجية وتعزيز الحرية أشد وطأة كثيرًا على أعداد كبيرة من الناس؛ فالعنصرية، على سبيل المثال، ظلت تركة دائمة من تركات الاسترقاق بحكم القانون، يتعرض لها الأفارقة من جانب رأس المال الأوروبي. وفي الهند، اكتسبت منظومة الطوائف الاجتماعية المغلقة جمودًا جديدًا بموجب شكل من القانون والنظام يفتقر إلى الازدهار أو الحرية، التي أصبحت السمة المميزة للحكم البريطاني في الهند؛ إذ ظلت طبقة ملّاك الأراضي الموجودة منذ القرن التاسع عشر - أو حتى قبله - تشكل حجر عثرة أمام حرية مئات الملايين من البشر وتطورهم في الهند وأميركا اللاتينية [(149)]. ولطالما سخرت التطورات الجارية في ظل هيمنة رأس المال الأوروبي والأميركي الشمالي (والياباني) من الأيديولوجيا الرأسمالية بصورتها النقية.

يعالج هذا الكتاب القضايا الواقعة في ميادين الاقتصاد والدولة في المقام الأول، إضافة إلى مسائل تخص الأخلاق والبقاء والإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم. لكنه يتطرق أيضًا إلى نمط المهمة الحضارية (أو التحضيرية)، كما يتصورها الغزاة الأوروبيون، ولحظات مختلفة في تاريخها.

لم يكن المؤرخون الأوروبيون هم وحدهم من تجاهل الجوانب القبيحة من المهمة الحضارية، بل وقع نقاد الاستشراق المحليون في هذا الفخ أيضًا. ومما لا شكَّ فيه أن الدِّين والعلم استُغلا في أحايين كثيرة لتحقيق السيطرة الأيديولوجية على الشعوب غير الأوروبية، وشرعنة هذه السيطرة. لكن المتلازمات المادية والقسرية والشرور الناتجة منها أسست أيضًا لهذه

المظاهر الخطابية للمهمة الحضارية. علاوة على ذلك، تعرضت الشعوب الأوروبية لمظالم مشابهة من ملّاك الأراضي وأصحاب السلطة في بلدانها.

يعدُّ الشجب الشديد الذي قابل إدوارد سعيد به الاستشراق دحضًا للنظرة الأوروبية المركزية إلى القضايا الإنسانية [150]؛ فالاستشراق والبناء المفهومي للغرب، أو جوهر كون المرء إنكليزيًا على سبيل المثال، كل ذلك صاغ الطريقة التي كتب فيها الأوروبيون تاريخ شعوبهم. واقترنت تلك البُنى المفهومية بدورها بنظريات سوّغت الغزو الاستعماري أو عارضته غالبًا بذريعة مبادئ التجارة الحرة أو الليبرالية [151]. وانطوت هذه النظريات في أحايين كثيرة على تناقضات لأنها تفحص ظاهرة متناقضة ومعقدة حدثت على مدى قرون؛ فعلى سبيل المثال، كتب الروائي الكبير جوزف كونراد في روايته **قلب الظلام** عن وحشية الملك ليوبولد وهمجيته في الكونغو البلجيكية التي كان يعتبرها ملكه الشخصي. وتحدث في كتابه Nostromo (**نوسترومو**) عن الدناءة والرومانسية في التنقيب عن المعادن الثمينة في أميركا الجنوبية، لكنه أراد أيضًا أن يطهر الحضارة الغربية من سياسات الغدر والخيانة والتآمر من النوع الذي صورته رواية **العميل السري** [152]. وهذا يعني ضمنًا أن الأراضي الأوروبية التي يسكنها السلافيون، بما فيها بولندا موطن كونراد، هي خارج الغرب بحسب ما يشيده مفاهيميًا، لكن البلاد التي يستوطنها الأوروبيون خارج أوروبا مشمولة في الغرب. بناء عليه، فإن الحضارة الغربية، وفقًا له، ليست مرادفًا للحضارة الأوروبية، وإنما هي مفهوم عقلي يقتصر على نمط معيّن من تشغيل الدول والمجتمعات، وربما لا يقصد سوى بريطانيا وتوابعها ما وراء البحار.

اعتمد المؤرخون الاقتصاديون وخبراء الشؤون العامة، الذين أتوا لاحقًا كأنصار جدد لمجد الثقافة الأوروبية، البناء المفهومي للغرب كما استخدمه كونراد. لكنهم رفضوا الإقرار بأعمال النهب التي قام بها أمثال كورتز كجزء من إرث أوروبا التي يعتنقونها. ويبدو أن المرحلة الجديدة من النزعة الأوروبية المركزية استوحت من جهة أولى تجربة ما يدعى العصر الذهبي للرأسمالية الأوروبية (1950-1973 تقريبًا)، ومن جهة أخرى - وللمفارقة - من الفشل الجلي لمشروع السوق الحرة ذي النزعة المركزية الأوروبية في معظم دول الواقعة خارج ساحل شمال الأطلسي مؤخرًا. ويحاول المؤمنون المتعصبون لفضائل السوق غير المقيدة أن يفسروا مواطن الفشل تلك باستحضار وهْم الثقافة الأوروبية الفريدة التي تعجز الشعوب غير الأوروبية عن مضاهاتها.

بعض التغيرات الحادثة مؤخرًا على موضوع المعجزة الأوروبية

سأتناول في هذا القسم ثلاثة مؤلفات من مدرسة المعجزة الأوروبية: نورث وتوماس [153] وجونز [154] ولاندز [155]، وسأحاول إرساء ملامح التصاميم الأساسية لبنائهم المفهومي. قدم نورث وتوماس [156] البناء المفهومي الأساسي باعتباره إيضاحًا تاريخيًا لصحة المقاربة المؤسسية لعلم الاقتصاد. لكنهما لسوء الحظ حصرا رؤيتهما للمؤسسات بمسألة حقوق المِلْكية، وأعليا من شأن ما اعتبراه السمة الأبرز للمجتمعات الغربية في الماضي، أي الحماية القوية لحقوق المِلْكية الخاصة الحصرية. وكان تحليلهما قريبًا جدًا من تحليل بوسنر الذي استخدم أسلوب مدرسة شيكاغو في علم الاقتصاد لتحليل القواعد والمؤسسات القانونية [157]. ويبدو أن نورث أقرّ لاحقًا بتعقيد المؤسسات الغربية [158]، كما أنه اعترف بأن التغييرات السياسية الأساسية كانت ضرورية لوضع حقوق المِلْكية الخاصة على أساس وطيد، وهو ما لم يكن موجودًا قبل نهاية القرن السابع عشر، حتى في إنكلترا [159].

ولعل التحليل الأكثر تعقيدًا من هذا الجنس قدمه إريك جونز، لأنه كان أكثر إدراكًا - على ما يبدو - للطبيعة الظرفية للمعجزة الأوروبية المزعومة التي تمزقها الصراعات [160]. وبين الرأي الأول والرأي الثاني يأتي لاندز [161] الذي يبدي موضوعية بحثية كبيرة، ويظهر بالنتيجة تابعًا أقل من أسلافه موهبة في التحليل.

يحاجج نورث وتوماس، في المقام الأول، لإثبات أن صعود العالم الغربي إلى القمة يرجع حصرًا إلى طبيعة المؤسسات الملائمة للسوق، كما عبّرا عن ذلك بجرأة تامة [162] في المقطع التالي: يُعدُّ التنظيم الاقتصادي الكفء مفتاحًا للنمو، ويعود الفضل في صعود الغرب إلى تطور التنظيم الاقتصادي الكفء في أوروبا الغربية.

ويقتضي التنظيم الكفء إقامة ترتيبات مؤسسية وإرساء حقوق المِلْكية التي تشكل الحافز لتوجيه الجهد الاقتصادي الفردي باتجاه أنشطة تجعل معدل العائد الخاص يقترب من العائد الاجتماعي.

إن أنموذج نورث وتوماس (N-T model) هو تنويع على الأنموذج النيوكلاسيكي للتوازن العام، حيث تتحدد الأسعار وكميات السلع وعوامل الإنتاج بمقدار الأرض المتاحة مبدئيًا، وبالتكنولوجيا المتوافرة والطلب على السلع والخدمات التي تتوقف بدورها على الأفضليات. ويشكل النمو السكاني في أوروبا بين عامي 900 و1200 القوة المحركة الأساسية في أنموذج نورث وتوماس، لأن النمو السكاني أفضى إلى نمو الأسواق والتبادل، وإلى قواعد تحمي حقوق المِلْكية، وإلى توزيع أفضل للموارد بما يكفي عددًا أكبر من السكان. وكانت المؤسسات الإقطاعية تعمل بكفاءة لأن القنانة ومنظومة العِزَب والضِّياع قللتا من تكاليف التنفيذ، ووفرتا حماية أفضل للفلاحين في وجه الفرسان النهابين وغيرهم من الغزاة.

إن فكرة الكفاءة التي برزت بسرعة في أدبيات المعجزة الأوروبية المتمحورة على السوق هي فكرة إشكالية بحد ذاتها، في غياب أسواق عوامل الإنتاج أو المنتوجات التي تشتغل بحرية؛ ففي ظل الإقطاعية أو منظومات العمل الإجباري [السخرة]، التي كانت القاعدة في معظم فترة نضج المعجزة الأوروبية، لا يمكن أن توجد أسواق حرة لعوامل الإنتاج. لذا، من الصعب معرفة هل كانت تنتج ما تنتجه بكفاءة، علاوة على أن السؤال الآخر «الكفاءة بالنسبة إلى من؟» لم يكن يُطرح حتى، فهل الكفاءة بالنسبة إلى القن تعني أن يمضي حياته وهو يعمل على أرض السيد النبيل أو يحاول دفع الإيجار للحد من عمل السخرة؟

ينطوي أنموذج نورث وتوماس على إشكاليات أخرى، كما عبّر عنها فيلد [163]: «إذا كان عدد السكان هو العامل المحدد في المنظومة، فكيف يمكن تفسير إضعاف الروابط الإقطاعية تارة على أنه نتيجة تزايد السكان (بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر)، وتارة أخرى على أنه نتيجة تناقص عدد السكان (بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر)؟». ويتجلى التناقض بين البنية المفهومية للأنموذج المذكور والمسار التاريخي بصورة أوضح في عودة القنانة وتكثيف الروابط الإقطاعية في أوروبا الشرقية، بالتزامن مع تلاشي الروابط الإقطاعية في أوروبا الغربية؛ ففي أثناء هذه الفترة، انخفض عدد السكان في كلتا المنطقتين، وازدادت في المقابل مشاركتها في الأسواق العالمية [164]. وتتعامل وجهة النظر الأوروبية المركزية بعجرفة مع تحديد تاريخ التغيرات التاريخية الحاسمة في روايتها. ومع ذلك، فإن تلك النظرة غير كافية أبدًا، من الناحية التحليلية، لمعالجة التفاعلات بين الأقاليم - خصوصًا تلك التي تنطوي على علاقات القوة غير المتكافئة بين الدول والمجموعات السكانية.

ويمكن النظر إلى رؤية إريك جونز للمعجزة الأوروبية باعتبارها أنموذجًا مختلقًا من الحتمية البيئية. فإذا آمن المرء بالاستمرارية النقية للثقافة الأوروبية، فإن في وسعه اقتفاء أثر هذا التفكير وصولًا إلى الطبيب اليوناني أبقراط الذي كتب قبل 400 عام تقريبًا من ميلاد المسيح ما يلي: ناقشنا للتو الفروق العضوية والبنيوية بين سكان آسيا وأوروبا، إلّا أننا لا نزال بحاجة إلى التفكير في المشكلة التي تجعل الآسيويين أقل من الأوروبيين ولعًا بالحرب وأكثر منهم ميلًا إلى المسالمة. إن السبب الأساسي في ضعف الروح والشجاعة الملحوظ لدى البشر القاطنين في آسيا يعود إلى ضيق هامش التغيرات الموسمية في تلك القارة، والتي تشهد استقرارًا مناخيًا على مدار العام تقريبًا. ولا يوفر هكذا مناخ تلك الصدمات النفسية والاضطرابات الجسدية العنيفة التي من شأنها أن تجعل الإنسان بصورة طبيعية عنيف المزاج، ويداخله تيارٌ من اللاعقلانية والعاطفة أقوى ممّا هي

الحال في الأحوال المناخية المستقرة. إنها بلا شك تغيرات تحفز العقل البشري وتحول دون بقائه سلبيًا [(165)].
علينا أن نتذكر عند تفسير هذه الفقرة أن آسيا بالنسبة إلى أبقراط كانت تعني الأراضي المحاذية مباشرةً لليونان، ولغرب آسيا بصورة خاصة، ولا يمكن أن تكون لديه فكرة وافية، ناهيك عن المعرفة الحقة، بشعوب الصين أو الهند. وعند تفسيره اليوم باعتباره رائد المواقف الأوروبية تجاه آسيا، يتعين الأخذ بعين الاعتبار أنه موجود في مكان معيّن (في طرف أوروبا)، وفي حقبة زمنية معيّنة تتصل بجزء صغير جدًا من آسيا (ومع ذلك، ثمة مشكلة أخرى: فنحن لا نعرف على وجه الدقة أيَّ كتبٍ ألّفها أبقراط نفسه وأي كتب جُمعت لاحقًا ونُسبت إليه).
كان أبقراط يعتقد أن تغير الفصول في أوروبا هو ما جعل الأوروبيين أكثر حيوية من الآسيويين (أي المقارنة بين الإغريق والفرس). أمّا بالنسبة إلى جونز، فكان التنوع الجغرافي والطوبوغرافي في أوروبا، ومنعتها النسبية ضد الغزوات البربرية من دول وسط آسيا، والصعوبة المحيرة المتمثلة في إنشاء إمبراطوريات مركزية هي ما جعلت أوروبا المنطقة الأكثر دينامية في العالم من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية. لن أجادل هنا بشأن بعض تفصيلات هذا الرأي، مثل: هل استطاع ماركو بولو السفر من إيطاليا إلى الصين والعودة من دون أن يتحقق السلام مع إمبراطورية قبلاي خان الهمجية؟ أو هل كانت القبائل الجرمانية أو الفايكنغ أقل همجية لمجرد أنهم في نهاية المطاف اندمجوا ضمن سكان أوروبا عمومًا (دحض غزو الأباطرة المغول ومن ثم الأتراك العثمانيين أجزاء كبيرة من أوروبا مزاعم جونز بشأن منعة أوروبا في وجه الغزو الأجنبي)، وإنما سأعلّق فحسب على غياب أي إحساس حقيقي بالتغيير الزمني في رؤية جونز، والتأكيد المنقطع عن أي أساس لتفوق أوروبا والمبني على انحياز أعمى مستمد من الروايات الاستعمارية القديمة.
لنأخذ على سبيل المثال، وبصورة غير محددة، عددًا من الحقائق المؤكدة التي خلص إليها جونز في فصل الاستنتاجات: «لطالما ضم المجتمع الأوروبي عددًا من الأشخاص الذين وجهوا مواهبهم الخلّاقة باتجاه تحسين طرق الإنتاج» [(166)]. أكان ذلك دائمًا؟ ألم تضم المجتمعات الأخرى أمثالهم؟ لماذا إذًا كان بعض أهم الاختراعات في العالم، كالورق والحرير والبارود والطباعة، صينيًا؟ [(167)]، أو لماذا كان العرب يتمتعون بمهارات وتقنيات في الملاحة أفضل من الأوروبيين حتى القرن الخامس العشر؟ أو لماذا لم يكن الأوروبيون حتى نهاية القرن الثامن عشر يستطيعون منافسة الهند والصين في معظم مجالات الزراعة أو الإنتاج الحرفي؟
ونقرأ في الفصل نفسه تأكيدًا آخر لجونز: كان دخل الفرد في أوروبا أعلى منه في آسيا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الكوارث الطبيعية فيها أقل، فلم يكن

الأوروبيون يشعرون بضرورة إنجاب أكبر عدد من الأبناء من أجل توفير اليد العاملة في الأسرة في فترات الانتعاش [(168)].

إنها فعلًا محض دعاية إمبريالية؛ إذ إن إحدى الحجج القياسية لعلم التاريخ الإمبريالي لطالما قامت على ما يلي: ما سبب فقر الهند؟ سببه وجود فائض من السكان، ولماذا عدد سكان الهند كبير جدًا؟ لأن الهنود ينجبون كثيرًا من الأولاد.

يبدو أن جونز يجهل ما أجري من دراسات ديموغرافية على آسيا أو أوروبا بهذا الشأن منذ كتاب كينغسلي ديفيس عن سكان الهند وباكستان [(169)]؛ ففي ألمانيا، على سبيل المثال، كانت معدلات الولادة دائمًا أعلى من 40 في الألف، وغالبًا أعلى من 50 في الألف، حتى أواسط القرن التاسع عشر، لكنها لم تكن أدنى من معدلات الولادة في مستعمرة الهند أو الأجزاء الأخرى من مجاهل آسيا [(170)]. حتى في عام 1877، كان معدل الولادة في ألمانيا 40.6 في الألف، ولم ينخفض في المجر إلى ما دون 40 في الألف إلّا بعد عام 1897[(171)]. علاوة على ذلك، شهد الأوروبيون، كما شهد البشر جميعًا، معدلات مرتفعة من الزواج والإنجاب في أعقاب الكوارث الطبيعية، وأدت الجوائح الوبائية إلى انخفاض معدلات النمو السكاني الطبيعي [(172)].

وتشير الأدلة المتوافرة كذلك إلى أن الصينيين كانوا يستخدمون وسائل متنوعة لضبط النمو السكاني منذ القرن السابع عشر على الأقل [(173)].

وأخيرًا، ليس ثمة ما يشير إلى أن دخل الفرد في الصين أو الهند قبل نهاية القرن الثامن عشر كان أقل من متوسط دخل الفرد في أوروبا الغربية [(174)].

ونظرًا إلى الطبيعة الانتقائية لبحث جونز، لم يأتِ في دليله التعريفي عن «الهند والإمبراطورية المغولية» إلى ذكر حجم العمل الهائل المتراكم للبحاثة الهنود.

أمّا بالنسبة إلى لاندز [(175)]، فإن الإحالات المرجعية أفضل قليلًا، لكن الإطار المفاهيمي لم يكن أقل ثقافوية وبُعدًا عن التاريخية ممّا كان عليه لدى جونز، فنجد لديه جميع الصور النمطية؛ إذ خصص فصلًا كاملًا (الفصل الثالث) لـ «الاستثنائية الأوروبية»، يرِدُ رأي الكاتب فيه بفظاظة، ويتكرر في الكتاب كله، ويعود ليلخصه بنوع من الرضى المحزن في فصل الاستنتاجات. ويؤكد لاندز - من دون إثبات - أن «على مدى الأعوام الألف المنصرمة، كانت أوروبا (الغرب) المحرك الرئيس للتنمية والحداثة» [(176)]. وينظر إلى الأوروبيين باعتبارهم أنموذجًا استثنائيًا نظرًا إلى امتلاكهم الديمقراطية والمُلكية الخاصة منذ زمن اليونانيين، على عكس الشرقيين المبتلين بالاستبداد وبامتلاك المَلِك لجميع الأملاك [(177)]. ويخلص في كتابه إلى وجهة نظر ثقافوية للتاريخ العالمي: «إذا كان لنا أن نتعلم أي شيء من تاريخ التنمية الاقتصادية، فهو أن الثقافة هي الفيصل (وهنا كان ماكس فيبر على حق)» [(178)].

وعلى غرار تابع كريشنا الأسطوري، الذي نجح في الدوران حول الأرض ببساطة عبر الدوران حول الإله الحي، أنجز لاندز طوافه (براداكشينا) على تاريخ العالم بالالتفاف على فيبر، والتوقف لتقديم فروض التبجيل له. ويذكّرني رضا لاندز على رؤيته للإدانة الأبدية التي علقت بغير الأوروبيين بقصة فيل البحر [الفظ] والنجار والمحار في رواية لويس كارول Through the Looking-Glass (**عبر المرآة**)[179]، عندما عبّر فيل البحر كما تذكرون عن حزنه لاحتمال تناوله المحار بعد أن غرر به لمرافقته.

من أسباب استمرار وهْم المعجزة الأوروبية أنها أصبحت جزءًا من الحس العام المُطبَّع للرجل الأبيض المثقف في دول ساحل شمال الأطلسي. وهذا ما سمح لمؤرخين اقتصاديين جادّين بتأكيد - من دون أي بحث منهجي - أن أوروبا كانت متطورة اقتصاديًا أكثر من الصين أو الهند في القرن السابع عشر، كما سمح لمختصين جادّين في الديموغرافيا بتأكد - في ضوء أدلة مشكوك كثيرًا بصحتها - أن متوسط العمر المتوقع في أوروبا كان أعلى منه في بقية دول العالم أو «المجتمعات الطبيعية في يومنا الحاضر» في القرن التاسع عشر، أو في «العصور الوسطى» [180].

يمكن تعميم المعجزة الأوروبية - كما يؤكد أنصارها - على العالم بأسره، وكل ما على المتعلمين منها القيام به هو استخلاص الدروس الصحيحة من التجربة الأوروبية. ويقضي مبدأ التعلم، في أبسط أشكاله في هذه الحالة، بما يلي: تحرير جميع عوامل الإنتاج، بما فيها اليد العاملة ورأس المال من القيود القانونية على حركتها واستخدامها، وتشجيع المنافسة وجني الأموال بين رياديي الأعمال الساعين وراء الربح، وجعل حقوق الملكية الخاصة النمط الأساسي للسيطرة على الأصول، وتوفير الحماية لهذه الحقوق. ويتعين على الدولة أن تتصرف باعتبارها حَكمًا يعيد بين الفينة والأخرى رسم قواعد اللعبة ويساعد في فض النزاعات. وستقود هذه البيئة إلى نمو اقتصادي يستفيد منه الجميع وينتج منه تغذية أفضل وطلب أقوى على التعليم والسلع الأخرى، ويفضي إلى تنمية بشرية أفضل في كل مكان. إن الهبة المواتية الأولية من رأس المال البشري يمكنها، طبعًا، أن تسرع النمو الاقتصادي وتعجّل في عملية التنمية البشرية. بيد أن هذا الكتاب يرفض ذلك الرأي المخادع والصنمي للتاريخ البشري، والقول على أساسه بجواز ترك رفاهية الإنسان تحت رحمة أسواق غير مقيدة تخضع باستمرار لتلاعب الشركات العالمية الأقوى، مدعومةً بقوة تكنولوجيات الحرب الأكثر تطورًا.

يعتمد البناء المفهومي لقصة المعجزة الأوروبية على الاستعمال الانتقائي للتاريخ الأوروبي، وعلى إغفال جزء كبير من تاريخ أكثرية البشرية، وعلى التوصيف المخادع لكيفية تنشيط ما يسمّى الأسواق الحرة للحضارة الأوروبية وتمكينها من غزو العالم. كما أنه يتجاهل دور الغزو بقوة السلاح في تمكين دول أوروبا الغربية وملحقاتها السياسية التابعة لها وراء البحار من

أن تصبح القوى الاقتصادية والسياسية المهيمنة في العالم. إنني أسعى في تحليلي إلى إنقاذ تاريخ البشرية من الازدراء الذي يتعامل به المؤرخون الأوروبيون، بل وأسعى أيضًا إلى وضع توصيف أصح للأسواق الحرة، ومعنى الحقوق الخاصة في مراحل مختلفة من تاريخ الرأسمالية والعالم الذي تسيطر عليه، وكلي أمل أن يساعد هذا العمل أيضًا في معالجة طبيعة حقوق الملْكية ونطاقها الأمثل في العالم المعاصر.

(127) ينظر، على سبيل المثال:
Martha Nussbaum, «Non-Relative Virtues: An Aristotelian Approach,» in: Martha C. Nussbaum and A. Sen (eds.), The Quality of Life (London: Clarendon, 1993).

(128) Martha C. Nussbaum, Cultivating Humanity: A Classical Defence of Reform in Liberal Education (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997).

(129) C. R. Boxer, The Portuguese Seaborne Empire 1415-1825 (Harmondsworth: Penguin, 1973).

(130) R. Blackburn, The Making of New World Slavery: From the Baroque to the Modern (London: Verso, 1997), and A. Pagden, The Fall of Natural Man: The American Indian and the Origins of Comparative Ethnology (London: Cambridge University Press, 1986).

(131) لعل الأوروبيين على معرفة أفضل بتركيا، بيد أن نظرتهم تجاهها تنطوي على تحيز أكبر بسبب تاريخ الصراع الطويل بين الممالك أو الإمبراطوريات الأوروبية والإمبراطورية العثمانية.

(132) K. A. Wittfogel, Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power (New Haven, CT: Yale University Press, 1957).

(133) E. L. Jones, The European Miracle: Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1987; [1981]), chaps. 1 and 11 and D. S. Landes, The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are so Rich and Some so Poor (London: Little, Brown, 1998).

(134) E. W. Said, Orientalism (New York: Random House, 1978), and M. Bernal, Black Athena: The Afroasiatic Roots of Classical Civilization (New Brunswick, NJ : Rutgers University Press, 1987), vol. 1.

(135) N. McKendrick, «Commercialization and the Economy,» in: N. McKendrick, J. Brewer and J. H. Plumb (ed.), The Birth of a Consumer Society: The Commercialization of Eighteenth-Century England (London: Europa Publications, 1982).

(136) Lorna Weatherill: Consumer Behaviour and Material Culture in Britain 1660-1760 (London: Routledge, 1988); «The Meaning of Consumer Behaviour in Late Seventeenth- and Early Eighteenth-Century England,» and Carole Shammas, «Changes in English and Anglo-American Consumption from 1550 to 1800,» in: J. Brewer and R. Porter (eds.), Consumption and the World of Goods (London: Routledge, 1993).

(137) J. De Vries, «Between Purchasing Power and the World of Goods,» in: Brewer and Porter (eds.), pp. 117-118.

(138) F. Perlin, «Of White Whale and Countrymen in the Eighteenth Century Maratha Deccan: Extended Class Relations, Rights, and the Problem of Rural Autonomy under the Old Regime,» Journal of Peasant Studies, vol. 5, no. 2 (1978); A. K. Bagchi, «Daniel Thorner's India,» Economic and Political Weekly, vol. 16, no. 13 (1981), and Dharma Kumar, «Private Property in Asia? The Case of Medieval South India,» Comparative Studies of Society and History, vol. 27 (1985)).

(139) H. J. Habakkuk, «English Land Ownership, 1680-1700,» Economic History Review, vol. 10 (1940), pp. 2-17, and L. Stone and J. C. Fawtier Stone, An Open Elite? England, Fifteen Forty to Eighteen Eighty (London: Oxford University Press, 1984).

(140) نظام البكورية (primogeniture): حق الابن البكر في الإرث كله دون إخوته. (المترجم)

(141) تسوية الزواج (marriage settlement): ترتيب كان في إنكلترا ترتيبًا تاريخيًا، حيث كان ذوو العروسين يعمدون بشكل مشترك إلى إنشاء ائتمان أرض أو غيرها من الأصول. ويُنَصّ على القيّمين على الائتمان، بوصفهم المالكين القانونيين لتلك الأصول، وعلى العروسين بوصفهما المالكين الفعليين للأصول المستفيدين منها خلال حياتهما، وبعد وفاتهما تنتقل الملْكية الفعلية وراثةً إلى واحد أو أكثر من أبناء ذلك الارتباط. (المترجم)

(142) D. Sugarman and R. Warrington, «Land Law, Citizenship, and the Invention of ʽEnglishness': The Strange World of the Equity of Redemption,» in: J. Brewer and Susan

Staves (eds.), Early Modern Conceptions of Property .((London: Routledge, 1996

(143) A. K. Bagchi, «Land Tax, Property Rights and Peasant Insecurity in Colonial India,» Journal of Peasant Studies, vol. .(20, no. 1 (1992

(144) M. Craton, «Property and Propriety: Land Tenure and Slave Property in the Creation of a British West Indian Plantocracy, 1612-1740,» in: Brewer and Staves (eds.), Early .Modern Conceptions

(145) .Bagchi, «Land Tax, Property Rights»; and ibid

(146) P. J. Cain and A. G. Hopkins, «Gentlemanly Capitalism and British Expansion Overseas, I, The Old Colonial System, 1688-1850,» Economic History Review, 2nd series, vol. 39, .(no. 4 (1986

(147) P. S. Atiyah, The Rise and Fall of Freedom of Contract (London: Clarendon Press, 1979), and M. Justman and M. Gradstein, «The Industrial Revolution, Political Transition, and the Subsequent Decline in Inequality in 19th Century Britain,» Explorations in Economic History, vol. 36, no. 1 .((1999

(148) J. Diamond: The Rise and Fall of the Third Chimpanzee (New York: Vintage, 1992), and Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years (New .(York: Vintage, 1998

(149) A. K. Bagchi: «Reflections on Patterns of Regional Growth in India during the Period of British Rule,» Bengal Past and Present, vol. 95 (part 1) (1976), pp. 247-289; The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982); Cynthia Taft Morris, «Politics, Development, and Society in Five Land-Rich Countries in the Latter Nineteenth Century,» Research in Economic History, vol. 14 (1992), pp. 1-68, and A. Banerjee and Lakshmi Iyer, History, Institutions and Economic Performance in India: The Legacy of Colonial Land Tenure Systems in India (mimeo.) .((Cambridge, MA: Department of Economics, MIT, 2002

(150) E. W. Said, Orientalism (New York: Random House, 1978).

(151) E. W. Said, Culture and Imperialism (New York: Knopf, 1993); B. Semmel, The Liberal Ideal and the Demons of Empire: Theories of Imperialism from Adam Smith to Lenin (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993), and Ruth H. Lindeborg, «The ʽAsiatic’ and the Boundaries of Victorian Englishness.» Victorian Studies, vol. 37, no. 3 (1994), pp. 381-404.

(152) C. GoGwilt, The Invention of the West: Joseph Conrad and the Double-Mapping of Europe and Empire (Stanford, CA: Stanford University Press, 1993).

(153) D. C. North and R. P. Thomas, The Rise of the Western World: A New Economic History (London: Cambridge University Press, 1973).

(154) Jones, The European Miracle.

(155) Landes, The Wealth and Poverty of Nations.

(156) North and Thomas, The Rise of the Western World.

(157) R. Posner, Economic Analysis of Law, 2nd ed. (Boston, MA: Little Brown, 1973).

(158) D. C. North: «Institutions and Economic Growth: An Historical Introduction,» World Development, vol. 17, no. 9 (1989), and Institutions, Institutional Change and Economic Performance (London: Cambridge University Press, 1990).

(159) D. C. North and B. R. Weingast, «Constitutions and Commitment: Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth Century England,» Journal of Economic History, vol. 49, no. 4 (1989).

(160) E. L. Jones, «Recurrent Transitions to Intensive Growth,» in: Johan Goudsblom, Erin Jones and Stephen Mennell, The Course of Human History: Economic Growth, Social Process and Civilization (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1996).

(161) Landes, The Wealth and Poverty of Nations.

(162) North and Thomas, p. 1.

(163) A. J. Field, «The Problem with Neoclassical Institutional Economics: A Critique with Special Reference to the North/Thomas Model of Pre-1500 Europe,» Explorations in Economic History, vol. 18 (1981), p. 190.

(164) J. Blum, Lord and Peasant in Russia from the Ninth to the Nineteenth Century (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961).

(165) Hippocrates, «Influences of Atmosphere, Water and Situation,» in: Greek Historical Thought: From Homer to the Age of Heraclitus, Trans. and Ed. by A. Toynbee (London: Beacon Press, 1924), chap. 16.

(166) Jones, The European Miracle, p. 228.

(167) للاطلاع على أوصاف الاختراعات التقنية الصينية، ينظر:

Ping-Ti Ho, The Cradle of the East: An Enquiry into the Indigenous Origins of Techniques and Ideas of Neolithic and Early Historic China, 5000-1000 B.C. (Chicago: University of Chicago Press, 1975).

والمؤلف متعدد الأجزاء الذي ألّفه جوزف نيدام والمتعاونون معه، العلم والحضارة في الصين

(Science and Civilisation in China, 1954-)

(168) Jones, The European Miracle, p. 226.

(169) K. Davis, The Population of India and Pakistan (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1951).

(170) R. Lee, «Germany,» in: W. R. Lee (ed.), European Demography and Economic Growth (New York: St. Martin’s, 1979), pp. 144-195.

(171) B. R. Mitchell, International Historical Statistics: Europe 1750-1993, 4th ed. (London: Macmillan, 1998).

(172) E. Van de Valle, «France,» in: W. R. Lee (ed.), European Demography and Economic Growth (New York: St. Martin’s, 1979); L. Henry, «Men’s and Women’s Mortality in the Past,» Trans. by Nita Lery from the article in Annales de démographie historique, in: Population, vol. 44, English selection no. 1 (1989; [1987]), and R. W. Fogel, «The Conquest of High Mortality and Hunger in Europe and America: Timing and Mechanisms,» in: P. D. Landes

Higonnet and H. Rosovsky (ed.), Favourites of Fortune: Technology, Growth, and Economic Development in the Industrial Revolution (Cambridge, MA: Harvard University .(Press, 1991

(173) Bozhong Li, Agricultural Development in Jiangnan, 1620-1850 (London: Macmillan, 1998), p. 20, and Zhongwei Zhao, «Deliberate Birth Control under a High Fertility Regime: Reproductive Behavior in China before 1870,» .(Population and Development Review, vol. 23, no. 4 (1997

(174) P. Bairoch, «The Main Trends in National Income Disparities since the Industrial Revolution,» in: P. Bairoch and M. Levy-Leboyer (eds.), Disparities in Industrial Development Since the Industrial Revolution (London: Macmillan, 1981), and P. Parthasarathi, «Rethinking Wages and Competitiveness in the Eighteenth-Century Britain and .(South India,» Past and Present, no. 158 (1998

(175) .Landes, The Wealth and Poverty of Nations

(176) .Ibid., p. xxi

(177) .Ibid., p. 31

(178) .Ibid., p. 516

(179) Lewis Carroll (C. L. Dodgson), Through the Looking Glass, reprinted in: The Works of Lewis Carroll (London: .Feltham, Hamlyn, 1965; [1872]), pp. 153-154

(180) M. Livi-Bacci, Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History (London: Cambridge University Press, 1991), p. 20, and K. Hill, «Life Expectancy,» Encyclopaedia Americana, vol. 17 (Danbury, ,(CN: Grolier, 1998

الفصل الثالث: السعي وراء الربح في ظل الرأسمالية القائمة فعلًا والتنمية البشرية

منطق السعي غير المحدود وراء الربح والمنافسة

شيّد علماء الاقتصاد منذ القرن التاسع عشر، ومع ظهور ما بات يُعرف بالاقتصادات النيوكلاسيكية، بناء مفهوميًا لخيال مهذب تمثّل في المنافسة في ظل الرأسمالية، وأطلقوا عليه «المنافسة الصرف» أو «المنافسة الكاملة» في بعض الحالات النادرة. ووفقًا لهذه الصياغة المفاهيمية، يُفترض أن يحصل المنتج أو البائع المشتغل في السوق على السعر المعروض، ثم ينتج الكمية التي تزيد أقصى ما يمكن الفرق بين قيمة المبيع الراهنة والتكاليف الجارية. وفي ظل افتراضٍ من هذا النوع، تنتهي أرباح الرأسماليين السلبيين إلى الصفر، لأن فيٍ وسع أي شخص دخول السوق وتسعير بضاعته بسعر منافس، بحيث يبدد أرباح المنتجين أو البائعين الذين دخلوا السوق قبل المنافس الجديد، أيًا تكن هذه الأرباح. وثمة أسواق أو مجالات للإنتاج يتكيف فيها الرأسماليون الصغار السلبيون مع وضع السوق في الحالة المعطاة، إلّا أن الرأسمالية لم تغزُ العالم بمثل هذا التكيف السلبي؛ فكثيرًا ما كانت القوى المحركة للرأسمالية تضم منافسين أشداء تجاوزوا أسواقهم لاقتناص أسواق الآخرين ومارسوا سيطرةً احتكارية على مصادر المواد الأولية، أو أحكموا قبضتهم عليها واستغلوا اليد العاملة في بلاد أخرى بلا رحمة أو شفقة، ومن دون أن يكترثوا لرفاهيتها.

يُعَدّ دانييل ديفو، الروائي الإنكليزي العظيم والمراسل الصحافي الذي لا يعرف الكلل في كتابته عن عالم الأعمال التجارية الإنكليزية منذ مطلع القرن الثامن عشر، أفضل من التقط طبيعة الصراع التنافسي في ظل الرأسمالية؛ ففي وصفه أسفاره في أرجاء إنكلترا، يصف بلدة هاليفاكس في يوركشاير، وهي بلدة تخصصت بصناعة الملابس الصوفية وبيعها [(181)]، إذ يقول إن صناعة الألبسة في تلك البلدة تعود إلى عهد هنري السابع الذي: أصدر في سياق سعيه إلى تشجيع الأجانب على المجيء إلى إنكلترا والاستقرار فيها، وإنشاء مصانع الصوف، قانونًا يحظر تصدير الصوف إلى الخارج بشكله الخام، ويشجع الصناعيين الأجانب على المجيء والاستقرار

فيها، ما جعل كثيرًا منهم يتفوق على صناع الملابس في مناطق عدة من المملكة [182].

نمت البلدة في شكل مستوطنة مكونة من منازل مبعثرة، وكانت مكانًا تقليديًا لصناعة الملابس، لأن «سخاء الطبيعة» في ذلك «البلد الموحش» وفّر «الفحم والمياه الجارية على قمم التلال العالية» [183]، وهما مادتان ضروريتان لصناعة الصوف في زمن ديفو. ولمنع سرقة الأقمشة المعلقة على المشابك لتجف طوال الليل، صدر قانون خاص بالسرقة يمنح قضاة هاليفاكس صلاحية الحكم بالموت على اللصوص، حتى بات المثل التالي يتردد على ألسنة الناس في يوركشاير لكثرة الإعدامات بموجب هذا القانون، وفقًا لديفو: «يا رب الخير نجنا من الجحيم وهال [نهر صاخب] و[مدينة] هاليفاكس» [184].

شجعت سياسة الدولة هجرة العمال الأجانب المهرة وعملت على حماية حقوق الملكية حتى على حساب حياة الناس؛ إذ لم يرد في روايات ديفو الكثيرة دليل يذكر على التكيّف السلبي مع أسعار معيّنة في الصناعات الصاعدة. كما أن فكرة المنافسة المتضمنة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هي فكرة سيرورة ناشطة؛ فنظرًا إلى بحثهم عن أعلى معدلات العائد، يستخدم الرأسماليون وأنصار النظام الرأسمالي أدوات سياسية واقتصادية من شأنها تذليل المعوقات أمام حركية رأس المال والعامل الاقتصادي الذي يستخدمه، وهو قوة العمل تحديدًا [185].

أدرك الذين كتبوا عن قضايا الاقتصاد السياسي أن هناك طرقًا كثيرة تلجأ فيها المنافسة الرأسمالية إلى السلطة السياسية لتعظيم الأرباح، ويتضح ذلك من كتابات بعض المعلقين المعروفين من القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل السير جيمس ستيوارت [186] في أهم مؤلفاته التي خصص أكثر من مئتي صفحة منها للتجارة والصناعة، وأكثرها للتجارة وكيفية جني الربح منها، وتحقيق الدخل من التجارة الخارجية، وتصدير المنتوجات المصنّعة إلى الدول الأجنبية أو من الصناعات التي يؤسسها مواطنون في الخارج [187].

كما أفرد ستيوارت فصلًا من كتابه عن «عواقب إدخال التجارة الخارجية السلبية بين أناس يعيشون عيشةً بسيطة وبليدة». ويعرّف «التجارة السلبية» بأنها الاتجار بسلع مع مشترين يكون الطلب عليها موجودًا بينهم من قبل، و«التجارة الإيجابية» هي التجارة التي يقودها طلب عُزز بصورة مدروسة أو أنشئت قاعدة العرض الخاصة به في بلد أجنبي. وإذا افترضنا أن التجار وصلوا إلى بلد يتمتع سكانه «ببساطة شديدة في التعامل»، و«الذين حبتهم الطبيعة بمزايا هائلة للتجارة»، وأنهم «قادرون على استيعاب الكماليات» [188]، فما هي سياسة التجار الأجانب، وكيف يجدر أن تكون؟ الجواب هو: «تدمير بساطة العيش لدى السكان الأصليين»، فإذا كانوا

يمتلكون جلودًا أو فراء حيوانات برية للمبادلة، فسيعرض التجار عليهم «شراب البراندي» في مقابلها.
حالما يستنزف جميع الفراء، ويتم إدخال الإحساس بالوفرة، سيغدو كلٌّ من التجارة والمواطنين الأصليين مهتمين على قدم المساواة بمزايا الصناعة في ذلك البلد. وسيتم اكتشاف كثير من الأشياء المدرة للربح على الأول ، والتي سيجعل تشغيل السكان منها، بالاستفادة من المزايا الطبيعية لأرضهم ومناخهم، أمرًا مؤثرًا. وسيعمد التجار بالنتيجة إلى محاولة إنشاء فروع لصناعات بين الهمجيين، وستدب الحياة فيهم سعيًا وراء مغريات البراندي والسلاح والألبسة...
إذا افترضنا أن العبودية نشطت في هذا البلد، فسيتم توجيه جميع العبيد إلى العمل لتأمين الفراء والأشياء الأخرى التي يطلبها التجار، الأمر الذي يمكن أن يساعد سادة العبيد في الانغماس في الكماليات التي يجلبها لهم التجار. وعندما تكون الليبرالية هي النظام السائد، يغدو في وسع أيٍّ كان، تبعًا لمنزلته، أن يكدح من أجل الحصول على الملذات لنفسه [189].
يلخص ستيوارت هنا المنظومة التي نشأت على تجارة الفرو وملحقاتها في أميركا الشمالية، ما دام الهنود الأميركيون هم اللاعبين الأساسيين فيها. لكن افتراض أنه كان لدى الهنود الأميركيين منظومة واسعة من استرقاق بعضهم بعضًا لا يجد ما يسنده في الحقيقة؛ إذ درس هيرشمان [190] ببصيرة نافذة الحجج التي تقول إن الرأسمالية اعتمدت على قدراتها الذاتية لنشر الحضارة وبسط السلام في عالم تعصف به الصراعات والحروب بين جماعات تحكمها أهواء لا ضوابط لها. وكانت الحجة الأساسية تقول إن حسابات الرأسماليين لا تسمح بنشوء صراعات غير عقلانية، لأنهم حينئذٍ سيرون أرباحهم عصفت بها أهواء طائشة. بيد أن مونتسكيو، كما أشار هيرشمان [191]، أدرك في القرن الثامن عشر أن الرأسماليين سيستخدمون المنطق بصورة نفعية، وبالتالي ربما تتم التضحية على نحوٍ سهل برفاهية الآخرين أو بقضية المجتمع الآمن في سياق السعي وراء الربح.
في أواسط القرن التاسع عشر، درس ثلاثة مفكرين بارزين إمكانية الصراع في ظل الرأسمالية دراسة دقيقة؛ فأليكسيس دو توكفيل، المُنَظّر المحافظ للنظام البائد في فرنسا، افترض أن عندما يجري فردنة البشر على نحو راديكالي، وتضعف روابطهم بالطائفة والأسرة، وحتى الطبقة، في ظل نظام يقيس قيمة الفرد بفوزه بالمنافسة، ينكفئ المجتمع إلى مجموعة أفراد منعزلين يلهثون وراء أهدافهم الخاصة؛ فـ «في مجتمعات من هذا النوع، حيث لا وجود لمعالم ثابتة، يكون الدافع الدائم لكل إنسان هو الطمع بالصعود والخوف من السقوط» [192]، وليس المجتمع الذي يفوز فيه الفائز بكل شيء إلّا أحد التجليات الأشد تطرفًا لهذا الميل.

أمّا ماركس وإنغلز، معاصرا دو توكفيل الأصغر سنًا، فرسما، من وجهة نظر أيديولوجية مناقضة، صورة مقنعةً لمدى المنافسة في ظل الرأسمالية وترسانات الأسلحة التي يستخدمها الرأسماليون في بحثهم عن الربح. وفي أحد مؤلفاتهما الأولى التي لم تُنشر إلّا بعد وفاتهما الموسوم بـ **الأيديولوجية الألمانية**، درسا كيف تضع المنافسة الرأسمالية الإنسان في صراع ضد أخيه الإنسان وتغيّر العلاقات الاجتماعية. ودرس إنغلز في كتابه **حالة الطبقة العاملة في إنجلترا** كيف يُجبَر العامل على منافسة العمال الآخرين، وكيف يمكن هذه المنافسة أن تأخذ طابع صراع إثنيّ (العمال الأيرلنديون ضد العمال الإنكليز مثلًا). وفي **البيان الشيوعي**، كتب ماركس وإنغلز عن تبعات المنافسة الرأسمالية باعتبارها مسلّمات التاريخ التنبؤية. أمّا في المجلد الأول من المؤلف الأشهر **رأس المال**، فإن ماركس شمل عمليًا سلسلة الأدوات التي استخدمها الرأسماليون الأوروبيون لتحسين موقعهم، كتحويل الناس الأحرار إلى عبيد، وإقامة مستعمرات تابعة على أراضٍ أجنبية، وتجريد المنتجين بالقوة من وسائل الإنتاج وتحويلهم إلى بروليتاريا، إلى غير ذلك.
كان آدم سميث قبل قرن من ذلك الوقت قد أولى اهتمامًا خاصًا لدراسة الاحتكارات، وكان بعضها قد تأسس قانونًا (مثل شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الشرقية البريطانية). ومع ذلك، أظهر ماركس في المجلد الثالث من كتاب **رأس المال** أن الاحتكار ينتج من المنافسة من خلال اشتغال عمليتين متلازمتين، هما مركزة رأس المال وتركيزه [(193)]؛ فعندما تجني شركة رأسمالية ما أرباحًا كبيرة إلى درجة أنها تستأثر بحصة أكبر فأكبر من السوق، وتزيل كثيرًا من المنافسين من طريقها، تنشأ عملية تركيز رأس المال. أمّا مركزة رأس المال، فتحدث عندما توسّع شركة ما ثروتها وحصتها من السوق عبر الاستحواذ على شركة أو أكثر من خلال الاندماج مع الشركات الأخرى. وكثيرًا ما شهدت الرأسمالية عبر تاريخها اشتغال هاتين العمليتين المتلازمتين، لكنهما كانتا تتضخمان وتتضاءلان تبعًا للتغيرات في الأوضاع الاقتصادية والأنظمة الضابطة؛ ففي الربع الأخير من القرن العشرين، على سبيل المثال، أصبحت عملية مركزة رأس المال أقوى كثيرًا من عملية تركزه، إلّا أن العمليتين ساهمتا في إحداث زيادة هائلة في تركّز السلطات الاقتصادية في أيدي حفنة من الشركات عبر الوطنية.
كان ماركس أيضًا من أرسى الأساس لما بات يُعرف بنظرية شومبيتر في الإبداع، ففي كتاب The Theory of Economic Development (**نظرية التطور الاقتصادي**) [(194)] عرّف شومبيتر التطور الاقتصادي بأنه ظهور لتركيبات جديدة، ومضى ليقدم مجموعة من الحالات التي يشملها هذا المفهوم: (1) ظهور سلعة جديدة: وهي [...] سلعة لم يألفها المستهلكون بعد، أو سلعة بنوعية جديدة، (2) اعتماد أسلوب جديد في الإنتاج... (3) فتح

أسواق جديدة... (4) فتح مصدر جديد لتوريد المواد الخام أو السلع نصف المصنعة... (5) إجراء تنظيم جديد لأي صناعة، كتكوين موقع احتكاري معيّن (من خلال الاتحاد مثلًا)، أو كسر موقع احتكاري ما.

لخص ماركس في كتابه Theories of Surplus Value (**نظريات فائض القيمة**)، الذي نشر باللغة الألمانية بعد وفاته في عام 1908، رؤيته لطريقة توسع الرأسمالية [(195)]، وتحدث عمليًا عن جميع البنود التي ذكرها شومبيتر، لكنه (أي ماركس) مضى أبعد من أسلافه في مدرسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكية في التنظير للتغير الفني وصناعات البحوث والتطوير، باعتبارها جانبًا أساسيًا للرأسمالية الصناعية، واعتبار الابتكار سلاحًا رئيسًا في الصراع التنافسي. وذهب ماركس أيضًا أبعد من شومبيتر في تصوره للتغيير الاجتماعي بوصفه نتيجةً للعبة المنافسة وأداةً لها في الوقت ذاته [(196)]؛ إذ بيّن ماركس نظريًا، على سبيل المثال، أن قدرة الملّاك العقاريين على تحقيق الريع العقاري بسبب تركّز ملْكية الأرض في يد حفنة قليلة كانت معوقًا حقيقيًا أمام تطور الرأسمالية، ومن هنا كان الدافع وراء دفاعه عن إلغاء بقايا الملّاك العقاريين والإقطاع في أوروبا وغير أوروبا هو تصوره بأن تطور الرأسمالية يزيد من الحريات المدنية للعمال، وكذلك رؤيته توزيع الأرض بالتساوي بوصفها مرحلة في الارتقاء نحو الاشتراكية.

علينا أن نعي استخدام الابتكارات في أدوات الحرب واستعمالها في تنافس رأسماليي الدول القومية المختلفة في صراعاتها على الأسواق واليد العاملة والمواد [(197)]؛ إذ أدرك أنصار انتشار اقتصاد السوق الأوائل أهمية الابتكارات في تقنيات الحرب والإنتاج من أجل الفوز في الصراعات التنافسية. على سبيل المثال، قدم فرانسيس بيكون في كتابه The New Atlantis (**أتلانتيس الجديدة**)، المنشور بعد وفاته في عام 1627، مشروعًا قويًا لغزو الطبيعة بوساطة البحث العلمي لاستخلاص الثروات المدهشة منها، وإنتاج منتوجات وطرق إنتاج جديدة. إلّا أن قائمة بيكون المدهشة من المنتوجات والطرق الجديدة التي ستُبتكر بفضل البحث العلمي، ويقدمها بكلمات من خياله الأدبي لشخصية «كبير آل سالومون»، اشتملت أيضًا على محركات للحرب يمكن استخدامها لزيادة سرعة المقذوفات وإعطاء قوة تدميرية أكبر، وقوارب يمكنها الإبحار تحت الماء [(198)].

أمّا كتابات ديفو بعد قرن من ذلك الوقت، فكانت مليئة بمشروعات الغزو والاستعمار، ولم يكن الخيال أو روح المغامرة تنقص القراصنة الذين جابوا البحار في القرن السادس عشر وما بعده، أو غزاة أميركا أو آسيا عبر طريق بحري يدور حول أفريقيا. وفي فيلم عن بداية الرأسمالية الصناعية في بولندا بعنوان «أرض الميعاد»، صوّر أندريه فايدا كيف كانت المغامرة والبحث عن مزيد من الربح حافزًا للرأسماليين الأوائل. لكن رأس المال كان بحاجة إلى العمال لاستغلالهم، كما كان الغزاة بحاجة دائمًا إلى ضحايا

لأمجادهم، ولم يكن هناك بدٌّ من التضحية في سياق المنافسة بالاعتبارات الإنسانية على مذبح الربح، وتوسيع الأسواق أو إيجاد مصادر أرخص للمواد الأولية. لذا، شهد تاريخ الرأسمالية دائمًا تلازم المجد والعار والازدهار والحرمان.

بيد أن الرأسمالية تغيرت أيضًا كما غيّرت العالم، فتحولت من منظومة متمركزة في أوروبا إلى أخرى تهيمن على بقية أنحاء العالم، من منظومة أدى فيها رأس المال التجاري دورًا مهيمنًا إلى أخرى يهيمن عليها رأس المال الصناعي. وكما تغيرت الرأسمالية، تغيرت معها الأيديولوجيات الحاكمة. وقد شهد ماركس وإنغلز ذلك بوضوح وبيّنا كيف أن قوى المنافسة الرأسمالية استخدمت معظم المؤسسات الاجتماعية وقوضتها في الوقت ذاته. وتلازمت في ظل الرأسمالية دائمًا قيم الحرية والعبودية، والتقدم العلمي وسوء استخدامه، فكان ماركس، على سبيل المثال، من أشد المعجبين بنظرية داروين في التطور، لكنه كان يعتقد أن داروين طبق قوانين المجتمع المدني، الذي تمزقه الصراعات ونشأ في ظل الرأسمالية، على المملكة التي تضم جميع المخلوقات الحية [(199)]. وامتدت النظرية الداروينية إلى ميدان المجتمع لينتج الداروينية الاجتماعية التي بحسبها تعمل المنافسة على فرز الكائنات البشرية المفردة، بل والجماعات والأعراق بكاملها إلى صالح وغير صالح (خاسر)، وتُصنف باعتبارها متقدمة أو متخلفة، على التوالي، ويتم بالنتيجة تحديد الصالح علميًا ليتخلص من الخاسرين أو ليتسيّد عليهم في الصراع التنافسي [(200)].

من قبيل المفارقة، روجت الأيديولوجيا الرأسمالية، بالتزامن مع قولبة جميع البشر إلى متفوقين أو منحطين، لمغالطة تقول إن في الإمكان تصوير سلوك المجتمعات بوصفها تجميعًا بسيطًا لأفراد مفتتين. وفي الحقيقة، يصير البشر - رجالًا ونساءً وأطفالًا - من لحظة ولادتهم تقريبًا أفرادًا اجتماعيين. وتنشئ الرأسمالية الأفراد وتكوّنهم اجتماعيًا بطرق خاصة. وحتى عندما تمنح لفئة صغيرة مسيطرة على وسائل الإنتاج، ومن خلال «صناعة الثقافة» (بحسب العبارة التي صاغها ثيودور أدورنو) [(201)] السيطرة على وسائل التثاقف، فإنها تحوّل أعدادًا كبيرة من الناس إلى عمال مجردين من الملْكية لا يمكنهم الاستمرار إلّا ببيع قوة عملهم، وليصبحوا هدفًا لاستغلال تمارسه صناعة الثقافة [(202)]. ومع تقدم الرأسمالية، يصبح الأفراد مُمَأسسين: بعضهم عمال في شركات معيّنة لها قواعد عمل وأنماط سلطة خاصة بها، وآخرون يصبحون ملّاكًا أو مديرين لهذه الشركات، ومع ذلك يتحول آخرون إلى وسطاء ماليين أو مصرفيين أو ممثلين في صناعة السينما أو المسرح أو الباليه أو الأوبرا أو العروض الاستعراضية، أو صحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. وفي اقتصادات السوق المتقدمة، يصبح هؤلاء الأفراد المتكيفيون اجتماعيًا والمُمأسسون متمتعين بالحرية المدنية، واعتُبر

كثير من أنواع التحرر من القيود حرية مدنية. بيد أنني أقصد بالحرية المدنية عمومًا حرية الإنسان في كسب عيشه، واعتناق الأديان والأفكار، والتنقل من مكان إلى آخر، والانخراط في أنشطة التبادل العادية ما دامت هذه الأنشطة لا تنطوي على إضرار بالآخرين أو تنتهك القوانين اللازمة لاستمرار الدستور المعتمد في الدولة المعنية. وتبين الصفة الأخيرة أن الحرية المدنية لا تتطابق بالضرورة مع الحرية السياسية في جميع الأحوال، ولم تصبح الحرية المدنية شاملة في دول أوروبا الغربية إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. أمّا في المستعمرات، فإن الأغلبية العظمى من السكان محرومون من الحريات السياسية، بل ومن الحريات المدنية أيضًا؛ إذ تحوّل العمال إلى عبيد في أفريقيا وأجزاء عدة من آسيا وأميركا اللاتينية، وأُجبر الملايين على العمل بشروط تصل إلى حد العبودية، وأُصدرت قوانين وفُرضت قيود تبقيهم محتجزين في أماكن محددة ليصبحوا عمليًا سجناء في معسكرات ضخمة. واستغل رأسُ المال العائلة الواقعة تحت هيمنة الرجل، وعمل النساء لإعالة العائلة، والشبكات الطائفية والقبلية لتحقيق غاياته. وناضل العمال طويلًا، بل وقاموا بثورات أحيانًا، للتخلص من العبودية. إلّا أن القدرات التحررية للسوق، التي تصورها آدم سميث ومنظّرو عصر الأنوار الآخرون، ظلت وهمًا قاسيًا بالنسبة إلى معظم القرون منذ نشوء الرأسمالية.

ثمة علاقة جدلية دائمة في ظل الرأسمالية بين الحرية واللاحرية، المساواة واللامساواة، التجانس والتنافر، إضافةً إلى ما يُدعى بالحداثة والتقليد - علاقة تفاعلية معقدة بين متناقضات أمّنت لهذه العلاقة ديناميتها وبقاءها من خلال الأزمات المتعددة، وأثارت احتجاجات الضحايا ومقاومتها على امتداد التاريخ [203].

وكان لأرسطو تأثير بارز في المفكرين السكولائيين ومفكري عصر النهضة في زمن ولادة الرأسمالية؛ فكتاباته الأساسية كانت شمولية في رسالتها، كما سبقت الإشارة. لكن حينما شرع الرأسماليون في البحث عن أيدٍ عاملة أرخص، ومصادرة الأراضي من السكان الأصليين في جزر الأطلسي، واستعبادهم أو جلب العبيد من أفريقيا للعمل في هذه الأراضي، بدا التمييز الأرسطي بين «عبيد طبيعيين» و«سادة طبيعيين» مفيدًا جدًا في هذه الحالة [204]. وثار جدل بعد غزو المكسيك والبيرو بشأن جواز استعباد الهنود الأميركيين أم لا [205]، ولكن ليس بشأن جواز استعباد أي إنسان إنسانًا آخر. ولم تطفُ هذه القضية على السطح في الفكر الأوروبي المؤثر إلّا مع مفكري عصر الأنوار الرئيسين في فرنسا القرن الثامن عشر، مثل جان جاك روسو، والمدافعين عن الديمقراطية والمساواة، مثل توم بين وماركيز دو كوندورسيه ووليام غودين وماري ويلستونكرافت.

استؤنفت العبودية بحكم القانون عمليًا بأوسع أشكالها وأكثرها إجرامًا في ظل هيمنة السوق وتقديس الملكية الخاصة عند نورث وتوماس، جونز

ولاندز. وعلى الرغم من احتفاء القصص التقليدية بوليام ولبرفورس وأتباعه، باعتبارهم السياسيين العظماء الذين ألغوا تجارة العبيد، لم ينجح استياؤهم إلّا في حظر تجارة العبيد البريطانية في عام 1807، أي إن محاولاتهم لم تمس العبودية في الإمبراطورية بكاملها. وكان العبيد أنفسهم هم من طبق أول إجراء لإلغاء العبودية رسميًا بعد الثورة الفرنسية مباشرةً وتحت قيادة توسان لوفيرتور (توسان الفاتح) ورفاقه في جزيرة سان دومينيك (هايتي حاليًا) - وكانت أغنى مستعمرة فرنسية في الكاريبي في ذلك الحين [(206)].
لم يحدث الإلغاء الرسمي للعبودية في الإمبراطورية البريطانية إلّا في عام 1834، بعد سلسلة من الثورات والسخط الهائل الذي جعل البرلمان يقتنع بأن الإبقاء على هذا النظام يمكن أن يعرّض أصحاب المزارع، وربما الحكم البريطاني ذاته، للخطر [(207)]، لكن سرعان ما جرى تطبيق نظام العمالة الملتزمة بعقد لفترة محددة، وهو النظام الذي أعاد من جديد وضع قيود شديدة على الحريات المدنية للعمال، وصار جميع سكان المستعمرات من غير البيض رعايا مجردين من أي حقوق سياسية. كما جرى في معظم بقاع الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية في أفريقيا وآسيا سحب الاعتراف القانوني بالعبودية فحسب، وكان على هذه المستعمرات أن تنتظر عهد الاستقلال حتى تشهد المحاولات الأولى لإلغاء العبودية والعبودية الوراثية فعلًا [(208)]. وبناء على البيانات التي جمعتها عصبة الأمم، يقدَّر عدد المستعبَدين وأطفالهم في أواخر عام 1936 بقرابة 40٫000 شخص في شمال نيجيريا وحدها [(209)]. وحتى بعد القضاء رسميًا على العبودية، بقيت العبودية العارضة موجودةً في الدول المستعمَرة سابقًا، في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.
في الدول الاستعمارية الأم ذاتها والدول التي يهيمن عليها البيض وراء البحار، لجأ نظام السوق إلى بُنى العبودية الموجودة مسبقًا، وشكّل أنماطًا جديدة للعبودية عندما كانت الضغوط التنافسية تجعل من هذا الاستغلال مربحًا؛ ففي اسكتلندا، على سبيل المثال، ظل شكل من أشكال القنانة سائدًا في المناجم حتى نهاية القرن الثامن عشر [(210)]. وفرضت تبعية المرأة أشكالًا جديدة من التصنيع انتشرت في المناطق الجديدة؛ ففي مرحلة التصنيع البدائي، استُخدمت النساء والأطفال في الأكواخ والورش، وبقي النمط العائلي للعمل والمعيشة من دون تغيير تقريبًا حتى مع خضوعه لإملاءات السوق [(211)]. بيد أن المصانع الجديدة دمرت هذا النمط من العمل، وحولت كثيرًا من أنواع عمل المرأة إلى أعمال للرجال عبر مكننتها وإسناد المسؤولية عن الآلات إليهم. أمّا في المعامل الصينية واليابانية، فظل الجزء الأكبر من العمل، خصوصًا في معامل النسيج، تؤديه نساء وفتيات حتى مطلع القرن العشرين. ومع تسارع النمو السكاني في إنكلترا، تزايد عرض الأيدي العاملة وازدادت الأعباء على الأسر، الأمر الذي أدى إلى تشغيل

النساء والأطفال على نحو مكثف، بأجور متدنية، في المناجم والمهن الخطرة والفتاكة [(212)]. (لمزيد من الإيضاحات بخصوص شروط هذا العمل، انظر، على سبيل المثال، الصورة المقابلة للصفحة 181 في كتاب هيملفارب). واحتاج العمل إلى أعوام طويلة من كفاح العمال والقوى الأكثر ديمقراطية أو بُعد نظر لتصحيح هذه الانتهاكات الفظيعة، وجعْل الأطفال يذهبون إلى المدارس بدلًا من المعامل والمناجم. وأثر هذا التغيير في نمط التشغيل بدوره في معدل الخصوبة وطول العمر، وموقع المرأة في الأسرة ومكان العمل والميدان السياسي [(213)].
استخدمْتُ الأدلة على التغيرات في الشروط الصحية في أوروبا لأبيّن أن الزيادة الإنتاجية الناجمة عن انتشار الرأسمالية وتوسعها لم تحسّن فعلًا حالة البشر البدنية حتى مضت فترة طويلة على نضج الثورة الصناعية في بريطانيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. لذا، لا يمكن أن يُنسب الفضل إلى الثورة الصناعية في الحركة المتنامية لهذا المكوّن من مكونات التنمية البشرية، على الرغم من أنه ربما كان شرطًا مسبقًا ضروريًا لها [(214)].
كان صعود الرأسمالية متشابكًا مع الأيديولوجيا القومية. ومع ذلك، فإن الصراع المسلح بين الدول - المدن في إيطاليا التي كان يسيطر عليها التجار الأقوياء وزملاؤهم الأرستقراطيون، سبق زمنيًا تنامي النزعة القومية وتشكّل الدولة - الأمة [الدولة القومية] فيها وفي أماكن أخرى. وعلى الرغم من أن الحروب في أوروبا في القرن السادس عشر تمحورت إلى حد كبير حول قضايا تتعلق بالسلالات الحاكمة، كانت القومية آخذة مسبقًا في صيرورتها قوة دافعة متينة في صراعات إنكلترا وهولندا ضد إمبراطورية هابسبورغ الإسبانية. ولم تنشأ القومية بوصفها أيديولوجيا نشوءًا كاملًا فعليًا إلّا مع الثورة الفرنسية والفوضى التي تسبب بها جيش المواطنين الفرنسي للحكومات السلالية الملكية والإمارات التقليدية في أوروبا القارّية. بيد أن القومية ترافقت دائمًا مع الالتزام بفرع خاص من المسيحية، واشتركت القومية البرجوازية مع العنصرية في الميل نحو إقصاء جماعات معيّنة من المشاركة الكاملة في الحياة المدنية والسياسية [(215)].

الاستعمار الرأسمالي وبلورة الأيديولوجية الحضارية [التحضيرية]

اعتاد التجار السفر من بلدٍ إلى آخر، من آسيا إلى أفريقيا ومن أفريقيا إلى أوروبا، ومنها إلى آسيا، على مدى خمسة وعشرين قرنًا من الزمان، إن لم يكن قبل ذلك. ورافقهم الغزاة بجحافلهم وقاسموهم غنائم الفتوحات والمغامرات العسكرية في جميع أنحاء العالم. كما استخدم الملوك والأباطرة ثروات التجار لتمويل حملاتهم العسكرية. لكن ما يبدو أنه يميز التجار والرأسماليين الأوروبيين منذ أواخر القرن الخامس عشر هو

الاستخدام المنهجي لسلطة الدولة من أجل تعزيز مصالح التجار، وجزئيًا لمصلحة الخزينة العامة أو الخزينة الملكية، والاستخدام المعتاد للسلاح من جانب التجار لتعزيز القدرة على جني الأرباح. ومن التجليات الأولى لهذه العملية استخدام الأمير هنري الملاح أمير البرتغال وأنصاره سلطة الدولة منذ مطلع القرن الخامس عشر لغزو المرافئ الغربية والشمالية في القارة الأفريقية، بغية أسر العبيد من هناك واستعباد شعب الغوانش (أي السكان الأصليين في جزر الكناري [جزر الخالدات])، والحصول على جزء من تجارة الذهب المحمول من جنوب غرب أفريقيا عبر الصحراء الكبرى [216].

لم تستطع القوى الأوروبية أن تغزو الشعوب الأخرى وتُخضعها إلّا بالقوة الغاشمة، فكان لا بد للغزاة من أيديولوجيا تسوّغ لهم غزوهم من ناحية الشمولية الأخلاقية المألوفة التي تدّعيها. واحتاج الحكام من أجل إبقاء الشعوب خاضعة لحكمهم إلى أيديولوجيا تؤكد تفوقهم ليتمسك بها المحكومون. ونرى في هذه الحالات تجارب استخدم فيها على نحو مكثف ما أطلق عليه نوربرت إلياس «المهمة الحضارية [أو التحضيرية]» في تفسيره نمو السلوك المهذب بين الطبقات الحاكمة الأوروبية. ويشير إلياس هنا إلى مصطلح «مهمة حضارية/تحضيرية» (Mission Civilisatrice) الذي يتعلق بإعداد السيد النبيل [الجنتلمان] الأوروبي للحكم في مجتمع منظم. وفي مرحلة الاستعمار الأوروبي، كان ينتظر من ذلك السيد النبيل حمل «عبء الرجل الأبيض» والسعي إلى تمدين/تحضير سكان الأقاليم الطرفية الأصليين الجهلة. وأدت المهمة الحضارية للحكام الأوروبيين وأجهزة حكمهم، كما سنرى لاحقًا، دورًا أساسيًا في أنماط [براديغمات] الحكم الاستعماري.

روّج عمل إلياس [217] لفكرة أن عملية التحضير ضمن الطبقة الحاكمة هي أساس بناء الدول الأوروبية الحديثة. ويُستخدم هذا المفهوم هنا لفهم عمليات أخرى عديدة أيضًا، من بينها الغزو ذاته وتبرير الغزو. وكما في المعتقدات الأرثوذكسية المسيحية، ربما من الأفضل أن يموت الوثني من أن يستمر في العيش بعد أن يقدم له المسيحي الرسالة الإلهية ويرفض اعتناقها، وربما من الأفضل أيضًا أن يموت المتوحش المنسي بدلًا من أن يستمر في العيش بعد أن ينجح في مقاومة غزو السيد الأبيض المتحضر. علينا بعد ذلك أن نوضح أيديولوجية الطبقة الحاكمة الاستعمارية، تلك الطبقة التي استخدمت الأيديولوجيا العنصرية بوعي أو بغير وعي لتفصل نفسها عن الشعوب التي تحكمها، فكان التعامل بعنصرية مع الشعوب المهزومة والمستعبَدة أحد مكونات ممارسة المهمة الحضارية لزمن طويل. كما شكلت المهمة الحضارية، خصوصًا في المستعمرات غير البيضاء، مشروعًا مستمرًا لتطويع المواطنين الأصليين وغرس فكرة دونيتهم أمام البيض في أذهانهم. وتضمنت المهمة الحضارية تدريب الغزاة في فن الحكم وابتكار أيديولوجية الهيمنة لضمان خنوع المهزومين لحكم الغزاة الغرباء.

نجد في المسوّغ التنصيري لاعتداءات المغامرين الأوروبيين التجار على شعب الغوانش والأفارقة الذين كانوا هدفًا للاستعباد، إيضاحًا مبكرًا لأحد أشكال هذه المهمة الحضارية، التي أخذت شكلها الأكمل في معاهدة توردیسیلا (1494) التي عُقدت بين البرتغال وإسبانيا وأقرها البابا، وقسمت العالم برمّته خارج أوروبا المسيحية بين ملكين من أجل استغلاله مستقبلًا واستعماره أو غزوه. وقبيل توقيع تلك المعاهدة، كان كريستوفر كولومبوس، البحار الجنوي الذي يعمل لمصلحة ملكي قشتالة وأراغون المسيحيين، قد عاد بأنباء تقول إنه اكتشف طريقًا جديدة إلى جزر الهند الأسطورية، وتبين في ما بعد أنها خاطئة.

استمر المسوغ التنصيري موجودًا فترة طويلة من الزمن في ملحمة غزو الشعوب الأخرى وحكمها. لكن مع ظهور المُثل العلمانية وتأديتها دورًا كبيرًا في دوائر الحكم الأوروبية، تضافرت هذه المُثل بصورة متزايدة مع الإيمان بضرورة غزو الشعوب غير الأوروبية لأنها غير متحضرة. وما كان تقديم نور العقل والعلم والمدنية إلى هؤلاء الناس الأشقياء إلّا واجبًا على الإنسان الأبيض وعبئًا تاريخيًا على كاهله. وما يثير السخرية أن هذه الفكرة باتت مرتبطة بنظرة خاصة للتقدم في التاريخ البشري عندما أعلن هيغل أن ليس لغير الأوروبيين تاريخ لأن ليس للتغيير في تواريخهم معنى [218].

إن الشرط الأساسي لأي حاكم هو أن يتصف برجولة واضحة في مظهره الخارجي وعادته اليومية، ولا بد أن يتسم أفراد الطبقة الحاكمة الأنموذجيين بقدر معيّن من الشجاعة الحربية. وقد اختارت أول أمة ذات طبيعة رأسمالية بالكامل - أي الأقاليم الشمالية الهولندية المتحدة - قادتها العسكريين من أسرة الحاكم العام آل أورانج، وضحت في أوقات الأزمة بأشخاص من العامة من قبيل الأخوة أولدنبارنفيلدت (Oldenbarnveldt) ودو ويت (De Witt). وفي إنكلترا، الدولة الرأسمالية الناشئة الأخرى، في بدايات حكم آل تيودور المطلق، أعلن سير توماس إليوت في عام 1531 أن على «المحافظين» أن ينخرطوا في ممارسات ذات طبيعة رجولية، هي في رأيه: الممارسات الأكثر تشريفًا... والتي تلائم منزلة كل نبيل، أي ركوب حصان كبير بثقة وأناقة وقوة، الأمر الذي يضفي بلا شك... جلالًا ومهابةً على الأشخاص الأقل شأنًا [219].

عندما انتقلت أخلاقيات الحاكم، باعتباره سيدًا - محاربًا، إلى مستعمرة تابعة كالهند، اكتسبت متلازمات أخرى أيضًا، فكان على كبار الموظفين تمييز أنفسهم من أصحاب الحوانيت في أوساط الأوروبيين الآخرين. وبهذا الشكل نقل البريطانيون هذه الغطرسة معهم إلى مستعمراتهم. وكان شومبيتر [220] يعتقد أن النظام الرأسمالي بحاجة دائمًا إلى الطبقة الحاكمة قبل الرأسمالية لإدخال بعض الانضباط إلى الاشتغال الفوضوي لرأس المال، ووفرت عبادة الحاكم، باعتباره سيدًا (جنتلمانًا) متعلمًا ومحاربًا، الأيديولوجيا

لتلك الشرائح. لم تظهر رأسمالية السادة الأرستقراطية [221]، كما سمّاها كين وهوبكنز [222]، في عام 1688 مع الانتصار النهائي للبرلمان المهيمن عليه من الفئات العليا على الملك جيمس الثاني، وإنما قبل ذلك بوقت طويل، تحديدًا في بداية بزوغ الرأسمالية في إنكلترا [223]. وكان على السيد أن يكون محاربًا أيضًا، كما أوضح إليوت وكاستيليوني؛ ففي القتال من أجل الحصول على المستعمرات والموارد، عليه أن يكون قائدًا للقوات البرية أو البحرية أو الجهاز الإداري: يجب أن تضاهي مؤهلات الحكام احتياجات الدولة القومية خدمة لرأس المال.

عندما عمل الحاكم - السيد، أو الفاتح الذي كان حاكمًا وسيدًا من قبل، في المستعمرات التابعة وضع قواعد خاصة للسلوك تميزه من السكان الأصليين، خصوصًا السكان الأصليين مقارنة بالسكان المنتمين إلى الطبقات العليا الذين يمكن أن يكونوا مفيدين لاستمرارية الحكم الاستعماري. وفي عام 1821، أمر سير جون مالكولم، على سبيل المثال، في توجيهاته للموظفين العاملين تحت إمرته في المناطق المحتلة حديثًا في غرب الهند ووسطها، أن في الوقت الذي يتعين عليهم عدم «الحط من منزلة السيد الأوروبي في تقديره للخاضعين لسلطته»، على الحكام الجدد أيضًا العناية بإظهار الاحترام الرمزي للشارات الخاصة بمكانة الطبقة العليا لدى السكان الأصليين [224]؛ إذ ارتدى البريطانيون الأثواب الشرقية، واتبعوا الآداب الهندية ليتماشوا مع فكرتهم في ما يتعلق بالحب الهندي للأبهة؛ فمثلًا، جرى تنظيم قاعة التقارير في كثير من ثكن الجيش على غرار بلاط الحاكم الهندي، حيث كان يُمنع على ضباط الصف أو الرتب الأخرى من الهنود الجلوس في حضرة رؤسائهم البريطانيين [225].

كانت الرجولة إحدى أكثر العبارات المجازية تعقيدًا درج الحكام الاستعماريون على استخدامها لشرعنة حكمهم على المواطنين الأصليين؛ إذ وصف آبي دوبوا، من بعثة الروم الكاثوليك التبشيرية، الهندوس بالخجل، وعزا نقائصهم المزعومة («قلة الثقة والغش والخداع») إلى معاملتهم بطريقة سيئة من حكامهم المسلمين السابقين [226]. وتمسك منظّرو شركة الهند الشرقية البريطانية بهذا التوصيف بحماسة، لأنه يدين الحكام الهندوس الذين اعتنقوا الإسلام ويعاملون المرأة معاملة سيئة، كما يفترضون. ومع ذلك، كانت المرأة الأوروبية في أوطانهم حبيسة فضاء الحياة الخاصة، وتعاني في ظل القانون الإنكليزي موتًا مدنيًا عند الزواج، ولم يكن في إمكانها امتلاك العقارات أو الدخول في أي تعاقدات من دون إذن زوجها، بينما كان في وسع المرأة بموجب القانون الإسلامي امتلاك العقارات باسمها حتى بعد الزواج، ولا تعاني أي إعاقة مدنية إضافية بعد الزواج. وقد اضطرت المرأة الإنكليزية إلى خوض صراعات طويلة حتى تحظى بحقوق مساوية تقريبًا للرجل في الميادين المدنية، فضلًا عن السياسية. وخصّ

الحكام الإنكليز، بسبب ميلهم الخاص وانطلاقًا من الرغبة بتقليل مخاطر القلاقل ضد حكمهم، المرأة الهندية بمجال الحياة الخاصة الذي يعتبره المسلمون المتشددون والطبقة العليا من الهندوس المكان الملائم للمرأة. وأعجب بعض الأوروبيون بنمط الحياة المعزول للمرأة الهندية المنتمية إلى الطبقة العليا [227].

من جهة أخرى، كانت هنالك صورة للرجل المحلي الشهواني الفاسق التواق إلى أي امرأة، ولا سيما المرأة البيضاء النقية البريئة، لذا يتعين حمايتها بصورة خاصة عندما تعيش في الهند أو في أي من المستعمرات الأخرى الاستوائية أو شبه الاستوائية. وفكر كثير من المسؤولين الإمبرياليين محقين بضرورة فعل شيء لتحسين أوضاع المرأة الهندية، وحمايتها من الحرق في مراسم حرق جثة زوجها المتوفى، ووقف تحرش زوجها بها جنسيًا قبل بلوغها أحيانًا ودفعها إلى الحمل في سن المراهقة المبكرة.

اندفع كثير من المصلحين الاجتماعيين الهنود، الذين استلهموا جوهر دروس عصر التنوير الأوروبي أو العقلانية المُرمزة في كثير من النصوص الهندية والعربية - الفارسية، إلى دعم الحكام على نحو جدي في تلك المحاولات، وحثهم على اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستئصال شأفة هذه الظواهر الاجتماعية الشنيعة. بيد أن كثيرًا من المصلحين والمحافظين كانوا أيضًا أنصارًا للقومية الهندية منذ البداية، وسعوا جميعًا إلى الإعلاء من شأن المرأة باعتبارها الحارس الأمين لجميع الفضائل الأسرية، واعتبر فضاء المرأة الخاص مكانًا حرامًا يتعين ألّا يدنسه الغرباء بنظراتهم [228]. في المقابل، رفضت نساء هنديات كثيرات اعتبارهن أسيرات فضاء خاص، وكافحن من أجل نيل حقوقهن في التعليم والحريات المدنية والحياة الصحية [229].

استبطن بعض النساء الإنكليزيات، ممن كن ضحية العنف الطبقي والجنوسي، صورة الرجل الهندي النمطية بوصفه فاجرًا مخنثًا. على سبيل المثال، في أثناء التحريض ضد مشروع قانون ألبرت الذي حاول إخضاع المقيمين الأوروبيين لولاية القضاة الهنود، علا صوت النساء الإنكليزيات إلى جانب الرجال في رفضهم القانون لأنه ينطوي - وفق قولهم - على خطر يهدد حياة جميع المقيمين الأوروبيين وشرفهم، خصوصًا النساء منهم. وشككوا، إضافة إلى ما سبق، في إمكان التعويل على الهنود في حماية شرف النساء من عِرقهم نفسه [230]. لكن من جانب آخر، انجذب عدد كبير من النساء الإنكليزيات إلى طوائف الأديان الهندية المختلفة، وتعاطفن مع النضالات الوطنية في جنوب أفريقيا، وحتى شاركن فيها [231].

وأفضى الإعلاء من شأن الرجل الأوروبي باعتباره حاكمًا طبيعيًا، لأنه قادر على صيد الحيوانات الخطِرة، إلى ذبح أعداد هائلة من الحيوانات البرية، بما فيها الفيلة والطواويس التي كان في ما سبق يُحظر اصطيادها في أنحاء كثيرة من الهند [232]. وكانت الطرائد الكبيرة تُقتل من أجل الزيارات

الرسمية للمحافظين أو الأمراء، بطرق تثير السخرية من البسالة التي يفترض أنها مطلوبة لهذه الرياضة [(233)]. لكن هذه المقتلة انحسرت إلى حد ما بفعل القوانين الصادرة في ستينيات القرن التاسع عشر لحماية الغابات، وحماية الطرائد بسبب ندرتها المتزايدة.

أفرزت تلك المهمة الحضارية كثيرًا من التناقضات والتأثيرات التي لم يقصدها المستعمرون، ويتضح ذلك في تاريخ الدراسات الإنكليزية أو البحوث العلمية في مستعمرة الهند؛ إذ جلب أفراد الطبقة الإنكليزية الحاكمة معهم المسرح ذا النمط الغربي، والتباهي العام بحبهم للأدب الإنكليزي. وأراد كثير منهم إدخال الهنود إلى دراسة العلوم والطب الغربيين، وتجلى ذلك جزئيًا في قانون التعليم لعام 1835 الذي تضمن غايات الحكام الجدد. لكن حتى قبل إصدار ذلك القانون، بادر عدد من الهنود إلى إنشاء جامعة هندية في عام 1817، وشكلت دراسة الأدب الإنكليزي جزءًا أساسيًا من مناهجها [(234)].

ووسع الأطباء وعلماء الطبيعة الإنكليز معارفهم في ميادين الحياة النباتية والحيوانية والطوبوغرافيا في الهند، ولم يكن للهنود مشاركة تذكر في هذا المشروع الضخم، حتى شرع بعض الهنود، مثل جاغاديس تشاندرا بوز، في إجراء تحرياتهم الخاصة، وأنشئت مراكز بحوث بمبادرة من شخصيات هندية، مثل ماهندرالال ساركار وأشوتوش موخرجي. وقام عالِم الفيزياء الهندي تشاندراسيخارا فينكاتا رامان في الجمعية الهندية لرعاية العلوم التي أسسها ساركار بإجراء تجارب نال عليها جائزة نوبل في الفيزياء. ثمة علاقة جدلية على امتداد تاريخ الاستعمار بين المهمة الحضارية للمستعمِرين واستيعاب معارف الأوروبيين، حيث استخدم المستعمَرون المنظورات والمعارف الجديدة في مقاومة القمع والإمبريالية الثقافية. كما تصاعدت مقاومة المستعمَرين من خلال الاستعانة بتقاليدهم وإعادة اكتشافها من جديد. إن ازدواجية التقليد والحداثة أو ثقافة المستعمِر وثقافة المستعمَر أصبحت ملتبسة لدى كثير من الجماعات، وفي مراحل كثيرة من التاريخ.

آمل في هذا الكتاب أن أدحض الاعتقاد الخاطئ القائل إن ما يسمى «المعجزة الأوروبية» كانت مفيدة لجموع غفيرة من الناس قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وسأعمل كذلك على توثيق كيف دمرت الأسلحة والغزوات في خدمة الرأسماليين والدول التي يسيطرون عليها حياة ملايين من البشر حتى الوقت الحاضر. وقد حاولت في التحليل أعلاه الكشف عن العلاقة بين صعود الرأسمالية وشنّ الحروب، وكيف باتت النزعة القومية، على وجه الخصوص، مرتبطة بالفوز في المنافسة على الأسواق والموارد، وبالتالي أصبحت الحرب أداة في استراتيجية الأعمال التجارية للدول والرأسماليين؛ إذ من أجل شن الحروب، كان هناك حاجة إلى أيديولوجيا ملازمة بوصفها وسيلةً لتدريب الحكام، ولكن أيضًا بوصفها أساسًا منطقيًا من أجل إخضاع العمال والرعايا المستعمَرين لهيمنة القوة المستعمِرة.

وشكلت «المهمة الحضارية» بتحولاتها المختلفة هذا المتمم الأيديولوجي الضروري لمهمة رأس المال الاستعمارية.

تبويب الكتاب

من المفيد الآن أن أعرض فكرة مختصرة عمّا بقي من فصول الكتاب. يصور **القسم الثاني** الصراعات بين الدول الأوروبية الكبرى بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، لأن في هذه الفترة ظهرت من بينها دول رائدة هيمنت على ما بقي من العالم عسكريًا وسياسيًا، باستثناء الصين واليابان. وينقسم هذا التاريخ نفسه إلى أقسام عدة للتركيز على المنافسة التي أطلقت الطبقاتُ الرأسمالية لها العنان في السوق وخارجها. كما تطرقتُ إلى بعض الجوانب الأساسية لحالة التنمية البشرية في غرب أوروبا وشمالها خلال القرنين المذكورين، وقمت بتوثيق تأخّر التحسينات في تلك الجوانب الأساسية من التنمية البشرية في دول ساحل شمال الأطلسي. وسعيت في هذا السياق إلى تحرير تحليل التغير السكاني من قيود نظرية المالتوسية الجديدة [النيومالتوسية].

في **القسم الثالث** من الكتاب، عرضت مخاضات التنمية البشرية في المناطق غير الأوروبية الواقعة تحت نير الهيمنة الرأسمالية. ولتقديم المنظور الذي سيجري من خلاله تقويم طبيعة هذه المخاضات، عرضت لتاريخ الصراع البشري من أجل البقاء والتنمية الاقتصادية والبشرية في الصين والهند بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، وكلي أمل بأن يعمل هذا العرض على هدم الفكرة القائلة بأن أوروبا كانت متقدمة كثيرًا على جميع الأقاليم الأخرى في العالم حتى قبل عصر الثورة الصناعية في إنكلترا. ومن ثم انتقلت إلى تقويم التكلفة التي تحملتها الشعوب الأخرى نتيجة الدافع التنافسي للحكام الأوروبيين للاستيلاء على أراضي الغير وقواهم العاملة وأسواقهم (وكنت قد تحدثت في فصول سابقة عن التكاليف التي تحملتها الشعوب الأوروبية نفسها). وأخيرًا، سأعمد إلى تقويم كيف أن انتزاع الفائض من القارات الأخرى ساهم في إسكان المهاجرين الأوروبيين في الأميركتين وأستراليا، وتفنيد الرأي القائل بأن الاستثمار الذي استثمرته الدول الأوروبية كان الدافع الأساسي وراء تنمية الدول غير الأوروبية.

إن الخسائر التي لحقت بأرواح البشر وبالحرية البشرية وحقوق الإنسان، جراء المنافسة الرأسمالية غير المنضبطة وأوهام تفرُّد التراث الأوروبي بقيم التنمية البشرية الأساسية، ليست مجرد تاريخ سالف؛ إذ يعج القرن العشرون كله بالصراعات التي أزهقت أرواح مئات الملايين من البشر وانتهكت حقوق أعداد من البشر أكبر من ذلك كثيرًا. ولعل خطر الحروب وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية خدمةً لمسيرة التوسع الإمبريالي هما اليوم

أكبر من أي وقت مضى. لذلك، سأنهي الكتاب في **القسم الرابع** بعرض سريع للأخطار التي تلوح في مستقبل البشرية.

D. Defoe, A Tour through the Whole Island of Great (181) Britain, 3 vols, Abridged and Ed. by Pat Rogers .([(Harmondsworth: Penguin, 1972; [1724-1726

.Ibid., p. 497 (182)

.Ibid., p. 491-499 (183)

.Ibid., p. 498 (184)

J. A. Clifton, «Competition and the Evolution of the (185) Capitalist Mode of Production,» Cambridge Journal of Economics, vol. 1, no. 2 (1977), and A. D'Agata, «Competition,» in: H. Kurz and N. Salvadori (eds.), The Elgar Companion to Classical Economics A-K (Cheltenham, U.K.: .(Edward Elgar, 1998

J. Steuart, An Inquiry into the Principles of Political (186) Economy, Abridged and Ed. by A. S. Skinner, 2 vols (London: .([Oliver and Boyd, 1966; [1767

.Ibid (187)

.Ibid., p. 166 (188)

.Ibid., p. 168 (189)

A. Hirschman: The Passions and the Interests: Political (190) Arguments for Capitalism before Its Triumph (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), and «Rival Interpretations of Market Society: Civilizing, Destructive or Feeble?,» Journal .(of Economic Literature, vol. 20, no. 4 (1982

Hirschman, «Rival Interpretations of Market Society,» (191) .p. 1483

A. de. Tocqueville, «Preface,» in: The Ancien Regime, (192) Trans. from the French by J. Bonner (London: J. M. Dent, .1988; [1856]), p. xxvi

K. Marx, Capital, vol. 3, Ed. by Engels, Trans. from the (193) German (Moscow: Progress Publishers, 1966; [1894]), chap, .15

J. A. Schumpeter, The Theory of Economic (194) Development, Trans. from the German by. R. Opie (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1934; [1911]), p. .66

K. Marx, Theories of Surplus Value, part 3, Trans. from (195) the German by J. Cohen and S. W. Ryazanskaya (Moscow: .Progress Publishers, 1971), pp. 280-290

(196) كان شومبيتر على علم بأولوية ماركس في إدراج الابتكار باعتباره جانبًا أساسيًا من جوانب التطور الرأسمالي، وفي الطبيعة الأوسع نطاقًا للإشكالية الماركسية. ويتضح ذلك، ضمن جملة أمور، في إحدى الحواشي المُدرَجة في الفصل المركزي من كتابه:

.Schumpeter, The Theory of Economic Development, p. 60n

W. H. McNeill, The Pursuit of Power: Technology, (197) Armed Force, and Society Since A.D. 1000 (Oxford: .Blackwell, 1983), pp. 103-316

Francis Bacon, The Great Instauration and New (198) Atlantis, Ed. by J. Wein Berger, Rev. Edition with translation of Instauration Magna (Arlington Heights, IL: Harlan .Davidson, 1986; [1627]), pp. 77-78

K. Marx, «Marx to Engels, 2 August 1862,» in: K. Marx (199) and F. Engels, Selected Correspondence (Moscow: Foreign .(Languages Publishing House, 1957

(200) ينظر الملحق (1)، متوافر على موقع رومان وليتل فيلد:

Rowman and Littlefield, at: .www.rowmanlittlefieid.com/ISBN/0742539202

T. Adorno and M. Horkheimer, Dialectic of (201) Enlightenment, Trans. from the German by J. Cumming .(London: Verso, 1979; [1944]), pp. 120-167

K. Marx, Grundrisse: Foundations of the Critique of (202) Political Economy (Rough draft), Trans. from the German and with an Introduction by M. Nicolaus (Harmondsworth: .Penguin, 1973; [1857-1858]), pp. 485-582

A. K. Bagchi, «Dualism and Dialectics in the (203) Historiography of Labour,» Comparative Studies of South .(Asia, Africa and the Middle East, vol. 19, no. 1 (1999

Aristotle, The Politics, Trans. by B. Jowett, Rev. by J. A. (204) Barnes, and Ed. by S. Everson (London: Cambridge .University Press, 1988), p. 2

Antonio Gerbi, The Dispute of the New World: The (205) History of a Polemic, 1750-1900, Trans. from the Italian by J.

Moyle (Pittsburgh: Pittsburgh University Press, 1973; [1955]), and A. Pagden, The Fall of Natural Man: The American Indian and the Origins of Comparative Ethnology .((London: Cambridge University Press, 1986

R. Blackburn, The Overthrow of Colonial Slavery 1776- (206) 1848 (London: Verso, 1988), and C. L. R. James, The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture and the San Domingo .(Revolution (London: W. H. Allen, 1989

M. Craton: Testing the Chains: Resistance to Slavery in (207) the British West Indies (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982), and «What and Who to Whom and What: The Significance of Slave Resistance,» in: Barbara L. Solow and S. L. Engerman (eds.), British Capitalism and Caribbean Slavery: The Legacy of Eric Williams (London: Cambridge .(University Press, 1987

P. E. Lovejoy and J. S. Hogendorn, Slow Death for (208) Slavery: The Course of Abolition in Northern Nigeria, 1897- .(1936 (London: Cambridge University Press, 1993

.Ibid., pp. 278-280 (209)

(210) كان الفحّامون [عمال استخراج الفحم] الاسكتلنديون مرتهنين لمنجم فحم معيّن مدى الحياة. ولم تُلغ عبوديتهم بموجب القانون إلّا في عام :1799

R. H. Campbell, Scotland since 1707: The Rise of an .Industrial Society (Edinburgh: John Donald, 1985), p. 142

P. Kriedte, H. Medick and J. Schlumbohm, (211) Industrialization before Industrialization (London: Cambridge .(University Press, 1981

G. Himmelfarb, The Idea of Poverty: England in the (212) .(Early Industrial Age (London: Faber and Faber, 1984

Dorothy Thompson, The Chartists: Popular Politics in (213) the Industrial Revolution (New York: Pantheon Books, 1984); Anna Clark, The Struggle for the Breeches: Gender and the Making of the British Working Class (Berkeley: University of California Press, 1995), and S. Szreter, Fertility, Class and Gender in Britain 1860-1940 (London: Cambridge University .(Press, 1996

(214) R. W. Fogel, «The Conquest of High Mortality and Hunger in Europe and America: Timing and Mechanisms,» in: P. D. Landes Higonnet and H. Rosovsky (ed.), Favourites of Fortune: Technology, Growth, and Economic Development in the Industrial Revolution (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), and R. H. Steckel and R. Floud (eds.), Health and Welfare during Industrialization (Chicago: University of Chicago Press, 1997).

(215) للاطلاع على نقاش قصير بشأن تأريخ القومية في أوروبا والهند، ومصادره في الأدبيات المنشورة، ينظر:

A. K. Bagchi, «Nationalism and Human Development,» in: S. Patel, J. Bagchi and Krishna Raj (eds.), Thinking Social Science in India: Essays in Honour of Alice Thorner (New Delhi: Sage, 2002).

(216) C. R. Boxer, The Portuguese Seaborne Empire 1415-1825 (Harmondsworth: Penguin, 1973).

(217) N. Elias, The Civilizing Process, vol. 1: The Development of Manners: Changes in the Code of Conduct and Feeling in Early Modern Times, Trans. from the German by E. Jephcott (New York: Urizen Books, 1978; [1939]), and The Civilizing Process, vol. 2: State Formation and Civilization, Trans. from the German by E. Jephcott (Oxford: Blackwell, 1982; [1939]).

(218) E. R. Wolf, Europe and the People without History (Berkeley, CA: University of California Press, 1982).

(219) Thomas Elyot [Sir], The Book Named the Governor, reprinted with an introduction by S. E. Lehmberg (London: J. M. Dent, 1966; [1531]); as quoted by: D. K. Lahiri-Choudhury (ed.), The Great Indian Elephant Book: An Anthology of Writings on Elephants in the Raj (New Delhi: Oxford University Press, 1999), p. xxvi.

(220) J. A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, 3rd ed. (London: George Allen and Unwin, 1950; [1943]), pp. 134-139.

(221) رأسمالية السادة الأرستقراطية (Gentlemanly Capitalism): نظرية تفترض أن الإمبريالية البريطانية كانت مدفوعة بالمصالح التجارية

لمدينة لندن، وبمصالح الطبقة المالكة للأرض. (المترجم)

(222) P. J. Cain and A. G. Hopkins: «Gentlemanly Capitalism and British Expansion Overseas, I, The Old Colonial System, 1688-1850,» Economic History Review, 2nd series, vol. 39, no. 4 (1986), and «Gentlemanly Capitalism and British Expansion Overseas, II, New Imperialism, 1850-1945,» Economic History Review, 2nd series, vol. 40, no. 1 (1987).

(223) يمكن العثور على مُسوِّغ وجهة نظر شومبيتر في الكتب التي كُتبت لتقديم المشورة إلى الأمراء ومستشاريهم ورجال البلاط لديهم في القرن السادس عشر:

Q. Skinner, The Foundations of Modern Political Thought, vol. 1: The Renaissance (London: Cambridge University Press, 1978), chaps. 5 and 8,

ويُعد كتاب كاستيليوني الموسوم رجل البلاط (Castiglione’s Book the Courtier, 1959; [1528]) الأكثر شهرة ضمن هذا النوع الأدبي.

(224) A. K. Bagchi, «Markets, Market Failures, and Transformation of Authority, Property and Bondage in Colonial India,» in: B. Stein and S. Subrahmanyam (eds.), Institutions and Economic Change in South Asia (London: Oxford University Press, 1996).

(225) D. K. Lahiri-Choudhury, «Introduction,» in: Lahiri-Choudhury (ed.), The Great Indian Elephant Book.

(226) Kumkum Sangari, «Relating Histories: Definitions of Literacy, Literature, Gender in Nineteenth Century Calcutta and England,» in: Svati Joshi (ed.), Rethinking English: Essays in Literature, Language, History (New Delhi: Trianka, 1991), p. 53.

(227) Jyotsna G. Singh, Colonial Narratives/Cultural Dialogues: «Discoveries» of India in the Language of Colonialism (London: Routledge, 1996).

(228) Jasodhara Bagchi, «Representing Nationalism: Ideology of Motherhood in Colonial Bengal,» Economic and Political Weekly, vol. 25, nos. 42-43 (1990), and Sangari, «Relating histories».

(229) ينظر، على سبيل المثال، كتابات بانديتا رامابي [1858-1922] في:

Pandita Ramabai, Pandita Ramabai through Her Own Words: Selected Works, Ed. and Trans. by Meera Kosambi (London: Oxford University Press, 2000); Bagchi, «Representing Nationalism», and Himani Bannerji, The Dark Side of the Nation: Essays on Multiculturalism, Nationalism and Racism .((Toronto: Canadian Scholar’s Press, 2000

(230) Antoinette Burton, Burdens of History: British Feminists, Indian Women, and Imperial Culture, 1865-1915 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994), and Mrinalini Sinha, Colonial Masculinity: The «Manly Englishman» and the «Effeminate Bengali» in the Late Nineteenth Century (Manchester: Manchester University .(Press, 1995

(231) Kumari Jayawardena, The White Woman’s Other Burden: Western Women and South Asia during British Rule .((London: Routledge, 1995

(232) .«Lahiri-Choudhury, «Introduction

(233) M. S. S. Pandian, «Hunting and Colonialism in the Nineteenth-Century Nilgiri Hills of South India,» in: R. H. Grove, Vinita Damodaran and S. Sangwan (eds.), Nature and the Orient: Essays on the Environmental History of South .(and Southeast Asia (London: Oxford University Press, 1998

(234) Jasodhara Bagchi, «Shakespeare in Loin Cloths: English Literature and the Early Nationalist Consciousness in Bengal,» in: Svati Joshi (ed.), Rethinking English: Essays in Literature, Language, History (New Delhi: Trianka, 1991), .and Singh, Colonial Narratives

القسم الثاني: التنافس الرأسمالي والتنمية البشرية في أوروبا

الفصل الرابع: التسابق على السيطرة بين البلدان الأوروبية الغربية منذ القرن السادس عشر

السوابق الإيطالية والدافع الإسباني للهيمنة الأوروبية

سُجلت القرون الخمسة التي خلت منذ نزول كولومبوس في جزيرة هيسبانيولا، في التاريخ والأساطير والنظرية الاجتماعية والملاحم والروايات والمسرحيات والقصائد والفنون المعروفة في العالم كله. ويطفح جزء كبير من هذا التاريخ بالزّهو بأوجه التقدم في كلٍّ من فنّ الحكم، والنظرية السياسية، وتكنولوجيات الإنتاج، والنقل والتبادل، وقتل الكائنات البشرية الأخرى. إننا معنيون هنا بالسياسة، وبمصير البشر الأحياء وسجلات بقائهم ورفاههم وحريتهم. ولتفحّص ذلك، يلزمنا منظور يستجلي القوى الفاعلة الرئيسة في هذه التحولات الهائلة في أوروبا. كيف خَبِر الناسُ العاديون حول العالم أنشطة الأوروبيين تلك؟ فالهجومات الأوروبية على غير الأوروبيين قامت على خلفية التنافس الأوروبي - الأوروبي على الأراضي والموارد والأيديولوجيات المرتبطة بهذا التنافس. وكانت أوروبا هي البوتقة التي استُكملت فيها التقنيات المتشابكة الخاصة بالرأسمالية والحرب، وكان فيها الأوروبيون العاديون موضوعات للتجريب. وبالتالي، فإن من الضروري أن نوضح، ولو باختصار، صورة الخلفية الأوروبية لبداية الاستكشافات والسيطرة على الشعوب في المناطق الأخرى. ستطوف بنا هذه الممارسة بتواريخ الصراع من أجل الهيمنة الأوروبية، سواء في شكل منفرد أو بالتحالف مع قوى أخرى؛ بين إسبانيا وقوى أخرى في القرن السادس عشر، وبين فرنسا والإمبراطورية المجرية - النمساوية وهولندا والسويد وإنكلترا في القرن السابع عشر، وأخيرًا بين فرنسا وإنكلترا في القرن الثامن عشر. ولكن عليَّ بدايةً أن أذكر شيئًا بخصوص إيطاليا في عصر النهضة، ذلك أن ثقافة التقاتل بين الدول من أجل الربح (ثم من أجل الأراضي) ازدهرت هناك أولًا.

بين القرن الثاني عشر وبداية القرن الخامس عشر، كانت الدول - المدن كالبندقية وجنوا وفلورنسا وكثير من دول توسكانيا، تتفوق على المناطق الأوروبية الأخرى في مجالات التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي وتكوين الدولة

والفروع الرئيسة في الآداب والفلسفة والعلوم. وهي إنجازات حفل بها مؤلَّف جاكوب بركهارت عن حضارة عصر النهضة في إيطاليا [235]. ولكن عمله فصَّل أيضًا الطبيعة الدموية للنزاعات التي رافقت هذه الإنجازات؛ فلئن أصبحت الدولة عملًا فنيًا، كما زعم بركهارت [236]، وأكد ذلك آخرون [237]، فإنه أمكن للدولة، في ظل حكم الأرستقراطيين والأمراء التجار والمغامرين العسكريين، أن تكون أيضًا أداة استبداد مسلط فوق الناس العاديين، كصغار التجار والحرفيين والفلاحين في الأرياف التي تحكمها الدول - المدن. زد على ذلك أن الصراع على القوة والتوسع الإقليمي جعل الدول العديدة في حالة شبه دائمة من الحرب أو الاستعداد لها. كذلك غذى التقدم في التكنولوجيا والعلوم المدنية الآلة العسكرية بطرائق عدة [238]. وكان وضع المدنيين في هذه الدول في ظل التأثير الرباعي للإجحاف الضريبي والحرب والأوبئة والمجاعة يماثل في سوئه أي منطقة أخرى في العالم [239].

في خلال فترة صعود الإقطاعية في أوروبا، ظلت هذه القارة عرضة للحروب في منطقة أو أخرى. وكانت جحافل الجنود والفرسان النظاميون، وكثيرون منهم غير مرتبطين بأي سيد إقطاعي إلا في حملات محددة، تعتمد في معيشتها على غزوات النهب والحروب [240]. وأصبحت إيطاليا لأسباب متعددة موئل النزاعات [241] فبادئ ذي بدء، غرقت الدول - المدن في حروب بعضها مع بعض حول مسائل التجارة، ومطالب الأسر الحاكمة، وكحلفاء راغبين أو غير راغبين للقوى القارّيّة الأوروبية، كالإمبراطورية الرومانية المقدسة أو فرنسا أو إسبانيا أو البابوية. وكان البابا نفسه سلطة زمنية في إيطاليا، وكانت هناك أيضًا حروب أهلية في داخل معظم الدول - المدن بين فصائل النخبة الحاكمة التي كانت تتحالف غالبًا مع الطبقات المحرومة من الجمهور. وكانت إيطاليا الدولة الأوروبية الأولى التي شهدت حكامًا كانت شرعيتهم الوحيدة في الحكم تتمثل في أنهم استولوا على السلطة، وهذا يعني أن حكمهم لم يكن يستند إلى انتمائهم إلى سلالات حاكمة أو إلى انتخابهم أو اختيارهم من هيئة قانونية من الناخبين، أو أي هيئة أخرى تدعي أنها تمثّل الشعب [242].

في الصراع بين الأباطرة من أسرة الهوهنستوفن والبابا، تمكنت الكومونات الإيطالية من أن تنفض عن نفسها معظم التزاماتها الإقطاعية [243]. وسيطرت المدينة على الريف، وكان يحكم المدينة التجار والطوائف الحرفية. وكانت المدينة تعتمد على ميليشيا من المواطنين وعلى المرتزقة للحفاظ على سلطتها وتوسيعها على حساب المدن الأخرى.

خلف النزاع الكبير بين البابا والإمبراطور ما هو أكبر من سيرة حرب داخلية مهلكة؛ إذ أطلقت الفوضى، فوضى انعدام السلطة العليا [أناركي] حيث

القوي يبيد الضعيف... ومن عام 1350 وحتى عام 1450، لم تعرف إيطاليا شهرًا من السلم إلّا في ما ندر، ناهيك بالعام [(244)].

تطلبت الحرب الدائمة إمدادًا دائمًا بالجنود. وكان لدى السادة الإقطاعيين مأجورون يقاتلون إلى جانب سيدهم الإقطاعي عندما تنشب الحرب، إلّا أن هؤلاء يصبحون بلا عمل عندما يحل السلام. وكانت سبل عيشهم، مثل سبل عيش الفرسان، تعتمد على كثرة الحروب. وهكذا أصبحت الزيادة في عدد المقاتلين الباحثين عن سيد أو عن أمير حرب يقاتلون في جيشه تشكل ضغطًا وإغراء للأمراء التوسعيين، أو لزعماء المرتزقة [الكوندوتييرو] الطموحين.

مع نهاية القرن الخامس عشر، أصبح معظم الدول الإيطالية التي وقعت تحت سلطة أحد الأسياد الإيطاليين أو البابا إمّا جزءًا من الإمبراطورية الرومانية وإمّا تحت حكم ملوك البوربون في نابولي وصقلية. والاستثناءان الرئيسان هما مدينتا فلورنسا والبندقية اللتان ظلت تحكمهما أوليغارشية مغلقة [(245)].

بينما كانت الدول - المدن الإيطالية غارقة في الرد على هجوم كاسح من ملك فرنسا (قاد شارل الثامن جيشه إلى داخل إيطاليا في عام 1494)، ومن ثم هجوم ملوك إسبانيا المتنافسين على السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية، كانت البرتغال وإسبانيا على شاطئ المحيط الأطلسي تسعيان إلى استكشاف طرق جديدة إلى آسيا، التي كان يُنظر إليها بوصفها مصدر الثروة الهائلة التي تنتظر المغامر الجريء؛ إذ كانتا تريدان الالتفاف على الطرق القديمة عبر الشرق والمتوسط التي كانت تحت سيطرة البندقية وسيطرة الإمبراطورية العثمانية المتوسعة التي كانت قد احتلت القسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية المتداعية، في عام 1453. وشكّل البحث عن حلفاء مسيحيين في وجه الممالك المسلمة التي تطوق الشواطئ الشرقية والجنوبية للمتوسط أيضًا حافزًا قويًا لهذا البحث [(246)]. وتوقعتا أن تجدا حلفاء مسيحيين لهما في إثيوبيا، البلاد التي كان يحكمها برستر جون الأسطوري. إن هذا الاقتران بين بيت المحاسبة والحرب اللذين اتحدا ضد الممالك الوثنية غير الأوروبية وغيرها، بما فيها تلك التي تعتنق المسيحية الكاثوليكية أو البروتستانتية، تم تكريسه، كما أشرت سابقًا، عبر خطاب المهمة الحضارية [(247)].

تأثر تاريخ أوروبا بشكل كبير بحوادث أربع وقعت في تسعينيات القرن الخامس عشر، وهي: انتصار فرديناند وإيزابيلا النهائي على مملكة غرناطة الإسلامية، ورحلة كولومبوس إلى الكاريبي نحو عام 1492، وغزو ملك فرنسا شارل الثامن لإيطاليا في عام 1494، ورحلة فاسكو دي غاما في عام 1498 إلى الشاطئ الغربي من الهند بالطواف حول أفريقيا. وفي الوقت الذي غزا شارل إيطاليا، كانت مملكتِه قد أضحت أكبر دولة في أوروبا

الغربية من حيث عدد السكان. بيد أن شارل الخامس، إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، أصبح من خلال الوراثة وتحالفات الأسر الحاكمة ملكًا أيضًا على قشتالة وأراغون ومملكة نابولي، وظهر كأقوى ملك في أوروبا [248].

لماذا فشلت إسبانيا في نهاية الأمر في أن تصبح القوة الرأسمالية العظمى في أوروبا بدلًا من أن تغرق بشكل متزايد في الركود المالي والاقتصادي؟ **أولًا**، لم يستطع الملوك الإسبان حل مشكلة جمع ما يكفي من مال للإنفاق على مطامحهم العسكرية والإقليمية. **ثانيًا**، أصبحت البُنى السياسية والاجتماعية أكثر جمودًا نتيجة المساومات التي اضطر الملوك الإسبان إلى اتباعها، وكبحت نمو الطبقات الرأسمالية والمؤسسات الداعمة لها. سأختار بعض أبرز الأمثلة لهذه التناقضات قبل متابعة قصة المنافسين الآخرين على الهيمنة الأوروبية.

ظلت الموازنة المالية الإسبانية، وحتى بعد انتهاء عهود الملوك الكاثوليك المعادين بشدة للمسلمين، في حالة عجز [249]. وكان هؤلاء الملوك يلجأون غالبًا إلى الاستدانة من «الميستا» (Mesta)، جمعية مُلّاك الأغنام القشتاليين، وإلى جمع الأموال أيضًا جراء رهن أراضي المراعي التابعة للتاج [250]. ومع زيادة احتياجات الملوك الإسبان المالية في القرن السادس عشر، ازدادت أيضًا قوة «الميستا» والامتيازات التي حصلت عليها، وهو أمر أضرّ بالخزانة، بل وبزراعة المحاصيل الحقلية، خصوصًا القمح، لأن التاج منع الزراعة في مزيد من المساحات لتمكين الغنم من الرّعي. وكان الرحيل الموسمي بالغنم للرعي في إسبانيا ينحو إلى زيادة خطر إنهاك التربة.

خلال حكم شارل الخامس وابنه فيليب الثاني، أدى الوصول إلى الثروات ورأس المال السائل، الناتج من احتلال المكسيك والبيرو، إلى التبذير المالي؛ إذ كان ذلك النتيجة الحتمية للحروب المستمرة وتحصُّن الأسياد الإقطاعيين الذين تهربوا من معظم أشكال الضرائب، وازدادوا ثراء من المناصب المربحة في الإدارة الملكية. وأدى تدفق الفضة إلى إسبانيا من المكسيك و البيرو إلى تضخم في الأسعار، الأمر الذي أدى إلى بروز هوة بين الأسعار والأجور، وزيادة في حصة أرباح الرأسماليين في بلدان، كبريطانيا وفرنسا، كانت تشهد طبقة رأسمالية صاعدة، ما حفز على نمو الإنتاج في هذه البلدان. ولكن في إسبانيا نفسها، وبسبب سيطرة الأسياد الإقطاعيين وعناصر إقطاعية أخرى، ارتفعت الأسعار من دون زيادة مقابلة في العرض. وأدى التضخم في إسبانيا إلى صوغ نظريات نقدية لجان بودان وبعض معاصريه الإسبان. وطرح إيرل هاملتون وكينز من بعد بودان فرضية أن تدفق الفضة الأميركية رفع الأسعار، فيما بقيت الأجور على حالها، ما أدى إلى تضخم الربح، وحفز بالتالي على النمو الاقتصادي [251]. ورجح صحة هذه الأطروحة كلٌّ من ريتشارد كانتيلون في القرن الثامن عشر وكارل ماركس

في القرن التاسع عشر [252]. لكنْ ثمة شك كبير في انطباق هذه النظرية بهذا الشكل على الحالة الإسبانية أو حتى الإنكليزية؛ إذ عانت إسبانيا الركود الاقتصادي، وفي إنكلترا عمل إلغاء الملْكيات الإقطاعية والزيادة الوازنة في عدد السكان على تسهيل نمو الرأسمالية بين القرنين السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر [253].

كانت زيادة الأسعار في إسبانيا، بآثارها الضارة على مستوى معيشة الناس العاديين، قد بدأت حتى قبل تدفق الفضة الأميركية؛ فإذا اعتبرنا أن سعر القمح في قشتالة كان يساوي 100 في عام 1511 نجد أنه ارتفع إلى 273 بحلول عام 1531، وذلك قبل وقت طويل من تدفق الفضة من الأميركتين. وكان الفلاحون الأكثر فقرًا ورُعاة الماشية والحرفيون في القرى والبلدات هم الذين يشترون القمح، وبالتالي عانوا جميعًا تبعات التضخم [254]. وحاول الحكام الإسبان أن يُمركزوا الإدارة وأن يضعوا الدولة الاستبدادية فوق المجتمع، ولكن، بينما كان للملوك بعض السيطرة على الجهاز الإداري، فإن جزءًا كبيرًا من الواقع السياسي على الأرض كان خارج سيطرتهم، على الرغم من وجود مؤسسة الكوريجيدورز (corregidores)، الحكام الإداريين الذين كانوا بمنزلة عيون المملكة وأذرعها في قشتالة. ومن المفارقات الأخرى في الدولة الإسبانية أن الاتحاد الشكلي/الرسمي للممالك الوراثية التي يتسنم حكمها الملوك في ظل حاكم واحد لم يقم فعلًا، سياسيًا أكان أم اقتصاديًا [255]؛ فكما يقول إليوت [256]، «إن اتحاد قشتالة وأراغون لم يكن اتحادًا بين شركاء متساوين و... كاتحاد لم يكن أكثر من اتحاد سلالات حاكمة»؛ إذ بقيت القوانين والأعراف مختلفة، وكذلك العُملات، وكان هناك اختلافات هائلة في الوزن الديموغرافي والاقتصادي للمكونات المختلفة للمملكة الإسبانية؛ فبينما كانت كتالونيا (وهي جزء من مملكة أراغون)، على سبيل المثال، الأكثر تقدمًا من حيث التجارة والتبادل التجاري [257]، كان عدد سكان أراغون لا يبلغ سدس عدد سكان قشتالة - ليون [258].

موّلت قشتالة احتلال الأميركتين، ما حال دون استفادة مملكة أراغون وغيرها من أقاليم المملكة الإسبانية من احتكار التبادل التجاري مع الأميركتين الممنوح لمواطني قشتالة. ومن الملامح الأخرى للحكم القشتالي أنه نحا إلى إبقاء الشريحة الحاكمة للممتلكات النائية في الإمبراطورية الإسبانية مجافاة ومنسلخة عن الجهاز الحاكم الذي يتخذ من قشتالة مقرًا له؛ إذ كان النبلاء القشتاليون قد استولوا على المناصب الإدارية المُجزية. زد على ذلك أن كبار المسؤولين حاولوا، انطلاقًا من حماستهم لتحقيق المركزة والعقلانية البيروقراطية، أن يتجاوزوا امتيازات المقاطعات في الممتلكات غير القشتالية. وأدى ذلك إلى الاستياء، وأحيانًا إلى التمرد الناشط، كما في هولندا والبرتغال، وحتى في كتالونيا (بين عامي 1640 و1652).

كانت كتالونيا وفالنسيا الجزء المتقدم في إسبانيا على الصعيد التجاري، أقله منذ القرن الثالث عشر وحتى القرن الخامس عشر [(259)]. لكن كتالونيا عانت ركود التبادل التجاري الأوروبي العام في القرن الرابع عشر، كما أنها شهدت تمردًا (1462-1472) على حكم خوان الثاني، والد فرديناند، فأصيبت بالإنهاك، ولكنها حافظت على امتيازاتها التقليدية (Fueros). ولو سمحت قشتالة للتجار البرشلونيين بالمشاركة في التجارة العابرة للأطلسي، لكانت كلٌّ من إسبانيا وأراغون استفادتا، إلّا أن البنيان المتصلب للحكم الإسباني وديناميته حالا دون ذلك.

أنشأ الملوك الإسبان مجالس للأقاليم المختلفة ونوابًا فيها، كان من المفترض أن يرجعوا إلى المجالس ومن خلالها إلى الملك، ولكن هذه الأقاليم المختلفة كانت تملك بنى سياسية مختلفة جدًّا. وكانت حكومات قشتالة المحلية أدوات في خدمة الحكومة المركزية، فيما كانت أراغون، خصوصًا كتالونيا وبرشلونة، تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي تتمثل في قسَم الولاء الذي كان النبلاء يدلون به للملك: «نحن، الذين نضاهيك [منزلة] نقسم لك، أنت الذي لست أفضل منا، إننا نقبل بك ملكنا ومولانا شرط أن تراعي جميع امتيازاتنا وقوانيننا، وإن لا فلا» [(260)].

منذ اتحاد المملكتين، والانتصار النهائي على مملكة غرناطة المسلمة، وغزو المكسيك والبيرو، ظهرت إسبانيا أقوى قوة عسكرية في أوروبا. وشكّل الدعم الأيديولوجي الذي وفرته البابوية في حربها ضد البروتستانتية سلاحًا قويًا في المواجهة المسلحة مع إنكلترا وهولندا والأمراء البروتستانت في الإمبراطورية الرومانية في ألمانيا.

كما ذكرت سابقًا، على الرغم ممّا بدا أنه إمدادات لا حد لها من الكنوز من المستعمرات الأميركية، فإن الإسبان العاديين لم يستفيدوا اقتصاديًا من ذلك الدفق الإمبريالي؛ إذ ارتفعت الأسعار في قشتالة، وكذلك في أمصار أخرى من إسبانيا وبلدان أخرى من أوروبا [(261)]. وجذب ارتفاع الأسعار والتوسع في الإنفاق في قشتالة من الحكومة والأفراد المستفيدين من التجارة والنهب الأميركيين في البداية المهاجرين إلى قشتالة وبعض مناطق أراغون، التي كان فيها كثير من الأراضي الصالحة للزارعة. ولكن قوى الدفع التوسعية في الاقتصاد الحقيقي ما لبثت أن استُنزفت. وباتت المنتوجات الحرفية أغلى، مقارنة بالمنتوجات المنافسة، وأُغرقت الأراضي القشتالية بالمنتوجات الأجنبية. إلى ذلك، استدعت القيود المفروضة على التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة، المشار إليها آنفًا، استيراد القمح من الخارج. وكان من شأن ذلك كله أن فاقم من توريط شارل الخامس وفيليب الثاني إسبانيا في حالة حرب كادت أن تكون متواصلة.

في النهاية، وضعت الإمبريالية الهابسبورغية عبئًا لا يُطاق على موارد قشتالة. ونظرًا إلى كون البلاد مدجنة إلى حد كبير، ومحكومة بشكل فاعل

بعد انتفاضة مجتمعات قشتالة (1520-1521) (comuneros)، كان من الممكن فرض ضرائب على القشتاليين أكثر من أي دولة أوروبية أخرى. وبحلول تسعينيات القرن السادس عشر، أُجبر بعض المزارعين على دفع نصف دخْلهم ضرائب وعشورًا ومستحقات إقطاعية. وتضاعف مستوى الضريبة بين عامي 1556 و1584، وهو بذلك كان يرتفع بسرعة تفوق سرعة ارتفاع الأسعار [262].

على الرغم من عدم دقة المعلومات، يتفق معظم المراجع على أن عدد سكان قشتالة انخفض عمّا كان عليه في الربع الأخير من القرن السادس عشر [263]، وفي الوقت نفسه كان عدد سكان كتالونيا على الأرجح يستمر في الازدياد حتى ثلاثينيات القرن السابع عشر. بيد أن مملكة أراغون كانت مترددة كثيرًا في مشاركتها في الجهد الحربي لملوك هابسبورغ. وبدأت مقاطعة برشلونة منذ ثلاثينيات القرن السابع عشر تعاني ركودًا أثر في معظم قطاعات التجارة الأوروبية. آنذاك دفع دوق أوليفارس، الذي كان يتحكم في مصير إسبانيا، البلاد إلى حرب مع فرنسا وكتالونيا بسبب النزاع على مملكتي نافار وكتالونيا، وتمركز الجيش الملكي على الأراضي الكتالونية. وبما أن هذا الجيش عاش خارج هذه المنطقة التي نزل فيها، كابد السكان قمعًا متزايدًا. وأفرز البُعد الكتالوني السياسي والاجتماعي من الحكم المركزي الفاعل مزيدًا من الفوضى، وتحول الفلاحون المتمردون إلى لصوص وقطاع طرق [264]. وبدأ تمرد الكتالونيين في 7 حزيران/يونيو 1640 بأعمال شغب بلغت ذروتها بمقتل نائب الملك [265]، واستغرق إخماد التمرد اثني عشر عامًا. وبحلول ذلك الوقت، كان الاقتصاد الكتالوني قد تعرض للتدمير، وأصيبت القوة الإسبانية بالإنهاك.

كانت إسبانيا في القرن السادس عشر تقود بقية أوروبا من ناحية التكنولوجيا العسكرية، إلّا أن هولندا والسويد وفرنسا ما لبثت أن لحقت بها وتفوقت عليها. وكان من أسباب حالة الضعف تلك المركزية المفرطة والمشكلات المالية التي اعترضت الدولة وتضاعفت مع تزايد تورط إسبانيا في مشروعات توسعية، حتى أفلس شارل الخامس وفيليب الثاني، مدمرَين معهما بعض كبريات مؤسسات التمويل في أوروبا، مثل آل فوغر من أوغسبيرغ.

كانت الممتلكات الإسبانية في أميركا حاسمة لكي يُتاح لفيليب الثاني أن يتخطى في مشروعاته الإمبريالية الموارد الفعلية للاقتصاد الإسباني؛ فعلى الرغم من الإفلاسات المتتالية، كان المصرفيون على استعداد لإقراض المال للملك الإسباني بناء على توقعات، وغالبًا على ضمانات، بمجيء السفن الإسبانية محملة بالكنوز [266]. وأدت الفضة دور العملة المهيمنة، فوفرت لإسبانيا القوة للاستفادة من الموارد الحقيقية، الأمر الذي لم يكن في وسع أي من أعداء فيليب بمفرده أن يضاهيه. إلّا أن هذا المورد لم يستطع في

النهاية أن يحول دون تدهور وضع إسبانيا [على الصعيد المالي]؛ فعندما توفي فيليب الثاني في عام 1598، بلغ حجم الفوائد على الدَّين العام الإسباني ثلثي العائدات الإجمالية [267]. وتضافر مع هذه الحالة الصعبة للخزينة ازدياد عجز إسبانيا عن تمويل الاستيراد الذي فرضه انهيار صناعتها وزراعتها، فسُدّ ذلك العجز بتدفق الفضة من الأميركتين، إلّا أن قراصنة رسميين أو شبه رسميين من إنكلترا وفرنسا وهولندا غالبًا ما كانوا يستولون على السفن المحملة بالفضة في أعالي البحار، حتى ولو لم تكن هناك حروب قائمة بين هذه الدول. والأهم هو أن هذه الفضة كانت مرهونة لخدمة دَيْن إسبانيا، وكان كثيرون من دائني إسبانيا مُمولين أجانب، وعدد كبير منهم ينتمي إلى دول معادية مثل هولندا.

نتج من غلبة المؤسسات الإقطاعية في قشتالة اعتمادها الهائل على المبادرات الحكومية والملكية في كثير من المناطق التي برهنت المشروعات التجارية الخاصة، في بلدان مثل إنكلترا وفرنسا وهولندا فيها، عن كونها أكثر فاعلية إلى حد بعيد، ويصح ذلك بشكل خاص على التجارة البحرية والحروب البحرية والنقل البحري؛ ففي عام 1620، على سبيل المثال، وهو العام الذي نشبت فيه الحرب مجددًا بين هولندا وإسبانيا، كانت 91 رحلة من مجموع 105 رحلات مباشرة من شبه جزيرة إيبيريا إلى البلطيق قد قامت بها سفن هولندية. وفي عام 1670، بلغت قيمة البضاعة المشحونة إلى قادس من هولندا 6 ملايين ليرة توريّة [نسبة إلى مدينة تور الفرنسية]، وفي موازاة ذلك بلغت قيمة الفضة المرسلة إلى هولندا من قادس مليوني بيزو [إسباني] [268]. وفي عام 1670، كانت فرنسا المصدّر الأول لإسبانيا، والمتلقي الأكبر للفضة منها. ومنذ عام 1716 وحتى نهاية القرن الثامن عشر كان هناك عجز تجاري دائم لإسبانيا مع البلدان الأوروبية، بيد أن عجزها مع فرنسا كان كبيرًا بشكل خاص [269]. إلا أن استغلال الهنود الأميركيين والمجيء بالعبيد من أفريقيا سمحا للطبقات الحاكمة بالحفاظ على البنية الاجتماعية والسياسية التي كانت متعارضة تمامًا مع فقر الإسبان العاديين وأمّيتهم وبؤسهم [270].

مجد فرنسا وحال الشعب الفرنسي

كانت فرنسا البلد الذي وقف ضد محاولة الملوك الكاثوليك والهابسبورغ السيطرة على أوروبا؛ إذ إنها برزت في القرن السادس عشر بوصفها الأكثر سكانًا في غرب أوروبا، وكان الملك الفرنسي يتحكم في موارد داخلية أكبر من تلك التي كان يسيطر عليها الملك الإسباني. وكان لا بد من التحدي الفرنسي الفاعل للهابسبورغيين في النمسا وإسبانيا أن ينتظر حتى بداية القرن السابع عشر، نظرًا إلى أنها كانت تعاني حربًا أهلية بين الهوغونوت

البروتستانت والكاثوليك. وفاقم هذا النزاع تحدي كبار أعيان الكاثوليك والهوغونوت على السواء للسلطة الملكية [(271)].

لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون جان بودان، الذي عاش في فرنسا خلال الحرب الأهلية، قد وضع الصيغة القانونية لنظرية السيادة من أجل تسويغ تعزيز الحكم المطلق [الاستبدادي] [(272)]. ولقد ارتد هنري نافار عن البروتستانتية وأصبح ملكًا على فرنسا، وتمكن من إطفاء نار الحرب الأهلية في تلك الفترة.

خلافًا لمعظم أنحاء إسبانيا، كان في فرنسا عدد كبير من الفلاحين الذين حرروا أنفسهم من نير الإقطاع، وعدد من التجار الذين كانوا يتاجرون انطلاقًا من المرافئ الغربية والجنوبية [(273)]. وجرى فيها إرساء الدعائم الحقيقية للحكم المطلق في ظل حكم لويس الثالث عشر، الذي جعل السلطة التنفيذية الرئيسة في يد الكاردينال ريشيليو، ومن ثم قام الكاردينال بتدمير الجيوش وقواعد السلطة المستقلة لدى الأعيان الإقليميين، كدوق روهان الذي برز كزعيم للهوغونوت [(274)]. وخلال الفترة التي كان فيها الملك لويس الرابع عشر قاصرًا، قام الأعيان في الأقاليم بقيادة تمرد الفروند(1648-1653)، وهُددت الدولة الفرنسية مرة أخرى بالتفكك، لكن بعد القضاء على تمرد الفروند، بلغت الملْكية المطلقة ذروتها في ظل لويس الرابع عشر.

مع ذلك، كان الفساد مستشريًا في هذه الملْكية المطلقة، حيث كانت المناصب تُمنح لمن يدفع السعر الأعلى، وتصبح من ثم وراثية. وما قام به ريشيليو ما كان سائدًا في عهده، إذ «جعل من أقاربه مارشالات فرنسا وجنرالاتها وحاكميها ودوقاتها وما إلى ذلك. وجعل من إحدى بنات أشقائه دوقة إيغويلون، وتزوجت أخرى من دوق إنيين، وبذلك أصبحت أميرة تنتمي إلى الأسرة المالكة. كما امتلك حصونًا في برواج ولوهافر أورثها لوارثيه» [(275)]. هذا، في حين بقي المجتمع الذي كانت هذه الدولة على رأسه فقيرًا وعرضة لمجاعات دورية ولما سمي عهود الوفيات [(276)].

عندما كان المحصول قليل الغلة يترافق مع انتشار الأوبئة (عهود الوفيات)، كان العمال هم الأسوأ تضررًا، خصوصًا في مواسم أعوام 1630 و1632، 1648 و1653، 1660 و1662. «ولقد كان متوسط العمر المتوقع في أحياء بوفي (Beauvais) الأشد فقرًا 18 عامًا... وكان يمكن معدل ʻالوفياتʼ في البلاد أن يُفني ثلث السكان، وكان عمال المُياومة هم الضحايا الرئيسين. وأدى موت كثير من الحرفيين إلى أزمات اقتصادية طويلة... ونزلت عصابات من قطاع الطرق إلى المدن، وكانت هناك انتفاضات فلاحية» [(277)].

بعد موت ريشيليو، خلَفه الكاردينال مازارين وأصبح كبير مستشاري لويس الرابع عشر الذي كان لا يزال قاصرًا. وبعد موت مازارين، أصبح لويس الرابع عشر الملك والمسؤول التنفيذي الأول في البلاد، وهو ربما من قال «أنا الدولة» أو لم يقل، «ولكن ذلك كان المنصب الذي أغدقه عليه غلاة

المعجبين به وأكبر خصومه في آن» [278]. وكان الغرض الرئيس الذي استخدم من أجله الملك ووزراؤه المؤسسات الاستبدادية هو التهدئة الداخلية ونيل المجد عن طريق الفتوحات، فرشّد كولبير، وزير مالية لويس، الضرائب الداخلية والرسوم والقيود على التجارة، وعمل على حماية الصناعات الفرنسية وغيرها من المنتوجات من المنافسة الخارجية، ولكن إصلاحاته لم تصل إلى مستوى الجهد التنموي الحقيقي. ومع ذلك، كانت سياساته تهدف في معظمها إلى تعزيز السلطة لا إلى تحقيق الرخاء، وذلك على الرغم من أن التفاوت، كما حاج فينر [279]، بين الاثنين يمكن أن يكون مبالغًا فيه. إلى ذلك، كان الفلاحون والحرفيون يتحملون، في ظل النظام الضريبي السائد آنذاك في فرنسا، العبء الضريبي الأكبر. وكان المصدر الرئيس للعائدات يتمثّل في ضريبة الملح (gabelle) والضريبة المباشرة (taille) التي كانت تفرض بشكل غير متساو على المناطق المختلفة وعلى المدن والريف. وكان سكان البلدات يدفعون أقل من سكان الأرياف، كما كان الأعيان، وغيرهم من الذين يمكنهم أن يشتروا منصبًا رسميًا أو لقبًا نبيلًا، يُعفون من دفع الضرائب. وكان كل صاحب مكانة اجتماعية يحاول أن يستخدم نفوذه أو الرشوة المباشرة لخفض تقييم الضرائب المستحقة عليه. وبالتالي، ألقت ضريبة الملح والضريبة المباشرة بثقلهما على الفقراء، خصوصًا على الفلاحين [280]. طبعًا، لم تكن فرنسا البلد الوحيد الذي فرض ضرائب ساحقة على الفلاحين المثقلين بالأعباء وغير الأحرار في الأغلب، إلّا أن التناقض بين عظمة «الملك الشمس» (Le roi solei) وبؤس الفقراء كان أكثر حدة ممّا كان في معظم بلدان غرب أوروبا في ذلك الوقت.

بلغ عديد الجيش في عهد لويس الرابع عشر أعلى مستوى له، إذ أصبح 350 ألف رجل أو أكثر. ولكن على الرغم من الضرائب المرتفعة التي فُرضت على الشعب الفرنسي، ومن القروض الكبيرة التي اقترضتها الدولة، فإنها كانت تدفع للجنود أحيانًا من الغنائم التي كانت تُنهب في بعض الأحيان من رعايا «الملك الشمس»، ولكنها كانت في الأغلب تُنهب من سكان البلد المُعادي. وإضافة إلى النهب، كانت المساهمات تُقتطع من سكان المناطق التي يعمل فيها الجيش. وكانت هذه: تُجبى من منطقة كبيرة، وتُدفع بشكل منتظم على مدى فترة طويلة. وكان القائد المحلي للجيش يقوم، بمبادرة منه، بتحديد كمية الضرائب المفروضة، ويدعم مطالبته بالتهديد بالعنف الذي كان يتمثّل في الحرق أساسًا. وكما كان جزء من الدفع عينيًا، كانت مساهمات فالنشتاين (جنرال في الجيش الملكي) كلها نقدًا. وكانت حرب الثلاثين عامًا (1618-1648) مموَّلة أساسًا من خلال هذه المساهمات [281].

في حالة الدولة الفرنسية، أدت مساهمات الناس في البلدان الأجنبية التي يقوم الجيش فيها بعملياته دورًا منتظمًا خلال حكم لويس الرابع عشر. و«كِانت مساهمات المناطق الرئيسة تجري وفق اتفاقات رسمية (traites)

موقّعة من المسؤولين الفرنسيين والمسؤولين المحليين. وكانت هذه الاتفاقات توضح الالتزامات المالية وتعد بحماية الذين يدفعون بشكل منتظم» [(282)](#).

في آخر عهد لويس الرابع عشر الطويل، نال الإنهاك من فرنسا. وثمة شكّ في أن يكون عدد سكان فرنسا قد ازداد خلال الأعوام الخمسين من حكم لويس الرابع عشر الاستبدادي، إبان المجاعات والوفيات المضاعفة بسبب الحروب، أو الحرمان الذي عانى بسببه المدنيون بفعل الحروب [(283)](#). ومن المؤكد أن عدم المساواة بين العامة والأعيان ازداد خلال حكمه، على الرغم من التوسع في بعض قطاعات الصناعة. وكتب رئيس الأساقفة فنلون (Fénelon) في عام 1694 أن «فرنسا ما عادت أكثر من مستشفى كبير، مدمَّرة ومن دون مؤن» [(284)](#). باختصار، كانت عظمة فرنسا، كسابقتها إسبانيا، في عز إمبراطوريتها الأوروبية والعالمية قد أوقعت بالسكان المحليين، وبسكان البلدان المحتلة، عقوبة قاسية وموهِنة.

المشروعات الإمبريالية في السويد وهولندا

منذ بداية القرن الثامن عشر، خيض الصراع الرئيس على السيادة في أوروبا بين بريطانيا وفرنسا، ولم ينته إلّا بعد أن مُني نابليون بالهزيمة في معركة واترلو. إلّا أن هناك بلدين صغيرين أديا دور القوى الكبرى في القرن السابع عشر، هما السويد والأقاليم الهولندية الشمالية التي ثارت ضد الحكم الإسباني في القرن السادس عشر وأصبحت أقوى القوى البحرية في غرب أوروبا، إلى أن حلت بريطانيا محلها في تلك المكانة. هنا سأتطرق باختصار إلى تاريخ السويد، فهو يوضح الأدوار التي أداها كلٌّ من الحكم المطلق والجيش وصناعة التسلح في صعود دولة فقيرة وذات موارد محدودة، إضافة إلى الأثر المناقض والمتغير لذلك الحكم المطلق في التنمية البشرية للشعوب الواقعة تحت حكمه [(285)](#)؛ فتطور الحكم المطلق وأثره في الناس العاديين اعتمد أيضًا على التطورات في الاقتصاد الأوروبي والدولي الأوسع. على سبيل المثال، دفع ركود الزراعة في أوروبا في النصف الثاني من القرن السابع عشر واستقرار عدد السكان أو انخفاضه كثيرًا من الأعيان وملّاك الأراضي إلى زيادة العبء على الفلاحين، الأمر الذي شمل في بعض الحالات زيادة في أعباء العمل على مستأجري الأراضي الأحرار شكليًا والمزيد من القيود على حركة الفلاحين والعمال.

مع تدخّل ملك السويد غوستاف أدولف بصورة ناجحة في حرب الثلاثين عامًا، اعترف المتحاربون الأوروبيون بدور السويد قوةً عظيمة. وعلى الرغم من أن غوستاف أدولف قُتل في معركة لوتسن، خرج السويديون منها منتصرين، وواصل خلفاؤه القتال. وضمنت السويد، ومعها فرنسا، معاهدة صلح وستفاليا (1648) الذي أنهى حرب الثلاثين عامًا. وحصلت بموجب

المعاهدة على مناطق كبيرة في ألمانيا، وباتت الأنهار الكبيرة في شمال ألمانيا ومرفأ شتتين تحت السيطرة السويدية. بيد أن الفلاحين السويديين دفعوا - كمعظم فلاحي الدول المتقاتلة - ثمنًا كبيرًا في مقابل هذا المجد الحربي.
شكّلت طبقة النبلاء السويديين جزءًا صغيرًا من السكان، إلّا أنها تحكمت في معظم الثروة في البلاد. وخلال النصف الأول من القرن السابع عشر، ازدادت بشكل حاد ملكية كبار الأعيان للأراضي بسبب الحروب المستمرة والضرائب التي دفعها الفقراء لتمويلها. وأُعفي الأعيان من الضرائب المباشرة، وتضاءلت مع الوقت قدرة العامة، الذين كانوا دافعي الضرائب الرئيسين. ووقعت أراضي التاج والضرائب، التي كان الفلاحون المالكون للأراضي يدفعونها لتأمين نفقات تجنيد الجنود أو الرواتب المستحقة، في أيدي النبلاء، خصوصًا كبار النبلاء. وانطبق ذلك بشكل خاص على المناطق المفتوحة حديثًا، ولكن حتى في السويد وفنلندا في عام 1655، كان «يُعتقد أن ثلثي المزارع كانت في يد النبلاء. وبما أن النبلاء كانوا معفيين من الضرائب، فإن هذه الضرائب كانت تدفعها مزرعة واحدة من كل ثلاث مزارع، وكان لا بد من أن يغطى العجز من مساهمات استثنائية صوتت عليها الولايات بشكل رسمي خلال اجتماع للبرلمان (Diet)»[(286)]. وأدى ذلك كله إلى سخط هائل في صفوف الفلاحين مالكي الأراضي وصغار النبلاء، غير أن الوضع لم يتغير إلّا مع بدايات حكم كارل الحادي عشر في عام 1680، وكان حكمًا مطلقًا.
تمكنت السويد من تعبئة موارد أخرى إلى جانب الضرائب الداخلية لسداد نفقات الحرب؛ إذ نجح غوستاف أدولف في جذب رجال الأعمال الفلمنكيين والهولنديين للاستثمار في التعدين والصناعة السويديين. فالسويد كانت غنية بمناجم نحاس وحديد شكّلت المصدر المعدني الرئيس للعملة النحاسية الواسعة الانتشار في ذلك الوقت، وقاعدة لصناعة مربحة هي صناعة السلاح، من بنادق ومدافع، في ظل احتكار الدولة أنشطة بيع النحاس. وبعد إيقاعها الهزيمة بالدانمارك والاستيلاء على أجزاء كبيرة من شمال ألمانيا، أصدرت تراخيص تتضمن فرض رسوم على البواخر العابرة لبحر البلطيق أو المستخدمة للمرافئ التي تسيطر عليها. وأثارت هذه الممارسات استياء حلفائها، خصوصًا الهولنديين، إلّا أنها كانت متساوقة تمامًا مع مبدأ توفير الحماية لقاء الرسم الذي كان معمولًا به من جانب أي قوة أوروبية تقدر على فرضه.
تضاءلت قوة الطبقة العليا من النبلاء بعد حرب 1675-1679، التي وقفت فيها السويد مع فرنسا ضد الدانمارك، وضد إمبراطور ألمانيا، الذي كان إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وسارت الأمور في غير مصلحة السويد في البداية، أي عندما كان يحكم البلاد مجلس وصاية على العرش

من كبار النبلاء في الفترة التي كان فيها كارل الحادي عشر قاصرًا، ثم مالت إلى مصلحتها عندما اعتلى هذا الأخير العرش وبرهن على براعته وكفاءته، وتمكّن من قلب الانتكاسات التي حدثت إبان حكم مجلس الوصاية على العرش، وهزم الدانماركيين بشكل كامل. وشهدت السويد هدوءًا نسبيًا بين عامي 1680 و1699، ويعود ذلك جزئيًا إلى أن أعداءها المحتملين، مثل الدانمارك وبولندا وروسيا، كانوا منشغلين عنها بأزمات أخرى. وحاول كارل أيضًا أن يقلل من اعتماد السويد على المساهمات من المناطق التابعة، وذلك من خلال توفير الموارد من مصادر داخلية [(287)].

اتخذ كارل الحادي عشر خلال حقبة السلم عددًا من الخطوات لمعاقبة من اعتُبروا مسؤولين بشكل خاص عن سياسة مجلس الوصاية على العرش. وفي منتصف التسعينيات، عيَّن نفسه ملكًا مطلقًا غير مسؤول إلّا أمام الله. وتضمنت سياسته استعادة أراضي التاج من أعضاء طبقة النبلاء العليا، وتقديم هبات جديدة تُمنح على أساس مبدأ نظام التخصيص (indelningsverk) في السويد: مُنح دخل بعض المزارع لبعض المسؤولين، وحُدد بعض المزارع ليعيش منها بعض الضباط... وعاد نحو 80 في المئة من جميع المزارع الممنوحة للنبلاء إلى التاج أو إلى الفلاحين الذين دفعوا الضرائب للتاج... وفيما كان النبلاء في عام 1655 يملكون ثلثي المزارع داخل السويد - فنلندا، باتت النسبة في نهاية القرن السابع عشر داخل الحدود الجديدة (أي داخل المناطق المفتوحة في الدانمارك والنرويج) 33 في المئة يملكها النبلاء، و36 في المئة للتاج، والـ 31 في المئة للفلاحين دافعي الضرائب [(288)].

على الرغم من أن الفلاحين باتوا يعتمدون على المسؤولين الملكيين أكثر من اعتمادهم على النبلاء، فإن وضعهم لم يتحسن إلّا قليلًا، مقارنة بما كان عليه من قبل.

هل تمتع الناس العاديون في ظل الحكم الملكي المطلق لكارل الحادي عشر بحُرية تزيد عمّا كانوا يتمتعون به في ظل السلطة المطلقة المشتركة للملك والنبلاء في الحقبة السابقة؟ كان لدى السويد نظام تجنيد إجباري فاعل قبل غيرها من الدول الأوروبية بكثير، وأصيبت بخسائر فادحة في الأرواح خلال حرب الثلاثين عامًا. وزادت إصلاحات كارل الحادي عشر من قسوة التجنيد الإجباري والاسترقاق للدولة «الصلبة» الناشئة (التي وفرت على الأرجح الأنموذج النقيض لـ«الدولة الناعمة» التي لامها غونار ميردال [(289)] على عدم فاعليتها في تحقيق التنمية في معظم البلدان الآسيوية المتخلفة، خصوصًا بلدان شرق آسيا). ووضع قانون عمل يحد من حركة الفلاحين والحرفيين، وجاء في قانون الكنيسة الذي أصدره في عام 1686 أن على كل سويدي أن يكون قادرًا على قراءة الإنجيل لكي يتلقى القربان، الذي هو في الوقت نفسه شرطٌ لا يستطيع أحدٌ الزواج من غير تلبيته. وكان

من أسباب اتخاذه هذا الإجراء أنه كان يعتقد أن الذكور غير الأميين قادرون على أن يصبحوا جنودًا أفضل، الأمر الذي جعل، على ما يبدو، معرفة القراءة وليس الكتابة في السويد شاملة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أي قبل أي دولة أخرى في العالم. إلّا أن هذا الإنجاز الوحيد لم يزد من الحرية السياسية للناس العاديين؛ إذ حددت الحرية المدنية للنساء والرجال الذين لا يملكون الأراضي ليصب ذلك في مصلحة النبلاء والفلاحين المالكين للأراضي. إلى ذلك، فإن الاضطرار إلى الخدمة في الجيش حدّ من حرية الجميع المدنية باستثناء طبقة النبلاء ذوي الامتيازات. كذلك انتهجت الدولة السويدية سياسة جعل اللغة السويدية لغة التعليم الوحيدة في المناطق المفتوحة في الدانمارك وألمانيا، الأمر الذي أدى إلى نجاح كبير في نشر اللغة السويدية في سكانيا وغيرها من الممتلكات الدانماركية التي باتت داخل السويد ولكن ليس في مناطق أخرى مثل ليفونيا وإستونيا، إلّا أن لا بد من أن تكون هذه الحالات الناجحة قد انطوت على درجة كبيرة من الاستبداد الرسمي (بما فيه الكنسي). وبالتالي، فإن دولة إصلاحية صلبة أثرت سلبًا في كثير من جوانب التنمية البشرية حتى عندما عززتها في اتجاهات أخرى.

كادت السياسات التوسعية للحاكم السويدي التالي كارل الثاني عشر أن تكون كارثية على البلاد، ولم ينقذ الوضع إلّا موت بطرس الأكبر في روسيا والسياسات التصالحية التي اتبعتها خليفته كاترين الثانية. وبعد وفاة كارل الثاني عشر في عام 1718، أقر في عام 1720 دستور جديد قلص من سلطات الملك، وأوجد مجلسًا يمثّل النبلاء والكنيسة والطبقة الوسطى وملّاك الأراضي من الفلاحين، يتمتع بالصلاحية العليا في السلطتين التشريعية والتنفيذية [290]. ومن المرجح أن خلال هذه الفترة من حكم أصحاب الأملاك التي انتهت بانقلاب غوستاف الثالث في عام 1772، حصل الفلاحون المالكون للأراضي على المزيد من الحقوق، ما انعكس في تحسين المؤشر الأولي لمستوى المعيشة، ولكن مع تأخر في أحد المجالات؛ إذ قُدر معدل وفيات الرُّضع (عدد المواليد الجدد الذين يموتون من كل ألف في العام الأول من حياتهم) بـ 205 رُضع بين عامي 1751 و1760، وارتفع إلى 216 رضيعًا في العقد الذي تلاه، ليعود وينخفض ببطء، ولكن بثبات، في العقد التالي [291]، وهذا إنجاز تحقق هناك قبل أي مكان آخر في أوروبا. إلّا أن الهبوط الهائل في الأجور الحقيقية ربما كان قد أبطأ تقدم معدل البقاء في قيد الحياة؛ إذ هبطت الأجور الحقيقية لدى العمال الزراعيين في السويد ومساعدي البنائين في استوكهولم (الذين يمكن اعتبارهم ممثلين للعمال غير المهرة)، من مؤشر يبلغ أقل من 150 عاملًا في عام 1730 إلى 50 عاملًا، قبل أن يعود ويتعافى ليصل إلى نحو 100 عامل، من دون أن يطرأ تغير يُذكر منذ ذلك الحين حتى عام [292]1850.

هذا العرض المختصر لتجربة الدولة السويدية السباقة يُظهر أن هذا البلد استخدم سياسات الحكم المطلق للنهوض بالتنمية البشرية، غير أن هذه السياسات أدت من الناحية الأخرى إلى الحد من الحريات المدنية بطرائق مهمة، وكان لها أثر سلبي في معدلات بقاء المواطنين في قيد الحياة. إلى ذلك، أظهرت هذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة السويدية عناية لا تكاد تُذكر بحقوق الملْكية الخاصة، ولا سيما بأهم الأصول الإنتاجية آنذاك، ألا وهي الأرض.

روى عدد من المؤرخين الرئيسين للقرن العشرين قصة صعود شمال البلاد المنخفضة، التي أصبحت الجمهورية الهولندية بعد تمردها الناجح على الحكم الإسباني، إلى موقع السيادة في الملاحة الأوروبية والعابرة للمحيطات، مع حصة غير متناسبة من التجارة الدولية في القرن السابع عشر [(293)]، كما رُويت قصة انحدارها مرات عدة. تضافرت عوامل عدة لتساهم في ذلك الصعود: حالة استثنائية من عدم وجود مؤسسات إقطاعية، وطبقة من رجال الأعمال الرياديين تحولوا إلى حكام وبنوا معظم بلدهم بوساطة ردم البحر، وهو تقليد من الملاحة أثراه صراع مستميت لهذه الدولة الصغيرة في وجه إمبراطورية قوية، وتجارة قائمة على مهارات الملاحة وبناء السفن والإنتاج الحرفي والتسويق التجاري.

في خضم أعوام الصراع الطويلة (من سبعينيات القرن السادس عشر إلى عام 1648) لنيل الاعتراف بالاستقلال عن إسبانيا، أصبحت هولندا بدورها دولة إمبريالية على مستوى عالمي. وبما أن البرتغال كانت تحت حكم الإسبان بين عامي 1580 و1640، عاملت هولندا الممتلكات البرتغالية ما وراء البحار بوصفها ممتلكات للعدو، وهاجمتها بشكل منتظم، وانتزعت بسرعة جميع الممتلكات البرتغالية في إندونيسيا، وتمكنت باستخدامها طرائق شديدة القسوة من فرض احتكارها تجارة البهارات من ذلك الأرخبيل [(294)]. ولكن حتى بعد استقلال البرتغال عن إسبانيا وإعلانها دوق بارغانزا ملكًا على البلاد وتوقيعها هدنة مع هولندا، رفض الهولنديون أن يسلموا المناطق التي احتلوها. بل تجاهل مسؤولو شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الغربية احتجاجات المجلس الأعلى الحاكم لهولندا، ورفضوا تسليم الأقاليم التي انتزعوها من البرتغاليين [(295)]، مع العلم أن البرتغاليين نجحوا في البرازيل في طرد الهولنديين من باهيا وبيرنمبوكو، ولكن الهولنديين تمكنوا من الاحتفاظ بالمناطق السيلانية التي طردوا البرتغاليين منها، كما أنهم أفلحوا في طرد البرتغاليين من مرافئ ساحل مالابار في الهند.

بعد وصول هولندا إلى ذروة قوّتها بين عام 1648، وهو العام الذي توصلت فيه أخيرًا إلى عقد معاهدة سلام مع إسبانيا، وعام 1672، دخلت في وقت واحد في حربين مع اثنتين من كبريات خصومها، إنكلترا وفرنسا. وفي النهاية، أنقذ تحالفها مع إنكلترا وصعود وليام أورانج، الحاكم الهولندي، إلى

العرش الإنكليزي بعد ما سُمي «الثورة المجيدة» لعام 1688، هولندا من أن تصبح محمية فرنسية، إلّا أن هولندا ما لبثت أن دخلت في القرن الثامن عشر في مرحلة من التدهور السريع شمل قوتها السياسية والاقتصادية على حد سواء.
تعد أسباب سقوطها السريع، وخضوعها في النهاية لفرنسا ومن ثم إنقاذها كدولة مستقلة بعد تهاوي الإمبراطورية النابليونية، أكثر تعقيدًا من أسباب صعودها؛ ومن ذلك تنافسها مع دول أكبر كثيرًا مثل فرنسا وإنكلترا، التي تعلمت جزئيًا من الجمهورية الهولندية وتمكنت من تنظيم وتعبئة أعداد هائلة من الجنود وتمويلهم. ومن ذلك أيضًا تحوُّل طبقتها الحاكمة إلى مُموِّلين كانوا أحيانًا يقرضون العدو أموالًا، وتدهور بعض سلعها الرئيسة في وجه المنافسة الخارجية. وسأركز على وجه واحد من علل الجمهورية، وهو الفشل في إعادة الإنتاج الاجتماعي لليد العاملة بغية تغطية حاجات الاقتصاد الهولندي منذ نهاية القرن السابع عشر، وسأدرس المسائل المتعلقة بهذه المشكلة في الفصل السادس.
في هذه المرحلة من النزاع بين القوى الأوروبية، نشهد أساسًا صراعًا بين أنظمة ذات حكم مطلق، باستثناء حالات الجمهورية الهولندية وإنكلترا منذ ما سمّي الثورة المجيدة لعام 1688. كانت الأنظمة المطلقة هذه تعمل وفق قواعد اجتماعية مختلفة؛ فإسبانيا كانت تعمل أساسًا من خلال المؤسسات الإقطاعية، وكان على الملك أن يجري مفاوضات بين العديد من المصالح الراسخة. أمّا في إنكلترا، فإن الملوك اعتمدوا منذ هنري الثامن على طبقة النبلاء الذين حصلوا على ثرواتهم ومعظم سطوتهم من مصادر ملكية. ولم يكن هؤلاء النبلاء يتمتعون بكثير من الامتيازات القانونية التي حُرم منها الناس العاديون. وبالتالي، كان هناك حراك أوسع بين هذه الطبقة والمصرفيين والأمراء التجار الذين استفادوا من توسع التبادل التجاري في الداخل والخارج. وكان هناك تضارب مصالح بين الأقطاب الذين اعتمدوا في معظم نفوذهم على علاقتهم بالبلاط وغيرهم من ملّاك الأراضي والتجار، الذين رأوا أن طموحاتهم السياسية ومشروعاتهم المربحة مُحاصرة بفعل الاستخدام الاعتباطي للامتيازات الملكية. هذا الصدام بين مجموعتين مختلفتين، من الأقطاب والنبلاء الراسخين من جهة، والطبقة العريضة من مالكي الأراضي الذين شعروا بأنهم مضطهدون بالاقتطاعات المالية الملكية من جهة أخرى، أطلق شرارة الحرب الأهلية الإنكليزية في أربعينيات القرن السابع عشر.
في فرنسا، بلغ الحكم المطلق ذروة جديدة في ظل حكم لويس الرابع عشر. وفي السويد، أخضعت الملكية طبقة النبلاء لإرادتها في ظل حكم كارل الحادي عشر وكارل الثاني عشر، وفقدت سيطرتها بعض الوقت، ثم ما لبثت أن استعادتها في نهاية القرن الثامن عشر. وعُرفت إسبانيا في

القرن السادس عشر وفرنسا في ظل حكم لويس الرابع عشر بكاثوليكيتها غير المتسامحة التي تبناها البلاط والكنيسة. أمّا إنكلترا في ظل حكم الثيودوريين من هنري السابع إلى جيمس الأول، فكانت معادية للكاثوليكية بشراسة، واكتسب العداء للكاثوليكية زخمًا جديدًا في ظل حكم وليام أورانج. وفي السويد كانت الديانة الوحيدة المسموح بها هي البروتستانتية اللوثرية. وبالتالي، فإنه يصعب وصف هذه الحقبة بحقبة توسع في الحريات لعموم السكان، باستثناء حالتي إنكلترا وهولندا. ولكن حتى في هاتين الحالتين فإن حريات الأقليات الدينية أو المنشقين كانت مقيدة بشدة في القانون [296]. وإذا كان السير وليام تمبل قد أُعجب في القرن السابع عشر بالتسامح الديني الهولندي، وفولتير أُعجب بالتسامح الإنكليزي مع الأقليات [297]، فلم يكن ذلك إلّا مقارنة بفظائع محاكم التفتيش والنظام غير المتسامح للويس الرابع عشر المفروض على طبقة عليا تتجه أكثر فأكثر إلى أن تكون معادية للإكليروس. إلّا أن من المؤكد أن التسامح الديني كان مفيدًا للتجارة، فكلٌّ من هولندا، عندما كانت في أوجها، وبريطانيا استفاد كثيرًا منذ القرن الثامن عشر من هجرة التجار والحرفيين المهرة الفارّين من الاضطهاد الديني.

إن الدولة التي تتمتع بثقة قطاعات السكان الملّاكين، خصوصًا مصرفييها، تتمتع بميزة أخرى تمتاز بها عن الدول المطلقة [الاستبدادية] التي يتنكر فيها الملوك لديونهم، وهذه الميزة تحديدًا هي أنه يمكنها استحداث منظومة ائتمان عامّ يمكنها الاعتماد عليها في حالات الطوارئ، ولا سيما في أوقات الحرب. وكانت إنكلترا وهولندا أكثر نجاحًا بمقدار كبير من فرنسا أو من أباطرة الهابسبورغ في استحداث منظومة ائتمان كهذه [298].

تابعنا بشكل رئيس كيف انبثق نظام الدولة الأوروبي من خلال التنافس المسلح على الأرض والتجارة والأسواق والإتاوات الاستعمارية. وهي رواية تروى من حيث استراتيجيات الحكام الذين لم يكونوا يملكون السلطة العسكرية والسياسية فحسب، بل أيضًا سلطة فرض أيديولوجيات هيمنة للطاعة والامتثال، وتعزيز ثقافة اللامساواة حتى في الوقت الذي كان يتحطم فيه كثير من شعارات عدم المساواة في المكانة والتي تتسم بها الإقطاعية بفعل تقدم الرأسمالية. ومع ذلك، كان الناس العاديون الذين كوّنوا بشكل متزايد جحفل الطبقة العاملة المحروم، والذي شكّل بالمعنى الحرفي وقودًا لحروب القوى الأوروبية، يواصلون نضالهم من أجل عالم يمنح عدالة منصفة لكل إنسان، حتى عندما انتهى معظم هذه النضالات إلى الفشل.

على سبيل المثال، في أربعينيات القرن السابع عشر خلال الحرب الأهلية الإنكليزية، كان هناك كثير من الأدبيات السياسية تطالب بالمساواة للناس أجمعين [299]. وإذا كانت طبقة النبلاء الكرومويليّين [نسبة إلى أوليفر

كرومويل] قد هزمت «جماعة الحفارين» [300] و«التسويديون» [301]، وأدت الحرب الأهلية إلى توطيد حكم مُلّاك الأراضي لإنكلترا، فإن ذلك الصراع شكّل الضربة القاضية للإقطاعية. زد على ذلك أن أفكار رجال من أمثال هنري إيرتون وجيرارد ونستانلي بقي في ذاكرة الناس واستمر يتردد إلى أن قام وليام بليك أو توم بين بإعطاء دفعة جديدة لمطالب العمال المأجورين بالحرية والمساواة. وكثيرًا ما قام البحارة وغيرهم من العاملين في رحلات الإبحار والعبيد في المزارع في عصر الرأسمالية التجارية بالثورة على مضطهديهم [302]. هكذا، فإن المشروعات البحرية للرأسمالية التجارية هي التي مهدت بشكل أساسي للجمهورية السوداء الأولى في سانتو دومينغو ولاندلاع الثورة الفرنسية. وبالتالي، فإن حصر اهتمامنا في الظاهر من قمم السلطة سيعمينا عن الأسباب ذات الطبيعة الدفينة لكثير من تلك التغييرات، حتى في تلك المناطق النائية. ويكاد المؤرخون ذوو النزعة المركزية الأوروبية لا يشيرون إطلاقًا إلى تلك العوامل، فيما أشرت أحيانًا إلى بعضها، إلّا أن دراسة أكثر اكتمالًا يجب أن تعطيها اهتمامًا أكبر مما تسمح به هذه الدراسة.

المهمة الحضارية وماكينة الحرب الأوروبية في عصر رأس المال التجاري

أشرت سابقًا إلى نظرية إلياس بشأن المهمة الحضارية المصاحبة لعملية تكوين الدولة في أوروبا وباقي مراحل الحكم المطلق ونمو البيروقراطيات العقلانية. ويثير مؤلَّفه هذا حسًّا عميقًا بالحزن والندم من زاوية أنه كتب مجلداته عن «عملية التحضير» [303] في ظل الإرهاب النازي في ألمانيا وأوروبا الوسطى. ويبّن في مؤلَّفه ذاك أن عملية تكوين الدولة تنطوي على تعزيز القوة القتالية للدولة والطبقات العليا في وجه العدو الخارجي، وتنطوي في الوقت نفسه على تخفيف وقع العدوانية الخاصة من جانب اللوردات الإقطاعيين أو أقطاب أصحاب الأراضي ووكلائهم ضد مواطنيهم. وتضمّن الجزء الثاني من عملية التحضير اعتماد السياسيين والبيروقراطيين وأعضاء الطبقات الوسطى الصاعدين أو الطموحين سلوكات حاشية البلاط المجامِلة. كما افترض إلياس أن انتشار الاقتصاد النقدي وانحدار نمط عيش الكفاف ركزا الثروة في أيد قليلة وألقى بالفلاحين الذين لا يملكون الأراضي، بل وبكثير من الفرسان التقليديين الذي لم يرثوا ثروة تُذكر، إلى سوق الجنود المرتزقة النامي [304]. ومن المؤكد أن تخلّف الأجور عن الأسعار وتكاثر الذين لا يملكون أرضًا جعلا حياة الناس رخيصة لدى القوى الناهبة في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر.

ركز إلياس أساسًا على نعومة الأخلاق في صفوف البيروقراطية والسياسيين في القرن السابع عشر. بيد أن كاستيليوني وديلا كاسا وغيرهما من كتاب

القرن السادس عشر، ألّفوا كتبًا عن قواعد اللياقة والسلوك الاجتماعي لرجال البلاط الحاليين والمستقبليين، فأكد كاستيليوني الارتباط الوثيق بين الأهداف الإنسانوية للتعليم والسلوك الصحيح لرجال البلاط والأمراء. وبحسب هذا الكاتب، فإن «على الرغم من أن المهمة الرئيسة والحقيقية لهؤلاء هي مهمة تختص بالسلاح»، يجدر أن يكونوا حائزين ثقافة رفيعة، «ويتحدثون ليس باللاتينية فحسب ولكن باليونانية أيضًا»، «ومطلعين بشكل أكثر من مقبول على العلوم التي نسمّيها الإنسانيات» (305). وفي إنكلترا والمستعمرات البريطانية في أميركا الشمالية التي أصبحت في ما بعد الولايات المتحدة، وضع جون لوك أيديولوجيا للتعليم بوصفها الوسيلة الصحيحة لتنشئة البشر تنشئة اجتماعية (306). ففي كتابيه Thoughts on Education (**أفكار حول التعليم**) (1693) وTwo Treatises of Government (**أطروحتان حول الحكومة**) (1693)، اعترض على حق الأب في التعامل مع أطفاله كعبيد له، وفرض عليه واجب تعليمهم الكياسة (المدنية) حتى انتهاء فترة تتلمذهم. ومع أن لغة لوك شمولية، فإن معظم التعليمات التفصيلية إنما تلائم أبناء السادة المهذبين (الجنتلمن) وأرباب الممتلكات. ولم يكن للنساء ولا للرجال من غير المُلّاك مكان في خطته التعليمية. وأكد لوك وجهة نظر إلياس المتعلقة بكيفية إصلاح الأخلاق في هذه القرون، إلّا أنه شدد على ضرورة التدريب الصحيح على استخدام المرحاض الذي يبدو أنه كان مفقودًا في أيامه حتى في الأوساط الأرستقراطية (307).

وفرت الدول ذات الحكم المطلق مساحة أكبر لممارسة السلوك المتحضر في الوطن، بوصفه الجانب المقابل للوحشية الجامحة في الخارج (308).

علينا أن نميز بين نوعية التحضُّر الذي مرت به الطبقات الحاكمة ونوعية التحضر أو التلطيف الذي أخضع له المحكومون، خصوصًا في المستعمرات التي يسكنها غير البيض؛ إذ عُلّم الحكام كيفية الحكم (309)، وأرغم المحكومون بوساطة السلاح، ومن ثم دأب الحكام على إشاعة أيديولوجيا تشدد على عدم صلاحية المحكومين لحكم أنفسهم. وكان من الطبيعي أن يشمل التكييف [الإشراط] الأيديولوجي للحكام (الذكور) الاستعداد للحرب وللموت المحتمل.

في بريطانيا القرن الثامن عشر (وجارتها فرنسا)، عندما رفض الناس العاديون أن يقبلوا بما سعت إليه القلة المتحضرة من خصخصة ما اعتُبر إرثًا عامًا، ردّت الدولة بإقرار قوانين قاسية جدًا، وبتجريم السرقات التافهة والتعدي العارض على الممتلكات (310).

كانت الحرب التي تخدم دولة تنحو نحو التمركز والتوسع، وبرجوازية مندفعة ومتعطشة للنهب، هي المرافق الدائم لعملية التحضر؛ فالحرب والنفقات العسكرية والضرائب التي تسعى إلى تغطيتهما والدمار الناتج من التحركات

العسكرية كانت من ضمن الأسباب الرئيسة للركود الديموغرافي في أوروبا القرن السابع عشر. إلى ذلك، كان شبح الحرب حاضرًا دائمًا في تدابير الحكومة المالية، وفي تجنيد القوى العاملة للجيش والبحرية، وفي انخفاض مستويات التغذية، وفي خطر الاستسلام للأمراض بوجود فشل موسم الحصاد أو انتشار الأوبئة [(311)]. وعندما كان احتياطي الحبوب يُستنزف جراء فشل موسم الحصاد أو القروض المالية أو التحركات العسكرية، كانت مستويات التغذية تهبط، والأوبئة تنتشر مسببة زيادة في معدل الوفيات.

من تلك الأوبئة الطاعون الدبلي والجدري والتيفوس والأنفلونزا. وفي فرنسا: شهدت محافظة أنجو الفرنسية كثيرًا من موجات الطاعون في الأعوام 1583 و1605 و1625، والزحار في عامي 1639 و1707. أمّا إشبيلية، مركز الاقتصاد الإسباني الإمبراطوري، فقد ضُربت في الأعوام 1599-1600 و1616 و1648-1649، ولم تشف من الوباء الأخير. وفي شمال إيطاليا، أدت موجات الطاعون في الأعوام 1576-1577 و1630 إلى نقص في اليد العاملة، وتسببت بفرار الموسرين من المدن، الأمر الذي فاقم مشكلات الصناعة الإيطالية التي كانت تعاني المتاعب أساسًا» [(312)].

علاوة على ذلك، كان دأب الرأسمالية دائمًا، أدت إلى مزيد من الطلب من خلال النفقات المهدورة، خصوصًا النفقات العسكرية منها، إضافة إلى الاستثمار الإنتاجي. وإذا كان ذلك يصح في القرن السابع عشر فإنه يصح أيضًا في القرن العشرين.

تركز معظم الإنفاق الحكومي في هذه الفترة على بندين رئيسين: النفقات العسكرية ونفقات البلاط والموظفين الرسميين. وكان البند الأول هو الأهم كثيرًا؛ إذ إنه كان يستنزف في أعوام السلم ما يزيد على نصف الموازنة الفرنسية، وكان الدَّين العام لمعظم الدول ناجمًا برمّته عن العمليات العسكرية [(313)].

كان السبب في النفقات العسكرية الهائلة يعود إلى كثرة الحروب في تلك الحقبة من جهة، والمعايير الجديدة للجهوزية العسكرية المسلحة من جهة أخرى؛ ذلك أنه حتى نحو عام 1600 نادرًا ما كان يوضع في الميدان جيش يزيد على 30 ألفًا. إلى ذلك، كانت الجيوش مؤلفة بشكل رئيس من جنود مرتزقة ومُجندين يجمعهم متعهد عسكري بشكل موقت. وأدت التجديدات في الجيشين الإسباني والفرنسي إلى التقليل من المرتزقة، وإلى الحفاظ على جيش دائم أكثر عددًا. وفي أواخر القرن السابع عشر، بات لدى فرنسا، التي كانت تحتفظ بأكبر عدد من القوات الدائمة، 150 ألف جندي في أوقات السلم. وكانت قوّتها العسكرية تصل في أزمنة الحرب (التي كانت تبلغ نصف عدد الأعوام الكلي تقريبًا) إلى 400 ألف جندي. وكانت نسبة مثل هذه الجيوش تفوق الـ 5 في المئة من عدد السكان الذكور الذين تراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والأربعين عامًا. ووصل الجيش السويدي في أوج قوته

إلى 110 آلاف جندي، وارتفعت القوة الاعتيادية للجيش البروسي من 29 ألف جندي في عهد فريدريك وليام، «الناخب الكبير»، إلى أكثر من 83 ألف جندي في عهد الملك فريدريك وليام الأول في عام 1739[(314)].

تُظهر البيانات الآتية التي أوردها باركر التكلفة المروعة التي تكبدتها أبرشية بيغديو جراء تدخّل غوستاف أدولف، في حرب الثلاثين عامًا[(315)]: في عام 1620 قدمت الأبرشية 36 جنديًا للحروب، وفي عام 1639 قدمت 36 جنديًا آخر.. ولكن في الفترة بين هذين العامين جُنّد 230 رجلًا ماتوا جميعًا في الخدمة، باستثناء 15 جنديًا (منهم خمسة سُرحوا لأنهم معاقون إلى حد لا يسمح لهم بالاستمرار في الخدمة). وفي الوقت نفسه، انخفض عدد الذكور المتاحين للخدمة العسكرية ولمّا يُجندوا بعد إلى حد بالكاد كانوا يكفون تسيير اقتصاد القرية.

الجدول (4-1): الزيادة في القوى العاملة العسكرية في البلدان الأوروبية، من العقد الثامن من القرن الخامس عشر حتى العقد الأول من القرن الثامن عشر (الأرقام بالآلاف)

العقد/القرن	الملَكية الإسبانية	الجمهورية الهولندية	فرنسا	إنكلترا	السويد
8/15	20	غ. م.	40	25	غ. م.
6/16	150	غ. م.	50	20	غ. م.
10/16	200	20	80	30	15
4/17	300	50	150	غ. م.	45
6/17	100	غ. م.	100	70	70
8/17	70	110	120	غ. م.	63
1/18	50	100	400	87	100

غ. م. = غير متوافر.
المصدر: G. Parker and L. M. Smith (eds.), The General Crisis of the Seventeenth Century (London: Routledge and Kegan Paul, 1978), p. 14.

هكذا، فإن تقدّم الرأسمالية في أوروبا يمكن أن يكون قد استمد قوّته من نشوب الحروب المتعددة الأطراف وتتجيرها بفعل تنامي التجارة المتعددة الأطراف وعسكرتها. يعطي الجدول (4-1) فكرة عن ارتفاع عدد الجنود لدى الدول الأوروبية المختلفة بين سبعينيات القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر.

لم تقتصر الزيادة في جيوش القوى الأوروبية وأسلحتها البحرية على عدد الجنود، بل إن تكلفة إعداد الجندي أو البحّار للمعركة ازدادت أيضًا بشكل درامي؛ ففي عام 1630، تضاعفت تكلفة الإعداد خمسة أضعاف عمّا كانت عليه قبل قرن [(316)]. وكان الاستعداد المستمر للحرب وخوض الحرب نفسها في تلك البلاد يعني خسارات كبيرة في الأرواح، في وقت لم تكن قواعد الصحة والنظافة معروفة، ولم تكن المضادات الحيوية قد اكتُشفت بعد. وإذا كانت التقديرات الأولى بشأن الكارثة الديموغرافية التي تسببت بها حرب الثلاثين عامًا في ألمانيا (والتي تقدَّر الخسارة فيها بين نصف عدد السكان وثلثيهم) تبدو الآن مبالغًا فيها، فإن تقديرات متحفظة لا تزال تقدّر الخسارة في عدد السكان في الإمبراطورية الرومانية المقدسة بنحو 15 إلى 20 في المئة من السكان: «من نحو 20 مليونًا قبل الحرب إلى حوالى 16-17 مليونًا بعدها» [(317)]. وكانت هناك مؤشرات قليلة تدل على تحسن الإنتاجية الزراعية في أوروبا الغربية في القرن السابع عشر [(318)]، بيد أن مؤشرات أخرى، بما فيها الأسعار ونسبة المحصول إلى البذور، دلت على ركود في الزراعة التي تعتمد عليها معيشة ما يصل إلى 85 في المئة من السكان. ووفقًا لستينسغارد [(319)]، يجب ألّا نحصر أسباب أزمة هبوط المحاصيل وهبوط الأسعار في القرن السابع عشر «في الظروف المناخية السيئة أو الضغط السكاني - ففي هذه الحال يُفترض أن تواصل الأسعار ارتفاعها - بل وفي عدم قدرة السكان على شراء الحبوب، وعجزهم عن البقاء في قيد الحياة. وأخيرًا، إذا نظرنا إلى القطاع العام واعتبرنا الحماية نوعًا من الخدمة، بالمعنى الذي تشير إليه الكلمة في النظرية الاقتصادية، فإنه لا يعود لمسألة أزمة القرن السابع عشر برمّتها أي صدقية؛ إذ لم تكن إسبانيا في أي وقت محمية كما كانت في عهد فيليب الرابع، ولم تكن ألمانيا في أي وقت محمية كما كانت خلال حرب الثلاثين عامًا، ولم تكن فرنسا في أي وقت محمية كما في عهد الكرادلة ولويس الرابع عشر. كان إنتاج الحماية في القرن السابع عشر هو ’القطاع الرائد‘».

وكما سبق أن رأينا، فحتى في هولندا، التي كانت في أربعينيات القرن السابع عشر أقوى قوة بحرية واقتصادها أكثر الاقتصادات الأوروبية الغربية ازدهارًا، أصيب عدد سكانها بركود في أواخر القرن السابع عشر، ثم ما لبث أن هبط في النصف الأول من القرن الثامن عشر [(320)]. وحتى في إنكلترا، التي شكّلت استثناء جزئيًا عن النسق الأوروبي الغربي، لم يُتوصل مرة أخرى إلى مستوى عدد السكان الذي كان في عام 1651 حتى عام 1731[(321)].

أدت حالة الاستعداد العسكري الدائمة إلى نقص في الأرواح حتى عندما لم تكن هناك حرب فعلية؛ ذلك أن إيواء السكان المدنيين للعسكر، ونهب الجنود للناس العاديين خلال انتقالهم من مكان إلى آخر للقتال أو الاستراحة، زادا من انعدام الأمان ومن خطر الموت. إلى ذلك، كان الجنود حتى في أوقات السلم يموتون بنسبة أكبر من نسبة وفيات المدنيين جراء اكتظاظ الثكن وعدم نظافتها؛ فقدّر هوديل [(322)] وفيات الجنود في الكتيبة المتمركزة في جزيرة فرنسا [موريشيوس] بين حروب عامي 1766 و1796 بأنه أعلى بمُعامل اثنين، وصولًا إلى مُعامل 4.68 في جميع الفئات العمرية من 15 إلى 64 عامًا مقارنة بعدد السكان العام للذكور في فرنسا للفئات العمرية نفسها.

لم أدخل في تاريخ النزاعات المفصَّل في أوروبا بين معاهدة أوترخت (1713) ونهاية الحروب الفرنسية - البريطانية في عام 1815، التي أرست السيادة العسكرية والسياسية البريطانية في أوروبا. وليس ثمة حاجة إلى تكرار القول إنه كانت للحرب آثار سلبية كبيرة في حالة الناس العاديين. وقد شهد القرن التاسع عشر احتلال القوى الأوروبية معظم آسيا وأفريقيا، وإنشاء ملحقات سياسية مباشرة أو دول عميلة في هاتين القارتين. كذلك شهد القرن التاسع عشر ظهور دولة بروسيا البيروقراطية - العسكرية بوصفها دولة حاكمة على ألمانيا. وكان لهذه الدولة أن تؤدي لاحقًا دورًا رئيسًا في الحربين العالميتين في القرن العشرين، وفي تمجيد نظام الحكم الفاشي.

النمو الاقتصادي الأوروبي في حقبة رأس المال التجاري

شكلت الحرب والأوبئة والمجاعة المعالم السائدة في أوروبا بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. ويبدو أن إنكلترا نجت من المجاعات الكبيرة منذ القرن الثامن عشر؛ إذ وفر «قانون [إغاثة] الفقراء» الإنكليزي حماية أولية للفقراء من الموت جوعًا. ولكن حتى في إنكلترا، كان نقص المؤن أو الطفرة في الأسعار يؤديان إلى حدوث أعمال شغب؛ ففي عامي 1766-1767، أُرسل 3000 جندي لقمع أعمال شغب سببها الطعام في سومرست

وولتشاير [323]، إلّا أن التقدم الاقتصادي كان يجري في إنكلترا وفرنسا وغيرها من مناطق أوروبا الغربية الأصغر من طريق عمليات التتجير والتخصص والتسييل. وسمّيت هذه العمليات أحيانًا الديناميات السميثية [324] بفعل عرض آدم سميث المعياري في كتابه **ثروة الأمم** [325]**.** ولكن كثيرين من الكتّاب كانوا قد حللوها بشكل مكثف قبل سميث [326] فكان أن أدت تلك العمليات إلى تقسيم واسع للعمل بين المؤسسات التجارية والصناعات وقطاعاتها الفرعية وبين المناطق والمدينة والريف وبين البلدان المختلفة. وأدى التخصص في العمليات داخل المؤسسة الواحدة إلى تطور مهارات المشغلين، كما أدى تخصص المؤسسات إلى خفض التكلفة وتحسين المنتوجات، والتخصص في المناطق إلى خلق اقتصادات تكتلية [وفورات تَجمُّع] خارجية، وأدى التخصص لدى البلدان إلى ادخارات هائلة، ذلك أن البلدان المختلفة كانت تتمتع بمخزونات مختلفة من المواد الخام، ومهارات عمال موروثة أو مطورة في شتى خطوط الإنتاج، وما إلى ذلك.

تلقى هذا التخصص مساندة مؤسسات من قبيل شبكات الائتمان والتسويق، وظهور الشركات المساهمة التي تستفيد من ميزة رأس المال الكبير للتغلب على الشكوك الحتمية [المصاحبة للأعمال التجارية]، ووفورات الحجم، في بعض الحالات، الناتجة من مزيد من التخصص ضمن المؤسسة نفسها. وساعد في النزوع إلى التخصص توسع التجارة الدولية، وتدفق المعادن الثمينة من الأميركتين واليابان وبعض مناطق أوروبا وأفريقيا. واستخدم المصرفيون والممولون هذه التدفقات لبناء شبكاتهم الائتمانية، وفي فترات النمو السكاني عمل الطلب المتزايد على تنشيط التدفقات التجارية والإنتاجية. وعملت إمدادات السلع الاستهلاكية المتنوعة والآتية من المناطق الأخرى في العالم والسلع التي كانت تنتجها مزارع العبيد في الكاريبي، وأجزاء أخرى من الأميركتين، على حفز الاستهلاك لدى الناس العاديين. كما اتجهت الطبقات الوسطى الموسرة والطموحة إلى التجديد في بيوتها وأثاثها وسلعها الاستهلاكية.

مع ذلك، قبل تطوير الطرق المائية الداخلية والطرقات الصالحة لجميع التقلبات في الطقس، وقبل التغييرات الاجتماعية وشبكات الائتمان الوطنية والدولية، ازدادت كثافة التبادلات الاعتيادية داخل «دوائر التبادل» - بحسب العبارة التي استحدثها جين موفرت [327]. وكانت هذه الدوائر ترتبط على الحدود بوساطة تجار المسافات الطويلة ومموليهم، ولكنهم كانوا عرضة من وقت إلى آخر لضرر كبير نتيجة أزمات المعيشة. إلى ذلك، غالبًا ما كانت عمليات التبادل السوقي تنقطع وتتباطأ بفعل الحروب والكوارث الديموغرافية والنقص في المعادن الثمينة. وكان يمكن التخفيف من حدة هذا النقص بابتكار أدوات ائتمانية، مثل الأوراق المصرفية والعملات الرمزية المحلية التي يصدرها كبار المشغلين، ونظام الأجر العيني [328] ولكن المعادن

الثمينة ظلت هي الوسيلة النهائية لتسوية الحسابات في التجارة العالمية، وكان من الممكن أن يؤدي النقص في هذه المعادن إلى ظهور مشكلات حادة.

ربما كان من الممكن أن يوفر عدد السكان الأكبر كثيرًا في فرنسا قاعدة أفضل للديناميات السميثية، إلّا أن بريطانيا كانت هي الرائدة في تأسيس المصانع الكبيرة العاملة بشكل متزايد على الفحم والبخار بدلًا من الماء والريح، أو قوة العضلات البشرية والحيوانية. وأدى هذا إلى قطيعة حاسمة في أنساق التخصص بين بريطانيا وفرنسا أو بين بريطانيا والصين. وعبّر كثير من المؤرخين [329] عن تشكيكهم بالتفوق المزعوم للأداء الاقتصادي الإنكليزي، مقارنة بفرنسا في القرن الثامن عشر. وأظهر بعض تقديرات روستو [330] أنه إذا كان مؤشر دخل الفرد في فرنسا 127 في عام 1780، مقارنة بـ 100 في عام 1700، فإن دخل الفرد في إنكلترا في عام 1780 كان 129 مقارنة بالعام نفسه. وسأحاج لاحقًا، وبشيء من التفصيل، لأثبت أنه جرى قبل اقتصاد المصنع والثورة الصناعية القائمة على الموارد المستهلكة، أن اشتركت بلدان أوروبا الغربية والبَلدان الأكبر من حيث عدد السكان، الهند والصين، في عدد من التماثلات أكثر مما يعترف به بعض المؤرخين [331].

(235) J. Burckhardt, The Civilization of the Renaissance in Italy: An Essay, Trans. from the German by S. D. C. Middlemore (London: Phaidon Press, 1950; [1860]).

(236) Ibid., p. 2.

(237) Q. Skinner, The Foundations of Modern Political Thought, vol. 1: The Renaissance (London: Cambridge University Press, 1978).

(238) W. H. McNeill, The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society Since A.D. 1000 (Oxford: Blackwell, 1983), chap. 3, and J. R. Hale, War and Society in Renaissance Europe, 1450-1620 (London: Fontana, 1985), chaps. 2 and 8.

(239) Hale, War and Society, chaps. 7 and 9.

(240) M. Bloch, Feudal Society, 2 vols, Trans. from the French by L. A. Manyon (London: Routledge and Kegan Paul, 1965); J. R. Hale, «International Relations in the West: Diplomacy and War,» in: G. R. Potter (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 1: The Renaissance, 1493-1520 (London: Cambridge University Press, 1971), pp. 259-263, and McNeill, pp. 65-79.

(241) G. Procacci, History of the Italian People, Trans. from the French by A. Paul (Harmondsworth: Penguin, 1973), chaps. 1-5.

(242) Burckhardt, The Civilization.

(243) Procacci, chaps. 1-3.

(244) J. H. Plumb, «The Prince and the State,» in: J. H. Plumb [et al.], The Penguin Book of the Renaissance (Harmondsworth: Penguin, 1964), p. 33.

(245) Procacci, chap. 4.

(246) J. H. Parry, The Spanish Seaborne Empire (Harmondsworth: Penguin, 1973), chap. 1.

(247) تغير المقصود بالحضارة بمرور الزمن. إن فكرة أن الرجل المتحضر هو الرجل الجيد أخلت مكانها لفكرة أنه يتعين أن يكون متلائمًا مع نوع الحياة المعيشة في مدينة أوروبية. وبالتالي، فإن المتحضرين هم بشكل آلي أولئك الذين ينتمون إلى أوروبا. وتغير العالم المتحضر، فما عاد يشمل جميع

بلدان المسيحيين، واقتصر على بلدان أوروبا المسيحية فحسب، ووجدت المبررات الكلاسيكية والتوراتية لهذا الزعم. وكما قال صامويل برشاس في عام 1925: «يسوع المسيح هو طريقهم وحقيقتهم وحياتهم، والذي أعطى ورقة طلاق لآسيا الناكرة الجميل التي ولد فيها ولأفريقيا التي هرب إليها، ويكاد أن يكون قد أصبح بشكل كلي ووحيد [هكذا في النص] أوروبيًا» يُنظر:

J. P. Cooper, «General Introduction,» in: J. P. Cooper (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 4: The Decline of Spain and the Thirty Years War 1609-48/59 (London: Cambridge University Press, 1970), p. 5.

ظهرت الأيديولوجيا القائلة بأن ثمة حاجة إلى عملية ورسالة تحضيرية لتعزيز أنماط الحكم في عالم يحكمه المال والأسواق والمنافسة التي غالبًا ما تتخذ أشكال الحرب.

(248) J. H. Elliott, Imperial Spain 1469-1716 (London: Edward Arnold, 1963), chap. 3.

(249) E. E. Rich, «Expansion as a Concern of All Europe,» in: Potter (ed.), p. 449.

(250) J. M. Batista i Roca, «The Hispanic Kingdoms and the Catholic Kings,» in: Potter (ed.), pp. 317-319.

(251) E. J. Hamilton, «American Treasure and the Rise of Capitalism,» Economica (1929), and J. M. Keynes, A Treatise on Money, vol. 2 (London: Macmillan, 1930), chap. 30.

(252) K. Marx, Wage Labour and Capital, first published in German in the Neue Rheinische Zeitung (April 5-8 and 11 1849; 1969), p. 164.

(253) D. Felix, «Profit Inflation and Industrial Growth: The Historic Record and Contemporary Analogies,» Quarterly Journal of Economics, vol. 71 (1956), and P. Vilar, «Problems of the Formation of Capitalism,» Past and Present, no. 10 (1956).

(254) Batista i Roca, p. 317.

(255) J. H. Elliott: Imperial Spain; The Revolt of the Catalans: A Study in the Decline of Spain (1598-1640) (London: Cambridge University Press, 1963); P. Anderson, Lineages of the Absolutist State (London: New Left Books, 1974), pp. 60-84, and J. J. TePaske and H. S. Klein, «The Seventeenth-

Century Crisis in New Spain: Myth or Reality?,» Past and .(Present, no. 90 (1981

(256) Elliott, The Revolt of the Catalans, p. 2.

(257) التجارة والتبادل التجاري (trade and commerce): التجارة (trade) هي بيع وشراء السلع والخدمات بين طرفين أو أكثر مقابل النقد والنقد المعادل. أما التبادل التجاري (commerce) فيشتمل على تبادل السلع والخدمات مع الأنشطة. الخدمات المصرفية، والتأمين، والإعلان، والنقل، والتخزين، وما إلى ذلك لتكملة التبادل. (المترجم)

(258) Elliott, The Revolt of the Catalans, chap. 1, and F. Mauro and G. Parker, «Spain,» in: C. Wilson and G. Parker (eds.), An Introduction to the Sources of European Economic .History, 1500-1800 (London: Methuen, 1980), table 2.1

(259) Batista i Roca, p. 317.

(260) ذُكر في:

.Anderson, p. 65n

(261) R. Davis, The Rise of the Atlantic Economies (London: Weidenfeld and Nicolson, 1973), and F. C. Spooner, «The Economy of Europe 1559-1609,» in: R. B. Wernham (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 3: The Counter Reformation and Price Revolution (London: Cambridge .(University Press, 1968

(262) Mauro and Parker, p. 49.

(263) J. H. Elliott, «The Spanish Peninsula 1598-1648,» in: .Cooper (ed.), pp. 438-439, and Mauro and Parker, pp. 37-41

(264) Elliott: The Revolt of the Catalans, chap. 3; «The .Spanish Peninsula,» pp. 466-469, and Parry, chap. 12

(265) Elliott, «The Spanish Peninsula», p. 469.

(266) H. G. Koenigsberger, «Western Europe and the Power of Spain,» in: Wernham (ed.), The New Cambridge Modern .History, vol. 3

(267) Ibid., p. 312.

(268) J. I. Israel, Dutch Primacy in World Trade 1585-1740 .(London: Clarendon, 1989), pp. 29, 232

(269) Mauro and Parker, pp. 46-48.

(270) Elliott: Imperial Spain, and The Revolt of the Catalans; Spooner, «The Economy of Europe,» pp. 67-78, and E. N.

Williams, The Ancien Regime in Europe: Government and Society in the Major States 1648-1789 (Harmondsworth: .Penguin, 1972), chaps. 3-4

.Koenigsberger, pp. 291-318 (271)

R. Mousnier, «The Exponents and Critics of (272) Absolutism,» in: Cooper (ed.), The New Cambridge, and Q. Skinner, The Foundations of Modern Political Thought, vol. 2: The Age of Reformation (London: Cambridge University .Press, 1978), pp. 284-301

R. Mousnier, «French Institutions and Society 1610- (273) 61,» in: Cooper (ed.), The New Cambridge, and Anderson, .chap. 4

.Mousnier, «French Institutions,» pp. 484-489 (274)

.Ibid., p. 493 (275)

.«Ibid., and Spooner, «The Economy of Europe (276)

.Mousnier, «French Institutions,» p. 480 (277)

G. N. Clark, «The Social Foundations of States,» in: F. (278) L. Carsten (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 5: The Ascendancy of France: 1648-1688 (London: Cambridge .University Press, 1961), p. 181

J. Viner, «Power versus Plenty as Objectives of Foreign (279) Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries,» World .(Politics, vol. 1 (1948

J. Lough, «France under Louis XIV,» in: Carsten (ed.), (280) The New Cambridge, and J. De Vries, The Economy of Europe in an Age of Crisis, 1600-1750 (London: Cambridge .University Press, 1976), pp. 200-204

J. A. Lynn, «How War Fed War: The Tax of Violence and (281) Contributions during the Grand siècle,» Journal of Modern .History, vol. 65 (1993), p. 296

.Ibid., p. 297 (282)

P. Goubert: Louis XIV and Twenty Million Frenchmen, (283) Trans. from the French (London: Allen Lane, 1970), chaps. 1 and 15, and The Course of French History, Trans. from the .French (London: Routledge, 1991), chap. 9

(284) E. Le Roy Ladurie, The Ancien Regime: A History of France 1610-1774 (Oxford: Blackwell, 1996), p. 210.

(285) تستند روايتي إلى:

R. M. Hatton: «Scandinavia and the Baltic,» in: J. O. Lindsay (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 7: The Old Regime 1713-63 (London: Cambridge University Press, 1957); «Charles XII and the Great Northern War,» in: J. S. Bromley (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 6: The Rise of Great Britain and Russia 1688-1715/25 (London: Cambridge University Press, 1970); J. Rosen, «Scandinavia and the Baltic,» in: F. L. Carsten (ed.), The New Cambridge; E. A. Beller, «The Thirty Years War» (1970); M. Roberts, «Sweden and the Baltic 1611-54,» in: Cooper (ed.), The New Cambridge; Bromley, The New Cambridge Modern; Anderson, Lineages; J. Black, The Rise of the European Powers 1679-1793 (London: Edward Arnold, 1990), and W. Doyle, The Old European Order 1660-1800, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1992).

(286) Rosen, p. 520.

(287) Black, pp. 17-18.

(288) Rosen, pp. 534-535.

(289) G. Myrdal, Asian Drama (New York: Pantheon, 1968).

(290) Hatton, «Scandinavia», pp. 351-364.

(291) A. E. Imhof, «An Approach to Historical Demography in Germany,» Social History, vol. 4, no. 2 (1979), p. 360.

(292) J. Soderberg, «Real Wage Trends in Urban Europe, 1730-1850: Stockholm in a Comparative Perspective,» Social History, vol. 12, no. 2 (1987).

(293) F. Braudel, Civilization and Capitalism, 15th-18th Century, vol. 3: The Perspective of the World, Trans. from the French by S. Reynolds (London: Collins, 1984), chap. 3; I. Wallerstein, The Modern World-System, vol. 2: Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy 1600-1750 (New York: Academic Press, 1980); J. I. Israel: Dutch Primacy; The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall 1477-I806 (London: Clarendon, 1995); J. L. Van Zanden,

The Rise and Decline of Holland's Economy: Merchant Capitalism and the Labour Market (Manchester: Manchester University Press, 1993), and J. De Vries and A. Van der Woude, The First Modern Economy: Success, Failure, and Perseverance of the Dutch Economy, 1500-1815 (London: Cambridge University Press, 1997).

(294) C. R. Boxer: The Portuguese Seaborne Empire 1415-1825 (Harmondsworth: Penguin, 1973), chap. 5, and The Dutch Seaborne Empire 1600-1800 (Harmondsworth: Penguin, 1973), chap. 4.

(295) Boxer, The Dutch Seaborne Empire, chap. 4.

(296) Le Roy Ladurie, chap. 5, and R. Porter, English Society in the Eighteenth Century, Rev. ed. (Harmondsworth: Penguin, 1990), pp. 174-184.

(297) Porter, pp. 171-172.

(298) للاطلاع على منافع الدَّين العام المدعوم في البداية بسندات شركات المساهَمة الكبيرة، مثل بنك إنكلترا وشركة الهند الشرقية وشركة البحر الجنوبي، ينظر:

D. Defoe, A Tour through the Whole Island of Great Britain, 3 vols., Abridged and Ed. by Pat Rogers (Harmondsworth: Penguin, 1971; [1724-1726]); D. Hume, Essays, Moral, Political and Literary, Part II, reprinted in: D. Hume, Essays Moral, Political, and Literary, ed. by E. F. Miller (Indianapolis, IN: Liberty Classics, 1987; [1752]), pp. 349-365; G. N. Clark, The Seventeenth Century, 2nd ed. (London: Clarendon, 1947), and P. K. O'Brien, «The Political Economy of British Taxation, 1660-1815,» Economic History Review, vol. 41, no. 1 (1988).

(299) C. Hill: The English Revolution: An Essay, 3rd ed. (London: Lawrence and Wishart, 1955), and The World Turned Upside Down: Radical Ideas during the English Revolution (Harmondsworth: Penguin, 1975).

(300) جماعة الحفارين (Diggers): حركة راديكالية بروتستانتية أسسها جيرارد ونستانلي عام 1649. سعت الحركة إلى مقاومة الفقر وسيطرة رجال الكنيسة الكاثوليكية على مقدرات الشعب، ودعت إلى أن الأرض ملك للجميع وإلى إلغاء المال، وتوزيع الثروات الطبيعية على الشعب بالتساوي،

وزراعة الأرض في نظام اشتراكي. وتُعَدّ هذه الحركة أول حركة أناركية اشتراكية في العصر الحديث، وسُمي أعضاؤها الحفارين بسبب محاولاتهم زراعة الأراضي المشاع. (المترجم)
(301) التسويديون (Levellers): حركة سياسية برزت خلال الحرب الأهلية الإنكليزية (1642-1651) شددت على السيادة الشعبية، وتوسيع حق الاقتراع، والمساواة أمام القانون، والتسامح الديني، لكنهم على النقيض من «جماعة الحفارين»، عارضوا الملكية المشتركة. استُخدِم مصطلح «التسويدي» في إنكلترا القرن السابع عشر ازدراء بالمتمردين الريفيين، أو للإشارة إلى الذين قاموا بتسوية السياج بالأرض في أعمال الشغب المناهضة لعملية تسييج الأراضي. (المترجم)
(302) M. Rediker, Between the Devil and the Deep Blue Sea: Merchant Seamen, Pirates, and the Anglo-American Maritime World, 1700-50 (London: Cambridge University Press, 1987), and P. Linebaugh and M. Rediker, The Many-Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the Hidden History of the Revolutionary Atlantic (London: Verso, 2000).
(303) N. Elias: The Civilizing Process, vol. 1: The Development of Manners: Changes in the Code of Conduct and Feeling in Early Modern Times, Trans. from the German by E. Jephcott (New York : Urizen Books, 1978; [1939]), and The Civilizing Process, vol. 2: State Formation and Civilization, Trans. from the German by E. Jephcott (Oxford: Blackwell, 1982; [1939]).
(304) Elias, The Civilizing Process, vol. 2, pp. 8-12.
(305) Skinner, The Age of Reformation, p. 122.
(306) J. Dunn, The Political Thought of John Locke: A Historical Account of the Argument of the «Two Treatises of Government» (London: Cambridge University Press, 1969); J. W. Yolton, Locke: An Introduction (Oxford: Blackwell, 1985), and J. R. Milton, «Locke’s Life and Times,» in: The Cambridge Companion to Locke, Ed. by V. Chappell (London: Cambridge University Press, 1994).
(307) Dunn, p. 203n.
(308) ينظر أيضًا:
«The Etiquette of Atrocity» كما هو مبين في الكتيب الإنكليزي: The Lamentations of German (1638).

والمشار إليه في:
G. Parker (ed.), The Cambridge Illustrated History of Warfare: The Triumph of the West (London: Cambridge University Press, 1993), p. 161.

(309) R. Symonds, Oxford and Empire: The Last Lost Cause? (London: Oxford University Press, 1986)).

(310) E. P. Thompson, Whigs and Hunters: The Origins of the Black Act, Rev. Edition (Harmondsworth: Penguin, 1977), and M. Foucault, Discipline and Punish, Trans. from the French by A. Sheridan (London: Allen Lane, 1977).

(311) De Vries, The Economy of Europe, and G. Parker, The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West, 1500-1800 (London: Cambridge University Press, 1988).

(312) De Vries, pp. 7-8.

(313) Ibid., p. 203.

(314) Ibid., pp. 203-204.

(315) Parker, The Military Revolution, p. 54.

(316) Ibid., p. 61.

(317) تقدير فريدريكس، في:
G. Parker (ed.), The Thirty Years' War (London: Routledge, 1997), p. 188.

(318) P. Bairoch, Cities and Economic Development: From the Dawn of History to the Present, Trans. from the French by C. Braider (Chicago: University of Chicago Press, 1988), pp. 130-133.

(319) N. Steensgaard, «The Seventeenth-Century Crisis,» in: G. Parker and L. M. Smith (eds.), The General Crisis of the Seventeenth Century (London: Routledge and Kegan Paul, 1978), p. 41.

(320) De Vries and Woude, The First Modern Economy, and Van Zanden, The Rise and Decline.

(321) E. A. Wrigley and R. S. Schofield, The Population History of England 1541-1871, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1989; [1981]), pp. 208-209.

(322) J. Houdaille, «La Mortalité (hors combat) des militaires français à la fin du XVIIe et au début du XIXe siècle,» Population, vol. 32, numéro spécial (1977), p. 485.

(323) Porter, p. 100.

(324) R. Bin Wong, China Transformed: Historical Change and the Limits of European Experience (Ithaca; London: Cornell University Press, 1997).

(325) A. Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, 6th ed., reprinted and Ed. by E. R. A. Seligman, vol. 1 (London: J. M. Dent, 1910; [1791]).

(326) على سبيل المثال:

Defoe, A Tour through the Whole Island; Hume, Essays, Moral, and J. Tucker, Four Tracts on Political and Commercial Subjects, 2nd ed. (Gloucester; London: [n. pb.], 1774).

(327) J. Grantham, «Jean Meuvret and the Problem of Subsistence in Early Modern France [Review of J. Meuvret: Le Problème des subsistences à l'époque Louis XIV, Paris, Mouton, 1977],» Journal of Economic History, vol. 49, no. 1 (1989)).

(328) L. S. Pressnell, Country Banking in the Industrial Revolution (London: Oxford University Press, 1956), and Julia de Lacy Mann, The Cloth Industry in the West of England: From 1640 to 1880 (London: Oxford University Press, 1971).

(329) J. U. Nef, «The Industrial Revolution Reconsidered,» Journal of Economic History, vol. 3, no. 1, (1943); R. Roehl, «French Industrialization: A Reconsideration,» Explorations in Economic History, vol. 13, no. 3 (1976), and P. K. O'Brien and C. Keyder, Economic Growth in Britain and France: Two Paths to the Twentieth Century (London: Allen and Unwin, 1978).

(330) W. W. Rostow, How It All Began: The Origins of the Modern Economy (London: Methuen, 1975).

(331) E. L. Jones, The European Miracle: Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1987; [1981]), and D. S. Landes, The Wealth and Poverty of

Nations: Why Some Are so Rich and Some so Poor (London:
.(Little, Brown, 1998

الفصل الخامس: نمو السكان ومعدل الوفيات بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر نظرة أولى

نمو السكان، ومعدل وفيات الرضع، وطول العمر

المعروف أن عدد السكان في أوروبا وفي المستعمرات الاستيطانية الأوروبية في القرن التاسع عشر ازداد أكثر ممّا ازداد في أي منطقة أخرى في العالم. ومع ذلك، ليس ثمة أرضية صلبة تسمح بسحب هذا التباين على القرون التي يُفترض أن الدول الأوروبية أحرزت فيها تقدمًا على القارات الأخرى؛ فهكذا اقتراض إنما يبنى غالبًا على تحيز المراقبين الأوروبيين، ومن بعدهم أكاديميين آخرين من أصحاب المنظور المركز على أوروبا. على سبيل المثال، كان وليام هاريسون مورلاند، المربي والمسؤول البريطاني الذي آمن بشدة بأن الهنود كانوا أفضل حالًا في ظل حكم الإنكليز منهم في ظل حكم المغول، قد قدّر عدد الهنود في عام 1600 بـ 100 مليون نسمة فقط [(332)]. أمّا كينغسلي ديفيس [(333)]، الذي قدّر عدد الهنود في عام 1800 بشكل غير واقعي على نحو منخفض، فتوصل إلى أعداد معتبرة من نمو السكان في ظل الحكم البريطاني، متجاهلًا الأدلة على المجاعات الواسعة الانتشار والقرى المهجورة في الهند في الحقبة السابقة لأول تعداد سكان شامل في الهند في عام 1872. وبالمثل، قلّل عالِم الأنثروبولوجيا الأميركي، ألفريد كروبر، كثيرًا من عدد السكان الأميركيين الأصليين في القرن السادس عشر [(334)].

هذه الملاحظات الأولية ضرورية لوضع نمو السكان في أوروبا في منظور زمني وعالمي صحيح. ويُظهر الجدول (5-1) عدد السكان في ستة بلدان من أوروبا الغربية والجنوبية بين عامي 1500 و1900. كما أضفيت تقديرات منطقية لعدد السكان في الصين وشبه الجزيرة الهندية (الهند وباكستان وبنغلادش). وسنقدم في ما بعد عرضًا أكثر تفصيلًا لتاريخها الديموغرافي.

الجدول (5-1): عدد السكان في مناطق مختارة من العالم (1500-1900) (بالملايين)

المنطقة أو البلد	1500	1600	1750	1850	1900
الصين*	100-150		190-225	420(؟)	400-450
الهند، باكستان، بنغلادش	75-150		160-200		285-295
إنكلترا		4.1	5.7	16.5	
هولندا		1.5	1.9	3.1	
ألمانيا		12.0	15.0	27.0	
فرنسا		19.0	25.0	35.8	
إيطاليا		12.0	15.7	24.8	
إسبانيا		6.8	8.4	14.5	
مجموع البلدان الأوروبية الستة		55.4	71.7	121.7	

* يشير أحدث التقديرات للسكان الصينيين في فترات مختلفة، إلى 125 مليون نسمة في عام 1600 و200 مليون في عام 1600 و200 مليون في عام 1700 و350 مليونًا في عام 1800 و500 مليون في عام 1900، على النحو الوارد في: J. Lee, C. Campbell and Wang Feng, «Positive Checks or Chinese Checks?,» Journal of Asian Studies, vol. 61, no. 2 (2002), p. 600.

المصدر:

J. D. Durand, «Historical Estimates of World Population,» Population and Development Review, vol. 3, no. 3 (1977),

table 2; J. Chesnaux, M. Bastid and M.C. Bergère, China from the Opium Wars to the 1911 Revolution, Trans. from the French by Anne Destenay (New York: Pantheon Books, 1976), chap. 1; M. Livi-Bacci, Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History (London: Cambridge University Press, 1991), table 2.

كان معظم التقديرات الأوروبية لما قبل عام 1750 تخمينيًا إلى حد كبير، ويقوم على العمل الرائد من جانب وليام ويلكوكس، الديموغرافي الأميركي، وألكسندر كار سوندرز، الديموغرافي البريطاني، الذي سار على خطاه. وكان كثير من هذه التقديرات متأثرًا بالنزعة المركزية الأوروبية [(335)]. على سبيل المثال، كتب ويلكوكس في عام 1906: «ليس هناك في تاريخ القرون الأخيرة ما هو أكثر بروزًا من زيادة عدد السكان في العالم، وكان مستوى هذه الزيادة نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتوسع أوروبا» [(336)]. وأدت هذه النزعة عامة إلى تقديرات منخفضة لعدد السكان ومعدل نمو السكان في معظم الأقاليم غير الأوروبية قبل اتصالهم بأوروبا. إلى ذلك، جرى بصورة عامة إهمال التأثير السلبي لهذا الاتصال، وبالتالي الاستعمار، ولا يزال تحامل مماثل يؤثر في تقديرات معدل الدخل الفردي للشعوب غير الأوروبية لما قبل القرن العشرين، والذي قام به حتى بعض أكبر المرجعيات المعترف بها مثل أنغوس ماديسون [(337)]. ولعل أفضل تقدير لعدد سكان الهند (بما فيها باكستان وبنغلادش) في عام 1600 هو لكينغسلي ديفيس، ويبلغ 125 مليونًا [(338)]. ويقع هذا الرقم بين الـ 140 مليونًا الذي أورده عرفان حبيب [(339)] والـ 116 مليونًا الذي توصل إليه غوها [(340)]. ولدينا لعام 1750 تقدير من تقديم باتاتشاريا [(341)] يبلغ 190 مليونًا، وتقدير وسطي بالرقم نفسه من دوراند [(342)]. وبالتالي، فإن معدل النمو الضمني للسكان الهنود هو 52 في المئة، ويكاد يكون مساويًا لضعفي معدل البلدان الأوروبية الستة بين عامي 1600 و1750 (الجدول (5-1)). ويقدّر لي وكامبل ووانغ [(343)] عدد سكان الصين في عام 1500 بـ 100 مليون، و150 مليونًا في عام 1600، و151 مليونًا فقط في عام 1700، وذلك بسبب الركود في القرن السابع عشر الذي أحدثته الاضطرابات المرتبطة بغزو شعب المانشو للصين، ومن ثم 322 مليونًا في عام 1800. ولكن حتى التقدير البديل الذي يفضله موت [(344)] والذي اعتبر العدد 275 مليونًا في عام 1700 و360 - 400 مليون في عام 1800، فإنه يضع معدل النمو في الصين فوق المعدل الأوروبي للفترة نفسها.

إن الزيادة السكانية في ستة بلدان أوروبية، بينها ثلاثة من أكثر الاقتصادات دينامية (إنكلترا وهولندا وفرنسا)، كانت تبلغ بين عامي 1600 و1700 أقل من الثلث في 150 عامًا، هي زيادة ضئيلة؛ إذ بحلول القرن السادس عشر، كان السكان الأوروبيون قد تعافوا من وباء الطاعون الأسود، وأخذ عدد

السكان يزداد في معظم أنحاء أوروبا الغربية، بل حتى بوتيرة سريعة في بعض المناطق. إلّا أن البلدان الأوروبية نُكبت تكرارًا بالمجاعة والأمراض والوفيات الزائدة [345]. وكان القرن السابع عشر فاجعًا أو وخيمًا بشكل خاص؛ إذ أدت الحروب الدينية في شمال أوروبا، المعروفة بحرب الثلاثين عامًا، إلى خسائر فادحة في الأرواح في ألمانيا والأراضي المجاورة. وتفاقم تأثيرها بفعل عودة المجاعات والأمراض، ولا سيما حين اجتاح الطاعون أوروبا مجددًا في ثلاثينيات القرن السابع عشر وتعددت اجتياحاته لمدينة تشستر، وغيرها من المدن الإنكليزية في عامي 1646 و1648، وبعض مناطق إسبانيا بين عامي 1648 و1650، وميونيخ بين عامي 1649 و1650، وكوبنهاغن في عام 1654، وأمستردام وليدن في عامي 1655[346]. وتوفي نصف سكان البندقية في الطاعون الذي ضرب إيطاليا بين عامي 1656 و1657، وبـ 100 ألف نسمة تقريبًا في لندن في عامي 1665 و1666، واستمر اجتياحه أنحاء أخرى من أوروبا حتى ثمانينيات القرن السابع عشر [347].

يكاد يكون من المؤكد أن الذين سقطوا جراء الحرب أقل قليلًا من الذين سقطوا بفعل الأوضاع التي ساعدت الحرب على نشوئها؛ إذ كان لحرب الثلاثين عامًا ثلاثة تأثيرات رئيسة في السكان. فهي **أولًا** حفزت على الهجرة من مناطق الحرب إلى بلدان سعدت ببعدها عنها. وهي، **ثانيًا**، بطلبها المتزايد على إمدادات الطعام وتعطيلها في الوقت نفسه للزراعة كان في وسعها أن تحول موسمًا زراعيًا سيئًا إلى مجاعة محلية. وهي، **ثالثًا**، بزيادتها لحركة السكان ومساهمتها في تخفيض معايير الغذاء المنخفضة أصلًا إنما كونت قنوات جاهزة لنمو الأمراض المعدية وانتشارها [348].

ستحتل الخبرة الديموغرافية الإنكليزية مكانًا بارزًا في حديثي لأسباب عدة، منها أن إنكلترا كانت من أولى الدول في أوروبا التي تخلصت من القيود الإقطاعية المفروضة على الحريات المدنية، وهي أيضًا من أولى الدول التي شهدت انتصار المصانع على الإنتاج الحرفي، ثم ظهرت بمظهر القوة العسكرية المهيمنة في القرن التاسع عشر. كما أن لدينا، بفضل عمل مجموعة من المؤرخين، كثيرًا من المعلومات المتعلقة بنِسب الوفيات والخصوبة في هذه البلاد، وذلك منذ أربعينيات القرن السادس عشر [349].

كان معدل نمو السكان الإنكليز بين عامي 1600 و1750 الأكبر بين البلدان الستة المُدرجة في الجدول (5-1). ولم يكن هذا النمو متساويًا على مرّ الزمن؛ إذ كان معدل الوفيات الأولي بين عامي 1541و1651 يراوح بين الثلاثين والأربعين في الألف (تخللها بعض الأعوام ذات المستوى المرتفع بشكل استثنائي)، ولكن معدل الولادات كان في الأغلب أعلى من 40 في الألف [350]. وارتفع عدد السكان من 2.77 مليوني نسمة في عام 1541 إلى 5.23 ملايين نسمة في عام 1651. ولكنه لم يرتفع بين عامي 1651

و1751 إلّا بنسبة 10 في المئة، أي إلى 5.77 ملايين. أمّا الطفرة الفعلية في عدد السكان الإنكليز، فحدثت في القرن التالي، حين زاد معدل الولادات من أوائل الثلاثينيات إلى أكثر من 40 قبل أن يعود ويستقر في أواسط الثلاثينيات.

سننظر الآن إلى أنماط النمو الإجمالية في بلدين أوروبيين آخرين تحوّلا إلى مجتمعات رأسمالية في وقت مبكر نسبيًا، وهما هولندا وفرنسا؛ إذ ارتفع عدد سكان هولندا أكثر قليلًامن 25 في المئة بين عامي 1600 و1750. ولم يستمر هذا التزايد إلّا حتى منتصف القرن السابع عشر أو الربع الثالث منه، ثم هبط في النصف الأول من القرن الثامن عشر قبل أن يعود إلى الارتفاع مجددًا [(351)]. وكما سنرى لاحقًا، فإن هذه الأزمة الديموغرافية كانت مرتبطة بسمات الرأسمالية المركنتيلية التي جعلت الهولنديين في البداية بارزين في العالم التجاري والبحري الأوروبي، ومن ثم ساهمت في انحدارها.

أمّا فرنسا، فهي التي أوجدت معايير السلوك المتحضر في أوساط الطبقات العليا الأوروبية من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر. والجدول التالي (5-2) يعرض معدل الولادة الأولي ومعدل الوفاة الأولي في فرنسا بين عامي 1740 و1814.

الجدول (5-2): السكان، معدل المواليد الأولي، ومعدل الوفيات الأولي، في فرنسا (1740-1814)

الفترة	السكان في منتصف الفترة (بالآلاف)	معدل المواليد الأولي (CBR)	معدل الوفيات الأولي (CDR)
1740-1744	24,600	39.9	40.1
1745-1749	24,560	39.6	40.1
1750-	25,770	39.8	35.8

1754			
1755-1759	25,370	41.0	35.5
1760-1764	26,900	39.1	36.3
1765-1769	26,320	39.0	35.3
1770-1774	27,770	37.2	34.1
1775-1779	27,260	37.7	33.6
1780-1784	27,600	37.8	37.1
1785-1789	27,880	38.8	35.5
1790-1794	28,100	37.1 (38.5)*	37.1 (38.5)*
1795-1799	28,610	36.6 (40.0)*	29.5 (32.9)*
1800-1804	29,290	32.9	30.6
1805-1809	29,730	32.4	28.7
1810-1814	30,150	32.6	30.7

* الأرقام الموجودة بين قوسين هي تقديرات بديلة مأخوذة من مصدر آخر.

المصدر:

J. Dupaquier, La Population francaise aux XVIe et XVIIIe siècles (Paris: Presses universitaires des France, 1979), p. 98.

ليس لدينا معلومات شاملة عن معدلات الولادة والوفاة في فرنسا للقرن السابع عشر، إلّا أن تحليل المعطيات المتعلقة بالسكان ومراسم دفن الموتى في عام 1695 يُظهر أن معدل الوفيات الأولي ومعدل الولادات الأولي كان 54.7 و47.0 على التوالي في محافظة آكس أون بروفانس [(352)].

إن كثيرًا من الاحتفاء بالمعجزة الأوروبية قائم على فن السَّهو. والنقاش الدائر حول اتجاه مستوى المعيشة خلال الثورة الصناعية الإنكليزية، والذي أعاد إحياءه مؤلّف هوبزباوم في منتصف خمسينيات القرن العشرين [(353)]، عاد إلى الحياة الآن. وأدرك هوبزباوم مدى أهمية ما يسمى المؤشرات الديموغرافية في النقاش حول مستوى المعيشة؛ بل أشار إلى أن معدل الوفيات الأولي ومعدل وفيات الرضع حتى سبعينيات القرن التاسع عشر لم يهبطا بشكل كبير في إنكلترا، وربما كانا قد ارتفعا في بعض المناطق الحضرية في «العقود الذهبية» في أوائل الحقبة الفيكتورية [(354)]، فرأى في إنكلترا طبقة عاملة

وهنت وضعفت بفعل قرن من التصنيع. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، كان الفتيان بين الحادية عشرة والثانية عشرة من أبناء المدارس الخاصة المتميزة للطبقات العليا أطول بـ 5 بوصات (12.5 سم) من نظرائهم في مدارس الفقراء الداخلية. وكان جميع المراهقين المنتمين إلى الطبقات العليا أطول بـ 3 بوصات (7.5 سم) من أبناء الحرفيين. وعندما خضع البريطانيون أول مرة [هكذا]، لمعاينة طبية للخدمة الطبية [الخدمة العسكرية] في عام 1917، كان نحو 10 في المئة غير صالحين كليًا للخدمة، و41.5 في المئة (وفي لندن 48-49 في المئة) لديهم «إعاقات بالغة»، و22 في المئة لديهم «إعاقات جزئية»، ولم يزد عدد الأصحاء على أكثر من الثلث بقليل. كانت بلدنا مليئة بكتلة جامدة من أولئك الذين قدّر لهم أن يعيشوا طوال حياتهم على دخل غير مؤكد لا يؤمّن سوى الكفاف، حتى يرميهم قانون الفقراء في أرذل العمر على كومة من قمامة، يعانون نقصًا في التغذية ويعيشون في مسكن غير لائق، ويرتدون ملابس رثّة» [(355)].

ماذا حدث لسكان ألمانيا بعد حرب الثلاثين عامًا (1618-1648)؟ تعافت ألمانيا من الخسائر الهائلة الناجمة عن الحرب، وبدأت تنمو بسرعة في القرن الثامن عشر. ومع ذلك، بقيت معدلات الولادة والوفاة موازية لما كانت عليه في الزمن الذي أطلق عليه الديموغرافيون اسم «النظام البائد». وفي الجدول (3-5) وضعتُ أرقام أربع مناطق ألمانية للفترة الممتدة بين عامي 1750 و1809.

كانت هناك تباينات أكيدة وجلية بين المناطق المختلفة، ولكن دلائل أخرى كثيرة تشير إلى أن تسارع النمو السكاني في ألمانيا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر كان يعود إلى معدل الخصوبة العالية بقدر ما كان يعود إلى انخفاض في معدل الوفيات. بل كان معدل الوفيات في ألمانيا في وقت

متأخر جدًا في عام 1900، 35.6 في الألف ومعدل الوفيات 22.1 في الألف، وكانت للنمسا معدلات ولادة ووفاة مماثلة.[(356)]

الجدول (3-5): معدل الولادات الأولي ومعدل الوفيات الأولي في أربع مناطق ألمانية (1750-1809)

	معدل الولادات الأولي				معدل الوفيات الأولي			
	بورينغن	دورلاك	مولسوم	هوكدورف، بيزنفيلد وغوتلفنغن	بورينغن	دورلاك	مولسوم	هوكدورف، بيزنفيلد وغوتلفنغن
1750-1759	52.4	24.8	38.3	43.5	35.6	35.9	39.7	27.6
1760-1769	47.2	25.5	41.3	40.9	36.4	28.8	38.0	29.2
1770-1779	43.8	25.8	30.0	35.3	32.7	32.0	33.3	26.9
1780-1789	50.7	26.8	26.3	38.7	36.1	30.8	32.6	21.2
1790-1799	50.9	29.7	32.0	41.5	49.7	31.9	22.3	25.3
1800-1809	55.5	30.5	31.3	40.3	40.5	40.1	30.7	26.9

المصدر:

R. Lee, «Germany,» in: W. R. Lee (ed.), European Demography and Economic Growth (New York: St. Martin’s, 1979).

نتحول الآن إلى مؤشرَين آخرين من مؤشرات وفاة السكان، وهما معدل وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع؛ إذ أثر التحضر غير المنضبط في ظل الرأسمالية في أوروبا سلبًا في هذين المؤشرَين، حتى العقد الأخير تقريبًا من القرن التاسع عشر.

بين عامي 1750 و1759، بلغ معدل وفيات الرضع، وهو عدد المواليد الجدد الذين يموتون من كل ألف مولود منهم في السنة الأولى من حياتهم، حدًّا أقصى قدره 273 مولودًا في فرنسا، وحدًّا أدنى قدره 165 مولودًا في إنكلترا. وفي الفترة نفسها تقريبًا، بلغ معدل وفيات الرضع في السويد والدانمارك 200 و191 على التوالي [(357)]. ويُشتبه في أن معدل وفيات الرضع في إنكلترا خُفض من قيمته لأن وفيات كثيرة لم يبلّغ عنها، وبالتالي لم تُقيَّد في سجلات الأبرشية [(358)]. وهبط معدل وفيات الرضع في فرنسا بشكل درامي حتى استقر على مستوى وسطي، متقلبًا بين 148 و180 بين عامي 1881 و1900. وفي الفترة نفسها، تراوح هذا المعدل في إنكلترا وويلز بين 130 و161. أمّا في بروسيا، أكثر اقتصادات أوروبا حيوية، فراوح المعدل بين 193 و 225[(359)].

لم يُظهر اتجاه معدل وفيات الرضع في بلدان أوروبا الرئيسة أي هبوط ذي دلالة حتى العقد الأول من القرن العشرين. وبعد الحرب العالمية الثانية، أخذ الفرق بين الدول النامية ذات الأداء الأفضل ودول ساحل شمال الأطلسي يضيق بشكل سريع؛ على سبيل المثال، بلغ معدل وفيات الرضع في كوستاريكا 58 في عام 1970 و12 في عام 1997، وبلغ في كوبا 34 في عام 1970 و7 في عام 1997، وهو المعدل نفسه في الولايات المتحدة، وفي كوريا الجنوبية 43 في عام 1970 و6 في عام 1997[(360)].

لم تصل منافع التقدم الطبي إلى الناس العاديين في البلدان النامية، التي لم تشهد تحولًا اجتماعيًا يلغي سلطة السادة الإقطاعيين، أو التي عانت كثيرًا بسبب الحروب، كما سنرى في الفصل الحادي والعشرين. وكانت البلدان الاسكندنافية ذات العدد القليل من السكان هي الوحيدة التي شهدت تحسنًا في إجمالي معدلات البقاء في قيد الحياة قبل الربع الأخير من القرن العشرين. إن تحقيق مستوى عال من التنمية البشرية في السويد والدانمارك والنرويج، والحفاظ عليه، كان نتيجة أوضاع خارجية ذات علاقة وطيدة بالإمبريالية الأوروبية، بقدر ما كانت وطيدة بسياساتهم الداخلية، كما سنرى لاحقًا.

إن متوسط العمر المتوقع عند الولادة يُستخدم على نطاق واسع لتقويم مدى احتمال استمرار الوليد في قيد الحياة، مرورًا بمرحلة الطفولة ومرحلة البلوغ، وحتى مرحلة الشيخوخة. وبما أن معدل الوفيات ربما يكون مختلفًا جدًا بحسب المجموعات المختلفة، فإن ذلك يُرفق عادة بمتوسط العمر المتوقع في الأعمار اللاحقة. ومع ذلك، فإذا كان معدل وفيات الرضع مرتفعًا جدًا لدى شعب معيّن، فمن غير المتوقع أن يكون معدل الوفيات لدى المجموعات التي بقيت في قيد الحياة منخفضًا جدًا في الأعمار اللاحقة، وذلك ما لم يحدث تحسن درامي في البيئة المَرَضيّة والتغذية والتكنولوجيا الطبية.

راوح متوسط العمر المتوقع في إنكلترا في الفترة التي تشملها دراسة ريغلي وشوفيلد، أعني بين عامي 1541 و1871، بين 27.77 عامًا في عام 1561 و41.68 عامًا في عام 1581 و40.82 عامًا في عام 1606 في زمن شكسبير، لينخفض من جديد إلى 28.41 عامًا في عام 1681، كما أنه راوح من 27.88 عامًا في عام 1731 إلى 38.17 عامًا في أواخر القرن الثامن عشر. وفي عام 1871، بلغ المتوسط 41.31 عامًا، أي أعلى قليلًا من متوسط العمر المتوقع لشخص عاصر شكسبير ويصغره في السن [(361)]. إن سبب هذا الركود في متوسط العمر المتوقع، حتى عندما بلغت معدلات نمو السكان أرقامًا قياسية وبلوغ إنكلترا المرتبة العليا صناعيًا في العالم، يتعيّن أن يكون مرتبطًا بالمشكلات النمطية لإعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل في ظل الرأسمالية المبكرة؛ ذلك أن مع توافر الحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية وتخلّف العلوم الطبية والتكنولوجيا الوقائية في أوروبا والعالم حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فإن الركود هو ما يُتوقّع أن يسود. أمّا في قارة أوروبا، فقد ساهمت الحروب أيضًا في ارتفاع معدل الوفيات.

إن سجلات البقاء في قيد الحياة في القرون السابقة، وصولًا إلى القرن التاسع عشر، تُظهر أن الفرص لم تكن أفضل في البلدان الأوروبية الأخرى؛ ففي فرنسا أو ألمانيا، تتوافر السلسلة الزمنية لمتوسط العمر المتوقع لفترة أقصر ممّا يتوافر لإنكلترا. وفي حالة فرنسا، قُدّر متوسط العمر المتوقع بين عامي 1740 و1749 بـ 24.8 عامًا وفي الفترة الممتدة بين عامي 1750 و1759 بـ 27.9 عامًا وفي عامي 1760 و1769 بـ 27.7 عامًا. وبدأ متوسط العمر المتوقع في فرنسا يرتفع بين عامي 1790 و1799، ولكنه كان لا يزال 39.8 عامًا فقط بين عامي 1850 و 1859[(362)]. وفي البلدان التي شهدت عملية تتجير أو تصنيع سريعة، وما رافق ذلك من تمدن، كانت المناطق الريفية إجمالًا أحسن صحيًا من المناطق الحضرية. بيد أن معدلات النمو الزراعي المرتفعة يمكن أن ترتبط بمعدلات مرتفعة من الوفيات وبمعدلات منخفضة لمتوسط العمر المتوقع، وهذا ما ظهر بوضوح في مناطق عدة من ألمانيا، بما فيها بروسيا، حيث كان تسارع النمو الزراعي يترافق غالبًا مع

نسبة وفيات عالية، وبمتوسط عمر متوقع منخفض، حيث كان هذا المتوسط لا يزيد على 35.0 عامًا بين عامي 1830 و 1839[363].

أنهي هذا الجزء بإلقاء نظرة على متوسط العمر المتوقع ومعدل وفيات الرضع في بلجيكا، وهي بلد صغير كانت أول البلدان لحاقًا ببريطانيا على صعيد التصنيع؛ إذ ازداد عدد سكان بلجيكا بسرعة بين عامي 1784 و1876، فارتفع من 2.4 مليون نسمة إلى 5.3 ملايين قبل أن يدخل في مرحلة نمو أبطأ بالتماثل مع معظم بلدان أوروبا الغربية [364]. إلّا أن متوسط العمر المتوقع في المناطق البلجيكية الحضرية كان 22.4 عامًا في عام 1827، و20.6 عامًا فقط للذكور في عام 1832، و25.0 عامًا لجميع السكان في عام 1832، و24.9 عامًا بين عامي 1841 و 1847[365]، والأرقام الصادمة هذه كانت تسجل في الفترة التي كانت فيها البلاد تمر بتصنيع سريع. وبحلول الفترة بين عامي 1881 و1890، ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 43.6 عامًا للذكور و46.7 عامًا للإناث، واستمر في الارتفاع بعد ذلك. إلّا أن الارتفاع الأولي في متوسط العمر المتوقع كان عائدًا بشكل أساسي إلى انخفاض في معدل وفيات البالغين؛ ذلك أن معدل وفيات الرضع بقي فوق 150، خصوصًا خلال القرن التاسع عشر [366].

هكذا، كان هناك تحسن ضئيل في فرص البقاء في قيد الحياة في أوروبا قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر. إلى ذلك، فإن المكاسب الناتجة من تحسن مرافق الصرف الصحي العامة والإجراءات الوقائية والتكنولوجيا الطبية لم تؤتِ ثمارها بشكل كامل إلّا بعد الحرب العالمية الثانية.

المساهمات غير الأوروبية في مكاسب الأوروبيين في مجال الرفاهية المادية

من المفيد، لأغراض عدة، أن نقسم التاريخ الأوروبي إلى مرحلتي النمو التي هيمن عليهما رأس المال التجاري، بالتعاون مع الدول ذات الحكم المطلق في بعض الأحيان وفي سياق معارضتها في أحيان أخرى، والتي هيمن عليها رأس المال الصناعي. وحدَّد الجزء الشمالي من الأراضي المنخفضة الإسبانية، بعد تحرره من إمبراطورية هابسبورغ، بوصفه الأقاليم المتحدة للأراضي المنخفضة، أو الجمهورية الهولندية، وتيرة تطور العلاقات السياسة والاقتصادية الأوروبية البينية، والتنافس التجاري والبحري والعسكري وراء البحار بين عامي 1600 و1700. إلّا أن الحرب بين إنكلترا وفرنسا ما لبثت أن أدت دورًا متزايد الأهمية في الفترة الأخيرة من هذه الحقبة. ومنذ عام 1815، أخذت إنكلترا تحدد وتيرة تطور الأجهزة الاقتصادية والتكنولوجية والأيديولوجية للرأسمالية وللنظام والاقتصاد العالميين. وأنتقل في ما يلي إلى سجل التنمية البشرية في أوروبا في عصر رأس المال التجاري.

يُدّعى في كثير من التواريخ القياسية، والسائدة للسكان والديموغرافيا في أوروبا، أن فرص بقاء السكان الأوروبيين في قيد الحياة كانت قد أخذت في التحسن في القرن الثامن عشر، بفعل الانخفاض في طفرة الأوبئة، وتحسُّن ضبط إنتاج الطعام وتوزيعه، ما أدى إلى انخفاض في وتيرة ودرجة حدوث أزمات عيش الكفاف [367]. إلّا أن البراهين التاريخية تكذب هذا الزعم؛ إذ أصبحت أزمات عيش الكفاف أقل تكرارًا في إنكلترا وليس في بقية بلدان أوروبا، بل إن أزمة عيش الكفاف الأكثر حصدًا للأرواح في الجزر البريطانية حدثت في أيرلندا في عامي 1846 و1850. وظلت بلدان عدة في أوروبا القارية تشهد مجاعات على الصعيد المحلي، أو حتى على الصعيد الوطني، وصولًا إلى وقت متقدم من القرن التاسع عشر. ولم تُظهر معدلات الوفاة الأولية في إنكلترا وفرنسا والدول الاسكندنافية بين عامي 1740 و1920، كما في مخطط فالين [368]، أي تغيير ذي دلالة بالنسبة إلى إنكلترا أو فرنسا أو السويد حتى عام 1800، وإلى فنلندا حتى عام 1840.

في إنكلترا ومناطق أخرى عدة في أوروبا، ازدادت الوفيات مرة أخرى مع تزايد وتيرة التصنيع، ولا نستطيع أن نتبيّن تحسنًا ملموسًا في فرص بقاء سكان أوروبا الغربية حتى سبعينيات القرن التاسع عشر.

ساهمت الأراضي غير الأوروبية مساهمة كبيرة في تحسين التغذية والبيئة المَرَضية في أوروبا؛ إذ كان العنصر الأول في هذه المساهمة يتمثّل في إدخال محاصيل جديدة من الأميركتين، ولعل أهمها كان البطاطا التي أدت دورًا أساسيًا في رفع مستوى التغذية في المناطق التي لم تكن صالحة لزراعة الحبوب، كما في كثير من المناطق المرتفعة في اسكتلندا، أو حيث كانت المنظومة الزراعية تتألف من حفنة من ملّاك الأراضي، يستغلون المزارعين (الذين يسكنون الأكواخ)، والعمال الزراعيين الذين لا يملكون الأراضي، وصغار الفلاحين كما في أيرلندا [369]. والمساهمة الرئيسة الثانية أتت من قصب السكر الذي كان يُنتج في مزارع العبيد. وقدّر بيروش [370] أن نسبة استهلاك السكر المستورد وصلت إلى 11 في المئة من إجمالي استهلاك الطاقة في المناطق الحضرية في شمال غرب أوروبا. وفي إنكلترا وويلز، استقرت أسعار الاستهلاك الوطني للحبوب، كالقمح والشعير (أسعار عام 1850)، بل إنها انخفضت بين عامي 1700 و1800، غير أن ثمن ما استُهلك من السكر ارتفع من مئتي ألف جنيه استرليني في عام 1700 إلى 400 ألف جنيه في عام 1850[371]. وبحلول عام 1900، شكل السكر نحو سُدس استهلاك السعرات الحرارية في إنكلترا [372]. ولعل السكر والشاي (المستورد من الصين) ساهما في جعل الحياة ممكنة الإعالة للعامل الإنكليزي، بعدما خفضت حركة التصنيع غير المنضبطة مستوى المعيشة: بعدما أصبح الحليب والشعير الذي تصنع منه الجعة مكلفين جدًا للطبقة العاملة، برز الشاي المحلى بديلًا يؤخذ مع الوجبة الرئيسة المؤلفة من الخبز

الأبيض والبطاطا. هذه الصلة بين استهلاك الشاي والسكر التي لاحظها منيتز عاد وزاد من توضيحها جون برنت... «ما عاد الخبز الأبيض والشاي من الكماليات، إلّا أن المستوى المباشر الذي يأتي دونهما هو الجوع» [(373)].

إضافة إلى مستعمرات الهند الغربية، ساهمت أيرلندا أيضًا في نمو الاستهلاك لدى الدولة الاستعمارية الأم، عبر زيادة صادراتها من الحبوب والزبدة واللحم، وذلك فيما كان الفلاح الأيرلندي يعيش على البطاطا والحليب.

كان التطعيم ضد مرض الجدري، وهو من الأمراض المميتة الرئيسة في أوروبا حتى منتصف القرن التاسع عشر، ممارسة منقولة من تركيا العثمانية، وجاء وصف له من ماري وورتلي مونتاغيو في رسالة لها في عام 1717[(374)]. ثم أُدخل في ما بعد إلى أوروبا الشمالية والغربية، وأصبح، مثل التطعيم الجنري [(375)] [نسبة إلى العالِم إدوارد جنر، مبتدع التطعيم] جزءًا من منظومة الصحة العامة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ما خفض من مستوى وفيات الرضع، خصوصًا في البلدان الاسكندنافية.

(332) W. H. Moreland, India at the Death of Akbar (London: Macmillan, 1920).

(333) K. Davis, The Population of India and Pakistan (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1951).

(334) W. M. Denevan (ed.). The Native Populations of the Americas in 1492 (Madison: University of Wisconsin Press, 1976), and esp. W. M. Denevan, «Epilogue,» (1976).

(335) J. C. Caldwell and T. Schindlmayr, «Historical Population Estimates: Unravelling the Consensus,» Population and Development Review, vol. 28, no. 2 (2002).

(336) Wilcox 1906/1985, p. 745,

كما ذكر في:

Caldwell and Schindlmayr, p. 187.

(337) ينظر مراجعة لماديسون:

A. Maddison: Monitoring the World Economy 1820-1992 (Paris: OECD, 1995), and The World Economy: A Millennial Perspective (Paris: OECD, 2001).

قدمها كالدويل:

J. C. Caldwell, «Review of Maddison 2001,» Population and Development Review, vol. 28, no. 3 (2002).

(338) Davis, The Population.

كما ذكر في:

L. Visaria and P. Visaria, «Population (1757-1947),» in: Dharma Kumar and M. Desai (eds.), The Cambridge Economic History of India, vol. 2: ca. 1757-ca. 1970 (London: Cambridge University Press, 1983), p. 466.

(339) I. Habib, «Population,» in: T. Raychaudhuri and I. Habib (eds.), The Cambridge Economic History of India, vol. 1: ca. 1200-ca.1750 (London: Cambridge University Press, 1982)

(340) S. Guha, Health and Population in South Asia: From Earliest Times to the Present (New Delhi: Permanent Black, 2001).

(341) D. Bhattacharya, Population of India 1751-1961 (mimeo.) (Calcutta: Indian Statistical Institute, 1967).

(342) J. D. Durand, «The Modern Expansion of World Population,» Proceedings of the American Philosophical Society, vol. 111, no. 3 (1967).
(343) J. Lee, C. Campbell and Wang Feng, «Positive Checks or Chinese Checks?» Journal of Asian Studies, vol. 61, no. 2 (2002), table 1.
(344) Frederick W. Mote, Imperial China 900-1800 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999).
(345) أفرزت الحرب والمجاعة والمرض والوفاة تصورات رؤيوية [نهاية العالم]، خصوصًا بين عامي 1500 و1648، وأدت إلى تدفق التصوير الأيقوني الرؤيوي في البلدان البروتستانتية:
A. Cunnigham and O. P. Grell, The Four Horsemen of the Apocalypse: Religion, War, Famine and Death in Reformation Europe (London: Cambridge University Press, 2000).
(346) D. C. Coleman, «Economic Problems and Policies,» in: F. L. Carsten (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 5: The Ascendancy of France: 1648-1688 (London: Cambridge University Press, 1961), p. 20.
(347) Ibid.
(348) Ibid., p. 20.
(349) E. A. Wrigley and R. S. Schofield, The Population History of England 1541-1871, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1989; [1981]); J. A. Goldstone, «The Demographic Revolution in England: A Re-examination,» Population Studies, vol. 40 (1986), and R. W. Fogel, «The Conquest of High Mortality and Hunger in Europe and America: Timing and Mechanisms,» in: P. D. Landes Higonnet and H. Rosovsky (eds.), Favourites of Fortune: Technology, Growth, and Economic Development in the Industrial Revolution (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991).
(350) Wrigley and Schofield, pp. 313-320.
(351) J. De Vries and A. Van der Woude, The First Modern Economy: Success, Failure, and Perseverance of the Dutch Economy, 1500-1815 (London: Cambridge University Press, 1997), and J. L. Van Zanden, The Rise and Decline of

Holland's Economy: Merchant Capitalism and the Labour .(Market (Manchester: Manchester University Press, 1993

(352) Natalie M. Ostroot, «L'Estimation de la mortalité urbaine sous l'ancien régime, Aix-en-Provence et Toulouse .(en 1695,» Population, vol. 52, no. 1 (1997

(353) E. J. Hobsbawm: «The British Standard of Living, 1790-1850,» Economic History Review, 2nd ser., vol. 10, no. 1 (1957), and Industry and Empire: An Economic History of Britain since 1750 (London: Weidenfeld and Nicolson, 1968), and E. J. Hobsbawm and R. M. Hartwell, «The Standard of Living during the Industrial Revolution: A Discussion,» .(Economic History Review, 2nd series, vol. 16, no. 1 (1963

(354) Hobsbawm: Industry and Empire, p. 133, and «The .«British Standard of Living

(355) .Hobsbawm, Industry and Empire, p. 137

(356) B. R. Mitchell, International Historical Statistics: .(Europe 1750-1993, 4th ed. (London: Macmillan, 1998

(357) M. Livi-Bacci, Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History (London: Cambridge .University Press, 1991), table 14

(358) اقترح رازل تعديلًا لمعدل وفاة الرضع في إنكلترا، يقضي بخفض متوسط العمر المتوقع لدى الولادة في إنكلترا من ثلاثة إلى خمسة أعوام في العقود السابقة للإحصاءات السكانية.

P. Razzell, «The Growth of Population in Eighteenth Century England: A Critical Reappraisal,» Journal of Economic .(History, vol. 53, no. 4 (1993

(359) R. I. Woods, P. A. Watterson and J. H. Woodward, «The Causes of Rapid Infant Mortality Decline in England and Wales, 1861-1921, Part I,» Population Studies, vol. 42, no. 3 .((1988

(360) UNDP, Human Development Report 1999 (New York: Oxford University Press for the United Nations Development .Program, 1999), pp. 168-169

ينظر أيضًا: الفصل 22 من هذا الكتاب.

(361) .Wrigley and Schofield, The Population History

(362) .Livi-Bacci, table 12

(363) من المفيد أن نعرف ما إذا كان انعدام الأمان الذي واجهه الفلاحون، والاستغلال الذاتي الذي اضطروا إلى ممارسته في ظل مخطط لإلغاء القنانة اضطر الفلاحون بموجبه إلى دفع مبالغ كبيرة لقاء الأراضي التي تمكنوا من الحصول عليها، إذا كان ذلك كله قد أدى دورًا في هذا الانخفاض في متوسط العمر المتوقع.

R. Lee, «Germany,» in: W. R. Lee (ed.), European Demography and Economic Growth (New York: St. Martin’s, 1979), p. 153.

(364) P. Deprez, «The Low Countries,» in: Lee (ed.), European Demography.

(365) Ibid.

(366) Ibid., tables 6.32 and 6.34.

(367) يُنظر مثلًا:

R. Schofield and D. Reher, «The Decline of Mortality in Europe,» in: R. Schofield, D. Reher and A. Bideau (eds.), The Decline of Mortality in Europe (London: Clarendon Press, 1991).

(368) J. Vallin, «Mortality in Europe from 1720 to 1914: Long-Term Trends and Changes in Patterns by Age and Sex,» in: Schofield, Reher and Bideau (eds.), pp. 40-41.

(369) B. Lenman, An Economic History of Modern Scotland 1660-1975 (London: Batsford, 1977), pp. 112-113, and C. Ó Grada, Ireland: A New Economic History 1780-1939 (London: Oxford University Press, 1994), pp. 80-89.

(370) P. Bairoch, Cities and Economic Development: From the Dawn of History to the Present, Trans. from the French by C. Braider (Chicago: University of Chicago Press, 1988).

(371) P. H. Lindert, «Unequal Living Standards,» in: R. Floud and D. McCloskey (eds.), The Economic History of Britain Since 1700, vol. 2: 1860-1939 (London: Cambridge University Press, 1994), p. 367.

(372) S. W. Mintz, Sweetness and Power (New York: Viking, 1985).

(373) Sucheta Mazumdar, Sugar and Society in China: Peasants, Technology and the World Market (Cambridge, MA:

Harvard University Press for Harvard University Asia Centre, .1998), p. 51
ذُكر في:
J. Burnett, Plenty and Want: A Social History of Diet in England from 1815 to the Present (London: Thomas Nelson, .1966), pp. 37-38

(374) R. Porter, «The Eighteenth Century,» in L. I. Conrad [et al.], The Western Medical Tradition 800 BC to 1800 AD .((London: Cambridge University Press, 1995

(375) اللقاح الجنري (Jennerian vaccination): نسبة إلى مكتشف لقاح مرض الجدري العالِم الإنكليزي إدوارد جنر (1749-1823). (المترجم)

الفصل السادس: هولندا: صعود قوة مهيمنة وسقوطها

الديناميات السميثية في مجتمع رأسمالي: هولندا في حقبة رأس المال التجاري

عرضت في الفصل الرابع، بإيجاز، النمو الاقتصادي في اقتصاد يمر في مرحلة التتجير، حيث الفلاحون والحرفيون منخرطون في إنتاج السلع في سوق متوسع. ويمكننا أن نميز في الاقتصادات هذه نمطين على الأقل، أحدهما اقتصاد يتمتع فيه كل شخص تقريبًا بحقوق ثابتة في المنتوجات التي ينتجونها، وفي استخدام وسائل الإنتاج التي يحتاج إليها مثل هذه الأنشطة. إلّا أن الحق في نقل [ملكية] الأراضي أو وراثتها كان مقيدًا، لأن الأرض كانت العنصر الأهم في الاقتصادات الزراعية.

في عهد الإقطاع، كانت للفلاحين حقوق ضئيلة بمعزل عن سلطة صاحب الضيعة (العزبة). ومع انحلال الإقطاع، حصل الفلاحون على حقوق في الأرض، ولكن غالبًا ما كانت تخضع لتقييدات تحد منها. وفي بعض البلدان، أعطي أصحاب الأراضي ما كاد أن يكون سلطة مطلقة للتخلص من الفلاحين متى شاءوا؛ ففي إنكلترا بعد الحرب الأهلية في أربعينيات القرن السابع عشر، استخدمت الأوليغارشية الحاكمة «قانوني التسييج» الخاص والعام للتخلص من المستأجرين، وحرمان الفلاحين الأكثر فقرًا من حقوقهم في الموارد المشاعية. وفي الصين، في ظل حكم سلالة تشينغ، أو في الهند، في ظل حكم المغول أو الأنظمة ما قبل البريطانية اللاحقة، كان يمكن بيع الأراضي وشراؤها بحرّية. غير أن الفلاحين كان يتمتعون بنوع من الضمان يحول دون إجلاء الملّاك أو مقرضي الأموال لهم في حال تخلفهم عن تسديد الدين [(376)]. وكسياسة معتمدة لكبح سلطة نخبة المينغ التي قاومت غزو المانشو عقودًا، وأيضًا لزيادة قاعدة ضريبة الأرض، أعطى أباطرة تشينغ ضمانات لإيجارات الفلاحين، وحرروهم من الأعباء القانونية للعبودية أو القنانة، وشجعوهم على أن يزرعوا أراضي جديدة بمنحهم إعفاءات ضريبية على الأراضي المستصلحة حديثًا. كانت حقوق الإيجار وحقوق [ملكية] الأراضي قابلة للتحويل، لكن لم يكن في وسع أصحاب الأراضي مراكمة أي كمية من الأراضي وطرد المستأجرين عندما يرغبون في ذلك. واعتمد حكام الهند المغول وأسلافهم إجراءات مماثلة لحماية الفلاحين. وكان معترَفًا بالملكية الخاصة للأراضي، ولكنها كانت خاضعة لقوانين تنظيمية ومراقبة الدولة. وكان هذا النوع من الملكية هو الذي ساد

في معظم بلدان أوروبا قبل انتشار الرأسمالية [377]. وهناك نوع ثان من الملكية الخاصة ينشأ عندما يسيطر رجال أقوياء يتسلحون بحقوق ملْكية خاصة يستولون على ممتلكات الآخرين عبر الشراء أو وسائل قانونية لنزع الملْكية. وظهرت هذه المجتمعات في أوروبا في الجمهورية الهولندية، أول مرة ربما، ولكنها كانت في إنكلترا أكثر عدوانية إلى حد بعيد، بعد الحرب الأهلية. وفي هذا النوع الأخير من المجتمعات، أصبحت القومية هي الأيديولوجيا المنظمة الرئيسة للتماسك، لأن الأدوات السابقة للتماسك الاجتماعي كانت قد تأكّلت بفعل التنافس غير المحدود على الربح والأسواق والأصول.

تحتاج المجتمعات التجارية غير الرأسمالية والمجتمعات الرأسمالية معًا إلى توسيع إمدادات العمالة من أجل النمو الاقتصادي المستدام. ومع ذلك، فإن لمتطلبات النمو الرأسمالي الديموغرافية خصوصياتها المتميزة؛ إذ يحتاج كل مجتمع إلى إعادة إنتاج القوى العاملة اللازمة للإنتاج وفقًا للتقنيات الموجودة، كما أنه بحاجة إلى رعاية الجيل الجديد وتنشئته اجتماعيًا لكي يتلاءم مع أنماط الحياة القائمة في المجتمع. وكانت الأسرة هي الوحيدة تقريبًا المسؤولة عن إعادة إنتاج الأطفال وتنشئتهم، وكان عمل المرأة بأشكاله المتعددة منخرطًا في هذه العملية. ومع ذلك، تجري التنشئة الاجتماعية من خلال التدخل الواعي أو غير المعلن للقوى الاجتماعية السائدة، وتؤدي أنواع مختلفة من الطقوس دورًا في ذلك؛ ففي المجتمع غير الرأسمالي ذي نسبة الهجرة الخارجية أو النزوح الداخلي المحدودة، ينبغي للقوى العاملة أن تزداد حجمًا، إذ كان يتعين على إجمالي إنتاج المجتمع أن يزيد، ذلك أن في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ذات وتيرة التقدم التقني البطيئة، تنمو الإنتاجية الزراعية أو العمالية ببطء.

أمّا المجتمعات الرأسمالية، فيتعين عليها - كي تعيد إنتاج نفسها وتتوسع - أن تعتمد على نمو القوة العاملة، بل وعلى توسع العمل المعتمد على الوظائف التي يوفرها المتحكمون في وسائل الإنتاج. والمجتمع الرأسمالي مستقطَب بين المتحكمين في وسائل الإنتاج أو أصحابها وبين من هم من البروليتاريا الذين يتعين عليهم بيع قوة عملهم ليحصلوا على لقمة العيش. وهذا الاستقطاب عملية بطيئة بشكل عام، ولا تصل فعلًا إلى نهايتها. لكن إلى أن يبدأ النمو غير الوظيفي في كثير من عمليات الصناعة الكبرى وفي العمل المكتبي، فإن توسيع الإنتاج في ظل الرأسمالية يتطلب عرض مزيد من العمل المأجور.

يمكن البروليتاريا أن يزداد حجمها عبر (1) فصل مزيد من أعداد المنتجين عن وسائل الإنتاج؛ (2) الزيادة في عدد أرباب العمل الموظِّفين للبروليتاريا وقوتهم؛ (3) زيادة عدد أفراد البروليتاريا الذين سبق أن جُردوا من ملكيتهم [378]. يمكن الرأسماليين في اقتصاد مفتوح أن يستوردوا العمال الأحرار أو

الواقعين في إسار ديونهم، ويمكن الرأسمالية أن تستخدم آليات إعادة الإنتاج خارج مسرح عملياتها الرئيس لزيادة المعروض من القوة العاملة. وتتمثل أطروحتي في أن هذا هو بالضبط ما فعلته الرأسمالية في القسم الأكبر من تاريخها منذ أن ظهرت على المسرح العالمي. وبحسب دراسات حديثة للمنظومة الرأسمالية [379]، فإن المنظومة الرأسمالية العالمية نشأت في القرن السادس عشر. كيف تمكّن النظام الرأسمالي الناشئ من تأمين العمل المأجور اللازم لبناء نفسه والحفاظ على ديمومته؟ وتحديدًا، كيف ساهمت المستعمرات في نمو اقتصادات الدول الاستعمارية الأمّ؟

توفر هولندا، وهي الأنموذج الرأسمالي الأول قبل ظهور الثورة الصناعة، بتاريخها بعض الأجوبة المهمة عن هذه الأسئلة. وثمة تحليل قام به فان زاندن [380] تناول فيه صعود الاقتصاد الهولندي وسقوطه بين أواخر القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر، وركز على جانبين من ذلك التاريخ، وهما مشكلة تعبئة القوة العاملة والدور الذي أدته المستعمرات الهولندية.

يقدم فان زاندن [381] قائمة شبه مكتملة بالسُّبل (بخلاف الزيادة الطبيعية للسكان والوصول بهم إلى الوضع البروليتاري) التي يمكن بوساطتها زيادة القوة العاملة في شركات الدولة الاستعمارية الأم، المتروبول، وذلك عبر (1) الهجرة الدائمة؛ (2) الهجرة الموسمية بحسب حاجات أصحاب العمل؛ (3) إعادة الإنتاج المدعوم للعمل عبر الأسر المنخرطة في أنشطة عيش الكفاف، أو غيرها من العمل المُجزي في المناطق الطرفية، عندما يقصر أصحاب العمل في المركز في دفع أجور الكفاف كاملة للعاملين المنتقلين من الأطراف؛ (4) استخدام وسائل الاستغلال ما قبل الرأسمالية، مثل ظهور مرحلة الاسترقاق الثانية في أوروبا الشرقية بالتزامن تقريبًا مع صعود رأس المال التجاري في جيوب من أوروبا الغربية؛ (5) فرض الاسترقاق بحكم القانون في المناطق التي يندر فيها العمل في المناطق المدارية وشبه المدارية.

إن قائمة فان زاندن باستراتيجيات التعويض عن النقص في إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل، تنطبق أيضًا على الملحقات السياسية غير البيضاء التابعة لأوروبا في عصر الاستعمار والإمبريالية العالميين. ففي المستعمرات الاستيطانية ذات الأغلبية المتحدرة من أصول أوروبية، كانت الهجرة، حتى القرن التاسع عشر العبيد أيضًا، هي التي تعوض النقص في الأيدي العاملة. أمّا في بلدان مثل جنوب أفريقيا وزيمبابوي وكينيا، حيث بقي المهاجرون الأوروبيون أقلية، فقد استُحدثت كتلة من الفلاحين التابعين أو العمال غير المالكين للأرض، وذلك من خلال نزع الملْكية من السكان الأصليين [382].

سيطر الاقتصاد الهولندي في عصره الذهبي على أوروبا في عهد رأس المال التجاري [383]. ويتخذ رأس المال التجاري في الأساس أشكالًا ثلاثة هي: الاتجار بالسلع والاتجار بالمال والتسليف والإنتاج الحرفي في ظل سيطرة

التاجر. وكان هناك جدل طويل حول ما إذا كان شمال هولندا (أعني الجمهورية الهولندية) يمكن أن يُعتبر قوة رأسمالية كاملة أو اقتصادًا إقطاعيًا - برجوازيًا أدى العنصر الإقطاعي فيه إلى سقوطه في النهاية [(384)].

بحلول عام 1500، كانت العوامل الطبيعية والاجتماعية قد جعلت من المنطقة المعروفة بالبلدان المنخفضة، والتي تشمل اليوم هولندا ولوكمسبورغ وبلجيكا، منطقة مؤهلة جدًّا للتجارة والنقل البحري والسيطرة المركنتيلية. ثم أدى العامل السياسي، المتمثّل في التمرد، إلى فصل الأقاليم الشمالية والجنوبية. وظلت المناطق الجنوبية، حيث قُمع التمرد، تحت النير الإسباني، فيما أنشأ الشمال الظافر الجمهورية الهولندية. وسادت هذه الجمهورية نحو قرن من الزمن (1580-1670) القارة الأوروبية في مجالات التجارة المحيطية والنقل البحري والحروب البحرية.

أصبح معظم هولندا، بما في ذلك الجزء الجنوبي الذي كانت أنتويرب مدينته الرئيسة ومرفأه في منتصف القرن السادس عشر، مركزًا رئيسًا للتجارة الداخلية والعالمية [(385)]. أمّا الطلب على عمالة الفلاحين من أجل استصلاح الأراضي والملاحة في بلاد الأنهار والبحيرات الداخلية والمستنقعات والأماكن المنعزلة عن تيار الحضارة، إضافة إلى موقع أنتويرب، ولاحقًا أمستردام كمركز رئيس لإعادة التصدير بين الأراضي الأوروبية الجنوبية والبلطيق، فضلًا عن صعوبة تطبيق النظام الإقطاعي في بلد يُجزّئه البحر، فإن هذا كله أدى إلى إنهاء النظام الإقطاعي في معظم المناطق الساحلية والمناطق الداخلية المحيطة بها مباشرة [(386)]. ووصِفت أرض هولندا - بحق - بأنها «أرض في حالة حركة» [(387)].

كانت بنية الحكم في هولندا في القرن السادس عشر لامركزية إلى حد كبير. وكانت سلطة كبار النبلاء الاقتصادية والاجتماعية محدودة أكثر من أي مكان آخر في أوروبا الغربية؛ إذ كان الفلاحون وصغار النبلاء والتجار في البلدات المجاورة يملكون معظم الأراضي. بل إن هولندا كانت بحلول عام 1580 أكثر بلدان أوروبا حضرية؛ فنسبة السكان الذين يعيشون في بلدات عدد سكانها 2500 نسمة فما فوق بلغت نحو 27 إلى 30 في المئة من إجمالي السكان، وهي نسبة ربما وصلت في أوج الازدهار الهولندي في منتصف القرن السابع عشر إلى 45 في المئة [(388)] ولم تكن مكانة الموظفين وسلطتهم كالمسؤولين عن حواجز صد المياه أو المجالس البلدية والمخاتير لتضاهيها أي سلطة في أي مكان آخر في أوروبا [(389)]. وأدى الانخراط الكثيف في التجارة والابتكارات، التي استدعاها الصراع ضد الطبيعة القاسية، إلى جعل الزراعة وتربية الماشية الهولنديين الأكثر إنتاجية في أوروبا الغربية، ما وفر القاعدة لمجتمع حضري جدًّا كان معظم سكانه قد أصبحوا في بداية القرن السابع عشر يكسبون معيشتهم من مجموعة

متنوعة من الأعمال غير الزراعية، بما في ذلك النقل البحري وبناء السفن، والأقمشة، وبالطبع النقل والتبادل التجاريين، الداخلي والخارجي [390].

عملت محاولة فيليب الثاني لفرض إدارة مركزية وتجريم جميع التنويعات الدينية، باستثناء الكثلكة، على إطلاق العنان للتمرد الهولندي ضد السيادة الإسبانية [391]. وفي ستينيات القرن السادس عشر، كان جنوب هولندا متقدمًا على المقاطعات الشمالية في التجارة والصناعة، وكانت أنتويرب المركز المالي والتجاري، وكان الحرفيون في جنوب هولندا يتحولون بشكل متزايد إلى الكالفنية الناشئة حديثًا، وهُم بدأوا معارضة الحكم الإسباني علنًا، مدفوعين بالتدهور الدوري لإيراداتهم الفعلية، وبخطر الضرائب الباهظة. وكان النبلاء في البداية منقسمين في ولائهم، ومع ذلك، كان أثرياء البرجوازية في الشمال الهولندي على استعداد مسبق للتمرد، والتحق بهم قسم كبير من النبلاء بقيادة وليام أمير أورانج (المعروف في التاريخ بوليام الصامت). ثم تحول التمرد إلى نضال من أجل الاستقلال الوطني عن الحكم الإسباني. فأعاد الإسبان احتلالهم جنوب هولندا الذي بقي تحت حكمهم حتى القرن التاسع عشر، عندما حصل الجنوب على الاستقلال بوصفه دولة بلجيكا الحديثة. وغيّرت إعادة احتلال أنتويرب ونهبها على أيدي الجنود الإسبان، الذين لم يكونوا قد تقاضوا رواتبهم منذ أشهر، من التوازن الاقتصادي بين شمال هولندا المستقلة وجنوبها. وبعد إعادة الاحتلال، هاجرت أعداد هائلة من الواعظين الكالفنيين والحرفيين والتجار من الجنوب إلى الشمال، الأمر الذي زاد من اختلال التوازن الديموغرافي والسياسي والاقتصادي لمصلحة «الأقاليم المتحدة» المستقلة (ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، تشير هولندا إلى الأقاليم الشمالية أو هولندا الحديثة، بدلًا من جميع الأراضي المنخفضة، بما في ذلك بلجيكا).

أعطى رالف ديفيس [392] وجان دي فريز [393]، اللذان كتبا عن الحقبة نفسها تقريبًا، وبفرق أعوام قليلة بينهما، كتابين ذوي عنوانين متناقضين: The Rise of the Atlantic Economies (**صعود الاقتصادات الأطلسية**) و The Economy of Europe in the Age of Crisis, 1600-1750 (**اقتصاد أوروبا في عصر الأزمة 1600-1750**)، على التوالي، إلّا أن هذه التناقضات جزء أساسي من القصة. وجرت بشكل مستفيض مناقشة المشكلات التي واجهها الهولنديون في النهاية بسبب قلة عدد السكان، والبنية القديمة لسياستهم، في عصر اتسم بمزيد من المركزية في صنع القرار وكونها رهينة السعي وراء التجارة [394]. وسأعمد الآن إلى تحليل كيفية انقلاب الإنجازات الهولندية في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية على أعقابها.

التقلبات الديموغرافية في الجمهورية الهولندية

من المقدَّر أن عدد سكان هولندا وفرايزلاند، الذي يشكل أغلبية سكان الأراضي المنخفضة، تضاعف ثلاث مرات بين عامي 1500 و1650، فارتفع من 350 ألفًا إلى مليون، وهو معدل لم تصل إلى مستواه أي دولة أخرى في أوروبا خلال تلك الفترة [(395)]. وكان معظم هذا النمو داخليًا، إلّا أن الهجرة ساهمت فيه أيضًا بشكل جوهري؛ إذ قُدر عدد المهاجرين إلى الجمهورية الهولندية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بـ 500 ألف [(396)]. وشكّل المهاجرون، وهم في معظمهم من الرجال والنساء الراشدين، من 4 إلى 5 في المئة من إجمالي عدد السكان المربين للأطفال [(397)].
وأصبح هذا الدفق من المهاجرين أمرًا حاسمًا في أهميته منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر؛ ذلك أن معدل الوفيات في المدن الهولندية فاق معدلات الولادة، ولم تكن الزيادة في الولادات على الوفيات في الريف كافية لتغطية العجز الحضري. وأصبح عدد سكان الجمهورية الهولندية ثابتًا، بل بدأ ينخفض في النصف الثاني من القرن السابع عشر، كما جرى لسكان مقاطعة هولندا، المقاطعة الأهم في الجمهورية، الذين انخفض عددهم من 883 ألفًا في حوالى عام 1680 إلى 783 ألفًا في عام 1795. وعوَّض هذا الانخفاض في المدن الرئيسة وفي الجزء الغربي من الجمهورية جزئيًا النمو السكاني في الشرق والشمال [(398)].
غدت المدن الهولندية شهيرة بسبب نظافتها وتنظيمها والحرية الظاهرة للنساء الهولنديات؛ إذ كانت لهن حقوق مُلْكية أفضل ممّا كان لدى نظيراتهن الإنكليزيات أو الفرنسيات، وكن غالبًا ما يُدرن حوانيت أو غير ذلك من المصالح، بمفردهن أو في غياب أزواجهن [(399)]. إلّا أن ذلك كله لم ينقذ المدن من كوارث الطاعون والجدري والملاريا، وغيرها من الأوبئة.
كيف حصل ذلك؟ الجواب المختصر هو أن هذه كانت حالة كل جماعة سكانية متحضرة تحضرًا عاليًا قبل ظهور التلقيح الجنري، وتكنولوجيا تزويد السكان المتجمعين بالمياه النظيفة، وقبل ظهور النظرية الجرثومية للأمراض واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. ولم تؤد حداثة الاقتصاد إلى توافر الصرف الصحي الحديث ومنظومات الرعاية الصحية، فأدى الاكتظاظ في المدن الهولندية إلى معدلات وفيات مريعة. إلى ذلك، فإن صناعة الماشية الشهيرة في هولندا أدت، بوضعها الخنازير وغيرها من الحيوانات في اتصال مباشر بالبشر، إلى تعرض هؤلاء للأمراض التي تسببها البكتيريا المتطفلة على الحيوانات [(400)]. كما أنه ازداد الاختلال في نِسب الرجال والنساء في سن الزواج، بسبب زيادة عدد وفيات الذكور الناجمة في معظمها عن الحروب والحملات البحرية [(401)]. كذلك تناقصت حالات الزواج

بدءًا من النصف الأخير من القرن الثامن عشر بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، ما جعل معدل الخصوبة لدى النساء الهولنديات ينخفض إلى ما دون مستويات الاستعاضة.

قضت السفن الشراعية المملوكة لشركة الهند الشرقية الهولندية على عدد كبير جدًا من البحارة؛ إذ كان الرجال يُرغمون بفعل الضرورات الاقتصادية، وغالبًا من طريق السلطات، على العمل في السفن كبحارة أو طباخين، وما إلى ذلك. وهكذا نعود إلى المفارقة المريعة للرأسمالية المبكرة؛ إذ أدى عصر هولندا الذهبي إلى بؤس الناس وموت قسم كبير من العاملين، إن لم يكن معظمهم. وفي هذا الإطار، تشير التقديرات إلى أن خلال الفترة التي عملت بها الشركة (1602-1795)، لم يعد إلى هولندا من مجموع نحو 975 ألفًا صعدوا إلى متن سفنها، متوجهين إلى آسيا، إلّا نحو 485 ألفًا،

ما يعني أن نحو 490 ألفًا استقروا في مكان ما في آسيا أو أفريقيا، أو أنهم ماتوا. ومن مجموع الـ 975 ألفًا الذين أبحروا، كان نصف مليون منهم فقط مولودين في هولندا، أمّا الباقون، فجاءوا إلى المرافئ الهولندية من الخارج. ومن هؤلاء الـ 475 ألف مهاجر، لم يعد سوى 255 ألفًا، ومن هنا جاء المثل الألماني: «هولندا مقبرة ألمانيا» [(402)].

لم يمت البحارة العاديون بسبب المرض فحسب، بل أيضًا بسبب التجويع المتعمد، لأن بعض القباطنة أرادوا أن يزيدوا من ربحهم وربح شركاتهم بتقليل الطعام. كما كان من أسباب موتهم القسوة الجسدية الهائلة التي عومل بها البحارة باسم الانضباط. وهناك من قتلهم قباطنتهم أو غيرهم من كبار الضباط، وكان عددهم هائلًا [(403)]. وكما أوضح بحار قديم في أواخر القرن الثامن عشر لبحار مستجد حول حقيقة الحياة على سفينة مبحرة، «ليس هناك عدالة أو ظلم على متن السفينة يا ولدي، وإنما هناك شيئان فقط: الواجب والتمرد انتبه لذلك. كل ما تؤمر بفعله هو واجب وكل ما ترفض فعله هو تمرد» [(404)]. وعلى الرغم من أن رواية راديكر مبنية على وثائق البحرية الإنكليزية، فإن تجربة إخوتهم الهولنديين ما كانت لتكون مختلفة كثيرًا.

لم تؤد النسبة العالية لمشاركة النساء الهولنديات في العمل، سواء أجيرات أو صاحبات عمل، إلى جعلهن مساوين للرجال في الدخل؛ فمنذ أواخر القرن السابع عشر، كان هناك عدد من النساء أكبر من عدد الرجال في المدن الهولندية، بحيث ساء وضعهن في سوق الزواج. وكان عدد كبير من النساء العاملات في المدن يعملن في الخدمة المنزلية في بدايات إنكلترا الصناعية [(405)]. وكما سبق لي أن أشرت، بقيت أعداد كبيرة منهن غير متزوجات، أو أنهن تزوجن في سن متأخرة، ما أدى إلى انخفاض في معدل الخصوبة. وحدث ذلك بسبب الضائقة الشديدة لا بسبب الاختيار الحر، تمامًا كما حدث في الجانب الآخر من العالم في الحقبة المتأخرة من تاريخ

توكوغاوا اليابانية، كما سنرى لاحقًا. وشهد مستوى المساواة الجنوسية وإجمالي مستوى العيش (بما في ذلك الأطفال) تدهورًا حتى مع بدء عصر هولندا الذهبي.

عانى الاقتصاد الهولندي في ظل الإدارة الرأسمالية، سواء في عصره الذهبي أو في المرحلة التالية، تقلبات في الطلب الفعلي، ونتيجة ذلك لم تكن الجمهورية قادرة على إيجاد وظائف للرجال البالغين في ظل الركود الاقتصادي الذي ترافق مع الركود الديموغرافي، الذي لعله فاقم فعلًا العجز في الطلب الفعلي.

اتسم العصر الذهبي الهولندي بمستوى عالٍ من التفاوت بين الأصول والدخول، واستمر هذا التفاوت في الازدياد مع امتداد هذا العصر [(406)]. حيث كان سبب الزيادة في هذا التفاوت في البداية قوة التجار وأبناء الطبقة الوسطى الذين سيطروا على الإدارة، وضبطوا القنوات الرئيسة للتجارة والمال والصناعة. وتحملت الطبقات كافة أعباء قيام الحكومة بعملها، وذلك عبر الضرائب التنازلية. إضافة إلى ذلك، حصل المتمولون على فوائد الدَّين العام وأرباح رأس المال، وكان مصرف أمستردام، الذي تأسس في عام 1809، داعمًا رئيسًا لذلك الدين.

فاقم الركودُ الاقتصادي هذا التفاوت بدءًا من أواخر القرن السابع عشر؛ إذ زاد تركز ملْكية الأرض في المناطق الريفية، كما ازداد اعتماد الريفيين الفقراء على المزارعين الرأسماليين وملّاك الأراضي. أمّا في المناطق الحضرية، فازدادت الأجور الاسمية بشكل جوهري في الأعوام السبعين الأولى أو نحوها من عمر الجمهورية. وحتى عندما توقفت الصناعة والتجارة الحضريتان عن النمو، أو حتى تدهورتا، فإن أجور الموظفين الحقيقية في مهن مسجلة رسميًا، أو أجور أولئك الذين تمتعوا بحماية النقابات، استطاعت أن تصمد، وذلك بسبب هبوط الأسعار الزراعية. بيد أن أجور معظم العمال، في القرن الثامن عشر، هبطت بشكل شديد الانحدار [(407)].

مع دخول الجمهورية الهولندية ما يسمى عصر انحطاطها تواصل خضوعها لحكم الأوليغارشية البرجوازية الراسخ. وفي هذه الحقبة، برز المصرفيون الهولنديون بوصفهم ممولين رئيسين لحكومات دول أوروبية أخرى. وبسبب كثير من القروض الكبيرة الناجمة عن الحروب التي خاضتها تلك البلدان، أصبح الهولنديون ممولي حروب الممالك الأخرى، والمفارقة أن ذلك شمل حروب الإنكليز ضد الجمهورية الهولندية [(408)].

اضطلعت المشروعات الاستعمارية للجمهورية الهولندية في البداية بدور أساسي في تسريع دخولها إلى العهد الذهبي. وفي وقت لاحق، ساهمت في دعم اقتصاد متداعٍ، وأخيرًا ساعدت في إعادة الانضمام إلى الاقتصادات الأوروبية المتقدمة في القرن التاسع عشر، بعد ركود دام نحو قرن من الزمن. لكن الفشل في التكاثر وإمداد سكان الجمهورية بأعداد كافِية جعلها

تنهار في نهاية القرن الثامن عشر. وقد حدث هذا على الرغم من أنها كانت أفضل حالًا من خصومها الإنكليز والفرنسيين في مجالي التعليم ووضع المرأة في المجتمع.

أدت المستعمرات الهولندية أدوارًا عدة في استمرار النمو في العصر الذهبي؛ إذ كان الهولنديون روادًا في إنشاء مزارع قصب السكر التي يعمل فيها العبيد، فأصبح السكر السلعة الأساسية في التجارة الأوروبية، ومزودًا رئيسًا للسعرات الحرارية لأوروبا الحضرية. وأظهروا بذلك أن طريقة التغلب على مشكلة إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل تمثّلت في البحث عن عمالة في خارج أوروبا، والتعامل معها على أن من الممكن التخلص منها من دون تكلفة [(409)]. وساعدت المستعمرات غير الأوروبية الهولنديين عبر تجميع الذهب وغيره من وسائل التبادل اللازمة لأنشطتهم المالية.

أخيرًا، كانت مستعمرة إندونيسيا حاسمة في التمويل الخارجي لهولندا. وقد أوردتُ في الفصل السادس عشر أرقامًا تتعلق بحجم الريوع والأرباح التي جناها الأوروبيون، خصوصًا الهولنديون، من إندونيسيا. ولعل ليس من قبيل المصادفة أن الاقتصاد الهولندي، بما في ذلك القطاع الزراعي، لم يعد إلى النمو إلّا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان ذلك حين بدأ النظام الزراعي، الذي أدخله الحاكم هيبوليت فان دن بوش باعتماده على أعمال السُّخرة المفروضة على القرويين الإندونيسيين، يدرّ عائدات كبيرة، وحقق الربحية المتوقعة لمزارع قصب السكر الخاصة التي قامت على أساس نظام العمل نفسه [(410)]. قاد الهولنديون بقية أوروبا في الابتكارات الزراعية، ولكن بين عامي 1810 و1850، وفيما ازدادت دخول العمل في الزراعة أكثر من الثلث، انخفض إنتاج الفرد السنوي نحو 9 في المئة [(411)]. وهكذا، فإن أزمة نهاية القرن السابع عشر امتدت نحو قرنين، واحتاجت إلى «هدية» البريطانيين بإعادتهم إلى المستعمرة الإندونيسية كجزء من التسوية الأوروبية في حقبة ما بعد نابليون، ودخول أجزاء أخرى من أوروبا في مرحلة التصنيع للعودة إلى الطريق المؤدية إلى البحبوحة، وبذلك أعطى الاستعمار والعوامل الخارجية دفعة جديدة لإنجاز كان قد تحول إلى كارثة.

إن جزءًا كبيرًا من قصة العالم المتأثر بالمشروع الأوروبي يمكن أن يروى من خلال البحث المتوحش عن العمل القابل للاستغلال، عندما قصرت أوروبا عن تأمين إعادة إنتاج العمالة المطابقة لحافز التراكم. يزعم فان زاندن [(412)] أن مرحلة الرأسمالية التجارية، خلافًا للرأسمالية الصناعية، نظام مفتوح بالمعنى الآتي: في ظل الرأسمالية الصناعية، «تقوم القوة العاملة بإعادة إنتاج نفسها، لأن الأجور التي تتلقاها - والمساوية لتكلفة إعادة إنتاج العمل - ملائمة لشراء السلع الضرورية لعيش الكفاف». وبالعكس، «فإن إعادة إنتاج القوة العاملة تقع إلى حد كبير خارج دائرة الرأسمالية التجارية؛ إذ تقع تحدِيدًا ضمن أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية» [(413)]. وحتىِ في

النظام الرأسمالي الصناعي، فربما يعمل بعض العمال خارج المصنع أيضًا، ولكن عندما يصبح العمل في المصنع روتينيًا، فإن ذلك يزداد صعوبة، وبالتالي يتعين أن تجري إعادة إنتاج العمل داخليًا.

هذا الرأي يتفق مع ملاحظات ماركس في شأن طبيعة الرأسمالية التجارية وأوجه قصورها، ولكنه يعيد أيضًا إنتاج تقدير ماركس بأن الرأسمالية الصناعية تنجح، بوساطة الزيادة في إنتاجية العمل التي تصاحبها، في إحداث إعادة إنتاج موسعة للعمالة. ومع ذلك، فإن تسريع النمو الاقتصادي والتصنيعي بين العقد السادس من القرن الثامن عشر والعقد السادس من القرن التاسع عشر في إنكلترا صاحبه ارتفاع رهيب في معدل الوفيات الحضرية، ما أعاق غالبًا إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل [(414)]. زد على ذلك أن الرأسمالية الصناعية ظلت موجهة نحو استغلال التشكيلات ما قبل الرأسمالية وتفكيكها وتحويلها إلى بُنى جديدة بوساطة كلٍّ من قوة السوق والإرغام غير السوقي، خصوصًا في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. هذا التعارض الواضح، الذي أبرزه فان زاندن [(415)] وماركس وإنغلز، بين عصر رأس المال التجاري وعصر رأس المال الصناعي في ما يتعلق بعمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل، لم تثبت صحته على صعيد العالم بأسره ربما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

طبعًا، ليست مشكلة توسيع إعادة الإنتاج الاجتماعي للقوة العاملة في ظل الرأسمالية مماثلة لمشكلة الحفاظ على تحقيق معدل نمو أعلى لأي جماعة بشرية؛ إذ يجب ضمان مسألة أن حجم القوة العاملة «القائمة في خدمة رأس المال» قد جرى توسيعه. أما مصطلح البروليتاريا فاستعير من التاريخ الروماني، ولكنه دخل إلى اللغة الإنكليزية في القرن التاسع عشر كتوصيف ازدرائي للمجموعات التي كانت تقتصر مهمتها على إنجاب الأطفال [(416)]. وحقّر ذلك أيديولوجيًا من وظيفة النساء في التكاثر البيولوجي، ومكانة الجماهير الغفيرة من العمال غير المالكين. وترافق صعود رأس المال التجاري مع المصادرة المستمرة لأراضي الفلاحين وساكني الأراضي؛ سواء أكانوا صيادين، أم جامعي ثمار، أم رعاة، أم صيادي أسماك، أم ممارسي زراعة الوقيد [(417)] أم مزارعين مستقرين في إنكلترا وأيرلندا والأميركتين والساحل الأفريقي وآسيا. وعندما لم تنتج المصادرة ربحًا كافيًا، عمدت القوى الرأسمالية إلى استرقاق الناس، ساعية إلى تحويلهم إلى آلات لإنتاج الربح. وفي هذه المرحلة، كما سبق أن حاججتُ، فإن عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي للعمل في قلب أوروبا كانت أضعف من أن تؤمّن ما يكفي تأمين نظام الاستغلال القائم على تقنيات حرفية؛ فرأس المال الأوروبي لم يكن في وسعه آنئذ أن يزعم تفوقًا، ولو ضئيلًا، في طرق الإنتاج على اثنين من أكبر اقتصادات العالم في الصين والهند. ولم يكن الأوروبيون ليتمكنوا من إلحاقِ الهزيمة بالشعوب الصناعية الأقدم إلّا بعد الثورة الصناعية في إنكلترا.

كان أحد الحلول المقترحة لمشكلة إيجاد طلب على الصناعات يتمثّل في إنشاء أسواق عبر جعل الأوروبيين ينتقلون إلى الخارج، وتزويدهم برأس المال الذي يحتاجون إليه. كان هذا أساسًا هو الطريق التي أوصى بها جون ستيوارت مِل الذي سار على خطى وايكفيلد [418]. لكن، كما أشار ماركس [419] في أعظم مؤلفاته، فإن رأس المال يحتاج إلى العمل المأجور قبل أن يتسنى استثماره أو أن ينشئ سوقًا يحقق من خلالها أرباحه. وبالتالي، فحتى في القرن التاسع عشر، عندما هاجر العمال الأوروبيون بأعداد متزايدة، نظمت حقوق المِلْكية في البلدان التي هاجروا إليها بشكل يمكّنهم من إمدادهم بمزيد من غير الأوروبيين لاستغلالهم، أو أنهم هم أنفسهم أصبحوا جزءًا من البروليتاريا.

إن قصة صعود هولندا وانحطاطها في العصر الذهبي مهمة، لأسباب عدة: **أولًا**، إنها تُظهر كيف أسقط التنافس بين الرأسماليات اقتصادًا كان مسيطرًا على تجارة أوروبا في العالم في القرن السابع عشر؛ **ثانيًا**، إنها تشير إلى صعوبات إعادة الإنتاج الاجتماعية لقوة العمل في عصر رأس المال التجاري؛ **ثالثًا**، إنها تُظهر بشكل واضح دور المستعمرات التابعة في استدامة التراكم في الاقتصادات الرأسمالية في عصر رأس المال التجاري وما بعده؛ **رابعًا**، إنها تُظهر كيف أن التراكمات الرأسمالية أو تعثراتها يمكن أن تؤدي إلى تزايد التفاوت في الدخل والثروة، وتتحول إلى عقبة أمام مزيد من نمو التنمية البشرية وتقدُّمها.

(376) H. Fukazawa: «Agrarian Relations and Land Revenue: The Medieval Deccan and Maharashtra,» (1982a), in: T. Raychaudhuri and I. Habib (eds.), The Cambridge Economic History of India, vol. 1: ca. 1200-ca.1750 (London: Cambridge University Press, 1982); Medieval Deccan: Peasants, Social Systems and States, Sixteenth to Eighteenth Centuries (Delhi: Oxford University Press, 1991); A. K. Bagchi, «Land Tax, Property Rights and Peasant Insecurity in Colonial India,» Journal of Peasant Studies, vol. 20, no. 1 (1992), and Sucheta Mazumdar, Sugar and Society in China: Peasants, Technology and the World Market (Cambridge, MA: Harvard University Press for Harvard University Asia Centre, 1998), chap. 4.

(377) ليس المقصود بهذا العرض المختصر أن يكون تصنيفًا فعليًا لأنماط الإنتاج أو التشكيلات الاجتماعية لجميع المجتمعات التي كان فيها الإنتاج التجاري يتوسع، في حين كانت حقوق الملكية الخاصة مقيدة. وربما تكون التشكيلات الاجتماعية هي التي سادت في أوروبا الغربية بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، وفي الصين خلال حكم سلالة تشينغ، والهند في ظل حكم المغول أو حتى إبان دوقية البندقية. وجرى تحليل كلٍّ من هذه التشكيلات في آلاف البحوث، ولكن ربما لم يُشدّد بما يكفي على العناصر المشتركة.

(378) انتقد سيكومب الأكاديميين الماركسيين، لإهمالهم مسألة إعادة الإنتاج الاجتماعي ودور النساء في عملية التكاثر وتربية الأطفال. لم يجر سد هذه الثغرة سوى بشكل جزئي حتى الآن. يُنظر:

W. Seccombe, «Marxism and Demography,» New Left Review, no. 137 (1983).

(379) M. H. Dobb, Studies on the Development of Capitalism (London: Routledge and Kegan Paul, 1946), and I. Wallerstein, The Modern World-System, vol. 1: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century (New York: Academic Press, 1974).

(380) J. L. Van Zanden, The Rise and Decline of Holland’s Economy: Merchant Capitalism and the Labour Market (Manchester: Manchester University Press, 1993).

(381) J. L. Van Zanden, «Do We Need a Theory of Merchant Capital?,» Review, vol. 20, no. 2 (1997).

(382) A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982).

(383) M. Van der Linden, «Marx and Engels, Dutch Marxism and the Modern Capitalist Nation of the Seventeenth Century,» Science and Society, vol. 61, no. 2 (Summer 1997).

(384) للاطلاع على آراء متعارضة بشأن هذه المسألة، ينظر:

E. J. Hobsbawm, «The Crisis of the Seventeenth Century,» Past and Present (1954), pp. V, VI, and I. Wallerstein, The Modern World-System, vol. 2: Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy 1600-1750 (New York: Academic Press, 1980), and The Modern World-System.

بشأن التفوق الهولندي في ذلك الجزء من العالم في نظام التجارة العالمية، الذي كان متمركزًا في أوروبا، ينظر:

F. Braudel: Civilization and Capitalism, 15th-18th Century, vol. 2: The Wheels of Commerce, Trans. from the French by S. Reynolds (London: Collins, 1982); Civilization and Capitalism, 15th-18th Century, vol. 3: The Perspective of the World, Trans. from the French by S. Reynolds (London: Collins, 1984), and J. I. Israel, Dutch Primacy in World Trade 1585-1740 (London: Clarendon, 1989).

(385) J. I. Israel, The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall 1477-1806 (London: Clarendon, 1995), part 1, and J. De Vries and A. Van der Woude, The First Modern Economy: Success, Failure, and Perseverance of the Dutch Economy, 1500-1815 (London: Cambridge University Press, 1997), chap. 2.

(386) Israel, The Dutch Republic, and De Vries and Woude, The First Modern Economy.

(387) De Vries and Woude, p. 27.

(388) S. Schama, The Embarrassment of Riches: An Interpretation of Dutch Culture in the Golden Age (London:

Fontana, 1987), chap. 1, and De Vries and Woude, pp. 57-.71

(389) Schama, The Embarrassment of Riches.

(390) J. De Vries, The Economy of Europe in an Age of Crisis, 1600-1750 (London: Cambridge University Press, 1976); Israel, The Dutch Republic, and De Vries and Woude, The First Modern Economy.

(391) H. G. Koenigsberger, «Western Europe and the Power of Spain,» in: R. B. Wernham (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 3, The Counter Reformation and Price Revolution (London: Cambridge University Press, 1968), esp. pp. 264-280.

(392) R. Davis, The Rise of the Atlantic Economies (London: Weidenfeld and Nicolson, 1973).

(393) De Vries, The Economy of Europe.

(394) C. Wilson, «The Economic Decline of the Netherlands,» Economic History Review, vol. 9, no. 2 (1939).

(395) De Vries and Woude, p. 51.

(396) Ibid., p. 72.

(397) Ibid., p. 73.

(398) Ibid., chap. 3.

(399) Schama, The Embarrassment of Riches; Israel, The Dutch Republic, and De Vries and Woude, The First Modern Economy.

(400) J. Diamond, Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years (New York: Vintage, 1998), chap. 11.

يُنظر أيضًا:

A. W. Crosby, Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe, 900-1900 (London: Cambridge University Press, 1986), chap. 9.

(401) يُنظر:

M. Rediker, Between the Devil and the Deep Blue Sea: Merchant Seamen, Pirates, and the Anglo-American Maritime World, 1700-50 (London: Cambridge University Press, 1987).

(402) De Vries and Woude, p. 75.

(403) Rediker, chap. 5.

(404) ورد في:

Rediker, p. 211.

(405) N. Folbre, Who Pays for the Kids? Gender and the Structures of Constraint (London: Routledge, 1994), and De Vries and Woude, The First Modern Economy.

(406) De Vries and Woude, chap. 11, and J. L. Van Zanden, «Did Holland's Golden Age Breed Inequality?,» in: L. Soltow and W. L. Van Zanden, Income and Wealth Inequality in the Netherlands 16th-20th Century (Amsterdam: Het Spinhuis, 1998).

(407) De Vries and Woude, section 12.5.

(408) P. G. M. Dickson and J. Sperling, «War Finance, 1689-1714,» in: J. S. Bromley (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 6: The Rise of Great Britain and Russia 1688-1715/25 (London: Cambridge University Press, 1970); L. Neal, The Rise of Financial Capitalism: International Capital Markets in the Age of Reason (London: Cambridge University Press, 1990), and A. K. Bagchi, «The Past and the Future of the Developmental State,» Journal of World Systems Research, vol. 6, no. 2 (2000), at: https://bit.ly/2EgrePl

(409) Van Zanden, The Rise and Decline.

(410) Bagchi, The Political Economy, chap. 4, and J. L. Van Zanden, The Transformation of European Agriculture in the Nineteenth Century: The Case of the Netherlands (Amsterdam: VU Uitgeverij, 1994).

(411) Van Zanden, The Transformation of European Agriculture, p. 20.

(412) Van Zanden, The Rise and Decline.

(413) Van Zanden, The Rise and Decline, section 1.3.

(414) P. Bairoch, Cities and Economic Development: From the Dawn of History to the Present, Trans. from the French by C. Braider (Chicago: University of Chicago Press, 1988), and S. Szreter: «The Importance of Social Intervention in Britain's Mortality Decline ca. 1850-1914: A Re-

Interpretation of the Role of Public Health,» Social History of Medicine, vol. 1, no. 1 (1988), and Fertility, Class and Gender in Britain 1860-1940 (London: Cambridge University .(Press, 1996

(415) .Van Zanden, The Rise and Decline

(416) P. Linebaugh and M. Rediker, The Many-Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the Hidden History of the .Revolutionary Atlantic (London: Verso, 2000), p. 93

(417) العاملون في زراعة الوقيد (swidden cultivators): زراعة الأراضي بعد حرق الغابات التي عليها، وهي تُعد زراعة متنقلة. (المترجم)

(418) J. S. Mill, Principles of Political Economy with Some of their Applications to Social Philosophy, 2 vols (London: John W. Parker and Son, 1848); E. G. Wakefield, A View of the Art of Colonization (London: J. W. Parker, 1849), and D. K. Fieldhouse (ed.), The Theory of Capitalist Imperialism .((London: Longmans, Green, 1967

(419) K. Marx, Capital, vol. 1, Trans. from the German by S. Moore and E. Aveling; 1867; 1886, reprinted: Moscow: .Foreign Languages Publishing House, 1955

الفصل السابع: تأخُّر الانتقال إلى نظام يتسم بانخفاض معدل الوفيات في أوروبا وأميركا الشمالية

أوجه التقدم في مجالات الطب والصحة العامة ونضالات العمال، والتحسن في فرص البقاء في قيد الحياة

رأينا كيف عانى نموُّ السكان في معظم أنحاء أوروبا الغربية في القرن السابع عشر بسبب الحروب والأوبئة والمجاعات. وكانت أوروبا في القرن الثامن عشر لا تزال تتعرض لأزمات غذائية متكررة بانتظام، مُفضية في بعض الحالات إلى المجاعات. انتهت أزمات عيش الكفاف والأوضاع الشبيهة بالمجاعات في إنكلترا في وقت أبكر من مثيلاتها في معظم البلدان الأوروبية الأخرى؛ ففي فرنسا، استمرت أزمات عيش الكفاف (في مقاطعة مين، على سبيل المثال، في الأعوام 1739، 1752، 1770، 1785) حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر [(420)]. وبحسب أولوين هوفتون، أصبحت المجاعات العامة نادرة في فرنسا في ذلك الوقت. ولكن مع النمو السكاني الإيجابي، كان ثمة «تكاثر بين صفوف الناس الذين واجهوا مزيدًا من الصعوبات في تزويد أنفسهم بالضرورات اللازمة لعيش الكفاف» [(421)].

ازداد عدد السكان الفرنسيين من نحو 18-20 مليون نسمة في عام 1720 إلى نحو 27 مليون نسمة بحلول نهاية القرن الثامن عشر [(422)] وإلى 36 مليونًا في عام 1850[(423)]. إلا أن مستويات عالية من الفقر، وفي كثير من الفترات مستويات متزايدة منه، تواصلت في منطقة ماسيف سنترال [(424)] المنعزلة، بل وفي باريس نفسها؛ ففي عام 1790، على سبيل المثال، قُدّرت نسبة السكان التابعة، أو المنتمية إلى الفئة التي يُطلق عليها تسمية المواطنين السلبيين الذين لم يكن في مقدورهم دعم أسرة مكونة من 4 إلى 5 أشخاص، بما يراوح بين 30 إلى 40 في المئة من السكان [(425)]. أمّا معدل وفيات الرُّضع الفرنسيين، فقدّر بـ 270 رضيعًا في عام 1770، وانخفض إلى 200 رضيع في عام 1800[(426)] لكنه ظل مرتفعًا، حيث بلغ 165 رضيعًا حتى أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر [(427)].

ثمة خلافات أحاطت بما اقتُرح من أسباب الزيادة المؤكدة في معدل النمو السكاني في إنكلترا بعد عام 1750؛ إذ جادل توماس ماكيون [428] ليثبت أن التسارع في نمو السكان الإنكليز يرجع في الأساس إلى انخفاض معدل الوفيات الناجم عن تحسن مستويات التغذية. وتقف تجربة البلدان الأوروبية على النقيض من أطروحة ماكيون في أبسط أشكالها، والمتمثلة في العلاقة الرتيبة بين الزيادة في المدخلات الغذائية والانخفاض في معدل الوفيات. فـ **أولًا**، ارتفعت معدلات النمو السكاني في عدد من البلدان الأوروبية، فضلًا عن إنكلترا، لكن لم يكن قد حدث فيها تحسُّن يُذكر في مستويات التغذية [429]؛ **ثانيًا**، كان انخفاض سن الزواج وازدياد وقائع الزواج، فضلًا عن بعض الزيادة في الخصوبة الزوجية، مساهمات رئيسة في تسارع النمو السكاني في إنكلترا نفسها [430].

كانت التجربة الإنكليزية بين الربع الأخير من القرن الثامن عشر وستينيات القرن التاسع عشر معقدة بما يكفي لإثارة قدر كبير من الجدل [431]. وأفضت البحوث الجديدة، التي أجراها خبراء الصحة وعلماء السكان [الديموغرافيون] وعلماء الاجتماع، إلى صياغات معقدة تتعلق بمكونات الرفاهية من حيث معدلات الوفيات في أعمار مختلفة ومعدلات الاعتلال وطول العمر، وكان التعقيد أكثر كثيرًا ممّا يمكن فهمه من خلال موازنة المعدلات الأولية للولادات والوفيات. وسبق أن ناقشتُ كيف تتفاعل التغذية والامتصاص والأمراض والبيئة المرضية لتؤثر في البقاء والنمو وفرص الحياة في أعمار مختلفة، وطول القامة أو غيرها من مؤشرات الصحة الأخرى.

ثمة مستوى كاف من التغذية لازم لتوفير الأساس لحياة صحية وطويلة؛ فالتغذية ضرورية قبل كل شيء لتوفير الطاقة الكافية للكائن الحي، من أجل دعم الحياة ووظائف التمثيل الغذائي [الأيض] على مستويات مختلفة من النشاط. وتختلف متطلبات الطاقة وفقًا لحالة النشاط؛ على سبيل المثال، كما أشرت في الفصل الأول، يتطلب الحمل والرضاعة الطبيعية والنقاهة بعد المرض سعرات حرارية إضافية، وتتفاوت السعرات الحرارية المطلوبة أيضًا بتفاوت السن والجنس ومستوى النشاط البدني، وما إلى ذلك.

لكن التغذية ليست مجرد مسألة المقدار المأخوذ من السعرات الحرارية؛ إذ إن السعرات الحرارية والفيتامينات والبروتينات وبعض الأملاح المعدنية مطلوبة بنسب ملائمة، وفي الوقت نفسه ينبغي توفير المستويات الدنيا من الكميات المطلقة. فتناول كمية منخفضة للغاية من البروتينات والخضروات الورقية، على سبيل المثال، لا يمكن أن يعوض عنها تناول كميات كبيرة من النشويات (الكربوهيدرات). لكن، من ناحية أخرى، إن أُخذت كمية دون المستوى الأمثل من السعرات الحرارية، فإن الجسم يتطلب قدرًا من المكملات البروتينية أكبر من المعتاد [432]. ويمكن أن يُعيق المرضُ تناول تلك

المدخلات، فيتيح سوء التغذية في حد ذاته للأمراض أن تتحكم في الكائن البشري.

إضافة إلى ذلك، فإن الدخل الكلي أو مجموع المغذيات المتاحة للسكان، بل وتوزيعها أيضًا، سيؤثر في رفاههم. كما سيتأثر رفاههم بالاختلافات في بيئة المرض؛ فقبل ظهور مَرافق الصرف الصحي والصحة العامة الحديثة، على سبيل المثال، كانت القرى، بشكل عام، أكثر من المدن ملاءمة للبشر من الناحية الصحية. ومن ناحية أخرى، كان من غير المرجح أن يجني المعدمون والفقراء الجوعى بشكل عام نفعًا كبيرًا من تلك الملاءمة الصحية. كذلك، فإن نساء عائلات الطبقة العاملة والأمهات العاملات اللواتي لا يحظين بما يكفيهن من الغذاء، ويعجزن عن تغذية أطفالهن على نحو سليم، سيُعانين معدلات اعتلال أعلى ووفيات مبكرة، وسوف يُتوفى أطفالهن في مرحلة الطفولة المبكرة. لذلك كله، تؤثر الطبقة والموقع والجنوسة في المسار الديموغرافي للسكان. غير أن بيئات المرض ومعرفة مسببات الأمراض وسبل اتقاء تأثيراتها مهمة أيضًا في الشؤون الصحية. وهكذا، فإن حالة التغذية بحد ذاتها لا يمكن أن يكون لها تأثير حاسم في صحة السكان أو في معدل وفياتهم.

بالتالي، ففي إنكلترا، على سبيل المثال، كان متوسط العمر المتوقَّع لأفراد طبقة النبلاء (وهُم جماعة حسنة التغذية) بين عامي 1550 و 1750 هو نفسه تقريبًا لبقية السكان (أو بالأحرى يميل إلى أن يكون أقل بين عامي 1575 و1675). وبالنسبة إلى طبقة النبلاء، يتذبذب متوسط العمر المتوقع بين حد أدنى هو 32 عامًا في الفترة بين عامي 1650 و1675 وحد أقصى هو 38.1 عامًا في الفترة بين عامي 1725 و1750. أمّا بالنسبة إلى بقية السكان، فإنه يتذبذب بين حد أدنى هو 32 عامًا في الفترة بين عامي 1650 و1675 وحد أقصى هو 38.0 في الفترة بين عامي 1575 و1600. أمّا خلال القرن الثامن عشر، اكتسبت طبقة النبلاء الميزة بمقدار 1.1 من الأعوام في الربع الأول من ذلك القرن، وبمقدار 4.3 في الربع الثاني منه، وبمقدار 9.1 في الربع الثالث [(433)]. كما تؤكد هذه البيانات الكوارث الديموغرافية في القرن السابع عشر؛ إذ سيظل الانحدار في متوسط العمر المتوقَّع لعامة السكان الإنكليز مستمرًا في القرن التالي، حين انخفض متوسط العمر المتوقَّع إلى أدنى مستوى له عند 27.88 عامًا في عام 1731 قبل أن يبدأ حركة صاعدة ببطء ثم توقف عند 40.80 عامًا في عام 1836، وظل متوسط العمر المتوقع قريبًا من ذلك المستوى حتى عام 1871، عندما ارتفع إلى 41.31 عامًا [(434)].

كانت مستويات متوسط العمر المتوقع للسكان الإنكليز عرضة لعدد من العوامل، من قبيل تفاوت معدلات وفيات الرضع بين المدن والأرياف، وتفاوت معدلات وفيات الرضع بين المدن الصناعية ومدن المنتجعات الخاصة

بالطبقة الغنية والطبقة الوسطى، مثل باث أو تونبريدج ويلز، وتفاوت معدلات وفيات البالغين بين مختلف الطبقات والناس في المناطق المختلفة. ويمكن أن يكون التحضر السريع، خصوصًا التحضر المرتبط بانبعاثات الأدخنة، والمصانع الملوثة للمياه والهواء، واستغلال اليد العاملة الرخيصة في الأحياء المزدحمة، قاتلًا كبيرًا للأطفال والبالغين على حد سواء [(435)]. وقد تسارع التحضر الإنكليزي في القرن الثامن عشر بشكل كبير؛ ففي عام 1700، كان مجموع سكان الحضر (أي المراكز التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة فما فوق) في إنكلترا 880 ألف نسمة، منهم 550 ألف نسمة في لندن وحدها، وذلك من مجموع سكان يبلغ عددهم الكلي نحو خمسة ملايين نسمة [(436)]. وبحلول عام 1800، بلغ عدد سكان لندن 860 ألف نسمة، وبحلول عام 1850 بلغ عدد سكانها 2.320.000 نسمة. ونما إجمالي سكان الحضر في إنكلترا إلى 2.1 مليون نسمة في عام 1800 وإلى 8 ملايين نسمة في عام 1850. وبأخذ مجموع السكان في تلك التواريخ في الاعتبار، زاد عدد سكان الحضر كنسبة مئوية من إجمالي السكان من نحو 17.6 في المئة في عام 1700 إلى نحو 24.2 في المئة في عام 1800 وإلى نحو 48 في المئة في عام 1850. وساهمت المدن الصناعية الجديدة، مثل بيرمنغهام وليفربول ومانشستر وليدز، بقدر كبير من هذا النمو في أعداد سكان الحضر [(437)]. وكان نمو لندن أبطأ من نمو هذه المدن، لكنها ظلت المدينة الرئيسة في بريطانيا، وأصبحت أكبر مدينة في أوروبا الغربية.
كانت لندن، حتى عام 1750، تشهد نقصًا في عدد سكانها، ولكنها شهدت قبيل عام 1800 زيادة صافية في عدد السكان، حيث انخفضت الوفيات الأولية لكل ألف من 520 نسمة في الفترة بين عامي 1728 و1757 إلى 500 نسمة في الفترة بين عامي 1771 و1780 وإلى 292 نسمة في الفترة بين عامي 1801 و 1810[(438)]. منذ نهاية القرن السابع عشر، بدأت الأحياء السكنية المزدحمة في لندن تصبح أكثر اتساعًا وصحة من خلال تخطيط الميادين، وهدم البنايات المتداعية لبناء طرق عامة جديدة، ورصف الشوارع، ومدّ مجاري الصرف الصحي وأنابيب التصريف، والتزويد بالمياه المنقولة عبر الأنابيب وإضاءة الشوارع. وبالتدريج، أصبحت البيئة المبنية أكثر ملاءمة للحياة البشرية [(439)]، كما تبعت بعضُ المدن الأخرى لندن بتحسينات خاصة بها. بيد أن احتدام نمو المدن الصناعية الجديدة ودافِع أصحاب المطاحن والتجار لجني الأرباح أحدثا مراكز ازدحام حضري جديدة غير صحية. وفي حين أن من الممكن أن تكون بعض بلدات الأسواق [(440)] الجنوبية حذت حذو لندن في تحسين مرافق الصرف الصحي فيها، فإن التصنيع غير المنضبط في كثير من المدن الصناعية في شمال إنكلترا واسكتلندا، مثل كارلايل ومانشستر وليفربول وغلاسكو، أدى إلى دفع معدلات الوفيات إلى مستوى مرتفع جديد في العقود الثلاثة أو الأربعة التالية

للعقد الثالث من القرن التاسع عشر؛ إذ انخفض متوسط العمر المتوقع في تلك المدن إلى ما راوح بين 25 و30 عامًا [(441)].

علاوة على ذلك، أدى هذا النمو الحضري والصناعي غير المسبوق إلى توزيع غير متكافئ لأشياء الحياة الحَسَنة، بما في ذلك الحياة نفسها، بين عامة السكان. وفي ما يتصل بالمهن المطلوبة في لندن، وفي المناطق الصناعية والمناطق الحضرية، ارتفعت الأجور الحقيقية خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. بيد أن مهنًا كثيرة فقدت أهميتها، وبشكل عام تراجعت الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين، ولا سيما في جنوب إنكلترا، تراجعًا مقلقًا، وانخفضت بشكل خاص في الفترة الممتدة بين العقد الأخير من القرن الثامن عشر وحتى عام 1815، عند نهاية الحروب النابليونية. وأفضت عوامل الدفع والجذب إلى جلب العمالة من القرى إلى المدن، ولكنها لم تكن سريعة بما يكفي لرفع الأجور الحقيقية في المناطق الريفية [(442)].

قَصُرَت الحركات في الأجور الحقيقية أو الأرباح الحقيقية عن التقاط مستويات المعيشة بشكل كامل؛ إذ بأخذ مستويات الاستهلاك مؤشرًا، لم يجد موكير [(443)] أي تحسن في مستويات المعيشة الإنكليزية بين عامي 1790 و1850. وكما لاحظتُ، فإن تسارع النمو السكاني خلال بدايات الثورة الصناعية الإنكليزية كان نتيجة معدل ولادة أعلى أكثر منه نتيجة انخفاض معدل الوفيات. وانخفض مستوى معيشة عدد كبير من قطاعات السكان في الفترة بين عامي 1780 و1815، ومع بعض الانتعاش في وقت مبكر من عشرينيات القرن التاسع عشر، انخفض المستوى مرة أخرى، ولم يكتسب مسار نموٍّ مطرد إلّا بحلول العقد السابع من القرن التاسع عشر [(444)]. وتعرضت قطاعات كثيرة من السكان، مثل العمال الزراعيين، لضرر شديد بسبب ارتفاع الأسعار في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وبسبب عجز الأجور عن مواكبة ذلك الارتفاع. وتعرضت النساء العاملات بشكل خاص لأضرار بالغة عندما خسرن كثيرًا من وظائفهن السابقة. وجرى استبدال الأجر العائلي الشامل لجميع أفراد الأسرة الذين يعملون لحساب أحد التجار، أو يعملون لحسابهم في منازلهم أو يعملون في المعامل، بأجر معمل أو منجم للأفراد، وهو أجر لا يأخذ في الاعتبار حاجات الأسرة [(445)]. في سبعينيات القرن التاسع عشر المضطربة، كان ثمة شكوى مريرة للنساء الراديكاليات، مثل ماري هيز (1798/1994) وماري آن رادكليف، من إقصاء المرأة من الوظائف المجزية ذات الأنماط التقليدية، إذ كان «ثمة عدد قليل جدًا من المهن للنساء، وقد اغتصب الرجال ثلثي المهن التي كانت لهن، أمّا باقي المهن، فحافلة بالعاملات، وهناك قليل من الموارد لها» [(446)].

أكدت البحوث اللاحقة أن تلك الشكاوى كان لها ما يبررها؛ إذ تقلصت فرص السوق أمام النساء، وعانت النساء تخصيص السلع المتحيز جنوسيًا، بما في ذلك المغذيات. ووجدت برنيت [(447)] أن نسبة أجور النساء إلى أجور الرجال انخفضت من 0.46 في العقود التي سبقت مباشرة عام 1800 إلى 0.42 بعد عام 1800، ولم يكن تفسير ذلك متمثلًا في ازدياد التمييز الجنوسي وإنما في انخفاض الطلب على المهارات الخاصة بمهن المرأة.

يصعب احتساب امتصاص الناس للعناصر الغذائية، ولكن كما أشرت سابقًا، يمكن أن تكون أطوال قامات البالغين بمنزلة مؤشر لهذا الامتصاص في سنوات نمو الجسم؛ ففي دراسة أجريت على أطوال قامات النساء المُدانات اللواتي نُقلن من إنكلترا وأيرلندا إلى مستعمرة نيو ساوث ويلز العقابية في الفترة بين عامي 1800 و1815، وجد كلٌ من نيكولاس وأوكسلي [(448)] أن متوسط طول قامة النساء الإنكليزيات المولودات في الريف تدنى بمقدار 1.9 سم على مدى تلك الأعوام، وأن أطوال قامات النساء المولودات في المناطق الريفية تدنت أكثر من مثيلاتها لدى النساء المولودات في المناطق الحضرية، وكذلك أكثر من مثيلاتها لدى الرجال المولودين في المناطق الريفية. ولكن ممّا زاد الأمور تعقيدًا، ازدياد أطوال قامات النساء الأيرلنديات المولودات في المناطق الريفية، وإن كانت تلك الزيادة ضئيلة جدًّا. وأفضت دراسة لاحقة أجراها نيكولاس وأوكسلي [(449)] بشأن أطوال قامات 16.573 سجينة في نيوغيت بين عامي 1785 و1815، إلى تأكيد نتائجهما السابقة في ما يتعلق بتراجع أطوال القامات. وفي تلخيصهما نتائج دراسات أخرى، وجد جونسون ونيكولاس [(450)] أن بعد اكتساب النساء الإنكليزيات اللواتي ولدن في المناطق الريفية طولًا ضئيلًا، وصولًا إلى عام 1825، فقدن من أطوال قاماتهن مرة أخرى في نحو عام 1830. ومع مزيد من التذبذبات الأخرى، فقدت النساء الإنكليزيات في المناطق الريفية والحضرية على السواء من أطوال قاماتهن، وصولًا إلى خمسينيات القرن التاسع عشر؛ إذ كانت قاماتهن أقصر 2 سم إلى 2.5 سم في خمسينيات القرن التاسع عشر عما كانت عليه نحو عام 1820.

كما ارتبط تردّي الرفاهية البيولوجية للمرأة الإنكليزية في تلك الأعوام بالتردّي الواقع في جوانب أخرى؛ إذ ازدادت نسبة الأمّية بين النساء المُدانات، وهي المجموعة الخاضعة للدراسة، في الفترة الممتدة بين عامي 1795 و 1815[(451)]. في دراسته الرائدة المتمثلة في قياس التغيرات في معرفة القراءة والكتابة في إنكلترا، على أساس عيّنة كبيرة من سجلات الزواج المحفوظة في كنائس الأبرشيات، ادعى شوفيلد [(452)] أن في حين ظلت أمّيّة الذكور في إنكلترا جامدة خمسين عامًا (بين عامي 1750 و1800) لدى نحو 40 في المئة من السكان البالغين، بدأت في الانخفاض بعد ذلك التاريخ؛ ومع ذلك انخفضت أمّيّة الإناث البالغات بشكل مستمر

تقريبًا من مستوى أعلى من 60 في المئة في عام 1750 إلى 50 في المئة في عام 1839، غير أن الشكل (2) لديه، الذي يرسم بيانات الأمّية، يُظهر التواءً صاعدًا متميزًا لكل من الذكور والإناث في الفترة بين عامي 1795 و1805.

عانى الرجال والنساء على حد سواء تدهور رفاهيتهم البيولوجية ومستواهم المعيشي خلال أعوام الذروة في الثورة الصناعية الإنكليزية؛ فخلال هذه الفترة، اعتُبرت إضرابات العمال كلها غير قانونية، وتركزت السلطة السياسية في أيدي مجموعة صغيرة من ملّاك العقارات. وألّب هذا النظام العمالَ في جميع المهن، ولكن على وجه الخصوص الخاسرين في عملية التغيير الهيكلي، بعضهم ضد بعض من دون رادع، ما خفض أجورهم الحقيقية بشكل طبيعي. غير أن تضخّم أسعار المواد الغذائية خلال الحروب الأنكلو - فرنسية في الفترة الممتدة بين العقد الأخير من القرن الثامن عشر وحتى عام 1815 أثّر أيضًا في الأوضاع المعيشية للرجل الإنكليزي العامل من عامة الناس.

أشار فوغِل [(453)] إلى أن الإنتاج الوطني في كثير من الدول الأوروبية قبل منتصف القرن التاسع عشر، كان في مستويات متدنية، حيث إن الطبقات الأكثر فقرًا ما انفكت تعاني سوء التغذية في ظل كل حال يمكن تصورها، ولم تكن معدلات المرض المرتفعة في هذه الفترة مجرد سبب لسوء التغذية، وإنما كانت، من دون شك، نتيجة، إلى حد بعيد، للنظام الغذائي البائس جدًا.

شمل تعميم فوغل بريطانيا العظمى أيضًا؛ بلد ما يُسمى الثورة الزراعية المصاحبة للثورة الصناعية؛ ففي دراسة أجريت على مجندي شركة الهند الشرقية في المملكة المتحدة بين عامي 1815 و1860، لم يجد موكير وأوغرادا [(454)] أي دليل على ازدياد أطوال القامات، وبالتالي لا يوجد دليل على التحسن في مستويات التغذية؛ إذ كان متوسط أطوال القامات النهائية للرجال البريطانيين الذين بلغوا مرحلة النضج في الربع الثالث من القرن الثامن عشر أقصر 9 سم من أولئك الذين بلغوا مرحلة النضج في الربع الثالث من القرن العشرين. علاوة على ذلك، في حين أن الرجل البريطاني العادي زاد طوله قليلًا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، فإنه خسر من طوله مرة أخرى في الربع الثالث من القرن التاسع عشر [(455)].

باستخدام متوسط طول قامة مجندي شركة الهند الشرقية البريطانية بوصفها عيّنتهم، قدّر موكير وأوغرادا [(456)] أن بين عامي 1800 و1815 تقريبًا، كان الأيرلندي المتوسط، وعلى الرغم من إقباله من اقتصاد زراعي مدقع الفقر، أطول من متوسط الذكور البالغين في إنكلترا وويلز بمقدار 1.25 سم (أي نصف بوصة). ويفترض فوغل [(457)] أن الأعداد الهائلة من الفِقراء المعدمين والمشردين في إنكلترا وفرنسا تعود سمعتهم السيئة

كأشخاص كسولين عديمي المسؤولية إلى مستوى تغذيتهم المتدني، وهو ما جعلهم أضعف من أن يعملوا أكثر من بضع ساعات يوميًا.

إن الجهد المبذول لمعالجة تأثيرات الازدحام والتلوث والإسكان الرديء في معدلات الوفيات، وبالتالي في متوسط العمر المتوقع، قد تخلف بشكل ملحوظ عن المتطلبات في المدن الصناعية المزدهرة في شمال إنكلترا ووسطها [ميدلاندز]؛ ففي الفترة بين عامي 1779 و1787، كان متوسط العمر المتوقع للناس في بلدة كارلايل الشمالية 38.7 عامًا مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ مقداره 36 إلى 37 عامًا وفق حسابات شوفيلد وريغلي. كذلك شهدت كارلايل، في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر، انخفاضًا في معدل الوفيات، ويرجع ذلك في جانب منه إلى إدخال التطعيم ضد الجدري. ومع ذلك، ارتفعت بعد ذلك معدلات وفيات كارلايل بين الرضع والبالغين، وبلغ معدل الوفيات الأولي مستوى 40 في الألف. وانخفض متوسط العمر المتوقع إلى 33 عامًا في الفترة بين عامي 1838 و1853، أي أقل كثيرًا من المتوسط الوطني البالغ نحو 40 عامًا [(458)].

لم تكن تجربة كارلايل فريدة بأي حال من الأحوال؛ إذ إن الحسابات المعاصرة تجعل متوسط العمر المتوقع لمانشستر وليفربول 25.3 عامًا و25.7 عامًا على التوالي في عام 1841، و29 عامًا لبريستول في عام 1825[(459)]. وتُظهر سلسلة زمنية لمتوسط العمر المتوقع في غلاسكو، بدءًا من عام 1821 وحتى عام 1861، انخفاضًا من 35.0 عامًا في الفترة بين عامي 1821 و1825 إلى 27.3 عامًا في الفترة بين عامي 1837و1841، وحتى بعد انتعاش بطيء، لم يرتفع إلى أكثر من 32.1 عامًا في عام 1861[(460)]. وأكد هَك [(461)] هذا التدهور في مستويات المعيشة في المدن الصناعية، خصوصًا في المناطق التي تتركز فيها مساكن العمال والمصانع؛ ففي دراسة أجراها على تسع أبرشيات في شمال إنكلترا الصناعي في الفترة بين عامي 1813 و1836، وجد أن معدل وفيات الرضع ارتفع من 160 في الفترة بين عامي 1813 و1818 إلى 180 في الفترة بين عامي 1831 و1836.

كانت معدلات البقاء في قيد الحياة في المناطق الريفية في أوروبا الغربية أفضل كثيرًا ممّا كانت عليه في المناطق الحضرية؛ فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن معدلات وفيات الرضع في الفترة بين عامي 1811 و1820 والفترة بين عامي 1831 و1840 كانت 243 و229 على التوالي، في المناطق الحضرية، كانت نظيراتها في المناطق الريفية 177 و161 على التوالي. وفي أمستردام، كان معدل وفيات الرضع 228 في الفترة بين عامي 1851 و1860، بيد أن المعدل كان 197 في البلاد ككل [(462)]. عندما كان متوسط العمر المتوقع أقل من 30 عامًا في عام 1841 في معظم

المدن الصناعية الشمالية في إنكلترا وفي غلاسكو، كان المتوسط 45.1 عامًا في مناطق سَري [463] الريفية [464].
مع ذلك، مع التطور غير المتكافئ للمهن المختلفة، وجد كثير من العمال، ولا سيما النساء، في المناطق الريفية وبلدات الأسواق التقليدية، أن فرصهم في العمل آخذة في التقلص، وكانت النتائج قاتمة جدًّا للنساء الريفيات، فضلًا عن النساء الحضريات في أجزاء مختلفة من إنكلترا.
تلخيصًا لسجل نمو السكان الإنكليز منذ القرن السابع عشر، يمكننا القول إنه مرَّ بثلاث مراحل متميزة؛ فبعد نمو أعداد السكان نموًا معقولًا وصولًا إلى أربعينيات القرن السابع عشر، ركدت في النصف الأخير من القرن السابع عشر. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، ازداد معدل نمو السكان بشكل حاد، وربما يكون للركود في النمو السكاني صلة بالأزمة العامة في الزراعة ومناطق النشاط الاقتصادي الأخرى في أوروبا، بما في ذلك إنكلترا، بحسب ما اقترح هوبزباوم [465] وبحسب ما كررها طلاب التاريخ الزراعي من أمثال ألن [466]. ومع ذلك، نما إنتاج المزارع، في القرن الثامن عشر، بمعدل معقول (من 40 مليون جنيه استرليني إلى 59 مليون جنيه استرليني بالأسعار الثابتة لعام 1815، وفقًا للقياس المباشر لإنتاج المزارع، على النحو الوارد لدى ألن [467].
إن تأثير المالتوسية [468] موجود حتى في تحليلات علماء السكان البارزين، مثل ريغلي وشوفيلد؛ ففي الطبعة الأولى من كتاب ريغلي وشوفيلد [469]، سعى كلٌّ منهما إلى تفسير التغير في معدل النمو السكاني من خلال ربط معدلات الزواج بالتغيرات في الأجور الحقيقية مع تأخر؛ إذ أدى ارتفاع الأجور الحقيقية إلى انخفاض في سن الزواج وارتفاع عدد وقائع الزواج بين النساء في الفئات العمرية الإنجابية، ربما بعد ذلك بجيل واحد. وتبين أن مقادير التخلف المعنية كانت عالية بشكل غير معقول؛ إذ انخفضت الأجور الحقيقية في إنكلترا، وفقًا لقياسات سلاسل فيلبس براون وهوبكنز [470]، بشكل كبير بدءًا من سبعينيات القرن السادس عشر إلى أربعينيات القرن السابع عشر، إلّا أنها ارتفعت في الجزء الأخير من القرن، واستمر هذا الارتفاع حتى ثلاثينيات القرن الثامن عشر ثم ركدت في الجزء الأخير من القرن السابع عشر [471]. وفي الطبعة الثانية من كتاب ريغلي وشوفيلد [472]، سعى المؤلفان أيضًا إلى معالجة المشكلة عن طريق ربط سلسلة فيلبس براون - هوبكنز بسلسلة من الأجور الزراعية وضعتها إليزابيث غيلبوي [473]، غير أن التلاؤم بين المعدل الأولي للزواج وسلسلة الأجور الحقيقية لا يزال يمثل إشكالية واضحة. وقد اقترح غولدستون [474] أن بالنظر إلى أن حركة تسييج [475] الحقول من جانب النبلاء ملّاك الأراضي، وغيرها من جوانب التتجير الأخرى، أدت إلى تعاظم عملية الوصول إلى الوضع البروليتاري [476] ولأن فرص العمل في الفترة الأولى من القرن الثامن عشر توسعت بشكل أسرع

من قوة العمل، تراجعت المعوقات المتصوَّرة أمام إنشاء أسرة، وارتفع معدل وقائع الزواج في أوساط ذلك القسم من السكان. وهكذا، كان من الممكن أن يعزى انخفاض الأجور الحقيقية أو ركودها في الجزء الأخير من القرن إلى توسُّع قوة العمل توسعًا قَصُرت عن مجاراته زيادة متساوية في الطلب على العمالة.

كانت تجربة الدول الأوروبية الأخرى وكندا والولايات المتحدة، في ما يتعلق بمعدلات الوفيات منذ أواخر القرن الثامن عشر، مماثلة بشكل أساسي لتجربة إنكلترا. وسبق أن أشرت إلى ارتفاع معدلات الوفيات في المناطق الرئيسة في ألمانيا. وشهدت بلجيكا، وهي إحدى أوائل الدول الأوروبية القارية التي انخرطت في التصنيع، مستويات عالية جدًّا من وفيات الرضع والأطفال حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر، وهي أعلى من مستويات شمال هولندا. ولعل لهذا الأمر علاقة بتوطيد دعائم قوة الأقطاب وملّاك الأراضي، بعد أن أعاد الإسبان غزو جنوب هولندا في ثمانينيات القرن السادس عشر.

حتى بالنسبة إلى دولة مثل فرنسا، التي شهدت درجة من التحضر أقل من بريطانيا أو بلجيكا، كان معدل الوفيات الأولي 27.4 في أواخر عام 1849[(477)]. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال بشكل بطيء خلال القرن التاسع عشر، وتسارعت وتيرة الانخفاض منذ أواخر القرن التاسع عشر. أمّا في ما يتصل بكبار السن، فلم يحدث تقدم حقيقي في خفض معدل الوفيات إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. وكما هي الحال في إنكلترا، كانت معدلات الوفيات في المدن، ولا سيما في باريس، أعلى كثيرًا منها في المناطق الريفية. وكان التحسن المحدود في معدلات الوفيات بين عامي 1800 و1880 ناجمًا في الأساس عن انخفاض معدل الوفيات في المدن إلى مستوياته في المناطق الريفية. وأدى انتشار التفكير التنويري إلى تحسين ممارسات تربية الأطفال، مثل مزيد من إرضاع الأطفال من الأمهات بدلًا من إرضاعهم من مرضعات غير أمهاتهم. وبدءًا من الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، ساعدت اكتشافات باستور [(478)] في تحسين الصحة العامة والنظافة. وتُظهر البيانات الفرنسية، عكس ما تظهره نظيرتها البريطانية من تراجعات وتقلبات في أطوال القامات خلال الفترة نفسها، زيادة بطيئة لكن ثابتة في أطوال قامات المجندين في الجيش الفرنسي طوال القرن التاسع عشر [(479)]. ولعل هذا يرجع في جانب منه إلى أن معدل التحول الصناعي والتحضر في فرنسا كان أبطأ منه في إنكلترا.

يبدو أن السويد كانت من أوائل البلدان التي شهدت انخفاضًا في معدلات وفيات الرضع ومعدلات الوفيات الأولية [(480)] ولكن حتى في السويد، ارتفع معدل الوفيات الأولي إلى 40 في الألف في عام 1809، ولم يتراجع إلى أقل من 20 إلّا في العقد السادس من القرن التاسع عشر [(481)]. وحتى

بالنسبة إلى السويد، كان معدل وفيات الرضع لا يزال مرتفعًا، إذ وصل إلى 146 في عام 1850، بينما انخفض إلى 102 في النرويج، التي هي دولة ذات كثافة سكانية منخفضة جدًا. وعلى الرغم من أن ساندبرغ وستيكل [(482)] يؤكدان بثقة أن التصنيع (الرأسمالي) لم يؤذ الصحة في السويد، فإن الحقيقة هي أن متوسط العمر المتوقع وأطوال القامات لا يُظهران زيادة حاسمة إلّا بعد عام 1865[(483)].

لم تكن فترة التأخير الطويلة بين تحقيق معرفة القراءة والكتابة وتحسين الرخاء البيولوجي للناس في السويد من قبيل المصادفة، بل ظل علم مكافحة الأمراض، والمرافق الصحية وتكنولوجيتهما في مرحلة بدائية حتى النصف الأخير من القرن التاسع عشر؛ فالسويد كانت، على الرغم من مواردها المعدنية، دولة فقيرة جدًا حتى عام 1850. علاوة على ذلك، كانت الأجور الحقيقية في استوكهولم، إلى جانب الأجور الحقيقية في غيرها من المدن الكبرى في أوروبا الغربية، في اتجاه تنازلي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولم تتحرك إلى الأعلى حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر [(484)]. وكما جادلتُ في غير موضع، فإن هجرة جزء كبير من السكان الأوروبيين إلى خارج أوروبا، خصوصًا في سبعينيات القرن التاسع عشر، ساعدت على تحسين قدرة الطبقة العاملة على المساومة في أوروبا؛ ففي السويد، أدى هذا العامل، ومعه الإجراءات العامة الناجمة عن حاجات المسنين الذين خلفهم المهاجرون وراءهم وسياسات الديمقراطية الاجتماعية، دورًا حاسمًا في تحسين رفاهية الناس العاديين [(485)]. وانخفض معدل وفيات الرضع إلى أقل من 100 في النرويج في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، وفي السويد بعد ذلك بـ 20 عامًا [(486)].

ماذا كان يحدث للمهاجرين من أوروبا إلى الأراضي الواقعة وراء المحيط الأطلسي؟ كان المعدل الطبيعي لنمو الجماعات السكانية هؤلاء أعلى بشكل عام من معدل أولئك الذين خلفوهم وراءهم في أوطانهم الأصلية. بيد أن أطوال أعمارهم أو أطوال قاماتهم، أو غيرها من مؤشرات الرفاهية البيولوجية، لم تتحسن كثيرًا حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وفي معظم الحالات لم تتحسن حتى أوائل القرن العشرين.

لم تكن الولايات المتحدة وكندا قد أصبحتا من الدول الصناعية بعدُ في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولكن هذين الإقليمين، باستثناء جنوب الولايات المتحدة - حيث كان الأميركيون من أصول أفريقية يُعامَلون على أنهم ممتلكات شخصية، كانا في معظمهما خاليين من أي قيود رئيسة تحول دون المنافسة الرأسمالية في السوق المحلية، وكانت الأسواق هي التي تبتّ تخصيص الموارد واستثمارها. ووصولًا إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كانت مناطق كثيرة في الولايات المتحدة وكندا خالية من الناس، أو كانت مسكونة بالهنود الأميركيين والإنويت [(487)] الذين كانوا يطارَدون بشكل

منهجي أو يُقتلون أو يُحشرون في محميّات محلية. ومع ذلك، لم تكن أراضي المنافسة الرأسمالية المثالية هذه خالية من الأزمات الحضرية وغيرها من الأزمات التي أحدثتها المنافسة الرأسمالية.
وجد كوملوس [(488)] في دراسة أجراها على طلاب كلية وست بوينت العسكرية في الولايات المتحدة، أن أطوال قاماتهم وأوزانهم انخفضت بين العقدين الثالث والثامن من القرن التاسع عشر: «كان الانخفاض واسع الانتشار جغرافيًا، وكان المزارعون والعمال ذوو الياقات الزرق أشد المتأثرين به»، ولم يتأثر به التلاميذ العسكريون المتحدرون من الطبقة الوسطى، وكان سببه أن إنتاجية العمل في الزراعة لم تواكب النمو في الطلب على الغذاء، خصوصًا الحبوب الغذائية، وذلك بسبب نمو السكان والقوى العاملة غير الزراعية. ووجد كوستا وستيكل [(489)] أن في حين أن أفواج المجندين في الجيش الأميركي المولودين في عام 1830 كانوا أطول قامة من أفواج الأجيال السابقة، فإن الأفواج المولودين بعد ذلك كانوا أقل طولًا، إذ كانت الأفواج التي ولدت في فترة الثمانينيات من القرن التاسع عشر أقصر بنحو 4 سم من أولئك الذين ولدوا قبل نصف قرن. وفي دراسة عن التفاوت بين الريف والحضر في معدلات الوفيات في كيبيك (كندا) في القرن التاسع عشر، وجد بيليتيير وليغير وبوربو [(490)] أن معدل الوفيات الحضرية أعلى بشكل واضح، حيث انخفضت معدلات الوفيات في المنطقتين ولم تتقارب معدلاتهما إلّا في نهاية القرن. وهكذا، حتى بوجود وفرة من الأراضي والموارد، التي انتُزع معظمها من الأميركيين الهنود، لم يحظ المهاجرون الأوروبيون إلى الأميركتين بتحسن في الصحة إلّا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. وكانت هناك حاجة إلى التقدم في مجال الصرف الصحي، وزيادة في وتيرة النمو الاقتصادي قبل أن يكون ممكنًا ترجمة الموارد الطبيعية إلى صحة بدنية أفضل.
على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي أيضًا، كان على الصحة المُحَسَّنة أن تنتظر التقدم في الممارسات الطبية والصحية - والتي جرى تنفيذ كثير منها برعاية عامة - وتضييق سوق العمل، ونضالات العمال من أجل صفقات أفضل، والتي ساندتها هجرة الأوروبيين الهائلة عبر المحيط الأطلسي. وكان يناظر تلك الهجرة والاستثمار الأوروبي في الأميركتين وأستراليا في المقابل انتزاعُ الفوائض الهائلة من المستعمرات التابعة التي يسكنها الآسيويون والأفارقة، ولم تُكشف حقيقة تدفق الموارد عبر القارات في الأدبيات السائدة. وفي الجزء الثالث من هذا الكتاب سوف أنتقل إلى آليات انتزاع الموارد ونقلها من الملحقات السياسية غير البيضاء والتابعة للقوى الأوروبية.
ساهمت أعمال الدولة والمجتمع في الدول الأوروبية الرئيسة في الدفع قدمًا ببرامج تثقيف الجمهور وتوفير الإغاثة لهم في أوقات الشدة، من خلال قوانين تنظيم إعالة الفقراء والمُعدَمين وغيرها من برامج التأمين الاجتماعي

البدائية، وإنشاء مرافق صحية عامة جديدة - كلها ساهمت في النهوض بمجال التنمية البشرية في أوروبا، خصوصًا منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. وما زال يُشار إلى حكومات الدول الاسكندنافية على وجه الخصوص بوصفها رائدة في تلك المجالات [491]. وبحلول خمسينيات القرن التاسع عشر، كانت حال الدول الاسكندنافية، من حيث رأس المال البشري ومعدلات الوفاة، كحال الدول الغنية، مثل إنكلترا أو فرنسا، إن لم تكن أفضل؛ إذ كانت تلك البلدان [الاسكندنافية] غنية برأس المال البشري، والأراضي الزراعية، وكانت، في حالتي السويد والنرويج، غنية بالموارد الطبيعية الأخرى كذلك. غير أنها كانت فقيرة من حيث رأس المال الصناعي والإنتاج. وثمة عاملان خارجيان رئيسان ساعداها، في نهاية المطاف، على أن تتحول إلى دول صناعية، **الأول** يتمثّل في وصولها إلى الأسواق البريطانية السريعة النمو من أجل كثير من منتوجاتها الزراعية والحُرجية والمعدنية؛ إذ كان توسع الأسواق البريطانية بحد ذاته مدعومًا بالفوائض المُحوَّلة من المستعمرات وبعائدات الاستثمار البريطاني في الخارج، وهما عاملان لا يمكن إغفالها في هذا السياق. أمّا العامل الآخر الذي ساعد على انتقال البلدان الاسكندنافية النهائي إلى حالة من التنمية البشرية العالية، بحسب ما أشرت آنفًا، فكان هجرة أعداد كبيرة منهم إلى مستوطنات الأوروبيين الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة. وكان الاستثمار اللازم لتغذية المهاجرين إلى الأراضي الجديدة وتجهيزهم يُستكمل بشكل كبير بتدفقات الأموال من أوروبا، خصوصًا بريطانيا. ومع ذلك، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية الضخمة من أوروبا إلى الأراضي ذات المناخ المعتدل التي هاجر إليها الأوروبيون كان مدعومًا بالفائض المُنتزَع من الملحقات السياسية غير البيضاء والتابعة للقوى الأوروبية. وفي حين أن دَور الهجرة الخارجية في رفع مستويات المعيشة معترف به في الأدبيات [492]، فإن صلات تلك الهجرة بالاستثمار البريطاني الخارجي، وأهم من ذلك صلاتها بنقل الفوائض من المستعمرات غير البيضاء إلى معقل الدولة الاستعمارية الأمّ، تكاد تكون موضع تجاهل من الأدبيات ذات النزعة المركزية الأوروبية تمامًا.

كانت نسبة كبيرة من المهاجرين من الدول الأوروبية، إن لم تكن أغلبيتهم، تتألف من العمال الزراعيين ومستأجري الأراضي والمزارعين الفقراء، والعمال بصفة عامة، وخدم المنازل. وهذا صحيح بشكل لافت في حالة أيرلندا والدول الاسكندنافية، إلّا أن هذا ينطبق أيضًا على إنكلترا وويلز واسكتلندا [493]. وقد رفعت موجات الهجرة هذه الأجور في المناطق الريفية وفي المهن المتراجعة بشكل عام، كما خففت من حدة الأزمة الحضرية - خصوصًا في بريطانيا. وفي الوقت نفسه، سرَّعت تلك الهجرات من معدل التحضر للسكان الباقين في أوروبا، وتركت البلدان الأوروبية وهي تضم نسبة

من القوى العاملة الماهرة أكبر نسبيًا. وكانت الهجرات الجماعية بدورها مدفوعة إلى حد كبير بالزيادة في معدلات النمو السكاني في معظم البلدان الأوروبية، وباحتمال تحقيق دخل أعلى في الولايات المتحدة [494]. هكذا، إلى جانب أوجه التحسن في التغذية والتكنولوجيا الطبية والسياسات العامة، أدت الهجرة إلى الخارج دورًا حيويًا في تحسين التنمية البشرية في أوروبا الغربية في الفترة الممتدة بين خمسينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين.

كانت المستعمرات التابعة لبريطانيا أو للقوى الأوروبية الأخرى - المسكونة بغير البيض بشكل رئيس - تتلقى جزءًا ضئيلًا من الاستثمار البريطاني أو الأوروبي، حتى من حيث القيمة الإجمالية [495]. فوفقًا لسايمون [496]، كانت حصة قارتي آسيا وأفريقيا من استثمارات المحفظة البريطانية الجديدة 25 في المئة فقط بين عامي 1865 و1914. في المقابل، استحوذت أميركا الشمالية وأستراليا - المستفيدتان من التيار الرئيس للهجرة البيضاء - على 45 في المئة من إجمالي استثمارات المحفظة البريطانية الجديدة. وفي دراسة مفصّلة لأنماط الهجرة البريطانية إلى الولايات المتحدة، وللدورات التجارية في بريطانيا والولايات المتحدة، وجد توماس [497] أن حضيض الاستثمار المحلي البريطاني المتزامن مع ذروة الاستثمارات البريطانية المتجهة إلى الولايات المتحدة، ليس إلّا ذروة الهجرة إلى الخارج وحضيضها المتزامنين بشكل وثيق مع ذروة وحضيض صافي الدخل البريطاني المتاح للاستثمار الأجنبي.

ثمة من لم يستفد كثيرًا من بروز الولايات المتحدة زعيمةً صناعية للعالم؛ إذ ترك الرِّق والتحرر غير الكامل في عام 1865 بصمة دائمة على فرص حياة الأميركيين من أصل أفريقي في ذلك البلد [498]. ولعل عملية التحرر، التي حَرَمت الأميركيين من أصل أفريقي جميع الحقوق السياسية وأوصلتهم إلى الوضع البروليتاريّ من دون أن توفر لهم تكافؤ فرص الحصول على التعليم والمرافق الصحية العامة والتوظيف، قد ساهمت في تدهور صحتهم مقارنة بالوضع السائد قبل الحرب الأهلية؛ إذ أظهر فحص أجراه روز [499] لبقايا هياكل عظمية لثمانين أميركيًا من أصل أفريقي، بين عامي 1890 و1927، أدلة على تدهور الحالة الصحية خلال تلك الفترة. سيبدو أن هذه عينة صغيرة ليستند إليها أي تعميم، ولكنها تتسق مع الأدلة الأخرى التي لدينا في ما يتعلق بتفاقم أحوال حصول الأميركيين من أصل أفريقي على الرعاية الصحية والتعليم العام، في الفترة التي استخدم فيها تشريع جيم كرو ليحرمهم من حقوقهم المدنية والسياسية.

كان التمييز ضد الأميركيين من أصل أفريقي في مجال الرعاية الصحية والتعليم قاسيًا في الفترة التي سبقت «قانون الحقوق المدنية» الأميركي

لعام 1964 وكان له التأثيرات المتوقعة في خفض طول العمر ومؤشرات الرفاهية الأخرى.

لئن كان هذا هو الوضع في ما يتعلق بالتناسل والصحة السكانية للناس والعمال العاديين في أكثر بلدان الثورة الصناعية تفضيلًا، فإن في الإمكان تخيُّل حالة العمال في المناطق الأقل تفضيلًا. ولأخذ مثال عشوائي نوعًا ما، وجد جون [(500)]، على أساس بيانات تسجيل الرقيق المجموعة في ترينيداد (المستعمرة البريطانية آنذاك)، أن متوسط العمر المتوقع لعبد من عبيد المزارع هو 17 عامًا. وكان معدل وفيات الرضع في مكان ما بين 255 و485 للبنات، وبين 287 و443 للبنين، وكان أقل من نصف الأطفال العبيد يعيشون حتى سن الخامسة.

تشير الأدلة المتوافرة بشأن إنكلترا أو فرنسا أو بروسيا أو ألمانيا إلى أنه لم يتحقق تقدم كبير في معدلات بقاء البشر إلّا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ إذ شهدت بعض المناطق الريفية في إنكلترا انخفاضًا في معدلات وفيات الرضع (وكانت أقل من المعدلات النظيرة في البلدات المجاورة) منذ ستينيات القرن التاسع عشر [(501)]. ومع ذلك، لم تكن هذه الانخفاضات كافية لمعادلة معدلات وفيات الرضع المُمعنة في الارتفاع في المناطق الحضرية؛ حيث إن سلسلة معدلات وفيات الرضع الواردة في مؤلف وودز وواترسُن ووودوارد [(502)] التي تشمل الفترة بين عامي 1881 و1913 أو الفترة بين عامي 1881 و1912 لكثير من بلدان أوروبا الغربية لا تُظهر أي اتجاه ذي دلالة إحصائية بالنسبة إلى إنكلترا وويلز وفرنسا وبروسيا حتى عام 1900 (كان هناك اتجاه صعودي طفيف في حالتي إنكلترا وويلز)، وإنما تظهر انقطاعًا بُنيويًا حادًّا في عام 1900. وارتفع متوسط العمر المتوقَّع عند الولادة في إنكلترا وويلز نحو 24 عامًا بين عامي 1901 و1960. وفي النمسا، على سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الرضع من 231 في عام 1900 إلى 75 في عام 1949، وفي الدانمارك من 128 في عام 1900 إلى 34 في عام 1949، وفي إنكلترا وويلز من 154 في عام 1900 إلى 32 في عام 1949[(503)].

كانت أوجه التحسن في مؤشرات الصحة تلك التي ظهرت خلال الحربين العالميتين. ويبدو أن هذا منطو على تناقض ظاهري، لأنه ينبغي أن نتوقع تدهورًا في الأوضاع المعيشية خلال هاتين الحربين. وينحل ذلك التناقض الظاهري وتُثار الشكوك حول فعالية السوق الحرة في تقديم الرعاية الصحية عندما ندرك أنه خلال تلكما الحربين، كان على الدولة أن تقدم الإمداد العام، وأن توزع المواد الغذائية في شكل حصص [التقنين]، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد وتحسين صحة المقاتلين ومعنوياتهم هم وعائلاتهم [(504)].

من اللافت، في مقارنة التجربة الصحية للجنود البريطانيين والهنود في الجيش الهندي البريطاني وعائلاتهم، ما وجده غوها [(505)] من أن أفضلية الحالة التغذوية التي تمتع بها الجنود البريطانيون وعائلاتهم في الفترة بين عامي 1880 و1900 لم تُحدث إلّا اختلافات ضئيلة في حالتهم الصحية - مع بلوغ معدلات وفيات الرضع إلى 224.3 و214.7 للأولاد الهنود والأطفال البريطانيين (من كلا الجنسين)، على التوالي. ولكن بحلول الفترة بين عامي 1910 و1914، انخفض معدل وفيات الرضع لأطفال الجنود البريطانيين إلى 88، وتغيرت معدلات الوفيات الأولية للقوات البريطانية والقوات الهندية من 16.13 و15.23 على التوالي، في الفترة السابقة، إلى 4.5 للجنود البريطانيين و5.6 للجنود الهنود، على التوالي، خلال الفترة اللاحقة.

كانت التغذية والصرف الصحي والتعليم وتدابير الصحة العامة تساهم، حتى قبل عام 1900، في صحة الإنسان. وبأخذ ذلك كله في الاعتبار، كانت معدلات وفيات الرضع تتناقص فعلًا في السويد والنرويج في ثمانينيات القرن التاسع عشر، إن لم يكن في وقت أسبق. ومن المعروف أن هذه البلدان حُبيت أكثر من غيرها برأس مال بشري، وعانت أقل من غيرها نتيجة التصنيع غير المخطَّط له. استغرقت تدابير الصحة العامة الملائمة وقتًا لتنتشر في جميع أنحاء المدن الصناعية، كما أن نتائج التعليم لم تظهر إلّا في وقت متأخر، خصوصًا أن النساء اللواتي كن يعانين مسبقًا الحرمان، حُرمن حقهن في التصويت، حتى في الدول الديمقراطية الرسمية. ولم يكن إنتاج التشريعات والعمل العام بسبب الرغبة في دفع التنمية البشرية قدمًا بقدر ما كان بسبب الاهتمام بمواكبة التنافس الصناعي والعسكري، أو خطف الأضواء من الاشتراكيين؛ ففي ألمانيا، اقترنت تدابير الضمان الاجتماعي التي أدخلها بسمارك بتشريعات قمعية مناهضة للاشتراكية. وفي ظل إدارة كامبل بانرمان الليبرالية في إنكلترا، كان الهدف من تدابير الضمان الاجتماعي المبكرة يتمثّل في تصحيح العجز الذي أبداه الجنود البريطانيون في محاربة البوير في حرب الأنكلو - بوير في مطلع القرن العشرين. ولكن على الرغم من ذلك، ساهمت تدابير الصحة العامة والتأمين الصحي البدائي، إلى جانب تحسين التغذية، في عملية إعادة إنتاج البروليتاريا في المجالات الأساسية للرأسمالية [(506)].

هكذا، لم تكن المعجزة الأوروبية واضحة في مجالي الصحة وطول العمر اللذين تمتع بهما الأوروبيون العاديون حتى نهاية القرن التاسع عشر، أي حتى مضى نحو قرن ونصف قرن على ظهور أول فوج من المصانع الحديثة التي تعمل بالآلات على الأرض البريطانية؛ إذ إن ذلك استلزم بدوره اكتشاف الأصول البكتيرية للمرض، وتكنولوجيا توفير مياه الشرب المأمونة والتخلص الصحي من مياه المجاري الحضرية، وإثارة وعي البرجوازية الحضرية بمخاطر إبقاء عمالها وجنودها المحتملين في وضع غير صحيّ وقصيري

العمر. كان التهديد بتحول نضالات العمال إلى مطالب بإطاحة الرأسمالية عاملًا في تعجيل العمل بتلك المعرفة الجديدة، خصوصًا في قارة أوروبا، التي ما هي إلّا نتوء من نتوءات أوراسيا.

لم يكن مولد المنظومة الصحية الخاصة والعامة الجديدة مجرد تابع للتطورات الداخلية؛ فالاعتماد المتبادل [الترابط] غير المتكافئ الذي ورّطت فيه رأسمالية المُحرِّك الأول [507] الأوروبية بقية العالم، سمح هو الآخر بامتصاص الموارد التي أنتجها عمل السكان غير البيض في القارات الأخرى ضمن خطة مراكمة المزيد منها في أوروبا والأراضي الواقعة وراء البحار التي استوطنها الأوروبيون.

الهجرة الأوروبية، والاستثمار الأجنبي، وانتزاع الفوائض من المستعمرات

رأينا أن الرأسمالية العدوانية التحضيرية المحارِبة في أوروبا، التي يتصدرها التجار، كانت عاجزة عن حل مشكلة التوسع في إعادة إنتاج رأس المال والعمالة؛ إذ كانت الزيادات في الإنتاجية أميل إلى التقطع، ولم يكن الاستمرار في عملية المراكمة ممكنًا إلّا من خلال إخضاع مزيد من الناس لسطوة الرأسماليين المركنتيليين. ولم يكن إخضاع شعوب الأميركتين ليفي بتلك الحاجة بشكل كامل، وذلك أن سكان أميركا الأصليين، كما سنرى لاحقًا، كانوا يموتون بسرعة كبيرة. وكان التوسع الهائل في تجارة الرقيق الأطلسية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر أحد حلول مشكلة توسيع قاعدة العمالة التي يقوم عليها الاستغلال هذه. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت مشكلة إعادة إنتاج العمالة داخل البلدان الأوروبية أقرب إلى الحل. ومع ذلك، فإن مثل هذا الحل في أوروبا كان مصحوبًا بتدهور كبير في القرن التاسع عشر في أحوال إعادة الإنتاج الاجتماعي [508] للعمالة في أكبر منطقتين في العالم من حيث عدد السكان، الهند والصين، وكان هذا التدهور مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بانقضاض القوى الأوروبية على حرية هاتين المنطقتين، ما أفضى إلى إقامة الحكم البريطاني على الهند، وإقامة شكل مشترك من السيادة الأوروبية على إمبراطورية تشينغ المتفسخة والمنهارة. وارتباط وجوه الاحتلال والأضرار تلك بالصعود الأوروبي ليس مصادفة، بل إنه تحقق من خلال نمط من هجرة العمال الأوروبيين إلى الخارج، مصحوبًا باستثمارات ضخمة في المستعمرات الاستيطانية الأوروبية تلك، وانتزاع فوائض هائلة تعويضية من الملحقات السياسية الرسمية وغير الرسمية التابعة للقوى الأوروبية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

بحلول نهاية القرن التاسع عشر، خضعت، في نهاية المطاف، أفريقيا كلها (ما عدا إثيوبيا) للسيطرة الأوروبية. واختزلت القوى الأوروبية الرئيسة آسيا كلها، باستثناء اليابان وعدد قليل من الدول المستقلة إسميًا وبرّ الصين

الرئيس، إلى منزلة التابع لها. أمّا في أميركا اللاتينية، فقد انتهى الحكمان الرسميان الإسباني والبرتغالي، بيد أن أنظمة الحكم التي تلتهما كانت تخضع لسيطرة الكريول [509] (coriollos) الذين يدّعون تحدرهم من أصل أوروبي، وكان هؤلاء معتمدين في معظم مشروعاتهم في الصناعة الحديثة والاتصالات على رأس المال البريطاني أو غيره من رؤوس الأموال الأوروبية [510].

كان ثمة هجرة أوروبية هائلة، بحسب ما يشير الجدول (7-1)، إلى العالم الجديد وأستراليا [511] خلال ما أُطلق عليه تسمية القرن التاسع عشر الطويل. في هذا الصدد، جادل ماسي [512] ليثبت أن «الهجرة الخارجية أدت دورًا حيويًا وغير معترف به بشكل عام في عملية التنمية الاقتصادية الأوروبية»، وكانت أحد العوامل الرئيسة التي سهلت تحوّل الدول الأوروبية «من مجتمعات فلاحين ريفية إلى قوى صناعية حديثة». ومع تسارع النمو السكاني في أوروبا، وازدياد استخدام المدخلات غير العمالية التي رفعت نصيب الفرد من الإنتاجية في الزراعة، هاجر الفلاحون إلى البلدات والمدن الصناعية «التي توسعت لتنتج مجموعة واسعة من السلع للاستهلاك. وأدى ارتفاع الأجور وازدياد أعداد الناس الذين يحصلون عليها إلى زيادة الطلب الكلي، ما أدى إلى مزيد من التوظيف ومزيد من الطلب» [513].

الجدول (7-1): مجموع الهجرة عبر القارات من أوروبا (1846-1924)

الدولة أو المنطقة	عدد المهاجرين (بالآلاف)	المهاجرون باعتبارهم نسبة مئوية من مجموع الهجرة عبر القارات	المهاجرون باعتبارهم نسبة من السكان في عام 1900
النمسا - المجر	4.878	10.0	10.4
بلجيكا	172	0.3	2.6
الجزر البريطانية	16.974	34.9	40.9

الدانمار ك	349	0.7	14.2
فنلندا	342	0.7	12.9
فرنسا	497	1.0	1.3
ألمانيا	4.533	9.3	8.0
إيطاليا	9.474	19.5	29.2
هولندا	201	0.4	3.9
النرويج	804	1.7	35.9
البرتغال	1.633	3.4	30.1
روسيا - بولندا	2.551	5.3	2.0
إسبانيا	4.314	8.9	23.2
السويد	1.145	2.4	22.3
سويسرا	307	0.6	13.3
مجموع أوروبا	48.174	99.2	12.3

لكن بدءًا من الأعوام الـ 30 الأخيرة من القرن التاسع عشر، لن يقتصر وجود تلك البلدات الصناعية التي تستقبل المهاجرين الأوروبيين على داخل أوروبا، وإنما ستكون البلدات تلك موجودة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين والأوروغواي وجنوب أفريقيا. علاوة على ذلك، عندما جاء مهاجرون جدد إلى شرق الولايات المتحدة، انتقل المهاجرون القدامى إلى أماكن أبعد غربًا، كما شُجع كثير من المهاجرين الجدد الذين يمتلكون شيئًا من رأس المال على أن يصبحوا مزارعين، من خلال «قانون العزبة» [(514)] وغيره من التدابير الحكومية التي تشجع المزارعين العاملين على استيطان الأرض. وبالتالي، أدت الهجرة الخارجية، إلى جانب التحسينات في التغذية والتكنولوجيا الطبية والسياسة العامة، دورًا حيويًا في تحسين التنمية البشرية في أوروبا الغربية في الفترة الواقعة بين خمسينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين.

كانت تكتنف الاستثمار البريطاني في الولايات المتحدة، كنظيرتها، أوجه عجز تجاري بريطاني كبيرة مع هذه الأخيرة؛ ففي العمليات الساعية إلى تحقيق التوازن، والتي دعمت الإمبراطورية البريطانية، قبل الحرب العالمية الأولى، ولّدت الصادراتُ الهندية فوائض كبيرة مع الولايات المتحدة حتى عندما كانت الهند تعاني عجزًا اسميًا ومتزايدًا مع المملكة المتحدة [515].

توخيت من الجدل أن أثبت [516] أن في المستعمرات غير البيضاء والتابعة معظم ما يسمّى الأرباح غير المرئية للدولة الاستعمارية الأمّ، والتي تحتوي على عناصر مختلفة من (1) الإتاوة السياسية (وغالبًا ما تكون فدية ذاتية من قبيل سداد دين الحكومة الهندية البريطانية المتعاقَد عليه لقمع ما يسمى تمرد عام 1857-1858، أو الدَّين الذي تعاقدت عليه حكومة شركة الهند الشرقية لخوض كثير من حروب مكافحة التمرد في إندونيسيا، ومن (2) الإيجارات الاحتكارية المدفوعة بدل الأعمال التجارية التي استُبعِد منها السكان الأصليون بشكل رسمي أو غير رسمي، وجرى تقليص المنافسة.

في ضوء ذلك، يُبرز الفائض التصديري الذي تتمتع به مستعمرة تابعة الحدَّ الأدنى من الفائض المنقول من البلد الواقع تحت الاستعمار. وفي حالة الهند البريطانية، جرى امتصاص معظم فائض التصدير السنوي بوساطة «الرسوم الداخلية» [517] وكذلك بوساطة الأرباح التي كان يحوَّلها المقيمون الأوروبيون في الهند بوصفها في الأساس جزءًا من عائدات الصادرات، وبالتحويلات المالية للمسؤولين البريطانيين.

أجريتُ تقديرات جديدة للفائض المُحَوَّل من الهند وإندونيسيا إلى البلدان الاستعمارية الأمّ، وأوردتُ التأسيس لها في الفصل السابع عشر [من هذا الكتاب]. وإذا أجرينا مقارنة بين الأرقام التي أقدمها وأرقام تلك الاستثمارات الأجنبية البريطانية، التي أجرى إملاه تقديرًا لها [518]، سنجد أنها شكلت أكثر من نصف تلك التدفقات الاستثمارية (بل تجاوزتها في بعض الأعوام) حتى تسعينيات القرن التاسع عشر، وشكلت جزءًا كبيرًا جدًا من الاستثمار الأجنبي البريطاني في أعوام الذروة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

أدت فوائض التصدير في إندونيسيا، وهي مستعمرة هولندية منذ القرن السابع عشر، دورًا مهمًا للغاية في دعم المالية العامة الهولندية والاستثمارات الهولندية وموازين المدفوعات الخارجية الهولندية [519]. وأدخل الهولنديون، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، نظامًا زراعيًا يحط الفلاحين إلى مرتبة أقنان حكوميين على الأرض التي كانوا يشغلونها، وانتزعوا معظم أرباحهم، فكان هذا بمنزلة إضافة كبيرة للموارد الهولندية عندما كانت هولندا تحاول اللحاق بركب الدول الأوروبية الأخرى التي خلّفتها بعيدًا وراءها بعد الحروب النابليونية.

مع مرور الوقت، ازدادت أعداد الأوروبيين (وهم مواطنون هولنديون في الأغلب) الذين يعملون في إندونيسيا بمعدلات مرتفعة (ذلك أن الهولنديين

كانوا أبطأ كثيرًا من البريطانيين في الهند في ترقية السكان الأصليين إلى مراتب أعلى أو قبولهم كشركاء تجاريين) كما ازدادت أرباح أولئك الأوروبيين. وبالتالي، ربما تكون أرقام فائض التصدير أقل فائدة بوصفها مؤشرًا على الدخول التي حققها الهولنديون في إندونيسيا (ولكنني حاولت في تقديراتي أن آخذ في الاعتبار الأرباح التي حققها التجار الأوروبيون). ومع ذلك، فلدينا سلسلة من حسابات الدخل الوطني، بدءًا من عام 1921 إلى عام 1939، متنوعة بحسب أصل الكَسَبَة أو جنسيتهم [520] وهي تظهر أن في عام 1925 حصل غير الإندونيسيين على ما يقرب من خُمس الدخل القومي.

ثمة طرق أخرى أيضًا ساعدت فيها سلسلة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ نفسها على تحسين مستويات المعيشة في أوروبا؛ إذ كانت الفترة الممتدة من سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية تسعينيات القرن نفسه تتصف بـ «الكساد الكبير»، ويعود ذلك أساسًا إلى انخفاض الأسعار الذي كان سببه الرئيس هبوط أسعار السلع الزراعية في مقابل الذهب [521]. وهذا بدوره عجَّل بتدفق الحبوب والمنتوجات الزراعية الأخرى إلى خارج الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا، بل وإلى خارج الهند وغيرها من الملحقات السياسية غير البيضاء. ونشأ تيار التصدير من المستعمرات التي يستوطنها البيض بوساطة توسُّع النقل وأفدنة الأراضي التي جرى تفريغها من الهنود الأميركيين أو الشعوب الأصلية الأخرى. غير أن كثيرًا من الحبوب أو غيرها من المنتوجات الزراعية التي يجري تصديرها من الهند أخرجها الفلاحون الرازحون في الفقر، والذين اضطروا إلى الحصول على المال كي يسددوا الضرائب ويحصلوا على ضرورياتهم ضمن اقتصاد تتجيري بشكل متزايد. وكان هناك آليات أخرى، مثل الامتصاص القسري للفضة - وهو معدن ذو سعر سريع الهبوط - من الهند وغيرها من الأراضي الشرقية - عندما اعتمدت معظم الاقتصادات الأوروبية قاعدة الذهب، اقتداءً ببريطانيا وألمانيا [522]. هذا الانخفاض في الأسعار الزراعية وتوافر الحبوب بأسعار أرخص ساهما مساهمة كبيرة في تحسين التغذية وخفض معدلات الوفيات في أوروبا، مع أنهما عمّقا مشكلات نقص التغذية والموت جوعًا في بلدان مثل الهند.

بقيت فوائد التقدم في معرفة مسببات الأمراض وتقنية العلاج الوقائي والمرافق الصحية العامة، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، محصورة إلى حد كبير في الأراضي التي استوطنها البيض، وحتى في تلك الأراضي كانت الفوائد فيها موزعة توزيعًا متفاوتًا بحسب الطبقة والجنوسة والعِرق، ما يُكذب ادعاءات العالمية التي أعلنتها أيديولوجيات الرأسمالية الأساسية [523].

وكما ذكرت أعلاه، حتى في الولايات المتحدة التي برزت كقوة رأسمالية كبرى بحلول بدِاية القِرن العشرين، عملت ممارسة التمييز الشديد ضد

الأميركيين من أصل أفريقي المحرَّرين حديثًا في فترة ما بعد الحرب، في مجالات التعليم العام والصحة والتوظيف، على انتكاستهم السيئة مقارنة بالبيض. وحتى اليوم، فإن متوسط العمر المتوقع في كثير من الأحياء الشعبية الفقيرة والغيتوات [(524)] في الولايات المتحدة التي يسكنها الأميركيون من أصل أفريقي ليس أعلى من مثيله في البلدان النامية. وهذه النتيجة ناجمة عن الإهمال العام لضرورات الرعاية الصحية للطبقة العاملة العادية من الأميركيين من أصل أفريقي، كما أنها ناجمة عن عمل قوى السوق، وإخضاعهم لوظائف منخفضة الأجر، وبطالة لفترات طويلة، تتخللها أحكام بالسجن، ولا سيما في حالة الشبان الأميركيين من أصل أفريقي [(525)].
اندلعت الحرب العالمية الأولى في أوروبا، وانجرف بقية العالم إلى ذلك الصراع بين القوى الإمبريالية، قبل التمكن من تحقق الأمل بتحسين الصحة، وقبل التمكن من تحسين السيطرة على المخاطر البيئية، وقبل تحقيق التعليم للجميع حتى في عقر دار الرأسمالية. وتميزت الفترة في معظمها، بين عامي 1916 و1939، بهدوء غير مستقر، إلى أن انقطعت بصعود الفاشية، أولًا في إيطاليا ثم في شكل أكثر فظاعة في ألمانيا الهتلرية، وفي إسبانيا، وفي بلدان أخرى في وسط أوروبا وشمالها، بمساعدة من ألمانيا وإيطاليا وتواطؤ مع حكام بريطانيا وفرنسا. وثبت بالنسبة إلى العالم برمّته، ولكن ليس بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا، أن هذه الحرب محرقة أكبر من الحرب العالمية الأولى. وأصبح صعود الشعوب الأوروبية النهائي إلى مستوياتها من الصحة وطول العمر والتعليم ممكنًا، وذلك من خلال التدابير الحكومية لتوفير حد أدنى من معايير محو الأمية والتغذية والرعاية الصحية لجميع المواطنين. وكان مثل هذا العمل، في معظم الدول الديمقراطية التي نجت من الاحتلال النازي، سابقًا على انتصار قوى الحلفاء. بيد أن استمرار تلك البرامج في معظم البلدان يُعزى إلى الخشية من الجاذبية والتحدي اللذين يفرضهما نظام الحكم السوفياتي على ولاءات الطبقات العاملة، بقدر ما يُعزى إلى ذكرى الدمار الذي أحدثته الدكتاتورية النازية في خدمة الرأسمالية العنصرية. وليس من قبيل المصادفة أن يرتبط سقوط النظام السوفياتي بمزيد من الانقضاض على أوضاع العمال المعيشية في جميع البلدان تقريبًا.

(420) F. Braudel, Capitalism and Material Life, 1400-1800 .(London: Collins, 1973), p. 39

(421) O. H. Hufton, The Poor of Eighteenth-century France, .1750-1789 (London: Clarendon, 1974), p. 15

(422) .Ibid., p. 14

(423) M. Livi-Bacci, Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History (London: Cambridge .University Press, 1991), p. 6

(424) ماسيف سنترال (Massif Central): منطقة مرتفعة في وسط جنوب فرنسا تتكون من الجبال والهضاب. وهي تشمل نحو 15 في المئة من مساحة فرنسا. (المترجم)

(425) .Hufton, p. 23

(426) P. Bairoch, Cities and Economic Development: From the Dawn of History to the Present, Trans. by C. Braider from the French (Chicago: University of Chicago Press, 1988), p. .229

(427) R. I. Woods, P. A. Watterson and J. H. Woodward, «The Causes of Rapid Infant Mortality Decline in England and Wales, 1861-1921, Part I,» Population Studies, vol. 42, no. 3 .(1988), pp. 343-366

(428) T. McKeown, The Modern Rise of Population (London: .(Edward Arnold, 1976

(429) .Livi-Bacci, chap. 1

(430) E. A. Wrigley and R. S. Schofield, The Population History of England 1541-1871, 2nd ed. (London: Cambridge .([University Press, 1989; [1981

(431) S. Szreter, «The Importance of Social Intervention in Britain’s Mortality Decline ca. 1850-1914: A Re-Interpretation of the Role of Public Health,» Social History of Medicine, vol. 1, no. 1 (1988); R. W. Fogel, «Economic Growth, Population Theory, and Physiology: The Bearing of Long-Term Processes on the Making of Economic Policy,» American Economic Review, vol. 84, no. 3 (1994); S. Guha, «The Importance of Social Intervention in England’s Mortality Decline: The Evidence Reviewed,» Social History of

Medicine, vol. 7, no. 1 (1994); S. Szreter: «Mortality in England in the Eighteenth and Nineteenth Centuries: A Reply to Sumit Guha,» Social History of Medicine, vol. 7 (1994); «Economic Growth, Disruption, Deprivation, Disease and Death: On the Politics of Public Health for Development,» Population and Development Review, vol. 23 (1997); S. Szreter and G. Mooney, «Urbanization, Mortality, and the Standard of Living Debate: New Estimates of the Expectation of Life at Birth in Nineteenth-Century British Cities,» Economic History Review, vol. 51, no. 1 (1998), and J. Mokyr and C. Ó Grada, «Height and Health in the United Kingdom 1815-1860: Evidence from the East India Company Army,» Explorations in Economic History, vol. 33, no. 2 .((1996

(432) C. Gopalan, «Undernutrition: Measurement and Implications,» in: S. R. Osmani (ed.), Nutrition and Poverty .((London: Clarendon Press, 1992

(433) .Livi-Bacci, p. 64

(434) .(Wrigley and Schofield, table A3.1 (1989

(435) Bairoch, Cities and Economic Development; S. Szreter, Fertility, Class and Gender in Britain 1860-1940 (London: Cambridge University Press, 1996), and Szreter and Mooney, «Urbanization, Mortality, and the Standard of Living .«Debate

(436) Bairoch, p. 254; Wrigley and Schofield (1989), table .A3. 1

(437) .Bairoch, p. 255

(438) Wrigley and Schofield (1981), table 6.5, and Guha, .«The Importance of Social Intervention,» table 1

(439) P. Langford, A Polite and Commercial People: England 1727-1783 (London: Oxford University Press, 1989), pp. .424-432

(440) بلدة السوق (market town): تقسيم إداري لتجمُّع حضري من العصور الوسطى الأوروبية يأتي من حيث الترتيب الإداري بين القرية والمدينة، والبلدة في الأغلب غير محاطة بأسوار، وناشئة في أكثر الأحيان

بالقرب من القلاع أو الأديرة، وكان أهم دواعي نشأتها توفير السلع والخدمات للتجمعات الحضرية المحيطة بها. (المترجم)

(441) Szreter, «Economic Growth», and Szreter and Mooney, «Urbanization, Mortality, and the Standard of Living .«Debate

(442) J. G. Williamson, «The Constraints on Industrialization: Some Lessons from the First Industrial Revolution,» in: J. G. Williamson and V. R. Panchamukhi (eds.), The Balance between Industry and Agriculture in Economic Development .((London: Macmillan, 1989

(443) J. Mokyr. «Is There Still Life in the Pessimistic Case? Consumption during the Industrial Revolution, 1790-1850,» .(Journal of Economic History, vol. 48, no. 1 (1988

(444) P. Johnson and S. Nicholas, «Health and Welfare of Women in the United Kingdom, 1785-1820,» in: R. H. Steckel and R. Floud (eds.), Health and Welfare during Industrialization (Chicago: University of Chicago Press, 1997), and C. H. Feinstein, «Pessimism Perpetuated: Real Wages and the Standard of Living in Britain during the Industrial Revolution,» Journal of Economic History, vol. 58, .(no. 3 (1998

(445) Louise A. Tilly and Joan W. Scott, Women, Work and Family (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1978), chap. .4

(446) Mary Anne Radcliffe, The Female Advocate; or an Attempt to Recover the Rights of Women from Male Usurpation ([n. p.]: Vernor and Hood, 1799), reprinted in: M. M. Roberts and T. Mizuta (eds.), The Radicals: Revolutionary .Women (London: Routledge, 1994), pp. 119-120

(447) Joyce Burnette, «An Investigation of the Female-Male Wage Gap during the Industrial Revolution in Britain,» .(Economic History Review, vol. 50, no. 2 (1997

(448) S. Nicholas and D. Oxley, «The Living Standards of Women during the Industrial Revolution,» Economic History .(Review, vol. 46, no. 4 (1993

(449) S. Nicholas and D. Oxley, «Living Standards of Women in England and Wales, 1785-1815: New Evidence from Newgate Prison Records,» Economic History Review, vol. 49, no. 3 (1996), pp. 591-599.

(450) Johnson and Nicholas, «Health and Welfare of Women».

(451) Nicholas and Oxley, «The Living Standards of Women».

(452) R. S. Schofield, «Dimensions of Illiteracy, 1750-1950,» Explorations in Economic History, vol. 10 (1973).

(453) Fogel, p. 371.

(454) Mokyr and Ó Grada, «Height and Health».

(455) Fogel, «Economic Growth,» and R. Floud and B. Harris, «Health, Height, and Welfare: Britain 1700-1980,» in: Steckel and Floud (eds.), pp. 91-126.

(456) C. Ó Grada, Ireland: A New Economic History 1780-1939 (London: Oxford University Press, 1994).

(457) Fogel, «Economic Growth».

(458) W. A. Armstrong, «The Trend of Mortality in Carlisle between the 1780s and the 1840s: A Demographic Contribution to the Standard of Living Debate,» Economic History Review, 2nd ser., vol. 34 (1981); Wrigley and Schofield (1981-1989), table A3.1, and Szreter and Mooney, «Urbanization, Mortality, and the Standard of Living Debate».

(459) Szreter and Mooney, «Urbanization, Mortality, and the Standard of Living Debate,» p. 93

(460) Ibid., p. 96.

(461) P. Huck, «Infant Mortality and Living Standards of English Workers during the Industrial Revolution,» Journal of Economic History, vol. 55, no. 3 (1995).

(462) Bairoch, Cities and Economic Development, table 14.1.

(463) سَري (Surrey): مقاطعة إنكليزية في الجنوب الشرقي من إنكلترا، مباشرة إلى الجنوب من مدينة لندن. (المترجم)

(464) Szreter and Mooney, «Urbanization, Mortality, and the Standard of Living Debate», Table 3, 5.

(465) E. J. Hobsbawm, «The Crisis of the Seventeenth Century,» Past and Present (1954), pp. V and VI.

(466) R. C. Allen, Enclosure and the Yeoman: The Agricultural Development of the South Midlands 1450-1850 (London : Clarendon, 1992)).

(467) R. C. Allen. «Agriculture during the Industrial Revolution,» in: R. Floud and D. McCloskey (eds.), The Economic History of Britain Since 1700, vol. 1: 1700-1860 (London: Cambridge University Press, 1994), p. 102.

(468) المالتوسية (Malthusianism): فكرة أن النمو السكاني يحتمل أن يكون أُسّيًا في حين أن نمو الإمدادات الغذائية نمو حسابيّ في أحسن الأحوال. (المترجم)

(469) Wrigley and Schofield (1981).

(470) E. H. Phelps Brown and Sheila V. Hopkins, A Perspective of Wages and Prices (London: Methuen, 1981).

(471) هكذا وردت في النص الأصلي للكتاب، لكن يُفهم من السياق أنه القرن الثامن عشر وليس السابع عشر. (المترجم)

(472) Wrigley and Schofield (1989), pp. xx-xxi, and R. S. Schofield, «British Population Change, 1700-1830,» in: R. Floud and D. McCloskey (eds.), The Economic History of Britain Since 1700, vol. 1: 1700-1860 (London: Cambridge University Press, 1994), pp. 80-81.

(473) E. Gilboy, «The Cost of Living and Real Wages in Eighteenth-Century England,» Review of Economics and Statistics, vol. 18 (1936).

(474) J. A. Goldstone, «The Demographic Revolution in England: A Re-examination,» Population Studies, vol. 40 (1986)).

(475) التسييج (enclosure): عملية قانونية في إنكلترا لتطويق عدد من حيازات الأراضي الصغيرة بسياج من أجل إنشاء مزرعة واحدة أكبر حجمًا. وبمجرد تسييجها، يصبح استخدام الأرض مقصورًا على المالك، وتتوقف عن كونها أرضًا مشتركة للاستخدام المشاعي. وفي إنكلترا وويلز، يُستخدم هذا المصطلح أيضًا لوصف العملية التي أنهت المنظومة القديمة المتمثّلة في زراعة الأراضي الصالحة للزراعة في الحقول المفتوحة. وبموجب التسييج،

يُصار إلى إحاطة هذه الأراضي بسياج (طوق) ونقلها بموجب صك قانوني أو تخويلها لمَلّاك واحد أو أكثر. بدأت عملية التسييج هذه تصير سمة واسعة الانتشار من سمات المشهد الزراعي الإنكليزي خلال القرن السادس عشر. (المترجم)

(476) عملية الوصول إلى الوضع البروليتاريّ (Proletarianization): في الماركسية، عملية الوصول إلى الوضع البروليتاريّ هي العملية الاجتماعية التي ينتقل بوساطتها الناس من وضع يكونون فيه إمّا أصحاب عمل وإمّا يعملون لحسابهم (أو عاطلين من العمل)، إلى وضع يوظفهم فيه صاحب العمل بوصفهم عمالًا بأجر. وفي النظرية الماركسية، غالبًا ما يُنظر إلى عملية بلوغ الوضع البروليتاري على أنها أهم أشكال الحراك الاجتماعي النازل. (المترجم)

(477) B. R. Mitchell, International Historical Statistics: Europe 1750-1993, 4th ed. (London: Macmillan, 1998).

(478) لويس باستور (1822-1895): عالِم بيولوجي فرنسي، وعالِم في علم الأحياء الدقيقة، وكيماوي مشهور باكتشافه مبادئ التطعيم والتخمر الميكروبي والبسترة. ويُذكر بإبداعاته العلمية الرائعة في مجال أسباب الأمراض والوقاية منها، وقد أنقذت اكتشافاته كثيرًا من الأرواح منذ ذلك الحين. (المترجم)

(479) D. R. Weir, «Economic Welfare and Physical Well-Being in France, 1750-1990,» in: Steckel and Floud (eds.), Health and Welfare.

(480) A. E. Imhof, «An Approach to Historical Demography in Germany,» Social History, vol. 4, no. 2 (1979).

(481) Mitchell, International Historical Statistics.

(482) L. G. Sandberg and R. H. Steckel, «Was Industrialization Hazardous to Your health? Not in Sweden,» in: Steckel and Floud (eds.), Health and Welfare.

(483) Ibid., and H. Hill, The Indonesian Economy since I966: Southeast Asia’s Emerging Giant (London: Cambridge University Press, 1996).

(484) J. Soderberg, «Real Wage Trends in Urban Europe, 1730-1850: Stockholm in a Comparative Perspective,» Social History, vol. 12, no. 2 (1987), pp. 155-176.

(485) Lena Sommestad, «Human Reproduction and the Rise of Welfare States: The United States and Sweden,»

Scandinavian Economic History Review, vol. 46, no. 2 (1998)).

(486) Mitchell, International Historical Statistics.

(487) الإنويت (Inuits): مجموعة من الشعوب الأصلية المتشابهة ثقافيًا، والساكنة مناطق القطب الشمالي في غرينلاند وكندا وألاسكا. وتعني إنويت «الناس» بينما تعني إسكيمو «الناس الذين يأكلون طعامهم نيئًا». وهذه الكلمة أطلقها عليهم الهنود الحمر ازدراء لشعب الإنويت. (المترجم)

(488) J. Komlos, «The Height and Weight of West Point Cadets: Dietary Change in Ante-Bellum America,» Journal of Economic History, vol. 47, no. 4 (1987), pp. 897-927.

(489) Dora L. Costa and R. H. Steckel, «Long-Term Trends in Health, Welfare, and Economic Growth in the United States,» in: Steckel and Floud (eds.), Health and Welfare.

(490) F. Pelletier, J. Legare and R. Bourbeau, «Mortality in Quebec during the Nineteenth Century: From the State to the Cities,» Population Studies, vol. 47, no. 1 (1997).

(491) L. G. Sandberg, «The Case of the Impoverished Sophisticate: Human Capital and Swedish Economic Growth before World War I,» Journal of Economic History, vol. 39, no. 1 (1979), and D. Senghaas, The European Experience: A Historical Critique of Development Theory (Dover, UK: Berg Publishers, 1985).

(492) D. S. Massey, «Economic Development and International Migration in Comparative Perspective,» Population and Development Review, vol. 14, no. 3 (1988), and T. J. Hatton and J. G. Williamson, «What Drove the Mass Immigration of the Nineteenth Century?,» Population and Development Review, vol. 20, no. 3 (1994), pp. 533-559.

(493) N. J. G. Pounds, An Historical Geograph y of Europe 1800-1914, chap. 3 (London: Cambridge University Press, 1985), chap. 3, and Ó Grada, Ireland: A New Economic, chap. 9.

(494) Hatton and Williamson, «What Drove the Mass Immigration», and Ó Grada, Ireland: A New Economic, chap. 9.

R. Nurkse, Patterns of Trade and Development (495) (Oxford: Blackwell, 1961); M. Simon, «The Pattern of New British Portfolio Foreign Investment, 1865-1914,» in: The Export of Capital from Britain 1870-1914, Ed. by A. R. Hall (London: Methuen, 1968), and M. Edelstein, Overseas Investment in the Age of High Imperialism: The United .(Kingdom, 1850-1914 (London: Methuen, 1982

.«Simon, «The Pattern of New British Portfolio (496)

B. Thomas: Migration and Economic Growth (London: (497) Cambridge University Press, 1954), and «Migration and International Investment,» in: A. R. Hall (ed.), The Export of .(Capital from Britain 1870-1914 (London: Methuen, 1968

(498) ينظر الفصل الثالث عشرمن هذا الكتاب.

J. C. Rose, «Biological Consequences of Segregation (499) and Deprivation: A Post Slavery Population from South-west Arkansas,» Journal of Economic History, vol. 49, no. 2 .((1989

A. M. John, «Plantation Slave Mortality in Trinidad,» (500) .(Population Studies, vol. 42, no. 2 (1988

Naomi Williams and Chris Galley, «Urban-Rural (501) Differentials in Infant Mortality in Victorian England,» .(Population Studies, vol. 49 (1995

Woods, Watterson and Woodward, «The Causes of (502) .«Rapid Infant Mortality

.Mitchell, International Historical Statistics (503)

A. K. Sen, Development as Freedom (New York: Knopf, (504) .1999), pp. 49-51, 69-98

S. Guha, «Nutrition, Sanitation, Hygiene, and the (505) Likelihood of Death: The British Army in India, ca. 1870- .(1920,» Population Studies, vol. 47 (1993

Szreter, «Economic Growth;» Szreter and Mooney, (506) «Urbanization, Mortality, and the Standard of Living Debate,» and C. R. Winegarden and J. E. Murray, «The Contributions of Early Health-Insurance Programs to Mortality Declines in Pre-World War I Europe: Evidence from

Fixed-Effects Models,» Explorations in Economic History, vol. 35, no. 4 (1998).

(507) المحرك الأول (first-mover): أو المبادر الأول أو الريادي في استراتيجية التسويق. يحظى المحرك الأول في السوق بميزة تنافسية بفعل سيطرته على الموارد، ما يمكنه من احتلال منزلة شبيهة بمنزلة المُحتكر. (المترجم)

(508) إعادة الإنتاج الاجتماعي (social reproduction): هو في الأصل مفهوم اقترحه كارل ماركس، وهو أحد ضروب فكرته الأوسع بشأن إعادة الإنتاج. ويشير المفهوم، بحسب عالِم الاجتماع كريستوفر دوب، إلى «تأكيد البُنى والأنشطة التي تعمل على نقل التفاوت الاجتماعي من جيل إلى جيل». ويذهب بورديو إلى أن ثمة أنواعًا أربعة من رأس المال تساهم في إعادة الإنتاج الاجتماعي في المجتمع، وهي رأس المال المالي ورأس المال الثقافي ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي. (المترجم)

(509) الكريول (criollos): هم الأميركيون اللاتينيون من أصل إسباني صريح أو شبه صريح، وهو ما يميزهم من كلٍّ من الأميركيين اللاتينيين المتعددي الأعراق والأميركيين اللاتينيين من أصول أوروبية مهاجرة بعد الاستعمار (وليس بالضرورة إسبانية). وتاريخيًا، كان الكريولوس طبقة اجتماعية في التسلسل الهرمي في المستعمرات وراء البحار التي أنشأتها إسبانيا ابتداء من القرن السادس عشر، خصوصًا في أميركا اللاتينية، وهو تسلسل يتألف من السكان المولودين محليًا من أصل إسباني. وعلى الرغم من أن الكريولوس كانوا إسبانيين من الناحية القانونية، فإنهم في الممارسة العملية كانوا في مرتبة دون المولودين في شبه الجزيرة الإيبيرية. ومع ذلك، كانوا يتمتعون بأفضلية على جميع السكان الآخرين، أي الهنود الأميركيين، والأفارقة المستعبَدين، والشعوب ذات الأصل المختلط. (المترجم)

(510) A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982).

(511) أسترالاسيا (Australasia): المنطقة التي تضم أستراليا ونيوزيلندا وغينيا الجديدة والجزر القريبة الواقعة في جنوب المحيط الهادئ. (المترجم)

(512) Massey, «Economic Development,» p. 384.

(513) Ibid., p. 385.

(514) قانون العزبة، أو بالأحرى قوانين العزبة (Homestead Acts): هي قوانين اتحادية عدة في الولايات المتحدة تمنح المتقدمين ملْكية الأرض، التي كان يُطلق عليها في المعتاد «عزبة أو المنزل وما حوله أو المزرعة المنزلية»، بلا مقابل. وجرى إجمالًا منح أكثر من 270 مليون فدان من الأراضي العامة، أو ما يقرب من 10 في المئة من إجمالي مساحة الولايات

المتحدة، بلا مقابل، لـ 1.6 مليون متملك. وكانت هذه العزب في معظمها في غرب نهر المسيسيبي. وكان أول هذه القوانين قانون العزبة لعام 1862 الذي أتاح ملايين الأفدنة بالمجّان. (المترجم)

(515) S. B. Saul, Studies in British Overseas Trade, 1870-1914 (Liverpool: Liverpool University Press, 1960).

(516) Bagchi, The Political Economy.

(517) الرسوم الداخلية (Home Charges): تتكون من الفوائد على ديون الهند الخارجية، ومدفوعات رواتب ومعاشات الموظفين البريطانيين في الهند. استُخدم الفائض التجاري لتسديد تلك المدفوعات أو لدفع الرسوم الداخلية. (المترجم)

(518) A. Imlah, Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the Nineteenth Century (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958), pp. 70-75.

(519) A. K. Bagchi, «A Record of Colonial Exploitation in Indonesia,» Indian Historical Review, vol. 4, no. 2 (1978); Bagchi, The Political Economy; CEI: Changing Economy in Indonesia, vol. 2, Public Finance 1816-1939, Initiated by W. M. F. Mansvelt and Re-edited by P. Creutzberg (Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1976); Changing Economy in Indonesia, vol. 5: National Income, initiated by W. M. F. Mansvelt and re-edited by P. Creutzberg (Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1979), and Changing Economy of Indonesia, Ed. by P. Boomgaard, vol. 7: Balance of Payments 1822-1939, by W. L. Korthals-Altes (Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1987).

(520) CEI, Public Finance 1816-1939.

(521) S. B. Saul, The Myth of the Great Depression, 1873-1896. (London: Macmillan, 1969), and B. R. Mitchell and P. Deane, Abstract of British Historical Statistics (London: Cambridge University Press, 1976), pp. 471-473.

(522) A. K. Bagchi, «The Great Depression and the Third World: With Special Reference to India,» Social Science Information, vol. 18, no. 2 (1979), pp. 197-218; reprinted in: India and the World Economy 1850-1950, Ed. by G. Balachandran (London: Oxford University Press, 2003).

(523) I. Wallerstein, «Capitalist Civilization,» in: Historical Capitalism with Capitalist Civilization (London: Verso, 1995), pp. 113-163.

(524) غيتو، وجمعها غيتوات (Ghetto): هو جزء من مدينة يعيش فيها أفراد مجموعة من الأقليات، ويكون ذلك عادة نتيجة ضغوط اجتماعية أو قانونية أو اقتصادية. استُخدم المصطلح أصلًا في مدينة البندقية لوصف جزء من المدينة كان اليهود محصورين فيه ومفصولين، بيد أن اللفظة استُخدمت منذ ذلك الحين في سياقات مختلفة، كأن يستخدم لوصف الأحياء الفقيرة الموجودة في المناطق المدنية الحديثة. (المترجم)

(525) E. H. Beardsley, A History of Neglect: Health Care for Blacks and Mill-Workers in the Twentieth-Century South (Knoxville: University of Tennessee Press, 1987), and D. McBride, Integrating the City of Medicine: Blacks in Philadelphia Health Care, 1910-1965 (Philadelphia: Temple University Press, 1989).

الفصل الثامن: محو الأمية في أوروبا الغربية منذ القرن السادس عشر

حركة الإصلاح، وحركة مناهضة الإصلاح، ومحو الأمية

كان يجري، في جميع المجتمعات التي نشأت فيها لغة مكتوبة، تعليق قيمة عالية على التعلم، الذي كان يعني عمومًا القراءة ومعها، في معظم الحالات، الكتابة. وبالالتفات إلى التقاليد الأوروبية، التي دخل كثير منها في الخطاب المُتَعَلّم من خلال ترجمات من النصوص العربية والفارسية، يمكن أن نبدأ بأرسطو؛ ففي كتابه **علم الأخلاق إلى نيقوماخوس**، اعتبر أن قدرة الكائنات البشرية على التفكير هي الصفة الأساسية التي تميزها من الحيوانات الأخرى [(526)]. ويصار إلى التعبير عن القدرة الفكرية من خلال اللغة، التي هي أيضًا علامة بشرية فارقة. ويبدو أن منظومة الإشارات والرموز المعقدة التي تشكّل اللغة البشرية هي حيازة بشرية تحديدًا [(527)]. وما إن بدأ تدوين اللغة، حتى توسَّع نطاق الاتصال البشري بشكل هائل، حيث تغلب على الاختلافات في الزمان والمكان والأشخاص.

استنادًا إلى تصنيف أمارتيا سِن، يُعَدّ محو الأمية من الجوانب التأسيسية والأداتية لحرية الإنسان؛ فالإلمام بالقراءة والكتابة هو في حد ذاته جزء من حرية الإنسان، الذي يكون حرًّا في ممارسة أنواع معيّنة من الاختيار في حال إلمامه بهما، ومن دون ذلك لا تتاح له، بغضّ النظر عن اختياره استخدام تلك الحرية [(528)]. وربما ينطوي التوزيع غير المتكافئ لمحو الأمية، في مجتمع بدأ لتوّه باستخدام الكتابة، على عواقب وخيمة، إذ من الممكن أن يُعاني الأمّيّون الحرمان والخضوع للقلة المتعلمة.

كان من الصعب، قبل عملية مَأسَسَة المستوى الابتدائي من التعليم، معرفة نسبة السكان المُلمِّين بالقراءة والكتابة [(529)]. وكانت القدرة على قراءة الكتاب المقدس في أوروبا منذ القرن السادس عشر، خصوصًا في الدول البروتستانتية، تُعتبر في كثير من الأحيان علامة المسيحي الحقيقي. إضافة إلى ذلك، كان أن ازداد، بعد اختراع غوتنبرغ الحَرف الطباعي المتحرك (سبقه الصينيون والكوريون في هذا الصدد)، إنتاج الكتب المطبوعة وتداولها بشكل هائل. ومن تلك التطورات استُدِلَّ، على نطاق واسع جدًا، أن الشعوب الأوروبية لا بد من أنها أصبحت أيضًا ملمة بالقراءة والكتابة بشكل

كبير منذ القرن السادس عشر. ومع ذلك، كانت البروتستانتية في معظم البلدان ظاهرة حضرية ونخبوية إلى حد كبير، حتى ظهور التقويَّة [(530)] في ألمانيا وميثودية [(531)] ويزلي في إنكلترا [(532)].

على الرغم من الحماسة الأولية لقراءة الكتاب المقدس المكتوب باللغة المحلية، عارض كثير من علماء اللاهوت البروتستانت فكرة أن قراءة الكتاب المقدس شرط من شروط النعمة والخلاص؛ إذ أن رجلًا بارزًا مثل

[توماس مور] أنكر أن «يكون امتلاك الكتاب المقدس باللغة الإنكليزية أمرًا يجدر أن تُفنى أرواح الناس في سبيله إلّا إذا تُرجم إلى لغتهم»، ولأن الأمّيين لن يكونوا قادرين على الاستفادة منه. في أي حال، ليست معرفة القراءة والكتابة الدينية أمرًا ذا صلة؛ «فكثيرون... سيدخلون ملكوت السماوات بنعمة الله، على الرغم من أنهم لم يقرأوا كلمة من الكتاب المقدس قط» [(533)].

كثيرًا ما زُعم أن ثمة زيادة هائلة في الطلب على التعليم ووسائل الاتصال المطبوعة في إنكلترا بين القرن السادس عشر وفترة الحرب الأهلية [(534)]، إلا أن الطلب على عمل الأطفال، في العائلات الفلاحية وبين أطفال الفقراء، كان كبيرًا جدًا، وكان معظمهم يعتبر مردودات التعلم من الكتب أضأل من أن تدفعهم إلى الحصول على التعليم الأساسي، والأمر كذلك حتى عندما كان الدخول إلى المدرسة متاحًا لهم [(535)].

في العالم العلماني للقدرة التنافسية والسيطرة الاجتماعية، كان كثير من أيديولوجيي النظام القائم يعتبرون أن إلمام الناس العاديين بالقراءة والكتابة أمر غير ضروري، بل إنه أمر معيق للازدهار؛ فماندفيل جادل في كتابه الشهير The Fable of The Bees **(خرافة النحل)** (1732) بأن بريطانيا العظمى لديها من «الرجال العارفين» أكثر من اللازم، وبأن من الضروري الحفاظ على «جزء معيّن من الجهل في مجتمع حسن الترتيب» [(536)]. أمّا في ألمانيا وأجزاء أخرى كثيرة من أوروبا الغربية، «فكانت السلطات الدينية اللوثرية [وغيرها من السلطات البروتستانتية - المؤلف] في مواجهتها لمشهد ديني تعددي وغير مستقر بشكل متزايد، خائفة للغاية من أن تشجع الهرطقة الناس على أخذ الكتاب المقدس وفق شروطهم» [(537)]. ولعل المنافسة بين مختلف الطوائف البروتستانتية من جهة والبروتستانت والروم الكاثوليك من جهة أخرى من أجل السيطرة على النفوس حثت مساعي نشر المعرفة بالكتاب المقدس. لكن الزيارات التي قام بها أساقفة كلا المعتقدين كشفت أن كثيرين من أبناء رعيّتهم لم يكونوا مسيحيين إلّا بالاسم، مع معرفة ضئيلة بالكتاب المقدس أو بالمبادئ المسيحية؛ فالكاثوليكية، على وجه الخصوص، نجت من الاندثار من خلال تكيّفها مع ما كان يُعتبر ممارسات مشوبة بالخرافات والوثنية. ولم يكن للناس العاديين

في تلك المناطق معرفة بالقراءة والكتابة تعزز خير وجودهم الدنيوي أو رفاههم الروحي [538].

أوردتُ كيف أن قوة الدولة في السويد ألقت بثقلها خلف الكنيسة لتعزيز قراءة الكتاب المقدس. وقد زُعم أن بعد عشرينيات القرن السابع عشر، ارتفع عدد الكهنة المُرسَّمين في السويد بشكل كبير إلى أن صار في عام 1700 و«في معظم الأبرشيات قسيسان اثنان مدربان بالكامل - أحدهما للتعليم الديني والآخر للتعليم في المدرسة» [539]. وحدث نمو كبير في القدرة على القراءة من خلال التعليم في المنزل لا في المدارس الرسمية. لكن في نهاية القرن السابع عشر، لم تكن نسبة القادرين على القراءة في السويد قد تجاوزت 50 في المئة [540]. غير أنها ازدادت بشكل حاد بعد ذلك، ويعود أهم أسباب ذلك إلى الإجراءات القاسية التي اعتُمدت في عهد كارل الحادي عشر [541]. ففي عام 1686، أصدر الملك قانونًا جرى بموجبه الاعتراف بالكنيسة اللوثرية كنيسة وطنية، وأصبحت القدرة على قراءة الترجمة السويدية لملخص لوثر عن التعاليم المسيحية إلزامية لكل مواطن [542] وأصبحت القدرة على القراءة من المتطلبات الضرورية لزواج الشخص. أمّا الأهداف فكانت محافظة، وهي «التقوى، والخلق المهذب، والترتيب والنظام، والاستعداد العسكري» [543]، شهدت القدرة على القراءة زيادة سريعة في ظل هذا البرنامج، حيث حققت السويد، في هذا السياق، محو الأمية الشامل بحلول عام 1750، وأصبحت أكثر دول أوروبا معرفة بالقراءة والكتابة [544]. ومن اللافت، أن معدلات محو الأمّية بين الإناث وصلت، خلافًا للبلدان الأخرى في ذلك الوقت، إلى مستويات تساوي، أو تفوق، مستويات محو الأمّية بين الذكور - وهو إنجاز استثنائي في تاريخ الانتقال إلى محو الأمّية الجماعية [545]. بيد أن محو الأمّية، بمعنى القدرة على القراءة والكتابة، كانت لا تزال عند نسبة 20 في المئة فقط حتى عام 1800، وارتفعت إلى 50 في المئة بحلول عام 1850، ووصلت إلى ما يقرب من 100 في المئة بحلول عام 1900. ولإيضاح هذا الجانب من التوسع في القدرات البشرية، ينبغي أن نذكر أن عدد السكان السويديين كان لا يزال ضئيلًا للغاية بحسب المعايير الأوروبية والعالمية، وأن الإمبريالية السويدية والنزاع المستمر بين ما يسمّى القوى الكبرى في أوروبا ألحق أبلغ الضرر بإمكانات التنمية السويدية. كانت «رفيعة الثقافة الفقيرة» [546]، وهو الوصف الذي أطلق على السويد، بحاجة إلى منبهات خارجية لنمو الطلب الخارجي على منتوجاتها والهجرة الجماعية إلى الخارج، لتحقيق الانتقال النهائي إلى مستويات عالية من التنمية البشرية [547].

كانت السياسات الوطنية في بلدان أوروبية أخرى مجزأة وعرضية في أفضل حالاتها؛ إذ كان تعليم الناس العاديين أو التحاقهم بالمدارس مُهملًا بشكل خاص عندما كان يُتوقع من مُلّاك الأراضي أن يدفعوا تكاليف تعليم أقنانهم،

أو المزارعين المستأجرين لديهم، أو العمال. هكذا أصبحت مستويات محو الأمّية في أوروبا راكدة بشكل عام بعد أن تلاشت الحماسة الأولية لنشر الأناجيل بين الناس. وكان على المبادرات الجديدة أن تنتظر حلول القرن الثامن عشر، حين ساعدت بعض الحركات الدينية، مثل التقويَّة، في هذا المسعى [548]. وبالفعل، كان بروز طبقة عاملة واضحة والحاجة إلى التعليم بين صفوف العمال العاملين اللذين أديا في نهاية المطاف إلى تحقيق محو الأمّية بصورة شاملة في البلدان الرئيسة في أوروبا الغربية.

إن تحديد عدد المُلمّين بالقراءة والكتابة، وبأي طريقة كان إلمامهم، قبل القرن التاسع عشر أمر بالغ الصعوبة؛ إذ ربما يكون كثيرون قادرين على القراءة ولكن لا يعرفون الكتابة، أو يوقّع بعضهم أسماءهم من دون تمكنهم من التعرف إلى أي حرف، أو يكون بعضهم الآخر قادرًا على قراءة غير حروف أسمائهم، وهكذا. وباستثناء الجامعات وبعض مدارس النخبة المميزة، كانت معظم المدارس الأخرى تُدار بشكل غير رسمي، وعمومًا لم يكن ثمة منظومة لمراقبتها أو إجراء إحصاءات بشأنها.

استخدم شوفيلد في مقالة رائدة له [549] ثلاثة مصادر رئيسة لتقدير نطاق محو الأمّية، بمعنى القدرة على الكتابة، في إنكلترا قبل القرن التاسع عشر. كان المصدران الأول والثاني التوقيع على «قَسَم الاحتجاج» لعام 1642، «الذي كان يجب أن يؤديه جميع الذكور فوق سن الثامنة عشرة، ومفاده أنهم ʼسيحافظون على الدِّين المُصلَح الحقيقي المُعرَب عنه في عقيدة كنيسة إنكلترا المناهضة لجميع بدع البابوية والكاثوليكيةʻ»، واختبار «قَسَم عام 1723»، «الذي يعد بالولاء لجورج الأول والتخلي عن اختصاص البابا القضائي، الذي كان يجب أن يؤديه كل شخص فوق سن الثامنة عشرة» [550]. كان المصدر الأول ينطوي على قصور خطِر مفاده أن لو نجت جميع السجلات التي سجلت الاحتجاجات، فإنها لن تعطي سوى مستويات معرفة القراءة والكتابة لدى الذكور، كما هو مبين من خلال قدرتهم على التوقيع بأسمائهم. أمّا المصدر الثالث، فهو سجل الزواج الأنغليكاني، وهو قانون برلماني يخول «صلاحية قانونية لوقائع الزواج المسجلة فحسب في السجلات الأنغليكانية والموقَّعة من الطرفين ومن شاهدين» - ويستثنى منه زواج اليهود وطائفة الكويكرز وأعضاء العائلة المالكة [551]. في الواقع، اعتُبرت قدرة الشخص على توقيع اسمه دليلًا على معرفته القراءة والكتابة في المجتمعات ما قبل الصناعية في أوروبا. ومع ذلك، فإن هذا الاختبار يستثني الأشخاص الذين يمكنهم القراءة ولكن لا يمكنهم الكتابة، ويضم الأشخاص الذين تعلموا كيفية توقيع أسمائهم ولكنهم لا يعرفون قراءة أو كتابة فقرة بأي لغة. وفي حالة عدّ التواقيع، كما هي الحال في سجلات تسجيل الزواج، فإن هذا سيشمل أيضًا العدّ المزدوج للزوجين اللذين تزوجا أكثر من مرة.

من خلال استخدام التواقيع والعلامات لأكثر من 40 ألف رجل من أكثر من 400 مقاطعة في إنكلترا، قدر كريسي [(552)] نسبة الأمّية بين الذكور في أربعينيات القرن السابع عشر بـ 70 في المئة. أمّا الأمّية بين الإناث، فكانت أكبر بشكل عام. وفي حين أن الأمّية ربما بلغت 88 في المئة من كتبة الوصايا في مدينة نوريتش في ثلاثينيات القرن السابع عشر، فإنها ارتفعت إلى نحو 98 في المئة بين الشهود المُحَلَّفين في المحاكم الأبرشية في المقاطعات البعيدة عن لندن وفي الفترة المنتهية بعام 1700[(553)]. وعلى الرغم من انتشار الكتب والمنشورات وغيرها من المواد المطبوعة، كانت الأغلبية الساحقة في إنكلترا أمّية في منتصف القرن السابع عشر.

تحسن الوضع قليلًا في القرن الثامن عشر؛ إذ وجد شوفيلد [(554)]، على أساس العلامات وتواقيع العرسان بين عامي 1754 و1837، في عينة عشوائية من 274 سجلًا من سجلات أبرشية، أن نسبة الأمّية بين الذكور تذبذبت حول مستوى ثابت قدره 40 في المئة بين عام 1754 وتسعينيات القرن الثامن عشر، داخلة دخولًا ضئيلًا فيها، غير أن هذه النسبة ازدادت نحو عام 1800، وبدأت تنخفض مجددًا منذ عشرينيات القرن التاسع عشر. كانت نسبة الأمّية بين النساء نحو 65 في المئة في خمسينيات القرن الثامن عشر، لكنها انخفضت خلال القرن الثامن عشر إلى نحو 55 في المئة، وارتفعت مرة أخرى (مواكبة أمّية الذكور) في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، ووصلت إلى أقل من 50 في المئة بقليل في نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر. كما وجد شوفيلد، باستخدام البيانات المتاحة من أمين السجلات العامة منذ عام 1838، أن معدل انخفاض الأمّية بين الإناث والذكور تسارع بشكل حاد منذ خمسينيات القرن التاسع عشر. وبحلول بداية القرن العشرين، كانت الأمّية قد استؤصلت إلى حد ما في إنكلترا وويلز.

أمّا الهولنديون في الفترة بين عامي 1500 و1800، فلم يكونوا مختلفين عن غيرهم من الأوروبيين من حيث معدلات وفيات الرضع لديهم، المراوِحة بين 200 و300، وارتفاع معدل المواليد ومعدل الوفيات ليراوح بين 30 و40 في الألف، وانخفاض متوسط العمر المتوقع حيث تراوح بين 27 إلى 35 عامًا [(555)]. لكن ربما بزَّ الهولنديون معظم البلدان الأوروبية الأخرى من حيث تعزيز التعليم ومحو الأمّية في الأعوام الأولى من الجمهورية؛ إذ شُكلت جامعات جديدة في ليدن في عام 1575، بعد أن رفعت القوات الإسبانية الحصار عن المدينة في عام 1574، وعن هاردرفيك في عام 1600، وعن خرونينغن في عام 1614، وعن أوتريخت في عام 1634. وبسبب تزايد تسامح القلة الحاكمة مع العقائد الأخرى، أصبحت تلك الجامعات من أكثر مراكز التعلم حُريّة في أوروبا [(556)]؛ إذ وفقًا لدي فرايس وفان دير فاودي [(557)]، فإنه بحلول نهاية القرن الثامن عشر، كان في مقدور 75 في المئة من العرسان الهولنديين الذكور و60 في المئة من الإناث أن يوقعوا بأسمائهم

في سجلات الزواج. وفي سبعينيات القرن السابع عشر، كان نحو 70 في المئة من عرسان أمستردام الذكور قادرين أن يوقعوا بأسمائهم. ومن المؤشرات على تخلّف جنوب هولندا أن بروكسل كانت تتمتع في عام 1845 بمستوى من محو الأمّية حققته مسبقًا 11 مدينة من مجموع المدن الهولندية الاثنتي عشرة بحلول عام 1600! ومن المفارقات أن بحلول ذلك التاريخ، كانت بلجيكا متقدمة على هولندا بدرجة كبيرة في مجال التصنيع، ولكنها لم تكن متقدمة عليها من حيث بقاء الأطفال والبالغين في قيد الحياة.
داخل الدائرة السحرية المتمثلة في أوروبا الإمبريالية، يمكن انتشار الصناعة الحديثة أن يقتلع بلدًا صغيرًا مثل بلجيكا ذات مستويات منخفضة نسبيًا من التنمية البشرية، ويلقي بها في مهب التصنيع. إن النتائج التي توصل إليها شوفيلد بخصوص ركود محو الأمّية لدى الذكور أو انخفاضها الفعلي خلال أكثر مراحل الثورة الصناعية مأساوية في إنكلترا، تنسجم مع معرفتنا بمستوى المعيشة العام للطبقة العاملة الإنكليزية خلال تلك الفترة. كما أنها تتوافق مع دراسات محو الأمّية في لانكشاير، موطن صناعة المنسوجات القطنية، التي كانت الصناعة الرائدة في ذلك الوقت؛ إذ وجد ساندرسون هناك [(558)] أن معدلات توقيع سجلات الزواج انخفضت بعد العقد السادس من القرن الثامن عشر، ولم تبدأ بالازدياد بشكل حاسم إلّا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر.
لئن كان عمل شوفيلد في قياس محو الأمّية عن طريق عدّ التواقيع بدلًا من العلامات، عملًا رياديًا ومفيدًا، فإنه ينطوي في الوقت نفسه على مواطن قصور خطِرة، بوصفه دليلًا على القدرة على القراءة والكتابة، وعلى استخدام التعليم من أجل دفع عجلة التنمية والإنجاز البشري؛ فـ **أولًا**، غالبًا ما كان وضع علامة تشبه الصليب، في أوروبا المسيحية، يُعتبر معادلًا لليمين [القَسَم]، وحتى الأشخاص المُلمُّون بالقراءة والكتابة كانوا يضعون مثل تلك العلامة في أوقات سابقة بدلًا من التوقيع [(559)]. **ثانيًا**، إن القدرة على التوقيع باسم الشخص لا تشير في كثير من الأحيان إلى أن الشخص متعلم عمليًا. **ثالثًا**، لا يمكن طبعًا استخدام هذه الطريقة لقياس محو الأمّية في المجتمعات التي تستخدم النصوص الأيديوغرافية [الرسوم الفكرية] على غرار ما تفعل الصين. ومن ناحية أخرى، تعطي الاختلافات المنهجية في مدى الإلمام بالقراءة والكتابة وفقًا للطبقة التي يكشف عنها استخدام هذه الطريقة، درجة من الصدقية للنتيجة المقيسة في سياق أوروبا. وفي جميع الحالات تقريبًا، كان ثمة انخفاض حادّ في درجات محو الأمّية من طبقة النبلاء والطبقات المهنية، مرورًا بصفوف الحرفيين والتجار، وصولًا إلى أدنى المراتب، التي تضم، تحديدًا، العمال العاديين في الريف [(560)].
لم تكن كثافة الاتصال الجماهيري أو اكتساب المعرفة تعتمد دائمًا على اكتساب معرفة بالقراءة والكتابة من جانب الجميع. في الجانب الآخر، أدى

ظهور الاتصال الجماهيري مع تقدم التصنيع دورًا رئيسًا في التقدم في مجال محو الأمّية. وبحسب صياغة فينسنت [561]، «يجب أن تقع القراءة والكتابة ضمن الاتصال الاجتماعي للسكان بجميع أشكاله. وهذه هي النقطة التي تعود عندها إلى الصورة أوجه التفاوت المادية، المتمثلة في المهنة والمسكن والتي أقصيت من جداول الأمّية».

ساعد التصنيع على نشر معرفة القراءة والكتابة، إلّا أن الاختلافات في إجراءات الدولة والتفاوت الطبقي أثّرا بشكل كبير في انتشارها؛ على سبيل المثال، أظهرت بلجيكا، ذات الاقتصاد الصناعي الأكثر تطورًا من هولندا المجاورة، معدلات أمّية بين الذكور والإناث أعلى كثيرًا من المعدلات في هولندا طوال القرن التاسع عشر. ومن ناحية أخرى، يصحّ القول أيضًا إن المناطق الأوروبية المتقاعسة في مجال التصنيع، مثل إسبانيا وإيطاليا والنمسا، أظهرت معدلات أمّيّة أعلى مقارنة بالمناطق الأكثر تصنيعًا، مثل إنكلترا واسكتلندا وفرنسا وبروسيا.

النضال من أجل تعليم الأطفال في المدارس ومحو أمّيتهم في أوروبا في القرن التاسع عشر

أدى تسارع نمو السكان والانحدار في مستوى المعيشة، من تسعينيات القرن الثامن عشر وحتى عام 1815، إلى زيادة المعروض من عمالة الأطفال في إنكلترا. وقوبلت تلك الزيادة بطلب متزايد أعاق التحاق الأطفال بالمدارس وليس العمل المدفوع الأجر في المصانع. وأدى الانخفاض في التمويل الذي تقدمه المؤسسات الخيرية للمدارس الجديدة وتقاعس المدارس القديمة عن زيادة عدد الأماكن التي توفرها لهم إلى تفاقم مشكلة الالتحاق بالمدارس. وشكك لاكور [562] وويست [563] في بعض النتائج التي توصل إليها ساندرسون [564] ولا سيما رأيه بأن «الثورة الصناعية» على هذا النحو كان لها تأثير سلبي في محو الأمّية في معقل تلك الثورة. لكن تراجع مستويات المعيشة التي أشرت إليها في مواضع أخرى يضفي صدقية على ما أكده ساندرسون من تدهورٍ لبيئة التدريس المادية.

ماذا حدث لمحو الأمية الشعبية في فرنسا، أكثر بلدان أوروبا الغربية اكتظاظًا بالسكان حتى نهاية القرن الثامن عشر - بلد لويس الرابع عشر، الملك الشمس، بلد الفلاسفة، البلد الذي شهد أشمل ثورة برجوازية؟ فبحسب ما أوضحت ناتالي زيمون ديفيس [565]، من السهل المبالغة في مدى استفادة أمّة لائحة الطعام (menu peuple) والفلاحين من نتاج ثورة الطباعة: ظلت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق الريفية منخفضة طوال القرن السادس عشر؛ ففي الواقع، لم تكن أيٌّ من النساء، ولا حتى

القابلات [المولدات]، تعرف حروف الهجاء. أمّا في ما يتعلق بالرجال، فقد توصلت دراسة منهجية أجراها إيمانويل لو روي لادوري لأجزاء معيّنة من منطقة لانغدوك، في سبعينيات القرن السادس عشر وحتى تسعينياته، إلى أن 3 في المئة من العمال الزراعيين و10 في المئة فقط من الفلاحين الأفضل حالًا، الحرّاثين والمزارعين (laboureurs and fermiers)، يمكنهم توقيع أسمائهم بكاملها [(566)].

بيد أن الحرفيين في المناطق الحضرية، وهُم الذين كانوا منذ فترة طويلة أكثر إلمامًا بالقراءة والكتابة من الفلاحين، وسَّعوا فجوة الإلمام بالقراءة والكتابة بينهم وبين الفلاحين [(567)]. ولكن بالنظر إلى مستوى التحضر المتدني في جميع البلدان الأوروبية، باستثناء هولندا، حتى القرن الثامن عشر، فلن يؤدي ذلك إلى رفع مستويات محو الأمّية بشكل كبير. كانت النهضة الأوروبية تعني اكتساب التعلم من جانب المختارين، وليس انتشاره بين الناس العاديين، باستثناء بعض جماعات الحرفيين [(568)]. كما أنه لم يكن لقرن الإصلاح سوى تأثير ضئيل في محو الأمّية الشعبية باستثناء جيوب صغيرة ممّا كان يُدعى البروتستانتية الراديكالية.

أمّا في فرنسا، فكانت حال الأمّية شبيهة بحالها في إنكلترا، حيث اعتُبرت القدرة على توقيع وثيقة الزواج دليلًا على الإلمام بالقراءة والكتابة. وألزم قانون صدر في عام 1667 العروسين على وضع علامة أو توقيع وثيقة الزواج [(569)]. وفرت هذه التواقيع أو العلامات الدليل الأساسي من أجل إجراء مسح واسع النطاق لتاريخ محو الأمّية في فرنسا أجراه ل. ماجيولو في سبعينيات القرن التاسع عشر (أُجري هذا الاستطلاع على خلفية جدل بين الجمهوريين ومؤيدي نظام الحكم البائد إزاء الكفاءة النسبية للتعليم الكنسي في مقابل المبادرات الجمهورية في نشر محو الأمية). ووُجد أن نسبة محو أمّية الإناث في مجموعة من المقاطعات في نهاية القرن الثامن عشر في فرنسا كانت 9 في المئة وفقًا لمسح ماجيولو، و6 في المئة بعد إعادة حساب بياناته [(570)]. هذه الأرقام أدنى قليلًا من أرقام محو أمّية الإناث في مجموعة من المقاطعات في نهاية القرن السابع عشر، إذ إن التقدم في محو الأمّية أحرز معظمه منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حين أظهرت بيانات المجندين الذكور 47.4 في المئة منهم كانوا أمّيين في الفترة بين عامي 1831 و1834، عندها انخفضت النسبة إلى 34.1 في المئة في الفترة بين عامي 1851 و1855 وإلى 17.9 في المئة في الفترة بين عامي 1871 و 1875[(571)]. وبالنظر إلى مؤشر القدرة على التوقيع على سجل الزواج، وُجد أن 32 في المئة من الرجال و48 في المئة من النساء لم يتمكنوا من توقيع السجلات في عام 1855، غير أن الأرقام المناظرة انخفضت إلى 1.6 في المئة و2.7 في المئة، على التوالي، بحلول عام 1913[(572)]، وبالتالي قضت على الفجوة بين الجنسين في محو الأمّية.

لم يكن انتشار محو الأمّية بين الناس العاديين في إنكلترا، حتى في القرن التاسع عشر، شأنًا سَلسًا أو بلا نزاع، إذ كانت المشكلة الأولى فقر معظم الناس العاملين. ففي إنكلترا قبل المرحلة الصناعية، أو في مُستهلها، كان من المتوقع أن ينخرط أطفال عائلات الفلاحين أو الحرفيين أو العمال في عمل مدفوع الأجر منذ سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة، إن لم يكن حتى قبل ذلك [(573)]. وكان في وسع أبناء الحرفيين أو الفلاحين، إن حالفهم الحظ، أن يتدربوا كمبتدئين في إحدى المهن، على أمل الحصول على كفاءة معتبرة. وبخلاف ذلك، فإن أطفال الرجال الذين يملكون ممتلكات صغيرة أو لا يملكون شيئًا سوف ينضمون إلى كتلة العمال أو الخدم ذوي الأجور الزهيدة، وربما كانت هذه الفئة تمثّل 13 إلى 14 في المئة من السكان [(574)].

كان الأطفال، في معمل جديديا سْترَتْ (Jedediah Strutt) [لحلج القطن] في سبعينيات القرن الثامن عشر، يُشَغلون وهم في سن السابعة، لأنهم كانوا أفرادًا في عائلة أو مجموعة قرابة [(575)]. أمّا أسوأ شروط الخدمة، فوقعت حين تعاقد صاحب العمل من أجل توفير العمالة وتعاقد متعهد العمل من أجل توظيف عائلات أو شبكات قرابة بكاملها؛ ففي ظل تلك الأوضاع، كانت فترة العمل اليومي للأطفال هي نفسها للبالغين، فلم يكن لديهم الفرصة ولا الطاقة للذهاب إلى المدرسة. لذا، عمل قانون المصانع لعام 1833 على «تحديد ساعات عمل الأطفال بين التاسعة والثالثة عشرة بمقدار 8 ساعات في اليوم، أمّا الأطفال الذين سنّهم بين 14 و18 عامًا، فتحدد ساعات عملهم بمقدار 12 ساعة في اليوم (من دون عمل ليليّ). كما حظر عمل الأطفال دون التاسعة، وحاول إجبار أصحاب المعامل على توفير التعليم المدرسي الابتدائي لهم» [(576)]. أمّا قانون عام 1844، فحدد ساعات عمل الأطفال بين التاسعة والثالثة عشرة بمقدار 6.5 ساعات. غير أن تلك القوانين لم تُطبَّق في البداية إلّا في مصانع النسيج. وفي عام 1853، امتد تطبيق تلك القوانين لتشمل صناعات أخرى، وحظر قانون المناجم لعام 1842 على جميع النساء، الأطفال منهن والبالغات، العمل تحت الأرض [(577)]. وفي العام نفسه، زينت البارونة روتشيلد نفسها بمجوهرات قيمتها مليون ونصف مليون جنيه استرليني وحضرت الحفلة التنكرية التي أقامها دوق أورليان، وفي هذا الشأن، وصف جون برايت نساء روكديل في لانكشاير كما يلي: عبرت الشوارع نحو ألفي امرأة وفتاة وهن ينشدن الترانيم - كان مشهدًا فذًا مذهلًا يحاكي الجلال - وكن يتضورن جوعًا حيث كانت الواحدة منهن قادرة على التهام رغيف بكامله بنهم يفوق الوصف، حتى وإن كان الرغيف مغطى بالطين [(578)].

إن تقييد عمل الأطفال في المصانع لم يُبطل تشغيلهم خارج المصانع بشكل تِلقائي، كما أن ذلك التشريع في حد ذاته لا يوفر مزيدًا من المدارس أو

أماكن مدرسية لأطفال الفقراء؛ إذ إن إنشاء مدارس جديدة أو توفير مزيد من الأماكن في المدارس بمنحٍ حكوميةٍ اصطدم بمشكلة تحديد الطائفة التي ستُمنح ذلك التمويل. فالأنغليكانيون أرادوا، بوصفهم مُمَثلين بالكنيسة الرسمية، احتكار تلك الأموال، إلّا أن المنشقين [579] والروم الكاثوليك ناهضوا تلك الدعاوى بشدة.

و«حاولت حكومة حزب الويغز [580] [الأحرار] في عام 1833 أن تتهرب من القضية من طريق توفير منحة يمكن أن تتقدم لها أي مدرسة طوعية من أي طائفة، أو لا تنتمي إلى أي طائفة، بحيث تستوفي شروطًا معيّنة للكفاءة. كانت هذه بداية، لكنها كانت منظومة ’إعطائهم ما لديهم[581] «‘؛ إذ حاول الويغز حل مشكلة ملء حاجات المناطق ذات العوز التعليمي من خلال تقديم المنح بحسب الحاجة على أساس غير طائفي، ولكن حزب التوريز [582] حشد ضد مشروع القانون فجرى رفضه. واستمرت المنح الحكومية للمدارس الطائفية الطوعية في الازدياد خلال خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته، «لكن الأموال كانت تُصرف في سبيل البلدات التي تبذل جهدًا بالفعل» [583]. وحتى عام 1870، لم يكن «قانون التعليم»، والمعروف باسم «قانون فورستر»، قد

اشتمل في النهاية على التزام بتوفير الخدمات على مستوى البلاد. لكن الشكل الذي اتخذه يُظهر استمرار قوة المصالح الطائفية الراسخة؛ إذ يسمح القانون للمدارس الطوعية بالاستمرار من دون تغيير، بلجان المديرين نفسها. ولكن في حالة وجود قصور مؤكد في الاستيعاب المدرسي، أو حيث طالبت به أغلبية دافعي الضرائب، يمكن عندئذ إنشاء مجلس إدارة للمدرسة [584].

لم تكن الحال في فرنسا مغايرة عمّا كانت عليه في إنكلترا؛ إذ لم يكن انتشار التعليم الابتدائي بين الفقراء خلوًّا من المشكلات أو المنازعات، حيث إن الطبقات المالكة كان يساورها القلق من احتمال ارتفاع تكلفة العمالة وفقدان الضبط الاجتماعية. وفي بلد تكتنفه الثورات، أرادت الطبقات المالكة والكنيسة على حد سواء استخدام التعليم أداةً لغرس الاحترام للنظام القائم في أذهان الشباب، ومن هنا كان التدخل الإداري في التعليم والرقابة الدينية عليه متلازمين. وقد «طلب مرسوم صادر في 19 شباط/ فبراير 1816 من كل كومونة [585] توفير التعليم لأطفالها، وشدّد على أن يحصل الفقراء على تعليم مجاني» [586]. وكان المرسوم يُلزم المعلمين بالحصول على شهادة حسن سلوك أخلاقي، إضافة إلى شهادة كفاءة. وبعد التعيين، يُصار إلى مراقبة أداء المعلم من طرف وجهاء محليين، بمن فيهم كاهن الأبرشية. ومع ذلك، ظلت الكنيسة غير راضية عن شرط الكفاءة الذي تفرضه الدولة، وعرقلت إنشاء مدارس مراقبة منخفضة التكلفة، لأنها كانت متشككة إزاء الشهادات المعتمدة الليبرالية التي تخص رعاتها الرئيسين.

حدث إنجاز خارق في التعليم الابتدائي في فرنسا في ظل نظام حكم تموز/يوليو الملكي؛ ففي عام 1833، كان القانون الذي قدمه فرانسوا غيزو، وزير التعليم العام آنذاك، «يطلب من كل بلدية أو مجموعة من الكومونات المتجاورة إنشاء مدرسة ابتدائية واحدة على الأقل، والحفاظ عليها» [(587)]، وأكد مجددًا وجوب حيازة كل معلم شهادة كفاءة. كما أنه قدم للمدارس دورات تدريب المعلمين ودائرة للتفتيش على المدارس. بعد ثورة عام 1848 الفاشلة، في الفترة الانتقالية بين نظام حكم تموز/يوليو الملكي والإمبراطورية الثانية، حاول وزير التعليم في الحكومة الانتقالية، إيبوليت كارنو، جعل التعليم الابتدائي مجانيًا وإلزاميًا، لكنه خرج من السلطة قبل أن يتمكن من تقديم مشروع القانون الخاص به إلى الجمعية التأسيسية [(588)].

كانت الإمبراطورية الثانية فترة ردّةّ فعل كنسية ومحافظة ضد جميع مشروعات التعليم الشامل والعلماني. وأصرت المادة الأولى من قانون صادر حول التعليم على أن «الواجب الرئيس للمُعلم هو أن يوفر التعليم الديني للأطفال، وأن ينقش في ضمائرهم الشعور بواجباتهم تجاه الله» [(589)]. وعلى مرّ السنين، عانى كثير من المعلمين، المشتبه في عواطفهم الجمهورية والمناهضة لرجال الكهنوت [سيطرة القساوسة]، إجراءات شتى، منها فقدان وظائفهم. وطُلب أن يُخفف شرط الشهادة، ما لم يُلغَ كليًا، كما خُففت المناهج الدراسية الخاصة بمدارس تدريب المعلمين خشية أن يؤدي المحتوى الفكري المُفرط إلى توليد أفكار تخريبية في أذهان المعلمين. وأصبح رجال الكهنوت الحكَم الفيصل في شؤون التعليم الابتدائي وبتمويل من الدولة [(590)]، حتى أن سقوط لويس نابليون وتأسيس الجمهورية الثالثة لم يؤدّيا إلى تحرير التعليم الابتدائي من أحضان الكابوس الكهنوتي، أو إلى جعله في متناول الفقراء. لقد عززت أنظمة الحكم المحافظة من الوشائج بين الكنيسة والدولة في التعليم، وتواصل ارتفاع نسبة الأطفال الذين يدرسهم كهنة كانت مؤهلاتهم للتدريس ضئيلة في أكثر الأحيان. وكان يجب أن يُنتظر إلى حين توحيد الأغلبية الجمهورية في الجمعية الوطنية الفرنسية ليتسنى تمرير قانون، وهو القانون الذي قدمه جول فيري في عام 1881، من شأنه أن يجعل التعليم في جميع المدارس الابتدائية مجانيًا، وأن يُلزم جميع المعلمين الطامحين بالحصول على شهادة كفاءة [(591)].

أمّا في ألمانيا، فأدت حرب الثلاثين عامًا إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح، بل إلى تراجع اجتماعي أيضًا. وشهدت قوة السادة الإقطاعيين مزيدًا من التعزيز، ولا سيما في الأجزاء الشرقية والشمالية من ألمانيا. وكان الأمراء والناخبون في الإمارات الألمانية العديدة مشغولين بتطوير طقوس بلاطاتهم بدلًا من تعليم رعاياهم [(592)]. «في مجتمع شكّل فيه المتسولون خُمس السكان، وكانت الكنائس والمنظومات المدرسية في حاجة ماسة إلى إعادة بناء، كان رجال الحاشية وأعضاء طبقة النبلاء الحضرية يتباهون

بثروتهم من خلال ارتداء أحدث ملابس الموضة الفرنسية» [(593)]. وعلى هذه الخلفية، بدأ أعضاء الحركة التقويَّة الوعظ بأن من الضروري للغاية أن يتمكن جميع المسيحيين من قراءة الكتاب المقدس ليتمكنوا من مناجاة الله والعيش في سلام مع العالم. ووجدوا في ناخب براندنبورغ راعيًا قويًا لهم، فانتشر نفوذهم تدريجيًا إلى إمارات أخرى. كما أدى التنافس بين مختلف الإمارات الألمانية على السلطة وعلى ولاء رعاياهم بكثيرين منهم إلى تأسيس الجامعات والجمنازيا [(594)]. ومع ذلك، كان التقدم في مجال محو الأمّية قبل القرن التاسع عشر متباينًا وتدريجيًا أكثر من كونه جذريًا؛ ففي شرق بروسيا،

ارتفعت نسبة الفلاحين الذين يمكنهم أن يوقعوا أسماءهم من 10 في المئة في عام 1750، إلى 25 في المئة في عام 1765، إلى 40 في المئة في عام 1800. أمّا أفضل التقديرات للحضور المدرسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فتراوح بين ثلث إلى نصف الأطفال الألمان في سن المدرسة. ولكن نِسب حضورهم المدرسي خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر... تكشف أن في كثير من المناطق البروتستانتية، ذهب ما بين 76 في المئة و93 في المئة من الأطفال المؤهلين، إلى المدرسة، لجزء من العام على الأقل [(595)].

بحلول عام 1850، انخفضت في بروسيا النسبة المئوية للعرسان الذين اضطروا إلى التوقيع بعلامات، وبالتالي كانوا أمّيين من الناحية العملية، إلى 10 في المئة، في حين كانت النسبة المئوية المناظرة في إنكلترا وويلز، في الفترة بين عامي 1853 و1854، لا تزال 30 في المئة [(596)].

أدت الهزائم المتكررة للجيوش الألمانية أمام الفرنسيين، والتي أعقبتها ثورة عام 1848 الفاشلة، إلى تفكيك المؤسسات الإقطاعية بشكل نهائي، وتوسيع الحريات المدنية لعامة الناس. ولكن على غرار الحال في فرنسا، لم تكن دوافع الحكام لتطوير التعليم تتمثّل في توسيع حرية الناس بقدر ما كانت تتمثّل في فرض الطاعة لله والملك، وإنتاج جنود أكثر كفاءة وحرفيين أفضل تدريبًا. وعندما كانت السلطات تشعر بأن تلك الأهداف لم تتحقق من خلال نظام التعليم السائد، كانت تتدخل مباشرة في المناهج الدراسية ونمط التدريس، وفي اختيار المعلمين. ومع ذلك، في حين ظل الجهاز الحاكم مُشَرّبًا بقيم الإقطاعية والتسلسل الهرمي والقيم العسكرية، أنتج الانتشار الواسع لمحو الأمّية أناسًا ثوريين واشتراكيين، إلى جانب الرعايا المخلصين، بأعداد كبيرة [(597)].

كانت المدارس البروسية (وما يقال عمومًا عن بروسيا في هذا الصدد ينسحب على الولايات الألمانية الأخرى) يديرها، منذ عام 1815، رجال يتمتعون بآراء محافظة بشكل صارم. لم يُخفِ ألتنشتاين، وزير التعليم البروسي، عزمه، في العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر، على

وجوب عدم السماح للتعليم في مدارس المرحلة الإلزامية «بإخراج عامة الناس من المجال الذي صممه الله والمجتمع البشري خصيصًا لهم». واتّبع خلفاؤه مقولته هذه بإصرار أكبر بعد ثورة عام 1848. وألقى الملك فريدريك وليام الرابع بالمسؤولية عن كارثة الثورة على كاهل المدرسين في مدارس المرحلة الإلزامية، وبمجرد أن استُعيد النظام اتُّخذت تدابير تصحيحية. وفي عام 1854، أصدر وزير التعليم، فون راومر، توجيهات قُدِّر لها أن تظل سارية حتى عام 1872، أوضحت لجميع المعلمين أن وظيفتها هي إقناعهم بمسؤوليتهم عن الانضباط والنظام وطاعة السلطة. ويبدو أن هذا الأمر أُطيع (كان المدرسون الثوريون المفترضون لعام 1848، بعد جيل، يُمنحون الفضل على كسب معركة كونيغراتز) بمساعدة منهج دراسي اقتصر على الدِّين (الذي كان اليوم الدراسي يُبدأ به)، والقراءة والكتابة والحساب والغناء [598].

هكذا، شرعت السلطات الحاكمة في ألمانيا، وغيرها من الأماكن في أوروبا (وأميركا الشمالية)، في إدارة أهداف عصر التنوير وتقييدها، ولعلها نجحت في ذلك أيَّما نجاح. وحتى ذلك الحين، كانت المعارضة للتعليم الابتدائي الشامل لا تزال قائمة؛ إذ خشي أصحاب الأملاك من الإمكانية التخريبية التي تنطوي عليها قدرة عمالهم على القراءة، بينما خشي آخرون، بمن فيهم أساتذة الجامعات المثقفون ورجال العامة، من تقويض التراتب الهرمي؛ فعلى سبيل المثال، قال فريدريك نيتشه، في سلسلة من المحاضرات المشهورة التي أُلقيت في عام 1872: «لا يمكن أن يكون هدفنا تعليم الجماهير وإنما هدفنا تعليم أفراد مُنتقين بشكل فردي من أجل تحقيق إنجازات كبيرة ودائمة»، واتّهم «أولئك الذين طالبوا بمزيد من توسيع التعليم العام (Volksbildung) أنهم كانوا يسعون إلى تدمير ’الترتيب الطبيعي للمراتب في مملكة العقل» [599].

يوضح هذا العرض الموجز لتقدم محو الأمّية بين الرجال والنساء والأطفال مدى بطء هذا التقدم في معظم بلدان أوروبا قبل القرن التاسع عشر؛ ففي حين أن المذهب البروتستانتي وحركة مناهضة الإصلاح، ومعهما اختراع الطباعة، ربما أعطت دفعة قوية لمزيد من محو الأمّية، فإن هذا الزخم لم يؤدِّ إلى نمو مستدام لمحو الأمّية، خصوصًا بين النساء والقطاعات الأكثر فقرًا في المجتمع. إن حق كل طفل في التعليم وإلغاء عمالة الأطفال تطلبا أعوامًا طويلة من خوض النضال ضد الرجعية الراسخة في الدول الأوروبية الرئيسة.

(526) J. Needham and Wang Ling, Science and Civilisation in China, vol. 2 (London: Cambridge University Press, 1956), .chap. 9

(527) N. Chomsky, Language and Mind (New York: Harcourt, .(Brace and World, 1968

(528) A. K. Sen, Development as Freedom (New York: Knopf, .1999), pp. 6-9

(529) R. S. Schofield, «The Measurement of Literacy in Pre-Industrial England,» in: J. Goody (ed.), Literacy in Traditional Societies (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), and R. A. Houston, Literacy in Early Modern Europe: Culture and Education 1500-1800 (London: Longman, 1988), chap. .1

(530) التقويَّة (Pietism): حركة لوثرية نافذة امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر وما بعده. وهي جمعت بين تأكيدها المبدأ الإنجيلي وتأكيدها الإصلاحي لتقوى الفرد، والحياة المسيحية الصارمة. (المترجم)

(531) الميثودية أو المنهاجية (Methodism): طائفة مسيحية بروتستانتية ظهرت في القرن الثامن عشر في المملكة المتحدة على يد جون ويزلي، وانتشرت في بريطانيا، ثم ظهرت، من خلال الأنشطة التبشيرية، في المستعمرات البريطانية، وصولًا إلى الولايات المتحدة الأميركية. وكانت موجَّهة بشكل أساسي إلى العمال والفلاحين والعبيد. (المترجم)

(532) R. Gawthrop and G. Straus, «Protestantism and Literacy in Early Modern Germany,» Past and Present, no. 104 (1984), and G. Parker, «Success and Failure during the First Century of the Reformation,» Past and Present, no. 136 .((1992

(533) D. Cressy, Literacy and Social Order: Reading and Writing in Tudor and Stuart England (London: Cambridge ;University Press, 1980), p. 2

الاقتباسات التي تتخلل النصّ مأخوذة من توماس مور:

Thomas More, The Apologye (1533), pp. 20-20v; Gawthrop .«and G. Straus, «Protestantism and Literacy

(534) K. Wrightson, English Society 1580-1680 (London: .Hutchinson, 1982), pp. 184-185

.Ibid., and Cressy, Literacy and Social Order (535)

D. Mitch, «The Role of Human Capital in the First (536) Industrial Revolution,» in: J. Mokyr (ed.), The British Industrial Revolution: An Economic Perspective (Boulder, .Colo.: Westview Press, 1993), p. 289

.Gawthrop and Straus, p. 42 (537)

.«Parker, «Success and Failure during the First Century (538)

.Ibid., p. 77 (539)

E. Johansson, «The History of Literacy in Sweden...» (540) .(Educational Reports, Umea, no. 12 (1977

Britannica, «Sweden, Part 2, History,» by J. Sl., (541) Encyclopaedia Britannica, 9th ed., vol. 22 (London: Adam and Charles Black, 1887), and J. Rosen, «Scandinavia and the Baltic» (1961), in: F. L. Carsten (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 5: The Ascendancy of France: 1648-1688 (London: Cambridge University Press, .(1961

H. J. Graff: «Reflections on the History of Literacy: (542) Overview, Critique and Proposals,» Humanities in Society, vol. 4 (1981); reprinted in: H. J. Graff, The Labyrinths of Literacy: Reflections on Literacy, Past and Present (London: Falmer Press, 1987), and «The History of Literacy: Toward the Third Generation,» Interchange. vol. 17 (1986); ,reprinted in: Graff, The Labyrinths of Literacy

.Graff, «Reflections on the History of Literacy», p. 34 (543)

Johansson, «The History of Literacy,» and Houston, (544) .Literacy in Early Modern Europe

Graff, «The History of Literacy: Toward the Third (545) .Generation,» p. 250

L. G. Sandberg, «The Case of the Impoverished (546) Sophisticate: Human Capital and Swedish Economic Growth before World War I,» Journal of Economic History, vol. 39, no. .(1 (1979

D. Senghaas, The European Experience: A Historical (547) Critique of Development Theory (Dover, UK: Berg Publishers, .(1985

(548) J. McManners, «Religion and the Relations of Church and State,» in: J. S. Bromley (ed.), The New Cambridge Modern History, vol. 6: The Rise of Great Britain and Russia 1688-1715/25 (London: Cambridge University Press, 1970), .and Houston, Literacy in Early Modern Europe

(549) .«Schofield, «The Measurement of Literacy

(550) Ibid., p. 319

(551) .Ibid., p. 320

(552) .Cressy, Literacy and Social Order

(553) .Ibid

(554) R. S. Schofield, «Dimensions of Illiteracy, 1750-1950,» .(Explorations in Economic History, vol. 10 (1973

(555) J. De Vries and A. Vander Woude, The First Modern Economy: Success, Failure, and Perseverance of the Dutch Economy, 1500-1815 (London: Cambridge University Press, .1997), p. 46

(556) G. N. Clark, The Seventeenth Century, 2nd ed. (London: Clarendon, 1947), pp. 291-292, and J. I. Israel, The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall 1477-1806 .((London: Clarendon, 1995

(557) .De Vries and Woude, p. 170

(558) M. Sanderson, «Social Change and Elementary Education in Industrial Lancashire, 1780-1840,» Northern History, vol. 3 (1968), and «Literacy and Social Mobility in the Industrial Revolution in England,» Past and Present, no. .(56 (1972

(559) .Cressy, Literacy and Social Order

(560) Ibid., and D. Vincent, Literacy and Popular Culture: England 1750-1914 (London: Cambridge University Press, .(1989

(561) D. Vincent, «Literacy,» Victorian Studies, vol. 45, no. 3 .(2003), p. 425

(562) T. Laqueur, «Debate: Literacy and Social Mobility in the Industrial Revolution in England,» Past and Present, vol. .(64 (1974

(563) E. G. West, «Literacy and the Industrial Revolution,» .(Economic History Review, vol. 31 (1978

(564) Sanderson: «Social Change and Elementary,» and .««Literacy and Social Mobility in the Industrial Revolution

(565) Natalie Zemon Davis, «Printing and the People,» in: Society and Culture in Early Modern France, Ed. by N. Z. .(Davis (Stanford, CA: Stanford University Press, 1975

(566) .Ibid., p. 175

(567) .Ibid., p. 209

(568) H. J. Graff, «Literacy, Education, and Fertility, Past and Present: A Critical Review,» Population and Development Review, vol. 5 (1979); reprinted in: Graff, The Labyrinths of .Literacy

(569) F. Furet and J. Ozouf, Reading and Writing: Literacy in France from Calvin to Jules Ferry, Trans. from the French .(London: Cambridge University Press, 1982), p. 7

(570) .Ibid., p. 22

(571) R. Price, A Social History of Nineteenth-Century France .(London: Hutchinson, 1987), p. 330

(572) .Ibid

(573) P. Mathias, The First Industrial Nation: An Economic History of Britain since 1700-1914 (London: Methuen, 1969), chap. 6, and R. W. Malcolmson, Land and Labour in England, .(1700-1780 (London: Hutchinson, 1981

(574) .Malcolmson, p. 65

(575) .Mathias, pp. 202-203

(576) .Ibid., p. 203

(577) G. Sutherland, «Education,» in: F. M. L. Thompson, The Cambridge Social History of Britain 1750-1950, vol. 3 .(London: Cambridge University Press, 1990), p. 130

(578) E. J. Hobsbawm, The Age of Revolution (London: .Weidenfeld and Nicholson, 1962), p. 206

(579) المنشقون الإنكليز أو الانفصاليون الإنكليز (dissenters): كانوا من المسيحيين البروتستانت، وقد انفصلوا عن كنيسة إنكلترا في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. (المترجم)

(580) الويغز (Whigs): فصيل سياسي تحوّل إلى حزب سياسي في برلمانات إنكلترا واسكتلندا وبريطانيا العظمى وأيرلندا والمملكة المتحدة. وبين عامي 1680 و1850، تنافس أعضاؤه على السلطة ضد التوريز (المحافظين). وتعود أصول الويغز إلى الملكية الدستورية ومعارضتهم للملكية المطلقة. وكانوا قد اضطلعوا بدور محوري في «الثورة المجيدة» في عام 1688 التي أطاحت الملك جيمس الثاني. (المترجم)

(581) Sutherland, «Education,» p. 131.

(582) التوريز (Tories): كان أعضاؤه في حزبين متعاقبين في التاريخ الحزبي البريطاني، حيث ظهر الأول في عام 1678 في إنكلترا، عندما عارضوا «مشروع قانون الاستبعاد» المدعوم من حزب الويغز، والذي كان يهدف إلى حرمان وارث الملك جيمس، دوق يورك الذي أصبح في النهاية جيمس الثاني ملك إنكلترا. وما عاد هذا الحزب قائمًا ككيان سياسي منظم في أوائل ستينيات القرن الثامن عشر. وبعد بضعة عقود، برز حزب التوري الجديد ليُحكم قبضته على الحكومة بين عامي 1783 و 1830. وفي عام 1934 تأسس حزب المحافظين من أعضاء حزب التوري. (المترجم)

(583) Ibid., p. 131.

(584) Ibid., p. 142.

(585) الكومونة أو البلدية (commune) هي أصغر وحدات التقسيم الإداري الفرنسي. (المترجم)

(586) Price, p. 310.

(587) E. Weber, Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870-1914 (Stanford, CA: Stanford University Press, 1976), p. 307.

(588) Price, pp. 312-313.

(589) Ibid., p. 313.

(590) Ibid., p. 314.

(591) Ibid., pp. 316-320.

(592) D. C. Coleman, «Economic Problems and Policies;» F. L. Carsten «The Empire after the Thirty Years War,» in: Carsten, (ed.), The New Cambridge Modern History, and Gawthrop and G. Straus, «Protestantism and Literacy».

(593) Gawthrop and Straus, «Protestantism and Literacy».

(594) R. Blackbourn, «The Discreet Charm of the Bourgeoisie: Reappraising German History in the Nineteenth Century,» in: R. Blackbourn and G. Eley, The Peculiarities of German History: Bourgeois Society and Politics in

Nineteenth-Century Germany (London: Oxford University Press, 1984), pp. 176-177.

[الجمنازيا جمع جمنازيوم (gymnasia): نوع معيّن من المدارس في ألمانيا وبلدان أخرى في أوروبا، تهدف إلى إعداد تلاميذها للالتحاق بالجامعة. وهي أعلى الأنواع الثلاثة من المدارس، حيث تركز على التعليم الثانوي الأكاديمي المتقدم. (المترجم)]

(595) Gawthrop and Straus, «Protestantism and Literacy,» pp. 54-55.

(596) B. R. Mitchell, International Historical Statistics: Europe 1750-1993, 4th ed. (London: Macmillan, 1998).

(597) G. A. Craig, Germany 1866-1945 (London: Oxford University Press, 1981), and Blackbourn and Eley, The Peculiarities of German History.

(598) Craig, pp. 188-189.

(599) Ibid., pp. 187-188.

القسم الثالث: العالم خارج نطاق أوروبا في عصر ظهور الهيمنة الأوروبية

الفصل التاسع: التنمية الاقتصادية في الصين ونوعية الحياة فيها بين القرنين السادس عشر والثامن عشر

التنمية الاقتصادية منذ نهاية سلالة مينغ الحاكمة

ذُهل كثير من الأوروبيين الذين حلّوا في الصين، أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان، أول مرة، بفعل ثراء مدنها الرئيسة ومهارة حرفييها كما أظهرها بنّاؤوها وأصحاب المصانع فيها. ومع ذلك، تحول ذلك الإعجاب، مع بداية القرن التاسع عشر، إلى ازدراء للإمبراطورية الصينية، ورغبة في إجبارها على إزالة القيود المفروضة على التجارة مع الأجانب [(600)]. دعونا إذًا نتفحص حالة الصين في الحقبة التي سبقت الهيمنة أو الاحتلال الأوروبي.

كانت الصين والهند أهم مورّدي المنتوجات المُصَنَّعة إلى بقية العالم قبل نمو المنتوجات الصناعية القائمة على الآلة في بريطانيا؛ ففي عام 1750، أنتجت الصين 32.8 في المئة من المنتوجات المُصَنَّعة في العالم، فيما أنتجت الهند (بمعنى شبه القارة في جنوب آسيا) 24.5 في المئة منها. أمّا اليوم فتُنتج البلدان المتقدمة مجتمعة 27 في المئة من المنتوجات المُصَنَّعة في العالم [(601)]. ومن الواضح أن الصين والهند نجحتا في إعادة إنتاج أعداد من البشر أكبر كثيرًا من أوروبا الغربية. فهل كانت حالهما أسوأ من حال أوروبا الغربية في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية حتى قبل مجيء الثورة الصناعية؟

إن نوعية البيانات والمعلومات عن الجوانب المختلفة للتنمية البشرية في الصين أفضل كثيرًا من نظيرتها بالنسبة إلى جنوب آسيا؛ فالصين وفرت مصدر رزق لأكبر عدد من الناس في العصور التاريخية، لكن الحكمة التقليدية ظلت قائمة، خصوصًا منذ أن نشر إلفين [(602)] أن الصين وقعت في «فخ توازن عالي المستوى»، من دون أي تغيير في التكنولوجيا أو الإنتاجية، ولم تُظهر، بالتالي، سوى «نمو موسّع» على الأقل منذ انقضاء سلالة مينغ الحاكمة في عام 1644، إن لم يكن منذ وقت أسبق [(603)]. ومع ذلك، أثبتت الأعمال الأخيرة للطلاب الأميركيين والصينيين واليابانيين في التاريخ الصيني أن الصين الإمبراطورية في فترتها المتأخرة، والتي تعني الفترتين

المتأخرتين من سلالتي مينغ وتشينغ الحاكمتين، وصولًا إلى أربعينيات القرن التاسع عشر، كانت مجتمعًا مفعمًا بالنشاط [ديناميًا]، يتوسع ويتنوع في ظل بواعث التتجير، والتراصُف الذي تسببه السوق، والطموح المعني بالحراك الاجتماعي الصاعد، في ما يشبه إلى حد كبير القول بأن المجتمع الأوروبي كان مدفوعًا بقوى مماثلة منذ القرن السادس عشر [(604)]. وما انفكت الفترة الوسطى من حكم سلالة مينغ شاهدة على معدلات عالية من التتجير والنمو الاقتصادي (أي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر)، إلى أن أدت الاضطرابات الداخلية والهجمات الخارجية (التي قام بها شعب الجورشن الذي أسس أسرة تشينغ) إلى اختلال الاقتصاد والنظام السياسي منذ العقد الثالث من القرن السابع عشر، وصولًا إلى العقد التاسع منه [(605)].

حذا مؤرخو الصين حذو جي تشاودينغ [(606)] في التفكير في الاقتصاد السياسي، من حيث وجود ثلاث مناطق كبرى أساسية تتكون من الجزء الشمالي والشمالي الغربي، والمقاطعات الشرقية الوسطى، والجنوب الغربي [(607)]؛ إذ مع النمو السكاني، وتعزيز مشروعات التحكم في المياه، والربط الفعال لتلك المناطق مع الداخل وبعضها مع بعض، ونمو كلّ من التجارة لمسافات طويلة وتجارة الدورة القصيرة [(608)]، تمايزت المناطق الكبرى الأصلية المترابطة ترابطًا فضفاضًا بمزيد من المناطق الكبرى.

كان لكل منطقة كبرى قلب يحدده النشاط الاقتصادي الكبير في المدن الرئيسة، والكثافة السكانية العالية، وشبكات النقل المتطورة نسبيًا لنقل المواد الغذائية والسلع. وكان كل قلب مُحاطًا بمناطق طرفية أقل ازدحامًا يمكن أن تزدهر فيها الطوائف غير الشرعية أو العناصر المُنشقة.

إن المنظومة الإدارية التي أصبحت السِّمة المميزة للدولة الصينية في ظل الإمبراطوريات المتعاقبة بدءًا من سلالة الهان (206 ق. م - 220م) ومرورًا بسلالة تشينغ، سهلت نمو موارد الصين الاقتصادية وسكانها؛ إذ ربما يكون الصينيون مخترعي إنتاج الحرير من الشرانق، ومن المؤكد أنهم كانوا مخترعي الأنواع الرئيسة من آلات عمل الحرير مثل آلة اللفّ، وآلة الفتل والجَدْل، والنشرة الإعلانية، كما كانوا أول أمّة استخدمت الطاقة المائية لإنتاج الحرير. وكانت الاختراعات الثلاثة التي غيرت العالم، وفقًا لفرانسيس بيكون، هي الورق ومسحوق البارود والبوصلة المغناطيسية. وقد أشار نيدام [(609)] إلى أن هذه الثلاثة كانت اختراعات صينية، ونُقلت من الصين إلى مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك أوروبا، مع تأخر زمني طويل في كثير من الأحيان [(610)].

كانت الجودة العالية التي تميز المصنوعات الصينية قد أكسبت الصينيين أسواقًا منذ العصور القديمة. وكثيرًا ما كانت المنسوجات الصينية والأواني الخزفية الصينية، التي كانت الصين صاحبة ابتكارها، تُصدَّر منذ فترة طويلة إلى بقية بلدان آسيا، ومن ثم إلى أوروبا وشمال أفريقيا، وكانت طريق

الحرير مسار التصدير الرئيس. وكانت هذه الطريق قد فُتحت مع بداية العصر المسيحي. وعلى الرغم من فترات انقطاع ناجمة عن حوادث تمرد بين الشعوب الحدودية داخل الإمبراطورية الصينية والشعوب البدوية في شمال شرق آسيا ووسطها، بقيت طريق الحرير الطريق التجارية الرئيسة أكثر من ألفي عام. وأصبح الاقتصاد الصيني أوثق ارتباطًا بالاقتصاد العالمي منذ القرن السادس عشر، حيث بدأ تصدير المنتوجات اليدوية الصينية إلى أوروبا والقارات الأخرى عبر طرق المحيطات، وذلك من خلال أنشطة التجار البرتغاليين والإسبان بشكل رئيس. وكانت السفن تعود محملة على نحوٍ أساسي بالفضة من اليابان، وبشكل متزايد، من مناجم أميركا الإسبانية. وسهل هذا التدفق تحويل معظم مدفوعات المستحقات العامة العينية إلى مدفوعات بالفضة [(611)].

عمل التسييل المتزايد للاقتصاد في أواخر عهد مينغ على حفز النمو الاقتصادي؛ ففي نهاية المطاف، أُطيح حكم سلالة مينغ، على غرار ما جرى للسلالات الحاكمة السابقة واللاحقة، عندما قُوِّضت الصرامة الإدارية بسبب الفساد، إذ أفضى ارتفاع الضرائب إلى أزمة اجتماعية وسياسية كبيرة، وأفضت أحداث التمرد المتعددة إلى استيلاء شعب المانشو على السلطة وتأسيس سلالة تشينغ الحاكمة [(612)]. وكان القرن الثامن عشر الطويل والنصف الأول من القرن التاسع عشر - وصولًا إلى بداية تمرّدات منتصف القرن الكبرى - فترة توسُّع إقليمي هائل ونمو سريع [(613)].

إن العمل التفصيلي الذي قام به وليام رو [(614)]، ولي بوجونغ، وروي بِن وونغ، وكينيث بوميرانز بشأن منطقة حوض نهر يانغتسي يتحدى بشكل مقْنع الصِّيَاغات السابقة التي تشير إلى ركود اقتصادي وديموغرافي في الصين في الفترة التي سبقت العدوان الغربي؛ ففي منطقة جيانغنان، كان دلتا نهر يانغتسي، الذي يحتوي على مدينتي سوجو وشنغهاي، يشهد مسبقًا تتجيرًا كبيرًا في بداية فترة حكم سلالة تشينغ (1644-1911). وبلغ عدد سكان تلك المنطقة نحو 20 مليون نسمة بحلول عام 1620، وفي أعقاب الانخفاض الحاصل خلال فترة الانتقال من حكم سلالة مينغ إلى حكم سلالة تشينغ، بلغ عددهم 36 مليونًا في عام [(615)]1850.

ثمة عوامل ثلاثة رفعت حصة الفرد من الإنتاج، ورفعت من إنتاجيته في منطقة جيانغنان خلال تلك الفترة، وهي (1) انتشار الزراعة المتعددة المحاصيل، وهي عمومًا محاصيل الأرز التي تتبعها بذور اللفت أو القمح؛ (2) تكثيف العمالة الزراعية، عمالة الذكور عمومًا؛ (3) تخصص أكبر، ولا سيما بين صفوف النساء، في مجال المنسوجات، التي تضم كلًا من الأنسجة القطنية والحريرية. كان نمو الأنشطة الأخيرة مدعومًا بإنتاجية أكبر لعمالة الذكور الزراعية وتخصيص المزيد من الأراضي لقطاعي القطن وتربية دودة القز. وأظهر براي [(616)] ومازومدار [(617)] كيف كانت تكنولوجيا زراعة الأرز

الرطب تتطلب الزراعة على نطاق صغير، وكيف أن هذه التكنولوجيا حققت نموًا في الإنتاجية وتنويعًا في المحاصيل. ومن أجل الحد من قوة النبلاء الراسخة، عملت أسرة سونغ السابقة، وحكام سلالة تشينغ اللاحقة بشكل أكثر حدة، على تشجيع الحيازات الصغيرة وحق الفلاحين في التّملك، فشجعوا، بالتالي، نمو الإنتاجية. كما حفز نموُّ الإنتاجية التنويعَ في المحاصيل التجارية والحِرف اليدوية. وبقيت الزراعة في اليابان صغيرة كذلك، وتنامت المحاصيل التجارية من حيث هي نسبة من إجمالي الإنتاج في أواخر فترة حكم توكوغاوا، ولكن لم تكن هناك سياسة لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة، مقارنة بما كان يتبعه حكام سلالة تشينغ في الصين [618]. وأدى الحفاظ على الإنتاج الضيق النطاق وقدر من الضبط العام للسوق إلى تحقيق أداء من حيث البقاء البشري أفضل من عمل السوق التي توجهها الطبقة الوسطى البرجوازية في هولندا أو الدايميو [619] (daimyo) في اليابان.

طول العمر ومحو الأمّية في الصين

تشير الدراسات التفصيلية لدلتا نهر يانغتسي وغوانغدونغ ومناطق أخرى، إلى جانب بيانات عن الرّيّ [620] والنمو السكاني من جميع أنحاء الصين [621]، إلى أن الفترة الواقعة بين عامي 1700 و1850 شهدت نموًا ديموغرافيًا مرتفعًا وفقًا للمعايير السائدة قبل القرن التاسع عشر. وليس لدينا تقديرات لنصيب الفرد من الدخل، إلّا أن المعلومات المتعلقة بنمو الإنتاج، مقارنًا بالزيادة السكانية، تشير إلى ارتفاع في مستوى المعيشة، على الأقل في أعمدة النمو [622].

يبين ليفلي وروي بِن وونغ [623] أن العمر المتوقع في الصين انخفض ليصل إلى 22 عامًا لنبلاء سلالة تشينغ الحاكمة خلال الفترة بين عامي 1700 و1710، بلغ 31 عامًا للمجموعة عينها خلال الفترة بين عامي 1750 و1760، وبلغ في الارتفاع 46 عامًا لسلالة تونغتشينغ في مقاطعة أنهوي خلال الفترة بين عامي 1690 و1709. وعمد تشاو [624] إلى وضع السلسلة الطويلة جدًا من أرقام طول العمر ضمن جدول، بدءًا من عام صفر ميلادية إلى عام 1749، لعشيرة وانغ، وتبين له أن متوسط العمر المتوقع كان 34 عامًا. في المقابل، كان متوسط العمر المتوقع في فرنسا 24.8 عامًا في الفترة بين عامي 1740 و1749، و27.9 عامًا في الفترة بين عامي 1750 و1759، و33.9 عامًا في الفترة بين عامي 1800 و1809، ولم يبدأ في تجاوز عمر عشيرة وانغ إلّا بعد ذلك العقد. أمّا في حالة إنكلترا، فتجاوز متوسط العمر المتوقع فيها مثيله لدى عشيرة وانغ للفترة الممتدة بين 1700 و1719، لكنه انخفض إلى أقل من ذلك خلال العقود الثلاثة التالية، ولم يبدأ بتجاوزه إلّا منذ أواخر القرن الثامن عشر [625]. وكما أشرت آنفًا،

فإن كثيرًا من الخبراء [626] يعتبرون أرقام طول العمر الإنكليزية التي قدمها ريغلي وشوفيلد [627] مرتفعة جدًا، لأن عددًا كبيرًا من وفيات الرضع لم يُسَجَّل في سجلات الأبرشية.

مارس الفلاحون الصينيون الرقابة على الخصوبة بوسائل مختلفة، حتى خلال فترات الازدهار [628]، إذ مورس قتل الأطفال في أوقات الازدهار، بيد أنه كان أكثر انتشارًا في فترات الشِّدَّة. إلّا أن النمو السكاني السريع بين عامي 1700 و1840 يشير، على الرغم من ذلك، إلى مستوى متزايد من الازدهار بحسب ما يتصوره الناس العاديون [629].

ما مدى إلمام الصينيين بالقراءة والكتابة؟ من الصعب تعريف الإلمام بالقراءة والكتابة في حالة وجود أمَّة تكتب لغة ليست أبجدية كاللغة الصينية [630]. علاوة على ذلك، كان الإلمام بالقراءة والكتابة بهذه اللغة أصعب كثيرًا من الإلمام بهما في اللغات الأبجدية. واستُخدم تعريف عملي اعتمدته حركة «التعليم الجماهيري» [الإلزامي] في جمهورية الصين الشعبية في خمسينيات القرن العشرين، كان يجعل من القدرة على قراءة واستخدام 1000 رمز كتابيٍ اختبارًا للإلمام بالقراءة والكتابة. لكن هذا التعريف أكثر صرامة مقارنة باختبار التوقيع المستخدم في أوروبا، وسبب ذلك في الصين أن «الأشخاص الذين يعرفون أقل من 300 رمز كتابي يُصنَّفون أمّيين ′حتى وإن كانوا قادرين على عَدّ الإيصالات وكتابتها[631] «'[1].

قبل ذلك، في القرن السادس الميلادي، أدخلت الحكومة الصينية منظومة توظيف المسؤولين على أساس دراستهم المُثبَتة في الامتحانات التنافسية. وتابع الحكام اللاحقون تلك المنظومة [632]. ومن هنا كان مستوى تعليم الرجال (إذ لم يكن مسموحًا للنساء بتسنُّم أي منصب رسمي) يحدد أساسًا منصبه على سلم النجاح في المجتمع والدولة [633]. وفي مقابل كل مرشح ناجح في الامتحانات حاصل على منصب رسمي، كان هناك كثير ممن تعلموا الكتب الكلاسيكية من دون أن يجتازوا الامتحانات العليا بما يكفي حصولهم على مناصب رسمية. وعمد هؤلاء إلى استخدام إلمامهم بالقراءة والكتابة لكسب لقمة عيشهم، حيث عمل معظمهم معلمين، فحصلوا، بالتالي، على مكانة معيّنة في المجتمع. وعمل آخرون منهم على توجيه إلمامهم بالقراءة والكتابة إلى التجارة. وبسبب الثناء المتعلق بالدرجات حتى خارج طبقة الموظفين الصارمة، كان عدد حاملي الشهادات يفوق عدد المسؤولين المثقفين؛ على سبيل المثال، «كان هناك في عام 1840 تقريبًا نحو مليون من حاملي الشهادات - أي يزيد عددهم على عدد الموظفين المدنيين بـ 25 ضعفًا» [634].

ترتبط ملكية الأراضي والبيروقراطية في الصين ارتباطًا وثيقًا، فكان تعليم الصبي من أجل بلوغه المناصب التنافسية أمرًا مكلفًا، حيث كانت الثروة - سواء من الأسرة المباشرة أو مساهمة من جماعة القرابة التي كانت تأمل

في رؤية صبي واعد يظهر كمسؤول مثقف - ضرورية للنجاح في تلك الامتحانات. وحتى عندما لم يكن المثقفون يشغلون مناصب رسمية، كانوا يضطلعون بكثير من الوظائف الإشرافية وشبه الإدارية، مثل العناية بالأشغال العامة، والحفاظ على القانون والنظام، خصوصًا في أوقات الاضطرابات المدنية. وساهم كثير منهم بالمال من أجل المشروعات المحلية التي لم تُموّلها الخزينة الإمبراطورية.

كان للتجار حوافز أخرى للحصول على التعليم؛ إذ كانت العقود تُكتب بشكل عام، وكانت التغييرات في السياسة أو اللوائح التي تؤثر في ثرواتهم تُنشر في الأماكن العامة، وكانت القدرة على القراءة والكتابة ضرورية للأعمال التجارية بكل درجاتها. وكان الحفاظ على الميراث العائلي يستلزم القدرة على التعامل مع الوثائق المكتوبة. وأصبح هذا النوع من المطالب أكثر كثافة وانتشارًا في جميع المناطق، مع انتشار التتجير في الصين الإمبراطورية في الفترة المتأخرة. وكان الطلب على الإلمام بالقراءة والكتابة بين الطبقات الفقيرة أقل وضوحًا، ولكن مهارات الحرفيين الصينيين المتقدمة تقدمًا كبيرًا استفادت أيضًا من قدر معيّن من الإلمام بالقراءة والكتابة.

كما كان لدى المزارعين الأكثر ازدهارًا حافز لتعلم الرموز الكتابية اللازمة لفهم العقود والمراسيم الرسمية، بينما كان المزارعون ذوو الطموح الأكبر من ذلك يأملون برؤية ابن لهم يحقق نجاحًا في الامتحان ويصبح مسؤولًا مثقفًا. إن طبيعة الجدارة [جديروقراطية] في التوظيف الصيني للمسؤولين توفر تناقضًا صارخًا للاحتكار الأرستقراطي للمناصب الرسمية في كثير من المجتمعات الأخرى حتى أواخر القرن التاسع عشر، بل وحتى بعد دخول القرن العشرين.

إن اختراع الطباعة ونشر الكتب المطبوعة منذ عهد سلالة سونغ أتاح في سبيل التعليم أعدادًا متزايدة من الكتب؛ إذ كان ثمة طلب كبير على الكتب المعتمدة رسميًا، مثل «الكتب الكلاسيكية الخمسة» [(635)] التي كان لا بد من إتقانها لاجتياز الامتحانات التنافسية. وعمد الناشرون الخاصّون وتجار الكتب إلى إنتاج الكتب وبيعها، فانتشرت على نطاق واسع في كثير من مناطق الصين [(636)]. وفي عهد سلالة مينغ، منحت الحكومة المدارس مكتبات [(637)] وواصلت المؤسسات التعليمية، سواء التي تديرها جهات خاصة أو القائمة برعاية رسمية توسعها تحت حكم سلالة تشينغ كذلك. وقدّر روسكي [(638)] أن في بداية القرن التاسع عشر، كان نحو ثلث الأولاد الذين هُم في سن المدرسة يذهب إلى مدرسة أو أخرى في الصين. وهذا ليس بالإنجاز الهيّن في بلد كان عدد سكانه يزيد على سكان أوروبا كلها آنذاك أضعافًا مضاعفة، وذلك على الرغم من المعوق الصيني الإضافي المتمثّل في النص الأيديوغرافي [الرسوم الفكرية]. ولغايات المقارنة، علينا أن نلتفت إلى أن حتى عام 1800، كان أكثر من 40 في المئة من الذكور في إنكلترا وأكثر

من 60 في المئة من الإناث أمّيّين، وذلك وفقًا لمعيار القدرة على توقيع سجل الزواج أو الوصايا (التي تخص جماعة سكانية أكثر ثراء من عموم السكان) (الفصل الثامن).

كان جهد الدولة كله والجهد العام في الصين الإمبراطورية موجهين عمليًا نحو تعليم الأولاد، في الوقت الذي تُركت الفتيات أمّيّات، أو جُعلن، في العائلات الثرية أو عائلات المسؤولين المثقفين، متعلمات تعليمًا خاصًا. واعتقد كثير من الخبراء في وقت سابق أن بحلول القرن التاسع عشر، كان ما يراوح بين 1 إلى 2 في المئة فقط من النساء متعلمات. ومع ذلك، كان ثمة نقاش نشط في القرن الثامن عشر حول استحسان تعليم النساء، وهو نقاش شاركت فيه النساء أنفسهن [639]، وظهرن، على الرغم من القيود الكثيرة المفروضة على حريتهن، وجزئيًا بسببها (على غرار ما حصل في إنكلترا في القرن الثامن عشر) ككاتبات رئيسات للخيال والشعر [640]. ومن المحتمل جدًا أن تكون التقديرات السابقة لحالات الأمّية بين النساء مبالغات جسيمة؛ إذ تُرجمت رواية صينية كتبها تساو شيويه تشين، واعتُبرت على نطاق واسع من أعظم الأعمال الروائية، ليكون عنوانها «قصة الحجر» أو «حلم الغرفة الحمراء». وتدور القصة حول شاب سليل عائلة ثرية، وشابتين مرتبطتين بحياته ارتباطًا وثيقًا بعلاقتي حب، والمؤامرات التي تحيكها عائلته التي كبتت ذلك الحب [641]. إن وصف الحياة الاجتماعية في الصين في القرن الثامن عشر، والتي تقدمها هذه الرواية وغيرها من الروايات، يوضح أن النساء، على الأقل بين الطبقات العليا، كُنَّ متعلمات وقادرات في كثير من الأحيان على ممارسة نفوذ كبير، مع أنهن عانين كثيرًا من المعوقات القانونية (على نحو ما كان قائمًا في أوروبا الغربية). وبحسب صياغة كتاب حديث عن التاريخ الصيني،

كان الغربيون، الذين أصبحوا على دراية بالأوضاع في الصين في عهد سلالة تشينغ، يعقدون مقارنة إيجابية بين الصين وأوروبا، حيث يشيرون إلى أن جماهير الناس العاديين كانت منظمة تنظيمًا حسنًا ومَرِحة، ومُهذبة، وفي الأغلب جيدة التغذية، وتعيش في مساكن لائقة، وذات قدرات كبيرة تمكنها من السعي الحثيث إلى تحقيق مصالحها الشخصية والعائلية؛ إذ يمكن أن يُستشف الرخاء العام للمجتمع من مشاركة الناس المتزايدة، على المستوى شبه النخبوي ومستوى العامّة، في مجموعة متنامية من السياقات التنظيمية، بدءًا بالتجارة ومرورًا بالأعمال الخيرية وانتهاءً بالمنظمات الدينية والمدنية. وتتصل بذلك كله زيادة في محو الأمّية، فمنذ أواسط عهد سلالة مينغ، على الأقل، فصاعدًا، كان محو الأمّية الوظيفية الأساسية [642] أكثر انتشارًا في الصين من البلدان الغربية في ذلك الوقت، بما في ذلك بين النساء على جميع المستويات الاجتماعية [643].

ادعى إريك جونز [644] في افتراضه التفوق الأوروبي على الشعوب الآسيوية، في ما يتعلق باحتمالات النمو الاقتصادي، أن الأوروبيين كانوا يتمتعون بأمان أكبر من الآسيويين؛ إذ إن للنوع الرئيس من انعدام الأمن الذي يعانيه الناس العاديون صلة بخطر المجاعة أو الجوع الشديد بسبب العوز إلى الطَّوْل الاقتصادي؛ فقبل فترة طويلة من تصور معظم الحكومات الأخرى في العالم سياسة منهجية تحُول دون الكروب والموت في حالة وقوع المجاعات، كان الصينيون قد طوروا مفهوم «صوامع الحبوب العادية الدائمة» [645]. فباستخدام الحكومة هذا المفهوم، كانت تعمد إلى شراء كميات كبيرة من الحبوب وتخزينها ومن ثم توزيعها، وذلك لبلوغ هدفين: منع الارتفاع أو الانخفاض غير العادي في أسعار الحبوب، والوقاية من ويلات المجاعات. وتوسع نطاق انتشار هذه الممارسة في عهد حكم سلالة تانغ (618-900)، مع محافظة الحكومة على مخازن الحبوب في جميع أنحاء البلاد، وهي تعرضت للإهمال في فترات انعدام الاستقرار السياسي، بيد أن الفكرة تابعت حضورها وأعيد إرساؤها في ظل إدارات مستقرة؛ إذ شجعت الدولة الأفراد العاديين والمجتمعات المحلية على إنشاء صوامع الحبوب العادية الدائمة، التي تُستخدم لإقراض الحبوب، فضلًا عن منحها في السنوات العجاف. واستُكملت هذه المساعدة بالأشغال العامة التي سوف يُستخدم فيها ضحايا الندرة، ولكن خلافًا لما كان يجري في ظل الحكم البريطاني الإمبريالي في أيرلندا والهند، لم يكن العمل في الطرق أو القنوات التابعة للدولة شرطًا للإغاثة - وهو وضع أدى في أكثر الأحيان إلى وفاة الضحايا الذين كانوا يعانون سوء التغذية الحادّ وأُجبروا على الكدح لقاء نصف الأجر العادي [646].

واصلت حكومة تشينغ سياسة الحفاظ على صوامع الحبوب العادية الدائمة حتى عشية التدخل العسكري الغربي في الصين [647]. ففي كل عام، كانت سلطات المقاطعات تعمد إلى شراء الحبوب بأدنى الأسعار بُعيد موسم الحصاد مباشرة، وتبيعه بالسعر نفسه في الربيع، بحيث يُحال دون قيام التجار المضاربين بسلب المستهلكين. كما كان الولاة يعمدون إلى اقتراض الحبوب وجمع بعضها لأعمال البِر، وبالتالي وهبها أو بيعها أو إقراضها وفق إدراكهم حاجة الناس في المواسم المختلفة وحاجات الجماعات المختلفة. كما أن السلطات كانت تقوم بتخزين كميات كبيرة من الحبوب تحسبًا لسنوات الندرة [648]. وكان الإمبراطور نفسه وكبار مسؤوليه يفحصون أسعار التداول؛ فوفقًا لأحد التقديرات الواردة في كتاب ويل وروي بِن وونغ [649]، ربما أنفقت حكومة تشينغ في أكثر من قرن من الزمان، ومن ضمن ذلك القرن الثامن عشر بكامله، ما يصل إلى 10 في المئة من إيراداتها من أجل الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، وبحسب ما أشار ديفيس [650] «على النقيض من... الصور النمطية الفيكتورية اللاحقة المتمثلة في دولة صينية سلبية،

كانت الحكومة الصينية خلال ذروة عهد سلالة تشينغ الحاكمة تنخرط في مكافحة المجاعة بشكل استباقي من خلال برنامج واسع للاستثمار في تحسين الزراعة والرّي والنقل المائي».

إن السؤال المطروح، في ضوء الإبداع الصيني المتعدد الأوجه والأداء اللافت للدولة الصينية في أفضل أيامها لـ «تغذية الشعب»، هو: ما سبب تراجع الصينيين إلى ما خلف بريطانيا وفرنسا في التكنولوجيا الصناعية والعسكرية بحلول العقد الرابع من القرن التاسع عشر؟ إني استبعدتُ مسبقًا الإجابات التي قدمها مذهب جونز ولاندز الثقافوي، ومن ذلك قول بوميرانز [(651)] إن السبب ناجم عن اكتشاف الأوروبيين الأميركتين في مصادفة سعيدة، وكانوا قادرين على استغلال الأرض والمناجم في تلك القارة للسيطرة على بقية العالم. وأنا أرى أن قوله هذا غير مُرض من وجوه عدة؛ فأولًا، كان الأوروبيون عاجزين، طوال قرنين منذ اكتشاف الأميركتين، عن المنافسة على قدم المساواة مع الصناعات الآسيوية. علاوة على ذلك، لم تكن إسبانيا ولا البرتغال، اللتان كانتا أكثر القوى استفادة مباشرة من استغلال الهنود الأميركيين، قادرتين على إحداث تأثير كبير في قوة الإمبراطوريات الآسيوية أو الأوروآسيوية الكبيرة المتمثّلة في تركيا العثمانية أو الصين أو الهند أو بلاد فارس. وأخيرًا، لئن كان استيراد الفضة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى أوروبا وتجارتها مع الصين، وكان تزايد التدفق الداخل منه مهمًا أيضًا من أجل تسييل مدفوعات الضرائب والمعاملات التجارية الصينية منذ عهد حكم سلالة مينغ، فقد كان للصين في اليابان مصدر لهذا المعدن أكثر أهمية من الواردات من أوروبا، وذلك وصولًا حتى القرن السابع عشر؛ على سبيل المثال، بلغت مستوردات شركة الهند الشرقية الهولندية من السبائك من أوروبا إلى آسيا في الفترة الواقعة بين أربعينيات القرن السابع عشر وسبعينياته 400 طن متري، في حين بلغت صادرات الشركة نفسها من اليابان 540 طنًا متريًا [(652)]. وكان الجزء الأكبر من تلك التدفقات إمّا ينتهي به المطاف في الصين وإما يمر عبرها. ومن ثم، فإن ميزة أوروبا في كونها وسيط التدفقات الثمينة الداخلة إلى الصين والهند ربما تكون المؤلفات المنشورة قد بالغت فيها. وأفادت عملية التسييل والتتجير كلًا من الهند المغولية والصين الإمبراطورية، غير أن الأوروبيين لم يكونوا مُمسكين بمفاتيح تلك العملية.

إن تفريق وونغ [(653)] بين «الرأسمالية التجارية»، التي يزعم أنها كانت جارية في أوروبا، و«اقتصاد السوق»، الذي ميَّز الصين، تفريق مفيد في فهم جذور الانشعاب الكبير بين الصين وأوروبا منذ القرن التاسع عشر، بل وبين الهند وأوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر أيضًا [(654)]؛ فبحسب وونغ، كان المُشغلون المتنافسون تنافسًا بحتًا في الصين ينفذون التبادلات في السوق، بينما كانت التعاملات في أوروبا «يُدبّرها عدد صغير من التجار الفاحشي

الثراء والذين [كان بمقدورهم] وضع شروط التبادل مع المنتجين والمستهلكين، بُغية تحقيق أرباح كبيرة، ما قلص المنافسة، في كثير من الأحيان، بوساطة الاحتكار والقوة المسلحة» [(655)]. وكانت الدولة الصينية تسيطر على التجار بقبضة مُحكمة، فلم تسمح لهم بمراكمة ثروات تتجاوز حدًا معينًا، عبر استغلال قدرتهم الاحتكارية. إن السياسة المتبعة في إنشاء صوامع الحبوب العادية الدائمة لهي مثال مهم على ذلك. كما أدت سياسة تشينغ المتمثلة في الإخلاء الساحلي بقصد استئصال مقاومة الموالين لسلالة مينغ إلى إعاقة نمو طبقة تجارية مسافرة بحرًا. وأيًّا كان الأمر، كان التجار الصينيون المسافرون بحرًا، في القرن الثامن عشر، يسيطرون على التجارة مع اليابان ومع جنوب شرق آسيا [(656)].

مع ذلك، فإن سياسات تشينغ التجارية لم تعمل كمحفز للثورة الصناعية التي لا تزال هي مفتاح الانشعاب الكبير؛ إذ لم يُشجَّع أصحاب الأملاك على تعظيم سيطرتهم على الموارد المربحة. أمّا سياسات الدولة في إنكلترا، بتسييجها البرلماني والخاص للحقول المفتوحة والأراضي المشاع، وهولندا، بحُكم القلة الذي مارسه برجوازيو الطبقة الوسطى فيها، فكانت تتحرك وفق دقات طبول مُعظِّمي الثروة. وكما بيَّن ألن [(657)]، لم تكن الكفاءة المقيسة باستخدام عوامل الإنتاج في المزارع الكبيرة المُسيَّجة أعلى منها في المزارع الصغيرة غير المسيجة في إنكلترا. إلّا أنه كان في استطاعة المزارع المسيجة خصخصة جزء من الأراضي المشاع، ووضع القوى العاملة النازحة تحت رحمتها. وكان هذا ينطبق أيضًا على الأراضي ذات الموارد غير المتجددة والمُلحقة بها، مثل المناجم. إن هذه القدرة على تركيز الموارد غير المتجددة في أيد قليلة، وتهميش المنتجين الأصغر حجمًا وتحويلهم إلى بروليتاريا، وهو ما ولّد وفورات [اقتصادات] الحجم الكبير في الإنتاج، أصبحت السمة المميزة للثورة الصناعية الإنكليزية، ووسمت البلدان الآخذة في التصنيع السائرة على الطريق نفسها. كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي في أوروبا منذ القرن السابع عشر جعل البون بين أوروبا والصين شاسعًا؛ إذ إن طرق استخدام الموارد غير المتجددة، كالفحم والحديد، على مستويات متزايدة في الضخامة لم تكن معروفة للصينيين في أواخر القرن الثامن عشر.

في ظل إمبراطورية تشينغ، أدى تنويع أنماط زراعة المحاصيل وزيادة الإنتاجية من خلال الاستخدام المكثف للعمالة والأسمدة إلى تعزيز النمو الزراعي في وسط الصين. كما أن الإنتاج المتزايد لأوراق التوت وشرانق الحرير سمح بزيادة كميات إنتاج الحرير وتصديرها من هذه المنطقة التجارية الفائقة. وعززت التبادلات السوقية المماثلة في جنوب شرق الصين أيضًا تقنيات أفضل لاستخراج عصير القصب وتكريره، وبالتالي نمو صناعة السكر [(658)].

علاوة على ذلك، وبحسب ما خلص إليه موت، كانت الصين الريفية «مُعافاة بالمعايير السائدة قبل العصر الحديث؛ إذ كان الصينيون في جميع مستوياتهم الاقتصادية يتناولون غذاءً صحيًا من الأطعمة المطبوخة، وكانوا يشربون الماء المغلي أو الشاي الساخن، وراعوا بعض المبادئ الأساسية للنظافة المجتمعية. وتمكنت تقاليدهم المحلية في الطب من الاستجابة لكثير من الأمراض الوبائية كالتيفوئيد والتيفوس. وبحلول عهد سلالة مينغ الحاكمة، كان يُمارس التَجْدير [نظام تلقيح بالجدري] بشكل منتظم للوقاية من مرض الجدري[659]. وينبغي أن نذكر في هذا الصدد أن التَجْدير، أو التطعيم، لم يكن معروفًا في أوروبا الغربية حتى القرن الثامن عشر، ولم تكن أهمية مياه الشرب النظيفة في الصحة العامة محل تقدير في أوروبا أيضًا حتى القرن التاسع عشر.

(600) للاطلاع على نظرة عامة موجزة حول وجهات النظر الأوروبية المتغيرة إزاء الصين، ينظر:

G. Gunn, The First Globalization: The Eurasian Exchange, 1500-1800 (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003).

(601) Colin Simmons, «'De-industrialization,' Industrialization and the Indian Economy, ca. 1850-1947,» Modern Asian Studies, vol. 19, no. 3 (1985), table 1.

بناء على:

P. Bairoch, «The Main Trends in National Income Disparities since the Industrial Revolution,» in: P. Bairoch and M. Levy-Leboyer (eds.), Disparities in Industrial Development Since the Industrial Revolution (London: Macmillan, 1981), tables 10, 13.

(602) M. Elvin, The Pattern of the Chinese Past (London: Eyre Methuen, 1973).

(603) A. Maddison, Chinese Economic Performance in the Long Run (Paris: OECD, 1998), chap. 1.

(604) E. S. Rawski, «Economic and Social Foundations of Late Imperial China,» in: D. Johnson, A. S. Nathan and E. S. Rawski (eds.), Popular Culture in Late Imperial China (Berkeley: University of California Press, 1985); K. Pomeranz, The Great Divergence: China, Europe and the Making of the Modern World Economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000); G. W. Skinner, «Chinese Peasants and the Closed Community: An Open and Shut Case,» Comparative Studies in Society and History, vol. 13, no. 3 (1971); G. W. Skinner (ed.), The City in Late Imperial China (Stanford, CA: Stanford University Press, 1977), and R. Bin Wong, China Transformed: Historical Change and the Limits of European Experience (Ithaca; London: Cornell University Press, 1997).

(605) Frederick W. Mote, Imperial China 900-1800 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), chaps. 24-26 and 29.

(606) Chi'h Ch'ao-ting, Key Economic Areas in Chinese History, as Revealed by in the Development of Public Works

.(for Water-Control (London: George Allen and Unwin, 1936
[عمد المترجم إلى ضبط لفظ الاسم، حيث ورد في نص الكتاب على النحو التالي Chi'h Ch'ao-ting لتُقرأ تشي شاو تنغ، ووفقًا للقراءة الجديدة لألفاظ اللغة الصينية المعتمدة في الأدبيات الغربية، يُكتب الاسم على النحو التالي: Ji Chaoding ويُقرأ بالعربية جي تشاودينغ. (المترجم)]

(607) Skinner, «Chinese Peasants;» Skinner (ed.), The City in Late Imperial China, and J. D. Spence, The Search for .(Modern China, 2nd ed. (New York: W. W. Norton, 1999

(608) تجارة الدورة القصيرة (short-circuit commerce): مصطلح يشير إلى نوعين من هذه التجارة، الأول يشير إلى البيع من المنتج إلى المستهلك مباشرة، والثاني أن لا يتجاوز عدد الوسطاء بينهما وسيطًا واحدًا. (المترجم)

(609) J. Needham [et al.], Science and Civilisation in China, .(vol. 1 (London: Cambridge University Press, 1954

(610) Ibid., and C. Singer [et al.] (eds.), A History of Technology: The Mediterranean Civilizations and the Middle Ages, c.700 B. C. to c. A. D. 1500, vol. II (London: Oxford .(University Press, 1956

(611) Rawski, «Economic and Social Foundations,» and J. Lee, «Trade and Economy in Preindustrial East Asia, ca. 1500-ca. 1800: East Asia in the Age of Global Integration,» .(Journal of Asian Studies, vol. 58, no. 1 (1999

(612) F. Wakeman, The Great Enterprise: The Manchu Reconstruction of Imperial Order in Seventeenth-Century China, 2 vols. (Berkeley: University of California Press, .1985), and Mote, Imperial China 900-1800

(613) J. Chesnaux, M. Bastid and M.-C. Bergère, China from the Opium Wars to the 1911 Revolution, Trans. from the French by Anne Destenay (New York: Pantheon Books, 1976); Rawski, «Economic and Social Foundations,» Sucheta Mazumdar, Sugar and Society in China: Peasants, Technology and the World Market (Cambridge, MA: Harvard .(University Press for Harvard University Asia Centre, 1998

(614) William T. Rowe, Hankow: Commerce and Society in a Chinese City, 1796-1889 (Stanford, CA: Stanford University .(Press, 1984

(615) Bozhong Li, Agricultural Development in Jiangnan, .1620-1850 (London: Macmillan, 1998), pp. 19-20

(616) Francesca Bray, «Being Part II: Agriculture of Joseph Needham,» in: Science and Civilization in China, vol. 6: Biology and Biological Technology (London: Cambridge .(University Press, 1984

(617) .Mazumdar, Sugar and Society in China

(618) T. C. Smith, The Agrarian Origins of Modern Japan (Stanford, CA: Stanford University Press, 1959); T. Satō, «Tokugawa Villages and Agriculture,» in: Chie Nakane and Shinzaburō Ōishi (eds.), Tokugawa Japan: The Social and Economic Antecedents of Modern Japan (Tokyo: University of .Tokyo Press, 1990), chap. 12

(619) الدايميو هم حكام المقاطعات ومسؤولون أمام الشوغون؛ الحكام الفعليون في البلاد آنذاك. (المترجم)

(620) .Maddison, p. 30

(621) Ping-Ti Ho, Studies on the Population of China, 1368-1953 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1959); C. McEvedy and R. Jones, Atlas of World Population History (Harmondsworth: Penguin, 1978), and J. Lee and Feng Wang, One Quarter of Humanity: Malthusian Mythology and Chinese Realities (Cambridge, MA: Harvard University Press, .(1999

(622) Mote, chaps. 33-35, and K. Pomeranz, «Re-Thinking the Late Imperial Chinese Economy: Development, Disaggregation and Decline, circa 1730-1930,» Itinerario, .(vol. 24, nos. 3-4 (2000

(623) W. Lavely and R. Bin Wong, «Revising the Malthusian Narrative: The Comparative Study of Population Dynamics in Late Imperial China,» Journal of Asian Studies, vol. 57, no. 3 .(1998), p. 721

(624) Zhongwei Zhao, «Long-Term Mortality Patterns in Chinese History: Evidence from a Recorded Clan .(Population,» Population Studies, vol. 51, no. 2 (1997

(625) M. Livi-Bacci, Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History (London: Cambridge

.University Press, 1991), table 12

(626) مثلًا:

P. Razzell, «The Growth of Population in Eighteenth Century England: A Critical Reappraisal,» Journal of Economic .(History, vol. 53, no. 4 (1993

(627) E. A. Wrigley and R. S. Schofield, The Population History of England 1541-1871, 2nd ed. (London: Cambridge .(University Press, 1981

(628) Bozhong Li, Agricultural Development, and Zhongwei Zhao, «Deliberate Birth Control under a High Fertility Regime: Reproductive Behavior in China before 1870,» .(Population and Development Review, vol. 23, no. 4 (1997

(629) J. Lee, C. Campbell and G. Tan, «Infanticide and Family Planning in Late Imperial China: The Price and Population History of Rural Liaoning, 1774-1873,» in: T. G. Rawski and Lillian M. Li (eds.), Chinese History in Economic Perspective .((Berkeley: University of California Press, 1999

(630) E. S. Rawski: Education and Popular Literacy in Ch’ing China (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1979); «Economic and Social Foundations;» B. A. Elman and A. Woodside (eds.), Education and Society in Late Imperial China, 1600-1900 (Berkeley: University of California Press, 1994), and R. Chartier, «Gutenberg Revisited from the .(East,» Late Imperial China, vol. 17, no. 1 (1996

(631) .Rawski, Education and Popular Literacy, p. 3

(632) Ping-Ti Ho, The Ladder of Success in Imperial China: Aspects of Social Mobility, 1368-1911 (New York: Columbia University Press, 1962), and E. Balazs, Chinese Civilization and Bureaucracy, Trans. by H. M. Wright and Ed. by A. F. Wright from the French (New Haven, CT: Yale University .(Press, 1964

(633) .Ho, The Ladder of Success in Imperial China

(634) .Chesnaux, Bastid and Bergère, p. 14

(635) الكتب الكلاسيكية الخمسة (Five Classics): كتب الكونفوشية الموثوق بها في الصين، والتي كُتبت قبل عام 300 ق. م، وهي تضم كتاب

الشعر وكتاب الوثائق وكتاب الطقوس وكتاب التغيرات [آي تشِنغ] وكتاب حوليات الربيع والخريف. (المترجم)

(636) Rawski, «Economic and Social Foundations;» Cynthia J. Brokaw, «Commercial Publishing in Late Imperial China: The Zou and Ma Family Businesses,» Late Imperial China, vol. 17, no. 1 (1996), and Lucille Chia, «The Development of the Jianyang Book Trade, Song-Yuan,» Late Imperial China, vol. 17, no. 1 (1996).

(637) T. Brook, «Edifying Knowledge: The Building of School Libraries in Ming China,» Late Imperial China, vol. 17, no. 1 (June 1996).

(638) Rawski, «Economic and Social Foundations».

(639) Dorothy Ko, Teachers of the Inner Chambers: Women and Culture in Seventeenth-Century China (Stanford, CA: Stanford University Press, 1994); Susan Mann, Precious Records: Women in China's Long Eighteenth Century (Stanford, CA: Stanford University Press, 1997), and Spence, The Search for Modern China.

(640) Barnita Bagchi, Pliable Pupils and Sufficient Self-Directors: Narratives of Female Education by Five British Women Writers (New Delhi: Tulika, 2004).

(641) Spence, pp. 106-110.

(642) الأميّة الوظيفية (functional illiteracy): هي التمتع بمهارات القراءة والكتابة، ولكن على نحو غير كافٍ «لإدارة المهمات اليومية للمعيشة والتوظيف، التي تتطلب مهارات القراءة بما يتجاوز المستوى الأساسي». (المترجم)

(643) Mote, p. 941.

(644) E. L. Jones, The European Miracle: Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1981; 1987).

(645) Pierre-Etienne Will and R. Bin Wong, Nourish the People: The State Civilian Granary System in China, 1650-1850 (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1981); Bray, «Being Part II: Agriculture of Joseph Needham,» pp. 416-423; Pierre-Etienne Will, Bureaucracy and Famine in Eighteenth

Century China, Trans. from the French by E. Foster (Stanford, CA: Stanford University Press, 1990), and M. Davis, Late Victorian Holocausts; El Niño Famines and the Making of the .Third World (London: Verso, 2001), chap. 9

(646) .Davis, pp. 36-43

(647) Will and Wong, Nourish the People, and Davis, pp. .280-285

(648) .Chesnaux, Bastid and Bergère, p. 28

(649) .Will and Wong, p. 477

(650) .Davis, p. 283

(651) .Pomeranz, The Great Divergence

(652) M. N. Pearson, «Asia and the World Precious Metal Flows in the Early Modern Period,» in: J. McGuire, P. Bertola and P. Reeves (eds.), Evolution of the World Economy, Precious Metals and India (London: Oxford University Press, .(2001

(653) .Wong, China Transformed, esp. pp. 146-147

(654) للاطلاع على مزيد من المعالجة المُوسَّعة، ينظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

(655) .Ibid., p. 146

(656) Ho-Fung Hung, «Imperial China and the Capitalist Europe in the Eighteenth Century Global Economy,» Review, .(vol. 34, no. 4 (2001

(657) R. C. Allen: «The Efficiency and Distributional Consequences of Eighteenth Century Enclosures,» Economic Journal, vol. 92 (December 1982); «Labour Productivity and Farm Size in English Agriculture before Mechanization : Reply to Clark,» Explorations in Economic History, vol. 28 (1991), and Enclosure and the Yeoman: The Agricultural Development of the South Midlands 1450-1850 (London: .(Clarendon, 1992

(658) .Mazumdar, Sugar and Society in China

(659) ,Mote, p. 757

يُنظر أيضًا:

Angela Ki Che Leung, «Organized Medicine in Ming-Ch’ing China: State and Private Medical Institutions in the Lower

.(Yangtze Region,» Late Imperial China, vol. 8, no. 1 (1987

الفصل العاشر: الهند في ظل حكم المغول وما بعده

النمو الديموغرافي والاقتصادي في الفترة المغولية

دعونا الآن نتناول قضية الهند (أي شبه القارة التي تضم حاليًا الهند وبنغلادش وباكستان)، وهي المنطقة الآسيوية الأخرى المكتظة بالسكان التي خضعت للهيمنة الغربية. وكما أشرت سابقًا، كان عدد سكان الهند والصين في عام 1500 أكبر من مجموع سكان بلدان أوروبا الغربية مجتمعة. وكانت الهند تخضع لأنظمة حكم ملكية وسلطنات مختلفة، وكان فيها بُنى اقتصادية متنوعة جدًا؛ فمن ناحية، هناك مدن المرافئ الساحلية التي هي مراكز للتجارة الخارجية أو عواصم للممالك الرئيسة، والمناطق الأساسية المحيطة بها، وهناك، من ناحية أخرى، مناطق الغابات، أو شبه الصحارى، أو الصحارى القليلة السكان. وعلى مدى القرنين التاليين، أصبح الكيان السياسي الهندي موحَّدًا أكثر من ذي قبل؛ فحُكام المغول المتعاقبون، بدءًا من السلطان [جلال الدين] أكبر، أخضعوا لحكمهم معظم شمال الهند، ثم معظم شبه جزيرة الدّكن. وكان من شأن انتشار المعاملات النقدية، نتيجة نمو التجارة الخاصة وممارسات المغول المتمثّلة في تحصيل الضرائب في شكل مال نقدي، أن أدى إلى مزيد من الاتساق في البُنى الاقتصادية؛ إذ أصبح نطاق ما يُدعى بالاقتصاد الطبيعي [(660)] محدودًا بصورة متزايدة، على الأقل في ما يتعلق بالمراكز السكانية الرئيسة [(661)]. ولكن ثمة مناطق شاسعة كان وصول الدولة المغولية أو الاقتصاد النقدي إليها لا يزال محدودًا.

سبق أن ناقشنا في الفصل الخامس سبب معقوليّة النتيجة التي خلصنا إليها، والمتمثّلة في أن السكان الهنود نموا بما يقارب ضعف معدل زيادة عدد السكان في بلدان أوروبا الغربية الرئيسة بين عامي 1600 و1750، عندما قُدر عدد السكان الهنود بنحو 190 مليون نسمة. وفي عام 1800، حددت معظم السلطات عدد السكان الهنود بنحو 200 مليون نسمة. فبحلول ذلك الوقت، أصبح جزء كبير من الهند تحت السيطرة البريطانية. وقد عانى جنوب الهند والمنطقة الواقعة بين نهر الغانج ويامونا في شمال الهند انخفاضًا في عدد السكان سبّبته الحروب والتغيرات البيئية غير المواتية [(662)]. وتأثر الجزء الأساسي من الممتلكات البريطانية الأكثر اكتظاظًا بالسكان، وهي البنغال، بمجاعة البنغال الرهيبة في الفترة 1769-1770، عندما هلك

ثلث السكان. زيادة على ذلك، دُمرت البلاد بأسرها جرّاء الحروب المتكررة التي كان لشركة الهند الشرقية البريطانية دور رئيس فيها. هكذا، فمن المعقول أن يُستنتج أن سكان الهند ازدادوا خلال فترتي الحكم المغولي والحكم الذي أعقبه مباشرة بمعدل أسرع من معدل زيادتهم خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر.
تأثر سكان معظم البلدان الكبيرة تأثرًا أساسيًا بالإنتاجية الزراعية، في الفترة التي سبقت الثورة الصناعية، وبمرور الوقت تغيرت تلك الإنتاجية ببطء؛ إذ يقدم موسفي [663] تقديرًا لنمو إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل في بعض أهم مقاطعات إمبراطورية الهند المغولية بين عامي 1595 و 1665. ويصل معدل النمو هذا إلى نحو 0.23 في المئة سنويًا، وهو أعلى قليلًا من المعدل السنوي المُقدَّر للنمو السكاني بين عامي 1600 و1800. كما زادت قيمة المحاصيل بفضل الانتقال إلى زراعة المحاصيل النقدية والزيادة في الزراعة المزدوجة للمحاصيل [زراعة محصولين في العام]، فكانت البذور الزيتية والبقول الحَبِّيَّة تُزرع بعد حصاد محاصيل الخريف، أي المحاصيل المنتَجة في حزيران/يونيو - كانون الأول/ديسمبر. وكان التحول نحو المحاصيل النقدية ناجمًا في جانب منه عن نمو صناعة الغزل والنسيج لأن الأصباغ المستخدَمة في تلوين الأقمشة كانت منتوجات نباتية من قبيل نبتة النيلة ونبتة الفوّة الصبغيتين. ولكن كان ثمة نمو في صناعة السكر أيضًا؛ إذ كان البنغال في القرن السابع عشر يصدر السكر إلى جنوب شرق آسيا [664]. وعلى المنوال نفسه، انتشر إنتاج القطن أيضًا مع ارتفاع الطلب المحلي والدولي على النسيج القطني. وكان من المؤشرات الأخرى أجور العمالة في المناطق الحضرية والريفية. ووضع موخرجي [665]، ضمن جدول، معظم بيانات الأجور والأسعار المتاحة قريبًا من عام 1595 - وهو التاريخ التقريبي لوضع كتاب «**آئينِ أكبر**» **(دستور/قوانين أكبر)** [666]، حيث اضطلع بمهمة وضعه وزير أكبر، أبو الفضل [بن المبارك] - وعام 1938. وممّا تتيحه البيانات أسعار الحبوب الغذائية الرئيسة لشمال الهند لعامي 1595 و1650 وللبنغال لعام 1729. كما أنها تتوفر على أسعار السمن الحيواني (الزبدة المُصفَّاة) والزيت والسكر والملح للأعوام 1595 و1661 و1729. وإذا استخدمنا أيًّا من أسعار الحبوب الغذائية أو البنود الأكثر شمولًا من أجل انكماش أجور العمال النقدية، فسوف يلاحَظ أن الأجور الحقيقية الناتجة من ذلك قد زادت، في معظم الحالات، طوال الفترة الممتدة بين عامي 1595 و 1729[667]. وكان لدى الهند في الفترة المغولية وما بعدها أعداد هائلة من الماشية، وهذا بادٍ في نمط الاستهلاك لدى الناس العاديين: قيل لنا إن الزبدة مع الأرز كانا يشكلان طعام عامة الناس في إقليم أغرا، وما من أحد في أغرا لم يطعمهما. وبالمثل، كانت الزبدة تُنتج

بهذا القدر من الوفرة في البنغال، إلى درجة أنه كان يجري تصديرها، مع أنها كانت جزءًا من النظام الغذائي للجماهير [(668)].

كان البنغال، قبل هزيمة حاكمه في معركة بلاسي (Plassey) قد أصبح المنطقة الأكثر دينامية في شمال الهند من الناحيتين الديموغرافية والاقتصادية، وكان آخذًا في توسيع صادراته، ولم تكن واسطة ذلك مقصورة على الشركات الأوروبية المرخصة. وكان التجار الآسيويون (الهنود أساسًا) يتمسكون بمواقفهم في كثير من مجالات التجارة الخارجية، وهكذا حصلوا على الحصة الرئيسة من أرباح التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء.

وبتجميع أجزاء الدليل هذه معًا، فمن الإنصاف أن نخلص إلى أن معدل نمو الدخل الهندي في الفترة المغولية والفترة التي سبقت الاستعمار مباشرة قد طابق على الأرجح، إن لم يكن تجاوز، معدل النمو الديموغرافي على المدى الطويل في الهند خلال فترة القرون التي سبقت الاستعمار مباشرة.

المرجَّح أن الهند كانت أكبر مُصدِّر للمصنوعات النسيجية في العالم، وصولًا إلى منتصف القرن الثامن عشر. صحيح أنه ليس لدينا بيانات موثوقة بشأن التجارة البينية الآسيوية، ولكن منذ نحو العقد الثاني من القرن السابع عشر، ووصولًا إلى عام 1750، كانت صادرات المنسوجات الهندية إلى أوروبا عن طريق الشركات الأوروبية المرخصة، خصوصًا شركة الهند الشرقية البريطانية وشركة الهند الشرقية الهولندية، قد تجاوزت كثيرًا صادرات الحرير والخزف الصينيين إلى أوروبا [(669)]. ولم تبدأ مستوردات شركة الهند الشرقية البريطانية من الشاي الصيني إلى أوروبا تتجاوز مستورداتها من المنسوجات الهندية إلّا في ستينيات القرن الثامن عشر.

في الوقت الذي تُتاح لدينا بيانات جيدة بشكل معقول في ما يتعلق بصادرات المنتوجات الهندية عن طريق شركتي الهند الشرقية الهولندية والبريطانية، اللتين كانتا أهم شركتين أوروبيتين تقصدان آسيا للتجارة في النصف الأول من القرن الثامن عشر [(670)]، فإنه ليس لدينا بيانات قابلة للمقارنة تتعلق بصادرات الهند إلى بلدان آسيوية. واستنادًا إلى تقارير من وسطاء التجارة الأوروبيين في الشركات المرخصة ومن التجار العاملين لحسابهم الخاص، استنتج تشودري [(671)] أن القيمة الإجمالية لصادرات المنسوجات عن طريق التجار الآسيويين بلغت نحو 11.5 مليون روبّية، في حوالى عام 1750، في حين أن القيمة الإجمالية لصادرات المنسوجات عن طريق الشركات الأوروبية لم تتجاوز 5 ملايين إلى 6 ملايين روبّية. وبالنظر إلى قيمة الصادرات الأوروبية الدنيا، وصلت قيمة صادرات المنسوجات من البنغال وحده إلى 1.65 مليون جنيه استرليني (الجنيه الاسترليني يساوي 10 روبّيات).

تمتع الهنود بميزة نسبية في الإنتاج الحِرَفيّ استمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر؛ على سبيل المثال، كانت البضائع القطنية المنسوجة في

أطوال قياسية من أجل البيع تشكل في عام 1794 نصف إجمالي صادرات ذلك الإقليم، حتى بعد أربعين عامًا من الاستعمار الجشع الذي ضيَّق على الاقتصاد البنغالي وعلى الفلاحين والحِرَفيين فيه، بينما كانت بضائع الحرير والسكر الأقمشة المنسوجة في أطوال قياسية من أجل البيع تشكل نحو 60 في المئة من تلك الصادرات [(672)]، كما كانت أجزاء أخرى من الهند تصدر المنتوجات. الصناعية، كما كان البنغال يصدّر الأرز والسمن الحيواني والسكر، ضمن سلع أخرى، إلى بلدان جنوب شرق آسيا. ولم تدخل صادرات المنسوجات البنغالية حالة تراجع مطرد إلّا بعد استيلاء البريطانيين على المنطقة، وبالتالي لا يمكن أن يُنحى باللائمة، بشأن هذه النتيجة، على حكم المغول ولا على نظام الحاكم الذي تلاه. وبصرف النظر عن الأدلة المبينة أعلاه، أكد كثير من المؤرخين أيضًا وجود طبقة كبيرة من أصحاب الثروة خارج البيروقراطية المغولية باعتبار ذلك دليلًا على وجود مجتمع حيوي ممارس للتجارة في ظل حكم المغول وما بعد المغول [(673)].

لكن لماذا، إذًا، يوجّه المؤرخون الاقتصاديون السائدون النقد إلى الهند المغولية؟ إن من أسباب ذلك ثقل الدعاية الإمبريالية المحضة، التي صَوَّرت الهند قبل استيلاء البريطانيين عليها أرض بؤس لا ينقطع للناس العاديين، وعجرفة الجهل لدى كثير من المؤرخين الاقتصاديين الأوروبيين. خذ، على سبيل المثال، قول لاندز [(674)] التالي: «كتب علماء هنود بعض أهم المؤلفات حول التاريخ الهندي، لكن من سخرية القدر أنه كان على تلك المؤلفات أن تعتمد بشكل يكاد يكون حصريًا على السجلات والروايات الأوروبية. وتكاد لا تصلنا أي وثيقة مكتوبة من الجانب الهندي». يتحدث لاندز هنا عن الهند المغولية، والدول التي خلفتها في القرن الثامن عشر، فوصلتنا كميات كبيرة من السجلات الفارسية من تلك الأزمان، ومعظم المؤلفات التي اضطلع بها المؤرخون والمتصلة بـ «مدرسة عليغره» وكثير غيرها أُنجزت على أساس اللغات الفارسية والأردية والماراثية، عدد كبير من اللغات المحلية الأخرى، فضلًا عن المصادر الأوروبية.

كان من شأن الموقف الدَّولانيّ (statist) بطريقة استثنائية، وهو الموقف الذي اعتمده المؤرخون ذوو النزعة المركزية الأوروبية، أن يؤثر في وجهة نظرهم في الهند قبل مجيء البريطانيين؛ إذ عندما يتعلق الأمر بفرنسا في عهد لويس الرابع عشر، لا تجد مؤرخًا رصينًا يعتقد أن من الممكن تحديد مصائر الفرنسيين من خلال الاقتصار على دراسة البُنية الإدارية الرسمية للمملكة ونيات لويس. ولكن عندما يتعلق الأمر بالهند المغولية، فإن كثيرًا من أولئك المؤرخين يعتقد أنه يكفي أن نقول إن نية الإدارة المغولية كانت سلب نصف الناتج الإجمالي للفلاحين، ويستشهد على ذلك بملاحظة عارضة غير مدعومة صادرة عن أحد الرحالة الأوروبيين لكي يتوصل إلى فكرة ما عن حالة الهندي العادي.

حاولت البيروقراطية المغولية، بسيرها في أثر «شير شاه صوري»، تقويم القدرة الإنتاجية للفلاحين الخاضعين لولايتها، واستملكت قدر ما أمكنها من إنتاج الفلاحين وحولته إلى نقد. وأفضى هذا النظام، وفقًا لحبيب [(675)]، إلى تركيز الموارد المالية تركيزًا شديدًا، حيث استحوذ 445 مسؤولًا على 61.5 في المئة من دخل إيرادات الإمبراطورية في عام 1647. ومع ذلك، حاول الحكام المغول توسيع نطاق الزراعة أيضًا: فعندما كان يجري فتح أراض جديدة، كان الفلاحون يُحمَّلون في البداية عبئًا ضريبيًا ضئيلًا جدًا، ولم تكن الضريبة تُفرض عليهم بكاملها إلّا بعد خمس سنوات [(676)]. وعندما كان الجيش يسير عبر بعض الأراضي التي غزاها حديثًا، كان يرافقه أحيانًا حطّابون خلال مسيره، بحيث يمكنهم قطع أشجار الغابات وتوسيع نطاق الزراعة. كما قُدمت أسعار خاصة لتشجيع زراعة المحاصيل النقدية من قبيل نبتة النيلة الصبغية. زيادة على ذلك، اعترض دارسون آخرون على نتائج البحث التي توصل إليها حبيب بشأن التركيز الشديد للموارد المالية؛ إذ سيقت حجة، على سبيل المثال، لإثبات أن «ما لا يقل عن ثلث الإيرادات في ظل حكم المغول استوفيت، نحو عام 1600، بوسائل غير تلك التي وصفها حبيب» [(677)].

ثمة سمة يتصف بها النظام الضريبي المغولي عملت على زيادة صافي دخل الفلاحين والرعاة، وحماية جانب من بيئة الهند؛ فالوزير أبو الفضل أورد في كتاب **آئين أكبر** أنه «إذا احتفظ رجل بأرض خاضعة لدخل الحكومة من إيرادات الأرض ليستخدمها مرعى،... فسوف تُفرض عليها ضريبة قدرها 6 دامات [(678)] عن كلّ جاموس، و3 دامات عن كلّ بقرة (أو عجل). لكن كان يُعفى الفلاح المزارع الذي يصل ما لديه إلى 4 عجول وبقرتين وجاموس واحد لكل محراث. يضاف إلى ذلك أنه لم تكن تُفرض ضريبة على حظائر البقر (gaushalas)، أو قطعان البقر التي يُحتفظ بها لأغراض دينية أو خيرية» [(679)]. لم يكن ثمة ضرائب تُفرض على المراعي في ظل حكم المغول، غير أنه كان على رعاة المواشي أن يدفعوا تعرفة منخفضة جدًا على كل حيوان. وتمتع الفلاحون الهنود بمُكمّلات من حيوانات الجرّ أكثر من نظرائهم الصينيين أو اليابانيين. وبقيت قطعان ضخمة من المواشي حية حتى منتصف القرن التاسع عشر، غير أن رفض البريطانيين إعفاء المراعي من الضرائب، وتوسعهم في إلغاء حقوق الشعب في موارد الملكية المشتركة (المشاع)، ومحاولاتهم للسيطرة على الرعاة شبه الرحل، كل ذلك أفضى إلى تأكّل أعداد الماشية وإلى تعرية الغابات والأراضي العشبية وغيرها من موارد الملكية المشتركة [(680)].

مع ازدياد التجارة واستخدام النقد (المال) والكمبيالات [السندات] (المعروفة باسم هوندي (hundis)) المستخدمة في نقل النقد والمطالبات، تزايدت أعداد البلدات والمراكز التجارية وتضخمت أحجامها. وكان ثمة أعداد

متزايدة من التجار الكبار والصغار وأقطاب مُلّاك الأراضي، وحتى الحرفيين المتاجرين، يعملون في ظل نظام الحكم المغولي ونظام الحكم التالي له [(681)]. وأفضت عملية تتجير إيرادات الدولة إلى ظهور أشخاص يتمتعون بمواقع متميزة استفادوا منها، ومن ثم كسبوا ماديًا عن طريق تشجيع إنتاج المحاصيل النقدية (مثل الحبوب الممتازة، فضلًا عن القطن أو النيلة أو الحرير أو التبغ). ولم تنقطع هذه العملية بشكل خطِر إلّا عندما استولى الأوروبيون، ومعظمهم من البريطانيين، على آلية انتزاع الفائض، وأخذوا يحوّلونها إلى الخارج بدلًا من استثمارها في البلاد.

ثمة كثرة من الأدلة في مناطق رئيسة عدة في الهند المغولية، مثل البنغال، التي تشير إلى نمو متين في الطلب مرتبط بتنامي أعداد المزارعين والمساحات المزروعة وإنتاج المحاصيل. وهكذا زاد حجم الإيرادات المطلوبة من المقاطعات الرئيسة في البنغال بين عامي 1595 و1659 بنسب تراوح بين 54 في المئة و117 في المئة [(682)]. وأصبح إقليمُ البنغال الدلتاوي (deltaic) قطبَ نمو منذ ستينيات القرن السابع عشر، ولا سيما بعد أن عمد المغول إلى قمع الاضطرابات الناجمة عن قرصنة من البرتغاليين والأراكانيين [(683)].

نظرًا إلى تنامي التجارة من مسافات طويلة بفعل ممارسات التجار الأوروبيين والآسيويين، استفاد الحكام الهنود من تدفق الذهب والفضة إلى الهند من أوروبا عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وبرًّا من الصين واليابان. لكن حافزهم لم يكن مجرد شهوة الثروة؛ إذ عمد الحكام المغول منذ عهد شير شاه صوري (1538-1545) إلى مدّ الطرق وبناء الخانات للمسافرين على نطاق واسع. وكانت تلك الطرق تخدم أغراضًا عسكرية، ولكنها عملت أيضًا على ربط مراكز التجارة الداخلية والخارجية المهمة بمراكز الإدارة [(684)]. غير أن الذهب والفضة لم يكن تداولهما مقصورًا على المدن أو مراكز التجارة والإدارة، كما أنهما لم يكونا واسطتي التداول الوحيدتين، بل كان النحاس أيضًا يُستخدم على نطاق واسع بوصفه واسطة للتبادل، بحيث تكلم [المؤرخ الهندي] عرفان حبيب [(685)] عن نظام ثلاثي المعادن في ظل حكم المغول المتأخرين. وظل الوَدَع والأصداف البحرية التي كانت تُجمع من جزر المحيط الهندي وسيلة تبادل شاملة في قرى شرق الهند، إلى أن حظر البريطانيون استخدامها من أجل أغراضهم الضريبية [(686)]. بناء على ذلك، دخل سك النقود في كثير من التبادلات ذات القيمة الصغيرة أيضًا؛ وأصبح بقاء الاقتصاد الطبيعي الواسع النطاق خرافة في معظم أنحاء الهند ذات الزراعة المستقرة، وأخذ نطاقه ينكمش حتى بات مقتصرًا على حاجات الصيادين المعيشية.

دخلت إمبراطورية المغول في فترة انحطاط بشكل حادّ بعد وفاة بهادر شاه الأول في عام 1712، وانقسمت إلى عدد من الممالك والإمارات. ولكن

ليس ثمة دليل على أن قطاعات الاقتصاد الهندي الرئيسة كانت آخذة في التراجع، قبل غزو البريطانيين للبنغال. ومن الأفضل التفكير في التغيرات الاقتصادية في الهند من حيث المناطق، على غرار ما جرى في حالة الصين [(687)]. فمع بداية القرن الثامن عشر، ظهر شرق الهند، بما في ذلك البنغال وبيهار، بوصفه أكثر الأقاليم ازدهارًا في الإمبراطورية المغولية. ولم يتعكر صفو ذلك الازدهار بأي حرب كبيرة إلى أن غزا البريطانيون المنطقة. وثمة دولة خَلَف [وارثة] أخرى حافظت على ازدهارها، وهي أوده (Awadh) في شمال الهند. وفي كلتا المنطقتين، زادت عائدات الأراضي التي حققتها الدولتان الخَلف، إذ واصل التجار الآسيويون الاحتفاظ بأوضاعهم في التجارة الساحلية والتجارة البينية الآسيوية، فظلت الصادرات الهندية مزدهرة [(688)].
وأثبتت غارات الماراثا أنها مزعزِعة لاستقرار مناطق مثل راجستان وأجزاء من وسط وجنوب وسط الهند، ولكن كانت في المناطق الأساسية من ولاية ماهاراشترا قرى ومراكز تجارية مزدهرة، وفيها قسم من مُلّاك الأراضي الذين ظلوا يمتلكون حقوق تملك قوية وصولًا إلى وقت استيلاء البريطانيين على أقاليم البيشوا [(689)] عام [(690)]1818.
اتسمت السنوات الأخيرة من نظام حكم المغول بحوادث تمرد الفلاحين على نطاق واسع، والتي قدم [المؤرخ] حبيب تحليلًا بارعًا لأسبابها [(691)]. إلّا أن تلك التمردات كانت علامة على الطموحات المتزايدة لأقطاب الريف بقدر ما كانت علامة على الاضطهاد الذي أفرزته المطالب الضريبية المتزايدة الناجمة عن نفقات حرب مكلفة، لم يكن يبدو قط أن لها نهاية، كان يشنها أورانغزيب، الإمبراطور المغولي السادس. في هذا الشأن، خلص ريتشاردز [(692)]، بعد أن أخذ جميع تلك الأدلة في الاعتبار، إلى أن الإمبراطورية المغولية كانت ناجحة نجاحًا باهرًا وفق معظم المعايير، مقارنة بالممالك الأوروبية المعاصرة لها.
من شأن المقارنة أيضًا بين تدفق الفضة وارتفاع الأسعار أن تشير إلى أن نمو الاقتصادي الهندي كان، في الإجمال، إيجابيًا حتى نهاية القرن السابع عشر؛ إذ كان ثمة تدفق كبير من الفضة إلى الهند منذ القرن السادس عشر عبر قنوات ثلاث: من الأميركتين عبر أوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح، وعبر طريق برّيّ يخترق الإمبراطوريتين العثمانية والصَّفوية، وأخيرًا من اليابان والأميركتين عبر الفليبين برًّا وبحرًا على طول الطرق المحيطية المارّة حول جنوب شرق آسيا [(693)]. ومع ذلك، لم يكن هناك تضخم في الأسعار من النوع الذي حدث في أوروبا في القرن السادس عشر [(694)].
وكما أشير آنفًا، أدى نمو التجارة الإقليمية والتجارة من مسافات طويلة إلى انبثاق كثير من مراكز النشاط التجاري المحتدم في الهند خلال هذه الفترة. وفي ظلّ نموّ سكانيّ إيجابي، وعملية تحضُّر ناشطة، وانتشار زراعة المحاصيل النقدية، استُخدم تدفقُ الأموال أساسًا لتعزيز نمو الناتج، ولا سيما

أن تدفق القاعدة النقدية كان يلقى تشجيعَ دولةٍ تستوفي ضرائبها نقدًا. ليس هناك تقديرات متاحة لنمو المراكز الحضرية في المقاطعات المغولية وفي أقصى جنوب الهند. ومع ذلك، تشير جميع الأدلة النوعية والتقديرات المتفرقة [(695)] إلى وجود درجة من التحضُّر في نهاية الفترة المغولية بلغت أكثر من نسبة الـ 10.8 في المئة المسجلة للهند في عام 1901[(696)]. وتشير الأدلة المتاحة إلى وجود انخفاض في عدد سكان جميع المدن الرئيسة الواقعة في شمال الهند وجنوبها خلال القرن التاسع عشر. والمدينتان الوحيدتان اللتان نمتا، في الجزء الأخير من ذلك القرن، هما مدينتا كالكوتا وبومباي المرفئيتان والإداريتان، حيث أصبحت التجارة والتمويل أكثر تمركزًا في المدن المرفئية الرئيسة في ظل الاستغناء عن التجارة الحُرّة الاستعمارية [(697)].

التغيرات الاقتصادية، والعُمر المتوقع، ومحو الأمية في الهند تحت الحكم البريطاني

لا يتأثر العمر المتوقع والإلمام بالقراءة والكتابة، في كثير من البلدان، بثروات الشعب الاقتصادية وحدها، بل يتأثران أيضًا بكثير من السياسات الأخرى، بما فيها ما تنفقه الحكومة في التعليم والرعاية الصحية. إلّا أننا نعلم أن حكومة الهند البريطانية أنفقت أقل قدر ممكن تحت هذين البندين، ولذلك من الضروري بشكل خاص محاولة معرفة ما حدث في أعقاب توسيع البريطانيين سيطرتهم على الهند برمّتها. مرة أخرى، تتمثّل المشكلة في أن الأدلة مجزأة ومبعثرة، بل أساء تفسيرها المدافعون عن الاستعمار والتجارة الحرة. وسوف أعرض بإيجاز بعض أفضل الأدلة وتأثيراتها في مصائر الهنود في ظل الحكم البريطاني.

بحلول عام 1795، كان البريطانيون في طريقهم نحو توطيد سيطرتهم على معظم مناطق شمال الهند وشرقها وجنوبها، ولم يفلت من براثنهم سوى مملكة السلطان تيبو المبتورة في الجنوب، واتحاد الماراثا في الجنوب الغربي، والسند والبنجاب. وكنت قد حَسَبت [(698)] إجمالي الناتج المادي المحلي البنغالي في عام 1795 للفرد الواحد على أساس معلومات مفصّلة عن الزراعة والحِرف اليدوية جمعها هنري توماس كولبروك (H. T. Colebrooke)، وهو باحث - إداري بريطاني بارز [(699)]، ووجدت أنها تجاوزت إجمالي الناتج المادي المحلي البنغالي للفرد في عام 1895. ولأن الدخل من هذين القطاعين كان يمثّل، في عام 1900 ما نسبته 75 في المئة من الدخل القومي للهند [(700)]، فمن المعقول أن نستنتج أن حال الهنود في أغنى مقاطعة، في ظل الحكم البريطاني، لم تكن أفضل من حالهم قبل قرن من الزمان. ومن المرجح أن دخل الفرد من الهنود العاديين في عام 1895 كان

أقل من دخل أحد سكان إقليم البنغال، ولا سيما أن المجاعات لم تعصف به كما عصفت ببقية مناطق الهند، على الأقل منذ عام 1873-1874.

أمّا النوع الثاني من الأدلة، فذو صلة بسجل التصنيع، أو بنقيضه، أي خفض التصنيع؛ إذ كان يجري عمومًا ربط التصنيع، في أي بلد، بالنمو الاقتصادي الإيجابي، فإذا حددنا خفض التصنيع بأنه ظاهرة انخفاض نسبة السكان المنخرطين في القطاع الثانوي [الصناعات التحويلية]، فإن ذلك يكون مرتبطًا عمومًا بالتراجع الاقتصادي، إلّا في حالة المجتمعات الغنية التي أصبحت فيها الخدماتُ هي قطاعَ النمو. وتشير جميع الأدلة المتاحة بشكل قاطع إلى حدوث خفض في التصنيع الهندي على نطاق واسع طوال القرن التاسع عشر [(701)]. ففي بيهار الغانج، على سبيل المثال، انخفضت نسبة السكان المنخرطين في الصناعة من 18.6 في المئة بين عامي 1809 و1813 إلى 8.5 في المئة في عام [(702)]1901. وفي كل حالة، كانت نسبة الانخراط في الصناعة الثانوية تنخفض فور وقوع غزو بريطاني لمقاطعة أو منطقة في الهند، ولم يكن السبب في ذلك مجرد إلغاء القيود المفروضة على دخول السلع الأجنبية، بل هناك أيضًا انخفاض الطلب المحلي على منتوجات الصناعة الثانوية. وبهذه الكيفية، انخفضت نسبة الإنتاج الصناعي الهندي إلى إجمالي ناتج التصنيع العالمي من 24.5 في المئة في عام 1750 إلى 2.8 في المئة في عام 1880 وإلى 1.4 في المئة عام 1913 [(703)].

ثمة أنواع أخرى من الأدلة على تراجع الأداء الاقتصادي في الهند في ظل الحكم البريطاني؛ فسبق أن أشرت إلى سلسلة الأجور الحقيقية التي نظمها موخرجي [(704)] مُستخدمًا أسعار الحبوب الغذائية بوصفها معاملات انكماش الأجور النقدية. فعلى اعتبار أن الأجور الحقيقية تعادل 100 في عام 1600، انخفضت الأجور الحقيقية للعمال غير المهرة إلى 35.98 في الفترة بين عامي 1812 و1820 وإلى 36.48 في عام 1890. أمّا العمال المهرة، فكان انخفاض أجورهم أكثر حدَّة، بحسب ما هو متوقع في عملية خفض التصنيع وما صاحبها من تشريد للحرفيين المهرة؛ إذ انخفض المؤشر من 100 في عام 1600 إلى 23.58 في الفترة بين عامي 1812 و1820 وإلى 21.89 في عام 1890. وستعتمد التفاوتات الدقيقة في الأجور الحقيقية على سلة الحبوب الغذائية المستخدمة في حساب المؤشر، إلّا أن صورة الانخفاض الهائل، بعد توطيد الحكم الاستعماري في الهند، لن تتغير. وبالفعل، استمرت الأجور الحقيقية لكلٍّ من النسَّاجين والعمال الزراعيين في الانخفاض في معظم مناطق الهند، وصولًا إلى نهاية القرن التاسع عشر [(705)].

لخص كلينغنسميث وويليامسون [(706)] الأدلة الرئيسة المتعلقة بعملية خفض التصنيع في الهند في القرن التاسع عشر، ولكنهما أعطيا فكرة مضللة نوعًا ما عن مسارها، والأهم من ذلك، أنهما عزوَا علاقة سببية خاطئة لتلك

الظاهرة؛ إذ على النقيض من ادعائهما، استمرت عملية خفض التصنيع إلى القرن العشرين بحسب ما أظهرت مصنفات تشاتوبادياي [(707)] وج. كريشنامورتي [(708)]؛ فوفقًا لكريشنامورتي [(709)] انخفضت نسبة القوى العاملة المنخرطة في الصناعات التحويلية في الهند غير المُقسَّمة بشكل مطرد، من 10.1 في المئة في عام 1901 إلى 8.5 في المئة في عام 1931، وذلك قبل أن تزداد بشكل طفيف إلى 8.7 في المئة في عام 1951. إذًا، ما الأسباب الرئيسة لهذا التراجع؟ من المؤكد أن منافسة السلع المصنوعة بالآلات عاملٌ رئيس في ذلك، غير أن هذه المنافسة، في الحالة الهندية، كانت غير عادلة على نحو مضاعَف. فـ **أولًا**، حُرم الهنود نوع الرعاية الحكومية والحماية ضد المنافسة الأجنبية التي كان يتمتع بها المُصنِّعون في البلدان الأوروبية وفي مستوطنات الأوروبيين عبر البحار [(710)]. و**ثانيًا**، كانت المصنوعات الهندية مجبرة، حتى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، على دفع رسوم أعلى من الرسوم التي كانت تدفعها المصنوعات المستوردة من بريطانيا [(711)]. ومنذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبحت الهند (ومعها معظم الملحقات السياسية التابعة (dependencies) غير البيضاء في الإمبراطورية البريطانية) عمليًا منطقة التجارة الحرة الرئيسة والوحيدة في العالم، غير أن المصنوعات البريطانية ظلت تتمتع بمختلف أنواع المعاملات التفضيلية الإمبريالية غير الرسمية في المستعمرات البريطانية غير البيضاء. «كانت التعريفات الجمركية الهندية هي الأدنى بين بلدان الأطراف، حيث بلغ متوسطها 3 في المئة، مقارنة بـ 30 في المئة في أميركا اللاتينية والولايات المتحدة، ونحو 17 في المئة في أوروبا الشرقية وبقية التوابع الأوروبية المستقرة حديثًا» [(712)].

يعزو كلينغنسميث وويليامسون [(713)] خفض التصنيع الهندي إلى ارتفاع في أسعار السلع غير القابلة للتداول التجاري والسلع الزراعية، مقارنة بأسعار السلع الرئيسة القابلة للتداول التجاري المصنعة في الهند. كما أنهما يُرجعان ذلك، ضمنًا، إلى نمو الزراعة في الهند نموًا تجاوز نمو القوى العاملة. يتجاهل هذا التحليل انضغاط الطلب المحلي في الهند على المدى الطويل بسبب تصدير رأس المال من الهند بلا مقابل، وذلك أساسًا في شكل إتاوات للحكام البريطانيين. كما يتجاهل التحليل المجاعات المدمرة في الهند، خصوصًا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر [(714)]. كما أن افتراضهم أن هناك زيادة في إنتاجية الأراضي بعد عام 1860 افتراض لا تدعمه الحقائق؛ إذ كيف لإنتاجية الأراضي أن ترتفع بينما ظلَّ الإنفاق العام في الريّ أو في حفظ التربة ضئيلًا بالنسبة إلى حاجات بلد تصدَّعت نظم رَيِّهِ التقليدية وعانى إزالة غاباته على نطاق واسع جدًّا؟

إن تقديرات أنغوس ماديسون، في منشوراته الكثيرة، بشأن نمو الدخل الهندي في القرن التاسع عشر، مقبولة لدى معظم المحللين الأجانب غير

المُلمِّين بالمصادر الهندية، وكلينغنغسميث ووليامسون ليسا استثناءً. ومع ذلك، لا يمكن الاعتماد على تقديرات ماديسون لأن المصادر نفسها التي استخدمها مشوبة بأساليب وافتراضات مشكوك فيها وغير صالحة من الناحية التجريبية، كما سبق أن قلت بالتفصيل [715].

ثمة مشكلة منهجية أساسية في استخدام أنموذج العوامل المحدَّدة في شرح ظواهر خفض التصنيع على المدى الطويل لدى كلينغنغسميث ووليامسون، لأنهما يفترضان العمالة الكاملة، ولأنهما يتجاهلان حقيقة أن في حالة سحب الاستثمارات على المدى الطويل (المقيسة بالتغيرات في رأس المال الممنوح للفرد الواحد) في اقتصاد ما، فإن حدود التحول تُدفع طوال الوقت إلى الداخل، وربما يتغير شكلها أيضًا.

كذلك تسلط البيانات الأنثروبومترية [معطيات القياسات البشرية] الضوء على تأثير الحكم البريطاني في التنمية البشرية؛ فبرينان وماكدونالد وشلومويتز [716] عمدوا إلى جدولة البيانات المتعلقة بالمهاجرين من جنوب الهند إلى فيجي على مدى الفترة بين عامي 1903 و1913، والذين يمكن أن يُؤخذوا ممثلين لأفقر أفراد مجتمع جنوب الهند. وخلص المؤلفون إلى أنه «لم تكن هناك زيادة على الأمد البعيد في أطوال أجسام المهاجرين من جنوب الهند الراحلين إلى فيجي، والذين ولدوا بين أعوام العقد السابع والعقد الأخير من القرن التاسع عشر. ومن ناحية أخرى، كان هناك انخفاض تدريجي، لكنه ذو دلالة إحصائية، في محيط الصدر لدى الذكور». بعد ذلك ينتقل المؤلفون إلى تقديم أدلة على حدوث تغيرات في أحوال المعيشة بحسب ما تشير التغيرات في أسعار الحبوب الغذائية وحالات الحصاد في مناطق عدة من مدراس. كما تشير هذه الأدلة إلى تدهور عام، لا إلى تحسن، في مستوى معيشة سكان جنوب الهند في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

تشير الدلائل الديموغرافية من غرب الهند وشمالها أيضًا إلى الاتجاه نفسه؛ فبين عامي 1872 و1911، على سبيل المثال، شهدت أقاليم البنغال وبيهار وأوريسا مجتمعة، من بين الأقاليم الرئيسة والولايات في الهند البريطانية، نموًا سكانيًا إيجابيًا في كل عقد من العقود منذ عام 1872؛ في حين شهدت كل إقليم آخر أو ولاية انخفاضًا فعليًا في عدد السكان في عقد أو آخر من العقود، وذلك أساسًا بسبب المجاعة، ما تسبب في أوبئة من قبيل الإسهال أو الكوليرا أو الملاريا أو الطاعون [717]. لقد قصُرت دراسات التنمية الزراعية لمعظم المناطق الكبرى في الهند في القرن التاسع عشر مثل بيهار، والمقاطعات الوسطى، وغرب ماهاراشترا، ومدراس عن الكشف عن أي دينامية من حيث الإنتاجية أو من حيث تحسين أساليب الإنتاج [718]. فمنذ أربعينيات القرن التاسع عشر، أُجريَ قدرٌ من توسيع نطاق الري، ولكن من الناحية العملية كان على جميع المشروعات الكبرى أن تفي بمعيار تحقيق

فائض مالي صاف للحكومة بعد تغطية جميع التكاليف، بما في ذلك أقساط الفائدة على القروض. ولم ينتفع من تلك المشروعات سوى عدد قليل من المقاطعات، وقسم كبير منها لم يُنجز إلّا في القرن العشرين. ولم تعوض تلك المنافع التعويض الكامل عن التراجع في أعمال الري الجارية قبل مجيء البريطانيين، ولا سيما وُرش الري الصغيرة النطاق، كما لم تعوض عن آثار إزالة الغابات، وتأكّل التربة، وتراجع نسبة الثروة الحيوانية للفرد الواحد.

فرض البريطانيون، كما أشرت في مواضع أخرى [(719)]، ضريبة على جميع الأراضي المسجلة بأسماء أشخاص، وكانت معدلات الضرائب مرتفعة. وأدى ذلك إلى سلب الأشخاص جميع وسائل الحفاظ على أراضي الرعي وعلى الماشية بتكلفة منخفضة، مثلما كانوا قادرين على القيام به في ظل النظام ما قبل البريطاني. وهذا يعني أنهم كانوا مجبرين على أن يستنفدوا مواشيهم بالتدريج، وهي التي كانت بمنزلة السلعة الاستهلاكية المُعمِّرة الرئيس، وبمنزلة السلعة الاستهلاكية الرئيسة، ومصدر الأسمدة الرئيس. كما أنهم مُنعوا من الوصول إلى الغابات في ظل السياسة البريطانية القاضية بمصادرة معظم الغابات الكبيرة من أجل استخدامها من جانب الحكومة أو الجيش أو مقاولي السكك الحديد. وأدى ذلك كله إلى التوقف عن ترك جزء من الأرض بورًا ضمن الدورة الزراعية للمحافظة على خصوبة التربة، وانخفاض إنتاجية الأراضي المزروعة، وزيادة استخدام الأراضي الأقل خصوبة، وتأكّل التربة. وحافظ مُلّاك الأراضي (Zamindars)، أو أصحاب الامتيازات، على كثير من نظم الري السابقة ذات النطاق الصغير، كما اضطلعوا ببعض الوظائف الشرطية والقضائية. وبموجب ما يسمّى «التسوية النهائية» لضريبة الأراضي في شرق الهند وشمالها، أنشأ البريطانيون مجموعة من ملتزمي جمع الإتاوات الزراعية الذين اقتصرت مسؤوليتهم الوحيدة على دفع الضرائب في وقتها. ونظرًا إلى حرمان ملاك الأراضي من سلطاتهم ومسؤولياتهم الأخرى، توقفوا عن المحافظة على ورش الري المحلية، فعانت الاضمحلال وأفضت إلى مزيد من انخفاض الإنتاجية الزراعية [(720)].

ليس لدينا لحالة الهند، بعدُ، ما لدينا لحالة الصين من نوع التقديرات لطول عمر الناس قبل تأثير الاستعمار. ولدينا تقدير للعمر المتوقع للذكور والإناث في دلهي لعام 1833، أي قبل أن تخضع للحكم الاستعماري المباشر. وكان ذلك في منطقة «خارج القصر الملكي»، فربما كان ذلك التقدير يمثل الحالة الأنموذجية للهنود العاديين في البيئات الحضرية قبل البريطانية. كانت توقعات الحياة عند الولادة في دلهي في عام 1833 تراوح بين 19.8 عامًا و23.1 عامًا للذكور، و22.1 عامًا و24.2 عامًا للإناث [(721)]. وكما سنرى،

انخفض متوسط العمر المتوقع في مقاطعات الهند البريطانية إلى ما دون هذه المستويات بسبب المجاعات والأوبئة.

من الصعب قياس محو الأمية لدى الهنود قبل غزو القوى الأوروبية المسلح الذي أدى إلى عرقلة حياتهم، ويرجع جانب من صعوبة ذلك إلى تلف كثير من السجلات السابقة في هذه العملية؛ إذ كانت الهند المغولية قد طورت وسائل اتصال مزدهرة بين جماعات التجار ونظامًا ناشطًا جدًّا لجمع المعلومات الاستخبارية ذات الأهمية الاقتصادية والسياسية. وكان التبادل التجاري والنظام السياسي يعتمدان على نشر القراءة والكتابة بين صفوف الطبقات الحاكمة والمجتمع التجاري [(722)]. كذلك شهدت هذه الفترة النمو الهائل في الآداب باللغات المحلية كالهندوستانية والأوردو والبنغالية والماراثية.

ثمة تقارير ثلاثة، في حالة البنغال، وضعها وليام آدم الذي كلفه «مكتب التعليم العام»، وهو جهاز رسمي من أجهزة حكومة شركة الهند الشرقية البريطانية، بتقديم تقرير عن حالة التعليم في البنغال، من شأنها [أي التقارير] توفير تفصيلات تكشف عن كيفية تدهور نظام التعليم المحلي في ظل الحكم البريطاني، من دون أن يوضع مكانه أي بديل حقيقي [(723)]. حتى أوائل القرن التاسع عشر، كان في كل قريتين من ثلاث قرى في البنغال، مدارس ابتدائية لتعليم القراءة والكتابة الأساسية باللغات المحلية، وكذلك الحساب وعناصر المحاسبة. ونظرًا إلى أن الفارسية كانت لغة البلاط في عهد المغول وعهد حكام البنغال بعد المغول، وبقيت كذلك فترة من الزمن تحت الحكم البريطاني، فإن مدارس كثيرة قامت بتدريس مبادئ اللغة الفارسية أيضًا. إضافة إلى ذلك، كان في كل منطقة تقريبًا مؤسسات عدة للتعليم العالي باللغة السنسكريتية للهندوس، حيث يُعَلم المنطق والشرائع الدينية والخطابة، وأحيانًا علم الفلك، إلى جانب مؤسسات مماثلة، ولكن أقل عددًا، تستعمل اللغتين العربية والفارسية في تعليم المسلمين [(724)]. وعلى غرار الحال في أوروبا والصين، تكاد جميع تلك المؤسسات تكون مخصصة للبنين وحدهم. وكان كثير من تلك المدارس موجودًا في بيوت أفراد أثرياء، وكان كثير من المعلمين يفتقرون إلى المؤهلات الملائمة (وهذه كانت تنطبق أيضًا على كثير من المدارس في إنكلترا) [(725)]. ومع ذلك، فبمجيء الحكم البريطاني، أصبحت سبل توظيف الهنود في الإدارة مقيدة بشدة، وفقدت اللغة الفارسية، بوصفها لغة البلاط طابعها المميز، في حين لم يتمكن زعماء الهندوس المُفقَرون من تقديم الرعاية للغة السنسكريتية على النطاق السابق. ونظرًا إلى أن كثيرين من ملّاك الأراضي فقدوا سلطتهم المحلية ودخولهم، فإنهم فقدوا كذلك جانبًا كبيرًا من الحافز لتوفير التعليم العامّ المجاني، على الرغم من أن بعض الرعاية من هذا النوع

ساعدت على تخليص قدر ضئيل من الأموال العامة من الحكام الاستعماريين لتُنفق في التعليم.

ثمة أشكال أخرى من القراءة والكتابة الشعبية، تغاضى عنها المؤرخون حتى الآن؛ ففي سيلهيت [جلال أباد]، في بنغلادش اليوم، على سبيل المثال، جرى تداول عدد كبير من المخطوطات المتخصصة في الموضوعات العلمانية والدينية (الإسلامية أساسًا) في أوائل القرن التاسع عشر وربما في وقت أسبق، حيث كان عدد كبير من السكان يقرأها. وكانت هذه المخطوطات مكتوبة بخط سيلهيتي - ناغري، وهو مزيج من الخط الناغري (الخط الهندي الشمالي المهيمن)، والخط العربي والخط البنغالي، غير أن اللغة كانت سيلهيتي، وهي لهجة أو لغة قريبة من البنغالية [(726)]، وعلى الأرجح أن ثمة أمثلة أخرى على مثل هذه القراءة والكتابة الشعبية لم تُدرَس بالكامل.

جمع المبشرون المسيحيون أيضًا بيانات عن القراءة والكتابة. ولم يكن في وسع كثيرين منهم دخول في الأسر المحافظة الهندوسية أو المسلمة، ومن ثم فإنهم كانوا ميالين إلى التقليل من شأن الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث. وكان المسؤولون والمبشرون البريطانيون يقللون من شأن دور المؤسسات الخيرية في غرس التقوى من خلال قراءة النصوص الدينية وما ينبثق عنها من محو للأمّيّة لدى الإناث [(727)]. هكذا، ربما تكون صورة النساء الأمّيات القاتمة التي صوّرتها السجلات الرسمية مُجانبة للصواب في مناطق عدة من الهند. وكان إنفاق الحكومة الهندية البريطانية في التعليم شحيحًا للغاية، على الرغم من أن هدفها المعلن كان تهذيب المواطنين وتحضيرهم من خلال التعليم الإنكليزي، ولذلك انتشرت الأمّية في جميع أنحاء الهند.

كانت «المؤسسات التعليمية الوحيدة التي تأسست في الهند خلال نصف القرن الأول من الحكم البريطاني مدرسة كالكوتا، التي دُشنت في عام 1781، وكلية بناريس السنسكريتية، التي أنشئت في عام 1792» [(728)]. وعندما جدَّد البرلمان البريطاني ميثاق شركة الهند الشرقية البريطانية، جرى توجيهه لتخصيص مبلغ سخي قدره 10 آلاف جنيه استرليني سنويًا «من أجل إحياء القراءة والكتابة وتحسينها، وتعزيز المعرفة بالعلوم بين ظهراني شعب الهند» [(729)]. ويمكن الحكم على حجم الإنفاق من خلال ملاحظة أن عدد سكان الهند البريطانية وحدها يجب أن يكون قد بلغ 150 مليون نسمة في حوالى عام 1813، وتجاوزت عائدات حكومة الشركة 17 مليون جنيه في الفترة 1813- 1814[(730)]. ولم يبدأ صرف المخصصات من ذلك الصندوق إلّا في عام 1823، وظلت على القدر نفسه من الضآلة في الأعوام اللاحقة؛ ففي مذكرة عام 1835 الشهيرة، قرر [توماس بابنغتون] ماكولي [الذي كان وقتها عضوًا في المجلس الأعلى للهند] أن يؤيد التعليم الإنكليزي وحده، وجرى العمل بالبرنامج على قدم وساق لإنشاء هيئة صغيرة من الكتبة وصغار المسؤولين، وغيرهم من المتعاونين مع الحكم البريطاني،

الذين سيكونون هنودًا بالولادة ولكن إنكليزًا في أغلب جوانب ثقافتهم. وبحلول عام 1901، أوج عصر الإمبراطورية البريطانية، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الهند 9.8 في المئة للذكور و0.7 في المئة للإناث. وبحلول عام 1941، أي قبل 6 أعوام من استقلال الهند وباكستان، كانت النسب قد ارتفعت إلى 24.9 في المئة للذكور و7.3 في المئة للإناث، ما جعل نسبة الأمّية الكلية 83.9 في المئة للهنود [731]. كان ذلك محصلة نحو قرنين من المهمة الحضارية على نحو ما تصورها ونفّذها أسياد أكثر التابعيات السياسية اكتظاظًا بالسكان في العالم. وأخذت هذه المهمة الحضارية التي اضطلع بها هؤلاء الحُكّام المتروبوليون [المتحدرون من الدولة المستعمرة الأم] شكلًا مماثلًا جدًا في المستعمرات غير البيضاء الأخرى.

البيئة في الصين والهند في عصر ما قبل الاستعمار ومنذ القرن التاسع عشر

أصبح عدد كبير من الناس من ذوي التفكير والعناية في العالم المعاصر، الذين تخطوا الفروق الأيديولوجية، يشعرون بمزيد من القلق إزاء حالة البيئة العالمية. إن السؤال الذي يبرز بشكل طبيعي هو: هل أولى الصينيون أو الهنود رعاية لبيئتهم قبل أن يقع عليهم العدوان الإمبريالي الغربي أفضل ممّا جرى بعده؟ الإجابة، بمعنى من المعاني، واضحة؛ فمنذ تدجين البشر الحيوانات، وابتكروا الزراعة (عن طريق تدجين [استنبات] النباتات)، واكتشفوا كيفية إنتاج النار، وصنعوا الأدوات للعمل وللقتل، أثر ذلك كله على البيئة بطرق جذرية كثيرة؛ إذ أصبحت حيوانات كثيرة، مثل طائر دودو موريشيوس والفهد الهندي من فصيلة الكلاب، منقرضة [732]. وتراجعت الأفيال من خطوط العرض المعتدلة إلى الموائل الاستوائية وشبه الاستوائية، وتصحَّرت مواطن مهد الحضارة البشرية في أودية أنهار دجلة والفرات وأمو داريا [جيحون] وسير داريا [سيحون] والإندوس. لذلك، أصبح جانب من الدمار البيئي جزءًا من الحضارة الإنسانية كما عرفناها.

ثمة صعوبتان رئيستان في إنتاج نبذة وصفية مقنعة عن هذه التغيرات الإيكولوجية. **أولًا**، كثيرًا ما كانت الأدلة مكتوبة حرفيًا عن تدفق المياه أو اختفائها، وعن الثبات الصخري لهضبة بامير [الواقعة وسط القارة الآسيوية]، أو عن انقراض أنواع كاملة من النباتات والحيوانات قبل أن يُصار إلى وصفها أو تسجيلها من جانب البشر. و**ثانيًا**، إن أوجه الترابط بين مكونات النظام الإيكولوجي المختلفة معقدة للغاية، وما زلنا نتعلم ما يُعنى بالتفصيلات الإجمالية لأوجه الترابط تلك. إن تعقيد أسباب انسحاب الأفيال من المناخات الشمالية لهو مثال لافت؛ فالبشر في تلك المناطق كلها، كانوا مسؤولين عن إزالة كميات هائلة من الغابات تعود على الأقل إلى الألف الأول قبل الميلاد، وعملت إزالة الغابات على تدمير موئل الأفيال [733]. إلّا أن السجلات الصينية

بشأن التغيرات المناخية كانت جُمعت منذ نحو عام 300 ق.م، وهي تبين أن الصين (وربما أجزاء رئيسة من أوراسيا) مرت بمراحل كثيرة من الاحترار والبرود [(734)]. إذ كان هناك، على وجه الخصوص، تبريد متميز بين الفترة الأخيرة من هان والانتقال إلى عهد تانغ، وكانت عهود سونغ، ويوان، ومينغ، وتشينغ المتأخرة أكثر برودًا من عهد هان المبكر [(735)]. وربما عمل هذا البرود الطويل الأمد، بالإضافة إلى التخريب البشري، على دفع الأفيال جنوبًا.

يمكننا أن نسعى إلى تشكيل فكرة تقريبية عن الدور الذي أدَّته مؤسسات كالدولة أو السوق، أو المُرَكّب المسمّى الاستعمار الرأسمالي، في تخفيف التدهور البيئي أو مفاقمته. وينبغي أن نتذكر أن أي تدخّل بشري في البيئة سيكون على الأرجح مُضِرًّا ببعض الكائنات الحية، كما يجب، في كثير من الحالات، أن يكون الاختيار الواعي متمثلًا في تثمين حياة الإنسان تثمينًا أعلى من الحياة الحيوانية. وحتى في هذه الأيام، على سبيل المثال، تقتل النمورُ أو الأفيال أشخاصًا عدة كل عام في الهند في القرى المتاخمة لمحمياتها، وربما تعني محاولة زيادة المساحة للحيوانات الضغط على المساحة المعيشية لبعض أفقر الناس في العالم.

كان الصينيون، ولا سيما دولتهم، ناشطين في مشروعات التحكم في المياه منذ بداية تاريخهم المسجل؛ فهُم ربطوا بين الأنهار في شمال الصين، حيث عملوا على إعادة توجيه بعض مسارات الأنهار عن قصد، في محاولة للحد من الأضرار الناجمة عن الفيضانات، أو لزيادة فائدتها بوصفها قنوات ملاحة. كما أنهم استصلحوا المستنقعات التي ألقتها الأنهار المتعرجة، فبلغ وزن الحبوب التي حملتها «القناة الكبرى»، التي كانت تُسمى النيل الاصطناعي وكانت تربط أسفل نهر يانغتسي بالعواصم الإمبراطورية في الشمال، بحلول القرن الحادي عشر 8.48 ملايين قنطار [القنطار يعادل 112 باوندًا إنكليزيًا = 51 كغ] [(736)]. وتعود خطط أخرى للري ومراقبة المياه والسيطرة عليها إلى قرون عدة قبل الميلاد. وكانت هذه كلها تتطلب مهارات هندسية بارعة واستثمارات ضخمة من أجل أعمال البناء والصيانة.

كان لخطط السيطرة على المياه وتأكُّل التربة بسبب إزالة الغابات في أعالي الأنهار تأثيرها في تكوين الأراضي في المناطق الساحلية. وتشكل دلتا نهر شيجيانغ (نهر اللؤلؤ) عند ملتقى الأنهار الشرقية والشمالية والغربية في لينغنان (التي تتكون من محافظتي غوانغزونغ وغوانكسي) على مدى نحو ألف عام من الطمي الذي حملته الأنهار، وبفعل تعمُّد المزارعين إنشاء الأراضي الزراعية في مصب النهر [(737)]. كما أثبتت البحوث التي أجراها كثير من العلماء أن من عام 1194 وصولًا إلى عام 1855، عندما تدفق نهر هوانغ هو (النهر الأصفر) في شمال الصين إلى البحر جنوب شبه جزيرة شاندونغ، أدى الطمي الذي حمله هذا النهر دورًا رئيسًا في مراكمة أرض جديدة بالقربِ من مدخل المصب، بل وعلى طول مئات الأميال من

الضفاف، وصولًا إلى مصب نهر يانغتسي. كما عملت الحواجز النهرية أو استصلاح الأراضي داخل الأراضي المُستصلحة من الأنهار التي أنجزها البشر على إبطاء سير الأنهار، وزادت من ترسب الرواسب على طول ضفافها [(738)].

ربما استخدم الصينيون أراضيهم الأساسية الواقعة على طول أودية أنهار هوانغ هو ويانغتسي وشيجيانغ بحلول نهاية الألف الأول بعد الميلاد على نحو أكثر كثافة ممّا فعله أي شعب في أي كتلة أرضية كبيرة حتى ذلك الحين. وكان ذلك يشمل تهيئة الأرض للزراعة وإزالة الغابات على نطاق هائل [(739)]. ولكن الصينيين أولوا عنايتهم لزراعة الغابات وإدارتها منذ العصور قبل المسيحية كذلك [(740)]. وفي ما يتعلق بإدارة الغابات، على الرغم من وجود تباينات هائلة على مدى فترة طويلة من التاريخ الصيني المسجل، يبدو أن الحكومات اعتمدت على ما تضطلع به الإدارات المحلية من توطين في الغابات وإدارتها بدلًا من اعتمادها على سياسة تُنشئ محميات حرجية في الغابات يُستبعد منها الأشخاص العاديون [(741)]. واعتمد كثير من المجتمعات والإدارات المحلية على المُحرَّمات الدينية للحيلولة دون قطع الأشجار بصورة عشوائية، فحظيت أنواع من الأشجار باهتمام خاص، منها الخيزران والكنغامياس (التنوب الصيني) التي كانت بالغة الأهمية في أنشطة البناء. ولأن اقتصاد الصين كان ينطوي على تبادل تجاري محتدم قبل فترة طويلة من الغزو الغربي، فإن استخراج الأخشاب وقطع الأشجار غير الخاضع للرقابة أديا حتمًا إلى تآكُل التربة واختفاء كثير من أنواع النباتات والحيوانات. لكن عملية النمو السميثي [(742)] في ظل حكم سلالتي مينغ وتشينغ أنتجت أيضًا ابتكارات جعلت التنمية مستدامة، ولو جزئيًا؛ ففي منطقة لينغنان، على سبيل المثال، أصبحت تربية دودة القز في القرنين السابع عشر والثامن عشر نشاطًا مربحًا للغاية؛ إذ عمل كثير من المزارعين على تحويل حقول الأرز إلى حقول توت، فحفروا أحواض السمك، وزرعوا أشجار التوت على طول الحقول المتاخمة. و«كانت فضلات دودة الحرير وأوراق الأشجار ومواد عضوية أخرى تُجمع ويُلقى بها في حوض السمك، لتوفير الغذاء لسمك الشبوط، ويجري صيد الأسماك سنويًا، حيث يتشكل الوحل [الطين] من نفايات الأسماك وغيرها من المواد العضوية المتحللة، فيُغرَف إلى الخارج ويُستخدم في تسميد أشجار التوت وحقول الأرز» [(743)]. ومع ذلك، فإن ماركس لم يعتبره نظامًا مستدامًا تمامًا، من الناحية الإيكولوجية، لأنه كان يستلزم استيراد الأرز (من المقاطعات الصينية الشمالية عمومًا) لإطعام البشر، وبالتالي، استبدال الطاقة المفقودة. وبهذا المعنى، فإن أي نشاط لا يؤدي مباشرة إلى إنتاج الأغذية سيُعتبر نشاطًا مُبددًا. ومع ذلك، فإنه على استعداد ليعترف في سياق آخر بأن التتجير المُمارَس في عهد مينغ - تشينغ كان يختلف جذريًا عن ممارسات الاستعمار الرأسمالي. ويقتبس ماركس من

ريتشارد غروف، الذي وثّق إزالة الغابات والتصحُّر الناجم عن مزارع قصب السكر في جزر الكاريبي أو موريشيوس، التي يجري تشغيلها على أساس عمل السخرة [تشغيل العبيد]، ويقارن ذلك بزراعة قصب السكر من جانب المزارعين الصينيين على حفاف دلتا نهر اللؤلؤ، والتي لم تتسبب بمثل ذلك الضرر الإيكولوجي [744]. وكان السبب المؤسسي الأساسي وراء هذا الاختلاف كما يلي: كان قصب السكر في الصين يُنتَج في مزارع الفلاحين، فهُم لم يتمكنوا من اعتبار عملهم والأرض التي يزرعونها كموارد يمكن استخراجها وطرحها، على نحو ما يمكن المزارعين [أصحاب المزارع الواسعة النطاق المتخصصة في المحاصيل النقدية] أن يعاملوا أعمال السخرة التي يقدمها العبيد وأرض المزرعة كمستلزمات إنتاج قابلة للنفاد [مستنزَفة].

لدي شعور بأن القلق المشروع لدى كثير من العلماء الغربيين (والصينيين)، مثل جوديث بانيستر ومارك إلفين وفاكلاف سميل، بشأن الأزمة البيئية الحالية في الصين [745]، جارٍ إسقاطه على تاريخ الصين الإمبراطورية. ويمكن العثور على تناقض من دون تهرب ولا مساومة بين وجهات نظر اثنين من العلماء، آن أوزبورن ولي بوزونغ، في ما يتعلق بالمشكلة البيئية في دلتا نهر يانغتسي السفلي في أواخر عهد الصين الإمبراطورية في مؤلف إلفين وليو [746]. إذ تلاحظ أوزبورن [747] أنه «يمكن، إلى حد ما، أن يؤدي تسييج الحقول، وبناء المصاطب، وإنتاج المحاصيل النقدية إلى زيادة كبيرة في الإنتاج من دون زعزعة استقرار البيئة في المنطقة». وتستشهد أيضًا بأمثلة لمخططات مبتكرة لمعالجة المشكلات البيئية من قبيل اقتراح ريادي الأعمال الحرة تربية الأسماك الآكلة للأعشاب في البحيرة الغربية في هانغتشو، بوصفها وسيلة لتنظيف المياه وتحقيق الربح لأنفسهم، أو اقتراح إقناع الأسر المعيشية التي تملك الأفران بـ «إنشاء ورش طوب وبلاط على مقربة من البحيرة الجنوبية الممتلئة بالطمي في هانغتشو» [748]. ولكن استنتاجها الرئيس يتمثّل في أن النمو في تلك المنطقة كان «نموًّا حُرجيًا وجبليًا»، وأصبح غير مستدام منذ القرن الثامن عشر. ومع ذلك، يلخص لي بوزونغ [749] البيانات المتعلقة بإنتاجية الأراضي لأهم الحبوب في المنطقة نفسها، وتوصَّل إلى أن الإنتاجية واصلت تزايدها من عهد مينغ إلى عهد تشينغ، وفي كثير من الحالات امتد تزايدها حتى عام 1850، بسبب انتشار زراعة المحاصيل المزدوجة والثلاثية، وزراعة المحاصيل الفرعية كالقمح والفاصوليا [750].

من المحتمل أن قدرة الدولة على اعتماد تدابير لتصحيح التدهور البيئي تدنّت عندما اتضحت أعراض انحطاط حكم السلالة منذ أواخر عهد الإمبراطور تشيان لونغ، أي منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر [751]. كما أن النمو اِلسكاني المدعوم بالاستقرار والنمو الاقتصادي الموزع توزيعًا حسنًا

ومعقولًا، ضغطا على الموارد الشحيحة. وربما يكون نظام الاحتفاظ بمخزون من الحبوب، أو الفضة في كثير من الحالات، في صوامع الحبوب الرسمية والخاصة، خشية احتمال حدوث نقص في الحبوب [(752)]، وهو نظام الضمان الاجتماعي الفريد للصين، قد بدأ يتعثر بسبب الفساد وسوء الإدارة المالية، بحلول نهاية عهد الإمبراطور تشيان لونغ (1736-1799). وحتى ذلك الحين، نجد أن نظام تشينغ ينفق 2.8 مليون تايل [(753)] على الإغاثة من المجاعة في منطقة خنان في وقت متأخر من عام 1785[(754)]. وعلاوة على ذلك، فإن نمو السكان من نحو 275 مليون نسمة في عام 1700 إلى نحو 360-400 مليون نسمة بحلول عام 1800[(755)] لم يُحْدث أزمة كفاف ولا فرض ضغوطًا لا تطاق على البيئة. وأنتج الفلاحون الصينيون كثيرًا من المحاصيل الجديدة، بما في ذلك البطاطا الحلوة، وتواصلت عمليات التكيف البارعة في استخدام الموارد المائية والأراضي.

بصرف النظر عن الغطاء الحرجي على الجبال الشديدة الانحدار والحيوانات البرية الآخذة في الانقراض، فإن معظم الموارد الأخرى متجددة. وكان من الممكن تسخير القدرة الصينية على العمل الشاق، في ظل التوجيه الملائم (العام منه والخاص)، لمعالجة بعض تلك المشكلات. ولكن فرض التجار البريطانيين مخدّرًا مسببًا للإدمان على الصينيين باسم التجارة الحرة و«حروب الأفيون»، حيث كان البريطانيون والفرنسيون هم المعتدين من دون شك، أحدث أزمة كبيرة في الصين كتلك التي ربما سبّبها الغزو المغولي لهم في القرن الثالث عشر [(756)]. كانت ثورة تايبينغ ناجمة مباشرة عن هزيمة الصين في حرب الأفيون الأولى، وعن بنود المعاهدة المُذلة المفروضة عليها. وقد اكتمل الدمار بفعل حروب تايبينغ، والمتمردين الآخرين كالمسلمين في يونان والهوي في الشمال الغربي، والتدابير المضادة التي اعتمدها حكام تشينغ بمساعدة القوى الغربية؛ وأخيرًا، أعمال النهب والسلب التي سببتها القوى الغربية خلال حرب الأفيون الثانية [(757)]. وقد اقتبست، في الفصل الثامن عشر، بعض التقديرات بشأن الوفيات الصينية الناجمة عن الكوارث الممتدة من ثورة تايبينغ، وصولًا إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

من الصعب تلخيص الاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء الذين يدرسون التاريخ الإيكولوجي الإمبراطوري المتأخر في الصين؛ فمقارنة بأوروبا الغربية، عانت الصين بسبب شحّ الموارد، والموارد التي اغتصبتها القوى الإمبريالية، كما أنها عانت بسبب تقاعسها عن مواجهة تحدي الثورة الصناعية. فذلك التقاعس أدى إلى خفض هائل في التصنيع في الصين، على غرار الحال في الهند، وجعل أحوال الحرفيين غير مستقرة بشكل خاص، عندما حدثت ندرة الغذاء [(758)]. واستندت الثورة الصناعية إلى قدرة رياديّي الأعمال الحرة على استخدام «الموارد غير المتجدِدة»؛ إذ إن مِوارد كهذه

تكاد، بحكم تعريفها، تُستخدم بإسراف في ظل الرأسمالية، وذلك أن حاجات الأجيال التالية يجري التقليل من قدرها دائمًا، ولم تجد البشرية حتى الآن أي طريقة لتجديد الموارد غير القابلة للتجديد. ويمكن أن تُطلق تسمية حروب الطاقة على الصراعات العالمية الحالية، خصوصًا الاعتداءات المتكررة التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في غرب آسيا؛ فإلفين يقول في الفصل الختامي من مؤلَّفه الرزين [759] إن جانبًا من تدهور البيئة في الصين كان ناجمًا عن افتقارها إلى «موارد إمبراطورية جديدة في الخارج، على نحو ما امتلكته بعض الدول الأوروبية، وإنه كان من الممكن استخلاص تلك الموارد في شكل سَحبٍ بيئيٍ مفرطٍ من دون حاجة فورية إلى مزيد من التجديد». ويعترف هذا البيان ضمنًا بأن الأوروبيين ربما تملصوا من دفع بعض التكاليف البيئية للتنمية عن طريق تمريرها إلى شعوب أخرى. هذا هو منطق الرأسمالية التنافسية التي أقوم بسرد تاريخها البغيض، ولكن، هل يمكن أن يطلَق عليها تسمية التنمية المستدامة، في حين كان النمو الصيني غير مستدام؟ يبدو أن إلفين لم يكن يدرك الأضرار المباشرة الناجمة عن الإمبريالية الغربية (والإمبريالية اليابانية) على البيئة العالمية بشكل عام، والبيئة الصينية بشكل خاص.

سأتطرق أخيرًا إلى سجل التدهور البيئي في الهند قبل مجيء البريطانيين؛ ففي إثر إجراء دراسة مسحية للأدبيات الحالية حول تاريخ إزالة الغابات وتوسيع نطاق الزراعة حتى وصول المغول إلى السلطة العليا في الهند، خلص إردوسي [760] إلى أنه: بعد ثلاثة آلاف سنة من الزراعة، بقيت هناك مساحات كبيرة من الغابات. وبناء على ذلك، يشير شوان زانغ في القرن السابع الميلادي إلى الغابات الواسعة بين مدينة الله أباد وكوسامبي، وكذلك في محيط مدينة قنوج، وسرافاستي، وكابيلافاستو، كوسيناغارا وفاراناسي. كذلك يذكر كتاب **آئيني أكبر**، بعد 900 عام، الغابات الملكية بالقرب من مدينة أغرا وميروت والله أباد وماثورا، وكذلك في البنجاب، وهي مناطق شبه خالية من الغطاء النباتي الشجري اليوم.

بقيت الغابات والمراعي قائمة لأسباب عدة، إلّا أن أحد الأسباب الأساسية لذلك كان النمط المختلف من الاستيطان البشري في طوبوغرافيا الهند ومناخها المُنوَّعين تنوعًا هائلًا. وأُضيف إلى ذلك الابتداعات البشرية، مثل احتفاظ كثير من المجتمعات المحلية ببساتين مقدسة، ولا سيما في المناطق المجاورة لمقامات الآلهة المحلية [761]، وفصل أراضي اللعب المحمية من أجل الصيد الذي يمارسه النبلاء، وحماية النباتات من تصرفات الأطباء والمعالجين بالأعشاب، والإدارة الرشيدة للموارد المائية من خلال مجموعة متنوعة من الممارسات [762] - وهو أمر أساسي لمنع الجفاف، وتسهيل التجديد السريع للغطاء النباتي، خصوصًا في المناطق التي تعاني ندرةَ هطول الأمطار أو تعاني التربةَ الصلصالية الاستوائية (اللاتيريت) [763].

مثلما أشرت آنفًا، شجع المغول الزراعة وإزالة الغابات، وسيلةً لتوسيع نطاق الزراعة وكسر مقاومة زعماء العدو أو المجتمعات المتمردة. كما أنهم شجعوا زراعة المحاصيل النقدية بإعفائها من الضرائب بضعة أعوام أو فرض الضرائب عليها بنسبة أقل من ضرائب المحاصيل الأخرى. وكانت كمية الأراضي الصالحة للزراعة بالنسبة إلى عدد السكان في الهند أعلى منها في الصين؛ إذ كانت المساحة المزروعة داخل الأراضي الواقعة تحت حكم السلطان أكبر نحو عام 1595 تبلغ 50-55 في المئة ممّا كانت عليه نحو عام 1900 [764]. وعلى الرغم من توسُّع المساحة المزروعة المطّرد في ظل حكم المغول، فإنها تركت مساحات هائلة من المناطق الحرجية، ولا سيما في دلتا الغانج - براهمابوترا السفلي وفي المنطقة المجاورة لجبال الهيمالايا وفي وسط الهند، وتمتد إلى ماهاراشترا وغجرات، وفي المناطق المجاورة لسفوح التلال جنوب الهند. وآوت الغابات والأحراج أعدادًا هائلة من الوحوش البرية، بما في ذلك الأنواع الآيلة إلى الانقراض، من الشيتا والنمور والفهود والأفيال والظباء من جميع الأنواع، والدراج والطاووس والطيهوج، وكثير من أنواع الطرائد الأخرى التي وفرت اللحوم للناس الذين يعيشون في الغابات والأحراج والقرى المحيطة بها. وكانت الغابات مصدر الأخشاب المستخدمة في بناء السفن والهياكل المعمرة، ومصدر الفواكه والنباتات الصالحة للأكل، والعسل والمسك والأعشاب الطبية [765]. ووفرت الأراضي العشبية المراعي لماشية الفلاحين والرعاة.

كانت هناك ضوابط عدة ضد التدمير الطائش للتوازن البيئي، الذي يتضح عند مقارنته بالوضع في ظل الحكم البريطاني. فقبل أي شيء، كان كبت دافع انتزاع ضريبة أراض أعلى (وتُسمى «الإيجار» في ظل النظرية الاستعمارية البريطانية التي مفادها أن جميع الأراضي كان يمتلكها الملك في وقت سابق، وأن البريطانيين لم يفعلوا شيئًا سوى مواصلة تلك الممارسة) أكبر كثيرًا في ظل الحكام قبل البريطانيين. وفي حين حاول حكام الهند المغول انتزاع أكبر قدر ممكن من الفائض أيضًا، فإنهم كانوا في المقابل أكثر مرونة في مطالبهم. وكانت الكمية المنتزَعة تعتمد على الكمية المنتَجَة، وكانت الضرائب تُردّ عندما تكون المحاصيل قليلة. وكانت الضرورة البريطانية، المتمثلة في تحويل ضريبة من أجل الحفاظ على مؤسسة في إنكلترا ودفع أرباح على أسهم شركة الهند الشرقية البريطانية، تعني أن جامعي الإيرادات اضطروا إلى انتزاع أقصى حدّ ممكن من الإيرادات من الغابات، فضلًا عن أراضي المحاصيل [766]. لم يفرض المغول ضريبة على فلاحة البساتين أو صيد الأسماك [767]، وترك نظام الإيرادات المغولي مجالًا كبيرًا للرعاة وسكان الغابات للعيش في نوع من التكافل مع المزارعين. ويناظر ذلك، سماح الحكام قبل البريطانيين أيضًا للمجتمعات المحلية بحصاد مواردها المائية وإدارتها بطرق مبتكرة ومرنة. وهذه أتاحت المحافظة على المياه

بشكل أفضل ممّا كانت عليه في ظل الحكم البريطاني، الذي لم يعرف عن طرق استخدام موارد المياه أو الغابات سوى إخضاعها لسيطرة الدولة، أو منح حقوق مُلكيَّتها الحصرية لأناس يمكنهم الدفع في مقابلها [(768)]. وسمح المغول لمجموعات واسعة من حقوق الملكية بالاستمرار، شريطة أن يُعترف بسلطتهم. وكما أشرت سابقًا، فإن مطالبهم بالإيرادات كانت متقلبة أيضًا، وذلك تبعًا للمواسم والحصاد. وفي حين أن الوقاية من المجاعة، على هذا النحو، كانت - على ما يبدو - أقل منهجية ممّا كانت عليه في أواخر عهود الصين الإمبراطورية، كان المغول يَرُدّون بانتظام نسبًا كبيرة من العائدات إلى المناطق المتضررة من المجاعة، بينما أظهرت معظم الإدارات البريطانية حماستها وكفاءتها عبر رفع مطالب الإيرادات حتى في أعوام المجاعة [(769)]. كما زرع المغول الحدائق في كثير من عواصم محافظاتهم، وحافظوا على الغابات من أجل أن يمارس فيها أفراد الأسرة المَلَكية الصيد. ثم تمكن بعض أنظمة الحكم التي أعقبت المغول، ولا سيما أمراء السند، من إنشاء غابات محمية، والحفاظ عليها عن طريق حصاد (تجميع) المياه في المناطق القاحلة. «تولى أمراء السند بين عامي 1690 و1830 مسؤولية إعادة تشجير [تحريج] أكثر من مليون فدّان من سهول الإندوس التي يغمرها فيضان النهر، بما مجموعه 87 محمية من المحميات الحرجية ومحميات الصيد» [(770)]. وتاخمت الممتلكات المغولية حدودًا داخلية هائلة، حيث عاش الناس واعتاشوا على مجموعة متنوعة من منتوجات الحقول والبساتين والمراعي والغابات.

كانت نتيجة هذا كله - السياسات المنهجية التي اتبعتها أنظمة الحكم قبل مجيء البريطانيين، وعدم كفاءة أنظمة الحكم تلك، وامتدادها غير الكامل - أن كان في الهند، قبل مجيء البريطانيين، مساحات واسعة من الغابات وأنظمة حصاد مائي تحفظ رطوبة التربة، وهو ما ستتغير صورته جذريًّا قبل انتهاء القرن الأول من الحكم البريطاني. وفي حين ينبغي ألّا تراودنا أي فكرة رومانسية عن وجود شواغل جماعية إزاء البيئة أقوى في الأيام السابقة على الاستعمار في الهند أو في الصين قبل حرب الأفيون الأولى [(771)]، أحدث رأس المال الغربي المسلح، والخالي من أي مساءلة أو محاسبة بشأن مصالح السكان المحليين، وفي غضون فترة زمنية قصيرة، أثرًا بيئيًا سلبيًا أكبر من الأثر الذي أحدثه تدخّل البشر في القرون السابقة.

تعرضت البيئة الهندية، في ظل الحكم البريطاني، للخطر، **أولًا**، من خلال مطالب الدولة المتزايدة على الإيرادات، وقدرتها على الوصول عُنوة إلى داخل الحياة اليومية للرعايا. وكان لدى الحكام الغربيين تحيُّز واضح ضد رعاة المواشي الرُّحل أو العاملين في زراعة الوقيد، لأن السيطرة عليهم كانت أكثر صعوبة من السيطرة على المزارعين المستقرين؛ إذ يمكن سكان الغابات أن يلجأوا إلى الغابات الكثيفة في وسط الهندِ وشرقها، وأن يتَحَدُّوا

القوة البريطانية مرارًا وتكرارًا [772]. يُضاف إلى ذلك أن معظم المسؤولين البريطانيين اعتقدوا أن سكان الغابات كانوا يشغلون الأراضي التي من شأنها أن تتوفر على مزيد من العائدات لو أنها استُغلت في الزراعة المستقرة، أو في جمع أخشاب الأشجار المقطوعة ذات القيمة التجارية تحت إشراف رسمي. **ثانيًا**، كان لعدوان رأس المال التجاري، الذي كان مقيدًا بقليل من شواغل السياسة العامة، تأثيره في البيئة تأثيرًا سلبيًا؛ إذ كانت غابات الهند، على سبيل المثال، تُقطع عشوائيًا وبلا تمييز، من أجل بناء الطرق العسكرية والثكنات والمدن المعسكرات، وقد أثرى المقاولون العسكريون بفضل تلك الغابات. وكلما شُرع في مد سكة حديد، كانت أشجار غابات بكاملها تُقطع لتوفير الأخشاب للراقدات [773] في «سكة حديد الهند الشرقية»، و«سكة حديد شبه الجزيرة الهندية العظمى»، وغيرها من مشروعات سكك الحديد الرئيسة الأخرى [774]. كما أدى بناء هذه السكك إلى إزالة الغابات على طول الطريق، وأدى في كثير من الحالات إلى منع قنوات الصرف المعتادة، ما أفضى إلى مناطق ومستنقعات مشبعة بالمياه وبالتالي إلى انخفاض إنتاج المحاصيل، وأصبحت أساسًا لتكاثر بعوض الملاريا. كما استخدمت سكك حديد كثيرة في أيامها الأولى الخشبَ وقودًا، لكونه أرخص من الفحم المستورد.

بدأ اختفاء الغابات في الهند البريطانية يثير القلق في الأوساط الرسمية بدءًا من ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بسبب تأثيره في إنتاجية الأراضي أسفل المنحدرات المغطاة بالأشجار وندرة الأخشاب الوشيكة في أكثر المناطق تضررًا من التعرية. وأُقرَّ «قانون الغابات» الشامل في عام 1878؛ إذ صنفت الحكومة فئتين من الغابات، غابات مُدَّخرة وغابات محميّة، وكانت للحكومة سيطرة كاملة على الغابات المدَّخرة، فيما عملت على ضبط استخدام الغابات المحمية ضبطًا فضفاضًا. وكما يشير رانغاراجان [775]، فإن «استحداث غابات حكومية واسعة النطاق لم يكن ’لأغراض زراعة الغابات‘ بقدر ما كان لتحويل حقوق مُلكية الأرض والتصرف فيها. وجرى الاستيلاء على عدد كبير من المناطق من طريق الإلحاق، وذلك بسبب عدم وجود أي شخص ترغب الحكومة في الاعتراف به كمالك». ثم جرى، باسم الأنظمة العامة، تقليص الحقوق التقليدية للرعاة وسكان الغابات أو إبطالها كليًا [776]، وسوف نتفحص في الفصل الثامن عشر أوخم عواقب السياسات الاستعمارية على بقاء الإنسان في الهند.

(660) الاقتصاد الطبيعي (Natural Economy): يشير إلى نوع من الأنظمة الاقتصادية لا تُستعمل فيه النقود لنقل الموارد بين الناس، بل يجري اللجوء إلى تبادل السلع والخدمات من خلال المقايضة المباشرة أو المتاجرة. (المترجم)

(661) I. Habib, «Agrarian Relations and Land Revenue: North India,» in: T. Raychaudhuri and I. Habib (eds.), The Cambridge Economic History of India, vol. 1: ca. 1200-ca.1750 (London: Cambridge University Press, 1982); B. R. Grover «An Integrated Pattern of Commercial Life in the Rural Society of North India during the Seventeenth and Eighteenth Centuries,» Indian Historical Records Commission (1994; [1966]), and S. Subrahmanyam, «Introduction,» in: S. Subrahmanyam (ed.), Money and the Market in India 1100-1700 (Delhi: Oxford University Press, .(1994

(662) R. Lardinois, «Deserted Villages and Depopulation in Rural Tamil Nadu ca.1820-ca. 1830,» in: T. Dyson (ed.), India's Historical Demography: Studies in Famine, Disease and Society (London: Curzon Press, 1989), and M. Mann, «Ecological Change in North India: Deforestation and Agrarian Distress in the Ganga-Yamuna Doab 1800-1850,» in: R. H. Grove, Vinita Damodaran and S. Sangwan (eds.), Nature and the Orient: Essays on the Environmental History of South and Southeast Asia (London: Oxford University .(Press, 1998

(663) S. Moosvi, «The Indian Economic Experience: 1600-1900: A Quantitative Study,» in: K. N. Panikkar, T. J. Byres and Utsa Patnaik (eds.), The Making of History: Essays .Presented to Irfan Habib (New Delhi: Tulika, 2000), table 3

(664) T. Raychaudhuri, «Non-Agricultural Production: Mughal India,» in: Raychaudhuri and Habib (eds.), The Cambridge Economic History, and Sucheta Mazumdar, Sugar and Society in China: Peasants, Technology and the World Market (Cambridge, MA: Harvard University Press for .Harvard University Asia Centre, 1998), chap. 2

(665) Radhakamal Mukherjee, The Economic History of India: 1600-1800 (London: Longmans, Green, 1939), section 3.

(666) جُمع فيه أحوال البلاد، وأنماط الحكم فيها في عهد الإمبراطور المغولي جلال الدين أكبر. (المترجم)

(667) يعطي موخرجي (Mukherjee, p. 54) سلسلة الأجور الحقيقية التي تشير إلى انخفاض في عام 1729 مقارنة بعام 1600 (وهو في الحقيقة قريب من عام 1595). ولا أستطيع أن أتبين كيف استقى هذا الرقم لعام 1729.

(668) I. Habib, The Agrarian System of Mughal India 1556-1707, 2nd ed. (Bombay: Asia Publishing Oxford University Press, 1999; [1963]), p. 59.

(669) K. N. Chaudhuri, The Trading World of Asia and the East India Company 1660-1760 (London: Cambridge University Press, 1978), table C. 2, and Om Prakash, European Commercial Enterprise in Pre-Colonial India (London: Cambridge University Press, 1998), chaps. 5-6.

(670) Chaudhuri, The Trading World; Sushil Chaudhury, From Prosperity to Decline: Eighteenth Century Bengal (New Delhi: Manohar, 1995), and Prakash, European Commercial Enterprise.

(671) Chaudhury, From Prosperity to Decline, p. 210.

(672) H. T. Colebrooke and A. Lambert, Remarks on the Present State of Husbandry and Commerce in Bengal (Calcutta: [n. pb.], 1795).

(673) S. Chandra, «Standard of Living: Mughal India»; T. Raychaudhuri: «Non-Agricultural Production»; «Inland Trade,» in: Raychaudhuri and Habib (eds.), The Cambridge Economic, and J. F. Richards, «The Seventeenth-Century Crisis in South Asia,» Modern Asian Studies, vol. 24, no. 4 (1990).

(674) D. S. Landes, The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are so Rich and Some so Poor (London: Little, Brown, 1998), p. 163.

(675) Habib, The Agrarian System, pp. 96-97.

(676) Ibid.; Habib: «Agrarian Relations;» «The Systems of Agricultural Production: Mughal India,» in: Raychaudhuri and Habib (eds.), The Cambridge Economic History.

(677) M. Alam and S. Subrahmanyam (eds.), The Mughal State 1526-1750 (Delhi: Oxford University Press, 1998), p. 15.

(678) الدَّام (dam): عملة نحاسية هندية صغيرة، أدخلها شير شاه صوري أول مرة خلال حكمه في الهند بين عامي 1540 و1545، جنبًا إلى جنب مع العملة الذهبية (الموهور)، والعملة الفضية (الروبيّة). وفي وقت لاحق، عمد الأباطرة المغول إلى توحيد عملة الدام مع العملات الأخرى، الروبية والموهور، بقصد تعزيز النظام النقدي في جميع أنحاء الهند. (المترجم)

(679) Habib, The Agrarian System, p. 284.

(680) A. K. Bagchi, «Reflections on Patterns of Regional Growth in India during the Period of British Rule,» Bengal Past and Present, vol. 95 (part 1) (1976), and M. Gadgil and R. Guha, This Fissured Land: An Ecological History of India (Delhi: Oxford University Press, 1992)).

(681) Grover, «An Integrated Pattern;» H. Fukazawa: Medieval Deccan: Peasants, Social Systems and States, Sixteenth to Eighteenth Centuries (Delhi: Oxford University Press, 1991); «Non-Agricultural Production: Maharashtra and the Deccan;» «Standard of Living: Maharashtra and the Deccan,» in: Raychaudhuri and Habib (eds.), The Cambridge Economic; F. Perlin, «Of White Whale and Countrymen in the Eighteenth Century Maratha Deccan: Extended Class Relations, Rights, and the Problem of Rural Autonomy under the Old Regime,» Journal of Peasant Studies, vol. 5, no. 2 (1978); Raychaudhuri: «Non-Agricultural Production;» «Inland Trade»».

(682) R. M. Eaton, The Rise of Islam and the Bengal Frontier 1204-1760 (London: Oxford University Press, 1994), p. 199.

(683) Sinnappah Arasaratnam, Maritime India in the Seventeenth Century (London: Oxford University Press, 1994), chap. 6, and Kenneth McPherson, The Indian Ocean: A History of People and the Sea (London: Oxford University Press, 1993), chap. 3.

(684) Alam and Subrahmanyam (eds.), The Mughal State.

(685) I. Habib, «A System of Trimetallism in the Age of the ʽPrice Revolution’: Effects of the Silver Influx on the Mughal Monetary System (with an appendix by John S. Deyell),» in: J. F. Richards (ed.), The Imperial Monetary System of Mughal India (London: Oxford University Press, 1987).

(686) A. K. Bagchi, The Evolution of the State Bank of India: The Roots, 1806-1876, Parts I and II (London: Oxford University Press, 1987), and F. Perlin, «Money-Use in Late Pre-Colonial India and the International Trade in Currency Media,» in: Richards (ed.), The Imperial Monetary System.

(687) Seema Alavi, «Introduction,» in: Seema Alavi (ed.), The Eighteenth Century in India (London: Oxford University Press, 2002), and P. J. Marshall (ed.), The Eighteenth Century in Indian History: Evolution or Revolution? (London: Oxford University Press, 2002).

(688) M. Alam: The Crisis of Empire in Mughal North India: Awadh and the Punjab 1707-1748 (London: Oxford University Press, 1986); «Eastern India in the Early Eighteenth-Century ʽCrisis’: Some Evidence from Bihar,» Indian Economic and Social History Review, vol. 28, no. 1 (1991), and I. Habib, «The Eighteenth Century in Indian Economic History,» in: Marshall (ed.), The Eighteenth Century in Indian History.

(689) البيشوا (Peshwa): لقب يناظر رئيس الوزراء في إمبراطورية الماراثا. (المترجم)

(690) H. Fukazawa: «Agrarian Relations and Land Revenue: The Medieval Deccan and Maharashtra;» «Non-Agricultural Production: Maharashtra and the Deccan,» in: Raychaudhuri and Habib (eds.), The Cambridge Economic History, and Perlin, «Of White Whale and Countrymen».

(691) Habib, The Agrarian System.

(692) J. F. Richards, «Early Modern India and World History,» Journal of World History, vol. 8, no. 2 (1997).

(693) J. Deyell, «The China Connection: Problems of Silver Supply in Medieval Bengal,» in: Precious Metals in the Later

Medieval and Early Modern Worlds, Ed. by J. F. Richards (1983; 1994); S. Subrahmanyam: «Precious Metal Flows and Prices in Western and Southern Asia, 1500-1750: Some Comparative and Conjunctural Aspects,» Studies in History (1991; 1994); «Introduction,» in: Subrahmanyam (ed.), Money and the Market, and N. Haider, «Precious Metal Flows and Currency Circulation in the Mughal Empire,» Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. 39 .((1996

(694) Habib, «The Systems of Agricultural Production,» and S. Moosvi, The Economy of the Mughal Empire: A Statistical .(Study (London: Oxford University Press, 1987

للاطلاع على أفضل التقديرات لعملة الإمبراطورية المغولية، ينظر:
.Haider, «Precious Metal Flows,» table 11

(695) G. R. G. Hambly, «Towns and Cities,» and Burton Stein, «Towns and Cities: The Far South,» in: Raychaudhuri and .Habib (eds.), The Cambridge Economic History

(696) CSO, Selected Socio-Economic Statistics for India 1992 (New Delhi: Central Statistical Organisation, Department of Statistics, Government of India, 1993), table .5a

(697) I. Habib, «Studying a Colonial Economy without Perceiving Colonialism,» Modern Asian Studies, vol. 19, no. 3 (1985), pp. 364-368, and A. K. Bagchi, The Evolution of the State Bank of India, vol. 2: The Era of the Presidency Banks .1876-1920 (New Delhi: Sage, 1997), chaps. 7-10, 14 and 16

(698) A. K. Bagchi, «An Estimate of the Gross Domestic Material Product of Bengal from Colebrooke's Data,» .(Nineteenth Century Studies (Calcutta), no. 3 (1973

(699) Colebrooke and Lambert, Remarks on the Present .State

(700) S. Sivasubramonian, The National Income of India in the Twentieth Century (London: Oxford University Press, .2000), table 6.1

(701) I. Habib, «Colonialization of the Indian Economy 1757-1900,» Social Scientist (March 1975), reprinted in: I. Habib,

Essays in Indian History (New Delhi: Tulika, 1995); A. K. Bagchi: «De-industrialization in India in the Nineteenth Century: Some Theoretical Implications,» Journal of Development Studies, vol. 12, no. 2, (1976); The Presidency Banks and the Indian Economy 1876-1914 (London: Oxford University Press, 1989), chap. 1, and David Clingingsmith and Jeffrey G. Williamson, India's De-Industrialization under British Rule: New Ideas, New Evidence, NBER Working Paper 10586, Cambridge, MA: (National Bureau of Economic .(Research, 2004

(702) .«Bagchi, «De-industrialization in India

(703) Colin Simmons, «'De-industrialization,' Industrialization and the Indian Economy, ca. 1850-1947,» .Modern Asian Studies, vol. 19, no. 3 (1985), table 1

(704) .Mukherjee, The Economic History of India

(705) Jurgen Kuczynski, «Condition of Workers (1880-1950),» in: V. B. Singh (ed.), Economic History of India 1857-1956 (New Delhi: Allied, 1965); Bagchi, The Presidency Banks; Sunanda Krishnamurty, «Real Wages of Agricultural Labourers in the Bombay Deccan, 1874-1922,» Indian Economic and Social History Review, vol. 24, no. 2 (1987), A. K. Bagchi, Private Investment in India 1900-1939 (London: .(Cambridge University Press, 1972

(706) Clingingsmith and Williamson, India's De-.Industrialization

(707) R. Chattopadhyay, «De-Industrialization in India Reconsidered,» Economic and Political Weekly, vol. 10, no. .(12 (1975

(708) J. Krishnamurty, «The Occupational Stucture,» in: Dharma Kumar and M. Desai (eds.), The Cambridge Economic History of India, vol. 2: ca. 1757-ca. 1970 .((London: Cambridge University Press, 1983

(709) .Ibid., table, 6.2

(710) C. Sabel and J. Zeitlin, «Historical Alternatives to Mass Production: Politics, Markets and Technology in Nineteenth-.(Century Industrialization,» Past and Present, no. 108 (1985

(711) Bagchi: Private Investment, and, «De-industrialization in India».

(712) Clingingsmith and Williamson, India’s De-Industrialization, p. 6n.

(713) Ibid.

(714) للاطلاع على التفصيلات، ينظر الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب.

(715) Bagchi, The Presidency Banks, chap. 1.
وفي الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.

(716) L. Brennan, J. McDonald and R. Shlomowitz, «Trends in the Economic Well Being of South Indians under British Rule: The Anthropometric Evidence,» Explorations in Economic History, vol. 31 (1994).

(717) Bagchi, The Presidency Banks.

(718) S. S. Raghavaiyangar, Memorandum on the Progress of the Madras Presidency during the Last Forty Years of British Administration (Madras: Government Press, 1893); A. K. Bagchi, «Reflections on Patterns;» «Land Tax, Property Rights and Peasant Insecurity in Colonial India,» Journal of Peasant Studies, vol. 20, no. 1 (1992); P. Harnetty, «Crop Trends in the Central Provinces of India, 1861-1921,» Modern Asian Studies, vol. 11, no. 3 (1977); C. J. Baker, An Indian Rural Economy 1880-1955: The Tamilnad Countryside (London: Clarendon Press, 1984); D. Baker, «State Policy, the Market Economy and Tribal Decline; the Central Provinces, 1861-1920,» Indian Economic and Social History Review, vol. 28, no. 4 (1991), and A. Sheel, «Long-Term Demographic Trends in South Bihar: Gaya and Shahabad Districts, 1811-1921,» Indian Economic and Social History Review, vol. 29, no. 3 (1992).

(719) Bagchi: «Reflections on Patterns;» «Land Tax, Property».

(720) Bagchi, «Reflections on Patterns».

(721) يستند هذان التقديران إلى افتراضين بشأن معدل النمو السكاني، وهما تحديدًا 0 في المئة و0.5 في المئة سنويًا.
L. Visaria and P. Visaria, «Population (1757-1947),» in: Kumar and Desai (eds.), p. 473.

(722) C. A. Bayly, Empire and Information: Intelligence Gathering and Social Communication in India, 1780-I870 .(London: Cambridge University Press, 1999), chap. 1

(723) W. Adam, Reports on the State of Education in Bengal (1835&1838), reprinted and Ed. by Anathnath Basu (Calcutta: University of Calcutta, 1941; [1835-1838]), and P. Acharya, Banglar Deshaja Shikshadhara (in Bangla) .((Calcutta: Anustup, 1989

(724) .Adam, Reports on the State

(725) R. A. Houston, Literacy in Early Modern Europe: .(Culture and Education 1500-1800 (London: Longman, 1988

(726) Anuradha Chanda, «Sylheti-Nagri: A Vehicle for Popular Culture,» in: E. Rahim and H. Schwarz, Contributions to Bengal Studies: An Interdisciplinary and International .(Approach (Dhaka: Pustaka, 1998

(727) Sita Anantha Raman, Getting Girls to School: Social Reform in the Tamil Districts 1870-1930 (Calcutta: Stree, .(1996

(728) P. N. Banerjea, Indian Finance in the Days of the .Company (London: Macmillan, 1928), p. 290

(729) .Ibid., p. 290

(730) .Ibid., 372

(731) .CSO, p. 52

(732) M. Rangarajan, India’s Wildlife History (New Delhi: .(Permanent Black, 2001

(733) M. Elvin, The Retreat of the Elephants: An Environmental History of China ([s. l.]: Yale University Press, .(2004

(734) Robert B. Marks, Tigers, Rice, Silk and Silt: Environment and Economy in Late Imperial South China .(London: Cambridge University Press, 1998), pp. 48-52

(735) .Elvin, The Retreat of the Elephants, figure 1.5

(736) J. Chesnaux, M. Bastid and M.-C. Bergère, China from the Opium Wars to the 1911 Revolution, Trans. from the French by Anne Destenay (New York: Pantheon Books, 1976); Frederick W. Mote, Imperial China 900-1800

(Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), and Elvin, .The Retreat of the Elephants

(737) ينظر الخرائط الواردة في كتاب:

.Marks, p. 68

(738) M. Elvin and Ninghu Su, «Action at a Distance: The Influence of the Yellow River on Hangzhou Bay since A.D. 1000,» in: M. Elvin and Ts’ui-Jung Liu (eds.), Sediments of Time: Environment and Society in Chinese History (London: .(Cambridge University Press, 1998

(739) .Elvin, The Retreat of the Elephants

(740) N. K. Menzies, «Forestry,» in: Science and Civilization in China, vol. 6. Part III: Agroindustries and Forestry, Ed. by Joseph Needham (London: Cambridge University Press, .(1996

(741) N. K. Menzies, «Strategic Space: Exclusion and Inclusion in Wildland Policies in Late Imperial China,» .(Modern Asian Studies, vol. 26, no. 4 (1992

(742) النمو السميثي نسبة إلى آدم سميث، وهو نمو قائم على تقسيم العمل. (المترجم)

(743) .Marks, p. 119

(744) R. H. Grove, Green Imperialism: Colonial Expansion, Tropical Island Edens and the Origins of Environmentalism, 1600-1860 (London: Oxford University Press, 1995), and .Marks, p. 175

(745) للاطلاع على مجموعة مختارة من المقالات التي تبرز هذه الآراء، ينظر:

Robert Louis Edmonds (ed.), Managing the Chinese .(Environment (London: Oxford University Press, 1998

(746) .Elvin and Ts’ui-Jung Liu (eds.), Sediments of Time

(747) Anne Osborne, «Highlands and Lowlands: Economic and Ecological Interactions in the Lower Yangzi Region under .the Qing,» in: Elvin and Ts'ui-Jung Liu (eds.), p. 222

(748) .Ibid., p. 222

(749) Li Bozhong, «The Production of Wet-Field Rice in Jiangnan during the Ming and Qing Dynasties,» in: Elvin and .Ts’ui-Jung Liu (eds.), Sediments of Time

(750) ينظر أيضًا:
Li Bozhong: The Development of Agriculture and Industry in Jiangnan, 1644-1850: Trends and Prospects (Hangzhou, China: Zhenjiang, 1986); Agricultural Development in .(Jiangnan, 1620-1850 (London: Macmillan, 1998

(751) .Mote, chap. 35

(752) Marks, chap. 7, M. Davis, Late Victorian Holocausts; El Niño Famines and the Making of the Third World (London: .(Verso, 2001

(753) تايل (Tael): لفظ يشير إلى معايير وزن مستخدمة في الشرق الأقصى، ولا سيما في الصين، وتُستخدم وحدةَ وزن وعملةً صينية. (المترجم)

(754) .Davis, Late Victorian Holocausts, p. 282

(755) يستخدم موت (Mote, pp. 744-747) مؤلف هايدرا
Martin J. Heijdra, «The Socio-economic Development of Ming Rural China (1368-1644)» (PhD thesis, Princeton University, .(1994
ليقول إن التقدير المعتاد للسكان الصينيين البالغ 150 مليون نسمة في عام 1650 تقدير منخفض جدًا. وتبلغ التقديرات الجديدة للسكان الصينيين 155 مليونًا في عام 1500 و231 مليونًا في عام 1600 و268 مليونًا في عام .1650

(756) .Mote, chaps. 18-20

(757) J. Chesnaux, Peasant Revolts in China 1840-1949 (London: Thames and Hudson, 1973), and Chesnaux, Bastid .and Bergère, chaps. 4-5

(758) Bagchi, «De-industrialization in India»; Simmons, «De-industrialization,» and Clingingsmith and Williamson, India's .De-Industrialization

(759) .Elvin, The Retreat of the Elephants, p. 470

(760) G. Erdosy, «Deforestation in Pre-and Protohistoric South Asia,» in: Grove, Damodaran and Sangwan (eds.), p. .65

(761) D. D. Kosambi, Myth and Reality: Studies in the Formation of Indian Culture (Bombay: Popular Prakashan, .(1962

(762) R. Chakravarti, «The Creation and Expansion of Settlements and Management of Hydraulic Resources in Ancient India,» in: Grove, Damodaran and Sangwan (eds.), Nature and the Orient.

(763) Mann, «Ecological Change».

(764) Moosvi, The Economy of the Mughal Empire, p. 65.

(765) S. Moosvi, Man and Nature in Mughal India, Indian History Congress Symposia Papers 5 (Delhi, 1993), and Chetan Singh, «Forests, Pastoralism and Agrarian Society in Mughal India,» in: D. Arnold and R. Guha (eds.), Nature, Culture, Imperialism: Essays on the Environmental History of South Asia (London: Oxford University Press, 1995).

(766) Bagchi, «Land Tax, Property».

(767) Bagchi, «Reflections on Patterns,» and Gadgil and Guha, This Fissured Land, pp. 107-108.

(768) D. Hardiman, «Well Irrigation in Gujarat: Systems of Use, Hierarchies of Control,» Economic and Political Weekly (20 June 1998).

(769) Habib, The Agrarian System, pp. 112-122, 291-292.

(770) Grove, Green Imperialism.

(771) M. Rangarajan, Fencing the Forest: Conservation and Ecological Change in India's Central Provinces 1860-1914 (London: Oxford University Press, 1996), and Elvin and Ts'ui-Jung Liu (eds.), Sediments of Time.

(772) Rangarajan, Fencing the Forest.

(773) الراقدات (sleepers): جمع راقدة، وهي عارضة خشبية ثقيلة تُتخذ أساسًا لخط سكة الحديد. (المترجم)

(774) Ibid.

(775) Ibid., p. 74.

(776) Bagchi, «Land Tax, Property;» N. Bhattacharya, «Pastoralists in a Colonial World,» in: Arnold and Guha (eds.), Nature, Culture, Imperialism, and Rangarajan, Fencing the Forest.

الفصل الحادي عشر: مزاولة التجارة في آسيا قبل مجيء الأوروبيين وبعده

مزاولة التجارة في آسيا قبل مجيء البرتغاليين وبعده

ما نوع التأثير الذي أحدثه رأس المال الأوروبي المسلح في التنمية الآسيوية قبل الغزو البريطاني للهند؟ كان لظهور البرتغاليين، الذين لحقت بهم القوى الأوروبية الأخرى، تأثير في مصائر المناطق الآسيوية الرئيسة بأربع طرق رئيسة، كانت **أولاها** توسيع التجارة الدولية أو إعادة هيكلتها. وتمثلت **الثانية** في التدفقات الداخلة من المعادن الثمينة، ولا سيما الفضة؛ وكانت **الثالثة** إعادة تنظيم الترتيبات السياسية من خلال إدخال تكنولوجيات عسكرية جديدة. أمّا **الرابعة**، فهي إعادة تخصيص الموارد في المناطق التي كانت منخرطة في التجارة مع الأوروبيين بشكل مباشر أو غير مباشر. وممّا كان له تأثير شامل إدخال الحرب وسيلةً لتوسيع التجارة أكثر منها وسيلةً للتوسع الإقليمي. فالممالك والإمبراطوريات الآسيوية كانت في عمومها كيانات برية، وفي حين كان الحُكام معنيّين بتعزيز التجارة مسافات طويلة عبر البحار، فضلًا عن التجارة البرية، فإنهم تركوا المُتاجَرة الفعلية للتجار، حيث كانوا يشاركونهم في الأرباح في بعض الأحيان. وحتى لو انخرط بعض الحكام في صراعات بحرية، فإنها لم تكن صراعات بالبنادق والمدافع، لأن السفن الآسيوية لم تُبْنَ لتحَمُّل هجمات مثل تلك الأسلحة.

ثمة أفضل إيضاح للموقف الإمبراطوري الآسيوي تجاه التجارة والحرب في مغامرة تشينغ هي البحرية في أوائل عهد مينغ، وفي قرار النقل القسري لسكان المناطق الساحلية في فوجيان وجيانغنان وقوانغتشو في ظل حكم الإمبراطور كيانغشي بين عامي 1661 و 1683[(777)]؛ إذ بعث الإمبراطور تشينغ تشو، المتحدر من سلالة مينغ، سبع حملات بحرية بهدف تعزيز العلاقات الصينية مع الكيانات السياسية البحرية في جنوب شرق آسيا وجنوبها وغربها. وأبحرت الرحلات السبع بين عامي 1405 و1433: بلغ عدد الأفراد المحمولين في كل حملة ما راوح بين 20 ألف رجل و32 ألف رجل. وقامت السفن الصينية ورجالها بعرض للقوة البحرية لم يكن معروفًا في أي مكان آخر إلّا بعد مضي وقت طويل. وكانت طاقة شحن سفن تشينغ هي الكبيرة تزن 2500 طن وتبلغ إزاحتها 3100. وعلى سبيل المقارنة، كان

طول أكبر السفن الثلاث التي جاءت بكولومبوس إلى العالم الجديد في عام 1492 يبلغ 125 قدمًا، وكانت طاقة شحنها تبلغ 280 طنًا لا غير [778].
وكانت سفن تشينغ تتمتع أيضًا بكثير من الميزات التقنية المتقدمة غير المعروفة في البلدان الأخرى في ذلك الوقت. واستخدم تشينغ الدبلوماسية، لا القوة، في مهماته، فمنح الهدايا لحكام الأماكن التي زارها، وحمل السلاطين والملوك إلى كوتو حيث الإمبراطور الصيني، ثم أعادهم إلى بلادهم في رحلة عودته. واستفادت التجارة الصينية والتجار الصينيون من هذا العرض لقوة الصين وثروتها، على الرغم من عدم استخدام القوة العسكرية الجليّة لتحقيق تلك الغايات.
عندما أوقع المانشوس الهزيمة بمينغ، واستولوا على بيجين في عام 1644، كان عليهم أن يواجهوا مقاومة الموالين لمينغ. وكان أحد أخطر هؤلاء زينغ تشونغونغ، الذي أطلق عليه الهولنديون اسم كوكسينغا؛ فهو استخدم أسطوله لمضايقة قوات تشينغ على طول الساحل الصيني، من فوجيان وصولًا الى قوانغتشو. ولحرمان قواته المأوى على الأرض في الفترة 1662-1663، أجبرت حكومة تشينغ سكان المناطق الساحلية على الانتقال إلى المناطق الداخلية مسافة 40 إلى 50 ليًا (اللي= 0.555 كم). وفي إثر ذلك، نقل زينغ تشونغونغ قاعدته من فوجيان إلى تايوان، وطرد الهولنديين منها. وفي عام 1683 ألغى الإمبراطور كيانغشي سياسة الإخلاء الساحلية بعد استسلام خلفاء زينغ إلى تشينغ [779]. وأدت سياسة الإزالة الساحلية هذه إلى عرقلة التجارة الصينية بشدة، وسببت للشعب مشقة لا توصف. ولكن يتمثّل المقصد في أن على الرغم من قدرة الصينيين على إنزال هزيمة بالهولنديين في البحر، فإنهم لم يحاولوا استخدام القوة العسكرية لتوسيع التجارة الصينية في أجزاء أخرى من آسيا، بصرف النظر عن المغامرة عبر المحيط الهادئ. لكن على المدى الطويل، دفع الصينيون غاليًا لإهمالهم التفوق البحري، وحصروا جُلَّ اهتمامهم في الدفاع عن أراضيهم البرية بالمعنى الحرفي.
أحدث دخول أوروبا إلى التجارة المحمولة بحرًا في آسيا إلى حدوث عدد من التغييرات. **أولًا**، سعى التجار الأوروبيون منذ البداية إلى احتكار التجارة واستخدام القوة لهذا الغرض؛ إذ كان فاسكو دي غاما، وهو أول قائد سفينة أوروبيّ يذهب إلى الهند عبر طريق رأس الرجاء الصالح، عضوًا في أخويَّة عسكرية، وانخرط في أعمال عنف غير مبرَّرة ضد الحكام والتجار المحليين في كل مكان، من سُفالة [في موزامبيق الآن] وحتى كاليكوت [جنوب الهند] [780]. وبعد عودة دي غاما إلى لشبونة [في البرتغال] في عام 1499، انتحل مانويل، ملك البرتغال، لقب «سيد الفتح والملاحة والتجارة في إثيوبيا والجزيرة العربية وبلاد فارس والهند» [781]. وصدرت «تعليمات» للقادة والحكام البرتغاليين باستخدام القوة المسلحة والغزو بوصفهما وسيلتين

لتوسيع الهيمنة والتجارة [(782)]. وكتب لويس دي كامونس ملحمة البرتغال الوطنية، **لوسياديس** (Lusiads) [تاريخ شعري طويل]، احتفالًا بتلك الفتوحات.
أدخل البرتغاليون إلى التقاليد التجارية في آسيا ابتكارًا أجنبيًا تمامًا: وهو فكرة أن السلطة الدنيوية [الزمنية] يمكن أن تدَّعي سيادة البحار. وعمدوا إلى الابتزاز لفرض الحماية في المياه الآسيوية، والذي بمقتضاه كان على كل سفينة تبحر في البحار مخفورة منهم أن تحصل على «كارتاز»، أو تصريح يبيِّن أنها دفعت الجباية اللازمة للبرتغاليين، وإلا فإنهم يصادرون البضائع أو السفينة، ويقتلون جميع الركاب، بمن فيهم النساء والأطفال، أو يبيعونهم عبيدًا [(783)]. احتذى التجار الهولنديون والبريطانيون، وغيرهم من التجار الأوروبيين في المياه الآسيوية، حذو سياسة البرتغاليين في تنظيم الاحتكارات التجارية عبر استخدام القوة المسلحة، على غرار ما فعل البرتغاليون بتجارة التوابل؛ ففي عام 1614، كتب جان بيترزون كُوِن، الذي أسس الإمبراطورية الهولندية في إندونيسيا عن طريق طرد البرتغاليين وهزيمة بعض الحكام الرئيسين في المنطقة، إلى مجلس مديري شركة الهند الشرقية الهولندية: يجب أن تعرفوا بالخبرة، حضرات السادة، أن التجارة في آسيا يجب أن تكون مدفوعة ومُصونًا بموجب حماية أسلحة حضراتكم ورعايتها، وأنه يجب أن يُدفع في مقابل هذه الأسلحة من أرباح التجارة؛ إذًا، نحن لا نستطيع مواصلة التجارة من دون حرب ولا مواصلة الحرب من دون تجارة [(784)].
كان هذا النمط من تجارة شركتي الهند الشرقية البريطانية والهولندية، بما له من صلات وثيقة بسلطة الدولة، يضمّ عناصر جديدة باعتباره شكلًا مؤسسيًا، غير مسبوق في آسيا.
أبرم حضرات المحترمين، هيئة السبعة عشر (Herren XVII) [مجلس مديري شركة الهند الشرقية الهولندية]، اتفاقًا تامًّا مع كُوِن، وخَوَّلوه اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاحتكار تجارة التوابل المتمحورة حول الأرخبيل [الإندونيسي] [(785)]. وتبع الإنكليزُ الهولنديين بنيات مماثلة، واستهتروا بسيادة الحكام الآسيويين في كل مكان وزمان، أمكنهم ذلك، من دون خشية من عقاب [(786)]. وكان البرتغاليون والهولنديون يسيطرون في كثير من الأحيان على نقاط استراتيجية محددة. أمّا الإنكليز في الهند، فأظهروا السبيل إلى استعمار أكثر تدخلًا منهما بكثير. وما إن استولت شركة الهند الشرقية البريطانية على البنغال، حتى أسَّسَ موظفوها هناك نظامًا وصفه بيرك في «التقرير التاسع» الشهير حول شؤون تلك الشركة بأنه «احتكار قسري» [(787)].
مع ذلك، لم يتمكن الأوروبيون من إحداث تأثير كبير في حجم التجارة الآسيوية إلى أن حدثت الثورة الصناعية. وأدى جزء كبير من التجارة التي

زاولها الأوروبيون إلى إعادة توزيع الأرباح لا إلى زيادة صافية في التجارة. وفي حالة التجارة بين أوروبا وآسيا، كان هذا يعني أساسًا صراعات من أجل إعادة توزيع الأرباح الاحتكارية. وظل هذا كذلك إلى أن حققت الثورة الصناعية تغييرًا جذريًا في تكنولوجيا التصنيع، وأحرز التنظيم العسكري الأوروبي تقدمًا حاسمًا على نظيره المُستخدم في جنوب آسيا والصين. وفي القرن الذي بسطوا فيه هيمنتهم في المياه الآسيوية، واصل البرتغاليون في الأساس تجارة إعادة التوزيع، ولم يتمكنوا قط من إغلاق طريق البحر الأحمر أو احتكاره، ولا طريق التجارة البرّي بين آسيا وأوروبا عبر غرب آسيا ووسطها. وظل خليج البنغال إلى حد كبير خارج سيطرتهم، إلّا كمسرح عمليات للقراصنة من أصول برتغالية أو هندية - برتغالية. وفي حين أنشأ الصينيون متجرًا في ماكاو، ظلت القوة التجارية والإمبريالية الصينية سليمة على نحو فعال في معظم شرق آسيا وجنوبها الشرقي [(788)]. وكانت التدفقات الرئيسة من السلع بين الصين وجنوب شرق آسيا واليابان وجنوب آسيا تفوق كثيرًا التجارة التي كان الأوروبيون يقومون بها. وشملت تلك التدفقات التجارية الحبوب والمنسوجات الخشنة والناعمة والتوابل والأدوية والسكر والأخشاب والفضة والنحاس والخزف، وغيرها من المنتوجات الأخرى - وليس الكماليات فحسب. كان النظام التجاري العالمي في أوراسيا في القرن السادس عشر، المكوَّن من الصين وجنوب شرق آسيا واليابان وجنوب آسيا وإيران، قد تجاوز، من حيث عدد السكان والتدفقات التجارية وقيم الإنتاج المحتملة، حجم ذلك النظام المتمحور حول البحر الأبيض المتوسط، ومعه قطب النمو الناشئ المتمثل في أوروبا الغربية.

عندما طرد الهولنديون البرتغاليين من إندونيسيا وأسَّسوا نظامهم للاحتكار القسري بدءًا من العقد الثاني من القرن السابع عشر، أحدثوا تأثيرًا، ولو ضئيلًا، في طابع التجارة الآسيوية، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن الهولنديين كانوا أكثر وحشية من البرتغاليين في سعيهم إلى تحقيق أهدافهم؛ فوفقًا لتقديرات فان ليور، قبيل خروج البرتغاليين من مياه جنوب شرق آسيا، كان الجزء الأكبر من إنتاج الفلفل في جنوب شرق آسيا يذهب إلى الصين [(789)]. وفشلت المحاولات البرتغالية والهولندية للسيطرة على التجارة بين الصين واليابان، أو على التجارة الصينية أو اليابانية مع الدول الأخرى، وذلك أساسًا بسبب هزيمتهم أمام حكام هذين البلدين، بل وبسبب منافسة التجار الصينيين لهم أيضًا [(790)].

صمد التجار الآسيويون في تجارة البنغال حتى عام 1760، ولم يتمكن البريطانيون من طرد منافسيهم في تجارة البنغال البحرية إلّا بالقدرة السياسية والعسكرية وحدها [(791)].

أدى ظهور ربابنة السفن الأوروبيين في المياه الآسيوية إلى زيادة كبيرة في المعروض من المعادن الثمينة، خصوصًا الفضة [(792)]. وفي الاقتصادات التي

تشهد تبادلات نقدية واسعة النطاق، من قبيل اقتصادَيْ الصين والهند، أتاح التدفق الواسع من المعادن الثمينة في تلك الأراضي من الأميركتين عبر أوروبا مزيدًا من توسّع التجارة، وربما أتاح توسعًا في الناتج. والواقع أن غياب ارتفاع طويل الأجل في الأسعار في البلدان الآسيوية سيشير، على الرغم من هذا التدفق، إلى مرونة في ناتج تلك البلدان أكبر منها كثيرًا في أوروبا في القرن السادس عشر [(793)]. ومن جهة أخرى، لن نتمكن في كثير من الأحيان أن نؤكد أن إدخال الأوروبيين المعادن الثمينة إلى آسيا لم يكن سوى إضافة إلى المعادن المستخدمة في التداول وليس ابتكارًا في استخدامات كتلك. قبل القرن السادس عشر بفترة طويلة، أنتجت اليابان وعدد من البلدان الأخرى في آسيا المعادن الثمينة، بما في ذلك النحاس والفضة، وكان يجري مقايضتها بالمنسوجات الصينية والهندية وبالسكر الصيني أو البنغالي، والحرير أو الخزف الصيني، والتوابل الإندونيسية أو الجنوب الهندية [(794)]. وحاول الأوروبيون الانخراط في تجارة إعادة التوزيع في المنطقة أيضًا وجني أرباح الوساطة أو الاحتكار. ومرة أخرى، عملت المقاومة الحكومية الصينية واليابانية، ومنافسة القوى الآسيوية وغيرها من القوى الأوروبية عمومًا، على عرقلة تلك المحاولات الرامية إلى توطيد ابتزاز احتكاري لفرض الحماية. ولكن حالما حصل البريطانيون على حقوق جمع الإيرادات في البنغال، توقفت شركة الهند الشرقية البريطانية عن إرسال الفضة إلى البنغال، وانتزعت السبائك اللازمة عن طريق فرض الضرائب على الهنود. وكانت السلطة السياسية تعمل، بالنسبة إلى التجار الأوروبيين، بديلًا للسلع التجارية متى استطاعوا السيطرة على مقاليد الدولة.

أمّا المجال الثالث الذي أثر فيه الأوروبيون في مصائر الآسيويين المادية، فتمثّل في التكنولوجيا والتنظيم العسكريَّيْن. وكانت منطقة جنوب آسيا تعتمد منذ فترة طويلة على آسيا الوسطى والشرق الأوسط لسد حاجاتها من خيول الحرب، وذلك أنها كانت تفتقر إلى الأوضاع الإيكولوجية اللازمة لتربية الخيول القوية على نطاق واسع [(795)]. وبعد أن حصل البرتغاليون على موطئ قدم لهم في الهند، حاولوا السيطرة على التجارة البحرية في الخيول من خلال نظامهم المدعو «كارتاز» الذي استغلوه أيضًا لمنع أعدائهم من الحصول على الخيل [(796)]. وأصبحت المزايا الأوروبية في التكنولوجيا العسكرية حاسمة بالنسبة إلى الهند منذ أواخر القرن السابع عشر، عندما استُخدم كثير من الابتكارات الرئيسة في الأسلحة من أجل تسليح المشاة [(797)]. بعد ذلك، أتاح تفكك الإمبراطورية الصفوية في إيران وإمبراطورية المغول في الهند للفرنسيين والبريطانيين أن يستحوذوا على أنظمة الحكم الوريثة، وأن يوطدوا هيمنتهم. فأنجز الأوروبيون كثيرًا من أوجه التقدم في التنظيم العسكري، من قبيل التدريبات العسكرية المنضبطة، وإرساء التسلسل القيادي خلال ذروة الاشتباك [(798)]. غير أن ثمة أوجه تقدم كانت

في قيد الإنجاز لدى الأفغان أيضًا، في مجال التكنولوجيا والتنظيم العسكريين، وباستخدام أوجه التقدم تلك، أوقع أحمد شاه دوراني في عام 1761 الهزيمة بجيش ماراثي كبير في معركة بانيبات الثالثة بالقرب من دلهي، وأبطأ الصعود البريطاني إلى سدّة السيادة في الهند.
أثبت النظام السياسي القائم على الدولة القومية [الدولة - الأمة]، لا على مجرد التقدم في التكنولوجيا والتنظيم العسكريين، تفوّقه في العدوان على الأنظمة الآسيوية القائمة على السلطة الباتريمونالية أو شبه الإقطاعية. ومع ذلك، فإن القدرة على التضحية بأرواح البشر بطريقة محسوبة في سبيل المال المعبود كانت أيضًا قوة دفعت نحو إجراء التحسينات على قدرة الإبادة لدى جيوش رأس المال وقواته البحرية. وبطبيعة الحال، فإن تفكك الإمبراطورية المغولية جعل المهمة أسهل كثيرًا في الهند منها في الصين، حيث قاومت الدولة المركزية المعتدين الأوروبيين فترة أطول. أمّا بقاء اليابان كدولة مستقلة، فيرجع إلى تعقيد العوامل الداخلية والخارجية. إلّا أن قدرة طبقتها الحاكمة على تعلم فنون الحرب، والتكنولوجيا التي ربما كانت مفيدة في المنافسة العسكرية والاقتصادية، أدت دورًا حاسمًا في بقائها ذاك.
هل أدى ظهور التجار الأوروبيين في الأراضي والبحار الآسيوية إلى تحسُّن في تخصيص الموارد وزيادة في إيرادات المنتجين والتجار الآسيويين؟ عندما انتزع البرتغاليون من التجار الآسيويين سيطرة جزئية على تجارة التوابل المربحة، لم يكن من الممكن أن ترتفع دخول الآسيويين، وهو الأمر ذاته عندما تُنتزع رسوم حماية من جميع التجار، إذ لا يمكن أن ترتفع دخول التجار أو المنتجين المحليين للسلع المتداولة. بناء على ذلك، تصاعدت درجة العنف التي تعرض لها السكان الآسيويون بشكل كبير عندما دخل الهولنديون المعمعة من أجل السيطرة على تجارة التوابل وغيرها من المنتجات الآسيوية القيمة [(799)]. وكان التجار الهولنديون ناشطين في بحار آسيا الجنوبية الشرقية منذ عام 1600، الذي ما إن حل حتى انهارت تقريبًا السيطرة البرتغالية على معظم موانئ الأرخبيل الإندونيسي. وكان الهولنديون قد أبرموا عقودًا مع الحكام المحليين تمكّنهم من احتكار التجارة في مقابل حمايتهم من الحكام المنافسين [(800)] وشرعت شركة الهند الشرقية الهولندية بعد تكوينها في عام 1602 في فرض امتيازاتها ضد جميع المنافسين، بما في ذلك شركة الهند الشرقية البريطانية وشركة الهند الشرقية الفرنسية والتجار الآسيويون، بحيث ربطوا [أي الهولنديون] بين جزر التوابل، أي جزر مولوكا [جزر الملوك] الشمالية، وجزر مولوكا الوسطى التي تضم جزيرة أمبوينا والجزر المجاورة الأخرى، وجزر مولوكا الجنوبية التي تحتوي على جزر باندا - المصدر الوحيد لجوزة الطيب (Nutmeg) ومسحوق قشرة بذرة جوزة الطيب (Mace) - والجزر الأخرى

القريبة المنتجة لبهار القرنفل. وتخصصت جزر مولوكا في إنتاج التوابل وبادلتها بالأرز الجاوي [نسبة لجزيرة جاوا] وبالمنسوجات (الهندية أساسًا) التي كان يجلبها التجار الإندونيسيون وغيرهم من التجار الآسيويين. وشرعت شركة الهند الشرقية الهولندية في تثبيت أسعار التوابل والقضاء على التجار الآسيويين الذين يُبحرون إلى جزر مولوكا. كما أنها قصرت إنتاج القرنفل وجوزة الطيب ومسحوق قشرة بذرة جوزة الطيب على جزر معيّنة ودمرت أشجارها في الجزر الأخرى. وعندما قاوم سكان جزيرة باندا تلك الخطوات في عام 1621، عمد الهولنديون، بقيادة الحاكم العام كُووِن، إلى ذبح الآلاف من سكان الجزيرة، واستعباد الباقين منهم وترحيلهم إلى جزيرة جاوا.

مع ذلك، لم يتوقف سكان الجزر عن المقاومة، فارتفعت، في ظل الحكم الهولندي، تكلفة سلعهم المعيشية، وتراجعت أسعار منتوجاتهم، وتعرضوا لأعمال عنف دوري من جانب الهولنديين الذين كانوا يحاولون فرض إملاءاتهم. على سبيل المثال، كان على الهولنديين الاشتباك في حرب مريرة في شمال جزيرة أمبوينا بين عامي 1641 و 1646 لسحق المعارضة المقاوِمة لسياساتهم، وذلك من خلال القضاء على النخبة التي قادت المقاومة. وبين عامي 1653 و1658، سُحقت المعارضة في شبه جزيرة هوامول، القريبة من جزيرة أمبوينا، وذلك عبر إهلاك سكانها وترحيل بقيتهم إلى أمبوينا، التي انخفض عدد سكانها جراء حرب العصابات ضد الهولنديين [(801)]. واستخدمت شركة الهند الشرقية الهولندية أعمال السُّخرة لزراعة القرنفل والتوابل الأخرى في الجزر المخصصة حصرًا لإنتاجها، واستخدمت غارات مسلحة بشكل دوري (ما يسمى غارات هونجي (hongi)) لتدمير المحاصيل في الجزر غير المسموح لها بزراعتها. واستمرت تلك السياسات طوال الفترة التي حكم فيها شركة الهند الشرقية الهولندية إندونيسيا مباشرة أو من خلال أمرائها العملاء. وسيتطلب الأمر باحثًا شجاعًا ليقول إن مستويات التنمية البشرية لسكان تلك الجزر ارتفعت في ظل الاستعمار الهولندي.

أمّا الوضع في الأقاليم التي كان يتنافس فيها التجار الأوروبيون بعضهم مع بعض في شأن شراء السلع، فكان مختلفًا. وعندها، كان يُنتظر أن يحصل المنتجون والتجار الوسطاء على أسعار أفضل لمنتوجاتهم وخدماتهم. غير أن المنافسة كثيرًا ما حدثت في وضع كانت فيه واحدة أو أخرى من القوى الأوروبية تعرقل وصول التجار الآخرين إلى السوق المعنية. وهكذا، في النصف الأول من القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، كان على التجار الهولنديين أن ينافسوا التجار الإنكليز والفرنسيين، وغيرهم من التجار الأوروبيين، في مجال شراء المنسوجات في البنغال. غير أن الهولنديين نجحوا في عرقلة معظم التجارة في جنوب شرق آسيا، وكذلك إمكانية وصول تجار تلكِ المناطق إلى سوق البنغال. بناء على ذلك، لا يمكننا أن

نخلص إلى أن أي زيادة في إنتاج منتجي المنسوجات في البنغال ودخولهم هي إضافة صافية إلى دخولهم، لأنهم ربما حققوا أفضل من ذلك كثيرًا في ظل استمرار تقاليد البحار المفتوحة في الأعوام التي سبقت عام 1498[(802)].

يشير تفسيري الموجز، بالضرورة، إلى التنمية البشرية والاقتصادية في اقتصاد آسيا العالمي قبل الهيمنة الأوروبية إلى أسباب تعرُّض الترتيبات الاجتماعية - الاقتصادية في ذلك الاقتصاد العالمي لعدوانية رأس المال الأوروبي. ولكن ليس هناك دليل على أن شعوب الهند والصين وغيرهما من البلدان الآسيوية تخلفت عن الأوروبيين من حيث فرص البقاء وأحوال المعيشة قبل أن يَشدَّهم رأس المال الأوروبي إلى نير عبودية جيشه - ومنطقه المدفوع بالربح [(803)].

منشأ الانشعاب الكبير [(804)]

منذ عهد قريب، تصدى مؤرخو شرق آسيا والعالم لتحدي التاريخ ذي النزعة المركزية الأوروبية [(805)]، ما أفضى إلى بحث جديد عن توقيت وأسباب الانشعاب الكبير بين أوروبا وبقية العالم من حيث التنمية الاقتصادية.

مع ذلك، خلت المناظرات، التي جرت مؤخرًا، من اهتمام جدي بسجل التنمية والحرمان البشريين في القرون الخمسة التي مضت منذ وصول كولومبوس إلى جزر الكاريبي. وليس هناك سوى تناسب فضفاض جدًا بين سجل النمو الاقتصادي الكلي، مقيسًا بالطريقة التقليدية، وسجل معظم جوانب التنمية البشرية. أمّا من حيث أكثر جوانب التنمية البشرية جوهرية، وهو جانب البقاء البشري، فيبدو أن أكثر بلدين اكتظاظًا بالسكان في العالم، الهند والصين، لم تكونا أقل من أفضل المناطق أداءً في أوروبا، وذلك حتى منتصف القرن الثامن عشر. وأمّا من حيث التتجير والإنتاج الحرفي، والنمو الزراعي كذلك، فلم يكن أداء الصين والهند واليابان بأسوأ من أداء البلدان الأوروبية الكبرى خلال تلك الفترة. إضافة إلى ذلك، لست أرى كثيرًا ممّا يُميِّز معظم أوروبا الحديثة في فترتها المبكرة، باستثناء إنكلترا وهولندا، عن الدول الكبرى في آسيا خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، من حيث التنظيم الاقتصادي أو حقوق الملْكية أو المجتمع المدني - وهي السِّمات التي حددت معالم المصير الأوروبي الحتمي بحسب المؤرخين ذوي النزعة المركزية الأوروبية [(806)].

إذًا، سنعمد، من خلال تكييف منظورنا مع بعض مصطلحات المناظرة الأخيرة، إلى تمييز «عصرين محوريين»، وليس عصرًا واحدًا، بحسب العبارة التي تستخدمها جانيت هنتر [(807)]، في أوروبا يتعلقان بسجل البقاء البشري والتنمية البشرية. وأعني بـ «العصر المحوري» (axial age) تلك الأعوام التي شهد فيها بعض مكونات التنمية البشرية المهمة تغيُّرًا رئيسًا عندما

دارت البلد أو المنطقة حول محورها، على سبيل المجاز. يقع العصر المحوري **الأول** في الفترة الممتدة بين العقد الأول والعقد الأوسط من القرن الثامن عشر، عندما تعافى النمو السكاني الأوروبي، على الأقل خارج هولندا، من ركوده الطويل في القرن السابع عشر، وبدأت الثورة الصناعية في إنكلترا. إلّا أن طول العمر [(808)]، أو غيره من المؤشرات المادية على رخاء الأوروبيين وأبناء عمومتهم في ما وراء البحار، كان عليهما الانتظار حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته لكي تتقدم على ما حققته المجموعات السكانية في الصين أو الهند قبل الاستعمار، وبعدها يبدأ العصر المحوري الثاني من العقد الرابع من القرن التاسع عشر. وفي العصر المحوري **الثاني**، ما عاد النمو السكاني بهذا الوصف هو المتغير الرئيس، وإنما طول العمر البشري وحالة التغذية والتعليم التي تتيح للناس العاديين، وللنساء بصفة خاصة، ممارسة السيطرة على حقوقهم الإنجابية. وفي حين أن لدى أفقر الدول الآن معدلات نمو سُكانيٍّ أعلى كثيرًا، وذلك أساسًا بسبب بعض التقدم في احتواء الأمراض المُعدية، فإنها لم تحقق بعدُ حياة طويلة وصحية [(809)].

تأخذ وجهة نظري في الاعتبار الأبعاد الحرجة التي غالبًا ما يجري التغاضي عنها في الكتابات التي تُمجِّد الاستثنائية الأوروبية [التفرد الأوروبي]. وتشمل هذه الأبعاد أدوار الدولة والعنف المدعوم من الدولة في المنافسة الدائرة حول الأراضي، والسيطرة على القوى العاملة والمواد الخام والأسواق، منذ ظهور الرأسمالية [(810)]. وقد سرّني أن أرى باتريك أوبراين [(811)] روي بِن وونغ [(812)] يؤكدان، في المناظرات الأخيرة [(813)]، الأهمية الحاسمة لتلك العوامل في تحديد معالم الانتصار النهائي للقوى الأوروبية. وربما كانت علاقات المِلْكِية الاجتماعية التي تمنح حقوق مِلْكية آمنة وغير مثقلة أبدًا بالدّيون شرطًا ضروريًا لصعود الرأسمالية ونموها في إنكلترا (بحسب ما أكد برينر وإيسيت) [(814)] وهولندا. لكنهما لم يجعلا نهاية العصر الذهبي تقف في هولندا وانحدارها إلى تابع سياسي لفرنسا النابليونية. كما أنهما لم يؤكدا انتصار المصنوعات البريطانية إلى أن أدى صعود الصناعة القائمة على الآلة وامتلاك حدّ من القوة العسكرية إلى قهر الحكام الهنود والقضاء على المنافسة من جانب المنسوجات الهندية [(815)].

لم يقتصر تأثير المنافسة المسلحة بين الدول الأوروبية على زيادة القوة الضاربة للدول المنتصرة، بل مهد أيضًا السبيل لظهور المزارع والمصانع الكبيرة، حيث خضعت فيها العمالة للنوع نفسه من الانضباط الذي خضعت له ساحة العرض العسكري، أو متن سفينة في القوة البحرية [(816)].

إن غزو الإسبان والبرتغاليين للقارتين الأميركتين، بالاستناد إلى التكنولوجيا العسكرية المتفوقة وعقيدة العِرق المتفوّق [(817)]، وما تبع ذلك من تأسيس مزارع قصب السكر والقطن والتبغ، مع أعمال السخرة، كان أمرًا ذا أهمية

حاسمة في تقدم الرأسمالية الأوروبية. وكان تدفق المعادن الثمينة، ولا سيما الفضة المستخرجة من المناجم الأميركية، أمرًا ضروريًا لتسوية حسابات أوروبا الغربية مع منطقة البلطيق، وآسيا، والأهم من ذلك، بلاد الشام؛ كذلك كانت السيطرة على ذلك التدفق حاسمة لتوسيع تجارة الخصوم الرئيسين المتنافسين على الهيمنة الأوروبية [(818)]. وبطبيعة الحال، كان من شأن ملايين الأفارقة البائسين الذين عانوا السبي والأسر في خضم تجارة ونهب غير سِلميَّين البتة، أن يوفروا القوة البدنية اللازمة لتشغيل المزارع التي كانت تعزز النظام الغذائي الأوروبي [(819)]. وبالتالي، كانت الميزة التنافسية الاستعمارية، في كثير من الحالات، نتاج المزايا المكتسبة في ساحة المعركة أكثر من أن تكون نتاج تفوق اقتصادي أو تكنولوجي بدئيّ في الإنتاج المدني.

لم يتوقف دور الاستعمار مع انتهاء مرحلة رأس المال التجاري في أوروبا؛ إذ أدى الغزو النهائي للهند وبداية اختزال الصين إلى تابع للقوى الأوروبية دورًا مهمًا في تسهيل تقدم الثورة الصناعية في بريطانيا. وربما كانت صناعة الغزل والنسيج الهندية أكبر مُصدّر للسلع القطنية في العالم، قبل أن تبدأ المعامل البريطانية في غزل الخيوط بآلات موفرة لليد العاملة. وقد فرضت الحكومة البريطانية قيودًا صارمة على استيراد النسيج القطني الهندي منذ عام 1701، أي قبل أن تغزو أي جزء من الأراضي الهندية بفترة طويلة. وأبقت تلك القيود قائمة بعد أن غزت شركة الهند الشرقية البريطانية معظم أجزاء الهند [(820)]. علاوة على ذلك، زادت الضرائب المفروضة على استيراد المنسوجات إلى بريطانيا الخاصة بالاستهلاك المنزلي إلى مستويات باهظة تتجاوز طاقة المشترين، وذلك بحلول نهاية القرن الثامن عشر. في الواقع، وبحسب ما أشار الإداريون والتجار البريطانيون أنفسهم، عانت المنسوجات الهندية في ظل الحكم البريطاني التمييزَ العكسي؛ إذ دُفعت ضرائب أعلى من المستوردات الإنكليزية. وكان هذا يحدث في الوقت الذي اتخذت فيه الدول الأوروبية القارية والولايات المتحدة تدابير تحمي معامل حلج القطن الناشئة من مستوردات المنسوجات البريطانية [(821)].

كما أدى تحطيم كثير من الأعمال التجارية الهندية المحلية، خصوصًا في شرق الهند وجنوبها، مقرونًا بخفض التصنيع في المناطق الرئيسية في الهند البريطانية، إلى تراجع الجهد المحلي في إنشاء صناعة المعامل. وجرى تحويل الهند إلى أكبر مستهلك لمنتوجات محالج القطن البريطانية [(822)]، والتي ظلت فترة طويلة الصناعة التي تستخدم أكبر عدد من العمال البريطانيين. كذلك جرى خفض التصنيع في الصين بشكل عاجل بعد «حرب الأفيون الأولى». كما أصبحت مستعمرات القوى الأوروبية الأخرى غير البيضاء من الجهات المهمة من حيث استهلاك صناعات اقتصاد شمال الأطلسي التي كانت في طريقها إلى التصنيع. هكذا أدت المستعمرات دورًا

حاسمًا في نضج العصر المحوري الأول الذي يفصل أوروبا وملحقاتها من المستعمرات الاستيطانية عن بقية العالم.

كان من شأن الفوائض الهائلة التي انتزعتها الحكومات الأوروبية ورجال الأعمال الأوروبيون في شكل إتاوات وأرباح المشروعات الاحتكارية، وحوَّلوها إلى البلدان الاستعمارية الأمّ، أن تتيح في المقابل تدفّق الاستثمارات الأجنبية إلى مستعمرات الاستيطان الأوروبي في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، ولفترة قصيرة، الأرجنتين [(823)]. وقد ساعد هذا الاستثمار الأجنبي على تجهيز المهاجرين البيض إلى أراضي الاستيطان، وزيادة دخولهم، وتمكين إجراءات الرخاء الخاصة والعامة التي أدت في نهاية المطاف إلى النقلة الصحية وطول العمر في تلك البلدان. وعملت أكبر هجرة بشرية في التاريخ، من أوروبا إلى المستعمرات الاستيطانية وراء البحار خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وصولًا إلى بداية العشرينيات من القرن العشرين، على تيسير الصعود الأوروبي إلى مستويات معيشة أعلى، وذلك من خلال عدد من الطرق [(824)]. **أولًا**، خففت تلك الهجرة من الضغط السكاني على المدن والأراضي الأوروبية، وسهّلت اعتماد تدابير جديدة للصرف الصحي وإمدادات المياه العامة؛ **ثانيًا**، شدّدت الهجرة على القيود المفروضة على أسواق العمل في أوروبا، وحسَّنت قدرة العمال على المساومة، وساعدت على رفع أجورهم الحقيقية، ومن ثم رفعت مستوياتهم المعيشية؛ **ثالثًا**، خلّفت الهجرةُ في بلدان كالسويد سكانًا صغار السن وكبار السن على نحو غير متكافئ، ما حمل الحكومة على اتخاذ تدابير الرفاه، الموجّهة إلى الأطفال والمُسِنِّين، التي حسنت من صحة المواطنين وزادت أعمارَهم طولًا؛ **رابعًا**، خفضت الهجرة الضغطَ على الأرض، ما رفع الإنتاجية داخل الأراضي الهامشية وإنتاجية العامل الواحد في الزراعة. كما أنها قللت من خطر تأكّل التربة وإزالة الغابات بسبب عدم اضطرار المزارعين إلى اللجوء إلى الأراضي الهامشية والزراعة على منحدرات التلال من أجل كسب أرزاقهم [(825)]. وبهذه الطريقة، صَدَّرت أوروبا مشكلاتها البيئية إلى أراضٍ غير أوروبية، خصوصًا إلى مستعمراتها وأشباه مستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. وبفضل معدل تراكم مواردها الأسرع، أصبحت كذلك أكثر استعدادًا لإصلاح الأضرار الإيكولوجية الإقليمية الناجمة عن عملية التصنيع.

Frederick W. Mote, Imperial China 900-1800 (777)
(Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), chaps. 24
.and 32
.Ibid., p. 614 (778)
Ibid., and F. Wakeman, The Great Enterprise: The (779)
Manchu Reconstruction of Imperial Order in Seventeenth-
Century China, 2 vols. (Berkeley: University of California
.(Press, 1985
S. Subrahmanyam, The Career and Legend of Vasco (780)
Da Gama (London: Cambridge University Press, 1997), p.
.25
M. N. Pearson, The Portuguese in India (London: (781)
.Cambridge University Press, 1987), p. 30
Ibid., and C. R. Boxer, The Portuguese Seaborne (782)
.(Empire 1415-1825 (Harmondsworth: Penguin, 1973
.Pearson, The Portuguese (783)
C. R. Boxer, The Dutch Seaborne Empire 1600-1800 (784)
.(Harmondsworth: Penguin, 1973), p. 107
Ibid., chap. 4 (785)
I. B. Watson, «Fortifications and the ʽIdea’ of Force in (786)
Early English East India Company Relations with India,» Past
.(and Present, no. 88 (August 1980
A. K. Bagchi, «Colonialism in Classical Political (787)
Economy: Analysis, Epistemological Broadening and
.(Mystification,» Studies in History, vol. 12, no. 1 (1996
.Pearson, The Portuguese (788)
Sucheta Mazumdar, Sugar and Society in China: (789)
Peasants, Technology and the World Market (Cambridge, MA:
Harvard University Press for Harvard University Asia Centre,
.1998), p. 67
.Ibid., pp. 83-95 (790)
Sushil Chaudhury: From Prosperity to Decline: (791)
Eighteenth Century Bengal (New Delhi: Manohar, 1995);
«International Trade in Bengal Silk and the Comparative Role

of Asians and Europeans, circa 1700-1757,» Modern Asian Studies, vol. 29, no. 2 (1995);

تستند الحجة المناقضة لحجة فرانك الواردة في مؤلفه التالي إلى أدلة واهية:

Andre Gunder Frank, ReOrient: Global Economy in the Asian Age (Berkeley: University of California Press, 1998), pp. 267-271.

(792) Frank, chap. 3; K. Pomeranz, The Great Divergence: China, Europe and the Making of the Modern World Economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), and Om Prakash, European Commercial Enterprise in Pre-Colonial India (London: Cambridge University Press, 1998).

(793) Prakash, pp. 320-322.

(794) Mazumdar, Sugar and Society.

(795) S. Digby, «The Problem of the Military Ascendancy of the Delhi Sultanate,» in: Jos J. L. Gommans and D. H. A. Kolff (eds.), Warfare and Weaponry in South Asia 1000-1800 (Delhi: Oxford University Press, 2001), and Jos J. L. Gommans, The Rise of the Indo-Afghan Empire, c.1710-1780 (Delhi: Oxford University Press, 1999), chap. 3.

(796) Pearson, pp. 49-51.

(797) J. Black, The Rise of the European Powers 1679-1793 (London: Edward Arnold, 1990), and Jos J. L. Gommans and D. H. A. Kolff , «Introduction,» in: Gommans and Kolff (eds.), Warfare and Weaponry, especially pp. 26-42.

(798) G. Parker, The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West, 1500-1800 (London: Cambridge University Press, 1988).

(799) J. S. Furnivall, Netherlands India (London: Cambridge University Press, 1939); Boxer, The Portuguese; A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982), and J. L. Van Zanden, The Rise and Decline of Holland's Economy: Merchant Capitalism and the Labour Market (Manchester: Manchester University Press, 1993).

(800) Van Zanden, pp. 70-71.

(801) Ibid., pp. 71-73.

(802) للاطلاع على حجة مناقضة، ينظر:

Prakash, chap. 8.

(803) Mazumdar, chaps. 5-6.

(804) الانشعاب [أو الانفراق] الكبير (The Great Divergence): مصطلح روّج له كتاب كينيث بوميرانز (Kenneth Pomeranz) يحمل العنوان نفسه (كما يُعرف هذا الانشعاب أيضًا باسم «المعجزة الأوروبية»، وهو مصطلح صاغه إريك جونز (Eric Jones) في عام 1981)، ويشير إلى العملية التي من خلالها تغلب العالم الغربي (أي أوروبا الغربية وأجزاء العالم الجديد، حيث أصبح شعبه السكان المهيمنين) على معوقات النمو قبل العصر الحديث، وظهر خلال القرن التاسع عشر بوصفه أكثر الحضارات العالمية قوة وغنى، متجاوزًا الهند في العصور الوسطى، والصين في ظل حكم تشينغ، والعالم الإسلامي، واليابان في عهد توكوغاوا. (المترجم)

(805) R. Bin Wong, China Transformed: Historical Change and the Limits of European Experience (Ithaca; London: Cornell University Press, 1997); Frank, ReOrient: Global Economy; J. A. Goldstone, «The Problem of the ʽEarly Modern' World,» Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. 41, no. 3 (1998); Pomeranz, The Great Divergence, and G. Arrighi, T. Hamashita and M. Selden, The Resurgence of East Asia, 500, 150 and 50 Year Perspectives (London: Routledge, 2003).

(806) ينظر:

Goldstone, «The Problem of the ʽEarly Modern' World».

(807) Janet Hunter, «The Roots of Divergence? Some Comments on Japan in the ʽAxial Age', 1750-1850,» Itinerario, vol. 24, nos. 3-4 (2000).

(808) طول العمر (longevity): يشير «طول العمر» إلى متوسط عدد الأعوام التي يعيشها الإنسان، في حين يشير مصطلح «توقع العمر» (life expectancy) إلى عدد الأعوام التي يعيشها متوسط عدد السكان. (المترجم)

(809) ينظر الفصل الثاني والعشرون من هذا الكتاب.

(810) F. C. Lane, «The Consequences of Organized Violence,» Journal of Economic History, vol. 18, no. 4 (1958); C. Wilson, England's Apprenticeship 1607-1763 (London: Longmans, 1965); W. H. McNeill, The Pursuit of Power:

Technology, Armed Force, and Society Since A.D. 1000 (Oxford: Blackwell, 1983); S. W. Mintz, Sweetness and Power (New York: Viking, 1985); Parker, The Military Revolution, and J. Brewer, The Sinews of Power: War, Money and the .(English State, 1688-1783 (London: Unwin Hyman, 1989

(811) P. K. O'Brien, «The Reconstruction, Rehabilitation and Reconfiguration of the British Industrial Revolution as a Conjuncture in Global History,» Itinerario, vol. 24, nos. 3-4 .((2000

(812) R. Bin Wong, «The Search for European Differences and Domination in the Early Modern World: A View from .(Asia,» American Historical Review, vol. 107, no. 2 (2002

(813) يلتقي تحليلي في كثير من النقاط مع تحليل: G. Arrighi, [et al.], «Historical Capitalism, East and West,» in: G. Arrighi, T. .Hamashita and M. Selden, The Resurgence

إلّا أن هؤلاء معنيون في المقام الأول بقضايا النمو الاقتصادي بدلًا من قضايا التنمية البشرية. كما أنني أجد أن فكرة الرأسمالية، بوصفها نمطًا إنتاجيًا، لا تزال مفيدة للتمييز بين، لنقُل، الصين أو الهند في القرن الثامن عشر وإنجلترا أو هولندا في الفترة نفسها. ويتسق هذا الاستخدام تمامًا مع استخدامي، في بعض الأحيان، فكرة التسلسلات الهرمية في الدوائر أو التبادل التي يوظفها بروديل بشكر مثمر، يُنظر:

F. Braudel Civilization and Capitalism, 15th-18th Century, vol. 2: The Wheels of Commerce, Trans. by S. Reynolds from the French (London: Collins, 1982), and Civilization and Capitalism, 15th-18th Century, vol. 3: The Perspective of the World, Trans. from the French by S. Reynolds (London: .(Collins, 1984

(814) R. Brenner and C. Isett, «England's Divergence from China's Yangzi Delta: Property Relations, Microeconomics, and Patterns of Development,» Journal of Asian Studies, vol. .(61, no. 2 (2002

(815) P. J. Thomas, Mercantilism and East India Trade (London: Macmillan, 1926); Bagchi, The Political Economy, and D. Washbrook, «From Comparative Sociology to Global History: Britain and India in the Pre-History of Modernity,»

Journal of the Economic and Social History of the Orient, vol. .(40, no. 4 (1997

(816) E. P. Thompson, «Time, Work-Discipline, and Industrial Capitalism,» Past and Present, no. 38 (1991; [1967]); Mintz, Sweetness and Power; M. Rediker, Between the Devil and the Deep Blue Sea: Merchant Seamen, Pirates, and the Anglo-American Maritime World, 1700-50 (London: Cambridge University Press, 1987), and Brewer, The Sinews .of Power

(817) J. Diamond: The Rise and Fall of the Third Chimpanzee (New York: Vintage, 1992), and Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years (New .(York: Vintage, 1998

(818) كتب غلامان: ومن السمات المشتركة في التجارة الأوروبية كلها مع آسيا تركيزها على الواردات؛ إذ لم يكن الغرض من تلك التجارة العثور على أسواق جديدة للمنتوجات الأوروبية، وإنما كان الغرض تزويد أوروبا بتلك البضائع المطموع فيها والتي تدغدغ حاسة الذوق وتزين الجسد.... وباستثناء الأسلحة والذخيرة، كانت سبائك [الذهب أو الفضة] هي «السلعة» التي يمكن التصرف فيها في الشرق.... أمّا وريث التوابل، بوصفها الصنف المهيمن من الواردات إلى أوروبا، فهو المنسوجات الهندية؛ إذ كانت هذه تمثل، نحو عام 1700، أكثر من 40 في المئة من مستوردات شركة الهند الشرقية الهولندية.

K. Glamann, «European Trade 1500-1750,» in: C. Cipolla (ed.), The Fontana Economic History of Europe: Sixteenth and Seventeenth Centuries (London: Collins; Fontana, .1974), p. 447

(819) J. E. Inikori, Africans and the Industrial Revolution in .(England (London: Cambridge University Press, 2002

(820) Thomas, Mercantilism; Radhakamal Mukherjee, «Introduction,» in: The Economic History of India: 1600-1800 (London: Longmans, Green, 1939); A. K. Bagchi, «Foreign Capital and Economic Development in India,» (1973b), in: K. Gough and H. P. Sharma (eds.), Imperialism and Revolution in South Asia (New York: Monthly Review Press, 1973); «De-industrialization in India in the Nineteenth Century: Some Theoretical Implications,» Journal of Development Studies,

vol. 12, no. 2, (1976), and Washbrook, «From Comparative Sociology to Global History».

(821) يعمد كلينغنغسميث ووليامسون إلى إرجاع تأريخ فقدان صناعة المنسوجات القطنية الهندية ميزتها التنافسية إلى ثمانينيات القرن الثامن عشر. ومع ذلك، فإنهما يتقاعسان عن أن يُدرجا ضمن العوامل حقيقة عواقب الغزو البريطاني للبنغال، وهي المنطقة المهيمنة على تصدير المنسوجات. يُنظر:

David Clingingsmith and Jeffrey G. Williamson, «India's De-) Industrialization under British Rule: New Ideas, New Evidence,» NBER Working Paper 10586, Cambridge, MA : National Bureau of Economic Research, 2004.)

فقد لجأ البريطانيون في الهند إلى قمع التجار الآسيويين المنافسين لهم قمعًا منهجيًّا، وأجبروا النساجين العاملين على النَّول اليدوي على توفير السلع بالأسعار التي حددوها، كما وضع البرلمان البريطاني تشريعًا يُنهي استيراد المنسوجات الهندية ذات القيمة الأعلى.

(822) لم يكن نصيب الهند إلّا 0.5 في المئة فقط من صادرات النسيج القطني البريطاني في عام 1815، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى 31 في المئة في عام 1860.

S. D. Chapman, The Cotton Industry in the Industrial Revolution (London: Macmillan, 1972), p. 52.

(823) R. Nurkse, Patterns of Trade and Development (Oxford: Blackwell, 1961); M. Simon, «The Pattern of New British Portfolio Foreign Investment, 1865-1914,» in: The Export of Capital from Britain 1870-1914, Ed. by A. R. Hall (London: Methuen, 1968); M. Edelstein: Overseas Investment in the Age of High Imperialism: The United Kingdom, 1850-1914. (London: Methuen, 1982;) «Foreign Investment and Accumulation, 1860-1914,» in: R. Floud, and D. McCloskey (eds.), The Economic History of Britain Since 1700, vol. 2: 1860-1939 (London: Cambridge University Press, 1994), and D. C. M. Platt, «Canada and Argentina: The First Preference of the British Investor, 1904-14,» The Journal of Imperial and Commonwealth History, vol. 13, no. 3 (1985).

(824) B. Thomas: Migration and Economic Growth (London: Cambridge University Press, 1954); «Migration and

International Investment,» in: Hall (ed.), The Export of Capital from Britain, and D. S. Massey, «Economic Development and International Migration in Comparative Perspective,» Population and Development Review, vol. 14, .(no. 3 (1988

.Pomeranz, chap. 5 (825)

الفصل الثاني عشر: إعادة النظر في الاستثنائية اليابانية

مزاعم الاستثنائية اليابانية

كانت اليابان استثنائية (متفردة) بين بلدان آسيا، بل أيضًا بين جميع البلدان التي تسكنها شعوب غير أوروبية، وذلك من نواح عدة؛ إذ بدأتْ في الحصول على المستعمرات بحلول نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت قوة إمبراطورية هائلة تتنافس عسكريًا مع القوى الغربية في شرق آسيا وجنوبها الشرقي، وتحدَّت في نهاية المطاف القوة العسكرية للمملكة المتحدة والولايات المتحدة وحلفائهما في الحرب العالمية الثانية. وبعد هزيمتها في تلك الحرب، بحلول ستينيات القرن العشرين، ظهرت باعتبارها أحد أكثر الاقتصادات دينامية في العالم. وبحلول الثمانينيات، كانت مستويات معيشتها تضاهي مستويات أكثر الاقتصادات تقدمًا في ساحل المحيط الأطلسي.

ثمة تقليد طويل العهد [826] يزعم أن جميع البلدان غير الأوروبية كانت من الناحية الاقتصادية أسوأ حالًا في وقت مواجهتها للأوروبيين. ولكن ما الذي سيقوله المؤرخون عن اليابان، التي لم تُغزَ، لا بل أنشأت إمبراطوريتها التي ضمَّت في ذروتها مساحات كبيرة من أراضي شرق آسيا وشمالها الشرقي وجنوبها الشرقي؟ ومن بين الاستراتيجيات التي اعتمدها كتاب The Cambridge Economic History of Europe (**تاريخ كامبردج الاقتصادي لأوروبا**) [827]، أن تُدرج فصول عن اليابان، نظرًا إلى أن اليابان وحدها، في حكم المؤرخين ذوي النزعة المركزية الأوروبية، لبَّت متطلبات التأهُّل لذلك.

تتخذ فرضية الاستثنائية اليابانية أشكالًا عديدة، **أولها** ادعاء أن نمو اليابان الاقتصادي كان أسرع من النمو في الصين والهند في الفترة التي سبقت جلوس ميجي على العرش، وكان أسرع، على وجه الخصوص، خلال عهد إيدو أو توكوغاوا الذي خَلَفَ عصر الدول المتحاربة. و**ثانيها** هو ادعاء أن حقوق الملْكية في اليابان كانت من النوع الذي وضع أنموذجه منظّرو حقوق الملْكية الخاصة في أوروبا. و**ثالثها** مساهمة ارتفاع درجة التتجير أيضًا في زيادة نمو اليابان الاقتصادي. و**رابعها** ارتباط النمو الاقتصادي بمستوى معيشي أعلى للسكان العاديين. و**خامسها**، تهيؤ اليابان للقيام بانطلاقة تصنيعية حتى قبل أن يفرض عدوان السفير الأميركي بيري والقوى الغربية الأخرى معاهدات غير متكافئة على اليابان.

أمّا الأطروحة التي أتفق معها، فمفادها أنه كان في اليابان مؤسسات تجعلها أكثر من الصين والهند استعدادًا لمحاكاة الدول الغربية من حيث الدافع المتزامن للتصنيع وللتوسع الإمبراطوري، وأن نمطها في التتجير كان في كثير من الأحيان أكثر ملاءمة لتسريع التصنيع. وأقبل أيضًا آراء باحثي شرق آسيا، مثل روي بِن وونغ وكاورو سوغيهارا وكينيث بوميرانز، لجهة أن اليابان، إلى جانب أوروبا الغربية في الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، والهند والصين خلال الفترة نفسها، شهدت نموًا سميثيًا مستدامًا، قائمًا على أساس وتيرة عالية من تتجير الاقتصاد [(828)].

وأجدُ، مع سوغيهارا وروي بِن وونغ، حجة الباحثين الأوروبيين ذوي النزعة الأوروبية المركزية، مثل برينر وإيسيت [(829)] غير معقولة، وهي الحجة التي مفادها أن دلتا نهر يانغتسي السفلى للصين أو أكثر المناطق تتجيرًا في اليابان كان لها نمط تتجير مختلف جذريًا عن نمطه في أوروبا الغربية حتى قبل بداية الثورة الصناعية.

لكن كما أشرت آنفًا، فإن نظرتي إلى التاريخ البشري ومعها، على نحو أضيق، نظرتي إلى التاريخ الاقتصادي أقلّ غائيَّة من نظرة الباحثين الذين هدفهم الوحيد معرفة مدى قرب بلدٍ ما من مثَلهم الأعلى المتمثّل في الاقتصاد الصناعي، وكأن التكاليف التي تكبدتها أجيال من الناس، خلال مسير بلادهم للوصول إلى ذلك الوضع، لا تُحتسب على الإطلاق؛ إذ كان سوغيهارا [(830)] قد وصف عملية تتجير تجارة اليابان وإنتاجها الزراعيين في عهد توكوغاوا وجزءًا كبيرًا من إنتاجها غير الزراعي بأنه ثورة كادحة. لكن جان دي فريز [(831)] استخدم العبارة نفسها لوصف عملية النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية قبل الثورة الصناعية. وأكاد لا أجد في الأدبيات الإنكليزية المتعلقة باليابان في عهد توكوغاوا أدلة تشير إلى أن الفلاح الياباني العادي كان في عام 1800 أو عام 1830 أفضل كثيرًا مما كان عليه في عام 1700. ويتفق علماء التاريخ الاقتصادي الياباني على أن نمو السكان اليابانيين ركد مدة قرن من الزمان، بعد نموِّهم السريع في الفترة ما بين مجيء سلام توكوغاوا والعقد الرابع من القرن الثامن عشر [(832)]. وبالفعل، «تراجعت» أعداد سكان أكثر المناطق دينامية في اليابان، وبالتحديد منطقة كيناي التي شملت أوساكا وكيوتو وغيرهما من مدن الموانئ في الجنوب الغربي، خلال تلك الفترة. أمّا أعداد سكان المنطقة الوسطى الأقل نموًا بشيء قليل، فظلت «راكدة». وكان النمو السكاني في المنطقة الجنوبية الغربية هو الذي أبقى مجموع السكان شبه ثابت، بين 30 مليون نسمة و33 مليونًا، طوال القرن عندما كانت عملية تتجير اليابان في عهد توكوغاوا آخذة في بلوغ ذروتها [(833)].

عمدتُ إلى تحديد مؤسسات فن الحكم الياباني التي ساعدت اليابان على التصنيع وتحديد المجتمع التجاري الناشئ، الذي يمكنه أن يستخدم فن الحكم

ذاك على غرار ما عرف الجيل الجديد من رجال الدولة اليابانية بعد ميجي كيفية استعمال خدمات المصرفيين والتجار الطموحين [(834)]. ولكنني أكاد لا أجد دليلًا يُذكر على أن مستويات المعيشة في توكوغاوا كانت أعلى منها في الهند، وصولًا إلى منتصف القرن الثامن عشر أو أعلى منها في الصين، وصولًا إلى بداية القرن التاسع عشر (وهو رأي يدعمه سوغيهارا) [(835)] وقد رأينا أن العصر الذهبي الهولندي كان مصحوبًا في عقوده المتأخرة بمزيد من التفاوت، وبانخفاض مستوى معيشة الناس العاديين، وانخفاض ديموغرافي في نهاية المطاف. كذلك عانى مستوى معيشة الشخص العادي في إنكلترا خلال الثورة الصناعية. كما يشير معظم الأدلة التي قدمها باحثون يابانيون وغربيون إلى حقيقة أن فترة تسارع التتجير في اليابان في عهد توكوغاوا، أي من الربع الثاني من القرن الثامن عشر تقريبًا إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت مصحوبة بمزيد من الضنك لدى عامة الناس، وهو ضنك أشار إليه التراجع في عدد السكان في معظم المواقع المُتَجَّرَة [(836)]. وادعت هانلي [(837)] أن نوعية الحياة المادية في اليابان في عهد توكوغاوا كانت أعلى منها في أوروبا الغربية المعاصرة آنذاك من حيث أن سكن اليابانيين العاديين وغذاءهم وملابسهم تفوق تلك التي لدى نظرائهم الأوروبيين، وأنهم كانوا، بالتالي، أكثر إنتاجية بمعنى اقتصادي. ولسوء الحظ، فإنها لا تقدم سوى أدلة إحصائية ضئيلة تثبت أن هذا التفوق المفترض تُرجم إلى حياة أطول أو رضى بنصيبهم وقدرهم أكبر. بل على النقيض من ذلك، فإن الدليل الديموغرافي يخالف ادعاءها بشدة، مثل تواتر ثورات الفلاحين وشدتها في اليابان في عهد توكوغاوا، ولا سيما في النصف الأخير من عهد إيدو [(838)].

البُنى والتغيرات في عهد توكوغاوا

سأعرض بإيجاز تاريخَ اليابان الاقتصادي والاجتماعي بدءًا من القرن السادس عشر، مستهلًا بتوماس سميث، مؤلف التفسير الكلاسيكي للتحول الزراعي في اليابان في فترة إيدو [(839)]. يوثّق سميث، وبدقة هائلة وعناية بالتفصيلات، بُنية المجتمع الريفي عندما عمد أودا نوبوناغا، تويوتورني هيديوشي، وأخيرًا، توكوغاوا إياسو، إلى إنهاء فوضى الأسياد الإقطاعيين المتحاربين، ووطدوا سلطة على درجة عالية من المركزية في الأعلى في حين أبقوا على قدر كبير من بُنية السلطة اللامركزية على مستوى القرية. يتألف نظام باكوهان (bakuhan) - الذي وطده شوغونات [(840)] توكوغاوا بين بداية القرن السادس عشر وثلاثينيات القرن السابع عشر - من الباكوفو (bakufu)، أي أراضي توكوغاوا وجهازه العسكري، والهان (han)، وهي الممتلكات ومدن القلاع التي يسيطر عليها الأسياد الإقطاعيون، أو الدايميو، الواقعة تحت سيطرة الباكوفو [(841)]. وقد نُزع سلاح الفلاحين، أو بالأحرى، جميع الناس غير

الساموراي [(842)]، أي اللوردات وخدمهم، وفرض على الساموراي ملازمة مدن القلاع. وطُلب إلى الدايميو إبقاء زوجاتهم وأطفالهم في إيدو (طوكيو الحديثة)، مقر الباكوفو، وبموجب نظام سانكين كوتاي (Sankin-kōtai)، وجب على الدايميو المجيء إلى بلاط إيدو وفق جدول زمني محدد (عادة مرة واحدة كل عامين). وكان الفصل الجذري للخدم المسلحين عن بقية الشعب وملازمة أولئك المسلحين لمدن القلاع هو المؤسسة الأساسية التي حافظت على سلام توكوغاوا أكثر من 250 عامًا. وكان من شأن هجرة الدايميو الدورية القسرية إلى إيدو وإلزام خدمهم في مدن القلاع أن يبذر بذور تنامي الاستهلاك الحضري والتجارة والإنتاج والنقل خلال فترة توكوغاوا. كانت وظيفة الفلاحين في ظل حكم توكوغاوا تتمثّل أساسًا في تزويد الباكوفو والديميو وخدمهم بالأرز وبغيره من السلع الزراعية الأساسية. وخلال النصف الأول من فترة توكوغاوا، وفقًا لساتو [(843)]، «كان الفلاحون يخضعون لضريبة، على نحو يصفها المثل القائل أنهم ’لن يتمكنوا من العيش ولكنهم لن يموتوا‘، وقد بلغ معدل الضريبة 60 في المئة» من إنتاجهم الزراعي. وفي هذه المرحلة، سُجّل عدد قليل من الأُسر في القرية بوصفهم أصحاب أراضي القرية، وبوصفهم أدعياء استخدام الموارد المشاعية [(844)]. وشغّلت الأُسر الأساسية أو المهيمنة حيازاتها [من الأراضي] باستخدام عمالة عدد كبير من التابعين. واشتمل أولئك التابعون على (1) فوداي (fudai)، أو الموظفين الموروثين، وهُم الذين اشترتهم الأُسرة الجذعية أو الذين كان أسلافهم من الفوداي؛ (2) طبقة من الأشخاص الذين يُدعون ناغو (nago)، أي الذين يؤدون خدمات عمّالية في مقابل حصولهم على مخصَّصات تُؤويهم، وربما تتضمن قطعة أرض صغيرة يستخدمونها لزراعة محاصيل فرعية (الأرز، أمّا الأراضي، فلم تكن في العموم مُدرجة ضمن هذه المخصصات)؛ (3) هوكنين (hōkōnin)، أو الأشخاص الملزمون بالقيام بأعمال السخرة سدادًا لديون كانوا اقترضوها؛ (4) أقارب رئيس الأسرة من درجة أبناء الإخوة والأخوات، أو إخوته وأبناؤه الأصغر سنًا، لأنه في ظل نظام البكورة المعتاد، ليس للأبناء الأصغر سنًا حقٌّ في الأرض [(845)]. ويتحدث سميث عن نظام تعاوني، غير أنه يخضع في واقع الأمر لترتيب هرمي وقسري دقيق، بحيث تكفل فيه الأسرة المعيشية المهيمنة (التي يشار إلى رئيسها باسم أوياكاتا (oyakata)) تعاون تابعيها. هذا وعمد كل شخص إلى أقلمة [تطبيع] هذه التبعيّة واستبطانها من خلال عملية تنشئة اجتماعية طويلة وشاقة منذ طفولته المبكرة. وحتى عندما كان يُصار إلى فصل أسرةٍ ما - كانت في السابق تعتمد اجتماعيًا وقانونيًا على الأوياكاتا - عن الأُسرة الأساسية، وإعطائها حيازة تُسجل باسمها، فما كان يلزم عن ذلك أن تصبح مستقلة؛ على سبيل المثال، يلاحظ سميث [(846)] في حالة الناغو، أنه «في اليوم التالي لتسجيل الناغو كصاحب أرض، يبقى على النحو الذي كان عليه في اليوم

السابق للتسجيل، أي يبقى معتمدًا على الأوياكاتا من أجل السكن، ومن أجل الأرض بوصفه مستأجرًا لها، ومن أجل رأس المال، ومن أجل كل شيء عدا مخصصاته، ويبقى مُلزمًا تجاه الأوياكاتا بموجب الالتزامات المعترف بها في المجتمع». وينسحب هذا التعليق على كثير من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ربما كانوا أقارب دم للأسرة الأساسية [من درجة أبناء الإخوة والأخوات]: فعدد قليل منهم سيُعطى حيازة كبيرة بما يكفي، أو حق الوصول إلى موارد الملكية المشتركة الواسعة بما يكفي، لجعلهم مستقلين عن الأسرة الأساسية. وتشمل الالتزامات الحضور إلى بيت الأسرة الأساسية في المناسبات الاحتفالية أو الدينية وتقديم الخدمة الشخصية فيها.

حتى في مُستهل القرن السابع عشر، اختلفت أنماط حيازة الأراضي بين كيناي ومعظم مناطق اليابان الأخرى [(847)]. كانت كيناي أكثر المناطق المتقدمة تجاريًا وأعلاها كثافة سكانية. وكانت تميل حيازاتها الأنموذجية إلى أن تكون أصغر كثيرًا، وكان هناك عدد الحيازات الكبيرة أقل كثيرًا، وهي التي هيمنت على قرى شمال اليابان أو غيرها من المناطق الأقل تقدمًا من الناحية التجارية. وكان هذا الاختلاف في أنماط حيازة الأراضي مرتبطًا أيضًا باختلاف في نمط اعتماد المزارعين الفعليين على أصحاب الأراضي الشرعيين: فأعداد الفلاحين التابعين في كيناي كانوا مستأجرين بموجب عقود إيجار أكثر منهم ناغو أو فوداي أو هوكونين بموجب أعمال سخرة طويلة الأمد. ومع تقدم التتجير، اتجهت مناطق أخرى نحو الاقتراب من النمط المُلاحَظ في كيناي، ولكن نِسب اقترابهم كانت متفاوتة وبطيئة في معظم المناطق.

أدت مطالب مدن القلاع في دايميو وإيدو، التي هي مقر الباكوفو، وجهد التجار والمنتجين الحِرفيين، بداية في مدن القلاع والموانئ الرئيسة ثم في القرى، إلى نمو هائل في التجارة والإنتاج الموجَّه إلى السوق [(848)].

كان المنتوجان الرئيسان اللذان أدّيا إلى التحول في الزراعة هما القطن وتربية دودة القزّ، يليهما السُّكر. والمنتوجات هذه كلها، وتقنيات إنتاجها، جيء بها من الخارج، خصوصًا من الصين. ولكن بحلول أواخر عهد توكوغاوا، كانت اليابان تنتج ما يكفي تلبية حاجاتها. ثم أصبح خيط الحرير أهم الصادرات اليابانية لبعض الوقت بعد تسنّم ميجي سدة الحكم [(849)]. وجرى تكييف المؤسسات اليابانية لتتمكن من التعلم من البلدان ذات التكنولوجيا المتفوقة، وظلت الصين، لفترة طويلة، مصدرًا رئيسًا للأفكار المتعلقة بالحُكم، فضلًا عن كونها مصدرًا للمنتوجات وطرق إنتاجها [(850)]. وعلى غرار الحال مع استيراد المنتوجات، كذلك كانت الحال مع أساليب الإنتاج، إذ بدأ اليابانيون يقلدون الصينيين، ولكنهم أدخلوا التحسين على تلك الأساليب من خلال تجاربهم الخاصة [(851)].

كان إنتاج الأرز هو العمود الفقري للزراعة اليابانية في أوائل عهد توكوغاوا. ولم تنتشر زراعة المحاصيل الأخرى إلّا بالتدريج، كما كانت حال نبتة النيلة الصبغية والقطن وأشجار التوت، لتغذية دودة القزّ، وقصب السكر، وذلك في المناطق التي تتلاءم بيئتها مع هذه المحاصيل. ونُشرت الأطروحات الزراعية التي توصي بالممارسات الزراعة، والمناطق المناخية، وطبيعة الأسمدة وكمياتها الملائمة لكل محصول. وفي فترة مبكرة من عهد توكوغاوا، كانت الأسمدة في الأغلب منتوجات الغابة التي تُستكمل بسماد الغائط البشري. ولا تملك اليابان من الثروة الحيوانية سوى النزر اليسير، شأنها في ذلك شأن الصين، ولذلك لم يشكل جانبًا كبيرًا من مُدخَلات الأسمدة. ومع ذلك، فمع ازدياد الطلب على روث الحيوانات زيادة تجاوزت العرض منه، بسبب التوسع في الزراعة واستنفاد الأعشاب أو النفايات الحرجية المستخدمة كأسمدة، انتشر استخدام الأسمدة التجارية، ولا سيما في المناطق ذات المحاصيل المتنوعة. وأصبحت الأسماك المجففة، وطحين بذور القطن، وسماد الغائط البشري هي الأسمدة المهيمنة في هذه المناطق المتقدمة تجاريًا. ولم أقع على أي تقديرات بشأن زيادة إنتاجية الأراضي أو العمالة في اليابان ككل، بوصفها ناجمة عن الزراعة المزدوجة، أو استخدام الأسمدة التجارية، أو تنويع المحاصيل، وإن يكن سميث [(852)] قد أورد نتائج بحثية تخصُّ بعض الحيازات الفردية؛ ففي كيناي، حققت غلات الأرز من حيازة فردية زيادة بنسبة 75 في المئة في الفترة الممتدة بين أوائل القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. وفي حيازة فردية أخرى، وهذه المرة في مقاطعة آكي جنوب غرب اليابان، ارتفعت غلة الأرز بنسبة 100 في المئة في الفترة الممتدة بين عامي 1787 و 1888. فكيناي كانت في الأصل منطقة مُتَجَّرة تتجيرًا كبيرًا في أوائل القرن السادس عشر. لكن آكي تقع ضمن منطقة متخلفة نسبيًا، وربما بدأت آثار التتجير في وقت لاحق في تلك المقاطعة. لذلك، من غير المُسَوَّغ لنا إضافة الزيادة في الإنتاجية في الحيازتين المعنيتين على مدى الـ 250 عامًا.

عَمَد نظام حكم توكوغاوا إلى تشجيع التجارة والإنتاج التجاري وتثبيطهما في آن معًا. فكان من شأن إغلاق جميع الموانئ، باستثناء ميناء ناغازاكي، أمام التجارة الخارجية ومنع جميع الغربيين من دخول اليابان، باستثناء الهولنديين، أن يعمل بقوة على إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. علاوة على ذلك، اتبع نظام حكم توكوغاوا السياسة المركنتيلية الاحتكارية أو الاحتكارية الشرائية نفسها التي انتهجتها شركة الهند الشرقية الهولندية، والشركات الأوروبية الأخرى المرخصة من حكوماتها، لتتوسع وتُثري نفسها، وبالتالي تُثري دولها؛ ففي عام 1637، طردت اليابان جميع التجار الأوروبيين باستثناء الهولنديين الذين قصَرت وجودهم على جزيرة ديشيما قبالة ساحل ناغازاكي. وكانت غرفة تجارة ناغازاكي تقوّم السلع التي يستوردها الهولنديون وتثبّت

الأسعار وفقًا لذلك، ما أدى إلى انخفاض ربحية الهولنديين، ولكنه خفض لليابانيين أسعار السلع المستوردة. وكان هذا الوضع في اليابان يتناقض بشدة مع الوضع في الهند، حيث منح الحكامُ امتيازات للشركات الأوروبية في ما يتعلق بالرسوم الجمركية، بل أعفوهم في كثير من الأحيان من دفع الرسوم الداخلية أيضًا، ما وضعهم في موقع متميز مقارنة بالتجار الهنود والتجار الآسيويين الآخرين [(853)]. بعد تسلّم ميجي الحكم، وفور أن تمكنت الحكومة اليابانية من التخلص من المعاهدات غير المتكافئة مع القوى الغربية، اعتمدت سياسة ضبط التجارة اليابانية مع الدول الأجنبية ضبطًا مُحكمًا، ويمكن اعتبار هذه إحدى التركات الرئيسة الموروثة من عهد ايدو.

خلال تلك الفترة، حاول كثير من الدايميو ومن مسؤولي الباكوفو والهان الرسميين، وأثرياء المزارعين أو المعلمين، اكتساب معرفة الصينيين والبرابرة المتغطرسين من الغرب، في حين التزموا باستراتيجية كبح جماح الأجانب. وأفرزت مطالب مؤسسة الباكوفو في إيدو أزمات مالية للباكوفو ولكثير من الدايميو. ومنح كلٌّ من الباكوفو والدايميو حقوقًا احتكارية لروابط التجار (ناكاما)، ويتمثّل جانب من سبب ذلك في السيطرة على اتجاه التجارة ويتمثّل جانب آخر في الحصول على عائدات في مقابل تلك الامتيازات. وعملت المنافسة على دفع التجارة والإنتاج في اتجاهات لم تُطبق فيها قيود نقابة التجار تلك، بل شجعت على عملية تصنيع أوليَّة في المناطق الريفية [(854)]. عندما ثبت أن قيود النقابة أو احتكارات الدايميو مكلفة للغاية، عمد الباكوفو إلى إزالتها. وكان من شأن هذه العملية أن دفعت إلى مزيد من التتجير والابتكارات التدريجية ومراكمتها. ويتمثّل أحد مؤشرات درجة التتجير في النسبة المئوية لحصّة المحاصيل النقدية من القيمة الإجمالية للناتج الزراعي؛ ففي عام 1877، وقبل أن تطلق إصلاحات ميجي عملية التصنيع، تراوحت نسبة المحاصيل النقدية في المناطق الرئيسة السبع في اليابان بين 10.2 في المئة في كيوشو و25.8 في المئة في كيناي و26.8 في المئة في توسان [(855)]، وبلغت النسبة في المناطق السبع مجتمعة 17 في المئة. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، أصبحت اليابان منطقة حضرية نسبيًا، فكان يعيش نحو 10 في المئة من السكان في بلدات يصل تعداد سكانها إلى 5 آلاف أو أكثر، وضمَّت إيدو وحدها مليون نسمة وأصبحت أكبر عاصمة في العالم، وكان عدد سكان المدن الحضرية الثلاث إيدو وأوساكا وكيوتو معًا ما يقرب من مليوني شخص. وكان من شأن نمو المدن والبلدات، ومتطلبات الإلمام بالقراءة والكتابة التي يتعين على المسؤولين في القرية الوفاء بها بسبب واجباتهم في حفظ السجلات والمدفوعات الضريبية والحفاظ على القانون والنظام، وإثراء التجار والفلاحين والحرفيين ذوي الميول الريادية، كل ذلك أدى إلى تنامي محو الأمّية [(856)]. وتلبيةً للطلب على الكتب وغيرها من المواد المطبوعة، كان ثمة

نمو مطرد في أعداد دور النشر، إذ بحلول القرن التاسع عشر في اليابان في عهد توكوغاوا، قُدِّر أنه كان هناك 494 دار نشر في كيوتو، و504 دور في أوساكا، و917 دارًا في إيدو [857].

يُبين سميث كيف تغيّر المجتمع الهرمي الصارم في الجزء الأول من فترة إيدو تغيرًا جذريًا نحو شبكة تُحدِّد فيها التبادلاتُ التجارية أغلب العلاقات الاجتماعية. لكنه يورد أيضًا أنه حتى في أواخر القرن الثامن عشر وما بعده، كان الآباء يبيعون الأطفال ليتبنّاهم الأغنياء، ويدخلون في عقد يخدم بموجبه أبناؤهم الأسرة المُتبَنّية حتى سن متأخرة [858]. وكنا رأينا آنفًا كيف عجزت التغييرات في الوضع القانوني للخدم والفلاحين المستعبَدين بالسخرة، في كثير من الأحيان، عن تخليصهم من الاعتماد الاجتماعي والاقتصادي على كبار أصحاب الأراضي. وهكذا أخفقت عملية التتجير في توفير حرية اختيار حقيقية لأعداد كبيرة من الفلاحين اليابانيين [859]. ولا شك في أن عملية التتجير في أواخر فترة إيدو أثْرَت التجار وكوّنت فئة من المهنيين المُلمِّين بالقراءة والكتابة، مُدركة التقدم الذي أحرزته الدول الغربية في التكنولوجيا والعلوم والفنون العسكرية، على الرغم من الطبيعة شبه المغلقة للاقتصاد الياباني في الفترة الممتدة بين عامي 1640 و1853. غير أن مكاسب أغلبية اليابانيين من هذه العملية، من حيث الحرية الأكبر أو مستويات المعيشة الأعلى، تبقى مسألة إشكالية نوعًا ما.

انطوت عملية التتجير السريع على تكلفتها الخاصة، فكان أن نحا توزيعُ ملكية الأراضي نحو أن يصبح أكثر تفاوتًا بمرور الوقت، مع أن تصير نسبة من الحيازات أكبر كثيرًا نسبةً هامشية، بمعنى أن أصحابها لم يتمكنوا من كسب عيشهم من دون أن يستكملوا دخلهم الزراعي بعمل في حقول الآخرين أو بعمل غير زراعي. كما أنه كان ثمة نمو في الحيازات الكبيرة جدًا، وكان يعمل في هذه الأخيرة مستأجِرون لقاء بدلات إيجار باهظة، لأن كثيرين من الفلاحين اختُزِلوا إلى حالة انعدمت فيها ملكيتهم للأرض. غير أن العمل الزراعي ظلّ كثيف العمالة [860]. إذ اكتسب الفلاحون، على ما يبدو، الحرية لأن التزاماتهم كخدم موروثين أو ناغو أو هوكونين اضمحلت. ولكن من المهم أن نلاحظ أن في وقت تأخر حتى عام 1801-1820، كان هناك هوكونين مستعبدون حتى خمسة عشر عامًا، وأن استعباد المَدينين كان ثقيلًا جدًا بحيث لم يتلق عُمال السخرة هؤلاء سوى عُشر أجور العمال المستعبَدين لمدة عام واحد [861]. علاوة على ذلك، وكما أشرت آنفًا، فإن صعود الفلاحين التابعين إلى مكانة أصحاب الأراضي القانونيين لم يخلصهم بالضرورة من الاعتماد الاجتماعي والاقتصادي على أصحاب الحيازات الكبيرة. عندما أُصلِحت الحيازات الاسترقاقية العرفية، بعد إصلاحات ميجي، استغل كبار أصحاب الأراضي الوضع لرفع بدلات إيجار أراضيهم. ومن المرجح أن يكون المثال التالي الذي اقتبسه سميث [862] أنموذجيًا تمامًا: بين

عامي 1872 و1920، عمد واحد من الأوياكاتا في شمال اليابان، على سبيل المثال، إلى تخفيف خدمات اليد العاملة لتُستبدل بمدفوعات نقدية لنحو نصف الناغو الذين لديه: وقد عوّض فقدان العمالة الناجم عن ذلك، والذي حصل منه على تعويض نقدي، من خلال زيادة خدمات العمل على من تبقى من الناغو!

كثيرًا ما كانت تُنقل ممارسات نظام حكم توكوغاوا إلى كيان اليابان السياسي الآخذ في التصنيع، ما أتاح الوسائل التي تُمَكّن العناصر العسكرية الإقطاعية من تحقيق غاياتها [(863)].

كان توزيع ملكية الأراضي في نهاية حكم توكوغاوا أكثر تركزًا ممّا كان عليه في بدايته، بل بات من المؤكد تقريبًا أن توزيع الاستهلاك أصبح أكثر تفاوتًا [(864)]. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر، تراجعت أسعار الأرز مقارنة بأسعار الكماليات، كالأقمشة الحريرية وغيرها من السلع غير الزراعية والمحاصيل النقدية. وتسبب هذا التراجع في حدوث أزمة في موارد الباكوفو المالية لأن الضرائب كانت تُحسَب وتُجمَع بكميات الأرز ثم تُباع من خلال سماسرة الأرز من أجل دفع نفقات الباكوفو. ويرجع جانب من هذا التراجع إلى كون أسعار الأرز مسيطرًا عليها، خلافًا لأسعار السلع المنافسة. وكان ذلك يحدث عندما يُصار إلى حثّ الفلاحين بطرق شتى، بما في ذلك تهديدهم بالعقوبة التي من ضمنها السجن والطرد من القرية (التي وفرت لهم الحقوق القانونية التي تتمتع بها الأسرة)، ليكدحوا وينتجوا أكبر قدر ممكن من الأرز. كما تأثر السعر النسبي للأرز سلبًا بسبب ارتفاع أسعار المحاصيل النقدية أو المنتوجات المنافسة بفعل الاحتكارات المذكورة آنفًا. ولكن ينبغي أن يُعزى جزءٌ من تفسير الانخفاض النسبي في سعر الأرز إلى طرف الطلب. ومن شأن انتقال الدخول إلى الأناس الأكثر ثراءً أن يعني أنهم يمكن أن يستهلكوا كماليات أكثر، في حين أن الأرز والحبوب الأخرى الأدنى منزلة لا تزال تمثل الجزء الأكبر من إنفاق الفلاحين الفقراء والعمال الذين لا يملكون أرضًا، وقد أثّر انتقال الدخول بعيدًا عنهم على أسعار الأرز سلبًا. (ولم تؤدِ المحاولات المتكررة من جانب الباكوفو لاستعادة التوازن بين أسعار الأرز والأسعار الأخرى إلى نتائج دائمة) [(865)].

خلافًا لبعض الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بشأن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في اليابان قبل ميجي، والتي ادعاها هانلي وياماموروا [(866)] يُبيِّن ياماموروا [(867)] أنه حتى رجال الراية [(868)] في عهد توكوغاوا، وهم مجموعة متميزة جدًا من الناس (من خدم ومسؤولين لدى الحُكام المركزيين)، عانوا تراجعًا مطردًا في الخصوبة؛ فهذا بدوره نتج من اضمحلال فرص الحراك الاقتصادي والاجتماعي لا من توسُّع الدخول. أمّا بالنسبة إلى الفقراء الذين يملكون قليلًا من الأراضي أو غيرها من الموارد، فأصبحت الديكاسيغي (dekasegi)، أو الهجرة الداخلية بحثًا عن العمل المأجور،

وسيلة للبقاء في قيد الحياة، وكان هذا الحراك سببًا رئيسًا لانفصال الأزواج فترات طويلة، والولادات المتباعدة تباعدًا كبيرًا، والخصوبة المتدنية [(869)].

كان هناك فروق ذات دلالة في معدلات الخصوبة [(870)] وأنماطها بين المناطق الكبرى الثلاث في اليابان: الشمال الشرقي، والمنطقة الوسطى (التي تضم كيناي وكانتو، والمنطقة المحيطة بإيدو)، والجنوب الغربي [(871)]. في الشمال الشرقي، كان السنّ عند الزواج متدنيًا: نحو سن الـ 22 للرجال وسن الـ 17 للنساء. غير أن كثيرًا من النساء التحقن بالخدمة (ديكاسيغي) بعد الزواج مباشرة، فكانت الخصوبة الزوجية منخفضة، وانخفض عدد السكان في هذه المنطقة الكبرى. أمّا في المنطقة الكبرى الوسطى، فالتحقت نسبة كبيرة من الرجال والنساء بالخدمة، لكنهم فعلوا ذلك قبل الزواج. وكان متوسط العمر عند الزواج يميل إلى أن يكون في أواخر العشرينيات للرجال، وأوائل العشرينيات للنساء. وكانت الخصوبة الزوجية هناك أعلى منها في الشمال الشرقي، وبقي عدد السكان ثابتًا: «كانت عائلات كثيرة في الشرائح الدنيا [من المجتمع] غير قادرة على إنجاب ما يكفي من الأطفال لتتمكن من تجنب اندثار السلالة» [(872)]. أمّا الجنوب الغربي، فشهد أعلى معدلات النمو السكاني خلال الفترة 1721-1846، حين ازداد عدد سكان مقاطعات هوكوريكو وسانين وسانيو وشيكوكو بنسبة 50 في المئة [(873)]. كما أن السن عند الزواج في الجنوب الغربي أيضًا كانت مرتفعة نسبيًا (حوالى 25 عامًا) غير أن الولادات خارج إطار الزواج كانت شائعة، وكان هناك موقف أكثر تراخيًا إزاء المساكنة [أي المعاشرة من دون زواج] والطلاق مقارنة بالمنطقتين الأخريين [(874)].

كاد مجموع السكان في اليابان أن يبقى كما هو بفعل اختلاف الاتجاهات في المناطق الكبرى الثلاث؛ ففي المنطقة الوسطى، كانت الغلبة التي تتمتع بها المدن تميل إلى التسبب بارتفاع معدل الوفيات، الذي كان يُعوَّض جزئيًا بهجرة الناس من داخل المنطقة ومن المقاطعات الشمالية الشرقية الأكثر فقرًا. وهناك بعض الأدلة على وجود تحيز ضد إناث الأطفال في معدلات المواليد في المنطقتين الشمالية الشرقية والوسطى. ويجب اعتبار أن جانبًا كبيرًا من الخصوبة المنخفضة في شمال شرق البلاد قسرية، وذلك أن الديكاسيغي كان مساهمًا رئيسًا في هذه النتيجة. وعلاوة على ذلك، كان شيوع الديكاسيغي بين المستأجرين (رجالًا ونساءً) أكثر منه بين ملّاك العقارات بكثير [(875)].

يضاف إلى ذلك أنه ربما يُعزى جانب من الركود السكاني إلى المجاعات؛ إذ نزلت باليابان مجاعات عدة في القرن الثامن عشر، كانت الكبرى منها بين عامَي 1732و1733 (مجاعة كيوهو) وبين عامَي 1755 و1756 (مجاعة هوريكي) وبين عامَي 1783 و1786 (مجاعة تيمي). وكانت التغيرات البيئية، الناجمة عن الإكراه على زيادة الإنتاج والتنويع في الزراعة تنويعًا يعتمد

المحاصيل النقدية، من الأسباب المساهِمة في ندرة الأغذية والمجاعات؛ ففي ملكية هوشينهو العقارية في الشمال الشرقي، على سبيل المثال، كان على الفلاحين التحول إلى المحاصيل النقدية، من قبيل فول الصويا، وإزالة الغابات لتوسيع الإنتاج. وأفضى ذلك إلى زيادة أعداد الخنازير البرية. وعندما تلفت المحاصيل في عام 1749، اضطر الناس إلى التنافس مع الخنازير البرية على النباتات الدرنيَّة، وغيرها من المواد الغذائية، حتى إن الخنازير انتقلت إلى مدينة القلعة وهاجمت الناس [(876)]. ولقي ما يقدَّر بـ 10 في المئة من سكان هوشينهو مصرعهم في المجاعة الناجمة، ثم وقعت في القرن التاسع عشر مجاعة تيمبو بين عامَي 1833 و1838. وسببت هذه السلسلة من المجاعات، ومعها التأثير المتزايد للتقلبات في أسعار السلع الأساسية، كثيرًا من انتفاضات الفلاحين، والتي كان يقودها في الأغلب ذوو الرتب الدنيا من الساموراي، الذين تأثرت مستويات معيشتهم بشدة أيضًا بفعل انخفاض القوة الشرائية لرواتبهم من الأرز. وكثيرًا ما كانت هذه الرواتب تُدفع متأخرة لأن كثيرين من الدايميو كانوا مفلسين ماليًا، ولم يتمكنوا من الاستمرار إلّا بمساعدة القروض التي يقدمها التجار والمصرفيون الأغنياء [(877)]. وكانت إحدى أخطر الانتفاضات تلك التي قادها أوشيو هيهاشيرو - وهو باحث ومسؤول صغير في سلك الشرطة - في أوساكا، قلب الشبكة المالية والتجارية في اليابان في عهد توكوغاوا [(878)].

لجأ الناس، خلال أوقات ندرة الغذاء أو المجاعة، إلى نيل المساعدة من جماعات المساعدة الذاتية (Kō)، أو إلى تلقّي الصَّدقة من جيران أكثر ازدهارًا، أو إلى الحصول على القروض من الباكوفو أو الدايميو، وهي القروض التي كانت تُعطى لهم من صندوق ضريبة أراضي الفلاحين، وبفائدة قدرها 30 في المئة، على أن تسدَّد خلال فترة محددة [(879)]. ولم يكن لدى توكوغاوا سياسة تشبه سياسة الاحتفاظ بصوامع الحبوب المعتادة في عهد عظماء أباطرة الصين.

التطورات في عهد ميجي

لم يكن انهيار نظام حكم توكوغاوا في الفترة 1867-1868 أمرًا مفاجئًا؛ إذ تصدى له الدايميو المنشقون الأقوياء تشوشو، وساتسوما، وتوسا، وهيزن على مدى أعوام، إن لم يكن على مدى عقود [(880)]، في عملية معقدة ومضطربة، أدى فيها رأس المال التجاري والدايميو والساموراي الساخطون أدوارًا داعمة. وكانت الشرارة الحاسمة التي أشعلت برميل البارود الذي نسف نظام حكم توكوغاوا تتمثّل في تحطيم أبواب اليابان الموصدة بقصفٍ لإيدو نفّذه العميد البحري بيري (Perry)، وتوقيع أول معاهدة غير متكافئة مع قوة غربية متمثلة في الولايات المتحدة في عام 1858. ولكن الدايميو في المناطق الجنوبية الغربية من اليابان كانوا على بيّنة من قوة الدول

الغربية منذ فترة طويلة. وحاول بعض رجال الدولة والعلماء لديهم أن ينشروا العِلم الهولندي، فتُرجم كثير من الكتب المهمة، من الهولندية إلى اليابانية، عن التقدم العلمي، وشملت هذه كتاب فيزاليوس في «التشريح» (تُرجم في عام 1774)، ونظرية كوبرنيكوس (في عام 1798)، ونظرية نيوتن (في عام 1798)، وهلمَّ جرّا [(881)]. وأُعجب رثرفورد ألكوك، أول قنصل بريطاني في اليابان، بإبداع الحِرفيين اليابانيين وحرصهم على تعلم التكنولوجيا الغربية الجديدة [(882)]. ومنذ أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر، أصبح الدايميو ومستشاروهم قلقين جدًا من توغلات القوات البريطانية وغيرها من القوى الأجنبية في المياه اليابانية. وبعدها بدأوا يستوردون الفنيين والآلات من بريطانيا ودول أوروبية أخرى لإنشاء الأفران العاكسة ومسابك الحديد، ولتصنيع المدافع، وذلك تقليدًا منهم للنماذج الغربية المتقدمة.

كان جانب كبير من التصنيع المبكر في ظل نظام حكم ميجي مدفوعًا باعتبارات عسكرية واستراتيجية. وكان رجال الدولة الذين يوجهون إصلاحات ميجي يُدركون أنه إن لم يتمكنوا من منافسة البرابرة وفق شروطهم، فسوف تواجه اليابان مصير الصين نفسه، بحيث يدوس البرابرة على جسدها المطروح أرضًا [(883)]. واعتبر القادة اليابانيون أن السبيل الوحيد للتخلّص من المعاهدات المهينة وغير المتكافئة التي فُرضت عليهم منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، ولمنافسة القوى الغربية بشكل فعال، هو «إثراء الأمة وتقوية الجيش» [(884)]. وممّا يُؤسف له أن هذا الاقتناع أصبح متأصلًا في أذهان البيروقراطيين الإصلاحيين والقادة العسكريين، وألقت بظلالها الإمبريالية على سياسة اليابان الخارجية والمحلية على السواء. وبعد فترة وجيزة من بدء الإصلاحات مباشرة، أراد بعض القادة القيام بحملة ضد كوريا؛ وعندما دحض القادة الأكثر حذرًا ذلك المخطط، كان يجب إرضاء القادة الأشد عدوانية بحملة عقابية ضد فورموزا، على أساس أن بعض رجال القبائل من فورموزا قتل بعض الصيادين اليابانيين [(885)]. وبموجب دستور عام 1889، حُرِّرَت السلطات العسكرية بشكل أو بآخر من السيطرة المدنية: حيث ستكون السلطات العسكرية مسؤولة مباشرة أمام الإمبراطور من دون المرور عبر رئيس الوزراء [(886)]. وكان القادة العسكريون عازمين على توسيع ممتلكات اليابان الخارجية وسيلةً لأمرين اثنين، الدفاع ضد القوى الإمبريالية الأجنبية وبناء اقتصاد اليابان. وكانت اليابان تعاني نقصًا في الفحم وخامات الحديد والمعادن مقارنة بمعظم الدول الإمبريالية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن انكماش السوق المحلية بسبب الفلاحين الذين يعانون الفقر كان يعني أن الصناعات اليابانية مضطرة إلى غزو الأسواق الأجنبية، وغذت هذه الاعتبارات أيضًا الطموحات الإمبريالية اليابانية.

حاول البرلمان الياباني، الذي يسيطر عليه المدنيون من وقت إلى آخر، وقف توسع الجيش والبحرية اليابانيين توسعًا متهورًا، ولكن، بعد وقفة وجيزة على أكثر تقدير، تواصل الاندفاع نحو التوسع [(887)]. وبعد أن أوقعت اليابان الهزيمة بالصين في عام 1895، سيطرت على فورموزا، فضلًا عن تلقّيها تعويضًا ضخمًا. واستخدم اليابانيون هذا التعويض، ومعه زيادة الضرائب، من أجل التحضير للحرب ضد روسيا، إذ كانوا ينظرون إلى التوسع الروسي في الشرق الأقصى باعتباره تهديدًا مباشرًا لأمن اليابان. واستولت اليابان على شبه جزيرة لياونينغ في إثر انتصارها على روسيا في الحرب الروسية - اليابانية في عام 1905. وبعد فترة وجيزة من هذا الانتصار، ضمَّت اليابانُ كوريا رسميًا. وبدلًا من أن يؤدي استيلاءُ اليابانيين على المستعمرات في البر الآسيوي الرئيس إلى تضاؤل قلقهم إزاء أمنهم، أدى إلى زيادته، ما دفع كلًّا من الجيش والقوة البحرية إلى مطالبة الخزانة العامة بمزيد من الموارد من أجل التوسع [(888)]. وكانت النفقات العسكرية قد تضاعفت مسبقًا بين عامي 1896 و1903، وبلغت في المتوسط 40 في المئة من الميزانية الوطنية [(889)]. ونظرًا إلى تزايد رسوم الفائدة على قروض اليابان الخارجية والمحلية، وعدم القدرة على الوفاء ببعض الالتزامات المحلية، على الرغم من تدابير الطوارئ، كان المجلس التشريعي، قبل فترة وجيزة من الحرب العالمية الأولى، قادرًا على خفض الطلب العسكري على الميزانية الوطنية.

غير أن سعي اليابان إلى الأمن القومي ودافعها إلى التنمية الصناعية كوسيلة لتعزيز الأمن استمر قائمًا ودفعها إلى طريق النزعة العسكرية العدوانية. وسوف أوجز ذلك التطور وانعكاساته على ضحايا العدوان الياباني الصينيين وغيرهم في الفصل العشرين، وأدرس أيضًا الوفيات الناجمة عن حرب اليابان في آسيا والمحيط الهادئ في هذا السياق. وهنا سنأخذ في الاعتبار الخسائر الفادحة لشعب اليابان التي تسبب بها العسكريون اليابانيون.

على الرغم من الخطوات السريعة التي حققتها اليابان الإمبريالية في تطوير الصناعات، فإن استنزاف مواردها في التحضيرات العسكرية لم يترك كثيرًا لتحسين مستوى معيشة الناس العاديين؛ ففي بداية حرب المحيط الهادئ، كان 50 في المئة من العمال لا يزالون منخرطين في إطعام سكان البلاد، وكان لا يزال على اليابان أن تستورد 20 في المئة من حاجاتها من مستعمراتها في فورموزا وكوريا [(890)]. وتحسن مستوى المعيشة البيولوجي في اليابان بسبب النمو في معدل دخل الفرد مع بعض التحسن في التغذية، غير أن ذلك حدث ببطء بين الحربين العالميتين. ووفقًا للبيانات التي قدمها موسك [(891)]، لم يرتفع المؤشر الغذائي للفرد الياباني العادي إلّا من 118.2 إلى 118.7 بين الفترتين الممتدتين بين عامي 1921 و1930 وعامي 1931 و1940. وارتفع متوسط طول المجندين العسكريين من 157.2 سم في

الفترة بين عامي 1900 و1904 إلى 159.1 سم في الفترة بين عامي 1920 و1924 ثم إلى 160.3 سم في الفترة بين عامي 1935 و1939.

كما في حالة الدول الإمبريالية الأخرى، مثل بريطانيا وألمانيا، أدت عناية الحُكام بصحة المجندين في الجيش إلى اعتماد تدابير الرفاه الاجتماعي، كتزويد رعاية صحية أفضل وأوسع نطاقًا، وإلى إدخال درجة من المساواة في مثل هذا التزويد. وفي عام 1936، «أعلن المكتب الطبي للجيش أن عدد الرجال الذين فشلوا في تدريبات التجنيد البدنية ارتفع من 25 في المئة في الفترة بين عامي 1922 و1926 إلى 35 في المئة خلال الفترة بين عامي 1927 و1932 وإلى 40 في المئة في عام 1935» [(892)]. وبعد ذلك مباشرة، أعلنت الحكومة عن سياسات الرفاه من قبيل نظام التأمين الصحي الوطني، تحت سيطرة الجمعيات التعاونيات. إلا أن تدابير الرفاه الاجتماعي هذه لا يمكنها وحدها أن تزيد من الموارد المتاحة للاستهلاك، وبخاصة بعد أن خاضت اليابان حربها في المحيط الهادئ. وفي عام 1941 خلف الغذاءُ المتاح الفردَ الياباني بالكاد فوق الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للعيش. وفي عام 1943، اقتطعت الحكومة ما يقرب من 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية نفقات الحرب، ولم تُبقِ سوى 40 في المئة من أجل الإنفاق الاستهلاكي، بما في ذلك الضرائب [(893)]. بحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت اليابان قد دُمِّرت تمامًا بفعل قصف الحلفاء، بما في ذلك القنبلتين الذريتين اللتين أحالتا هيروشيما وناغازاكي إلى صحارى مُشعَّة، وبفعل خسارة أكثر أجيالها نشاطًا في حروبها الخارجية. فقد قُتل في حرب المحيط الهادئ ما يقدر بثلاثة ملايين ياباني [(894)].

إن صعود اليابان كقوة رأسمالية عالمية بين عامي 1868 و1941 يُبيِّن بشكل مُركَّز مزيجًا من الدافع إلى الثروة والسلطة وأيديولوجية المهمة الحضارية شهدناه في حالة القوى الرأسمالية الرئيسية الأخرى في أوروبا وأميركا الشمالية. وقد نشرت الطبقة الحاكمة اليابانية شعار استحداث «مجال رخاء مشترك لمنطقة آسيا الكبرى» حتى عندما ارتكبت فظائع تفوق التصور بحقّ الشعوب المحتلة وبخاصة الصينيين.

إذا نظرنا إلى الوراء إلى تاريخ اليابان في عهد توكوغاوا، يمكننا أن نرى أنه منذ القرن الثامن عشر جرى تتجير الكثير من جوانب اقتصادها على وجه السرعة، واستُوردت التقنيات الجديدة وجرى تكييفها وفق متطلبات البلد. كما لفظت طبقتها الحاكمة، التي كانت قومية بشكل حادّ. وتطورت طبقة من التجار والمزارعين الأغنياء في ثنايا مجتمع ذي هرمية صارمة. ولكن الفلاحين ظلوا يرزحون لدرجة عالية من الخضوع. وقد اكتسب بعضهم قدرًا من الحرية، غير أن ذلك كان في كثير من الأحيان على حساب فقدان حقهم العُرفي في الحصول على الأرض بوصفها مصدر عمالة ورزق. وقد عمدت

إصلاحات ميجي إلى تحرير الفلاحين بشكل قانوني من بعض الواجبات المفروضة عليهم بحكم السُّخرة، ولكن بمنح هذه الإصلاحات حقوق مُلكية غير مقيدة، بما في ذلك حقوق البيع القانونية، لعدد قليل من أصحاب الأراضي، فاقم مشكلة الذين لا يملكون أراضي، ومكَّن مُلاك الأراضي من زيادة نصيبهم من إنتاج الأراضي المستأجرة إلى 60 أو 70 في المئة (895). ولكن، كما ذكرت آنفًا، حتى بحلول عشية الحرب العالمية الثانية، اعتمد 50 في المئة من سكان اليابان على الزراعة لكسب رزقهم.

في ظل الأوضاع هذه، كان من المستبعد جدًا أن يكون السكان العاديون متمتعين بمستوى معيشي رفيع في نهاية عهد توكوغاوا، على الرغم من الادعاءات المناقضة التي أوردتها سوزان هانلي (896)؛ فبحسب ما بيَّن ياسوبا (897) في نقده هانلي (898) كان العمال اليابانيون في معامل الغزل في القرن التاسع عشر يتقاضون أجورًا أقل من أجور عمال النسيج الهنود والصينيين في ذلك الوقت. وبما أن أجور عمال النسيج في الصين والهند واليابان كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأرباح صغار الفلاحين أو العمال الزراعيين، لم يكن من المحتمل أن يحصل عموم الفلاحين اليابانيين على أكثر ممّا كان يحصل عليه الفلاحون الهنود والصينيون آنذاك. ويجب علينا أن نتذكر، في هذه المناسبة، أن الهند عانت خفض التصنيع أكثر من ستين عامًا منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر (899).

مع حرص الحكام والعلماء التقدميين في أواخر عهد توكوغاوا على تَعَلُّم علوم الأجانب وتقنياتهم، التي كان من شأنها أن تجعل الأمة أقوى عسكريًا واقتصاديًا، فإنهم كانوا متأخرين نوعًا ما في إدخال اللقاح ضد الجدري، على الرغم من أن الجدري ربما كان أهم سبب منفرد في الوفيات بين الأطفال (900). وأُخضع للقاح في البداية جماعات مختارة، مثل الإينو، وسكان المعابد، وذلك منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. ويعود الفضل في تقليص معدل وفيات الرُّضَّع إلى 150 بحلول أوائل عشرينيات القرن العشرين إلى الانتشار التدريجي لذلك اللقاح منذ ذلك الحين (901). من المؤكَّد أن الإخفاق في خفض تلك النسبة أكثر، حتى ذلك التاريخ، كان مرتبطًا بأولويات الطبقة الحاكمة اليابانية التي كانت عازمة على الفوز في المنافسة الإمبريالية بدلًا من رفع مستوى المعيشة في جميع الأنحاء. ومن المعتاد في التواريخ السائدة أنها بالكاد تتناول مسائل مستوى معيشة اليابانيين الفعلي في فترة ما قبل الحرب (902).

كانت اليابان، مع كل براعتها العسكرية، بلدًا فقيرًا نوعًا ما في الثلاثينيات من القرن الماضي، مع عمر متوقع منخفض. (حتى الفترة ما بين عامي 1920 و1925، كان متوسط العمر المتوقع للرجال والنساء اليابانيين 42 و43 عامًا، على التوالي) (903). ووضع ستيكل (904) تصنيفًا لأطوال قامات عينات من السكان في 8 دِول متقدِمة (المملكة المتحدة والولايات المتحدة

وفرنسا وهولندا والسويد وألمانيا وأستراليا واليابان) ضمن ما يُسمى مرحلة ما قبل التصنيع، المرحلة الصناعية المبكرة والمرحلة الصناعية المتوسطة، والمرحلة الصناعية المتأخرة. في حالة اليابان، كان من المفترض أن تستمر المرحلة الصناعية المبكرة من عام 1868 إلى عام 1880، وأن تستمر المرحلة الصناعية المتأخرة من عام 1920 إلى عام 1940، في حين أن من المفترض أن تكون المراحل المقابلة في حالة المملكة المتحدة من عام 1720 إلى عام 1760 ومن عام 1830 إلى عام 1870. وكانت أطوال قامات اليابانيين أقل كثيرًا من أطوال قامات جميع أولئك السكان الأوروبيين في جميع المراحل. ووجد ستيكل [(905)] علاقة سلبية قوية بين طول القامة والتحضر، كما وجد أن اليابان كانت أكثر البلدان تحضرًا في مرحلة ما قبل التصنيع: «إن الازدحام والتقلب المرتبطين بالحياة الحضرية يزيدان من فرص التعرض لمسببات الأمراض»، في حين أن «عددًا كبيرًا من الفقراء... يفتقرون إلى الغذاء والكساء والمأوى التي من شأنها أن تزيد من مقاومة المرض». ولكن ثمة مفارقة في الحالة اليابانية؛ إذ على الرغم من أن عمر الياباني كان يختلف عن مثيله في الدول الصناعية المتقدمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن عمر الياباني ذاك كان في الواقع أكثر من نظيره في المملكة المتحدة في معظم المراحل المقابلة [(906)]. فهل كان هذا نتيجة استمرار الترتيب الاجتماعي الذي بموجبه لم يتمكن الفلاحون اليابانيون من العيش ولا سُمح لهم بالموت؟ إن تأثير إخفاق الدولة اليابانية في إنفاق أي أموال كبيرة في الرفاه العام وتأثير تدهور التغذية يمكن تبيُّنهما في تفاقم متوسط العمر المتوقع في الفترة الواقعة بين تسعينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين؛ إذ كان العمر المتوقع للذكور 42.8 عامًا طوال الفترة بين عامي 1891 و1898، وانخفض إلى 42.0 عامًا قبل أن يرتفع إلى 46.92 عامًا في الفترة بين عامي 1935 و1936. وبلغ العمر المتوقع للإناث 44.3 عامًا، و43.20 عامًا، و49.63 عامًا، في الفترات الثلاث المقابلة على التوالي [(907)].

ازدهر في اليابان كلٌّ من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بعد هزيمتها في ما يسميه اليابانيون «حرب المحيط الهادئ» [(908)]. وأدت الإصلاحات الزراعية المُحابية للفلاحين وتركيز جميع الموارد الوطنية في مجالي الإنتاج والبحوث المدنيَّيْن دورًا مهمًا جدًا في هذا التسارع، وكذلك فعلت السياسات المناوئة لأنصار السوق المتشددين - وهي تحديدًا نظام التجارة الخارجية الحِمائي بصورة صارمة، وإغلاق الاقتصاد الوطني في وجه رأس المال الأجنبي.

(826) ينظر، على سبيل المثال:
S. Kuznets, «Present Underdeveloped Countries and Past Growth Patterns,» in: Economic Growth: Rationale, Problems and Cases, Ed. by E. Nelson (Austin: University of Texas Press, 1965; [1960]); reprinted in: S. Kuznets, Economic Growth and Structure: Selected Essays (New York: Norton, 1965).

(827) H. J. Habakkuk and M. M. Postan (eds.), The Cambridge Economic History of Europe, (London: Cambridge University Press, 1965), vol. 6, parts 1 and 2, and P. Mathias and M. M. Postan (eds.), The Cambridge Economic History of Europe, vol. 7: The Industrial Economies (London: Cambridge University Press, 1978), parts 1 and 2.

(828) Kaoru Sugihara: The European Miracle and the East Asian Miracle-Towards a New Global Economic History (1996), at: https://bit.ly/2rUcJJb; «The State and the Industrious Revolution in Tokugawa Japan,» Working Paper no. 02/04, Graduate School of Economics, Osaka University, February 2004; R. Bin Wong: China Transformed: Historical Change and the Limits of European Experience (Ithaca; London: Cornell University Press, 1997); «The Search for European Differences and Domination in the Early Modern World: A View from Asia,» American Historical Review, vol. 107, no. 2 (2002), and K. Pomeranz, The Great Divergence: China, Europe and the Making of the Modern World Economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

(829) R. Brenner and C. Isett, «England's Divergence from China's Yangzi Delta: Property Relations, Microeconomics, and Patterns of Development,» Journal of Asian Studies, vol. 61, no. 2 (2002).

(830) Sugihara, «The State and the Industrious Revolution».

(831) J. De Vries, «Between Purchasing Power and the World of Goods,» in: J. Brewer and R. Porter (eds.), Consumption and the World of Goods (London: Routledge, 1993).

(832) T. Satō, «Tokugawa Villages and Agriculture,» in: Chie Nakane and Shinzaburō Ōishi (eds.), Tokugawa Japan: The Social and Economic Antecedents of Modern Japan (Tokyo: University of Tokyo Press, 1990); E. Sidney Crawcour, «Economic Change in the Nineteenth Century,» in: K. Yamamura (ed.), The Economic Emergence of Modern Japan (London: Cambridge University Press, 1997); Akira Hayami, The Historical Demography of Pre-Modern Japan (Tokyo: University of Tokyo Press, 2001), and Akira Hayami and Satomi Kurosu, «Regional Diversity in Demographic and Preindustrial Japan,» Journal of Japanese Studies, vol. 27, no. 2 (2001).

(833) Hayami and Kurosu, «Regional Diversity».

(834) E. H. Norman, Japan's Emergence as a Modern Society: Political and Economic Problems of the Meiji Period (New York: Institute of Pacific Relations, 1940).

(835) Sugihara, The European Miracle.

(836) Hayami, The Historical Demography, and Hayami and Kurosu, «Regional Diversity».

(837) Susan B. Hanley, Everyday Things in Premodern Japan: The Hidden Legacy of Material Culture (Berkeley: University of California Press, 1997).

(838) C. J. Dunn, Everyday Life in Imperial Japan (New York: Dorset Press, 1969), p. 77, and Stephen Vlastos, Peasant Protests and Uprisings in Tokugawa Japan (Berkeley: University of California Press, 1986).

(839) T. C. Smith, The Agrarian Origins of Modern Japan (Stanford, CA: Stanford University Press, 1959).

(840) واحدها شوغون، وهو اللقب الذي كان يُطلق على الحاكم العسكري (الحاكم الفعلي) لليابان منذ عام 1192 وحتى نهاية عهد إيدو (1868).

(841) Shinzaburō Ōishi, «The Bakuhan System,» in: Chie and Shinzaburō (eds.), Tokugawa Japan.

(842) الساموراي هم المحاربون المكلفون بحفظ الأمن في المقاطعات، ويخضعون للدايميو. (المترجم)

(843) Satō, p. 43.

(844) Smith, chap. 1.

(845) .Ibid., chaps. 1-4

(846) .Ibid., pp. 34-35

(847) .«Ibid., and Satō, «Tokugawa Villages and Agriculture

(848) Smith, The Agrarian Origins; William B. Hauser, Economic Institutional Change in Tokugawa Japan: Ōsaka and the Kinai Cotton Trade (London: Cambridge University Press, 1974); Vlastos, Peasant Protests; Satō, «Tokugawa Villages and Agriculture;» Satoru Nakamura, «The Development of Rural Industry,» in: Chie Nakane and Shinzaburō Ōishi (eds.), Tokugawa Japan; Crawcour, «Economic Change,» and Sugihara, «The State and the .«Industrious Revolution

(849) G. C. Allen, «The Industrialization of the Far East,» in: Habakkuk and M. M. Postan (eds.), part 2, and Crawcour, .««Economic Change

(850) M. Morishima, Why Has Japan «Succeeded»? Western Technology and the Japanese Ethos (London: Cambridge .(University Press, 1982

(851) Nakamura, «The Development of Rural Industry,» and .«Crawcour, «Economic Change

(852) .Smith, p. 99

(853) Radhakamal Mukherjee, The Economic History of India: 1600-1800 (London: Longmans, Green, 1939), and Om Prakash, European Commercial Enterprise in Pre-Colonial India (London: Cambridge University Press, 1998), .pp. 119-127

(854) Hauser, Economic Institutional, and Nakamura, «The .«Development of Rural Industry

(855) .Smith, p. 72

(856) R. P. Dore, Education in Tokugawa Japan, 2nd ed. (London: Athlone Press, 1965); and Katsuhisa Moriya, «Urban Networks and Information Networks,» in: Chie .Nakane and Shinzaburō Ōishi (eds.), Tokugawa Japan

(857) .Moriya, p. 115

(858) حتى سن الأربعين في أحد السجلات:
.Smith, chaps. 2-3

(859) ينظر أيضًا:
R. P. Dore, Land Reform in Japan (London: Oxford University Press, 1959).
(860) Smith, The Agrarian Origins; and Dore, Land Reform in Japan.
(861) Smith, p. 121.
(862) Ibid., p. 28.
(863) Norman, chaps. 2-3.
(864) Hauser, Economic Institutional, and Crawcour, «Economic Change».
(865) Hauser, Economic Institutional; Vlastos, Peasant Protests, and Crawcour, «Economic Change».
(866) Susan B. Hanley and K. Yamamura, Economic and Demographic Change in Preindustrial Japan (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977).
(867) K. Yamamura, «Samurai Income and Demographic Change: The Genealogies of Tokugawa Bannermen,» in: Susan B. Hanley and A. P. Wolff (eds.), Family and Population in East Asian History (Stanford, CA: Stanford University Press, 1985).
(868) رجال الراية (bannermen): المقابل الإنكليزي للفظة هاتاموتو اليابانية، ويشير إلى رجال الساموراي العاملين في الخدمة المباشرة لدى الحاكم العسكري (توكوغاوا) في اليابان الإقطاعية. (المترجم)
(869) Akira Hayami, «Rural Migration and Fertility in Tokugawa Japan: The Village of Nishijo, 1773-1868,» and Y. Sasaki, «Urban Migration and Fertility in Tokugawa Japan: The City of Takayama, 1773-1871,» in: Hanley and Wolff (eds.), Family and Population in East Asian.
(870) معدل الخصوبة أو معدل الخصوبة الكلي (fertility rate or total fertility rate (TFR)): معدل الخصوبة الكلي لمجموعة من السكان هو متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة في حياتها كلها. (المترجم)
(871) Hayami, The Historical Demography, and Hayami and Kurosu, «Regional Diversity».
(872) Hayami and Kurosu, p. 309.
(873) Hayami, p. 48.
(874) Hayami and Kurosu, pp. 310-311.

(875) Hayami, pp. 137-153.

(876) Brett L. Walker, «Commercial Growth and Environmental Change in Early Modern Japan: Hachinhohe's Wild Boar Famine of 1749,» Journal of Asian Studies, vol. 60, no. 2 (2001).

(877) Norman, chaps. 2-3, and Vlastos, Peasant Protests.

(878) Ibid., pp. 33-34, and Hayami, pp. 47-50.

(879) Satō, pp. 57-58.

(880) Norman, chap. 3.

(881) S. Watanabe, «On Socio-Institutional Conditions of Japan’s Modernization,» Political Economy, Studies in the Surplus Approach, vol. 3, no. 2 (1987), p. 185.

(882) Alcock (1863),

ذكر في:

S. Watanabe, «On Socio-Institutional Conditions of Japan’s Modernization,» Political Economy, Studies in the Surplus Approach, vol. 3, no. 2 (1987), pp. 181-183.

(883) Norman, Japan’s Emergence as a Modern Society.

(884) Watanabe, p. 186.

(885) Norman, pp. 88-91, 197-201.

(886) Ibid., chap. 6, and Ian Gow, «Civilian Control of the Military in Postwar Japan,» Ed. by Ron Matthews and Keisuke Matsuyama, Japan’s Military Renaissance? (London: Macmillan, 1993), pp. 50-56.

(887) Peter Duus «Introduction,» in: Peter Duus (ed.), The Cambridge History of Japan, vol. 6 (London: Cambridge University Press, 1988); Meirion Harries and Susie Harries, Soldiers of the Sun: The Rise and Fall of the Imperial Japanese Army (New York: Random House, 1991), and Gow, «Civilian Control of the Military».»

(888) Duus, «Introduction,» and Harries and Harries, chap. 7.

(889) Harries and Harries, p. 64.

(890) Alvin D. Coox, «The Pacific War,» in: Duus (ed.), p. 377.

(891) Carl Mosk, «Inequality, Ideology, Autarky, and Structural Change: The Biological Standard of Living in Japan between the Two World Wars,» The Japanese Economy, vol. 28, no. 2 (2000), tables 1, 2.

(892) علينا أن نتذكر أن اليابان كانت تنتهج سياسة تجنيد وطنية، وأن حملة التفتيش عن مجندين كانت تتسع باستمرار، حيث اضطر الجيش ربما إلى تجنيد أشخاص كانت قدرتهم البدنية تتضاءل باستمرار، مع تقدم الاستعدادات للحرب.

Gregory J. Kasza, «War and Welfare Policy in Japan,» Journal of Asian Studies,vol. 61, no. 2 (2002), p. 423.

(893) Edwin P. Hoyt, Japan's War? The Great Pacific Conflict 1853-1952 (London: Hutchinson, 1987), p. 371.

(894) Kasza, «War and Welfare Policy».«

(895) Norman, pp. 70-80, and chap. 5; Wolf Ladejinsky, «Farm Tenancy in Japan, June 1947, Report no. 79, Tokyo, Supreme Commander for the Allied Powers (SCAP), General Headquarters, Natural Resources Section; reprinted in: Louis J. Walinsky (ed.): The Selected Papers of Wolf Ladejinsky: Agrarian Reform as Unfinished Business (London: Oxford University Press, 1977; [1947]), and Dore, Land Reform in Japan, chaps. 1-5.

(896) Susan B. Hanley, «A High Standard of Living in Nineteenth-Century Japan; Fact or Fantasy?,» Journal of Economic History, vol. 43, no. 1 (1983).

(897) Y. Yasuba, «Standard of Living in Japan before Industrialization: From What Level Did Japan Begin? A Comment,» Journal of Economic History, vol. 46, no. 1 (1986)).

(898) Hanley, «A High Standard of Living».«

(899) A. K. Bagchi, «De-industrialization in India in the Nineteenth Century: Some Theoretical Implications,» Journal of Development Studies, vol. 12, no. 2, (1976), and David Clingingsmith and Jeffrey G. Williamson, India’s De-Industrialization under British Rule: New Ideas, New Evidence, NBER Working Paper 10586 (Cambridge, MA : National Bureau of Economic Research, 2004).

(900) Brett L. Walker, «The Early Modern Japanese State and Ainu Vaccinations: Redefining the Body Politic,» Past and Present, no. 163 (1999), and Ann Bowman Jannetta, «Public Health and the Diffusion of Vaccination in Japan,» in: Ts’ui-jung Liu, [et al.] (eds.), Asian Population History (London: .(Oxford University Press, 2001

(901) C. Bramall, «Living Standards in Pre-War Japan and Maoist China,» Cambridge Journal of Economics, vol. 21, .no.5 (1997), p. 554

(902) ينظر مثلاً:

W. W. Lockwood, The Economic Development of Japan, expanded edition (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968), and K. Ohkawa and H. Rosovsky, Japanese Growth: Trend Acceleration in the Twentieth Century (Stanford, CA: .(Stanford University Press, 1973

(903) Laurel L. Cornell, «Infanticide in Early Modern Japan? Demography, Culture and Population Growth,» Journal of .Asian Studies, vol. 55, no. 1 (1996), p. 30

(904) R. H. Steckel, Industrialization and Health in Historical Perspective, Historical Paper no. 118, (Cambridge, MA : .(National Bureau of Economic Research, 1999

(905) R. H. Steckel, Health and Nutrition in the Preindustrial Era: Insights from a Millennium of Average Heights in Northern Europe, NBER Working Paper no. W 8542 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, .2001), p. 6

(906) .Ibid., table 1

(907) Japan Statistical Yearbook, Japan Statistical Yearbook 2002 (Tokyo: Statistics Bureau, Ministry of Public Management, Home Affairs, Ports and Telecommunications, 2002), tables 2-27, at: https://bit.ly/2Qvb7nH

(908) S. Tsuru, Japan’s Capitalism: Creative Defeat and Beyond (London: Cambridge University Press, 1993), and A. K. Bagchi, «The Past and the Future of the Developmental State,» Journal of World Systems Research, vol. 6, no. 2 (2000), at: https://bit.ly/2EgrePl

الفصل الثالث عشر: التنافس الرأسمالي، والاستعمار، والرخاء المادي لدى الأمم غير الأوروبية

الانتشارية [(909)] وإخفاقاتها

مع بداية القرن العشرين، كانت الرأسمالية الصناعية قد وفرت المعرفة ومعظم التكنولوجيا من أجل تحسين طول العمر لدى البشر ونوعية حياتهم. ومع ذلك، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلت فوائد ذلك التقدم مقصورة، إلى حد كبير، على الأراضي التي استقر فيها البيض، وحتى هناك، جرى توزيع الفوائد بشكل متفاوت وفقًا للطبقة والجنوسة والعرق، وبالتالي كذَّب ادعاءات الكونيَّة [(910)] [الشمولية] التي زعمتها أيديولوجيات الرأسمالية الأساسية [(911)]. سأعيد باختصار، في هذا الفصل، جانبًا من تاريخ الشعوب غير الأوروبية التي خضعت لهيمنة القوى الأوروبية، بُغية تبيين سبب دحض تفاؤل النزعة الانتشارية.

مصير تجمعات السكان الأصليين الخاضعين للتأثير الأوروبي في أميركا

كان أول الضحايا غير الأوروبيين للحملة الأوروبية لجني الربح، بدعم من قوة الدولة، هي الشعوب الأصلية لجزر الكناري في المحيط الأطلسي، وأفارقة ساحل أفريقيا الغربي الذين عانوا إمّا الاستعباد وإمّا القتل في المغامرات البحرية للأمير البرتغالي هنري الملاح في القرن الخامس عشر. غير أن التأثير الديموغرافي للتنافس بين الأوروبيين، من أجل العثور على أقاليم جديدة وجماعات جديدة من الناس لاستغلالها، كان ملموسًا أشد ما يكون بين ظهراني الشعوب الأميركية الأصلية في نصف الكرة الغربي، بعد أن تولى كريستوفر كولومبوس ريادة الطريق، عابرًا وسط المحيط الأطلسي إلى منطقة البحر الكاريبي.

كما رأينا آنفًا، لم تكن الدول الأوروبية، حتى القرن الثامن عشر، قد غزت كثيرًا من بقاع آسيا، ولم تتفوق في المنافسة على جودة وأسعار المنسوجات والخزفيات الهندية والصينية، وغيرها من المصنوعات. وكانوا يدفعون ثمن المنسوجات والتوابل الآسيوية فضة أو ذهبًا (وقدموا في

مقابلها، في وقت لاحق، بنادق وغيرها من الأسلحة). ولم يكن في الإمكان الحصول على كميات كبيرة من الفضة والذهب إلّا من الأميركتين، أو من مناطق أفريقيا الساحلية. لكن التعدين كان يستلزم العمل، ولذلك التفت الغزاة الإسبان الذين غزوا إمبراطوريتي الأزتيك والإنكا في الأميركتين إلى فرض العمل القسري [السخرة] على الهنود الأميركيين في المكسيك وأميركا الوسطى والبيرو. أمّا القوى الأوروبية، عدا إسبانيا والبرتغال، فكان عليها أن تحصل على الفضة والذهب عبر بيع إسبانيا سلعًا، ومزيدًا من العبيد، والحصول على موضع لها في التجارة الإسبانية بشكل عام من خلال شبكات التجارة والتمويل. وجرى استخدام العبيد المجلوبين من أفريقيا بأعداد متزايدة في أميركا الإسبانية والبرتغالية، والسبب في ذلك أنه (1) كان يصعب استعباد الهنود الأميركيين؛ (2) شهد الغزو الإسباني، في «إسبانيا الجديدة»، كارثة ديموغرافية ذات أبعاد هائلة؛ (3) أقنع رجالُ الدين الإسبان العاهلَ الإسباني بوقف استعباد الهنود الأميركيين (ولكن ليس الأفارقة) داخل الممتلكات الإسبانية [(912)]؛ (4) كانت مزارع التبغ والسُّكر في منطقة البحر الكاريبي وأميركا الجنوبية تُشغل الرقيق بأعداد كبيرة جدًا.

تمخض البحث الجادّ الذي أجراه كارل أوتوين سوير [(913)]، في شأن النتائج الديموغرافية لتأثير الأوروبيين في الأميركتين، وتبعه وودرو بورا وشيربورن كوك وليزلي سيمبسون - زملاؤه في جامعة كاليفورنيا في بيركلي - عن تقديرات تقريبية لأعداد الذين قضوا نحبهم في إسبانيا الجديدة والأميركتين في أعقاب الغزو الإسباني [(914)].

تعرض شعب التاينو الأصلي، سكان هيسبانيولا [(915)]، أول الجزر التي احتلها الغزاة الإسبان، للإبادة بحلول عشرينيات القرن السادس عشر، إن لم يكن في وقت أبكر [(916)]. وعندما عزم السكان الأصليون في جزر الكاريبي على المقاومة ضد قُطاع الطرق الأوروبيين المُفسدين، عمد هؤلاء الأخيرون إلى شيطنتهم عن طريق اشتقاق كلمة «كانيبال» التي تعني «آكل لحوم البشر» (cannibal) من لفظة كاريب (Caribe)، التي كانت تعني «جريء/جَسُور» بحسب استخدامات ذلك الوقت [(917)]. ومارس الإسبان سياسة التجويع ضد الكاريبيين بالسطو على طعامهم وبتشغيلهم من غير تقديم أجر لهم؛ وكانوا يُطاردونهم عندما كانوا يحاولون المقاومة، ويسومون كثيرين منهم سوء التعذيب حتى القتل بطرق ساديّة. كما تسببت الأمراضُ التي ظهرت حديثًا بوفاة عدد كبير منهم نظرًا إلى أن أجسادهم لم تكن قد طورت مقاومة لها، حتى ليبدو أن تلك الأمراض فاقت القتل المتعمد من حيث كونها السبب الأساسي للكوارث الديموغرافية في البر الرئيس لأميركا الإسبانية وجزرها. ولكن، كما نعلم، يمكن سوء التغذية وعمل السخرة أن يكونا حليفين قويين للجراثيم في قتل الناس. وكانت الأمراض الرئيسة التي جرى تحديدها هي وباء الأنفلونزا، الذي ربما انتشر من الخنازير التي جاء الإسبان بها، ومرض

الجدري. ويورد دينيفان [918] تقديرًا لأعداد السكان في الأميركتين في عام 1492، أي قبل غزو كولومبوس جزيرة هيسبانيولا، مُوضحًا في الجدول (1-13).

الجدول (1-13): تقدير متحفظ للسكان في الأميركتين في عام 1492 (الأرقام بالآلاف)

أميركا الشمالية	4.400
المكسيك	21.400
أميركا الوسطى	5.650
منطقة البحر الكاريبي	5.850
جبال الإنديز	11.500
الأراضي المنخفضة في أميركا الجنوبية	8.500
المجموع	**57.300**

جرى مؤخرًا تعديل الرقم الخاص بسكان أميركا الشمالية ليكون أكثر ارتفاعًا [919]. ولعل وادي نهر المسيسيبي احتوى وحده نحو 20 مليون شخص قبل ظهور الأوروبيين في القارة [920].

في ما يتعلق بوسط المكسيك، قدر كوك وبورا [921] حدوث انخفاض في أعداد السكان الهنود الأميركيين من 25.2 مليون نسمة في عام 1518 إلى 1.1 مليون نسمة في عام 1605، أي بعد أقل من قرن من الزمان، على النحو الوارد في الجدول (13-2).

في البداية، كانت أسباب أكبر أعداد من ضحايا الهنود الأميركيين تتمثّل في المرض، والفرض القسري لعمالة الهنود الأميركيين، سواء بإذن من التاج أو من دونه، في شكل إنكوميندا [922] (encomienda)، واستيلاء الإسبان على أراضي الهنود الأميركيين من أجل المراعي والمحاصيل. كما تسببت الغارات بغرض الاسترقاق في مقتل عدد من السكان الأصليين، واستمر ذلك إلى أن أدت حملة «فراي بارتولومي دي لاس كاساس»، وآخرين من الإسبان الذين انحازوا إليه، إلى حظر استرقاق السكان الأصليين استرقاقًا خاصًا [لأغراض

شخصية] [923]. وكان جميع الخصوم في المناظرة الشهيرة بين لاس كاساس وخوان جينز دي سيبولفيدا في مدينة فالدوليد (بلد الوليد) (Valdolid) في الفترة 1550-1551 قد قبلوا بفكرة أرسطو بأن هناك عبيدًا طبيعيين وسادة طبيعيين؛ ويكمن الفرق في وجهات النظر المختلفة لدى لاس كاساس ومؤيديه من ناحية وخصومهم من ناحية أخرى حول ما إذا كان الهنود الأميركيون يندرجون ضمن فئة العبيد الطبيعيين، وما إذا كان يحق للإسبان أن يستعبدوهم، حتى وإن كان الهنود ضمن تلك الفئة. ومنذ عام 1542، حُظر استرقاق المواطنين الأصليين في المستعمرات الإسبانية، كما فرضت البرتغال حظرًا مشابهًا في وقت لاحق [924]. ولكن حظر الاسترقاق الرسمي للهنود الأميركيين بالكاد حسَّن أوضاعهم؛ فالبرتغاليون، ولا سيما من يُسَمَّون بانديرانتيس (bandierantes) من ساو باولو، واصلوا استعباد الهنود الأميركيين في سعيهم إلى استغلال العمالة الناجمة عن عبودية الدَّين [925].
أمّا في المستعمرات الإسبانية، فحوَّل الإسبان مجتمعات هندية أميركية محلية بكاملها إلى عبودية الدَّين في خدمة الدولة، أو الإنكوميندير وس الذين حصلوا على حقوق استغلال عمالهم ومواردهم.

الجدول (2-13): السكان الأصليون في وسط المكسيك (1518-1605) (بالملايين)

1518	1532	1548	1568	1580	1595	1605
25.2	16.8	6.3	2.7	1.9	1.4	1.1

في **رسالة إلى ملك** (Letter to a King) لافتة، مكوَّنة من 1200 صفحة، كُتبت في الفترة 1585-1615 [926]، أشار وامان بوما إلى الطرق العديدة التي اغتصب بها الإسبان ممتلكات السكان الأصليين، ما سبّب إفقارهم وإفقار المملكة؛ إذ كان الإسبان قد استولوا، بصفة خاصة، على قنوات الرَّي ثم دمرها، وهي القنوات التي كان الهنود الأميركيون قد شيدوها بمهارة كبيرة على مر القرون. ولم تتمكن الأرض آنذاك من إنتاج ما يكفي من الغذاء بسبب نقص المياه. علاوة على ذلك، تسبب رعي البغال والخيول، وغيرها من الحيوانات التي كان يملكها الإسبان، في تلف حقول السكان الأصليين.

كان من شأن تراجع أنظمة الرّي وحفظ المياه التي كانت قائمة في فترة ما قبل كولومبوس، وذلك في ظل الحكم الإسباني، أن عجلت بالانهيار الديموغرافي في الأميركتين. وبصرف النظر عن تجريد السكان الأصليين قسرًا من أراضيهم بوساطة منح الأراضي المَلكية للإسبان والاغتصاب الواضح وغير المشروع لتلك الأراضي، فإن إدخال حقوق المُلْكية الخاصة أدى إلى طرد مزيد من السكان الهنود الأميركيين من أراضيهم، وانتزاعها منهم [(927)].

قُدر عدد سكان الدول الست الكبرى في أوروبا الغربية (إنكلترا وهولندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا) في عام 1600 بنحو 55.4 مليون نسمة [(928)]. ومن خلال تقدير سخيّ للنمو الديموغرافي في القرن السادس عشر، كان عدد سكان تلك البلدان، بما فيها البرتغال، قد ازداد بمقدار 15 مليون نسمة (على افتراض أن معدل النمو السنوي مرتفع على الأقل قدر ارتفاعه خلال الفترة بين عامي 1600 و1750). وحتى لو قبلنا التقدير المتحفظ نوعًا ما للسكان الأميركيين في عام 1492 الذي أورده دينيفان [(929)]، فإن رقمه البالغ 57.3 مليون نسمة يفوق عدد سكان دول أوروبا الغربية. وإذا أخذنا تقديرات أكثر واقعية لسكان أميركا الشمالية، فإنها تفوق هذا الرقم كثيرًا. هكذا، فبحساب أن كل حياة إنسانية مساوية للحياة الإنسانية الأخرى، كان انتشار الهيمنة الأوروبية على الأميركتين في القرن السادس عشر لعبة ذات محصلة سلبية بالنسبة إلى السكان ككل، حتى من دون الأخذ في الاعتبار الدمار الذي أحدثته تجارة الرقيق الأطلسية في أفريقيا.

الاتجار بالأفارقة المستعبَدين واستخدامهم في نصف الكرة الغربي

بدءًا من النصف الثاني من القرن الخامس عشر، كان البرتغاليون يأسرون الأفارقة ويبيعونهم لاستخدامهم كبهائم للعمل. وبعد أن اكتشف بارتولوميو دياس وفاسكو دي غاما وأتباعهما الطريق حول أفريقيا إلى آسيا، أسس البرتغاليون قواعد شنّوا منها غارات من أجل أسر عبيد، أو لعلهم اشتروا عبيدًا من أفارقة آخرين كانوا بدورهم قد أسروهم في الحرب، أو ربما حصلوا عليهم بوسائل أخرى. ومع ذلك، لم تبلغ هذه التجارة أحجامها الشيطانية حتى ظهر المتطفلون من شمال غرب أوروبا، ولا سيما الهولنديون والإنكليز والفرنسيون، بوصفهم تجار رقيق. وبلغ الطلب على العبيد قفزة كمية عندما برهن الهولنديون ربحية المزارع، أولًا في شمال شرق البرازيل، ثم، بعد طردهم من البرازيل، في جزيرة كوراساو [جزيرة جنوب البحر الكاريبي]، وأخيرًا في سورينام على ساحل غويانا [شمال أميركا الجنوبية] [(930)]. ولم يتخلف البريطانيون والفرنسيون عن الركب، فأصبحت جامايكا، وغيرها من جزر الكاريبي التي احتلها البريطانيون،

وجزيرة هيسبانيولا التي استولى عليها الفرنسيون من الإسبان وغيروا تسميتها إلى سانتو دومينغو، ممتلكات مربحة للغاية، تديرها طبقة صغيرة من الزُّرّاع توظف مئات الآلاف من العبيد. ومع ازدياد الطلب على العبيد الأفارقة، ازداد العرض كذلك. ووسّع تجارُ الرقيق والمغيرون بغرض الاسترقاق نطاق عملهم من ساحل غرب أفريقيا ووسطها الغربي إلى المناطق الداخلية العميقة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ووسط أفريقيا، وحتى أجزاء من شرق أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن الأوروبيين صدّروا ما بين 11 مليونًا إلى 12 مليون أفريقي بين عام 1450 وحتى نهاية تجارة الرقيق نحو عام 1900[(931)]، بمعدل سنوي بلغ 26 ألف أفريقي جرى تصديرهم عبر المحيط الأطلسي (الجدول (13-3)). وتُراوح التقديرات الموضوعة مؤخرًا لصادرات الرقيق من أفريقيا بين 11.569.000 عبد للتجارة عبر الأطلسي في الفترة بين عامي 1519 و 1867[(932)] إلى 15.4 مليون عبد للتجارة العالمية [(933)]. وتسارعت صادرات الرقيق خلال الفترة بين عامي 1450 و1800؛ ففي القرن الثامن عشر وحده، جرى تصدير 6.47 ملايين عبد من أفريقيا [(934)] وبرز البريطانيون أقوى أمّة أوروبية خلال القرن الثامن عشر، كما أصبحوا رُوَّاد تجارة الرقيق في العالم؛ فوفقًا لديفيد ريتشاردسون [(935)]، صدَّر البريطانيون بين عامي 1698 و1810 أكثر من 3.046.000 عبد من أفريقيا. وفي سنوات الذروة في ثمانينيات القرن الثامن عشر، جرى استعباد 100.000 شخص وتصديرهم سنويًا من أفريقيا. وتمثّل أحد الأسباب التي دفعت إلى استيراد ذلك العدد الكبير من العبيد في أنهم كانوا يموتون بسرعة كبيرة، بسبب إكراههم على العمل المُضني، بغضّ النظر عن حالتهم الصحية [(936)].

حدثت أول حالة إلغاء للرّق الأسود في هايتي، بثورة قادها توسان لوفيرتيور، نحو عام 1789. وألغى البريطانيون تجارة الرقيق في عام 1807، وألغوا الرّق في الإمبراطورية البريطانية في عام 1833، وفرضوا حظرًا على تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي التي كانت تمارسها جميع الدول، ونفذوا هذا الحظر من خلال نشر السفن الحربية على طول ساحل أفريقيا الغربي. غير أنه كان يجري تهريب العبيد بأعداد كبيرة إلى البرازيل وكوبا وغيرهما من بلدان أميركا اللاتينية التي تسمح بامتلاك الرقيق، بحسب ما تشير الأرقام الواردة في الجدول (13-3). علاوة على ذلك، استمرت تجارة العبيد الداخلية في الولايات المتحدة والبرازيل بلا انقطاع، وربما تسارعت بسبب الحصار الخارجي؛ إذ ربما باعت الولايات الجنوبية القديمة، التي تسمح بامتلاك العبيد، نحو 900 ألف عبد إلى الولايات الجنوبية الجديدة التي تسمح بامتلاك العبيد في الولايات المتحدة، كما بيع عدد مماثل في البرازيل قبل أن ينتهي الاسترقاق رسميًا في البلدين [(937)].

أمّا الأكثر غرابة، فهو أن الاسترقاق أصبح راسخًا في معظم أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أصبح العبيد أرخص، وأصبح كثير من المجتمعات الأفريقية تستخدمهم لإنتاج المحاصيل التجارية والخدمة المنزلية على السواء. وكما سنرى، غزا البريطانيون والفرنسيون معظم بلدان غرب أفريقيا بهدف مُعلن هو إلغاء الرق، ولكنهم ظلوا يتسامحون حياله عمليًا من أجل التقليل من تكلفة الحكم إلى أدنى حد، وتعظيم الإتاوات المنتزَعة من الشعوب المحتلة، وهذا مثال آخر على تناقض الوعد بالحرية وقمعها الفعال في ظل الإدارة الاستعمارية الرأسمالية.

الجدول (13-3): صادرات الرقيق من أفريقيا: التجارة الأطلسية (1450-1900)

الفترة	العدد	النسبة المئوية من الإجمالي
1450-1600	367,000	3.1
1601-1700	1,868,000	16.0
1701-1800	6,133,000	52.4
1801-1900	3,330,000	28.5
المجموع	11,698,000	100.0

المصدر: P. E. Lovejoy, Transformations in Slavery: A History of Slavery in Africa (London: Cambridge University Press, 1983), p. 19.

كانت طبيعة العبودية داخل المجتمعات الأفريقية، خصوصًا في العصور السابقة للاستعمار، تختلف اختلافًا كبيرًا عن العبودية المشروعة في الأميركتين، بحسب ما أشار سميث [(938)] عندما عقد مقارنة بين العبودية في مزارع جامايكا والعبودية في زاريا في شمال نيجيريا؛ ففي أفريقيا، كان

يمكن الوثوق بالعبيد ليكونوا وكلاء مساعدين لزعماء القبائل، وإتاحة الظروف المواتية لهم، وكان في وسع أحفادهم المتحدرين من أصلابهم الاندماج في مجتمع الأحرار بوصفهم متساوين: وهذا شيء نادرًا ما يحدث عندما يكون السادة بِيضًا والعبيد المشروعين سودًا. لكن المجتمعات الأفريقية اضطربت بشدة من الناحية الديموغرافية جراء تجارة الرقيق، ذلك أن الأغلبية العظمى من العبيد كانوا من الذكور البالغين من الشباب، مخلفين وراءهم عائلات ممزقة ممن نجوا من الاسترقاق [(939)].

بعد أن أخذ بازل ديفيدسون في الاعتبار الخسائرَ في الأرواح، الناجمة عن غارات الاسترقاق والحروب المرتبطة بها والخسائر في الأرواح الناجمة عن «العبور الوسيط» [(940)] الرهيب الذي أسفر عن موت سُدس العبيد، قدَّرَ أن خمسة قرون من تجارة الرقيق الأطلسي أدت إلى خسارة محتملة في الأرواح لا تقل عن 50 مليونًا من الأفارقة [(941)]. وفي الآونة الأخيرة، توصل مانينغ إلى العدد نفسه بعد أن أخذ في الاعتبار التفاوتات الإقليمية في صادرات الرقيق، وافترض معدل نمو حقيقي للسكان الأفارقة مقداره 0.5 في المئة سنويًا، حيث خلص إلى أنه لولا النزف السُّكاني الناجم عن تجارة الرقيق، لكان عدد سكان أفريقيا 100 مليون نسمة في عام 1850 بدلًا من 50 مليون نسمة [(942)].

قدمت المزارع والمناجم التي تُشَغَّل بالعبيد في الأميركتين مساهمات كبيرة في عائدات الرأسماليين الأوروبيين، وفي استهلاك السعرات الحرارية للسكان الأوروبيين، خصوصًا في القرن الثامن عشر. وبحلول عام 1787، كانت الجزر التي تمتلكها الدولتان الإنكليزية والفرنسية تُصدِّر 106 آلاف طن و125 ألف طن من السكر، على التوالي، من إجمالي صادرات العالم الجديد من السكر، والبالغ 286 ألف طن [(943)]. وقُدرت معدلات الربح للمزارع البريطانية في جزر الهند الغربية خلال الفترة بين عامي 1689 و1798 بـ 3.4 في المئة في أسوأ الأعوام وبـ 14.9 في المئة في أفضل الأعوام [(944)]. علاوة على ذلك، وبحسب ما أشار بلاكبيرن [(945)] وآخرون، لم تكن المزارع سوى جزء، ولو أنه جزء حيوي، من مشروع كان أصحابه مصرفيين وتجارًا كانوا يحتكرون، في الوقت نفسه، السلطة السياسية في أنظمة حكم القلة [أوليغارشيات] في الجزيرة.

لم يخضع العبيد ولا غيرهم من ضحايا الرأسمالية المستشرية للعبودية الرسمية أو غير الرسمية من غير أن يُبدوا مقاومة، بل سعوا إلى الحرية مرارًا وتكرارًا، وطالبوا بالمساواة مع مستغليهم [(946)]. وعندما استولت البحرية الإنكليزية، خلال نظام حكم كرومويل، على جامايكا من إسبانيا، فرَّ عدد كبير من العبيد إلى الغابات، وأنشأوا منطقة مُحرَّرة، وزرعوا محاصيلهم الخاصة وبادلوها مع التجار والبحارة. وظلَّ المارون [(947)] في جامايكا، بل وفي جزر الكاريبي الأخرى وعلى ضفتي البحر الكاريبي، حشدًا ذا مخاطر

عديدة يزعج راحة مُلّاك العبيد. وعمد عبيدُ المزارع، جنبًا إلى جنب مع البحارة الفارّين، الذين أمر قباطنتهم بتسريحهم للتو، أو الذين تمردوا منهم، والسجناء الأيرلنديين الذين نُفوا إلى منطقة البحر الكاريبي، وغيرهم من المتمردين المنخرطين في مؤامرات فاشلة، عمد هؤلاء جميعهم إلى تفجير الحصون ومنازل المزارعين، ودعوا أعداء السلطة الحاكمة إلى مساعدتهم.
حاول الحكام تحطيم معنويات المستغَلين من خلال إنزال عقوبات وحشية بالمتمردين، لكن محاولتهم لم تحظ بنجاح كامل ولا شعروا بأمان تامّ في قصورهم؛ ففي جامايكا، على سبيل المثال، كان على السلطات أن توقّع هدنة مع زعيمي المارون العقيد كَدجو (كوديو) والرائد أكومبونغ في عام 1739، وأن تعترف بحريتهم وحيازتهم 1500 إيكر [فدان] من الأرض [948].
لم يحقق إنهاء حرب المارون في جامايكا السلام في مجتمعات المزارع في منطقة البحر الكاريبي، ولا في بَرِّ الأميركتين الرئيس؛ إذ كان ثمة كثير من المؤامرات والتمردات في جميع أنحاء المنطقة خلال القرن الثامن عشر كله. ووصلت أنشطة المتمردين إلى لندن، قلب الدولة، فانضمت إلى عناصر ثورية أخرى لإرهاب النبلاء أصحاب الممتلكات، ودفعتهم إلى الانخراط في إرهاب الدولة الذي أصاب العناصر الديمقراطية في تسعينيات القرن الثامن عشر. وأدى الخوف من انفلات تمرد العبيد في جامايكا والجزر الأخرى، بقدر ما أدت أعمال دعاة إلغاء الرق في وقت سابق مثل غرانفيل شارب ووليام ويلبرفورس، إلى إلغاء الحكومة البريطانية الرق بصورة رسمية.

العمالة الملتزمة بعقد لفترة محددة تحل محل الاسترقاق

نُقل العبيد إلى الأميركتين بأعداد أكبر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بعد ثبوت أن الإمداد بالعمالة البيضاء الملتزمة بعقد لفترة محددة (indentured labor) والآتية من أوروبا كان مكلفًا وغير كافٍ؛ فعندما أُلغيت العبودية رسميًا في الممتلكات البريطانية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حلَّ نظامُ العمل الملتزم بعقد لفترة محددة محلها لإدارة المزارع في منطقة البحر الكاريبي وفيجي وموريشيوس وناتال وسريلانكا وأسام، وغيرها من مراكز المزارع التي يديرها البيض [949]. وخلافًا للحكمة التقليدية، فإن إلغاء البريطانيين القانوني للرق أو تجارة الرقيق لم يؤدِّ إلى نهاية الاستعباد أو عبودية الدَّين القاسية في الممتلكات البريطانية [950]، بل اشتكى المزارعون الجامايكيون من نقص العمالة، لأن كثيرين من العبيد المحررين رفضوا العمل في المزارع، فحاولت السلطات البريطانية معالجة الوضع عبر إيجاد مصادر عمالة جديدة (رخيصة بالضرورة)، فطفق حكام البلد، الذين عملوا على إلغاء تجارة الرقيق بشكل صاخب، يضعون خطة لإعادة نقل العبيد المُحرَّرين، الذين استقروا في أفريقيا، عبر المحيط الأطلسي [951].

غير أن ذلك المسعى لم يلق نجاحًا حتى عندما دُعم بإعانة حكومية. عندها، سمح الحكام البريطانيون للمزارعين باستقدام العمال، ولا سيما من الهند والصين، بشروط تعاقد إلزامي قاسية لا تختلف كثيرًا عن العبودية. ويورد الجدول (13-4) بيانات موجزة عن صادرات العمالة الملتزمة بعقد لفترة محددة من أهم المصادر إلى وجهات مختلفة خلال الفترة بين عامي 1831 و1920. وتُظهر البيانات أن الصين والهند وفرتا 83 في المئة من إجمالي العمالة العالمية.

كان العمال الأوروبيون الملتزمون بعقد لفترة محددة يُفضَّلون على غيرهم بمعونة، وفي أي حال، فإن استيرادهم بوصفهم عمالًا مرتهنين لديونهم توقف عمليًا بعد عام 1860، عندما تزايدت هجرة الأوروبيين الجماعية إلى الولايات المتحدة وغيرها من المستعمرات السابقة في الخارج. أمّا اليابانيون، فهاجروا أساسًا إلى البيرو وهاواي، وانخرطوا في مهن أفضل أجرًا، كالتجارة أو العمل الحرفي، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أنهم كانوا أفضل تعليمًا من المهاجرين الصينيين والهنود. وكان معدل الوفيات بين صفوف المهاجرين مرتفعًا بوجه عام، ولا سيما في بيئات الأمراض الجديدة، مثل بيئات الملايو [(952)]، على نحو ما يشير الجدول (13-5).

كانت حال العمال الهنود الملتزمين بعقد لفترة محددة في مزارع بيراك في الملايو وأسام في الهند سيئة للغاية، كما يبين الجدول (13-5)؛ ففي ستينيات القرن التاسع عشر، كان العمل في مزارع أسام أشد فتكًا بالعمال الملتزمين بعقد لفترة محددة، كما جاء في «تقرير المفوضين المعينين للتحقيق في أحوال زراعة الشاي وإمكاناتها في أسام وكشار وسيلهيت، وكالكوتا» (1868) [(953)]، حيث بلغ معدل الوفيات في بساتين الشاي في أسام أكثر من 301.6 (لكل ألف) في تموز/يوليو - كانون الأول/ديسمبر 1865 و182.6 في عام 1866. ثم تحسن الوضع بعد ذلك بقليل، لكنه ظل قاتمًا بالنسبة إلى المهاجرين الجدد [(954)]. كما تذكرنا وفيات العمال، وهم في طريقهم إلى العمل بموت الأفارقة المُستعبَدين في أثناء «العبور الوسيط» السيئ السمعة.

الجدول (13-4): عدد العمال الملتزمين بعقد لفترة محددة، الذين جرى تصديرهم من الصين والهند وسواهما (1831-1920)

الأفارقة	96,032
الصينيون	386,901
الأوروبيون	56,027
الهنود*	1,336,030
اليابانيون	85,202
الجاويون	19,330
سكان جزر المحيط الهادئ	96,043
المجموع	**2,075,565**

* «الهنود» يُقصد بهم سكان جنوب آسيا، ولكن معظمهم استُقدم من الأجزاء الجنوبية والوسطى والشمالية من الهند اليوم.

المصدر: D. Northrup, Indentured Labour in the Age of Imperialism, 1834-1922 (London: Cambridge University Press, 1995), pp. 156-157.

ما المستويات الرهيبة لوفيات العبيد والعمال الملتزمين بعقد لفترة محددة سوى أمثلة متطرفة على نوع الحكم والاستغلال الذي خضع له الناس العاديون في الملحقات السياسية غير البيضاء. ولم يستثمر الأسياد الاستعماريون في المرافق الصحية العامة أو النظافة الصحية للسكان الأصليين سوى الشيء الضئيل جدًا. علاوة على ذلك، وبسبب تسيير السوق الرأسمالية والانتزاع الاستعماري للإتاوات، عانى السكان الأصليون معاناة متوطنة بسبب العوز إلى الطَّوْل الاقتصادي [(955)] وبسبب الحرمان حتى من مستويات تغذيتهم المنخفضة عادة. وكان هذا يعني أن الكوليرا والجدري والملاريا والطاعون الدبلي تسببت في خسائر بشرية كبيرة في الوقت الذي كانت فيه وسائل القضاء عليها معروفة لدى علماء الطب، وفي وقت كانت البلدان الأوروبية في طريقها إلى التغلب على معظم تلك الأمراض من خلال تحسين التغذية والمرافق الصحية العامة [(956)] إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع في معظم دول أوروبا الغربية وأميركا الشمالية خلال الفترة بين عامي 1900 و1951 من 45 عامًا إلى 60 عامًا فما فوق. أمّا في الهند، فكان متوسط العمر المتوقع 22.9 عامًا في الفترة بين عامي 1901 و1911، وارتفع إلى 32.1 بحلول الفترة بين عامي 1941 و1951[(957)].

الجدول (5-13): متوسط وفيات العمالة الهندية* (1871-1910) (معدل الوفيات لكل ألف في العام)

	1871-1880	1881-1890	1891-1900	1901-1910	1871-1910
أسام	79.8	59.0	50.3	40.9	52.6
فيجي		31.3	20.9	15.4	19.8
سورينام	53.6	20.9	16.8	14.1	22.3
مقاطعة ولسلي**	57.3	39.7	49.6	56.9	48.0
بيراك		57.0	73.7	85.7	79.6

* «الهنود» يُقصد بهم الجنوب آسيويون، ولكن معظمهم استُقدموا من الأجزاء الجنوبية والوسطى والشمالية من الهند الحالية.
** مقاطعة ولسلي كانت من الملايو، وهي في الوقت الحالي جزء من ماليزيا.
المصدر: R. Shlomowitz and L. Brennan, «Mortality and Indian Labour in Malaya,» Indian Economic and Social History Review, vol. 29, no. 1 (1992), table 6.

الأميركيون من أصل أفريقي في الولايات المتحدة الأميركية

إن وضع الأميركيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة مثال بالغ الأهمية لاستمرار التنمية غير المتكافئة وإعادة إنتاجها في ظل الرأسمالية؛ إذ احتدم أكثر الصراعات دموية في تاريخ الولايات المتحدة من أجل أن يُحسم الاختيار بين حرية الأميركيين الأفارقة وعبوديتهم، وكذلك بين رغبة الولايات الصناعية الأكثر تقدمًا في شمال الولايات المتحدة في انتهاج سياسة موجهة مركزيًا من أجل مزيد من النمو الصناعي وبين إصرار الولايات الجنوبية، التي

يسيطر عليها الزرّاعون ومُلّاك العبيد، على سلوك سبيلها الخاص، وإخضاع مزيد من الأراضي لعبودية المزارع [958]. وكما سنرى، انتهت العبودية في أقوى دولة رأسمالية في العالم، ولكن الأميركيين الأفارقة ما زالوا مجتمعًا محرومًا بشدة.

كما وثَّق دوبوا [959] في كتابه الرائع بشأن أصول الحرب الأهلية الأميركية وأعقاب انتهائها المباشرة، فإن الأميركيين الأفارقة لم يُحرَموا حق الانتخاب حتى في الفترة الاستعمارية، لكن جرى حرمانهم منه عندما انبثقت الولايات المتحدة كجمهورية مستقلة ذات هيمنة بيضاء. وحتى ذلك الحين، كان الأميركيون الأفارقة الجنوبيون في فترة ما قبل الحرب طويلي القامة بقدر طول قامات البيض [960]، ما يوحي بأن مستويات التغذية والصحة العامة لديهم تقترب من مستويات البيض. وعندما بدأت الحرب الأهلية، قاتل 200 ألف أميركي من أصل أفريقي إلى جانب «الاتحاد»، وكثيرون منهم هَجَروا ببساطة المزارع المُشغَّلة بالعبيد. دفعت هذه التحركات، فضلًا عن حملة إلغاء العبودية القوية، الحكومة الأميركية إلى إلغاء الرق - ولكن بالتدريج في البداية. ثم أُلغيت بإعلان من حكومة «الاتحاد» في عام 1862 في أراضي الولايات الكونفدرالية، ثم في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بموجب التعديل الثالث عشر للدستور الأميركي، الذي جرت الموافقة عليه في كانون الأول/ ديسمبر 1865.

في فترة «إعادة البناء» القصيرة، ناضل العمال الأميركيون من أصل أفريقي والبيض، جنبًا إلى جنب، لإرساء ديمقراطية حقيقية؛ إذ جرى إنفاذ حقوق الانتخاب المستجدة للأميركيين الأفارقة بوساطة حضور القوات الفدرالية، واستُخدمت الأموال العامة لتمويل التعليم الابتدائي [961]، وكانت النتيجة تحسنًا هائلًا في أوضاع الأميركيين من أصل أفريقي؛ إذ «ارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السود من 10 في المئة إلى 50 في المئة بين عامي 1865 و1890، وارتفعت ملكيتهم للأراضي، كما ارتفع نصيب الفرد الأسود من الدخل الحقيقي إلى 46 في المئة في الفترة بين عامي 1860 و1880» [962]. ومع ذلك، كان من شأن الحركة الارتجاعية من جانب الأغلبية البيضاء، واضطرار أعضاء الكونغرس الشماليين لاسترضاء البيض الجنوبيين، باعتبار أن ذلك وسيلة لإعادة توحيد الأمة، أن أدى إلى إعادة تأكيد قوة مصالح البيض المهيمنين، وسن تشريعات تحرم فعليًا الأميركيين الأفارقة من حق الانتخاب، ما نقض معظم المكاسب التي حققوها خلال فترة «إعادة البناء» الجذرية [963]. فأدت قوانين جيم كرو والعنف الغوغائي إلى إعدام ما لا يقل عن 2000 أميركي من أصل أفريقي من دون محاكمة [964]، تحت سمع سلطات إنفاذ القانون وبصرها، وتغاضيها عنها ضمنًا أو صراحة. وأخّرت تلك التطورات الأميركيين الأفارقة على صعيد معظم مؤشرات التنمية البشرية. وفي أواخر القرن التاسع عشر، شهدت

نسبة الإنفاق العام في تعليم التلميذ الأميركي من أصل أفريقي إلى الإنفاق في تعليم التلميذ الأبيض، التي كانت مسبقًا أقل من 1.00، انخفاضًا بحلول عام 1890 في معظم الولايات الجنوبية. ويبين الجدول (13-6) النفقات لكل تلميذ ونسبة الإنفاق لكل تلميذ أميركي من أصل أفريقي إلى التلميذ الأبيض في ولايات جنوبية مختارة من الولايات المتحدة بين عامي 1890 و1935. وبحلول عام 1935، لم يسترد الأطفال الأميركيون من أصل أفريقي سوى قليل من الأساس الذي فقده آباؤهم، ولا تزال مدارسهم تعاني، ما حكم عليهم بوظائف منخفضة الأجر عندما يبلغون سن الرشد.

أفضى التمييز المنهجي في مكان العمل وضعف إمكانية الوصول إلى المستشفيات والمرافق الطبية إلى جعل متوسط الأميركيين من أصل أفريقي يعانون مزيدًا من سوء التغذية وقصر العمر مقارنة بمتوسط الأميركي الأبيض، على الرغم من أن هؤلاء البيض كانوا يضمون في صفوفهم مهاجرين من مناطق أوروبية أكثر فقرًا، وكانوا معرَّضين للأمراض الأميركية. ويبين الجدول (13-7) العمر المقدَّر للأميركيين البيض ومن أصل أفريقي في سنوات مختارة منذ عام 1900.

في عام 1900، كانت الفجوة بين متوسط العمر المتوقع للأميركيين البيض ومن أصل أفريقي 14.1 عامًا في حالة الذكور و 15.2 عامًا في حالة الإناث، لكنها تقلصت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الأولى. ومن المفارقات أن الفجوة تقلصت في الفترتين المتداخلتين للحربين العالميتين بسرعة أكبر من تقلصها في وقت السلم. ولم يُحْدث إقرارُ «قانون الحقوق المدنية» في الولايات المتحدة لعام 1964، الذي أنهى التمييز الرسمي في مجال الانتخاب وأدخل التمييز الإيجابي [(965)] لمصلحة الأميركيين من أصل أفريقي والنساء، تغييرًا ملموسًا إلّا منذ عقد السبعينيات من القرن العشرين. وفي عام 1984، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة (e0) للذكور البيض 71.8 عامًا، وكان 65.3 عامًا للذكور الأميركيين من أصل أفريقي. أمّا بالنسبة إلى الإناث الأميركيات البيض والإناث الأميركيات من أصل أفريقي، فبلغت الأرقام 78.7 عامًا و73.6 عامًا، على التوالي (يُنظر الجدول (13-7)). ولكن متوسط العمر المتوقع للأميركيين من أصول أفريقية ذكورًا وإناثًا انخفض أو ثبت كنتيجة لاحقة للتغييرات الحادثة في السياسة العامة في فترة حكم ريغان، في حين استمر متوسط العمر المتوقع للبيض في الارتفاع، ولو كان بطيئًا نوعًا ما. وفي عام 1994، كان متوسط العمر المتوقع للذكور البيض 73.3 عامًا، وللإناث البيض 79.6 عامًا في حين بلغ متوسط العمر المتوقع للذكور الأميركيين من أصل أفريقي 64.9 عامًا، وللإناث الأميركيات من أصل أفريقي 73.9 عامًا. واعتبارًا من عام 1995، ارتفع متوسط العمر المتوقع لجميع المجموعات الأربع مرة أخرى. وفي عام 2001، تقلصتِ فجوة العمر المتوقع بين الذكور الأميركيين

البيض والذكور الأميركيين من أصل أفريقي إلى 6.4 أعوام، وتقلصت بين الإناث الأميركيات البيضاوات والإناث الأميركيات من أصل أفريقي إلى 4.7 أعوام. إن استمرار وجود الفجوة في فرص البقاء في قيد الحياة بين الأميركيين البيض والأميركيين من أصل أفريقي ناجم عن الإهمال العام لحاجات الرعاية الصحية للطبقة العاملة من الأميركيين من أصل أفريقي وقوى السوق، ما يدفعهم إلى قبول وظائف منخفضة الأجر وفترات طويلة من البطالة، تتخللها عقوبات بالسجن، ولا سيما في حالة الشبان الأميركيين من أصل أفريقي [966]. أمّا بالنسبة إلى الأميركيين من أصل أفريقي، فإن تجربة الرق والعنصرية في الحياة اليومية يمكن أن تلقي بظلال طويلة الأمد؛ إذ حدثت وفاة الأفارقة المستعبَدين خلال «العبور الوسيط» أساسًا بسبب التجفاف [فقدان السوائل]. وكان لأجساد الناجين قدرة على الاحتفاظ بالملح أعلى من المتوسط. لذلك ربما يعاني الأميركيون من أصل أفريقي اليوم ارتفاع ضغط الدم لأن الجينات المعرّضة لارتفاع ضغط الدم مُمَثَّلة بإفراط في مُجمّعهم الجيني. وربما يكون العامل البديل، ولكن المُعَزِّز، أن غضبهم على العنصرية اليومية في الولايات المتحدة هو الذي يُسبب ارتفاع ضغط الدم لديهم [967].

الجدول (6-13): الإنفاق في التعليم لكل تلميذ، ولايات جنوبية مختارة (بالدولار الأميركي كما هو في عام 1950)

	الإنفاق لكل تلميذ ونسبة الأميركيين من أصل أفريقي (A) إلى الأميركيين البيض (W)	نحو عام 1890	نحو عام 1910	نحو عام 1935
ألاباما	A W W/A	8.80 8.89 **0.99**	10.39 33.51 **0.31**	17.50 53.18 **0.33**

فلوريدا	A W W/A		13.12 26.66 **0.49**	9.95 36.05 **0.28**	34.66 84.74 **0.41**
لويزيانا	A W W/A		8.29 16.57 **0.50**	9.03 53.76 **0.17**	19.91 74.60 **0.27**
ميريلاند	A W W/A		27.88 42.82 **0.65**	27.88 47.34 **0.59**	80.63 102.84 **0.78**
مسيسي بي	A W W/A		9.27 18.62 **0.50**	7.67 27.88 **0.28**	13.36 58.61 **0.23**
كارولاينا الشمالية	A W W/A		7.75 7.67	9.28 17.25	32.92 51.43

		1.01	0.50	0.64

المصدر: R. A. Margo, Race and Schooling in the South, 1880-1950: An Economic History (Chicago: University of Chicago Press, 1990), table 2.5.

علاوة على ذلك، يبدو أن تسارع التحرير المالي منذ تسعينيات القرن العشرين لم يُعلق أهمية قصوى إلّا على ذوي المهارة العالية، وبالتالي زاد من تفاوت متوسط الدخل بين الأميركيين من أصل أفريقي والبيض. وهكذا، وفقًا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة الأميركية، كان هناك 22.844.000 من خريجي المدارس الثانوية من مجموع 76.722.000 من الذكور البيض غير المنحدرين من أصل إسباني في سن الخامسة عشرة فما فوق، في مقابل 3.998.000 من خريجي المدارس الثانوية من مجموع 11.821.000 من الذكور الأميركيين من أصل أفريقي. وبلغ العدد الإجمالي لحَمَلة الدرجات المهنية ودرجات الدكتوراه 2.799.000 بين الذكور البيض غير المتحدرين من أصل إسباني من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق في مقابل 128.000 فقط بين الذكور الأميركيين من أصل أفريقي من الفئة العمرية نفسها. وغني عن البيان أن التحصيل التعليمي للإناث بين صفوف الجماعتين العرقيتين كان أقل منه لدى الذكور فيهما [968].

الجدول (7-13): العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) للبيض وللأميركيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة، أعوام مختارة (1900-2001)

العام	**البيض**		**الأميركيون من أصل أفريقي**	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى

33.5	32.5	48.7	46.6	1900
37.5	33.8	52.0	48.6	1910
45.2	45.5	55.6	54.4	1920
47.0	45.6	60.0	57.0	1928
49.2	47.3	63.5	59.7	1930
54.9	51.5	66.6	62.1	1940
62.9	59.1	72.2	66.5	1950
66.3	61.1	74.1	67.4	1960
68.3	60.0	75.6	68.0	1970
72.5	63.8	78.1	70.7	1980
73.6	65.3	78.7	71.8	1984
73.6	64.5	79.4	72.7	1990
73.9	64.9	79.6	73.3	1994
75.5	68.6	80.2	75.0	2001

(909) الانتشارية أو الانتشار الثقافي (diffusionism): نظريّة اعتمدها كثير من علماء الأنثروبولوجيا لمناهضة النظرية التطورية؛ فالانتشاريّون يعتبرون أن فهم مجتمع ما يفترض إعادة رسم مساره الثقافي العام عبر التاريخ، ذلك أن معظم خصائص المجتمع القائم اليوم استُعيرت من ثقافات أخرى، بالتلاقح. (المترجم)

(910) الكونية أو الشمولية (universalism): مفهوم ديني أو فلسفي يدّعي أنه قابل للتطبيق العالمي أو الشامل. (المترجم)

(911) I. Wallerstein, «Capitalist Civilization,» in: I. Wallerstein, Historical Capitalism with Capitalist Civilization (London: Verso, 1995), pp. 113-163.

(912) A. Pagden, The Fall of Natural Man: The American Indian and the Origins of Comparative Ethnology (London: Cambridge University Press, 1986).

(913) C. O. Sauer: Aboriginal Population of North-western Mexico, Ibero-Americana, no. 10 (Berkeley: University of California Press, 1935), and Man and Nature: America before the Days of the White Man (New York: Charles Scribner's, 1939).

(914) W. M. Denevan (ed.), The Native Populations of the Americas in 1492 (Madison: University of Wisconsin Press, 1976).

(915) جزيرة هيسبانيولا (Hispaniola) هي ثاني أكبر جزر الأنتيل الواقعة شرق كوبا. وصل كريستوفر كولومبوس إلى شواطئها في 5 كانون الأول/ديسمبر 1492، وأسس فيها خلال رحلته الثانية أول مستعمرة إسبانية في العالم الجديد. تحتل هايتي ثلثها الغربي، بينما تقع جمهورية الدومينيكان في ما تبقى من جزئها الشرقي. (المترجم)

(916) W. G. Lovell, ʽHeavy Shadows and Black Night': Disease and Depopulation in Colonial Spanish America,» Annals of the Association of American Geographers, vol. 82, no. 3 (1992), and N. D. Cook, Born to Die: Disease and New World Conquest, 1492-1650 (London: Cambridge University Press, 1998).

(917) The Shorter Oxford English Dictionary, 1959.

يُورد سوبريا تشودري مناقشة ثاقبة لأسطورة آكل لحوم البشر غير الأوروبي في خطاب عصر النهضة الأوروبية. يُنظر: Supriya Chaudhuri, «Eating People is Wrong: Cannibalism and Renaissance Culture,» in: Supriya Chaudhuri and Sukanta Chaudhuri (eds.), Writing

Over: Medieval to Renaissance (Delhi: Allied Publishers, .(1996

(918) W. M. Denevan, «Epilogue,» in: Denevan (ed.), The .Native Populations, p. 291

(919) J. Diamond: The Rise and Fall of the Third Chimpanzee (New York: Vintage, 1992), and Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years (New York: Vintage, 1998); B. G. Trigger and W. E. Washburn (eds.), The Cambridge History of the Native Peoples of the Americas: North America (London: Cambridge University .Press, 1996), part 1, vol. 1

(920) .Diamond, Guns, Germs and Steel, chaps. 3 and 18

(921) S. F. Cook and W. Borah, Essays in Population History, .vol. I (Berkeley: University of California Press, 1971), p. viii

(922) إنكوميندا (encomienda) منحة من التاج الإسباني لمستعمر في أميركا تخوله الحق في مطالبة السكان الهنود الأميركيين في المنطقة بالإتاوات وعمل السخرة. (المترجم)

(923) Antonio Gerbi, The Dispute of the New World: The History of a Polemic, 1750-1900, Trans. from the Italian by J. Moyle (Pittsburgh: Pittsburgh University Press, 1973; [1955]); Pagden, chaps. 6-7, and P. Wade, «Blacks and Indians in Latin America,» in: K. A. Appiah and H. L. Gates (Jr.) (eds.), Africana: The Encyclopaedia of African and African American Experience .((New York: Basic Civitas Books, 1999

(924) .Wade, p. 1127

(925) عبودية الدَّين (bonded labor): تعهد الشخص بالعمل أو تقديم الخدمات كضمان لسداد ديونه أو أي التزام آخر. وكان من الممكن أن تكون الخدمات المطلوبة لسداد الدين غير محددة، وكذا مدة الخدمة، وأن تُنقل عبودية الدَّين من جيل إلى جيل. (المترجم)

(926) ذُكر في: Lovell, p. 437.

(927) A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982), chap. 3, and H. J. Prem, «Spanish Colonization and Indian Property in Central Mexico,» Annals of the Association .(of American Geographers, vol. 82, no. 30 (1992

(928) M. Livi-Bacci, Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History (London: Cambridge University Press, 1991), p. 6.

(929) Denevan (ed.), «Epilogue».

(930) J. Postma, The Dutch in the Atlantic Slave Trade, 1600-1815 (London: Cambridge University Press, 1990).

(931) P. E. Lovejoy, Transformations in Slavery: A History of Slavery in Africa (London: Cambridge University Press, 1983).

(932) S. Behrendt, «Transatlantic Slave Trade,» in: Appiah and Gates (Jr.) (eds.), p. 1867.

(933) J. E. Inikori and S. L. Engerman, «Introduction: Gainers and Losers in the Atlantic Slave Trade,» in: J. E. Inikori and S. L. Engerman (eds.), The Atlantic Slave Trade: Effects on Economies, Societies, and Peoples in Africa, the Americas, and Europe (Durham: Duke University Press, 1992).

(934) Behrendt, p. 1869.

(935) D. Richardson, «Slave Exports from West and West-Central Africa, 1700-1810: New Estimates of Volume and Distribution,» Journal of African History, vol. 30 (1989).

(936) R. S. Dunn, «̔Dreadful Idlers’ in the Cane-Fields: The Slave Labour Pattern on a Jamaican Sugar Estate, 1762-1831,» in: Barbara L. Solow and S. L. Engerman (eds.), British Capitalism and Caribbean Slavery: The Legacy of Eric Williams (London: Cambridge University Press, 1987).

(937) D. Eltis, Economic Growth and the Ending of the Transatlantic Slave Trade (London: Oxford University Press, 1987), p. 8.

(938) M. G. Smith, «Slavery and Emancipation in Two Societies,» Social and Economic Studies, vol. 3 (1954).

(939) D. Eltis and S. L. Engerman, «Was the Slave Trade Dominated by Men?,» Journal of Interdisciplinary History, vol. 23, no. 2 (1992).

(940) العبور الوسيط (middle passage) هو المرحلة الوسيطة من حركةِ التجارة المثلثية، التي كانت تبدأ برحلة السفن الأوروبية من أوروبا شمالًا إلى غرب أفريقيا جنوبًا، لشراء العبيد من هناك، ثم الرحلة عبر

الأطلسي التي تقوم بها سفن الرقيق من غرب أفريقيا إلى جزر الهند الغربية، والتي كانت تسبب خسائر هائلة في أرواح العبيد، ثم المرحلة الأخيرة، أي العبور من الأميركتين رجوعًا إلى أوروبا. (المترجم)

(941) B. Davidson, Black Mother: The Years of the African Slave Trade (Boston: Little, Brown, 1961).

(942) P. Manning, Slavery and African Life: Occidental, Oriental, and African Slave Trades (London: Cambridge University Press, 1990), p. 85.

(943) R. Blackburn, The Making of New World Slavery: From the Baroque to the Modern (London: Verso, 1997), p. 403.

(944) J. R. Ward, «The Profitability of Sugar Planting in the British West Indies,» Economic History Review, vol. 3 (1978).

(945) Blackburn, chap. 10.

(946) M. Craton: Testing the Chains: Resistance to Slavery in the British West Indies (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1982); «What and Who to Whom and What: The Significance of Slave Resistance,» in: Solow and S. L. Engerman (eds.), British Capitalism and Caribbean Slavery; Blackburn, pp. 404-406, 473-477, 591-592, and P. Linebaugh and M. Rediker, The Many-Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the Hidden History of the Revolutionary Atlantic (London: Verso, 2000), chaps. 5 and 9.

(947) المارون (Maroons) هُم أفارقة هربوا من الرق في الأميركتين واختلطوا مع الشعوب الأصلية فيها، وشكلوا هناك مستوطنات مستقلة. وقد يطلق هذا اللفظ على المنحدرين منهم أيضًا. (المترجم)

(948) Blackburn, p. 404, and Linebaugh and Rediker, pp. 194-196.

(949) H. Tinker, A New System of Slavery: The Export of Indian Labour Overseas 1830-1920 (London: Oxford University Press, 1974), and D. Northrup, Indentured Labour in the Age of Imperialism, 1834-1922 (London: Cambridge University Press, 1995).

(950) T. Sarkar, «Bondage in the Colonial Text,» in: U. Patnaik and M. Dingwaney (eds.), Chains of Servitude: Bondage and Slavery in India (New Delhi: Sangam Books, 1985); M. R. Anderson, «Work Construed: Ideological Origins of Labour Law in British India to 1918,» in: P. Robb (ed.),

Dalit Movements and the Meanings of Labour in India (London: Oxford University Press, 1993), and P. E. Lovejoy and J. S. Hogendorn, Slow Death for Slavery: The Course of Abolition in Northern Nigeria, 1897-1936 (London: .(Cambridge University Press, 1993

(951) W. A. Green, «The West Indies and Indentured Labour Migration-The Jamaican Experience,» in: K. Saunders (ed.), Indentured Labour in the British Empire (London: Croom .(Helm, 1984

(952) R. Shlomowitz and L. Brennan, «Mortality and Indian Labour in Malaya,» Indian Economic and Social History .(Review, vol. 29, no. 1 (1992

(953) ذُكر في: R. Shlomowitz and L. Brennan, «Mortality and Migrant Labour in Assam,» Indian Economic and Social .History Review, vol. 27, no. 1 (1990), table 1

(954) Shlomowitz and Brennan, «Mortality and Migrant .«Labour,» and «Mortality and Indian Labour

(955) العَوَز إلى الطَّوْل الاقتصادي (entitlement failures): مصطلح اعتمده عالِم الاقتصاد المعروف أمارتيا سِن في دراسته عن الفقر والمجاعات، حيث وجد أن ظاهرة المجاعة لا ترتبط بالضرورة بنقص إنتاج الغذاء أو مخزونه، وإنما يتسبب في إحداثها عوزُ الفقراء للقدرة الاقتصادية، بما يُعجزهم عن الحصول على الغذاء. ويُعرِّف سِن هذه القدرة الاقتصادية المشار إليها بما يشمل كل ما يمتلكه الفقير من أموال عينية أو نقدية كأصولٍ أو كمالٍ مُتأتٍّ من أجور العمل أو غيره، ويطلِق على ذلك كله عبارة (entitlement) التي نرى أن ما يقابلها بالعربية عبارة «الطَّوْل الاقتصادي». (المترجم)

(956) S. J. Kunitz, «Mortality since Malthus,» in: D. C. Coleman and R. S. Schofield (eds.), The .(State of Population Theory (Oxford: Blackwell, 1986

(957) CSO, Selected Socio-Economic Statistics for India 1992, (New Delhi: Central Statistical Organisation, .Department of Statistics, Government of India, 1993), p. 33

(958) W. E. B. DuBois, Black Reconstruction in America 1860-1880, Harcourt Brace, ca. 1935; reprinted with an introduction by D. L. Lewis (New York: The Free Press, 1992; [1935]), and A. W. Marx, Making Race and Nation: A

Comparison of the United States, South Africa, and Bra zil .(London: Cambridge University Press, 1998), chap. 6

(959) .DuBois, Black Reconstruction

(960) H. Bodenhorn, «A Troublesome Caste: Height and Nutrition of Antebellum Virginia’s Rural Free Blacks,» Journal .(of Economic History, vol. 59, no. 4 (1999

(961) .DuBois, Black Reconstruction

(962) .Marx, p. 130

(963) DuBois, chaps. 14-15; R. A. Margo, Race and Schooling in the South, 1880-1950: An Economic History (Chicago: University of Chicago Press, 1990), and Marx, chaps. 6 and .9

(964) .Marx, p. 141

(965) التمييز الإيجابي (affirmative action): اعتماد مبدأ الأفضلية أو آليات إنعاش ملائمة في التعامل مع الأقليات، وهي السياسات التي تأخذ بعوامل (كالعرق واللون والدين والجنس والأصل) في الاعتبار لكي تميز مجموعات مهمشة في التوظيف أو التعليم أو الأعمال، بغية إصلاح التمييز الذي مورس ضدهم في السابق. (المترجم)

(966) E. H. Beardsley, A History of Neglect: Health Care for Blacks and Mill-Workers in the Twentieth-Century South (Knoxville: University of Tennessee Press, 1987); D. McBride, Integrating the City of Medicine: Blacks in Philadelphia Health Care, 1910-1965 .((Philadelphia: Temple University Press, 1989

(967) T. W. Wilson and C. E. Grim, «The Possible Relationship between the TransAtlantic Slave Trade and Hypertension in Blacks Today,» in: Inikori and Engerman (eds.), The Atlantic Slave Trade, and Inikori and Engerman, «Introduction: .«Gainers and Losers

(968) U.S. Census Bureau, 29 June 2004, at: https://bit.ly/2GOFdhN

الفصل الرابع عشر: المهمة الحضارية والعَرقنة [969] من السكان الأميركيين الأصليين إلى الآسيويين

عَرقنة الشعوب المغلوبة: السكان الأميركيون الأصليون

عندما صادف كولومبوس ورفاقه شعبَ التاينو والشعوب الأخرى في منطقة البحر الكاريبي أول مرة، كان مقصدهم العمل في التبادل التجاري معهم. ولكن لسوء الحظ، لم يكن لديهم الشيء الكثير ليبيعوه باستثناء السلع الحديدية والأسلحة من النوع الذي لم يصادفه شعب التاينو من قبل، ولذلك عمدوا إلى أخذ ما أرادوه قسرًا. وبطبيعة الحال، ساء الوضع، واتُّخذت الخطوات الأولى نحو إبادة هذه الشعوب [970]. وكان الملوك الإسبان قد استعادوا إسبانيا بكاملها من الممالك المغاربية بحلول منتصف القرن الخامس عشر. كما أنهم غزوا جزر الكناري واستولوا عليها من الغوانشيين، سكان جزر الكناري الأصليين ونظر الغزاة إلى مهمتهم باعتبار أنها التبشير بالديانة المسيحية بين ظهراني الشعوب المغلوبة، في حين أنهم استعبدوهم لمصلحة كبار السادة الإسبان، وأبادوا أولئك الذين خالفوا مهمتهم [رسالتهم] الحضارية [971]؛ إذ أنشأت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية محاكم التفتيش لاختبار صدق تحوّل الوثنيين والقضاء على النزعات الهرطقية، وعانت الشعوب المغلوبة أهوالًا صُوِّرت في مختلف اللوحات والرسومات المعاصرة.

كانت الشرعية الإسبانية لفتح الأميركتين تقوم على أساس المراسيم البابوية التي أصدرها البابا ألكسندر السادس، الذي كان هو نفسه إسبانيًا (قدم البابا أدريان الرابع، وهو رجل إنكليزي، مبررًا مماثلًا لملوك إنكلترا النورمان لكي يغزوا أيرلندا في الفترة 1154-1155، على الرغم من أن أيرلندا كانت أصلًا بلدًا مسيحيًا [972]. وفي عام 1493، بعد عودة كولومبوس من منطقة البحر الكاريبي، جرى إصدار أهم المراسيم البابوية، وهو مرسوم «إنتر كيتيرا» (Inter caetera)؛ إذ رسم المرسوم «خطَّ حدود وهمي من الشمال إلى الجنوب يبتعد مئة فرسخ [973] غرب جزر الأزور وجزر الرأس الأخضر [كيب

فيردي]، واشترط وجوب أن تكون الأرض والبحر وراء [أي غرب] هذا الخط منطقة استكشاف إسبانية.... وشكلت مراسيم عام 1493 بالنسبة إلى الإسبان مطالبة التاج الإسباني القانونية الأساسية بامتلاك أراضي العالم الجديد» [974]. وفي عام 1494، وقّعت المملكتان «معاهدة تورديسيلاس» التي أعطت البرتغال معظم جزر جنوب المحيط الأطلسي، أراضي البرازيل التي يُنتظر استكشافها قريبًا واحتكار استكشاف الطريق إلى الهند حول أفريقيا.

كان للبرتغال تاريخ طويل من الغزو بغرض الاسترقاق على الممالك المغاربية في شمال أفريقيا وأسفل ساحل أفريقيا الغربي. ووُجِّهت إليهم تهمة استرقاق حتى الغوانشيين المسيحيين في جنوب المحيط الأطلسي. وكان مبرر استعباد الأفارقة السود، أو «الإثيوبيين»، يكمن في كثير من الأحيان في تحدرهم المفترض من ذرية حام [أحد أبناء نوح]، الذي لعنه نوح لأنه رأى نوحًا عاريًا [975] [976]. وبين الفينة والأخرى، كان هناك محاولات من بعض علماء اللاهوت وبعض كبار المسؤولين، مثل بومبال، لإنهاء التمييز القانوني ضد رعايا التاج البرتغالي غير الأوروبيين، ولكن احتُفظ عمومًا بنقاء الدم شرطًا لاكتساب أي منصب محترم في المؤسسة العلمانية أو الدينية داخل الإمبراطورية البرتغالية.

كان غزو شعب أجنبي يؤدي بشكل شبه فوريّ إلى وصم المغلوبين بأنهم كائنات أدنى منزلة، على غرار ما حدث للكاريبيين الذين أبيدوا، ودُنِّس ذكرهم على مر القرون باتهامهم بأنهم أكلة لحوم بشر. عمومًا، كان اليهود ومسلمو شمال أفريقيا وغير المسيحيين يصوَّرون في الأدب الأوروبي في العصور الوسطى بأنهم أعراق منحطّة، وذلك على الرغم من اعتراض كثير من علماء اللاهوت على هذا التصوير [977]. ولم يكن لتلك العرقنة أي تأثير فعال في الشعوب غير الأوروبية إلى أن تمكنت القوى الأوروبية من استخدام براعتها في الحرب لإخضاع شعوب القارات الأخرى. علاوة على ذلك، لم يحدث ذلك في الوقت نفسه في القارات كلها، ومن هنا اختلف نمط العرقنة أيضًا بمرور الوقت.

بعد فترة وجيزة من الغزو الإسباني لجزر الكاريبي ولجانب كبير من أميركا القارية، جادل فراي فرانسيسكو دي فيتوريا ليثبت أن من غير الممكن التذرع بالسلطة البابوية لتبرير غزو الأميركيين المسالمين الذين كانوا يعيشون تحت حكم أمرائهم؛ فالبابا ربما يُخوِّل أميرًا مسيحيًا استخدام القوة المسلحة لحماية الإرساليات التبشيرية، ولكن هذا لم يكن يصل إلى حدّ تخويله الحرب أو الغزو [978]. وارتدّ فيتوريا في نهاية المطاف إلى عدم كفاية المؤسسات الهندية الأميركية - باعتبار أن الدليل على ذلك هو ممارساتهم المزعومة المتمثلة في أكل لحوم البشر وتقديم القرابين البشرية التي شاع استشهاد الأوروبيين بها - لكي يتيح تبريرًا ضعيفًا للسيطرة الإسبانية على

الأميركتين وعلى الهنود الأميركيين [979]. ولكن هذه الحجج وفرت أيضًا الأساس المنطقي لكي يُعامَل الهنود الأميركيون معاملة الأطفال الذين يحتاجون إلى أن يعلمهم شعب أكثر منهم تحضرًا [980].
كنت أشرت في الفصل الثالث عشر إلى المناظرة التي دارت حول تبرير، أو عدم تبرير، استعباد الهنود الأميركيين بين فراي بارتولومي دي لاس كاساس، المسمّى رسول الهنود، وخوان جينز دي سيبولفيدا، الإنسانوي المشهور، الذي دعا إلى شرعية الاستعباد. وكان لاس كاساس، وهو راهب دومينيكي، يتمتع بخبرة طويلة كمستوطن، ثم ككاهن في أميركا اللاتينية. أمّا سيبولفيدا، فلم تطأ قدماه الأراضي الواقعة عبر المحيط الأطلسي قط، لكنه حاج، مثل جيمس مِل بعد ثلاثة قرون، بأن المعرفة التجريبية المباشرة لم تكن لازمة لكي يُبدى الرأي في حالة مجتمعات الشعوب غير الأوروبية [981].
احتكمت المناظرة الشهيرة التي جرت في فالدوليد في الفترة 1550-1551 بين لاس كاساس وسيبولفيدا [982] إلى نظريتين مختلفتين بشأن دستور الدولة وواجبات العاهل، فضلًا عن الحالة الطبيعية المفترضة للهنود الأميركيين وقدراتهم العقلية. ولجأ لاس كاساس إلى نظرية بخصوص المَلَكية، التي بموجبها تنحصر ممارسة السلطة على الرعايا في الملك وحده، أو في وكلائه المُخَوَّلين منه تحديدًا، وليس لأي رعايا آخرين أي صلاحيات سيادية عليهم. وكان الهنود الأميركيون من رعايا التاج الإسباني، فهُم، بالتالي، يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها رعايا التاج الآخرون. ولا يمكن استرقاق رعايا التاج، إلّا في حالات خاصة، وهذا الحظر ينطبق على الهنود الأميركيين كما ينطبق على الإسبان المولودين في إسبانيا، ولا سيما بعد حصول الهنود الأميركيين على المنافع المتأتية من الإنجيل [983]. ومن ناحية أخرى، لجأ سيبولفيدا إلى صيغة أرسطو [984] بأن هناك عبيدًا طبيعيين مثلما أن هناك سادة طبيعيين، وإلى نظرية في الدولة يمارس العاهلُ بموجبها سلطته بوساطة أرستقراطية مكوَّنة من سادة طبيعيين. وقال إن الهنود الحمر عبيد بحكم طبيعتهم، وإن الوصاية الدائمة عليهم تحت إشراف السادة الطبيعيين والمستوطنين والغزاة الإسبان هو الوضع الصحيح لوجودهم المدني [985].
من الناحية النظرية، فاز لاس كاساس في المناظرة، لأسباب ليس أقلها أن حججه عززت مزاعم السلطة الحاكمة على المستوطنين ونسلهم، الكريول. وتعامل التاج الإسباني مع الهنود الأميركيين كرعايا أحرار، وقيَّد سلطة الإنكوميندير وس الذين كانوا مخولين بانتزاع الإتاوات من الهنود الأميركيين، وعيَّن رجال قضاء (corregidores)، كان يُفترض بهم أن يرعوا مصالح الرعايا الهنود الأميركيين [986]. ومن الناحية العملية، كانت وضع الهنود الأميركيين يقترب من الوضع القانوني لأقنان الأرض في التاج الإسباني الذي كان يوزعهم لخدمة المشروعات المَلَكية، مثل العمل القاتل في مناجم

الفضة وبناء الطرق، وما إلى ذلك، وكذلك للعمل لدى الإسبان والكريول المحاسيب.
أصبح حظر الاسترقاق السياسة العملية الوحيدة عندما أُدرك أن الهنود الأميركيين كانوا يموتون بسرعة، وأن استعبادهم غير المحدود سيوقع ضررًا بالغًا بالمشروعات المَلكية. وثمة بند رئيس من بنود سياسة أولئك الذين يسمحون باسترقاق الأفارقة في حين يعارضون استرقاق الأميركيين الهنود، وهو أن الأفارقة ليسوا من مواطني التاج الإسباني، وأنهم كانوا مُستعبَدين أصلًا عندما جيء بهم إلى أميركا الإسبانية. ويقال إن لاس كاساس، الذي كان في عام 1516 قد تغاضى عن استعباد الأفارقة على أساس أن معاناتهم من معاملة أسيادهم القاسية أقل من معاناة الأميركيين الأصليين، قد أعرب مرارًا في شيخوخته عن أسفه لتواطؤه ذاك [(987)].
في الفترة القريبة من الاحتلال الإسباني للأميركتين، كانت القنانة [عبودية الأرض] منتشرة على نطاق واسع في إسبانيا، على الرغم من أنه كان من المفترض أن الرِّق اختفى عمليًا في شمال إسبانيا. لكن في كثير من الأحيان، كان يجري استعباد المسلمين في الأراضي التي استولوا عليها من الممالك المغاربية، والحصول على العبيد من شمال أفريقيا والمناطق الأخرى المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط بوصفهم سلعًا تجارية [(988)]. وقد تبعت البرتغال هذا النمط نفسه، وكانت، علاوة على ذلك، أكثر تقدمًا في أسر العبيد أو شرائهم من أفريقيا، وفي غزو الجزر الأطلسية الواقعة إلى الغرب من الممالك الأيبيرية [(989)].
لقد اقتُرح أن الإخفاق في الاعتراف بأن للبشر الآخرين الذين يعيشون في ظروف مختلفة صلة قربى كان سببًا في معاملتهم على أنهم «الآخر» الرهيب [(990)]. ومع ذلك، فإن معاملة غير المألوف باعتبار أنه «الآخر» لا يؤدي دائمًا إلى شيطنته أو نزع الصفة الإنسانية عنه؛ على سبيل المثال، عندما صادفت الشعوب الأصلية في أفريقيا والأميركتين الأوروبيين أول مرة، عاملتهم في كثير من الأحيان كما لو أنهم كائنات خارقة، إن لم يكن كما لو أنهم آلهة. وأدت رغبة جماعات معينة من الأوروبيين (أو بهذا الصدد، المعتدين اليابانيين في كوريا والصين) وقدرتهم على السيطرة، إلى إنشاء بناء مفهوميّ لـ «آخر» غير متحضر وبه حاجة إلى التعافي أو الوصاية التنويرية من جانب الجماعة المهيمنة [(991)].
إن أحد أفضل الإيضاحات لذلك متمثّلة في معاملة الحكومات الإنكليزية المتعاقبة للشعب الأيرلندي، بعد أن غزا النورمانديون أيرلندا. كانت هذه الأخيرة أقدم المستعمرات البريطانية، ولكن قبل عهد إليزابيث الأولى ملكة إنكلترا، أصبح المستوطنون الإنكليز في أيرلندا جزءًا، إلى حد ما، من الثقافة السائدة. وأصبح الانقسام الديني بين إنكلترا البروتستانتية وأيرلندا التابعة لكنيسة الروم الكاثوليك أكثر وضوحًا بعد توطيد الدولة القومية الرأسمالية

في إنكلترا. وعمد الإنكليز إلى عرقنة الأيرلنديين، الذين صاحب اشتداد وقائع تمردهم اشتداد القمع الإنكليزي لهم. وبعد هزيمة الأيرلنديين الكاثوليك أمام وليام أورانج، الذي الأصبح ملك إنكلترا في إثر ما أطلق عليه تسمية «الثورة المجيدة»، خضعوا لقوانين عقوبات قلما وجِد لها مثيل في التاريخ [992]. وهاجر الأيرلنديون إلى الولايات المتحدة بشكل جماعي في إثر المجاعة الكبيرة التي حدثت في الفترة بين عامي 1845 و1850، ما أدى إلى هلاك مليون نسمة من الأيرلنديين في ظل نظام عدم التدخل، حتى عندما كانت أيرلندا جزءًا قانونيًا من المملكة المتحدة، التي كانت آنذاك أقوى أمة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. ولسوء الحظ، اعتمد كثير من الأيرلنديين موقف المحافظين الأميركيين العنصري تجاه السود، على الرغم من أنهم عانوا ما بلغ حد العنصرية الإنكليزية الموجهة نحوهم [993]. إن موقف الزمرة الحاكمة العنصري في إسرائيل تجاه العرب يتوفر على نظير مأساوي في عصرنا لضحايا العنصرية الذين تحولوا إلى عنصريين.

مزاعم الخطاب التنويري بالعالمية في مقابل التمييز العنصري العلمي

صاغ مونتسكيو على النحو التالي أحد أبرز التصريحات المعبّرة عن قيم التنوير الأوروبي العالمية: لو أني أعرف شيئًا مفيدًا لي ولكنه ضارّ بعائلتي، فسأستبعده من ذهني. ولو أني أعرف شيئًا مفيدًا لعائلتي ولكن ليس لبلدي، فسأحاول أن أنساه. ولو أني أعرف شيئًا مفيدًا لبلدي، ولكنه ضارّ بأوروبا، أو هو مفيد لأوروبا وضارّ بالجنس البشري، فسوف أعتبره أمرًا إجراميًا [994].

لكن إلى جانب هذه المقدمات المنطقية العالمية، كان هناك ميول منافية للمساواة في كثير من جوانب الخطاب التنويري. ويمكن للمفكر نفسه أن يكون من دعاة المساواة في أحد النواحي، وأن يعتنق في جانب آخر من الحجة، بوعي أو من دون وعي، افتراضات عنصرية. روسو، على سبيل المثال، تتبَّع أصل انعدام المساواة بين البشر إلى ابتكار المُلكية الخاصة والمجتمع المدني لا إلى أي اختلافات فطرية بين الرجال والرجال. ومع ذلك، فإن الأسرة الأبوية، في مجتمعه المثالي، هي الوحدة الأساسية، مع إخضاع المرأة لسلطة الرجل [995].

إن غزو البنغال في عام 1857، والتصاعد السريع للإمبراطورية الهندية البريطانية، ومزيد من احتمالات غزو أجزاء من الممتلكات التركية العثمانية وإمبراطورية الصين الهائلة، كل هذه كان من شأنها أن تمدّ أيديولوجيات الإمبريالية والعنصرية والاستشراق بشراسة خاصة [996]. ومع بزوغ فجر هذه المرحلة، كان ثمة عدد من الشخصيات البارزة في التنوير الاسكتلندي والفرنسي، وكذلك من الإنجيليين والعلماء البارزين مثل جورج كوفييه وتشارلز داروين، والديمقراطيين الراديكاليين مثل جيمس وجون ستيوارت

مِل، والمدافعين عن نظام الويغ الأرستقراطي في إنكلترا الذين قدموا تسويغات لمختلف أيديولوجيات العرقنة ونزع الصفة الإنسانية، ووضعوا المشروعات من أجل تحضير [تمدين] السكان الأصليين غير الأوروبيين. وفي كثير من هذه الحالات، استخدمت تلك الأيديولوجيات نفسها لتبرير أساليب الضبط الاجتماعي القمعية من أجل تحضير العمال في بلدانهم.

يصف مونتسكيو في كتابه **روح الشرائع** ما يعتبره خصائص الطغيان الشرقي، وقدم تفسيرًا بيئيًا لكيفية استمراره. في عصر الهيمنة الأوروبية، أبهمت رسالة مونتسكيو العالمية، التي اقتُبست آنفًا، من خلال وصفه المجتمعات غير الأوروبية. وتبع تورغوت وصف مونتسكيو للدول الآسيوية بأنها طغيان شرقي، ومعه الفكرة المحددة التي مفادها أن سهولة الاتصال في آسيا وخصوبة سهولها المتعرجة عززت الطغيان، في حين أن الطوبوغرافيا الوعرة أو الصعبة عززت الجمهوريات. (وهذا ليس مختلفًا عن فرضيات جونز) [(997)] أمّا فولتير، فبازدرائه النوع العادي من الإنسان العاقل (Homo sapiens)، انتقل سريعًا من الإعجاب بالحكماء الصينيين إلى فكرة أن الحضارات الإنسانية يمكن ترتيبها هرميًّا مع وضع المجتمع الأوروبي في أعلى الهرم [(998)]. ومع توسع انتشار الرأسمالية الأوروبية، تكاثرت أيديولوجيات الهيمنة الأوروبية كذلك.

كما أشرت سابقًا، أصبحت المالتوسية والداروينية الاجتماعية، منذ القرن التاسع عشر، جزءًا من المتاع الفكري لرجال الطبقة العليا في كثير من البلدان؛ إذ إنهما توفران تسويغًا للمواقف والسياسات العنصرية، وحتى للتمييز ضد الأناس الفقراء، في كل مكان، في السياسات العامة والتوظيف والرعاية الصحية. وكان هناك طوال القرن التاسع عشر وما بعده، فيض متدفق من أيديولوجيات الهيمنة البيضاء والأوروبية، والمهمة الحضارية، وعبء الرجل الأبيض في مجالات فقه اللغة المقارن، وفي مساق الأنثروبولوجيا الناشئ، وعلم الآثار والتاريخ والأدب والفن، وعمليًا، في جميع مظاهر العقل البشري. ويمكن إيضاح تيارات الأفكار الرئيسة التي شكلت السياسات الرسمية التمييزية تمييزًا صارخًا في المستعمرات التابعة من خلال النظر في تصريحات بعض أكثر الشخصيات تأثيرًا في تشكيل السياسة البريطانية في الهند وأفريقيا، مثل جيمس وجون ستيوارت مِل، وتوماس بابنغتون ماكولي، وهنري سومنر مين، وجيمس فيتزجيمس ستيفن، وإيفلين بارينغ (اللورد كرومر لاحقًا) وفريدريك لوغارد.

أيديولوجية تحضير الهند بوساطة الحكم البريطاني

يقف جيمس مِل، بطريقة ما، على رأس هذه الذُريّة الإمبريالية بسبب شمولية ما كان من جانبه من استنكار وشجب للمجتمع والقوانين والدين في

الهند بل وفي جميع البلدان الواقعة في شرقي أوروبا؛ ففي كتابه The History of British India (**تاريخ الهند البريطانية**)، اعترض على الفكرة التي طرحها السير وليام جونز في وقت سابق، من أن الهندوس، بمعنى سكان الهند أو هندوستان، حققوا مستوى عاليًا من الحضارة. فهو افترض أن أي تقدم كانوا قد أحرزوه حدث منذ وقت طويل، وأن المجتمع والدولة شهدا ركودًا لاحقًا أدخلهما في حالة من الهمجية. لم يزر مِل الهند مطلقًا، ولم يعرف أيًّا من اللغتين الهندية أو الفارسية، اللتين ظلَّ يُجرى بهما كثير من الأعمال الرسمية حتى عدة عقود من الحكم البريطاني. وبرر جهله ذاك على أساس أنه كان أقل عرضة للتضليل بشهادة الناس الساذجين. وفي الواقع، أنشأ مِل بناءً مفهوميًّا لما سماه [إدوارد] سعيد تصورًا عن الشرق، وما أوصافه إلّا تفصيلات لذلك التصور. كما أن كتابه كان دعوى من أجل اتّباع أسلوب استبدادي للحكم البريطاني في الهند، بحيث ينبغي ألّا ينال الهنود من الحكم إلّا أقل حصة ممكنة. ونظرًا إلى عدم اكتفائه بشجب الحالة الراكدة والمحتضرة في الهند، اتهم كلًّا من الهنود الـ 150 مليونًا بالإجرام والفجور والشهوة الجنسية غير الطبيعية [(999)]، وأوصى بأن تُستخرج نسبة كبيرة من الفائض الذي تنتجه الأرض - المصدر الرئيس لدخل الهنود ولإيرادات الحكومية - من خلال فرض الضريبة على عنصر الإيجار باعتباره ثمنًا لفرض القانون والنظام على أناس خارجين عن القانون، لكن لم يكن لديه أي اقتراحات لتعليم الشعب وتثقيفه. وكثيرًا ما عامل الأب والابن [جيمس وجون ستيوارت مِل]، رسولا الديمقراطية هذان، الهند كحالة خاصة، بحيث تسوغ لحكمها وفق نمط الطغيان الشرقي، على الرغم من أن العواقب الوخيمة المفترضة للطغيان الشرقي استُخدمت مبررًا للغزو البريطاني للهند [(1000)].

ربما تمتع جون ستيوارت مِل بوجهة نظر أكثر دقة لما تعنيه الحضارة [(1001)]. لكن كان لديه بعض الأفكار الغريبة بشأن سلوك الناس الذين وصفهم بالمتوحشين (الذين كانوا في الأساس صيادين وجامعي ثمار يعيشون في القرى). وكان يعتقد أنهم غير قادرين على التعاون بعضهم مع بعض. ومع ذلك، فإن بقاء الصيادين وجامعي الثمار والرُّعاة في قيد الحياة كان يعتمد تمامًا على التعاون المكثف في ما بينهم، ومعهم، غالبًا، المزارعون المستقرون أيضًا، ولا سيما حيث تكون رعاية المواشي المترحلة أو المهاجرة معنيَّة. ووفقًا لتعريف مِل، يُحكم على درجة الحضارة بقدرة مجتمع معيّن على تحقيق الرخاء المادي [(1002)].

على الرغم من أن وجهة نظر كهذه بشأن الحضارة كانت تستلزم استثمار الفوائض الهندية لزيادة الإنتاجية، فإن جون ستيوارت مِل أصر، مثل والده، على أنه ينبغي لحكومة الهند أن تقشط [تقشد] الفائض في شكل إتاوة تكون هي ثِمن التفضل على المواطنين بحكومة رشيدة. وليس من

المستغرب أنه نجح في أن يخلف والده بوصفه كبير فاحصي مراسلات شركة الهند الشرقية البريطانية، ووقع عليه الاختيار لكتابة دفاع عن حكم الشركة للهند قبيل تولّي التاج البريطاني ذلك الحكم.

كان ماكولي أكثر من جيمس مِل أو جون ستيوارت مِل دهاءً إلى حد بعيد تجاه المتطلبات «الحضارية» للحكم البريطاني في الهند. وكان تقريره الشهير [(1003)] في ما يتعلق بتعليم الهنود يهدف إلى إنتاج مجموعة من الوسطاء الوطنيين [المحليين] بين الحكام البريطانيين والجمهور العام في البلاد: يجب علينا في الوقت الحاضر أن نبذل قصارى جهدنا لعلنا نشكل فئة تكون بمنزلة الترجمان بيننا وبين الملايين الذين نحكمهم؛ فئة من الأشخاص الهنود دمًا ولونًا، ولكنها إنكليزية في ذائقتها وآرائها وأخلاقياتها وذهنيتها. ولعلنا نترك لتلك الطبقة مهمة صقل اللهجات العامية في البلاد وتهذيبها، وإثراء تلك اللهجات بمصطلحات العلم المستعارة من مجموعة المصطلحات والتسميات الغربية، وجعلها [أي تلك الفئة]، عن طريق الدرجات والشهادات العلمية، ملائمة لوسائط نقل المعرفة إلى كتلة السكان الكبيرة [(1004)].

كانت هذه هي الصياغة الكلاسيكية للسياسة المركزية لدى كل استعمار ناجح.

على الرغم من أن ماكولي تصور إنفاق المزيد في تعليم تلك الفئة من الإنكليز ذوي البشرة السمراء، فإنه لم يكن يفيض كرمًا لتحقيق غرضه. وكما أشرت في الفصل العاشر، فحتى عام 1813، لم يكن ثمة مخصصات منتظمة للتعليم في ميزانية حكومة شركة الهند الشرقية البريطانية، ولم تنشئ الحكومة سوى مؤسستين تعليميتين لتدريب الفقهاء وتعليمهم الكتب المقدسة الهندوسية والإسلامية، والقوانين ذات الصلة.

أمّا المبلغ الذي كان ماكولي على استعداد لإنفاقه من أجل تحقيق أهدافه الكبرى، وهو 10 آلاف جنيه استرليني في العام، فكان المبلغ نفسه الذي وجّه البرلمان البريطاني الشركةَ لإنفاقه في عام 1813، إبان موعد تجديد امتيازها. غير أنه أراد تحويل الأموال من تدريس النصوص الشرقية (التي اعتبرها بلا قيمة) إلى تدريس الآداب والعلوم الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المبلغ الذي أنفقته حكومة الشركة في التعليم في عام 1834 كان ينوف قليلًا عن 400 ألف روبية أو 40 ألف جنيه استرليني، عندما بلغ إجمالي إيرادات الحكومة في الفترة 1834-1835 أكثر من 26.8 مليون جنيه استرليني، وبلغ إجمالي نفقاتها 16.7 مليون جنيه استرليني [(1005)]. ولا عجب في أن تصبح الهند دولة أمية، حيث يخفي بريق نخبة صغيرة متعلمة الظلام التعليمي للأغلبية العظمى.

عندما قرر ماكولي في عام 1835 ما صب في مصلحة المتضلعين من الإنكليزية وآدابها ضد المستشرقين، وضع البرنامج على قدم وساق لإنشاء سلك صغير من الكتبة وصغار المسؤولين، وغيرهم من المتعاونين مع الحكم

البريطاني. وكان الخاسرون الحقيقيون في معركة تخصيص هذا المبلغ المُزري للتعليم هم الناس العاديين في الهند، الذين غرقوا أكثر فأكثر في الأمّية [1006]. وأخذت المهمة الحضارية للحكام المتروبوليين [نسبة إلى الدولة الاستعمارية الأم] شكلًا شديد الشبه في مستعمرات أخرى، وهو تحديدًا التسلط على السكان الأمّيين الرازحين تحت وطأة الفقر بمساعدة مجموعة صغيرة من السكان الأصليين المتعاونين، منفقين أقل قدر ممكن على الصحة العامة أو التعليم، ومستخدمين وحشية تحذيرية عند اندلاع التمرد.

استمرت الدعاية المتعلقة بعملية التحضير والعرقنة الموجهة نحو الشعوب الخاضعة طوال فترة الاستعمار وما بعدها. وأصبح السير هنري سومنر مين أول عضو قانوني في مجلس نائب الملك البريطاني في الهند في عام 1862. ثم خلَفه صديقه المقرب جيمس فيتزجيمس ستيفن، عضو حزب المحافظين (توري)، مثل مين، الذي كان ينتقد جيريمي بنثام وأتباعه لتقاعسهم عن إدراك تأثير التاريخ والعادات على القانون [1007]؛ ففي كتابه Ancient Law (**القانون القديم**) (1861) وكتابه Village Communities in the East and the West (**المجتمعات القروية في الشرق والغرب**) (1871) قدّم اقتراحًا بأن المؤسسات المشاعية والعُرفية الباقية في الهند أظهرت كيفية عمل المؤسسات الأوروبية المماثلة في القرون السابقة؛ فهو كان بليغًا في خطبه التي تناول فيها مسؤوليات العِرق التقدمي في الإشراف على الإدارة الثابتة لسيادة القانون في مجتمع جامد حتى تلك اللحظة، يقصد بذلك الهند [1008]. وكونه مُدافعًا عن الملْكية الخاصة، قدّم، في «محاضرة ريد» (Rede Lecture) لعام 1875، وجهة نظر مفادها أنه «ليس لأحد الحرية في الاعتداء على كثير من الممتلكات، ثم يقول في الوقت نفسه إنه يُقدّر الحضارة» [1009].

أصبحت عرقنة الشعوب المغلوبة جزءًا من الذوق العام لدى الطبقات الحاكمة؛ إذ عندما كان هناك تحرك في خمسينيات القرن التاسع عشر لمنح الحكام البريطانيين رعاياهم الهنود الحقوق القانونية نفسها التي كان يتمتع بها البريطانيون، اعترض عليه جميع المقيمين الأوروبيين تقريبًا في الهند. وصاغ ثيودور ديكنز، المحامي الممارس، جوهر حجتهم بشكل يثير الإعجاب: [إنكم أيها الهنود] أحد الأعراق المغلوبة الذين ليس لهم، بالتالي، حق سياسي أصيل في الحكم الرشيد. إنكم تحت رحمة الغزاة. أمّا أنا، فمن أمّة لها حقوقها التي تضمنها أشياء مثل الماغنا كارتا [1010]، وشرعة الحقوق [1011]، ومرسوم التولية [1012]، وبعض الشروط الأخرى التي يتوقف ولائي على رعاية التاج لها الرعاية الواجبة والمخلصة. لذلك، لا أستطيع أن أسمح لكم بأن تكونوا متساوين معي سياسيًا [1013].

في ثمانينيات من القرن التاسع عشر، قدّم السير كورتيناي إلبرت، الذي خلف مين وستيفن كعضو في مجلس نائب الملك، مشروع قانون يسعى إلى وضع الأوروبيين، وكذلك الهنود، تحت ولاية مسؤولي الحكومة الهندية البريطانية القانونيين المُعيَّنين بحسب الأصول، ملغيًا بذلك الممارسة السابقة المتمثلة في السماح للأوروبيين بأن لا يحاكمهم إلّا الحُكام والقضاة الأوروبيون وحدهم. وجرت في كلٍّ من الهند وبريطانيا تعبئة المجتمع الأوروبي بكامله لمناهضة مشروع القانون هذا، فاضطرت الحكومة إلى سحبه. وتحالف ستيفن مع المتظاهرين، وكتب في رسالة إلى صحيفة **التايمز** اللندنية، بتاريخ 1 آذار/مارس 1883، يقول: [إن حكومة الهند] هي في الأساس حكومة مستبدة لا تقوم على أساس من الرضا والقبول، بل على أساس الغزو. وهي لا تمثّل مبادئ السكان الأصليين في الحياة أو الحُكم، ولا يمكنها أبدًا أن تفعل ذلك حتى تمثل الوثنية والبربرية. وهي تمثل حضارة محاربة، وما من تقصير صارخ وخطِر يُقارن بإدارتها عن طريق رجال، على رأس الحكم القائم على الغزو، يشيرون ضمنًا في كل نقطة إلى تفوق العرق الغازي، وإلى أفكارهم ومؤسساتهم وآرائهم ومبادئهم، ونظرًا إلى عدم امتلاكهم أي مبرر لوجودها سوى ذلك التفوق، فإنهم يحجمون عن تأكيدها تأكيدًا علنيًا عنيدًا ومباشرًا، ويسعون إلى الاعتذار عن موقفهم، ويرفضون دعمها وتعزيزها لأي سبب كان [(1014)].

كثيرًا ما سافر الحكام الإمبراطوريون من إرسالية استعمارية إلى أخرى، وكانت رحلاتهم تلك تعزز لديهم التحيز، إذ كان إيفلين بارينغ (Baring)، اللورد كرومر لاحقًا، عضوًا مختصًا بالشؤون المالية في مجلس نائب الملك في الهند، وهناك حصل على لقب «المتغطرس» (Overbaring)[(1015)]. وبعدها أصبح نوعًا ما الحاكم الأعلى لمصر، في ظل إدارات بريطانية متعاقبة. وفي ما يرويه عن مصر تحت الحكم البريطاني [(1016)]، مقتبسًا السير ألفرد لايل، أحد حكام الهند البريطانيين الأقدم، كتب يقول: «قال لي السير ألفرد لايل ذات مرة: ’الدقة أمر بغيض للعقل الشرقي. ويجب على كل أنكلو-هندي أن يتذكر دائمًا هذه المقولة‘. الافتقار إلى الدقة، الذي يتحول بسهولة إلى انعدام الصدق، هو في الواقع السمة الرئيسة للعقل الشرقي» [(1017)].

لكن، بطبيعة الحال، فإن خيال رجال الطبقة الوسطى الأوروبية كان يتطلب إلباس القوة الغاشمة لباس الحب. لهذا الغرض، جرى تفحص التاريخ أكثر من مرة من أجل ابتكار أساطير جديدة، ورُويت حكايات جديدة عن أمجاد الرَّاج [حكومة الهند البريطانية قبل عام 1947]، بل وعن الولاء الذي أظهره السكان الأصليون المتحضرون. واكتسب التجسس والخديعة هالة رومانسية جديدة، على سبيل المثال، في رواية كيبلينغ التي عنوانها «كيم» (Kim 1901). وفي الأوبرا المنسية بحق لجياكومو مايربير ويوجين سكريب بعنوان

«لافريكين» [الأفريقي بالفرنسية] (1865)، نجد فاسكو دي غاما ينقذ الملكة الهندية - الأفريقية سيليكا من تجار العبيد. وسرعان ما تقع سيليكا في حُب فاسكو، وعندما يوشك فاسكو، المسيحي، أن يُذبح على أيدي البراهمة الساعين إلى الانتقام بعد أن غرقت سفينته، تُذيع سيليكا أنهما مخطوبان مسبقًا، وبالتالي تنقذ حياته. ولكن في المشهد نفسه، يلتئم شمل فاسكو مع حبه الحقيقي، السيدة البرتغالية آينس، وتتخلى عنه سيليكا حتى لها وتموت في قداس نهائي من الحب النقي. وهكذا يُحتفل ببطولة فاسكو ونُبل شخصه، ويُجدَّد التذكير بنزوع ذوي المحتد النبيل من غير الأوروبيين إلى الوقوع في حب المغامرين الأوروبيين (ولنذكر هنا بوكاهونتاس [(1018)] وجون سميث)، ويُحتفظ بنقاء الدم، ويُوطد مبدأ أن الحب الحقيقي إن حدث بين الأوروبيين فسوف يُكافأ في هذه الحياة، ولكن حُب الآخرين للأوروبيين لا يمكن أن يكتمل إلّا في كنف الله [(1019)].

الغزو الأوروبي لأفريقيا والمهمة الحضارية

شرعت القوى الأوروبية في غزو بَرّ أفريقيا الرئيس بعد انتهاء تجارة العبيد. وبلغ هذا النشاط ذروته في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكان البرتغاليون محتلين اسميًّا لبعض الأراضي منذ القرن السادس عشر، غير أن تلك الأراضي كانت تُستخدم محطات تجارية وقواعد لغارات الاسترقاق أكثر منها مزارع أو مستعمرات للاستغلال. وكان للتكالب على أفريقيا جذوره في التنافس بين القوى الإمبريالية من أجل السيطرة على موارد القارة، وبالنسبة إلى البريطانيين، من أجل حماية الطريق إلى الهند من القوى المتنافسة، ومن أجل استغلال الأسواق. كما أفضى ذلك التكالب إلى الحرب الإنكليزية ضد البوير التي بدأت في عام 1898، ولم يكن السبب وراء ذلك مقصورًا على الطموحات الإمبريالية لمغامرين مثل سيسيل رودس [(1020)]، بل كان الحاجة البريطانية للسيطرة على أغنى عروق الذهب التي من شأنها الحفاظ على تفوّق لندن المالي في عصر معيار الذهب [(1021)] الدولي [(1022)]. ومع الغزو البريطاني والفرنسي لمعظم مناطق أفريقيا جنوب الصحراء ووسط أفريقيا وشرقها وجنوبها، كان هناك تدفق جديد للخُطب والكتابات عن أهداف المهمة الحضارية وأساليبها في أفريقيا.

إن من أكثر صياغات أساليب الحكم الأوروبي تأثيرًا في المجموعات السكانية الأفريقية، ومعها أساليب التحضير المرتبطة بها، تلك الموجودة في إيفادات وكتابات فريدريك، اللورد لوغارد، الحاكم الإمبريالي في نيجيريا الواقعة تحت الحكم البريطاني [(1023)]؛ ففي مواجهته بلدًا كثيف السكان وذا بُنى دول سابقة، وضع لوغارد نظرية الحكم غير المباشر، وهو ما مارسه الحكام البريطانيون مسبقًا في الأراضي الواقعة تحت الحكم الاسمي لمن يسمَّون أمراء الهند الأصليين، وفي معظم أجزاء الريف الهندي الواقعة تحت

الولاية القضائية البريطانية المباشرة. إن الإبقاء على كثير من الحكام السابقين، ولا سيما أولئك الذين أبدوا روح التعاون المُذعن مع البريطانيين، من شأنه أن يخفض تكاليف الإدارة، وأن يسترضي الجمهور العام، ويُبقي على بُنى الضبط الاجتماعي القائمة. أراد لوغارد أن يكون الأفارقة متعلمين ولكن بما لا يتعدى حدًّا يُمكّن عددًا قليلًا منهم أن يعملوا وسطاء بين المسؤولين البريطانيين والناس العاديين؛ فهو لا يريد، على وجه الخصوص، تدريب مجموعة من المثقفين الساخطين الذين يمكن أن يهددوا بقاء الحكم البريطاني. ومن أجل مصلحة الحكم الخالي من المتاعب، أجاز لوغارد وخلفاؤه الاستعباد في نيجيريا حتى ثلاثينيات القرن العشرين، على الرغم من أن الحاجة إلى إنهاء تجارة العبيد ومعها، بصورة أقل حدة، الاستعباد، كانت جزءًا من تبرير البريطانيين لغزو نيجيريا في المقام الأول[(1024)]. وجرى الحفاظ على كثير من البُنى القديمة المفتقرة إلى الحرية بمشهد ومرأى تجار القوى الحاكمة الأوروبية ومسؤوليها، بل وصيغت، في كثير من الحالات، بُنى عبودية جديدة بإشراف غربي.

(969) العَرقنة [إضفاء الطابع العِرقي] (racialization): يجد المترجم هنا ضرورة تمييز هذه اللفظة المنسوبة إلى «العرق» عن اللفظة الشائعة المنسوبة إلى «العراق»؛ فالعرقنة هنا جاءت بمعنى إسناد هوية عرقية إلى جماعة بشرية - أو غيرها كالعلاقات والممارسات - لم تكن قد حددت نفسها على ذلك النحو. وتتولد العرقنة من تفاعل جماعتين بشريتين، إحداهما مهيمنة تسعى إلى عرقنة أو إسناد هوية إلى الجماعة الخاضعة، قصد استمرار هيمنتها. وفي حين أن العرقنة تتولد من الهيمنة، فإن الجماعة التي يقع عليها فعل العرقنة غالبًا ما تنتهي إلى تحديد نفسها، بالتدريج، بتلك الهوية، بل وإلى اعتناقها. وقد شاعت تلك العمليات عبر التاريخ الإمبريالي والقومي والتسلسلات الهرمية العرقية. (المترجم)

(970) P. Seed, «Conquest of the Americas,» in: G. Parker (ed.), The Cambridge Illustrated History of Warfare: The Triumph of the West (London: Cambridge University Press, 1993).

(971) J. H. Parry, The Spanish Seaborne Empire (Harmondsworth: Penguin, 1973)).

(972) Katharine Simms, «The Norman Invasion and the Gaelic Recovery», in: The Oxford Illustrated History of Ireland, Ed. by R. F. Foster (London: Oxford University Press, 1989), p. 56.

(973) فرسخ (league): وحدة طول (أو، في مناطق مختلفة، وحدة مساحة). وكان شائعًا في أوروبا وأميركا اللاتينية، ولكنه ما عاد وحدة رسمية في أي دولة. والكلمة تعني في الأصل المسافة التي يمكن الشخص أن يمشيها في ساعة واحدة. وكان الفرسخ الإسباني في الفترة بين عامي 1400 و1600 يعادل 5903 أمتار. (المترجم)

(974) Parry, pp. 22-23.

(975) إشارة المؤلف هنا إلى القصة الواردة في سفر التكوين. (المترجم)

(976) C. R. Boxer, The Portuguese Seaborne Empire 1415-1825 (Harmondsworth: Penguin, 1973), chap. 11; G. W. Stocking (Jr.), Victorian Anthropology (New York: The Free Press, 1987), and R. Blackburn, The Making of New World Slavery: From the Baroque to the Modern (London: Verso, 1997).

(977) ينظر في هذا الصدد أوراقًا من ندوة الأيديولوجيا العنصرية الأوروبية في:

The William and Mary Quarterly, 3rd ser., vol. 54, no. 1, (January 1997),
بمساهمات من ديفيد بريون ديفيس، فيرجينيا فوغن، إريميلي بارتلز، روبن بلاكبيرن، ج. سويت، وجينفر مورغان. وللاطلاع على دراسة لغوية للقوالب النمطية ينظر:
Tista Bagchi, «Generic Sentences, Social Kinds, and Stereotypes,» in: R. Bhargava, A. K. Bagchi and R. Sudrashan (eds.), Multiculturalism, Liberalism and Democracy (London: Oxford University Press, 1999).
(978) Parry, p. 126, and A. Pagden and J. Lawrence, «Introduction,» in: Francisco de Vitoria, Political Writings, Ed. by A. Pagden and J. Lawrence (London: Cambridge University Press, 1991).
(979) Parry, pp. 126-129, and A. Pagden, The Fall of Natural Man: The American Indian and the Origins of Comparative Ethnology (London: Cambridge University Press, 1986), pp. 67-80.
(980) Pagden, chap. 4.
(981) تمثلت المفارقة، بالطبع، في أنه كان من المفترض بسيبولفيدا أن يكون مسلَّحًا بالمعرفة الإنسانوية الجديدة، وأن جيمس مِل كان راديكاليًا ومؤسسًا لنظرية سياسية ديمقراطية. ويمكن المرء أن يرى كيف توصل [إدوارد] سعيد في:
(E. W. Said, Orientalism (New York: Random House, 1978)
إلى مفهومه المتجاوز للتاريخ في ما يتعلق بالاستشراق بوصفه بناءً مفهوميًا شيده الأوروبيون، مهما اتصفت به تلك الصياغة المفهومية من أنها غير ديالكتيكية، ينظر:
A. Ahmad, In Theory: Classes, Nations, Literatures (London: Verso, 1992), chap. 5.
(982) Pagden, p. 108.
(983) Parry, pp. 129-132, and Pagden, chaps. 2-3.
(984) Aristotle, The Politics, Trans. by B. Jowett, Rev. by J. A. Barnes, and Ed. by S. Everson (London: Cambridge University Press, 1988), p. 2.
(985) Parry, pp. 133-138.
(986) A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press,

.1982), pp. 48-49

(987) .Blackburn, p. 136

(988) .Parry, The Spanish, and Blackburn, pp. 49-54

(989) .Boxer, The Portuguese

(990) ينظر:
.Pagden, chap. 1

(991) T. W. Allen, The Invention of the White Race, vol. 1: Racial Oppression and Social Control (London: Verso, 1994), and D. R. Roediger, The Wages of Whiteness: Race and the Making of the American Working Class (London: Verso, .(1991

(992) E. Burke, «Tracts on the Popery Laws,» in: E. Burke, Irish Affairs, Ed. by Matthew Arnold; reprinted with a new introduction by Conor Cruise O'Brien (London: Cresset Library, 1988; [1881]), and W. E. H. Lecky, A History of Ireland in the Eighteenth Century, vol. 1. (London: .Longmans, Green, 1912), chap. 2

(993) للاطلاع على التفصيلات، ينظر الملحق 2، متوافر على موقع رومان وليتل فيلد: www.rowmanlittlefield.com/ISBN/0742539202

(994) Baron de Montesquieu Charles, Pensées, as translated and cited by P. Gay, The Enlightenment, vol. 2: The Science .of Freedom (New York: Knopf, 1969), p. 38

(995) Jean Jacques Rousseau, A Discourse on Inequality, Trans. from the French by M. Cranston (Harmondsworth: .([Penguin, 1984; [1755

(996) P. D. Curtin (ed.), Imperialism: Selected Documents (London: Macmillan, 1971); Said, pp. 73-110; R. Symonds, Oxford and Empire: The Last Lost Cause? (London: Oxford University Press, 1986), and Stocking, Victorian .Anthropology

(997) E. L. Jones, The European Miracle: Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1987, .([[1981

(998) .Stocking, pp. 13-15

(999) وُبِّخ جيمس مِل بشدة بسبب أغلاطه في الوقائع، وجهله المتعمد، وأحكامه المتحيزة من جانب محرر كتابه، المختص الكبير باللغة السنسكريتية، هوراس هايمان ولسون. ينظر:

torac Wilson, «Preface,» in: James Mill, The History of British India, 5th ed. with Notes and Continuation by Horace Hayman Wilson, vol. 1 (London: James Madden, Piper, ,Stephenson and Spence, 1858; [1817]), pp. vii-xxxvi

وحواشيه المتواصلة على نصوص مِل.

(1000) كان من شأن أدلة جيمس مِل المقدمة في عامي 1831 و 1832 أمام لجنة مختارة من البرلمان بشأن «شؤون الهند الشرقية» أن تظهر آراءه حول كيفية حكم الهند بمظهر أكثر استبدادية:

James Mill: Minutes of Evidence before the Select Committee on the Affairs of the East India Company, UK Parliamentary Papers, 1831, vol. 5 (testimony of James Mill on 4, 9, 11, 19, 23, and 25 August 1831); Minutes of Evidence before the Select Committee on the Affairs of the East India Company, UK Parl. Papers, 1831-32, vol. 9 (1831-1832a) (testimony of James Mill on 16 and 21 February 1832); «Observations on the Land Revenue of India,» UK Parl. Papers, vol. 11 (1831-1832b), appendix 7, and W. J. Barber, British Economic Thought and India 1600-1858: A Study in the History of Development Economics (London: .Oxford University Press, 1975), chap. 10

(1001) J. S. Mill, «Civilization,» London and Westminster .(Review (April 1836

(1002) M. Francis, «The ʽCivilizing’ of Indigenous People in Nineteenth-Century Canada,» Journal of World History, vol. .(9, no. 1 (1998

(1003) T. B. Macaulay, Minute (on Education) Recorded on 2 February 1835, (1835), excerpted in: Curtin (ed.), .Imperialism

(1004) .Ibid., p. 190

(1005) .Curtin, pp. 292-293, 373

(1006) للاطلاع على بيانات عن محو الأمية الهندية في ظل الحكم البريطاني، ينظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

(1007) G. Feaver, «The Victorian Values of Sir Henry Maine,» in: A. Diamond (ed.), The Victorian Achievement of Sir Henry Maine (London: Cambridge University Press, 1991).

(1008) Ibid., p. 45.

(1009) J. W. Burrow, «Henry Maine and Mid-Victorian Ideas of Progress,» in: Diamond (ed.), p. 60.

(1010) الماغنا كارتا (Magna Carta)، أي البراءة العظمى (من يوحنّا ملك إنكلترا اعترافًا منه بحقوق النبلاء والكنيسة والأحرار من رعيَّته في عام 1215). (المترجم)

(1011) شَرْعة الحقوق (Bill of Rights): عمل قانوني صادر عن البرلمان الإنكليزي في 13 شباط/فبراير 1689، عقب الثورة التي أزاحت الملك جيمس الثاني عن العرش، وكان آخر ملوك سلالة ستيوارت، لإبداله بصهره وليام أورانج، الذي حلف اليمين على احترام هذه الحقوق. وتحتوي «شرعة الحقوق» على ثلاثة أقسام موزّعة على مواد مختلفة تتضمّن، بالإضافة إلى تعداد ما كان يشكوه الشعب من الملك المخلوع، بيانًا تفصيليًّا لـ «الحقوق والحريات القديمة» التي كان يتمتّع بها الشعب الإنكليزي منذ القِدم، مع تحديد مفصّل لقواعد الخلافة على العرش. ويُعتبر هذا القانون مرحلة مهمة في تكوين النظام الإنكليزي الحديث، فهو يسجّل بداية تطوّر حقوق البرلمان. (المترجم)

(1012) مرسوم التولية (Act of Settlement): مرسوم أصدره البرلمان الإنكليزي عام 1701، بعد وفاة الأمير وليام، آخر أبناء الملكة آن في عام 1700، لتسوية الخلاف بشأن ولاية عهد التاج والعرش الإنكليزي والأيرلندي لتكون من نصيب أقرب البروتستانتيين صوفيا أميرة هانوفر وحفيدة جيمس الأول ملك إنكلترا من ابنته إليزابيث ملكة بوهيميا وناخبة بالاتينات، ومن بعدها ورثتها البروتستانت فحسب، حيث منع المرسوم تولي الكاثوليك عرش بريطانيا بحيث استُبعد الملك جيمس وذريته الكاثوليك الذين يُعتبرون أخوة غير أشقاء للملكة آن. ومع وفاتها قبل الملكة آن بأسبوعين، انتقل الحق إلى ابنه الأكبر جورج الأول، أول ملوك بريطانيا من أسرة هانوفر. (المترجم)

(1013) T. H. Dickens, A Letter to the Rt. Hon. Vernon Smith, M.P., Upon the Professed Judicial Reform in India (London: India Office Library Tract, 1857), as quoted by: N. S. Bose, Racism, Equality and Indian Nationalism (Calcutta: Firma K L Mukhpadhyay, 1981), p. 101.

(1014) نقلًا عن:

Mrinalini Sinha, Colonial Masculinity: The «Manly Englishman» and the «Effeminate Bengali» in the Late

Nineteenth Century (Manchester: Manchester University Press, 1995), pp. 39-40.
(1015) يُكتب اللقب بطريقة تربط بين اسمه والدلالة اللغوية بحيث تخل بتهجئتها لمصلحة دلالتها، وإلّا فالأصل أن يُكتب على هذا النحو: Overbearing. ويقول تشارلز وليام ريتشارد لونغ في كتابه British Proconsuls in Egypt, 1914-1929 (2005), p. 1، إن كرومر حصل على هذا اللقب «بسبب أسلوبه الفظ وحاجته إلى مزيد من الطرق المشابهة لطرق رجال الحاشية الملكية». (المترجم)
(1016) E. Baring, (Lord Cromer), Modern Egypt, 2 vols. (London: Macmillan, 1908));
ذكر في:
Said, p. 38
(1017) Baring, vol. 2, p. 164.
(1018) بوكاهونتاس (Pocahontas) (نحو 1595-1617): ابنة بوهاتان، رئيس قبيلة الغونكويان الهندية في ولاية فرجينيا. ووفقًا لجون سميث، قامت بإنقاذه من والدها الذي كان يريد قتله. وفي عام 1612، أخذها الإنكليز رهينة، وتزوجت في وقت لاحق من المستعمر جون رولف. (المترجم)
(1019) S. Subrahmanyam, The Career and Legend of Vasco Da Gama (London: Cambridge University Press, 1997), pp. 1-6.
(1020) سيسيل رودس (Cecil Rhodes) (1853-1902): رئيس وزراء مستعمرة الكاب 1890-1896. شهد عصره توسعًا ضخمًا في الإمبراطورية البريطانية. عُرف باسم «ملك الماس»، حيث أنشأ شركة دي بيرز، أضخم شركة ألماس في العالم تسيطر اليوم على 60 في المئة من ألماس العالم، وكانت في فترة من الفترات تسيطر على 90 في المئة منه. انتُخب لمجلس مستعمرة الكاب عام 1881، وبدأ على الفور في مد نفوذ سلطة الإمبراطورية البريطانية في جنوب إفريقيا، فعمل على ضم بتسوانا عام 1885. وبعد أربعة أعوام، أجبر مواطني النديبل (غالبًا ما تُسمى ماتابيل) على التنازل عن معظم أراضيهم لبريطانيا في ذلك الوقت. وعُرفت هذه المنطقة في ما بعد باسم روديسيا، وتضم الآن زامبيا وزيمبابوي. وتولت شركة جنوب إفريقيا البريطانية مسؤولية هذه المنطقة، وأصبح رودس الموظف المسؤول عن هذه الشركة، وأصاب غنى ونفوذًا واسعًا بعد أن دمج جميع مناجم الماس ضمن مؤسسة موحدة في عام 1888. (المترجم)
(1021) غطاء الذهب، ويسمى أيضًا قاعدة الذهب أو نظام الذهب الدولي (international gold standard)، وهو نظام مالي يُستعمل فيه الذهب قاعدة لتحديد قيمة العملة الورقية، وكان بناء على هذا النظام تقويم عملة

بلد ما، ويقوم البلد الذي يعتمد هذا النظام بتحويل أي عملة لديه إلى ذهب، بعد أن يوافق على اعتماد أسعار ثابتة لبيع الذهب وشرائه. وكانت المملكة المتحدة أول بلد يعتمد قاعدة الذهب، وذلك في عام 1821، ثم تبعتها بعد ذلك كثير من الدول الغربية. لكن منذ عام 1930، تناقص دور الذهب في أنظمة النقد العالمية، واختفى تأثيره في أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين، حين استُبدل بنظام آخر يسمى التثبيت. تكمن فوائد نظام قاعدة الذهب في أنه يكبح التضخم، ويقلل الإنفاق الحكومي، ثم إنه يثبّت أسعار العملات بين الدول التي تتبعه كنظام لتقويم عملاتها. (المترجم)

(1022) Russell Ally, «Gold, the Pound Sterling and the Witwatersrand, 1886-1914,» in: J. McGuire, P. Bertola and P. Reeves (eds.), Evolution of the World Economy, Precious Metals and India (London: Oxford University Press, 2001).

(1023) ينظر خصوصًا:

F. D. Lugard, The Dual Mandate in British Tropical Africa, 4th ed. (London: William Blackwood and Sons, 1929), and Curtin, pp. 234-268.

(1024) P. E. Lovejoy and J. S. Hogendorn. Slow Death for Slavery: The Course of Abolition in Northern Nigeria, 1897-1936 (London: Cambridge University Press, 1993).

الفصل الخامس عشر: المهمة الحضارية في الأراضي التي انتزعها المستوطنون الأوروبيون من سكانها الأصليين

وقع نوربرت إلياس نفسه - الذي استخدم كثيرون فكرته المتمثلة في العملية الحضارية [التحضيرية] بوصفها باعثًا لتشكيل الدولة وسيطرتها في أوروبا، واستعملها الأوروبيون في أماكن أخرى - ضحية للإرهاب النازي؛ فعندما كتب عن تاريخ الألمان الحديث [(1025)]، أعرب عن أسفه لتعرّض الحضارة للانهيار، حيث رأى أن سببه الرئيس كان ظهور النازيين. غير أن الأساس العنصري للإرهاب النازي كان شكلًا متطرفًا من أشكال الأيديولوجيا الحضارية [التحضيرية] المشتركة لدى الأمم الأوروبية في مواجهاتها مع الشعوب غير الأوروبية، وفي إرساء الحكم الاستعماري عليها. وباسم العِرق، نُزعت الصفة الإنسانية عن شعوب بكاملها، وأكرهت على العمل بالقوة، وأُبيد مئات الآلاف أو اقتُلعوا من مواطنهم عندما تبين أن مراسهم صعب، أو عندما كان التخلص منهم ضروريًا لكي يُتاح للمستوطنين الأوروبيين الاستيلاء على أراضيهم. وكما أكد فرانز فانون، استند الاستعمار الاستيطاني إلى استخدام العنف بصورة غاشمة، وباعتباره ميزة نظامية شاملة [(1026)].

سبق أن عرضتُ بإيجاز طبيعة المهمة الحضارية التي أداها الإسبان في الأراضي التي غزوها في الأميركتين. وهي بقيت في الأساس طغيانًا أبويًّا، يسعى إلى الحفاظ على كثير من بُنى الضبط الاجتماعي القديمة، وإبقاء معظم الهنود على حالهم، وذلك من أجل ضمان عمالتهم وإتاواتهم. وشهدت المجتمعات الهندية تغييرًا ولكنها لم تُدمَّر [(1027)]. وأثبتت هذه الاستراتيجيا نجاحًا كبيرًا، حيث أنشأ الهنود الأميركيون مسبقًا بُنىً حكومية مركزية ومجتمعات مزارعين مستقرين عند قاعدة الاستغلال. ولما ذهب الإسبان إلى مناطق أبعد نحو الشمال أو انتقلوا شرق ممتلكات الأزتيك المؤدية للإتاوات، واجهوا تكوينات وتجمعات سكانية لدول أكثر مرونة، إذ ألّفت بين الصيد وجمع الثمار والزراعة، أو، بشكل أكثر مواءمةً، البستنة. وعندها اضطر الإسبان إلى الاعتماد على أساليب ضبط أقل رسمية، اعتمادًا على التفاوض والتصالح عبر التجارة وتقديم الهدايا [(1028)].

كان يشيع بين الفرنسيين، بدرجات متفاوتة، قدْر من المقاربات التي تترك علاقات حيازة الأرضِ المحلية سليمة نوعًا ما، كما كان يشيع ذلك بين

الإنكليز أيضًا، وصولًا إلى منتصف القرن الثامن عشر. ولكن بعد انتصار البريطانيين على الفرنسيين في حرب الأعوام السبعة (1756-1763)، تزايدت مساعي المستوطنين الأوروبيين أنفسهم للحصول على الأرض. ومنذ ذلك الحين، أصبح تاريخ الشعوب الأصلية في الأميركتين في الأساس قصة تجريد من الممتلكات، ومقاومة يائسة، ومزيد من التجريد من الممتلكات، ومزيد من النزوح والتشريد، ومزيد من نوبات الإبادة، ونجاة الجماعات الصغيرة بأعجوبة، والانتعاش البطيء في جيوب الأراضي المتبقية، وذلك ابتداءً من منتصف القرن العشرين [(1029)]. وتكررت كذلك قصة تجريد السكان الأصليين من أراضيهم على يد المستوطنين الأوروبيين في كلٍّ من أفريقيا الشرقية والجنوبية وفي أستراليا ونيوزيلندا، واتخذت أبعادًا مروعة في القرن التاسع عشر.

ثمة عدد من الأسباب وراء اختلاف القوى الأوروبية من حيث انتزاعها الأراضي للمستوطنين في الأميركتين وأستراليا وبين استراتيجياتها للسيطرة على موارد السكان الأصليين في الهند والصين وجنوب شرق آسيا. ولعل أهم تلك الأسباب يتمثّل في أن البلدان الآسيوية كانت تتمتع ببُنى حكومية أكثر تطورًا، وكانت أكثر كثافة سكانية، وأن انتزاع الأرباح منها باستخدام البُنى السابقة وتكييفها كان، من الناحية الاقتصادية، أوجَهُ من اللجوء إلى الذبح الجماعي. ويتمثّل السبب الثاني في أن معظم الأراضي الآسيوية، باستثناء شمال الصين، كانت ذات مناخ استوائي أو شبه استوائي، وهي غير جذابة للمهاجرين المحتملين من أوروبا. وفي الأساس، تنامت المستعمرات الاستيطانية في المناطق ذات المناخات المعتدلة، بما في ذلك المرتفعات الكينية التي يسكنها البيض، على سبيل المثال.

في شرق أميركا الشمالية وشمالها الشرقي، لم يكن السكان الأصليون، من قبيل [القبائل] الأعضاء في الكونفدرالية المعروفة باسم إيروكوا [(1030)]، قد طوروا بُنى دولة مركزية [(1031)]. وأدى انتشار الميكروبات الأوروبية إلى انخفاض فوريّ في أعداد أفراد قبائل الإيروكوا، وغيرهم من السكان الأصليين في الساحل الشرقي، بنسبة قُدِّرت بنحو 50 في المئة [(1032)]. وبانخراط الشعوب الأصلية في علاقات تجارية مع التجار الأوروبيين، تخصَّصوا بمنتوجات معيّنة، مثل الفراء والتبغ، وتخلوا في أغلب الأحيان عن بستنة الكفاف التقليدية، التي كانت تتكون عادة من مزيج من الذرة والفاصوليا والقرع، والتي يطلَق عليها اسم الشقيقات الثلاث [(1033)]. ورحب الهنود الأميركيون بالأدوات الحديدية والغلايات، وغيرها من الأدوات المنزلية التي أحضرها الأوروبيون معهم. غير أن ظهور الأوروبيين عمل على تغيير ما هو أكثر من مجرد نمط التخصص لدى الهنود الأميركيين.

حتى قبل وصول الأوروبيين، كانت الشعوب الأميركية الهندية المختلفة منخرطة في تنافس وحروب عرضية من أجل السيطرة على الأراضي

الصالحة للزراعة ومناطق الصيد البرية وعلى مناطق صيد السمك والمسطحات المائية. علاوة على ذلك، وجدت تلك الشعوب نفسها في غمرة صراعات بين القوى الأوروبية، وتمكنت من الاحتفاظ، لبعض الوقت، بقدر من الحكم الذاتي ومعظم أراضيها، لأن الأوروبيين كانوا بحاجة إلى حلفاء لهم بين الشعوب الأصلية. ولكن مع انحلال الصراع بين الأوروبيين لمصلحة بريطانيا والمستعمرين البريطانيين، بلغ الحكم الذاتي النسبي الذي مارسه الهنود الأميركيون على امتداد قرن ونصف قرن نهايته، فأُخرجوا من أراضيهم بقسوة، وطوردوا كالحيوانات البرية، وحُصِروا في محميات خُصصت لهم.

سيكون مثال الهورون بمنزلة إيضاح للطريقة التي سوَّت بها الصراعاتُ بين الأوروبيين مصيرَ الشعوب الأميركية الهندية؛ إذ حتى أربعينيات القرن السابع عشر، كان شعب الهورون الحليف والشريك التجاري الرئيس للفرنسيين. ولم يكن الهورون مجرد صيادين وجامعي ثمار، بل كانوا مزارعين أيضًا. وسرعان ما أصبحوا وحلفاؤهم متورطين في تنافس وحرب مستعصية ضد كونفدرالية الإيروكوا على مناطق الصيد وعلى نيل الحصة الكبرى من تجارة الفراء. ولم تقتصر مساعي الفرنسيين على المتاجرة مع الهورون، بل حاولوا توطينهم أيضًا في قرى، فضلًا عن محاولة إدخالهم في المسيحية [(1034)]. ومع ذلك، استاء الهنود الأميركيون من محاولة القضاء على احتفالاتهم وطقوسهم الجماعية. وسمح كثير من المبشرين للذين تحولوا إلى الديانة المسيحية بأداء الطقوس التي قرروا أنها لا تنتهك المبادئ الأساسية للمسيحية. وفي عام 1634، بدأ الجدري يقضي على المونتانيه، وهم شعب آخر من السكان الأصليين يقطن منطقة البحيرات الكبرى، وسرعان ما أخذ ينتشر بين الهورون، حتى «هلك في غضون أربعة أعوام ثلثا شعب الهورون» [(1035)].

دخلت كونفدرالية الإيروكوا في التجارة وتوريد الأسلحة مع الهولنديين والإنكليز على السواء. وكانوا منتصرين ضد الهورون في القرن السابع عشر، ولكن المستوطنين الإنكليز طردوا الإيروكوا من أراضي الصيد التي كانت لهم، فضلًا عن أن جماعات مختلفة داخل الكونفدرالية وجدت نفسها منقسمة على نفسها عندما دخلت القوى الأوروبية في صراع [(1036)].

كانت المناطق الإنكليزية تشهد نزوعًا نحو الاستيلاء الشرس على أراضي الأميركيين الهنود، وذلك منذ وصول رواد الهجرة [الآباء الحُجاج] الإنكليز البروتستانت. وبمجرد أن فقد الفرنسيون كيبيك في حرب الأعوام السبع وتنازلوا عن المنطقة الواقعة فوق البحيرات الكبرى، تحدد مصيرُ الأميركيين الهنود. وخلال الثورة الأميركية، كان كثير من شعوب الهنود الأميركيين تقف إلى جانب البريطانيين لأنها كانت تعتبر الحكومة الإمبراطورية في لندن سلطة مقيِّدة للنزعة التوسعية الاستيطانية. لكن هذا الموقف كلّفها غاليًا؛

على سبيل المثال، هاجمت [قبيلة] الشيروكي المستوطنات القائمة في المناطق الريفية القليلة السكان في صيف عام 1776، ما أدى إلى هجمات انتقامية مدمرة شنتها جيوش من فرجينيا وكارولاينا الشمالية والجنوبية، «في حين سقط كثير من الناس أمام الغزاة، إلّا أنهم أوقعوا أشد أضرارهم بقرى الشيروكي ومنازلهم وصوامع حبوبهم. إذ أحرق الجنود 50 بلدة، وعشرات آلاف «البوشل» [1037] من الذرة والفاصوليا، وقطعوا أو أحرقوا مئات الأفدنة من الحقول والبساتين، وقتلوا أو صادروا مئات عدة من رؤوس الماشية. ودفع هذا الدمار الآلاف من قبيلة الشيروكي إلى جبال الأبالاشي الحُرجية، ليعيشوا فيها حياة الكفاف على المكسّرات والنباتات البريّة والطرائد» [1038].

بولادة الولايات المتحدة، ضُيِّق على الأميركيين الهنود مرارًا وتكرارًا كي يغادروا أماكن سكنهم، وكانوا يُطارَدون إن هم قاوموا تلك السياسة [1039].

ومرة أخرى أدى تخويل الأوروبيين السلطة من أجل تقرير مصير غير الأوروبيين دوره في وضع الشعوب الأميركية الهندية تحت رحمة المستوطنين والجيش الأميركي. وعندما دخلت الشعوب الأميركية الهندية في معاهدات مع القوى الأوروبية، اعتقدت أن المعاهدات لم تزد على السماح للأجانب بحقوق استخدام بعض أراضيهم، غير أن الأجانب فسروها على أنها تنازل عن أراضيهم كلها [1040]. وبموجب «معاهدة باريس للسلام» [1041]، التي أنهت الحرب الثورية الأميركية، اكتسبت الدولة الجديدة حقوقًا سيادية على الأراضي الشاسعة التي تحدها من الشمال البحيرات **العظمى** ومن الغرب نهر المسيسيبي ومن الجنوب فلوريدا الإسبانية [1042]. وبينما دفع المستوطنون الأوروبيون الأميركيين الهنود مدى أبعد إلى الغرب، ولم يستثنوا حتى من هم مثل الشيروكي الذين أصبحوا متحضّرين وفق المعايير الأوروبية، حاول كثيرون منهم مقاومة حركة لا هوادة فيها لمصادرة جميع حقوقهم تلك، غير أن مقاومتهم قُمعت بلا رحمة. وحتى محاولة جون مارشال، رئيس القضاء الأعلى البارز في الولايات المتحدة، لحماية حقوقهم القانونية، رفضتها الإدارة الأميركية [1043].

بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان ثمة تناقضات تتخلل موقف المستعمرين والآباء المؤسسين للولايات المتحدة تجاه حقوق الأميركيين من أصل أفريقي والهنود الأميركيين؛ فمن ناحية، يجسد الدستور إعلان حقوق جميع الناس [1044]، ومن ناحية أخرى، كانت حكومات الولايات الثلاث عشرة أو الحكومة الاتحادية تدفع جائزة مالية بانتظام في مقابل فروات رؤوس الهنود الأميركيين، بما في ذلك فروات رؤوس النساء والأطفال [1045].

دُفع الهنود الأميركيون في الواقع إلى مستويات حضارية أدنى من تلك التي كانوا قد حققوها قبل وصول الأوروبيين، وألجأ اليأسُ المحاربين من الهنود الأميركيين إلى الإغارة على المستوطنات الأوروبية. وفي المقابل، قتل جنود

الجيش الأميركي والمغامرون الجوالون المستقلون جماعات الهنود الأميركيين كما تُقتل الحشرات. وكانت هذه حرب دولة حديثة قوية ضد جماعات من الناجين المنسحبين، وكان هناك كثير من الأعمال الوحشية، ولا سيما من جانب المنتصرين؛ ففي عام 1868، على سبيل المثال، عمد العقيد جورج أرمسترونغ كاستر، الذي قاد وحدة الفرسان السابعة في الجيش الأميركي، إلى إبادة إحدى قرى الشايين بكاملها (1046).
في عام 1889-1890، اجتاحت الشعوب الهندية الأميركية حركةٌ عامة لاستعادة العالم الذي كان سائدًا قبل ظهور الرجل الأبيض، فأرسلت الحكومة الأميركية الجيش لقمع تلك الحركة. وقُتل زعيم قبيلة مُسِنّ كان يعيش حياة سلمية يلقب بسيتينغ بُل [الثور الجالس] خلال عملية اعتقاله في عام 1890. أمّا بيغ فوت [القدم الكبيرة]، الزعيم القبلي لشعب السّو، فحاول نقل جماعته إلى محمية باين ريدج، ولكن اعترضتهم وحدة عسكرية أميركية قوامها 500 جندي عند نهر صغير يدعى وُندِد نِي كريك، في 29 كانون الأول/ديسمبر 1890. وبعد المطالبة بالاستسلام، بدأ الجيش بإطلاق النار فقتل 153 فردًا من السو، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال (1047).
وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، اكتملت إلى حد ما عملية تحضير الشعوب الهندية الأميركية وذلك عن طريق إبادتهم أو حصرهم في الأراضي الجدباء أو الطرفية [الهامشية] بوصفها محميات.
كانت الشعوب الهندية الأميركية في كندا أفضل حالًا، وإن ليس بقدر كبير؛ فبداية، كانت مناطق كندا الداخلية أكثر قسوة من منظور مناخي، فكان المستوطنون يتوجهون في معظمهم نحو الولايات المتحدة بدلًا من أميركا البريطانية (1048). كما عمدت الإدارة البريطانية، في محاكاة منها للفرنسيين ومنافسة معهم، إلى انتهاج سياسة تفاوض - تقديم الهدايا وتوقيع المعاهدات مع السكان الأصليين من أجل الاستيلاء على أراضيهم. ولم يكن لتلك المعاهدات أي شرعية في القانون الدولي الأوروبي، لأنها لم تكن معقودة بين دول مُعترَف بها ذات سيادة، كما أنه لم يكن لها صلاحية في نظر البرلمان البريطاني، لأنه لم يُبرمها. علاوة على ذلك، في عام 1763 عندما صدر إعلان بتسليم الفرنسيين كندا إلى البريطانيين رسميًا، وفي عام 1783 عندما عُقدت معاهدة سلام تعترف باستقلال المستعمرات الثلاث عشرة المُكوِّنة للولايات المتحدة، أنهت القوى المتنازعة جميع حقوق الهنود الأميركيين المكفولة بالمعاهدات. ففي القضية التي تشكل علامة فارقة، نعني قضية «شركة مطاحن سانت كاترين ضد الملكة»، حسم مجلس الملك الخاص في بريطانيا أمرها نهائيًا في عام 1888، بأن اعتبر أن للتاج الحق الأساسي في جميع الأراضي الهندية، وأن في الإمكان إنهاء ذلك الحق بقرار من سلطات الحكومة الكندية المختصة. وفي المعتاد، لم يكن التشاور

مع أي من الشعوب الهندية الأميركية يُعتبر أمرًا لازمًا في القضايا التي تؤثر تأثيرًا حيويًا في معيشتهم وحقوقهم [(1049)].

واصلت فكرة المهمة الحضارية تجاه السكان الأصليين تأثيرها في مصير الشعوب الأصلية في كندا وفي مناطق الهيمنة الأوروبية الأخرى. واستخدمت حقيقة إبادة الهنود الأميريين عبر الاتصال [المخالطة] والصراع في كندا، على غرار استخدامها في الولايات المتحدة بوصفها حجة من أجل حصرهم في محميات [(1050)]. ومن عام 1879 إلى عام 1986، أدارت الحكومة الكندية نظام مدارس الإقامة الداخلية لأطفال السكان الأصليين. وكان الهدف من هذا النظام «عنيفًا في مقصده؛ إذ قصد ’قتل الهندي‘ الكامن في ذلك الطفل» [(1051)]، فكان الأطفال ينتزعون من ذويهم ويُجبَرون على نسيان لغتهم الأصلية. ومات عدد كبير منهم بفعل الأمراض المُعدية التي اجتاحت أماكن معيشتهم التي كانت مبنية على نحو سيئ. كما تسبب بموتهم سوءُ التغذية، لأن كثيرين من المُبشّرين سرقوا الأموال المخصصة وأبقوا الأطفال على حصص غذائية منقوصة [(1052)].

هلكت جماعات كاملة من الناس نتيجة اتصالهم بالأوروبيين؛ إذ اختفى الكاريبيون في جزيرة هيسبانيولا، واختفى البيوثوك في نيوفاوندلاند، وأباد المستوطنون في كاليفورنيا قبيلة الياهي بين عامي 1853 و 1870[(1053)]. ومن بين أكثر أعمال الإبادة الجماعية وحشية وأدقها توثيقًا تلك التي ارتكبها المستوطنون البيض في جزيرة تسمانيا [التابعة لأستراليا] في عشرينيات القرن التاسع عشر وثلاثينياته [(1054)]. ويضاهي هذه الحالة الوحشية، من بين حالات أخرى، قيام المستوطنين الهولنديين والبريطانيين بأعمال الذبح المتعمدة التي راح ضحيتها شعب سان (المعروف للأوروبيين باسم بوشمان) في جنوب أفريقيا [(1055)].

كان سكان تسمانيا، المعروفة لدى الأوروبيين في ذلك الوقت باسم جزيرة فان ديمان، منقطعين عن بر أستراليا الرئيس منذ مدة تُقدَّر بـ 1000 سنة، ولعل التكنولوجيا التي كانت لديهم هي الأقل تقدمًا بين جميع الجماعات البشرية في العالم [(1056)]. وكان أول اتصال لهم بالأوروبيين قد وقع في عام 1772، ولكن جرى تعرُّض لفترة أطول في عام 1802. وفي وقت لاحق وصف فرانسوا بيرون، الذي يطلق على نفسه تسمية الأنثروبولوجي المختص ضمن تلك الإرسالية، تسمانيا بأنها «تحقيق لأوصاف السعادة والبساطة الرائعة المتجسدة في حالة الطبيعة، التي شعرت في أثناء القراءة بسحرها الجذاب مرات عدة» [(1057)]. وفي العام التالي، أرسلت السلطات البريطانية مجموعة من المستوطنين الذين أسسوا مدينة هوبارت، عاصمة تسمانيا اليوم. وكان مع المستوطنين 24 مُدانًا من «الميؤوس من تقويمهم»، كانوا قد ارتكبوا جرائم وحشية بحق السكان الأصليين، مثل «قتلِهم من أجل نسائهم، أو قتلهم لإطعامِ كلابهم، بل وشيّهم

على النار وهُم أحياء»[(1058)]. ومنذ عام 1820، بدأ العمل بالمطاردة المنهجية للسكان الأصليين وقتلهم. ودعا رئيس تحرير صحيفة **كولونيال تايمز** في عام 1826 إلى قيام الحكومة بطرد السكان الأصليين أو إبادتهم، على غرار إبادة الوحوش البرية. «في تموز/يوليو التالي ذكرت صحيفة **التايمز** مقتل وجرح 60 تسمانيًّا انتقامًا لمقتل أحد المستوطنين؛ وفي حادث آخر من ذلك العام، حاصرت مجموعة من موظفي الأمن 70 فردًا من ’الأوباش‘ بين الصخور، وهم يجرّون النساء والأطفال بين الشقوق... **منتزعين أدمغتهم**»[(1059)].

قاتل التسمانيون بشجاعة بأسلحتهم البدائية ضد أولئك المتوحشين المتحضرين، وفي غضون أعوام قليلة قتلوا ما بين 150 إلى 200 مستوطن[(1060)]. وبمساعدة من المبشر جورج أوغسطس روبنسون، طردت الحكومة في عام 1831 نحو 200 من التسمانيين، الناجين الوحيدين المعروفين، إلى جزيرة فليندرز، حيث رُمي التسمانيون كالذباب. وعندما توفي الرجل الأخير، وليام لانر، في عام 1869، تنافست فرق من الأطباء، بقيادة الدكتور جورج ستوكِل من جمعية تسمانيا الملكية والدكتور دبليو ل. كروثر من كلية الجراحين الملكية، إذ تناوبوا على استخراج جثة لانر وإعادة دفنها، وقطعوا أجزاء منها وسرقوها بعضهم من بعض جيئة وذهابًا»[(1061)]. وجرى ذلك كله باسم العلم والتقدم، لأن أولئك الأطباء أرادوا معرفة ما إذا أمكن أن يكون التسمانيون الحلقة المفقودة بين القرود والبشر الحقيقيين!

قريبًا من الفترة نفسها، في الطرف الآخر من نصف الكرة الشرقي، كان العمل النهائي يجري في إبادة شعبَيْ السَّان والخويخوي في الجنوب الأفريقي؛ إذ منذ أن قررت مجموعة من الهولنديين بقيادة جان فان ريبيك إنشاء مركز استيطاني متقدم في رأس الرجاء الصالح لتموين سفن شركة الهند الشرقية الهولندية في عام 1652، دخلوا في صراع مع شعبَيْ الخويخوي الذي يعتاش على رعي الماشية والسّان الذي يعتاش على الصيد وجمع الثمار في تلك المنطقة. واستولى المستوطنون الهولنديون على أراضي الخويخوي والسان المستخدَمَة للرعي والصيد، وصادروا اللحوم والماشية، وعملوا بلا هوادة على دفع هذين الشعبين إلى الأراضي الداخلية، فيما كانوا يحتلون مزيدًا من أراضيهما[(1062)]. استحوذ البريطانيون على مستعمرة كيب من الهولنديين خلال الحروب النابليونية، واحتفظوا بها في وقت معاهدة السلام المعقودة بعد نابليون. وفي عام 1820، سمحت السلطات البريطانية بهجرة 20 ألف مستوطن بريطاني إلى المستعمرة، ما كثّف المنافسة على الأراضي بين صفوف البوير[(1063)]. وسجل توماس برينغل، وهو صحافي رافق المستوطنين البريطانيين، معاملتهم لشعب السَّان. ونقل برينغل شهادة مزارع من البوير كان فردًا ضمن قوة كوماندوس كانت تطارد البوشمان (أي شعب السّان): عندما توقف إطلاق

النار، وُجِد أن خمس نساء فقط بقين في قيد الحياة. وبعد نقاش طويل، تقرر الإبقاء على حياتهن، وذلك أن أحد المزارعين كان يريد خادمة لغرض ما، وأخرى لغرض آخر. فأُمرت تلك النساء البائسات السيئات الحظ أن يسرن أمام الكوماندوس؛ ولكن سرعان ما تبين أنهن يُعقن تقدمنا بسبب عدم قدرتهن على المضي بسرعة كافية. ولذلك، أُمر بإطلاق النار عليهن.... ولمّا أدركت الضحايا اللواتي لا حول لهن ولا قوة، ما كان مقصودًا، وثبن علينا، وتشبثن بحزم ببعض أفراد المجموعة، بحيث استحال لبعض الوقت إطلاق النار عليهن من دون المساس بحياة أولئك الذين تشبثن بهم. وفي آخر المطاف أُعدم أربع منهن؛ غير أن الخامسة لم يكن ممكنًا بأي حال من الأحوال أن تُفصل عن رفيقنا الذي تشبثت به من شدة فزعها؛ وفي النهاية سُمح له بأخذها معه إلى بيته بعد أن توسَّل من أجل ذلك [(1064)].

لعل اللوم يُلقى على البوير بسبب معتقداتهم الأصولية بوصفها كالفنية وعنصرية [(1065)]. إلّا أن الأوروبيين المتعلمين، المُشبَعين بمُثل تحضير السكان الأصليين، اتّبعوا هم أيضًا سياسات ساعدت إلى حد ما على انتزاع ملْكية السكان الأصليين، وساعدت، في بعض الحالات، على إبادتهم. ولنأخذ مثالًا عشوائيًا نوعًا ما: أثبت السير جورج غراي، الذي نشأ في أوساط إنجيلية وكتب كتابًا إثنوغرافيًا عن سكان أستراليا الأصليين، براعته كصاحب مهمة حضارية [مُحضّر أو مُمَدن] من خلال حرمان الماوريين والكوسيين [(1066)] من آلاف الأفدنة من أراضيهم، وذلك في فترة تسنّمه منصب حاكم نيوزيلندا ومنصب حاكم مستعمرة الكيب والمفوض السامي لجنوب أفريقيا [(1067)].

كان ثمة منهج في نوع «الإنسانية الساذجة» التي أظهرها غراي، لأن هذا النوع من السياسة شكّل قوى عاملة بروليتارية، وكانت في معظم الحالات أعمال سخرة ليستخدمها المزارعون الأوروبيون وأصحاب المناجم، وأصحاب المزارع الكبيرة. وعندما تمكن غراي من إخماد حركة مقاومة بين صفوف الكوسيين (مُستغلًا إصابتهم بمجاعة حادة في أراضيهم)، قام بتأمين عمالة بعقد تلتزم بفترة محددة لما يقرب من 30 ألفًا من الكوسيين للعمل في مستعمرة الكيب، وفتح عُنوة أراضي الزعيم القبلي سارهيلي وكافراريا [(1068)] البريطانية أمام استيطان البيض [(1069)].

كما ذكرت، كان لهجرة الأوروبيين الخارجية آثار مفيدة على الناس الذين بقوا. ومع ذلك، كانت الولايات المتحدة أكبر المستفيدين من هجرات الأوروبيين إلى ما وراء البحار ومن الاستثمارات الأجنبية التي استثمرتها القوى الأوروبية. وكما رأينا، قامت الحكومة الاستيطانية هناك أيضًا بتطهير الأرض من أجل السكان الأوروبيين عن طريق تهجير الهنود بصورة منتظمة وإبادتهم. إلا أن ذينك التطهير والتوطين تعززا أيضًا بفعل تحويل الموارد من التابعيات غير البيضاء التي يسيطر عليها الأوروبيون. سننتقل الآن إلى تحليل تلك العملية في الفصل التالي.

(1025) N. Elias, The Germans: Power Struggles and the Development of Habitus in the Nineteenth and Twentieth Centuries, Trans. from the German by E. Dunning and S. Mennell (Cambridge: Polity, 1996; [1989]).

(1026) F. Fanon, The Wretched of the Earth, Trans. from the French by C. Farrington (Harmondsworth: Penguin, 1967; [1961]).

(1027) E. R. Wolf, Europe and the People without History (Berkeley, CA: University of California Press, 1982), pp. 145-149.

(1028) J. Adelman and S. Aron, «From Borderlands to Borders: Empires, Nation States, and the Peoples in between in North American History,» American Historical Review, vol. 104, no. 3 (1999).

(1029) D. Brown: Bury My Heart at Wounded Knee: An Indian History of the American West (New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1970); The American West (New York: Charles Scribner’s, 1994); Wolf, chap. 6; J. Diamond, The Rise and Fall of the Third Chimpanzee (New York: Vintage, 1992); Olive Patricia Dickason, Canada’s First Nations: A History of First Nations from Earliest Times (Toronto: McClelland and Stewart, 1992); M. D. Green, «The Expansion of European Colonization to the Mississippi Valley, 1780-1880,» in: B. G. Trigger and W. E. Washburn (eds.), The Cambridge History of the Native Peoples of the Americas: North America, part 1, vol. 1 (London: Cambridge University Press, 1996); N. Salisbury, «Native People and European Settlers in Eastern North America, 1600-1783,» in: Trigger and Washburn, The Cambridge History, and Jean M. O’Brien, Dispossession by Degrees: Indian Land and Identity in Natick, Massachusetts, 1650-1790 (London: Cambridge University Press, 1997).

(1030) الإيروكوا (Iroquois): أحد الشعوب [أو إحدى القبائل] الأعضاء في كونفدرالية تكونت في وقت سابق لشعوب أميركا الشمالية الهندية، وكانت تضم في الأصل شعوب كيجا، والموهوك، وأونيدا، وأونونداغا، وسينيكا

(المعروفة باسم الشعوب الخمسة)، وضمت في وقت لاحق شعب توسكارورا (وشكلت بالتالي الشعوب الستة). (المترجم)
(1031) Wolf, p. 165.
(1032) Adelman and Aron, «From Borderlands to Borders,» and O’Brien, Dispossession by Degrees.
(1033) Dickason, Canada’s First Nations.
(1034) Ibid., p. 127.
(1035) Ibid., p. 129.
(1036) Wolf, pp. 165-170.
(1037) البوشل (bushel): مقياس سعة قدره 64 باينت أميركي، والباينت يعادل نصف ليتر تقريبًا (أي ما يعادل 32.2 ليترًا) يُستخدم لكيل السلع الجافة. (المترجم)
(1038) Green, p. 463.
(1039) Brown: Bury My Heart at Wounded Knee, and The American West.
(1040) C. Merchant, The Columbia Guide to American Environmental History (New York: Columbia University Press, 2002), p. 27.
(1041) معاهدة باريس للسلام (1783): مجموعة معاهدات أنهت الحرب الثورية الأميركية، وكان موقّعوها ممثلين عن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميركية ضمن معاهدة، وفرنسا وإسبانيا ضمن معاهدتين، وهولندا وبريطانيا في معاهدة. وكان من شأن هذه المعاهدة أن أنهت الإمبراطورية البريطانية الأولى بخسارتها الولايات الأميركية الثلاث عشرة. (المترجم)
(1042) Green, p. 465.
(1043) Merchant, chap. 5.
(1044) A. de. Tocqueville, Democracy in America, vol. 1, 12th ed., English translation reprinted and ed. by P. Bradley (Bombay: Popular Prakashan, 1964; [1848]), and W. E. B. DuBois, Black Reconstruction in America 1860-1880, Harcourt Brace, ca. 1935; reprinted with an introduction by D. L. Lewis (New York: The Free Press, 1992; [1935]), chap. 1.
(1045) يستشهد دايموند بتصريحات لبنيامين فرانكلين وجورج واشنطن بشأن الهنود الأميركيين تستحق الاقتباس هنا (Diamond, The Rise and Fall, chap. 16, appendix, p. 277). فرانكلين: «إذا كان مخطط العناية الإلهية هو استئصال هؤلاء الهمج مِن أجل توفير مساحة من الأرض

للمزارعين، فإنه يبدو من المحتمل أن يكون شراب الرَّم [المُسكر] هو الوسيلة لذلك». جيفرسون: «إن هذا العِرق المشؤوم، الذي لم نتوان في إنقاذه وتحضيره، قد برّر للإبادة من خلال مروقه غير المتوقع وهمجيته الشرسة، وهو ينتظر الآن قرارنا بشأن مصيره».

(1046) Brown, The American West, p. 414.

(1047) Brown, Bury My Heart at Wounded Knee, chaps. 18-19.

(1048) للاطلاع على أوصاف مفعمة بالحيوية للمشكلات التي واجهها المستوطنون في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تنظر روايات الأخوات ستريكلاند المباشرة:

Catherine Parr Traill, The Backwoods of Canada: Being Letters from an Emigrant Officer, Illustrative of the Domestic Economy of British America, reprinted (Toronto: McCleland and Stewart, 1989; [1836]), and Susan Moodie, Roughing It in the Bush; or, Life in Canada, reprinted (Toronto: McClleland and Stewart, 1989; [1852]).

(1049) P. Kulchyski (ed.), Unjust Relations: Aboriginal Rights in Canadian Courts (London: Oxford University Press, 1994), chap. 1.

(1050) Dickason, p. 225.

(1051) J. S. Molloy, A National Crime: The Canadian Government and the Residential School System, 1879 to 1986 (Winnipeg, Manitoba: University of Manitoba Press, 1999), pp. xiv-xv.

(1052) Ibid., chap. 5.

(1053) Diamond, The Rise and Fall, pp. 270-271.

(1054) Ibid,. and G. W. Stocking (Jr.), Victorian Anthropology (New York: The Free Press, 1987); H. Reynolds, The Law of the Land (Harmondsworth: Penguin, 1992).

(1055) A. Sparks, The Mind of South Africa: The Story of the Rise and Fall of Apartheid (London: Mandarin, 1991), pp. 10-12.

(1056) J. Diamond, Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years (New York: Vintage, 1998), pp. 312-313.

(1057) ذُكر في:

.Stocking, p. 275
.Ibid., p. 276 (1058)
Ibid., p. 277 (1059)
.Reynolds, p. 89 (1060)
.Diamond, Guns, Germs and Steel, p. 253 (1061)
C. R. Boxer, The Dutch Seaborne Empire 1600-1800 (1062) (Harmondsworth: Penguin, 1973), chap. 9, and Sparks, .chaps. 1-2
R. Oliver and A. Atmore, Africa since 1800 (London: (1063) Cambridge University Press, 1981), chap. 5, and Sparks, .chap. 3
Thomas Pringle, Narrative of a Residence in South (1064) ,Africa (Cape Town: [n. pb.], 1966), p. 226
كما ذُكر في:
.Sparks, p. 11
Oliver and Atmore, pp. 53-54, and Andre Brink, An (1065) .(Act of Terror: A Novel (London: Seeker and Warburg, 1991
(1066) كوسيون (Xhosas) مجموعة عرقية من البانتو تعيش في جنوب شرق جنوب أفريقيا، وتشكل 19 في المئة من سكان جنوب أفريقيا بحسب إحصاء عام 2011. يتكلم الكوسيون اللغة الكوسية ويسمونها الخوسا. من أشهر شخصياتهم الزعيم الجنوب أفريقي الراحل نلسون مانديلا وديسموند توتو وتابو إيمبيكي. (المترجم)
Stocking, pp. 81-87, and J. Gump, «The Imperialism (1067) of Cultural Assimilation: Sir George Grey’s Encounter with the Maori and the Xhosa, 1845-1868,» Journal of World .(History, vol. 9, no. 1 (Spring 1998
(1068) كافاراريا (Kaffraria) هو الاسم الوصفي للجزء الجنوبي الشرقي ممّا يُعرف اليوم الكيب الشرقي لجنوب أفريقيا. (المترجم)
.Gump, p. 100 (1069)

الفصل السادس عشر: تدفقات الموارد العابرة للقارات التي أدامت صعود القوة الأوروبية

تدفقات الموارد العابرة للقارات في عصر رأس المال التجاري

استخدم التجار والغزاة الأوروبيون النهّابون مجموعة متنوعة من الأدوات لنقل الموارد من القارات الأخرى، وزيادة أرباح الرأسماليين وموارد القوى الأوروبية المالية والعسكرية. وكما أشرت سابقًا، لم يكن لدى الأوروبيين، حتى نهاية القرن الثامن عشر، الكثير ليبيعوه للآسيويين، لكنهم كانوا يرغبون في المنسوجات الهندية وفي كميات متزايدة باستمرار من الشاي الصيني. جرى تسديد بعض المدفوعات من الأرباح المتحققة من التجارة البينية الآسيوية، إلّا أن جزءًا كبيرًا من تلك المدفوعات كان لا يزال يُسَدَّد فضة وذهبًا (كانت الفضة أكثر من الذهب، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن سعر الفضة بالنسبة إلى الذهب كان أعلى في آسيا منه في أوروبا). غير أن الهولنديين كانوا يدفعون القليل جدًا في مقابل ما كانوا يحصلون عليه من إندونيسيا، لأنهم كانوا يحصلون على معظم التوابل والقهوة بصورة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارهما من الإتاوات الاستعمارية. وغزا البريطانيون البنغال في عام 1757، وبحلول عام 1799 كانوا قد غزوا معظم جنوب الهند وشمالها. بعد ذلك توقفت شركة الهند الشرقية البريطانية عن شحن السبائك إلى الهند، لأنها حصلت على ما يسمّى استثماراتها باعتبارها إتاوات. وقدرت قيمة الإتاوات المغتصبة من البنغال بما بين 5 في المئة و 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لتلك المقاطعة [(1070)]. وكانت المدفوعات في مقابل الشاي والحرير الصينيين تُنفذ بإرسال السبائك والقطن، والأفيون بشكل متزايد، من ممتلكات بريطانيا الهندية [(1071)]. وفي أواخر ثمانينيات القرن الثامن عشر، كانت المزارع التي يشغّلها الرقيق في منطقة البحر الكاريبي مصدرًا رئيسًا لأرباح إنكلترا؛ ففي عام 1774، قدر إدوارد لونغ، أحد كبار مزارعي الهند الغربية، أن الدخل السنوي المتحصل لبريطانيا العظمى من التجارة مع جامايكا وحدها كان 1.25 مليون جنيه استرليني [(1072)]. كما كانت إنكلترا تمتلك مستعمرة أيرلندا داخل أوروبا، وهي مصدر آخر للفائض الإمبراطوري.

أدت حملة البريطانيين الهادفة إلى تأمين الهيمنة على جميع أنحاء الهند، بعد أن غزوا البنغال، إلى وفاة الآلاف من الناس في صراعات مباشرة، كما هلك مزيد منهم في الاضطراب الذي أصاب الاتصالات وخطوط الإمداد والإدارة؛ ففي أعقاب سياسة فرض «تحالف إعانيّ» على أولئك الحكام الهنود الذين لم يحتل البريطانيون أراضيهم مباشرة، أجبر الغزاةُ الأجانبُ الحكامَ الهنود على تمركز قوات بريطانية على أراضيهم، ودفع إتاوة («إعانة») من أجل رعاية تلك القوات. وأصبحت تلك القوات أدوات في أيدي البريطانيين لمراقبة حلفائهم وضم أراضيهم في حال تمرد الحاكم وأبى تقبل نير البريطانيين، أو في حال عدم تمكّنه من دفع الإعانة [(1073)]. واستخدم الحكام البريطانيون الجيش الهندي البريطاني، الذي احتُفظ به على حساب الهنود، لقمع أي ميول تمردية بين الهنود، ولحماية حلفائهم الآخرين في آسيا، وللاحتفاظ بموقف عدواني ضد القوى الأخرى في أفريقيا وآسيا الوسطى. وأصبح الافتداء الذاتي أحد الحِيَل المُتبعة من أجل استمرار انتزاع الإتاوات من الشعوب المَحميَّة. وفي الوقت نفسه، وبمساعدة أعمال السُّخرة، ورأس المال والائتمان اللذين قدمتهما إنكلترا وغيرها من الدول الأوروبية، شقَّ اقتصادُ مستعمرات بريطانيا الثلاث عشرة في أميركا الشمالية طريقه إلى الأمام باعتباره امتدادًا للسيطرة الأوروبية وراء البحار [(1074)].

بحلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أصبحت أفريقيا كلها (باستثناء إثيوبيا) تحت السيطرة الأوروبية. كما أن القوى الأوروبية الرئيسة حطّت من مكانة آسيا برمّتها إلى مرتبة التابع، باستثناء اليابان وعدد قليل من الدول المستقلة إسميًا، والبر الصيني الرئيس. أمّا في أميركا اللاتينية، فقُضي على الحكم الرسمي الإسباني والبرتغالي، غير أن أنظمة الحكم التي أعقبت ذلك كان يسيطر عليها الكريول الذين يدَّعون أنهم يتحدرون من أصل أوروبي، وكانوا يعتمدون في معظم مشروعاتهم في الصناعة الحديثة والاتصالات على رأس المال البريطاني أو على غيره من رؤوس الأموال الأوروبية [(1075)].

منذ الثلاثين عامًا الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت المدن الصناعية التي تستقبل المهاجرين الأوروبيين تقع داخل أوروبا، بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والأرجنتين والأوروغواي وجنوب أفريقيا. ومع دخول المهاجرين الجدد إلى شرق الولايات المتحدة، انتقل المهاجرون القدامى مسافة أبعد إلى الغرب، وشُجع كثير من المهاجرين الجدد الذين يملكون شيئًا من رأس المال على التحوّل إلى مزارعين، وذلك من خلال «قانون مَنْح أراضي الدولة للمستوطنين» (Homestead Act) وغيره من التدابير الرسمية التي تشجع المزارعين العاملين على استيطان الأراضي.

لم يبلغ استغلال القوى الأوروبية لآسيا استغلالًا مباشرًا وغير مباشر، مستويات مرتفعة حقًا إلّا عند النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ إذ أثمر غزو الأميركتين فضة وذهبًا، وكانا ضروريين لأوروبا الغربية لمواصلة التجارة

مع بلدان البلطيق ومع بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط. وتظهر المكاسب الأوروبية من استغلال عمال المستعمرات والعبيد في نصف الكرة الغربي في المستوردات الأوروبية من السبائك من الأميركتين وتصديرها إلى مناطق أخرى (الجدول (16-1)).

استخدم الأوروبيون فوائض السبائك على الصادرات لدعم التبادلات المتكاثفة بسرعة بين البلدان الأوروبية. وأمّا في ما يتعلق بالتبادلات الأوروبية الإضافية مع آسيا ومنطقة البلطيق، فكانت السبائك هي الوسيلة الوحيدة لتسوية العجز الأوروبي الكبير. ويعطي الجدول (16-2) تقديرات دنيا لصادرات الفضة وسبائك الفضة من أوروبا إلى مناطق البلطيق وبلاد الشام [المشرق العربي] وجزء آسيا المرتبط بشركتي الهند الشرقية البريطانية والهولندية. ويُظهر كلا الجدولان (16-1) و(16-2) ارتفاعًا سريعًا في صادرات السبائك من أوروبا إلى آسيا بشكل أساسي حتى عام 1750، وانخفاضًا بعد ذلك. وكان من شبه المؤكد أن هذا الانخفاض كان سببه الغزو البريطاني للبنغال. وبعد ذلك توقفت شركة الهند الشرقية البريطانية عن شحن السبائك إلى الهند للتجارة. علاوة على ذلك، فإن جزءًا من الدفعات في مقابل الطلب الأوروبي (البريطاني أساسًا) المتزايد بسرعة على الشاي الصيني كان يُسدد صادراتٍ قطنية وأفيون، بشكل متزايد، من الهند. وعند تفسير الجدولين (16-1) و(16-2)، ينبغي أن نتذكر أيضًا أن جانبًا من الإنتاج الأميركي من السبائك وجد طريقه مباشرة عبر المحيط الهادئ إلى آسيا عن طريق مانيلا - إلى الصين وجنوب شرق آسيا، والطريق البرية إلى الهند، وحتى إلى اليابان، على الرغم من أن اليابان ربما ظلت مُصَدِّرًا صافيًا للفضة في الفترة الممتدة بين القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ضمنًا.

الجدول (16-1): متوسط الإنتاج السنوي التقديري من الفضة الأميركية وحركة مكافئ الفضة إلى أوروبا وخارجها (1501-1800) (بالأطنان المترية)

الفترة	الإنتاج الأميركي	الواصل إلى أوروبا	العمود 1 ناقصًا	الصادرات من أوروبا	صافي الرصيد: العمود 2

	(العمود 1)	(العمود 2)	العمود 2 (العمود 3)	(العمود 4)	ناقصًا العمود 4
1501 - 1550	170	145	25	غير متوافر	غير متوافر
1551 - 1600	530	410	180	غير متوافر	غير متوافر
1601 - 1650	735	535	200	225	310
1651 - 1700	945	700	245	285	400
1701 - 1750	1200	915	285	400	515
1751 - 1800	1760	1190	570	410	780

المصدر:

W. Barrett, «World Bullion Flows, 1450-1800,» in: J. D. Tracy (ed.), The Rise of Merchant Empires (London: Cambridge University Press, 1990), table 7.3.

الجدول (2-16): تقديرات متوسط الصادرات السنوية من الفضة، ومكافئ الفضة من أوروبا (1600-1780) (بالأطنان المترية)

الفترة	إلى بلاد الشام	عبر شركة الهند الشرقية الهولندية	عبر شركة الهند الشرقية البريطانية	إلى البلطيق	المجموع
1601-1625	50	8	-	43	101
1626-1650	50	9	10	56	125
1651-1675	50	10	10	59	129
1676-1700	50	21	32	53	156
1701-1725	50	43	42	53	188
1726-1750	50	45	56	59	210
1751-1775	50	51	50	65	216
1776-1780	50	34	40	71	195

ملاحظة: وفقًا لبيرسون فإن الأرقام التي قدمها باريت بشأن الصادرات إلى الشرق عبر بلاد الشام هي تقديرات أدنى من الواقع بشكل خطر، ولكن ليس لهذا الأمر تأثير في حجتي، يُنظر:

M. N. Pearson, «Asia and the World Precious Metal Flows in the Early Modern Period,» in: J. McGuire, P. Bertola and P. Reeves (eds.), Evolution of the World Economy, Precious Metals and India (London: Oxford University Press, 2001),

المصدر:

Barrett, «World Bullion Flows», table 7.7

ازدادت صادرات شركة الهند الشرقية الهولندية من الفضة في القرن الثامن عشر عندما تراجعت هولندا بوصفها اقتصادًا، ولم تكن قد تمكنت بعد من تحويل أندونيسيا إلى مستعمرة المزارع المربحة للغاية التي صارت إليها في القرن التاسع عشر. من ناحية أخرى، عندما استولى البريطانيون على تجارة البنغال وإيراداتها بعد عام 1757، تناقصت تحويلات شركة الهند الشرقية البريطانية من السبائك تدريجيًا.

كان من شأن استغلال الأميركتين، بمساعدة العمال الأميركيين الهنود وعمالة العبيد الأفارقة، أن يُمكن الأوروبيين من تعزيز أحوال التغذية والمعيشة في بيئة حضرية، وصولًا إلى القرن الثامن عشر؛ إذ عمل الاستغلال الأوروبي للمستعمرات وشبه المستعمرات الآسيوية، بين عام 1815 وعشرينيات القرن العشرين، على تمكين البلدان الأوروبية من توجيه تدفق استثماري قوي إلى المستعمرات الاستيطانية الأوروبية وراء البحار. وعمل هذا التدفق بدوره على دعم أكبر تدفق للمهاجرين في تاريخ البشرية الحديث المسجل بين عام 1870 وعشرينيات القرن العشرين (ينظر الجدول (7-1))؛ فكما بيَّنتُ في الفصل السابع، لم يقتصر فعل ذلك التدفق على جعل الولايات المتحدة آهلة بالسكان وعلى صعودها بوصفها أكثر البلدان تقدمًا اقتصاديًا في العالم، بل وساعد أيضًا على تحسين الأحوال المعيشية للأوروبيين الذين بقوا في بلدانهم الأوروبية. وخلافًا لذلك، خلَّفت آليات الاستغلال التي تستخدمها القوى الأوروبية في المستعمرات والفوائض التي انتزعتها من تلك الملحقات السياسية إرثًا من المجتمعات المدنية غير الحرة، وأجهزة الدولة القسرية، والتكنولوجيات المنخفضة الإنتاجية العالقة في الفقر المتفشي والمستويات المتدنية من التنمية البشرية.

آليات الاستغلال بدءًا من عصر رأس المال التجاري في أوروبا ووصولًا إلى نُضج رأس المال الصناعي

ظل عدد كبير من آليات انتزاع الفائض، من الملحقات السياسية وراء البحار التي تستخدمها القوى الرأسمالية الناشئة، قائم بلا تغيير بين عصر رأس المال التجاري والعصر الذي بدأ بالثورة الصناعية. وسأحاول هنا تقديم مزيد من التفصيل بشأن آليات الاستغلال تلك، وتوفير تقديرات للفوائض المُنتَزَعة من بعض الملحقات السياسية الرئيسة غير البيضاء التابعة للقوى الاستعمارية الأم.

كان الاستثمار البريطاني في الولايات المتحدة، كما لاحظت في القرن التاسع عشر وما بعده، يناظره عجز تجاري كبير مع الولايات المتحدة. وضمن الأفعال الموازِنَة التي دعمت الإمبراطورية البريطانية، قبل الحرب

العالمية الأولى، ولدت الصادرات الهندية فوائض كبيرة مع الولايات المتحدة حتى مع وجود عجز اسمي متزايد لدى الهند مع المملكة المتحدة [(1076)]. كانت الهند ترسل إتاوة كبيرة إلى بريطانيا في شكل «رسوم داخلية» (Home Charges) (وهي تكاليف المؤسسة المدنية والعسكرية البريطانية في الهند التي يُعمل على إدامتها بوساطة الإيرادات الهندية إلى جانب الفوائد على القروض البريطانية للهند). وحقق التجار والقيمون على أعمال الشحن وشركات التأمين البريطانيون أرباحًا تصل إلى 40 في المئة من التجارة الخارجية للهند (في مقابل 5 أو 4.5 في المئة التي يفترضها إملاه) [(1077)]؛ وكانت معظم تلك التجارة مُحتكَرة للتجار الأوروبيين - ومعظمهم من البريطانيين [(1078)]. فكثير من الاستثمارات البريطانية في الهند يعود أصلها إلى إعادة استثمار الأرباح التي تحققت في الهند. وفي حين أن بعض تلك الأرباح نشأ من مشروعات جديدة، كان الأوروبيون يتمتعون بامتياز الوصول إلى موارد شتى، من قبيل الأراضي المخصصة للمزارع أو امتيازات سكك الحديد أو ممتلكات التعدين، وهي موارد جعلت تلك المشروعات مربحة [(1079)].

عملت الطرق التقليدية لحساب قيمة التجارة الخارجية على تعمية حجم واتجاه تدفق الفوائض من الملحقات السياسية. هذا، ولم تكن الأرباح التي حققها المستوردون أو الممولون أو القيمون على أعمال الشحن أو شركات التأمين الذين اتخذوا مقارّهم في الدولة الاستعمارية الأم، وكذلك الإتاوة التي كانت السلطة الحاكمة تنتزعها مصروفات للإدارة والدفاع، لم تكن هذه كلها تندرج مباشرة في حسابات التجارة. ومن ثم فإن الفائض المتدفق إلى خارج المستعمرة تُبَخَّس قيمته تمامًا في التقديرات التقليدية. ومن اللافت أن بعض المسؤولين والتجار والمزارعين في الدولة الاستعمارية الأم اعترف بهذه المشكلة وحللها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [(1080)]، ولكن كثيرين من المدافعين عن الاستعمار في العصر الحديث، مثل ديفيس وهتنباك [(1081)]، تجاهلوا هذه الظاهرة تمامًا. وعرض بروديل هذه القضية بوضوح [(1082)]، عندما وصف علاقة سانتو دومينغو ومستعمرات فرنسا الاستوائية الأخرى في القرن الثامن عشر ببوردو، الميناء الفرنسي الرئيس الذي كان يستورد منتوجات تلك المستعمرات:

كان تجار الجملة والسماسرة [الوكلاء بالعمولة] والقيمون على أعمال الشحن في بوردو، الذين أجبروا سكان الجزر على استخدام خدمات قواربهم، وربابنتهم (الذين كان لديهم، في كثير من الأحيان، تعليمات لبيع البضائع لهم)، ومستودعاتهم ودفعاتهم المدفوعة مقدمًا المنقذة للحياة، كانوا هم، بالتالي، سادة الجهاز الذي تولى ثروات المستعمرات.... الآن، بالكاد يبدو هذا كله متوافقًا مع إجمالي إحصاءات التجارة الاستعمارية؛ إذ بلغت صادرات بوردو، حيث كان يُجرى نصف التجارة الفرنسية مع المستعمرات،

ثلث مستورداتها من منتوجات سانتو دومينغو، وغادلوب والمارتينيك، ثم نزلت في وقت لاحق إلى ربعها، ثم عادت ثانية إلى ثلثها. وهناك اختلال مماثل في أرقام مرسيليا... ومع ذلك، استنزفت قروش سانتو دومينغو، على سبيل المثال، باستمرار: إذ كان يجري تهريبها إليها من أميركا الإسبانية المجاورة، ولم تزد على أن مرَّت عبر تلك الجزيرة. وكانت الحقيقة غير العادية تتمثّل في أن القروش كانت تذهب مباشرة إلى بوردو - وبكميات ضخمة بعد عام 1783.

إن الحكمة الشعبية لدى معظم علماء الاقتصاد والمؤرخين الاقتصاديين (على سبيل المثال، وودروف) [(1083)] تشير إلى الدور الكبير للاستثمار الأوروبي في تطوير باقي العالم وتنميته؛ إذ على الرغم من مؤلفات نوركس [(1084)] وسايمون [(1085)]، وغيرهما، لم يُدرَك أن معظم ذلك الاستثمار كان يذهب إلى المستعمرات التي يستوطنها الأوروبيون وراء البحار. بل ثمة اعتراف أقل بحقيقة أنه لم يكن هناك سوى استثمارات ضئيلة من جانب القوى الأوروبية في ملحقاتها السياسية غير البيضاء، في حين انتُزع قدر هائل من الأرباح والإتاوات من تلك الملحقات السياسية.

كان معظم المؤلفات الحالية التي وضعها المؤرخون الاقتصاديون المتميزون يركز على تكاليف الاستثمارات التي استثمرها مواطنو البلدان الاستعمارية الأم وعائدات تلك الاستثمارات، ولم تنظر تلك المؤلفات في العائدات المتحققة من دون أي استثمار منتج من جانب القوى الاستعمارية [(1086)]. ما هو الاستثمار الذي قام به تجار الرقيق في البلدان التي اشتروا منها ضحاياهم؟ ما هي الاستثمارات التي قامت بها شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند قبل ظهور السفن البخارية، أو سكك الحديد، أو قنوات الري الكبيرة؟ إنها استثمارات غاية في الضآلة، كما أشار ماركس في عام 1853 في مقالاته عن الهند. وقد لاحظ مُعلّق آخر ببراعة، وهو جينكس [(1087)]، حيث يقول:

إن إخضاع الأجزاء المتتالية من الإمبراطورية المغولية لسلطة «الشركة» [شركة الهند الشرقية البريطانية] سدد تكلفة ذاته؛ إذ مُوِّلت الحروب وعمليات الإلحاق والضم اللاحقة عن طريق القروض بالروبيّة، التي طُرحت في كالكوتا، والتي استثمر فيها موظفو «الشركة» المدنيون والعسكريون لحفظ أرباحهم المتراكمة، والتي كانت تشمل غنائم غير قليلة. ولما تنامت المؤسسات التجارية المستقلة لمزاولة التجارة والانخراط في العمل المصرفي المعني بالتبادل الأجنبي، جرى تمويلها أيضًا من مدخرات موظفي «الشركة» ونهبهم.

أمّا الجزء الأكبر من المكاسب المحقَّقة من المستعمرة، فتراكم من الإتاوات المتحققة من الرعايا الاستعماريين في شكل إيرادات أراض وضرائب أخرى، ومن استخدام ما وصفه إدموند بِيرك بأنه «احتكار قسري»، ومن أرباح

التجارة الداخلية والدولية، التي أنفق جزء كبير منها كوسيلة لتنفيذ نقل الإتاوات. وكان بعض الباحثين السابقين في طبيعة التجارة والاستثمار البريطانيين أكثر وضوحًا، إزاء حجم نقل الموارد ووجهتها، من معظم المحللين المتأخرين؛ على سبيل المثال، خفض كينز [(1088)] أرقام الاستثمارات البريطانية الخاصة والمبالغ فيها في الهند، وقدّر أن التحويلات المالية من الهند التي أجراها المستثمرون الأجانب في المشروعات الخاصة تجاوزت الاستثمارات التي أجروها في تلك المشروعات خلال الفترة 1902-1909.
ووجد بانديت [(1089)] أن في الفترة بين عامي 1898 و1914، كانت استثمارات بريطانيا العظمى في الشركات الهندية الخاصة إيجابية في عامين فقط (1900-1901 و1905-1906) وسلبية في جميع الأعوام الأخرى. ووفقًا لتقديرات بانديت، بلغ صافي التدفق الخارجي على حساب المؤسسات الخاصة التي كان المستثمرون البريطانيون منخرطين فيها 233.2 مليون روبية أو 15.5 مليون جنيه استرليني على مدى تلك الأعوام.
وخلال أواخر القرن التاسع عشر، اعترف كبار المسؤولين البريطانيين والمتحدثين باسم رجال الأعمال البريطانيين بوضوح بأن الفوائض الهندية مع الأميركتين تؤدي وظيفة حيوية في موازنة عجز الميزان التجاري البريطاني مع تلك البلدان، خصوصًا الولايات المتحدة [(1090)].
على النقيض ممّا افترضه بعض المحللين الذين يعترفون بدور الإمبريالية [(1091)]، فإن إدخال التجارة الحرة الرسمية إلى بريطانيا في عام 1846 لم يؤدِّ إلى السعي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية في ظل قواعد الأسواق التنافسية البحتة؛ إذ تُظهر حالتا الهند وإندونيسيا بوضوح السبلَ الكثيرة التي اتبعها أعضاء العِرق الحاكم لتزوير السوق والتلاعب بها لمصلحتهم.
دعونا نأخذ مثال مد سكك الحديد: أبدى بعض أثرياء الهنود قدرًا كبيرًا من الاهتمام به في أربعينيات القرن التاسع عشر [(1092)]، وذلك قبل أعوام قليلة من بدء أول شركة لسكك الحديد في مدها. غير أنه لا يمكن أيًّا منهم أن يكون مؤسسًا لأنه لم يكن أي منهم مواطنًا بريطانيًا يتمتع بإمكانية الوصول إلى البرلمان البريطاني: فأنت بحاجة إلى موافقة البرلمان لتأمين ميثاق لشركة مساهمة، كما أنك بحاجة إلى منحة أرض من حكومة لتمد خط سكة الحديد عليها. ولم يتغير هذا الوضع حتى بعد أن توقف حكم شركة الهند الشرقية البريطانية رسميًا، وتولى البرلمان حكم الهند مباشرة. كما لم يتغير هذا الوضع عندما سمح «قانون الشركات» الجديد، المصوغ على نحو يُحاكي التشريع البريطاني، بأن تُطرح الشركات المساهمة للاكتتاب في الهند. ولم يكن واردًا أن تضمن أي شركة هندية بحتة الحصول على منحة أرض من حكومة الهند البريطانية بمد سكك الحديد.
هل يمكن أن يكون للهنود علاقة بتشغيل شركات سكك الحديد؟ مرة أخرى، كانت الاحتمالات قاتمة؛ فالمكاتب الرئيسة كانت في بريطانيا، وكان جميع

أعضاء مجلس الإدارة من الأوروبيين، وجرى توظيف المسؤولين في بريطانيا من بين البريطانيين حصرًا، أو من بين البيض غير البريطانيين، وكانت المشتريات من محركات سكك الحديد، والقضبان، وأحيانًا، حتى عربات النوم في القطار، مصنوعة في بريطانيا أو في المستعمرات الاستيطانية البيضاء مثل أستراليا. ولئن كان هناك أي مساهمين هنود، فإنه لم يكن لهم أي رأي في أي من تلك الشؤون [(1093)]. وفي التشغيل الفعلي لسكك الحديد، كان يجري التمييز بصورة منتظمة ضد التجارة الهندية الداخلية، وضد المشروعات التي يسيطر عليها الهنود؛ إذ كانت أسعار الشحن بين نقطتين داخليتين أعلى منها بين نقطة في المناطق النائية والميناء. وكانت السلع المنتَجة في الهند تدفع أسعار شحن أعلى من مثيلتها المستوردة. وعندما يكون ثمة نقص في العربات، كانت الشركات الأوروبية (التي كانت منظَّمة ضمن روابط تجارية وغرف تجارية تحظر عضوية الهنود رسميًا، أو بشكل غير رسمي) تحصل على تخصيص تفضيلي. ويمكن أن يتوسع نطاق هذه القائمة كثيرًا ليشمل كثيرًا من أمثلة السلوك الاحتكاري الأخرى.

دعونا نأخذ مثالًا آخر: شركات الشحن. كان الحصول على الجمارك الحكومية، ولا سيما امتياز نقل البريد الملكي، إحدى طرق تقليل الخسائر الأولية لشركات الشحن الرئيسة إلى أدنى حد، وضمان حصولها على عقود شتى في وقت لاحق. ولم تكن هذه الامتيازات تُمنح إلّا للشركات التي يسيطر عليها البريطانيون، من قبيل شركة الملاحة البخارية شبه القارية والشرقية أو الهندية البريطانية. وإذا تجرَّأت أي شركة هندية على تحدي الشركات البريطانية على أيّ من طرقها المُدرَّة للربح، فستجد تلك الشركات الكبرى، بمواردها المالية الوفيرة وما تحظى به من رعاية رسمية، عازمة على تدميرها من خلال المنافسة الشرسة. ولم تظهر أول شركة هندية كبرى نجت من تلك التكتيكات إلّا بدخول القرن العشرين، وكان لذلك صلة بتكثيف النضال المناهض للإمبريالية في الهند [(1094)].

كون المرء بريطانيًا أو أوروبيًا كان يعطي ميزة هائلة للمالكين والمديرين والمروجين، لا في شركات النقل الكبرى تلك فحسب، بل أيضًا في التجارة والمصارف، وفي الحصول على الأراضي، وممارسة الرقابة على العمل، وتوفير المخازن للحكومة. دعونا نأخذ مثال المَزارع: كان استمرار الاعتراف بحق الهنود العاديين في ملكيتهم للأرض يتوقف على دفعهم الفوري للإيجار السنوي، ويطلَق عليه مجازًا «إيرادات الأراضي». ولكن عندما أتيحت الأرض للمزارعين البريطانيين المحتملين، مُنحت بسعر منخفض وبموجب رسوم بسيطة، أي بوصفها مُلْكية خاصة مطلقة من دون أعباء دفع الإيرادات السنوية. وكان يُمارس تمييز مماثل في الملحقات السياسية غير البيضاء التابعة لبريطانيا [(1095)].

لننظر إلى شركة الأعمال المصرفية المساهمة ذات المسؤولية المحدودة؛ إذ في ستينيات القرن التاسع عشر، وقبل تطبيق قانون يأذن بإنشاء مصارف مساهمة ذات مسؤولية محدودة، لم يكن ممكنًا تنظيم أي مصرف يتمتع بذلك الامتياز إلّا بموجب مرسوم تأسيس يمنحه البرلمان البريطاني. ونظمت حكومة الهند مصارف كهذه في المحافظات الرئاسية [(1096)] الثلاث للهند - في عام 1809 في البنغال، وفي عام 1840 في بومباي، وفي عام 1843 في مدراس. وكان لأول هذه المصارف مدير هندي واحد في العامين الأولين، ولم يكن هناك أي هندي آخر في مجلس الإدارة بعد ذلك، ولم يكن لدى مصرف مدراس أي مدير هندي إلّا في العام الأخير من وجوده. وكانت المصارف الثلاثة جميعها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحكومة، وكانت هي أكبر المصارف المحلية. وبسبب بعض العوامل التاريخية [(1097)] كان لمصرف بومباي ملاك وظيفي من المديرين الهنود، وكان يقرض الهنود والأوروبيين بطريقة متساوية إلى حد معقول. غير أن المصرفين الآخرين ميزا ضد الهنود في سياسات الإقراض؛ فكلاهما كان يقتصر على توظيف مسؤوليه من بين المواطنين البريطانيين، ما حرم الهنود جميع فرص الترقية إلى المناصب الإشرافية.

في شركات التصنيع القليلة، التي نشأت في الهند الاستعمارية على أساس الرعاية الحكومية في مجالات مختلفة، مثل إنتاج الرَّم [(1098)] أو غيره من المشروبات الكحولية، وحرف صناعة سروج الخيل ومخازن الجيش الأخرى، حصل الأوروبيون على الاحتكارات المحلية، أو في بعض الحالات كانت الاحتكارات أو الكارتلات [(1099)] [اتحادات المنتجين الاحتكارية] على نطاق الهند. والهنود حُرموا الوصول إلى التجارة الأجنبية، خصوصًا التجارة عبر المحيطات في معظم أجزاء الهند، باستثناء بومباي والتجارة مع جنوب شرق آسيا وسريلانكا ومدراس. إن سيطرة الأوروبيين على قنوات التجارة الخارجية والتمويل الواسع النطاق ضمنت، على سبيل المثال، ألّا يكون للهنود حصة في صناعة القنب الهندي عندما تنشأ بالقرب من كالكوتا، وبقي الأمر كذلك إلى أن أدت الحرب العالمية الأولى إلى انهيار الاحتكار الأوروبي للتجارة الخارجية [(1100)].

على غرار الحال في صناعة القنب الهندي، مورست سيطرة احتكار القلة (oligopolistic) من جانب شركات المزارع التي يسيطر عليها الأوروبيون، وشركات تسويق الشاي وبائعي الشاي في السوق العالمية. وكانت تلك الشركات منظّمة ضمن شبكة ضيقة تمتد من مينسينغ لين [(1101)] في لندن إلى جميع المناطق الرئيسة المنتجة في الإمبراطورية البريطانية. لذلك، تمكنت تلك الشركات من تنظيم كارتل لضبط الكميات، بقصد مكافحة أسوأ آثار الكساد في ثلاثينيات القرن العشرين حتى قبل «اتفاق الشاي الدولي» لعام 1933 الذي جرى التفاوض في شأنه رسميًا [(1102)].

سمحت الشبكة الإمبراطورية للشركات البريطانية الحائزة الامتياز بتحقيق أرباح فائقة بطرق عدة أخرى. على سبيل المثال، عندما انخفضت أسعار السكر في أواخر العقد العاشر من القرن التاسع عشر وأوائل العقد الأول من القرن العشرين، دفعت الهند أسعارًا في مقابل سُكر موريشيوس أعلى كثيرًا من أسعار السُّكر الإندونيسي، وذلك أن الأول كانت تنتجه الشركات البريطانية وتسوّقه [(1103)]. وعلى الجانب الآخر، حقق خام القطن الهندي المُصَدَّر إلى المملكة المتحدة أسعارًا أقل من الصادرات إلى اليابان أو بلدان القارة الأوروبية [(1104)].

هذا وأدت سيطرة القلة الاحتكارية التي تمارسها جماعات الأعمال التجارية الأنكلو-هندية القائمة، وتقسيمُ الهند الإقليمي الواضح بين مناطق نفوذ بيوتات الأعمال التجارية الأوروبية الكبيرة، إلى تثبيط استثمار الأجانب في المشروعات الخاصة، وهُم الأجانب الذين لم يحصلوا على موطئ قدم لهم في بعض قطاعات الأعمال التجارية. وبالتالي، فإن استثمار الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات الأصيلة في الهند كان ضئيلًا جدًا واستمر كذلك إلى ما بعد الاستقلال الهندي.

A. K. Bagchi, «An Estimate of the Gross Domestic (1070) Material Product of Bengal from Colebrooke's Data,» Nineteenth Century Studies (Calcutta), no. 3 (1973), and I. Habib, «Colonialization of the Indian Economy 1757-1900,» Social Scientist (March 1975), Social Scientist; reprinted in: .(I. Habib, Essays in Indian History (New Delhi: Tulika, 1995

A. K. Bagchi, The Political Economy of (1071) Underdevelopment (London: Cambridge University Press, .1982), chap. 4

E. Long, The History of Jamaica, 3 vols. (London: [n. (1072) ,pb.], 1774), p. 507

كما ورد في:

R. B. Sheridan, «The Wealth of Jamaica in the Nineteenth Century,» Economic History Review, 2nd ser. vol. 18 (1965), .table 9

R. C. Majumdar, H. C. Raychaudhuri and K. K. Datta, (1073) An Advanced History of India (London: Macmillan, 1978), pp. .668-764

Barbara L. Solow and S. L. Engerman (eds.), British (1074) Capitalism and Caribbean Slavery: The Legacy of Eric .(Williams (London: Cambridge University Press, 1987

.Bagchi, The Political Economy, chap. 3 (1075)

S. B. Saul, Studies in British Overseas Trade, 1870- (1076) .(1914 (Liverpool: Liverpool University Press, 1960

A. Imlah, Economic Elements in the Pax Britannica: (1077) Studies in British Foreign Trade in the Nineteenth Century .((Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958

Bagchi, The Political Economy, chap. 4, and D. (1078) Banerjee, «An Appraisal of the Profitability of the Indo-British Commodity Trade during 1871-1887,» Journal of .(Development Studies, vol. 26, no. 2 (1990

A. K. Bagchi: Private Investment in India 1900-1939 (1079) (London: Cambridge University Press, 1972a), and «Some International Foundations of Capitalist Growth and

Underdevelopment,» Economic and Political Weekly, vol. 7 .((1972

(1080) Long, The History; H. T. Colebrooke and A. Lambert, Remarks on the Present State of Husbandry and Commerce in Bengal (Calcutta: [n. pb.], 1795), and A. K. Bagchi, The Presidency Banks and the Indian Economy 1876-1914 .((London: Oxford University Press, 1989

(1081) L. E. Davis and R. A. Huttenback, Mammon and the Pursuit of Empire: The Political Economy of British Imperialism, 1860-1912 (London: Cambridge University .(Press, 1986

(1082) F. Braudel, Civilization and Capitalism, 15th-18th Century, vol. 2: The Wheels of Commerce, Trans. by S. Reynolds from the French (London: Collins, 1982), pp. 277-.278

(1083) W. Woodruff, Impact of Western Man: A Study of Europe’s Role in the World Economy, 1750-1960 (London: .(Macmillan, 1966

(1084) R. Nurkse, Patterns of Trade and Development .((Oxford: Blackwell, 1961

(1085) M. Simon, «The Pattern of New British Portfolio Foreign Investment, 1865-1914,» in: The Export of Capital from Britain 1870-1914, Ed. by A. R. Hall (London: Methuen, .(1968

(1086) A. K. Bagchi, «The Other Side of Foreign Investment by Imperial Powers: Transfer of Surplus from Colonies,» .(Economic and Political Weekly, vol. 37, no. 23 (2002

(1087) L. H. Jenks, The Migration of British Capital to 1875 .(1963; [1927]), pp. 207-208

(1088) J. M. Keynes, «Recent Economic Events in India,» .Economic Journal (March 1909); p. 14

(1089) Y. S. Pandit, India’s Balance of Indebtedness 1898-.1913 (London: Allen and Unwin, 1937), p. 125

(1090) A. K. Bagchi: The Presidency Banks and the Indian Economy 1876-1914 (London: Oxford University Press, 1989), and «Contested Hegemonies and Laissez Faire:

Controversies over the Monetary Standard in India at the High Noon of the British Empire,» Review, vol. 20, no. 1 .((1997

(1091) D. Washbrook, «Law, State and Agrarian Society in Colonial India,» Modern Asian Studies, vol. 15, no. 3 (1981); P. J. Cain and A. G. Hopkins, «Gentlemanly Capitalism and British Expansion Overseas, II, New Imperialism, 1850-1945,» Economic History Review, 2nd ser., vol. 40, no. 1 (1987); P. K. O'Brien: «The Costs and Benefits of British Imperialism 1846-1914,» Past and Present, no. 120 (August 1988), and «Imperialism and the Rise and Decline of the British Economy, 1688-1989,» New Left Review, no. 238 .((1999

(1092) D. Chakrabarty, «The Colonial Context of the Bengal Renaissance: A Note on Early Railway Thinking in India,» Indian Economic and Social History Review, vol. 11, no. 1 .((1974

(1093) .«Bagchi, «The Other Side of Foreign Investment

(1094) N. G. Jog: The Saga of Scindia (Bombay: Scindia Steam Navigation Co., 1969), and N. G. Jog (ed.), Narottam Morarjee: The Architect of Modern Indian Shipping (Bombay: .(Scindia Steam Navigation Co., 1977

(1095) A. K. Bagchi, «Land Tax, Property Rights and Peasant Insecurity in Colonial India,» Journal of Peasant Studies, vol. .(20, no. 1 (1992

(1096) المحافظات الرئاسية الثلاث (presidencies) هي المحافظات الأصلية الثلاث في الهند البريطانية: البنغال وبومباي ومدراس. (المترجم)

(1097) Bagchi: Private Investment in India, chap. 6, and A. K. Bagchi, The Evolution of the State Bank of India: The Roots, 1806-1876 (London: Oxford University Press, 1987), .parts I and II

(1098) الرَّم (Rum): نوع من المشروبات الكحولية المقطرة، مصنوع من مشتقات قصب السكر مثل العسل الأسود، أو مباشرة من عصير قصب السكر. (المترجم)

(1099) الكارتل (cartel): اتفاق غالبًا ما يكون مكتوبًا بين عدد من المشروعات التي تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج، لأجل تقسيم

الأسواق أو تنظيم المنافسة، مع الإبقاء على شخصية كل مشروع من الناحيتين القانونية والاقتصادية، بحيث لا تندمج بعضها مع بعض، على غرار اتفاقات الترست (Trust)، التي تتنازل فيها المشروعات عن استقلالها. ويختلف الكارتل عن الشركة القابضة في أن هذه الشركة تقوم على أساس من المساهمة الفعلية في رؤوس الأموال للشركات التابعة والتعاون بين الشركات أعضاء المجموعة من دون احتكار معلن أو مغطى. ويمكن تعريف الكارتل بأنه اتفاق بين عدد من الشركات أو المشروعات الكبرى على تثبيت أسعار منتوجاتها، وتوزيع حصص السوق في المناطق والقطاعات والدول المختلفة بهدف التوصل إلى أرباح احتكارية؛ فهو اتفاق بين مجموعة منتجين لبضاعة معيّنة غايته الحيلولة دون هبوط أسعار تلك البضاعة والكارتل (اتحاد احتكاري للمنتجين). (المترجم)

(1100) Bagchi, «The Other Side of Foreign Investment».

(1101) مينسينغ لين (Mincing Lane): شارع قصير ذو اتجاه واحد في مدينة لندن. كان في أواخر القرن التاسع عشر المركز الرائد في العالم لتجارة الشاي والتوابل. (المترجم)

(1102) Bishnupriya Gupta: «Collusion in the Indian Tea Industry in the Great Depression: An Analysis of Panel Data,» Explorations in Economic History, vol. 134, no. 2 (April 1997), and «The International Tea Cartel during the Great Depression, 1929-1933,» Journal of Economic History, vol. 61, no. 1 (2001).

(1103) D. Banerjee, Colonialism in Action: Trade, Development and Dependence in Late Colonial India (Hyderabad, India: Orient Longman, 1999), p. 102.

(1104) Ibid., p. 112.

الفصل السابع عشر: الإتاوات والأرباح الاستعمارية، من سبعينيات القرن التاسع عشر فصاعدًا

الفائض المُنتَزَع من الهند وبورما

يمكننا التوصل إلى الحد الأدنى من تقدير الفائض الذي انتزعه الأوروبيون، وذلك من خلال تحديد فائض ما تصدره مستعمرة ما من دون مقابل. ولكن نظرًا إلى أن أرقام الصادرات الاسمية في الحسابات التجارية الرسمية لا تراعي الأرباح التي حققها الأوروبيون في تلك الصفقات، فإنه ينبغي إدراجها بشكل منفصل ضمن التقديرات؛ إذ بمقارنة سلاسل أرقام الصادرات (المُسَلَّمة على ظهر السفينة) (FOB)[(1105)] من الهند مع سلاسل المستوردات من الهند (شامل التكلفة والتأمين والشحن) (CIF)[(1106)] إلى بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر، وجد بانيرجي [(1107)] أن متوسط الفرق يراوح بين 14.5 في المئة وأكثر من 40 في المئة. لذلك، عمدتُ إلى رفع قيم الصادرات، بما في ذلك الأرباح التي حققها التجار الأوروبيون والقيمون على أعمال الشحن والمصرفيون وشركات التأمين الأوروبية بنسبة 20 في المئة و 25 في المئة؛ كما خصصتُ أسهمًا مختلفة للأوروبيين في التجارة الخارجية في موانئ الهند البريطانية الرئيسة، بما في ذلك بورما (ميانمار). وتوصلتُ إلى أرقام فائض التصدير الهندي، مُدرِجًا بورما ثم مستبعِدًا لها للفترة 1871-1916[(1108)].

قمت بتقدير فائض صادرات الهند العائدة إلى الأوروبيين باستخدام هذه الافتراضات بشأن متوسط معدل الربح الإجمالي الذي حققه القيمون على أعمال الشحن ووكلاء التأمين والمصدرون الأوروبيون ودور الوكالات المشاركة في التبادل الدولي. أمّا مبرر أخذ بورما في الاعتبار بشكل صريح، فهو أن معظم بورما السفلى كانت في سبعينيات القرن التاسع عشر تحت الحكم البريطاني مسبقًا، بينما غزا البريطانيون بقيتها خلال ثمانينيات القرن نفسه.

بلغت قيمة الفائض الذي جرى تحويله سنويًا من الهند، بما في ذلك بورما، 25.4 مليون جنيه استرليني (مع افتراض أن معدل الربح هو 20 في المئة)، أو 27.7 مليون جنيه استرليني (معدل الربح 25 في المئة) في الفترة بين

عامي 1871 و1876، وارتفع إلى 46.6 مليون جنيه استرليني (معدل الربح 20 في المئة) أو 53.4 مليون جنيه إسترليني (معدل الربح 25 في المئة) في الفترة بين عامي 1911 و1916. وشكلت هذه القيم، مجتمعة مع الاستثمارات الأجنبية البريطانية، أكثر من نصف التدفقات الاستثمارية البريطانية (وقد تجاوزتها حقيقة في بضعة أعوام) بحسب تقديرات إملاه [(1109)] وصولًا إلى تسعينيات القرن التاسع عشر، وكانت لا تزال تمثل جزءًا كبيرًا جدًا من الاستثمارات الأجنبية البريطانية في أعوام الذروة التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

لعل من الممكن المحاجة لإثبات أن التجارة الخارجية لم تكن كلها محتكرة للأوروبيين في المستعمرات؛ إذ إن الذي كان محتكَرًا هو معظمها؛ ففي المستعمرات غير البيضاء التابعة، كان معظم ما يسمّى الإيرادات غير المرئية للدولة الاستعمارية الأم تحتوي على عناصر مختلفة من (1) الإتاوة السياسية، والتي غالبًا ما كانت من نوع الفدية الذاتية من قبيل، على سبيل المثال، رسوم أصل الدَّين وفوائده على دَيْن حكومة الهند البريطانية المتعاقَد عليه من أجل إخماد ما يسمّى تمرد عام 1857-1858 أو الدَّين الذي تعاقدت عليه حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية من أجل خوض كثير من حروب مكافحة التمرد في إندونيسيا، و(2) الإيجارات الاحتكارية على الأعمال التجارية التي استُبعد منها السكان الأصليون رسميًا أو بشكل غير رسمي والتي سُعيَ أيضًا إلى الحد من أن تنافسهم فيها القوى الاستعمارية الأم الأخرى [(1110)].

كانت بريطانيا الوجهة الوحيدة ذات الأهمية القصوى للصادرات الهندية، وظلت حصتها، حتى بعد أن انحدرت على مر السنين، تتجاوز 60 في المئة وصولًا إلى الحرب العالمية الأولى. وعلاوة على ذلك، كان الأوروبيون يحتكرون، عمليًا، الصادرات من موانئ البنغال التي كانت أهم منشأ للبضائع الهندية المُصَدَّرة. وكان جانب من البضائع المُصَدَّرة من موانئ مدراس يرسلها التجار الهنود، وكان لهؤلاء التجار حصة أكبر في صادرات بومباي والسند. وكانت الشركات الأوروبية، وهي في معظمها شركات بريطانية، تحتكر جميع الأرباح المتحققة من الخدمات المصرفية والتأمينية وخدمات الشحن المقدمة لجميع الصادرات تقريبًا.

علاوة على ذلك، كان البريطانيون يستولون مباشرة على قدر كبير من الفائض بوصفه رسومًا داخلية وينقلونها إلى بريطانيا. كذلك حافظ البريطانيون على وجود عسكري كبير في جميع المناطق الحساسة شرق السويس، أمّا التكلفة الرئيسة لذلك فلن تظهر في حسابات التجارة الخارجية. وأخيرًا، حافظ معظم المسؤولين والتجار البريطانيين على نمط حياة باذخ كانت موارده تُستقى من الضرائب التي تفرضها الحكومة الاستعمارية والأرباح التي يحققها التجار. ومرة أخرى، لن تظهر هذه في

حسابات التجارة الخارجية؛ إذ كان الأوروبيون يسيطرون على الجزء الأكبر من الواردات والصادرات، ليس ذلك فحسب، بل وعلى جزء كبير أيضًا من تجارة الجملة في المستعمرات. ولأخذ هذه العوامل في الاعتبار، وضعتُ افتراضًا بديلًا مفاده أن الأوروبيين في الهند وبورما (ميانمار) كانوا يسيطرون على التجارة الخارجية بكاملها، وأن أرباح هذه التجارة كانت تُنقل في نهاية المطاف إلى الخارج. وكانت الرسوم الداخلية تُنقل، بحكم تعريفها، من إيرادات المستعمَرة كي تُنفق في لندن. وبتجميع هذه الأرباح والرسوم الداخلية، يمكننا الحصول على تقدير للحد الأعلى من الفوائض المُحوَّلة من الهند وبورما، كما هو موضح في الجدول (17-1). وما زال هذا المقياس التقريبي لا يغطي النفقات الهائلة التي ينفقها المسؤولون ورجال الأعمال الاستعماريون داخل المستعمرة.

يشير الجدول (17-1) إلى أن الفائض السنوي الذي كانت تنتزعه الدولة البريطانية ورجال الأعمال الأوروبيون من الهند وبورما يمكن تقديره بشكل معقول بأن حدّه الأدنى كان 21.4 مليون جنيه استرليني، وحدّه الأعلى كان 28.9 مليون جنيه استرليني في سبعينيات القرن التاسع عشر، وارتفع إلى حد أدنى قدره 52.9 مليون جنيه استرليني، وحدّ أقصى قدره 65.3 مليون جنيه استرليني عشية الحرب العالمية الأولى.

لم تكن أرباح الاستثمار الإنتاجي في الهند إلّا جزءًا بسيطًا من إجمالي المبلغ الذي حققه البريطانيون. وكان قدر كبير منه ثمن الحماية، أو الفدية الذاتية، المفروضة على الهنود. على سبيل المثال، في الفترة 1893-1894، بلغ إجمالي إنفاق الحكومة الهندية الذي تكبدته في إنكلترا 15.83 مليون جنيه استرليني. ومن هذا المبلغ، بلغت الرسوم العسكرية 3.61 مليون جنيه استرليني، وبلغت المعاشات التقاعدية والرسوم الأخرى التي تفرضها الإدارة المدنية 2.11 مليون جنيه استرليني، وبلغت الفوائد على دين الحكومة الهندية وتكلفة إدارته 2.55 مليون جنيه استرليني، ويمكن اعتبار مبلغ 0.35 مليون جنيه استرليني فقط على حساب شراء السلع الرأسمالية [(1111)]. وبلغت الفائدة على الديون والالتزامات الأخرى، المتكبَّدة، على سبيل المثال، بشأن ضمان الحد الأدنى لمعدلات عائدات سكك الحديد الخاصة، 8.25 مليون جنيه استرليني. وتراكم معظم ديون الحكومة، عدا تلك التي تكبدتها من أجل سكك الحديد المضمونة، بوصفها مدفوعات في مقابل الفدية الذاتية (مثل تكلفة إخماد التمرد الهندي في الفترة 1857-1858) زيادة على الإيرادات العادية.

الجدول (17-1): تقديرات بديلة لمجموع الإتاوات المنتزعة

والأرباح التي حققها الأوروبيون في ما يتصل بالهند وبورما (1871-1916) (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

	5 في المئة أرباح على المستوردات		10 في المئة أرباح على المستوردات	
متوسط خمس سنوات	**20 في المئة** **هامش على الصادرات**	**25 في المئة** **هامش على الصادرات**	**20 في المئة** **هامش على الصادرات**	**25 في المئة** **هامش على الصادرات**
1871-1876	21.472	23.309	23.322	25.159
1876-1881	24.519	26.825	26.634	28.940
1881-1886	29.223	32.085	31.946	34.808
1886-1891	28.822	31.686	31.824	34.689
1891-1896	28.854	31.467	31.232	33.919
1896-1901	28.864	31.664	31.514	34.315
1901-	42.907	46.837	46.661	50.591

				1906
58.876	57.239	53.580	51.943	1906-1911
65.252	59.203	58.963	52.914	1911-1916

المصدر: أُخذت البيانات المتعلقة بـ «سحوبات الحكومة المحلية» من: Statistics of British India, vol. 2: Financial Statistics (Calcutta: Superintendent of Government Printing, 1918)).

أمّا البيانات المتعلقة بالواردات والصادرات من البضائع والأموال، فمأخوذة من: Statistics of British India, part 2, Commercial, 1908 and 1913 and Statistics of British India, vol. 1: Commercial Statistics, 1918 (Calcutta: Superintendent of Government Printing, [n. d.]).

أمّا الأرباح التي حققها التجار والممولون الأوروبيون وأشباههم، فإمّا تكون موضع تجاهُل جملة وإمّا يُقلل من شأنها على نحو فادح في الحسابات المعتادة لمنافع الإمبريالية العائدة إلى البلدان الحاكمة [(1112)]. إن التقليل من تقدير الإتاوات والأرباح المتأتية من التجارة والتمويل والصناعات التحويلية المنظمة تنظيمًا احتكاريًا، مع قبول أرقام الدخل القومي المشكوك فيها والناشئة عن المصادر التبريرية، يؤدي بطبيعة الحال إلى التقليل من شأن عبء الإمبريالية الملقى على عاتق الملحقات السياسية التابعة [(1113)].

إن ما قمتُ به من إعادة حساب الفائض الذي انتزعته بريطانيا من الهند وبورما يزيل الغموض عن النسبة الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية البريطانية المثيرة للدهشة، التي تشكلت من ناتجها القومي الإجمالي ورغبة البريطانيين الفاسدة، في ما يبدو، في الاحتفاظ بإمبراطورية كانت أقل ربحية من الاستثمار، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأميركية. وأشار بولارد [(1114)] إلى أن الفائدة على المحفظة الاستثمارية المقدَّرة من جانب السكان البريطانيين ستكون كافية لفعل ما هو أكثر من موازنة تدفق رأس المال الخاص المقدَّر من أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر أو ثمانينيات القرن نفسه. إذا أخذنا الدخول الناجمة عن المدفوعات الأجنبية من جميع الأنواع، ثم حتى بعد خصم الإقراض البريطاني في الخارج والأموال التي أخذها المهاجرون البريطانيون، سيبقى هناك فائض كبير في بريطانيا، ما عدا في الفترة بين عامي 1900 و1913 التي كان فيها الاستثمار الأجنبي في ذروته [(1115)]. ويختفي عمليًا غموضُ الاستثمارات الأجنبية الهائلة التي استثمرتها بريطانيا في الفترة بين عامي 1870 و1913 عندما يُدرَك أن

الدخل البريطاني من ممتلكات بريطانيا الاستعمارية قُلَل من شأنه بشكل صارخ.

إن الرقم المقبول عادة من إجمالي الاستثمارات البريطانية في جميع أنحاء العالم في الفترة بين عامي 1913 و1914 مكوَّن، إلى حد كبير، من إعادة استثمار عائدات الأرصدة المتراكمة لتلك الاستثمارات ومضاعفتها بالمعدل العادي للفائدة أو الربح [(1116)]. ولذلك، لمقارنة هذا المجموع بالأرصدة المتراكمة من الفوائض الهندية التي لم يتلق الهنود أي تعويض عنها، علينا أيضًا أن نطبق أسعار الفائدة المركّبة على الفوائض، بدءًا من الوقت الذي استحقت فيه وحتى عام 1914. وبتطبيق معدل فائدة مركّبة قدره 4 في المئة على الأرقام الواردة في الجدول (17-1)، نحصل على الأرقام المبينة في الجدول (17-2).

كان انتزاع الفائض من المستعمرات التابعة يتحقق من خلال الحفاظ على أسواق منقوصة التنافسية إلى حد كبير، مع تدخّل حكومي مباشر يحول دون ظهور أسواق حرة في الأرض والعمل ورأس المال. حتى عندما لم يكن العمل خاضعًا للعبودية الصريحة، على غرار ما كانت عليه الحال في مدراس تحت الحكم البريطاني المبكر، سعت السلطات المحلية إلى خفض أجور العمال إلى ما دون السوق الحرة [(1117)]. إن إعداد نماذج لأسواق رأس المال مع الافتراض الضمني أو الصريح بوجود منافسة حرة في سوقَيْ عوامل الإنتاج والمنتوجات، يبدو، بالتالي، أنه ممارسة في الخيال أكثر منه تاريخًا حقيقيًا.

الجدول (17-2): تراكم أرصدة الفوائض الهندية غير المعوَّضة (الأرقام من الجدول (17-1)) المركَّبة بمعدل فائدة قدره 4 في المئة (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

	5 في المئة على المستوردات	5 في المئة على المستوردات	10 في المئة على المستوردات	10 في المئة على المستوردات

	20 في المئة على الصادرات	25 في المئة على الصادرات	20 في المئة على الصادرات	25 في المئة على الصادرات
المجموع	3.199.320	3.482.374	3.498.898	3.779.264

يشير النقاش بشأن مسألة ما إذا كان يجب أن يُسمح للهند باعتماد معيار الذهب في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر إلى أن صنّاع السياسة البريطانيين وقادة الرأي، مثل والتر باجيت وجورج غوشن، كانوا في معظمهم مدركين الترابط بين الإتاوات التي تنشأ في المستعمرات التابعة في الشرق، وفتح أرض الفرص للتمويل البريطاني والمهاجرين البريطانيين في الغرب [(1118)].

الفوائض المنتزعة من إندونيسيا والملحقات السياسية الأخرى

أدت فوائض الصادرات المنتزعة من إندونيسيا دورًا مهمًا جدًا في دعم المالية العامة الهولندية، والاستثمار الهولندي، وموازين المدفوعات الخارجية الهولندية [(1119)]؛ ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أدخل الهولنديون نظام الزراعة [الفلاحة]، الذي كان وسيلة لاختزال الفلاحين إلى مكانة أقنان [عبيد أرض] للحكومة على الأرض التي كانوا يشغلونها وانتزاع معظم المنتوج بوصفه ضريبة. وتشير التقديرات إلى أن التحويلات الصافية من جاوا إلى هولندا بلغت، في الفترة بين عامي 1830 و1880، ما بين 8 و10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في جاوا، وما بين 3 و5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الهولندي [(1120)]. وكانت هذه إضافة كبيرة إلى الموارد الهولندية عندما كانت هولندا تحاول اللحاق بركب الدول الأوروبية الأخرى التي خلفتها بعيدًا وراءها بعد الحروب النابليونية. وفي الفترة بين عامي 1878 و1900، ارتفع متوسط فائض الصادرات الإندونيسية السنوي من نحو 48 مليون غيلدر، أو نحو 4 ملايين جنيه استرليني، إلى نحو 60 مليون غيلدر، وبحلول عام 1913 ارتفع إلى 207 ملايين غيلدر، أو 17.25 مليون جنيه استرليني [(1121)].

كما في حالة الهند وبورما، استخدمت البيانات الأساسية المتعلقة بالصادرات والواردات كي أحسب فائض التصدير من دون مقابل الذي نقله الهولنديون وشركاؤهم في الدولة الاستعمارية الأم من إندونيسيا. ويعيد الجدول (17-3) انتاج نتائج تلك الحسابات.

يراوح الربح المقدَّر الذي نقله الأوروبيون من إندونيسيا بين نحو 109 ملايين وأكثر من 116 مليون غيلدر سنويًا، على مدى الفترة بين عامي 1871 و1875، ويراوح بين 241 مليون و260 مليون غيلدر سنويًا خلال الفترة بين

عامي 1910 و1914. وعلى اعتبار أن الجنيه الاسترليني يساوي 12 غيلدرًا هولنديًا خلال هذه الفترة، فإن نقل الأرباح والإتاوات من إندونيسيا ارتفع من نحو 10 ملايين جنيه استرليني في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى أكثر من 24 مليون جنيه استرليني سنويًا عشية الحرب العالمية الأولى[(1122)].

الجدول (3-17): فائض الصادرات التقديرية (المتوسطات السنوية) التي تولدها إندونيسيا بعد أخذ الأرباح الأوروبية في الحساب (بملايين الغيلدرات)

الفترة	تقدير منخفض	تقدير عال
1871-1875	109.4	116.4
1876-1880	77.8	85.2
1881-1885	89.2	97.0
1886-1890	101.0	109.0
1891-1895	80.0	88.2
1896-1900	117.6	127.4
1901-1905	157.8	170.4

238.2	221.8	1906-1910
260.4	241.0	1911-1914

المصدر: CEI, Changing Economy of Indonesia, ed. by P. Boomgaard, vol. 7: Balance of Payments 1822-1939, by W. L. Korthals-Altes (Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1987).

ارتفع عدد الأوروبيين العاملين في إندونيسيا (معظمهم من الهولنديين) مع مرور الوقت، وازدادت أرباحهم بمعدل مرتفع. وبالتالي، يصبح فائض الصادرات في الأعوام اللاحقة أقل فائدةً من حيث هو مؤشر على الدخل الذي حققه الهولنديون في إندونيسيا. وتبيِّن سلسلة من حسابات الدخل القومي، المتمايزة بحسب أصل أصحاب الدخول أو جنسياتهم، أنه في عام 1925[1123]، على سبيل المثال، حصل الإندونيسيون (بمن فيهم أولئك الذين هُم من أصل صيني) على 4116 مليون غيلدر من إجمالي الدخل الإندونيسي البالغ 5023 مليون غيلدر، فيما حصل الأوروبيون ودخل الصادرات الحكومية ودخول غير المقيمين على ما بقي من المبلغ، أي أن الأوروبيين في إندونيسيا حصلوا على ما يقرب من خُمس الدخل القومي.

اتسمت الفترة الممتدة من سبعينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر بأنها «الكساد الكبير»، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الأسعار، التي تقدمها انخفاض أسعار السلع الزراعية المقدَّرة بالذهب. وهذا بدوره عجَّل به تدفق الحبوب والمنتوجات الزراعية الأخرى من الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا، بل ومن الهند أيضًا وغيرها من الملحقات السياسية التابعة غير البيضاء. وفي حين أن تدفق التصدير من المستعمرات التي استوطنها البيض نشأ عن طريق توسيع نطاق النقل ومساحة الأراضي التي أُفرغت من الهنود الأميركيين أو الشعوب الأصلية الأخرى، فإن الحبوب الغذائية وغيرها من المنتوجات الزراعية المُصَدَّرَة من الهند قدّمها الفلاحون المنكوبون بالفقر الذين اضطروا إلى الحصول على المال من أجل تسديد الضرائب وشراء الضروريات في اقتصاد ينحو إلى مزيد من التتجير [أو التسليع]. وأدى الاستيعاب القسري للفضة - وهو معدن ذو قيمة آخذة في الانخفاض السريع - من جانب الهند والأراضي الشرقية الأخرى، في وقت اعتمد فيه معظم الاقتصادات الأوروبية معيار الذهب، إلى خفض أسعار الذهب أيضًا[1124]. وكان من شأن توافر الحبوب ذات السعر الأرخص أن تساهم مساهمة كبيرة في تحسين التغذية في أوروبا الغربية وخفض معدلات الوفيات فيها.

الجدول (17-4): الأرقام السنوية لمتوسط فائض الصادرات الناتجة من إندونيسيا (بملايين الغيلدرات)

1916-1920	1921-1925	1926-1930	1931-1935	1936	1939
654	600	507	165	344	257

المصدر: Boeke (1940-1953), p. 199, كما ذُكر في: Alec Gordon, «Colonial Surplus and Foreign-Owned Investment in South-East Asia,» Economic and Political Weekly, vol. 39, no. 4 (2004), table 4.

في كتاباتي السابقة، جادلتُ لأثبت أن مؤرخي أوروبا ذوي النزعة المركزية الأوروبية لم يولوا أي اهتمام لما ساهم به استغلال إندونيسيا في عودة ظهور هولندا كاقتصاد صناعي في أوروبا [(1125)]. ويُظهر الجدول (17-4) إلى جانب الأرقام الواردة في الجدول (17-3) أن ربحية إندونيسيا بالنسبة إلى الهولنديين ما زالت كبيرة في سنوات ما بين الحربين.

استخدم ماديسون [(1126)] أساسًا الطريقة نفسها التي اعتمدها بشأن «فائض الصادرات من دون مقابل» لتقدير المبالغ التي حوّلتها المستعمرتان الهند وإندونيسيا إلى بريطانيا وهولندا، على التوالي. إلّا أن ماديسون استخدم أرقام الصادرات والواردات الرسمية من دون أن يؤخذ بعين الاعتبار الأرباح على الصادرات «بشرط التسليم على ظهر السفينة» والواردات «السعر شاملًا التكلفة والتأمين والشحن» التي أجراها التجار الأوروبيون. وحتى ذلك الحين، يخلص ماديسون إلى أن الدخل المُحوَّل من إندونيسيا كان يمثِّل إضافة صافية إلى الناتج المحلي الهولندي «تقدر بنحو 5 في المئة من عام 1840 إلى عام 1870... وحوالى 8 في المئة في الفترة بين عامي 1921 و1938» [(1127)]. وعلاوة على ذلك، ووفقًا لتقديراته، كان يُحَوَّل نحو 10.6 في المئة من الناتج المحلي الإندونيسي سنويًا خلال الفترة بين عامي 1921 و 1938[(1128)]؛ فالاستنزاف المنتظم لنسبة من الدخل كان كافيًا لدفع معظم البلدان الأوروبية على طريقها نحو التصنيع، وسيكون النهوض البشري في نهاية المطاف كافيًا، حتى من دون منظمات الاستعمار القمعية الأخرى،

ليقضي على الإندونيسيين بالمعاناة نتيجة انخفاض مستوى التنمية البشرية، حيث تركهم الهولنديون بعد أكثر من ثلاثة قرون من الحكم المباشر وغير المباشر. غير أن الفائض المنتزَع أضاف كثيرًا إلى أموال هولندا المستثمَرَة، ما أدى إلى تعزيز تنميتها المادية والبشرية.

إن تقديرات ماديسون للمبلغ المُحَوَّل من الهند ونسبته إلى الدخل القومي للهند، والواردة في المقالة نفسها، هي تقديرات بخسة بشكل صارخ؛ إذ بُخس قدر الفائض للأسباب التي أوضحتها هنا، حيث إنه يعتمد تقديرات الدخل القومي التي يوردها هيستون [(1129)] الذي يستند في النهاية إلى أتكينسون [(1130)]. وكان على أتكينسون، باعتباره المحاسب العام للهند، أن يدافع عن سجل الحكومة ضد انتقادات القوميين الهنود من أمثال روميش تشاندر دوت ودادابهاي ناوروجي والليبراليين من أمثال وليام ديغبي. وهو فعل ذلك ببساطة عبر افتراضه، على خلفية من المجازر الجماعية المتمثلة في مجاعات 1876-1879 و1896-1901 وغيرها من المجاعات المحلية الأخرى الواقعة قبل تلك التواريخ وفي ما بينها، أن المناطق المزروعة وإنتاجيتها للفدان الواحد شهدت ارتفاعًا مستمرًا في الهند البريطانية في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر. وتقديرات أتكينسون ليست أفضل من الافتراضات التي ابتدأ بها، وبالتالي، فإن تقديرات ماديسون للدخل الهندي في الفترة الاستعمارية في منشوراته الكثيرة غير جديرة بالثقة على الإطلاق.

ليس لدينا تقديرات مشابهة للفائض المُنتَزَع من الملايو، غير أن درابل [(1131)] قدَّر نسبة مستوردات الملايو بين عام 1870 وعام 1920 بـ 70 في المئة فقط من صادراتها، ثم انخفضت تلك النسبة إلى أقل من 70 في المئة منذ تسعينيات القرن التاسع عشر. وبلغ رأس المال المستَثمَر في مزارع المطاط في الملايو خلال الفترة بين عامي 1912 و1922 مبلغًا قدره 11.85 مليون جنيه استرليني، إلّا أن صافي الأرباح المحققة بلغ 18.39 مليون جنيه استرليني [(1132)]. وتقلصت فوائض الصادرات الهندية خلال فترة ما بين الحربين، فجَرت موازنة الحسابات الإمبراطورية البريطانية، إلى حد كبير، من خلال الفوائض الملاوية [(1133)].

لم تكن الهند وإندونيسيا والملايو، بطبيعة الحال، المستعمرات المربحة الوحيدة للقوى الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، بل كانت أميركا اللاتينية كلها تقريبًا ملحقة سياسية غير رسمية تابعة لبريطانيا أيضًا بعد تحريرها الرسمي من الحُكمين الإسباني والبرتغالي وصولًا إلى عام 1914 وما بعده، بحسب ما أشرتُ في مواضع أخرى [(1134)]. وحقق البريطانيون، التجار منهم والممولون وأصحاب المناجم وبُناة سكك الحديد ومشغّلوها، أرباحًا هائلة من تلك الإمبراطورية غير الرسمية [(1135)]. وكان ثمة غنائم باردة غنية ِمن أجزاء أخرى من التبعيات الأوروبية أيضًا.

كانت مصر من أثمن الجوائز التي حصل عليها الإمبرياليون البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر. كان هذا البلد، اسميًا، جزءًا من الإمبراطورية العثمانية لفترة طويلة، غير أن محمد علي، وهو ألباني المولد، أصبح، فعليًا، حاكمًا مستقلًا في أوائل القرن التاسع عشر. فبدأ حملة للتحديث، وسعى إلى بناء معامل القطن وغيرها من المعامل الحديثة تحت رعاية الدولة. ومع ذلك، فرضت المعاهدة الإنكليزية - التركية لعام 1838 على الإمبراطورية العثمانية، بما فيها مصر، نظامًا للتجارة الحرة. ثم تفاقمت المشكلات الناجمة عن تلك المعاهدة بفعل بناء معامل صناعية قابلة للاستمرار في مجتمع من الفلاحين والحرفيين الأميين إلى حد كبير، يسيطر عليه ملّاك الأراضي ومسؤولو الدولة، وانتهت هذه التجربة المبكرة في مسيرة قسرية نحو التصنيع [1136].

وقع محمد سعيد (1854-1863)، ابن محمد علي، وخليفتُه الخديوي إسماعيل (1863-1879)، تحت نفوذ المصرفيين الأوروبيين. وشرع إسماعيل، تحت تأثيرهم، في سلسلة من المشروعات الباهظة التكلفة التي دفعت البلاد إلى مصيدة الديون الخارجية؛ إذ في أثناء حكمه، حُفرت قناة السويس التي تربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. بيد أن السيطرة عليها انتقلت على الفور إلى أيدي البريطانيين الذين تمكنوا من الحصول على معظم أسهم شركة القناة، بما في ذلك تلك المخصصة أصلًا للخديوي إسماعيل. وانتقلت مقاليد مصر فعليًا إلى سيطرة المموِّلين الأوروبيين بسبب عجز إسماعيل عن سداد ديونه.

قامت مجموعة من ضباط الجيش الوطني بقيادة عُرابي باشا بانقلاب في عام 1881، واستولت على الحكومة المصرية. ولكن في عام 1882 غزا البريطانيون مصر وهزموا عُرابي باشا. وهكذا بدأت حوادث الحكم البريطاني على مصر، التي كانت ذات قيمة في الحفاظ على الحكم البريطاني على الهند، لأنها تقع مباشرة على الطريق إلى الهند. كما أنها كانت ذات قيمة من نواح أخرى، فهي أصبحت مصدرًا رئيسًا للقطن ذي الجودة العالية الذي يزود معامل غزل القطن البريطانية، إذ نما إنتاج القطن الخام من 1.7 مليون قنطار (1 قنطار = 50 كغ) في عام 1878 إلى 6.5 ملايين قنطار في عام 1897. وفي الفترة 1897-1898، بلغت صادرات مصر من القطن الخام 5.177 ملايين قنطار [1137]. وكانت مصر، كغيرها من المستعمرات المربحة الأخرى، تولّد فائضًا في الصادرات؛ ففي عام 1899، على سبيل المثال، بلغت القيمة النقدية للصادرات 15.35 مليون جنيه مصري (كان الجنيه المصري يعادل جنيهًا استرلينيًا واحدًا وستة بنسات)، وبلغت قيمة المستوردات 11.44 مليون جنيه مصري . فقدت مصر استقلالها المالي أولًا ثم استقلالها السياسي، وكان الاستغلال الاستعماري اللاحق لمصر ينطوي أيضًا على ديون خارجية كبيرة ورسوم خدمة تلك

الديون. ويبين الجدول (17-5) عبء رسوم الفائدة على الاقتصاد المصري خلال الفترة بين عامي 1880 و1919.

كثيرًا ما تقترض الحكومات الاستعمارية من الخارج لأغراض لا علاقة لها برفاهية الشعوب الخاضعة لها أو بتنميتها البشرية، ثم تفرض على إيرادات المستعمرة تكاليف خدمة ذلك الدَّيْن. وفي الواقع، كانت الشعوب التي يقع عليها الاحتلال تتحمل بشكل روتيني تكلفة غزو المستعمرات وتكلفة عمليات تهدئتها أو مكافحة تمردها (مرة أخرى تُسَوَّغ بوصفها تكلفة تحضير السكان الأصليين). كما استُخدمت أساليب تخفيض قيمة فاتورة الصادرات، ورفع قيمة فاتورة المستوردات، وتسعير نقل المِلْكية بأشكال مختلفة، وذلك من أجل شفط رأس المال من البلدان النامية بوساطة مواطنيها والشركات الأجنبية. وابتداء من أواخر سبعينيات القرن العشرين، أصبح إقحام الأراضي النامية في الديون بصورة متزايدة وسيلة مفضَّلة لنقل الموارد منها. ومن وجهة النظر هذه، كانت الطريقة التي استخدمها الأجانب في مصر منذ ستينيات القرن التاسع عشر لانتزاع الفوائض منها تنذر بعواقب مستقبلية.

الجدول (17-5): عبء مدفوعات الفوائد على الاقتصاد المصري (1880-1919) (العملة بالجنيه المصري)

الفترة	متوسط الفائدة السنوية	متوسط الإيرادات الحكومية السنوية	متوسط الصادرات السنوية	الفائدة السنوية كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية	الفائدة السنوية كنسبة مئوية من الصادرات
1880-1889	4.137	11.488	11.871	36	35
1890-1899	3.920	11.220	12.575	35	31
1900-	3.673	14.909	15.769	25	23

					1909
11	17	32.908	20.666	3.455	1910 - 1919

المصدر: Z. Y. Hershlag, An Introduction to the Modern Economic History of the Middle East (Leiden: E. J. Brill, 1964), p. 116.

في الحالة الهندية، كانت الفائدة على الديون التي راكمتها الحكومة الهندية البريطانية منذ بداية الحكم البريطاني تقريبًا (أصلًا في شكل توزيعات الأرباح على أسهم شركة الهند الشرقية البريطانية) تتيح طريقة لانتزاع الفائض وتحويل جزء منه. ولكن بعد الحرب العالمية الأولى، عندما تدنَّت أهمية الإتاوات بوصفها من مكونات إجمالي الفائض، ازدادت أهمية الفائدة على الدَّين الهندي من أجل انتزاع الفائض وتحويله، وأصبحت حجة قوية لانتهاج سياسة مالية ونقدية انكماشية أساسًا خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين. مرة أخرى، هذه السياسات الإمبريالية المبكرة تلقي ضوءًا مثيرًا للاهتمام على حالة السياسة العامة لحكومة الهند المركزية اليوم.

(1105) FOB (Free On Board): البيع بشرط التسليم على ظهر السفينة، ويُقصد به أن البضاعة محل البيع توضع بمعرفة البائع على ظهر السفينة الناقلة لها في ميناء الشحن المحدد في عقد البيع، وتنتقل تبعات مخاطر هلاك أو تلف البضاعة إلى المشتري من اللحظة التي تعبر فيها البضاعة حاجز السفينة الناقلة. (المترجم)

(1106) CIF (cost, insurance and freight): مصطلح تجاري دولي يشير إلى أن السعر يشمل التكلفة والتأمين والشحن. (المترجم)

(1107) D. Banerjee, «An Appraisal of the Profitability of the Indo-British Commodity Trade during 1871-1887,» Journal of Development Studies, vol. 26, no. 2 (1990).

(1108) للاطلاع على وصف أكثر تفصيلًا لطريقة التقدير، ينظر:

A. K. Bagchi, «The Other Side of Foreign Investment by Imperial Powers: Transfer of Surplus from Colonies,» Economic and Political Weekly, vol. 37, no. 23 (2002).

(1109) A. Imlah, Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the Nineteenth Century (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958), pp. 70-75.

(1110) A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982), chaps. 3-4.

(1111) A. K. Banerji, Aspects of Indo-British Economic Relations 1858-1898 (Bombay: Oxford Universiy Press, 1982), table 15.

(1112) على سبيل المثال:

A. Offer, «The British Empire 1870-1914: A Waste of Money,» Economic History Review, vol. 46 (1993).

(1113) ينظر على سبيل المثال:

Foreman-Peck, J. A History of the World Economy: International Economic Relations since 1850 (London: Harvester Wheatsheaf, 1983), pp. 24-27.

(1114) S. J. Pollard, «Capital Exports, 1870-1914: Harmful or Beneficial?,» Economic History Review, 2nd ser., vol. 38, no. 4 (1985).

(1115) Ibid., table 4.

(1116) Ibid.

(1117) R. Ahuja, «The Origins of Colonial Labour Policy in Late Eighteenth-Century Madras,» Intemational Review of Social History, vol. 44, no. 2 (1999).

(1118) A. K. Bagchi: The Presidency Banks and the Indian Economy 1876-1914 (London: Oxford University Press, 1989), chap. 2, and «Contested Hegemonies and Laissez Faire: Controversies over the Monetary Standard in India at the High Noon of the British Empire,» Review, vol. 20, no. 1 ((1997).

(1119) A. K. Bagchi: «A Record of Colonial Exploitation in Indonesia,» Indian Historical Review, vol. 4, no. 2 (1978), and The Political Economy, chap. 4.

(1120) J. L. Van Zanden, The Different Faces of Dutch Colonialism and Patterns of Economic Development in Java, 1800-1913, 2003, accessed on 1/12/2003, at: https://bit.ly/2rKQaGs

(1121) CEI, Changing Economy of Indonesia, Ed. by P. Boomgaard, vol. 7: Balance of Payments 1822-1939, by W. L. Korthals-Altes (Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1987), table 1.

(1122) للاطلاع على طريقة التقدير، ينظر:

Bagchi, «The Other Side of Foreign Investment by Imperial Powers».

(1123) CEI, Changing Economy in Indonesia, vol. 5: National Income, Initiated by W. M. F. Mansvelt and re-edited by P. Creutzberg (Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1979).

(1124) Bagchi, «Contested Hegemonies».

(1125) Bagchi: «A Record of Colonial Exploitation,» and The Political Economy, pp. 71-72.

(1126) A. Maddison, «Dutch income in and from Indonesia 1700-1938,» Modern Asian Studies, vol. 23, no. 4 (1989).

(1127) Ibid., p. 646.

(1128) Ibid.

(1129) A. Heston, «National Income,» in: Dharma Kumar and M. Desai (eds.), The Cambridge Economic History of India,

vol. 2: ca. 1757-ca. 1970 (London: Cambridge University Press, 1983).

(1130) F. J. Atkinson, «A Statistical Review of the Income and Wealth of British India,» Journal of the Royal Statistical Society, vol. 65 (part 2) (1902).

(1131) J. H. Drabble, An Economic History of Malaysia (Basingstoke, UK: Macmillan, 2000), p. 40,

كما ذُكر في:

Alec Gordon, «Colonial Surplus and Foreign-Owned Investment in South-East Asia,» Economic and Political Weekly, vol. 39, no. 4 (2004), p. 375.

(1132) Gordon, table 5.

(1133) A. E. Kahn, Great Britain in the World Economy (New York: Columbia University Press, 1946), chaps. 11-15.

(1134) Bagchi, The Political Economy, chap. 3.

(1135) الإمبراطورية غير الرسمية (informal empire): هي مناطق النفوذ التي تنشئها الإمبراطورية - وتُترجم إلى درجة من التأثير على بلد ليست مستعمرة رسمية ضمن الإمبراطورية - نتيجة تمدد مصالح الإمبراطورية التجارية أو الاستراتيجية أو العسكرية. فإذا كانت الإمبراطوريات الرسمية تمارس سيطرة سياسية و/أو عسكرية مباشرة على مستعمراتها، كبريطانيا العظمى في الهند، فإن الإمبراطورية غير الرسمية لا تمارس السيطرة المباشرة، بل تستخدم أدوات أخرى، كالحوافز أو المثبطات الاقتصادية، للتحكم في الهيكل السياسي المحلي من أجل الحصول على الفوائد نفسها التي تتمتع بها الإمبراطورية الرسمية. (المترجم)

(1136) Z. Y. Hershlag, An Introduction to the Modern Economic History of the Middle East (Leiden: E. J. Brill, 1964), and A. L. A. Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (London: Cambridge University Press, 1984).

(1137) Britannica, «Egypt,» Encyclopaedia Britannica, 10th ed., vol. 27 (London: Adam and Charles Black, 1902), p. 692.

الفصل الثامن عشر: الكوارث الديموغرافية في المستعمرات وأشباه المستعمرات في أوج الاستعمار الأوروبي

المجاعات والحروب والخسائر الديموغرافية في الصين في القرن التاسع عشر

أصبح التجار البريطانيون والزوارق الحربية التي تدعمهم أكثر عدوانية في إدخال الأفيون إلى داخل الصين بشكل غير قانوني في ثلاثينيات القرن التاسع عشر. انفجرت هذه العدوانية في «حرب الأفيون الأولى»، التي خاضتها بريطانيا لإجبار حكومة بلد آخر على قبول استيراد مخدر ضارّ جدًا ومسبب للإدمان [(1138)]، فاستحوذت على جزيرة هونغ كونغ باعتبارها غنيمة انتصارها في تلك الحرب، وحصلت على تعويض عن تكاليف الحرب قدره 21 مليون دولار [(1139)]. وكان من الغنائم الأخرى فتح 5 موانئ صينية هي كانتون وشانغهاي ونينغبو وأموي وفوتشو، بوصفها موانئ مفتوحة للقوى الأجنبية، بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا، لإنشاء مؤسسات تجارية لهم فيها. «وحُدِّدَت الرسوم الجمركية الصينية بـ 5 في المئة - أي أقل بـ 60 إلى 70 في المئة من التعرفات السابقة. وفي كل واحد من موانئ المعاهدة، مُنح الغربيون سلطة قضائية خارجية، ما عنى أنهم لا يخضعون إلّا للولاية القانونية لقنصلهم» [(1140)].

كان من شأن ضخامة إدارة تشينغ والفوضى التي تكتنفها أن عجّلت من تمرد تايبينغ. وانضم إليه تمرد نيان في شمال الصين ووقائع تمرد بين جماعات من المسلمين الصينيين من يونان في الجنوب الغربي من كاشغر الواقعة في الغرب [(1141)]. وتُعتبر ثورة تايبينغ الحرب الأهلية الأكثر دموية في التاريخ من حيث عدد الوفيات. وسُحقت هذه الثورة في نهاية المطاف بمساعدة الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين شنتا حرب أفيون أخرى على الصين - بحجة أقبح الأعذار وهي إهانة العلم البريطاني - وأوقعتا الهزيمة بها. وظلت التمردات تعرقل نظام حكم تشينغ حتى بعد التخلص من آخر متمردي تايبينغ بوحشية رادعة. وقد صُوِّرت حالة الصين على النحو التالي في عام 1865: تحولت الحقول الباسمة [في وادي يانغتسي الغني] إلى برّيَّة مقفرة. «وتحولت المدن المسيَّجة إلى أكوام خربة». وتناثرت على

سهول كيانغ نان، وكيانغ سي وشيهكانغ هياكل عظمية بشرية؛ وتلوثت أنهارها بالجثث العائمة؛ وانحدرت الوحوش البرية من معاقلها في الجبال لتتجول على الأرض جيئة وذهابًا، واتخذت من أنقاض البلدات المهجورة أوكارًا لها... ولم يبق أي أيد لتفلح الأرض، وغطت الأعشاب الضارة الأرض التي كانت ذات يوم قد حُرِثت بمثابرة وصبر [(1142)].

لم تكن أجزاء الصين الأخرى أفضل حالًا؛ إذ «كانت قويتشو ويونان والشمال الغربي تشهد في معظمها حالة مماثلة، فضلًا عن مناطق عدة في سهل شمال الصين. فقدت شنشي تسعة أعشار سكانها المسلمين، وفقدت قانسو ثلثيهم البالغ عددهم 3 ملايين نسمة، وجرى ترحيل الباقين. وأُبيد نصف سكان يونان» [(1143)]. وفقد عشرات الملايين حياتهم في تمردات تايبينغ ونيان والمسلمين، وفي عمليات مكافحة التمرد التي أُجريت لقمعهم، وفي المجاعات المصاحبة لتلك الاضطرابات [(1144)].

في المناطق الأكثر تضررًا من حروب تايبينغ، يُقدِّر هو [(1145)] الخسائر في صفوف السكان بين 40.2 في المئة و88.2 في المئة. ووفقًا لحساباته، كان عدد سكان المقاطعات الكبيرة في الصين، وهي شيجيانغ وانهوي وجيانغشي وجيانغسو، قد وصل في عام 1953 إلى 117 مليون نسمة، وهو أقل من عدد سكانها في عام 1850 (أي 136 مليون نسمة) [(1146)].

أثبت علماء الأرصاد الجوية أن الاحترار السريع أو التبريد في شرق المحيط الهادئ (ظاهرة النينو أو النينيا، على التوالي) مرتبطان بالجفاف أو الفيضانات، على التوالي، في كامل البر الرئيس الاستوائي وشبه الاستوائي الجنوبي، من الصين إلى البرازيل، وتسمى هذه التوليفات حوادث «تذبذب النينيو الجنوبي» [(1147)](ENSO).

كما رأينا في الفصل التاسع، حاول الحكام الصينيون، قبل القرن التاسع عشر، السيطرة على آثار الجفاف أو الفيضانات بسياسات ترمي إلى إغاثة المتضررين. وخلافًا للسياسات التي اتُّبعت في وقت سابق، تصرفت البيروقراطية الصينية بطريقة قاسية تنم عن عدم اكتراث عندما ضربت الصينَ موجةٌ من الجفاف الشديد، نتيجة «ظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي» في عام 1876-1877. كانت الإدارة في ذلك الوقت واهنة تمامًا، ومثبطة الهمة، بفعل الهزائم المتكررة التي أنزلتها القوى الغربية والنزف الدموي الذي تسبب به تمردات تايبينغ ونيان والمسلمين. وتراوح تقديرات الوفيات الناجمة عن المجاعة في الصين خلال أعوام الجفاف الثلاثة، بين عامي 1876 و1879، ما بين 9.5 ملايين إلى 20 مليون نسمة [(1148)]. وضرب الجفافُ مرة أخرى بالضراوة نفسها في الفترة بين عامي 1896 و1901، متسببًا بمقتل ملايين الصينيين.

نتيجة هزيمة الصين في الحرب بينها وبين اليابان في الفترة بين عامي 1894 و1895، تنازلت الصين لليابان عن فورموزا (تايوان) وأرخبيل

البيسكادور [(1149)]، وتعيّن عليها أيضًا أن توافق على دفع تعويض قدره 230 مليون تايل. ومن الامتيازات الأخرى المنتزَعة من الصين حصول اليابانيين (وجميع القوى الأجنبية الأخرى) على إذن لفتح صناعات في موانئ المعاهدة [(1150)]. وكانت عائدات حكومة تشينغ آنذاك غير كافية إطلاقًا لدفع ذلك التعويض الضخم. وبالتالي، حظي المُمولون الروس والبريطانيون والألمان بفرصة تنافس لتقديم قروض للحكومة الصينية كي يحققوا مزيدًا من الأرباح في هذه العملية، وينتزعوا مزيدًا من التنازلات من الحكومة الصينية.

أدت الهزائمُ المتكررة التي تلقتها السلطات الإمبراطورية والاستياءُ من الوجود الأجنبي القسري على الأراضي الصينية إلى استياء شعبي هائل، فأدت المجاعة، التي بدأت في عام 1896، إلى ظهور عصابات الأشرار الذين ألجأهم اليأس إلى الخروج على القانون (ديسبيرادوس) بحثًا عن سبيل لكسب لقمة العيش. وكان ثمة عناصر وطنية أرادت التخلص من القوى الأجنبية. وكانت أول بوادر التمرد التي بلغت ذروتها في «تمرد الملاكمين» (Boxer Rebellion) قد بدأت في شاندونغ، حيث عمد أعضاء جمعية سرية تدعى «السيوف الكبيرة»، وكانوا يؤمنون بالفكرة الشائعة أن وجود الأجانب كان أصل جميع مشكلات الشعب، إلى قتل اثنين من المبشّرين الألمان. وردَّ الألمان باستيلائهم على جياوزو وحرق القرى؛ إذ عندما أصاب الجفاف شمال الصين، وأثرت المجاعة والبطالة في أعداد كبيرة من الفلاحين، عزا الرأي الشعبي ذلك إلى استياء الآلهة الناجم عن وجود الأجانب وانتشار الديانة المسيحية [(1151)]. وانضم إلى التحريض الذي كانت جمعية «السيوف الكبيرة» تمارسه جمعية سرية أخرى، هي جمعية «الملاكمين» التي ادعت أنها لا تُقهر. وكان قد سبق أن تعرضت صدقية البلاط الإمبراطوري لتقويض تام، غير أن اليد العليا أصبحت للمسؤولين الرجعيين [(1152)] الذين كانوا يعارضون أي إصلاحٍ أساسي لنظام الحكم [(1153)]. وتردد البلاط في بيجين إزاء قمع تلك الثورات الشعبية. ومع انتشار التمرد وصيرورة أنشطة الأجانب أكثر استفزازًا، أيد البلاط الملاكمين؛ إذ تغير فحوى شعارات الجمعيات السرية آنذاك من تدمير حكم تشينغ واستعادة حكم مينغ إلى دعم حكم تشينغ وطرد الأجانب، وهكذا اندلع ما أطلقت عليه الصحافة الغربية تسمية «تمرد الملاكمين».

تناست القوى الإمبريالية - النمسا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا والولايات المتحدة - التنافس القائم بينها، وأرسلت حملة دولية لمعاقبة الملاكمين والسلطات الإمبراطورية. وعندما غادرت القوات إلى الصين، أعلن القيصر الألماني فيلهلم الثاني، وهو بالمناسبة حفيد الملكة فيكتوريا، أنه «ينبغي تسوية بيجين بالأرض.... لا تُبدوا لهم أي رحمة! لا تأخذوا سجناء! قبل ألف عام، صنعت شعوب الهُون بقيادة الملك أتيلا اسمًا

لنفسها لا يزال مذكورًا بقوة في التاريخ والأسطورة، وكذلك يمكنكم فرض اسم ألمانيا داخل الصين لمدة ألف عام» [(1154)].

دخلت القوات الإمبريالية بيجين في 14 آب/أغسطس 1900، وبذلت قصارى جهدها لتنفيذ تعليمات القيصر، فذبحت الآلاف في بيجين، ونهبت المدينة بكاملها، بما في ذلك القصر الإمبراطوري. وواصلت القوات ذبحَ الناس وحرق القرى في المناطق التي هوجم فيها المبشرون. وكانت الحكومة الصينية قد تكبدت مسبقًا 120 مليون تايل في شن حربها ضد العدوان الياباني في عام 1894، وفضلًا عن تنازلها عن تايوان لليابان، كان عليها أن تدفع تعويضًا قدره 263 مليون تايل ذهبًا (نحو 200 مليون دولار). وعندما أخضعت القوى الأجنبية بلاط تشينغ، فرضت دفع تعويضات قدرها 450 مليون تايل على حكومة مفلسة [(1155)]. أمّا القروض الصينية لمد خطوط سكك الحديد وخطوط التلغراف والصناعة، والتي غالبًا ما كانت محكومة بشروط مرهقة للغاية [(1156)]، فبلغت نحو 360 مليون تايل منذ تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى فترة ما بين الحربين [(1157)]. هكذا، فإن مدفوعات التعويض تجاوزت قروض التحديث تجاوزًا كبيرًا، وبالطبع، كما هي الحال لدى المستعمرات الأوروبية في آسيا، فإن الأرباح المُحوَّلة إلى تلك المشروعات الحديثة كانت تُدفع عمومًا عن طريق التوليد القسري لفائض التصدير.

قُدِّرت التكلفة الديموغرافية لهذا التزامن بين الهجوم الإمبريالي وجفاف النينيو في الصين بما يصل إلى 10 ملايين حالة وفاة. ولم أحسب المبلغ المحول من الصين إلى البلدان الاستعمارية الأم لأنه يصعب جدًا إجراء تقدير هذا المبلغ. ولكن قِيَم التعويضات الهائلة من فترة «حرب الأفيون» الأولى توحي بأن المبلغ الذي انتُزع من الصين كان هائلًا.

الخسائر الديموغرافية في الهند تحت الحكم البريطاني في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

تعرضت المناطق الهندية التي وقعت تحت الاحتلال البريطاني للمجاعات منذ البدايات الأولى للحكم البريطاني؛ إذ وقعت إحدى أسوأ المجاعات في البنغال في الفترة بين عامي 1769 و1770، أي بعد 12 عامًا على الانتصار البريطاني على آخر نوّاب (حاكم) مستقل للبنغال، وبعد 5 اعوام من حصول شركة الهند الشرقية البريطانية على ميثاق (سند) من الإمبراطور المغولي في دلهي يخولها فرض ضريبة مباشرة على الأرض وغيرها من الإتاوات في البنغال. ومن المفترض أن 10ملايين نسمة لقوا حتفهم في تلك المجاعة من مجموع 30 مليون نسمة [(1158)]. وكانت سياسات شركة الهند الشرقية

البريطانية هي السبب الرئيس في أعداد الوفيات غير المسبوقة؛ إذ إن موظفي الشركة عملوا بحماسة على انتزاع الضرائب من السكان المنهكين، بحيث ازداد إجمالي إيرادات الحكومة في أعوام المجاعة تلك. وبسبب التصدير المستمر للفضة وغيرها من العملات المسكوكة بوصفها إتاوات للشركة، كان هناك نقص حاد في وسائل التبادل والقوة الشرائية، إضافة إلى انخفاض القوة الشرائية بسبب فشل موسم الحصاد. وبطبيعة الحال، لم تتخذ الحكومة أي خطوات للتخفيف من معاناة الناس.

لم تكن لدى الحكومة البريطانية أي سياسات للتخفيف من آثار المجاعة قبل سبعينيات القرن التاسع عشر، وكان طابع تلك السياسات على نحو حيث إن كثيرًا من الناس لقوا مصرعهم قبل أن يتلقوا الإغاثة [(1159)]. وأضرَّت المجاعات بما يُقدر بـ 8 ملايين شخص في غرب الهند وشمالها، و18 مليونًا في غرب الهند وجنوبها في الفترة 1824-1825، وأضرَّت بـ 22 مليون شخص مرة أخرى في الفترة 1832-1833 في المنطقة نفسها تقريبًا. وفي الفترة بين عامي 1853 و1855، تسبب الجفاف والفيضانات الطاغية في مجاعات في راجستان وجنوب الهند وغربها، فأضرَّ بـ 20 مليون شخص [(1160)]. أمّا التقديرات الخاصة بالسكان المتضررين والوفيات التي حدثت في العديد من المجاعات الأخرى خلال هذه الفترة في الهند البريطانية، فهي غير متوافرة. وفي ستينيات القرن التاسع عشر، تُتاح لدينا التقديرات التالية: في الفترة بين عامي 1860 و1861، تضرر 13 مليون شخص في البنجاب وراجستان وأوتار براديش وغجرات، وبلغت الوفيات الإضافية مليوني نسمة. وفي الفترة 1866-1867، أهلكت المجاعة في أوريسا بين ربع إلى ثلث السكان المتضررين، البالغ عددهم 3 ملايين نسمة. وضربت المجاعات الأصغر حجمًا أجزاء أخرى من الهند في الفترتين الواقعتين بين 1866-1867 و1868-1870 [(1161)].

باستثناء تلك المجاعات التي لم يتم فيها حساب أعداد الوفيات الزائدة، يُقدّر المؤلفان ل. فيزاريا وب. فيزاريا [(1162)] أعداد الوفيات في مجاعات الهند خلال الفترة بين عامي 1876 و1900 بمقدار 10.850.000 شخص. أمّا معدلات الوفيات في الهند بين سبعينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين، فراوحت بين 40 في الألف و50 في الألف، وراوح معدل وفيات الرضع بين 278 في الألف و295 في الألف [(1163)].

عندما ضرب جفاف النينيو الهند في عام 1876، اعتمدت حكومة الهند البريطانية سياسة الإغاثة من المجاعات التي أصبحت في حد ذاتها مرادفًا للعار في سجلات الأمن الغذائي والبقاء البشري. كان رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بنيامين دزرائيلي، المُجاهر بسياسته الإمبريالية، قد اختار اللورد ليتون ليكون نائبًا للملك في الهند حاكمًا عامًا لها، لأنه يعتقد بحق أن ليتون سينتهج سياسة عدوانية تجاه روسيا وأفغانستان في شؤون آسيا الوسطى [(1164)].

وبشنّه حربًا باهظة الثمن وعديمة الجدوى ضد أفغانستان، زاد ليتون قدرًا هائلًا على تكاليف إدارة الهند البريطانية، كما زاد من مصائب الهنود الجوعى. وأعربت الملكة فيكتوريا عن رغبتها في زيادة ألقابها وأسلوبها الملكي، فتُوِّجت إمبراطورة على الهند، غيابيًا، في دلهي - العاصمة التاريخية للهند، ولكن ليس للهند البريطانية بعد - في 1 كانون الثاني/يناير 1877، ببهرجة وفخامة ومراسم احتفالية، في خضم مجاعة دمرت معظم جنوب الهند [(1165)]. اتخذت فيكتوريا لقب «إمبراطورة الهند»، والذي، وفقًا لليتون ومستشاريه، سوف ينقل عظمة الملكة إلى العقل الشرقي بشكل أفضل.

كان السير ريتشارد تمبل، الذي كان حاكمًا لولاية البنغال آنذاك، قد فرض حدًا أدنى لأجور الكفاف (living wage) يعادل 2500 سعرة حرارية، في مقابل الأشغال الشاقة لضحايا المجاعة في إقليم البنغال في عام 1874 - وهي المناسبة الوحيدة في الهند البريطانية التي جرى فيها تأمين الإغاثة لمتضرري المجاعة على نطاق واسع - ومع ذلك، انتُقد بسبب عمله ذاك. وعندما تفشت المجاعة على نطاق واسع في عام 1876، وجّه مجلس الحكم الهندي في لندن التعليمات التالية إلى ليتون وإلى تمبل، بوصفه العضو المسؤول ماليًا في مجلس الحاكم العام للهند، «إن مهمة الحفاظ على الحياة بغضّ النظر عن التكلفة، أمر يتجاوز قدرتنا على القيام به. إن حرج الديون والعبء الضريبي الناجم عن النفقات المترتبة على ذلك سيصبح عمّا قريب أكثر فتكًا من المجاعة نفسها» [(1166)]. نفذ تمبل، اللّين العريكة، تلك التعليمات بدقة؛ إذ جرى تحديد «أجور تمبل» الشائنة على مستوى (1627 سعرة حرارية للعمل الشاق) كان أقل من الحصة الغذائية المقدمَة إلى نزلاء مُعتقل بوخنفالد النازي [(1167)]. كان على الناس أن يثبتوا فعليًا أنهم يتضورون جوعًا قبل أن يُقبَلوا لأعمال الإغاثة التي افتتحتها الحكومة. وبعد ذلك، حتى وإن تمكنوا من الوصول إلى معسكرات الإغاثة في الوقت الملائم، فإن العمل الشاق بالأجر الذي رتبه تمبل سيقتلهم من خلال إضعافهم أكثر، ولا سيما مع بداية الكوليرا أو الملاريا، هذا إن لم يسقطوا قبل ذلك بسبب فرط الإنهاك [(1168)]. ويقدّر ماهاراتنا [(1169)] أن عدد الوفيات الهندية في مجاعات الفترة بين عامي 1876 و1878 بلغ 6.2 ملايين نسمة.

إن المجاعات الهندية في الفترة بين عامي 1876 و1878 مثال أنموذجي للآثار القاتلة التي تحْدثها الحركة الإيقاعية المشتركة لمكتب المحاسبة والمهمة الحضارية على ملحقة سياسية عاثرة الحظ تابعة لرأس المال الأوروبي. كان لدى مكتب الهند في لندن وحاكم الهند العام كل الوقت لحساب التكلفة المالية لكل أمر أرادوا القيام به، لأنه كان عليهم أن يحولوا الرسوم الداخلية إلى لندن، سواء أأمطرت السماء بردًا أم وقع الجفاف أم أبيدت حياة الهنود. هذا، وانخفضت قيمة الروبية الهندية، جنبًا إلى جنب مع قيمة الفضة منذ نهاية الحرب الفرنسية - البروسية وتحرك معظم القوى

الأوروبية للانضمام إلى قافلة معيار الذهب. وأراد المسؤولون البريطانيون الذين يديرون الهند أن تنضم إلى معيار الذهب، لأن من شأن ذلك أن يقلل من تكلفة تحويل الإتاوات ويسهّل مهمتهم. ومع ذلك، فإن المصالح المالية والتجارية في لندن، ممثلة، من بين آخرين، في شخص والتر باجيت، رئيس تحرير مجلة **الإيكونومست**، لم تكن تريد المعيار الذهبي للهند، لأنها ستتدخل في وظيفة لندن كمركز مالي للعالم الرأسمالي من خلال رفع تكلفة الذهب. وبطبيعة الحال، في الصراع بين المصالح الإمبراطورية الواسعة ومصالح مديري الشؤون الهندية الضيقة، فازت المصالح الإمبراطورية، واستمرت تكلفة الهند في التزايد حيثما انخفضت قيمة الفضة.

أمّا بقية قصة البقاء البشري في الهند البريطانية، فيمكن أن تُروى بإيجاز لأنها تتناسب مع النمط نفسه؛ ففي إقليم بعد آخر، كانت معدلات النمو السكاني في كثير من العقود بين عامي 1872 و1901 سلبية [(1170)]. وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ضربت المجاعاتُ البنجاب، والمقاطعات المتحدة (أوتار براديش اليوم)، والبنغال، وعمليًا كل مناطق غرب الهند وجنوبها. وفي الفترة 1896-1897، ومرة أخرى في الفترة 1899-1900، أصيب معظم الهند بفشل موسم الحصاد، وتأثر بعض المناطق بشدة بسبب المجاعة. وفي أثناء هذا كله، جاء المهرجان ذو الصلة باليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا، ومهزلة حرب البوير الإنكليزية، وإعلان إدوارد السابع خلفًا لفيكتوريا في مجلس إمارة دلهي في عام 1903. أمّا مهزلة المهازل، التي أطلقها الحكام البريطانيون في الهند، فتمثلت في تتويج الملك جورج الخامس في مجلس إمارة دلهي في عام 1911؛ وكانت ثالثة الأثافي حلول الحرب العالمية الأولى. ونظرًا إلى حتميات الحكم الإمبراطوري، كان من شأن تلك المهازل والحروب أن تزيد، بطبيعة الحال، عدد الوفيات الهندية الناجمة عن المجاعة والطاعون والملاريا والكوليرا، وغيرها من الأوبئة.

إذا أخذنا الرقم المقترن بالفترة 1896-1897 الذي قدمه ل. فيزاريا وب. فيزاريا [(1171)] وأضيف إلى التقديرات الدنيا للوفيات الزائدة في 1899-1900 المقدمة من ماهاراتنا [(1172)]، فإن إجمالي عدد الوفيات الزائدة في مجاعات نهاية القرن يكون 8.15 ملايين حالة وفاة. ولم تكن هذه آخر المجاعات وقوعًا في مرحلة ظهيرة الإمبراطورية الهندية البريطانية، بل قتلت مجاعة عام 1907-1908 بين 2.1 مليوني شخص و3.2 ملايين شخص [(1173)]، وثمة مجاعات أخرى يُنتظر وقوعها آنذاك.

لقيت السياسات الإمبريالية التي انتهجتها الحكومات البريطانية وغيرها من الحكومات الغربية استنكار ليبراليين بريطانيين، من أمثال وليام ديغبي وجون آتكينسون هوبسون، كما أنها لقيت استنكار قوميين وشعراء هنود، مثل

روميش تشاندر دوت ورابيندرانات طاغور. ولكن بالطبع لم تتمكن احتجاجاتهم من وقف تقدم مدافع رشاشات «مكسيم» [(1174)] الإمبريالية.
وشهدت الفترة الممتدة بين سبعينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين تذبذب متوسط العمر المتوقع بين 20.2 سنة و 25.5 سنة، مع انتفاء وجود اتجاه تصاعدي [(1175)]. ولم تبدأ المؤشرات الأساسية للبقاء بإظهار حركة صعودية إلا منذ عشرينيات القرن العشرين. كما كانت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضة جدًا بين السكان. وكان نحو 6 في المئة فقط من السكان بالكاد يلمون بالقراءة والكتابة بحسب ما تكشفت عنه تعدادات السكان لعامي 1891 و1901.
انتهى الحكم البريطاني بمجاعة البنغال الكبرى في الفترة 1943-1944. وراوحت تقديرات الوفيات بين عامي 1943 و1946 التي سببتها هذه المجاعة بين 1.8 مليون وفاة إلى 2.4 مليون وفاة [(1176)] ومن 2.62 مليون وفاة إلى 3.05 مليون وفاة [(1177)] ومن 3.5 مليون وفاة إلى 3.8 مليون وفاة [(1178)].
في حين تسببت أحداث النينيو، جنبًا إلى جنب مع الحرب واستمرار انتزاع المداخيل من البلدان الواقعة تحت الاستعمار، بأعداد هائلة من الوفيات في الصين والهند، إلا أن الأثر المدمر للحكم الاستعماري لم يقتصر على المجاعات، ولم يكن من الممكن فهم الدمار الذي سببته أحداث صدمة النينيو المفاجئة من دون أن يؤخذ في الاعتبار الكارثة الإيكولوجية التي انفلتت من عقالها بفعل النهّابين الرأسماليين المسلحين في العقود السابقة (أو القرون السابقة، في حالة أميركا اللاتينية وأفريقيا الساحلية). وسأوجز بعض جوانب التغير البيئي والحالة الصحية للهنود في ظل الحكم البريطاني باعتبار ذلك إيضاحًا للعمليات التي أطلقها الاستعمار من عقالها - وهي عمليات غالبًا ما تستمر في ظل أنظمة الحكم التابعة التي تتحكم بها الطبقية في فترة ما بعد الاستعمار (يُنظر كذلك الفصل الثالث عشر).
يمكن القول جدلًا إن أكثر تأثيرات الغزو البريطاني تدميرًا على بيئة الهند حدثت في القرن الأول من الحكم البريطاني. إذ عندما كان البريطانيون يقومون بحملات عسكرية ويطردون المجتمعات التي تقاوم الهيمنة، كانوا في الأغلب ينتهجون سياسة الأرض المحروقة [(1179)]، حيث كانوا يقطعون أشجار الغابات ويدمرون جميع المعوقات الطبيعية التي تعترض مسيرة الجيش السريعة. وكان كثير من الحصون في شمال الهند محاطًا بالغابات. وكان البريطانيون يدمرون تلك الغابات بشكل منهجي، بينما كانوا يحاصرون الحصون وقاية ضد المتمردين في المستقبل الذين يمكن أن يستخدموها ملجأ لهم [(1180)]. وكان قدر كبير من التربة بين نهري الغانج ويامونا مالحًا، وكانت إحدى الأشجار التي ازدهرت على تلك التربة شجرة الدّاك (dhak). وعرَّض تدميرُ الغابات الطبقة العليا من التربة للتأكّل السريع، وعمل على

تقريب الطبقات الملحية إلى السطح. كما شهد عدد كبير من مجتمعات السكان الأصليين المقاوِمة، في شرق الهند وغربها، التدميرَ المتعمد لسبل عيشها على أيدي القوات البريطانية الغازية. ونظرًا إلى عدم اكتفائهم بهذا النوع من التدمير وبإلغاء ما كان يمارسه المغول من إعفاء الحدائق والبساتين من الضرائب، فمنعوا زراعة بساتين المانغو الجديدة في جزء كبير من ولاية أوتار براديش الغربية اليوم، لأنه كان يُظن أنها ستكون ملاذات محتملة للمتمردين ولغيرهم من مثيري الفتنة والاضطرابات.

أقام البريطانيون مشروعات ريّ كبيرة على روافد نهر يامونا العليا من دون توفير شبكة كافية لتصريف للمياه. وسرعان ما أصبحت مشكلات تشبُّع التربة بالمياه خطِرة في المناطق المرويّة، وحُرمت آلاف الأفدنة من الزراعة [(1181)].

كتب كثير من الجيولوجيين البريطانيين والمهندسين العاملين في الهند عن المشكلات الناجمة عن هذا التدخل المفرط في البيئة [(1182)]. ففي الفترة الممتدة بين العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر، حذّر كثير من الجراحين العاملين في خدمة شركة الهند الشرقية البريطانية، مثل ألكسندر غيبسون وإ. ج. بلفور وهيو كليغورن الكبير وابن أخيه هيو كليغورن جونيور، حكومتي بومباي ومدراس من إزالة الغابات على نحو غير منضبط ومن تأكّل التربة، بالنظر إلى أنهما سبّبا فشل مواسم الحصاد، ووقوع خسائر في الإيرادات، وحدوث مجاعات. كما ربط بعضهم بين تلوث المياه والكوليرا، وأثر إزالة الغابات في إمدادات المياه [(1183)]، وأفضت تلك المناقشات بحكومة بومباي إلى إنشاء أول دائرة لحماية الغابات في البلاد في عام 1847. وفي نهاية المطاف، أنشئت إدارة الغابات الإمبراطورية بناء على توصيات ديتريش برانديس، خبير الغابات الألماني [(1184)].

كان من شأن إملاءات الإيرادات الإمبراطورية أن تجعل توصيات الجراحين عقيمة إلى حد كبير. ولكن كما لاحظنا في الفصل العاشر، في خطوة لحماية إمدادات الأخشاب للمشروعات الإمبراطورية والتجارية المختلفة، عمدت الحكومة إلى تسييج نحو خُمس مساحة أرض الهند البريطانية باعتبارها غابات تحت إدارتها. ولعل ذلك قيَّد عملية إزالة الغابات في بعض المناطق، ولكنه أدى إلى مزيد من التجريد من الممتلكات وتهميش كثير من الجماعات السكانية التي كانت تعتمد على الغابات والمراعي من أجل كسب رزقها.

أسَّس الحكام الجدد ما يسمى «التسوية الدائمة» لإيرادات الأراضي في البنغال وبيهار، الأراضي التي غزاها البريطانيون أولًا والتي ظلت مصدر إيراداتهم الرئيس من الأراضي، وهي العمود الفقري لبُنية الاستغلال الاستعماري. وبموجب هذا النظام، أعطيت لملتزمي الضريبة الزراعية، من مالكي الأراضي، سلطة تحصيل ضريبة الأراضي من الناس الذين يدّعون أنهم يشغلون الأرض، بحيث يحتفظ مالكي الأراضي بجزء من تلك الضريبة،

ويدفعون الباقي إلى الخزانة الحكومية. وقبل مجيء الحكم البريطاني، كان هناك مالكي الأراضي يدّعون حق الأولوية في حصة من الإنتاج. وكانت تقع على عاتقهم مسؤولية رعاية البنية التحتية الزراعية، وذلك بمساعدة من العائلات الكبيرة في القرى بصفة عامة. وشمل ذلك جمع المياه عن طريق بناء سدود موقتة عبر المنحدرات الملائمة وتسييبها إلى خزانات للمياه أو حقول الفلاحين بحسب الحاجة، وحفر القنوات الحقلية، وحفر الخزانات، وما إلى ذلك. كما أن أصحاب الامتيازات هؤلاء كانوا يتمتعون بحماية تؤمّنها لهم قوات شُرَطية وقضائية محدودة. أمّا مالكو الأراضي الذين أسّسهم البريطانيون، فحُرموا سلطاتهم القضائية، لكن سُمح لهم بممارسة جميع درجات الإكراه تقريبًا على الفلاحين ما دام أنها كانت تمارَس لتسهيل جمع ضريبة الأراضي، وما دام أنهم لم يجرؤوا على تحدي السلطة البريطانية مباشرة. كما أُخليت مسؤوليتهم في مناطق «التسوية الدائمة» لأنه كان يتعين عليهم أن يدفعوا بطريقة أو بأخرى المستحقات التي نصَّت عليها الدولة كشرط وحيد للإبقاء على حقوقهم في التزام الضريبة الزراعية. ونتيجة ذلك، أصبحت مساحات شاسعة من الهند الشرقية حينذاك، التي كانت تحميها في وقت سابق أعمال الرّي المحلي من الجفاف، فريسة متكررة للعوز والمجاعة [(1185)].

لجأ البريطانيون إلى قطع أشجار الغابات عشوائيًا من أجل حرق الطوب وتطهير الأرض، قصد بناء الثكنات العسكرية والسجون وشق الطرق. وأصبحت سكك الحديد الهندية، التي بدأ مدّها في عام 1853، ملتهمة أشجار عملاقة ومدمرة للبيئة. أولًا، لم يكن وضع المسارات يأخذ في الاعتبار الأضرار المحلية التي ربما تسببها الطريق المختارة، فكانت من ضحاياها الغابات، وقنوات الصرف الطبيعية، وطرق التجارة المستخدمة تقليديًا. ثم استهلكت رواقدُ [(1186)] سكك الحديد أعدادًا هائلة من الأشجار. وأخيرًا، قبل استكشاف حقول الفحم في شرق الهند واستغلالها بشكل صحيح، كان معظم محركات سكك الحديد يستخدم إمّا الخشب وإمّا الفحم المستورد وقودًا لها [(1187)]. وأدى افتتاح المناجم في البنغال - بيهار إلى تدمير كثير من الغابات وإفقار سكان الغابات في المنطقة. وقُطع عدد كبير من الأشجار في المسالك الفرعية في جبال الهملايا وتُركت لتواجه التعفن لأنه كان يصعب نقلها إلى الأماكن التي سوف تُستخدم فيها [(1188)].

لئن كانت الغابات دُمرت بشكل متعمد تقريبًا خلال القرن الأول من الحكم البريطاني، فإن حالة الحياة البرية لم تكن أفضل من ذلك؛ إذ كانت عبادة الحاكم الذكوري بوصفه شخصًا رياضيًا تلهم كثيرًا من المسؤولين البريطانيين كي ينخرطوا في عملية ذبح هائلة للطرائد الكبيرة، ما كان يفضي بهم إلى قتل بعض الحيوانات، كالأفيال، التي كانت في زمن ما قبل الحكم البريطاني خارج نطاق الصيد المتعمد، باعتباره شكلًا من أشكال

الرياضة [1189]. ومع ذلك، بدأ بعض محبي الحياة البرية يقلق إزاء تأثيرات عملية الذبح هذه على توافر الطرائد في المستقبل، وحتى إزاء التأثير السلبي المحتمل على استدامة قاعدة الموارد الطبيعية.

بعد أن احتل البريطانيون منطقة أراكان وشبه جزيرة تيناسيريم في عام 1852، اعتمدوا ممارسة دفع السكان المحليين إلى الانخراط في إعادة زراعة شجر الساج. إن ممارسة ما يسمى زراعة الغابات بطريقة التونغيا [1190]، أي جعل سكان التلة يزرعون مزارع الساج على أراضيهم، كانت مسبوقة بممارسات حكومات ميانمار السابقة، غير أن الكفاءة البريطانية في إنفاذ الضوابط أفرزت مقاومة كبيرة [1191]. وجرّب البريطانيون هذه الشمولية القسرية في حالات قليلة فحسب، وأنشأوا في أماكن أخرى تسلسلًا هرميًا للحقوق بين الغابات المحجوزة بالكامل - والتي كانت فيها جميع منتوجات الغابات وطرائدها ملكًا للحكومة - أو الغابات والمراعي المحجوزة جزئيًا - التي أتيحت لأفراد بصفتهم الشخصية، شريطة دفع رسوم أو مُنحت لهم بموجب شروط خاصة - أو الغابات التي تمنح حقوقها لأفراد بصفتهم الشخصية.

بصفة عامة، اعترفت الحكومة ببعض حقوق الملْكية المشتركة، واعتبرت نفسها مالكة جميع الأراضي، وقررت كيفية استخدامها. وبموجب هذا الحكم، خسر الرعاة على نطاق شامل تقريبًا كما خسر الفلاحون العاديون الذين كانوا يعاملون أراضي الرعي باعتبارها أراضي للاستخدام المجاني. كما أنهم استخدموا روث البقر باعتباره سمادًا، واستخدموا أوراق الشجر والأخشاب من الغابة لأغراض شتى. وقصرت أعداد هائلة من الأبقار الهندية عن التوالد في كثير من المناطق، وكان لذلك أثر ضار في إنتاجية الأراضي وفي توافر الدهون والبروتينات لمعظم الفلاحين [1192]. كما أثّرت السياسات الحرجية الإمبراطورية اللامبالية تأثيرًا سلبيًا في دخول وأنماط حياة المزارعين المستقرين أو العاملين في زراعة الوقيد، وجامعي الثمار، والرعاة، فكان من الطبيعي أن تثير المقاومة ضدها، بما في ذلك كثير من عمليات التمرد المفتوحة [1193].

ظلت استجابة الدولة الاستعمارية غير مكترثة وغير كافية في تحقيق فوائد التقدم العلمي المُحرَز في القرن التاسع عشر في مجالي الأدوية والطب الوقائي. حتى أواخر القرن التاسع عشر، عندما انتشرت اكتشافات لويس باستور وروبرت كوخ ورونالد روس إلى الرابطة الأخوية الطبية، كان الأطباء المدربون في الطب الغربي يعرفون القليل جدًا، بحيث إن ممارسي الطب الإيورفيدي [الهندي القديم] أو اليوناني لم يعرفوا عنهم؛ ففي كثير من الأحيان، كان الوضع في الواقع عكس ما هو عليه الآن. كما أن كثيرًا من الأمراض كانت نتيجة مباشرة للفقر والبؤس والمجاعة. وكان الناس يموتون بأعداد كبيرة جراء الكوليرا والإسهال والملاريا بعد انقضاء ذروة القحط

والمجاعة، لأنهم أصبحوا شديدي الوهن بفعل مرور فترات طويلة من التغذية خالية من مستويات الاستقلاب [الأيض] الأساسي [(1194)].

من شأن التأخير طويلًا في استئصال الجدري من الهند أن يوضح المشكلات التي واجهها نظام الحكم الرأسمالي الاستعماري في الهند البريطانية وغيرها من الملحقات السياسية التابعة، حتى عندما حاولوا أن يفعلوا شيئًا لمعالجة مرض راعب. وكان في الهند قبل مجيء البريطانيين نظام للتجدير [(1195)] وصفه ج. ز. هولويل بالتفصيل في عام 1767، كما وصفه راداكانتا ديب في عام 1831[(1196)]، وكان هذا يعتمد على أخذ مسألة الحقن من البشر. وسُعي إلى إدخال اللقاح الجنري إلى الهند بعد وقت قصير من استخدامه في بريطانيا، وذلك لحماية الأوروبيين في بداية الأمر. ولكن ثبت أن من الصعب نقل اللقاح إلى الهند بطريقة «من ذراع إلى ذراع». وعندما تطور نظام إرسال اللقاح بوصفه لمفًا [(1197)]، فإنه غالبًا ما كان يفقد فعاليته عند وصوله أو عند نقطة استخدامه، وذلك بسبب أساليب حفظه غير السليمة آنذاك (بعد كل شيء، كان التبريد تكنولوجيا مخترَعة في وقت متأخر من القرن التاسع عشر أيضًا). وتطلب الأمر كثيرًا من الابتكار والتكيُّف لإنتاج اللقاحات في الهند لكي يكون هناك إمدادات كافية من اللقاح [(1198)]. وفي أي حال، فإن إنفاق الحكومة في الصحة العامة إذ يمثّل جزءًا ضئيلًا من الميزانية، فمن السخرية أن نتوقع كثيرًا من الحملة الرسمية للتطعيم ضد الجدري. وكان العذر الرسمي لعدم نجاح هذه الحملة في كثير من الأحيان انحياز نظام الطوائف الاجتماعية المغلقة ضد التطعيم بلمف البقر أو بدم البشر الملوَّثين. من المؤكد أن ثمة تحيزًا من هذا النوع بين كثير من الهنود من الطبقة العليا من الطوائف الاجتماعية المغلقة، غير أن هذا التحيز كان قد تعزز بسبب الفشل المتكرر للتطعيم أو، الأسوأ من ذلك، العدوى الناجمة عن اللقاح الفاسد.

سوف أقوم بإنهاء هذا الجزء من سردي بالإشارة إلى تقديرات معدل نمو السكان والعمر المتوقع في أواخر العهد الاستعماري في الهند.

يروي الجدولان (18-1) و(18-2) قصتهما الخاصة؛ إذ ليس هناك حتى الفترة بين عامي 1921 و1931 أي دليل على أن الإمدادات الضئيلة من الطب الحديث والرعاية الصحية العامة كانت فعالة في رفع المدى العمري للهنود إلى أبعد مما كان عليه قبل سبعينيات القرن التاسع عشر. وشهد عقد الثلاثينيات من القرن العشرين مرة أخرى ركودًا في طول العمر في جنوب آسيا. وبعدها جاءت الحرب العالمية الثانية والمرحلة الأخيرة من استقلال جنوب آسيا. إن سجل حكومات ما بعد الاستعمار في جنوب آسيا، باستثناء سريلانكا وحكومات بعض ولايات الهند، ولا سيما ولاية كيرالا، في توفير الخدمات الصحية الأساسية للشعب لم يكن سجلًا مجيدًا على الإطلاق. ولكن

ما أحرز من تقدم في هذا المجال جرى في ظل أنظمة الحكم المستقلة، لا في ظل الحكام البريطانيين حملة الرسالة الحضارية.

الجدول (1-18): معدلات نمو السكان ومتوسط العمر المتوقع في الهند ككل (1891-1941)

		العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	
العقد الزمني	**معدل النمو السكاني (النسبة المئوية في العام)**	**ذكر**	**أنثى**
1881-1891	1.86	26.3	27.2
1891-1901	0.18	22.2	23.4
1901-1911	0.56	25.3	25.5
1911-1921	0.03	21.8	22.0
1921-1931	1.05	29.6	30.1
1931-1941	1.36	29.5	29.6

المصدر: T. Dyson, «Indian Historical Demography: Developments and Prospects,» in: T. Dyson (ed.), India's Historical Demography: Studies in Famine, Disease and Society (London: Curzon Press, 1989), p. 6.

الخسائر الديموغرافية في البلدان الأخرى المسكونة بغير البيض في أواخر القرن التاسع عشر

سجل القرن التاسع عشر خسائر فادحة في عدد السكان في بلدان أخرى استقر فيها غير البيض. ويحيط غموض كبير بالتقديرات الأولية لأعداد السكان، وبالتالي بأعداد الخسائر الواقعة في أفريقيا الناجمة عن المعارك الجهادية المختلفة، وعن تكالب القوى الأوروبية النهائي على أفريقيا. وليس في الإمكان سوى التخمين بخصوص الخسائر الناجمة عن الحروب وعمّا يتصل بالحرب من اختلالات في الاقتصادات والمجتمعات والتحركات السكانية الموسمية في أفريقيا. وتُضاف هذه الخسائر إلى أعداد ضحايا الأفارقة خلال خمسة قرون من تجارة الرقيق الأفريقية. وأدى اجتماع الجفاف الناجم عن «ظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي» مع هجمة الإمبريالية الغربية إلى هلاك الفلاحين في تنزانيا وموزامبيق وبلدان الجنوب الأفريقي، وأثار مقاومة الفلاحين اليائسين والأعمال الانتقامية الوحشية من جانب القوى الأوروبية الغازية [(1199)].

إن عدوان رأس المال المدعوم بالأسلحة لم يتسبب ببؤس المستعمرات الرسمية وحدها أو البلدان التي غزتها الجيوش الأوروبية مباشرة؛ إذ أحدث ذلك العدوان في بلدان أميركا اللاتينية أيضًا بؤسًا يفوق الوصف في القرن التاسع عشر، وخضعت لحكم الكريولو الأوليغارشي [حكم القلة الكريولوية] بعد زوال الإمبراطوريتين الرسميتين الإسبانية والبرتغالية في تلك القارة. وسوف نتناول حالة البرازيل التي ظلت في معظم القرن التاسع عشر وجهة لأكبر تدفقات الاستثمارات البريطانية الاسمية في أميركا اللاتينية، إلى أن أخذت الأرجنتين مكانها [(1200)]. أصبحت البرازيل، بحلول القرن الثامن عشر، ملحقة سياسية تابعة لبريطانيا عمليًا منذ أن انتقلت سلطتها الرسمية الحاكمة، البرتغال، إلى حالة من التبعية الخاضعة لإنكلترا [(1201)]. وأضفت معاهدة التجارة الأنكلو - برتغالية لعام 1703 الطابع الرسمي على تلك التبعية الاقتصادية؛ إذ حصلت البرتغال على امتياز تصدير النبيذ إلى إنكلترا بشروط مواتية، في مقابل منح بريطانيا حق تصدير المصنوعات إلى البرتغال، ومن ثم إلى البرازيل، بشروط تفضيلية. إن عدم قدرة البرتغال أو البرازيل على حماية صناعاتهما ضد المنافسة الأجنبية كفل امتناع سير أي منهما في طريق التصنيع لمدة قرنين آخرين [(1202)].

الجدول (2-18): متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) في مناطق مختلفة من الهند (1881-1921)

المنطقة	العام أو الفترة	ذكر	أنثى
رئاسة (إقليم) بومباي*	1881-1891	27.27	25.98
	1891-1901	11.93	16.12
	1901-1911	20.63	18.99
	1911-1921	12.38	11.39
المقاطعات المتحدة*	1881-1891	21.60	23.58
	1891-1901	16.29	19.55
	1901-1911	14.97	13.83
	1911-1921	12.63	12.07
رئاسة مدراس*	1881-1891	33.90	32.98
	1891-1901	29.90	28.76
	1901-1911	29.03	26.69
	1911-1921	19.80	17.00
مدارس، خندان (عائلة) غلام محمود**	1881-1890	27.4	23.6
	1891-1900	34.7	27.9
	1901-1910	24.3	29.6

19.0	28.0	1911-1920	

المصادر: * Alice W. Clark, «Mortality, Fertility, and the Status of Women in India, 1881-1931,» in: T. Dyson, table 1.
استند جدول الحياة على أنموذج الأمم المتحدة لجنوب آسيا.
** S. Vatuk, «Older Women, Past and Present, in an Indian Muslim Family,» in: S. Patel, J. Bagchi and Krishna Raj (eds.), Thinking Social Science in India: Essays in Honour of Alice Thorner (New Delhi: Sage, 2002), p. 250.
استُخدم جدول الحياة وفقًا لأنموذج الأمم المتحدة لجنوب آسيا .

عززت إنكلترا مكانتها المحظية بالامتيازات في البرازيل بدءًا من عام 1808، عندما فرَّ الملك البرتغالي، دوم جواو، من الغزاة الفرنسيين، والتمس اللجوء إلى البرازيل تحت الحماية البريطانية. وبموجب المعاهدات المختلفة التي بلغت ذروتها في معاهدة عام 1827، حصلت بريطانيا من البرازيل على امتيازات تجارية كبرى، وامتيازات تتعلق بممارسة الولاية القضائية البريطانية [(1203)] داخل البرازيل. وكانت معاهدة عام 1827 الثمنَ الذي كان على حكام البرازيل الجدد دفعه للحصول على اعتراف بإمبراطورية البرازيل المستقلة [(1204)]. ولم يكن ثمة مفر من أن تصبح البرازيل متخصصة بتصدير المنتوجات الأولية. وكان البن والسكر أكبر صادرات البرازيل في القرن التاسع عشر، إلى أن طغى تصدير الأول على تصدير الآخر الذي كان أقدم صادرات البرازيل.

كان شمال شرق البرازيل منذ فترة طويلة المنطقة الرئيسة المنتجة للسكر، وأصبحت سيئة السمعة في جغرافية الجوع والاضطهاد في العالم؛ إذ كان يجري توفير القوة العاملة لمزارع السكر من العبيد الذين أُسروا في أفريقيا [(1205)]. فمنذ القرن الثامن عشر، دخلت الصناعة البرازيلية مرحلة طويلة من انخفاض الأرباح بسبب انخفاض أسعار السكر التي نجمت بدورها عن إنتاج السكر بتكلفة أقل في ثلاث من جزر الكاريبي، جامايكا وسان دومينيك وكوبا. ونجحت المزارع بالانسحاب من معاملات السوق قدر المستطاع، لكن المزارع البرازيلية أثبتت أنها قاتل كبير لأرواح البشر الأفارقة؛ إذ كانت البرازيل آخر بلد في نصف الكرة الغربي تلغي العبودية رسميًا، ولم يحدث ذلك إلّا في عام 1888. وحتى بعد موافقتها، في إثر ضغوط بريطانية، على حظر تجارة الرقيق، هرَّب النخاسون البرازيليون أكثر من مليون من العبيد [(1206)]. وخلافًا لما حدث في الولايات المتحدة، لم تنمُ مناطق ناجحة لاستيلاد الرقيق في البرازيل، واستُخدم استيراد العبيد ليحل محل الأعداد الهائلة من الأفارقة الذين كانوا يهلكون في حقول قصب السكر في شمال شرق البلاد.

كما نشأت في الشمال الشرقي، إلى جانب صناعة السكر، صناعة تربية المواشي التي كانت تديرها عمومًا عمالة حرة. وكان مستوى معيشة تلك العمالة أعلى عمومًا؛ فعندما أخفقت أسواق منتوجاتها، تمكّن الرعاة من استخدام قطعانهم مصدرًا رئيسًا للاستهلاك. ومع ذلك، عندما اجتاحت البرازيل حالات الجفاف الناجمة عن «تذبذب النينيو الجنوبي» التي وقعت في الفترتين بين عامي 1876 و1879 و1896-1897، تأثر العبيد والفلاحون التابعون والرعاة تأثرًا شديدًا [(1207)]. وكانت مناطق الشمال الشرقي قد تعرضت مسبقًا لعمليات إزالة غابات خطِرة وتدمير بيئي لا يُعوَّض، عندما جرَّف المغامرون الأرض بحثًا عن المعادن، وقطع تجار الأخشاب الغابات لإمداد الأسواق البعيدة، وقام مزارعو السكر والقطن بتهيئة الأرض للزراعة في حُمى المضاربات. وعندما وقع الجفاف، لم يكن أمام المتضررين سوى القيام برحلات طويلة إلى المدن والموانئ بحثًا عن الغذاء والماء، وقضى كثير منهم في الطريق. أمّا الذين وصلوا، فإنهم وجدوا قليلًا من العون ورُحِّلوا عنوة. ولم تكن القلة الحاكمة [الأوليغارشية] المالكة للعبيد تُكِنُّ الاحترام لحياة الآخرين، ولا سيما حياة السود الهُجناء عُراة الصدور. وقوّى بعض هؤلاء الأوليغارشية عزائم وحشيتهم الثابتة بالمنطق نفسه الذي شكّل الدرع الأيديولوجية لأمثال اللورد ليتون والسير ريتشارد تمبل في الهند البريطانية في الحقبة نفسها.

كان البريطانيون قد أثّروا في المجتمع البرازيلي بوساطة القدرة الاقتصادية، ولكن أثّروا أيضًا من خلال تشكيل النظرة العالمية إلى الأوليغارشيين. وكان أبلغ أعضاء الطبقة الحاكمة البرازيلية من دعاة حرية العمل ومن المعجبين ببريطانيا بوصفها أنجح مُمارسي الاقتصاد السياسي القائم على عدم التدخل الحكومي [(1208)]. وأضيف إلى الاقتصاد السياسي القائم على عدم التدخل الحكومي المثل العليا الكونتية [(1209)] والسبنسرية [(1210)]. ووضعت جمهورية البرازيل على علمها الشعار الكونتي «النظام والتقدم»؛ إذ يتحصل النظام من الحفاظ قدر الإمكان على المنظومة [(1211)] الاجتماعية القائمة، وتسلسلها الهرمي المستند إلى التمييز العنصري. أمّا التقدم، فيتحصل من التربية العلمية وعملية الانتقاء الطبيعي، بحسب ما أعلن هربرت سبنسر والمتحمسون له من علماء تحسين النسل البشري [(1212)].

عندما بدأ الجفاف يدفع «المتقاعدين» (retirantes) (اللاجئين من سيرتاو، أو المناطق الخلفية في الداخل) نحو المدن والموانئ، حاول كايتانو إستيليتا، رئيس مقاطعة سيارا الأكثر تضررًا في عام 1877، تنظيم إغاثة. وعندما تواصل الجفاف، حاول هو وحلفاؤه تزويدهم بالصدقات. ومع ذلك، كان على وزير الشؤون الإمبراطورية، أنطونيو دا كوستا بينتو، أن يصون أولًا الخزانة الإمبراطورية الهشة [(1213)]. وكانت حال المالية البرازيلية المحفوفة بالمخاطر تعزى، في جانب منها، إلى اعتماد معظم إيراداتها على الرسوم الجمركية،

وذلك أن القلة الحاكمة كانت ترفض دفع الضرائب المباشرة، ولأن البرازيل، نتيجة لذلك، كانت مُدينة بدين كبير للممولين الأجانب، ولا سيما البريطانيين. وكان كوستا بينتو وحلفاؤه يقولون إن ضمان الدستور البرازيلي الكفاف لكل مواطن لم يكن يعني أنه كان عليهم أن يشجعوا الكسل [(1214)]؛ فالناس الذين يتضورون جوعًا كانوا إذا ألقي عليهم العمل اليدوي يموتون كما لو لم تكن هناك معونة من جهة رسمية قد امتدت نحوهم. كما توفي الجائعون بفعل هجمات جماعات القصاص الأهلية التابعة للأغنياء في المدن، وبفعل إجبارهم على ركوب القوارب المغادرة إلى منطقة الأمازون، ومواجهة احتجاجات أصحاب الممتلكات الذين كانوا يخشون من النقص في اليد العاملة بسبب النزوح. ويقدَّر عدد الذين لقوا مصرعهم في البرازيل في مجاعتي الفترتين بين عامي 1876 و1879 و1896 و1900 بمليوني شخص [(1215)]. كما هلك عدد آخر غير محدد في مجاعة أخرى وقعت في الفترة بين عامي 1888 و1891. لقد كانت تلك الأعداد هائلة في بلد يقدر عدد سكانه في عام 1900 بـ 17.98 مليون نسمة [(1216)]. ويمكن حجم تلك الإبادة الهائلة أن يحظى بتقدير أفضل إذا أدركنا أن عدد سكان المنطقة الأكثر تضررًا، وهي منطقة الشمال الشرقي، لم يكن ليتجاوز ثلاثة ملايين إلى أربعة ملايين نسمة [(1217)].

انبثقت حركات ألفية، أو رؤيوية، كثيرة بين سكان المنطقة الجافة (sertanajes) المتضررين من المجاعة [(1218)]؛ إذ عمد زعيم أبرز تلك الحركات، أنطونيو كونسيلهيرو، الذي كان يعظ استنادًا إلى إنجيل المساواة المسيحي ويعلن أن الأقلية الحاكمة في المدن مناهضة للمسيحية، إلى جمع أتباعه المؤمنين الذين بنوا مدينة كانودوس - الواقعة إلى الداخل على مسافة 435 ميلًا من ميناء سان سلفادور - لتكون ملاذًا للجوعى. وكانت المدينة على أرض من المفترض أن تكون ملكًا لأحد ملّاك العقارات الكبيرة الأقوياء. واضطرت السلطات البرازيلية إلى تنظيم ثلاث حملات، كل واحدة منها أكثر وحشية من سابقتها، بين عام 1896 وتشرين الأول/أكتوبر 1897، قبل أن تتمكن من إخضاع كانودوس وتدميرها. وحينها لم ينجُ من المقاومين إلّا أربعة فقط: رجل عجوز، ورجلان آخران، وطفل [(1219)].

واجهت القلة الحاكمة البرازيلية مشكلة التكاثر الاجتماعي غير الكافي، الذي أصبح حادًا بصفة خاصة نظرًا إلى أن تجارة الرقيق انتهت أخيرًا. وبدلًا من محاولة حلها من خلال التوثق من أن أغلبية الناس يمكنهم البقاء في قيد الحياة والتكاثر، حاولوا «تبييض» العِرق من خلال جلب العمال الأوروبيين بشروط متميزة. ولكن كان لدى المهاجرين الأوروبيين وجهات أكثر جاذبية من مزارع السكر في الشمال الشرقي، تلك هي مناجم ميناس جيرايس [(1220)] أو مزارع البُن في ساو باولو. وآلت معظم محاولات استحداث مستعمرات مزدهرة من المهاجرين الأوروبيين إلى الفشل [(1221)]. وأخيرًا،

فإن الاقتصاد، الذي كان على مدى قرون عدة يعمل على عمالة الرقيق المستخدمة بإسراف، لم يتمكن من أن يولد نوع الدينامية التي أبرزتها الولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا. وظل الاقتصاد البرازيلي اقتصادًا زراعيًا متخلفًا يعمل على أساس المبادئ العنصرية حتى ثلاثينيات القرن العشرين. وكما هي الحال في نظام الطائفة الاجتماعية المغلقة في الهند، فإن أيديولوجية العِرق ما زالت تعاني سكرات موت متواصل في البرازيل.

استنادًا إلى عرضنا الموجز للتدمير البيئي والخسائر في الأرواح التي سببتها الرأسمالية المسلحة، يمكننا أن نخاطر بالتعميم بأن تلك الآثار تصبح أكثر تطرفًا كلما زاد الفرق في تكنولوجيا النهابين ضد المقاومين، ويتعاظم الدافع من أجل التراكم السريع والاحتلال من جانب المعتدين كلما وهن التماسك الاجتماعي بين صفوف المقاومين، وكلما كانت مذاهب المنافسة والداروينية الاجتماعية المنتهكة أعمق بين الشرائح الحاكمة من السكان المقاومين.

(1138) M. Greenberg, British Trade and the Opening of China 1800-42 (London: Cambridge University Press, 1969), and A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982), pp. 94-98.

(1139) J. Chesnaux, M. Bastid and M.C. Bergère, China from the Opium Wars to the 1911 Revolution, Trans. from the French by Anne Destenay (New York: Pantheon Books, 1976), pp. 64-65.

(1140) Ibid., p. 65.

(1141) J. Chesnaux, Peasant Revolts in China 1840-1949 (London: Thames and Hudson, 1973), and J. K. Fairbank, E. O. Reischauer and A. M. Craig, East Asia: The Modern Transformation (London: Allen and Unwin, 1969), pp. 128-146.

(1142) Journal of the North China Branch of the Royal Asiatic Society (1865), vol. 2, p. 143,

كما ورد في:

Chesnaux, Bastid, and Bergère, p. 149.

(1143) Fairbank, Reischauer and Craig, p. 149.

(1144) Chesnaux, Peasant Revolts.

(1145) Ping-Ti Ho, Studies on the Population of China, 1368-1953 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1959), p. 241.

(1146) Ibid., p. 246.

(1147) ظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي (El Niño–Southern Oscillation (ENSO)) هي تغير دوري غير منتظم في درجات حرارة الرياح، ودرجات حرارة سطح البحر فوق شرق المحيط الهادئ الاستوائي، ما يؤثر في معظم المناطق المدارية وشبه المدارية. وتُعرف مرحلة الاحترار بظاهرة النينيو (El Niño) ومرحلة التبريد بظاهرة النينيا (La Niña). التذبذب الجنوبي هو عنصر الغلاف الجوي المصاحب، مقرونًا بتغير درجة حرارة البحر: يصاحب النينيو ارتفاع ضغط الهواء السطحي، بينما يصاحب النينيا انخفاض ضغط الهواء السطحي في غرب المحيط الهادئ الاستوائية. وتستمر الفترتان أشهرًا عدة (تحدث عادة كل بضعة أعوام) وتختلف آثارها من حيث الشدة. (المترجم)

(1148) M. Davis, Late Victorian Holocausts; El Niño Famines and the Making of the Third World (London: Verso, 2001), p. 7.

(1149) جزر البيسكادور (Pescadores) (وبالصينية بينغو): أرخبيل قبالة الساحل الغربي لتايوان في مضيق تايوان يتكون من 90 جزيرة صغيرة تغطي مساحة 141 كم2. (المترجم)

(1150) Chesnaux, Bastid and Bergère, chap. 9.

(1151) P. A. Cohen, History in Three Keys: The Boxers as Event, Experience and Myth (New York: Columbia University Press, 1997), part 2.

(1152) الرجعي (reactionary) هو الشخص الذي يحمل آراء سياسية تحبذ العودة إلى الوضع السابق الذي كان قائمًا (status quo ante)؛ فالحالة السياسية السابقة في المجتمع، التي يعتقد أنها تتحلى بخصائص (الانضباط، واحترام السلطة، وما إلى ذلك)، غائبة سلبًا عن الوضع الراهن المعاصر في المجتمع. ولفظة الرجعي كصفة، تصف وجهات النظر والسياسات الرامية إلى استعادة الوضع الراهن السابق. (المترجم)

(1153) Jack Gray, Rebellions and Revolutions: China from the 1800s to 1980s (London: Oxford University Press, 1988), chap. 6, and Cohen, part 1.

(1154) ذُكر في:

Chesnaux, Bastid and Bergère, p. 334.

(1155) استخدم بعض ذلك التعويض لنشر أنوار التفكير الغربية وطرقه بين الصينيين:

Agnes Smedley, The Great Road: Life and Times of Chu Te (New York: Monthly Review Press, 1972)).

(1156) Bagchi, The Political Economy, chap. 4.

(1157) Gray, pp. 165-167.

(1158) L. Visaria and P. Visaria, «Population (1757-1947),» in: Dharma Kumar and M. Desai (eds.), The Cambridge Economic History of India, vol. 2: ca. 1757-ca. 1970 (London: Cambridge University Press, 1983), p. 528.

(1159) Davis, chap.1.

(1160) Visaria and Visaria, pp. 528-529.

(1161) Ibid.

(1162) Ibid., pp. 528-531.

(1163) Ibid., p. 501.

(1164) R. C. Dutt, The Economic History of India, vol. 2, In the Victorian Age 1837-1900 (Delhi: Publications Division, Ministry of Information and Broadcasting, Government of India, 1960; [1906]), pp. 305-306.

(1165) B. S. Cohn, «Representing Authority in Victorian Britain,» in: E. J. Hobsbawm and T. Ranger (eds.), The Invention of Tradition (London: Cambridge University Press, 1983).

(1166) ذُكر في:

Davis, p. 37.

(1167) Ibid., p. 39.

(1168) Ibid., pp. 38-54.

(1169) A. Maharatna, The Demography of Famines: An Indian Historical Perspective (London: Oxford University Press, 1996), p. 15.

(1170) A. K. Bagchi, The Presidency Banks and the Indian Economy 1876-1914 (London: Oxford University Press, 1989).

(1171) Visaria and Visaria, p. 531.

(1172) Maharatna, The Demography of Famines.

(1173) Ibid.

(1174) مدفع رشاش «مكسيم» (Maxim gun): سلاح اخترعه الأميركي البريطاني هيرام ستيفنز مكسيم في عام 1883، وكان أول رشاش يعمل بآلية الارتداد، ووُصِف بأنه «السلاح الأكثر ارتباطاً بالاحتلال الإمبريالي البريطاني»، كما أنه استُخدم في حروب دول أخرى استعمارية في الفترة بين عامي 1886 و1914. (المترجم)

(1175) Visaria and Visaria, p. 502.

(1176) Maharatna, The Demography of Famines.

(1177) A. K. Sen, Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation (London: Oxford University Press, 1981).

(1178) P. R. Greenough, Prosperity and Misery in Modern Bengal: The Famine of 1943-44 (London: Oxford University Press, 1982), pp. 299-309.

(1179) سياسة الأرض المحروقة (scorched-earth policy): استراتيجيا عسكرية أو طريقة عمليات يجري فيها «إحراق» أي شيء يمكن أن يستفيد

منه العدو عند التقدم أو التراجع في منطقة ما. وكان المصطلح في الأصل يشير إلى إحراق المحاصيل الفلاحية لمنع العدو استعمالها كمؤونة، فيما يشير حاليًا إلى إحراق المنتوجات الغذائية وتدمير البُنى الأساسية، مثل المأوى والنقل والاتصالات والموارد الصناعية. وربما يتبع الجيش هذه السياسة في أرض العدو أو في أرضه. (المترجم)

(1180) M. Mann, «Ecological Change in North India: Deforestation and Agrarian Distress in the Ganga-Yamuna Doab 1800-1850,» in: R. H. Grove, Vinita Damodaran and S. Sangwan (eds.), Nature and the Orient: Essays on the Environmental History of South and Southeast Asia (London: Oxford University Press, 1998), p. 409.

(1181) Ibid., and E. Whitcombe: Agrarian Conditions of Northern India, vol. 1 (Berkeley: University of California Press, 1972); «The Environmental Costs of Irrigation in British India: Waterlogging, Salinity and Malaria,» in: D. Arnold and R. Guha (eds.), Nature, Culture, Imperialism: Essays on the Environmental History of South Asia (London: Oxford University Press, 1995).

(1182) Whitcombe, Agrarian Conditions, pp. 285-289.

(1183) R. H. Grove, Green Imperialism: Colonial Expansion, Tropical Island Edens and the Origins of Environmentalism, 1600-1860 (London: Oxford University Press, 1995), chap. 8.

(1184) M. Rangarajan, Fencing the Forest: Conservation and Ecological Change in India’s Central Provinces 1860-1914 (London: Oxford University Press, 1996), chap. 2.

(1185) A. K. Bagchi, «Reflections on Patterns of Regional Growth in India during the Period of British Rule,» Bengal Past and Present, vol. 95 (part 1) (1976), and N. Sengupta, «The Indigenous Agrarian Organization of South Bihar,» Indian Economic and Social History Review, vol. 17, no. 2 (1980)).

(1186) الرواقد، ومفردها راقدة (sleepers):عوارض خشبية أو معدنية ثقيلة تُتخذ أساسًا لخط سكة الحديد. (المترجم)

(1187) Whitcombe, Agrarian Conditions, and Mann, «Ecological Change in North India»».

(1188) Rangarajan, Fencing the Forest.

(1189) D. K. Lahiri-Choudhury, «Introduction,» in: D. K. Lahiri-Choudhury (ed.), The Great Indian Elephant Book: An Anthology of Writings on Elephants in the Raj (New Delhi: Oxford University Press, 1999), and M. Rangarajan, India’s Wildlife History (New Delhi: Permanent Black, 2001).

(1190) زراعة الغابات بطريقة تونغيا (taunguya or Taungya forestry): نظام زراعي تكون الأشجار بمقتضاه، وفي المراحل الأولى من زراعة البساتين، صغيرة ومتباعدة على نطاق واسع، بحيث يمكن المساحة الخالية بين الأشجار المزروعة حديثًا أن تستوعب محصولًا موسميًا؛ فبدلًا من إزالة الأعشاب الضارة، تعمل المنطقة غير المستغلة على توفير استغلال ودخل إضافيين. ويستخدم نظام التونغيا الأكثر تعقيدًا المساحة بين الأشجار لسلسلة من المحاصيل. (المترجم)

(1191) R. L. Bryant, «Shifting the Cultivator: The Politics of Teak Regeneration in Colonial Burma,» Modern Asian Studies, vol. 28, no. 2 (1994).

(1192) Bagchi, «Reflections on Patterns;» C. J. Baker, An Indian Rural Economy 1880-1955: The Tamilnad Countryside (London: Clarendon Press, 1984), and Studies in History, vol. 14, no. 2: Forests, Fields and Pastures (1998).

(1193) Rangarajan, Fencing the Forest, and Indra Munshi Saldanha, «Colonial Forest Regulations and Collective Resistance: Nineteenth-Century Thana District,» in: Grove, Damodaran and Sangwan (eds.), Nature and the Orient: Essays on the Environmental History of South and Southeast Asia (London: Oxford University Press, 1998).

(1194) Deborah Guz, «Population Dynamics of Famine in Nineteenth Century Punjab, 1896-97 and 1899-1900,» in: T. Dyson (ed.), India’s Historical Demography: Studies in Famine, Disease and Society (London: Curzon Press, 1989); D. Arnold (ed.), Imperial Medicine and Indigenous Societies (London: Oxford University Press, 1989); D. Arnold Colonizing the Body: State Medicine and Epidemic Disease in Nineteenth-Century India (London: Oxford University Press, 1993), and Maharatna, The Demography of Famines.

(1195) التطعيم أو التحصين (Variolation or inoculation): كان التطعيم أو التحصين الطريقة الأولى المستخدمة لتطعيم فرد ضد الجدري

(فاريولا (Variola))، مع مواد مأخوذة من مريض أو فرد مصاب مؤخرًا، على أمل أن تنتج عدوى خفيفة ولكنها واقية. وكان يُتخذ هذا الإجراء عادة عن طريق إدخال/فرك قشر أو السوائل الجدري المسحوق من البثرات إلى خدوش سطحية تصطنع في الجلد. وسيطور المريض بثرات مماثلة لتلك التي يسببها الجدري الطبيعي حيث ينتج مرضًا أقل حدة من الجدري المصاب به طبيعيًا. وفي نهاية المطاف، بعد حوالى أسبوعين إلى 4 أسابيع، ستهدأ هذه الأعراض، ما يدل على الانتعاش الناجح والحصانة. واستخدمت هذه الطريقة أول مرة في الصين والشرق الأوسط قبل إدخالها إلى إنكلترا وأميركا الشمالية في عشرينيات القرن الثامن عشر على الرغم من بعض المعارضة. وهذه الطريقة ما عادت مستخدَمة اليوم؛ إذ حل محلها «لقاح الجدري»، وهو بديل أكثر أمانًا، وأدى ذلك بدوره إلى تطوير اللقاحات الكثيرة المتاحة الآن ضد أمراض أخرى. (المترجم)

(1196) Arnold, Colonizing the Body, chap. 3.

(1197) اللمف (Lymph): سائل شفاف، يميل لونه إلى الصفرة، يشبه في تركيبه تركيب الدم إلّا أنّه لا يحتوي على خلايا دم حمراء بل خلايا دم بيضاء، والجهاز اللمفاوي جزء مهم من الجهاز المناعي. (المترجم)

(1198) Arnold, Colonizing the Body, and Sanjoy Bhattacharya, «Re-devising Jennerian Vaccines? European Technologies, Indian Innovation and the Control of Smallpox in South Asia 1850-1950,» in: Biswamoy Pati and Mark Harrison (eds.), Health, Medicine and Empire: Perspectives on Colonial India (Hyderabad: Orient Longman, 2001).

(1199) Davis, Late Victorian Holocausts.

(1200) J. F. Rippy, British Investments in Latin America 1822-1949 (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1959).

(1201) A. K. Manchester, British Pre-eminence in Brazil (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1933).

(1202) C. Furtado, The Economic Growth of Brazil: A Survey from Colonial to Modern Times (Berkeley: University of California Press, 1963).

(1203) امتيازات خارج الحدود (extraterritorial privileges): القدرة القانونية للحكومة على ممارسة الولاية القضائية خارج حدودها الطبيعية. (المترجم)

(1204) Manchester, British Pre-eminence in Brazil.

(1205) Furtado, chaps. 1-7.

(1206) P. D. Curtin, The Atlantic Slave Trade: A Census (Madison: University of Wisconsin Press, 1969), p. 268.

(1207) Davis, Late Victorian Holocausts.

(1208) R. Graham, Britain and the Onset of Modernization in Brazil, 1850-1914 (London: Cambridge University Press, 1968).

(1209) الكونتية (Comtean): نسبة إلى أوغست كونت (1798-1857)، وهو عالِم اجتماع وفيلسوف اجتماعي فرنسي، استحدث فرعًا في المعرفة العلمية يدعى بَرَاكسيولوجي، أي دراسة الاختيار الإنساني واتخاذ القرار على اعتبار أن البشر ينخرطون في سلوك هادف لا في سلوك انعكاسي، من قبيل العطاس مثلًا. ويعد هو نفسه الأب الشرعي والمؤسس للفلسفة الوضعية، ويُعد أحيانًا أول فلاسفة العلم بالمعنى الحديث. (المترجم)

(1210) السبنسرية (Spencerian): نسبة إلى هربرت سبنسر، وهو فيلسوف بريطاني (1820-1903) أوجد مصطلح «البقاء للأصلح»، على الرغم من أن القول يُنسب عادة إلى داروين. وكان من رواد المنظّرين لما عُرف لاحقًا بالداروينية الاجتماعية. ويعد سبنسر الأب الثاني لعلم الاجتماع بعد أوغست كونت. (المترجم)

(1211) يُلفَت الانتباه إلى أن المترجم عمد إلى ترجمة لفظة order إلى «نظام»، في حين ترجم لفظة system إلى «منظومة». (المترجم)

(1212) Graham, Britain and the Onset.

علم تحسين النسل البشري (Eugenics): تطبيق أساليب ومفاهيم الانتقاء على الإنسان، وعلى وسائل تحسين خصائصه الوراثية. وكان من المفترض أن يساهم تحسين النسل في الحد من ظواهر الانحطاط في جميعة الجينات البشرية. وقد حظي تحسين النسل بشعبية واسعة في العقود الأولى من القرن العشرين، إلّا أنه ارتبط في ما بعد بممارسات ألمانيا النازية، ما أدى إلى تدهور سمعته كعلم. ولكن بحلول نهاية القرن العشرين، ونتيجة التطور في علم الوراثة، عاد موضوع تحسين النسل وأهميته ووضعه الأخلاقي في العصر الراهن. (المترجم)

(1213) Britannica, «Brazil: Geography and Statistics, by Rockhill, W. W., and Renwick, I. P. A.,» Encyclopaedia Britannica, 10th ed., vol. 26 (London: Adam and Charles Black, 1902), p. 350.

(1214) Davis, pp. 82-90.

(1215) Ibid., p. 7.

(1216) N. Sánchez-Albornoz, The Population of Latin America: A History (Berkeley: University of California Press,

.(1974

(1217) Britannica, «Brazil: Geography and Statistics», p. 348.

في تقريري عن التدمير البيئي في ظل الاستعمار الرأسمالي، ركزت على الصين والهند والبرازيل، لأنها أساسًا توضح بشكل صارخ عمليات التدمير الأنموذجية التي لحقت بالطبيعة والجنس البشري في ظل حكم رأس المال. وللاطلاع على بيان أعم حول التدمير البيئي في ظل الرأسمالية ونضالات دعاة حماية البيئة وغيرهم من المواطنين المعنيين الآخرين لوقفه، ينظر:

J. B. Foster, The Vulnerable Planet: A Short Economic History of the Environment (New York: Monthly Review Press, 1994).

(1218) Davis, Late Victorian Holocausts.

(1219) كما ورد في:

Euclydes da Cunha, Davis, p. 193.

(1220) ميناس جيرايس (Minas Gerais): واحدة من الولايات الـ 27 الفدرالية البرازيلية، وتقارب مساحتها مساحة فرنسا، وتقع في شمال شرق البرازيل، وتُعتبر ثاني ولاية اكتظاظًا بالسكان، حيث يبلغ عدد سكانها 21 مليون نسمة، وكان لها دور كبير في أثناء الاحتلال البرتغالي للبرازيل، بسبب احتوائها على الذهب الأصفر. (المترجم)

(1221) Furtado, chap. 22.

القسم الرابع: القرن العشرون: الصراعات والحروب والتحديات غير النظامية لرأس المال العالمي

الفصل التاسع عشر: تهيئة الساحة للحروب الكبرى

الصراعات الإمبريالية البينية، والفاشية، والحركات المناهضة للمنظومة

وضِعت أسس القرن العشرين في الفترة الممتدة بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وعام 1913، عندما أكملت القوى الأوروبية غزوها لأفريقيا، وبلغت المنافسة على إعادة توزيع الغنائم الإمبريالية حدَّ الغليان. إنه العصر الذي بدأ فيه المجمع العسكري - الصناعي، المألوف لدى جميع دارسي القرن العشرين، العمل الناشط في جميع البلدان الرأسمالية الرئيسة [(1222)].

وكنا رأينا في القسم الثاني كيف أن التنظيم العسكري المتفوق غالبًا ما حقق الانتصار للقوى الأوروبية كان لديها خلال الصراعات بينها موارد من القوى العاملة أقل. وجرى بعدذلك نقل تنظيم العمل في أنماط الأداء الجديدة المتبعة لدى قوى البحرية والجيش إلى أنماط تنظيم مدني للمعامل. وبقيام المؤسسات الخاصة بخدمة الحاجات العسكرية، أصبحت أوجهُ التقدم في التكنولوجيا المدنية مدخلات مفيدة في الصراعات العسكرية [(1223)]. وأصبحت هذه الميزة أكثر وضوحًا عندما مكّنت الثورةُ الصناعية واستغلالُ الوقود الأحفوري من التغلب بسهولة على القيود السابقة التي كانت تفرضها الطاقة البشرية والحيوانية، أو الطاقة المتجددة كطاقة الماء أو الرياح؛ فكثير من الابتكارات الكثيفة الاستخدام لرأس المال كانت تعتمد على رعاية الدولة، وكان الحصول على تلك الرعاية يصبح أسهل عمومًا عندما كانت الحاجات العسكرية تبرز إلى الواجهة. ويتضح هذا الجانب بشكل جيد بفعل انتشار تقنيات الإنتاج الضخم من الولايات المتحدة إلى البلدان الأوروبية. ولعدد من الأسباب، مثل ارتفاع أجور العمال، ووفرة الموارد الطبيعية، وصعوبة الاحتفاظ بالعمالة الماهرة الكثيرة التنقل [(1224)]، حقق المُصنّعون الأميركيون، مثل إيلاي ويتني وبلانشارد وهاسي ومكورميك، الريادة في تصنيع الأسلحة والآلات والأدوات وغيرها من المنتوجات على نطاق واسع باستخدام أجزاء قابلة للتبديل. بعد عرض أوجه التقدم هذه في معرض كريستال بالاس لعام 1851، أصبح المُصنّعون والسياسيون البريطانيون على علم بالتفوق الأميركي في هذه الحقول، وبعد تحقيق برلماني أُنشئت ترسانة [دار صناعة] حكومية لتصنيع البنادق باستخدام الأساليب الأميركية. ومع شيء من التشجيع من الحكومة، بدأت الشركات الخاصة أيضًا تصنع الأسلحة الصغيرة باستخدام أساليب مماثلة [(1225)]. ولكن

إلى أن تجددت المنافسة البحرية بين القوى الأوروبية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، استطاعت شركات التصنيع الخاصة أن تحافظ على بقائها من خلال بيع البنادق للرياضيين، فضلًا عن الحكومة [(1226)]. وبدأت بالفعل شراكة في مجال تطوير الأسلحة بين مُصنّعي الأسلحة من القطاع الخاص والحكومة. لكن هذه الشراكة أصبحت أكثر وضوحًا مع ازدياد شدة المنافسة بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا بدءًا من ثمانينيات القرن التاسع عشر. وأصبحت السفن الحربية أكبر وأفضل حماية ضد المدافع، وكانت مزوَّدة بمدافع متفوقة. وجرى تحسين نوعية الأسلحة الصغيرة والمدفعية بشكل مطرد، وماشت تلك التحسينات تغييرات ضرورية في تكتيكات الحروب البرية والبحرية.

في تلك الفترة أيضًا، ظهرت اليابان قوةً إمبريالية جديدة ذات طموحات توسعية على طول حافة المحيط الهادئ الشرقية، ووسَّعت الولايات المتحدة طموحاتها الإمبريالية، منتقلة من الهيمنة على نصف الكرة الغربي إلى الهيمنة على المحيط الهادئ [(1227)]. هذا واندفعت اليابان قدمًا كقوة إمبريالية؛ إذ انتزعت تايوان من الصين بانتصارها عليها في عام 1895، ووقّعت معاهدة تحالف مع بريطانيا في عام 1902، وهزمت روسيا بعد شن هجوم مفاجئ على قاعدتها البحرية في بورت آرثر قبل إعلان الحرب [(1228)] في عام 1904، ووطدت وجودها في البر الآسيوي الرئيس، ثم استولت على كوريا في عام 1910. وفي عام 1898، استولت الولايات المتحدة على كوبا والفليبين، وضمَّت هاواي بقرار من الكونغرس. وأصبحت الصين، بإمبراطوريتها المتدهورة ولكن بمواردها الشاسعة، الجائزة التي تطمح إليها جميع القوى الإمبريالية. ولكن الصراع المسلح المصيري للسيطرة على منطقة المحيط الهادئ وشمال شرق آسيا تركز على الولايات المتحدة واليابان - وهما قوتان توسعتا إلى حوض المحيط الهادئ منذ أواخر القرن التاسع عشر.

شهدت نهاية القرن التاسع عشر أيضًا نهاية الهيمنة البريطانية على التجارة العالمية والتمويل والصناعة؛ ففي أوروبا، أصبحت ألمانيا أكبر منتج للمنتوجات الصناعية، مع تقنيات أفضل الممارسات في مجموعة من المنتوجات، بدءًا من الصُّلب [الفولاذ] إلى الأسمدة الاصطناعية والمطاط والمعدات الكهربائية. أمّا عبر المحيط الأطلسي، فبرزت الولايات المتحدة أغنى بلد في العالم، على صعيدي الموارد الزراعية والموارد الطبيعية، فضلًا عن الناتج الصناعي. إن الحاجة الملحة الخاصة لإنشاء إمبراطورية دفعت بشكل خاص تلك البلدان الحديثة العهد بالتصنيع التي أصبحت فيها الشركات مُنظَّمَة ضمن تكتلات احتكارية [كارتيلات] أو احتكارات صريحة، حريصة على توسيع نطاق تكتلاتها الاحتكارية إلى الأقاليم التي تتمتع فيها بامتياز النفاذ إليها. وسَعَت ألمانيا إلى تأمين حضور أكبر لها في أفريقيا من خلال توطيد

المكاسب التي حققتها في ثمانينيات القرن التاسع عشر وتوسيعها. ولعلها نظرت إلى أجزاء من الممتلكات الروسية والمناطق التي أخلاها العثمانيون، بوصفها ممتلكات مباشرة أو ملحقات سياسية تابعة للرايخ الجديد الذي أوجدته الحروب والدبلوماسية منذ عام [1229] 1866. كانت التطلعات الألمانية للحصول على إمبراطورية رسمية أو غير رسمية في أوروبا الوسطى والشرقية تتعارض مباشرة مع الأهداف التوسعية لروسيا القيصرية التي كانت تأمل بالحصول على جزء من الإمبراطورية العثمانية الآخذة في التدهور، وتعمل في الوقت ذاته على توسيع سيطرتها على السلطنات والخانات في آسيا الوسطى.

بحلول القرن العشرين، برزت الولايات المتحدة باعتبارها أكثر الدول الرأسمالية ثراء وقوة، نظرًا إلى استفادتها من التدفقات الهائلة من المهاجرين ورأس المال (الفصل السابع). وأنشأت بأيديولوجية المصير الحتمي [1230] مجالًا متميزًا في نصف الكرة الغربي من خلال التوسُّع القارّي وإعلان مبدأ مونرو [1231]؛ ففي عرض مبكر لقوّتها العسكرية في أربعينيات القرن التاسع عشر، عمدت إلى تقسيم المكسيك، فوسعت أراضيها إلى النصف. وبرزت فرصة جديدة لها مع التمرد في كوبا والفليبين ضد الحكم الإسباني؛ إذ قامت في عام 1898، بذريعة المساعدة على إنهاء الحكم القمعي الإسباني، بتنصيب نظام حكمها الخاص على ذينك البلدين [1232]. وفي حين وقعت كوبا رسميًا تحت حكم السياسيين الخاضعين للولايات المتحدة، استُعمِرت الفليبين بعد حرب مريرة، ولم تُمنح استقلالها الرسمي إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. إن الاستراتيجيا المطبَّقة في كوبا للحفاظ على الإمبريالية غير الرسمية في المستعمرات المحررة رسميًا أتقنتها بريطانيا وأحكمت ممارستها في معظم بلدان أميركا اللاتينية منذ القرن التاسع عشر، وسوف تتواصل بوساطة الولايات المتحدة وغيرها على نطاق عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وصعود الحركات المناهضة للاستعمار.

كانت الحرب العالمية الأولى قد استُنفدت أساسًا في المسرح الأوروبي، وذلك على اعتبار أن ألمانيا كانت المنافس الرئيس للهيمنة البريطانية في أوروبا، وأن تلك الحرب مباراة مُميتة بين القوى الإمبريالية واعتبار حياة مواطنيها ورعاياها أحجار شطرنج. غير أنها امتدت أيضًا إلى الشرق الأوسط، حيث دخلت الإمبراطورية العثمانية الحلبة حليفةً لألمانيا والنمسا - المجر. وكانت اليابان قد أبرمت وفاقًا [تفاهمًا] مع بريطانيا في عام 1902، واستفادت جزئيًا من ذلك، وشنت حربًا ضد روسيا القيصرية في عام 1904، وحصلت على أجزاء من شمال شرق آسيا كمستعمرة لها (يُنظر أيضًا الفصل الثاني عشر)، ودخلت الحربَ العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء. وفي عام 1915، قدمت مجموعة من 21 مطالبًا لحكومة يوان شيه كاي، تسعى إلى تحويل الصين إلى محمية، إضافة إلى توطيد هيمنة اليابانيين في

شاندونغ ومنشوريا ومنغوليا الداخلية، والمقاطعات الساحلية الجنوبية الشرقية [(1233)]. وفي تسوية فرساي لعام 1919، حصلت اليابان على مستعمرات ألمانيا في المحيط الهادئ وعلى شبه جزيرة شاندونغ. ولكن حتى قبل الحرب، كان حكامها يعتبرون احتلال الصين أمرًا ضروريًا لقوة اليابان وازدهارها. ومن شأن ذلك طبعًا أن يضعها على مسار تصادمي مع الولايات المتحدة، القوة الإمبريالية الرئيسة الأخرى في المحيط الهادئ، بل ومع جميع القوى الغربية الأخرى التي لها مصالح في آسيا.

شهدت كلمة «إمبريالية» رواجًا في الفترة التي تبدأ من سبعينيات القرن التاسع عشر. وكان بعض خبراء الإعلام ورجال الدولة يفتخرون بتسمية أنفسهم إمبرياليين [(1234)]. ومع بداية القرن العشرين، كان كثير من السياسيين وفقهاء القانون العام يضعون نظريات في الإمبريالية التي اعتبروها مرحلة جديدة في تاريخ البشرية؛ إذ تعود النظريات الرئيسة في الإمبريالية إلى أوائل العقد الأول من القرن العشرين. وترتبط مع تلك النظريات أسماء من قبيل جون آتكينسون هوبسون (1902)، وج. هيلفردينغ (1910-1981)، وروزا لوكسمبورغ (1913-1951)، ونيكولاي بوخارين (1917-1964)، وأخيرًا، فلاديمير إيليتش لينين (1917-1964) [(1235)]. أمّا العوامل التي أدت إلى الصراعات والحروب بين القوى الإمبريالية، فتشمل التسابق على الأسواق وإمدادات المواد الخام، ودوافع استثمار الفائض المستخرج من العمليات المحلية أو الأجنبية في القنوات المربحة، والتركيز السريع والمتزايد للقوة الاقتصادية في أيدي الشركات الكبرى، مع مخططاتهم العازمة على الحد من المنافسة قدر الإمكان، وأخيرًا عزم القوى الإمبريالية القديمة، كالإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والنمساوية - المجرية على الاحتفاظ بممتلكاتها الأجنبية، يُصاحب ذلك، كما ذكر أعلاه، عزم القوى الإمبريالية الجديدة، مثل روسيا القيصرية وألمانيا واليابان، على الحصول على حصة أكبر من الملحقات السياسية التابعة للقوى الأوروبية.

أكد منظّرو الإمبريالية جوانب مختلفة من الصراع الذي يلوح في الأفق؛ إذ شدد هوبسون على انتقال البلدان الرأسمالية المتقدمة من الرأسمالية التنافسية والتجارة الحرة إلى تنظيم الاحتكارات وصعود الحمائية [(1236)] (التي هي أمُّ الاحتكارات) باعتبارها مسؤولة عن الميل المستمر نحو قصور الاستهلاك [(1237)]. ومع انتشار الاحتكارات، حصل العمال، وهُم الطبقة المستهلكة الرئيسة، على حصة أقل، واستهلكوا نسبة أقل من الناتج الوطني، ومن ثم كان على الرأسماليين أن يجدوا حقولًا جديدة لاستثمار رؤوس أموالهم. وأدى ذلك إلى بروز الطلب على مستعمرات جديدة يمكن فيها استثمار رأس المال الفائض. كما رأى هوبسون دورًا خاصًا لزمرة المموّلين الذين حرضوا حكوماتهم على الغزو. ولكن بوصفه ليبراليًا، اعتبر أن الوضع يمكن أن يعالَج من خلال استعادة التجارة الحرة والسياسات

الاجتماعية الملائمة. وكان جميع منظّري الإمبريالية الآخرين تقريبًا ماركسيين معلَنين، ولكن بعضهم، ولا سيما لينين، تأثر برأي هوبسون، حيث تتبَّع تفاقم مشكلة قصور الاستهلاك في ظل الرأسمالية إلى نمو الكارتلات [اتحادات المنتجين الاحتكارية] والترستات والاحتكارات.[(1238)] أمّا هيلفردينغ، فربط بقوة بين صعود رأس المال الكبير وظهور التمويل الضخم، وأطلق على هذه التركيبة تسمية رأس المال التمويلي (finance capital). وفي هذا كان مستندًا إلى معرفته بألمانيا، حيث كان هناك ارتباط بين المصارف الكبيرة والشركات الكبرى أكبر كثيرًا ممّا كان في بريطانيا.

أمّا روزا لوكسمبورغ، فزعمت أن هناك ميلًا مستمرًا في ظل الرأسمالية إلى صعود قصور الاستهلاك. وبالتالي، كانت الرأسمالية، وفقًا لها، بحاجة دائمًا إلى الأسواق الخارجية من أجل أن يبقى حافز الاستثمار قائمًا. وتسنّى العثور على هذه الأسواق الخارجية في المستعمرات، حيث مدَّ رأس المال سطوته عن طريق تدمير الاقتصادات الطبيعية. كما أكدت لوكسمبورغ أن استثمار رأس المال الجديد على نطاق واسع يحتاج منطقيًا إلى التوسع المستمر في مجالات الاستثمار التي لا يمكن توفيرها إلّا عن طريق الاستيلاء على مستعمرات جديدة. في هذا الصدد، انتقدها بوخارين من خلال إظهار أن الاستثمار يمكن، من الناحية المنطقية، أن يُعزَّز باستثمار جديد في اقتصاد مغلق. ولم يكن لهذه الحجة كبير قوة تفسيرية في عالم الرأسمالية الحقيقي لأنه كان يعاني بشكل دوريّ أزماتِ فرط الإنتاج. علاوة على ذلك، كانت الرأسمالية، كما رأينا، منذ بدايتها نظامًا يثير الحروب والصراعات من أجل الأسواق والمستعمرات الجديدة. لكن هناك مسارًا آخر من نقد بوخارين كان أكثر رصانة، وهو أن لوكسمبورغ تجاهلت التحفيز على الاستثمار الإنتاجي الذي يوفره التنافس المنظَّم بين الشركات والدول على أساس قوة الطبقة الرأسمالية[(1239)]. ومع ذلك، ركزت لوكسمبورغ على دور الإنفاق العسكري في توسيع الطلب الفعال في الدول الرأسمالية، والذي كان يحْدث في كثير من الأحيان على حساب حصة العمال من الناتج الوطني. والواقع أن المشروعات العسكرية أدت أيضًا، كما حدث في الماضي، إلى زيادة وفورات الحجم والابتكارات وزيادة الإنتاجية. ويُعَدّ بعض التحسينات في تكنولوجيا الملاحة الجوية، واستخدام الطاقة النووية، والتقدم الأولي في تكنولوجيا الحاسوب، من أفضل الأمثلة لتلك الإمكانات. ومع ذلك، ظل الدافع الأصيل للرأسمالية المسلحة يحرم مليارات الناس من الفوائد التي يمكن أن تزجيها تلك التحسينات، نتيجة التدمير الناجم عن الحروب.

عمد بوخارين، ثم لينين في آخر المطاف، إلى دمج عناصر نظريتي هوبسون وهيلفردينغ من أجل تقديم عرض لأسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ إذ يرى لينين أن بحلول نهاية القرن التاسع عشر، استوفت الرأسمالية الخصائص التي أكدها هوبسون وهيلفردينغ، بحيث أصبح الميل نحو قصور

الاستهلاك وعدم كفاية حوافز الاستثمار على أساس السوق المحلية ميلًا عامًّا. ولكن لأن العالم كله أصبح مُوزَّعًا بين القوى الإمبريالية الرئيسة في شكل مستعمرات رسمية أو غير رسمية أو مناطق نفوذ، وأصبح من غير الممكن التوفيق بين مصالحها، صار من المحتوم أن تندلع الحرب بينها، وأن يصبح الصراع عالميًا. علاوة على ذلك، وكما لاحظتُ في مواضع أخرى [(1240)]، تميزت الإمبريالية بـ «استمرار ميل أنظمة الدول الرأسمالية الناضجة إلى توليد الصراعات».

لدي اختلاف رئيس واحد عن معظم النظريات التي أوجزتها باختصار؛ فبالاستناد جزئيًا إلى مؤلَّف راغنر نوركس وماثيو سايمون، بيَّنت [(1241)] أن المستعمرات غير البيضاء كانت في الأساس مصادر الفوائض التي تنتزعها القوى الرأسمالية، ولم تكن وجهة لاستثمارها الصافي، إلّا في مراحل وجيزة معيّنة. وباختصار، لم تكن المستعمرات مجرد أهداف للغزو، بل كانت تتوفر أيضًا على فائض كبير لمستعمريها.

لم تستخدم الإمبريالية القوة العسكرية للدول الرأسمالية المتقدمة فحسب، بل استخدمت أيضًا الأيديولوجيا القومية التي رافق تطورها نمو الرأسمالية في أوروبا وامتدت إلى بلدان أخرى؛ إذ عززت الأيديولوجيا القومية الخططَ التوسعية لجميع القوى الإمبريالية، بما فيها الولايات المتحدة [(1242)]. وعمد الدكتاتوريون والملوك، بل والسياسيون وأجهزة الإعلام في الديمقراطيات الرسمية، إلى نفث أدخنة الشوفينية عمدًا [(1243)]. وبين عامي 1875 و1900، أضافت بريطانيا، وهي أكبر إمبراطورية في العالم، أراضي تقدَّر مساحتها بنحو 5 ملايين ميل مربع تحتوي على ما لا يقل عن 90 مليون شخص. وبحلول عام 1900، تحكمت بريطانيا العظمى في 13 مليون ميل مربع من الأراضي يسكنها 370 مليون شخص، كان 300 مليون منهم يعيشون في إمبراطوريتها الهندية [(1244)]. وبين عامي 1884 و1900، أضافت فرنسا إلى إمراطوريتها الأفريقية 3.5 ملايين ميل مربع، تضم ما يقرب من 40 مليون شخص [(1245)]. كما أراد الحكام الألمان أن يُبرزوا قوّتهم الاقتصادية والعسكرية من خلال وجود أكبر لهم في أفريقيا ووسط أوروبا وجنوبها الشرقي؛ ففي أفريقيا، احتلت ألمانيا جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا اليوم) وتنجانيقا.

كان من المحتوم تقريبًا أن تحوّل النزعة القومية نفسها إلى إمبريالية في البلدان الرأسمالية الرئيسة. ومن ناحية أخرى، وجدت الشعوبُ التي تكافح ضد الحكم الأجنبي في «الأمة» الوحدة الجماعية الأكثر فعالية لبناء التضامن اللازم لمحاربة الإمبريالية. ويكاد يصعب أن يكون تصادفًا أن لينين كان يكتب بكثافة حول حق الأمم في تقرير مصيرها، في الوقت الذي كان يوضح فيه مُسبِّبَات الإمبريالية [(1246)]؛ فالحدود الاجتماعية والسياسية والإقليمية للدول الوليدة كانت، في كثير من الأحيانِ، مناطق متنازعًا عليها، وكان بعضها يُكنُّ

طموحات إمبريالية. واليابان هي أهم مثال يجسد دولة تواجه خطر هيمنة القوى الاستعمارية التوسعية، حيث أصبحت هي نفسها قوة استعمارية؛ إذ عمل منطقُ المنافسة بين القوى الرأسمالية، باستخدام الأسلحة وسلطة الدولة باعتبارهما أداتين استراتيجيتين، على حفز اليابان للظهور كقوة إمبريالية شرسة.

بدأت بذور مجموعتين من الصراعات المتداخلة المناهضة للمنظومة تنبت خلال هذه الفترة من الصراع العالمي بين القوى الرأسمالية الكبرى؛ فمن ناحية، عمد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، الذي ظهر في تسعينيات القرن التاسع عشر كأكبر حزب جماهيري في العالم، إلى اعتماد مذهب ماركس وإنغلز. ولعل من الممكن أيضًا إرجاع تاريخ بدايات الشيوعية الروسية إلى هذه الفترة، إذ برز الحزب البلشفي، الذي قاد الثورة الروسية عام 1917، إلى الوجود في العقد الأول من القرن العشرين.

كما ذكرت من قبل، كان صعود حركات تقرير المصير للشعوب في جميع أنحاء العالم بمنزلة مسرب آخر من مسارب هذه الصراعات؛ ففي مصر، بدأت هذه الحركة تقريبًا بمجرد أن أصبحت البلاد تحت الحكم البريطاني في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر. كما أن بعض تلك الحركات أصبحت مشربة بأهداف التحول الاجتماعي التي من شأنها أن تمنحها الحرية المدنية التي وعدت بها القوى الأوروبية، غير أن القوى الأوروبية تنكرت لوعدها[(1247)]. وتقهقر بعضها الآخر إلى المجتمع التقليدي الأبوي. إن الصراع بين هذه الأهداف المتناقضة وأنصارها كان ينطوي على متاعب لكثير من الأراضي التي حصلت على استقلالها الرسمي عن الحكم الاستعماري خلال القرن العشرين.

بدأت النضالات المنظمة من أجل تقرير المصير في الهند وكثير من المستعمرات الأخرى غير الأوروبية والملحقات السياسية التابعة للقوى الإمبريالية، خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. أمّا في الملحقات السياسية الأوروبية التابعة للقوى الإمبريالية، كروسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية - المجرية والرايخ الألماني والإمبراطورية العثمانية، فجرى التوصل إلى تسوية للأراضي على أساس ادعاءات الهوية الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، بينما كان على الملحقات السياسية غير الأوروبية أن تنتظر استقلالها الرسمي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

لم يكن هناك ندرة في الأيديولوجيات الإمبريالية في الإمبراطوريات القديمة مثل بريطانيا وفرنسا؛ إذ شهدت الفترة التي تبدأ من ثمانينيات القرن التاسع عشر فيضًا من مثل تلك الأيديولوجيات لدى جميع البلدان الرأسمالية الرئيسة تقريبًا. وعمدت بعض تلك الأيديولوجيات إلى تأكيد الإمبريالية باعتبارها وسيلة للارتقاء الاجتماعي بالفقراء في البلدان الاستعمارية الأم[(1248)]. واستندت بعض الأيديولوجيات الأخرى بشكل أساسي على نظريات

التمييز العنصري العلمية والرسالة الحضارية [(1249)]. وكان لهذه الأخيرة صلة وثيقة بالفاشية، الأمر الذي من شأنه أن يلغي حرية البيض من الطبقات الدنيا في أوروبا وليس فقط حرية الأعراق الدنيا [المنحطة]؛ ففي ألمانيا، على سبيل المثال، وحتى مع احتشاد أعداد كبيرة من العمال تأييدًا للديمقراطيين الاشتراكيين، كانت الدوائر الأكثر استبدادية في الطبقة الحاكمة مشغولة بتصميم الأسس المنطقية والقوانين التي من شأنها أن تحرم المعارضين حق الكلام بحُرية [(1250)].

على الرغم من أن الفاشية حصلت على اسمها من الحركة التي استغلها موسوليني لإطاحة حكومة منتخَبَة ديمقراطيًا في انقلاب، فإن حدتها بلغت الذروة بمجيء الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا عام 1933. وكان النجاح المروع للنازية في الفترة الوجيزة من مجدها بين عامي 1933 و1942 مصدر إلهام للحركات الفاشية ولعمليات الاستيلاء على الحكم في بلدان أخرى كالنمسا.

الفاشية نظام تنضوي إليه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تحت السلطة نفسها، التي لا تسمح بأي تحدٍّ أو منافسة أو تدقيق لأعمالها. ومن المفارقات أنها تقوم على أساس الفصل الذي كان موجودًا في السابق بين تلك الوظائف في الدولة، كما يعقب [ذلك الفصل] ولادة جهاز دولة عقلاني بيروقراطي. وتسعى الفاشية دائمًا إلى الحفاظ على أصحاب السلطة والممتلكات السابقين أو استعادتهم، وليس من قبيل المصادفة أنها بلغت الذروةَ في دولة تضم أكبر حركة اشتراكية في أوروبا الغربية. ولم تكن الفاشية موجهة ضد حركة العمال المناهضة للمنظومة فحسب، بل إنها استخدمت أيضًا التعبئة الجماهيرية التي كان الاشتراكيون في ألمانيا يمارسونها منذ عقود. ويمكن إبداء ملاحظات مماثلة في ما يتعلق بالتعبئة الفاشية والفلانخية [الكتائبية] (Falange) في إيطاليا وإسبانيا على التوالي؛ إذ يمكن النظر إلى الفاشية على أنها تدبير وقائي يحول دون تثبيت أو استمرار نظام ديمقراطي يهدد النظام القائم [(1251)]. في بلد مثل ألمانيا، ظل الحكام السابقون يُكنُّون طموحات إمبريالية، وسعى المتحدثون باسمهم إلى إخضاع الشعوب الأخرى لحكم الشعب «المختار». ورأينا مسبقًا أن التمييز العنصري أمد أيديولوجية الغزو بطليعة في البلدان غير الأوروبية. وما فعله النازيون هو تحويل ذلك التمييز العنصري إلى الداخل والبناء على التقاليد المعادية للسامية لدى الكنيسة المسيحية والدول الاستبدادية في أوروبا، أي منذ القرن الخامس عشر بشكل خاص، وذلك تمامًا عندما كان البرتغاليون والإسبان رائدين في استراتيجية التجارة المسلحة ضد الشعوب غير الأوروبية.

لم تكن جميع أنظمة الحكم المناهضة للديمقراطية وللشيوعية التي انتشرت في أوروبا بين الحربين العالميتين قد أعلنت أيديولوجيا فاشيةً صريحة؛ إذ

أعلن نظام حكم أنطونيو سالازار الاستبدادي، على سبيل المثال، أيديولوجية «قطاع الشركات» [نقابوية/تشاركية] (corporativist) التي تدّعي أنها تمثّل المجموعات الاقتصادية والمهنية، ويحكمها التكنوقراط والبيروقراطيون من الأعلى [(1252)]. ولكن عندما سقطت فرنسا، أقوى دولة في أوروبا القارية، في أيدي النازيين، وجد عدد كبير من أنظمة الحكم اليمينية أن النفعية تستصوب تحالفها مع الفاشيين أو بقاءها على الحياد التكتيكي بين الحلفاء وقوى المحور خلال الحرب العالمية الثانية.

في البلدان التي كانت سابقًا واقعة تحت الاستعمار أو البلدان التي تحكمها الزمر الحاكمة المتحالفة بشكل وثيق مع القوى الإمبريالية الكبرى، كان من الممكن فرض نظام حكم فاشي من الخارج، أو أمكنه أن يحافظ على نفسه من خلال الدعم الخارجي. إن أنظمة الحكم التي من هذا القبيل يجدر تسميتها أنظمة قمع عسكرية لا أنظمة حكم فاشية؛ إذ إنها تعتمد على الشرطة والجيش ووكالة الاستخبارات بدلًا من اعتمادها على التعبئة الجماهيرية (وبطبيعة الحال، استخدم النظام الفاشي أذرع الدولة تلك أيضًا، ولكنه أتقن أيضًا تقنيات التعبئة، وحوّل الناس العاديين إلى مُخبرين، وعندما استدعى الأمر، حوّلهم إلى قتلة). وهكذا، نصّب نظام الجنرال سوهارتو الفاشي نفسه في إندونيسيا في عام 1965، ما أسفر عن مقتل ما يصل إلى مليون إندونيسي [(1253)]، بدعم ناشط من الولايات المتحدة وحلفائها. وكان التهديد المتصوَّر في هذه الحالة هو تنامي الحزب الشيوعي الإندونيسي الذي برز بوصفه أكبر حزب شيوعي في آسيا خارج الصين. وبالمثل، أدى الدعم الأميركي دورًا حاسمًا في إطاحة الجنرال بينوشيه إدارة سلفادور ألّيندي المنتخَبة ديمقراطيًا، وفي ضمان استمرارية نظام بينوشيه في ما بعد. وفي جنوب أفريقيا، لم يكن في الإمكان الإبقاء على فرص نجاح نظام حكم عنصري على مدى قرن من الزمن إلّا بالدعم الناشط أو الضمني الذي أمدته بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من القوى الغربية، ما قلّص بشدة من الحرية وحقوق الإنسان لدى الأغلبية العظمى من سكانها. وكان نظام الحكم هذا في الأساس نظامًا قمعيًا عنصريًا يُدار لمصلحة أصحاب الأملاك البيض الذين رشَوا العمال البيض بمعاملتهم بطريقة أفضل من معاملتهم لإخوتهم السود، لكنه اكتسب صفة فاشية في ما يتعلق بالسكان البيض، لأنه تشدد في كبح حرية البيض المعارضين أيضًا.

الحرب العالمية الأولى

كانت القوى الإمبريالية الرئيسة في أوروبا تقاتل بنشاط في الحرب العالمية الأولى، ودخلت الولايات المتحدة الحرب في عام 1917؛ كما كان جانب من سبب دخول إيطاليا واليابان الحرب يتمثّل في الطموحات الإمبريالية للطبقة الحاكمة في كل منهما، وتمثّل جانب آخر منه في خشيتهما من حرمانهما من

أي نصيب من الغنائم إن لم ينشطوا في العمل. وكما ذُكر آنفًا، كانت القوى الأوروبية الرئيسة عالقة كلها في سباق أهداف، خصوصًا في ما يتعلق ببناء السفن الحربية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. كما زُوِّد الجيش بأسلحة ذات تأثير مميت بشكل متزايد. وبسبب اختلاف نوعية التسلح والتدريب بين القوى الكبرى، فإن رقمًا واحدًا كعَدد الرجال المسلحين ما عاد يخبر عن القدرات المتفاوتة لمختلف القوى في شن الحرب؛ على سبيل المثال، على الرغم من أن النفقات العسكرية الروسية البالغة 88.2 مليون جنيه استرليني في عام 1914 تجاوزت مبلغ 76.8 مليون جنيه استرليني الذي أنفقته بريطانيا [(1254)]، فستكون فعالية ذلك المبلغ في حرب عالمية أقل من فعالية نفقات بريطانيا التي كان لقواتها البحرية في ذلك الوقت وجود في جميع المياه الاستراتيجية. علاوة على ذلك، زاد البريطانيون في السباق مع ألمانيا وفرنسا نفقاتهم الدفاعية على القوات البحرية، حيث وصلت في عام 1914 إلى 48.8 مليون جنيه استرليني من مجموع الإنفاق العسكري البالغ 76.8 مليون جنيه استرليني [(1255)]. في أي حال، كانت الإمبراطوريات الفقيرة نسبيًا، مثل روسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية - المجرية، تنفق في شؤون الجيش ما يصل إلى 6 في المئة من دخلها القومي، ولم يكن في استطاعتها حتى حينها مضارعة براعة بريطانيا وألمانيا اللتين كانتا تنفقان على الرأس نسبة من دخليهما القوميين أقل [(1256)].

كانت بريطانيا تفوق جميع القوى الأوروبية الأخرى بميزتين أساسيتين: **الأولى** هي أن إمبراطوريتها البعيدة كانت تمتلك موارد وجيوشًا لا مثيل لها، من حيث إنه كان في وسعها [أي بريطانيا] الزّجّ بها في الحرب. وعلى وجه الخصوص، دافع الجيش الهندي الضخم عن الإمبراطورية البريطانية بشكل فعال في آسيا وشرق أفريقيا. كما حارب إلى جانب الجنود البريطانيين خلال الحرب مقاتلون من اتحاد جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا وكندا. والفرنسيون بدورهم حشدوا ممتلكاتهم الاستعمارية، لكن الممتلكات تلك كانت أقل كثيرًا من الملحقات السياسية التابعة لبريطانيا وممتلكاتها. أمّا الميزة **الثانية**، فهي أنه لم يكن ثمة قوة يمكن أن تضارع قدرة البحرية البريطانية.

حشدت روسيا وألمانيا نحو 13 مليون شخصًا خلال الحرب العالمية الأولى، في حين حشدت الولايات المتحدة، التي لم تدخل الحرب إلّا في عام 1917، ما وصل إلى 3.8 ملايين شخص [(1257)]. غير أن الحرب دمرت روسيا وألمانيا، في حين خرجت الولايات المتحدة منها أقوى كثيرًا من ذي قبل، فهي لم تواجه أي هجوم على أراضيها، ولم يلحقها سوى عدد قليل من الخسائر في الأرواح، ونشطت إمكاناتها الاقتصادية الهائلة بفعل سوق مزدهرة لمنتوجاتها. أمّا اليابان، فحصلت على مستعمرات ألمانيا السابقة في آسيا والمحيط الهادئ، وحِصلت بريطانيا وفرنسا على المستعمرات

الألمانية في الشرق الأوسط وأفريقيا بموجب معاهدة فرساي، وما يسمى «انتداب» عصبة الأمم، غير أن القوتين الأخيرتين وهنتا بسبب نزيف الحرب.
لا يمكن أي حرب كبيرة أن تُعتبر النتيجة «الوحيدة» لتخطيطات الرأسماليين من أجل الربح [(1258)]. ولكن حسابات الربح كانت دائمًا تحتل مكانة بارزة في ممارسة السلطة وفي شن الحرب بوصفها وسيلة للدفاع عن تلك السلطة أو عن توسعها؛ إذ أدت مصالح الرأسماليين في دول أوروبا الغربية المتحاربة، المتشبثة بالنزعات القومية العدوانية، دورًا رئيسًا في اندلاع الحرب العالمية الأولى.
كان القرن العشرون يوصف بأنه قرن موت الملايين، الذين قضوا في معظمهم، وبشكل مباشر أو غير مباشر، بفعل الحروب الإمبريالية أو بفعل عمليات سلمية من عمل نظام اقتصادي دولي مجحف [غير متكافئ] إلى حد كبير، من قبيل تباين معدلات وفيات الرضع، والأمراض، ومتوسط العمر المتوقع. وسأركز هنا أساسًا على الوفيات التي تتحمل مسؤوليتها الحروب الكبرى. فوفقًا لكينيدي [(1259)]، لعل الخسائر في الحرب العالمية الأولى (1914-1919) «بلغت 60 مليون شخص، مع وقوع ما يقرب من نصف هذه الخسائر في روسيا، ومع تعرُّض فرنسا وألمانيا وإيطاليا لأضرار شديدة». ويعرض هوبزباوم [(1260)] منظورًا آخر للخسائر: خسر الفرنسيون ما يقرب من 20 في المئة من رجالهم الذين هم في سن الخدمة العسكرية، وإذا ضممنا أسرى الحرب وذوي الإعاقات الدائمة والمشوَّهين... نجد أنه لم يخرج سالمًا من الحرب أكثر من جندي واحد من كل 3 جنود فرنسيين. وكانت فرص الخمسة ملايين جندي بريطاني، أو نحو ذلك، الذين نجوا من الحرب من دون أن يصابوا بأذى فرصًا مساوية تقريبًا لفرص الفرنسيين. خسر البريطانيون جيلًا - نصف مليون رجل تحت سن الـ 30... منهم رُبع طلاب جامعتي أكسفورد وكامبردج كانوا تحت سن الـ 25 الذين خدموا في الجيش البريطاني في عام 1914.... أمّا الألمان، فعلى الرغم من أن أعداد موتاهم كانت أكبر من أعداد موتى الفرنسيين، فإنهم لم يخسروا من المجموعات العمرية العسكرية الأكبر حجمًا إلّا نسبة أقل من نسبتهم لدى الفرنسيين، أي 13 في المئة.
بحلول نهاية القرن التاسع عشر، كانت القوى الرأسمالية الكبرى هزمت عمليًا جميع الدول والإمبراطوريات التي كانت في مرحلة ما قبل الرأسمالية في العالم. وكانت اليابان سريعة في تعلّم الفنون العسكرية والصناعية من البرابرة، فجرَّبت بالفعل تلك الفنون على إمبراطورية صينية متداعية. ثم انتشرت التكنولوجيا العسكرية المتقدمة بين جميع القوى الكبرى من خلال رعاية الدولة المحلية مصانع الأسلحة الخاصة، ومن خلال تجارة الأسلحة. ومن ثم، كان لا بد للدافع نحو مزيد من القوة والربح من أن يفضي إلى نزاع مسلح بين القوى التي كان بعضها يسعى إلى حماية مستعمراتها القائمة،

في حين كانت قوى أخرى تطمع في حصة أكبر في النهب الاستعماري. كذلك كانت الحرب وسيلة لعرقلة حركات التغيير الاجتماعي في بلدان مثل ألمانيا وروسيا. وانتهت الحرب العالمية الأولى إلى طريق مسدودة بالنسبة إلى بلدين على الأقل ذوي طموحات إمبريالية غير مُحققة، ألمانيا واليابان، ما زرع بذور الحرب العالمية الثانية.

(1222) W. H. McNeill, The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society Since A.D. 1000 (Oxford: Blackwell, 1983), chap. 8.

(1223) J. Brewer, The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688-1783 (London: Unwin Hyman, 1989).

(1224) S. B. Saul, «Introduction,» in: S. B. Saul (ed.), Technological Change: The United States and Britain in the Nineteenth Century (London: Methuen, 1970).

(1225) E. Ames and N. Rosenberg, «The Enfield Arsenal in Theory and History,» Economic Journal (1968), reprinted in: Saul (ed.), Technological Change.

(1226) McNeill, pp. 234-236.

(1227) W. Zimmermann, First Great Triumph: How Five Americans Made their Country a World Power (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2002).

(1228) كانت اليابان في فعلها هذا تتبع سابقة اللورد نلسون البريطاني، الذي هاجم الأسطول الدانماركي ودمره قبالة كوبنهاغن، على الرغم من أن بريطانيا لم تكن في حالة حرب مع الدانمارك في ذلك الوقت. يُنظر:

B. H. Liddell Hart, History of the Second World War (London: Pan Books, 1973), pp. 227-228.

(1229) G. A. Craig, Germany 1866-1945 (London: Oxford University Press, 1981); D. Raff, A History of Germany from the Medieval Empire to the Present, Trans. from the German by B. Little (Oxford: Berg, 1988), and E. J. Hobsbawm, The Age of Empire 1875-1914 (Calcutta: Rupa, 1992).

(1230) المصير الحتمي (manifest destiny): مبدأ أو معتقد ساد في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، ومفاده أن توسُّع الولايات المتحدة في جميع أنحاء الأميركتين كان مُبَرَّرًا وحتميًا. (المترجم)

(1231) مبدأ مونرو (Monroe Doctrine): بيان أعلنه الرئيس الأميركي جيمس مونرو في رسالة سلّمها إلى الكونغرس الأميركي في 2 كانون الأول/ديسمبر 1823. نادى مبدأ مونرو بضمان استقلال جميع دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي الهادف إلى اضطهادها، أو التّدخّل في تقرير مصيرها. كما يشير إلى أن الأوروبيين الأميركيّين لا يجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قوة أوروبية في المستقبل. والقصد من هذا البيان هو أن الولايات المتحدة لن تسمح بتكوين مستعمرات جديدة في الأميركتين،

إضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها. (المترجم)

(1232) T. H. Williams, The History of American Wars: From 1745 to 1918 (New York: Knopf, 1981), chap. 13; Vincent C. Jones, «Emergence to World Power, 1898-1902,» in: American Military History, vol. 1: 1775-1902, Ed. by Maurice Matloff (1996), and Zimmermann, First Great Triumph.

بدأت الانتفاضة في كوبا ضد إسبانيا في عام 1895 وفي الفليبين في عام 1896. وظهرت قدرة وسائل الإعلام على استفزاز النعرة القومية المتعصبة [العواطف الشوفينية] بين عامة الناس، والتي ستُرى مرارًا وتكرارًا في القرن العشرين وما بعده، في قرار الولايات المتحدة بغزو كوبا والفليبين، ظاهريًا لتحرير المضطهدين من العبودية. ورأى ناشرو «الصحافة الصفراء» في الوضع الكوبي فرصة لزيادة تداول صحفهم، فأرسلوا أسرابًا من الصحافيين والفنانين من أجل التغطية الصحافية لذلك الصراع.... ويُزعم أن أحد الناشرين أصدر تعليمات إلى فنان متردد: «قدّم أنت الصور وسأقدّم أنا الحرب» (Williams, p. 318). وكاد التمييز يتلاشى بين الصحافة الصفراء وغيرها في ما يتعلق بالصحف والقنوات التلفزيونية التي يسيطر عليها أسياد الإعلام.

(1233) J. Chesnaux, F. Barbier and M.-C. Bergère, From the 1911 Revolution to Liberation, Trans. from the French by P. Auster and L. Davis (New York: Pantheon Books, 1977), p. 17.

(1234) Hobsbawm, The Age of Empire, p. 60.

(1235) للاطلاع على انتقاءات تمثيلية من هذه النظريات، ينظر:

D. K. Fieldhouse (ed.), The Theory of Capitalist Imperialism (London: Longmans, Green, 1967); M. Wolfe (ed.), The Economic Causes of Imperialism (London: John Wiley, 1972).

للتحليل ينظر:

G. Arrighi, The Geometry of Imperialism (London: Verso, 1983); P. Patnaik (ed.), Lenin and Imperialism (Hyderabad, India: Orient Longman, 1986); A. K. Bagchi, «Towards a Correct Reading of Lenin’s Theory of Imperialism,» in: P. Patnaik (ed.), Lenin and Imperialism, and Hobsbawm, The Age of Empire, chap. 3.

(1236) الحمائية (protectionism): مصطلح اقتصادي يشير إلى سياسات عدة، منها الجمركية التي تحمي السوق الداخلية من المنافسة الخارجية،

وتشجع على استهلاك المنتوجات المحلية عن طريق تقييد التجارة مع الدول الأجنبية أو ضبطها. (المترجم)
(1237) قصور الاستهلاك (underconsumption): في نظرية قصور الاستهلاك في الاقتصاد، ينشأ الركود والكساد بسبب عدم كفاية الطلب على السلع الاستهلاكية، إذا ما قيس بالكمية المنتَجة، وهذا يعني أن ثمة أزمة إفراط في الإنتاج وأزمة طلب. شكّلت هذه النظرية أساسًا لتطوير الاقتصاد الكينزي ونظرية الطلب الكلي بعد ثلاثينيات القرن العشرين. (المترجم)
(1238) ترست (Trust): مشروع تجاري أو صناعي بلغ من القوة درجة يمكنه معها أن يستأثر بالسوق، سواء أكانت تلك القوة بسبب اندماج مشروعات عدة أم لأن المشروع يستفيد من مزايا الإنتاج الكبير. ويفترق «الترست» عن الكارتل في أن الكارتل مجرد اتفاق ولا يُعتبر مشروعًا، كما أن الأعضاء فيه يحتفظون بملكية المشروع ولا يتنازلون إلّا عن جزء من حريتهم، في حين يُعتبر «الترست» مشروعًا مهما كان الشكل الذي يأخذه، وكذلك يفقد كل مشروع مندمج حريته تمامًا. (المترجم)
(1239) Bagchi, «Towards a Correct Reading».
(1240) Ibid., p. 27.
(1241) A. K. Bagchi: «Some International Foundations of Capitalist Growth and Underdevelopment,» Economic and Political Weekly, vol. 7 (1972), and «The Other Side of Foreign Investment by Imperial Powers: Transfer of Surplus from Colonies,» Economic and Political Weekly, vol. 37, no. 23 (2002).
(1242) L. Greenfeld, Nationalism: Five Roads to Modernity (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992); E. J. Hobsbawm, Nations and Nationalism Since 1750 (London: Cambridge University Press, 1990), and Adrian Hastings, The Construction of Nationhood: Ethnicity, Religion and Nationalism (London: Cambridge University Press, 1997).
(1243) يعرّف قاموس أكسفورد الإنكليزي (The Shorter Oxford English Dictionary, vol. 1 (Oxford: Clarendon Press, 1959)، لفظة jingo (أصلًا المقطع الذي يتكرر غناؤه في قاعة الموسيقى، «By Jingo!»)، بأنه «لقب لأولئك الذين أيدوا سياسة اللورد بيكونسفيلد [وهو رئيس الوزراء البريطاني آنذاك [دزرائيلي]) في إرسال أسطول بريطاني إلى المياه التركية لمقاومة تقدّم روسيا في عام 1878، ومنها جاءت لفظة «وطني» جعجاع، «شوفيني».

(1244) G. D. H. Cole and Raymond Postgate, The British Common People 1746-1946 (London: Methuen, 1961), p. 403.

(1245) Ibid., pp. 403-404.

(1246) Bagchi, «Towards a Correct Reading».

(1247) كان يبدو أن من المرجح أن تُمنح أيرلندا، أقدم مستعمرات إنكلترا، الحكم الذاتي في ظل الإدارة الليبرالية التي انتُخبت في كانون الأول/ديسمبر 1910. واضطلع السير إدوارد كارسون، الذي كان النائب العام في ظل المحافظين من عام 1900 حتى عام 1905، بقيادة حركة رجال أولستر البروتستانت في أيرلندا الشمالية، وهُم الذين سلحوا أنفسهم لمحاربة تحرك الحكومة البريطانية المنتخبة قانونيًا، فيما نظرت الحكومة إلى الجهة الأخرى. يُنظر:

J. C. Beckett, The Making of Modern Ireland, 1603-1923 (London: Faber, 1981), chap. 22, and R. F. Foster, Modern Ireland 1600-1972 (Harmondsworth: Penguin, 1988), chap. 19.

كانت هذه إحدى النقاط الحاسمة في التاريخ التي أصبح فيها الانقسام السياسي بين الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندا الشمالية دائمًا تقريبًا.

(1248) B. Semmel, The Liberal Ideal and the Demons of Empire: Theories of Imperialism from Adam Smith to Lenin (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993).

(1249) P. D. Curtin (ed.), Imperialism: Selected Documents (London: Macmillan, 1971).

(1250) Craig, Germany 1866-1945, and Raff, A History of Germany.

(1251) يبدو أن تعريف الفاشية الذي قدّمه جورجي ديميتروف، الشيوعي البلغاري الذي حاول هتلر تجريمه بتهمة حرق الرايخستاغ [البرلمان الألماني للرايخ الثالث] في برلين في 28 شباط/فبراير 1933، لا يزال ملائمًا في سياق اقتصاد رأسمالي متطور؛ ففي كلمة أمام المؤتمر السابع للأممية الشيوعية في 2 آب/أغسطس 1935، قال ديميتروف، نقلًا عن الجلسة الثالثة عشرة المكتملة نصاب الانعقاد للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، التي عَرَّفت الفاشية، بأن الفاشية هي «الدكتاتورية الإرهابية المفتوحة لأكثر عناصر رأس المال التمويلي رجعية وشوفينية وإمبريالية». وأوضح ديميتروف وجهة نظره قائلًا إن الفاشية ليست «سلطة قائمة فوق الطبقة ولا هي حكومة البرجوازية الصغيرة أو اللومبنبروليتريا [دون، أو تحت البروليتاريا] على رأس المال التمويلي، بل هي قوة رأس المال التمويلي نفسه، وتنظيم

الانتقام الإرهابي ضد الطبقة العاملة والقسم الثوري من الفلاحين والمثقفين. وفي السياسة الخارجية، تكون الفاشية في أكثر أشكالها وحشية، ما يثير الكراهية والبغضاء لدى الدول الأخرى».يُنظر:

G. Dimitrov, The Fascist Offensive and the Tasks of the Communist International in the Struggle of the Working Class against Fascism: Main Report Delivered at the Seventh World Congress of the Communist International, Delivered on 2 August 1935 (reproduced in Marxists CD Archive).

(1252) E. J. Hobsbawm, Age of Extremes: The Short Twentieth Century 1914-1991 (New Delhi: Viking, 1995), chap. 4.

(1253) R. Gellately and B. Kiernan (eds.), The Spectre of Genocide: Mass Murder in Historical Perspective (London: Cambridge University Press, 2003).

(1254) A. J. P. Taylor, The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918 (London: Clarendon Press, 1954), pp. xxviii-xxx.

(1255) McNeill, p. 287.

(1256) Taylor, pp. xxviii-xxx.

(1257) P. Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (New York: Vintage Books, 1989), table 25.

(1258) ينظر:

Hobsbawm, The Age of Empire, p. 315.

(1259) Kennedy, p. 278.

(1260) Hobsbawm, Age of Extremes, p. 26.

الفصل العشرون: الثورة، والنازية، والنزعة العسكرية اليابانية، والحرب العالمية الثانية

صعود النازية وعواقبها

انتهت الحرب العالمية الأولى بثورة نجمت عن تمرد الجنود والعمال الألمان ضد مواصلة المذبحة التي لا معنى لها. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1918، رفض البحارة في فيلهلمسهافن الإبحار والاشتباك مع العدو. وبحلول 7 تشرين الثاني/نوفمبر، امتد التمرد إلى ميونيخ ثم إلى برلين، حيث انضم العمال إلى الجنود المتمردين [(1261)]. فرَّ القيصر من البلاد، ووقعت مهمة المطالبة بالسلام على كاهل الديمقراطيين الاشتراكيين الذين قادوا الحكومة الموقتة، ولم تتولها القيادة العسكرية العليا أو الحكام الذين أغرقوا البلاد في هذه الحرب. وبالتالي، أمكن الجنرالات، من أمثال إريش لودندورف وباول فون هيندينبيرغ، والسياسيين اليمينيين أن يدَّعوا بعد ذلك أن السياسيين المدنيين، ومعظمهم من الاشتراكيين، هم الذين كانوا مسؤولين عن توقيع شروط السلام المهينة المفروضة على ألمانيا. ومنذ بداية الثورة التي أنهت الحرب، كان أحد أقسام الحزب الديمقراطي الاجتماعي، بقيادة كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ، يحبذ دفع الدولة والمجتمع فورًا نحو التحول الاشتراكي. وعمد الديمقراطيون الاشتراكيون المعتدلون والسياسيون الوسطيون، بمساعدة ما يُدعى «الفيلق الحر» الذي كان يتألف أغلبه من جنود مُسَرَّحين بقيادة ضباطهم، إلى سحق انتفاضة قامت بها تلك الجماعة التي كانت تُسمى السبارتاكوسيين [(1262)]، وذلك في كانون الثاني/يناير 1919، وقُتل كلٌّ من ليبكنخت ولوكسمبورغ، فكان سحق تلك الانتفاضة بمساعدة من جماعات القصاص الأهلية نذير سوء لمستقبل تلك الديمقراطية الناشئة.

خسرت ألمانيا، بموجب معاهدة فرساي، جميع مستعمراتها في أفريقيا، حيث استولت عليها كلٌّ من بريطانيا وفرنسا تحت ستار عصبة الأمم الزائف. وتلاشت الإمبراطورية النمساوية - المجرية، كما تلاشت الإمبراطورية العثمانية، ونجم عن ذلك أن أصبح جزء كبير من غرب آسيا إمّا ملحقات سياسية تابعة مباشرة لبريطانيا وفرنسا أو مستعمرات غير رسمية لهما.

وأصبح جنوب شرق أوروبا برُمّته آنذاك خاليًا من الحكم العثماني، ولكن حدود الدول الخَلَف ظلت محلَّ نزاع.
كان الأرستقراطيون الألمان والقادة العسكريون والرأسماليون غير راضين إطلاقًا عن نظام الحكم الديمقراطي الذي خَلَفَ الإمبراطورية البروسية [(1263)]. ومنذ أن اجتمعت الجمعية الوطنية لصوغ دستور الجمهورية الجديدة في فايمار، موطن غوته، أصبح نظام الحكم الجديد في ألمانيا يُعرف باسم جمهورية فايمار. وكان لهذا الدستور ملمحان، استغلتهما قوى يمينية مناهضة للديمقراطية من أجل تدمير تلك الجمهورية. يتمثل الملمح **الأول** في انتخاب النواب على أساس التمثيل النسبي؛ ففي نظام متعدد الأحزاب، وذي صراعات طبقية حادة ومجموعة من الأحزاب التي تعتمد مواقف أيديولوجية لا يمكن التوفيق بينها، يعني هذا في كثير من الأحيان أن من غير الممكن أن يحصل حزب أو مجموعة من الأحزاب على الأغلبية التي يمكنها أن تشكل حكومة، فكان هناك، نتيجة لذلك، انتخابات وتغييرات متكررة في الحكومة. ولمواجهة وضع لا يمكن أن تعمل فيه أي حكومة، بموجب المادة رقم (48) من الدستور، أُعطي رئيس الجمهورية صلاحيات طارئة، بما في ذلك سلطة إقالة المستشارين، أي رؤساء الوزارات، أو تعيينهم، وذلك عندما يمتنع امتلاك أي حزب أو ائتلاف أحزاب أغلبية في البرلمان. وستثبت هذه الضمانة أنها بمنزلة كعب أخيل للديمقراطية الألمانية، كما سنرى. هذا، وأصبح هيندينبيرغ رئيسًا للجمهورية في عام 1925 وانتُخب لولاية ثانية في عام 1932.
استاء الشعب الألماني من التعويضات الهائلة التي فرضها عليه الحلفاء المنتصرون؛ ففي أيار/مايو 1921 وحده، كان من المفترض أن تصل التعويضات التي يتعين على ألمانيا دفعها إلى 20 مليار مارك ذهبية [(1264)].
وكان من شأن احتلال الفرنسيين حوض الرور، عندما تخلفت مدفوعات التعويضات عن الجدول الزمني، أن فاقم من الشعور بالإهانة على المستوى القومي والرغبة في الانتقام. كما أفضى التضخم المفرط، الذي تفشى وصولًا إلى عام 1923، إلى نكبة معظم الأسر من الطبقة المتوسطة، وفاقم من بؤس الطبقة العاملة.
خلال عشرينيات القرن العشرين شكل الديمقراطيون الاشتراكيون في أكثر الأحيان الحكومة، وكان ذلك في أغلب الأحيان بتحالف مع الأحزاب الوسطية. ومع ذلك، اجتذب الحزب الشيوعي الذي تأسس حديثًا أتباعًا كثيرين أيضًا. واستاءت قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى ورجال الأعمال من المكاسب التي حققها العمال، في شكل الأمن الوظيفي وصوت مسموع في إدارة مكان العمل، وكانوا قلقين من تزايد شعبية الشيوعيين. وعندما اجتاحت الاقتصادَ العالمي أسوأ حالات الكساد الاقتصادي في إثر انهيار سوق

الأسهم في تشرين الأول/أكتوبر 1929، نفد الوقت أيضًا من ديمقراطيي فايمار.

في عشرينيات القرن العشرين، قاد العلماء الألمان العالم في حقول الفيزياء والكيمياء وكثير من فروع العلوم الطبيعية الأخرى. كما أن الألمان كانوا ضمن الطليعة في الأدب والهندسة المعمارية والفنون التشكيلية. ولكن كما أشار بيرغان [(1265)]، حتى في الفنون، يجب أن يوضع الكثيرون «ضمن معسكر أولئك الذين يريدون عكس الاتجاهات التاريخية للأعوام الـ 200 الماضية.... وكان الذي وَحَّدهم هو نخبويتهم ورفضهم الليبرالية والماركسية والعقلانية و'المادية'». وعلى الرغم من أن ألمانيا كانت جمهورية ديمقراطية حديثة العهد، ومن ثم كان ينبغي أن تجذب تعاطف الديمقراطيات القديمة مثل بريطانيا وفرنسا، فإن الطبقات الحاكمة في هاتين الأخيرتين كانت معنية بشلّ حركة ألمانيا الاقتصادية والعسكرية أكثر من عنايتها بمد يد العون لديمقراطيتها لتنجو من اعتداءات الملكيين والعسكريين وغيرهما من قوى اليمين المتطرف، وهذه هي أهمية التعويضات الجسيمة المفروضة على ألمانيا.

أصبح هاينريش برونينغ، زعيم «حزب الوسط»، مستشارًا لألمانيا في عام 1930. وبدعم من الرئيس هيندينبيرغ، شرع في تجاهل البرلمان، والحكم من خلال مراسيم الطوارئ. كما أدت سياساته الاقتصادية الانكماشية إلى مفاقمة الحالة الكارثية للاقتصاد الألماني؛ إذ على الرغم من الانخفاض الحاد في الأسعار والارتفاع الحادّ في البطالة، فرض تخفيضات في الأجور وخفض الإنفاق الحكومي [(1266)]. وعندما حلّ برونينغ البرلمان وأجريت انتخابات جديدة فاز فيها النازيون، الذين لم يسبق أن كان لهم أهمية انتخابية، بعدد كبير من المقاعد في الانتخابات. وفشل فرانتز فون بابين، وهو سياسي يميني اختاره هيندينبيرغ ليخلف برونينغ في حزيران/يونيو 1932، في إحياء الاقتصاد أو وقف عنف النازيين. في كانون الثاني/يناير 1933 عيَّن هيندينبيرغ هتلر مستشارًا، فأرسل له لودندورف، الذي شارك في انقلاب هتلر الفاشل في عام 1923، رسالة تنبؤية: «إنك بتعيين هتلر مستشارًا سلّمت أرضنا الألمانية المقدسة لوصاية أكبر الديماغوجيين في جميع الأزمان. وأنا أتوقّع بجدية أن يكون هذا الرجل بمنزلة خراب الرايخ، وسوف يُنزل على أمتنا معاناة لا توصف. وبسبب فعلك هذا، سوف تلعنك الأجيال المقبلة وأنت في قبرك» [(1267)].

ما إن أصبح هتلر مستشارًا، حتى اعتمد الوسائل غير القانونية وشبه القانونية لتوطيد سلطته، فعمد بلطجيو «كتيبة العاصفة» [(1268)] إلى قتل معارضين سياسيين فيما غضّت الشرطة نظرها عنهم. وفي بروسيا، جعل منهم قوة شرطة مساعدة. ودعا هتلر إلى إجراء انتخابات جديدة في 5 آذار/مارس 1933[(1269)]، وفي 27 شباط/فبراير، دمّر حريق مبنى الرايخستاغ

(مبنى البرلمان) وشوهد متشرد هولندي ذو ماض مشكوك فيه وهو يهبط عن أحد جدران المبنى. وبناء على هذه الدليل وحده، اتهم هتلر الشيوعيين بإشعال النار [(1270)]، فاعتقل 4000 منهم، وعددًا كبيرًا من السياسيين اليساريين، علمًا بأن الإجماع التاريخي يؤيد الرأي القائل إن النازيين هم من أشعلوا النار. وأقنع هتلر الرئيس هيندينبيرغ بتوقيع مرسوم طارئ يقضي بتعليق الحريات المدنية لجميع المواطنين الألمان المتهمين بأي تهديد للقانون والنظام، من دون أن يحق لهم الطعن بالمرسوم. ولم يعترض على ذلك أعضاء الوزارة من جناحي اليمين والوسط.

حتى مع إطلاق العنان للإرهاب ضد الشيوعيين، فإن الأخيرين حصلوا على 10.9 في المئة من الأصوات المدلى بها في 5 آذار/مارس 1933، واحتفظ الديمقراطيون الاشتراكيون بحصتهم البالغة أكثر من 16 في المئة، ونال النازيون 38.7 في المئة من الأصوات. هكذا، لم يتمكن النازيون من الحصول على الأغلبية في الرايخستاغ إلّا بدعم من الأحزاب الوسطية واليمينية الأخرى. وفي 23 آذار/مارس 1933، تمكن هتلر من إضفاء الشرعية على حكمه الدكتاتوري بوساطة «قانون التمكين» الذي منحه السلطة المطلقة لمدة 4 أعوام. ولضمان أغلبية الثلثين في البرلمان، اعتقل عددًا كبيرًا من أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي وجميع النواب الشيوعيين، وحاصر بلطجيون نازيون دار الأوبرا، محلّ اجتماع البرلمان. وفي النهاية، لم يصوت ضد مشروع القانون هذا سوى الـ 94 نائبًا الباقين من الحزب الديمقراطي الاشتراكي. ووطد هتلر نظام حكمه في ظل الدراية التامة من جانب كبار الرأسماليين وملّاك الأراضي، والرُّتب العليا من الطبقات المهنية والجيش. وكما اتضح لاحقًا، دفع كثيرون منهم ثمنًا باهظًا جدًا لخيارهم ذاك.

كانت وراء صعود الفاشية، ولا سيما تنامي السلطة النازية، تقاليد السلطوية والنزعة العسكرية السابقة، بل والأزمة التي تشهدها الرأسمالية الدولية، ومعها الخوف من الشيوعيين القابعين في أحضان الطبقة الحاكمة وبغضهم لهم بعد انتصار البلاشفة في روسيا. وفي كثير من النواحي، كان من شأن هزيمة ألمانيا في الحرب، وتبادل اللوم إزاء تلك الهزيمة، وقبول معاهدة فرساي المفروضة على ألمانيا أن سهلت ظهور الفاشية الألمانية. وقد مكنت الشروط الشاقة التي فرضتها معاهدة فرساي النازيين من أن يظهروا بمظهر المدافعين عن الشرف الألماني والمعيشة الألمانية. وفي عام تسوية فرساي، كانت جميع الجيوش الأوروبية تعامل البلشفية باعتبارها العدو المشترك. وأفضت كراهية الشيوعية إلى إقناع كثيرين من أعضاء الطبقات العليا بدعم الجهد الفاشي والنازي لسحق الشيوعيين [(1271)]. ولأن اليهود في كثير من البلدان كانوا أيضًا من القادة الاشتراكيين والشيوعيين، التحمت كراهية الشيوعية بسهولة مع معاداة السامية لدى كثير من أعضاء

البرجوازية الليبرالية (يُذكر هنا ت. س. إليوت وعزرا باوند؟) لتوفير استزراع بكتيري لنوع من التمييز العنصري أوصله هتلر والنازيون إلى حدود الإبادة الجماعية.
سجن النازيون ملايين الناس، بمن فيهم يهود وغجر وكاثوليك ومثليون، وساقوا جموعهم إلى معسكرات الاعتقال، حيث ساموهم التعذيب والقتل. وفي قرن الفظائع ذاك، وضع النازيون معايير جديدة من وحشية الإنسان تجاه الإنسان، مستندين إلى ما كان لأوروبا المسيحية من تاريخ طويل من اضطهاد للبشر، ومنهم اليهود الذين فروا في أكثر الأحيان إلى بلدان أخرى؛ ففي القرن الحادي عشر، دعا البابا أوربانوس الثاني إلى تجريد حملة صليبية لتحرير الأرض المقدسة من المسلمين. وخلال رحلة طويلة وصعبة إلى الأرض المقدسة، انخرط كثيرون من الصليبيين، وانضم إليهم السكان [الأوروبيون] المحليون، في أعمال قتل اليهود، باعتبارهم أهدافًا أسهل كثيرًا من العرب أو الأتراك [(1272)]. وكان يُحرَّم على اليهود في معظم البلدان المسيحية في أوروبا الانخراط في كثير من المهن المتاحة للآخرين وشغل المناصب العامة. وكانت أعمال الاضطهاد الناشط والمذابح تنشط في لحظات الصراع أو إبان توطيد قوى معيّنة.
لعل القرار النازي لتخليص ألمانيا من اليهود اتُّخذ في وقت مبكر من عام 1939، ولكن جرى تولي الخطط النهائية لتنفيذ هذا القرار في عام 1941[(1273)]. وفي 20 كانون الثاني/يناير 1942، جرى في اجتماع رفيع المستوى في برلين وضع ما يسمّى «مؤتمر فانسي». وفي هذا المؤتمر، سُلّمت مهمة تنفيذ «الحل النهائي للمشكلة اليهودية» إلى هيملر، رئيس الـ SS، وإلى كتيبة العاصفة النازية، والشرطة الألمانية، «من دون اعتبار للحدود الجغرافية». وجرى حينذاك، وبدقة عسكرية، تنفيذ الإبادة المنهجية لليهود والغجر في جميع الأراضي الخاضعة لسيطرة النازيين وحلفائهم [(1274)].
غير أن معسكرات اعتقال أقيمت منذ بداية الحكم النازي في ألمانيا، وكان الموت مصير أكثرية الملايين من السجناء، منهم الشيوعيون والديمقراطيون الاشتراكيون والليبراليون - أي كل جماعة يعتبرها النازيون «مخلوقات غير آدمية» (untermensch) أو تهديدًا لسلطتهم. بدأت الإبادة المنهجية لليهود بعد أن اجتاح هتلر بولندا. وهناك أقيمت جميع معسكرات الإبادة الأسوأ سمعة - خمسة معسكرات بدءًا من أوشفيتز. وأصبح اليهود البولنديون، البالغ عددهم 3 ملايين ويشكلون هناك أكبر عدد موجود في أي بلد أوروبي، أهدافًا للإبادة وتجارب القتل الرحيم التي كان يجريها الأطباء النازيون [(1275)].
يحاول نوربرت إلياس، في كتاب عن الألمان ألّفه بعد الحرب، أن يفسر كيف انهارت الحضارة في ألمانيا النازية. وكان إلياس، اليهودي الألماني الذي هلكت أسرته في الإبادة الجماعية النازية، قد نجا بلجوئه إلى بريطانيا. ومع ذلك، توصل إلى أن القرار النازي لإبادة اليهود كلهم في أوروبا تقريبًا قرار

يتعذر تفسيره؛ إذ إن المذابح المنظّمة وغرف الغاز لم تزد الألمان قوة عسكرية، كما لم تعمل الإبادة الجماعية على تحرير أي أرض للآريين الألمان [(1276)].

إن انهيار الحضارة في ألمانيا يكاد يستعصي تفسيره بعبارات عقلانية تمامًا، لأن مجموعة الحوادث كانت تنطوي على قدر عميق من اللامعقول في مركزها. ويمكن اعتبار ذلك الانهيار تتويجًا لاعتداءات الشرائح العليا في المجتمع الألماني ضد تطلعات العمال؛ إذ إن الحالة العقلانية التي شُيِّد بناؤها المفهومي بمساعدة السيرورة الحضارية جعلت خدامها من أمثال كارل أدولف إيخمان في مأمن حتى من النداء الإنساني، لأنهم كانوا يعتقدون أنهم ينفذون الأوامر فحسب [(1277)]، فالعقل كأداة هزم العقل كعنصر تكويني في حياة الإنسان.

هذا العقل الأداتي [(1278)] صاغ أدواته بعضُ أكبر المخترعين والعلماء في ألمانيا؛ فهابر، مخترع إنتاج النترات عن طريق تصنيع النيتروجين الجوي والفائز بجائزة نوبل، عمد إلى إدارة إنتاج الغازات السامة خلال الحرب العالمية الأولى. وساعده علماء آخرون، منهم أوتو هان وجيمس فرانك، وكلاهما فائز بجائزة نوبل في أعوام لاحقة [(1279)]. وكانت الآلة العسكرية نفسها قد اكتملت في الحملة الناجحة التي قامت بها بروسيا لهزيمة الإمبراطورية النمساوية - المجرية وفرنسا. وساعد الصناعيون الألمان بحماسةٍ جهدَ الحرب الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها، وواصلوا دعم خطط حرب هتلر بعد استيلاء النازيين على السلطة.

كانت الكراهية النازية لليهود تعبيرًا متطرفًا عن العنصرية التي أصبحت جزءًا من الحسّ المشترك لدى الطبقات العليا الأوروبية. واعتُبر اليهود دُخلاء، ومهاجرين من قارة أدنى منزلة. وعلاوة على ذلك، كانت لديهم الوقاحة للتغلب على الأوروبي العادي في أمور اعتبروها مجالًا أوروبيًا (أبيض) إلى حد استثنائي، وهي تحديدًا العلوم، وتحقيق الأرباح في الصناعة الحديثة والتمويل. وكما صيغ الأمر على نحو ملائم، كانت الكوادر النازية عازمة على تحقيق المساواة في الظلم، لأن النظام الرأسمالي، كما عرفه الألمان العاديون، حرمهم العدالة في المساواة [(1280)].

غير أن عقلانية الإبادة الجماعية أصبحت وباءً في القرن العشرين، حيث انتقلت من بلد إلى بلد - في البوسنة وكرواتيا وكوسوفو ورواندا وليبيريا - فاعتبرت جماعة أو أخرى نفسها الوارثة الحقيقية للأرض التي تتقاسمها معهم مجموعات أخرى، فشرعوا في قتل جميع أفراد الجماعات الأخرى من غير أي ذنب سوى أنهم يدينون بدين آخر، ويتكلمون لغة أخرى، أو أن لهم أصلًا آخر (وهميًا في الأغلب) يتحدرون منه. وكان أحد الأسباب الرئيسة لذلك هو انهيار الأمل، وزوال وهْم الأيديولوجيات التي تجسد رسالة المساواة

بوصفها عنصرًا محوريًا. إن لاعقلانية مبدأ التقدم البشري من خلال عملية الانتقاء الطبيعي حاضرة في معظم مشروعات الإبادة الجماعية.

الموت في الحروب وفي حملات الإبادة الجماعية النازية واليابانية

اندلعت الحرب العالمية الثانية عندما غزا هتلر بولندا، وكان قبلها قد احتل النمسا وتشيكوسلوفاكيا من دون معارضة جديّة من بريطانيا وفرنسا؛ فبعد أن حقق هتلر انتصاراته من خلال غارات خاطفة ضد النرويج والدانمارك وبلجيكا وهولندا وفرنسا، هاجم الاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيو 1941. وأصبحت الحرب الأوروبية عالمية بحق في 7 كانون الأول/ديسمبر 1941، عندما هاجمت اليابان بيرل هاربور، القاعدة البحرية الأميركية الرئيسة في المحيط الهادئ، ودخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب بريطانيا وفرنسا وروسيا.

كانت الصين محل عناية القادة اليابانيين منذ الحرب العالمية الأولى بوصفها مصدرًا لا ينضب من الأراضي والموارد الطبيعية [(1281)]؛ فمنذ عشرينيات القرن العشرين، بدأت اليابان بكثير من التحركات العدوانية ضد الصين. ومنذ عام 1931 استولت اليابان على منشوريا بعون جزئي من سياسة الاسترضاء التي انتهجها الكومينتانغ [(1282)] [الحزب القومي الصيني]، الذي كان أكثر اهتمامًا بسحق الشيوعيين من محاربة المعتدي الأجنبي. ولكن اليابان ظلت، حتى بعد غزوها منشوريا بما تحتويه من موارد الفحم والحديد، تعتمد اعتمادًا كبيرًا على مصادر المواد الخام الأساسية، خصوصًا النفط الذي تسيطر عليه القوى الغربية. قامت اليابان بغزو الصين على جبهة واسعة في عام 1937، وفي أيلول/سبتمبر 1940، دخلت في تحالف مع ألمانيا وإيطاليا. وسعت إلى استغلال سقوط فرنسا من أجل تحويل الهند الصينية الفرنسية وإندونيسيا الهولندية إلى محميات لها. وفي تموز/يوليو 1941، فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا حظرًا على إمدادات النفط لليابان. وزاد هذا القرار من حنق الفريق الذي كان يدعو إلى الحرب ضد القوى الغربية، لأن اليابان لم تكن لتتمكن من مواصلة حربها الطويلة الأمد ضد الصين من دون إمدادات النفط المؤكدة تلك، فما بالنا بتحقيق طموح إنشاء منطقة ازدهار مشترك تهيمن عليها اليابان في شرق آسيا وجنوبها الشرقي [(1283)].

حققت اليابان نجاحًا استثنائيًا في المراحل الأولى من حربها ضد الولايات المتحدة وبريطانيا والهولنديين. وبحلول 15 شباط/فبراير 1942 كانت اليابان قد احتلت سنغافورة، وهي قاعدة البريطانيين البحرية الرئيسة في شرق آسيا، وغزت جزر المالايو البريطانية. وبحلول 6 أيار/مايو، أنهت حُكم الولايات المتحدة في الفليبين، وكانت في آب/أغسطس 1942 تسود كلًّا من جنوب شرق آسيا والبحار الممتدة من بحر اليابان وحتى خليج البنغال من

جانب، وجنوب غرب المحيط الهادئ من جانب آخر [1284]. ومع ذلك، كان هناك تباين شديد بين موارد اليابان وموارد خصميها الرئيسين بين القوى الغربية، الولايات المتحدة وبريطانيا. على سبيل المثال، بلغ إنتاج حقول النفط التي تسيطر عليها اليابان 1.9 مليون برميل في مقابل الإنتاج الأميركي البالغ 1.4 مليار برميل [1285]. وكانت التفاوتات بين النواتج الأميركية واليابانية من الفحم والصلب والذخائر والسفن والطائرات كبيرة بقدر كبر تفاوتها في النفط تقريبًا. كما أن بحريتها التجارية كانت صغيرة جدًا (6 ملايين طن) لأمة تعتمد اعتمادًا كليًا على شحن المواد الخام الأساسية، بما في ذلك الوقود [1286]. علاوة على ذلك، يشير مؤشر عام 1938 للإمكانات الصناعية لليابان وبريطانيا والولايات المتحدة إلى الضعف الصناعي الياباني (88 و181 و528 على التوالي، وفقًا لحسابات كينيدي) [1287]. وأخيرًا، لم تستسلم الصين قط لليابان، وتعثرت محاولات القوات البرية اليابانية في الحفاظ على ما احتلته في ذلك البلد، وفي نهاية المطاف أدت تلك العوامل إلى هزيمة اليابان.
بحلول عام 1941 كانت فرنسا قد استسلمت للنازيين، وقاد الجنرال شارل ديغول بقيَّة من الجيش والبحرية الفرنسيين باسم حكومة فرنسا الحرة. ودُمِّر جيش هتلر إلى حد كبير في حربه ضد الاتحاد السوفياتي، الذي كان قد تلقى معونة حيوية في شكل مواد غذائية ومواد من الولايات المتحدة، ولكن الاتحاد السوفياتي كان هو الذي تحمّل أكبر نصيب من القتال والموت اللذين أفضيا إلى هزيمة هتلر بل وإلى دمار الاتحاد السوفياتي. وقد انتهت الحرب أولًا في أوروبا بدخول جيوش السوفيات والقوى الغربية إلى برلين في حزيران/يونيو 1945، وانتهت في آسيا بإسقاط الولايات المتحدة القنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، وبدخول القوات الروسية إلى منشوريا في آب/أغسطس 1945.
قُدّر عدد الوفيات الناجمة عن الحرب منذ بداية القرن العشرين وحتى عام 1991 بـ 187 مليون نسمة، أو أكثر من عُشر سكان العالم في عام 1900[1288]. وتُعزى الوفيات المفرطة في أوروبا الغربية أساسًا إلى الحروب، بما في ذلك الإصابات بين المدنيين الذين قُتلوا في حملات الإبادة المتعمدة على أيدي النازيين. ويمكن أن يكون لخسائر الحرب، على غرار الخسائر الناجمة عن المجاعة، هوامش خطأ واسعة، لأن من الضروري إدراج وفيات المدنيين الناجمة عن الهجمات العسكرية المباشرة، والناجمة عن الأوبئة، ونقص المساكن والغذاء والأدوية، والمجاعات الناتجة من التشرد وقت الحرب، فضلًا عن وفيات الأشخاص الذين يرتدون الزي العسكري.
كانت الخسائر في الحرب العالمية الثانية أكبر كثيرًا ممّا كانت عليه في الحرب العالمية الأولى، خصوصًا في الاتحاد السوفياتي وألمانيا وشرق أوروبا

ووسطها والصين واليابان، وبين فئات من الناس استهدفهم النازيون وحلفاؤهم بشكل خاص، وكانت معاناة اليهود والغجر هي الأسوأ.
كان معظم أوروبا وشرق آسيا في حالة خراب؛ إذ دُمرت مساحات شاسعة من القارتين مرتين، أولاً عندما غُزيت ومرة أخرى عندما حُرّرت.... ومن المستحيل معرفة الخسائر في الأرواح البشرية في الحرب، إلّا أن بعض التقديرات يصل إلى أكثر من 70 مليون شخص [(1289)].
دفع الروس كشعب أكثر من غيرهم في الحربين العالميتين، ولا سيما في الحرب العالمية الثانية، حيث تقدَّر الخسائر السوفياتية بما يراوح بين 20 مليونًا و40 مليونًا.
فقد ما لا يقل عن 15 مليون جندي سوفياتي أرواحهم، بما في ذلك نحو 3.5 ملايين من الجنود الذين جُوِّعوا عمدًا حتى الموت، أو قُتلوا بوسائل أخرى في المعسكرات التي كان يديرها الجيش الألماني (الفيرماخت) أو الـ SS.
وقد عانت بولندا خسائر أكبر نسبة إلى عدد سكانها؛ إذ فقد نحو 6.5 ملايين مواطن بولندي أرواحهم، نصفهم من اليهود [(1290)].
وفي رواية أخرى، نقرأ: فقدت بولندا 5.8 ملايين شخص، أي نحو 15 في المئة من سكانها. وفقدت ألمانيا 4.5 ملايين شخص ويوغسلافيا 1.5 مليون شخص. كما فقدت ست دول أوروبية أخرى، هي فرنسا وإيطاليا ورومانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبريطانيا، كلٌّ على حدة أكثر من نصف مليون شخص. أمّا في آسيا، فبلغ عدد من ماتوا في الحرب ما يقرب من 20 مليون صيني و2.3 مليوني ياباني، وكان هناك أعداد كبيرة من الضحايا في البلدان الآسيوية المختلفة، بدءًا من الهند في الجنوب وحتى كوريا في الشمال الشرقي [(1291)].
كان نصف القتلى في الحرب من المدنيين. وازدادت الإصابات بين المدنيين نسبة إلى القتلى من المقاتلين خلال القرن العشرين، وذلك أن القوى أنهت صناعة أسلحة قادرة على القتل الجماعي، ولا سيما تلك المرتبطة بالقصف [(1292)]. وفي حين بلغت نسبة القتلى من المدنيين في الحرب العالمية الأولى 20 في المئة فقط، شهدت الحرب العالمية الثانية «قتل ما يقدر بنحو 12 مليون مدني» في عمليات عسكرية مباشرة، وتوفي ملايين المدنيين نتيجة الهجمات العسكرية المتعمَّدة على المدن ونتيجة المجاعات والأوبئة التي تسببت بها الحرب أو تفاقمت بسببها. وباستخدام النازيين غرف الغاز ومعسكرات الاعتقال وأعمال السُّخرة، أبادوا 12 مليون شخص من «اليهود، والسلاف، والغجر، والمستنكفين ضميريًا [(1293)]، والمعارضين السياسيين (معظمهم من الشيوعيين)» [(1294)].
إن محرقة اليهود الأوروبيين على يد هتلر وأتباعه هي إرث الإرهاب النازي الأكثر شهرة؛ ففي خريطة لمعسكرات الإبادة، يقدم كالفوكوريسي ووينت [(1295)] تقديرًا لنحو 5.4 ملايين قتيل بحلول عام 1945 من مجموع السكان

اليهود (البالغ 8.5 ملايين شخص) في الأراضي التي احتلها النازيون وحلفاؤهم.
نظرًا إلى أن العدوان الياباني على الصين استمر أكثر من 15 عامًا - من عام 1931 إلى عام 1945 - ولأن ثمة مواجهات على هذه الجبهة واسعة، فإن صعوبة تقدير عدد من قُتلوا في الحرب تصبح أكبر من صعوبة تقدير الذين قتلهم النازيون. وكانت من الفظائع الشنيعة التي ارتكبها الجنود اليابانيون مذبحة نانجينغ؛ إذ بعد الهجوم عليها في كانون الأول/ديسمبر 1937، عمد اليابانيون إلى قتل الجنود الذين ألقوا أسلحتهم وآلاف الرجال والنساء والأطفال الآخرين، بعد اغتصاب النساء وإخضاع الضحايا لتعذيب مُروِّع [(1296)]. وتراوح تقديرات مصادر مطلعة للوفيات في تلك المجزرة بين 80 ألفًا [(1297)] إلى التقديرات الصينية الرسمية البالغة 300 ألف شخص أو أكثر. وأظهرت تقديرات حديثة للوفيات في جميع مسارح ما يصفه اليابانيون بأنه «حرب آسيا والمحيط الهادئ» عددًا قدره 11 مليون مدني و4.5 ملايين جندي من جميع الأطراف [(1298)].
هنا، يمكن طرح السؤال التالي: «هل يمكن أن يطلَق على العسكريين اليابانيين، الذين شنوا الحرب ضد الصين ثم هاجموا بيرل هاربور، وصف فاشيين، بمعنى أنه بعد قمع ديمقراطية يابانية فعلية، شرعوا في إثارة نزعة قومية جماهيرية كنقطة انطلاق لشن حروب عدوانية أكسبتهم في نهاية المطاف سيطرة على قدر كبير من الأراضي الآسيوية؟». إن إجابتي عن هذا السؤال هي نعم مشروطة، لأن رؤساء الوزراء المسؤولين أمام البرلمان حاولوا، قبل الحرب العالمية الأولى وفي ثلاثينيات القرن العشرين، أن يقيدوا الإنفاق العسكري والمغامرات العسكرية اللاحقة، فجرى استبدالهم أو اغتيالهم. وعُبئ الشعب الياباني في خدمة القومية المتطرفة من خلال عبادة الإمبراطور، والتعليم الشامل. وفي اليابان، على غرار الحال في ألمانيا، كان يدعم هذه العمليات عمومًا رأسُ المال الكبير في شكل طغمة مالية «زايباتسو» (zaibatsu)، وهي الائتلافات المالية الصناعية الضخمة التي هيمنت على الاقتصاد الياباني. وكما هي الحال في أي مقارنة، كان هناك بالطبع اختلافات مهمة؛ إذ كانت اليابان تفتقر إلى ما يضاهي الحزب النازي بتعبئته الجماهيرية للسكان لقمع الأعداء، كما لم يوجد ما يضاهي إبادة اليهود.
السؤال الثاني الذي يطرح نفسه هو: «لماذا كانت هناك موجة من الإبادات الجماعية منذ محرقة الأونترمينش [(1299)] النازية؟». أولًا، وقبل كل شيء، دعونا نسلّم بأن الإبادة الجماعية ليست ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية؛ فنحن رأينا بالفعل كيف كان يجري اصطياد التسمانيين والشعوب الأصلية في جنوب أفريقيا والهنود الأميركيين، وقتلهم عمدًا على يد الغزاة البيض في القرن التاسع عشر (يُنظر الفصل الخامس عشر). لذلك، يمكن أن يكون

الدافع وراء الإبادة الجماعية هو الحصول على الموارد. وفي عالم جعلته قوى الرأسمالية العالمية متحركًا ويفيض بأيديولوجيات المنافسة والفائز يأخذ كل شيء، يمكن أن يؤجج هذا الدافع حملات الإبادة الجماعية من جانب الهوتو والتوتسي في رواندا والمستوطنين البيض في الولايات المتحدة.

ربما يكون الدافع الثاني هو قذف الرعب بين صفوف سكان يقاومون الغزو والهيمنة، وذلك من خلال إظهار قدرة الغزاة على القتل الغاشم. وهذا الدافع يعمل بقوة، خصوصًا في الحالات التي يشعر فيها الغازي بازدراء تام للمستوى الحضاري الذي يتمتع به الشعب الواقع تحت الغزو. ولعل هذا هو الدافع وراء الفظائع التي ارتكبتها الولايات المتحدة في فيتنام، وكذلك تلك التي ارتكبها اليابانيون ضد الصينيين والكوريين خلال «حرب المحيط الهادئ». ومن خصائص انتفاء العقلانية المطلق عن هذه الدوافع أن الفظائع تزداد شدة مع الإخفاق في تحقيق نزع الصفة الأخلاقية عن العدو. ويجري بلوغ المرحلة الأخيرة من اللاعقلانية في ظواهر كمحرقة اليهود [الهولوكوست]، التي قضت على موارد بشرية هائلة كان يمكن أن يستخدمها هتلر لشن الحرب وأحدثت انقسامات اجتماعية بين صفوف السكان الألمان. وإذا اعتبرنا الحرب الحديثة في أساسها خلاصة كُنه المبدأ الرأسمالي الذي مفاده أن كل شيء عادل في السعي للربح وتقدُّم في البراعة التنافسية، فإننا نشهد اللاعقلانية الكاملة التي تتسم بها مبادئ العالم الحديث الأساسية. إن اللاعقلانية المطلقة التي يتسم بها عمل الأسواق المدعومة بسلطة الدولة وأذرعها تتجلى في تفشي المجاعات والجوع المتوطن والتدمير البيئي الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ البشري حتى وإن كانت القدرة الإنتاجية للمنظومة تفوق نظيرتها في الحضارات السابقة كلها.

بدأت الحرب الباردة بين الكتلة السوفياتية والقوى الغربية تقريبًا بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وشهدت نهاية الحرب تحديات متزايدة تمثلت في كفاح حركات التحرير في الهند وإندونيسيا وكوريا وفيتنام، وفي جميع أنحاء آسيا. وحدثت نقطة التوتر الأولى في شكل صراع مسلح في كوريا بين أعضاء الكتلة السوفياتية والقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة. وكانت كوريا قد قُسِّمت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى جزأين، كوريا الشمالية تحت حكم الشيوعيين بقيادة كيم إيل سونغ، وكوريا الجنوبية تحت حكم الدكتاتور المدعوم من الولايات المتحدة، سينغمان ري. ولم يكن كيم ولا ري مرتاحين لهذا التقسيم [(1300)]، فوقعت مناوشات عبر الحدود في عامي 1949 و1950 نفذها الجانبان، وبعدها شنَّ الجيش الكوري الشمالي هجومًا واسع النطاق في 25 حزيران/يونيو 1950، وأوشك على طرد جيش كوريا الجنوبية من شبه الجزيرة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن تعتبر كوريا في ما مضى حيوية في الدفاع عن الكتلة الغربية، فإنها في ظل

السياسة المعتمدة في العام نفسه والمتمثلة في اعتراض الشيوعيين في جميع نقاط التهديد، أرسلت جيشًا إلى منطقة الصراع بحجة تفويضها من الأمم المتحدة. وعندما رُدَّ الكوريون الشماليون على أعقابهم إلى نهر يالو، الذي يمثل الخط الحدودي بين الصين وكوريا، اعترضت القوات الصينية تقدمَ الاجتياح الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأميركية، وأجبرت قوات الأمم المتحدة على العودة إلى خط عرض 38، وهو الخط الحدودي الذي يقسم حاليًا كوريا الشمالية عن كوريا الجنوبية. وفي خضم هذا الصراع، هددت السلطاتُ الأميركية مرات عدة باستخدام الأسلحة الذرية ضد الخصوم الشيوعيين [(1301)]، بيد أن الذي ردعها في نهاية المطاف كان خشيتها من وقوع محرقة نووية في حال اشتركت روسيا في المواجهة. وبعد فترة طويلة من الجمود، جرى توقيع هدنة في عام 1953. وتمركز الجيش الأميركي حينها بشكل دائم في كوريا، ولا يزال جانبا المنطقة المجردة من السلاح بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية يشهدان وجودًا عسكريًا كثيفًا. ووفقًا لكومينغز [(1302)]، بلغ مجموع عدد القتلى في الحرب الكورية مليوني شخص، وكان من شأن تلك الحرب أن توطد نمط «الحرب الباردة» التي لم تكن باردة بذلك القدر.

أتاحت حدة الصراع الآخذة في التصاعد بين الكتلة السوفياتية والقوى الرأسمالية المتقدمة حيزًا أوسع للمناضلين من أجل الحرية في هذه البلدان. بيد أن هذا كان يعني أيضًا أن دول شرق وجنوب شرق آسيا ومعها، لاحقًا، معظم الأراضي الأفريقية المحررة حديثًا، أصبحت متورطة في شراك الحرب الباردة؛ إذ اضطهد نظام الحكم السوفياتي كثيرًا من المثقفين المشتبه في اشتراكهم في نشاط تخريبي، وعمد إلى إخماد انتفاضتي المجر (عام 1956) وتشيكوسلوفاكيا (عام 1968) من خلال تدخّله المسلح. ومن جانبها، دعمت الولايات المتحدة أحيانًا حركات الاستقلال، بيد أنها عمدت، في الحالات التي ظهرت فيها القوى الشيوعية في المركز، إلى قمع حركات التحرير أو تنصيب الدكتاتوريات القمعية الموالية للغرب ودعمها في دول من قبيل فيتنام وكوريا وإيران وسورية وإندونيسيا وغواتيمالا وتشيلي والكونغو، وفي العشرات من البلدان الأخرى في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا. وفي حين أن نظام الحكم السوفياتي انهار في نهاية المطاف، فإن محاولة قمع جميع الحركات التي تتحدى رأس المال الأميركي والقوة العسكرية الأميركية لا تزال مستمرة.

(1261) D. Raff, A History of Germany from the Medieval Empire to the Present, Trans. from the German by B. Little (Oxford: Berg, 1988), and R. Stackelberg, Hitler's Germany: Origins, Interpretations, Legacies (London: Routledge, 1999).

(1262) السبارتاكوسيون (Spartacists): يُقصد بهم أعضاء رابطة سبارتاكوس، وهي حركة ثورية ماركسية نُظمت في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى. سُميت الرابطة على اسم سبارتاكوس، زعيم أكبر تمرد للعبيد في الجمهورية الرومانية، وأسسها كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ وكلارا زيتكين، وغيرهم. وبعد ذلك، أعادت الرابطة تسمية نفسها لتصبح «حزب ألمانيا الشيوعي»، وانضمت إلى الكومنتيرن في عام 1919. وكانت فترة نشاطها الأكبر خلال الثورة الألمانية لعام 1918، عندما سعت إلى إثارة ثورة من خلال صحيفة سُميت رسائل سبارتاكوس. (المترجم)

(1263) Stackelberg, Hitler’s Germany.

(1264) G. A. Craig, Germany 1866-1945 (London: Oxford University Press, 1981), p. 437.

(1265) V. R. Berghahn, Modern Germany: Society, Economy and Politics in the Twentieth Century (London: Cambridge University Press, 1987), p. 84.

(1266) Craig, Germany 1866-1945, chap. 15, and Raff, pp. 255-261.

(1267) ذُكر في:

Raff, p. 263.

(1268) كتيبة العاصفة (بالألمانية Sturmabteilung): الجناح شبه العسكري للحزب النازي، وتُختصر عادة بـ SA. أدت الكتيبة دورًا رئيسًا في صعود أدولف هتلر إلى السلطة في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته. وكانت تكنّ العداء الشرس لليهود والشيوعيين والرأسماليين، وتقوم بأعمال عنف تجاههم بوضح النهار. وكانت أيضًا أول مجموعة نازية شبه عسكرية تغدق الرتب العسكرية الزائفة على أعضائها، وهي الرتب التي اعتمدها الحزب النازي في ما بعد. (المترجم)

(1269) Craig, Germany 1866-1945, chap. 16, and Berghahn, chap. 4.

(1270) «الأدلة التي جمعتها لجنة دولية برئاسة فالتر هوفر من بيرن تؤيد بقوةٍ الاستنتاج بأن الجهة التي أشعلت الحريق هي إحدى المجموعات الخاصة في منظمة «شوتزشتافل» [SS = سرب الحماية] التابعة لكتيبة

العاصفة النازية (an SA/SS Sondergruppe) تحت إشراف زميل هيملر المدعو راينهارد هيدريش ومدير شعبة الشرطة في وزارة داخلية الرايخ». يُنظر:
Craig, Germany 1866-1945, p. 573.
كان هاينريش هيملر زعيم الـ SS، وهو تشكيل آخر من التشكيلات شبه العسكرية النازية [...]. التي أدت دورًا رئيسًا في إبادة اليهود وشعوب الأراضي التي غزتها ألمانيا النازية.

(1271) A. J. Mayer, Politics and Diplomacy of Peace-Making: Containment and Counterrevolution at Versailles, 1918-1919 (New York: Knopf, 1967).

(1272) A. J. Mayer, Why Did the Heavens Not Darken? The «Final Solution» in History (New York: Pantheon, 1988), pp. 26-27.

(1273) R. Breitman, «A Nazi Crusade?,» Simon Wiesanthal Centre Annual, vol. 7 (1997), at: https://bit.ly/2SxTobT

(1274) Raff, pp. 308-309.

(1275) Ibid., pp. 228-241.

(1276) N. Elias, The Germans: Power Struggles and the Development of Habitus in the Nineteenth and Twentieth Centuries, Trans. from the German by E. Dunning and S. Mennell (Cambridge: Polity, 1989-1996), pp. 309-310.

(1277) يُنظر:
Z. Bauman, Modernity and the Holocaust (Cambridge: Polity, 1989).

(1278) العقل الأداتي (instrumental reason): يُقصد به في الفلسفة الاجتماعية ذلك النمط من التفكير الذي يُعرّف مشكلة ما ويسعى إلى حلها مباشرة، من دون تساؤل عن مضمون هذه الحلول والغايات، وما إذا كانت إنسانية أو معادية للإنسان. (المترجم)

(1279) R. Rhodes, The Making of the Atomic Bomb (London: Simon and Schuster, 1986), pp. 92-93.

(1280) T. Adorno and M. Horkheimer, Dialectic of Enlightenment, Trans. from the German by J. Cumming (London: Verso, 1979; [1944]).

(1281) Meirion Harries and Susie Harries, Soldiers of the Sun: The Rise and Fall of the Imperial Japanese Army (New York: Random House, 1991), chap. 11.

(1282) الكومينتانغ (Guomindang): الحزب القومي الصيني، وهو الحزب الحاكم في تايوان. تأسس في 15 آب/أغسطس 1912، ويدعو إلى الوحدة الصينية، وهو مناهض للشيوعية، ومحافظ. (المترجم)

(1283) B. H. Liddell Hart, History of the Second World War (London: Pan Books, 1973), chap. 16.

(1284) Ibid., chap. 17.

(1285) Harries and Harries, chap. 40.

(1286) Hart, chap. 16.

(1287) P. Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (New York: Vintage Books, 1989), p. 201.

(1288) E. J. Hobsbawm, Age of Extremes: The Short Twentieth Century 1914-1991 (New Delhi: Viking, 1995), p. 12.

(1289) W. C. McWilliams and H. Piotrowski, The World Since 1945: A History of International Relations (London: Lynne Riener Publishers, 1997), p. 12.

(1290) Stackelberg, p. 213.

(1291) McWilliams and Piotrowski, p. 12.

(1292) Mark Selden, «The United States and Japan in Twentieth-Century Wars,» in: Mark Selden and Alvin So (eds.), War and State Terrorism: The United States, Japan and the Asia-Pacific in the Long Twentieth Century (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003).

(1293) المستنكف الضميري أو المعترض الضميري (conscientious objector) هو الشخص الذي يطلب حقه في رفض أداء الخدمة العسكرية على أساس حرية الفكر أو الضمير أو الإعاقة أو الدِّين. والاعتراض الضميري حق من حقوق الإنسان استمدته التشريعات الدولية من الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، حيث ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حرية الإنسان في اعتناق أي مُعتقد يختاره، وأنه لا يجوز تعريض أي إنسان لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في اعتناق هذا المُعتقد وممارسته. (المترجم)

(1294) McWilliams and Piotrowski, p. 12.

(1295) P. Calvocoressi and G. Wint, Total War: Causes and Courses of the Second World War (Harmondsworth: Penguin, 1974), p. 233.

(1296) Gao Xinzu [et al.], Japanese Imperialism and the Massacre in Nanjing, Trans. from the Chinese by Robert Gray, Vancouver, Canada (1996); [1962], accessed on 12/10/2004, at: https://bit.ly/2CnfTuX, and Selden, «The United States and Japan».

(1297) التقديرات العلمية اليابانية؛

G. McCormack, «Reflections on Modern Japanese History in the Context of the Concept of Genocide,» in: R. Gellately and B. Kiernan (eds.), The Spectre of Genocide: Mass Murder in Historical Perspective (London: Cambridge University Press, 2003), and Askew, at: http://japanfocus.org/article.asp?id=I09

(1298) Matthew White, «Statistics of Deaths in War,» 2004, accessed on 12/10/2004, at: https://bit.ly/2Cp20MV

وهذا يشمل الضحايا في بورما وإندونيسيا، وغيرهما من بلدان جنوب شرق آسيا.

(1299) أونترمينش (untermensch): كلمة ألمانية تعني الإنسان الأدنى أو الأجناس الدنيا وجمعها (أونترمينشن)، وهو مصطلح شهير في الأيديولوجيا النازية العنصرية استُخدم لوصف الشعوب الدنيا، ولا سيما الجموع في الشرق (ويُقصد بها الشعوب الواقعة في الشرق الجغرافي لألمانيا النازية)، خصوصًا اليهود والغجر والشعوب السلافية، كالبولنديين والروس والبيلاروس والأوكرانيين. (المترجم)

(1300) B. Cumings, The Origins of the Korean War: II, The Roaring of the Cataract, 1947-1950 (London: Princeton University Press, 1990), and McWilliams and Piotrowski, The World Since 1945.

(1301) بحسب ما أشار كومينغز في الجدل الحالي الدائر حول حيازة كوريا الشمالية للأسلحة النووية، نُسي أن الولايات المتحدة استخدمت السلاح النووي ضد اليابان، وأنها هددت مرارًا باستخدام الأسلحة الكيماوية والنووية ضد شمال شرق آسيا خلال الحرب الكورية. يُنظر:

B. Cumings, «Consequences of the 'Forgotten War', Korea: Forgotten Nuclear Threats,» Le Monde Diplomatique (December 2004)).

(1302) Cumings, The Origins.

الفصل الحادي والعشرون: الإمبريالية والحروب في أواخر القرن العشرين

الحروب والوفيات

انتهت الحرب العالمية الثانية بإلقاء الولايات المتحدة قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي في يومي 6 و9 آب/أغسطس، على التوالي، من عام 1945. وكانت الولايات المتحدة قد سبق أن دمرت معظم المدن الكبرى في اليابان عن طريق إلقاء القنابل الحارقة، وقتلت مئات الآلاف من المدنيين [(1303)]. وما إن عُرف أن في الإمكان تطوير قنبلة ذرية، حتى التزم كبارُ مُقرِّري السياسات في الولايات المتحدة، بقيادة الرئيس ترومان ووزير خارجيته هنري ستيمسون، والجنرالاتُ الأميركيون المطّلعون، وكبارُ السياسيين البريطانيين، مثل رئيس الوزراء ونستون تشرشل، باستخدام تلك القنبلة لإجبار اليابان على الاستسلام [(1304)]. ولم تعارض إسقاط القنبلة التي من شأنها أن تقتل كثيرًا من المدنيين الأبرياء سوى مجموعة واحدة من العلماء بقيادة جيمس فرانك. وعجّل في الاستسلام الياباني دخول الاتحاد السوفياتي الحرب في 8 آب/أغسطس، وتأكيد الولايات المتحدة أن شروط الاستسلام لن تشكك في موقف الإمبراطور. أمّا قرار استخدام القنبلة، فاتُّخذ لفرض الاستسلام من أجل إنقاذ أرواح الأميركيين من خلال تجنّب الاجتياح، ومن أجل إحباط إمكانية نزول الروس على الشواطئ اليابانية [(1305)]. وقد حُسبت الخسائر في أرواح المدنيين حتى عام 1950 في هيروشيما وناغازاكي فبلغت 340 ألف قتيل [(1306)]. وعاش كثيرون حياة محبطة بوصفهم مشلولين، أو يعانون أمراضًا ناجمة عن الحرارة أو الانفجار أو التعرض للإشعاع أو ولادة أطفال مشوَّهين. وأدى عدم ثقة الحكومة الأميركية بحليفتها السوفياتية، كما ظهر في نشر القنبلة ورفض تقاسم التكنولوجيا مع حلفائها، إلى وضع الأساس للتنافس الأميركي - الروسي منذ عام 1945. وكانت مجزرة الحرب الكورية وحرب فيتنام، وغيرهما من الحروب، بعض تداعيات تلك الحرب غير الباردة جدًا بين القوتين العظميين. ولم تأت نهاية الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفياتي على إنهاء تلك المجزرة، بل تلت تلك الحروبَ الأهلية في الدول المكونة لجمهورية يوغسلافيا السابقة وشتى الصراعات الأفريقية حروبٌ انفرادية ضد العراق وأفغانستان شُنَّت بقيادة الولايات المتحدة.

الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وتوطيد الإمبراطورية الأميركية

استنزفت الحرب العالمية الثانية قوى الإمبرياليين القدامى - بريطانيا وفرنسا وهولندا وإسبانيا والبرتغال - واستأصلت إمبراطوريتي اليابان وألمانيا. وأدت اليابان دورًا مهمًا جدًا في ضعضعة الاستعمار على نحو قاتل في كل مكان، ولا سيما الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية، والاستعمار البريطاني في بورما وماليزيا وسنغافورة، والاستعمار الهولندي في إندونيسيا، والاستعمار الأميركي في الفليبين، سواء من خلال هزيمة الأسياد الاستعماريين السابقين أو من خلال إثارة النزعة القومية. أدرك البريطانيون نذر الشؤم الواضحة، واتخذوا خطوات حاسمة لتحويل المخططات الإمبريالية القديمة، ولتسليم السلطة إلى أنظمة الحكم التي اعتُبرت وديّة (وكان الاستثناءان ماليزيا وكينيا، حيث بدأ البريطانيون في وقت لاحق عمليات فتاكة لمكافحة التمرد). لكن الحكام الفرنسيين والهولنديين والبرتغاليين والإسبان لم يتخلوا عن إمبراطورياتهم بتلك السهولة. وكلما اندرج في قوى التحرير أي قسم رئيس يعتنق الأيديولوجيا الشيوعية، كانت الولايات المتحدة تتدخل نيابة عن السلطة الإمبريالية أو الحكام المحليين. وكانت المساعدات الأميركية الضخمة إلى الكومينتانغ بعد بدء الحرب الأهلية في الصين في عام 1946 أنموذجًا لعزم الولايات المتحدة على وقف الشيوعيين في جميع مسارح الصراع.

كانت الحرب الأميركية - الفيتنامية رمزًا للتدخلات المناهضة للثورة التي قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها في العالم الثالث؛ ففي عام 1940، غزت اليابان الهند الصينية وطردت منها الفرنسيين الذين سبق أن غزوا البلاد في القرن التاسع عشر. وخاض الفيتناميون، بقيادة الحزب الشيوعي برئاسة هو شي منه، معركة حرب العصابات، وحرروا معظم البلاد قبل أن تقع باليابانيين الهزيمة النهائية، وأسسوا بعد انتصار القوى المتحالفة جمهورية. وعندما رفض الفرنسيون الاعتراف باستقلال فيتنام، بدأت الحرب. ومنذ عام 1950، عندما بدأت الحرب الأميركية - الكورية (وكانت حربًا غير معلنة على شاكلة جميع الحروب الأميركية التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية)، بدأت الولايات المتحدة تقدم المساعدات العسكرية والمالية للقوات الفرنسية والقوات المناهضة للفتنمة. وبعد معركة ديان بيان فو الحاسمة في عام 1954، انسحب الفرنسيون، وتركوا الولايات المتحدة تشن الحرب ضد الشعب الفيتنامي.

إدراكًا بأن الشيوعيين سيفوزون في أي انتخابات حرة، استهانت الولايات المتحدة باتفاق جرى التوصل إليه في جنيف في عام 1954 لإجراء انتخابات حرة. وباستخدام ذريعة الهجوم المزعوم على المدمرة الأميركية

«مادوكس»، التي كانت راسية ضمن حدود الأميال الـ 12 من المياه الإقليمية لجمهورية فيتنام الديمقراطية (فيتنام الشمالية)، لجمع المعلومات الاستخبارية العسكرية، أقنع الرئيس الأميركي ليندون جونسون الكونغرس بدعم حرب غير معلنة ضد فيتنام الشمالية. وهكذا حوّل القصف الأميركي معظم مدن شمال فيتنام وجنوبها إلى أنقاض، واضطر الملايين من الفيتناميين إلى الخروج من أراضيهم واللجوء إلى القرى الاستراتيجية أو إلى المدن. ورشّ الأميركيون مواد كيماوية سامّة، تمثلت في العامل الكيماوي أورانج [(1307)]، بُغية إسقاط أوراق الأشجار في مئات الكيلومترات المربعة من الغابات والأراضي المزروعة. ونُفذت عمليات قتل جماعي ضد المتمردين وغير المقاتلين على حد سواء.

يتجلى موقف الجيش الأميركي في فيتنام، وبعد ذلك في حربه ضد العراق وكوسوفو وأفغانستان، في بيان لرائد في الجيش الأميركي شارك في قصف مدينة هوئه، المدينة الإمبراطورية القديمة في فيتنام. إذ عندما سُئل عن سبب قيامهم بذلك، كان رده «كان علينا تدميرها من أجل إنقاذها» [(1308)]. وكان للاحتجاجات الضخمة التي قام بها الطلاب وقطاعات المجتمع المدني الأخرى ضد ذبح الفيتناميين بلا مبرر تأثيرها في إجبار الحكومة الأميركية على سحب قواتها في عام 1973. وفي نيسان/أبريل 1975، دخلت قوات التحرير التابعة لجمهورية فيتنام الديمقراطية [الشمالية] مدينة سايغون، عاصمة فيتنام الجنوبية، من دون أن تواجه أي مقاومة.

دمَّرت الحكومة الأميركية بشكل منهجي بيئة فيتنام ولاوس وكمبوديا بالمواد الكيماوية والقنابل والألغام الأرضية. وأصبحت استراتيجية تدمير الحياة ومرافق بقاء المدنيين الأولية التي انتهجتها الولايات المتحدة في اليابان وكوريا محور الحروب الأميركية اللاحقة، وذلك في انتهاك مباشر لقوانين الحرب ذاتها التي وضعتها الولايات المتحدة. توسعت تلك الاستراتيجيا في فيتنام عن طريق تحويل تركيز هجوم كهذا من المدينة إلى الريف، مع استخدام العامل الكيماوي أورانج. وقُدّر عدد الذين قُتلوا جراء الحرب الأميركية في فيتنام بين مليون شخص (زائدًا أو ناقصًا مئة ألف) [(1309)] ومليونين [(1310)]، إضافة إلى 600 ألف قتيل آخر في كمبوديا [(1311)]، ولكن حتى في عام 1997، ولد نصف مليون طفل في فيتنام بتشوهات سبّبتها المواد الكيماوية التي رشتها طائرات الولايات المتحدة [(1312)].

في تصميم على هزيمة ما اعتُبر مؤامرة شيوعية عالمية، استخدمت الحكومات الأميركية المتعاقبة جميع أدوات التخريب والعدوان المسلح ضد أي بلد استشعرت فيه إمكانية نشوء نظام حكم لن يكون خاضعًا لإملاءات القوة الأميركية، العسكرية منها والاقتصادية على السواء. وتحقيقًا لذاك الهدف، حافظت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية باعتبارها منبع الأصولية الإسلامية وحصن القوة الأميركية في جميع أنحاء الشرق

الأوسط، بدءًا من الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر، في حين أنها تناور لطمأنة أنظمة الحكم الموالية للولايات المتحدة في جميع أنحاء المنطقة [(1313)]. إن امتلاك المملكة العربية السعودية أكبر احتياطي من النفط القابل للاستغلال بسهولة في العالم يمهر بطابعه هذا الدعم الأميركي. ومع ذلك، فإن حقيقة أن المملكة العربية السعودية تسيطر على أقدس الأماكن المقدسة في الإسلام، وهو الكعبة في مكة المكرمة، من شأنها أن تجعل المملكة ذات موقفين: دولة مواجَهة في محاربة القومية العربية العلمانية مجسَّدة في جمال عبد الناصر في مصر، ومصدر خلاف في جميع أنحاء الوطن العربي. وسوف تتحطم النزعة القومية المؤكدة لذاتها التي تتسم بها الناصرية، في نهاية المطاف، بفعل انتصارات إسرائيل المتعاقبة على مصر، وبلدان عربية أخرى، كالأردن وسورية.

أكد حادثان من حوادث السبعينيات في القرن العشرين أهمية السعودية باعتبارها حليفة وفيّة للولايات المتحدة، كان أحدهما الثورة الإيرانية في عام 1979، التي أطيح فيها شاه إيران، وتولى السلطة الخميني، رجل الدين الأصولي المناهض للغرب وللسوفيات. وتمثّل الحادث الثاني في ثورة في أفغانستان في العام نفسه، حيث تولى الشيوعيون المدعومون من السوفيات قيادة ذلك البلد [(1314)]. وبدأت الحكومة الأميركية من فورها استخدام الدكتاتورية العسكرية الباكستانية برئاسة ضياء الحق، في إرسال الأموال والأسلحة إلى رجال القبائل في القرى الأفغانية لإثارة الحرب الأهلية. ونظرًا إلى وقوع الروس في الفخ الذي أعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، أرسل الزعيم السوفياتي بريجنيف وحدة من الجيش الروسي إلى أفغانستان. ولما أثارت الحربُ الحمية في المجاهدين، عمدت وكالة الاستخبارات المركزية وحلفاؤها إلى تجنيد المحاربين من جميع أنحاء الشرق الأوسط وتمويلهم وتسليحهم في حرب جهادية ضد الشيوعيين الكفار.

كان أحدَ القادة الرئيسين لأولئك المجندين شخص اسمه أسامة بن لادن، سليل عائلة أعمال تجارية سعودية مقرَّبة من الملوك السعوديين ومن أسرة جورج دبليو بوش، الرئيس الأميركي المقبل. انسحب الجيش السوفياتي من أفغانستان مهزومًا في عام 1989، بيد أن الحرب الأهلية في أفغانستان استمرت. وبحلول منتصف التسعينيات، سيطر على أفغانستان، باستثناء بعض جيوب المقاومة في الشمال، جيش ما يُسمى طالبان، وهُم أيتام الحرب الأهلية الذين جرى تدريبهم في مدارس باكستان على نسخة محاربة من الإسلام. وفي 11 أيلول/سبتمبر 2001، اصطدمت طائرتان مدنيتان بـ «مركز التجارة العالمي» في نيويورك، ودمرت برجيه التوأمين، كما اصطدمت طائرة مدنية ثالثة بمبنى البنتاغون في واشنطن، مقر وزارة الدفاع الأميركية. وقُتل في تلك الهجمات ما يقدَّر بـ 2800 شخص. وحمّلت

الولايات المتحدة أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة، المسؤولية (كان 15 شخصًا من مجموع الخاطفين الـ 19 سعوديين). وطالبت الولايات المتحدة أفغانستان بأن تسلمّها بن لادن ورفاقه. وعندما طلبت حكومة طالبان، بناء على القانون الدولي، أدلة على تورُّط بن لادن قبل القبض عليه وتسليمه للمحاكمة، عمدت الحكومة الأميركية، بدعم من حلفائها الأطلسيين، إلى غزو أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر 2001.

كان زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي جيمي كارتر [1977-1981] في الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة تسليح المجاهدين وتمويلهم. وفي عام 1998، سُئل بريجنسكي عمّا إذا كان قد شعر بالأسف لأنه ساعد في تشكيل نظام طالبان، فقال إنه غير آسف: «أيهما أهم بالنسبة إلى تاريخ العالم؟ طالبان أم انهيار الإمبراطورية السوفياتية؟ عدد قليل من المسلمين المخبولين أم تحرير أوروبا الوسطى أم نهاية الحرب الباردة؟» [(1315)]. وقوّض الهجوم الأميركي ضد أفغانستان في الفترة 2001-2002 بلدًا سبق أن دمَّرته حرب دامت أكثر من عشرين عامًا. وانضم مئات الآلاف إلى الـ 4.6 ملايين لاجئ الموجودين أصلًا في باكستان وإيران وغيرهما من البلدان المجاورة. ولم تتحقق معظم المساعدات الأميركية الموعودة لإعادة إعمار البلاد على الإطلاق بسبب تحوّل عناية المانحين الأميركيين والدوليين بسرعة إلى مكان آخر. وظل بن لادن طليقًا، وواصل أمراء الحرب حكم مناطق كثيرة في حين أقامت الولايات المتحدة نظام حكم صوريّ في كابول وقواعد عسكرية أميركية جديدة في البلاد.

استخدمت الحكومة الأميركية وحلفاؤها، كما أشرت، جميع الوسائل للتخلص من كل تحدٍّ لهيمنتهم على الاقتصاد العالمي وسيطرتهم على الموارد الحيوية، بما فيها تلك السلعة الحيوية، النفط، وذلك قبل وقت طويل من إعلان الجهاد على الإرهاب. يدلّ على ذلك قيام الولايات المتحدة في عام 1953 بإطاحة محمد مصدق، رئيس وزراء إيران المنتخب ديمقراطيًا والذي قام بتأميم شركة النفط الأنكلو - أميركية التي تسيطر عليها بريطانيا؛ إذ أحلت الولايات المتحدة الشاه محله عميلًا لها. وفي العراق المجاور، شجعت الولايات المتحدة نشاط الإخوان المسلمين الأصوليين، واستخدمت حزب البعث لتدمير أكثر الأحزاب الشيوعية شعبية في الشرق الأوسط [(1316)].

وأصبح صدام حسين في نهاية المطاف حاكم العراق الدكتاتوري بوصفه زعيمًا للبعثيين، حيث بنى بالموارد النفطية للبلاد جيشًا هائلًا. وبعد خلع الشاه في الثورة الإيرانية، دعمت الولايات المتحدة غزو صدام حسين لإيران في عام 1980، ومن ذلك، مثلًا، تقديمها الدراية الفنية في مجال الغاز السام الذي استخدمه الجيش العراقي ضد الإيرانيين. وباعت شركات صناعة

الأسلحة الأميركية كثيرًا من الأسلحة والذخائر لكلا الجانبين. هذا، وخلّفت الحرب، التي دامت 8 أعوام، كلا الجانبين مثخنين.
لكن غزو صدام حسين للكويت في آب/أغسطس 1990 كان قصة مختلفة؛ إذ لم تكن الكويت مجرد حليف مخلص، بل كان أمراؤها مفيدين في مراقبة العراق وإيران أيضًا. وسيتعرض أمن المملكة العربية السعودية والمصالح النفطية الأميركية للخطر إذا ما سار صدام حسين في طريقه. علاوة على ذلك، فإن الكتلة السوفياتية، بحلول ذلك الوقت، تفككت. وفي حين أدت الولايات المتحدة دورًا نشطًا وراء الكواليس، فإنها كانت حتى ذلك الحين قد تجنبت القيام بدور عسكري مباشر في المنطقة. وأقنع الرئيس جورج دبليو بوش الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، ثم شرع في بناء قوة تضم أكثر من نصف مليون جندي أميركي مع مئة ألف جندي آخر من الحلفاء لغزو العراق [(1317)]. غزت القوات المتحالفة مع الولايات المتحدة العراق في كانون الثاني/يناير 1991. وفي هذه الحرب بين قوتين غير متكافئتين إلى حد كبير، أسقطت القوات الغازية متوسط حمولة يومية من القنابل تساوي تقريبًا تلك التي استُخدمت خلال الحرب العالمية الثانية في قارتين. ولقي آلاف من المدنيين مصرعهم في الغارات الجوية التي بثتها شبكة «سي إن إن» للمشاهدين المعجبين في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما في جميع أنحاء العالم. وانتهت الحرب في 26 شباط/فبراير، بقبول الدكتاتور العراقي شروط القوات الغازية، بعد أن قُتل ما بين 100 ألف و200 ألف جندي عراقي، معظمهم في أثناء فرارهم نحو الحدود الكويتية - العراقية [(1318)].
ظل العراق تحت نظام العقوبات الدولية التي لم تكن لتُرفع إلّا بعد أن يدمر العراق ما لديه من «أسلحة دمار شامل»، ويدفع للكويت تعويضات كبيرة. ولأن التحقق من جميع الشروط سيستغرق أعوامًا عدة، ولأن الحصار المفروض على بيع النفط، وهو المورد الرئيس للعراق، جعل من المستحيل عمليًا على العراق دفع التعويضات المطلوبة، دخل البلد نفقًا من التدهور الاقتصادي الحادّ، مصحوبًا بمواكب طويلة من وفيات الأبرياء سببها شح الغذاء والدواء والمياه النظيفة ومرافق المستشفيات التي دمرها القصف الأميركي والبريطاني خلال حرب الخليج، وفي الغارات المتكررة بين حرب الخليج الأولى في عام 1991 وحرب الخليج الثانية في عام 2003. وتصل تقديرات الوفيات الزائدة بين الأطفال العراقيين الناجمة عن العقوبات إلى مليون طفل. وفي تقرير سري قُبيل إطلاق الولايات المتحدة حرب الخليج الثانية [2003]، قدَّر «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» أن معدل وفيات الرُّضَّع في العراق كان أعلى مرَّتين ونصف مرَّة ممّا كان عليه في عام 1990، وأن نصف النساء الحوامل مصابات بفقر الدم، وأن ثلاثة ملايين شخص كانوا يعتمدون على المساعدات الحكومية لتجنب المجاعة

. كما أن كثيرًا من الجنود الأميركيين عانوا تبعات صحية طويلة الأمد [1319] بسبب تعرضهم لأسلحة اليورانيوم المُنَضَّب خلال الحرب.

أرست حرب الخليج نمط الحروب اللاحقة التي أدارتها الولايات المتحدة وحلفاؤها؛ ففي كوسوفو، تدخلت القوى الغربية لكبح الفظائع التي ارتكبها الجيش الصربي وجعلت البلادَ في حالة خراب، وبأيدي المنتصرين الكوسوفيين الذين كانت فظائعهم مماثلة لتلك التي ارتكبها الجيش الصربي. وفي الصومال، غادر الجيش الأميركي البلاد في إثر تكبده خسائر من دون أن يخلف وراءه دولة واضحة. وفي أفغانستان، واصلت القوات الغازية بقيادة الولايات المتحدة احتلالها هذا البلد، في ظل قليل من بوادر إعادة إعمار الاقتصاد، ومع بقاء معظم البلاد الباقية في قبضة جيوش أمراء الحرب خارج سيطرة نظام حكم حامد قرضاي، الذي فرضته الولايات المتحدة، والذي كانت سلطته مقتصرة إلى حد كبير على العاصمة كابول.

إن لنمط الإصابات غير المتناسبة من جانب القوات المحلية المقاومة، بطبيعة الحال، سوابق عديدة في تاريخ الحروب الاستعمارية. ومن ذلك، على سبيل المثال، معركة أم درمان (1898) التي دمر فيها الجيشُ البريطاني جيش مهدي السودان، أو حرب اليابان ضد الصين في الفترة بين عامي 1931 و1945، أو حرب فيتنام. وقد شُهد انتفاء التناسب هذا مرة أخرى في حرب الخليج الثانية، في غزو القوات الأميركية والبريطانية العراق واحتلالها في نيسان/أبريل - أيار/مايو 2003، وهو غزوٌ تجاهل القانون الدولي تجاهلًا تامًا، وذلك على الرغم من معارضة الناس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كثير من الأميركيين والبريطانيين. وكان الجيش العراقي، في ظل العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، وفي ظل امتثاله لمطالب مفتشي الأسلحة الدوليين، وتلقّيه الهجمات الأميركية والبريطانية على أهداف مدنية وعسكرية من دون مراعاة قيدٍ أو شفقة، أقل قدرة إلى حد بعيد ممّا كان عليه عندما هزمته القوة التي قادتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الأولى. وبدأ الهجوم الأميركي - البريطاني بهدف ظاهريّ هو العثور على أسلحة دمار شامل على الرغم من شهادة مفتشي الأمم المتحدة المتعاقبين بأن العراق كان بحلول عام 2001 خاليًا من تلك الأسلحة. وفي حين قتلت القوات الغازية آلاف الجنود العراقيين وأكثر منهم من المدنيين في غارات قصف جوي وحشية في حرب استمرت ثلاثة أسابيع تقريبًا، خسرت القوات الغازية أقل من 150 جنديًا. بيد أن الأميركيين قللوا من شأن سعة حيلة العراقيين ومقاومتهم. وبحلول نهاية عام 2004، كان العراق لا يزال بعيدًا عن حلول الهدوء فيه، بينما قُتل أكثر من ألف جندي أميركي في هجمات شنها المتمردون العراقيون، وتوفي عشرات الآلاف من العراقيين في هجمات شنتها القوات التي تقودها الولايات المتحدة

والمتمردون على حد سواء: إن الاسم الذي يطلقه الأميركيون على قوات المقاومة هو الإرهابيون، وهي حقيقة تخفي إرهاب الدولة الأميركية.
بعد انتهاء الحرب الباردة، اخترعت الولايات المتحدة وحلفاؤها فزاعة جديدة هي الإرهاب، وبشكل أكثر تحديدًا هي، في معظم الحالات، الإرهاب الإسلامي. إن هذه الحملة لمطاردة ذوي الموقف المختلف تلائم أغراض الولايات المتحدة المتمثلة في حشد وتعبئة الموارد والقوات للقتال من أجل الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة على موارد النفط في الشرق الأوسط بوصفها رافعة رئيسة للسيطرة على الاقتصاد العالمي، ولكي تضمن في الوقت نفسه استمرار قوة نظام الحكم الإسرائيلي الذي كان المستفيد الرئيس من الحروب الأميركية في الشرق الأوسط،حتى مع حرمانه الشعب الفلسطيني من أبسط حقوق الإنسان [(1320)]. الإسلام عدو يضفي الشرعية على موجة القواعد العسكرية الأميركية الجديدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وعلى آفاق مستقبل الوجود العسكري الأميركي الدائم في منطقة غنية بالنفط على الحدود السوفياتية. بيد أن أعمال النهّابين العالميين ذاتها تولّد إرهابيين، بحسب ما لاحظ كارل ماركس منذ فترة طويلة في مناقشة منشأ ثورة الجنود الهنود وأنصارهم من الفلاحين في عام [(1321)]1857.
كان عدوان الولايات المتحدة الجامح، منذ عام 1990 ضد كل من اعتبرته الإدارة الحالية عدوًا لها، ناجمًا عن القضاء على الاتحاد السوفياتي بوصفه قوة قادرة على تحدي الولايات المتحدة عسكريًا. هل يعني هذا أنه لا يمكن كبح جماح أقوى قوة عسكرية إلّا بمجيء «بلطجي» كبير آخر، حتى وإن بدأ الأخير بأيديولوجيا غير أيديولوجية المنافسة المسلحة على الموارد المحدودة في العالم؟ تشير وجهة نظري إلى أن ثمة احتمالات أكثر إنسانية، وأنه يجب أن يكافَح من أجل تلك الاحتمالات إن أردنا بقاء البشرية، وبالأحرى إن كنا نثمّن تحقيق الذات الإنسانية للجميع.

بناء الإمبراطورية الأميركية

لكي نفهم كيف صارت الولايات المتحدة تحتل موقع القوة العظمى الوحيدة في العالم، علينا أن نشير إلى تدفّق الاستثمار الأجنبي والمهاجرين من أوروبا الذين بنوا قوّتها في القرن التاسع عشر؛ إذ بنمو قوّتها الاقتصادية، أعلن رجال الدولة البارزون فيها طموحاتها الإمبراطورية جهارًا، ووجدت [تلك الطموحات] تحققها الجزئي في ضم بورتوريكو والفليبين وهاواي في عام 1898. وكانت الشركات الأميركية تنتشر فعلًا في بلدان وقارات أخرى، بمكاتبها ومعاملها الفرعية، قبل الحرب العالمية الأولى [(1322)]. وكانت الولايات المتحدة مدينة [ليس لها ديون على أحد] حتى عام 1913، ولكنها بحلول عام 1938 ظهرت بوصفها ثانية أكبر دولة دائنة في العالم، بعد

المملكة المتحدة مباشرة [(1323)]. وبحلول ذلك الوقت، كان لدى الولايات المتحدة بالفعل أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم، سواء في مجالَي الصُّلب والبترول أو في مجال السيارات. وعلى الرغم من تأميم صناعة النفط المكسيكية في عام 1940، كان النفط في المرتبة التالية بعد التصنيع والخدمات في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة في الخارج [(1324)]. كما كان التفوق الأميركي المتزايد يستند إلى أساليب جديدة لتنظيم الإنتاج، مثل التايلورية [(1325)] والفوردية [(1326)]، وابتكار طرق جديدة لتنظيم المشروعات الكبيرة بشكل عام، مثل المؤسسة المتعددة الشُّعَب [(1327)].

انتشلت الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة من كساد اقتصادي امتد عشرة أعوام، بل قذفت بها أيضًا إلى مصافّ الدولة الدائنة الرائدة، والأهم من ذلك أنها جعلت منها مصدر التدفقات الهائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأوروبية التي دمرتها الحرب [(1328)]. وكان المشروع مارشال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل التي ساعدت على تضييق الفجوة التكنولوجية بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة. أمّا اليابان، فإنها اتبعت استراتيجيا لتأمين مزيد من التكنولوجيا المتقدمة من خلال عقد اتفاقات ترخيص مع الشركات الأجنبية، إلّا أنها منعت الشركات الأجنبية من السيطرة على أي قطاع صناعي أو مالي رئيس. وتبعت البلدانُ الصناعية الجديدة الناجحة في شرق آسيا اليابان في هذا الصدد حتى بداية تسعينيات القرن العشرين. وبطبيعة الحال، فإن تدفق التكنولوجيا والاستثمار بين أوروبا والولايات المتحدة لم يكن علاقة ذات اتجاه واحد، بل كانت الشركات الأميركية، حتى ستينيات القرن العشرين على الأقل، أكبر من نظيراتها الأجنبية في معظم الصناعات الرئيسية [(1329)]. وكان هذا صحيحًا بوجه خاص في حالة شركات النفط. تواصلت تلك الهيمنة، ولكن في شكل مخفف، إلى بداية القرن الحادي والعشرين. ومن بين أكبر 25 شركة عبر وطنية غير مالية في العالم في عام 2000، كانت مقار 6 شركات منها في الولايات المتحدة، بينما كانت مقار 18 شركة في أوروبا أو اليابان، مع اتخاذ شركة واحدة، وهي شركة هوتشيسون وامبوا، هونغ كونغ، الصين، مقرًا لها [(1330)]. وكانت مصالح الشركات الأميركية عبر الوطنية، خصوصًا مصالح شركات النفط، مترابطة ترابطًا وثيقًا مع مصالح الولايات المتحدة كدولة، وذلك منذ الحرب العالمية الأولى. ولكن خلال الحرب الباردة، أصبحت حكومات أوروبا الغربية واليابان والشركات عبر الوطنية التي تتخذ من تلك البلدان مقارًّا لها، معتمدة أيضًا على الولايات المتحدة في توفير الأمن العسكري والأسواق والتكنولوجيا. ومع استمرار خطر الشيوعية السوفياتية باعتبارها خصمًا أيديولوجيًا، لم تظهر التناقضات الحتمية التي تنطوي عليها المنافسة الرأسمالية إلّا في هبّات عرضية كتلك التي جاءت، على سبيل المثال، في

تصريحات الرئيس الفرنسي شارل ديغول. ومع ذلك، مضت دول أوروبا الغربية قُدمًا في خطتها الرامية إلى إنشاء اتحاد أوروبي، مع عملة مشتركة وترتيب سياسي مشترك، لعله بذلك يتحدى القدرة الاقتصادية والمالية الأميركية. وفي حين أدخلت البلدان الرئيسة في أوروبا القارية عملة مشتركة، اليورو، منذ عام 2000، بقي البريطانيون خارج منطقة اليورو. ومن الناحية السياسية، ظلت بريطانيا حليفًا أكثر ثباتًا للولايات المتحدة منها لفرنسا وألمانيا. وبصرف النظر عن صلة التقاليد الناطقة بالإنكليزية، كانت بريطانيا رائدة في التحرير المالي، وكانت تتمتع بحضورٍ قوي في صناعة النفط العالمية، مع تشابك مصالح طبقتها الحاكمة تشابكًا وثيقًا مع مصالح مدينة لندن، وزادت تلك المصلحة الاقتصادية المشتركة من تعزيز تحالفهم.

صاحب قيادةَ الولايات المتحدة للعالم الرأسمالي عزم على فرض مصالحها بقوة السلاح طوال القرن العشرين وما بعده. وأصبحت صناعة الأسلحة أحد مراكز القوة المستقلة في السياسة الأميركية [(1331)]؛ ففي عام 2002، بلغت النفقات العسكرية الأميركية 335.7 مليار دولار، في حين بلغت النفقات اليابانية 46.7 مليار دولار. وفي عام 2003، بلغت النفقات الأميركية 417.4 مليار دولار، والنفقات اليابانية 46.9 مليار دولار. وفي كلا العامين، أنفقت الولايات المتحدة أكثر ممّا أنفقته الدول الـ 14 التالية لها. أمّا الصين، التي اعتبرها صنّاع السياسة الأميركيون منافِسة استراتيجية، فبلغ إنفاقها العسكري 32.8 مليار دولار في عام 2003. في هذا السياق، شكّل الإنفاق العسكري الأميركي 43 في المئة و47 في المئة من الإنفاق العسكري العالمي في عامي 2002 و2003، على التوالي [(1332)]. كما أن الولايات المتحدة هي أكبر بائع للأسلحة في العالم، وتنفق مباشرة نحو 70 في المئة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير العسكري [(1333)]، وليس للولايات المتحدة منافس من حيث الإنفاق العسكري والمعدات.

إن القواعد العسكرية الأميركية تطوق العالم الآن، وتملأ بقعها الأرض والبحر في كل منطقة دون إقليمية في العالم. وفي أيلول/سبتمبر 2001، كان ثمة قواعد عسكرية أميركية في 59 بلدًا وإقليمًا، وكان عدد القواعد التي اعترفت بها وزارة الدفاع الأميركية خارج الولايات المتحدة 725 قاعدة على الأقل. بيد أن عدد القواعد الأميركية والدول التي توجد فيها تلك القواعد ازداد بسرعة بعد 11 أيلول/سبتمبر2001، ولعله يصل إلى 1000 قاعدة. وتلك القواعد موجودة من أجل الرصد والمراقبة العالمية؛ إذ ثمة قاعدة في خليج غوانتانامو في كوبا اكتسبتها الولايات المتحدة في الحرب الإسبانية - الأميركية عام 1898؛ وتطوق القواعد الموجودة في آسيا الوسطى السوفياتية سابقًا واليابان الآن كلًا من الصين وروسيا، وهما قوّتان تراقبهما الحكومة الأميركية بحذر خاص، فضلًا عن عدد كبير من القواعد الجديدة في الشرق الأوسط الغني بالنفط والممزَّق بالحروب [(1334)]. كما تُجري الولايات

المتحدة بانتظام تدريبات عسكرية مع عدد كبير من البلدان الأخرى، مثل الهند، الخالية من قواعد عسكرية رسمية.

قام التفوق الأميركي على أساس كلٍّ من براعة الولايات المتحدة العسكرية التي توغلت في كل بلد رأسمالي متقدم ومتخلف، عن طريق شبكة قواعدها وما يرافقها من تدفقات الإنفاق، وإدماج البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى ضمن ما وصفه غوان [(1335)] بترتيبات «المركز والفروع» (hub-and-spokes). وتعمل الولايات المتحدة بوصفها محورًا مركزيًا للاستثمار والتكنولوجيا والأسواق، مع إدراج البلدان الأخرى في المحور بوصفها فروعًا؛ إذ تنتشر أيديولوجيا «النجاح مقيسًا بالقوة المالية» في جميع أنحاء العالم من خلال التحكم في وسائط الإعلام الرئيسة، الإلكترونية منها والمطبوعة. وكانت الولايات المتحدة أيضًا مقصدًا رئيسًا للعاملين المتعلمين والمهرة من جميع أنحاء العالم النامي، ولا سيما من بلدان كالهند، التي درّبت حشدًا من المهنيين المتعلمين تعليمًا عاليًا، بيد أنها قصرت عن أن تتيح لهم وظائف ورواتب تلائم مهاراتهم وتطلعاتهم. والولايات المتحدة تعمد إمّا إلى تخصيص حصص سخية للمهاجرين المهرة وإمّا إلى زيادة حصصهم عندما يتواءم ذلك مع مصالح حكامها؛ ففي ما يتصل ببلدان أميركا اللاتينية، على سبيل المثال، ارتفعت حصص المهنيين والإداريين المقبولين كمهاجرين قانونيين إلى الولايات المتحدة بين عامي 1990 و1999 من 32.2 في المئة إلى 60.7 في المئة في حالة الأرجنتين، ومن 29.0 في المئة إلى 60.7 في المئة في حالة البرازيل، ومن 43.6 في المئة إلى 63.7 في المئة في حالة فنزويلا [(1336)]. ووفقًا لما ذكره «مصرف التنمية للبلدان الأميركية»، بلغت تحويلات المغتربين من أميركا اللاتينية إلى أوطانهم 23 مليار دولار في عام 2000[(1337)]. كما عمدت الولايات المتحدة إلى تدريب ضباط عسكريين من جميع أنحاء العالم، أولًا في «مدرسة الأميركتين» في منطقة قناة بنما التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، ثم في كثير من المواقع الأخرى في جميع أنحاء العالم. وأصبح كثير من خريجي تلك المدرسة حكامًا دكتاتوريين أو حصنًا حصينًا للدكتاتوريين في أميركا اللاتينية، حيث أصبحت «مدرسة الأميركتين» تُعرف باسم مدرسة الدكتاتوريين [(1338)].

بيد أن ترتيبات «المركز والفروع» غير مستقرة في الواقع؛ فهي عرضة للتحديات من بلد مثل الصين التي لم تخترقها الولايات المتحدة عسكريًا، وأصبح اقتصادها هو الأكثر دينامية في العالم. كما أن لبعض الدول المتقدمة الأخرى علاقة معادية جزئيًا مع الولايات المتحدة. فللتناقضات بين دول مجموعة السبع (G7) جذور اقتصادية وسياسية عميقة [(1339)]؛ إذ لحقت بالاقتصادات المستورِدة للنفط في أوروبا الغربية القارية واليابان أضرار بفعل قيام أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بمضاعفة أسعار النفط أربعة أضعاف في عام 1973، وبموافقة ضمنية، إن لم يكن بتواطؤ

نشط من الولايات المتحدة وشركاتها النفطية، في حين ارتفعت أرباح شركات النفط ووجهت كميات هائلة من البترودولارات إلى خزائن المصارف الأميركية والبريطانية عبر الوطنية. وكان تصميم الولايات المتحدة على السيطرة على إمدادات النفط العالمية واضحًا في حربي الخليج الأولى والثانية، بل وفي إلغائها المنفرد لجميع العقود التي أبرمتها حكومة صدام حسين المشكّلة بصورة قانونية مع دول مثل فرنسا وروسيا، بعد أن احتلت الولايات المتحدة والقوات المتحالفة معها العراق عند انتهاء حرب الخليج الثانية. وتلقّى غزاة العراق الإنكليز والأميركيون في عام 2003 انتقادات شديدة من أقرب شركائهم في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، خصوصًا من فرنسا وألمانيا اللتين استهزأ بهما مؤيدو الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، واصفين إياهما بأوروبا العجوز.

على الرغم من أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر مدين في العالم، وأن الدولار في تراجع منذ عام 2001، فإن الدولار يبقى العملة الرئيسة للمعاملات الدولية، وذلك لأسباب شتى، ليس أقلها أنه واسطة المعاملات العالمية من أجل السلع الرئيسة، خصوصًا النفط. وسبق لي أن ذكرت نمو الشركات عبر الوطنية الأميركية، وهنا أشير إلى الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من بلدان مجموعة السبع مقرًا لها، فأقول إنها اكتسبت حصة في النظام العالمي الذي ترأسه الولايات المتحدة؛ ففي عام 1990، كانت مبيعات الشركات عبر الوطنية متكافئة مع الصادرات العالمية، وبحلول عام 2001، كانت مبيعاتها تعادل ضعف مجموع الصادرات العالمية، وبحلول عام 2001، كانت الشركات الأجنبية المنتسبة إلى الشركات عبر الوطنية تستأثر بعُشر إجمالي الناتج المحلي العالمي وثلث الصادرات العالمية. وفي حين أن الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة إلى الشركات عبر الوطنية قد ازداد بعامل يبلغ نحو 6 بين عامي 1982 و2001، فإن نمو أصولها بأكثر من 12 ضعفًا، أي من 1.959 مليار دولار في عام 1982 إلى 24.952 مليار دولار في عام 2001، كان أكثر إثارة [(1340)]. وقد تحقق جزء كبير جدًا من ذلك النمو من خلال عمليات الدمج والتملك لا من خلال الاستثمار في مرافق إنتاج جديدة. وفي عام 2000 وحده، زادت الأصول الأجنبية لدى أكبر 100 شركة عبر وطنية بنسبة 20 في المئة، وزاد توظيف الأجانب بنسبة 19 في المئة، وزادت مبيعاتها بنسبة 15 في المئة [(1341)].

منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، ما فتئت الاتجاهات نحو تركُّز أكبر للقوة الاقتصادية من خلال عمليات الدمج والتملك تتضح في تطور الرأسمالية الأميركية والعالمية. بيد أن تلك الاتجاهات كانت تتباطأ بشكل دوري، وتنعكس في بعض الأحيان بفعل الحروب وقوانين مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، والرقابة العامة على الخدمات العامة. كما أنها تباطأت بظهور ضغوط تنافسية من خلال التكنولوجيات

الجديدة، وظهور صناعات جديدة مثل الحواسيب والصناعات الإلكترونية، وظهور أقطاب نمو جدد مثل ألمانيا وفرنسا واليابان في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، وظهور شركات شرق آسيا في ميادين صناعة الصُّلب، والسيارات، وفروع المعدات الحاسوبية. غير أن دعم أنظمة الحكم الليبرالية الجديدة [النيوليبرالية] الناشطة للعمالقة منذ ثمانينيات القرن العشرين، وخصخصة كثير من الشركات في البلدان النامية في موجات من التكيف الهيكلي القمعي بأسعار مخفّضة بشدة، وموجات من عمليات الاندماج والتملك الضخمة عبر الحدود من دون أي هيئة دولية تضبطهم؛ ذلك كله أدى إلى درجات غير مسبوقة من التركّز في الصناعات القديمة والجديدة، مثل المصارف والسمسرة في البورصة [الوساطة في سوق الأسهم] والاتصالات السلكية واللاسلكية والعقاقير والمستحضرات الصيدلانية وبرامج الحاسوب ووسائل الإعلام [(1342)]. ومن المرجح أن تؤدي إزالة القيود المفروضة على الأسواق المالية وتدشين نظام «منظمة التجارة العالمية» في مجالات البراءات وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود والمتاجرة بالخدمات، إلى زيادة تلك الاتجاهات نحو احتكار القلة للاقتصاد العالمي برمّته.

إن الإمبريالية والرأسمالية، مثل كل الأنظمة القائمة على التسلسل الهرمي، تتطلب أيديولوجيات تسوغ امتياز القلة؛ إذ رأينا كيف أن الداروينية الاجتماعية والعنصرية العلمية كانتا بمنزلة دعامتين للسياسات التمييزية التي تعزز السيطرة والاستغلال الرأسماليين. ولا يزال الجهد المبذول لإنشاء قواعد جديدة لتلكما الأيديولوجيتين، من خلال ربط الذكاء بالوراثة، متواصلًا، على الرغم من الإيضاح الذي قدمه علماء بارزون بأن السير سيريل بيرت، وهو رائد رئيس في هذا النوع من البناء المفهوميّ، قد لفق بياناته لتتناسب مع استنتاجاته [(1343)]. وفي الآونة الأخيرة، ادعى هيرنشتاين وموراي [(1344)] أنهما عثرا على علاقة قوية بين الذكاء، مقيسًا باختبارات الذكاء المعتادة، والوراثة. ومع ذلك، فإن علماء الاجتماع وعلماء الأحياء وممارسي العلوم المعرفية [(1345)] قد اعترضوا على هذه الادعاءات بشكل مقْنع، إذ أوضحوا أن أساليب خبراء القياس النفسي [(1346)] التقليديين تقصر عن الأخذ في الاعتبار بشكل صحيح المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وجوانب الذكاء التي لم تُلتقط من خلال اختبارات الذكاء القياسية؛ ففي معظم المجتمعات، تكون الطبقة والجنوسة والعوامل الإثنية مرتبة ومدبَّرة بشكل كبير لغبن أفراد الجماعات المحرومة اجتماعيًا واقتصاديًا، وخفض معدلات ذكائهم عندما تُقاس بشكل تقليدي. ويتمثّل المَعلم الأيديولوجي للنظام النيوليبرالي في فكرة الحرية بوصفها مرادفة للقيم الأميركية وحق الشعب الأميركي المختار في فرض تلك القيم ومصالح الشعب المختار على بقية العالم، مع التهديد بالتدمير في حالة الرفض [(1347)]. [باختصار] عندما تجتمع الداروينية الاجتماعية

مع الطهارة الدينية والقوة العسكرية الهائلة، فإنها تستحدث إمكانات هائلة ومفاجئة للقتل الجماعي.

تعمد وسائل الإعلام العالمية، التي أصبحت تحت سيطرة عدد قليل من الشركات العملاقة، مثل «فوكس نيوز» و«سي أن أن»، إلى غرس أيديولوجيات النظام النيوليبرالي [(1348)]؛ فهي تختلق الموافقة على عدم المساواة وعلى الخضوع للنظام الإمبريالي الذي تديره الولايات المتحدة.

ارتبط تقدّم التحرير المالي، والسلوك غير المنظّم للأعمال التجارية الكبيرة، وضرب حقوق النقابات العمالية، وتدمير معظم اقتصادات البلدان النامية من خلال سياسات التكيف الهيكلي، بارتفاع حادّ في أوجه انعدام المساواة في كل بلد من بلدان العالم الرئيسة تقريبًا. ولنأخذ مثال الولايات المتحدة، فإن العمال الذين حققوا مكتسبات في أوضاع العمل والأجور والضمان، من خلال نضالاتهم واندماجهم في نقابات بدءًا من ثلاثينيات القرن العشرين وحتى ستينياته، قد خسروا على الصُّعد كافة منذ سبعينيات القرن نفسه. وانخفضت نسبة عضوية النقابات العمالية من 33 في المئة إلى 36 في المئة في خمسينيات القرن العشرين وسبعينياته، تباعًا، إلى 13.3 في المئة في عام 2003، وكان كثير منها في الحكومة أو القطاع العام، وزادت ساعات العمل، وأصبح العمل قابلًا للتصرف فيه، ورهنًا بالتوظيف والطرد، مع قدر ضئيل من التعويض في القانون. وتفاقمت ظروف العمل، ولم ترتفع الأجور الحقيقية قط منذ بداية الثمانينيات بالنسبة إلى عدد كبير من العمال، ولا سيما في الصناعات المتدهورة. وعندما يكون العمال الجدد محظوظين بما فيه الكفاية للحصول على وظائف، يضطر كثير منهم إلى العمل بدوام جزئي وبأجور متدنية [(1349)]. ويتيح أغنياء العالم غير المقيَّدين قاعدة دعم رئيسة للعملية الجارية، والمتمثلة في زيادة إثراء الأثرياء وزيادة تهميش الفقراء [(1350)]. ومن المرجح أن يُفضي نظام رأس المال الحر وتدفقات الخدمات عبر الحدود العالمي الذي أقرته منظمة التجارة العالمية، وبرز إلى الوجود في عام 1995، إلى تفاقم الاتجاه نحو انعدام المساواة في كل مكان.

(1303) W. Craig, The Fall of Japan (Harmondsworth: Penguin, 1979).

(1304) B. H. Liddell Hart, History of the Second World War (London: Pan Books, 1973), chap. 39, and Craig, The Fall, chap. 4.

(1305) R. Rhodes, The Making of the Atomic Bomb (London: Simon and Schuster, 1986), pp. 679-693, and W. C. McWilliams and H. Piotrowski, The World Since 1945: A History of International Relations (London: Lynne Riener Publishers, 1997), pp. 15-22.

(1306) Rhodes, pp. 735, 740-742.

(1307) العامل الكيماوي أورانج (Agent Orange): تَازع وَرَق الشجَر، أو مُنَزِور، وهو أي مادة كيماوية تؤدي إلى سقوط أوراق الأشجار. ويعدّ العامل أورانج [البرتقالي] أنموذجًا لنازع ورق شجر ذي سُمّية عالية. استخدمت القوات البريطانية العامل البرتقالي بكثرة لنزع (نزورة) الأوراق في بعض مناطق الملايو خلال ما يُعرف بـ «طوارئ الملايو»، كما استخدمته القوات الأميركية لنزع أوراق مناطق في فيتنام في عام 1961 وحتى عام 1970 خلال حرب فيتنام، وذلك كله من أجل حرمان الخصم من المحاصيل الغذائية أو اتخاذ الغابات مأوى ساترًا له. ويتميز نازع ورق الشجر بأنه يسبب سقوط الأوراق فحسب، بينما تسبب مبيدات الأعشاب قتل النباتات أو وقف نموها. (المترجم)

(1308) McWilliams and Piotrowski, p. 209.

(1309) C. Hirschman, S. Preston and Vu Manh Loi, «Vietnamese Casualties in the American War: A New Estimate,» Population and Development Review, vol. 21, no. 4 (1995), pp. 783-812.

(1310) N. Chomsky, Class Warfare (London: Oxford University Press, 1998); D. Ellsberg, Secrets: A Memoir of Vietnam and the Pentagon Papers (London: Viking, 2003), and J. Mirsky, «Wartime Lies,» New York Review of Books (9 October 2003), pp. 42-47.

(1311) D. McNally, Another World Is Possible (Winnipeg, Canada: Arbeiter Ring, 2002), p. 162.

(1312) Ibid., p. 162.

(1313) G. Achcar, The Clash of Barbarisms: September 11 and the Making of the New World Disorder (New York: Monthly Review Press, 2002); V. Prashad, War against the Planet: The Fifth Afghan War, Imperialism, and Other Assorted Fundamentalisms (New Delhi: LeftWord, 2002), and M. T. Klare, Transforming the American Military into a Global Oil Protection Service (2004), accessed on 27/11/2004, at: https://bit.ly/2EuIWjr

(1314) Tariq Ali, The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity (New Delhi: Rupa, 2002), chap. 17.

(1315) مقابلة صحافية مع بريجنسكي، نُشرت في مجلة Le Nouvel observateur (لونوفيل أوبسرفاتور) الفرنسية، 15-21 كانون الثاني/يناير 1998، واستُشهد بها. يُنظر:

Ibid., p. 208.

(1316) Ali, The Clash of Fundamentalisms, and RUPE, Behind the Invasion of Iraq (Mumbai: Research Unit for Political Economy, 2002).

(1317) RUPE, Behind the Invasion.

(1318) RUPE, p. 34.

(1319) Gary Jones, «A Million Iraqi Kids Would Die in Conflict,» The Mirror (London) (29 Febmary 2003).

(1320) انتهكت الحكومة الإسرائيلية أكبر عدد من قرارات الأمم المتحدة بين جميع أعضاء تلك الهيئة. وخرقت عمليًا جميع الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مبادرات السلام المختلفة التي توسطت فيها الولايات المتحدة. وهي تواصل حرمان الفلسطينيين من حقوق الإنسان الأساسية، ناهيك بحقوق المواطَنة، وقامت ببناء جدار يسجن إلى حد ما الفلسطينيين داخل الأراضي المتقلصة المتاحة لهم. ولا تزال أشكال العنصرية المتطرفة تصدر عن الصهيونيين في إسرائيل وعن مؤيديهم في الخارج؛ إذ دعا الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحزب شاس الحريدي المتشدد في إسرائيل، في خطبة ألقيت في 9 نيسان/أبريل 2001 بمناسبة عيد الفصح اليهودي، إلى إبادة العرب: «لا يجوز أن تكون رحيمًا بهم، يجب أن تضربهم بالصواريخ وتبيدهم. إنهم شر وملعونون». يُنظر:

«Rabbi Calls for Annihilation of Arabs,» BBC Online, 10 April 2001.

وعندما توجه رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات إلى فرنسا لتلقّي العلاج الطبي في باريس بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2004، دعا مجلسُ

الحاخامات الأميركي الشعبَ اليهودي في كل مكان إلى مقاطعة كل شيء فرنسي لأن فرنسا كانت تؤوي «سيد الإرهاب» عرفات. (PRWEB New York, 30 October 2004). وهذا، طبعًا، يتناسب تمامًا مع أيديولوجية التفوق [الاستعلاء] الأميركي.

(1321) K. Marx, «The Indian Revolt,» New York Daily Tribune, 16/9/1857, and Achcar, The Clash.

(1322) Mira Wilkins, The Emergence of Multinational Enterprise: American Enterprise Abroad from the Colonial Era to 1914 (London: Harvard University Press, 1970).

(1323) J. H. Dunning, «Capital Movements in the Twentieth Century,» Lloyds Bank Review (1964); reprinted in: J. H. Dunning (ed.), International Investment (Harmondsworth: Penguin, 1972).

(1324) Mira Wilkins, The Maturing of Multinational Enterprise: American Business Abroad from 1914 to 1970 (London: Harvard University Press, 1974), table 8.2.

(1325) التايلورية (Taylorism) هي نظرية الإدارة العلمية، المعروفة أيضًا باسم منهج تايلور، وهي إحدى نظريات الإدارة التي تقوم بتحليل حركة سير العمل وتركيبها. ويتمثل هدفها الأساسي في تحسين الكفاءة الاقتصادية، ولا سيما إنتاجية العمال، وهي من أولى المحاولات لتطبيق العلم في هندسة العمليات والإدارة. وبدأ فريدريك وينسلو تايلور تطويرها في ثمانينيات القرن التاسع عشر وتسعينياته في القطاعات الصناعية. (المترجم)

(1326) الفوردية (Fordism): مبدأ عمل أو تنظيم للإنتاج ظهر في عام 1908 بفضل هنري فورد، مؤسس شركة فورد. وهي فلسفة اقتصادية تشير إلى أن في الإمكان تحقيق الرفاهية من خلال خفض تكلفة الإنتاج والتوسع في التسويق، وجني مزيد من الأرباح للعمال. (المترجم)

(1327) A. D. Chandler (Jr.), The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1977).

(1328) Wilkins, The Maturing of Multinational Enterprise.

(1329) S. Hymer and R. Rowthorn, «Multinational Corporations and International Oligopoly,» in: C. P. Kindleberger, The International Corporation: A Symposium (Cambridge, MA: MIT Press, 1970)).

(1330) UNCTAD, World Investment Report 2002 (New York: United Nations, 2002), table 4.1.

(1331) C. Prestowitz, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003), chap. 6.

(1332) SIPRI: SIPRI Yearbook 2002 (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2003), and SIPRI Yearbook 2003 (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2004).

(1333) Prestowitz, p. 164.

(1334) «US Military Bases and Empire,» Monthly Review, vol. 53, no. 10 (2002), and Chalmers Johnson, The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy and the End of the Republic (New York: Metropolitan Books, 2004)).

(1335) P. Gowan, «US Hegemony Today,» Monthly Review, vol. 55, no. 3 (2003).

(1336) A. Portes and K. Hoffman, «Latin American Class Structures: Their Composition and Change during the Neoliberal Era,» Latin American Research Review, vol. 38, no. 1 (2003), table 8.

(1337) Ibid., p. 74.

(1338) Prestowitz, p. 167.

(1339) A. J. Mayer, «Iraq, Preventive War, 'Old Europe',» Monthly Review, vol. 54, no. 10 (2003).

(1340) UNCTAD, World Investment Report, «Overview,» table 1.

(1341) Ibid., p. 2.

(1342) R. B. DuBoff and E. S. Herman, «Mergers, Concentration, and the Erosion of Democracy,» Monthly Review, vol. 53, no. 1 (2001).

(1343) S. J. Gould, The Mismeasure of Man (London; New York: Norton, 1981).

(1344) R. J. Herrnstein and C. Murray, The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life (New York: The Free Press, 1994).

(1345) العلوم المعرفية (Cognitive science): هي الدراسة العلمية للعقل أو الذكاء. والعلوم المعرفية تخصص جامع لعلوم عدة، فهي تأخذ

وتساهم وتتكامل مع علم النفس (خصوصًا علم النفس الإدراكي)، ومع الذكاء الاصطناعي، واللسانيات، والفلسفة (خصوصًا فلسفة العقل)، وعلوم الكمبيوتر، والعلوم العصبية، والمنطق، والأنثروبولوجيا، وأخيرًا علم الأحياء، بما في ذلك الميكانيكا الحيوية. (المترجم)

D. P. Flagan, J. L. Ganshaft and P. L. Harrison (eds.), Contemporary Intellectual Assessment: Theories, Tests and Issues (New York: Guilford, 1997), and R. A. Valencia and L. A. Suzuki (eds.), Intelligence Testing and Minority Students: Foundations, Peiformance Factors, and Assessment Issues .((Thousand Oaks, CA: Sage, 2001

(1346) القياس النفسي (Psychometrics)، أو القياسات النفسية، هو حقل يُعنى بنظريات الإدراك وآليات قياسه، والتي تشمل قياسات المعرفة، والقدرات العقلية، والمواقف، وسمات الشخصية، وقياسات التعلم. (المترجم)

(1347) J. N. Pieterse, «Neoliberal Empire,» Theory, Culture .(and Society, vol. 21, no. 3 (2004

(1348) E. Herman and N. Chomsky, Manufacturing Consent: The Political Economy of Mass Media (New York: Pantheon, 1988), and E. Herman and R. W. McChesney, The Global Media: The New Missionaries of Corporate Capitalism (New .(York: Cassell, 1997

(1349) M. Goldfield, The Decline of Organised Labour in the United States and the Impact of Globalisation, Paper Presented at the Conference on Globalisation and Labour: State, Market and Organisation, Institute of Development Studies Kolkata, 2-4 December 2004; A. Merrifield, «Class Formation, Capital Accumulation, and the Downsizing of America,» Monthly Review, vol. 51, no. 5 (1999), and M. D. Yates, «The ʽNew’ Economy and the Labour Movement,» .(Monthly Review, vol. 52, no. 11 (2001

(1350) A. B. Atkinson, L. Rainwater and T. J. Smeeding, Income Distribution in the OECD Countries (Paris: OECD, 1995); A. B. Atkinson, Is Rising Income Inequality Inevitable? A Critique of the Trans-Atlantic Consensus, WIDER Annual Lectures 3 (Helsinki: UNU; 1999), and B. Milanovic, «True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculations

Based on Household Surveys Alone,» Economic Journal, vol.
.(112 (2002

الفصل الثاني والعشرون: الرأسمالية والتنمية غير المتكافئة في القرن العشرين

الفروق بين الأغنياء والفقراء في القرن العشرين

منذ أواخر القرن التاسع عشر، أدى تطور النظرية الجرثومية للمرض، وابتكار وسائل الوقاية الجديدة وانتشارها ضد الأمراض المعدية، إلى حدوث تقدّم كبير في البقاء البشري في الأوقات العادية، بحسب ما أشرت آنفًا. ومع ذلك، كان هناك اختلافات هائلة في توفير المرافق الصحية العامة، والتدابير الوقائية، وتحسين التغذية بين الأراضي الفقيرة، ومعظمها كان خاضعًا للاستعمار السابق من جهة، والبلدان الرأسمالية المتقدمة، ومعها الكتلة السوفياتية في الفترة المنتهية في بداية الثمانينيات، من جهة أخرى. وكما أشرت، كانت أعداد الذين ماتوا في الحروب، سواء أكانت بين البلدان أم داخلها، أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. ولا يزال الملايين من الناس يموتون في المجاعات، ومعظمهم بسبب فشل السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

أدى انتشار معرفة الأمراض المعدية وتكنولوجيا السيطرة عليها إلى انخفاض معدلات الوفيات في معظم البلدان، وبالتالي تزايد النمو السكاني في معظم دول العالم المستعمَرة سابقًا، ولا سيما منذ الحرب العالمية الثانية. بيد أن هذا لم يكن مصحوبًا بانخفاض سريع في معدلات وفيات الرُّضع، أو زيادة في متوسط العمر المتوقع في معظم البلدان النامية، وفي حالة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انعكس اتجاه بعض المكاسب منذ التسعينيات [(1351)]. وقد تقاربت بين صفوف الاقتصادات المتقدمة الدول الرائدة فيها والمتقاعسة في ما يتعلق بانخفاض معدلات وفيات الرضع؛ ففي الفترة بين عامي 1901 و1905 والفترة بين عامي 1946 و1950، خفضت النرويج والسويد معدلات وفيات الرضع من 80 و91 إلى 31 و24 على التوالي، إلّا أن معدلات وفيات الرضع في ألمانيا وإيطاليا بين الفترتين نفسيهما انخفضت من 199 و167 إلى 71 و77 على التوالي. وبحلول الفترة 1986-1990، انخفضت معدلات وفيات الرضع في النرويج والسويد وألمانيا وإيطاليا إلى 8 و6 و8 و9 على التوالي [(1352)]. وفي الفترة بين عامي 1900 و1904، بلغ معدل وفيات الرّضع في المكسيك 220، وبحلول الفترة بين عامي 1950 و1954،

انخفض إلى 45، لكنه كان في عام 2001 لا يزال 24[(1353)]. وفي عام 1960 بلغ معدل وفيات الرّضع في أفغانستان 215، وكان المعدل في عام 2001 لا يزال 165. ويمكن العثور على مستويات عالية نسبيًا من معدلات وفيات الرّضع مع معدلات انخفاض بطيئة في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وفي عدد من بلدان آسيا وأميركا اللاتينية كذلك.

إن الفروق في فرص البقاء في قيد الحياة موجودة بين البلدان الغنية والفقيرة، بل موجودة أيضًا بين الطبقات والجماعات السكانية صاحبة الامتيازات والجماعات المحرومة داخل البلدان. ويبين الجدول (13-7) الفروق في فرص البقاء لدى البيض والأميركيين من أصول أفريقية داخل الولايات المتحدة؛ ففي عام 1956، عندما انخفض معدل وفيات الرّضع للبيض إلى 23.2، كان المعدل للأميركيين من أصل أفريقي 42.1، أي إنه لم يكن يختلف كثيرًا عن المعدل في المكسيك. وإذا ما اقترن ذلك بالاختلافات الكبيرة بين الأميركيين من أصول أفريقية والبيض في معدلات وفيات البالغين، فإنه يترتب على ذلك اختلافات كبيرة في متوسط العمر المتوقع.

كما لوحظ سابقًا (الفصل الخامس)، فإن انخفاض معدلات وفيات الرّضع في أوروبا وأميركا الشمالية والارتفاع المطرد في متوسط العمر المتوقع هما شأنان يعود تاريخهما، في جانب كبير منه، إلى القرن العشرين. وكان الرجال والنساء، في أسرع مراحل التصنيع والتحضُّر في بلدان ساحل المحيط الأطلسي، يخسرون بشكل شبه دائم من أطوال قاماتهم[(1354)]. واستمرت هذه المرحلة في كثير من البلدان حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ فالزيادة المستمرة في طول القامة هي، مرة أخرى، وفي الأساس، من ظواهر القرن العشرين. ولأن تغذية البيض في الولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر كانت أفضل من تغذية نظرائهم الأوروبيين، فإنهم كانوا يميلون إلى أن يكونوا طوال القامة بشكل غير عادي. وبحلول عام 1830 كان متوسط طول قامة الذكور البيض المولودين في الولايات المتحدة يبلغ 174 سم، لكنهم فقدوا 4 سم خلال الأعوام الـ 50 التالية. وبدأ الانتعاش في طول القامة بحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وبحلول سبعينيات القرن العشرين، بلغ متوسط طول قامة الذكور البيض المولودين في الولايات المتحدة 178 سم[(1355)].

تخلفت مكاسب اليابان في التنمية البشرية عن براعتها العسكرية الواضحة حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية[(1356)]، حين بلغ متوسط طول قامة الرجال اليابانيين نحو 157 سم في أواخر القرن التاسع عشر، ولعلها انخفضت في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته بسبب الدرجة العالية من التحضُّر وسوء التغذية[(1357)]. وفي عام 1950، كان متوسط طول قامة الرجال البالغين الشباب في اليابان 160 سم. ومع النمو الاقتصادي السريع

والتحسينات في التغذية المسجلة منذ ذلك الحين، اكتسب اليابانيون طولًا في قاماتهم بشكل أسرع من جميع الجماعات السكانية التي تتوافر عنها بيانات؛ إذ بحلول عام 1995، بلغ متوسط طول قاماتهم نحو 172 سم[(1358)].

منذ سبعينيات القرن العشرين، كانت الشخصيات الرئيسة في عالم الشركات في الولايات المتحدة، مثل إدموند برات، كبير الموظفين التنفيذيين في شركة فايزر، أكبر شركة أدوية في العالم، تبحث عن طرق تحول دون أن ينافسها منافسون جُدد. وأفضى جهدهم في نهاية المطاف إلى إدراج ما يُسمى حقوق الملْكية الفكرية ضمن الوثيقة المُنشِئة لمنظمة التجارة العالمية. وبموجب نظام براءات الاختراع هذا، جرى توسيع نطاق الممارسة الأميركية، المتمثلة في منح براءات الاختراع لمدة عشرين عامًا، ومنحها للمنتوجات بدلًا من العمليات، لتشمل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. عمد هذا النظام إلى رفع أسعار الأدوية في كل مكان، وهو سيستمر في فعل ذلك ما دام مزيد من البلدان النامية مضطرًا إلى اعتماد شروط ما يُسمى حقوق «الملْكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة» (TRIPs) في منظمة التجارة العالمية. كما أن أحكام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، نصت على حرية التجارة في الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وبما أن معظم حكومات البلدان النامية أصبحت ضعيفة من الناحية المالية، وضُغط عليها من الناحية الأيديولوجية للتخلي عن اضطلاع قطاعها العام بتوفير حتى الضروريات الأساسية، مثل التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية، ازداد ملء هذه الفجوة من جانب المزودين الخاصّين الذين يتقاضون أسعارًا مرتفعة، ويوفرون في الأغلب خدمات منخفضة الجودة. وفي ظل هذا الخطر الثلاثي الذي يكتنف الدولة الواهنة - إنفاذ نظامي «الملْكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة» و«الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات» المُدرَجَين في منظمة التجارة العالمية، إلى جانب توزيع الدخل توزيعًا ينافي مذهب المساواة في البلدان النامية الفقيرة - من غير المرجح أن يقرب أوان سدّ الفجوة، إن كان لها أن تُسد، في الإنجاز البشري بينها وبين الاقتصادات المتقدمة.

عصر الرأسمالية الذهبي وصعود شرق آسيا، وأعقابهما

كان استمرار التحسُّن في طول العمر والتعليم والدخل، وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية في ساحل الأطلسي الشمالي، سببه الازدهار الذي شهده الاقتصاد العالمي، وامتد من عام 1950 إلى عام 1973 تقريبًا، واتسم بأنه «العصر الذهبي» للرأسمالية[(1359)]، فإنه تميز في أوروبا الغربية بالجمع بين النمو المرتفع والسلام ودولة الرفاه. وخلال الفترة بين عامي

1950 و1973، ارتفع إجمالي الناتج المحلي للفرد بمعدل 3.9 في المئة في أوروبا الغربية، و2.4 في المئة في البلدان التي يطلق عليها ماديسون [(1360)] تسمية «التوابع الغربية» (أي المستوطنات الخارجية للأوروبيين الذين تقودهم الولايات المتحدة)، و4.9 في المئة في جنوب أوروبا. وكانت هذه المعدلات أعلى كثيرًا من المعدلات التي تحققت في تلك المناطق لأي فترة مماثلة منذ عام 1820. ولم يكن هناك تقارب يُذكر في معدلات النمو الاقتصادي في أوروبا قبل عام [(1361)] 1945. ولكن كان هناك تقارب قوي بعد ذلك التاريخ، حتى إن كثيرًا من البلدان المتخلفة، مثل إيطاليا والنمسا، ومؤخرًا إسبانيا وأيرلندا والبرتغال، انضمت أيضًا إلى نادي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ذات الدخول المرتفعة والتنمية البشرية العالية. وأصبح عدد لا بأس به من بلدان هذه المنظمة اليوم أعضاء في ذلك النادي ذوي مستويات عالية من التعليم والكفاءة التكنولوجية، ومستويات منخفضة من الخصوبة ومحو الأمية شبه الشاملة، ولم يكن ذلك إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. وظلت معدلات المواليد في كثير من تلك البلدان فوق أو حول 20 في الألف حتى أربعينيات القرن العشرين (بالمعنى العام للعنصرية، يُفترض أن تكون معدلات المواليد المرتفعة مقصورة على غير البيض، غير أنها في الواقع ناجمة في الأغلب عن الفقر وأميّة الإناث)، وكانت المستويات التعليمية أقل كثيرًا ممّا كانت عليه في البلدان الأكثر تقدمًا في المجموعة مثل الدانمارك والسويد وألمانيا وفرنسا.

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الديمقراطيات الأوروبية الغربية كلها تقريبًا، سواء أكان يحكمها الديمقراطيون الاشتراكيون أم الديمقراطيون المسيحيون أم المحافظون أم الليبراليون على تنوعهم، تعتمد سياسات ديمقراطية اجتماعية، وتنفق بشكل كبير على التعليم والصحة [(1362)]. كما أنها اعتمدت سياسات موجهة نحو تحقيق مستويات عالية من التوظيف، وزادت من القدرة التفاوضية للعمال والعاملات. ظهر ذلك التحسن، بدوره، في الحكومات التي تعتمد سياسات دولة الرفاه، وأدت هذه السياسات إلى تمكين العمال والنساء. وبارتفاع درجة استخدام القدرات، ارتفعت الإنتاجية، واقتربت أوروبا (واليابان) من سدّ الفجوة التكنولوجية بينها وبين الولايات المتحدة. كما ساعد في هذه العملية ارتفاعُ مستويات الإنفاق على البحوث - التي مولت الدولة جانبًا كبيرًا منها بشكل مباشر أو غير مباشر، وارتقت التنمية البشرية، جنبًا إلى جنب التنمية الاقتصادية.

هكذا، فإن الزيادة في الإنتاجية ودخل الفرد يتمتعان بأهمية قصوى في تحقيق التوسع المستدام في القدرات البشرية والأداء الوظيفي. ومع ذلك، فإن أسباب توسع كهذا هي أكثر تعقيدًا مما يودّ أصوليو السوق اعتقاده، وأدوار الفعل العام والجماعي في تعزيز التنمية البشرية كانت أكثر أهمية كثيرًا مما يعتقدونه.

خلال الفترة بين عامي 1973 و1992، انخفضت معدلات نمو دخل الفرد إلى 1.8 في المئة في أوروبا الغربية، وإلى 1.4 في المئة في التوابع الغربية، وإلى 1.7 في المئة في جنوب أوروبا [(1363)]. ووفقًا لتقديرات ماديسون، اتبعت معظم مناطق العالم الأخرى النمط نفسه، ولكن في حالتها تلك، كان الانخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة بين عامي 1973 و1992 أكثر حدة بكثير؛ ففي حالة أفريقيا وأوروبا الشرقية، أصبحت معدلات نمو دخل الفرد سلبيّة. وكان الاستثناء الوحيد - وهو استثناء رئيس - هو آسيا، حيث انخفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي بشكل طفيف فقط من المستوى المرتفع البالغ 3.8 في المئة في الفترة بين عامي 1950 و1973 إلى 3.2 في المئة في الفترة بين عامي 1973 و1992.

تفوقت بلدان شرق آسيا على الاتجاه العالمي، وواصلت نموها السريع في السبعينيات والثمانينيات. ويقدر ماديسون [(1364)] أنه في الفترة بين عامي 1950 و1973 ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين وكوريا الجنوبية وتايوان بمعدلات سنوية بلغت 2.9 في المئة و5.2 في المئة و6.2 في المئة على التوالي، وقد تسارعت معدلات هذه البلدان أو بقيت ثابتة على مدى الفترة بين عامي 1973 و1992، حيث كانت معدلات النمو في تلك الفترة 5.2 في المئة للصين و6.9 في المئة لكوريا الجنوبية و6.2 في المئة لتايوان. شهدت اليابان، أكبر الاقتصادات في شرق آسيا وأكثرها تقدمًا، تباطؤًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد على مدى الفترتين المعنيتين، من 8 في المئة إلى 3.2 في المئة، بيد أن النمو ظل خلال الفترة بين عامي 1973 و1992 أعلى من نظيره في جميع دول أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا. وما زال من المشكوك فيه ما إذا كانت تُعتبر الصين دولة رأسمالية. ولكن في الفترة التي انقضت منذ انفتاحها، استخدمت الصين بلا ريب جميع الأدوات السلمية للمنافسة الرأسمالية لغزو الأسواق العالمية وزيادة الإنتاجية. كما حدثت الزيادات في طول العمر وانخفاض معدلات الخصوبة في الصين وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان بعد الحرب العالمية الثانية بمعدلات أسرع كثيرًا ممّا توقعه معظم المختصين بالديموغرافيا. وربما يناقش منظّرو النمو المزايا النسبية لمختلف النماذج الاقتصادية في تفسير تلك التغيرات [(1365)]، إلّا أن النظام المؤسسي ونظام السياسات العامة اللذين يفسرانها واضحان جدًا؛ ففي أوروبا الغربية، ساعد «مشروع مارشال» الذي طرحته الولايات المتحدة بوصفه عونًا في إعادة إعمار القارة المدمرة بالحرب، وأداة لاحتواء تقدم الشيوعية، في إطلاق عملية نمو متجددة. بيد أن استمرار تلك العملية كان يتطلب توسيع الاستثمار والتغير التكنولوجي السريع اللذين من شأنهما أن يؤديا إلى زيادة أرباح الأعمال التجارية. وقد عُزِّزت الثقة في الأعمال التجارية من خلال قمع

حركات العمل المتشددة، وفي الوقت نفسه توفير إطار مؤسسي للتفاوض السلمي بشأن المطالب بزيادة الأجور [(1366)]. وكان الدافع وراء التغيير التقني هو الفجوة الهائلة التي انفتحت بين تكنولوجيا الولايات المتحدة وتكنولوجيا أوروبا الغربية في معظم مجالات التصنيع؛ فالحرب دمرت أوروبا الغربية، بيد أنها سارعت الاستثمار في تكنولوجيات أكثر إنتاجية في الولايات المتحدة. ومع تسارع معدلات الاستثمار الأوروبية واليابانية من الخمسينيات، انخفض متوسط عمر آلاتهما وتقنياتهما، في ما ارتفعت إنتاجيتهما بسرعة. وبحلول أواخر الستينيات، بدأت مصنوعات كثير من هذه البلدان في طرد المنتوجات الأميركية خارج السوق، لأنها كانت أحدث وأرخص. وساعد النمو السريع في الأجور والإنفاق الحكومي في تدابير الرعاية الاجتماعية للعمال، ولا سيما في أوروبا الغربية، على توسيع الطلب الفعال وإبقاء معدلات الربح مرتفعة. وفي تلك البلدان جميعها، ساعد تخليص العمال من الآلات القديمة والقطاعات الراكدة على توسيع نطاق العرض الفعال للعمالة. وفي اليابان، تعزز ذلك بإطلاق أعداد هائلة من الفلاحين للعمل في القطاع الصناعي، حيث أدى إصلاح الأراضي والمكننة إلى زيادة الإنتاجية في الزراعة وتحرير العمال من الأرض. وفي أوروبا الغربية، أدت الهجرة من تركيا وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا وجنوب آسيا وجزر الكاريبي إلى تيسير كبير في سوق العمل.

كانت الطفرة في الولايات المتحدة مدعومة من ميزتها الأولية بوصفها الاقتصاد ذا التكنولوجيا الأكثر تقدمًا في معظم مجالات الإنتاج، وسهولة وصولها إلى جميع الأسواق عدا الكتلة السوفياتية. كما استفادت الولايات المتحدة من الاستقرار والثبات في منظومة المدفوعات الدولية التي تكفل بضمانها تأسيسُ منظمتين، عن طريق عقد اجتماعات لحكومات الحلفاء الرئيسة في بريتون وودز (الولايات المتحدة) في عام 1944، هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (المعروف باسم أكثر ذيوعًا هو البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي. وأسند إلى البنك الدولي مهمة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد الحرب. وكان من المفترض أن تتيح فوائض الولايات المتحدة التمويل الأساسي لتلك الهيئة. واتفق الحلفاء على أن عدم استقرار أسعار الصرف والانتكاسات المفاجئة وتجفيف تدفقات رؤوس الأموال الدولية والتخفيضات غير المنضبط لقيمة العملات سعيًا لزيادة الصادرات على حساب المنافسين - ما يؤدي إلى تفاقم مشكلات البطالة لديهم - كانت هي العوامل الميسرة لانتشار الفاشية والنزعة العسكرية في ثلاثينيات القرن العشرين. ومن هنا أنشئ صندوق النقد الدولي، وعُهدت إليه مهمة الحفاظ على استقرار منظومة المدفوعات الدولية، فكانت قيمة الدولار مربوطة بالذهب، وأصبح الدولار هو العملة المهيمنة في التجارة الدولية.

لكن مع قيام الدول الرأسمالية المتقدمة الأخرى بتحديث استثماراتها وتكنولوجيتها، صارت الولايات المتحدة عاجِزة بصورة متزايدة عن منافستها،

فتراجع فائض ميزان مدفوعاتها، كما أنها عانت معدلات استثمارها في التكنولوجيا المدنية إذا ما قيست بنظيرتيها في ألمانيا الغربية واليابان. كما أنها أجهدت طاقتها الإنتاجية لأنها زادت من نفقاتها العسكرية إبان حرب فيتنام الطويلة والمكلفة. وفي الوقت نفسه، واصلت شركات الأعمال الأميركية تصدير كميات كبيرة من رأس المال إلى الخارج لأنها أنشأت شركات تابعة لمساعدتها في اختراق الأسواق الخارجية والاستفادة من العمالة الرخيصة هناك. وبطبيعة الحال، استثمرت الشركات الأوروبية أيضًا في الولايات المتحدة، لكن كان هناك صافي تدفق رأسمالي من الولايات المتحدة. وكان منطق المنافسة الرأسمالية - والتأهب المسلح ضد التهديدات للنظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي - هو الذي زاد من فرط نشاط المنظومة. وبحلول أواخر الستينيات، جعل ذاك المنطقُ حفاظَ الولايات المتحدة على القيمة الخارجية للدولار المثبتة بـ 35 دولارًا لأونصة الذهب، أمرًا مستحيلًا [(1367)]. وانقلب ميزان مدفوعاتها، فأصبح سلبيًا إلى حد غير قابل للاستدامة، ولم تتمكن من توليد الفوائض التي كانت تغذي في وقت سابق آلية التدفقات الرأسمالية العالمية. وفي 15 آب/أغسطس 1971، أعلنت الحكومة الأميركية أن الدولار ما عاد قابلًا للتحويل إلى ذهب [(1368)].

بحلول نهاية العام، وضع ما يسمى «اتفاق سميثسونيان» بين القوى الرأسمالية الكبرى، بما في ذلك اليابان، مجموعة من أسعار الصرف الثابتة، مع خفض قيمة الدولار بنحو 9 في المئة. بيد أن أسعار تعادلات الصرف هذه سرعان ما أُلغيت بسبب تعويم الين والمارك الألماني بعد فترة وجيزة، وجرى خفيض قيمة الدولار في مقابل هاتين العملتين بأكثر من 20 في المئة، وبدأ عصر أسعار الصرف العائمة. وإلى جانب هذه العوامل الدولية التي أربكت منظومة بريتون وودز، أثّرت العوامل الداخلية في الاقتصادات الرأسمالية الكبرى على معدلات الربح وثقة الأوساط التجارية، ومعدلات الاستثمار. وتتمحور تلك العوامل حول القوة المتزايدة للطبقة العاملة التي رفعت أجورها الحقيقية وحصتها من الدخل القومي، وزادت، في الوقت نفسه، من صعوبة وفاء دولة الرفاه بالتزاماتها من دون فرض التزامات ضريبية أعلى على فئات الدخل الأعلى. وحالت المنافسة الدولية المتزايدة دون اتخاذ حكومات الدول الكبرى التدابير التنسيقية التي كان من الممكن أن تخلصها من تلك المصاعب [(1369)].

من المفارقات أن فعل أكبر الدول إنتاجًا للنفط، ومعظمها من العالم الثالث يحكمها ملوك أو دكتاتوريون، المتمثل في رفع سعر النفط 4 أضعاف في عام 1973، أتاح للإدارة الأميركية وحلفائها آلية التحريك، وفرصة لشن هجوم مضاد ضد الطبقة العاملة، وضد منافسيها في الصادرات مثل ألمانيا واليابان، وضد البلدان النامية التي كانت تطالب بنظام اقتصادي دولي جديد.

ووُجّهت الزيادة الهائلة في تدفقات البترودولار من خلال المصارف عبر الوطنية المقيمة في أوروبا أو الولايات المتحدة، ما أدى إلى زيادة السيولة في متناولها. ورافق التمكن من مصادر جديدة للسيولة تحرير الضوابط الرقابية المصرفية على نطاق واسع، وانتشرت أدوات مالية جديدة، مثل المشتقات الائتمانية، فجعلت الأسواق المالية الدولية أكثر خطورة بالنسبة إلى المُشغلين الصغار والبلدان الفقيرة. ولم تتمكن تلك البلدان الفقيرة من مواجهة حالات الانخفاض الحاد في قيم أصولها بسبب التغيرات غير المتوقعة أبدًا في العواطف الناشئة في زاوية ما نائية من العالم [(1370)]. وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى جانب تضخم الأجور، الذي تزامن مع انخفاض معدلات الاستثمار، إلى بروز ظاهرة الركود التضخمي [التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي] (stagflation)، أي التضخم الذي يتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة في البلدان الرأسمالية.
رفعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أسعار النفط مرة أخرى في عام 1979. وما تراكم من البترودولارات بفعل الزيادات في أسعار النفط، أُعيد تدويره عن طريق الإقراض الواسع النطاق إلى بلدان العالم الثالث، خصوصًا تلك التي يحكمها الحكام الدكتاتوريون أو الزمر العسكرية التي كانت تُعتبر صديقة للكتلة الغربية. ودخلت بعض حكومات الدول الرئيسة المنتجة للنفط، مثل نيجيريا والمكسيك، فورة إنفاق، وفي الوقت نفسه أزالت قدرًا كبيرًا من القيود على تدفقاتها الداخلة والخارجة من رأس المال والسلع. وكانت معدلات الفائدة الحقيقية التي تتقاضاها المصارف منخفضة، وكانت أحيانًا أقل من معدلات التضخم. ولكن الوضع في سوق الديون الدولية تغير تغيرًا جذريًا عندما أمر رونالد ريغان، الرئيس المنتخب للولايات المتحدة في عام 1980، وبول فولكر، رئيس مصرف الاحتياطي الفدرالي، بزيادة أسعار الفائدة الأميركية زيادة كبيرة. وبما أن معظم ديون العالم الثالث جرى التعاقد عليها بمعدلات عائمة، ارتفعت التزامات خدمة الدَّين المترتبة على حساباتها إلى مستويات لا يمكن تَحَمُّلها. وعلاوة على ذلك، مع المغالاة في قيمة عملات تلك البلدان وصيرورة أرصدتها الجارية سلبيّة، هُربت كميات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج بصورة قانونية وغير قانونية. ومع اقتراض الحكومات من الخارج، عمد السياسيون ورجال الأعمال فورًا إلى تصدير جزء كبير من الأموال المقترَضة، ما زاد من عبء الديون على البلدان الفقيرة. ومنذ عام 1982، ما عاد بوسع معظم بلدان أميركا اللاتينية أن تخدم ديونها. وباسم إعادة جدولة ديونها ومساعدتها على تسديدها من خلال سياسات شدّ الأحزمة [التقشف الاقتصادي] وسياسات التكيُّف الهيكلي، دفع صندوق النقد الدولي وحكومات مجموعة السبع التي تقودها الولايات المتحدة معظم تلك البلدان إلى حالة من الركود العميق،

وإلى حالة من المديونية الدائمة للمصارف الأجنبية ومنظمات التمويل المتعددة الأطراف.

إن هذا الهجوم المالي المضاد، الذي شنه رأس المال الكبير ضد البلدان النامية التي كانت تطمح إلى إحراز مكان لها تحت الشمس، كان مصحوبًا بتدخل عسكري أميركي مباشر أو غير مباشر في معظم مسارح النضال من أجل التحرير في العالم الثالث. وكانت تلك التدخلات تشتمل على تقديم المساعدة للمجاهدين السَّاعين إلى إطاحة الحكومة العلمانية التي يرأسها الشيوعيون في أفغانستان، وزيادة إمدادات الأسلحة وغيرها من المساعدات العسكرية بعد دخول السوفيات لدعم الحكومة القائمة، والتدخل المسلح لقمع الحركة الديمقراطية الساندينستية ضد نظام حكم سوموزا الوحشي في نيكاراغوا، والمساعدة الناشطة لحكومة جنوب أفريقيا العنصرية التي كانت تحاول قمع حركات التحرير السوداء في أراضيها وفي جميع الأراضي المتاخمة لها، وهلم جرّا. وفي بلدان مجموعة السبع، شُنت هجمات وحشية ضد الحركة النقابية وحقوق العمال في بريطانيا في عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، وفي الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريغان. وكما سأجادل لاحقًا، فإن التدابير القمعية في الولايات المتحدة كانت تشتمل أيضًا على هجمات مباشرة على جوهر الحكم الديمقراطي، مع الإبقاء على قوالبه [(1371)].

أشرت آنفًا إلى أن آسيا كانت المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت معدلات نمو في الفترة الواقعة بين عامي 1950 و1973 وتلك الواقعة بين 1973-1992. والواقع أن النمو الآسيوي استمر حتى حدوث الأزمة المالية في الفترة 1997-1998، واستؤنف مرة أخرى مع بداية القرن الحادي والعشرين. وكانت أسرع الدول نموًّا بالقيمة الحقيقية منذ سبعينيات القرن العشرين في آسيا (باستثناء اليابان) هي جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) وتايوان، وهونغ كونغ وسنغافورة، وتبعتها تايلاند وماليزيا وإندونيسيا [(1372)]. ثم انضمت إليها الصين، التي سجلت في التسعينيات والأعوام اللاحقة أعلى معدلات النمو الصناعي في المنطقة. وبحسب ما ذكر وو [(1373)]، بلغ معدل النمو الصناعي السنوي في الصين 9.7 في المئة خلال الفترة بين عامي 1949 و1977، وارتفع إلى 10.0 في المئة خلال الفترة بين عامي 1978 و1997. كيف سبحت منطقة شرق آسيا ضد ذاك التيار؟

قاومت اقتصادات شرق آسيا دائمًا ضغوط الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي الهادفة إلى جعل تلك الاقتصادات تنفتح أمام التدفقات غير المنضبطة لرؤوس الأموال والسلع الأجنبية؛ وأجرت تلك الاقتصادات إصلاحات شاملة في مجال الأراضي، واستحدثت تدابير من أجل تعميم التعليم، ورفع مستوى المعايير التعليمية باستمرار. ونظرًا إلى اجتنابها التحرير المالي واتخاذها تدابير شتى من أجل انضباط الطبقة الرأسمالية،

ظلت معدلات الادخار والاستثمار مرتفعة، وهي في الواقع أعلى ممّا كانت عليه في جميع المناطق الأخرى في العالم خلال الثمانينيات والتسعينيات.

من اللافت ملاحظة أن بعض الاقتصادات الكبيرة في أميركا اللاتينية اتّبعت سياسات مماثلة لسياسات شرق آسيا حتى منتصف السبعينيات، باستثناء تقاعسها عن إدخال إصلاحات الأراضي، ولم تكن معدلات نموها مختلفة كثيرًا عن معدلات النمو الآسيوية خلال الفترة بين عامي 1960 و 1980[(1374)]. إذ كان المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبرازيل، على سبيل المثال، وهو 8 في المئة خلال الفترة بين عامي 1960 و1980، أقل بنحو 0.5 في المئة من نظيره في كوريا الجنوبية وهونغ كونغ، وأعلى من نظيره في تايلاند وماليزيا. ومن أسباب انهيار النمو اللاحق في أميركا اللاتينية، والذي وجد أوضح تجلياته في تمزيق الاقتصاد الأرجنتيني الذي بدأ في عام 2001، طاعة معتقد التجارة الحرة النيوليبرالي الجامد، والتي تديرها رؤوس الأموال الكبيرة وعملاؤها: فالاقتراض غير المنضبط من الخارج أدى إلى زيادة قيمة العملة، وحال دون تحمُّل مستويات الديون، ومكّن الولايات المتحدة وجماعات ضغط رأس المال عبر الوطني من استنزاف اقتصادات أميركا اللاتينية.

في آسيا، كانت اقتصادات تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية هي الأشد ابتلاء جراء الأزمة المالية في الفترة 1997-1998، لأن حكوماتها أتاحت لرأسمالييها رخصة اقتراض غير محدود، في أوقات مختلفة، بدءًا من منتصف الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات. وكانت تايوان وجمهورية الصين الشعبية، اللتان ضبطتا تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، وماليزيا، التي أدخلت ضوابط على تحركات كتلك عند وقوع الأزمة، أقل تأثرًا من غيرها[(1375)]. ولا تزال الصين وتايوان تضبطان تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، وفي حين أن منطقة شرق آسيا آخذة في التباطؤ، فإنها لا تزال تُبدي دينامية أكبر ممّا هي في معظم المناطق الأخرى في العالم.

نالت بلدان شرق آسيا الرئيسة التنمية البشرية، إذ كانت قد دفعتها قدمًا. والواقع أن قدرتها على تحسين التعليم ومكافحة الأمّية وعلى زيادة الرعاية الصحية هي التي مكنتها من جني ثمار السياسات الحمائية والرعاية الحكومية، التي ثبت أن نتائجها في معظم البلدان النامية الأخرى مخيبة للآمال في كثير من الأحيان؛ ففي كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين بين عامي 1970 و1997، على سبيل المثال، انخفضت معدلات وفيات الرّضع من 54 إلى 6، ومن 22 إلى 4، ومن 85 إلى 38، على التوالي، وتحسّن العمر المتوقع في تلك البلدان من 60.1 عامًا إلى 72.4 عامًا ومن 68.8 إلى 77.1 ومن 62.0 إلى 69.8. وحدث التقدم في مجالي الأمّية والتعليم بشكل مُتتال[(1376)]. وممّا يدحض مخاوف المالتوسيين الجُدد أن منطقة شرق آسيا شهدت كذلك انتقالًا سريعًا في الخصوبة؛ ففي كوريا الجنوبية

وسنغافورة والصين، بين عامي 1975 و1997، انخفض معدل الخصوبة الكلي من 3.4 إلى 1.7، ومن 2.1 إلى 1.7، ومن 3.9 إلى 1.8، على التوالي [(1377)] إن معدلات الخصوبة الحالية مماثلة لتلك المسجلة في البلدان المتقدمة، وهي أقل كثيرًا من نظيراتها في معظم البلدان النامية الأخرى. ولكن ذلك مثال للتناقضات المستجدة باستمرار، والناجمة عن الرأسمالية النيوليبرالية، حيث إن انخفاض الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع يطرحان مشكلات جديدة أمام إدارة صناديق المعاشات التقاعدية واستقرار المنظومة المالية.

نجد جذور تأخر النمو الاقتصادي السابق في البلدان النامية، كما رأينا، في السياسات التي فرضتها عليها القوى الإمبريالية الأم في العصور السابقة؛ إذ خلال الفترة التي كانت فيها معظم البلدان الأوروبية القارية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا تتبع بريطانيا في اعتماد تكنولوجيا موجهة نحو المعمل، وتغيير اقتصاداتها الزراعية إلى مجتمعات صناعية، كان لديها نظام ذو نزعة حمائية شديدة. فالحماية من المصنوعات الأجنبية أفضت إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في بلدان أوروبا القارية [(1378)]. وعندما هددت الصناعات البريطانية بتدمير الصناعات اليدوية في الدول الأوروبية القارية والولايات المتحدة، زادت حكوماتها الحواجز الجمركية المفروضة على المستوردات الأجنبية، وطورت صناعاتها النسيج وغيرها من الصناعات التحويلية [(1379)]. وحذت الأراضي الخاضعة للسيادة البريطانية والمتمتعة بالحكم الذاتي، مثل كندا وأستراليا، حذوها، وقدمت المساعدة الحكومية لمجموعة من أوجه النشاط الخاص، بما في ذلك الهجرة البيضاء.

في المقابل، أُجبِرت معظم الملحقات السياسية التابعة غير البيضاء، بما فيها الهند، على اعتماد سياسات التجارة الحرة، وتلقت الحد الأدنى من المساعدة الحكومية، إلّا عند الاضطرار إلى حماية مصالح رجال الأعمال الأوروبيين أو أمن الدولة الاستعمارية [(1380)]. وشهد معظم تلك البلدان المستعمَرة نموًا اقتصاديًا وصناعيًا بطيئًا حتى منتصف القرن العشرين، كما عانت ذلك البطءَ مؤشرات التنمية البشرية فيها. إن تصوير تاريخ التنمية الاقتصادية باعتباره انتصارًا للتجارة الحرة وحصرًا للتدخل الحكومي في حدوده الدنيا يتبدد في مواجهة الأدلة التاريخية العصيَّة على الدحض. إن الفروق التي شهدها القرن العشرون في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية، والتناقضات التي سبّبها كلٌّ من النظام الرأسمالي العالمي، وعدم اكتمال ضروب النضال المناهضة للمنظومة، تتجلى بشكل مؤسف في المجاعات، وسألتفت إلى إيجاز نشأتها في القسم التالي.

المجاعات في القرن العشرين

بلغ عدد ضحايا المجاعات في القرن العشرين، وفقًا لتقديرات ديفرو [(1381)]، أكثر من 75 مليون شخص. وفي حين تلقّى ديفرو بالقبول عدد الوفيات المرتفع في المجاعة في الصين والبالغ 30 مليون وفاة خلال فترة «القفزة العظيمة للأمام» (1958-1961) [(1382)]، فإنه تجاهل الوفيات الحاصلة في المجاعات الصغيرة في ظل الاستعمار، من قبيل المجاعات في الهند البريطانية على مر السنوات الممتدة من عام 1905 وحتى عام 1908 والتي أثرت على سكان يبلغ عددهم 50 مليون نسمة [(1383)]. وقدرت الوفيات الزائدة في المجاعات في الفترة بين عامي 1907 و1908 بأنها تقع بين 2.15 مليون و3.22 ملايين وفاة [(1384)]، بيد أن ديفرو لم يذكرها.

كان المتسبب في معظم المجاعات، وليس كلها، ما سماه سِن [(1385)] العوز إلى الطَّوْل الاقتصادي، أي قصور الشعب المتضوّر جوعًا عن الحصول على الغذاء. وكانت المجاعات المدمرة ناجمة في معظمها عن كلٍّ من العوز إلى الطَّوْل الاقتصادي ونقص حادٍّ في الأغذية. وقد حدثت هذه التوليفات بشكل متكرر في البلدان التي انخرطت في الحروب، والصراعات الداخلية بين جماعات تدّعي وجود اختلافات بينها في الأيديولوجيا أو الانتماء الإثني، وفي أوجه النضال المناهضة للمنظومة.

ربما تكون المجاعات، من حيث مُسبِّباتها، رأسمالية بدائية، واستعمارية، ومناهضة للمنظومة [(1386)]. أمّا المجاعات من النوع الذي واجهته فرنسا أو غيرها من بلدان أوروبا القارية في ظل أنظمة الحكم البائدة، فيمكن تسميتها المجاعات الرأسمالية البدائية (protocapitalist). صحيح أن الأسواق تطورت، ولكنها بقيت مجزأة بشكل سيئ بفعل عراقيل في شبكات الاتصالات وقنوات نقل الإشارات السعرية [(1387)]، وفتح مصادر بديلة للقوة الشرائية والطَّوْل الاقتصادي. إن عدم استجابة الدولة للمصيبة ضاعف، بطبيعة الحال، من عدد الخسائر في الأرواح الناجمة عن المجاعة. وأمّا المجاعات الاستعمارية، فوقعت لأن السلطات لم تكن مسؤولة عن أفعالها أمام السكان المتضررين، وآثرت تجاهل وفيات السكان الأصليين في حال لم يُخلّ ذلك بحسابات متعتها ونزعتها التلذذية. وكانت مجاعة البنغال الكبرى في عام 1943، وهي التي قتلت ما قُدر بـ 3.5 ملايين شخص، مجاعة استعمارية بامتياز [(1388)]؛ ففي حين كان هناك موسم حصاد قصير في البنغال في الفترة 1942-1943، أمرت السلطات البريطانية، حرصًا منها على حرمان اليابانيين من أي ميزة، بتدمير معظم وسائل النقل أو مصادرتها، بحيث تعذّر نقل الحبوب من المخازن إلى المناطق المحتاجة. كما أنها عمدت إلى شراء الحبوب لمصلحة الجيش، على أساس الأولوية. ولما ارتفعت الأسعار، لم تبذل الإدارة أي محاولة لتوفير الإغاثة العامة، أو للعمل على توزيع المواد الغذائية في شكل حصص، إلّا بعد فوات الأوان.

واجهت أنظمة الحكم التي جاءت إلى السلطة، في إثر نضالات كبرى مناهِضة للمنظومة في كثير من الأحيان، مجاعات كبيرة. فـ **أولًا**، كانت الأنظمة التي أطاحتها تتربع على مستويات منخفضة من الإنتاجية، وهوامش ضئيلة بين المجاعة والبقاء في قيد الحياة. وكان من شأن أي صدمة كبيرة أن ترجح كفة التوازن نحو الوفيات الجماعية. **ثانيًا**، واجهت أنظمة الحكم التي جاءت بعد الثورة في العموم معارضة شديدة من الدول الرأسمالية الرائدة، وبالتالي، كانت مترددة في الكشف عن ضعفها للمراقب الخارجي؛ إذ افترضت بحق أن تلك المعلومات لن تُستخدم لمساعدة الناس في محنتهم وإنما لمجرد تشويه سمعة النظام الجديد وإضعافه. وفي المجاعات التي وقعت في أوكرانيا في روسيا السوفياتية في ثلاثينيات القرن العشرين والمجاعة الصينية في الفترة بين عامي 1958 و1961، كان ثمة دور لعامل آخر تمثّل في عدم استعداد قادة الأحزاب المحلية للاعتراف بأن الأمور تسير بشكل سيئ للغاية لا وفقًا لخطط كبار القادة الذين سوف يستاؤون من هذه المعلومات غير المرحب بها [(1389)]. وتعززت تلك النزعة المناهضة للديمقراطية بفعل عزلة روسيا والصين في ظل هيمنة رأس المال العالمي. ففي تلك الحالة، لم يكن هناك أي أمل بالمساعدة من الدول الرأسمالية الغنية في ذروة الحرب الباردة.

أمّا الأنموذج الأخير من المجاعات، فهو ما يمكن أن يُسمى مجاعة العولمة، وهذا هو تدمير الأمن الغذائي للسكان العاديين في البلدان أو المناطق التي عانت ما ألحقته الأسواق غير الخاضعة للتنظيم من دمار باقتصادات الكفاف، من دون تأمين الطَّوْل الغذائي وغيره من الضروريات المستجدة بوساطة السوق. وفي ظل تأثير العولمة، تخصص كثير من البلدان الفقيرة بإنتاج محاصيل مختلفة، مثل فول الصويا والحبوب الخشنة، من أجل تسمين المواشي لإنتاج لحوم الأغنياء وحليبهم. وفي حال غياب منظومة لوضع المخصصات العامة، عندما تنهار أسعار هذه المحاصيل أو عندما يواجه البلد أزمة في ميزان المدفوعات، عندها يعجز الفقراء عن شراء الأغذية أو الحصول عليها.

كانت سلسلة المجاعات التي عصفت بإثيوبيا في أواخر القرن العشرين إيضاحات مأساوية للمجاعات الرأسمالية البدائية، والمناهضة للمنظومة، والعولمة [(1390)]. حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي إثيوبيا حتى عام 1974، وعلى الرغم من أنه نال شهرة بفضل مقاومته عدوان موسوليني على إثيوبيا، ظلت إمبراطوريته قديمة من حيث بنيتها الاجتماعية، حيث كان زعماء القبائل الإقطاعيون ومسؤولو البلاط يحكمون عددًا كبيرًا من السكان الأمّيين وقصيري العمر من الفلاحين والعمال الزراعيين والرُّعاة والحرفيين الريفيين. وكانت الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية في حد ذاتها من ملّاك الأراضي الكبار، وكانت هي وسائر ملّاك الأراضي يستخرجون أتاواهم بشكل

رئيس من زراعة الكفاف والنشاط الرعوي [(1391)]. كما أن تلك الأراضي الشاسعة كانت تعاني ضعف الاتصالات، بيد أن الأكثر مأساوية هو أن الناس العاديين لم يكن في طَوْلهم الاقتصادي سوى القليل الذي يمكنهم الاعتماد عليه عندما يقضي الجفاف على المحاصيل والحيوانات، ويُضعف قوَّتهم الشرائية بشدة. وعندما انعدمت الأمطار في عام 1972، وأصبح شعب مقاطعة وولو الشمالية عرضة للمجاعة، فحاول الهجرة إلى المدن، أرجعتهم قوات الشرطة. وكانت الحكومة الإمبراطورية تصف أنباء المجاعة بأنها «أنباء ملفّقة». وأعرب الإمبراطور عن آرائه في المجاعة في مقابلة صحافية، حيث قال: «كان الأغنياء والفقراء موجودين دائمًا، وسيبقون دائمًا، لماذا؟ لأن هناك أولئك الذين يعملون... وأولئك الذين يفضلون ألّا يفعلوا شيئًا.... كل فرد مسؤول عن مصيره» [(1392)]. وفي عام 1973، «تفشت المجاعة والبؤس في الأرض، في حين جرى تصدير الحبوب إلى الخارج لدفع ثمن النفط، والمستورَدات [(1393)] الصناعية والترفيهية» [(1394)]. أُطيح الإمبراطور بتمرد قاده الجيش، إلّا أنه كان مدعومًا من العناصر الراديكالية. ومع ذلك، أخفق «الدّيرغ»، كما كان يُسمّى المجلس العسكري الذي ترأس نظام الحكم الجديد، في حل مشكلات إثيوبيا التي لا تُعد، وتحوَّل إلى نظام حكم قمعي. كما حاول «الدّيرغ» التمسّك بإريتريا التي كان هيلا سيلاسي قد احتلها بوصفه وارثًا للإمبراطورية الإيطالية القصيرة الأجل. وفي نهاية المطاف، وبعد حرب وحشية ومُكلفة، حصلت إريتريا على استقلالها في عام 1993 لتنخرط مرة أخرى في حرب مع اليمن وإثيوبيا. وكانت هذه الحروب من العوامل التي شكلت أوضاع المجاعة في إثيوبيا، وكذلك في إريتريا. وامتدت مجاعتان رئيستان في إثيوبيا طوال الفترتين بين عامي 1972 و1975 و1982 و1985. وفي كلتا الحالتين، أثبتت المعونة الدولية أنها غير كافية لتلبية حاجات الملايين من الناس الذين يعانون الجوع [(1395)]. وتدخلت الحكومات القمعية ببعض أعمال الإغاثة، إلّا أن الحقيقة الصارخة هي أن الاعتبارات الجيوسياسية ولّدت جمودًا بين القوى الكبرى إزاء معاناة الناس الذين كانوا يفتقرون إلى النفوذ الاقتصادي أو العسكري.

لا تزال إثيوبيا وإريتريا من أفقر بلدان العالم؛ ففي عام 1999، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 107 دولارات لإثيوبيا و180 دولارًا لإريتريا [(1396)]. وفي عقد الثمانينيات، انخفض دخل الفرد في إثيوبيا بمعدل 0.6 في المئة سنويًا [(1397)]. وبطبيعة الحال، لم تكن إثيوبيا وحدها في هذه المعاناة المأساوية؛ إذ من بين بلدان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الـ 43 الأقل نموًا، عانى 23 بلدًا انخفاضًا مطلقًا في الدخول في عقد الثمانينيات [(1398)]. وفي الفترة بين عامي 1990 و1999، عانى 20 بلدًا من البلدان الـ 44 الأقل نموًا تراجعًا في نصيب الفرد من الدخل [(1399)]. ومن بين تلك البلدان، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي

وسيراليون انخفاضًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.3 في المئة و4.9 في المئة و6.4 في المئة سنويًا، على التوالي.

مرة أخرى، يلوح خطر المجاعة في القرن الأفريقي؛ فبحلول أوائل عام 2003، تضرر 14 مليون شخص بشكل مباشر في البلدان الثلاثة الأكثر تضررًا، وهي إريتريا وإثيوبيا وكينيا [(1400)]. والعنصر المشترك في تلك المجاعات هو الجفاف الذي يؤثر في الفلاحين والرُّعاة على حد سواء، بل إن الرعاة، الذين يشكلون جزءًا كبيرًا من السكان في ذلك الجزء من العالم، هم الأكثر تضررًا في كثير من النواحي؛ إذ تنفق قطعان المواشي بسبب نقص الأعلاف والماء، ما يحْرم الرعاةَ بروتيناتها وكثيرًا من السعرات الحرارية. علاوة على ذلك، فإن الثروة الحيوانية ومنتوجاتها، مثل الحليب واللحوم، هي سلعتهم الرئيسة القابلة للبيع. ومع تراجع إنتاج المحاصيل ودخول الفلاحين، ينخفض الطلب على الماشية ومنتوجاتها انخفاضًا كبيرًا، ما يؤدي إلى انهيار أسعارها.

في نيسان/أبريل 2000، كان يموت يوميًا ما يقدر بـ 6 أطفال بسبب الأحوال ذات الصلة بالجفاف في إثيوبيا. وكانت الأمم المتحدة تحذّر من احتمال أن تهدد المجاعة 16 مليون شخص في 10 مقاطعات في شرق أفريقيا ووسطها [(1401)]. وبحلول الفترة 2002-2003، كان المراقبون يحذرون من وقوع مجاعة في إثيوبيا وإريتريا يمكن أن تكون أسوأ من تلك التي شهدتاها في عام 1984. وفي بعض المناطق الأشد تضررًا، كان قد نفق نصف الماشية مع بداية عام 2003. وفي إريتريا، كان أكثر من نصف السكان البالغ عددهم 2.4 مليون نسمة محتاجين إلى المعونة الغذائية؛ ففي إثيوبيا وإريتريا كلتيهما، غالبًا ما تستغرق المعونة الغذائية المقدمة من الوكالات الدولية بعض الوقت للوصول، وعندما تصل يصعب توزيعها بسبب الطرق السيئة أو غير الموجودة. أمّا الدولة، فعاجزة تمامًا عن أداء هذه المهمات بسبب نقص الأموال والضغط الأيديولوجي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) للحيلولة دون أن توفر الدولة المعونة للفقراء أو الانخراط في أي نشاط اقتصادي. ووفقًا لقول تيولدي إغزيابر، رئيس هيئة حماية البيئة في إثيوبيا، لم تسمح الوكالات الدولية للحكومة الإثيوبية باقتراض الأموال اللازمة لبناء مخازن الأغذية بوصفها مخازن وسيطة ضد الندرة المستقبلية [(1402)]. وأصبحت كلٌّ من إثيوبيا وإريتريا معتمدة بشكل كبير على المساعدات الدولية، التي تُسَلَّم متأخرة، من أجل تجنب وقوع كارثة مطلقة ومعها ملايين الوفيات بسبب الموت جوعًا [(1403)]، بيد أن سوء التغذية الشديد أصبح متوطنًا في تلك البلاد. وحدث ذلك في سياق وفرة الإمدادات الغذائية، خصوصًا في اقتصادات السوق المتقدمة، التي واصلت دعم مزارعيها الأغنياء. وكشفت المجاعات في أفريقيا مرة أخرى، وبشكل صارخ، عن مراوغة التجارة الحرة، وحديثها

عن إنهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، ما يؤدي إلى رخاء الجميع. إن النظام السياسي الدولي في القرن الحادي والعشرين يمكن أن يتسلط على الفقرا، ولكنه لا يسلمهم من الجوع والمجاعات والموت المفاجئ.

(1351) A. Deaton, «Health in an Age of Globalization,» NBER Working Paper W10669 (August 2004).

(1352) G. Masuy-Stroobant, «Infant Health and Infant Mortality in Europe: Lessons from the Past and Challenges for the Future,» in: C. A. Corsini and P. P. Viazzo, The Decline of Infant and Child Mortality: The European Experience 1750-1990 (The Hague: Kluwer Law International for UNICEF, 1997).

(1353) B. R. Mitchell, International Historical Statistics: The Americas, 4th ed. (London: Macmillan, 1998).

في عام 1960، قريبًا من وقت حدوث الثورة الكوبية، كان معدل وفيات الرضع في كوبا 39، وبحلول عام 2001 انخفض إلى 7، وهو المستوى نفسه الذي كان موجودًا في الولايات المتحدة، وهي بلد يبلغ معدل دخل الفرد فيه نحو 10 أضعاف نظيره الكوبي.

UNICEF, The State of the World’s Children 2003 (New York: UNICEF, 2003); UNDP, Human Development Report 1999 (New York: Oxford University Press for the United Nations Development Program, 1999), «Human Development Indicators».

(1354) R. H. Steckel and R. Floud (eds.), Health and Welfare during Industrialization (Chicago: University of Chicago Press, 1997).

(1355) Dora L. Costa and R. H. Steckel, «Long-Term Trends in Health, Welfare, and Economic Growth in the United States,» in: Steckel and Floud (eds.), Health and Welfare.

(1356) A. K. Bagchi, «The Past and the Future of the Developmental State,» Journal of World Systems Research, vol. 6, no. 2 (2000), at: https://bit.ly/2EgrePl

(1357) R. H. Steckel, «Industrialization and Health in Historical Perspective,» Historical Paper no. 118 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 1999), p. 17.

(1358) B. Bogin, Patterns of Human Growth, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1999), pp. 242-244.

(1359) P. Armstrong, A. Glyn and J. Harrison, Capitalism since World War II : The Making and Breakup of the Great

Boom (London: Fontana, 1984), and S. A. Marglin and Juliet Schor (eds.), The Golden Age of Capitalism: Reinterpreting the Postwar Experience (London: Clarendon Press, 1990).

(1360) A. Maddison, Monitoring the World Economy 1820-1992 (Paris: OECD, 1995).

(1361) A. Maddison, Dynamic Forces in Capitalist Development (London: Oxford University Press, 1991), and The Economic Journal, vol. 106, pp. 1016-1069.

(1362) ينظر:

A. S. Milward, G. Brennan and F. Romero, The European Rescue of the Nation-State (London: Routledge, 1992).

(1363) Maddison, table 3.1.

(1364) Ibid., table 3-2.

(1365) ينظر:

N. F. R. Crafts and G. Toniolo (eds.), Economic Growth in Europe since 1945 (London: Cambridge University Press, 1996).

(1366) Armstrong, Glyn and Harrison, Capitalism.

(1367) أونصة الذهب تعادل 31.1034768 غرامًا. (المترجم)

(1368) G. Carli, «Significant Episodes in the Evolution of the International Monetary System,» in: P. B. Kenen, F. Papadia and F. Saccomani (eds.), The International Monetary System (London: Cambridge University Press, 1994)).

(1369) Armstrong, Glyn and Harrison, chaps. 10-12.

(1370) ليس من قبيل المصادفة أن معادلة تسعير الخيارات صيغت في عام 1973 في ورقتين بحثيتين منفصلتين أعدهما فيشر بلاك، وروبرت ميرتون ومايرون سكولز. وحصل المؤلفان الأخيران على جائزة نوبل للاقتصاد في عام 1997 (كان بلاك قد توفي قبل ذلك التاريخ، وبعد فترة وجيزة أدى ميرتون وشولز دورًا غير نبيل في انهيار شركة «لونغ تيرم كابيتال مانجيمنت». يُنظر:

C. Prestowitz, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003), pp. 57-58.

(1371) W. Blum, Rogue State: A Guide to the World’s Only Superpower (Monroe, ME: Common Courage Press, 2002).

(1372) A. K. Bagchi: «Introduction,» in: Political Economy: Studies in the Surplus Approach, vol. 3, no. 2: Special issue on East Asian Development (1987), and «The Growth Miracle and its Unravelling in East and Southeast Asia,» Economic and Political Weekly, vol. 33, no. 18 (1998).

(1373) Harry X. Wu, «How Fast Has Chinese Industry Grown? Measuring Real Output of Chinese Industry, 1949-97,» Review of Industry and Wealth, ser. 48, no. 2 (2002).

(1374) UNCTAD, Trade and Development Report 2003 (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2003).

(1375) Bagchi, «The Growth Miracle», and J. E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents (London: Allen Lane, 2002).

(1376) UNDP, Human Development Report 1999.

(1377) Ibid.

(1378) P. Bairoch, Economics and World History: Myths and Paradoxes (London: Harvester Wheatsheaf, 1993), chaps. 2-4, and K. H. O’Rourke, «Tariffs and Growth in the Late Nineteenth Century,» Economic Journal, vol. 110 (April 2000).

(1379) C. Sabel and J. Zeitlin, «Historical Alternatives to Mass Production: Politics, Markets and Technology in Nineteenth-Century Industrialization,» Past and Present, no. 108 (1985).

(1380) A. K. Bagchi: Private Investment in India 1900-1939 (London: Cambrige University Press, 1972), and «Foreign Capital and Economic Development in India,» in: K. Gough and H. P. Sharma (eds.), Imperialism and Revolution in South Asia (New York: Monthly Review Press, 1973).

(1381) S. Devereux, «Famine in the Twentieth Century,» IDS Working Paper 105, Brighton, Institute of Development Studies, 2000, table 2.

(1382) للاطلاع على نقد التقديرات المعتادة لوفيات المجاعة، ينظر:
Utsa Patnaik, «On Famine and Measuring ‘Famine Deaths’,» in: S. Patel, J. Bagchi and Krishna Raj (eds.), Thinking Social

Science in India: Essays in Honour of Alice Thorner (New .(Delhi: Sage, 2002

(1383) L. Visaria and P. Visaria, «Population (1757-1947),» in: Dharma Kumar and M. Desai (eds.), The Cambridge Economic History of India, vol. 2: ca. 1757-ca. 1970 .(London: Cambrige University Press, 1983), p. 531

(1384) A. Maharatna, The Demography of Famines: An Indian Historical Perspective (London: Oxford University .Press, 1996), p. 15

(1385) A. K. Sen, Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation (London: Oxford University .(Press, 1981

(1386) إنني أغفل، ههنا، المجاعات التي حدثت في ظل الأحوال السابقة لعصر الرأسمالية؛ إذ بحلول القرن العشرين، لم يكن هناك جزء من الكرة الأرضية خارج حظيرة الرأسمالية.

(1387) الإشارات السعرية (price signals) هي المعلومات التي تُنقل إلى المستهلكين والمنتجين، عن طريق السعر المفروض على منتوج أو على خدمة، ما يوفر إشارة لزيادة أو إنقاص العرض أو الطلب. (المترجم)

(1388) Sen, Poverty and Famines, and Maharatna, The .Demography of Famines

(1389) Devereux, «Famine in the Twentieth Century;» J. Drèze and A. Sen (eds.): The Political Economy of Hunger, vol. 1: Entitlement and Well-Being (London: Clarendon Press, 1990); The Political Economy of Hunger, vol. 2: Famine Prevention (London: Clarendon Press, 1990), and The Political Economy of Hunger, vol. 3: Endemic Hunger .((London: Clarendon Press, 1991

(1390) Sen, chap. 7; B. G. Kumar, «Ethiopian Famines 1973-1985,» in: Drèze and Sen (eds.), Entitlement and Well-Being, and UNCTAD, The Least Developed Countries Report 2002: ;(Escaping the Poverty Trap (New York: United Nations, 2002 تقريبًا أي مصدر إعلامي من قبيل هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي).

(1391) R. D. Read and C. Legum, «Ethiopia,» in: C. Legum (ed.), Africa Handbook (Harmondsworth: Penguin, 1969), .and Kumar, «Ethiopian Famines,» p. 177

(1392) ذكر في:

.Kumar, p. 180

(1393) جاء في الكتاب الأصل أنها «الصادرات»، ما يتنافى مع السياق، فرجعت إلى المصدر الذي اقتبس منه المؤلف فوجدت أنها «المستورَدات»، فصححتُ النص هنا وفقًا لذلك. (المترجم)

(1394) B. Freund, The Making of Contemporary Africa: The Development of African Society since 1800 (Bloomington: .Indiana University Press, 1984), p. 255

(1395) .«Kumar, «Ethiopian Famines»

(1396) UNCTAD, The Least Developed Countries Report .2002, p. 247

(1397) UNCTAD, The Least Developed Countries 1999 .Report (New York: United Nations, 1999), p. 177

(1398) .Ibid., p. 177

(1399) UNCTAD, The Least Developed Countries Report .2002, p. 247

(1400) Famine, Famine in Ethiopia and Kenya (2003), at: https://bit.ly/2UEe8QS; Diana Mavunduse, Fear Looming of ‘84-like Famine in Ethiopia (4 April 2003), at: https://bit.ly/2GnIcyq, and Q&A Ethiopia, Q&A: Why Is Ethiopia Facing Another Famine? (11 November 2002), at: https://bbc.in/2PJV93I

(1401) Stephanie Kriner, «Ethiopia’s Famine Threat Increases,» 17 April 2000, at: https://bit.ly/2rBNpqU

(1402) A. West Kirby, «Risks Another Ethiopia Famine,» BBC .(News (11 December 2003

(1403) J. Fisher, «Eritrea’s Growing Dependence on Aid,» .(BBC News (18 November 2003

الفصل الثالث والعشرون: التدمير والتجديد في النظام النيوليبرالي العالمي

أسواق الأسهم، والتحرير المالي، وعلم السكان [الديموغرافيا]

يتمثّل أحد اتجاهات التحرك المركزية نحو التحرير (اللبرلة) في إلقاء جميع الأصول في «كازينو» سوق الأوراق المالية. وأوضح كينز بجلاء التشبيهَ القوي لسوق الأسهم بـ «الكازينو» في الفصل الثاني عشر من كتابه الكلاسيكي **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود** (1936). في الأساس، يعتمد سعر السهم في السوق الحرة على رأي المشغلين الآخرين في السوق إزاء كيفية تغير سعر السهم، وليس على ربحية الشركة أو قيمتها الجوهرية. حتى إن اعتقد المساهمون أن الثمن يجب أن يكون، لنقُل، أعلى ممّا يقرره السوق، فلعلهم لن يتمكنوا من الاستفادة منه، لأن التمسُّك بالأسهم في وقت استمرار سعرها في الانخفاض ربما يُفقدهم معظم ثروتهم، وسيطالب دائنوهم باسترداد قروضهم، وفي نهاية المطاف يُحتمل أن يفلس المساهمون. وبالتالي، ليس هناك فائدة من أن يكون المرء عقلانيًا بمعنى الحكم على أسعار الأسهم بما يسمّيه علماء الاقتصاد القيمة المتوقعة، لأن سوق الأوراق المالية تعمل على أساس سلوك القطيع [المحاكاة] والبواعث اللاعقلانية وليس على أساس البواعث العقلانية بحسب ما يُعرِّفها علماء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد [النيوكلاسيكيون] [(1404)].
من الطبيعي أن يعرف المهنيون ذوو الثراء الفاحش ذلك ويُحصِّلوا أرباحهم قبل انهيار الأسهم الفردية أو السوق. وفي حالة حدوث أزمة في سوق الأسهم، ربما لا تتمكن المصارف التي تقدم الأموال إلى وسطاء الأوراق المالية، أيضًا، من الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين بسبب عدم قدرة المقترضين منها على سداد ديونها عليهم. وهذا النوع من الأزمات حدث في «الكساد الكبير» الذي بدأ بانهيار سوق الأسهم في نيويورك في عام 1929 وأفضى بالكونغرس الأميركي إلى سنّ «قانون غلاس - ستيغال» الذي فصل بين العمليات المصرفية وعمليات سوق الأوراق المالية. أمّا في ألمانيا واليابان، فكانت المصارف - التي ربما تحتفظ بأسهم أيضًا - هي التي تمول الشركات أساسًا وليس عبر تشغيل أسواق الأسهم. وفي الهند ومعظم البلدان النامية الأخرى، لا تعمد المصارف إلى تمويل عمليات سوق الأوراق

المالية، وذلك جريًا منها على تقاليد الخدمات المصرفية الإنكليزية قبل السبعينيات.

تغير ذلك كله مع إلغاء القيود المالية بدءًا من سبعينيات القرن العشرين. وبما أن تحرير المنظومة المالية المحلية كان مصحوبًا أو متبوعًا برفع القيود عن حركة رؤوس الأموال إلى داخل البلد وخارجه، فإن أزمة سوق الأوراق المالية رافقتها أزمة مصرفية وأزمة عُملة. وعندما لم يتمكن المقترضون في بلد معيّن من تسديد الديون المتعاقد عليها في أوقات «الوفرة الطائشة»[(1405)]، تبع ذلك تكالبٌ على العملة. وبعد فترة من الوقت، تعلن البلاد رسميًا عجزها عن تسديد ديونها الخارجية وتقدم طلبًا إلى صندوق النقد الدولي من أجل إنقاذها. في إثر ذلك، يقدّم صندوق النقد الدولي حزمة، بعد إجبار الحكومة المتعثرة على قبول سياسة انكماشية حادَّة، وعندها تتكشف حكاية تنذر بزيادة الفقر والبطالة. ومنذ بداية التحرير المالي، ازداد حدوث الأزمات المالية وشِدتها، ولا سيما في البلدان النامية ودول الاتحاد السوفياتي سابقًا[(1406)].

من أبرز الأمثلة لكيفية تأثير التحرير المالي والتكيف الهيكلي في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم ما حدث في أميركا اللاتينية، بدءًا من ثمانينيات القرن العشرين وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين. وحتى في عام 1980، كانت الأرجنتين والأوروغواي وكوستاريكا والمكسيك من بين أكثر البلدان النامية ثراء، على الرغم من محن ثلاثينيات القرن العشرين وركود الستينيات. وأفضت أزمة الديون، التي بدأت في عام 1982 وطغت على المكسيك والبرازيل وتشيلي والأرجنتين ومقاطعات أخرى في أميركا اللاتينية، إلى اعتماد برامج للتكيف الهيكلي. وكانت النتيجة هي العقد المفقود لثمانينيات القرن العشرين؛ ففي الفترة بين عامي 1950 و1980، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المنطقة بنسبة 2.7 في المئة سنويًا؛ وفي ثمانينيات القرن العشرين، انخفض نصيب الفرد من الدخل بنسبة 0.9 في المئة سنويًا على الرغم من تباطؤ في النمو السكاني. وبحلول نهاية الثمانينيات، اضطلع معظم البلدان بإصلاحات اقتصادية شاملة، بما في ذلك خصخصة كثير من مؤسسات الدولة. وبعد أن ارتفع معدل نمو دخل الفرد قليلًا خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 1997، عندما كان 2.0 في المئة سنويًا، انخفض هذا الرقم مرة أخرى، وانخفض دخل الفرد بنسبة 0.3 في المئة سنويًا على مدى الأعوام الـ 6 التالية[(1407)]. وتمثّل حالة الأرجنتين واحدة من أسوأ حالات الانتحار الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية السيئة (إيكونوسايد) في إطار الإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي؛ إذ كانت الأرجنتين أغنى من إيطاليا قبل الحرب العالمية الأولى، عندما كان الإيطاليون يذهبون كل عام للعمل في الأرجنتين[(1408)]. وفي آخر موجات تراجع الدخل، وفقًا لبيانات البنك الدولي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان 236.5

مليار دولار في عام 1993، إلى 102 مليار الدولارات في عام 2002، وارتفعت نسبة من هُم دون مستوى الفقر على الصعيد الوطني إلى 56 في المئة [(1409)]. وعانت الأرجنتين الكارثةَ تلك بعد أن استخدمت جميع الأسلحة المتوافرة في ترسانة النيوليبرالية. ومنذ عام 2002، رفضت الموافقة على معالجات صندوق النقد الدولي السحرية الزائفة، وتخلفت عن سداد ديونها الخارجية المسجلة، والبالغة أكثر من 100 مليار دولار، ونما اقتصادها، متحديًا توقعات المتشائمين، بمعدل 8 في المئة سنويًا في عامي 2003 و 2004[(1410)]. وأظهر أداءُ الأرجنتين الضعف الاقتصادي في النظام النيوليبرالي، الذي سأناقشه ببعض التفصيل لاحقًا، غير أنه سيؤدي أيضًا إلى تصليب مقاومة الدول الأخرى ضد الوصفات التي يُصدرها مشعوذو النيوليبرالية.

تكررت حالات أميركا اللاتينية والأرجنتين في عدد كبير من البلدان الأخرى. وكانت أفريقيا جنوب الصحراء ومعظم الدول السوفياتية السابقة، التي اعتمدت الإصلاحات النيوليبرالية، من بين من شهدوا أشد أنواع المعاناة. وفي حين أن ثمة حديثًا عن بنيان مالي جديد لمنع الأزمات المالية، أصبح واضحًا تمامًا أن مع تحركات رأس المال غير المنضبطة، ليس ثمة وسيلة في متناول الدول ذات الاقتصادات الأضعف لمنع العدوى الثلاثية المتمثلة في أزمة المديونية والأزمة المصرفية وأزمة العملة [(1411)].

عندما تنعدم القيود على عمليات الاندماج والشراء، وهناك سوق حرة لشراء الشركات وبيعها، فإن الشركة التي يمكن أن تحظى بموارد أكبر من موارد الشركة الأخرى يمكنها أن تستولي عليها، حتى وإن كانت الشركة المستهدَفة حسنة الإدارة ومربحة. وهكذا يصبح التحرير المالي قوة شديدة البأس، تتلف الشركات الأصغر حجمًا وتساند نمو الشركات الأكبر.

كما أن إلغاء الضوابط المالية يمكن أن يفتح فرصًا جديدة ويزيد من حوافز الاحتيال، على غرار ما تبيَّن من عمليات الكشف عن سلسلة إفلاس الشركات التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات والممارسات المحاسبية الاحتيالية في الولايات المتحدة بدءًا من إنرون في عام 2000 ومرورًا بـ «غلوبال كروسينغ» و«ورلد كوم» [(1412)]. كما كُشف عن ممارسات احتيالية في عمليات المصرفيين الاستثماريين وصناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين. وفي جميع هذه المجالات، يكون حاملو الأسهم العادية أو الأوراق المالية في صناديق الاستثمار المشترك أو وثائق التأمين تحت رحمة الوسطاء أو المستشارين. وفي الحالات التي تتسم بدرجة عالية من المخاطرة وانعدام اليقين، ثمة مجال واسع للتواطؤ بين الوسطاء والشركات المعنية على حساب الموكِّل الأصيل. وحيث رُفع شيطان الجشع [حب المال] إلى منزلة المعبود الأعلى، فليس من المستغرب أن يغتنم الوسطاء والمستشارون والمحاسبون الفرص لكسب المال السهل عن طريق

الاحتيال. وبعد إدخال التحرير الاقتصادي في التسعينيات، هزت الفضائح المالية دولًا كالهند وبولندا وروسيا بشكل متكرر، وكانت في الأغلب تشمل كبار البيروقراطيين والسياسيين.

مع حلول الخدمات المصرفية الإلكترونية والتحويلات المالية عبر الحدود، أصبح غسل المكاسب غير المشروعة في الفساد السياسي وفي بيع المخدرات والأسلحة أسهل كثيرًا من ذي قبل [(1413)]. إن دمج الفساد بهذه الطريقة المنهجية في ظل النظام النيوليبرالي يطرح مشكلات خطِرة أخرى أمام بناء مجتمع ديمقراطي معافى ومزدهر.

أتاحت بنود منظمة التجارة العالمية الخاصة بـ «الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة» للشركات الكبرى أن تمنع الباحثين من الوصول إلى المعارف العلمية، مثل حل شيفرة أجزاء معيّنة من تسلسل المحتوى الوراثي «الجينوم» على أساس أنهم حصلوا على براءة اختراعه. واحتجاجًا على هذه الممارسة، وصفها السير جون سولستون، وهو رائد في فك شيفرة الجينوم البشري الذي مُنح عليه جائزة نوبل، بأنها من سِمات «إقطاع الشركات» [(1414)]. وبموجب نظام براءات الاختراع هذا، حتى الأشياء الطبيعية يمكن أن تكون براءة اختراع، والناس الذين كانوا يستخدمون الأعشاب الموجودة في الطبيعة لأغراض طبية وغذائية لآلاف السنين يمكن أن يُحرموا من إمكان استخدامها [(1415)].

إن بعض الشركات، وباسم حقوق الملْكية، آخذة في اكتساب سلطة منع مجتمعات محلية بكاملها من الحصول على مياه الشرب ومياه الري التي تدعم الحياة، على غرار ما حدث في مقاطعة كوتشابامبا في بوليفيا، إلى أن انتفض الناس وأفسدوا مخططات رأس المال وعملائه السياسيين؛ ففي ظل انسحاب الدولة من بعض المجالات الحيوية كالضمان الاجتماعي، بما فيه من رعاية صحية ومعاشات تقاعدية، وتخليها على نحو متزايد عن سلطتها في فرض الضرائب على الأغنياء، فإن معظم المعاملات تُجرى بوساطة القطاع المالي. ومن ثم، فإن الدول المحاصَرة من الناحية المالية تستعبدها المصارف عبر الوطنية وهيئات الرقابة التابعة لها، وهي تحديدًا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويصبح المواطنون في جميع البلدان عملاء عاجزين، ويصبحون في الأغلب خدمًا مُستعبَدين لدى المؤسسات المالية.

محن الديمقراطية في ظل النظام النيوليبرالي

ولدت الديمقراطية البرجوازية في خضم معركة ضد السادة الإقطاعيين، بيد أن طبقة البرجوازيين انخرطت منذ البداية في معركة يائسة لقمع طموحات العمال والفلاحين الذين ساعدوهم على محاربة النظام الإقطاعي. حدث هذا

في الحرب الأهلية الإنكليزية في أربعينيات القرن السابع عشر، وهي التي توطدت في ختامها دكتاتورية كرومويل؛ كما حدث في سياق الثورة الفرنسية في عام 1789، عندما قُمع اللامتسرولون [سان كولوت][1416] وسُمح لنابليون بسحق الجمهورية؛ وحدث أيضًا في عام 1848، في كل من ألمانيا وفرنسا، حيث ساعد الرأسماليون على إعادة تأسيس السلطة الملكية. وتجلى ميل الطبقة البرجوازية اللاحقة المُعادي للديمقراطية في الطريقة التي سهَّل بها سياسيو يمين الوسط اضطلاع النازية بتقويض الديمقراطية في ألمانيا.

ازداد قرب الديمقراطية من تحقيق أهدافها في القرن العشرين في السياقات التي تسنّى للعمال فيها الكفاح بنجاح من أجل تحسين الأجور والأمان الوظيفي وأوضاع العمل، بحسب ما حدث في البلدان الاسكندنافية، وعلى نحو غير مكتمل في بريطانيا والولايات المتحدة بدءًا من ثلاثينيات القرن العشرين، وفي الدول الأوروبية القارية بعد الحرب العالمية الثانية. وكما أشرت سابقًا، فإن الخوف من الشيوعية والاتحاد السوفياتي أدى دورًا مهمًا في إقناع الطبقة الحاكمة بإيلاء المطالب الديمقراطية عنايتها. وكان صدّ قوة العمال أحد الأهداف الرئيسة لحكومة تاتشر في المملكة المتحدة وإدارة ريغان في الولايات المتحدة. إن فوز حزب العمل في تسعينيات القرن العشرين لم يفعل شيئًا للرجوع عن السياسات النيوليبرالية الكامنة وراء تدهور أوضاع الفقراء الكادحين في بريطانيا. ومن ناحية أخرى، بُذلت محاولات متعمَّدة لإدماج عمال البلدان الرأسمالية المتقدمة ضمن المشروع الإمبريالي، وذلك من خلال تصوير عمال البلدان النامية بأنهم أعداء لهم بدلًا من رأس المال المترحل[1417].

سار تفاقم التفاوت في الدخل وزيادة تركيز القوة الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع وهن الديمقراطية؛ ففي الولايات المتحدة، ما عاد للناخبين، منذ وقت طويل، أيّ خيار حقيقي بين الحزبين الرئيسين، الديمقراطي والجمهوري، لأنهما عمدا إلى اعتماد سياسات مماثلة أساسًا في الشؤون الداخلية والخارجية[1418]. وثمة مسألة حاسمة تتمثّل في ازدياد التفاوت في المجتمعات في جميع أنحاء العالم؛ فعلى سبيل المثال، أصدر مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأميركي في عام 2001 تقريرًا يُبيّن أن بينما ارتفع الدخل الحقيقي لأعلى 1 في المئة من سكان الولايات المتحدة بنسبة 142 في المئة بين عامي 1979 و1999، انخفض في الواقع الدخل الحقيقي لأدنى 20 في المئة من ذوي الدخل، ومنذ ذلك الوقت، تسارع هذا الاتجاه. وفي حين أن كثيرًا من الأميركيين من أصول أفريقية دخلوا في الطبقة الوسطى، بل إن بعضهم زاد غنى ونفوذًا (مثل كولن باول وكوندوليزا رايس في إدارة بوش)، كان الأميركيون من أصول أفريقية ممثَّلين بشكل مفرط في صفوف الفقراء والعاطلين من العمل والسجناء. ونسبة السكان

المدنيين في السجون في زمن السلم في الولايات المتحدة هي الأكبر في جميع بلدان العالم، وهي نسبة آخذة في الارتفاع. يشكل الأميركيون من أصول أفريقية، يليهم ذوو الأصول اللاتينية، الجزء الأكبر من المساجين. ومع ذلك، فإن الفقراء والأميركيين من أصول أفريقية منهم بشكل خاص يعتبرون الديمقراطيين أقل ضررًا لمصالحهم بسبب دفاعهم عن بعض حقوق العمال المنظمين، وموقفهم الأكثر عناية بما يتعلق بالرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية للمتقدمين في السّن. هذا واستند هامش فوز الحزب الجمهوري في انتخابات عام 2000، التي حصل فيها المرشح الديمقراطي على عدد أكبر من الأصوات، وبصورة جزئية، على القدرة على قمع أصوات الأميركيين من أصول أفريقية باستخدام التدابير القانونية وغير القانونية في ولاية فلوريدا وفي ولايات أخرى. وبعد الهجمات على مركز التجارة العالمي في 11 أيلول/سبتمبر 2001، أصدرت الحكومة الأميركية «قانون باتريوت» [1419] وأنشأت وزارة الأمن الداخلي، وكلاهما حدَّ بشكل كبير من الحقوق المدنية للأجانب المقيمين، بل وللمواطنين الأميركيين المعارضين كذلك [1420]. وبوجود خطة لحرب دائمة (الحرب على الإرهاب) في الداخل والخارج، تواجه الديمقراطية الأميركية تحديات قاسية فعلًا.

عانت العملية الديمقراطية مرارًا وتكرارًا في الولايات المتحدة، بل وفي كثير من الدول الأخرى الديمقراطية رسميًا، مثل إيطاليا والهند، تخريبًا مارسته سطوة المال والإعلام الذي تسيطر عليه الأقلية الحاكمة، وفي كثير من الأحيان بالاشتراك مع وجهات النظر الأكثر تخلفًا، مثل الأصولية المسيحية أو الأصولية الهندوسية، والعنصرية، أو نظام الطوائف الاجتماعية المغلق. وقد قفزت سطوة المال إلى أحزاب السلطة وقادتها الذين انتهكوا أسس الديمقراطية الرسمية، وعملوا باستمرار على حرمان أغلبية الشعب من الديمقراطية الحقيقية.

أقام بوتنام [1421] نظريته المتمثلة في أهمية الفضيلة المدنية في سلاسة العملية الديمقراطية من خلال الادعاء بأن ثمة مستوى عاليًا من الفضيلة المدنية في شمال إيطاليا، مقارنة بضعف هذه الفضيلة في جنوب إيطاليا. ولكن في هذه البلد، يحاول سيلفيو برلسكوني، الذي جعل نفسه أغنى الإيطاليين بثروة تقدَّر بعشرة مليارات دولار [1422]، أن يبني دولة باتريمونالية [1423] باستخدام ثروته وإحكام قبضته على 90 في المئة من جماهير التلفزيون وغيره من وسائل الإعلام الأخرى، كي يدوس على القيم الديمقراطية والقوانين القائمة [1424]. أصبح برلسكوني رئيسًا للوزراء في إيطاليا في عام 1994، بيد أن الدعم البرلماني الذي تلقاه انهار بعد بضعة أشهر. وبين عامي 1994 و2001، زاد من ثروته، وفي عام 2001 أصبح رئيسًا للوزراء بأغلبية برلمانية أكبر كثيرًا ممّا سبق. وخلال هذه الفترة، تلاعب بالنظام القانوني لحماية نفسه وشركاته من الدعاوى المقامة ضده

التي تتهمه وموظفيه (وكثير منهم أعضاء في البرلمان أيضًا) بالرشوة والفساد وتحويل الأموال العامة إلى جيوبهم الخاصة. وكان قد سبق له أن أصدر قوانين تمنح الوزراء الحصانة خلال فترة توليهم مناصبهم [(1425)]. وتتفق هذه ورؤيته العامة وطموحاته الدكتاتورية، المنسجمة مع ردة فعل الرئيس الأميركي الأولية، وهي الدعوة إلى حملة صليبية ضد الإرهابيين (المسلمين) بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر ضد مركز التجارة العالمي والبنتاغون.

في الهند، أثارت الأصولية الهندوسية والأحزاب الشوفينية، بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا وشيف سينا، المشاعر المعادية للمسلمين، ودمرت مسجدًا قائمًا منذ القرن السادس عشر (مسجد بابري)، مدعية أنه مسقط رأس المعبود الهندوسي رام، واستفزت عمدًا أعمال شغب بين الهندوس والمسلمين على نطاق واسع في الفترة 1992-1993. واستولى ائتلاف بقيادة حزب بهاراتيا جاناتا على السلطة في الحكومة المركزية في عام 1999. وفي 26 شباط/فبراير 2002، استخدم حزب بهاراتيا جاناتا الشرطة في ولاية غجرات لتنفيذ مذبحة بشعة ضد المسلمين الأبرياء، في إثر إسناد تُهم ملفقة بمؤامرة إسلامية، وقُدِّر عدد القتلى 2000 شخص [(1426)]، وفقد آلاف من الأشخاص الآخرين كلَّ ما يملكون، وأُجبروا على اللجوء إلى مخيمات للاجئين.

ننتقل أخيرًا إلى روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي، التي تصوَّر مستشاروها النيوليبراليون اقتصاد سوق حرة وديمقراطية فعالة بعد سقوط الدكتاتورية الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، أثبت القادة الجدد، بقيادة بوريس يلتسين، براعتهم في نهب الموارد العامة لمصلحتهم الخاصة. ودخلت روسيا في أزمة اقتصادية حادة لم تبدأ الخروج منها إلّا مؤخرًا. كما أن الأزمة الاقتصادية ارتبطت بأزمة صحية؛ ففي الفترة بين عامي 1988 و1994، انخفض توقّع الحياة عند الولادة للذكور من 65 عامًا تقريبًا إلى 57.4 عامًا، وللإناث من 74.4 عامًا إلى 71.3 عامًا [(1427)]. كما أثّرت الأزمات الصحية، المرتبطة بالكساد وتقلص فرص العمل، في جمهوريات سوفياتية سابقة أخرى، مثل إستونيا وليتوانيا [(1428)]. أمّا عمليتا الانتخاب التي اختير فيهما فلاديمير بوتين رئيسًا لروسيا، فاعتُبرتا على نطاق واسع أقل من أنموذج لممارسة حرية الاختيار. إن إلغاء الضوابط الحكومية على الأصول الإنتاجية لا يؤسس لأسواق حرة ولا لسيادة القانون. وفي جميع الحالات المذكورة هنا، أدت سطوة المال، وبمعيتها أيديولوجيا مسببة للشقاق، دورًا في حرمان الناس العاديين من حريتهم السياسية الحقيقية في اختيار نمط حكمهم.

(1404) على الرغم من الصياغة المفهومية النيوكلاسيكية للتمويل باعتباره مثالًا رئيسًا لـ «نظرية تفشل تجريبيًا بشكل قاطع ولكنها عمومًا تفيد أفكارًا ثاقبة مهمة». ينظر:
W. H. Buiter, «James Tobin: An Appreciation of His Contribution to Economics,» Economic Journal, vol. l13 (2003), PF587.
فإنها لا تزال العمود الفقري لمساقات تعليمية بشأن التمويل.
(1405) «الوفرة الطائشة» (irrational exuberance)، أو «الانتعاش غير العقلاني»، هي عبارة استخدمها رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي آنذاك، ألن غرينسبان، في كلمة ألقاها في «معهد المشروعات الأميركية» خلال «فقاعة الدوت كوم» - أو فقاعة الإنترنت - في تسعينيات القرن العشرين. وفسرت العبارة على أنها تحذير بأن السوق ربما تكون مبالغة في تقويمها. (المترجم)
يُنظر:
R. J. Shiller, Irrational Exuberance (Princeton: Princeton University Press, 2000).
(1406) UNCTAD, Trade and Development Report 1998 (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 1998).
(1407) J. A. Ocampo, «Latin America's Growth and Equity: Frustrations during Structural Reforms,» Journal of Economic Perspectives,vol. 18, no. 2 (2004), table 1.
(1408) A. K. Bagchi, The Political Economy of Underdevelopment (London: Cambridge University Press, 1982), chap. 3.
(1409) http://web.worldbank.org/ar
(1410) L. Rohter, «Argentina's Economic Rally Defies Forecasts,» New York Times (26/12/2004).
(1411) Graciela L. Kaminsky, Carmen M. Reinhart and C. A. Vegh, Journal of Economic Perspectives, vol. 17, no. 4 (2003)).
(1412) Paul Krugman, «Flavors of fraud,» New York Times, 28/6/2002.
كذلك أنهت عمليات الكشف الأميركية فكرة أن ما من دول تتصف برأسمالية المقربين والأعوان سوى تلك التي على شاكلة كوريا الجنوبية أو

إندونيسيا، حيث اكتُشف أن المديرين التنفيذيين المحتالين لديهم صلات عميقة مع أعضاء في إدارة بوش، بما في ذلك آل بوش أنفسهم، وفي بعض الحالات، مع أعضاء في إدارة كلينتون السابقة.

G. Palast, The Best Democracy Money Can Buy (London: Pluto Press, 2002), and K. Phillips, American Dynasty: Aristocracy, Fortune and the Politics of Deceit in the House .(of Bush (New York: Viking, 2004

(1413) D. Ignatius, «The Global Economy Is Tailor-Made for Money Laundering,» International Herald Tribune (1 June .(2000

(1414) J. Sulston, «Genome for the People,» Summary of Sulston’s Chatham Lecture, Trinity College, Oxford, as .(reported in: The Statesman (Calcutta) (29 October 2001

(1415) Vandana Shiva, Patents: Myths and Reality (New .(Delhi: Penguin India, 2001

(1416) اللامتسرولون أو السان - كولوت (sans-culottes) (حرفيًا بالفرنسية «من دون سراويل قصيرة»): كانوا أناسًا عاديين من الطبقات الدنيا في أواخر القرن الثامن عشر في فرنسا، وأصبح كثيرون منهم من الراديكاليين المتشددين والحزبيين المتطرفين في الثورة الفرنسية، وذلك ردًا على نوعية حياتهم الفقيرة في ظل النظام البائد. ويشير اسم سان - كولوت إلى ملابسهم، وبالتالي إلى مكانتهم كطبقة دنيا، إذ كانت السراويل القصيرة (كولوت) مصنوعة من الحرير وتصل حتى الركبة، وشائعة في القرن الثامن عشر في أوساط النبلاء والبرجوازية، في حين كانت الطبقة العاملة من دون سراويل قصيرة بل ترتدي السراويل الطويلة. وكان العمال الذين يعملون في المدن بمنزلة القوة الشعبية الدافعة وراء الثورة، وكانوا يشكلون الجزء الأكبر من الجيش الثوري خلال الأعوام الأولى من الحروب الثورية الفرنسية. وكانت مُثُلهم العليا السياسية الأساسية تتمثّل في المساواة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية والديمقراطية الشعبية. كما أنهم أيَّدوا إلغاء جميع سلطات وامتيازات النظام الملكي والنبلاء ورجال الدين الكاثوليك وامتيازاتهم، وأيدوا الأجور الثابتة، ووضْع ضوابط على الأسعار لضمان توافر الغذاء وغيره من الضروريات بأسعار معقولة. (المترجم)

(1417) W. Jr. Fletcher, «Can US Workers Embrace Anti- (Imperialism?,» Monthly Review, vol. 55, no. 3 (2003

(1418) J. Hightower, If the Gods Had Meant Us to Vote, They Would Have Given Us Candidates (New York: HarperCollins, .(2000

(1419) أقر قانون باتريوت أو قانون مكافحة الإرهاب (Patriot Act) بُعيد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، ويُقصد منه تسهيل إجراءات التحقيق والوسائل اللازمة لمكافحة الإرهاب، مثل تخويل أجهزة الشرطة صلاحيات الاطلاع على المقتنيات الشخصية للأفراد، ومراقبة اتصالاتهم والتنصت على مكالماتهم، بغرض الكشف عن المؤامرات الإرهابية. (المترجم)

(1420) Nancy Chang, Silencing Political Dissent (New York: Seven Stories Press, 2002), and Eleanor Stein, «The Construction of an Enemy,» Monthly Review, vol. 55, no. 3 (2003)).

(1421) R. Putnam, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy (Princeton: Princeton University Press, 1993).

(1422) A. Stille, «Italy: The Family Business,» New York Review of Books (9 October 2003), pp. 23-25.

(1423) الباتريمونالية (patrimonialism): شكل من أشكال الحكم تتدفق فيه جميع صور السلطة عبر الحاكم. (المترجم)

(1424) P. Ginsborg, «The Patrimonial Ambitions of Silvio B,» New Left Review, n.s., no. 21 (May-June 2003).

(1425) وحتى صحيفة الإيكونومست المحافظة شعرت بأنها مضطرة إلى الإشارة إلى تزوير الأدلة وتحريف العملية القانونية، وإلى إرسال رسالة مفتوحة إلى برلسكوني كي يرد على اتهاماتها. يُنظر:

Economist (2 August 2003), pp. 9-10, 22-25.

(1426) Concerned Citizens Tribunal, Crime against Humanity: An Inquiry into the Gujarat Carnage (Mumbai: Citizens for Justice and Peace, 2002), vols. 1-2, and S. Varadarajan (ed.), Gujarat: The Making of a Tragedy (New Delhi: Penguin India, 2002).

(1427) E. Andreev, S. Scherbov and F. Willekens, «Population of Russia: What Can We Expect in the Future?,» World Development, vol. 26, no. 11 (1998).

(1428) N. Hawkes, «Where People Die of a Broken Heart: Eastern Europe Has a Surprising Decline in Life Expectancy,» The Statesman (Calcutta) (2 July 2000).

الفصل الرابع والعشرون: التناقضات والتحديات والمقاومة

تناقضات ضمن النظام الرأسمالي

كانت إحدى الخصائص المُعرِّفة للرأسمالية تتمثّل في التناقض بين مزاعمها الشمولية (خلافًا، في هذا الصدد، للنظام الإقطاعي أو العبودية القديمة أو المنظومات المستندة إلى الطوائف الاجتماعية المغلقة) وتحقيق مكاسب جوهرية لقطاعات من السكان فحسب، ما يترك الآخرين في حالة حرمان، كما أن حكم القانون كان يعني قوانين متحيزة لمصلحة مالكي العقارات. ولكن الوعود أصبحت جزءًا لا يتجزأ من ذاكرة المحرومين، وزودتهم بأهداف ليكافحوا من أجلها. وسبق أن عرضتُ قصة الوعد بالديمقراطية في ظل النظام الرأسمالي العالمي وطريقة إخلاف الوعد مرارًا وتكرارًا في قلب الرأسمالية والإمبريالية، وفي بعض البلدان التي اعتمدت الديمقراطية البرلمانية.

هنا، يمكن سرد قصة مماثلة عن وعد الشرعية الدولية؛ فالوعد بها كان حاضرًا في فجر ظهور الرأسمالية، حين وضع هوغو غروتيوس وغيره من الفقهاء أسس القانون الدولي. ولكن على طول تاريخ القوى الأوروبية ضد الشعوب الأخرى، كانت الدول غير المسيحية والدول غير الأوروبية تُعتبر عمومًا خارج حظيرة القانون الدولي. ومع ذلك، أصبح نطاق القانون الدولي أوسع تمامًا في الوقت الذي مكن فيه تقدمُ تكنولوجيا الحرب من القتل على نطاق أوسع. هكذا، وضعت، في نهاية القرن التاسع عشر، اتفاقيات دولية للحدِّ من وفيات المدنيين في الحروب [(1429)]. ولكن ارتفعت في الصراعات المتتالية، بدءًا من الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب الأميركية الحالية ضد المقاومة في العراق، نسبة ضحايا المدنيين إلى المقاتلين. ووصل احترام القانون المحلي والدولي إلى الحضيض في حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة، وهي الحرب التي شُنت انتهاكًا لجميع اتفاقات جنيف وميثاق الأمم المتحدة. وفي معاملة السجناء الذين اعتُقلوا في الحرب ضد أفغانستان واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في سجون الجيش الأميركي في خليج غوانتانامو، والسجناء العراقيين في سجن أبو غريب وأماكن أخرى، وضعت الإدارة الأميركية نفسها خارج القانون الدولي والقانون المحلي من خلال حرمانها المعتقلين من المحاكمات المقررة طبقًا

للقانون، وتوفيرها الحصانة للمسؤولين الرفيعي المستوى، بمن فيهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، من أجل تعذيب السجناء العراقيين وقتلهم [(1430)].
غير أن الوعد بالشرعية يستمر في الظهور في شكل احتجاجات المواطنين الأميركيين والنقد، حتى من جانب أداة رأس المال المحافظة في المعتاد، أي مجلة **الإيكونومست**، بل ومن جانب القضاة الأميركيين الذين قضوا بأنه لا يمكن الدفاع عن معاملة معتقلي غوانتانامو في القانون الأميركي [(1431)].
دعونا ننظر إلى مجال آخر أصبحت فيه التناقضات صارخة جدًا بشكل أزعج المدافعين المحنكين عن التحرير المالي. أدت الأزمات المالية المتكررة في العالم إلى تعريض صناديق المعاشات التقاعدية، حتى في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، للخطر. وفي بعض الحالات، عمد المديرون التنفيذيون إلى سرقة تلك الصناديق، واستخدموها لتعزيز أسعار أسهم شركات مترهلة، كما هي الحال في شركة «إنرون». وفي بلدان أخرى، كانت تلك الصناديق توضع في أسواق السندات والقروض المزدهرة في جنوب شرق آسيا وشرقها، لتنهار مع الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997-1998. ويُخشى الآن من أن مع تزايد متوسط العمر المتوقع وتصاعد نِسَب أعداد كبار السن إلى نسب أعداد الفئات العمرية العاملة، ولا سيما في اليابان ولكنها تتوسع في أماكن أخرى، فلن تكون وفورات الضمان الاجتماعي كافية لدفع المستحقات.
وعدت الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية بفرص اقتصادية أفضل للجميع وبنمو اقتصادي أعلى في كل بلد. إلّا أننا رأينا أنها أدت إلى درجة أعلى من تركيز الدخل (والثروة)، في حين فاتت الفوائدُ مجموعات كبيرة من الناس، أو وجدت نفسها وقد أُفقرت فقرًا مُطلقًا ونسبيًا لأن الملايين منهم إمّا عاطلون من العمل أو يعملون في مهن ذات أجور منخفضة للغاية - وهو على النقيض ممّا وصفته منظمة العمل الدولية [(1432)] من أنه عمل لائق.
وشهدت بداية القرن الحادي والعشرين انهيار نمو العمالة في جميع أنحاء العالم، باستثناء معظم بلدان شرق آسيا، لا في القطاعات الرسمية فحسب بل حتى في القطاعات غير الرسمية ذات الأجور المنخفضة [(1433)].وينطبق ذلك بشكل خاص على الشباب (أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، وفقًا لتعريف الأمم المتحدة) الذين يشكلون 25 في المئة من السكان في سن العمل، ولكنهم يشكلون 47 في المئة من العاطلين من العمل. وعلى الصعيد العالمي، كان هناك 88 مليون شاب عاطل من العمل في عام [(1434)]2003. وعلاوة على ذلك، كانت النساء أول ضحايا انتشار البطالة في كثير من البلدان؛ إذ حدث ذلك، على وجه الخصوص، في بعض البلدان الآسيوية التي تخصصت في استخدام العمالة النسوية في إنتاج الصادرات، حيث نُزعت الصفة الأنثوية عن العمالة لأن الآلات التي يُشغلها الرجال حلت محل النساء [(1435)]. وارتفعت معدلات البطالة بين الشباب

الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عامًا و25 عامًا إلى مستويات تصل إلى 36 في المئة في منطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا [(1436)].
وتُوَلّد البطالةُ المتوطنة وفقدانُ سبل العيش ضروبًا جديدة من العبودية، فضلًا عن عبودية الدَّين التقليدية أو التبعية الزبونية [(1437)] (أو سياسة المحسوبية). والبطالة أرض تفريخ خصبة للمجرمين والإرهابيين والمرتزقة الذين يجدون عملًا لدى دكتاتوريي العالم الثالث، وكمديرين تنفيذيين للشركات عبر الوطنية في بلدان مثل كولومبيا، أو كقوات مكافحة التمرد التابعة للولايات المتحدة في أميركا الوسطى. وفي نهاية القرن العشرين، كان ثمة انهيار فعلي في نمو العمالة في جميع أنحاء العالم [(1438)]. وكان انتشار البطالة يعني أن النساء كُنَّ أول من يُفصَل. والمرأة، في معظم الأُسَر الفقيرة، تكون آخر من يمتص الصدمات في دخل الأسرة، ويتعين عليها أن تتحمل عبء توفير الخدمات المنزلية من خلال العثور على وظائف تعود بأجر زهيد [(1439)]. وأدى نزوحُ أُسَرهم أو تفككها والهجرة القسرية الناجمة عن ذلك إلى زيادة الإتجار بالنساء.
خاب الأمل في السلام في نهاية الحرب الباردة بفعل الحروب الدولية، بل والحروب الأهلية وأحداث التمرد في جميع أنحاء العالم النامي، بما في ذلك منطقة البلقان. ووفقًا لأحد التقديرات، بلغت الوفيات في الصراعات المستمرة في جميع أنحاء العالم وصولًا إلى عام 2002، مليونين ونصف مليون وفاة في الكونغو، ومليوني وفاة في السودان، و13 ألفًا في إسرائيل وفلسطين، و35 ألفًا في كولومبيا، و35 ألفًا في كشمير، و70 ألفًا في الشيشان التي تسيطر عليها روسيا [(1440)].
بالمثل، يهدد التدهور البيئي الحاد على نطاق عالمي مستقبل البشرية؛ فالبشر استغلوا الطبيعة لتحسين أوضاع معيشتهم ودمروا، في الوقت نفسه، أجزاء منها. وظهر مقياس جديد للتدهور البيئي باكتشاف طرق جديدة لاستخدام الموارد غير المتجددة، والتحضر السريع الذي رافق نمو الرأسمالية. وفي ساحل شمال الأطلسي وفي اليابان وغيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة، أدت المعرفة الأفضل بالصرف الصحي واستخدام الموارد لتنظيف البيئة، في نهاية المطاف، إلى استرعاء الانتباه إلى بعض أسوأ آثار التحضر على صحة الناس [(1441)]. ومع ذلك، فإن البلدان الأشد فقرًا تفتقر إلى الموارد، كما أنها تفتقر غالبًا إلى استجابة الديمقراطية التشاركية لتنظيف البيئة، ما يؤدي إلى جعل هوائها ومائها ملوثَّين أكثر من أي وقت مضى. ومن جهة أخرى، يؤدي الاستخدام غير المنضبط للطاقة غير المتجددة والموارد المعدنية في العالم إلى مستويات من انبعاث غازات الدفيئة، واستنزاف طبقة الأوزون، والتأكُّل السريع للتنوع البيولوجي، أعلى من أي وقت مضى. وخاب الأمل، الذي وعدت به الحركة البيئية في الستينيات والسبعينيات، بسبب رفض الولايات المتحدة توقيع معاهدات دولية من شأنها

الحد من التلوث بوساطة معاقبة المؤسسات المسؤولة عن هذه المشكلة [(1442)]. ومن المرجح أن يؤدي نظام منظمة التجارة العالمية إلى تفاقم الوضع لأنه يزيل تقريبًا جميع الضوابط الاجتماعية التي تحول دون أن يدمر رأسُ المال الغابات والموارد المائية. وأخيرًا، ينبغي أن تؤخذ إمكانية استخدام الأسلحة النووية من جانب القوى العظمى أو الإرهابيين أو الدول المتحاربة الأخرى على محمل الجد، وأن يؤخذ معها التهديد بتدمير موئل البشر (والحياة الحاسّة) [(1443)].

التحديات والصراعات البينية الإمبريالية

كانت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة أقوى قوة عسكرية في العالم، وهي الآن قوة لا يمكن أي مجموعة أخرى من البلدان أن تتحداها بسبب التفوق العسكري. بيد أن تفوقها في المجال الاقتصادي يواجه تحديات مستمرة. **أولها** أن ثمة منافسة شديدة من اليابان والبلدان الأكثر تقدمًا في الاتحاد الأوروبي في معظم مجالات التصنيع التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة؛ إذ واجهت الولايات المتحدة عجزًا كبيرًا في حسابها الجاري منذ النصف الأخير من تسعينيات القرن العشرين. وبلغ العجز في الحساب الجاري خلال الأشهر الـ 12 المنتهية في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 مبلغًا مذهلًا قدره 571.9 مليار دولار [(1444)]. وبدلًا من أن تعمل الحكومة على السيطرة على هذا العجز من خلال كبح جماح نفقاتها، فإنها عمدت، في ظل رئاسة جورج دبليو بوش، إلى زيادة عجز الموازنة إلى 4.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وستعمل نفقات حرب الخليج الثانية، وتهدئة أوضاع العراق، إلى جانب تخفيضات بوش الضريبية، على إبقاء عجز الميزانية مرتفعًا. وكانت دول أخرى، خصوصًا الصين واليابان، مستعدة حتى الآن لتغطية العجز الخارجي الأميركي من خلال شراء سندات الخزانة والاستثمار في قطاع الأعمال الأميركي. وكانت أكثرية الفوائض الكبيرة في اليابان وألمانيا، التي بلغت 169.0 مليار دولار و90.2 مليار دولار على التوالي، خلال الأشهر الـ 12 الأخيرة [(1445)]، ومعها حيازات النقد الأجنبي لبلدان شرق آسيا ذات الفوائض الكبيرة على حساباتها الخارجية، تذهب أيضًا لتمويل الإسراف الأميركي. ومع ذلك، كان الدولار يخسر في مقابل اليورو والين على مدى الأعوام الثلاثة الماضية. وهذه بطبيعة الحال نعمة تشوبها نقمة للاتحاد الأوروبي واليابان، وذلك أن انخفاض سعر الدولار سيضفي ميزة تنافسية على الصادرات الأميركية. ومع ذلك، لعل ميل الحكومة الأميركية إلى ضرب حقوق ملكية الأشخاص الآخرين بعُرض الحائط، عندما يُنظر إليهم بوصفهم خصومًا، يهزّ ثقة البلدان الأخرى، ولا سيما تلك البلدان التي لا تتماشى بشدة مع مصالح الولايات المتحدة، في حصانة ممتلكاتها الموجودة في عهدة الولايات المتحدة.

تواجه الولايات المتحدة أيضًا تحديات اقتصادية من الصين واقتصادات دينامية أخرى في شرق آسيا؛ إذ أصبحت الصين محرك (دينمو) الاقتصاد العالمي للإنتاج والاستثمار، في حين أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم [(1446)]. وهناك خيارات أخرى للتعاون يجري استكشافها، على سبيل المثال، بين روسيا والصين والهند، ولكن هذه لا تشكل حتى الآن تحديًا كبيرًا لهيمنة المصالح الأميركية في المنطقة. كما أن ثمة تعاونًا دائرًا في المسائل الاقتصادية والسياسية بين البرازيل وجنوب أفريقيا والهند، وهي ثلاث من الديمقراطيات الدينامية في الجنوب، وبين الصين وأميركا اللاتينية، حيث وُقّع اتفاقات جديدة وطموحة بشأن الموارد والإنشاءات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

فالمشكلات تنشأ لبلد نامٍ إذا حاول مجرد التكيف مع لعبة المنافسة المزورة التي فرضتها الإصلاحات النيوليبرالية على جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما على البلدان الأكثر فقرًا. وحتى أنظمة الحكم المنخرطة في صراعات مناهضة للنظام ضد النظام العالمي الرأسمالي علقت في شباك ذلك النظام فيما كانت تكافح ضده. وكما أشرت آنفًا، فإن قمع حرية التعبير داخل مجتمعاتهم والخوف من أن مناشدة القوى الرأسمالية من أجل المساعدة سيُعرّض أمن دولهم للخطر من دون أن يفضي إلى إغاثة حقيقية، أديا إلى تفاقم المجاعات في الاتحاد السوفياتي في ثلاثينيات القرن العشرين وفي الصين في الفترة بين عامي 1958 و1961. وأدى التوجه نحو التصنيع بأي ثمن، في الكتلة السوفياتية، إلى كوارث بيئية هائلة مثل امتلاء بحر آرال بالطمي، ومدن بولندا التي تعجّ بالدخان [(1447)].

تتجلى مشكلات التكيف مع المنظومة الدولية بشكل جيد في تاريخ الصين الحديث، الذي ظل أسرع الاقتصادات نموًا منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. وفي حين أن هذا النمو أدى بلا شك إلى تحسين الدخل والأوضاع المعيشية لمعظم الناس، فإنه أثار مشكلات بيئية كبيرة في شكل ازدحام حضري [اكتظاظ سكاني في المدن]، ونقص الطاقة، وتلوث المياه [(1448)]، كما أن النمو تحقق على حساب قفزة في تفاوت الدخل [(1449)]. وتتطابق درجة تفاوت الدخل الآن مع تلك الملاحظة في كثير من البلدان النامية أو تتجاوزها، مثل الهند أو ماليزيا كما تتجاوز تلك المسجلة في معظم البلدان الغنية. وحال المناطق الحضرية في الصين أفضل كثيرًا من حال المناطق الريفية؛ والمناطق الساحلية أفضل من الأقاليم الداخلية. وكان لاتساع رقعة التفاوت تأثير سلبي في التحسينات التي شملت المجتمع كله في حقلي التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، يبدو أن اعتماد سياسة توجيه الاستثمارات نحو المقاطعات الداخلية حدَّ من تنامي التفاوت في الصين بعد عام 1995[(1450)].

علاوة على ذلك، جرى تحقيق تلك المكاسب على حساب تفاقم أوضاع المرأة وفق بعض المعايير؛ على سبيل المثال، كان لسياسة الأسرة ذات الطفل الواحد في الصين أثر غير مقصود تمثّل في إحداث عمليات إجهاض واسعة النطاق، ووأد الأجنَّة الإناث والأطفال الحديثي الولادة في المناطق الريفية، ما أدى إلى أن تكون النِّسب بين الجنسين أكثر ميلًا ضد الإناث [1451]. كما أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الصين؛ ففي تايوان وكوريا الجنوبية والصين، تتجاوز نسبة عدد المواليد من الأولاد إلى عدد المواليد البنات 112 (في مقابل المعدل الطبيعي البالغ 106 أولاد إلى 100 بنت بين الأطفال الحديثي الولادة)، وازداد التباين بشكل كبير منذ عام 1980، أي فترة النمو المرتفع لتلك المناطق [1452]. كذلك استمر تدهور النسبة بين الجنسين في الهند، ولا سيما في الولايات الغنية والمناطق الحضرية التي يسيطر عليها الهندوس من الطوائف المغلقة العليا، الذين يستخدمون تكنولوجيا جديدة من أجل الانتقاء الجنسي وإسقاط الأجنة الإناث [1453].

المقاومة ومعاييرها

لا تزال هناك تحديات كثيرة تواجه رأس المال العالمي؛ فكوبا تستمر في تحدي القوة الأميركية بمواجهتها العقوبات المُطوَّلة والتهديدات المفتوحة بالهجوم المسلح. وما فتئت حركة الزاباتيستا [1454] في المكسيك تحرض منذ أكثر من عقد من الزمان لاستعادة حقوق السكان الأصليين وحريتهم، وتضامنًا مع المكسيكيين الآخرين الذين تعرضوا لعقود من الحكومات الفاسدة وسياساتها الملائمة لرأس المال. وكانت أصوات الناس في الانتخابات، بدءًا من البرازيل وحتى الإكوادور وفنزويلا، تؤيد التخلص من الحكومات التي عملت بوصفها متعاونة مع رأس المال عبر الوطني ورجال شرطة له وللحكومة الأميركية. واندلعت الاحتجاجات ضد منظمة التجارة العالمية والثنائي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من سياتل ونيويورك وواشنطن العاصمة في الولايات المتحدة وحتى كيبيك في كندا وجنوا في إيطاليا وكانكون في المكسيك. وأنجبت تلك الاحتجاجات شهداء مثل زعيم المزارعين الكوريين في كانكون، والشاب الضحية الذي قُتل جراء وحشية رجال الشرطة في جنوا. وأثارت الهجمات الأميركية - البريطانية على أفغانستان والعراق في الفترة بين عامي 2002 و2003 بعض أكبر التظاهرات المناهضة للحرب منذ الحرب العالمية الثانية. وتضافرت أيدي مئات الآلاف من الناس في المنتديات الأوروبية والآسيوية والعالمية الاجتماعية التي عُقدت في بورتو أليغري [1455] وفلورنسا وحيدر أباد وبومباي، التي نظمها معارضون من أطياف شتى [1456].

مع دخول الرأسمالية والإمبريالية في كل خلية من خلايا الكيان السياسي، أدرك الناشطون أن الكفاح ضد الإمبريالية يجب أن يشمل جميع جوانب

الحياة، بما في ذلك التشكيلات الأيديولوجية وجهاز الدولة، والمجتمع المدني كذلك [(1457)]. ومن شأن النيوليبرالية أن تتيح فرصًا جديدة للمقاومة بسبب تزايد أعداد الأشخاص الذين أصبحوا غير آمنين بفعل البطالة والأزمات المالية، وازدياد التفاوت وانخفاض مستوى الرعاية الاجتماعية والمنظومات التعليمية في كثير من المجتمعات.

تفاقمت إحدى الكوارث الصحية الكبرى في البلدان الفقيرة، وهي تحديدًا انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، بسبب النظام النيوليبرالي الذي تشكل فيه منظمة التجارة العالمية مُكوِّنًا حاسمًا. وتُعَد مضادات عودة انتشار الفيروسات [تدابير علاج الإيدز] (antiretrovirals) اللازمة لمنع تطور فيروس نقص المناعة المكتسبة إلى مرض إيدز كامل أدوية باهظة الثمن بالنسبة إلى معظم المرضى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي البلدان الفقيرة الأخرى، حيث لا يزال الإيدز وباءً متفشيًا. وأصبحت العقاقير الطبية ومنظومات الرعاية الصحية الخاصة باهظة التكلفة بالنسبة إلى الفقراء حتى في الولايات المتحدة. إن الكفاح ضد هذه الجوانب من المنظومة يمكن أن يُوحِّد فقراء البلدان جميعها.

يمكن الحركات الديمقراطية أن تتعلم من تجارب الحكومة التشاركية التي أُجريت في المناطق النائية؛ ففي بورتو أليغري في البرازيل، أو في ولايتي كيرالا وغرب البنغال، عمد الناس، الذين يعتقدون بإمكانية وجود بدائل ديمقراطية مسؤولة اجتماعيًا، إلى تجريب أساليب الحكم اللامركزية والتشاركية. وتتضاعف التناقضات والتحديات التي يواجهها النظام الإمبريالي النيوليبرالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة مع بدء القرن الحادي والعشرين مساره المضطرب. خذ مثلًا الأداء الاقتصادي بوصفه أول المجالات الكثيرة التي تتجلى فيها تلك التناقضات؛ فقد كان يُظن أن بإزالة القيود المالية بالكامل، تتحدد أرباح المساهمين وثروة مديري الشركات بالقيمة السوقية للشركات لا بالاستثمار المنتج، ومن ثم ستنخفض معدلات الاستثمار والادخار لأن المديرين سيكونون أقل عناية بالتخطيط لنمو الإنتاجية على المدى الطويل، وسوف يشاهدون تقويمات الأسهم باعتبارها مؤشرًا لآفاقهم المستقبلية، وهذا ما يؤكده تمامًا سجل الادخار الأميركي؛ إذ انخفضت نسبة ادخار الأسر المعيشية إلى الدخل القابل للتصرف [(1458)] إلى الصفر تقريبًا في عام 2001، ومنذ ذلك الحين ارتفعت إلى نحو رُبع ما كانت عليه في أوائل ثمانينات القرن العشرين [(1459)]. وكان معدل الادخار الأميركي العام، بوصفه نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي 13.4 في المئة في عام 2003، أي بانخفاضٍ قدره 3.2 في المئة عن عام 2002. وفي المقابل، بلغ معدل الادخارٍ في الاقتصادات الرئيسة في شرق آسيا وجنوبها 34.6 في المئة، بزيادة 2.3 في المئة عن عام 2002. وتجدر الإشارة إلى أن معظم تلك البلدان قاومت التحرير المالي الكامل حتى الآن. وكان ميزان

الحساب الجاري للولايات المتحدة بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 4.9-في المئة في ذلك العام في مقابل 4.0+ في المئة في الاقتصادات الآسيوية الرئيسة [(1460)]. وانتعش الاقتصاد العالمي في الفترة بين عامي 2003 و2004، حيث كان مدفوعًا بالاستثمار الإنتاجي في شرق آسيا، بقيادة الصين، وبالإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة، ومدفوعًا إلى حد كبير بقيم الأسهم والممتلكات المتضخمة [(1461)]. وفي الوقت نفسه، وصل العجز في حساب الولايات المتحدة الجاري إلى مستوى يتطلب 1.9 مليار دولار من القروض في اليوم تقدمها بقية دول العالم، من أجل الحفاظ على استمراره.

يرجع جزء كبير جدًا من العجز الأميركي إلى الإنفاق العسكري الهائل والمتسارع في عهد بوش. وبرزت اليابان الآن باعتبارها ثانية أعلى الدول إنفاقًا في الميزانية العسكرية في العالم، وهي تسرع في عسكرة نفسها، منتهكة بذلك دستورها [(1462)]. كما أنها تظهر كحليف جبهوي للولايات المتحدة، فثمة قوات أميركية منشورة على الأراضي اليابانية، لا بل إن اليابان التزمت إرسال قوات إبان حرب الخليج الثانية وإبقاءها هناك كجزء من قوات الاحتلال. إن ما يربط بين هذين الحليفين ليس مقتصرًا على الخشية من الصين، بل تتعداها الرغبة في الحفاظ على السيطرة على موارد الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري [(1463)] في العالم. واليابان تعتمد كليًّا على إمدادات النفط والغاز الأجنبية. وإذا كانت الولايات المتحدة تعمل على تحويل جيشها والمرتزقة الذين تجندهم ليكونوا قوة حماية لآبار النفط وأنابيبه [(1464)]، فكيف لليابان أن ترفض مساهمتها في هذا المجهود؟ علاوة على ذلك، بما أن الشركات الأميركية، مثل «جنرال إلكتريك» أو «جنرال دايناميكس» أو «هاليبيرتون» أو «بِكتِل»، تكسب مليارات الدولارات من العقود العسكرية والحروب في أفغانستان والعراق وإعادة إعمارها بعد الحرب، فلمَ لا تلحق بهم شركات يابانية للصناعات الثقيلة، مثل شركة «ميتسوبيشي» وشركة «إيشيكاواجيما»؟ [(1465)] ويواصل المُجَمَّع العسكري - الصناعي توسعه في حين بلغ النظام النيوليبرالي العسكري ذرىً جديدة من الغطرسة. وثمة اختلال عالمي بين نمو القوى العاملة واستحداث توظيف مُنتِج؛ إذ لا تستطيع جحافل العمالة الاحتياطية الدائمة أن تجد عملًا في أقطاب النمو، لأن هناك قيودًا شديدة على حركة اليد العاملة، في حين أن رأس المال متحرك بحرية. ويسعى النظام النيوليبرالي - العسكري إلى الحفاظ على هذا الخلل من القرارات الناسفة، وذلك باستخدام القوة المسلحة لأنه [أي النظام] لا يستطيع إقناع أغلبية العالم بأنه يعمل بما يصب في مصلحتها.

مع تصاعد تكاليف الإمبراطورية وتنامي قوة رأس مال الشركات في البلدان الأساسية، لجأت النيوليبرالية بشكل متزايد إلى تجريد الدولة من الوظائف

التي كان آدم سميث يعتقد أن من غير الممكن أن تكون ضمن المجال الخاص. وتشتمل هذه الوظائف على العمليات العسكرية والأمنية في الداخل والخارج، حيث تجري خصخصة خدمات السجون لتستفيد منها الشركات الخاصة. ويجري التعاقد من الباطن مع الشركات الخاصة على تأدية الوظائف العسكرية، وباسم الأمن والحرب ضد الإرهاب، تتخفف السلطة التنفيذية من مسؤوليتها ومسؤولية الشركات أمام السلطة التشريعية أو الناخبين [(1466)]. إن الخداع والتضليل في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، التي زُعم أنها كانت لدى صدام حسين [(1467)]، ينسجمان مع محاولة البيت الأبيض ووايتهول [الحكومة البريطانية] لتجاوز القانون الدولي، بل لتجاوز قوانين دولتيهما أيضًا.

أمّا التطور السريع للنظام النيوليبرالي إلى نظام إمبريالي نيوليبرالي، فإنه يتصف بالتلاعب بالألفاظ المتصلة بالحرية والديمقراطية التي تنطقها الإدارة الأميركية وتمارسها، فضلًا عن اتصافه بالنزعة الانفرادية الأميركية في حل القضايا السياسية والتجارية على المستوى الدولي. وكما أشرت أعلاه، أُنشئ نظام منظمة التجارة العالمية أساسًا لمصلحة الشركات الكبرى. ومع ذلك، كثيرًا ما تجاهلت الولايات المتحدة بنود منظمة التجارة العالمية المتعلقة بإساءة استخدام تشريعات مكافحة الإغراق [(1468)] والإعانات، بل إنها أبطلت كذلك مواطن المرونة المتاحة في اتفاق منظمة التجارة العالمية تجاه البلدان النامية في ما يتعلق بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات واتفاق المِلْكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، من خلال انضمامها مع تلك البلدان إلى اتفاقات ثنائية للتجارة والمعونة. وفي ظل التهديدات المختلفة، جعلت الولايات المتحدة مواطن المرونة تلك (مثل الامتناع عن إنفاذ نظام البراءات) بعيدة عن متناول تلك البلدان الفقيرة.

هذه التحديات التي يواجهها المتحكمون في النظام النيوليبرالي تتصاعد أيضًا في الميدان العسكري؛ ففي عام 2001، دخلت الصين في تحالفات دفاعية مع روسيا ومعظم دول آسيا الوسطى [(1469)]. كما أنها شاركت في مفاوضات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في ما يخص المسائل الأمنية. ومع براعتها الصناعية التي ستؤدي بها إلى أن تصبح الشريك التجاري الرئيس لكثير من البلدان الآسيوية، فإنها ستزيد صدقيتها باعتبارها منافِسة للقوة العظمى. وليس في مقدور أحد أن يتنبأ إن كانت هذه التطورات ستحُدّ من تحركات الولايات المتحدة وبريطانيا العدوانية، أم ستحثهما على ارتكاب مزيد من الفظائع.

قامت الثورة الصناعية على أساس سبل جديدة لاستغلال الموارد غير المتجددة في الكرة الأرضية، ولا سيما الوقود الأحفوري. بيد أن استخدام الوقود الأحفوري ساهم في تدهور البيئة بوتيرة سريعة، وكنت في الفصول السابقة، ولا سيما في القسم الثاني من الكتاب، قد عمدت إلى تحليل بعض

تأثيرات ذلك التدهور. كما أن نمط الاستغلال الرأسمالي أدى إلى حدوث اختلالات هائلة في التكاليف والمنافع والإمدادات واستخدام هذه الموارد؛ على سبيل المثال، بحسب إحدى التقديرات، في الفترة بين عامي 1950 و2000، كانت دول مجموعة الـ 8 (بما فيها روسيا)، وهي تضم 13.6 في المئة فقط من سكان العالم [(1470)] مسؤولة، وفقًا لأحد التقديرات، عن 40.81 في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتراكمة في العالم، ولا تزال انبعاثاتها السنوية تساهم بنسبة مئوية مماثلة. ومن ناحية أخرى، فإن الجزء الأكبر من احتياطيات الوقود الأحفوري في العالم يقع في البلدان الأكثر فقرًا [(1471)].

أعلن المحافظون الجدد الذين تدعمهم الإدارة الأميركية في الولايات المتحدة، أن على الولايات المتحدة أن تفرض إرادتها على بقية العالم، وأن القوانين الدولية موجودة من أجل الدول الأخرى فحسب. هذا المذهب علامة على ضعف الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي؛ فهي ما عادت قادرة على دفع ثمن موارد الطاقة التي تحتاج إليها لهذا النوع من المسار العسكري الذي تسلكه بما فيه من مراكمة للأرباح وتدميرً للبيئة، وبالتالي أصبحت النزعة العسكرية وسيلة للاستيلاء على الموارد من دون دفع ثمن ملائم، ولزيادة أرباح شركات المحسوبية، وتوليد فرص العمل في الصناعات العسكرية. وفي الحقيقة، لم تخرج الولايات المتحدة منتصرة في حربيها في العراق وأفغانستان، إذ تعيّن عليها أن تحتفظ بقوات احتلال دائمة للسيطرة على مقاومة من الناس الذين حُرموا معيشتهم وحريتهم. وفي غرب آسيا وشمال أفريقيا وأميركا اللاتينية، ما انفك النظام النيوليبرالي يسبب نشوء أراض جرداء جديدة من خلال إزالة غابات وتدمير البيئة والتسبب بالبطالة على نطاق غير مسبوق. إن القوة المسلحة المجردة هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للعقلية العسكرية التي يتسم بها المتحكمون في ذاك النظام، وهُم منخرطون منذ الآونة الأخيرة في استهداف إيران المُقاوِمة والغنية بالنفط، للاستيلاء عليها عسكريًا. غير أن الولايات المتحدة هُزمت، أو وصلت إلى طريق مسدودة في كل حرب شنتها في آسيا منذ الحرب العالمية الثانية، كما في كوريا والهند الصينية وأفغانستان والعراق. فهل ستكون القصة مختلفة في إيران؟ وهل سيكون الإمبرياليون بقيادة الولايات المتحدة قادرين على التعامل مع منافسين من بيجين إلى بورتو أليغري، في وقت أخذت البراعة الاقتصادية الأميركية فيه تتراجع بشكل واضح؟

أدت مسيرة الرأسمالية منذ القرن السادس عشر إلى تغييرات مهمة في جميع أنحاء العالم، فأعادت توزيع الموارد الاقتصادية والقوة من المناطق الشرقية في أوراسيا إلى النتوء الغربي لأوروبا، ومن ثم إلى أميركا الشمالية. كما أنها أدت إلى تفكك الإمبراطوريات القديمة، ونشوء دول قومية جديدة. وأصبحت سبلٌ مثالية جديدة لإعادة تنظيم المجتمع والكيان

السياسي مصدر إلهام للثورة الفرنسية والثورية البلشفية، اللتين أصبحتا كلتاهما مصدر إلهام لحركات جديدة، بيد أن النتائج انتهت في كثير من الأحيان إلى أشكال جديدة من الطغيان، وإن تكن مُثل الحرية والمساواة قد اجتازت تلك الاعتداءات. وشهد القرن العشرون نهاية الحكم الاستعماري الرسمي، وموجة من الحركات المعلنة عن اشتراكيتها. غير أن الإنجاز البشري في ما يتعلق بالحريات الأساسية، مثل التعليم الأفضل والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، كثيرًا ما اقترن بالقيود المفروضة على حرية التعبير والحرية السياسية والمدنية، كما هي الحال في روسيا والصين. من ناحية أخرى، حَرَمت الرأسمالية المواطنين في كثير من الأحيان الحرياتِ الأساسية حتى في ظل الديمقراطية الرسمية، والهند هي المثال الرائد لذلك الشرخ. وعلاوة على ذلك، جرى في كثير من البلدان اختزال الجهاز الديمقراطي الرسمي إلى واجهة لحُكم قائم على المحسوبية، حيث حُرم الناس الاختيارَ الحقيقي. وتصبح حماية حتى الحريات الأساسية معرضة للخطر في ظل الاشتراكية القائمة، بسبب الافتقار إلى حرية الاختيار. ولكن في ظل الرأسمالية، يمكن أن تصبح الحريات الأساسية والإجرائية ضحية إن شعرت الطبقاتُ الحاكمة بالتهديد من جانب قوة العمال والفلاحين، حيث إنها تلجأ إلى ممارسة قمع كامل لحريات الناس العاديين، على غرار ما حدث بشكل مأساوي في ألمانيا النازية، وكما يحدث بشكل روتيني في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. وفي البلدان النامية، كانت حوادث القمع تلك تتلقى العون الناشط من القوى الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وأدت الصراعات الناجمة عن ذلك إلى أعداد هائلة من الوفيات في الحروب والمجاعات، كما هو مُثبت هنا.

يمكن سرد قصة القرن العشرين القاتمة ودخولها في القرن الحادي والعشرين بوصفها سلسلة حكايات «راشومون» لكوروساوا [(1472)]. كيف سيُصار إلى تبديد الكآبة؟ هل تملك البشرية الخيار بين أنظمة حكم ستكون ديمقراطية شكليًا فحسب ولكنها إمبريالية في عملياتها الفعلية وبين أنظمة الحكم التي تبدأ بوعد بالمساواة وتقمع الديمقراطية الداخلية باعتبارها وسيلة لمواجهة تحديات الإمبرياليين الحاليين؟ ألا يمكن أن يتحقق الأمل في الحرية - المُحتفَى بها على مر التاريخ والتي صاغها منظّرو التنوير الأوروبي، أو التي صاغها ماركس وإنغلز أو رابيندراناث طاغور أو ألبرت أينشتاين - لجميع البشر؟ هل يمكن إنقاذ سفينة الفضاء، التي هي كوكب الأرض هذا، لتكون كوكبًا صالحًا لسكنى الحياة الحاسّة، بما في ذلك البشرية. هل يمكن إنقاذها من عواقب تعرية الغابات بشكل غير منضبط، والانتزاع الشيطاني للمعادن والوقود الأحفوري غير المتجدد من أحشاء الكوكب - فهذه عبارة عن نشاط يدفعه جشع «النظام» الرأسمالي وقدرته التنافسية ومنافسيه المفترَضين في المنظومة الجيوسياسية؟ إني سعيت في هذا الكتاب إلى

إيجاز كلٍّ من وجوه الإنجاز والتدمير التي خلّفها النظام الرأسمالي الإمبريالي؛ إذ تكمن الإنجازات في التقدم العلمي، وفي الاتساع الهائل في عالم المعرفة، والتلويح إلى إمكان أن يعيش كل إنسان حياة حرة. بيد أن انعدام المساواة المتأصِّل في بُنية الرأسمالية ذاتها أدى إلى التدمير المتكرر لتلك الإمكانات على مرّ التاريخ. وقد شهد القرن العشرون وما تلاه إلى الآن أهوالًا جديدة في شكل قتل متعمَّد لعشرات الملايين من البشر، والوفيات المبكرة لمئات الملايين، وقدَر ما يراوح بين ثلاثة مليارات إلى أربعة مليارات نسمة بعيش غير ملائم للبشر بسبب تعذّر حصولهم على الضرورات الأساسية التي تجعل حياة الإنسان تستحق العيش. ما نقدمه هنا ليس ميزانية عمومية لمُحاسب، بل مناشدة لجميع محبي الحرية من أجل النضال ضد النظام النيوليبرالي الذي تتزعمه إدارة أميركية متغطرسة تهدد بشكل متزايد حياة الناس وحريتهم في معظم البلدان، بما فيها الولايات المتحدة نفسها. ولكن هذا الكفاح يجب أن يوجَّه ضد منطق القدرة التنافسية المسلَّحة ذاتها، لأن بخلاف ذلك يمكن أن يُدمر العالم ذاته بمعركة فاصلة (هرمغدون) نووية، أو يُقسَّم إلى أنظمة استبدادية متنافسة ذات كائنات بشرية مستعبَدة تتأرجح على حافة الدمار.

إن الأمل في مواجهة تلك الإمكانية يكمن في كفاح الشعوب المُمَكَّنة بمُثُل الحرية والمساواة، والمعارف المتدفقة من جميع أركان الأرض، وظهور مناطق تنموية جديدة لا تعتمد على منطق الرأسمالية التنافسية المسلحة. وفي عالم تتيح فيه التكنولوجيا إمكانية التنمية المستدامة المنسجمة مع الطبيعة، يمكن جميع الناس بعد ذلك التمتع بحياة صحية وطويلة بحرية ورخاء.

(1429) Mark Selden, «The United States and Japan in Twentieth-Century Wars,» in: Mark Selden and Alvin So (eds.), War and State Terrorism: The United States, Japan and the Asia-Pacific in the Long Twentieth Century (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003).

(1430) M. Danner, «Abu Ghraib: The Hidden Story,» New York Review of Books, vol. 51, no. 50 (2004).

(1431) «Here's to you, Mr Robertson,» Economist (13 November 2004).

(1432) ILO, Decent Work (Geneva: International Labour Office, 1999).

(1433) ILO: Global Employment Report 2002 (Geneva: International Labour Office, 2003), and Global Employment Trends for Youth (Geneva: International Labour Office, 2004).

(1434) Ilo, Global Employment Trends for Youth.

(1435) Jayati Ghosh, «Changes in the World of Work,» Indian Journal of Labour Economics, vol. 46, no. 4 (2003).

(1436) Ilo, Global Employment Report 2002.

(1437) الزبونية (Clientelism): نظام سياسي واجتماعي يصف علاقات غير متكافئة بين مجموعات من الفاعلين السياسيين ينقسمون إلى رُعاة (patrons) وعُملاء [زبائن] (clients) وأحزاب سياسية. ويمكن تعريف الزبونية بأنها نظام اجتماعي وسياسي قائم على المحسوبية، التي هي عمل يسمح للزبائن والرعاة من الاستفادة من الدعم المشترك، كونهم يوازون بعضهم بعضًا على صُعُد سياسية واجتماعية وإدارية مختلفة. ليس هناك تعريف واحد لهذه الظاهرة، إلّا أن اللفظة غالبًا ما تُستخدم في إطار سلبي لارتباطها بالفساد السياسي والإداري وعرقلة مؤسسات الدولة ومخالفتها للقيم الديمقراطية. (المترجم)

(1438) ILO: Global Employment Report 2002, and Global Employment Trends for Youth.

(1439) Marilyn Carr and Martha Chen, «Globalization, Social Exclusion and Gender,» International Labour Review, vol. 143, nos. 1-2 (2004).

(1440) D. K. Thussu and D. Freedman, War and the Media: Reporting Conflict 24/7 (New Delhi: Sage, 2003), p. 2.

(1441) ينظر القسم الثاني من هذا الكتاب و

J. B. Foster, The Vulnerable Planet: A Short Economic History of the Environment (New York: Monthly Review Press, 1994), and J. R. McNeill, An Environmental History of the Twentieth-Century World: Something New under the Sun (New York: .(Norton, 2000

(1442) C. Prestowitz, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, .2003), chap. 5

(1443) الحياة الحاسّة (sentient life): الإحساس هو القدرة على الشعور، أو الإدراك أو مباشرة الأمور مباشرة ذاتية. وقد استخدم هذا المفهوم فلاسفة القرن الثامن عشر لتمييز القدرة على التفكير (العقل) من القدرة على الشعور (الحس). وهو في الفلسفة الغربية الحديثة القدرة على مباشرة الأحاسيس (المعروفة في فلسفة العقل باسم «كواليا»). أمّا في الفلسفة الشرقية، فهي صفة ميتافيزيقية لجميع الأشياء التي تتطلب الاحترام والرعاية. وهذا المفهوم هو جوهر فلسفة حقوق الحيوان، لأن الشعور ضروري للقدرة على المعاناة، وبالتالي فهو يمنحها بعض الحقوق. (المترجم)

(1444) Economist (13 November 2004).

(1445) Economist (13 November 2004).

(1446) «A Survey of the World Economy,» Economist (2 .(October 2004

(1447) Foster, The Vulnerable Planet, and McNeill, An .Environmental History

(1448) V. Smil, China’s Past, China’s Future: Energy, Food, .(Environment (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2003

(1449) A. R. Khan and C. Riskin, Inequality and Poverty in China in the Age of Globalization (London: Oxford University .(Press, 2001

(1450) A. R. Khan and C. Riskin, «China’s Household Income and Its Distribution, 1995 and 2002,» Unpublished MS. Department of Economics, University of California, .Riverside, 2004

(1451) S. Agnihotri, Sex Ratio Patterns in the Indian Population: A Fresh Exploration (New Delhi: Sage, 2000), and Chai Bin Park and Nam-Hoon Cho, «Consequence of Son Preference in a Low-Fertility Society: Imbalance of the Sex

Ratio at Birth in Korea,» Population and Development .(Review, vol. 21, no. 1 (1995
(1452) Chai Bin Park and Nam-Hoon Cho, «Consequence of .«Son Preference
(1453) S. Agnihotri, «Survival of the Girl Child: Tunnelling out of the Chakravyuha,» Economic and Political Weekly, .(vol. 38, no. 41 (2003
(1454) جيش زاباتيستا للتحرير الوطني (Zapatistas): مجموعة ثورية مسلحة من ولاية تشياباس في جنوب المكسيك. بدأت الحركة في عام 1994، وتتكون بصورة رئيسة من السكان الأصليين للإقليم. تتخذ الحركة من اسم أميليانو زاباتا - أحد قادة الثورة المكسيكية 1910 - اسمًا لها. وتهدف الحركة بصورة رئيسة إلى تمكين السكان الأصليين من موارد الإقليم وتحقيق قدر من الحكم الذاتي. كما تُعتبر الحركة أيضًا جزءًا من الحركة ضد العولمة والإمبريالية. (المترجم)
(1455) بورتو أليغري (Porto Alegre): ميناء رئيس ومدينة تجارية في جنوب شرق البرازيل، عاصمة ولاية ريو غراندي دو سول، في لاغوا دوس باتوس (بحيرة مفصولة عن المحيط الأطلسي بشبه جزيرة رملية). (المترجم)
(1456) للاطلاع على تحليل لحركات المقاومة القائمة في جميع أنحاء العالم، ينظر:
S. Amin and F. Houtart (eds.), Mondialisation des resistances .((Paris: L’Harmattan, 2002
(1457) A. K. Bagchi, «The Parameters of Resistance,» .(Monthly Review, vol. 55, no. 3 (2003
(1458) الدخل القابل للتصرف (disposable income): مقدار دخل الفرد الذي يتبقى بعد أن تُخصم منه الضرائب على الدخل. (المترجم)
(1459) BIS, Annual Report 2004 (Basle: Bank for .International Settlements, 2004), chap. 2
(1460) .Ibid., table 2.8
(1461) .«A Survey of the World Economy»
(1462) G. McCormack, «Remilitarizing Japan,» New Left .(Review (29 September-October 2004
(1463) الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري (fossil energy): يُستخرج الوقود الأحفوري من المواد الأحفورية كالفحم الحجري، والفحم النفطي الأسود، والغاز الطبيعي، والنفط. وتُستخرج هذه المواد بدورها من باطن الأرض، وتحترق في الهواء مع الأكسجين لإنتاج حرارة تُستخدم في

جميع الميادين. ويعتمد تركيب الوقود الأحفوري على دورة الكربون في الطبيعة. (المترجم)

(1464) M. T. Klare, Transforming the American Military into a Global Oil Protection Service, 2004, accessed on 27/11/2004, at: https://bit.ly/2EulWjr

(1465) Japan: Spend and Defend,» Economist (4 December» .(2004

(1466) Chalmers Johnson, The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy and the End of the Republic (New York: Metropolitan Books, 2004), and J. N. Pieterse, «Neoliberal Empire,» .(Theory, Culture and Society, vol. 21, no. 3 (2004

(1467) Wielders of Mass Deception? (Leader),» Economist» (4 October 2003), and «Spies and Lies,» (Letters) Economist .((18 October 2003

(1468) الإغراق (dumping) هو في الاقتصاد نوع من التسعير المفترس، خصوصًا في سياق التجارة الدولية. ويحدث ذلك عندما يصدر المصنعون منتوجًا إلى بلد آخر بسعر يقل عن السعر العادي. والهدف من الإغراق هو زيادة الحصة السوقية في السوق الأجنبية من خلال طرد المنافسين، وبالتالي تكوين حالة احتكارية يستطيع المُصدِّر فيها أن يملي من جانب واحد سعر المنتوج وجودته. (المترجم)

(1469) SIPRI, SIPRI Yearbook 2003 (Stockholm: Stockholm .International Peace Research Institute, 2004), chap. 6

(1470) World Bank, World Development Report 2005 .((Oxford: Oxford University Press for the World Bank, 2004

(1471) WRI, Climate Analysis Indicators Tool, Version 2.0. (Washington, DC: World Resources Institute, 2004), at: https://bit.ly/1Meqyr1

(1472) «راشومون» (Rashomon): فيلم ياباني بالأبيض والأسود أخرجه أكيرا كوروساوا في عام 1950، وهو الفيلم الثاني عشر لهذا المخرج، وحصل على عدد من الجوائز. والحقيقة التي أُريد تأكيدها في هذا الفيلم هي أنه عندما يكون الواقع مركّبًا ومعقدًا جدًا، فإن الحقيقة تصبح متعددة الوجوه. (المترجم)

مراجع مقدمة المؤلف للطبعة العربية

Abdel-Fadil, M. *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt (1952-1972): A Study in the Political Economy of Agrarian Transition*. Cambridge: Cambridge University Press, 1975.

________. *The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt, 1952-1972*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

Abrahamian, Ervand. *A History of Modern Iran*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Aburish, Said K. *Nasser, the Last Arab*. New York City: St. Martin’s Press, 2004.

Al-Afghani, Jamal al-Din. «Answer of Jamal al-Din to Renan.» *Journal des Débats* (18 May 1883), in: Nikki R. Keddie, «The Life and Thought of Sayyid Jamal al-Din’,» in: *An Islamic Response to Imperialism* (Berkeley: University of California Press, 1968).

Amin, Samir. *A Life Looking Forward: Memoirs of an Independent Marxist*. Trans. by Patrick Camiller. London: Zed Books, 2006.

________. *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1970.

Anderson, Betty Signe. *Nationalist Voices in Jordan: The Street and the State*. Austin, Texas: University of Texas Press, 2005.

Anderson, Lisa. «De-mystifying the Arab Spring: Parsing the Differences between Tunisia, Egypt, and Libya.» *Foreign Affairs* (May-June 2011).

Bagchi, A. K. *De-centring European Liberalism in India’s Democratic Struggles*. Maulana Abul Kalam Azad Lecture,

.NUEPA, New Delhi, 9 November 2012
The Political Economy of Underdevelopment. .________
.Cambridge: Cambridge University Press, 1982

Baker, R.W. *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and .Sadat*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978

Balfour. «Balfour Declaration.» *Encyclopedia Britannica* (2 November 1917), accessed on 29/12/2012, at: https://bit.ly/2BG7W2o

Busch, Briton Cooper. *Britain, India, and the Arabs, 1914-1921*. Berkeley, California: University of California Press, .1971

Bush, Ray. «Coalitions for Dispossession and Networks of Resistance? Land, Politics and Agrarian Reform in Egypt.» *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 38, no. 3 .(2011), pp. 391-405

CIA. «The Coup and CIA Records.» 2012, accessed on 18/12/2012, at: https://bit.ly/2Slifjg

Country Study of Algeria: Colonization and Military» Control.» Library of Congress. 2012, accessed on 31/12/2012, at: https://bit.ly/2Cbz61n

Cunningham, Finian. «British State Terrorism from Northern Ireland to Syria.» 14
December 2012, accessed on 13/1/2013, at: https://bit.ly/2TuO09r

.Datta, V. N. *Maulana Azad*. Delhi: Manohar, 1990

Elbadawi, Ibrahim and Samir Makdisi (eds.). *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*. London: Routledge, .2011

Faroqhi, Suraiya [et al.]. *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, vol. 2: 1600-1914*. Cambridge: .Cambridge University Press, 1994

Le Gall, Dina. «Recent Thinking on Sufis and Saints in the Lives of Muslim Societies, Past and Present.» *International .Journal of Middle East Studies*. vol. 42 (2010), pp. 673-687

A Golden Opportunity? Jihadists are Both Supporting and» .(Exploiting the Arab Spring.» *Economist* (31 March 2011

Habib, S. Irfan. *Jihad or Ijtihad: Religious Orthodoxy and Modern Science in Contemporary Islam*. New Delhi: .HarperCollins, 2012

Hobsbawm, E. J. *The Age of Capital 1848-1875*. London: .Weidenfeld and Nicolson, 1975

The Age of Empire, 1875-1914. New York: Vintage ._________ .Books, 1989

Age of Extremes: The Short Twentieth Century ._________ .*1914-1991*. London: Michael Joseph, 1994

Hodgson, Marshall G. S. *The Venture of Islam*. Chicago: .University of Chicago Press, 1977. vols. 1-3

Hourani, Albert. *A History of the Arab Peoples*. New York: .Warner Books, 1991

Issawi, C. (ed.). *The Economic History of the Middle East 1800-1914*; *A Book of Readings*. Chicago: University of .Chicago Press, 1967

Kedourie, Elie. «Jamāl al-Dīn al-Afghānī.» 2012, accessed on 23/2/2012, at: https://bit.ly/2BGEusX

Kerr, Malcolm H. «Muhammad ‘Abduh.» 2012, accessed on 23/12/2012, at: https://bit.ly/2RA13tq

Lando, Barry M. *Web of Deceit: The History of Western Complicity in Iraq from Churchill to Kennedy to George W.* .*Bush*. New York: Random House, 2007

Marsot, A. L. A. *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*. .Cambridge: Cambridge University Press, 1984

Marx, Karl. *Capital*. vol. I. Trans. from the German by S. Moore and E. Aveling (1867; 1886); Reprinted, Moscow, .Foreign Languages Publishing House, c. 1955

McCarthy, Justin. *The Ottoman Peoples and the End of* .*Empire*. London: Hodder Arnold, 2001

Moustafa, Ahmed. «Does Income Inequality Affect the Composition of Growth? The Case of Egypt.» 2006, accessed on 9/1/2013, at: https://bit.ly/2FkAcuQ

Mroue, Bassem. «Fighting Rages Around Syrian Military Air Base.» *Associated Press*. 2 January 2013, accessed on 13/1/2013, at: https://abcn.ws/2TBWewX

Ndikumana, Léonce and James K. Boyce. «Capital Flight from North African Countries.» Research Report, Political Economy Research Institute, Amherst, University of .Massachusetts, 2012

Owen, Roger. «Military Presidents in Arab States.» *International Journal of Middle East Studies*. vol. 43 (2011), .pp. 395-396

Pappe, Ilan. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford: .Oneworld Publications, 2006

Prochaska, D. *Making Algeria French: Colonialism in Bône*. .Cambridge: Cambridge University Press, 1990

Radwan, S. *Capital Formation in Egyptian Industry and .Agriculture 1882-1967*. London: Ithaca Press, 1974

_________ and E. Lee. *Agrarian Change in Egypt: An Anatomy .of Rural Poverty*. London: Croom Helm, 1986

Rodrigue, Aron (ed.). *Ottoman and Turkish Jewry: Community and Leadership*. Turkish Studies Series. .Bloomington, IN: Indiana University, 1992

Rositzke, Harry. *The CIA’s Secret Operations: Espionage, Counterespionage, and Covert Action*. Boulder, CO: Readers .Digest, 1977

Ryan, Curtis R. «Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan.» *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 38, .no. 3 (2011), pp. 367-390

Seeley, Nicholas. «Jordan’s Arab Spring Continues to Disappoint.» 30 November 2012, accessed on 26/12/2012, at: https://bit.ly/2TDRlDs

Simons, Geoff. *Iraq: From Sumer to Saddam*. New York: .Palgrave Macmillan, 2004

Stegl, Mojgan and Joerg Baten. «Tall and Shrinking Muslims, Short and Growing Europeans: The Long-run Welfare

Development of the Middle East, 1850-1980.» *Explorations*
.*in Economic History*. vol. 46 (2009), pp. 132-148

Wolf, E. *Europe and the People without History*. Berkeley,
.California: University of California Press, 1982

Wright, Rusty and Meg Korpi. «Jordan’s Moderate Arab
Spring.» 14 November 2011, accessed on 12/1/2013, at:
https://bit.ly/2HgHYIX

مراجع الكتاب

Acharya, P. *Banglar Deshaja Shikshadhara*. Calcutta: .(Anustup, 1989 (in Bangla

Achcar, G. *The Clash of Barbarisms: September 11 and the Making of the New World Disorder*. New York: Monthly .Review Press, 2002

Adam, W. *Reports on the State of Education in Bengal (1835 & 1838).* Reprinted and Ed. by Anathnath Basu. Calcutta: .[University of Calcutta, 1941; [1835-1838

Adelman, J. and S. Aron, «From Borderlands to Borders: Empires, Nation States, and the Peoples in between in North American History.» *American Historical Review*. vol. 104, no. .3 (1999), pp. 815-841

Adorno, T. and M. Horkheimer. *Dialectic of Enlightenment*. Trans. by J. Cumming from the German. London: Verso, .[1979; [1944

Agnihotri, S. *Sex Ratio Patterns in the Indian Population: A* .*Fresh Exploration*. New Delhi: Sage, 2000

Survival of the Girl Child: Tunnelling out of the» .________ Chakravyuha.» *Economic and Political Weekly*. vol. 38, no. .41 (2003), pp. 4351-4360

Ahmad, A. *In Theory: Classes, Nations, Literatures.* London: .Verso, 1992

Ahuja, R. «The Origins of Colonial Labour Policy in Late Eighteenth-Century Madras.» *International Review of Social* .*History.* vol. 44, no. 2 (1999), pp. 159-196

Alam, M. *The Crisis of Empire in Mughal North India: Awadh and the Punjab 1707-1748.* London: Oxford University Press, .1986

Eastern India in the Early Eighteenth-Century» .________ ‘Crisis’: Some Evidence from Bihar.» *Indian Economic and* .*Social History Review*. vol. 28, no. 1 (1991), pp. 43-72

Alavi, Seema (ed.). *The Eighteenth Century in India.* London: .Oxford Universiy Press, 2002

and S. Subrahmanyam (eds.). *The Mughal State* ________ .*1526-1750*. Delhi: Oxford University Press, 1998

Ali, Tariq. *The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads* .*and Modernity*. New Delhi: Rupa, 2002

Allen, R. C. «The Efficiency and Distributional Consequences of Eighteenth Century Enclosures.» *Economic Journal*. vol. .92 (December 1982), pp. 937-943

Enclosure and the Yeoman: The Agricultural .________ *Development of the South Midlands 1450-1850*. London: .Clarendon, 1992

Labour Productivity and Farm Size in English» .________ Agriculture before Mechanization: Reply to Clark.» *Explorations in Economic History*. vol. 28 (1991), pp. 478- .492

Allen, T. W. *The Invention of the White Race,* vol. I: *Racial* .*Oppression and Social Control*. London: Verso, 1994

Ames, E. and N. Rosenberg. «The Enfield Arsenal in Theory .and History.» *Economic Journal* (1968), pp. 99-119

Amin, S. «History Conceived as an Eternal Cycle.» *Review.* .vol. 22, no. 3 (1999), pp. 291-326

and F. Houtart (eds.). *Mondialisation des* __________ .*resistances.* Paris: L'Harmattan, 2002

Anderson, P. *Lineages of the Absolutist State.* London: New .Left Books, 1974

Andreev, E., S. Scherbov and F. Willekens. «Population of Russia: What Can We Expect in the Future?.» *World* .*Development.* vol. 26, no. 11 (1998), pp. 1939-1956

Appiah, K. A. and H. L. Gates (Jr.) (eds.). *Africana: The Encyclopaedia of African and African American Experience.* .New York: Basic Civitas Books, 1999

Arasaratnam, Sinnappah. *Maritime India in the Seventeenth* .*Century.* London: Oxford University Press, 1994

Arendt, H. *The Human Condition.* Garden City, NY: .Doubleday, 1958

Aristotle. *Ethica Nicomachea.* Trans. by W. D. Ross, Rev. by J. O. Urmson. in: *The Works of Aristotle,* vol. 9, Ed. by W. D.

.[Ross. London: Oxford University Press, 1975; [1915

.__________ *The Politics*. Trans. by B. Jowett, Rev. by J. A. Barnes, ed. by S. Everson. London: Cambridge University .Press, 1988

Armstrong, P., A. Glyn and J. Harrison. *Capitalism since World War II : The Making and Breakup of the Great Boom.* London: .Fontana, 1984

Armstrong, W. A. «The Trend of Mortality in Carlisle between the 1780s and the 1840s: A Demographic Contribution to the Standard of Living Debate.» *Economic History Review.* .2nd ser., vol. 34 (1981), pp. 94-114

Arnold, D. *Colonizing the Body: State Medicine and Epidemic Disease in Nineteenth-Century India*. London: Oxford .University Press, 1993

__________ (ed.). *Imperial Medicine and Indigenous Societies*. .London: Oxford University Press, 1989

__________ and R. Guha (eds.). *Nature, Culture, Imperialism: Essays on the Environmental History of South Asia.* London: .Oxford University Press, 1995

Arrighi, G. *The Geometry of Imperialism.* London: Verso, .1983

.__________ «The World According to Andre Gunder Frank.» .*Review*. vol. 22, no. 3 (1999), pp. 327-354

__________, T. Hamashita and M. Selden. *The Resurgence of East Asia, 500, 150 and 50 Year Perspectives*. London: .Routledge, 2003

Atiyah, P. S. *The Rise and Fall of Freedom of Contract*. .London: Clarendon Press, 1979

Atkinson, A. B., *Is Rising Income Inequality Inevitable? A Critique of the Trans-Atlantic Consensus*. WIDER Annual .Lecture 3 Helsinki: UNU; WIDER, 1999

.__________ L. Rainwater and T. J. Smeeding. *Income* .*Distribution in the OECD Countries*. Paris: OECD, 1995

Atkinson, F. J. «A Statistical Review of the Income and Wealth of British India.» *Journal of the Royal Statistical* .*Society*. vol. 65, part 2 (1902), pp. 209-259

Bacon, Francis. *The Great Instauration and New Atlantis*. Ed. by J. Wein Berger, Rev. Edition with Translation of *Instauration Magna.* Arlington Heights, IL: Harlan Davidson, .[1986; [1627

Bagchi, A. K. «Colonialism in Classical Political Economy: Analysis, Epistemological Broadening and Mystification.» .*Studies in History*. vol. 12, no. 1 (1996), pp. 105-136

Contested Hegemonies and Laissez Faire:» .________ Controversies over the Monetary Standard in India at the High Noon of the British Empire.» *Review*. vol. 20, no. 1 .(1997), pp. 19-76

Daniel Thorner's India.» *Economic and Political*» .________ .*Weekly*. vol. 16, no. 13 (1981), pp. 572-577

De-industrialization in India in the Nineteenth» .________ Century: Some Theoretical Implications.» *Journal of* .*Development Studies*. vol. 12, no. 2, (1976), pp. 135-164

Dualism and Dialectics in the Historiography of» .________ Labour.» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the* .*Middle East*. vol. 19, no. 1 (1999), pp. 106-121

An Estimate of the Gross Domestic Material» .________ Product of Bengal from Colebrooke's Data.» *Nineteenth* .*Century Studies* (Calcutta). no. 3 (1973), pp. 398-412

The Evolution of the State Bank of India: The .________ *Roots, 1806-1876*. Parts I and II. London: Oxford University .Press, 1987

The Evolution of the State Bank of India, vol. 2: .________ *The Era of the Presidency Banks 1876-1920*. New Delhi: .Sage, 1997

The Great Depression and the Third World: With» .________ Special Reference to India.» *Social Science Information*. vol. 18, no. 2 (1979), pp. 197-218. Reprinted in: *India and the World Economy 1850-1950*, Ed. by G. Balachandran .((London: Oxford University Press, 2003

The Growth Miracle and its Unravelling in East» .________ and Southeast Asia.» *Economic and Political Weekly*. vol. 33, .no. 18 (1998), pp. 1025-1042

Introduction,» in: *Political Economy: Studies in*» .________ *the Surplus Approach*. vol. 3, no. 2 (Special issue on East .(Asian Development) (1987

Land Tax, Property Rights and Peasant Insecurity» .________ in Colonial India.» *Journal of Peasant Studies*. vol. 20, no. 1 .(1992), pp. 1-49

The Other Side of Foreign Investment by Imperial» .________ Powers: Transfer of Surplus from Colonies.» *Economic and* .*Political Weekly*. vol. 37, no. 23 (2002), pp. 2229-2238

The Parameters of Resistance.» *Monthly Review*.» .________ .vol. 55, no. 3 (2003), pp. 136-143

The Past and the Future of the Developmental» .________ State.» *Journal of World Systems Research*. vol. 6, no. 2 (2000), pp. 398-442, at: https://bit.ly/2EgrePl

The Presidency Banks and the Indian Economy .________ .*1876-1914*. London: Oxford University Press, 1989

Private Investment in India 1900-1939. London: .________ .Cambridge University Press, 1972

A Record of Colonial Exploitation in Indonesia.»» .________ .*Indian Historical Review*. vol. 4, no. 2 (1978), pp. 418-427

Reflections on Patterns of Regional Growth in» .________ India during the Period of British Rule.» *Bengal Past and* .*Present*. vol. 95, part 1 (1976), pp. 247-289

Some International Foundations of Capitalist» .________ Growth and Underdevelopment.» *Economic and Political* .*Weekly*. vol. 7 (1972), pp. 31-33

ed.). *Democracy and Development*. London:) ________ .Macmillan, 1995

Bagchi, Barnita. *Pliable Pupils and Sufficient Self-Directors: Narratives of Female Education by Five British Women* .*Writers*. New Delhi: Tulika, 2004

Bagchi, Jasodhara. «Representing Nationalism: Ideology of Motherhood in Colonial Bengal.» *Economic and Political* .*Weekly*. vol. 25, nos. 42-43 (1990), pp. WS 65 - WS 71

Bairoch, P. *Cities and Economic Development: From the Dawn of History to the Present*. Trans. from the French by C.

.Braider. Chicago: University of Chicago Press, 1988
Economics and World History: Myths and .________
.*Paradoxes*. London: Harvester Wheatsheaf, 1993
and M. Levy-Leboyer (eds.). *Disparities in Industrial* ________
Development since the Industrial Revolution. London:
.Macmillan, 1981
Baker, C. J. *An Indian Rural Economy 1880-1955: The*
.*Tamilnad Countryside*. London: Clarendon Press, 1984
Baker, D. «State Policy, the Market Economy and Tribal Decline; the Central Provinces, 1861-1920.» *Indian Economic and Social History Review*. vol. 28, no. 4 (1991),
.pp. 341-370
Balazs, E. *Chinese Civilization and Bureaucracy*. Trans. from the French by H. M. Wright, ed. by A. F. Wright. New Haven,
.CT: Yale University Press, 1964
Banerjea, P. N. *Indian Finance in the Days of the Company.*
.London: Macmillan, 1928
Banerjee, A. and Lakshmi Iyer. *History, Institutions and Economic Performance in India: The Legacy of Colonial Land Tenure Systems in India* (mimeo.). Cambridge, MA:
.Department of Economics, MIT, 2002
Banerjee, D. «An Appraisal of the Profitability of the Indo-British Commodity Trade during 1871-1887.» *Journal of*
.*Development Studies*. vol. 26, no. 2 (1990), pp. 243-259
Colonialism in Action: Trade, Development and .________
Dependence in Late Colonial India. Hyderabad, India: Orient
.Longman, 1999
Banerji, A. K. *Aspects of Indo-British Economic Relations*
.*1858-1898*. Bombay: Oxford University Press, 1982
Bannerji, Himani. *The Dark Side of the Nation: Essays on Multiculturalism, Nationalism and Racism*. Toronto: Canadian
.Scholar’s Press, 2000
Barber, W. J. *British Economic Thought and India 1600-1858: A Study in the History of Development Economics.* London:
.Oxford University Press, 1975

Baring, E. (Lord Cromer). *Modern Egypt*. London: Macmillan, .1908. 2 vols

Barnes, J. (ed.). *The Cambridge Companion to Aristotle*. .London: Oxford University Press, 1995

Barrett, W. «World Bullion Flows, 1450-1800,» in: J. D. Tracy (ed.), *The Rise of Merchant Empires* (London: Cambridge .University Press, 1990), pp. 224-254

Bartlett, R. 1994. *The Making of Europe: Conquest, Colonization and Cultural Change 950-1350.* .Harmondsworth: Penguin, 1994

Bauman, Z. *Modernity and the Holocaust*. Cambridge: Polity, .1989

Bayly, C. A. *Empire and Information: Intelligence Gathering and Social Communication in India, 1780-I870*. London: .Cambridge University Press, 1999

Beardsley, E. H. *A History of Neglect: Health Care for Blacks and Mill-Workers in the Twentieth-Century South.* Knoxville: .University of Tennessee Press, 1987

Beckett, J. C. *The Making of Modern Ireland, 1603-1923*. .London: Faber, 1981

Behrendt, S. «Transatlantic Slave Trade.» in: K. A. Appiah and H. L. Gates (Jr.) (eds.), *Africana: The Encyclopaedia of African and African American Experience* (New York: Basic .Civitas Books, 1999), pp. 1865-1877

Berghahn, V. R. *Modern Germany: Society, Economy and Politics in the Twentieth Century.* London: Cambridge .University Press, 1987

Bernal, M. *Black Athena: The Afroasiatic Roots of Classical Civilization.* vol. 1. New Brunswick, NJ : Rutgers University .Press, 1987

Bhargava, R., A. K. Bagchi and R. Sudrashan (eds.). *Multiculturalism, Liberalism and Democracy.* London: Oxford .University Press, 1999

Bhattacharya, D. *Population of India 1751-1961* (mimeo.). .Calcutta: Indian Statistical Institute, 1967

BIS. *Annual Report 2004.* Basle: Bank for International .Settlements, 2004

Black, J. *The Rise of the European Powers 1679-1793*. .London: Edward Arnold, 1990

Blackbourn, R. and G. Eley. *The Peculiarities of German History: Bourgeois Society and Politics in Nineteenth-* .*Century Germany.* London: Oxford University Press, 1984

Blackburn, R. *The Making of New World Slavery: From the* .*Baroque to the Modern*. London: Verso, 1997

R. *The Overthrow of Colonial Slavery 1776-1848.* .________ .London: Verso, 1988

Blaut, J. M. *The Colonizer’s Model of the World: Geographical Diffusionism and Eurocentric History.* London: Guildford .Press, 1993

Bloch, M. 1965. *Feudal Society.* 2 vols. Trans. from the French by L.A. Manyon. London: Routledge and Kegan Paul, .1965

Blum, J. *Lord and Peasant in Russia from the Ninth to the Nineteenth Century*. Princeton, NJ: Princeton University .Press, 1961

Blum, W. *Rogue State: A Guide to the World’s Only* .*Superpower.* Monroe, ME: Common Courage Press, 2002

Bodenhorn, H. «A Troublesome Caste: Height and Nutrition of Antebellum Virginia’s Rural Free Blacks.» *Journal of* .*Economic History*. vol. 59, no. 4 (1999), pp. 972-996

Bogin, B. *Patterns of Human Growth.* 2nd ed. London: .Cambridge University Press, 1999

Bose, N. S. *Racism, Equality and Indian Nationalism.* .Calcutta: Firma K. L. Mukhpadhyay, 1981

Boxer, C. R. *The Dutch Seaborne Empire 1600-1800*. .Harmondsworth: Penguin, 1973

The Portuguese Seaborne Empire 1415-1825. .________ .Harmondsworth: Penguin, 1973

Bramall, C. «Living Standards in Pre-War Japan and Maoist China.» *Cambridge Journal of Economics.* vol. 21, no. 5 .(1997), pp. 551-570

Braudel, F. *Capitalism and Material Life, 1400-1800.* London: .Collins, 1973

Civilization and Capitalism, 15th-18th Century, vol. ._________ 2: *The Wheels of Commerce*. Trans. from the French by S. .Reynolds. London: Collins, 1982

Civilization and Capitalism, 15th-18th Century, vol. ._________ 3: *The Perspective of the World*. Trans. from the French by S. .Reynolds. London: Collins, 1984

Bray, Francesca. *Agriculture, being Part II: Agriculture of Joseph Needham: Science and Civilization in China,* vol. 6: *Biology and Biological Technology.* London: Cambridge .University Press, 1984

Breitman, R. «A Nazi Crusade?.» *Simon Wiesanthal Centre Annual*. vol. 7 (1997), at: https://bit.ly/2SxTobT

Brennan, L., J. McDonald and R. Shlomowitz. «Trends in the Economic Well Being of South Indians under British Rule: The Anthropometric Evidence.» *Explorations in Economic* .*History*. vol. 31 (1994), pp. 225-260

Brenner, R. and C. Isett. «England's Divergence from China's Yangzi Delta: Property Relations, Microeconomics, and Patterns of Development.» *Journal of Asian Studies.* vol. 61, .no. 2 (2002), pp. 609-662

Brewer, J. *The Sinews of Power: War, Money and the English* .*State, 1688-1783*. London: Unwin Hyman, 1989

and R. Porter (eds.). *Consumption and the World* __________ .*of Goods*. London: Routledge, 1993

and Susan Staves (eds.). *Early Modern* __________ .*Conceptions of Property*. London: Routledge, 1996

Brink, Andre. *An Act of Terror: A Novel*. London: Seeker and .Warburg, 1991

Britannica. Sweden, Part 2, History, by J. Sl. *Encyclopaedia Britannica.* 9th ed. vol. 22. London: Adam and Charles Black, .1887, pp. 744-753

Brazil: Geography and Statistics, by Rockhill, W. ._________ W., and Renwick, I. P. A., *Encyclopaedia Britannica*. 10th ed.

vol. 26. London: Adam and Charles Black, 1902. pp. 348-.352

Egypt. *Encyclopaedia Britannica*. 10th ed. vol. 27. ._________ .London: Adam and Charles Black, 1902, pp. 686-719

Brokaw, Cynthia J. «Commercial Publishing in Late Imperial China: The Zou and Ma Family Businesses.» *Late Imperial* .*China*. vol. 17, no. 1 (1996), pp. 49-92

Bromley, J. S. (ed.). *The New Cambridge Modern History,* vol. 6: *The Rise of Great Britain and Russia 1688-1715/25*. .London: Cambridge University Press, 1970

Brook, T. «Edifying Knowledge: The Building of School Libraries in Ming China.» *Late Imperial China*. vol. 17, no. 1 .(June 1996), pp. 93-119

Brown, D. *Bury My Heart at Wounded Knee: An Indian History of the American West*. New York: Holt, Rinehart, and .Winston, 1970

The American West. New York: Charles Scribner's, ._________ .1994

Bryant, R. L. «Shifting the Cultivator: The Politics of Teak Regeneration in Colonial Burma.» *Modern Asian Studies*. vol. .28, no. 2 (1994), pp. 225-240

Buiter, W. H. «James Tobin: An Appreciation of His Contribution to Economics.» *Economic Journal*. vol. 113 .(2003), pp. F565 - F631

Bukharin, N. *Imperialism and World Economy*. Trans. from .[the Russian. London: Merlin Press, 1972; [1917

Burckhardt, J. *The Civilization of the Renaissance in Italy: An Essay*. Trans. S. D. C. Middlemore from the German. London: .[Phaidon Press, 1950; [1860

Burke, E. *Irish Affairs*. Ed. by Matthew Arnold; Reprinted with a New Introduction by Conor Cruise O'Brien. London: .[Cresset Library, 1988; [1881

Burnett, J. *Plenty and Want: A Social History of Diet in England from 1815 to the Present.* London: Thomas Nelson, .1966

Burnette, Joyce. «An Investigation of the Female-Male Wage Gap during the Industrial Revolution in Britain.» *Economic* .*History Review*. vol. 50, no. 2 (1997), pp. 257-281

Burton, Antoinette. *Burdens of History: British Feminists, Indian Women, and Imperial Culture, 1865-1915.* Chapel Hill: .University of North Carolina Press, 1994

Cain, P. J. and A. G. Hopkins. «Gentlemanly Capitalism and British Expansion Overseas, I, The Old Colonial System, 1688-1850.» *Economic History Review.* 2nd ser., vol. 39, no. 4 .(1986), pp. 501-525

Gentlemanly Capitalism and British Expansion» .________ Overseas, II, New Imperialism, 1850-1945.» *Economic* .*History Review*. 2nd ser., vol. 40, no. 1 (1987), pp. 1-26

Caldwell, J. C. «Review of Maddison 2001.» *Population and* .*Development Review*. vol. 28, no. 3 (2002), pp. 559-561

and T. Schindlmayr. «Historical Population ________ Estimates: Unravelling the Consensus.» *Population and* .*Development Review*. vol. 28, no. 2 (2002), pp. 183-204

Calvocoressi, P. and G. Wint. *Total War: Causes and Courses* .*of the Second World War*. Harmondsworth: Penguin, 1974

Campbell, R. H. *Scotland since 1707: The Rise of an* .*Industrial Society*. Edinburgh: John Donald, 1985

Carr, Marilyn and Martha Chen. «Globalization, Social Exclusion and Gender.» *International Labour Review*. vol. .143, nos. 1-2 (2004), pp. 129-160

Carroll, Lewis (C. L. Dodgson). *Through the Looking Glass.* Reprinted in: *The Works of Lewis Carroll.* London: Feltham, .[Hamlyn, 1965; [1872

Carsten, F. L. (ed.). *The New Cambridge Modern History,* vol. 5: *The Ascendancy of France: 1648-1688*. London: .Cambridge University Press, 1961

Castiglione, B. *The Book of the Courtier*. Trans. by G. Bull. .[Harmondsworth: Penguin, 1976; [1528

CEI. *Changing Economy in Indonesia,* vol. 2: *Public Finance 1816-1939.* Initiated by W. M. F. Mansvelt and Re-edited by .P. Creutzberg. Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1976

Changing Economy in Indonesia, vol. 5: *National* .________ *Income*. Initiated by W. M. F. Mansvelt and re-edited by P. .Creutzberg. Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1979

Changing Economy of Indonesia. Ed. by P. .________ Boomgaard. vol. 7: *Balance of Payments 1822-1939*. By W. .L. Korthals-Altes. Amsterdam: Royal Tropical Institute, 1987

Chai Bin Park, and Nam-Hoon Cho. «Consequence of Son Preference in a Low-Fertility Society: Imbalance of the Sex Ratio at Birth in Korea.» *Population and Development* .*Review*. vol. 21, no. 1 (1995), pp. 59-84

Chakrabarty, D. «The Colonial Context of the Bengal Renaissance: A Note on Early Railway Thinking in India.» *Indian Economic and Social History Review*. vol. 11, no. 1 .((1974

Chakravarti, R. «The Creation and Expansion of Settlements and Management of Hydraulic Resources in Ancient India,» in: R. H. Grove, Vinita Damodaran and S. Sangwan (eds.), *Nature and the Orient: Essays on the Environmental History of South and Southeast Asia* (London: Oxford University .Press, 1998), pp. 87-105

Chandler, A. D. (Jr.). *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business.* Cambridge, MA: Harvard .University Press, 1977

Chang, Nancy. *Silencing Political Dissent*. New York: Seven .Stories Press, 2002

Chapman, S. D. *The Cotton Industry in the Industrial* .*Revolution.* London: Macmillan, 1972

Chartier, R. «Gutenberg Revisited from the East.» *Late* .*Imperial China*. vol. 17, no. 1 (1996), pp. 1-9

Chattopadhyay, R. «De-Industrialization in India Reconsidered.» *Economic and Political Weekly*. vol. 10, no. .12 (1975), pp. 523-531

Chaudhuri, K. N. *The Trading World of Asia and the East India Company 1660-1760.* London: Cambridge University .Press, 1978

Chaudhuri, Supriya and Sukanta Chaudhuri (eds.). *Writing Over: Medieval to Renaissance*. Delhi: Allied Publishers, .1996

Chaudhury, Sushil. *From Prosperity to Decline: Eighteenth* .*Century Bengal*. New Delhi: Manohar, 1995

International Trade in Bengal Silk and the» .__________ Comparative Role of Asians and Europeans, circa 1700-1757.» *Modern Asian Studies*. vol. 29, no. 2 (1995), pp. 373-.386

Chesnaux, J. *Peasant Revolts in China 1840-1949.* London: .Thames and Hudson, 1973

M. Bastid and M.-C. Bergère. *China from the* ,__________ *Opium Wars to the 1911 Revolution*. Trans. from the French .by Anne Destenay. New York: Pantheon Books, 1976

F. Barbier and M.-C. Bergère. *From the 1911* ,__________ *Revolution to Liberation*. Trans. from the French by P. Auster .and L. Davis. New York: Pantheon Books. 1977

Chi'h Ch'ao-ting. *Key Economic Areas in Chinese History, as Revealed by in the Development of Public Works for Water-* .*Control*. London: George Allen and Unwin, 1936

Chia, Lucille. «The Development of the Jianyang Book Trade, Song-Yuan.» *Late Imperial China*. vol. 17, no. 1 (1996), pp. .10-48

Chomsky, N. *Class Warfare*. London: Oxford University Press, .1998

Language and Mind. New York: Harcourt, Brace .__________ .and World, 1968

Cipolla, C. (ed.). *The Fontana Economic History of Europe: Sixteenth and Seventeenth Centuries.* London: Collins; .Fontana, 1974

Clark, Anna. *The Struggle for the Breeches: Gender and the Making of the British Working Class*. Berkeley: University of .California Press, 1995

Clark, G. N. *The Seventeenth Century*. 2nd ed. London: .Clarendon, 1947

Clingingsmith, David and Jeffrey G. Williamson. *India's De-Industrialization under British Rule: New Ideas, New Evidence*. NBER Working Paper 10586. Cambridge, MA: .National Bureau of Economic Research, 2004

Cohen, P. A. *History in Three Keys: The Boxers as Event, Experience and Myth*. New York: Columbia University Press, .1997

Cole, G. D. H. and Raymond Postgate. *The British Common .People I746-1946.* London: Methuen, 1961

Colebrooke, H. T. and A. Lambert. *Remarks on the Present State of Husbandry and Commerce in Bengal*. Calcutta: [n. .pb.], 1795

Coleman, D. C. (ed.). *Revisions in Mercantilism*. London: .Methuen, 1969

and R. S. Schofield (eds.). *The State of Population* __________ .*Theory*. Oxford: Blackwell, 1986

Concerned Citizens Tribunal. *Crime against Humanity: An Inquiry into the Gujarat Carnage*. Mumbai: Citizens for .Justice and Peace, 2002. Vols. 1-2

Conrad, L. I. [et al.]. *The Western Medical Tradition 800 BC .to 1800 AD.* London: Cambridge University Press, 1995

Cook, N. D. *Born to Die: Disease and New World Conquest, .1492-1650.* London: Cambridge University Press, 1998

Cook, S. F. and W. Borah. *Essays in Population History.* vol. I. .Berkeley: University of California Press, 1971

Cooper, J. P. (ed.). *The New Cambridge Modern History,* vol. 4: *The Decline of Spain and the Thirty Years War 1609-.48/59.* London: Cambridge University Press, 1970

Cornell, Laurel L. «Infanticide in Early Modern Japan? Demography, Culture and Population Growth.» *Journal of .Asian Studies*. vol. 55, no. 1 (1996), pp. 22-50

Corsini, C. A. and P. P. Viazzo. *The Decline of Infant and Child Mortality: The European Experience 1750-1990*. The Hague: .Kluwer Law International for UNICEF, 1997

Crafts, N. F. R. and G. Toniolo (eds.). *Economic Growth in Europe since 1945*. London: Cambridge University Press,

.1996
Craig, G. A. *Germany 1866-1945.* London: Oxford University .Press, 1981
.Craig, W. *The Fall of Japan.* Harmondsworth: Penguin, 1979
Craton, M. *Testing the Chains: Resistance to Slavery in the British West Indies.* Ithaca, NY: Cornell University Press, .1982
Cressy, D. *Literacy and Social Order: Reading and Writing in Tudor and Stuart England*. London: Cambridge University .Press, 1980
Crosby, A. W. *Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe, 900-1900*. London: Cambridge .University Press, 1986
CSO. *Selected Socio-Economic Statistics for India 1992*. New Delhi: Central Statistical Organisation, Department of .Statistics, Government of India, 1993
Cumings, B. «Consequences of the ʽForgotten War,’ Korea: Forgotten Nuclear Threats.» *Le Monde Diplomatique* .((December 2004
The Origins of the Korean War: II, The Roaring of .________ *the Cataract, 1947-1950*. London: Princeton University .Press, 1990
Cunnigham, A. and O. P. Grell. *The Four Horsemen of the Apocalypse: Religion, War, Famine and Death in Reformation* .*Europe*. London: Cambridge University Press, 2000
Curtin, P. D. *The Atlantic Slave Trade: A Census*. Madison: .University of Wisconsin Press, 1969
ed.). *Imperialism: Selected Documents*. London:) ________ .Macmillan, 1971
D’Agata, A. «Competition,» in: H. Kurz and N. Salvadori (eds.), *The Elgar Companion to Classical Economics A-K* .(Cheltenham, U.K.: Edward Elgar, 1998), pp. 174-179
Danner, M. «Abu Ghraib: The Hidden Story.» *New York* .*Review of Books*. vol. 51, no. 50 (2004), pp. 44-50
Dasgupta, P. *An Inquiry into Well-being and Destitution*. .London: Oxford University Press, 1993

Davidson, B. *Black Mother: The Years of the African Slave* .*Trade*. Boston: Little, Brown, 1961

Davis, K. *The Population of India and Pakistan*. Princeton, NJ: .Princeton University Press, 1951

Davis, L. E. and R. A. Huttenback. *Mammon and the Pursuit of Empire: The Political Economy of British Imperialism,* .*1860-1912.* London: Cambridge University Press, 1986

Davis, M. *Late Victorian Holocausts; El Niño Famines and the* .*Making of the Third World.* London: Verso, 2001

Davis, Natalie Zemon. «Printing and the People.» in: *Society and Culture in Early Modern France*, Ed. by N. Z. Davis .((Stanford, CA: Stanford University Press, 1975

Davis, R. *The Rise of the Atlantic Economies*. London: .Weidenfeld and Nicolson, 1973

De Vries, J. *The Economy of Europe in an Age of Crisis,* .*1600-1750.* London: Cambridge University Press, 1976

__________ and A. Van der Woude. *The First Modern Economy: Success, Failure, and Perseverance of the Dutch Economy, 1500-1815.* London: Cambridge University Press, .1997

Deaton, A. «Health in an Age of Globalization.» NBER .Working Paper W10669, August 2004

Defoe, D. *A Tour through the Whole Island of Great Britain.* London; Abridged and Ed. by Pat Rogers. Harmondsworth: .Penguin, 1971; [1724-1726]. 3 vols

Denevan, W. M. (ed.). *The Native Populations of the Americas in 1492.* Madison: University of Wisconsin Press, .1976

Desjarlais, R. [et al.]. *World Mental Health: Problems and Priorities in Low-Income Countries*. London: Oxford .University Press, 1995

Devereux, S. «Famine in the Twentieth Century.» IDS Working Paper 105, Brighton, Institute of Development .Studies, 2000

Deyell, J. «The China Connection: Problems of Silver Supply in Medieval Bengal.» in: *Precious Metals in the Later*

Medieval and Early Modern Worlds. Ed. by J. F. Richards. .[1994; [1983

Diamond, A. (ed.). *The Victorian Achievement of Sir Henry* .*Maine*. London: Cambridge University Press, 1991

Diamond, J. *Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years*. New York: Vintage, .1998

The Rise and Fall of the Third Chimpanzee. New .________ .York: Vintage, 1992

Dickason, Olive Patricia. *Canada's First Nations: A History of First Nations from Earliest Times.* Toronto: McClelland and .Stewart, 1992

Dickens, T. H. *A Letter to the Rt. Hon. Vernon Smith, M.P., Upon the Professed Judicial Reform in India*. London: India .Office Library Tract, 1857

Dimitrov, G. *The Fascist Offensive and the Tasks of the Communist International in the Struggle of the Working Class against Fascism: Main Report Delivered at the Seventh World Congress of the Communist International*. Delivered on 2 August 1935 (reproduced in Marxists CD Archive), .1935

Dobb, M. H. *Studies on the Development of Capitalism.* .London: Routledge and Kegan Paul, 1946

Dore, R. P. *Education in Tokugawa Japan*. 2nd ed. London: .[Athlone Press, 1984; [1965

Land Reform in Japan. London: Oxford University .________ .Press, 1959

Doyle, W. *The Old European Order 1660-1800,* 2nd ed. .London: Oxford University Press, 1992

Drabble, J. H. *An Economic History of Malaysia.* Basingstoke, .UK: Macmillan, 2000

Drèze, J. and A. Sen (eds.). *The Political Economy of Hunger,* vol: 1, *Entitlement and Well-Being.* London: Clarendon Press, .1990

and ________. *The Political Economy of Hunger*, ________ .vol. 2: *Famine Prevention*. London: Clarendon Press, 1990

and _________. *The Political Economy of Hunger*, _________ .vol. 3: *Endemic Hunger*. London: Clarendon Press, 1991

DuBoff, R. B. and E. S. Herman. «Mergers, Concentration, and the Erosion of Democracy.» *Monthly Review*. vol. 53, no. .1 (2001), pp. 14-29

DuBois, W. E. B. *Black Reconstruction in America 1860-1880*. Harcourt Brace, ca. 1935; Reprinted with an Introduction by .[D. L. Lewis. New York: The Free Press, 1992; [1935

Dumont, L. *Homo Hierarchicus: The Caste System and Its* .*Implications*. Chicago: University of Chicago Press, 1970

Dunn, C. J. *Everyday Life in Imperial Japan.* New York: Dorset .Press, 1969

Dunn, J. *The Political Thought of John Locke: A Historical Account of the Argument of the «Two Treatises of* .*Government».* London: Cambridge University Press, 1969

Dunning, J. H. «Capital Movements in the Twentieth .(Century.» *Lloyds Bank Review* (1964

ed.). *International Investment*. Harmondsworth:) ________ .Penguin, 1972

Dupaquier, J. *La Population francaise aux XVIe et XVIIIe* .*siècles.* Paris: Presses universitaires de France, 1979

Durand, J. D. «Historical Estimates of World Population.» *Population and Development Review*. vol. 3, no. 3 (1977), .pp. 253-296

The Modern Expansion of World Population.»» ._________ *Proceedings of the American Philosophical Society*. vol. 111, .no. 3 (1967), pp. 136-159

Dutt, R. C. *The Economic History of India,* vol. 2: *In the Victorian Age 1837-1900*. Delhi: Publications Division, Ministry of Information and Broadcasting, Government of .[India, 1960; [1906

Duus, Peter (ed.). *The Cambridge History of Japan.* London: .Cambridge University Press, 1988. vol. 6

Dyson, T. (ed.) *India's Historical Demography: Studies in* .*Famine, Disease and Society.* London: Curzon Press, 1989

Eaton, R. M. *The Rise of Islam and the Bengal Frontier 1204-* .*1760*. London: Oxford University Press, 1994

Edelstein, M. *Overseas Investment in the Age of High Imperialism: The United Kingdom, 1850-1914.* London: .Methuen, 1982

Edmonds, Robert Louis (ed.). *Managing the Chinese* .*Environment*. London: Oxford University Press, 1998

Elias, N. *The Civilizing Process,* vol. 1: *The Development of Manners: Changes in the Code of Conduct and Feeling in Early Modern Times*. Trans. from the German by E. Jephcott. .[New York: Urizen Books, 1978; [1939

The Civilizing Process, vol. 2: *State Formation and* .________ *Civilization*. Trans. from the German by E. Jephcott. Oxford: .[Blackwell, 1982; [1939

The Germans: Power Struggles and the .________ *Development of Habitus in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Trans. from the German by E. Dunning and S. .[Mennell. Cambridge: Polity, 1996; [1989

Elliott, J. H. *Imperial Spain 1469-1716.* London: Edward .Arnold, 1963

The Revolt of the Catalans: A Study in the Decline .________ *of Spain (1598-1640)*. London: Cambridge University Press, .1963

Ellsberg, D. *Secrets: A Memoir of Vietnam and the Pentagon* .*Papers*. London: Viking, 2003

Elman, B. A. and A. Woodside (eds.). *Education and Society in Late Imperial China, 1600-1900*. Berkeley: University of .California Press, 1994

Eltis, D. *Economic Growth and the Ending of the Transatlantic Slave Trade*. London: Oxford University Press, .1987

and S. L. Engerman. «Was the Slave Trade ________ Dominated by Men?.» *Journal of Interdisciplinary History*. .vol. 23, no. 2 (1992), pp. 237-257

Elvin, M. *The Pattern of the Chinese Past*. London: Eyre .Methuen, 1973

________. *The Retreat of the Elephants: An Environmental History of China*. [n. p.]: Yale University Press, 2004.

________ and Liu Ts'ui-Jung (eds.). *Sediments of Time: Environment and Society in Chinese History.* London: Cambridge University Press, 1998.

Elyot, Thomas [Sir]. *The Book Named the Governor*. Reprinted with an Introduction by S. E. Lehmberg. London: J. M. Dent, 1966; [1531].

Engels, F. *The Condition of the Working Class in England*. 1845. Trans. from the German and Reprinted in: *Karl Marx and Frederick Engels on Britain*, 2nd ed. (Moscwo: Foreign Languages Pub. House 1962), pp. 1-338.

Eveleth, P. B. and J. M. Tanner. *Worldwide Variation in Human Growth.* 2nd ed. London: Cambridge University Press, 1990.

Fairbank, J. K., E. O. Reischauer and A. M. Craig. *East Asia: The Modern Transformation.* London: Allen and Unwin, 1969.

Famine. *Famine in Ethiopia and Kenya.* 2003. at: https://bit.ly/2UEe8QS

Fanon, F. *The Wretched of the Earth*. Trans. from the French by C. Farrington. Harmondsworth: Penguin, 1967; [1961].

Feinstein, C. H. «Pessimism Perpetuated: Real Wages and the Standard of Living in Britain during the Industrial Revolution.» *Journal of Economic History*. vol. 58, no. 3 (1998), pp. 625-657.

Felix, D. «Profit Inflation and Industrial Growth: The Historic Record and Contemporary Analogies.» *Quarterly Journal of Economics*. vol. 71 (1956), pp. 441-463.

Field, A. J. «The Problem with Neoclassical Institutional Economics: A Critique with Special Reference to the North/Thomas Model of Pre-1500 Europe.» *Explorations in Economic History*. vol. 18 (1981), pp. 174-198.

Fieldhouse, D. K. (ed.). *The Theory of Capitalist Imperialism.* London: Longmans, Green, 1967.

Finley, M. I. *The Ancient Economy.* 2nd ed. London: Hogarth Press, 1985; [1973].

Ancient Slavery and Modern Ideology. London: ._________ .Chatto and Windus, 1980

Fisher, J. «Eritrea’s Growing Dependence on Aid.» *BBC News.* .18 November 2003

Flagan, D.P., J. L. Ganshaft and P. L. Harrison (eds.). *Contemporary Intellectual Assessment: Theories, Tests and* .*Issues*. New York: Guilford, 1997

Fletcher, W. (Jr.). «Can US Workers Embrace Anti-Imperialism?» *Monthly Review*. vol. 55, no. 3 (2003), pp. 99-.115

Floud, R. and D. McCloskey (eds.). *The Economic History of Britain since 1700,* vol. 1: *1700-1860.* London: Cambridge .University Press, 1994

and _________ (eds.). *The Economic History of* _________ *Britain since 1700*, vol. 2: *1860-1939*. London: Cambridge .University Press, 1994

Fogel, R. W. «The Conquest of High Mortality and Hunger in Europe and America: Timing and Mechanisms,» in: P. D. Landes Higonnet and H. Rosovsky (eds.), *Favourites of Fortune: Technology, Growth, and Economic Development in the Industrial Revolution* (Cambridge, MA: Harvard .University Press, 1991), pp. 33-71

Economic Growth, Population Theory, and» ._________ Physiology: The Bearing of Long-Term Processes on the Making of Economic Policy.» *American Economic Review*. .vol. 84, no. 3 (1994), pp. 369-395

Folbre, N. *Who Pays for the Kids? Gender and the Structures* .*of Constraint*. London: Routledge, 1994

Foreman-Peck, J. *A History of the World Economy: International Economic Relations since 1850.* London: .Harvester Wheatsheaf, 1983

Foster, J. B. *The Vulnerable Planet: A Short Economic History* .*of the Environment*. New York: Monthly Review Press, 1994

Foster, R. F. *Modern Ireland 1600-1972.* Harmondsworth: .Penguin, 1988

Foucault, M. *Discipline and Punish*. Trans. from the French by .A. Sheridan. London: Allen Lane, 1977

Francis, M. «The 'Civilizing' of Indigenous People in Nineteenth-Century Canada.» *Journal of World History*. vol. .9, no. 1 (1998), pp. 51-88

Frank, Andre Gunder. *ReOrient: Global Economy in the Asian* .*Age*. Berkeley: University of California Press, 1998

Freund, B. *The Making of Contemporary Africa: The Development of African Society since 1800*. Bloomington: .Indiana University Press, 1984

Fukazawa, H. *Medieval Deccan: Peasants, Social Systems and States, Sixteenth to Eighteenth Centuries.* Delhi: Oxford .University Press, 1991

Furet, F. and J. Ozouf. *Reading and Writing: Literacy in France from Calvin to Jules Ferry*. Trans. from the French. London: .Cambridge University Press, 1982

Furnivall, J. S. *Netherlands India.* London: Cambridge .University Press, 1939

Furtado, C. *The Economic Growth of Brazil: A Survey from Colonial to Modern Times.* Berkeley: University of California .Press, 1963

Gadgil, M. and R. Guha. *This Fissured Land: An Ecological* .*History of India*. Delhi: Oxford University Press, 1992

Gao Xinzu [et al.]. *Japanese Imperialism and the Massacre in Nanjing*. Trans. from the Chinese by Robert Gray, Vancouver, Canada (1996; [1962]), accessed on 12/10/2004, at: https://bit.ly/2CnfTuX

Gawthrop, R. and G. Straus. «Protestantism and Literacy in Early Modern Germany.» *Past and Present*. no. 104 (1984), .pp. 31-55

Gay, P. *The Enlightenment*, vol. 2: *The Science of Freedom*. .New York: Knopf, 1969

Gellately, R. and B. Kiernan (eds.). *The Spectre of Genocide: Mass Murder in Historical Perspective.* London: Cambridge .University Press, 2003

Gerbi, Antonio. *The Dispute of the New World: The History of a Polemic, 1750-1900*. Trans. from the Italian by J. Moyle.
.[Pittsburgh: Pittsburgh University Press, 1973; [1955

Ghosh, Jayati. «Changes in the World of Work.» *Indian Journal of Labour Economics*. vol. 46, no. 4 (2003), pp. 503-
.514

Gilboy, E. «The Cost of Living and Real Wages in Eighteenth-Century England.» *Review of Economics and Statistics*. vol.
.18 (1936), pp. 134-143

Ginsborg, P. «The Patrimonial Ambitions of Silvio B.» *New*
.*Left Review*, no. 21 (May-June 2003), pp. 21-64

Ginsburg, C. *The Cheese and the Worms: The Cosmos of a Sixteenth-Century Miller*. Trans. from the Italian by John and
.Anne Tedeschi. London: Routledge and Kegan Paul, 1980

GoGwilt, C. *The Invention of the West: Joseph Conrad and the Double-Mapping of Europe and Empire*. Stanford, CA:
.Stanford University Press, 1993

Goldfield, M. «The Decline of Organised Labour in the United States and the Impact of Globalisation.» Paper Presented at the Conference on Globalisation and Labour: State, Market and Organisation, Institute of Development Studies, Kolkata,
.2-4 December 2004

Goldstone, J. A. «The Demographic Revolution in England: A Re-examination.» *Population Studies*. vol. 40 (1986), pp. 5-
.33

The Problem of the ‘Early Modern’ World.»» .________
Journal of the Economic and Social History of the Orient. vol.
.41, no. 3 (1998), pp. 249-284

Gommans, Jos J. L. *The Rise of the Indo-Afghan Empire,*
.*c.1710-1780*. Delhi: Oxford University Press, 1999

and D. H. A. Kolff (eds.). *Warfare and Weaponry in* __________
.*South Asia 1000-1800*. Delhi: Oxford University Press, 2001

Goody, J. (ed.). *Literacy in Traditional Societies.* Cambridge:
.Cambridge University Press, 1968

Gopalan, C. «Towards Food and Nutrition Security.» *Economic and Political Weekly*. vol. 30, no. 52 (1995), pp.

.A134-A141
Gordon, Alec. «Colonial Surplus and Foreign-Owned Investment in South-East Asia.» *Economic and Political*
.*Weekly*. vol. 39, no. 4 (2004), pp. 371-378
Goubert, P. *The Course of French History*. Trans. from the
.French. London: Routledge, 1991
Louis XIV and Twenty Million Frenchmen. Trans. .________
.from the French. London: Allen Lane, 1970
Goudsblom, Johan, Erin Jones and Stephen Mennell. *The Course of Human History: Economic Growth, Social Process*
.*and Civilization*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1996
Gough, K. and H. P. Sharma (eds.). *Imperialism and Revolution in South Asia*. New York: Monthly Review Press,
.1973
Gould, S. J. *The Mismeasure of Man*. London; New York:
.Norton, 1981
Gowan, P. «US Hegemony Today.» *Monthly Review*. vol. 55,
.no. 3 (2003), pp. 30-50
Graff, H. J. «The History of Literacy: Toward the Third
.(Generation.» *Interchange.* vol. 17 (1986
The Labyrinths of Literacy: Reflections on Literacy, .________
.*Past and Present*. London: Falmer Press, 1987
Literacy, Education, and Fertility.» *Past and*» .__________
.(*Present: A Critical Review* (1979
Reflections on the History of Literacy: Overview,» .________
Critique and Proposals.» *Humanities in Society*. vol. 4
.((1981
Graham, R. *Britain and the Onset of Modernization in Brazil,*
.*1850-1914*. London: Cambridge University Press, 1968
Grantham, J. «Jean Meuvret and the Problem of Subsistence in Early Modern France [*Review of J. Meuvret: Le Problème des subsistences à l'époque Louis XIV*, Paris: Mouton, 1977].» *Journal of Economic History*. vol. 49, no. 1 (1989),
.pp. 184-200
Gray, Jack. *Rebellions and Revolutions: China from the*
.*1800s to 1980s.* London: Oxford University Press, 1988

Greenberg, M. *British Trade and the Opening of China 1800-42.* London: Cambridge University Press, 1969.
Greenfeld, L. *Nationalism: Five Roads to Modernity.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1992.
Greenough, P. R. *Prosperity and Misery in Modern Bengal: The Famine of 1943-44.* London: Oxford University Press, 1982.
Grove, R. H. *Green Imperialism: Colonial Expansion, Tropical Island Edens and the Origins of Environmentalism, 1600-1860.* London: Oxford University Press, 1995.
_________, Vinita Damodaran and S. Sangwan (eds.). *Nature and the Orient: Essays on the Environmental History of South and Southeast Asia.* London: Oxford University Press, 1998.
Grover, B. R. «An Integrated Pattern of Commercial Life in the Rural Society of North India during the Seventeenth and Eighteenth Centuries.» *Indian Historical Records Commission*. 1966. Reprinted 1994.
Guha, S. *Health and Population in South Asia: From Earliest Times to the Present*. New Delhi: Permanent Black, 2001.
_________. «The Importance of Social Intervention in England's Mortality Decline: The Evidence Reviewed.» *Social History of Medicine*. vol. 7, no. 1 (1994), pp. 89-113.
_________. «Nutrition, Sanitation, Hygiene, and the Likelihood of Death: The British Army in India, ca. 1870-1920.» *Population Studies*. vol. 47 (1993), pp. 385-401.
Gump, J. «The Imperialism of Cultural Assimilation: Sir George Grey's Encounter with the Maori and the Xhosa, 1845-1868.» *Journal of World History*. vol. 9, no. 1 (Spring 1998), pp. 89-106.
Gunn, G. *The First Globalization: The Eurasian Exchange, 1500-1800*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2003.
Gupta, Bishnupriya. «Collusion in the Indian Tea Industry in the Great Depression: An Analysis of Panel Data.» *Explorations in Economic History*. vol. 134, no. 2 (April 1997), pp. 155-173.

The International Tea Cartel during the Great» .________ Depression, 1929-1933.» *Journal of Economic History*. vol. .61, no. 1 (2001), pp. 144-159

Habakkuk, H. J. «English Land Ownership, 1680-1700.» .*Economic History Review*. vol. 10 (1940), pp. 2-17

and M. M. Postan (eds.). *The Cambridge Economic* ________ *History of Europe.* London: Cambridge University Press, .1965. vol. 6. parts 1 and 2

Habib, I. *The Agrarian System of Mughal India 1556-1707*. 2nd ed. Bombay: Asia Publishing Oxford University Press, .[1999; [1963

Colonialization of the Indian Economy, 1757-» ._________ .(1900.» *Social Scientist* (March 1975

.*Essays in Indian History*. New Delhi: Tulika, 1995 .________

Studying a Colonial Economy without Perceiving» .________ Colonialism.» *Modern Asian Studies*. vol. 19, no. 3 (1985), .pp. 355-381

Haider, N. «Precious Metal Flows and Currency Circulation in the Mughal Empire.» *Journal of the Economic and Social* .*History of the Orient.* vol. 39 (1996), pp. 298-364

Hale, J. R. *War and Society in Renaissance Europe, 1450-* .*1620.* London: Fontana, 1985

Hall, A. R. (ed.). *The Export of Capital from Britain 1870-* .*1914.* London: Methuen, 1968

Hamilton, E. J. «American Treasure and the Rise of .(Capitalism.» *Economica* (1929

Hanley, Susan B. *Everyday Things in Premodern Japan: The Hidden Legacy of Material Culture*. Berkeley: University of .California Press, 1997

A High Standard of Living in Nineteenth-Century» .________ Japan; Fact or Fantasy?.» *Journal of Economic History*. vol. .(43, no. 1 (1983

__________ and A. P. Wolff (eds.). *Family and Population in East Asian History*. Stanford, CA: Stanford University Press, .1985

_______ and K. Yamamura. *Economic and Demographic Change in Preindustrial Japan*. Princeton, NJ: Princeton .University Press, 1977

Hardiman, D. «Well Irrigation in Gujarat: Systems of Use, Hierarchies of Control.» *Economic and Political Weekly.* (20 .June 1998), pp. 1533-1544

Harnetty, P. «Crop Trends in the Central Provinces of India, 1861-1921.» *Modern Asian Studies*. vol. 11, no. 3 (1977), .pp. 341-378

Harries, Meirion and Susie Harries. *Soldiers of the Sun: The Rise and Fall of the Imperial Japanese Army.* New York: .Random House, 1991

Hastings, Adrian. *The Construction of Nationhood: Ethnicity, Religion and Nationalism.* London: Cambridge University .Press, 1997

Hatton, T. J. and J. G. Williamson. «What Drove the Mass Immigration of the Nineteenth Century?.» *Population and* .*Development Review.* vol. 20, no. 3 (1994), pp. 533-559

Hauser, William B. *Economic Institutional Change in Tokugawa Japan: Ōsaka and the Kinai Cotton Trade.* London: .Cambridge University Press, 1974

Hawkes, N. «Where People Die of a Broken Heart: Eastern Europe Has a Surprising Decline in Life Expectancy.» *The* .(*Statesman* (Calcutta) (2 July 2000

Hayami, Akira. *The Historical Demography of Pre-Modern* .*Japan.* Tokyo: University of Tokyo Press, 2001

__________ and Satomi Kurosu. «Regional Diversity in Demographic and Preindustrial Japan.» *Journal of Japanese* .*Studies*. vol. 27, no. 2 (2001), pp. 295-321

Hays, Mary. *Appeal to the Men of Great Britain in Behalf of* .*Women*. London: Joseph Johnson, 1798

HDR. *Human Development Report 1999.* New York: Oxford University Press for the United Nations Development .Program, 1999

Heijdra, Martin J. «The Socio-economic Development of Ming Rural China (1368-1644).» PhD Thesis, Princeton University, .1994

Henry, L. «Men’s and Women’s Mortality in the Past.» Trans. by Nita Lery from the article in *Annales de démographie historique.* in: *Population,* vol. 44, English selection no. 1 .(1987/1989), pp. 177-202

Herman, E. and N. Chomsky. *Manufacturing Consent: The* .*Political Economy of Mass Media.* New York: Pantheon, 1988

and R. W. McChesney. *The Global Media: The New* __________ *Missionaries of Corporate Capitalism*. New York: Cassell, .1997

Herrnstein, R. J. and C. Murray. *The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life.* New York: The Free .Press, 1994

Hershlag, Z. Y. *An Introduction to the Modern Economic* .*History of the Middle East*. Leiden: E. J. Brill, 1964

Hightower, J. *If the Gods Had Meant Us to Vote, They Would* .*Have Given Us Candidates*. New York: Harper Collins, 2000

Higonnet, P. D. Landes and H. Rosovsky (eds.). *Favourites of Fortune: Technology, Growth, and Economic Development in the Industrial Revolution.* Cambridge, MA: Harvard .University Press, 1991

Hilferding, Rudolf. *Finance Capital: A Study of the Latest Phase of Capitalist Development.* Trans. from the German by Morris Watnick and Sam Gordon, ed. by Tom Bottomore. .[London: Routledge and Kegan Paul, 1981; [1910

Hill, C. *The English Revolution: An Essay.* 3rd ed. London: .Lawrence and Wishart, 1955

The World Turned Upside Down: Radical Ideas .__________ *during the English Revolution*. Harmondsworth: Penguin, .1975

Hill, H. *The Indonesian Economy since 1966: Southeast Asia's Emerging Giant.* London: Cambridge University Press, .1996

Hill, K. «Life Expectancy,» in: *Encyclopaedia Americana.* vol. .17 (Danbury, CN: Grolier, 1998), pp. 426-427

Himmelfarb, G. *The Idea of Poverty: England in the Early* .*Industrial Age*. London: Faber and Faber, 1984

Hippocrates. «Influences of Atmosphere, Water and Situation,» in: *Greek Historical Thought: From Homer to the Age of Heraclitus*. Trans. and Ed. by A. Toynbee. London: .Beacon Press, 1924

Hirschman, A. *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before Its Triumph.* Princeton, NJ: .Princeton University Press, 1977

Rival Interpretations of Market Society: Civilizing,» .________ Destructive or Feeble?.» *Journal of Economic Literature*. vol. .20, no. 4 (1982), pp. 1463-1484

Hirschman, C., S. Preston and Vu Manh Loi. «Vietnamese Casualties in the American War: A New Estimate.» *Population and Development Review.* vol. 21, no. 4 (1995), .pp. 783-812

Hobsbawm, E. J. *The Age of Empire 1875-1914*. Calcutta: .Rupa, 1992

Age of Extremes: The Short Twentieth Century .________ .*1914-1991*. New Delhi: Viking, 1995

The Age of Revolution. London: Weidenfeld and .________ .Nicholson, 1962

The British Standard of Living, 1790-1850.»» .________ .(*Economic History Review*. 2nd ser., vol. 10, no. 1 (1957

The Crisis of the Seventeenth Century.» *Past and*» .________ .*Present* (1954). V and VI

Industry and Empire: An Economic History of .________ .*Britain since 1750*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1968

Nations and Nationalism since 1750. London: .__________ .Cambridge University Press, 1990

and R. M. Hartwell. «The Standard of Living during __________ the Industrial Revolution: A Discussion.» *Economic History* .(*Review*. 2nd ser., vol. 16, no. 1 (1963

and T. Ranger (eds.). *The Invention of Tradition*. __________ .London: Cambridge University Press, 1983

Hobson, J. A. *Imperialism: A Study.* 3rd ed. London: Allen & .[Unwin, 1938; [1902

Hollingsworth, T. H. «A Demographic Study of the British .(Ducal Families.» *Population Studies.* vol. 11, no. 1 (1957

Houdaille, J. «La Mortalité (hors combat) des militaires francais à la fin du XVIIe et au debut du XIXe siècle.» .*Population.* vol. 32, numero special (1977), pp. 481-497

Houston, R. A. *Literacy in Early Modern Europe: Culture and* .*Education 1500-1800.* London: Longman, 1988

Hoyt, Edwin P. *Japan's War? The Great Pacific Conflict 1853-* .*1952.* London: Hutchinson, 1987

Huck, P. «Infant Mortality and Living Standards of English Workers during the Industrial Revolution.» *Journal of* .*Economic History.* vol. 55, no. 3 (1995), pp. 528-550

Hufton, O. H. *The Poor of Eighteenth-century France, 1750-* .*1789.* London: Clarendon, 1974

.Hume, D. *Essays, Moral, Political and Literary, Part II*. 1987

Hung, Ho-Fung. «Imperial China and the Capitalist Europe in the Eighteenth Century Global Economy.» *Review*. vol. 34, .no. 4 (2001), pp. 473-513

Hunter, Janet. «The Roots of Divergence? Some Comments on Japan in the 'Axial Age' 1750-1850.» *Itinerario.* vol. 24, .no. 3/4 (2000), pp. 75-88

Ignatius, D. «The Global Economy Is Tailor-Made for Money .(Laundering.» *International Herald Tribune* (1 June 2000

ILO. *Decent Work*. Geneva: International Labour Office, .1999

Global Employment Report 2002. Geneva: .__________ .International Labour Office, 2003

Global Employment Trends for Youth. Geneva: .________ .International Labour Office, 2004

Imhof, A. E. «An Approach to Historical Demography in .Germany.» *Social History*. vol. 4, no. 2 (1979), pp. 345-366

Imlah, A. *Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the Nineteenth Century.* .Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958

Inikori, J. E. *Africans and the Industrial Revolution in* .*England.* London: Cambridge University Press, 2002

and S. L. Engerman (eds.). *The Atlantic Slave* ________ *Trade: Effects on Economies, Societies, and Peoples in Africa, the Americas, and Europe*. Durham: Duke University .Press, 1992

Israel, J. I. *Dutch Primacy in World Trade 1585-1740*. London: .Clarendon, 1989

The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall .________ .*1477-1806*. London: Clarendon, 1995

James, C. L. R. *The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture* .*and the San Domingo Revolution*. London: W. H. Allen, 1989

Japan: Spend and Defend.» *Economist* (4 December 2004),» .pp. 28-29

Japan Statistical Yearbook. *Japan Statistical Yearbook 2002.* Tokyo: Statistics Bureau, Ministry of Public Management, Home Affairs, Ports and Telecommunications. 2002. at: https://bit.ly/2Qvb7nH

Jayawardena, Kumari. *The White Woman's Other Burden: Western Women and South Asia during British Rule.* London: .Routledge, 1995

.(Jenks, L. H. *The Migration of British Capital to 1875* (1927

Jog, N. G. *The Saga of Scindia.* Bombay: Scindia Steam .Navigation Co., 1969

ed.). *Narottam Morarjee: The Architect of Modern*) ________ *Indian Shipping*. Bombay: Scindia Steam Navigation Co.,

.1977

Johansson, E. «The History of Literacy in Sweden....» .(*Educational Reports, Umea.* no. 12 (1977

John, A. M. «Plantation Slave Mortality in Trinidad.» .*Population Studies*. vol. 42, no. 2 (1988), pp. 161-182

Johnson, Chalmers. *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy and the End of the Republic*. New York: Metropolitan .Books, 2004

Johnson, D., A. S. Nathan and E. S. Rawski (eds.). *Popular Culture in Late Imperial China.* Berkeley: University of .California Press, 1985

Jones, E. L. *The European Miracle: Environments, Economies and Geopolitics in the History of Europe and Asia.* 2nd ed. .[London: Cambridge University Press, 1987; [1981

Recurrent Transitions to Intensive Growth,» in:» .________ Johan Goudsblom, Erin Jones and Stephen Mennell, *The Course of Human History: Economic Growth, Social Process* .*and Civilization* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1996), pp. 83-99

Jones, Gary. «A Million Iraqi Kids Would Die in Conflict.» *The* .(*Mirror* (London) (29 February 2003

Jones, Vincent C. «Emergence to World Power, 1898-1902,» in: *American Military History,* vol. 1: 1775-1902, ed. by .Maurice Matloff (1996), pp. 319-342

Joshi, Svati (ed.). *Rethinking English: Essays in Literature,* .*Language, History*. New Delhi: Trianka, 1991

Justman, M. and M. Gradstein. «The Industrial Revolution, Political Transition, and the Subsequent Decline in Inequality in 19th Century Britain.» *Explorations in Economic History*. .vol. 36, no. 1 (1999), pp. 109-127

Kahn, A. E. *Great Britain in the World Economy*. New York: .Columbia University Press, 1946

Kaminsky, Graciela L., Carmen M. Reinhart and C. A. Vegh. *Journal of Economic Perspectives.* vol. 17, no. 4 (2003), pp.

.51-74

Kasza, Gregory J. «War and Welfare Policy in Japan.» *Journal* .*of Asian Studies*. vol. 61, no. 2 (2002), pp. 417-435

Kenen, P. B., F. Papadia and F. Saccomani (eds.). *The International Monetary System*. London: Cambridge .University Press, 1994

Kennedy, P. *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: .Vintage Books, 1989

Keynes, J. M. *The General Theory of Employment, Interest* .*and Money.* London: Macmillan, 1936

Inequality and Poverty in China in the Age of .________ .*Globalization.* London: Oxford University Press, 2001

Recent Economic Events in India. *Economic* .________ *Journal*, March; 1909. Reprinted in: *The Collected Writings of John Maynard Keynes,* vol. 11: *Economic Articles and Correspondence: Academic*, Ed. by D. Moggridge (London: .Macmillan, 1971), pp. 1-22

A Treatise on Money. London: Macmillan, 1930. .________ .vols. 1-2

Khan, A. R. and C. Riskin. «China's Household Income and Its Distribution, 1995 and 2002.» Unpublished MS., Department of Economics, University of California, .Riverside, 2004

Kindleberger, C. P. *The International Corporation: A* .*Symposium*. Cambridge, MA: MIT Press, 1970

Kirby, A. «West Risks Another Ethiopia Famine.» *BBC News* .((11 December 2003

Klare, M. T. *Transforming the American Military into a Global Oil Protection Service.* 2004, accessed on 27/11/2004 at: https://bit.ly/2EulWjr

Ko, Dorothy. *Teachers of the Inner Chambers: Women and Culture in Seventeenth-Century China.* Stanford, CA: .Stanford University Press, 1994

Komlos, J. «The Height and Weight of West Point Cadets: Dietary Change in Ante-Bellum America.» *Journal of Economic History.* vol. 47, no. 4 (1987), pp. 897-927.

_________ (ed.). *Stature, Living Standards, and Economic Development: Essays in Anthropometric History*. Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Kosambi, D. D. *The Culture and Civilisation of Ancient India.* Delhi: Vikas, 1970.

_________. *Myth and Reality: Studies in the Formation of Indian Culture.* Bombay: Popular Prakashan, 1962.

Kriedte, P., H. Medick and J. Schlumbohm. *Industrialization before Industrialization.* London: Cambridge University Press, 1981.

Kriner, Stephanie. «Ethiopia's Famine Threat Increases.» 17 April 2000. at: https://bit.ly/2rBNpqU

Krishnaji, N. «On Measuring the Incidence of Undernutrition: A Note on Sukhatme's Procedure.» *Economic and Political Weekly.* vol. 16, no. 22 (1981), pp. 989-992.

Krishnamurty, Sunanda. «Real Wages of Agricultural Labourers in the Bombay Deccan, 1874-1922.» *Indian Economic and Social History Review.* vol. 24, no. 2 (1987).

Kulchyski, P. (ed.). *Unjust Relations: Aboriginal Rights in Canadian Courts*. London: Oxford University Press, 1994.

Kumar, Dharma. «Private Property in Asia? The Case of Medieval South India.» *Comparative Studies of Society and History*. vol. 27 (1985), pp. 340-366.

_________ and M. Desai (eds.). *The Cambridge Economic History of India.* vol. 2, *ca. 1757-ca. 1970.* London: Cambridge University Press, 1983.

Kurz, H. and N. Salvadori (eds.). *The Elgar Companion to Classical Economics A-K.* Cheltenham, U.K.: Edward Elgar, 1998.

Kuznets, S. *Economic Growth and Structure: Selected Essays.* New York: Norton, 1965.

_________. «Present Underdeveloped Countries and Past Growth Patterns,» in: *Economic Growth: Rationale, Problems*

and Cases, Ed. by E. Nelson (Austin: University of Texas .(Press, 1960

Ladejinsky, Wolf. «Farm Tenancy in Japan, June 1947.» *Report no. 79*, Tokyo, Supreme Commander for the Allied Powers (SCAP), General Headquarters, Natural Resources .Section, 1977

Lahiri-Choudhury, D. K. (ed.). *The Great Indian Elephant Book: An Anthology of Writings on Elephants in the Raj*. New .Delhi: Oxford University Press, 1999

Landes, D. S. *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some* .*Are so Rich and Some so Poor*. London: Little, Brown, 1998

Lane, F. C. «The Consequences of Organized Violence.» *Journal of Economic History*. vol. 18, no. 4 (1958), pp. 401- .417

Langford, P. *A Polite and Commercial People: England 1727-* .*1783*. London: Oxford University Press, 1989

Laqueur, T. «Debate: Literacy and Social Mobility in the Industrial Revolution in England. *Past and Present*. vol. 64 .(1974), pp. 96-107

Lavely, W. and R. Bin Wong. «Revising the Malthusian Narrative: The Comparative Study of Population Dynamics in Late Imperial China.» *Journal of Asian Studies*. vol. 57, no. 3 .(1998), pp. 714-748

Lecky, W. E. H. *A History of Ireland in the Eighteenth* .*Century*. vol. 1. London: Longmans, Green, 1912

Lee, J. «Trade and Economy in Preindustrial East Asia, ca. 1500 - ca. 1800: East Asia in the Age of Global Integration.» .*Journal of Asian Studies*. vol. 58, no. 1 (1999), pp. 2-26

C. Campbell and Wang Feng. «Positive Checks or ,________ Chinese Checks?.» *Journal of Asian Studies*. vol. 61, no. 2 .(2002), pp. 591-607

and Wang Feng. *One Quarter of Humanity:* ________ *Malthusian Mythology and Chinese Realities*. Cambridge, .MA: Harvard University Press, 1999

Lee, W. R. (ed.). *European Demography and Economic* .*Growth*. New York: St. Martin's, 1979

Legum, C. (ed.). *Africa Handbook*. Harmondsworth: Penguin, .1969

Lele, J. K. and R. Singh. *Language and Society: Steps .towards an Integrated Theory*. Leiden: E. J. Brill, 1989

Lenin, V. I. *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism: A Popular Outline* (1917). in: *Collected Works*, V. I. Lenin, vol. .22 (Moscow: Progress Publishers, 1964), pp. 185-304

Lenman, B. *An Economic History of Modern Scotland 1660-.1975*. London: Batsford, 1977

Le Roy Ladurie, E. *The Ancien Regime: A History of France .1610-1774*. Oxford: Blackwell, 1996

Leung, Angela Ki Che. «Organized Medicine in Ming-Ch'ing China: State and Private Medical Institutions in the Lower Yangtze Region.» *Late Imperial China*. vol. 8, no. 1 (1987), .pp. 134-166

Li Bozhong. *Agricultural Development in Jiangnan, 1620-.1850*. London: Macmillan, 1998

The Development of Agriculture and Industry in .________ *Jiangnan, 1644-1850: Trends and Prospects*. Hangzhou, .China: Zhenjiang, 1986

Liddell Hart, B. H. *History of the Second World War*. London: .Pan Books, 1973

Lindeborg, Ruth H. «The 'Asiatic' and the Boundaries of Victorian Englishness.» *Victorian Studies*. vol. 37, no. 3 .(1994), pp. 381-404

Lindsay, J. O. (ed.). *The New Cambridge Modern History*, vol. 7: *The Old Regime 1713-63*. London: Cambridge University .Press, 1957

Linebaugh, P. and M. Rediker. *The Many-Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the Hidden History of the .Revolutionary Atlantic*. London: Verso, 2000

Livi-Bacci, M. *Population and Nutrition: An Essay on European Demographic History*. London: Cambridge .University Press, 1991

Lockwood, W. W. 1968. *The Economic Development of Japan*. Expanded ed. Princeton, NJ: Princeton University .Press, 1968

Long, E. *The History of Jamaica*. 3 vols. London: [n. pb.], .1774

Lovejoy, P. E. *Transformations in Slavery: A History of* .*Slavery in Africa.* London: Cambridge University Press, 1983

and J. S. Hogendorn. *Slow Death for Slavery: The* _________ *Course of Abolition in Northern Nigeria, 1897-1936*. London: .Cambridge University Press, 1993

Lovell, W. G. «'Heavy Shadows and Black Night': Disease and Depopulation in Colonial Spanish America.» *Annals of the Association of American Geographers*. vol. 82, no. 3 .(1992), pp. 426-443

Lugard, F. D. *The Dual Mandate in British Tropical Africa*. 4th .ed. London: William Blackwood and Sons, 1929

Luxemburg, Rosa. *The Accumulation of Capital*. Trans. from the German. London: Routledge and Kegan Paul, 1951; .[[1913

Lynn, J. A. «How War Fed War: The Tax of Violence and Contributions during the *Grand Siecle.*» *Journal of Modern* .*History*. vol. 65 (1993), pp. 286-310

Maddison, A. *Chinese Economic Performance in the Long* .*Run*. Paris: OECD, 1998

Dutch Income in and from Indonesia 1700-» ._________ 1938.» *Modern Asian Studies*. vol. 23, no. 4 (1989), pp. 645-.670

Dynamic Forces in Capitalist Development. ._________ .London: Oxford University Press, 1991

Monitoring the World Economy 1820-1992. Paris: ._________ .OECD, 1995

The World Economy: A Millennial Perspective. ._________ .Paris: OECD, 2001

Maharatna, A. *The Demography of Famines: An Indian Historical Perspective*. London: Oxford University Press,

.1996
Maine, H. S. *Ancient Law: Its Connection with the Early History of Society and Its Relation to Modern Ideas.* London:
.John Murray, 1861
Village Communities in the East and West. .________
.London: John Murray, 1871
Majumdar, R. C., H. C. Raychaudhuri and K. K. Datta. *An*
.*Advanced History of India*. London: Macmillan, 1978
Malcolmson, R. W. *Land and Labour in England, 1700-1780*.
.London: Hutchinson, 1981
Manchester, A. K. *British Pre-eminence in Brazil*. Chapel Hill:
.University of North Carolina Press, 1933
Mann, Julia de Lacy. *The Cloth Industry in the West of England: From 1640 to 1880*. London: Oxford University
.Press, 1971
Mann, Susan. *Precious Records: Women in China's Long Eighteenth Century*. Stanford, CA: Stanford University Press,
.1997
Manning, P. *Slavery and African Life: Occidental, Oriental, and African Slave Trades*. London: Cambridge University
.Press, 1990
Marglin, S. A. and Juliet Schor (eds.). *The Golden Age of Capitalism: Reinterpreting the Postwar Experience*. London:
.Clarendon Press, 1990
Margo, R. A. *Race and Schooling in the South, 1880-1950: An Economic History*. Chicago: University of Chicago Press,
.1990
Marks, Robert B. *Tigers, Rice, Silk and Silt: Environment and Economy in Late Imperial South China*. London: Cambridge
.University Press, 1998
Marshall, P. J. (ed.). *The Eighteenth Century in Indian History: Evolution or Revolution?*. London: Oxford University
.Press, 2002
Marsot, A. L. A. *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*.
.London: Cambridge University Press, 1984

Marx, A. W. *Making Race and Nation: A Comparison of the United States, South Africa, and Brazil*. London: Cambridge .University Press, 1998

Marx, K. *Capital*. vol. 1. Trans. from the German by S. Moore and E. Aveling, 1867; 1886. Reprinted: Moscow: Foreign .Languages Publishing House, 1955

Capital. vol. 3. Ed. by Engels, Trans. from the .________ .[German. Moscow: Progress Publishers, 1966; [1894

Grundrisse: Foundations of the Critique of Political .________ *Economy (Rough Draft)*. Trans. from the German and with an Introduction by M. Nicolaus. Harmondsworth: Penguin, 1973; .[[1857-1858

Theories of Surplus Value. Part 3. Trans. from the .________ German by J. Cohen and S. W. Ryazanskaya. Moscow: .Progress Publishers, 1971

Wage Labour and Capital. First Published in .________ German in: *The Neue Rheinische Zeitung*. 5, 8 and 11/4/1849. Trans. from the German and Reprinted with an Introduction by F. Engels. in: K. Marx and F. Engels, *The German Ideology*, Trans. from the German (Moscow: .Progress Publishers, 1969), pp. 142-174

and F. Engels. *The German Ideology*. Trans. from the ________ .[German. Moscow: Progress Publishers, 1976; [1845-1846

and ________. *Marx-Engels Selected Works*. vol. 1. ________ .Moscow: Progress Publishers, 1969

and ________. *Marx and Engels on Colonialism*. ________ .Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1961

and ________. *Selected Correspondence*. Moscow: ________ .Foreign Languages Publishing House, 1957

Massey, D. S. «Economic Development and International Migration in Comparative Perspective.» *Population and Development Review*. vol. 14, no. 3 (1988), pp. 383-413.

Mathias, P. *The First Industrial Nation: An Economic History of Britain since 1700-1914*. London: Methuen, 1969.

and M. M. Postan (eds.). *The Cambridge Economic History of Europe,* vol. 7: *The Industrial Economies.* London: Cambridge University Press, 1978. parts 1 and 2.

Matthews, Ron and Keisuke Matsuyama (eds.). *Japan's Military Renaissance*. London: Macmillan, 1993.

Mavunduse, Diana. *Fear Looming of '84-like Famine in Ethiopia.* 4 April 2003. at: https://bit.ly/2Gnlcyq

Mayer, A. J. «Iraq, Preventive War, 'Old Europe'.» *Monthly Review*. vol. 54, no. 10 (2003), pp. 17-21.

________. *Politics and Diplomacy of Peace-Making: Containment and Counterrevolution at Versailles, 1918-1919*. New York: Knopf, 1967.

________. *Why Did the Heavens Not Darken? The «Final Solution» in History*. New York: Pantheon, 1988.

Mazumdar, Sucheta. *Sugar and Society in China: Peasants, Technology and the World Market*. Cambridge, MA: Harvard University Press for Harvard University Asia Centre, 1998.

McBride, D. *Integrating the City of Medicine: Blacks in Philadelphia Health Care, 1910-1965*. Philadelphia: Temple University Press, 1989.

McCormack, G. «Remilitarizing Japan.» *New Left Review* (29 September-October 2004), pp. 29-45.

McEvedy, C. and R. Jones. *Atlas of World Population History.* Harmondsworth: Penguin, 1978.

McGuire, J., P. Bertola and P. Reeves (eds.). *Evolution of the World Economy, Precious Metals and India*. London: Oxford University Press, 2001.

McKendrick, N., J. Brewer and J. H. Plumb (eds.). *The Birth of a Consumer Society: The Commercialization of Eighteenth-Century England.* London: Europa Publications, 1982.

McKeown, T. *The Modern Rise of Population*. London: Edward Arnold, 1976.

McNally, D. *Another World Is Possible.* Winnipeg. Canada: .Arbeiter Ring, 2002

McNeill, J. R. *An Environmental History of the Twentieth-Century World: Something New under the Sun*. New York: .Norton, 2000

McNeill, W. H. *The Pursuit of Power: Technology, Armed .Force, and Society Since A.D. 1000*. Oxford: Blackwell, 1983

McPherson, Kenneth. *The Indian Ocean: A History of People .and the Sea.* London: Oxford University Press, 1993

McWilliams, W. C. and H. Piotrowski. *The World since 1945: A History of International Relations*. London: Lynne Riener .Publishers, 1997

Menzies, N. K. «Forestry,» in: *Science and Civilization in China*, vol. 6 Part III: *Agroindustries and Forestry*, Ed. by Joseph Needham (London: Cambridge University Press, .1996), pp. 541-689

Strategic Space: Exclusion and Inclusion in» .________ Wildland Policies in Late Imperial China.» *Modern Asian .Studies*. vol. 26, no. 4 (1992), pp. 719-733

Merchant, C. *The Columbia Guide to American Environmental History*. New York: Columbia University Press, .2002

Merrifield, A. «Class Formation, Capital Accumulation, and the Downsizing of America.» *Monthly Review*. vol. 51, no. 5 .(1999), pp. 36-49

Milanovic, B. «True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculations Based on Household Surveys .Alone.» *Economic Journal.* vol. 112 (2002), pp. 51-92

Mill, James. *The History of British India.* 5th ed. with Notes and Continuation by Horace Hayman Wilson. London: James Madden, Piper, Stephenson and Spence, 1858; [1817]. 10 .vols

Minutes of Evidence before the Select Committee .________ *on the Affairs of the East India Company*. UK Parliamentary

Papers, 1831. vol. 5 (Testimony of James Mill on 4, 9, 11, 19, .(23, and 25 August 1831

Minutes of Evidence before the Select Committee .________ *on the Affairs of the East India Company*. UK Parl. Papers, 1831-32. vol. 9 (Testimony of James Mill on 16 and 21 .(February 1832

Observations on the Land Revenue of India. UK .________ .Parl. Papers, 1831-32. vol. 11, appendix 7

Mill, J. S. «Civilization.» *London and Westminster Review* .((April 1836

Principles of Political Economy with Some of their .________ *Applications to Social Philosophy*. 2 vols. London: John W. .[Parker and Son, 1857; [1848

Milton, J. R. «Locke's Life and Times,» in: *The Cambridge Companion to Locke*. Ed. by V. Chappell. (London Cambridge .(University Press, 1994

Milward, A. S., G. Brennan and F. Romero. *The European* .*Rescue of the Nation-State.* London: Routledge, 1992

.Mintz, S. W. *Sweetness and Power*. New York: Viking, 1985

Mirsky, J. «Wartime Lies.» *New York Review of Books* (9 .October 2003), pp. 42-47

Mitchell, B. R. *International Historical Statistics: Europe* .*1750-1993*. 4th ed. London: Macmillan, 1998

International Historical Statistics: The Americas. .________ .4th ed. London: Macmillan, 1998

and P. Deane. *Abstract of British Historical* ________ .*Statistics*. London: Cambridge University Press, 1976

Mokyr, J. «Is There Still Life in the Pessimistic Case? Consumption during the Industrial Revolution, 1790-1850.» .*Journal of Economic History*. vol. 48, no. 1 (1988), pp. 69-52

and C. Ó Grada. «Height and Health in the United ________ Kingdom 1815-1860: Evidence from the East India Company Army.» *Explorations in Economic History*. vol. 33, no. 2 .(1996), pp. 141-168

ed.). *The British Industrial Revolution: An Economic*) ________ .*Perspective*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1993

ed.). *The Economics of the British Industrial*) ________ .*Revolution.* London: Hutchinson, 1985

Molloy, J. S. *A National Crime: The Canadian Government and the Residential School System, 1879 to 1986*. Winnipeg, .Manitoba: University of Manitoba Press, 1999

Moodie, Susan. *Roughing It in the Bush; or, Life in Canada*. .[Toronto: McClleland and Stewart, 1989; [1852

Moosvi, S. *The Economy of the Mughal Empire: A Statistical* .*Study*. London: Oxford University Press, 1987

Man and Nature in Mughal India. Indian History .________ .Congress. Symposia Papers 5. Delhi. 1993

Moreland, W. H. *India at the Death of Akbar*. London: .Macmillan, 1920

Morishima, M. *Why Has Japan «Succeeded»? Western Technology and the Japanese Ethos*. London: Cambridge .University Press, 1982

Morris, Cynthia Taft. «Politics, Development, and Society in Five Land-Rich Countries in the Latter Nineteenth Century.» .*Research in Economic History*. vol. 14 (1992), pp. 1-68

Mosk, Carl. «Inequality, Ideology, Autarky, and Structural Change: The Biological Standard of Living in Japan between the Two World Wars.» *The Japanese Economy*. vol. 28, no. 2 .(2000), pp. 39-75

Mote, Frederick W. *Imperial China 900-1800*. Cambridge, .MA: Harvard University Press, 1999

Mukherjee, Radhakamal. *The Economic History of India:* .*1600-1800*. London: Longmans, Green, 1939

.Myrdal, G. *Asian Drama*. New York: Pantheon, 1968

Nakane, Chie and Shinzaburō Ōishi (eds.). *Tokugawa Japan: The Social and Economic Antecedents of Modern Japan*. .Tokyo: University of Tokyo Press, 1990

Neal, L. *The Rise of Financial Capitalism: International Capital Markets in the Age of Reason*. London: Cambridge .University Press, 1990

Needham, J. [et al.]. *Science and Civilisation in China.* vol. 1. .London: Cambridge University Press, 1954

and Wang Ling. *Science and Civilisation in China.* _________ .vol. 2. London: Cambridge University Press, 1956

Nef, J. U. «The Industrial Revolution Reconsidered.» *Journal .of Economic History.* vol. 3 no. 1 (1943), pp. 1-31

Nicholas, S. and D. Oxley. «The Living Standards of Women during the Industrial Revolution.» *Economic History Review*. .vol. 46, no. 4 (1993), pp. 723-749

and_________. «Living Standards of Women in _________ England and Wales, 1785-1815: New Evidence from Newgate Prison Records.» *Economic History Review*. vol. 49, .no. 3 (1996), pp. 591-599

Norman, E. H. *Japan's Emergence as a Modern Society: Political and Economic Problems of the Meiji Period*. New .York: Institute of Pacific Relations, 1940

North, D. C. «Institutions and Economic Growth: An Historical Introduction.» *World Development*. vol. 17, no. 9 .(1989), pp. 1319-1332

Institutions, Institutional Change and Economic ._________ .*Performance*. London: Cambridge University Press, 1990

and B. R. Weingast. «Constitutions and _________ Commitment: Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth Century England.» *Journal of .Economic History*. vol. 49, no. 4 (1989), pp. 803-832

and R. P. Thomas. *The Rise of the Western World: A* _________ *New Economic History*. London: Cambridge University Press, .1973

Northrup, D. *Indentured Labour in the Age of Imperialism, .1834-1922*. London: Cambridge University Press, 1995

Nozick, R. *Anarchy, State and Utopia*. New York: Basic .Books, 1974

Nurkse, R. *Patterns of Trade and Development*. Oxford: .Blackwell, 1961

Nussbaum, Martha C. *Cultivating Humanity: A Classical Defence of Reform in Liberal Education*. Cambridge, MA: .Harvard University Press, 1997

Women and Human Development: The .________ *Capabilities Approach*. Cambridge, London: Cambridge .University Press, 2000

and A. Sen (eds.). *The Quality of Life*. London: ________ .Clarendon, 1993

O'Brien, Jean M. *Dispossession by Degrees: Indian Land and Identity in Natick, Massachusetts, 1650-1790*. London: .Cambridge University Press, 1997

O'Brien, P. K. «The Costs and Benefits of British Imperialism 1846-1914.» *Past and Present*. no. 120 (August 1988), pp. .163-200

Imperialism and the Rise and Decline of the» .________ British Economy, 1688-1989.» *New Left Review*. no. 238 .(1999), pp. 48-80

The Political Economy of British Taxation, 1660-» .________ 1815.» *Economic History Review*. vol. 41, no. 1 (1988), pp. .1-32

The Reconstruction, Rehabilitation and» .________ Reconfiguration of the British Industrial Revolution as a Conjuncture in Global History.» *Itinerario*. vol. 24, nos. 3-4 .(2000), pp. 117-134

and C. Keyder. *Economic Growth in Britain and* ________ *France: Two Paths to the Twentieth Century*. London: Allen .and Unwin, 1978

Ocampo, J. A. «Latin America's Growth and Equity: Frustrations during Structural Reforms.» *Journal of Economic* .*Perspectives*. vol. 18, no. 2 (2004), pp. 67-88

Offer, A. «The British Empire 1870-1914: A Waste of Money.» .*Economic History Review*. vol. 46 (1993), pp. 215-238

Ó Grada, C. *Ireland: A New Economic History 1780-1939.* .London: Oxford University Press, 1994

Ohkawa, K. and H. Rosovsky. *Japanese Growth: Trend Acceleration in the Twentieth Century*. Stanford, CA: .Stanford University Press, 1973

O'Rourke, K. H. «Tariffs and Growth in the Late Nineteenth Century.» *Economic Journal*. vol. 110 (April 2000), pp. 456-.483

Osmani, S. R. (ed.). *Nutrition and Poverty*. London: .Clarendon Press, 1992

Ostroot, Natalie M. «L'Estimation de la mortalité urbaine sous l'ancien régime, Aix-en-Provence et Toulouse en 1695.» .*Population*. vol. 52, no. 1 (1997), pp. 63-76

Pagden, A. *The Fall of Natural Man: The American Indian and the Origins of Comparative Ethnology.* London: Cambridge .University Press, 1986

Palast, G. *The Best Democracy Money Can Buy*. London: .Pluto Press, 2002

Pandit, Y. S. *India's Balance of Indebtedness 1898-1913.* .London: Allen and Unwin, 1937

Panikkar, K. N., T. J. Byres and Utsa Patnaik (eds.). *The Making of History: Essays Presented to Irfan Habib*. New .Delhi: Tulika, 2000

Parker, G. *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West, 1500-1800*. London: Cambridge .University Press, 1988

Success and Failure during the First Century of» .________ the Reformation.» *Past and Present*. no. 136 (1992), pp. 43-.82

ed.). *The Cambridge Illustrated History of*) ________ *Warfare: The Triumph of the West*. London: Cambridge .University Press, 1993

ed.). *The Thirty Years' War*. London: Routledge,) ________ .1997

and L. M. Smith (eds.). *The General Crisis of the* ________ *Seventeenth Century.* London: Routledge and Kegan Paul, .1978

Parry, J. H. *The Spanish Seaborne Empire*. Harmondsworth: .Penguin, 1973

Parthasarathi, P. «Rethinking Wages and Competitiveness in the Eighteenth-Century Britain and South India.» *Past and* .*Present*. no. 158 (1998), pp. 79-109

Patel, S., J. Bagchi and Krishna Raj (eds.). *Thinking Social Science in India: Essays in Honour of Alice Thorner.* New .Delhi: Sage, 2002

Pati, Biswamoy and Mark Harrison (eds.). *Health, Medicine and Empire: Perspectives on Colonial India*. Hyderabad: .Orient Longman, 2001

Patnaik, P. (ed.). *Lenin and Imperialism*. Hyderabad, India: .Orient Longman, 1986

Patnaik, U. and M. Dingwaney (eds.). *Chains of Servitude: Bondage and Slavery in India.* New Delhi: Sangam Books, .1985

Pearson, M. N. *The Portuguese in India*. London: Cambridge .University Press, 1987

Pelletier, F., J. Legare and R. Bourbeau. «Mortality in Quebec during the Nineteenth Century: From the State to the .Cities.» *Population Studies*. vol. 47, no. 1 (1997), pp. 93-103

Perlin, F. «Of White Whale and Countrymen in the Eighteenth Century Maratha Deccan: Extended Class Relations, Rights, and the Problem of Rural Autonomy under the Old Regime.» *Journal of Peasant Studies*. vol. 5, no. 2 .(1978), pp. 172-237

Phelps Brown, E. H. and Sheila V. Hopkins. *A Perspective of* .*Wages and Prices*. London: Methuen, 1981

Phillips, K. *American Dynasty: Aristocracy, Fortune and the Politics of Deceit in the House of Bush*. New York: Viking, .2004

Pieterse, J. N. «Neoliberal Empire.» *Theory, Culture and* .*Society.* vol. 21, no. 3 (2004), pp. 119-140

Ping-Ti Ho. *The Cradle of the East: An Enquiry into the Indigenous Origins of Techniques and Ideas of Neolithic and*

Early Historic China, 5000-1000 B.C. Chicago: University of
.Chicago Press, 1975

The Ladder of Success in Imperial China: Aspects .________
of Social Mobility, 1368-1911. New York: Columbia University
.Press, 1962

Studies on the Population of China, 1368-1953. .________
.Cambridge, MA: Harvard University Press, 1959

Platt, D. C. M. «Canada and Argentina: The First Preference
of the British Investor, 1904-14.» *The Journal of Imperial and*
.*Commonwealth History*. vol. 13, no. 3 (1985), pp. 77-92

Plumb, J. H. [et. al.]. *The Penguin Book of the Renaissance*.
.Harmondsworth: Penguin, 1964

Pollard, S. J. «Capital Exports, 1870-1914: Harmful or
Beneficial?.» *Economic History Review*. 2nd ser., vol. 38, no.
.4 (1985), pp. 489-514

Pomeranz, K. *The Great Divergence: China, Europe and the*
Making of the Modern World Economy. Princeton, NJ:
.Princeton University Press, 2000

Re-Thinking the Late Imperial Chinese Economy:» .________
Development, Disaggregation and Decline, circa 1730-
.1930.» *Itinerario*. vol. 24, nos. 3-4 (2000), pp. 29-74

Porter, R. *English Society in the Eighteenth Century*. Rev. ed.
.Harmondsworth: Penguin, 1990

Portes, A. and K. Hoffman. «Latin American Class Structures:
Their Composition and Change during the Neoliberal Era.»
Latin American Research Review. vol. 38, no. 1 (2003), pp.
.41-82

Posner, R. *Economic Analysis of Law.* 2nd ed. Boston, MA:
.Little Brown, 1973

Postma, J. *The Dutch in the Atlantic Slave Trade, 1600-1815*.
.London: Cambridge University Press, 1990

Potter, G. R. (ed.). *The New Cambridge Modern History,* vol.
1: *The Renaissance, 1493-1520*. London: Cambridge
.University Press, 1971

Pounds, N. J. G. *An Historical Geography of Europe 1800-*
.*1914*. London: Cambridge University Press, 1985

Prakash, Om. *European Commercial Enterprise in Pre-* .*Colonial India.* London: Cambridge University Press, 1998

Prashad, V. *War against the Planet: The Fifth Afghan War, Imperialism, and Other Assorted Fundamentalisms*. New .Delhi: LeftWord, 2002

Prem, H. J. «Spanish Colonization and Indian Property in Central Mexico.» *Annals of the Association of American* .*Geographers*. vol. 82, no. 30 (1992), pp. 444-459

Pressnell, L. S. *Country Banking in the Industrial Revolution*. .London: Oxford University Press, 1956

Prestowitz, C. *Rogue Nation: American Unilateralism and the* .*Failure of Good Intentions*. New York: Basic Books, 2003

Price, R. *A Social History of Nineteenth-Century France*. .London: Hutchinson, 1987

Procacci, G. *History of the Italian People*. Trans. from the .French by A. Paul. Harmondsworth: Penguin, 1973

Putnam, R. *Making Democracy Work: Civic Traditions in* .*Modern Italy.* Princeton: Princeton University Press, 1993

Q&A Ethiopia. *Q&A: Why Is Ethiopia Facing Another Famine?* 11 November 2002. https://bbc.in/2PJV93I

Rabbi Calls for Annihilation of Arabs.» *BBC Online.* 10 April» .2001

Radcliffe, Mary Anne. *The Female Advocate; or an Attempt to Recover the Rights of Women from Male Usurpation*. [n. .p.]: Vernor and Hood, 1799

Raghavaiyangar, S. S. *Memorandum on the Progress of the Madras Presidency during the Last Forty Years of British* .*Administration*. Madras: Government Press, 1893

Rahim, E. and H. Schwarz. *Contributions to Bengal Studies: An Interdisciplinary and International Approach.* Dhaka: .Pustaka, 1998

Ramabai, Pandita. *Pandita Ramabai through her Own Words: Selected Works*. Ed. and Trans. by Meera Kosambi. London: .Oxford University Press, 2000

Raman, Sita Anantha. *Getting Girls to School: Social Reform* .*in the Tamil Districts 1870-1930.* Calcutta: Stree, 1996

Rangarajan, M. *Fencing the Forest: Conservation and Ecological Change in India’s Central Provinces 1860-1914*. .London: Oxford University Press, 1996

India’s Wildlife History. New Delhi: Permanent ._________ .Black, 2001

Rawski, E. S. *Education and Popular Literacy in Ch’ing China*. .Ann Arbor: University of Michigan Press, 1979

Rawski, T. G., and Lillian M. Li (eds.). *Chinese History in Economic Perspective.* Berkeley: University of California .Press, 1999

Raychaudhuri, T. and I. Habib (eds.). *The Cambridge Economic History of India*. vol. 1: *ca. 1200 - ca.1750.* .London: Cambridge University Press, 1982

Razzell, P. «The Growth of Population in Eighteenth Century England: A Critical Reappraisal.» *Journal of Economic* .*History*. vol. 53, no. 4 (1993), pp. 757-763

Rediker, M. *Between the Devil and the Deep Blue Sea: Merchant Seamen, Pirates, and the Anglo-American Maritime World, 1700-50*. London: Cambridge University .Press, 1987

Reynolds, H. *The Law of the Land*. Harmondsworth: Penguin, .1992

Rhodes, R. *The Making of the Atomic Bomb*. London: Simon .and Schuster, 1986

Richards, J. F. «The Seventeenth-Century Crisis in South Asia.» *Modern Asian Studies*. vol. 24, no. 4 (1990), pp. 625- .638

ed.). «Early Modern India and World History.») _________ .*Journal of World History*. vol. 8, no. 2 (1997), pp. 197-210

ed.). *The Imperial Monetary System of Mughal*) _________ .*India*. London: Oxford University Press, 1987

Richardson, D. «Slave Exports from West and West-Central Africa, 1700-1810: New Estimates of Volume and Distribution.» *Journal of African History*. vol. 30 (1989), pp. .1-22

Rippy, J. F. *British Investments in Latin America 1822-1949*. .Minneapolis: University of Minnesota Press, 1959

Robb, P. (ed.). *Dalit Movements and the Meanings of Labour* .*in India*. London: Oxford University Press, 1993

Roberts, M. M. and T. Mizuta (eds.). *The Radicals:* .*Revolutionary Women*. London: Routledge, 1994

Roediger, D. R. *The Wages of Whiteness: Race and the* .*Making of the American Working Class*. London: Verso, 1991

Roehl, R. «French Industrialization: A Reconsideration.» *Explorations in Economic History*. vol. 13, no. 3 (1976), pp. .233-281

Rose, J. C. «Biological Consequences of Segregation and Deprivation: A Post Slavery Population from South-west Arkansas.» *Journal of Economic History*. vol. 49, no. 2 .(1989), pp. 351-360

Rostow, W. W. *How It All Began: The Origins of the Modern* .*Economy*. London: Methuen, 1975

Rousseau, Jean Jacques. *A Discourse on Inequality*. Trans. from the French by M. Cranston. Harmondsworth: Penguin, .[1984; [1755

Rowe, William T. *Hankow: Commerce and Society in a Chinese City, 1796-1889*. Stanford, CA: Stanford University .Press, 1984

RUPE. *Behind the Invasion of Iraq.* Mumbai: Research Unit for Political Economy, 2002. Reprinted: New York: Monthly .Review Press, 2003

Sabel, C. and J. Zeitlin. «Historical Alternatives to Mass Production: Politics, Markets and Technology in Nineteenth-Century Industrialization.» *Past and Present*. no. 108 (1985), .pp. 133-176

.Said, E. W. *Culture and Imperialism.* New York: Knopf, 1993

.*Orientalism.* New York: Random House, 1978 .________

Sánchez-Albomoz, N. *The Population of Latin America: A* .*History.* Berkeley: University of California Press, 1974

Sandberg, L. G. «The Case of the Impoverished Sophisticate: Human Capital and Swedish Economic Growth before World

War I.» *Journal of Economic History*. vol. 39, no. 1 (1979), .pp. 225-241

Sanderson, M. «Literacy and Social Mobility in the Industrial Revolution in England.» *Past and Present.* no. 56 (1972), pp. .75-104

Social Change and Elementary Education in» .________ Industrial Lancashire, 1780-1840.» *Northern History*. vol. 3 .(1968), pp. 131-154

Sauer, C. O. *Aboriginal Population of North-western Mexico.* Ibero-Americana, no. 10. Berkeley: University of California .Press, 1935

Man and Nature: America before the Days of the .________ .*White Man*. New York: Charles Scribner's, 1939

Saul, S. B. *The Myth of the Great Depression, 1873-1896.* .London: Macmillan, 1969

Studies in British Overseas Trade, 1870-1914. .________ .Liverpool: Liverpool University Press, 1960

ed.). *Technological Change: The United States and*) ________ .*Britain in the Nineteenth Century*. London: Methuen, 1970

Saunders, K. (ed.). *Indentured Labour in the British Empire*. .London: Croom Helm, 1984

Schama, S. *The Embarrassment of Riches: An Interpretation* .*of Dutch Culture in the Golden Age*. London: Fontana, 1987

Schofield, R. S. «Dimensions of Illiteracy, 1750-1950.» *Explorations in Economic History*. vol. 10 (1973), pp. 437-.454

D. Reher and A. Bideau (eds.). *The Decline of* ,________ .*Mortality in Europe*. London: Clarendon Press, 1991

Schumpeter, J. A. *Capitalism, Socialism and Democracy.* 3rd .[ed. London: George Allen and Unwin, 1950; [1943

The Theory of Economic Development. Trans. from .________ the German by R. Opie. Cambridge, MA: Harvard University .Press, 1934; 1911

Seccombe, W. «Marxism and Demography.» *New Left* .*Review*. no. 137 (1983), pp. 22-47

Selden, Mark and Alvin So (eds.). *War and State Terrorism: The United States, Japan and the Asia-Pacific in the Long Twentieth Century*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, .2003

Semmel, B. *The Liberal Ideal and the Demons of Empire: Theories of Imperialism from Adam Smith to Lenin*. .Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993

.Sen, A. K. *Development as Freedom*. New York: Knopf, 1999

Poverty and Famines: An Essay on Entitlement ._________ .*and Deprivation*. London: Oxford University Press, 1981

Senghaas, D. *The European Experience: A Historical Critique* .*of Development Theory*. Dover, UK: Berg Publishers, 1985

Sengupta, N. «The Indigenous Agrarian Organization of South Bihar.» *Indian Economic and Social History Review*. .vol. 17, no. 2 (1980), pp. 157-189

Sheel, A. «Long-Term Demographic Trends in South Bihar: Gaya and Shahabad Districts, 1811-1921.» *Indian Economic and Social History Review*. vol. 29, no. 3 (1992), pp. 323- .342

Sheridan, R. B. «The Wealth of Jamaica in the Nineteenth .(Century.» *Economic History Review.* 2nd ser., vol. 18 (1965

Shiller, R. J. *Irrational Exuberance*. Princeton: Princeton .University Press, 2000

Shiva, Vandana. *Patents: Myths and Reality*. New Delhi: .Penguin India, 2001

Shlomowitz, R. and L. Brennan. «Mortality and Indian Labour in Malaya.» *Indian Economic and Social History Review.* vol. .29, no. 1 (1992), pp. 57-76

and _________. «Mortality and Migrant Labour in _________ Assam.» *Indian Economic and Social History Review*. vol. 27, .no. 1 (1990), pp. 85-110

Simmons, Colin. «'De-industrialization,' Industrialization and the Indian Economy, ca. 1850-1947.» *Modern Asian Studies*. .vol. 19, no. 3 (1985), pp. 593-622

Simms, Katharine. «The Norman Invasion and the Gaelic Recovery». in: *The Oxford Illustrated History of Ireland*, Ed.

by R. F. Foster (London: Oxford University Press, 1989), pp. .53-103

Simon, M. «The Pattern of New British Portfolio Foreign Investment, 1865-1914,» in: *The Export of Capital from Britain 1870-1914*, Ed. by A. R. Hall (London: Methuen, .(1968

Singer, C. [et al.] (eds.). *A History of Technology: The Mediterranean Civilizations and the Middle Ages, c.700 B. C. to c. A. D. 1500.* vol. II. London: Oxford University Press, .1956

Singh, Jyotsna G. *Colonial Narratives/Cultural Dialogues: «Discoveries» of India in the Language of Colonialism*. .London: Routledge, 1996

Singh, V. B. (ed.). *Economic History of India 1857-1956*. New .Delhi: Allied, 1965

Sinha, Mrinalini. *Colonial Masculinity: The «Manly Englishman» and the «Effeminate Bengali» in the Late Nineteenth Century*. Manchester: Manchester University .Press, 1995

SIPRI. *SIPRI Yearbook 2002*. Stockholm: Stockholm .International Peace Research Institute, 2003

SIPRI Yearbook 2003. Stockholm: Stockholm .________ .International Peace Research Institute, 2004

Sivasubramonian, S. *The National Income of India in the* .*Twentieth Century*. London: Oxford University Press, 2000

Skinner, G. W. «Chinese Peasants and the Closed Community: An Open and Shut Case.» *Comparative Studies* .*in Society and History*. vol. 13, no. 3 (1971), pp. 270-281

ed.). *The City in Late Imperial China.* Stanford, CA:) ________ .Stanford University Press, 1977

Skinner, Q. *The Foundations of Modern Political Thought,* vol. 1: *The Renaissance*. London: Cambridge University .Press, 1978

The Foundations of Modern Political Thought, vol. .________ 2: *The Age of Reformation.* London: Cambridge University .Press, 1978

Smedley, Agnes. *The Great Road: Life and Times of Chu Te*. New York: Monthly Review Press, 1972.

Smil, V. *China's Past, China's Future: Energy, Food, Environment.* Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2003.

________. How Many People Can the Earth Feed?.»» *Population and Development Review.* vol. 20, no. 2 (1994), pp. 255-292.

Smith, A. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (1791). 6th ed. Reprinted and Ed. E. R. A. Seligman in 2 vols. London: J. M. Dent, 1910.

Smith, M. G. «Slavery and Emancipation in Two Societies.» *Social and Economic Studies.* vol. 3 (1954), pp. 239-280.

Smith, T. C. *The Agrarian Origins of Modern Japan.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1959.

Soderberg, J. «Real Wage Trends in Urban Europe, 1730-1850: Stockholm in a Comparative Perspective.» *Social History.* vol. 12, no. 2 (1987), pp. 155-176.

Solow, Barbara L. and S. L. Engerman (eds.). *British Capitalism and Caribbean Slavery: The Legacy of Eric Williams*. London: Cambridge University Press, 1987.

Soltow, L. and W. L. Van Zanden. *Income and Wealth Inequality in the Netherlands 16th-20th Century.* Amsterdam: Het Spinhuis, 1998.

Sommestad, Lena. «Human Reproduction and the Rise of Welfare States: The United States and Sweden.» *Scandinavian Economic History Review*. vol. 46, no. 2 (1998), pp. 97-116.

Sparks, A. *The Mind of South Africa: The Story of the Rise and Fall of Apartheid*. London: Mandarin, 1991.

Spence, J. D. *The Gate of Heavenly Peace: The Chinese and Their Revolution, 1895-1980*. New York: Viking, 1981.

________. *The Search for Modern China.* 2nd ed. New York: W. W. Norton, 1999.

Stackelberg, R. *Hitler's Germany: Origins, Interpretations, Legacies*. London: Routledge, 1999.

Steckel, R. H. *Health and Nutrition in the Preindustrial Era: Insights from a Millennium of Average Heights in Northern Europe*. NBER Working Paper no. W 8542, Cambridge, MA: .National Bureau of Economic Research, 2001

Industrialization and Health in Historical .________ *Perspective.* Historical Paper no. 118. Cambridge, MA: .National Bureau of Economic Research, 1999

Stature and the Standard of Living.» *Journal of*» .________ .*Economic Literature* vol. 33 (1995), pp. 1903-1940

and R. Floud (eds.). *Health and Welfare during* ________ .*Industrialization*. Chicago: University of Chicago Press, 1997

Stein, B. and S. Subrahmanyam (ed.). *Institutions and Economic Change in South Asia.* London: Oxford University .Press, 1996

Stein, Eleanor. «The Construction of an Enemy.» *Monthly* .*Review*. vol. 55, no. 3 (2003), pp. 125-129

Stem, Vivien. *A Sin against the Future: Imprisonment in the* .*World.* Boston: Northeastern University Press, 1998

Steuart, J. *An Inquiry into the Principles of Political Economy.* Abridged and Ed. by A. S. Skinner. London: Oliver and Boyd, .1966; [1767]. 2 vols

Stiglitz, J. E. *Globalization and Its Discontents*. London: Allen .Lane, 2002

Stille, A. «Italy: The Family Business.» *New York Review of* .*Books.* (9 October 2003), pp. 23-25

Stocking, G. W. (Jr.). *Victorian Anthropology.* New York: The .Free Press, 1987

Stone, L. and J. C. Fawtier Stone. *An Open Elite? England, Fifteen Forty to Eighteen Eighty*. London: Oxford University .Press, 1984

Studies in History. vol. 14, no. 2: *Forests, Fields and Pastures* .((1998

Subrahmanyam, S. *The Career and Legend of Vasco Da* .*Gama*. London: Cambridge University Press, 1997

Precious Metal Flows and Prices in Western and» .________ Southern Asia, 1500-1750: Some Comparative and

.(Conjunctural Aspects.» *Studies in History* (1991
ed.). *Money and the Market in India 1100-1700*.) _________
.Delhi: Oxford University Press, 1994
Sugihara, Kaoru. *The European Miracle and the East Asian Miracle-Towards a New Global Economic History* (1996), at: https://bit.ly/2rUcJJb
The State and the Industrious Revolution in» ._________
Tokugawa Japan.» Working Paper no. 02/04, Graduate School
.of Economics, Osaka University, February 2004
Sukhatme, P. V. «Assessment of Adequacy of Diets at Different Income Levels.» *Economic and Political Weekly*. vol. 13, nos. 31-33, Special number (August 1978), pp.
.1373-1384
Sulston, J. «Genome for the People.» Summary of Sulston's Chatham Lecture, Trinity College, Oxford, as Reported in *The*
.*Statesman* (Calcutta), 29 October 2001
A Survey of the World Economy.» *Economist* (2 October»
.2004), pp. 3-24
Symonds, R. *Oxford and Empire: The Last Lost Cause?*.
.London: Oxford University Press, 1986
Szreter, S. «Economic Growth, Disruption, Deprivation, Disease and Death: On the Politics of Public Health for Development.» *Population and Development Review.* vol. 23
.(1997), pp. 693-778
Fertility, Class and Gender in Britain 1860-1940. ._________
.London: Cambridge University Press, 1996
The Importance of Social Intervention in Britain's» ._________
Mortality Decline ca. 1850-1914: A Re-Interpretation of the Role of Public Health.» *Social History of Medicine*. vol. 1, no.
.1 (1988), pp. 1-37
Mortality in England in the Eighteenth and» ._________
Nineteenth Centuries: A Reply to Sumit Guha.» *Social*
.*History of Medicine*. vol. 7 (1994), pp. 269-282
and G. Mooney. «Urbanization, Mortality, and the _________
Standard of Living Debate: New Estimates of the Expectation of Life at Birth in Nineteenth-Century British

Cities.» *Economic History Review.* vol. 51, no. 1 (1998), pp. .84-117

Tagore, R. N. *The English Writings of Rabindranath Tagore,.* vol. 1: *Poems.* Ed. by S. K. Das. New Delhi: Sahitya Akademi, .1994

The English Writings of Rabindranath Tagore, vol. ._________ 2: *Plays, Stories, Essays.* Ed. by S. K. Das. New Delhi: .Sahitya Akademi, 1994

Naibedya (in Bangla) (1901). Reprinted in: ._________ *Rabindra-Rachanabali* (Collected Works of Rabindranath .Tagore), vol. 8 (Calcutta: Visva-Bharati, 1941), pp. 3-75

One Hundred Poems of Kabir. Trans. by ._________ .Rabindranath Tagore. London; 1914

Tanner, J. M. *A History of the Study of Human Growth*. .London: Cambridge University Press, 1981

Taylor, A. J. P. *The Struggle for Mastery in Europe 1848-1918.* .London: Clarendon Press, 1954

TePaske, J. J. and H. S. Klein. «The Seventeenth-Century Crisis in New Spain: Myth or Reality?.» *Past and Present*. no. .90 (1981), pp. 116-135

Thomas, B. *Migration and Economic Growth.* London: .Cambridge University Press, 1954

Thomas, P. J. *Mercantilism and East India Trade*. London: .Macmillan, 1926

Thompson, Dorothy. *The Chartists: Popular Politics in the .Industrial Revolution*. New York: Pantheon Books, 1984

Thompson, E. P. *Customs in Common.* London: Merlin Press, .1991

Time, Work-Discipline, and Industrial» ._________ .(Capitalism.» *Past and Present*. no. 38 (1967

Thompson, F. M. L. *The Cambridge Social History of Britain 1750-1950.* London: Cambridge University Press, 1990. vols. .1-3

Thussu, D. K. and D. Freedman. *War and the Media: .Reporting Conflict 24/7*. New Delhi: Sage, 2003

Tilly, Louise A. and Joan W. Scott. *Women, Work and Family*. .New York: Holt, Rinehart and Winston, 1978

Tinker, H. *A New System of Slavery: The Export of Indian Labour Overseas 1830-1920*. London: Oxford University .Press, 1974

Tocqueville, A. de. *The Ancien Regime*. Trans. from the .[French by J. Bonner. London: J. M. Dent, 1988; [1856

Democracy in America. vol. 1, 12th ed. English .________ Translation Reprinted and Ed. by P. Bradley. Bombay: Popular .[Prakashan, 1964; [1848

Tracy, J. D. (ed.). *The Rise of Merchant Empires*. London: .Cambridge University Press, 1990

Traill, Catherine Parr. *The Backwoods of Canada: Being Letters from an Emigrant Officer, Illustrative of the Domestic Economy of British America.* Reprinted. Toronto: McClelland .[and Stewart, 1989; [1836

Trigger, B. G. and W. E. Washburn (eds.). *The Cambridge History of the Native Peoples of the Americas.* volume 1, part 1. *North America,* London: Cambridge University Press, .1996

Ts'uijung Liu [et al.] (eds.). *Asian Population History.* London: .Oxford University Press, 2001

Tsuru, S. *Japan's Capitalism: Creative Defeat and Beyond.* .London: Cambridge University Press, 1993

Tucker, J. *Four Tracts on Political and Commercial Subjects.* .2nd ed. Gloucester; London: [s. n.], 1774

Ulijaszek, S. J., F. E. Johnston and M.A. Preece (eds.). *The Cambridge Encyclopaedia of Growth and Development*. .London: Cambridge University Press, 1998

UNCTAD. *The Least Developed Countries Report 1999.* New .York: United Nations, 1999

The Least Developed Countries Report 2002: .________ .*Escaping the Poverty Trap.* New York: United Nations, 2002

Trade and Development Report 1997. Geneva: .________ United Nations Conference on Trade and Development, .1997

Trade and Development Report 1998. Geneva: .________
United Nations Conference on Trade and Development, .1998

Trade and Development Report 2003. Geneva:.________
United Nations Conference on Trade and Development, .2003

World Investment Report 2002. New York: United .________
.Nations, 2002

UNDP. *Human Development Report 1999*. New York: Oxford University Press for the United Nations Development .Program, 1999

UNICEF. *The State of the World’s Children 2003*. New York: .UNICEF, 2003

US Military Bases and Empire.» *Monthly Review*. vol. 53,» .no. 10 (2002), pp. 1-14

Valencia, R. A. and L. A. Suzuki (eds.). *Intelligence Testing and Minority Students: Foundations, Performance Factors,* .*and Assessment Issues*. Thousand Oaks, CA: Sage, 2001

Van der Linden, M. «Marx and Engels, Dutch Marxism and the Modern Capitalist Nation of the Seventeenth Century.» *Science and Society.* vol. 61, no. 2 (Summer 1997), pp. 161-.192

Van Zanden, J. L. *The Different Faces of Dutch Colonialism and Patterns of Economic Development in Java, 1800-1913*, 2003, accessed on 1/12/2003, at: https://bit.ly/2rKQaGs

Do We Need a Theory of Merchant Capital?»» .________
.*Review.* vol. 20, no. 2 (1997), pp. 255-267

The Rise and Decline of Holland’s Economy: .________
Merchant Capitalism and the Labour Market. Manchester: .Manchester University Press, 1993

The Transformation of European Agriculture in the .________
Nineteenth Century: The Case of the Netherlands. .Amsterdam: VU Uitgeverij, 1994

Varadarajan, S. (ed.). *Gujarat: The Making of a Tragedy.* New .Delhi: Penguin India, 2002

Vilar, P. «Problems of the Formation of Capitalism.» *Past and* .*Present*. no. 10 (1956), pp. 15-38

Vincent, D. *Literacy and Popular Culture: England 1750-* .*1914*. London: Cambridge University Press, 1989

Literacy.» *Victorian Studies*. vol. 45, no. 3 (2003),» .________ .pp. 405-432

Viner, J. «Power versus Plenty as Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries.» *World* .*Politics*. vol. 1 (1948), pp. 61-91

Vitoria, Francisco de. *Political Writings*. Ed. by A. Pagden and .J. Lawrence. London: Cambridge University Press, 1991

Vlastos, Stephen. *Peasant Protests and Uprisings in Tokugawa Japan*. Berkeley: University of California Press, .1986

Wade, P. «Blacks and Indians in Latin America,» in: K. A. Appiah and H. L. Gates (Jr.) (eds.), *Africana: The Encyclopaedia of African and African American Experience* .(New York: Basic Civitas Books, 1999), pp. 1127-1132

Wakefield, E. G. *A View of the Art of Colonization*. London: J. .W. Parker, 1849

Wakeman, F. *The Great Enterprise: The Manchu Reconstruction of Imperial Order in Seventeenth-Century* .*China*. Berkeley: University of California Press, 1985. 2 vols

Walinsky, Louis J. (ed.). *The Selected Papers of Wolf Ladejinsky: Agrarian Reform as Unfinished Business*. London: .Oxford University Press, 1977

Walker, Brett L. «Commercial Growth and Environmental Change in Early Modern Japan: Hachinhohe's Wild Boar Famine of 1749.» *Journal of Asian Studies.* vol. 60, no. 2 .(2001), pp. 329-351

The Early Modern Japanese State and Ainu» .________ Vaccinations: Redefining the Body Politic.» *Past and Present*. .no. 163 (1999), pp. 121-160

Wallerstein, I. «Frank Proves the European Miracle.» *Review*. .vol. 22, no. 3 (1999), pp. 355-391

Historical Capitalism with Capitalist Civilization. .________
.London: Verso, 1995

The Modern World-System, vol. 1: *Capitalist* .________
Agriculture and the Origins of the European World-Economy
.*in the Sixteenth Century*. New York: Academic Press, 1974

The Modern World-System, vol. 2: *Mercantilism* .________
and the Consolidation of the European World-Economy
.*1600-1750*. New York: Academic Press, 1980

Ward, J. R. «The Profitability of Sugar Planting in the British West Indies.» *Economic History Review*. vol. 3 (1978), pp.
.197-213

Washbrook, D. «From Comparative Sociology to Global History: Britain and India in the Pre-History of Modernity.» *Journal of the Economic and Social History of the Orient.* vol.
.40, no. 4 (1997), pp. 410-443

Law, State and Agrarian Society in Colonial» .________
India.» *Modern Asian Studies*. vol. 15, no. 3 (1981), pp. 649-
.721

Watanabe, S. «On Socio-Institutional Conditions of Japan's Modernization.» *Political Economy, Studies in the Surplus*
.*Approach*. vol. 3, no. 2 (1987), pp. 181-200

Watson, I. B. «Fortifications and the ʽIdea' of Force in Early English East India Company Relations with India.» *Past and*
.*Present*. no. 88 (August 1980), pp. 70-87

Weatherill, Lorna. *Consumer Behaviour and Material Culture*
.*in Britain 1660-1760*. London: Routledge, 1988

Weber, E. *Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870-1914*. Stanford, CA: Stanford University
.Press, 1976

Wernham, R. B. (ed.). *The New Cambridge Modern History,* vol. 3: *The Counter Reformation and Price Revolution.*
.London: Cambridge University Press, 1968

West, E. G. «Literacy and the Industrial Revolution.»
.*Economic History Review*. vol. 31 (1978), pp. 369-383

Whitcombe, E. *Agrarian Conditions of Northern India.* vol. 1.
.Berkeley: University of California Press, 1972

White, Matthew. «Statistics of Deaths in War.» 2004, accessed on 12/10/2004, at: https://bit.ly/2Cp20MV

Wielders of Mass Deception? (Leader).» *Economist* (4» .October 2003), pp. 13-14

Wilkins, Mira. *The Emergence of Multinational Enterprise: American Enterprise Abroad from the Colonial Era to 1914.* .London: Harvard University Press, 1970

The Maturing of Multinational Enterprise: .________ *American Business Abroad from 1914 to 1970.* London: .Harvard University Press, 1974

Will, Pierre-Etienne. *Bureaucracy and Famine in Eighteenth Century China*. Trans. from the French by E. Foster. Stanford, .CA: Stanford University Press, 1990

and R. Bin Wong. *Nourish the People: The State* ________ *Civilian Granary System in China, 1650-1850*. Ann Arbor: .University of Michigan Press, 1981

Williams, E. N. *The Ancien Regime in Europe: Government and Society in the Major States 1648-1789*. Harmondsworth: .Penguin, 1972

Williams, Naomi and Chris Galley. «Urban-Rural Differentials in Infant Mortality in Victorian England.» *Population Studies*. .vol. 49 (1995), pp. 401-420

Williams, T. H. *The History of American Wars: From 1745 to* .*1918*. New York: Knopf, 1981

Williamson, J. G., and V. R. Panchamukhi (eds.). *The Balance between Industry and Agriculture in Economic Development*. .London: Macmillan, 1989

Wilson, C. «The Economic Decline of the Netherlands.» .*Economic History Review*. vol. 9, no. 2 (1939), pp. 111-127

England's Apprenticeship 1607-1763. London: .________ .Longmans, 1965

and G. Parker (eds.). *An Introduction to the* .________ *Sources of European Economic History, 1500-1800*. London: .Methuen, 1980

Winegarden, C. R. and J. E. Murray. «The Contributions of Early Health-Insurance Programs to Mortality Declines in

Pre-World War I Europe: Evidence from Fixed-Effects Models.» *Explorations in Economic History*. vol. 35, no. 4 .(1998), pp. 431-446

Wittfogel, K. A. *Oriental Despotism: A Comparative Study of* .*Total Power*. New Haven, CT: Yale University Press, 1957

Wolf, E. R. *Europe and the People without History.* Berkeley, .CA: University of California Press, 1982

Wolfe, M. (ed.). *The Economic Causes of Imperialism.* .London: John Wiley, 1972

Wong, R. Bin. *China Transformed: Historical Change and the Limits of European Experience.* Ithaca; London: Cornell .University Press, 1997

The Search for European Differences and» .________ Domination in the Early Modern World: A View from Asia.» *American Historical Review.* vol. 107, no. 2 (2002), pp. 447- .469

Woodruff, W. *Impact of Western Man: A Study of Europe's Role in the World Economy, 1750-1960*. London: Macmillan, .1966

Woods, R. I., P. A., Watterson and J. H. Woodward. «The Causes of Rapid Infant Mortality Decline in England and Wales, 1861-1921, Part I.» *Population Studies*. vol. 42, no. 3 .(1988), pp. 343-366

World Bank. *World Development Report 2005*. Oxford: .Oxford University Press for the World Bank, 2004

WRI. *Climate Analysis Indicators Tool, Version 2.0.* Washington, DC: World Resources Institute, 2004. at: https://bit.ly/1Meqyr1

Wrightson, K. *English Society 1580-1680*. London: .Hutchinson, 1982

Wrigley, E. A. and R. S. Schofield. *The Population History of England 1541-1871.* 2nd ed. London: Cambridge University .[Press, 1989; [1981

Wu, Harry X. «How Fast Has Chinese Industry Grown? Measuring Real Output of Chinese Industry, 1949-97.» .(*Review of Industry and Wealth.* Serie 48, no. 2 (2002

Yamamura, K. (ed.). *The Economic Emergence of Modern Japan*. London: Cambridge University Press, 1997.

Yasuba, Y. «Standard of Living in Japan before Industrialization: From What Level Did Japan Begin? A Comment.» *Journal of Economic History*. vol. 46, no. 1 (1986), pp. 217-224.

Yates, M. D. «The 'New' Economy and the Labour Movement.» *Monthly Review*. vol. 52, no. 11 (2001), pp. 29-42.

Yolton, J. W. *Locke: An Introduction*. Oxford: Blackwell, 1985.

Zhao, Zhongwei. «Deliberate Birth Control under a High Fertility Regime: Reproductive Behavior in China before 1870.» *Population and Development Review*. vol. 23, no. 4 (1997), pp. 727-767.

________. «Long-Term Mortality Patterns in Chinese History: Evidence from a Recorded Clan Population.» *Population Studies*. vol. 51, no. 2 (1997), pp. 117-127.

Zimmermann, W. *First Great Triumph: How Five Americans Made Their Country a World Power*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2002.